التأويل النحوي في القرآن الكريم

رسالة دكتوراه (١٩٨٠-١٩٨١)
أجيزت بمرتبة الشرف الأولى
من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الجزء الأول

تأليف
الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز
رئيس قسم اللغة العربية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بالإحساء - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الرشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدمة الكتاب

لقد وجدت وأنا أعد لنيل درجة الماجستير أنّ لفظة التأويل يكثر دورانها في مظان النحو المختلفة ومؤلّفات إعراب القرآن وغيرها، فشدّني هذا الدوران إلى هذه اللفظة، فرأيت أنْ أُدوّن كلّ ما يدور في فلكها.

ولقد أكثر النحويُّون عبدة الأصل النحوي من الالتجاء إلى التأويل النحوي خوفاً على هذا الأصل من التداعي أمام الشاهد القرآني الفصيح وغيره من كلام العرب، نظمه ونثره، وعليه فلا بدّ أن يصبح النصُّ القرآني غير المذعن له مسرحاً رحباً للافتراضات والتخمينات والتقديرات.

ولستُ أُنكِر أنّ من النحويين وغيرهم من أهل المذاهب قد لجئوا إليه ليعزّزوا مذاهبهم الدينية، وعليه فكتب التفسير وإعراب القرآن حافلة بتأويلات المعتزلة والشيعة وأهل السنّة.

ولست أُنكِر أيضاً أنّ هناك آياتٍ لا يصحُّ حملها على ظاهرها لأنّ المعنى ليس عليه، فالالتجاء إليه لا مفر منه ليصح المعنى.

ولعل ما شدَّني إلى هذا البحث أنّ الدارسين المحدثين كثيراً ما تصدر عنهم الصيحات والدعوات إلى تجديد النحو وتيسيره، ولعل أهمّ وسائل التيسير عندهم إلغاءُ التأويل الذي يقوم على الافتراض والتَمحُّل والتخيُّل، وهذه الصيحات والدعوات يرثها الخلف عن السلف، ولست مغالياً في قولي

إنَّ كثيراً من هذه الصيحات لا يقوم على دراسة جادة لهذه المسألة، ولعل بعضها يصدر عن حقد دفين للعربية ولأحد علومها الشريفة الذي ينبي على صرحه تفسير القرآن الكريم في كثير من المواضع.

وتكاد مكتبتنا النحوية تخلو من مؤلَّفٍ يجمع في ثناياه هذه المسألة بظواهرها المختلفة ومواطن الالتجاء إليها أو النفور منها.

وبعد فلقد عشت مع هذا البحث ثلاث سنوات قبل أنْ أسجِّلَه، تلتها سنوات ثلاث أُخرى قضيتها في عزلة تامة مع كتب إعراب القرآن وتفسيره ومظان النحو المختلفة مخطوطها ومطبوعها، وأحمد الله الذي أعانني على إتمامه.

ولقد رأيْتُ أن يكون هذا البحث في أربعة أبواب ومدخل وخاتمة، المدخل يدور في فلك التأويل، معناه وأسبابه، أما الخاتمة فهي في أهم ما انتهيت إليه في هذا البحث.

ولقد رأيت أنْ يكون الباب الأول في دور النحويين القدامى والمحدثين في التأويل النحوي وأنْ أُوَزِّع مظاهر التأويل النحوي في القرآن الكريم على ثلاثة أبواب، كل باب من هذه الأبواب يقع في فصول:

(١) الباب الأول: النحويون والتأويل:

وهو يقع في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حركة التأويل النحوي قبل سيبويه.

الفصل الثاني: سيبويه وغيره من النحويين القدامى والتأويل النحوي.

الفصل الثالث: الدارسون المحدثون والتأويل النحوي.

(٢) الباب الثاني : من مظاهر التأويل النحوي : الحذف:

وهو يقع في ثلاثة فصول:

الفصل الأول : حذف الاسم، وهو يدور في فلك المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي يجوز فيها الأوضاع الإعرابية الثلاثة.

الفصل الثاني : حذف الفعل والجملة، وهو في حذف الفعل وحده وحذفه وفاعله المضمر، وفي حذف جملتي الشرط وجوابه، والقسم وجوابه وغير ذلـك.

الفصل الثالث: حذف الحرف، وهو في حذف حروف الجر والعطف والنفي وغيرها من الحروف التي أجاز النحويون فيها الحذف.

(٣) **الباب الثالث : من مظاهر التأويل :** فيما لا يظهر على آخره الحركات الإعرابية:

وهو يقع في أربعة فصول:

الفصل الأول: الجمل المؤولة بالمفرد التى لها موضع من الإعراب، وهي: الواقعة خبراً، أو فاعلاً، أومبتدأ، أو مفعولاً، أو حالاً، أو مستثنى أو المضاف إليها، أو التابعة لمفرد أو غيره، أو التي في موضع جزم، أو المفسِّرةلما له موضع على مذهب الشلوبين.

الفصل الثاني: الظرف (الجار والمجرور والظرف)، وهو فيما يتعلق بمحذوف عند النحويين، وهو الذي في موضع الخبر، أو الصفة، أو الحال، أو مفعول الأفعال الناسخة الثاني، وفيما لا يتعلق بمحذوف، وهو المفعول به، المفعول له، المفعول فيه، التمييز، نائب الفاعل.

الفصل الثالث: المصادر المؤوَّلة من الحرف المصدري وما في حيزه، والحروف المصدرية هي: أنَّ، أنْ، كي، لو، ما، إذْ، كيفَ، اللام المكسورة.

الفصل الرابع : الإعراب المقدَّر، وهو في المضاف إلى ياء المتكلم

والمقصور والمضارع الذي آخره ألف، والمنقوص والمضارع المنتهي بواو أو يـــاء.

(٤) الباب الرابع : مظاهر التأويل النحوي الأخرى.

وهو يقع في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الحمل على المعنى، وهو في الحمل على التوهم، والحمل على الموضع، والتضمين، والعوامل المعنوية، والحكاية.

الفصل الثاني: الزيادة، وهو في زيادة الحروف، وزيادة الأفعـال وزيادة الأسماء.

الفصل الثالث: تأويل اللفظة باللفظة لموافقة المعنى، وهو في تأويل الفعل بالفعل والاسم بالاسم، والمشتق بالمشتق والجامد بالمشتق.

وبعد فلست أنكر أنَّ لأستاذي المشرف الدكتور عبد الرحمن السيد أثراً بيِّناً في إخراج هـذا البحث على ما هـو عليه، فكثيـراً ما كـان يزوِّدني بتوجيهـات هادفة مصدرها القراءة الدقيقة الناقدة لكل ما في هذا البحث كلمةً كلمةً. ولست أنكر أنَّني كنت أخالفه في بعض المسـائل، فكان ذا صدر رحب غير متعصب لرأيه أو متحيزٍ لرأي آخر، فكان بذلك خير مشرف وخير نصيـر عند استعصـاء بعض المســائـل، فله جزيـل شكـري وتقـديـري الصادقيـــن.

ونسأل الله أنْ يوفِّقنا عالمين ومُتعلِّمين.

المؤلـف

الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز

أستاذ مساعد (النحو والصرف) رئيس قسم اللغة العربية

في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحسـاء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميـة

مدخل الكتاب

التأويل، معناه وأسبابه

معنى التأويل:

لعل من الضرورة قبل أنْ أُناقِش هذه اللفظة وما تحمله من معانٍ وشيوعها في مؤلَّفاتِ النحو وإعراب القرآن أنْ أوضّح الفرق بين التفسير والتأويل ومواقف العلماء من هذه المسألة، لأنَّ التأويل النحوي امتداد لهما: فهو يدور في فلكيهما كما سيتضح فيما بعد.

ولقد اختلف المفسِّرون القدامى فيما تحمله هاتان اللفظتان من معانٍ وفي ذلك مذهبان:

(١) أنّهما بمعنى واحد، وهو قول أبي عبيدة وثعلب وطائفة[١]، ويظهر لي أنَّ القرطبي مِنْ أنصار هذا المذهب: «والتأويل يكون بمعنى التفسير كقولك: تأويل هذه الكلمة على كذا، ويكون بمعنى ما يئولِ الأمر إليه، واشتقاقه من: آل الأمر إلى كذا يئول إليهِ، أي: صار. وأَوَّلْتُهُ تأويلاً، أي: صَيرْتُه، وقد حدَّه بعض الفقهاء فقالوا: هو إبداء احتمالٍ في اللفظ مقصود

(١) انظر: مفتاح السعادة: ٢ / ٥٧٣، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١/٣٣٤، البرهان في علوم القرآن: ٤٩/٢، تاج العروس (أول)، تفسير النسفي: ١ / ١١، لسان العرب (أول).

بدليلٍ خارج عنه، فالتفسير بيان اللفظ كقوله: «لا ريبَ فيه»[1] أي: لا شكَّ. وأَصْلُهُ من (الفَسْر) وهو البيان، يقالُ: فَسَرْتُ الشيءَ (مُخَفَّفاً) أفسِرُ، (بالكسر) فَسْراً. والتأويل بيان المعنى كقوله: لا شكَّ فيه عند المؤمنين..»[2].

وذكر ابن تيمية في (صريح المعقول لصحيح المنقول)[3] أنَّ لفظ التأويل في القرآن يُرادُ به ما يئول الأَمْرُ إليه وإنْ كان موافقاً لمدلول اللفظ ومفهومه في الظاهر، ويُرادُ به تفسير الكلام وبيان معناه وإنْ كان موافقاً له، وذكر أنَّ هذا هو اصطلاح المُفَسِّرين المتقدمين كمجاهد وغيره. وذكر أنَّهُ يُرادُ به أيضاً صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك، وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى يوجد في كلام بعض المتأخِّرين، أما الصحابة والتابعون لهم وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة فلا يخصون لفظ التأويل بهذا المعنى. ونجده أحياناً يسمِّي من يلجأ إلى التأويل بالمعنى الثاني لتأييد ما يذهب إليه من آراء بأهل التحريف والتأويل.

وجاء في كتاب (المفردات في غريب القرآن) للراغب الأصفهاني:

«والتفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها وفيما يختص بالتأويل، ولهذا يقال: تفسير الرؤيا وتأويلها....»[4].

وعليه فالتفسير أعمُّ مِنَ التأويل عنده، وذكر[5] أيضاً أنَّ أكثر استعمال

---

(1) البقرة / ٢.
(2) تفسير القرطبي: ٤ / ١٥ ـ ١٦.
(3) انظر: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدريَّة وبهامشه كتاب (صريح المعقول لصحيح المنقول): ١ / ٥.
(4) المفردات في غريب القرآن (فسر).
(5) انظر البرهان في علوم القرآن: ٢/١٤٩، مفتاح السعادة: ٢/٥٧٣.

التفسير في الألفاظ وأكثر استعمال التأويل في المعاني، وأنَّ أكثر استعمال التأويل في الكتب الإلهية، أمَّا التفسير ففي غيرهـــا.

وذكر الزركشي[1] أنَّ التفسير والتأويل واحد بحسب عُرف الاستعمال والصحيح تغايرهما عنده.

(٢) أنَّ بينهمـــا فرقاً : وقد مرَّ أنَّ مذهب الزركشي هو تغايرهما. وذكر الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابوري[2] أنَّ بعض العلماء في زمانه ممن لا يُحْسِنون تلاوة القرآن أوْ معنى السورة والآية لا يحسنون التفريق بين التفسير والتأويل.

والتفسير عند الماتريدي[3] هو: القطع بأنَّ مرَاد الله تعالى كذا، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون قطع. وقيل إنَّ التفسير ما يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدراية.

وجعل الزركشي التأويل من باب الاجتهاد: «والرابع ما يرجع إلى اجتهاد العلماء، وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل: وهو صرف اللفظ إلى ما يئول إليه، فالمفسِّر ناقل، والمؤول مستنبط....»[4].

وذكر أبو طالب التغلبي[5] أنَّ التفسير هو بيان وضع اللفظ إمَّا حقيقة وإمَّا مجازاً كتفسير الصراط بالطريق، والتأويل تفسير باطن اللفظ، فالتأويل عنده إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد.

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن: ٢ / ١٤٩.
(٢) انظر البرهان في علوم القرآن : ٢ / ١٥٢.
(٣) انظر تأويلات أهل السنة ١ / ٢٤، مفتاح السعادة: ٢ / ٥٧٣.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١ / ٣٣٤.
(٤) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ١٦٦.
(٥) انظر مفتاح السعادة : ٢/٥٧٣.

وذكر أبو نصر القشيري[1] أنَّ التفسير مقصور على السماع والتأويل على الاستنباط.

والتأويل عند البغوي[1] والكواشي[1] صرف الآية إلى معنى موافق لِما قبلَها وبعدَها وغير مخالف للكتاب والسنّة. وذكر بعض المفسِّرين[2] أنَّ التفسير في الاصطلاح هو علم نزول الآيات وشؤونها وأسباب النزول، وترتيبها، ومكيها ومدنيها وغير ذلك.

والتأويل في الشرع عند الجرجاني[3] صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله موافقاً للكتاب والسنّة.

وبعد فلست أريدُ أنْ أمضي في ذكر آراء المفسِّرين القدامى في هذه المسألة لأنَّ المجوِّزين للتأويل يكادون يجمعون على أنّه حمل النص على غير ظاهره لاستنباط معانٍ توافق ما في الكتاب والسنّة.

والتأويل مصدر أوَّلَ يُؤَوِّل، وفي اشتقاقه قولان[4]:

١ ـ أنّه مِنْ: آل يئولُ أوْلاً ومآلاً، أي: عادَ ورَجَعَ. ويقال: أوَّل الكلام تأويلاً، وتأوّلَهُ: دبَّرَه وقدَّره وفسَّره. وقيل إن أصلَه من المآل، وهو العاقبة والمصير.

٢ ـ أنّه مشتق من الإيالة، وهي السياسة، فكأنَّ المؤوِّل للكلام يسوسه

(١) انظر مفتاح السعادة: ٢ / ٥٧٣.

(٢) انظر: فتح البيان: ٩/١، مفتاح السعادة: ٥٧٣/٢، تفسير النسفي: ١١/١ وانظر: حاشية الشهاب: ٥/٣، كشف الظنون: ٣٣٥/١ ـ ٣٣٦، البحر المحيط: ٣٨٤/٢.

(٣) انظر: كتاب التعريفات / ٣٤.

(٤) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٠٦٩، لسان العرب، تاج العروس تهذيب اللغة (أول)، البرهان في علوم القرآن: ١٤٨/٢، كتاب المفردات في غريب القرآن (أول)، دائرة المعارف الإسلامية: ٥٢٣/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢٣٩/١، حاشية البناني: ٥٢/٢، أحكام القرآن لابن العربي: ١٦١٦/٤.

ويضعه موضعه، وتقول العرب: قد أُلْنا وإيلَ علينا أي: سُسْنا وسِيسَ علينا، أي: ساسنا غيرُنا.

وجاء في (مواهب المفتاح)[1] لابن يعقوب المغربي أنَّ التأوُّل هو التفعُّل من: آل إلى كذا، ومعناه: تطلُّبُ المآل، وهو الموضع الذي يؤول إليه الكلام من حقيقته الأصلية، وهذا التطلب يكون من جهة العقل.

وذكر أبو حيَّان أنَّ الخطابي جعل اللفظة مأخوذة من (الأوْل)،، وهو خطأ عند أبي حيان: «والتأويل مادته همزة وواو ولام من: آلَ ـ يئول. وقال الخطابي: أوَّلت الشيء رَددْتُه إلى أوْله، فاللفظة مأخوذة من الأوَّل انتهى. وهو خطأ لاختلاف المادتين»[2].

ولم أقف على نص في مظان النحو المختلفة أوْ إعراب القرآن يبين كيفية تسرب هذه اللفظة إلى مؤلَّفات النحو، وإنني لأذهب في هذه المسألة إلى أنَّ الكلمة انتقلت من المفسرين وكتبهم إلى النحويين وكتبهم، ولعل ما يعزز ذلك أنَّ كثيراً من شواهد النحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته، وأنَّ النحوي لا بد له من زاد يغذي به أصله النحوي، وعليه فيجب أنْ يكون ذا معرفة واسعة في علوم القرآن المختلفة.

ولست أذهب إلى أنَّ الكلمة اكتسبت معنى جديداً في مؤلفات النحو يغاير معناها في التفسير لأنَّ كثيراً من تأويلات النحويين يدور في فلك المعنى أو تأييد أحد المذاهب. ولست أنكر أيضاً أنَّ كثيراً من التأويلات يدور في فلك الأصل النحوي لتعزيزه والمحافظة عليه من تلك الشواهد التي تخرمه[3].

---

(١) انظر: شرح التلخيص: ١ / ٢٣٣.
(٢) البحر المحيط: ٤ / ٣٠٦.
(٣) انظر الخصائص: ١ / ١٩٩، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١ / ١٨٠. =

ويظهر ذلك واضحاً في قول الفرزدق لعبد الله بن أبي اسحق الذي سأله عن رفع (مجلف) في قوله:[1]*

وعضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يدَعْ ... من المالِ إلاّ مُسْحتا أو مجلَّفُ

«بما يسؤوك وينوؤك، علينا أنْ نقول وعليكم أنْ تتأوّلوا»[1]

ولعل ما يعزّزُ ما أذهبُ إليه ما نثره النحويون في مؤلَّفاتِهم من معانٍ لهذه اللفظة. جاء في (البحر المحيط) ما يلي: «والقول الأوَّل أحْسَنُ لأنَّا لا نصير إلى التأويل مع إمكانِ حمل الشيء على ظاهِرِه لا سيَّما إذا لَمْ يُقمْ دليلٌ على خلافِهِ»[2]، وجاء فيه أيضاً: «ومتى أمْكَنَ حَمْلُ الشيءِ على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنَّما يكون لمرجح...»[3]، وجاء فيه أيضاً: «والذي أقول إنَّه متى أمكنَ حملُ الشيء على ظاهِرِه أوْ على قريبٍ من ظاهره كان أولى من حملِه على ما لا يشمله العقل أوْ على ما يخالِف الظاهر جملة.....»[4].

وجاء في (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات): «والكلام ملاقٍ ظاهِرُه لباطِنِه، وليس لفظه على شيء ومعناه على غيره»[5].

وجاء في (الكشاف): «ولو كان الضمير للأيدي لم يكن معنى التسبب في الإقماح ظاهراً، على أنَّ هذا الإضمار فيه ضرب من التعسف وترك

= الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١٨٨ شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٣١. وهو من البحر الطويل.

(١) خزانة الأدب: ٢ / ٣٤٧.

(٢) البحر المحيط: ١ / ٣٠٨.

(٣) البحر المحيط: ٢/٢٥٨.

(٤) البحر المحيط: ٤/٣٠٧ وانظر البحر المحيط: ٤ /٣٩٦، ٦ / ٤١١.

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١ / ٢٤٨.

الظاهر الذي يدعوه المعنى إلى نفسه إلى الباطن...»[١].

وجاء في (شرح المفصل) لابن يعيش: «وهو في الوجه الأوّل عطفُ ظاهر وفي الثاني عطف مُتأوّل»[٢].

ولست أُريد أنْ أمضي في استقصاء لفظة التأويل ومعناها في مظان النحو، فهي تشيع[٣] في مواطن كثيرة منها.

ولم أقف على نص وضّح فيه النحويون معنى (التأويل) نحوياً، فالكتب التي جمعت في ثناياها أصول النحو وأدلته تكاد تكون خالية إلا من بعض الإشارات الغامضة، ومن ذلك ما جاء في كتاب (الاقتراح): «قال أبو حيان في (شرح التسهيل): التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادّة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادةَ فَيُتأوّل، أمّا إذا كان لغة طائفةٍ مِنَ العرب لم تَتَكلّمْ إلّا بها فلا تأويل، ومِنْ ثمّ كان مردودًا تأويل أبي علي: ليس الطيبُ إلّا المسكُ، على أنّ فيها ضمير الشأن لأنّ أبا عمرو نقل أنّ ذلك لغة تميم»[٤] وجاء فيه أيضاً «فأشار بهذا الكلام إلى أنّ الشاذ ونحوه يطرح طرحاً ولا يُهْتَمّ بتأويله»[٤].

وجعل أبو البركات بن الأنباري (التأويل) وجهاً رابعاً من أوجه الاعتراض على المتن: «والرابع التأويل، مثل أنْ يقولَ الكوفي: الدليل

(١) الكشاف: ٣ / ٣١٦.

(٢) شرح المفصل: ٧ / ٢٢.

(٣) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٩١/٢، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ٥٧، دلائل إعجاز القرآن / ٧٧، المقدمة المحسبة: ١ / ٩٨، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١ / ١٣٤، المقرّب: / ٦٣، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٧٩/٢.

(٤) الاقتراح / ٢٩، وانظر الصفحة / ٨٢.

على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر[1]:

وممَّنْ ولَدُوا عامِـ ـرُ ذو الطُّول وذو العَرْضِ

فترك صرف (عامر) وهو منصرف، فدَلَّ على جوازه. فيقولُ البصري: إنَّما لم يصرفه لأنَّه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم...»[2].

ولقد وقعت على نصوص في كتاب (بديع القرآن) لابن أبي الإصبع المصري توضح أنَّ التأويلَ يُلْجأُ إليه عند مخالفة النص للأصل النحوي، ومنها: «وَأمَّا الثاني وهو ما يوهِمُ ظاهِرُه أنَّه خارجُ على قواعد العربية. فقوله تعالى: ﴿وإنْ يقاتلوكم يُوَلُّوكُمُ الأدبَارَ ثم لا يُنْصرونَ﴾[3]، وهـذه الآية خولف فيها طريق الإعراب في الظاهر من جهة عطف ما ليس بمجزوم على المجزوم، ليعدل عن الظاهر إلى تأويل يصحح المعنى المُراد، فإنَّ المرادَ ـ والله أعلمُ ـ بشارة المسلمين بخذلان عدُوهم في الحال وأبداً في الاستقبال، ولو عطف الفعل على ما تقدم على قاعدة العربية الظاهرة لما أفاد سوى الاخبار بأن العدو لا ينتصر في الحال وفي زمن المقاتلة ووقت التولية، ولا يعطي ذلك خذلانهم على الدوام في كل حال، فقد قال النحاة: إنَّ الوجه في هذا الموضع أنْ يقال هو عطف الجملة على الجملة، فإنَّ التقدير: ثمَّ هم لا يُنْصَرونَ، والإشْكالُ باقٍ مع ذلك، فإنَّه يقال: لِمَ عَدَلَ عن مجيء الكلام على قاعدة العربية المعروفة إلى ما يحتاج إلى التأويل؟...»[4].

(١) هو لذي الإصبع العدواني، وهو من الهزج.
انظر: لسان العرب (عمر)، شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٦٨،
الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ١ ـ ٥، المسألة (٧٠)، شرح شواهد العيني بهامش خزانة الأدب: ٤ / ٣٦٤.
(٢) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلـة: / ٤٩.
(٣) آل عمـران / ١١١.
(٤) بديع القرآن: ١ / ١٣٢.

ومنهـــا : «وممّا جاء ظاهره موهماً مخالفة القواعد العربية أيضاً قوله تعالى: ﴿قل تعالَوْا أَتْلُ ما حرَّمَ رَبُّكم عليكم ألاَّ تُشْرِكوا به شيئاً﴾[1]، فإنَّ ظاهر الكلام يدل على تحريم نفي الشرك وملزومه تحليل الشرك، وهذا خلاف المَعنى المراد.

والتأويل الذي يحل هذا الإشكال أنَّ الله سبحانَه وتعالى قال لِنَبيِّه ـ ﷺ ـ : قل لِهٰؤلاءِ تعالَوْا أَتْلُ ما حرَّم ربُّكم عليكم، فلما اجتمعوا إليه قال لهم: وصَّاكُم ربُّكم ألاَّ تُشْرِكوا به شيئاً...»[2].

وتشيع لفظة التأويل في مؤلَّفات النحو المختلفة[3]. وهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره، لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي.

وَيُعَبَّرُ عن التأويل أحياناً بألفاظ أخرى تحمل المعنى نفسه، ومن هذه الألفــاظ (التخـريـج): «فتلخص في تخـريـج قـولـه ﴿لا تُصيبَنَّ﴾[4] أقوال...»[5]، «وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أنْ يُنَزَّه القرآن عنها...»[6].

ومنها (الحمل)، وهي لفظة وردت في كتاب سيبويه، ولقد تتبعت ما

---

(١) الأنعـــام / ١٥١.

(٢) بديع القرآن : / ١٣٤.

(٣) انظر : الكشاف : ٣ / ٣١٥، ٥٠٨، حاشية الشهاب: ٣٩٨/٦، ١٤٨، البحر المحيط: ٤٢٦/٤، ٤٤٤، ١٨٦/٥، ٢١٧/٨، تفسير القرطبي: ٢٣٧/١٧، الحجـة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي: ١٨٩/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٩/١، ٢١١، ٢٩٢/٢، المقتضب ٣٣٩/٣، ١١٦/٤ ـ ١١٧، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٣٩/٣، ١١٦/٤ ـ ١١٧، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١٥/٢، ١٤٥/٢، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١٩٧/٢، شرح المفصل: ٦٢/٢، ٦٧، ٨، شرح ابن عقيل: ٩٥/٢، ٢٧٩، معاني القرآن للأخفش ورقة/٤٧.

(٤) الأنفـــال / ٢٥.

(٥) البحر المحيط: ٤ / ٤٨٥، وانظر: البحر المحيط: ٢٥٩/٥، ٤٤٤/٤، ٤٠٤/٦، ٧ / ٢٨٣، الكشاف: ٣١/٣.

(٦) البحر المحيط: ٤٣٢/٤، وانظر: الدر المصون ورقة / ٢١٦٤، الأشباه والنظائر ٦٧/٤.

في الكتاب فلم أُوفَّق في العثور على لفظة (التأويل): «فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أنْ تكون على حالها قبل أنْ تلحق (إلاَّ) لأنَّها بعد (إلاَّ) محمولة على ما يجر ويرفع وينصب كما كانت محمولة عليه قبل أنْ تلحق (إلاَّ). . . .»[1].

وقد تستعمل لفظة المحمل بدلاً من الحمل: «وهذا محمل سهل والوجه الأولُ أغوص»[2]، «وأحسن ما في محامل الآية ما ذكره الأستاذ أبو علي»[3].

ومنها (التوجيه): «ولا يسوغ إنكار هذه القراءة ولها التوجيه الجيِّد في العربية، وجهت على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر. . .»[4].

ومنها (التقدير) : «ولا حاجة إلى هذا التقدير إذْ الجملة مستقلة في الإخبار بدونه. . .»[5]، «فإنَّ الاعتقادات والتقديرات تفسدها تارة، وتُصْلِحها أخرى. . .»[6].

ومنهـــا (الـوجه): «فزعم عثمان أنَّ الآية تحتمل وجهين غير ما قاله»[7].

---

(١) الكتاب (مطبعة بولاق): ١ / ٣٦٠، وانظر في هذه اللفظة: الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي : ١ / ١٢١، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ /١٦، أحكام القرآن لابن العربي: ٤ / ١٦١٦، شرح المفصَّل لابن يعيش: ٣ /١٠١، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١ /٢٠٥.

(٢) البحر المحيط: ٧ / ٥١.

(٣) كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال بهامش (الكشاف): ٢ /٥٣٢.

(٤) البحر المحيط: ٤ /١٩٠، وانظر الدر المصون ورقة /٢١٢٨، البحر المحيط: ٤ /٤٤٤، حاشية الشهاب: ٨ /٢٠٩.

(٥) البحر المحيط: ٤ / ١٩٠.

(٦) المقدمة المحسبة: ٢ /٣٩٨، وانظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: ٢ /٣٨، ١٠١.

(٧) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣ /٣٤، ٧ / ٢٢.

ومنها (الاعتقاد): «فإن الاعتقادات والتقديرات تُفسِدُها تارةً وتُصلحها أخرى»[1].

ومنها (الاحتمال): «ولا يتأتّى على بقية الاحتمالات السابقة...»[2].

ومنها: (الحجة) «وتشيع هذه اللفظة في الاحتجاج للقراءات[3]: «والحجة لِمَنْ نصب أنّه جعل (ماذا) كلمةً واحدة...»[4].

ومنها (التناول): «ولا تحتاج إلى إبعاد التناول واعتقاد ما ليس بظاهر»[5].

ومنها (حل): «وحلُّه أنْ يقال إنّه محتمل من حيث توهم المخاطب»[6].

ومنها (القانون): «فتخرج هذه الآية على ذلك القانون...»[7].

ومنها (الحيلة والتمحل): «التمحل الطلب بحيلة وتكلف..»[8].

ومنها لفظة (التفسير)، ولقد فرق النحويون بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، فتفسير المعنى لا يعتد بالصناعة النحوية، أمَّا تفسير الإعراب فلا

---

(١) المقدمة المحسبة ٣٩٨/٢، وانظر البحر المحيط: ٧ / ٤٤٨، شرح المفصل ٣٤/٣، حاشية الشهاب: ١٨٣/١، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٦٢/٢.

(٢) حاشية الشهاب: ١ / ١٨٣.

(٣) انظر: الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي. والحجة في القراءات السبع لابن خالويه.

(٤) الحجة في القراءات السبع لابن خالوية / ٩٦.

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ / ٢٦٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٣٦.

(٧) البحر المحيط: ٨ / ٤٩٤.

(٨) حاشية الشهاب: ٥ / ١٦٧، وانظر البحر المحيط: ٧ / ٢٨٣.

بدٌّ فيه من الصناعة النحوية: «ولا يُحتاج إلى هذا التقدير إلَّا إنْ كان أراد تفسير المعنى لا الإعراب فيسوغ لأنَّ الجملة في موضع المفعول الثاني فلا يحتاج إلى هذا التقدير»[1].

---

(١) البحر المحيط: ٦ / ٣٦٣، وانظر البحر المحيط: ٤ / ٤٧٠، البرهان في علوم القرآن: ١ / ٣٠٤.

أسباب التأويل:

تلتقي أسباب عديدة لحمل النص القرآني على غير ظاهره، ولقد أجمع النحويون على أنَّ الالتجاء إليه من غير ضرورة لا يصح[1].

ولعل أهم هذه الأسباب ما يلي:

(١) نظريــة العامل.

(٢) الافتتان في الأوجـه الإعرابيــة.

(٣) المعنــى.

(٤) المذاهب الدينيـة.

(٥) الاحتجاج للقراءات.

(٦) الأصـــل النحــوي.

— .. — .. — .. —

(١) نظريـة العامـــل:

وللعامل أثر كبير في مسائل النحو المختلفة، وهو أثر يبدو واضحاً في التنزيل، ولعل النظرة الفاحصة السريعة إلى ما في هذا البحث من حذف

---

(١) انظر الصفحة ١ / من هذه المسألة.

الفعـل وفاعله[1]، وحـذفه وبقـاء فاعله[2]، وحـذف حروف الخفض[3]، والمبتدأ[4]، وإضمار (أنْ)[5]، وغير ذلك من مسائل الحذف، تعكس هذا الأثر بجلاء ووضوح.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويقولُ الإنسان أإذا مـا مت لسوفَ أُخْـرَجُ حيًا...﴾[6]، والعامل في (إذا) فعل مقدر يدل عليه الكلام[7].

ومنه قوله: ﴿فكيف إذا جئنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بشهيد﴾[8]: (فكيف) في موضع رفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف[9] في أحد التأويـلات.

(٢) الافتنان في الأوجه الإعرابية:

وله أثر واضح في التأويل في مسائله المختلفة كالحذف وما يكون في موضع المفرد من الجمل وأشباهها والمصادر المؤولة. ويكثر الافتنانِ فيما فيه علامات الإعراب غير ظاهرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذي جعل لَكُمُ الأَرْضَ فِراشاً والسماءَ بناءً وأَنْزَلَ مِنَ السماءِ ماءً فأخرجَ بِهِ مِنَ الثمراتِ رزقاً لكم فلا تَجْعَلوا للهِ أنداداً وأنتم تعلمون﴾[10]: يجوز في (الذي) أوجه من الأعاريب[11].

---

(١) انظر الصفحة / ٥٤٩.
(٢) انظر الصفحة / ٥٢٦.
(٣) انظر الصفحة / ٧٠٣.
(٤) انظر الصفحة / ١٣٩.
(٥) انظر الصفحة / ٧٤٤.
(٦) مريـم / ٦٦.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله / ٥٤٩.
(٨) النسـاء / ٤١.
(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ. الصفحة / ١٦٣.
(١٠) البقـرة / ٢٢.
(١١) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة / ١٦٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذلك لِيَعْلَمَ أَنِّيَ لَمْ أَخُنْه﴾[1]: والقول في هذه الآية مثل سابقتها[2].

ومنه قوله: ﴿طس تلك آياتُ القرآن وكتابٍ مبينٍ هدىً وبشرى للمؤمنين﴾[3]: «يجوز في ﴿هدًى وبشرى﴾ أوجهٌ من الأعاريب»[4].

ومن الافتتان في موضع الجمل المؤوَّلة بالمفرد قوله تعالى: ﴿انظر كيفَ يَفْتَرونَ على اللهِ الكَذِبَ...﴾[5]: يجوز في (كَيْفَ) وجهان من الإعراب أحدهما الابتداء وخبره الجملة الفعلية بعدها[6].

ومن شبه الجملة قوله تعالى: ﴿هنالِكَ الولايةُ لله الحقُّ هو خيرٌ ثواباً...﴾[7]: يجوز في (هنالك) وجهان من الإعراب[8].

ومن المصادر المؤولة قوله: ﴿بِئْسَما اشْتَرَوْا به أَنْفُسَهم أَنْ يكفرُوا بما أَنْزَلَ اللهُ بغياً...﴾[9]: يجوز في المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيِّزها ثلاثة أوجه من الأعاريب[10].

(٣) المعنـــى:

في التنزيل مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهره، لأنَّه لو حمل عليه لفسد المعنى، وعليه فلا بدَّ من الاعتراف من إنائه، ومن ذلك

(١) يوسف / ٥٢.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة/ ١٦٤.
(٣) النمل: ١ - ٢.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة/ ١٦٤.
(٥) البقرة / ٣٨.
(٦) انظر ما في هذا البحث من جملة فعلية في موضع الخبر الصفحة /٨٤٣.
(٧) الكهف / ٤٤.
(٨) انظر ما في هذا البحث من شبه جملة في موضع الخبر الصفحة / ١٠٣٠.
(٩) البقرة / ٩٠.
(١٠) انظر ما في هذا البحث من المصادر المؤولة، الصفحة / ١١٢٥.

قوله تعالى: ﴿ثم استوى على العرشِ يَعْلَمُ ما يَلِجُ في الأَرْضِ وما يَخْرُجُ منها وما يَنْزِلُ مِنَ السماءِ وما يَعْرُجُ فيها وهو مَعَكُم أينما كنتم...﴾[1]: جاء في تفسير القرطبي: «وقد جَمَع في هذه الآية بين (استوى على العرش) وبين (وهو معكم)، والأخذ بالظاهرين تناقض فدل على أنه لا بد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض...»[2]، والآية محمولة على حذف مضاف أي: وعلمه معكم.

وجاء في (البحر المحيط) أيضاً: «قال الثوري: المعنى علمه معكم، وهذه آية أجمعت الأُمَّة على هذا التأويل فيها وأنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات، وهي حجة على من منع التأويل في غيرها ومما يجري مجراها من استحالة الحمل على ظاهرها....»[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الساعة آتيةٌ أكاد أُخْفيها لِتُجْزى كلُّ نفسٍ بما تسعى﴾[4]: في الآية أوجه من التأويل ليصح معناها[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إذْ أَمَرْتُكَ...﴾[6]. (لا) زائدة في أحد التأويلات ليصح المعنى[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا إذا لقيتُمْ فِئَةً فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلَّكم تُفْلِحون﴾[8] أي: فِئةً كافرةً[9].

---

(1) الحديد / ٤.
(2) تفسير القرطبي: ١٧ / ٢٣٧.
(3) البحر المحيط: ٨ / ٢١٧.
(4) طه / ١٥.
(5) انظر ما في هذا البحث من زيادة كاد، الصفحة / ١٤١٨.
(6) الأعراف / ١٢.
(7) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف، الصفحة / ١٢٨١.
(8) الأنفال / ٤٥.
(9) انظر ما في هذا البحث من حذف الصفة، الصفحة / ٤٥٧.

ومنه قوله: ﴿وإذا ما أُنزلت سورةٌ نظرَ بَعْضُهُم إلى بعضٍ﴾[1]، أيْ سورة تفضحهم[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيدَيكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسِكُم وأرجُلَكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطَّهَّروا وإنْ كنتم مرضى أو على سَفَرٍ أو جاء أحدٌ منكم مِن الغائِطِ أو لامستم النساءَ....﴾[3]: حمل الكلام على ظاهره يقتضي تأخير الوضوء عن الصلاة أو كونه قبلها متصلاً بها بعد القيام، وفي ذلك أوجه من التأويل[4].

(٤) المذاهب الدينيــــة :

لقد حاوَلَتْ بعض الفرق الإسلامية كالمعتزلةِ والشيعة والجبرية أنْ تؤول النصوص القرآنية التي لا تتفق مع معتقداتهم، ولعل أكثر الفرق تأويلاً في التنزيل **المعتزلــة**، ومما أوّلوه قوله تعالى: ﴿اللهُ يستهزىءُ بِهِمَ ويُمدُّهم في طغيانهم يَعْمَهون﴾[5]: ترى المعتزلة أنَّ الله منزّهٌ عن فعل القبيح أو إيجاده، ويرى أهلُ السنَّة أنَّ الشرَّ والخير من مخلوقات الله، فهو الهادي وهو المضل، وظاهر الآية القرآنية يؤيد هذا المذهب ويرد زعم المعتزلة الذين حملوا الآية على أوجه من التأويل ومن هذه الأوجـه ما يلي:

أ ــ أن المَدَّ بمعنى الإمهال، وهو قول ضعيف عندهـم أيضاً لأنه بعيد لغويًا.

---

(١) التوبــة / ١٢٧.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الصفة الصفحة / ٤٥٧.
(٣) المــائدة / ٦.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الحال، الصفحة / ٣٤٣.
(٥) البقـــرة / ١٥.

ب ـ أنَّ الله منعهم ألطافه التي منحها غيرهم، وخذلهم بكفرهم وما هم عليه، فتزايد ريب قلوبهم وظلمتها، فسمى هذا التزايد مدداً في الطغيان وأُسْنِدَ إلى اللهِ تعالى، فيكون الفاعل الحقيقي هم الكفرة ويكون اللهُ السببَ البعيد، فهو مسبِّبٌ عن فعله بهم بسبب كفرهم.

جـ ـ أنَّ (أَمَدُّهم) أصله: أَمَدَّ لَهم، بمعنى: يُمْلي لهم وَيُمدُّ في أعمارهم كي يتنبهوا ويطيعوا، فما ازدادوا إلاَّ طغياناً وغمًّا، ويجوز أنْ يكون التقدير: يمدهم استصلاحاً وهم مع ذلك يعمهون في طغيانهم، وعليه فيكون قوله (في طغيانهم) في موضع الحال من ضمير المفعولين في (وَيَمُـدُّهم)، ويجوز أَنّ يتعلق بـ (يعمهون)، والجملة الفعلية في موضع الحال.

وأجازوا أن يكون التقدير: يَمُدُّهم بالمال والبنين لأجل أنْ يصلحوا[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ يهدِ اللهُ فهو المُهْتَدي وَمَنْ يُضْلِلْ فأولئك همُ الخاسِرونَ﴾[2]: ظاهر الآية يؤكد أنَّه خالق الهداية والضلال، وهو مذهب السنّة، وهي مسألة تغاير مذهب المعتزلة، فالآية مؤوَّلة عندهم، وفي ذلك أوجه أختار وجهاً فيه تأويل، وهو أنَّ الآية محمولة على تقدير محذوف والتقدير: من يهد الله فيقبَلْ وَيَهْتَدِ فهو المهتدي، ومن يُضْلِلْ بأن لم يقبل فهو الخاسر[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿بلَى مَنْ أَسْلَم وَجْهَهُ لله وهو محسِنٌ فَلَهُ أجرُه عند

---

(١) انظر: الكشاف: ١ / ١٨٨ ـ ١٨٩، الدر المصون ورقة / ١١٧، البحر المحيط: ١ / ٧٠، معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٥٦، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٧.

(٢) الأعـراف / ١٧٨.

(٣) انظر البحر المحيط: ٤ / ٤٢٦ وانظر شواهد أخرى: التوبة: ٥٥. هود: ٣٤، الفلق: ١ ـ ٢.

رَبِّهِ﴾[1]: قوله (وهو مُحْسِنٌ) في موضع الحال المؤكدة من حيث المعنى لأنَّ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله مُحْسِنٌ، ولكن أبا القاسم الزمخشري[2] جعل هذه الحال مبينة بتقدير متعلق لـ ((مُحْسِنٌ) أي: وهو مُحْسِنٌ في عمله، وعليه فالمسلم إمَّا أنْ يكون مُحْسِناً في عمله وإمَّا أنْ يكون غير محسن، لأنَّ المعتزلة تعتقد أنَّه لا بدَّ من إسلام الوجه لله والإحسان في العمل لدخول الجنة.

ومن ذلك أنَّ المَغْفِرة لا تصح عند المعتزلة بالتوبة، وهو خلاف ما عليه أهل السنّة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِم خَلْفٌ ورثوا الكتابَ يأخذون عَرَض هذا الأدنى ويقولون سيغفر لنا وإنْ يأتِهم عَرَضٌ مثلُهُ يأخذوه..﴾[3]!:

ذكر الزمخشري أنَّ قوله (وإنْ يأتِهم..) في موضع الحال أيْ: يرجون المغفرة وهم مُصِرُّون عائدون إلى مثل فعلهم، والجملة عند أبي حيان استئنافية[4].

ومن ذلك أنَّهم يذهبون إلى أنَّ في الحياة ما هو مخلوق لله، وما هو مخلوق لغير الله، وأهل السنّة على خلاف هذا المذهب، فكل ما في هذا الكون مخلوق لله سبحانه، ويعزِّز مذهب أهل السنّة قوله تعالى: ﴿إنَّا كلَّ شيءٍ خلقناهُ بِقَدَرٍ﴾[5]، وقد اتخذ المعتزلة دليلاً على مذهبهم قراءة أبي السمال الشاذة: برفع (كلُّ) على أن قوله (خلقناه) في موضع النعت

---

(1) البقــرة : ١١٤.
(2) انظر الكشاف: ١ / ٣٠٥، وانظر: الدر المصون ورقة / ٤٨٢، البحر المحيط: ١ / ٣٥٢، تفسير القرطبي: ٢ / ٧٥، تفسير ابن عطية : ١ / ٣٩٣.
(3) الأعــراف / ١٦٩.
(4) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة / ١٧٢.
(5) القمــر / ٤٩.

لـ(شيء) والخبر شبه الجملة من قوله (بقدر)، لأنَّ المعنى على مذهبهم: إنّا كلُّ شيء مخلوق لنا بقدر، وهو تقدير يشير إلى أنَّ مخلوقاً ما يضاف إلى غير الله، وهو ليس بقدر، والأظهر عند أهل السنة أنْ يكون قوله (خَلَقْناهُ) في موضع الخبر على أنَّ شبه الجملة في موضع الحال. وذهب ابن جني[1] إلى أنَّ الرفع أقوى من النصب، وهو خلاف قول الجمهور، والقراءة من باب قولنا: زيد ضربته على أنَّ الجملة الفعلية في موضع الخبر، وذكر مكي بن أبي طالب أنَّهُ أفرد لهذه المسألة كتاباً خاصاً[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واللهُ خَلَقَكُم وما تَعْمَلونَ﴾[3]: (ما) وما في حيزها ينسبك منهما مصدر مؤوّل باسم المفعول أي: خلقكم ومعمولَكُم، وذكر ابن عباس أنَّ الله خلق نحتهم ومنحوتهم، ويصح هذا القول أيضاً على كونها موصولة، والتقدير: خَلَقَ ذواتِكم وذواتِ ما تعماون على أنَّ العمل بمعنى التصوير والتشكيل.

والمعتزلة لا يقرون بخلق الله لأفعال العباد، ولذلك جعلها الزمخشري موصولة على أنَّ المعنى هو: والله خَلَقَكُم وَخَلَقَ جَوْهَر ما تعملون، فالعباد هم الذين يقومون بتشكيل الأصنام وتصويرها، فيكون في الكلام حذف مضاف، وهو تأويل فيه بعد عن ظاهر النص ولأنَّ خلقَ الفعل يقتضي خلقَ المفعول.

ويجوز أنْ تكون ﴿ما﴾ استفهامية إنكارية، وأنْ تكون نافية، وفي كونها

---

(١) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٠٠، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٤١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٠٦، البحر المحيط: ٨/١٨٣، حاشية الشهاب: ٨/١٢٨، الكشاف: ٤/٤١، تفسير القرطبي: ١٧/١٤٨، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/١٤٨.
(٢) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٤١.
(٣) الصافات / ٩٦.

مصدريّة واستفهامية ونافية خروج عن طريق البلاغة عند أبي حيان[١] والشهاب[٢].

ومن ذلك أنّهم ينكرون الرؤية، ولذلك أوّلوا ما جاء من آيات على خلاف مذهبهم، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[٣]:

حمل المعتزلة الآية على حذف مضاف والتقدير: عن رحمة ربِّهم أو قربِ ربِّهم[٤].

ومن ذلك أنّهم لا يجوّزون أنْ يكون ما هو مخلوق للعبد مخلوقاً لله، وعليه فما جاء ظاهره على خلاف ذلك يؤوّل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا....﴾[٥]: قوله ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ معطوفة على ﴿رأفةً﴾، و﴿ابتدعوها﴾ في موضع النعت له. وذهب أبو علي الفارسي[٦] وتبعه الزمخشري[٧] إلى أنَّ ﴿ورهبانيّةً﴾ منصوبة بفعل يفسره (ابتدعوها)، فتكون المسألة من باب الاشتغال، ولعل ما ألجأهم إلى ذلك اعتقادهم أنّ ما كان مخلوقاً للعبد لا يصح أنْ يكون مخلوقاً لله، وهي مسألة تتحقق

---

(١) انظر البحر المحيط: ٧ / ٣٦٧، وانظر: الكشاف: ٣/٣٤٥، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٩١/٢، تفسير القرطبي: ٩٦/١٥، التبيان في تفسير القرآن: ٨ / ٤٧٠، مشكل إعراب القرآن: ٢٣٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٠٦/٢.

(٢) حاشية الشهاب: ٧ / ٢٧٧.

(٣) المطففين / ١٥.

(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٨ / ٣٣٧، الكشاف: ٤ /٢٣٢، تفسير القرطبي: ٢٦١/١٩، التبيان في تفسير القرآن: ١٠ / ٣٠٠.

(٥) الحديد / ٢٧.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٢٨.

(٧) انظر الكشاف: ٤ / ٦٧.

بالعطف، وعليه فلا يصح العطف، وقد ردَّ أبو حيان[1] هذا القول نحويًا وذلك لأنَّ (ورهبانيَّةً) يجوز فيها الرفع على الابتداء، وهي مسألة لا تصح لأنَّها نكرة.

ومن ذلك **تأويلات الشيعة**، ومنها قوله تعالى: ﴿فإمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فإنَّا منهم مُنْتقِمون﴾[2]: ذكر أبو جعفر الطوسي[3] أنَّ التقدير: فإنَّا بعليٍّ منتقمون، وهو بعيد لأنَّ المراد بالانتقام العذاب في الآخرة أو الدنيا[4].

ومن ذلك **تأويلات أهل السنة**، ومنها أنَّ السنة جاءت بغسل الرجلين لا بمسحها على مذهب أهل الشيعة الذين يعزِّزون مذهبهم بقراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة من السبعة وأنس وعكرمة وغيرهما من غير السبعة: ﴿يأيُّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغْسِلُوا وجُوهكم وأيْدِيَكُم إلى المرافِقِ وامْسَحُوا برؤوسِكم وأرجُلِكُم إلى الكعبين﴾[5] بجرّ (وأرْجُلِكُم): ذهب الشيعة[6] إلى أنَّه يجب مسح الرجلين لا غسلهما، وظاهر الآية على مذهبهم، ولكنَّ أهلَ السنة مجمعون على وجوب الغسل لأنَّ السنَّة وردت بذلك، وفي تأويل هذه القراءة أوجه:

أ ــ أنْ يكون قوله (وَأرْجُلِكم) مجروراً على الجوار، وقد ضَعَّف مكي بن

---

(١) انظر البحر المحيط ٨ /٢٢٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٧٥١-٧٥٢، حاشية الشهاب: ٨ / ١٦٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢١١، تفسير القرطبي: ١٧ /٢٦٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٢٥.

(٢) الزخرف / ٤١.

(٣) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ٢٠٠.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير: ٤ / ١٢٨، حاشية الشهاب: ٧ / ٤٤٤، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ١ / ٤١٤.

(٥) المائدة / ٦.

(٦) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٣ / ٤٥٢.

أبي طالب وأبو حيان[1] والنحاس[1]، وابن خالويه[2]، وأبو إسحق الزجاج[3] الجر على الجوار وأجازه أبو البقاء[4]، والشهاب[5]، وهو الصحيح عندي لأنه ينبغي القياس على هذه القراءة وغيرها من غير التفات إلى تقييده بالنعت والتوكيد[6].

ب ـ أنْ يكون معطوفاً على قوله (برؤوسكم) لفظاً ومعنى، ثم نسخ ذلك بوجوب الغسل. وقيل إنَّ ذلك محمول على مسح الأرجل في حالة لبس الخفين.

جـ ـ أنْ يكون الجر تنبيهاً على عدم الإسراف باستعمال الماء، فجاء معطوفاً على الممسوح على أنَّ المراد الغسل، وهو قول الزمخشري[7].

د ـ أنْ يكون مجروراً بحرف جر مقدر على أنَّه معمول لفعل مقدر أيضاً أي: وافعلوا بأرجُلِكُم غسلاً، وفيه تكلف حذف جملة فعلية وحرف الخفض وإبقاء عمله، وهو قول جائز عند أبي البقاء[8]، وهوفي غاية الضعف عند أبي حيان.

هـ ـ أنْ يكون المسح بمعنى الغسل وهو مروي عن أبي زيد، وبه قال ابـن خالويه، وهو قول ظاهـر أيضـاً.

---

(١) انظر البحر المحيط: ٣ / ٤٣٦.
(٢) انظر القراءات لوحة / ١٠٠.
(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢ / ١٦٧.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٢٢.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٣ / ٢٢٠.
(٦) انظر الدر المصون ورقة / ١٩٠٩.
(٧) انظر الكشاف: ١ / ٥٩٧.
(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٢٢، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٢٢١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٢٨٥، تفسير القرطبي: ٦ / ٩٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿يريدُ اللهُ بِكُم اليُسْرَ ولا يُريدُ بِكُمُ العُسْرَ..﴾[1]: ظاهر الآية يعزز مذهب المعتزلة في أنّ الله يريد الخَيْرَ والسعادةَ لعباده، وهو خلاف مذهب أهل السُنَّة، وعليه فلقد حملها بعضهم على حذف مفعول، أي: يريد الله أنْ يأمركم باليسر أو: بما فيه اليسر، وقيل إنَّ المراد بالإرادة الطلب[2].

(٥) الاحتجـــاج للقراءات :

لقد كان للقراءات القرآنية السبعية والشاذة أثر قوي في الإكثار من التأويلات إمَّا لإبعادها عن الضعف والشذوذ وإمَّا لإخضاعها للأصول النحوية خوفاً عليها من الانهيار، ولذلك تطالعنا كتب الاحتجاج للقراءات سبعيها وشاذهـــا.

ومن هذه القراءات قراءة غير أهل الكوفة من السبعة (ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر): ﴿وجاعِلُ الليل سكناً والشمسَ والقمرَ حُسْبَانًا﴾[3]. على أنَّ (وجـاعِلُ) اسم فـاعل مضـافٍ إلى الليـل فينتصب (سكنـاً) و(الشمسَ والقَمَر) بفعلين مضمرين لأنَّ اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا يعمل[4].

ومن ذلك قراءة أبي عمرو وابن كثير من السبعة ومن وافقهما من غير السبعة كابن محيصن واليزيدي: ﴿ولا يَجْرِمُنَّكُم شنآنُ قومٍ إنْ صدُّوكم عن المسجِدِ الحرام..﴾[5] بكسر همزة (إنْ) على الشرط، فيكون جواب

---

(١) البقــرة / ١٨٥.
(٢) انظر البحر المحيط : ٢ / ٤٢.
(٣) الأنعــام / ٩٦.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة / ١٢٤٠.
(٥) المــائدة / ٢.

الشرط محذوفاً[1].

ومن ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء من السبعة: ﴿فلا رَفَثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ في الحج...﴾[2] برفع الأَوَّلين وفتح الثالث على تقدير خبر لكل من المرفوعين في أحد التأويلات[3].

ومن القراءات الشاذة قراءة علي بن أبي طالب: ﴿إذْ قالوا لَيُوسُفُ وأخوه أحبُّ إلى أبينا منّا وَنَحْنُ عُصْبَةً...﴾[4] بنصب (عُصْبَةً) على إضمار فعل، أي: ونحن نَجْتَمِعُ عُصْبَةً[5].

ومن ذلك قراءة الحسن والأعمش الشاذة: ﴿ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرَ...﴾[6] بنصب (تَسْتَكْثِرَ) على إضمار (أنْ)[7].

ومنه قراءة طلحة بن مصرف الشاذة: ﴿وإنَّ مِنَ الحجارةَ لَمَّا يَتَفَجَّرُ منه الأَنْهارُ وإنَّ منها لَمَّا يَشَّقَّقُ فيخرُجُ منه الماء﴾[8] بتشديد (لمّا) و(إنَّ) في الموضعين على حذف اسم (إنَّ) في أحد التأويلات[9].

(٦) الأصـــل النحـــوي:

لقد أوَّل النحويون الآيات القرآنية لتصح أصولهم النحوية، ومن ذلك أنّه لا يصح تفريغ عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله، وما جاء على

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط، الصفحة / ٦٥٣.
(٢) البقـــرة / ١٩٧.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) الصفحة / ٦٠٣.
(٤) يوسف / ٨.
(٥) انظر ما في هـــذا البحث من حذف الفعل وفاعله الصفحة / ٥٨٣.
(٦) المدثـــر / ٦.
(٧) انظر ما في هذا البحث من إضمار الحرف المصدري (أنْ) الصفحة / ٧٣٩.
(٨) البقـــرة / ٧٤.
(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف أسماء الأحرف الناسخة، الصفحة / ٣١٤.

خلاف ذلك يؤوّل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظَنًّا﴾[1]: وفي الآية تأويلات منها حذف نعت (ظنًّا)[2].

ومن ذلك وقوع الفعل المضارع المثبت المسبوق بواو الحال في موضع الحال، وهي مسألة لا تصح نحويًا إلاَّ باضمار مبتدأ[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا نُؤْمِنُ بما أُنْزِلَ علينا ويكفرُونَ بما وراءه...﴾[4].

ومن ذلك أنَّ (ما) النافية لا يصح أنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وثمودَ فما أبقى﴾[5]، فيكون قوله (وثمودَ) منصوباً بفعل مضمر[6].

ويميل النحويون إلى تلحين القارىء أوْ رمي قراءته بالشذوذ عند استعصاء التأويل، ومن ذلك قراءة الحسن وأبي حيوة وغيرهما الشاذة: : ﴿قالوا سحرانِ تظَّاهرا...﴾[7] بالتاء وتشديد الظاء، وهي عند ابن خالوية لحن لأنَّ الفعل ماضٍ والتشديد في المضارع، وذكر أبو الفضل الرازي أنَّه لا يعرفُ وَجْهَهُ. وهي عند أبي حيان محمولة على حذف نون المضارع والأصل: تتظاهران، فأدغمت التاء في الظاء[8].

---

(1) الجاثيــة / ٣٢.
(2) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم، الصفحة / ١١٨٨.
(3) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة / ١٤٧ - ١٤٨.
(4) البقـــرة / ٩١.
(5) النجم / ٥.
(6) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله / ٥٥٣، وانظر شواهد أُخرى في المكان نفسه.
(7) القصص / ٤٨.
(8) انظر البحر المحيط: ٧ / ١٢٤.

ومن ذلك قراءة أبان بن تغلب وغيره الشاذة: ﴿وما كانَ صلاتَهُمْ عند البيت إلَّا مكاءٌ وتَصْدِيَةٌ...﴾[1] بنصب (صلاتَهُم) ورفع (مكاءٌ وتصديةٌ) على أن اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة، وهي قراءة خطَّأها أبو علي الفارسي[2] وضعيفة عند أبي البقاء[3].

....**..**

---

(١) الأنفـــال / ٣٥.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤ / ٤٩٢، المحتســب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١ / ٢٧٨.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٢٢، وانظر شاهداً آخر فاطـــر / ٤٣.

الباب الأوّل

الباب الأوّل

النحويّون والتأويل النحوي في القرآن الكريم

وهو في ثلاثة فصول:

(١) حركة التأويل قبـل سيبويـه.

(٢) سيبويه وغيره من النحويين القدامى والتأويل النحوي في القرآن الكريم.

(٣) الدارسون المحدثون والتأويل وجهودهم في تيسير النحو وتجديده.

الفصل الأوّل

حركة التأويل قبل سيبويه

إنَّ مسائل النحو المختلفة قبل سيبويه لم تبلغ ما بلغته في عصر سيبويه وبعده، فلم تكتمل، ولم يشع فيها تلك المسائل التي تكدُّ الذهن في ملاحقتها لاستيعابها كمسائل الحمل على المعنى والموضع والحذف والزيادة وغيرها، وعليه فمسائل التأويل ومظاهره تدور في هذا الفلك، ويكاد المعنى يكون السبب الرئيسيَّ في التجاء النحويين إليها، في بعض الفلتات القليلات التي رويت عن شيوخ الخليل وسيبويه كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي.

ولتبدو الصورة أكثر وضوحاً أودُّ أنْ أتحدَّث عن دور كل من ابن عباس وغيره مِمَّنْ نُسِبتْ إليهم بعض الأقوال من المفسِّرين كقتادة وغيرهم من النحويين كعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء.

ابن عباس (متوفي ٦٨ هـ)

ولست أدري لِمَ أغْفَلَ المترجمون لمؤسسي علم النحو الحديث عن دور ابن عباس في نشأة هذا العلم، وهو دور يكاد يفوق دور كلٍّ من نُسِبَ إليه ابتكار مسائل هذا العلم كأبي الأسود الدؤلي والإمام علي بن أبي طالب

وعمر بن الخطاب وغيرهم، ولست مغالياً إنْ قلت إنَّ دوره يفوق دور أولئك، فالمسائل المرويَّة عن أبي الأسود الدؤلي تكاد تكون قليلة ونادرة، والقول نفسه مع الإمام علي بن أبي طالب وغيره.

ولست أُنْكِرُ أنَّ ما وقفت عليه من نصوص في مظان التفسير والنحو المختلفة يدور في فلك المعنى لأنَّ ابن عباس هدفه توضيح المعنى وجعل النص القرآني منقاداً له ليبعده عن المغايرة التي قد تتراءى في حمل النص على ظاهره، ولكنَّ هذه المسائل المنسوبة إليه تدل على أنَّه كان نحويًّا ملماً بكثير من تلك الأُصول التي كانت سائدة، ولعل ما يعزِّزُ مكانة هذا العالم النحوية واللغوية قول ابن جني فيه: «قال أبو الفتح: ينبغي أنْ يُحْسَنَ الظَّنُّ بابن عباس. فيقال: إنَّه أَعْلَمُ بلغة القوم من كثير من علمائِهِم، ولَمْ يَكُنْ ليخفى عليه أنَّ (ظَنَنْتُ) قد تكون بمعنى (عَلِمْتُ)...»[1].

ولعلَّ هذا الدَّور يبدو واضحاً في بعض المسائل كالإجابة بـ (بلى) في النفي المجرد أو المقرون بالإستفهام الحقيقي أو التقريري أو التوبيخي، جاء في (مغني اللبيب) ما يلي: «أو تقريريًّا نحو: ﴿أَلَمْ يأتِكم نـذيرٌ قـالوا بَلى...﴾[2] ، ﴿ألستُ بربِّكم قالوا بَلى﴾[3]، أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرَّد في رده بـ (بَلى)، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: نعم لكفروا، ووجهه أنَّ (نَعَم) تصديق للمخبر بنفي أوْ إيجاب..»[4]

ومن ذلك أنَّ (وَيْكَأَنَّ) أصلها (وأَنَّ) على أنَّ الياء والكاف صلة، جاء

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٤٢.

(٢) الملك: ٨ ـ ٩.

(٣) الأعراف: ١٧٢.

(٤) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥٣ ـ ١٥٤، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٧٢.

في (تنوير المقباس) ما يلي) (ويكأنـــه): وأنّه والياء والكاف صلة في الكلام»[1].

ومن ذلك كون الواو للإستئناف في قوله تعالى: ﴿سيقولون ثلاثةٌ رابعُهُم كلبهم ويقولون خمسةٌ سادسُهُم كَلْبُهم رجمًا بالغيب ويقولون سبعَةٌ وثامنهم كلبهم﴾[2] يفهم من كلام ابن هشام أنّ ابن عباس عدّ الواو في (وثامنهم) للإستئناف[3].

ويبدو هذا الدور واضحاً في المسائل التي لجأ فيها إلى التأويل، ولعلّ أهم هذه المسائل تكمن فيما يلي:

(١) الحذف.

(٢) الزيادة.

(٣) تضمين الأفعال والحروف معاني غيرها من الأفعال والحروف.

(٤) التقديم والتأخير.

(١) الحــذف:

وهو أكثر هذه المسائل شيوعاً، وهو حذف يدور في فلك المعنى، ومن ذلك **حذف المضاف**، ومنه قوله تعالى: ﴿إنّي أُريدُ أنْ تبوءَ بإثمي وإثْمِكَ..﴾[4].

جاء في (البحر المحيط) ما يلي: «قال ابنُ مسعود وابنُ عبّاسٍ وقتادة: تَحْمِلُ إثْمَ قتلي وإثْمَك الذي كان منك قبل قتلي، فحذف المضاف، هذا

(١) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٣١.
(٢) الكهف: ٢٢.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف حروف العطف الصفحة ٨٠٠-٨٠١.
(٤) المائدة: ٢٩.

قول عامة المفسّرين»[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿إليه يَصْعَدُ الكَلِمُ الطيِّبُ والعملُ الصالحُ يَرْفَعُه..﴾[2]. جاء في (البحر المحيط) ما يلي: «وقال قتادة: إنَّ الفاعل هو ضمير يعود على الله، والهاء للعمل الصالح أي: يَرْفَعُه اللهُ إليه أي: يقبله. وقال ابن عطية هذا أرجَحُ الأقوالِ. وعن ابن عباس: والعمل الصالح يرفع عامِلَهُ ويشرفه، فجعله على حذف مضاف...»[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿لا جُناحَ عليهنَّ في آبائهم ولا أبنائِهنَّ ولا إخوانِهنَّ ولا أبناءِ إخوانِهنَّ ولا أبناءِ أخواتِهنَّ ولا نسائِهنَّ...﴾[4]: جاء في (تنوير المقباس) ما يلي: ﴿ولا نسائِهنَّ: نساء أهل دينهن...﴾[5].

ومن ذلك حذف المعطوف، ومنه قوله تعالى: ﴿وقالوا لولا أُنْزِلَ عليه مَلَكٌ ولو أنْزَلْنا ملكاً لَقُضِيَ الأمر ثم لا يُنْظَرونَ﴾[6]: جاء في (البحر المحيط): «وقال ابن عباس وقتادة والسدي في الكلام حذف تقديره: ولو أنْزَلْنا ملَكاً فكذَّبوه لَقُضِيَ الأَمْرُ بعذابِهم ولم يُؤَخَّروا حسب ما سلف في كلِّ أُمَّةٍ»[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا موسى تِسْعَ آياتٍ بَيِّناتٍ فاسألْ بني إسرائيلَ

---

(١) البحر المحيط: ٤٦٣/٣، وانظر في هذه المسألة: الدر المصون ورقة: ٩٤، الكشاف: ٦٠٧/١، تفسير القرطبي: ١٣٧/٦.

(٢) فاطر: ١٠.

(٣) البحر المحيط: ٣٠٤/٧.

(٤) الأحزاب: ٥٥.

(٥) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٥٦، وانظر شاهد آخر الإسراء: ٧١، وانظر في هذا الشاهد: مشكل إعراب القرآن: ٣٢/٢، تفسير القرطبي: ٢٩٦/١٠، البحر المحيط: ٦٣/٦.

(٦) الأنعام: ٨.

(٧) البحر المحيط: ٧٨/٤.

إذْ جاءَهُم فقالَ لَه فرعونُ إنّي لأظُنُّكَ يا موسى مسحوراً﴾[1]: جاء في (البحر المحيط): قال ابن عباس: كلام محذوف، وتقديره: فسأل موسى فرعونَ بني إسرائيلَ أي: طَلَبَهم لِيُنْجِيَهُمْ من العذاب انتهى»[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد أرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلاً إلى قومهم فجاؤهم بالبَيِّناتِ فانتقمنا مِنَ الذين أجْرَموا..﴾[3]: جاء في (تنوير المقباس): «﴿رُسُلاً إلى قَوْمِهم فجاؤهم بالبيِّنات﴾: بالأمر والنهي والعلامات فلم يؤمنوا.»[4] والقول نفسه مع النحويين[5].

ومن ذلك حذف الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ أنتم ضَرَبْتُم في الأرْضِ فأصابتكم مصيبةُ المَوْتِ...﴾[6] جاء في (البحر المحيط): «وقال ابن عباس في الكلام محذوف تقديره: فأصابتكم مصيبة الموت وقد استشهدتموها على الإيصاء»[7].

ومن ذلك حذف الفعل العامل في المفعول به ومنه قوله تعالى: ﴿يا جبالُ أوِّبي مَعَهُ والطيرَ﴾[8]. ذهب أبو عمرو إلى أنَّ (والطيرَ) منصوب بفعل مضمر أيْ: وسخَّرْنَا لَهُ الطيرَ، وهو قول ابن عباس كما يفهم من كلامه: «(يا جبال): وقلنا يا جبالُ (أوِّبي معه) سبِّحي مع داود (والطيرَ): وسخَّرْنا له الطيرَ»[9] فيكون قد أضمر فعل القول والفعل العامل في (الطير).

---

(1) الإسراء: ١٠١.
(2) البحر المحيط: ٨٥/٦.
(3) الروم: ٤٧.
(4) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٤٢.
(5) انظر: البحر المحيط: ١٧٨/٧، حاشية الشهاب: ١٢٦/٧، تفسير القرطبي: ٤٣/١٤.
(6) المائدة: ١٠٦.
(7) البحر المحيط: ٤٣/٤، وانظر الدر المصون ورقة: ٢١٧٠.
(8) سبأ: ١٠.
(9) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٥٩.

ومن ذلك حذف حروف الخفض، ومنه قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسمَ ربِّك الأعلى﴾[1]: جاء في (البحر المحيط): «وقال ابن عباس: صلِّ باسم ربك الأعلى كما تقول: ابدأ باسم ربك، وحذف حرف الجر»[2].

ومنه قراءة ابن عامر من السبعة وغيره: ﴿واذكر اسمَ ربِّك وَتَبَتَّل إليهِ تبتيلاً ربِّ المشرقِ والمغرب لا إِلٰهَ إلاَّ هُوَ...﴾[3] بخفض (ربِّ المشرقِ) على البدل من (ربِّك)، وجاء في (الكشاف) أنَّ ابن عباس حملها على القسم: «قرِيء مرفوعاً على المَدْحِ ومجروراً على البدل من (ربِّك). وعن ابن عباس على القسم بإضمار حرف القسم كقولك: اللهِ لأفْعَلَنَّ. وجوابه (لا إِلٰه إلاَّ هُوَ) كما تقول: واللهِ لا أحَد في الدار إلاَّ زيدٌ»[4]. وذكر أبو حيَّان[11] وغيره أنَّ فيه ضعفاً لإضمار الجار وبقاء عمله، لأنَّ ما جاء من ذلك مقصور على لفظ الجلالة ولأنَّ الجملة الاسمية في جواب القسم لا تنفى إلاَّ بـ (ما) ولا تنفى بـ (لا) إلاَّ الجملة المصدَّرة بمضارع، وقد تكون مصدَّرة بماض في معنى المضارع.

ويظهر لي أنَّ أبا القاسم الزمخشري مِمَّنْ يجوِّزون ما ذهب إليه ابن عباس، وهي مسألة أجازها الكوفيُّون[5]، إذْ أجازوا الجر بالحرف المحذوف. وذكر السيوطي[6] أنَّ ابن مالك[7] أجاز تلقي القسم بالجملة الإسمية المنفية بـ (لا) أو (ما)، ولا فرق في ذلك عنده بين الإسمية

---

(1) الأعلى: ١.

(٢) البحر المحيط: ٤٥٨/٨، وانظر ما في هذا البحث من زيادة الأسماء الصفحة: ١٤٣٢.

(٣) المزمل: ٨ - ٩.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٣٣/٤.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٤٣/٤.

(٦) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٥٢.

والفعلية. وذهب ابن مالك إلى أنَّ الإسمية إذا نفيت بـ (لا) وقدم الخبر أو كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة كقولنا: واللهِ لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌ، وقد غلط أبو حيان ابن مالك[1] في هذه المسألة. ويظهر لي أنَّ ظاهر النص على ما ذهب إليه ابن عباس وابن مالك إنْ أجزنا حذف حرف القسم وبقاء أثره حملاً على المذهب الكوفي.

(٢) الزيادة:

ووقفت في التنزيل على موضع واحد عدَّ فيه (كان) زائدة، وهو قوله تعالى: ﴿وما جعلْنا القبلةَ التي كُنْتَ عليها إلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾[2] ذهب ابن عباس إلى أنَّ (كان) زائدة[3]

(٣) تضمين الأفعال والحروف معاني غيرها من الأفعال والحروف:

ومن ذلك تضمين (ردف) معنى (أزِفَ) أو (قَرُبَ) لتصح التعدية، ومنه قوله تعالى: ﴿قل عسى أنْ يكونَ رَدِفَ لكم بعضُ الذي تَسْتَعْجِلونَ﴾[4] جاء في (البحر المحيط): «وأصله التعدي بمعنى (تَبِعَ)، و(لَحِقَ)، فاحتمل أنْ يكون مضمناً معنى اللازم، ولذلك فسَّره ابن عباس وغيره بـ (أزف) و (قرب)، لمَّا كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضُمِّن معناه...»[5].

ومن تأويلاته أنَّ (يَئِسَ) بمعنى (عَلِمَ) حملاً على لغة النخع، وهو تأويل بعيد عن التكلف والتحمل، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿أفَلَم يَيْأَسِ الذين آمنوا أنْ لو يشاءُ اللهُ لهدى الناسَ جميعاً....﴾[6] جاء في (لسان

(١) انظر: همع الهوامع تحقيق عبد العال سالم ٤ / ٢٤٣.

(٢) البقرة: ١٤٣.

(٣) انظر ما في هذا البحث من زيادة (كان) الصفحة: ١٤١٤.

(٤) النمل: ٧٢.

(٥) البحر المحيط: ٩٥/٧ وانظر ما في هذا البحث من زيادة حروف الخفض، الصفحة: ١٣١٣.

(٦) الرعد: ٣١.

العرب) «ورُوِيَ عن ابن عباس أنَّه قال: بئس بمعنى علم لغة للنخع، قال: ولَمْ نَجِدْها في العربية إلاَّ على ما فَسَّرْت...»[1].

ومن وضع الحرف موضع آخر قوله تعالى: ﴿ويا موسى لا تَخَفْ إنِّي لا يخافُ لديَّ المُرْسَلونَ إلاَّ مَنْ ظَلَم ثمَّ بدَّل حسناً بعدَ سوءٍ...﴾[2]. جعل ابن عباس (إلاَّ) بمعنى (ولا)، جاء في (تنوير المقباس): (المُرْسَلُونَ إلاَّ من ظلم): ولا من ظلم ثم بدَّلَ حسناً بعد سوء...»[3]، وقد ذهب إلى جعل (إلاَّ) بمعنى الواو أبو عبيدة والفرَّاء والأخفش[4].

ومنه وضع الباء موضع (إلى) لتصح التعدية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجعلنا مِنْهم أئمة يهدونَ بأمرِنا لَمَّا صبروا...﴾[5]: الباء في (بأمرِنا) للتعليل، وقيل إنَّها بمعنى اللام، أو بمعنى (إلى)، وهو قول ابن عباس، جاء في (تنوير المقباس): «﴿يَهْدونَ بأمرِنا﴾: يدعون الخلق إلى أمْرِنا..»[6]، ويجوز أنْ تكون الباء للملابسة[6].

ومن ذلك وضع (هَلْ) موضع (قَدْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ أتى على الإنسان حينٌ مِنَ الدهر...﴾[7]: جاء في (البحر المحيط): «وقال ابن عباس وقتادة: هي هنا بمعنى (قد). قيل لأنَّ الأصل: أَهَلْ، فكأنَّ الهمزة حذفت واجتُزِيء بها في الإستفهام... فالمعنى: أقَدْ أتى...»[8].

---

(١) لسان العرب (بئس)، وانظر ما في هذا البحث من حذف جملة القسم ص ٦٧٥

(٢) النمل: ١٠ ـ ١١.

(٣) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣١٦.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه، الصفحة: ٤٤٧.

(٥) السجدة: ٢٤.

(٦) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٤٩، وانظر: تفسير القرطبي: ١٠٩/١٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٤٣.

(٧) الإنسان: ١.

(٨) البحر المحيط: ٣٩٣/٨.

(٤) التقديم والتأخير:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويَرْضَيْنَ بما آتيْتَهُنَّ كلُّهُنَّ...﴾[(١)]. جاء في تنوير المقباس: «﴿كلُّهُنَّ﴾ مقدَّمٌ ومؤخر»[(٢)] ولعل ظاهر النص يدل على أنَّ مراد ابن عباس بذلك التوكيد المعنوي.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ لهم آلِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِنْ دونِنا لا يستطيعون نصرَ أَنْفُسِهم ولا هم منَّا يُصْحَبونَ﴾[(٣)]: جاء في (البحر المحيط): «وقال الحوفي ﴿مِنْ دونِنا﴾ متعلق بـ ﴿تمْنَعُهُم﴾ انتهى. قيل والمعنى: أَلَهُم آلهة تَجْعلهم في منعةٍ وعزٍ مِنْ أنْ ينالَهُم مكروهٌ مِنْ جِهَتِنا. وقال ابن عباس: في الكلام تقديم وتأخير، تقديره: أمْ لَهُم آلِهَةٌ مِنْ دونِنا تمنعهم، تقول: مَنَعْتُ دونه: كففت أذاهُ، و﴿مِنْ دونِنا﴾ هو من صلة ﴿آلهة﴾ أيْ: أم لهم آلهة دوننا أو من صلة تَمْنَعهُم...»[(٤)].

قتـادة: (متوفى ١١٨ هـ)

ومن المواضع التي حمل فيها قتادة النص على حذف مضاف قوله تعالى: ﴿لا يزالُ بُنيانُهم الذي بنَوْا ريبةً في قلوبِهم إلَّا أنْ تَقَطَّعَ قلوبُهُم واللهُ عليمٌ حكيمٌ﴾[(٥)]: جاء في (البحر المحيط): «وقال قتادة في الكلام حذف تقديره: لا يزالُ هَدْم بنيانهم الذي بنوا ريبةً أي: حزازةً وغيظاً في قلوبهم»[(٦)].

---

(١) الأحزاب: ٥١.
(٢) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٥٦.
(٣) الأنبياء: ٤٣.
(٤) البحر المحيط: ٣١٤/٧.
(٥) التوبة: ١١٠.
(٦) البحر المحيط: ١٠١/٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿كطيِّ السِّجلِّ للكُتُبِ﴾[1]: جاء في كتاب (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج: «وقيل ﴿السجل﴾: الصحيفة تُطْوى على ما فيها من الكتابة، والمصدر مضاف إلى المفعول. أي: كما يُطْوى السجل على الكتاب. وقد رواه أبو علي: كطي الطاوي الصحيفةَ مدرَجاً فيها الكتب، أي: كطي الصحيفة لدرج الكتب فيها، على تأويل قتادة: وكطي الصحيفة لدرج الكتب، فحذف المضاف، والمصدر مضاف إلى الفاعل على قول السدي، والمعنى: كطي زيد الكتب»[2].

ومن ذلك حذف المفعول به ومنه قوله تعالى: ﴿فلمَّا أَسْلَما وتَلَّه للجبين﴾[3]: جاء في (البحر المحيط): «وقال قتادة في (أسلما): أَسْلَمَ هذا ابنه، وأَسْلَم هذا نفسَه فجعل ﴿أسلما﴾ متعدياً، وغيره جعله لازماً بمعنى: انقادا لأمرِ الله وخضعا له...»[4].

ومن ذلك حذف جواب القسم، ومنه قوله تعالى: ﴿ص والقرآنِ ذي الذِّكرِ بلِ الذين كفروا في عِزَّةٍ وشقاقٍ كَمْ أهلكنا قبلَهُم مِنْ قرنٍ...﴾[5]: ذهب قتادة إلى أنَّ جواب القسم محذوف أيْ: لَتُبْعَثُنَّ[6].

ومن ذلك حذف جواب الشرط، ومنه قوله تعالى: ﴿فإنْ تَوَلَّوْا فإنَّما عليك البلاغُ المبين﴾[7]: ذكر أبو حيان أنَّ قتادة حمل الآية على حذف جواب الشرط: «وقال نحوَهُ: إنَّ جواب الشرط محذوف...»[8].

---

(١) الأنبياء: ١٠٤.
(٢) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢/٥٠٨.
(٣) الصافات: ١٠٣.
(٤) البحر المحيط: ٧/٣٧٠.
(٥) ص: ١ - ٣.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف لام جواب القسم الصفحة: ٧٦٣ - ٧٦٥.
(٧) النحل: ٨٢.
(٨) البحر المحيط: ٣/٩٩ وانظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط ص: ٦٤٧.

ومما حمله على الزيادة قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرونَ بِأَيِّكُمُ المفتونُ﴾[1]: ذهب قتادة إلى أنَّ الباء زائدة في المبتدأ[2].

ومما حمله على التقديم والتأخير قوله تعالى: ﴿وقال الذين أُتوا العِلْمَ والإيمانَ لَقَدْ لبِثْتُمْ في كتابِ اللهِ إلى يوم البَعْثِ فهذا يومُ البَعْثِ ولكنَّكُم كنتم لا تعلمون﴾[3]. جاء في (البحر المحيط): «وقال قتادة: وهو على التقديم والتأخير تقديره: أوتوا العلمَ في كتاب الله والإيمان لقد لبِثْتم، وعلى هذا تكون (في) بمعنى الباء أي: العلم بكتابِ الله. ولعلَّ هذا القول لا يصح عن قتادة، فإنَّ فيه تفكيكاً للنظم لا يسوغ في كلام غير فصيح فكيف يسوغ في كلام الله، وكان قتادة موصوفاً بعلم العربية فلا يصدر عنه مثل هذا القول»[4].

ويأخذ التأويل في عهد عبد الله بن أبي إسحق وغيره شكلاً آخر، إذْ أصبح الالتجاء إليه وسيلة هامة لئلاَّ ينهار الأصل النحوي لاصطدامه بالشواهد الفصيحة التي تخرج عليه، ولذلك نجد قول الفرزدق.[5]

وعَضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أَوْ مجلَّفُ

يتعب النحويين في تأويله والاحتيال له، ولعل ما يعزز ذلك قول الفرزدق نفسه لعبد الله بن أبي إسحق الذي كان يؤمن بالقياس عندما سأله عن وجه الرفع: «بما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقولَ وعليكم أنْ تتأوَّلوا»[6].

---

(١) القلم: ٥ ـ ٦.
(٢) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف، الصفحة: ١٢٨٨.
(٣) الروم: ٥٦.
(٤) البحر المحيط: ٧/١٨٠.
(٥) انظر الصفحة: ١٤.
(٦) انظر خزانة الأدب: ٣٤٧/٢، وانظر في ذلك إحياء النحو: ٩٤، المدارس النحوية: ٢٤.

والقول نفسه في عهد عيسى بن عُمَر وأبي عمرو بن العلاء، وقد حَفِظَتْ لنا بعض المظان بعض المسائل التي حمل فيها هذان النحويان النص القرآني على غير ظاهره.

عيسى بن عمر الثقفي (متوفى ١٤٩ هـ)

لقد كان هذا العالِم قارئاً[١] ونحويًّا، ولعل أهمَّ المسائل التي يمكن أنْ يكون فيها مؤوِّلاً **الحذف**، ومن ذلك استحسانه حذف خبر (إنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يُلْحِدونَ في آياتِنا لا يَخْفَون علينا.... إنَّ الذين كفروا بالذكرِ لمَّا جاءَهُم وإنَّه لكتابٌ عزيز لا يأتيه الباطل مِنْ بينِ يديهِ ولا مِنْ خلفِهِ تنزيلٌ مِنْ حكيمٍ حميد ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسلِ مِنْ قبلِكَ...﴾[٢]. أي: إنَّ الذين كفروا بالذكر لمَّا جاءهم كفروا به، وهو قول عمرو بن عبيد، وقد استحسنه عيسى بن عمر[٣].

ومن ذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين على أنَّه منوي، ومن ذلك قراءة أبي عمرو من السبعة وأبي السمال وغيره من غير السبعة: ﴿قل هو اللهُ أحَدُ اللهُ الصَّمَدْ﴾[٤] بحذف التنوين لإلتقائه مع لام التعريف، وذكر أبو حيان[٥] أنَّه موجود في كلام العرب ويكثر في الشعر. وذكر ابن يعيش[٦] أنَّ أبا الحسن زعم أنَّ عيسى بن عمر أجاز نحو ذلك.

ونراه أحياناً يحمل النص على ظاهره، ومن ذلك قراءة غير ابن عامر من

---

(١) انظر عيسى بن عمر الثقفي ـ نحوه من خلال قراءاته: ٩٨.
(٢) فصلت: ٤٠ ـ ٤٣.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف خبر الأحرف الناسخة، الصفحة: ٢٢٥.
(٤) الإخلاص: ١ ـ ٢.
(٥) انظر البحر المحيط: ٥٢٨/٨.
(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣٥/٩.

السبعة: ﴿فقالوا يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذِّبُ بآيات ربِّنا ونكونُ مِنَ المؤمنين﴾[1] بالرفع: ذكر ابن يعيش[2] أنَّ عيسى بن عمر كان يجعلهما متمنيين معطوفين على ﴿نُرَدُّ﴾ ويقول إنَّ الله أكذبهم في تمنِّيهم على قول مَنْ يرى التمنِّي خبراً، وذكر أيضاً أنَّ أبا عمرو بن العلاء كان يرفعهما على سبيل الاستئناف والتأويل: ونحن لا نُكَذِّبُ بآيات ربِّنا ونكونُ مِنَ المؤمنين إنْ رُدِدْنا، فالفعلان الأخيران خبران غير متمنيين. ويجوز أنْ يكونا في موضع الحال على إضمار مبتدأ عند النحويين[3].

أبو عمرو بن العلاء (متوفى سنة ١٥٤ هـ)

ويأخذ التأويل على يديه شكلاً آخر من حيث الاهتمامُ بالأصل النحوي وَجعْلُ الشاهد منقاداً له، فتراه يقدِّر مبتدأ للفعل المضارع المستأنف كما مر[4].

ولعل ما يعزِّزُ ذلك أنَّه يميل إلى تلحين بعض القراء لمخالفة قراءاتهم الأصل النحوي، ومن ذلك قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر الشاذة: ﴿قال يا قوم هؤلاء بناتي هنَّ أطْهرَ لَكُمْ...﴾[5] بنصب ﴿أطْهرَ﴾ على الحال على أنَّ ﴿هُنَّ﴾ فصل. وقد لحَّنَ أبو عمرو وسيبويه القارىء لخروج قراءته على الأصول النحوية[6] وقال أبو عمرو في القارىء: «احتبى ابن مروان في

---

(١) الأنعام: ٧.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٧/٢٥ - ٢٦.

(٣) انظر: البحر المحيط: ١٠٢٥/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٤٨٩/١ حجة القراءات: ٢٤٥.

(٤) انظر الصفحة: ٣٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة ١٤٢.

(٥) هود: ٧٨.

(٦) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف الصفحة: ١٤٠٥.

ذه في اللحن وذلك أنّه كان يقرأ (هؤلاء بناتي هُنَّ أطْهَر لكم﴾[1].

ومن ذلك تلحينه لقراءة أبي جعفر الشاذة لأنّه لا يجوز إقامة غير المفعول به مَعَ وجوده[2]: ﴿لِيُجْزي قوماً بما كانوا يَكْسِبونَ﴾[3].

ومن ذلك الإهتمام بالعامل ومنه قوله تعالى: ﴿يا جبالُ أوِّبي مَعَهُ والطيرَ﴾[4] أي: وسخَّرْنا الطيرَ[5].

ومن حمله النص القرآني على غير ظاهره إجازته للقلب فيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الإنسانُ مِنْ عَجَلٍ...﴾[6]: الظاهر في قوله ﴿مِنْ عَجَلٍ﴾ أنْ يكون في موضع المفعول به على المجاز كقوله تعالى: ﴿هو الذي خلقكم من طين﴾[7]. أو في موضع الحال. وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنَّهُ من باب القلب أي: خُلِقَ العجَلُ من الإنسان، وهو قول ليس بجيد عند أبي حيان[8] لأنَّ القلب موطنه الشعر لا الكلام الفصيح، وهو كقول العرب: عرضت الناقَةَ على الحْوضِ.

ونراه أحياناً يؤثر حمل النص القرآني على ظاهره على التأويل، ومن ذلك إبقاء الفعل (أمر) على ظاهره، ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا أردْنا أنْ نُهْلِكَ

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٩٣٩/٣، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٤١، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣٩٦/٢.

(٢) انظر ما في هذا البحث من جار ومجرور أو ظرف في موضع نائب الفاعل، الصفحة: ١٠٩٤.

(٣) الجاثية: ١٠.

(٤) سبأ: ١٠.

(٥) انظر الصفحة: ٤٥ من هذه المسألة.

(٦) الأنبياء: ٣٧.

(٧) الأنعام: ٢.

(٨) وانظر: البحر المحيط: ١٢/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩١٨/٢.

قريةً أَمَرْنا مُتْرَفيها﴾ [1] أي: أمرناهم بالطاعة. وفسَّره قوم على أنَّه بمعنى (كثَّرنا) أي: كثَّرناهم[2].

ومن ذلك إجازته الإدغام في قراءة الجمهور: ﴿تبارك الذي إنْ شاءَ جَعَلَ لك خيراً مِنْ ذلك جناتٍ تجري مِنْ تحتها الأنهارُ ويجعلْ لكَ قصوراً﴾ [3] بجزم (ويَجْعَلْ) عطفاً على موضع (جعَلَ) لأنَّه جواب الشرط، ويجوز أنْ يكون مرفوعاً أدغمت لام (يجعل) في لام (لك)، وهي مسألة تصح على مذهب أبي عمرو بن العلا[4].

---

(١) الإسراء: ١٦.

(٢) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٣٤٦/١ - ٣٤٧.

(٣) الفرقان: ١٠.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٤٠٩/٦، الكشاف: ٨٣/٣، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٠٢/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٩٨١/٢، البحر المحيط: ٤٨٤/٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٨٩٣.

الفصل الثاني

سيبويه وغيره من النحويين القدامى والتأويل النحوي في القرآن الكريم

لقد أخذ التأويل النحوي شكلاً أكثر تعقيداً وتخيُّلاً مما مر، وقد سيطرت عليه في كثير من المواضع أصول النحويين وخلافاتهم، فكثر الاحتيال والتمحل لجعل النصوص الفصيحة تذعن لهذه الأصول، وتعزّزُ مذاهب النحويين المختلفة، وتأويلات النحويين في هذه الفترة تكد الذهن في ملاحقتها والوقوف على دقائقها، وتشاء الظروف أنْ يكون التنزيل مسرَحاً رحباً لتلك التأويلات والتمحلات، وقد تجاوزت في كثير من المواضع فلك المعنى، ولم يطالعني في هذه الفترة نحوي استطاع أنْ يفلت من سلطانها.

ولقد رأيت أنْ أتحدثَ عن دور كل من الكوفيين والبصريين في هذه المسألة، وآثرتُ أنْ أُجَلِّيَ دور بعض النحويين الكوفيين والبصريين وغيرهم من النحاة المتأخرين فيها، ومن هؤلاء سيبويه، الفراء، المبرد، أبو القاسم الزمخشري ابن مضاء القرطبي، وأبو حيان النحوي.

الكوفيون والتأويل

ذكر الدكتور مهدي المخزومي أنَّ الكوفيين لا يلجأون إلى التأويل إلَّا إذا اضطروا إليه: «ولا يجنح الكوفيون إلى التأويل إلَّا إذا اضطروا إليه... وراح البصريون يتأوّلون فَخَرَّجوهُ على حذف الاسم...»[1].

ويرى الدكتور عبد الحميد طلب[2] أنَّ مذهب الكوفيين في مجال السماع أَسْلَمْ.

وذهب الدكتور إبراهيم السامرائي[3] إلى أنَّ موقف الكوفيين من القياس والتأويلات كموقف البصريين، وأنَّهم ليسوا أهل تيسير. وذكر الدكتور شوقي ضيف[4] أن للكوفيين مواقف تصوِّر مدى بعدهم في التأويل والتقدير شغفاً بالخلاف على المدرسة البصرية.

ولست أتفق مع الدكتور إبراهيم السامرائي فيما ذهب إليه، ولو تتبع الأستاذ الفاضل تأويلاتهم في التنزيل وقارنها بتلك التي للبصريين لما ذهب هذا المذهب، وإليك بعض المسائل التي يمكن أنْ نعدَّ الكوفيين قد هجروا فيها التأويل قياساً على موقف البصريين من تلك المسائل.

(١) نصب المضارع بعد الفاء وأو والواو واللام وكي وحتى:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ المضارع منصوب على الصرف أو الخلاف،

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٨٧.

(٢) انظر تاريخ النحو أصوله/ القسم الأول: النحويين البصرة والكوفة: ٤٦١.

(٣) انظر النحو العربي / نقد وبناء: ٣٨ـ ٣٩، ٤٩.

(٤) انظر المدارس النحوية: ١٧٠، ١٨٤.

بعد الأحرف الثلاثة الأولى، ومنصوب بعد الأحرف الثلاثة الأخرى بها، أمَّا البصريون فنصبه عندهم بـ (أنْ) مضمرة[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ليس لك مِنَ الأمْرِ شيءٌ أو يتوبَ عليهم أوْ يُعذِّبَهم فإنَّهم ظالمون﴾[2] ومنْ نصبه بعد اللام قوله تعالى: ﴿وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدّثونَهم بما فتح اللهُ عليكم لِيُحاجوكم به عند ربكم﴾[3]، وقوله: «وما كان اللهُ ليُضيعَ إيمانَكم إنَّ الله بالناسِ لرؤوفٌ رحيم﴾[4]، وقوله: ﴿فالتقطه آلُ فِرْعونَ ليكونَ لهم عَدوًّا وحَزَناً..﴾[5]: فالفعل منصوب باللام عند الكوفيين وبـ (أنْ) مضمرة عند البصريين[6].

ومِنْ نصبه بعد (كي) قوله تعالى: ﴿وأشْرِكْهُ في أمْري كي نُسَبِّحَكَ كثيراً..﴾[7]،وهو منصوب عند البصريين[8] بـ (أنْ) مضمرة، وإذا اقترنت (كي) باللام فالنصب بها عند سيبويه وبـ (أنْ) مضمرة عند الأخفش والخليل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومنكم مَنْ يُرَدُّ إلى أرْذَلِ العُمُرِ لكي لا يعلمَ بعدَ عِلْمٍ شيئاً...﴾[9].

ومن نصبه بعد (حتّى)[10] قوله تعالى: ﴿وما يُعلِّمانِ مِنْ أحدٍ حتى يقولا إنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ...﴾[11].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤ ـ ٧٦٠.
(٢) آل عمران: ١٢٨.
(٣) البقرة: ٧٦.
(٤) البقرة: ١٤٣.
(٥) القصص: ٨.
(٦) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤ ـ ٧٦٠.
(٧) طه: ٣٢ ـ ٣٣.
(٨) انظر ما في هذا البحث من إضمار (إن) الصفحة: ٧٤٤ ـ ٧٦٠.
(٩) النحل: ٧٠.
(١٠) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤ ـ ٧٦٠.
(١١) البقرة: ١٠٢.

(٢) وقوع الحال معرفة:

أجاز الكوفيون هذه المسألة، فقاسوا على قراءة الشذوذ: ﴿يقولون لئن رَجَعْنا إلى المدينة لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ...﴾[١]. وهي عند البصريين محمولة على زيادة الألف واللام[٢].

(٣) مِنْ لابتداء الغاية الزمانية:

ظاهر النص القرآني يعزز مذهب الكوفيين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا تقم فيه أبداً لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التقوى مِنْ أوَّلِ يومٍ أحقُّ أنْ تقوم فيه﴾[٣]، وهي مسألة لا تصح عند البصريين، والآية عندهم محمولة على حذف مضاف[٤].

(٤) إنابة الألف واللام عن الضمير العائد:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أصحابُ الأُخدود النارِ ذاتِ الوَقود﴾[٥]: (النار) بدل اشتمال من (الأخدود) على أنَّ الألف واللام نائبتان عن الضمير العائد على مذهب الكوفيين، وهو الظاهر، ومذهب البصريين تقدير الضمير[٦].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذينَ يُلْحِدون في آياتِنا لا يَخْفَونَ علينا... إنَّ

---

(١) المنافقون ٨.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الحال، الصفحة: ٣٤١.
(٣) التوبة: ١٠٨.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف الصفحة: ٣٨٠.
(٥) البروج: ٤ - ٥.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف العائد في بدلي الإشتمال والبعض، الصفحة: ٤٨٧.

الذين كفروا بالذكر لمَّا جاءهم وإنّه لكتابٌ عزيزٌ لا يأتيه الباطل مِنْ بينِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خلفه تنزيلٌ مِنْ حكيم حميد ما يقال لك إلاَّ ما قد قيل للرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ... ﴾[1]: القول فيها مثل سابقتها[2] من حيث إنابة الألف واللام عن الضمير الرابط.

(٥) سبك مصدر مؤوَّل من اللام وما في حيِّزها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يريدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لكم ويَهْدِيَكم سُنَنَ الذين من قَبْلِكم...﴾[3]: اللام وما في حيِّزها في موضع نصب على المفعول به على مذهب الكوفيين، أما البصريون فيقدرون للفعل مفعولاً محذوفاً، أوْ يسبكون مصدراً مِنْ (يريد) على أنَّه في موضع رفع على الابتداء خبره ﴿لِيُبَيِّنَ﴾[4].

(٦) إضافة الشيء إلى نفسه:

ذهب البصريون إلى أنَّ الاسم لا يضاف لمرادفه أوْ نعته أَوْ منعوته وما جاء ظاهره على ذلك يؤول، وهي مسألة أجازها الكوفيون قياساً على ظاهر النص القرآني، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جنّاتٍ وحبَّ الحصيد﴾[5]، أي: وحبَّ النبْتِ الحصيد[6].

(٧) حذف عائد المبتدأ المنصوبُ:

أجاز الكوفيون حذف العائد المنصوب من جملة الخبر، ومن ذلك قراءة

---

(١) فصلت: ٤٠ - ٤٣.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف خبر الأحرف الناسخة، الصفحة: ٢٢٥.
(٣) النساء: ٢٦.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري (أن)، الصفحة: ٧٤٢.
(٥) ق: ٩.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥١٩.

ابن عامر وعبد الوارث الشاذة: ﴿وكلٌّ وعدَ اللهُ الحُسْنى﴾[1]. وهي مسألة لا تصح على مذهب البصريين إلا في الشعر، وعليه فـ ﴿كلٌّ﴾ عندهم خبر مبتدأ مقدر، والجملة الفعلية في موضع النعتِ على حذف العائد[2].

(٨) الاسم المسبوق بأداة شرط مرفوع على الإبتداء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنِ امرأةٌ خافت مِنْ بَعْلِها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أنْ يُصْلِحا بينَهُما صُلْحاً...﴾[3]: (امرأةٌ) مبتدأ خبره ما بعده على مذهب الكوفيين، وهي عند البصريين فاعل لفعل محذوف يفسره الظاهر[4]، ويمكن أن يكون فاعلاً للفعل نفسه.

(٩) ما فيه معنى القول يعمل عمله:

أجاز الكوفيون أنْ يعمل ما فيه معنى القول عمله من غير ضرورة إلى تقدير قول آخر كما هو عند البصريين[5]، ومن ذلك قراءة ابن عامر وحمزة من السبعة: ﴿فنادته الملائِكَةُ وهو قائِمٌ يُصلِّي في المحرابِ إنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بيحيى...﴾[6].

(١٠) عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور:

وهي مسألة أجازها الكوفيون من غير تأويل، ولا تصح عند البصريين إلاّ بتأويل[7]، ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون

(١) النساء: ٩٥.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول به، الصفحة: ٢٧٧.
(٣) النساء: ١٢٨.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده: ٥٣١.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف القول، الصفحة ٥٩٣.
(٦) آل عمران: ٣٩.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الجار صفحة: ٧٢٠.

به والأرحامِ﴾[1] بجر ﴿الأرحامِ﴾.

(١١) حذف عائد الموصول المرفوع من غير قيد:

وهي مسألة لا تصح عند البصريين إلا بقيد طول الصلة، وما جاء على خلاف ذلك بابه الضرورة، ومن ذلك قراءة يحيى بن يعمر وغيره الشاذة[2]: ﴿ثم آتينا موسى الكتابَ تماماً على الذي أحْسَنُ...﴾[3].

(١٢) الغاء الفعل المتقدم من الفعلين الناسخين بجمله مكتفياً برفع الفاعل:

ومن ذلك قراءة غير الكوفيين من السبعة: ﴿لا يَحْسَبَنَّ الذين يفرحون بما أَتَوْا ويحبون أنْ يُحْمَدوا بما لم يَفْعَلُوا فلا تَحْسَبَنَّهم بمفازة مِنَ العَذابِ ولهم عـذابٌ أليم﴾[4] بـاليـاء في ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ على أنـه مستغـنٍ عن المفعولين[5].

(١٣) إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل المحذوف مع وجود المفعول به:

وهي مسألة تصح على مذهب الكوفيين، وما جاء من ذلك في التنزيل وغيره يؤول على مذهب البصريين، ومن ذلك قراءة أبي جعفر الشاذة[6]: ﴿لِيُجْزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾[7].

---

(١) النساء: ١.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف عائد الموصول، الصفحة: ٤٦٢.
(٣) الأنعام: ١٥٤.
(٤) آل عمران: ١٨٨.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف مفعولي الأفعال الناسخة، الصفحة ٢٩٦.
(٦) انظر ما في هذا البحث من جار ومجرور أو ظرف في موضع رفع على نائب الفاعل، الصفحة: ١٠٩١.
(٧) الجاثية: ١٤.

(١٤) العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر:

أجاز الكسائي من الكوفيين هذه المسألة من غير قيد، والفراء بشرط أنْ يكون المعطوف عليه غير ظاهر الإعراب، وهو قول يونس بن حبيب من البصريين وما جاء من ذلك حمله البصريون على غير ظاهره[١]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابِئونَ والنصارى مَنْ آمن بالله...﴾[٢].

(١٥) عمل ما قبل (إلاَّ) فيما بعدها بعد تمام الكلام:

وهي مسألة أجازها الكسائي وابن الأنباري من الكوفيين، لأنَّهما يجيزان تأخير المعمول مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، ولا تصح هذه المسألة عند البصريين إلاَّ بتقدير عامل آخر[٣]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا مِنْ قَبْلِكَ إلاَّ رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أَهْلَ الذِّكْرِ إنْ كنتم لا تَعْلَمون بالبيِّناتِ والزُّبُرِ...﴾[٤] قوله ﴿بالبيِّناتِ﴾ متعلق بـ ﴿أرْسَلْنا﴾ على مذهب الكسائي وابن الأنباري.

(١٦) إعمال (أفعل) التفضيل في مفعول صريح:

أجاز بعض الكوفيين إعماله قياساً على قوله تعالى: ﴿إنَّ ربَّك أعلَمُ مَنْ يضل عَنْ سبيلِهِ﴾[٥] وهي مسألة لا تصح عند غيرهم إلاَّ بتقدير حرف خفض أوْ بتقدير فعل[٦].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة: ١٢٣٤.
(٢) المائدة: ٦٩.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله، الصفحة ٥٥٧.
(٤) النحل: ٤٣ - ٤٤.
(٥) الأنعام: ١٧.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله، الصفحة: ٥٥٧.

(١٧) **الجملة الماضوية تقع حالاً من غير إضمار (قد):**

وهي مسألة تصح على المذهب الكوفي، وهو الصحيح لأنَّ ما في التنزيل عليه، ولا تصح على مذهب البصريين إلاَّ بإضمار (قد)(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّما رُزِقوا منها مِنْ ثَمرةٍ رزقاً قالوا هذا الذي رُزِقْنا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا به مُتشابِهاً. . .﴾(٢).

وبعد فلست أريد أنْ أمضي في تدوين الشواهد القرآنية الفصيحة التي حمل فيها النحويون الكوفيون النصوص على ظاهرها لأنها تطالع القارىء في مواضع متعددة من التنزيل، وهي مواضع تشهد على أنَّ الأستاذ السامرائي أصدر حكمه من غير أنْ يقف عليها في التنزيل وغيره، ولست أنكر أنَّ للكوفيين مواقف حملوا فيها النص على غير ظاهره ولكنَّها تبدو قليلة جداً إذا ما قورنت بتلك التي عند البصريين، وإليك منها ما يلي:

(١) **خبر (ما) الحجازية منصوب على نزع الخافض:**

خبر (ما) الحجازية على مذهب الكوفيين منصوب على نزع الخافض(٣)، وهو تكلف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾(٤).

(٢) **حذف (كان) فيما ظاهره النصب على الحال لا على خبرها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فما لكم في المنافقين فئتين واللهُ أَرْكَسَهم بما كَسَبُوا. . .﴾(٥): الظاهر في (فئتين) أنْ يكون منصوباً على الحال، وهو

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف (قد) الصفحة: ٨١٢.
(٢) البقرة: ٢٥.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الجار، الصفحة: ٧٢٢.
(٤) يوسف: ٣١.
(٥) النساء: ٨٨.

مذهب البصريين، وهو عند الكوفيين خبر (كان) المحذوفة مع اسمها[1].

(٣) **إضمار قد قبل الماضي الواقع خبراً لـ (كان):**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الماضي لا يصح أنْ يقع خبراً لـ (كان) إلاَّ مع (قد) ظاهرة أو مضمرة، وهو تكلف، والصحيح مذهب البصريين في إجازة المسألة من غير إضمار.[2] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تجري بأَعْيُننا جزاءً لِمنْ كان كُفِرَ﴾[3].

ولقد رأيت أنْ أتحدَّث عن موقف أحد نحاة هذه المدرسة، ولعل الفراء أهمُّ هؤلاء.

الفــــراء (متوفي سنة ٢٠٧ هـ) والتأويل:

ذكر الأُستاذ مهدي المخزومي أنَّ نحو الفراء وغيره من الكوفيين يكاد يخلو من أثر الفلسفة الكلامية: «والحق أنِّي لا أكاد أرى أثراً للفلسفة الكلامية في نحو الكسائي والفراء وثعلب وتلاميذهم، ولا أحس بأنَّهم كانوا يعتدون بالتعليل المنطقي اعتداد البصريين به»[4].

ويطالعنا الفرَّاء في مواضع يمكن أنْ نعده فيها هاجراً للتمحل والتخيل مؤثراً عليهما حمل النص القرآني على ظاهره، ومن هذه المواضع ما يلي:

(١) **نصب الاسم في الاشتغال بالفعل المتأخر عنه:**

اجاز الفراء والكسائي أنْ يكون (زيداً) في قولنا: زيداً رأيته، منصوباً بالفعل الظاهر، وهي مسألة لا تصح عند البصريين، فهو منصوب عندهم

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) وأخواتها الصفحه ٦١٤.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف (قد)، الصفحة: ٨١٢.

(٣) القمر: ١٤.

(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٧٣.

بفعل مضمر يفسره الظاهر[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والأرْضَ مَدَدْناها﴾[2].

(٢) إضافة الشيء إلى نفسه:

وقد مر أنَّ الكوفيين أجازوا هذه المسألة من غير تأويل[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جنات وحبَّ الحصيد﴾[4]: جاء في (معاني القرآن): «والحبُّ هو الحصيد، وهو مِمَّا أُضيف إلى نفسه مثل قوله: ﴿إنَّ هذا لهو حق اليقين﴾[5]، ومثله: ﴿ونحن أقربُ إليهِ من حبلِ الوَريد﴾[6]، والحبل هو الوريد بعينه أُضيفَ إلى نفسه لاختلاف لفظ اسميه...»[7].

(٣) إعمال ما بعد اللام وحرف التسويف فيما قبلهما:

وهي مسألة أجازها الفراء وأبو عبيدة ومنعها آخرون[8]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويقول الإنسان أإذا ما مِتُّ لسوف أُخْرَجُ حيًّا﴾[9]، فيكون ﴿أُخْرَجُ﴾ عاملاً في ﴿إذا﴾.

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/١٦٣ وانظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله، الصفحة: ٥٧١.
(٢) الحجر: ١٩.
(٣) انظر الصفحة: ٦٠.
(٤) ق: ٩.
(٥) الواقعة: ٩٥.
(٦) ق: ١٦.
(٧) معاني القرآن: ٣/٧٦.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله، الصفحة: ٥٥١.
(٩) مريم: ٦٦.

(٤) تمييز الاعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين جمع منصوب:

أجاز الفراء[١] ذلك قياساً على ظاهر قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهم اثنتي عشرة أسْباطاً أُمَماً...﴾[٢]، وقد حمل غيره الآية على حذف التمييز.

(٥) جر ما بعد (لات) بها على أنها حرف خفض:

ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: (ولاتَ حين مناصٍ)[٣].: (حين) مجرور بـ (لات) على مذهب الفراء، وفي القراءة تأويلات بعيدة[٤].

(٦) حذف عائد المبتدأ المنصوب[٥]

(٧) إجابة الشرطين بجواب واحد:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلولا إذا بَلَغَتِ الحُلقُوم وأنتم حينئذٍ تَنْظُرونَ ونَحْنُ اقربُ إليه منكم ولكنْ لا تُبْصِرونَ فلولا إنْ كنتم غيرَ مدينين تَرْجِعونَها إنْ كنتم صادقين﴾[٦]: قوله ﴿تَرْجِعونَها﴾ جواب لـ ﴿فلولا﴾ الأولى والثانية، وذهب غير الفراء إلى أنَّ الجواب محذوف[٧].

(٨) العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر[٨]

ولست أُنكر أنَّ للفراء مواقفَ معيبة، ومنها تضعيفه لقراءة حمزة من السبعة: ﴿لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا مُعْجِزينَ في الأرْض ومأواهُمُ النارُ ولَبِئْسَ

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف التمييز، الصفحة: ٣٢٩.
(٢) الأعراف: ١٦٠.
(٣) ص: ٣٨.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف إليه، الصفحة: ٣٥٤.
(٥) أنظر الصفحة ٦٠.
(٦) الواقعة: ٨٣ ـ ٨٧.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط، الصفحة: ٦٣٣.
(٨) انظر الصفحة: ٥٥

المصيرُ﴾[1]: وقد ضعَّفها الفراء لخلوها من مفعول فعل الحسبان الثاني[2].

ومما حمل فيه النص القرآني على غير ظاهره ما يلي:

(١) حمل الكلام على التوهم:

ومن ذلك قراءة ابن أبي عبلة: ﴿والأنعامَ خَلَقها.. والخيلُ والبغالُ والحميرُ لِتَرْكبوها﴾[3] برفع ﴿والخيلُ والبغالُ﴾ بالعطف على توهم الرفع في (والأنعام)، وهو تكلف، لأنه لا يصار إلى التوهُّم إلَّا إذا استعصى الحمل على غيره[4].

(٢) حذف واو الحال:

ذهب الفراء والزمخشري[5] إلى أنَّ الجملة الإسمية التي في موضع الحال لا بدَّ من اقترانها بالواو ظاهرة أَوْ مقدَّرة، وهو تكلف لا محوج إليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقلنا اهبطوا بعضُكم لبعضٍ عَدُوٌّ ولكم في الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ ومتاعٌ إلى حين﴾[6].

---

(١) النور: ٥٧.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف أحد مفعولي الأفعال الناسخة الصفحة: ٣٠٦.
(٣) النحل: ٥ ـ ٨.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم، الصفحة: ١١٦٧.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف واو الحال، الصفحة: ٧٧٣.
(٦) البقرة: ٣٦.

البصريّون والتأويل

ذكر السيوطي أنَّ مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة: «لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإنَّ مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر...»(١).

والقول نفسه مع الدكتور مهدي المخزومي: «أما المقياس الذي يُقاسُ به صواب الرأي وخطؤه فليس هو القدرة على التخريج والتأويل ولا هو القياسُ المنطقي الذي فتح البصريون الباب أمامه وحكَّموه في صغائر هذه الدراسة وعظائمها...»(٢). وقال في موضع آخر: «ولَمّا لَمْ يُسْعِفْهُمُ القياس بكل ما كانوا يريدون، فلا زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصي عليهم إندراجها في أحكامهم العامة لجئوا إلى التأول، والتأول البعيد الذي يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة...»(٣).

والقول نفسه مع الدكتور إبراهيم أنيس: «كان البصريون من اللغويين أهلَ منطق وفلسفة لغوية أو اجتهاد في اللغة يستنبطون ويؤوِّلونَ ويُخرِّجونَ ويعلِّلون ويضعون الأحكام على حسب اجتهادهم في بعض الأحيان...»(٤)

---

(١) الإقتراح: ٨٦.

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٧٧ ـ ٣٧٨.

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٤٦.

(٤) من اسرار اللغة: ٢٤.

ولعلي أتفق مع هؤلاء، فَأُعَزِّزُ ما ذهبوا إليه بمواقف حملوا فيها كثيراً من النصوص القرآنية على غير ظاهرها لأنها لا تتفق وأُصولهم، ولذلك جعلوا التنزيل مسرحاً لتأويلاتهم المتكلفة في كثير من الأحيان، وإليك طائفة من تأويلاتهم، وهي تأويلات نثرتها في حديثي عن موقف الكوفيين من التأويل، ولذلك سأكتفي بالإحالة إليها:

(١) الحال لا يصح أنْ تكون معرفة[١]

(٢) ما بعد إلاَّ لا يعمل فيما قبلها:

ذهب البصريون إلى أنَّ (إلاَّ) لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وما جاء ظاهره على خلاف هذا المذهب أوّلوه[٢].

(٣) أفعل التفضيل لا يصل إلى مفعول صريح:

ما جاء على خلاف هذا الأصل محمول على تقدير فعل يتعدى إلى مفعول صريح[٣].

(٤) (من) لابتداء الغاية المكانية:

وما جاء من ذلك لابتداء الغاية الزمانية محمول عندهم على حذف مضاف[٤].

(٥) الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعية مبتدأ خبره محذوف وجوباً[٥]

---

(١) انظر الصفحة: ٥٩.
(٢) انظر الصفحة: ٦٣.
(٣) انظر الصفحة: ٦٣.
(٤) انظر الصفحة: ٥٩.
(٥) انظر الصفحة: ١٨٣ من حذف الخبر.

(٦) عائد المبتدأ المنصوب لا يصح حذفه من جملة الخبر:

لم يجوز البصريون حذف هذا العائد، وما جاء على خلاف ذلك حملوه على تقدير مبتدأ، فتكون الجملة في موضع النعت للخبر على حذف العائد[١].

(٧) إضافة الشيء إلى نفسه لا تصح:

وما جاء في التنزيل وكلام العرب على خلاف هذا الأصل حملوه على حذف الموصوف[٢].

(٨) الاسم المرفوع بعد أداة الشرط محمول على أنّه فاعل لفعل محذوف[٣]:

(٩) ما في معنى القول لا يعمل عمله:

وما جاء مِنْ ذلك محمول على حذف القول.[٤]

(١٠) عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور لا يصح إلاَّ بإعادة الخافض:

وما جاء على خلاف هذا الأصل محمول على حذف الخافض في أحد التأويلات[٥].

(١١) سبك مصدر مؤوَّل من الفعل المضارع المرفوع من غير سابك:

ذهب البصريون إلى أنّه لا يصح سبك مصدر مؤول من اللام المجرورة

---

(١) انظر الصفحة: ٦٠.

(٢) انظر الصفحة: ٦٠.

(٣) انظر الصفحة ٦٠.

(٤) انظر الصفحة: ٦١

(٥) انظر الصفحة ٦١

وما في حيزها لأنَّ مذهبهم ليس كذلك، وعليه فلا بد من الالتجاء إلى التأويل في مثل قولنا: أريد لإقرأ، فهم يسبكون مصدراً مؤوَّلاً من (يريد)، ويجعلونه مبتدأ خبره (لإقرأ) على أن في الكلام حذفَ مفعول[1].

(١٢) إضمار(أنْ) بعد الفاء وأو، والواو، وكي واللام، وحتى[2].

(١٣) إقامة غير المفعول به مع وجوده مقام الفاعل عند حذفه لا تصح[3].

(١٤) العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر لا يصح[4].

(١٥) الجملة الماضوية تقع حالاً إذا اقترنت بـ (قد) ظاهرة أو منوية[5].

ولست أنكر أنَّ للبصريين مواقف هجروا فيها التأويل بحمل النص على ظاهره والقياس عليه، ولكنها مواقف قليلة إذا ما قورنت بتلك التي عند الكوفيين، وهي مواقف قد نثرتها في حديثي عن موقف الكوفيين من التأويل أيضاً، وهي:

(١) خبر (ما) الحجازية منصوب بها لا بإسقاط الخافض[6].

(٢) الجملة الماضوية تقع خبراً لـ (كان) من غير إضمار (قد)[7].

(٣) نصب ما عده الكوفيون خبراً لـ (كان) المحذوفة واسمها على الحال[8].

---

(١) انظر الصفحة ٦٠.

(٢) انظر الصفحة ٥٧.

(٣) انظر الصفحة: ٦٢.

(٤) انظر الصفحة ٦٣.

(٥) انظر الصفحة ٦٤.

(٦) انظر الصفحة ٦٤.

(٧) انظر الصفحة ٦٥.

(٨) انظر الصفحة ٦٤.

ولتبدو الصورة أكثر وضوحاً أود أنْ أتحدَّث عن موقف سيبويه من هذه المسألة.

سيبويه والتأويل النحوي:

(متوفى سنة ١٨٨ هـ في إحدى الروايات)

لعل سيبويه شيخ نحاة البصرة لا يخرج في هذه المسألة عن فلك البصريين، لذلك نجده يميل إلى تأويل كل ما يصطدم بالأصل النحوي، ولعل ما يعزز ذلك قول الدكتور شوقي ضيف: «ويُخَيَّلُ لِمَنْ يتابع سيبويه أنْ ليس في اللغة معمول لا يحذف وحتى الجملة تحذف... وأكثر سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظِها من إعراب...»[١]، ومما حمل فيه النص القرآني على غير ظاهره ما يلي:

(١) عطف المضارع المرفوع على موضع جوابِ الشرط الذي يصح فيه الرفع والجزم لا يصح عنده:

ومن ذلك قراءة ابن عامر وابن كثير من السبعة ومحبوب وغيره من غير السبعة: ﴿تبارَكَ الذي إنْ شاء جعَلَ لكم خيراً من ذلك جنَّاتٍ تجري من تحتِها الأنْهارُ ويَجْعلُ لك قصوراً﴾[٢] برفع ﴿ويَجْعَلُ﴾ عطفاً على موضع جواب الشرط لأنَّه يصح فيه الرفع والجزم إذا كان الشرط ماضياً، وهي مسألة لا تصح عند سيبويه، فالكلام محمول عنده على حذف جواب الشرط في المضارع المرفوع المنوي به التقديم[٣]، وعليه فالعطف لا يصح عنده.

---

(١) المدارس النحوية: ٧٥.

(٢) الفرقان: ١٠.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة: ١٢١٥ وانظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٣/٨٨.

(٢) حذف المبتدأ في المضارع المرفوع المسبوق بالفاء الواقعة في جواب الشرط:

وهي مسألة يكاد النحويون يجمعون عليها، وإنّني لأرى أنّه لا ضرورة إلى مثل هذا الحذف[١]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ الله منه﴾[٢] أي: فهو يَنْتَقِم مُنه.

(٣) المصدر المؤوّل من (أنْ) وما في حيّزها لا يقع حالاً:

وهي مسألة منعها سيبويه وأجازها ابن جني، وما جاء من ذلك محمول عند غير ابن جني على حذف مضاف[٣]، ولعلّ ظاهر النص يعزز مذهب ابن جني، ولأنَّ المصدر الصريح يقع حالاً كثيراً، ومن وقوع المصدر المؤوَّل حالاً قوله تعالى: ﴿ولا يَحِلُّ لكم أنْ تأخذوا مِمَّا آتيتُموهُنَّ شيئاً إلا أَنْ يخافا ألاَّ يُقيما حدود الله...﴾[٤].

(٤) الجملة الطلبية المقترنة بالفاء لا يصح أن تقع خبراً:

وهي مسألة لا تصح عند سيبويه، فالمرفوع عنده إمَّا أنَ يكون خبر مبتدأ محذوف وإمَّا أنَ يكون مبتدأ خبره محذوف[٥]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والسارِقُ والسارِقَةُ فاقطعوا أيْدِيهَما جزاءً بما كسبا نَكالاً مِن اللهِ واللهُ عزيزٌ حكيم﴾[٦] وهي مسألة تصح على مذهب الأخفش والمبرد وجماعة على زيادة الفاء[٥].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩ وانظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣/ ٦٩.

(٢) المائدة: ٩٥.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه، الصفحة: ٤٤١.

(٤) البقرة: ٢٢٩.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر الصفحة: ١٩٣.

(٦) المائدة: ٣٨.

(٥) تقدير فعل عامل فيما هو مرفوع بالمصدر المضاف إلى المفعول:

ومن ذلك قراءة السلمي وجماعة الشاذة: «وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قتلُ أولادِهم شركاؤُهم»[١] برفع ﴿قتلُ﴾ وإضافته إلى ما بعده ورفع ﴿شركاؤهم﴾ على تقدير فعل عامل الرفع فيه عند سيبويه، والأظهر أنْ يكون ﴿شركاؤهم﴾ فاعلاً للمصدر ﴿قَتْلُ﴾، وهو مذهب قطرب[٢] وأبي علي الفارسي[٣].

(٦) المجزوم في جواب الأمر محمول على أنّه جواب شرط مقدَّر:

مذهب سيبويه[٤] وغيره أنَّ جملة الأمر نابت مناب شرط مقدَّر، وذهب آخرون إلى أنَّها متضمنة معنى الشرط، وهو الظاهر في هذه المسألة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأَوْفوا بعهدي أُوفِ بعهدِكُم...﴾[٥].

(٧) عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور لا يصح إلاَّ بإعادة الخافض:

وما جاء من ذلك بابه الشعر عنده، وهي مسألة لا تصح عنده وعند غيره إلا بتقدير الخافض[٦] ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿واتقوا الله الذي تَساءَلون به والأرحامِ﴾[٧] بخفض ﴿الأرحامِ﴾.

---

(١) الأنعام: ١٣٧.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده، الصفحة: ٥٢٦

(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١٩٨/١، وانظر في هذه المسألة: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٧٤/٥.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف فعل الشرط والأداة، الصفحة: ٦٢١، وانظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٩٣/٣.

(٥) البقرة: ٤٠.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الجار، الصفحة: ٧٠٢.

(٧) النساء: ٩.

(٨) ما ناب عن المصدر من اسم المصدر في باب المفعول المطلق منصوب بفعل مقدر من لفظه.

ذكر ابن يعيش أنَّ مذهب سيبويه تقدير فعل عامل فيه من لفظه: «وبعضهم يضمر لها فعلاً من لفظها فيقول التقدير: اجتوروا فتجاوَرُوا تجاوراً وتجاوروا فاجتوروا اجتواراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿أنبتكم من الأَرْضِ نباتاً﴾[١]، أي: أنبتكم فنبتم نباتاً، فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دلَّ عليه الظاهر، وهو مذهب سيبويه... وهو رأي سيبويه لأنَّ مذهبه إذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر..»[٢].

ويتراءى لي أنَّ ما نقله ابن يعيش وما في كتاب سيبويه ليس على حذف فعل بل على أنَّ الفعل العامل هو الفعل الظاهر لأنَّه في معنى ذلك الفعل، ويدل على ذلك عنوان الباب في (الكتاب): «هذا باب ما جاء المصدرُ فيه على غير الفعل لأنَّ المعنى واحد»[٣] وجاء في هذا الباب ما يلي: «وذلك قولك: اجْتَوروا تجاوُراً وتجاوَروا اجتواراً، لأنَّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك: انكسر كسراً وكُسِرَ إنكساراً لأن معنى كُسِرَ وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿والله أَنْبَتكم من الأَرْضِ نباتاً﴾[٤] لأنَّه إذا قال: أنبته فكأنَّه قال: قد نَبَتَ. وقال عز وجل: ﴿وتبتَّلْ إليه تبتيلا﴾[٥] لأنه إذا قال تبتَّلْ فكأنَّه قال: بتِّل...»[٦].

---

(١) نوح: ١٧.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١/١١٢.

(٣) الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٤ / ٨١.

(٤) نوح: ١٧.

(٥) المزمل: ٨.

(٦) الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٤/٨١.

ولعل ما يعزِّز ما أذْهَبُ إليه ما جاء في (المقتضب): «وأعلم أنَّ الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أنْ يُحْمَلَ مصدر أحدهما على الآخر لأنَّ الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه وذلك نحو قولك: أنا أَدَعُكَ تَرْكاً شديداً. وقد تَطَوَّيْتُ انطواءً، لأنَّ تطوَّيْتُ في معنى انطويت. قال الله عزَّ وجل: ﴿وَتَبَتَّلْ إليه تبتيلاً﴾[1] لأن تَبتَّل وبَتَّل بمعنى واحد. وقال: ﴿والله أنبتكم من الأَرْضِ نباتاً﴾[2] ولو كان على ﴿أنبتكم﴾ لكان إنباتاً..»[3].

ولست أتفق مع الأُستاذ الفاضل محمد عبد الخالق عضيمة فيما فهمه من نص المبرد السابق: «الذي أراه أنَّ المبرِّد يرى أنَّ الناصب فعل محذوف لدليل قوله هنا[4]: فكأنَّ التقدير والله أعلمُ، والله أنبتكم فنبتم نباتاً»[5].

ويتخذ الأُستاذ الفاضل دليلاً آخر على أنَّه منصوب بفعل محذوف. وهو قوله في المقتضب: «ولكنَّ المعنى والله أَعْلَمُ: أنَّه إذا أنبتكم نبتم نباتاً»[6] : ولعلك تتفق معي أنَّ الفعل (نبتم) لا يدل على ما ذهب إليه الأستاذ الفاضل، فهو جواب الشرط، ولا يخرج عندي عن فلك تفسير المعنى والتعليل لإجازة النصب على المصدر من غير الفعل.

ولعلَّ ما يعزز ما أذهب إليه أنَّ ابن يعيش ينسب إلى المبرد النصب بالفعل الظاهر: «وهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى، وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي...»[7]

---

(١) المزمل: ٨.

(٢) نوح: ١٧.

(٣) المقتضب: ١/٧٣ - ٧٤.

(٤) النص من كتاب الكامل للمبرد: ٨/ ٢١، ٨٨ - ٨٩، نقلاً عن حواشي المقتضب: ١/ ٧٣ - ٧٣.

(٥) المقتضب ١/٧٣، الحاشية رقم: ٣.

(٦) المقتضب: ٣/١٨٤.

(٧) شرح المفصل: ١/١١٢.

والقول نفسه مع الرضي: «ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنّه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى لأنّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه..»[1].

ويظهر لي أنّ ابن يعيش والرضي والسيوطي قد تبعوا في ذلك ابن خروف فيما نسبه إلى سيبويه وقد نقلوا قوله من غير تمحيص، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ومذهب سيبويه في كليهما أنّ المصدر منصوب بفعله المقدَّر...»[2]. وجاء في (همع الهوامع) «والثاني: أنّه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً، والفعل الظاهر دليل عليه، وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه»[3].

ونصب هذا النوع من المصادر بفعل محذوف هو قول الزمخشري[4].

(٩) الفعل المضارع المقترن بالفاء أو الواو في الاستئناف في موضع الخبر لمبتدأ محذوف:[*]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلا تَكْفُرْ فيتعلمونَ منهما ما يُفرِّقونَ به بينَ المرءِ وَزَوْجِه..﴾[6]، جاء في (الكتاب): «فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنّهما قالا: لا تكفر فَيَتَعَلَّمونَ ليجعلا كفرَه سبباً لتعليم غيره، ولكنّه على كفروا فَيتَعَلَّمونَ...»[7]، وقد فهم صاحب (إعراب القرآن)[8]

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/١١٦.
(٢) شرح الرضي على الكافية: ١/١١٦.
(٣) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٩٨.
(٤) انظر الكشاف: ٣/١٦٣، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٦٥، البحر المحيط: ٨/٣٤٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤١١.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.
(٦) البقرة: ١٠٢.
(٧) الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣/٣٨.
(٨) انظر: ١/١٧٦.

المنسوب إلى الزجاج من هذا النص أنّه على تقدير: فهم يَتَعلَّمونَ.

(١٠) حمل ما ظاهره النصب على النعت لمصدر محذوف على النصب بفعل مضمر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾[١]. (خيراً) منصوب بفعل مضمر: «ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: (انتهوا خيراً لكم)...»[٢]، والتقدير عنده: انتهوا وأتوا خيراً، وهو عند الكسائي خبر (كان) المحذوفة، وعند الفراء[٣] نعت لمصدر محذوف، وهو الظاهر عندي.

ونراه يميل أحياناً إلى تضعيف القراءة، ويظهر ذلك في تدوينه قول أبي عمرو بن العلاء في قراءة ابن مروان من غير الدفاع عنها: «وأمَّا أهل المدينة فينزلون (هو) ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع. فزعم يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذِهِ في اللحن..» وذلك أنَّه قرأ: ﴿هؤلاء بناتي هنَّ أطْهَرَ لكم﴾[٤] فنصب»[٥].

ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة ﴿واتَّقوا الله الذي تساءَلونَ به والأَرحامِ﴾[٦] بجر ﴿والأرحامِ﴾، جاء في (البحر المحيط): «وقال ابن عطية: وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز لأنَّه لا يجوز عندهم أنْ يُعْطَفَ ظاهر على مضمر مخفوض. قال الزَّجاج عن المازني: لأن

---

(١) النساء: ١٧١.

(٢) الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ٢٨٢.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٧، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/ ١٩، البحر المحيط: ٣/ ٤٠٠.

(٤) هود: ٧٨.

(٥) الكتاب (تحقيق عبد السلا م هارون): ٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧.

(٦) النساء: ١.

المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كل واحد منهما محلَّ صاحبه، فكما لا يجوز: مررتُ بزيدٍ وكَ. فكذلك لا يجوز: مررت بك وَزيدٍ، وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلاَّ في الشعر.. انتهى كلام ابن عطية»[1].

وما نسبه ابن عطية ليس موجوداً في الكتاب، ولكنَّ سيبويه منع مثل هذا العطف[2].

ويطالعنا سيبويه في مواضع بحمل النص القرآني على وجه أقلَّ تكلفاً مما حمله عليه غيره، ومن ذلك ما يلي:

(١) الصفة النائبة عن المصدر في باب المفعول المطلق حال عنده:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكُلا منها رغداً﴾[3]: (رغداً) حال عند سيبويه، وعند غيره نعت لمصدر محذوف[4].

(٢) الياء المقترنة بفعل الأمر المسند إلى واو الجماعة حرف تنبيه لا نداء:

ذهب سيبويه[5] إلى أنَّ هذه الياء حرف تنبيه لا حرف نداء، أمَّا مَنْ ذهب إلى أنَّها حرف نداء فهو يقدر منادى محذوفاً، ومن ذلك قراءة الكسائي من السبعة وابن عباس وغيرهما: ﴿ألا يَسجدوا لله الذي يُخْرِجُ الخَبء..﴾[6] بتخفيف ﴿ألا﴾.

(٣) ما بعد (لو) من اسم صريح أو غير صريح مبتدأ مستغن عن الخبر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لنا كرةً فنكونَ مِنَ المؤمنين﴾[7]:

---

(١) البحر المحيط: ٥٨/٣.

(٢) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ٣٩١/١.

(٣) البقرة: ٣٥.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥٠٢.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المنادى، الصفحة: ٢٨١.

(٦) النمل: ١٥.

(٧) الشعراء: ١٠٢.

المصدر المؤول من (أنَّ) وما في حَيّزها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه وهو مستغن عن الخبر[١].

(٤) الجملة الاسمية مؤوَّلة بالفعلية لتصح المعادلة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ أنا خيرٌ مِنْ هذا الذي هو مهين...﴾[٢]: ذهب الأخفش إلى أنَّ في الكلام حذفَ معطوف بعد (أمْ) لأنَّ ما قبل (أمْ) جملة فعلية، وعليه فلا يصح كون (أنا خيرٌ...) معادِلاً، والمسألة تصح عند سيبويه لأنَّ الجملة الاسمية موضوعة موضع الفعلية[٣].

النحويّون بعد سيبويه والتأويل النحوي

لقد كثر التجاء النحويين إلى التأويل بعد سيبويه، وهو التجاء يغذيه الخلاف النحوي والاحتجاج للقرآن وقراءاته، وتطالعنا في هذه الفترة مؤلَّفاتُ الاحتجاج للقراءات السبعية والشاذة، ومن ذلك: الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، وتطالعنا كتب إعراب القرآن، ومن ذلك: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري وغيرهما.

وتأخذ الخلافات المذهبية الدينية دوراً في تغذية التأويل، فالمعتزلة يلجئون إلى تأويل كل ما يخالف معتقداتهم، والقول نفسه مع غيرهم من الفرق الإسلامية كما مر[٤].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر، الصفحة: ١٩٣.

(٢) الزخرف: ٥١ ـ ٥٢.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف، الفصفحة: ٤٢١.

(٤) انظر الصفحة: ٢٥.

وتكثر العلل النحوية ويكثر الالتجاء إليها أيضاً.

ويشيع في هذه الفترة الانتصار لأحد المذهبين النحويين، الكوفي أو البصري.

ولتبدو الصورة أكثر وضوحاً أودُّ أنْ أتحدث عن مواقف بعض النحويين في عصور مختلفة من هذه المسألة، ورأيت أنْ يكون حديثي موجزاً لأنني قد نثرت كثيراً من المسائل تجلّي هذه المسألة في مواضع متفرقة. وهؤلاء النحويون هم: المبرد، ابن جني، الزمخشري، ابن مضاء القرطبي، أبو حيان النحوي.

المبرد والتأويل النحوي: (متوفي سنة ٢٨٥ هـ):

ويظهر لي أنَّ المبرد قد تبع سيبويه في كثير من المواضع التي حمل فيها النص القرآن على غير ظاهره، ومما حمل فيه المبرد النص القرآني على غير ظاهره ما يلي:

(١) إضمار أنْ بعد الفاء والواو وأو وحتى واللام:

جاء في (المقتضب): «واعلم أنَّ هٰهُنا حروفاً تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة، وإنَّما (أنْ) بعدها مضمرة، فالفعل منتصب بـ (أنْ)، وهذه الحروف عوض منها ودالة عليها. فمن هذه الحروف: الفاء، والواو، وأو، وحتى، واللام المكسورة»[١].

(٢) تقدير فعل عامل فيما هو مرفوع بالمصدر المضاف إلى المفعول[٢]:

ومن ذلك قراءة السلمي وجماعة الشاذة: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من

(١) المقتضب: ٢/٦ ـ ٧، وانظر التفصيل في هذه المسألة: المقتضب: ٢/٧ ـ ٩ ، وانظر ما في هذا البحث من إضمار (أن) الصفحة: ٧٤٤.
(٢) انظر الصفحة: ٧٥.

المشركين قَتْلُ أولادِهم شركاؤُهم﴾[1] أي: زيّنه شركاؤهم[2].

(٣) ما بعد لو من اسم صريح أو غير صريح فاعل لفعل محذوف:

وقد مر أنَّ سيبويه جعله مبتدأً مستغنياً عن الخبر، أمَّا المبرد فهو عنده فاعل لفعل محذوف[3].

(٤) حذف المصدر وإبقاء معموله:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ورحمةٌ للذين هم لربِّهم يَرْهَبون﴾[4]: اللام في (لِرَبِّهم) تتعلق عند المبرد بمصدر الفعل الظاهر أي: الذين هم رَهبتهم لِرَبِّهم، وهو تكلف بعيد لا محوج إليه، وجاء في (البحر المحيط): «وقال المبرد: وهي متعلقة بمصدر المعنى: الذين هم رهْبَتُهم لِرَبِّهم، وهذا على طريقة البصريين لا يتمشى لأنَّ فيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز عندهم إلاَّ في الشعر، وأيضاً فهذا التقدير يخرج الكلام عن الفصاحة»[5].

ويتراءى لي من هذا النص المقتبس أنَّ اللام لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف على أنَّها خبر للمصدر المقدر، ويمكن حمل ما جاء في هذا النص على أنَّ ﴿رهبتهم﴾ بدل من ﴿هم﴾ فتكون اللام متعلقة بالمصدر، ويكون في الكلام حذف البدل. وقيل إنَّ اللام في ﴿لِرَبِّهم﴾ لتقوية وصول الفعل إلى معموله، وهي عند الكوفيين زائدة، وهو الظاهر، وهي عند

---

(١) الأنعام: ١٣٧.

(٢) انظر المقتضب: ٢٨١/٣، وانظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١٤٦/١. شرح المفصل لابن يعيش: ٨١/١.

(٣) انظر شرح المفصّل لابن يعيش: ٨٣/١، ٦٠/٨ وانظر المقتضب: ٧٦/٣.

(٤) الأعراف: ١٥٤.

(٥) البحر المحيط: ٣٩٨/٤.

الأخفش لام العلة، فيكون في الكلام حذف المفعول أي: يرهبون معاصي الله لِرَبِّهم. وأجاز أبو البقاء(1) أنْ تتعلق بمحذوف أي: للذين هم يخشعون لِرَبِّهم يرهبون، وهو تكلف بعيد أيضاً من غير ضرورة.

(٥) المصدر المؤوَّل من الحرف المصدري وما في حَيِّزه لا يسد إلاَّ مسدَّ مفعول واحد:

ذهب المبرِّد والأخفش إلى أنَّ المصدر المؤوَّل يسد مسدَّ مفعول الفعل الناسخ الأوَّل على أنَّ الثاني محذوف، والأظهر أنْ يسدَّ مسدَّهما(2). ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿والذين يظنون أنَّهم ملاقو ربِّهم وأنهم إليه راجعون﴾(3).

(٦) الحمل على المعنى:

ومن ذلك أنَّ قوله تعالى: ﴿أَلْقِيا في جَهَنَّم﴾(4)، محمول على المعنى أي: أَلْقِ أَلْقِ. والخطاب عند أبي اسحق الزجاج للملكين، جاء في (الكشاف): «(ألقيا) الخطاب للملكين السابقين السائق والشهيد، ويجوز أنْ يكونَ خطابا للواحد على وجهين: أحدهما قول المبرد: أنَّ تثنية الفاعل نُزِّلَتْ منزلة تثنية الفعل لاتحادهما كأنَّه قيل: ألق ألق للتأكيد. والثاني أنَّ العرب أكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على ألسنتهم أنْ يقولوا: خليلَيَّ...»(5).

ويطالعنا المبرِّد برمي القراءة باللحن أو الضعف لأنَّها تخرج على أصله

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٦/١، حاشية الشهاب: ٢٢٢/٤.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف أحد مفعولي الأفعال الناسخة: ٢٩٣.
(٣) البقرة: ٤٦.
(٤) ق: ٢٤.
(٥) الكشاف: ٨/٤ وانظر البرهان في علوم القرآن: ٤/٣.

النحوي، ومن ذلك قراءة ابن عامر وحمزة وحفص السبعية[١]: «وإنْ كُلًّا لَمّا لَيُوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم»[٢] بتشديد ﴿وإنَّ﴾ و ﴿لَمّا﴾[١]، ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿واتقوا الله الذي تســاءلون بـه والأرحامِ﴾[٣] بخفض ﴿والأرحامِ﴾، وهي عنده لا تحل القراءة بها، وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تَحِلُّ القراءة بها...»[٤].

وللمبرد كغيره مواقف حمل فيها النص على ظاهره أو على أوجه أقل تكلفاً من تلك التي حمله عليها غيره، ومنها ما يلي:

(١) دخول اللام على خبر (أنَّ)

ذكر السيوطي[٥] وغيره أن المبرِّد أجاز دخول اللام على خبر (أنَّ) وهي مسألة منعها غيره، وعدوا اللام زائدة في قراءة سعيد بن جبير الشاذة: ﴿ألا أنَّهم ليأكُلونَ الطعام﴾[٦].

ولم تطالعني هذه المسألة في (المقتضب) الذي منع فيه المبرد هذه المسألة[٧]، وهو مذهب سيبويه[٨].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل المضارع المجزوم الصفحة: ٥٩٦.
(٢) هود: ١١١.
(٣) النساء: ١.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٣ وانظر ما في هذا البحث من حذف الجار، الصفحة: ٧٠٣.
(٥) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١٤٠/١، شرح ابن عقيل: ٣٦٧/١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٧.
(٦) الفرقان: ٢٠.
(٧) انظر المقتضب: ٣٣٤/٢.
(٨) انظر الكتاب (مطبعة بولاق) ٣٣٤/٢.

(٢) وقوع جملة الأمر المقترنة بالفاء خبراً على زيادة الفاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والسارِقُ والسارِقَةُ فاقطعوا أَيْدِيَهما...﴾[١]: قوله (فاقطعوا أَيْدِيَهما..) في موضع الخبر على زيادة الفاء[٢].

(٣) فعل الشرط (كان) يقلب في المعنى أداة الشرط التي توجب قلب الفعل إلى المستقبل:

ذهب بعض النحويين إلى أنَّ (كان) لقوة دلالتها على المضي لا تقلبها أدوات الشرط إلى المستقبل، وعليه فلا بدَّ من تقدير فعل للشرط، وذهب المبرد وأبو البقاء إلا أنَّ (كان) تقلب (إنْ) في الدلالة[٣]، ومن ذلك قوله: تعالى: ﴿وإنْ كنتم في رَيْبٍ ممَّا نَزَّلْنا على عَبْدِنا فأتوا بسورةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[٤].

(٤) نعت (اللهــم):

ذهب سيبويه إلى أنَّ (اللَّهُمَّ) لا يُنْعَتُ لأنَّه لفظ لا يقع إلاَّ في النداء، وهي مسألة أجازها أبو العباس المبرِّد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ اللهُمَّ فاطِرَ السمواتِ والأرْضِ﴾[٥]، وعلى مذهب سيبويه[٦] يكون (فاطِرَ السمواتِ) منصوباً على النداء وحرف النداء محذوف، وعلى مذهب المبرد[٧] يكون نعتاً على الموضع فلا حذف.

---

(١) المائدة: ٣٨.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر، الصفحة: ١٩٣.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف فعل الشرط وبقاء الأداة، الصفحة: ٦١٦.
(٤) البقرة: ٢٣.
(٥) الزمر: ٤٦.
(٦) انظر الكتاب (مطبعة بولاق:) ١/٣١٠.
(٧) انظر المقتضب: ٤/٢٣٩، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٧. تفسير القرطبي: ١٥/٢٦٥.

ابن جني والتأويل النحوي: (متوفى سنة ٣٩٢ هـ):

وتدور تأويلاته النحوية في فلك الانتصار لمذهب البصريين بالإضافة إلى مواقف خالف فيها غيره بحمل النص القرآني على ظاهره، ومما ذهب فيه مذهب التأويل ما يلي:

(١) إضمار (أنْ) بعد الفاء والواو وأو وحتى ولام الجر:

تبع ابن جني البصريين في هذه المسألة: «وتضمر (أنْ) بعد خمسة أحرف وهي: الفاء والواو وأو ولام الجر وحتى»[١].

(٢) تقدير فعل عامل لِما ظاهره الرفع بالعطف على آخر:

ومن ذلك قراءة الأعرج وغيره الشاذة: ﴿ولولا كَلِمةُ الفصلِ لَقُضِيَ بينَهُم وأنَّ الظالمين لهم عذابٌ اليم﴾[٢] بفتح همزة ﴿وأنَّ﴾ على أنَّ المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيزها فاعل لفعل محذوف عند ابن جني، وهو تكلف[٣].

(٣) اللام الداخلة على جوابِ (لو) لام جوابِ قسم مقدَّر:

مذهب ابن جني أنَّ اللام في قوله تعالى: ﴿ولَوْ أَنزَلْنا ملكا لَقُضِيَ الأَمرُ ثمّ لا يُنْظَرونَ﴾[٤] لام جواب قسم مقدر، وهو قول متكلف[٥] لأنَّ (لو) تقتضي جواباً ولام القسم تقتضي جملة قسم[٥].

---

(١) اللمع في العربية: ١٢٧، وانظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤.
(٢) الشورى: ٢١.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده الصفحة: ٥٢٦.
(٤) الأنعام: ٨.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف اللام في جواب (لو) الصفحة: ٥٧٨.

(٤) الحمل على العوامل المعنوية:

منع ابن جني تقديم خبر (ليس) عليها، وما جاء ظاهره يوحي بذلك أوّله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاً عنهم﴾[١]: ذكر ابن جني[٢] أنَّ الآية تحتمل وجهين، الأول: أنَّ (يوم) ظرف، والظرف يعمل فيه الوهم عنده، وعليه فيجوز أنْ يقدم الظرف المعمول لخبر (ليس)، ولا يدل على جواز تقديم خبرها. والثاني أنَّ (يوم) منصوب بمعنى (ألا) لأنَّ معناها التنبيه، ولا محوج إلى ما ارتكبه ابن جني لأنَّ ظاهر النص على جواز هذه المسألة.

(٥) تقدير فعل عامل الرفع فيما ظاهره الرفع بفعل آخر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ له مِنْ أخيهِ شيءٌ...﴾[٣]: أجاز ابن جني أنْ يكونَ (شيءٌ) مرفوعاً بـ (عُفِيَ) وأنْ يكون مرفوعاً بفعل محذوف يدل عليه (عفي) وهو تكلف لا محوج إليه[٤].

ويطالعنا ابن جني بتضعيف القراءة التي لا تتفق مع الأصل النحوي، ومن ذلك قراءة عبد الله بن موسى الشاذة: ﴿تبارك الذي إنْ شاء جعلَ لك خيراً من ذلك جَنَّاتٍ تجري من تحتها الأنهارُ ويجعلَ لك قصوراً﴾[٥] بنصب ﴿وَيَجْعَلَ﴾ في جواب الشرط. وهي قراءة ضعيفة عنده[٦].

ومن ذلك قراءة الحسن وأبي رجاء وغيرهما الشاذة: ﴿فَأَصْبَحوا لا تُرى إلاَّ

---

(١) هود: ٨.

(٢) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/٢٧٧.

(٣) البقرة: ١٧٨.

(٤) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/٢٢ ـ ٢٣.

(٥) الفرقان: ٤.

(٦) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤.

مساكِنُهُم...﴾[1] بالتاء المضمومة في ﴿تُرى﴾ ورفع ﴿مساكِنُهم﴾، وهي عند ابن جني ضعيفة في العربية: «قال أبو الفتح: أمّا ﴿تُرى﴾ بالتاء ورفع ﴿المساكن﴾ فضعيف في العربية، والشعر أولى بجوازه من القرآن..»[2].

ومن المواضع التي حمل فيها النص القرآني على ظاهره ما يلي:

(١) وقوع المصدر المؤوَّل حالاً من غير تقدير مضاف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يحل لكم أنْ تأخذوا ممَّا آتيتموهن شيئاً إلَّا أنْ يخافا ألَّا يُقيما حدودَ الله...﴾[3] المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيزها بعد (إلَّا) في موضع نصب على الحال على مذهب ابن جني[4].

(٢) وقوع المصدر المؤول ظرفاً من غير تقدير مضاف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا أخافُ ما تُشركونَ به إلَّا أنْ يشاءَ ربِّي شيئاً﴾[5]: أجاز ابن جني أنْ يكون المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حَيِّزها بعد (إلَّا) في موضع نصب على الظرفية[6].

(٣) جملة الشرط تقع حالاً من غير تقدير الواو:

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي من السبعة: ﴿أفنضْرِبُ عنكُم الذكرَ صفحاً انْ كنتم قوماً مسرفين﴾[7]: جملة الشرط في موضع الحال على

---

(١) الأحقاف: ٢٥.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٢٦، وانظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه، الصفحة: ٤٤١.

(٣) البقرة: ٢٢٩.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه، الصفحة: ٤٤١

(٥) الأنعام: ٨٠.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف، الصفحة: ٣٦٤.

(٧) يوسف: ١٠٦.

تقدير واو الحال عند غير ابن جني[1].

أبو القاسم الزمخشري والتأويل النحوي: (متوفى سنة ٥٣٨ هـ):

ويأخذ التأويل النحوي على يديه شكلاً جديداً من حيث ابتكار بعض التأويلات وحمل كثير من النصوص القرآنية على ظاهرها ونراه في مواضع كثيرة يميل إلى مذهب البصريين في مسائل النحو المختلفة.

ومن التأويلات التي يمكن أنْ يعدُّ الزمخشري سباقاً فيها ما يلي:

(١) تقدير فعل رافع لما ظاهره العطف على الضمير المستتر المرفوع:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فاذهب أنتَ وربُّك فقاتِلا إنَّا ها هنا قاعدون﴾[2]: (وربُّك) فاعل لفعل محذوف عند الزمخشري كما في (البحر المحيط) أي وليذهب ربُّك[3].

(٢) لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية في غير خبر (إنَّ):

وهو مذهب ابن الخباز وابن الحاج وأبي القاسم الزمخشري الذي قدر مبتدأ فيما ظاهره على خلاف هذا الأصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولَسَوْفَ يعطيك ربُّك فترضى﴾[4] أي: ولأنت سَوْفَ يعطيك، ولم يبالِ بالفاصل ﴿سَوْفَ﴾[5].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف واو الحال، الصفحة: ٧٧٣.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده: ٥٢٦.

(٤) الضحى: ٥.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.

(٣) **جعل ما ظاهره خبر (كان) عطف بيان:**

ومن ذلك قراءة أبي عمرو وغيره من السبعة: «ثم كان عاقِبَةُ الذين أساءوا السوآى أنْ كذَّبوا بآيات الله وكانوا بها يَسْتَهْزِئون»[1] برفع ﴿عاقبةُ﴾ على أنَّها اسم (كان)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيزها. وأجاز الزمخشري أنْ يكون المصدر المؤول عطف بيان على أنَّ الخبر محذوف: «ووجه آخر، وهو أنْ يكون ﴿أساءوا السوآى﴾ بمعنى: اقترفوا الخطيئة التي هي أسوأ الخطايا، و﴿أنْ كذَّبوا﴾ عطف بيان لها وخبر (كان) محذوف كما يحذف جواب (لمَّا) و(لَوْ) إرادة الإبهام...»[2] وهو تكلف لا محوجٍ إليه. وأجاز في (أنْ) أيضاً أنْ تكون تفسيرية لأنَّ الإساءة فيها معنى القول.

(٤) **تقدير فعل عامل فيما ظاهره النصب على المصدر من غير الصدر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولكنَّ الله حَبَّبَ إليكُمُ الإيمانَ وزيَّنه في قُلوبِكُم وكرّه إليكم الكُفْرَ والفسوقَ والعِصيانَ... فضلاً مِنَ الله ونعمةً والله عليمٌ حكيمٌ﴾[3]: (فضلا) مصدر منصوب على غير الصدر، وهو عند الزمخشري منصوب على خبر (كان) المحذوفة واسمه، أي: كان ذلك فضلاً من الله[4]

ومن تأويلاته التي تبع البصريين فيها ما يلي:

---

(١) الروم: ١٠.

(٢) الكشاف: ٢١٦/٣، وانظر: البحر المحيط: ١٦٤/٧، حاشية الشهاب: ١١٤/٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٤٩/٢، مشكل إعراب القرآن: ١٧٧/٢، تفسير القرطبي: ١٠/١٤، التبيان في تفسير القرآن: ٢٠٧/٨.

(٣) الحجرات: ٧ ـ ٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) الصفحة: ٦٠٣.

(١) إضمار (أنّ) بعد الفاء وأو والواو وحتى واللام[١].

(٢) الإسم بعد أداة الشرط مرفوع على أنّه فاعل لفعل محذوف:

تبع الزمخشري[٢] البصريين في هذه المسألة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإذا النجومُ طُمِسَت وإذا السماءُ فُرِجَتْ. . .﴾[٣].

(٣) إضافة الشيء إلى نفسه لا تصح إلاّ بتأويل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جناتٍ وحبَّ الحصيدِ﴾[٤]: تقدير الكلام عنده: وحبُّ الزرع الحصيد[٥].

ومما حمل فيه النص القرآني على ظاهره ما يلي:

(١) جواب القسم ساد مسد جواب القسم والشرط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلئنْ أتيتَ الذين أُتوا الكتابَ بكل آيةٍ ما تبعوا قبلَتَك وما أنتَ بتابعٍ قِبْلَتَهم. . . ولئن اتَّبعْتَ أهواءهم من بعدِ ما جاءك من العلم إنّك إذاً لَمِن الظالمين﴾[٦]: جواب القسم في هذه الآية ساد مسد جواب الشرط والقسم عنده[٧] وهو الظاهر.

(٢) تباين المتعادلين:

أجاز أبو القاسم الزمخشري[٨] أنْ يكون المعادل مغايراً لما قبل (أم)

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٨/٧، وانظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤.

(٢) انظر الكشاف: ٢٢١/٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده الصفحة: ٥٢٦.

(٣) المرسلات: ٨ ـ ٩.

(٤) ق: ٩.

(٥) انظر الكشاف: ٤/٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥٠٢.

(٦) البقرة: ١٤٥.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط، الصفحة: ٦٣٣.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف، الصفحة: ٤٢١.

من حيث كونُه جملةً اسمية وما قبلها جملة فعلية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفلا تُبْصِرون أمْ أنا خيرٌ مِنْ هذا الذي هو مهين. .﴾[1].

(٣) (ليس) تعمل كغيرها من الأفعال:

أجاز أبو القاسم[2] أنْ تكون (ليس) في العمل كغيرها من الأفعال. وعليه فلا ضرورة إلى تقدير عامل آخر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذا وَقَعتِ الواقعة ليس لوقعتِها كاذبةٌ خافضةٌ رافعةٌ﴾[3].

(٣) الاسم المنصوب بعد (ولكن) معطوف على خبر (كان):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما كان حديثاً يُفْتَرى ولكِنْ تصديقَ الذي بينَ يديه وتفصيلَ كلِّ شيءٍ. . .﴾[4]: أجاز أبو القاسم أنْ يكون ﴿تصديقَ﴾ معطوفاً على خبر (كانَ)، وهو عند غيره من النحويين خبر (كان) المحذوفة واسمها، وهو قول يونس بن حبيب أيضاً[5].

(٤) تفريغ المفعول المطلق المؤكد لعامله:

يفهم من كلام أبي القاسم الزمخشري على قوله تعالى: ﴿إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظنّاً﴾[6] أنه أجاز تفريغ المفعول المطلق المؤكد لعامله من غير تأويل: ﴿فإن قلت: ما معنى ﴿إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظنّاً﴾؟ قلت: أصله: نَظُنُّ ظنّاً، ومعناه إثبات الظن فحسب، فأُدْخِلَ حرفا النفي والاستثناء ليفاد إثبات الظن مع نفي ما سواه. . .﴾[7].

---

(١) الزخرف: ٥١ ـ ٥٢.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل، وفاعله المضمر، الصفحة: ٥٦٠.
(٣) الواقعة: ١ ـ ٣.
(٤) يوسف: ١١١.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) الصفحة: ٥٩٩.
(٦) الجاثية: ٣٢.
(٧) الكشاف: ٣/٥١٤ وانظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧.

ابن مضاء القرطبي والتأويل النحوي: (متوفى سنة ٥٩٢ هـ)

يكاد الدارسون المحدثون يجمعون على أنَّ ابن مضاء يعدُّ رائد المجدِّدين والثائرين على تأويلات النحويين وأقيستهم، يقول الدكتور تمام حسَّان: «ولَمْ يعْدَم العالم العربي في مختلف العصور مَنْ يدعو إلى التجديد في منهج الدراسات اللغوية، ولعلَّ أوَّلَ محاولة لها خطرها في هذا الباب هي محاولة ابن مضاء الأندلسي الظاهري المذهب الذي دعا إلى اعتبار ما هو مستعمل فحسب من صيغ اللغة دون الحاجة إلى التقدير والتعليل. .»[1].

وتدور دعوة ابن مضاء إلى تجديد النحو بالغاء ما فيه من تأويلات وتقديرات وعلل وغير ذلك في فلك المذهب الظاهري الذي يهتم بظاهر النص القرآني وحرفيته، ويرفض الحمل على غير الظاهر.

ولعل الهدف من هذه الثورة على النحو وأقيسته تيسيره على الدارسين كما يطالعنا به ابن مضاء في مؤلَّفه. «وإنِّي رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك الى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلاَّ أنهم التزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها. . .»[2].

وجاء في مطلع حديثه عن إلغاء العوامل ما يلي: «قصدي في هذا

---

(١) مناهج البحث في اللغة: ٤، وانظر الرد على النحاة(مقدمة الدكتور شوقي ضيف): ٢٢، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٦٦. أصول النحو العربي: ١٩٩، الرد على النحاة (مقدمة الأستاذ محمد ابراهيم البنا) ١٢، المدارس النحوية: ٣٠٤.

(٢) الرد على النحاة(تحقيق محمد ابراهيم البنا): ٦٤.

الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه...»[1]

وثورة ابن مضاء على النحو والنحويين ودعوته إلى التجديد في النحو تقوم على ما يلي:

١ ـ إلغاء نظرية العامل.

٢ ـ إلغاء العلل الثواني والثوالث.

(٣) إلغاء تمارين التصريف.

ولعل ما ذهب إليه من إلغاء عوامل النحو هو هدفنا في هذا البحث.

ولم ينص ابن مضاء على إلغاء مظاهر التأويل بطريق مباشر، ولكن الدارس يستطيع أنْ يقف على بعض مظاهر التأويل، من حديثه عن العامل، وهذه المظاهر هي:

(١) الحذف.

(٢) التعلق.

(٣) الاستتار.

(١) الحــذف:

ويطالعنا ابن مضاء في هذه المسألة بالتفرقة بين المضمر والمحذوف[2] فالمضمر هو الذي لا بدَّ منه، فالفاعل عند النحويين مضمر لا محذوف[3]،

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٦٩.

(٢) انظر مقدمة الباب الثاني، الصفحة: ١٣٣.

(٣) لقد ناقشت هذه المسألة مفصلة في مكان آخر، وسأقتصر في حديثي هنا عن موقف ابن مضاء منها، انظر الصفحة: ١٣٣ وقد وضحت أنَّ المضمر هو الذي يظهر أثره في معموله، والمحذوف هو الذي لا يظهر أثره.

والمحذوف: هو الذي يستغنى عنه، وهو تحديد غير دقيق عند ابن مضاء: «والنحويون يفرّقون بين الإضمار والحذف، ويقولون ـ أعني حذّاقهم ـ إنّ الفاعل يضمر ولا يحذف، فإنْ كانوا يعنون بالضمير ما لا بدّ منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه فهم يقولون هذا ينتصب بفعل محذوف ولا يجوز إظهاره، والفعل الذي بهذه الصفة لا بدّ منه، ولا يتم الكلام إلاّ به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلاّ بناصب، وإنْ كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلاّ في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء ـ فهم يقولون في قولنا: الذي ضربت زيدٌ، إنّ المفعول محذوف تقديره: ضربته، فإنْ فرّق بينهما بما هو مقطوع بأنّ المتكلم أرادَه، وبما يُظَنُّ أنّ المتكلم أراده ويجوز الاّ يريده، فهو فرق، لكنّ إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق»[1]، ونراه في هذا النص المقتبس قد اقترح فكرة أُخرى للتفرقة بينهما تقوم على إرادة المتكلم لهذا المحذوف وعدم إرادته.

ويطالعنا ابن مضاء في مؤلفه (الرد على النحاة) بعدم التزام فكرته المقترحة، فنراه يأخذ بمذهب النحويين الذي عدّه غير دقيق: «فـ (جرى) لا فاعل له ظاهراً، فإمّا أنْ يكون محذوفاً وإمّا أنْ يكون مضمراً...»[2]: «قال المؤلف ـ رضي الله عنه ـ: هذا بناءً على أنّ المرفوع يرتفع بفعل مضمر، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً، فإذا قيل: أزيداً لم يَضْرِبْهُ إلاّ هُوَ؟ فتقدير المحذوف: أَلَمْ يَضْرِبْ زيداً، إلاّ هو؟ وهذا جيد، لأنّ الفاعل مضمر منفصل، ولو رفع (زيداً) حملا على الضمير المنفصل فقال: أزيدٌ لَمْ يَضْرِبْهُ إلاّ هو؟ لكان تقدير المحذوف: أَلَمْ يضرِبْه إلاّ زيدٌ؟ وهذا لا يجوز لأنّ فعل

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد ابراهيم البنا): ٨٣ ـ ٨٤.
(٢) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٨٦. وانظر: أصول النحو العربي: ٢٠٠.

(زيد) لا يتعلق به ضمير (زيد) المتصل في ضميره المتصل، لا تقول: ما ضَرَبَه إلاَّ زيد، والضمير لزيد»[1].

ولقد قسم ابن مضاء المحذوفات إلى ثلاثة أقسام:[2]

(أ) محذوف لا يتم الكلام إلاَّ به حُذِف لعلم المخاطَب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيداً أي: أعطِ زيداً فالفعل (أعطِ) محذوف على أنَّه مراد.

وجَعَلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿ويسألونك ماذا يُنْفِقونَ قُلْ العفوَ﴾[3] وقوله: ﴿ ناقَةَ اللهِ وسُقياها ﴾[4].

وذكر[5] أنَّ المحذوفات في كتاب الله لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ عنده.

ويتراءى لي أنَّ ابن مضاء يجري في هذا القسم وراء العامل الذي دعا إلى إلغائه وإنْ كان لم يشر إلى أثره.

(ب) محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإنْ أُظْهِرَ كان عياً كقولك: أزيداً ضربتَهُ، فلا ضرورة إلى القول إنَّ العامل محذوف: «ويا ليتَ شعري ما الذي يُضْمِرونَه في قولهم: أزيداً مررتُ بغلامِه؟ وقد يقول القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر، والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلاَّ وضع: أنَّ كلَّ منصوبٍ، فلا بدَّ له من ناصِبٍ، فهذا القسم الثاني»[6].

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا) ١٠١. وانظر: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) انظر الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٧١.

(٣) البقرة: ٢١٩.

(٤) الشمس: ١٣.

(٥) انظر الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٧٢.

(٦) انظر الرد على النحاة (تحقيق محمد ابراهيم البنا): ٧٢.

ويتراءى لي أنَّ مذهب الكسائي[١] والفرّاء[٢] على ما فيه من مخالفة لأصول النحويين أكثر احتراماً لأصول النحو وأقل تكلُّفاً، فالاسم منصوب عندهما بالفعل الظاهر المؤخر عنه، ولست أتفق مع ابن مضاء في ذهابه في القسم الأول إلى وجوب حمل الكلام على تقدير المحذوف، لأنَّ الكلام لا يتم إلاَّ به، وإلغائه في باب الاشتغال، ولست أنكر أنَّه دعا إلى إلغاء نظرية العامل.

وذكر الدكتور محمد إبراهيم البنَّا[٣] أنَّ ابن الطراوة قد سبق ابن مضاء إلى هذا الرأي في باب الاشتغال، إذْ ذكر أنَّ الأسماء المنصوبة في هذا الباب وغيرها من المفعولات المتقدمة والمناديات منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها. ويرى الأستاذ الفاضل أنَّ ابن مضاء قد أفاد شيئاً مما ذهب إليه ابن الطراوة الأندلسي.

(جـ) محذوف إذا ظهر تغير الكلام عمَّا كان عليه قبل إظهاره نحو: يا عبدَ الله وغير ذلك من المناديات المنصوبة، ومن هذا القسم أيضاً عامل المضارع المنصوب بعد فاء السببية وواو المعية[٤]، فهو يرى أنَّ الفاء والواو ينتصب ما بعدهما إذا كان جواباً لواحدٍ ممَّا يلي: الأمر، النهي، الإستفهام، النفي، العرض، التمني، التحضيض، الدعاء، فالفاء أو الواو لا تنصب الفعل ولا ينتصب الفعل بـ (أنْ) مضمرة[٥]، وعليه فلا عامل ولا عمل عند ابن مضاء.

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٧٢.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٥٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٩٧.
(٣) انظر: الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا)، المقدمة: ٢٢ - ٢٣.
(٤) انظر الرد على النحاة(تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٧٢.
(٥) انظر الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ١١٥. وانظر: أُصول النحو العربي: ٣٠٨.

ويوافقه الدكتور محمد إبراهيم البنا في القسمين الأخيرين: «والحق أنّنا قد نشاركه مقالته في هذين القسمين، ونعتقد أنّه مِنَ الممكن أنْ نَسْتَبْدِلَ بالأُصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصولٌ أُخرى كفيلة بأن تختفي بها بعض أبواب النحو المعروفة وتدمج في أبوابٍ أُخرى...»[1].

ولست أتفق مع ابن مضاء في هذه المسألة، فالقول بأنَّ الفعل المنصوب في أحد هذه المواضع الثمانية بعد هذه الأحرف يوحي بأنَّ الفعل لا ينصب إلاَّ بهذا القيد، والقيدُ لا بد له مِنْ مقيِّد، وهو العامل كما يتراءى لي، ولا ضير في حمل النصب على الصرف أو الخلاف[2].

وإنّني لأذهب مذهبه في الاستغناء عن تقدير عامل في جملة النداء لأنَّ كون حرف النداء عاملاً يغنينا عن تكلف التقدير.

ويعزز ابن مضاء دعوته إلى إلغاء العوامل بأن ابن جني ذهب مذهباً مخالفاً للنحويين: «وقد صرَّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: (وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيءٍ غيره)[3] فأكَّدَ (المتكلم) بـ (نفسه) ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله (لا لشيءٍ غيره)...»[4].

وكأنَّ ابن مضاء يهدف من ذلك إلى أنَّ مخالفة إجماع النحويين جائزة، ويفهم من هذا النص أنّه ارتضى ما ذهب إليه أبو الفتح بن جني.

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد ابراهيم البنا) المقدمة: ٢٢.

(٢) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أن) الصفحة: ٧٩٤.

(٣) انظر الخصائص: ١/١٠٩ - ١١٠.

(٤) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٦٩.

وإنني لأتفق مع الدكتور محمد إبراهيم البنا[1] في أنَّ ابن جني ماضٍ في هذه المسألة على درب النحاة المتقدمين آخِذٌ بمقالتهم، ولعلَّ ما يعزز ذلك نص ابن جني الذي حذف منه ابن مضاء كلاماً ليعزز ما ذهب إليه بأنَّ ابن جني خالف النحويين المتقدمين: «وإنَّما قال النحويون: عامِلٌ لفظي وعامِلٌ معنوي ليروك أنَّ بعضَ العمل يأتي مسبَّباً عن لفظ يصحبه، كمَرَرْت بزيدٍ، وليتَ عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبه لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل مِن الرفع والنصب والجر والجزم إنَّما هو للمتكلم لا لشيء غيره، وإنَّما قالوا لفظي ومعنوي لمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أوْ باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح...»[2].

ولعلَّ ما يعزِّزُ ذلك ميلُ ابن جني إلى تقدير العامل كما مر[3].

(٢) التعلــق:

ذهب ابن مضاء إلى أنَّه لا ضرورة تدعو إلى تقدير متعلق لشبه الجملة الذي في موضع النعت أو الحال أو الخبر أو الصلة وغير ذلك: «وهذا كله كلام لا يفتقر السامع له إلى زيادة: (كائن ولا مستقر)، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار»[4]، وهو مذهب نتفق معه فيه لبعده عن التكلف.

ويطالعنا ابن مضاء بالاستغناء عن (أعملت) بـ (علّقت): «فأنا في هذا

---

(١) انظر الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا) المقدمة: ١٧ ـ ١٨.

(٢) الخصائص: ١/١٠٩ ـ ١١٠.

(٣) انظر الصفحة: ٨٧.

(٤) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٧٩.

الباب لا أخالف النحويين إلاَّ في أن أقولَ: عَلَّقتُ، ولا أقولُ: أَعْمَلْتُ، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين. . .»[١].

ولست أتفق مع ابن مضاء في أنَّ النحويين يقصرون التعليق على المجرورات، لأنَّه مصطلح يشيع في المنصوبات أيضاً، وهي مسألة قد وفَّيتُ الحديث فيها في مكانها[٢].

ولكن ابن مضاء يطالعنا أحياناً بمصطلح المعمول: «فَصْلٌ عن النحو من غير عامل ومعمول»[٣]، «وتقول: أزيداً لم يَضْرِبه إلاَّ هو؟، لا يكون فيه إلا النَّصب، وإنْ كانا جميعاً من سببه، لأنَّ المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل. . . لأنَّ المنفصل[٤] يعمل كعمل سائر الأسماء، ويكون في مواضعها وغير المنفصل لا يكون هكذا»[٥]، «هذا بناءً على أنَّ المرفوع يرتفع بفعل مضمر، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً. . .»[٦].

(٣) الاستتار:

وضع ابن مضاء حلاًّ لاستتار الضمائر في الأسماء والأفعال، فالضمير يستتر عند النحويين فيما يعمل عمل الفعل كالمشتقات، والنحويون يقدِّرون لهذه المشتقات فاعلاً مستتراً، ولكنَّ ابن مضاء لا يذهب هذا المذهب، فالصفة أو المشتق تدل على صاحبها وعلى الاسم، فلفظة (ضارب) تدل على الضرب وفاعله غير المصرح به: «فإذا قيل زيدٌ قامَ، ودلَّ لفظ (قام)

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٨٥.
(٢) انظر ما في هذا البحث من الظرف (الجار والمجرور) الصفحة: ١٠٢١.
(٣) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٨٥ وانظر: ٩٥.
(٤) أي: يتعدى إليه الفعل كما يتعدى إلى سائر الأسماء.
(٥) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ١٠٠.
(٦) المصدر نفسه: ١٠١.

على الفاعل دلالة قصدٍ، فلا يحتاج إلى أنْ يضمر شيء لأنّه زيادة لا فائدة فيها كما كان ذلك في اسم الفاعل، إذْ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل، فالفعل على هذا دالٌ على ثلاثة....»[1]. وجاء في موضع آخر: «وإذا كان (ضاربٌ) موضوعاً لمعنيين ليدل على الضرب وعلى فاعل الضرب غير مصرح به، فإذا قلنا: زيدٌ ضاربٌ عمراً، فضاربٌ يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه، فيا ليت شعري ما الدّاعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً؟!»[2].

ولعل ما ذهب إليه ابن مضاء يغنينا عن تكلُّف إضمار ضمير في المشتق وعدِّه مفرداً لا جملة.

أما الفعل فهو يدل بلفظه على فاعل مبهم عنده: «فإنْ قيلَ: فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل؟ قيل: الأظهر أنَّ دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنَّك تعرف من الياء التي في (يَعْلَم) أنَّ الفاعل غائبٌ مذكَّر، ومن الألف في (أَعْلَمُ) أنَّه متكلم، ومن النون أنَّهم متكلِّمون، ومن التاء أنَّه مخاطب أو غائبة، ووقع الإشراك هنا كما وقع في (يعلم) وما أشبهه بين الحال والمستقبل، ويعرف من لفظ (عَلِمَ) أنَّ الفاعل مذكَّر. وعلى هذا فلا ضمير، لأنَّ الفعل يدل بلفظه عليه كما يدل على الزمان، فلا حاجة بنا إلى إضمار...»[3].

ويظهر لي من كلامه أنَّه يرجح فاعلية (زيد) في قولنا: زيدٌ قام على الابتداء: «والذي يجب أنْ يعتقد في مثل: زيدٌ قَام أنَّه يجوز أَنْ يـريد

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا) ٨٢، وانظر أصول النحو العربي: ٢٠٣.
(٢) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٨٠.
(٣) المصدر نفسه: ٨٣.

المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أنْ يُكْتفى بما تقدم، والأظهر أنْ يُكْتَفى بما تَقَدَّم...»[1].

ومذهب ابن مضاء في هذه المسألة يغنينا عن تكلُّفِ الاستتار في مثل قولنا: زيدٌ قام، وغيرِهِ.

أبو حيان النحوي والتأويل النحوي: (متوفى سنة ٧٤٥ هـ):

ذكر السيوطي أنَّ ابن حجر قال: «كان أبو حيَّانَ يقول: مُحالٌ أنْ يرجِعَ عن مذهب الظاهر مَنْ عَلِق بذهنه»[2]، وقال الصفدي: «وقرأ على العَلَم العراقي، وحضر مجلس الأصبهاني، وتمذهب للشافعي، وكان أبو البقاء يقول: إنَّه لَمْ يَزَلْ ظاهرياً»[3]. وقال الأدفوي: «ومال إلى مذهب أهلِ الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب...»[4].

وذكر الدكتور شوقي ضيف[5] أنَّ تعلقه بمذهب الظاهر ح ل بينه وبين ابن مضاء، وذكر أنَّه حقّاً لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل في النحو، ولكنه دعا مراراً إلى إلغاء التعليل للظواهر اللغوية وجلب التمارين غير العملية.

وذكر جولد تسيهر[6] أنَّ أبا حيان كان ظاهريًا في النحو لأنه كان يتمسك كل التمسك بآراء النحاة الأول، ووافقه الأستاذ طه الراوي[7].

ولقد خالَفَتْهما الدكتورة خديجة الحديثي فيما ذهبا إليه من حمل

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٨٤.
(٢) بغية الوعاة: ٢٨١/١.
(٣) بغية الوعاة: ٢٨١/١.
(٤) بغية الوعاة: ٢٨٢/١.
(٥) انظر المدارس النحوية: ٣٢١.
(٦) انظر دائرة المعارف الإسلامية: ٣٣٢/١ - ٣٣٣.
(٧) انظر أبو حيان النحوي: ٣٨٧.

ظاهريته على تمسكه بآراء النحاة القدامى واحترامه لهم: «ولا نذهب مع الأستاذ طه الراوي وجولد تسيهر في هذا الرأي لأنَّ ابن حجر لم يقصد ما أشارا إليه ولأنَّنا لم نسمع أنَّ من يأخذ بآراء القدماء ويذهب مذهبهم يُسَمَّى ظاهرياً في النحو أو في غيره من العلوم، وإنما المقصود هو أنَّ أبا حيان كان يطبق المذهب الظاهري في النحو، ونصُّ ابن حجر صريح حيث يقول في ترجمة أحمد بن عبد الله... فكان أبو حيان لذلك يرميه بالزندقة، وصار هو يطعن على أبي حيان ويقول: (أبو حيان ظاهري حتى في النحو)»[1].

وذكرت الدكتورة خديجة أنَّ أبا حيان تابع ابن مضاء الظاهريَّ في إلغاء التمارين غير العملية[2]، وانتهت إلى القول: «ومِنْ هذه الآراء وهذا المنهج في البحث يتبيَّنُ لنا أنْ أبا حيَّان تأثَّر كثيراً بدعوة ابن مضاء في إلغاء العامل وعدم القول به، ولكن هذا التأثر لم يكن قويًّا لذلك لم يقف هذا الموقف في أبواب النحو الأُخرى لأنَّ الخلافات الموجودة وطريقة النحاة في البحث وتشعب الآراء والأبواب اضطرته إلى أنْ يرجح رأياً ويرد آخر...»[3].

وبعد، فلست أتفق مع الدكتورة الفاضلة ومع من ذهب إلى أنَّ أبا حيان كان ظاهريًا في نحوه إنْ حملنا ذلك على دعوة ابن مضاء إلى تجديد النحو بحمل النص على الظاهر وإلغاء العامل، والتقديرات، وكأني بالدكتورة الفاضلة تعلل تلك المواضع التي خرج فيها عن ظاهر النص بالخلافات النحوية، ألم تكن تلك الخلافات شائعة في عصر ابن مضاء؟ ألم يكن ابن مضاء يقف على دقائقها؟ ولن أناقش الدكتورة الفاضلة وغيرها في العلل الثواني والثوالث والتمرينات التي ألغاها ابن مضاء لأنَّ أبا حيان كغيره من

---

(١) أبو حيان النحوي: ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٢) انظر أبو حيان النحوي: ٣٨٩.

(٣) أبو حيان النحوي: ٣٩٩.

النحاة الذين ضاقوا من هذه العلل وهذه الأقيسة، ونستطيع جرياً وراء إلغاء هذه العلل وهذه التمرينات أنْ نَعُدَّ النحاة الذين أعربوا القرآن متناسين الحديث عن هذه المسائل ظاهريين، وعليه فمكي بن أبي طالب، وأبو البركات بن الأنباري، وأبو البقاء وغيرهم ظاهريُّون قياساً على هجرهم لتلك المسائل في مؤلَّفاتهم التي أعربوا فيها القرآن. ونستطيع أنْ نعدَّ الدارسين المحدثين الذين ينادون بتيسير النحو بالغاء العلل والتقديرات ظاهريين.

ولعل جولد تسيهر وطه الراوي كانا على حق فيما ذهبا إليه في أنَّه ليس ظاهريًّا في نحوه، والقول نفسه مع الدكتور مازن المبارك: «ولعلَّ مثلَ هذا الموقف من إنكار لاستقصاء الأسئلة وتتبع العلل هو الذي دعا إلى القول بظاهرية أبي حيان وبقائه عليها مع أنَّه غير ظاهري مادام يأخذ بالقياس ويعول في حكمه عليه... وكل ما يراه في ذلك هو أن نأخذ بالواضح البسيط ونتجنب التكلف، وقد كان يميل إلى أقل الآراءِ تكلُّفاً، ويغمز من جانب المتكلفين...»[1] ولعل ما ذهب إليه الدكتور مازن المبارك أقرب إلى الصواب، فظاهريته مصدرها هجر التأويلات البعيدة، واختيار أسهلها، وليس كما ذهب إليه جولد تسيهر وطه الراوي.

ولست أتفق مع الدكتورة خديجة الحديثي[2] في أنَّ مِنْ أسباب عدِّهِ ظاهريًّا ما في مؤلَّفه (البحر المحيط) من أنَّ الحمل على ظاهر النص أولى، ولست أنكر أنَّ هذه المسألة تكثر في (البحر المحيط) ومن ذلك قوله: «لأنَّا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره ولاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه»[3] وقوله: «متى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى

(١) النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها: ١٤٠.

(٢) انظر أبو حيان النحوي: ٣٨٢.

(٣) البحر المحيط: ٣٠٨/١.

إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنَّما يكون لمرجح، ولا مرجح[1]»، وقوله: «والذي أقول: إنَّه متى أمكن حمل الشيء على ظاهره أوْ على قريب من ظاهره كان أولى من حمله على ما لا يشمله العقل أو على ما يخالف الظاهر جملة...»[2]، وقوله: «وهذا خروج عن الظاهر وتكلف في الإعراب»[3].

وحمل القرآن على الوجه الأقل تكلفاً أظهر عنده: «والوجه الذي قبله لا إضمار فيه مع صحة معناه فوجب حمل القرآن على الراجح لا المرجوح»[4]. وحذف المفرد عنده أسهل من حذف الجملة: «وذلك لا يجوز لأنَّ حذف المفرد أسهل من حذف الجملة»[5].

وتطالعنا هذه المواقف عند غيره من النحويين، فلا نستطيع أنْ نعدَّ هؤلاء النحويين ظاهريين، ومن ذلك ما جاء في (شرح المفصل) لابن يعيش: «وكلَّما كثر الإضمار كان أضعف...»[6]، وجاء فيه أيضاً: «والنصب أجود لأنه أقل إضماراً وتجوُّزاً...»[7].

وجاء في (شرح ابن عقيل): «والمختار رفعه لأنَّ عدم الإضمار أرجح من الإضمار»[8].

وفي (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج: «وكلَّما قلَّ الإضمار كان

(١) البحر المحيط: ٣٢٦/١.
(٢) البحر المحيط: ٣٠٧/٤.
(٣) البحر المحيط: ٣٩٦/٤.
(٤) البحر المحيط: ٩٠/٤.
(٥) البحر المحيط: ٣٩٣/٢.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٩٧/٢.
(٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٨/٢.
(٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٤٠/٢.

أسهل»[1]، وفي (أحكام القرآن) لابن العربي: «جواب آخر - و ذلك أنَّ قولَهم: إنَّا لا نفتقر في تأويلنا إلى إضمار وأنتم تفتقرون إلى إضمار. قلنا: لا يقع بمثل هذا ترجيح، فإنَّ هذا الإضمار من ضرورة الكلام فهذا كالمنطوق به»[2].

وفي (الأشباه والنظائر): «وإنَّما كان مرجوحاً لأنَّه يحوج إلى تقدير محذوف. . . والأول لا تقدير فيه ولا حذف»[3].

وفي (مغني اللبيب): «الجهة الرابعة: أنْ يُخَرِّجَ على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإنْ كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر. . .»[4].

وفي (البرهان في علوم القرآن): «والحذف خلاف الأصل وعليه ينبني فرعان: أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى، لأنَّ الأصل عدم التغيير. والثاني: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى»[5].

وفي (حاشية الصبَّان على شرح الأشموني): «لأنَّ الأصل عدم الحذف»[6]

وفي (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك): «والتأويل خلاف الظاهر»[6].

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٥٢/١.
(٢) أحكام القرآن لابن العربي: ١٦٦/١.
(٣) الأشباه والنظائر: ١١٢/٤.
(٤) مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٥٤٨.
(٥) البرهان في علوم القرآن: ١٠٤/٣.
(٦) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٩١/٢.

ولتبدو الصورة أكثر إشراقاً أود أنْ أذكر أمثلة على تأويلات أبي حيان وأمثلة أخرى على هجره للتأويل وحمل النص على ظاهره. ومن تأويلاته ما يلي:

(١) نصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الواو وغيرها:

وتبع أبو حيان البصريين في هذه المسألة، وخالف فيها ابن مضاء الذي دعا إلى الاكتفاء بالقول إنّه منصوب بعدها في واحد من الأمور الثمانية[١]: «وقرأ ابن هرمز ﴿وَيَسْفِكَ﴾[٢] بنصب الكاف، فمن رفع الكاف عطف على ﴿يُفْسِدُ﴾ ومن نصب، فقال المهدوي: هو نصب في جواب الاستفهام، وهو تخريج حسن، وذلك أنَّ المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو بإضمار ﴿أنْ﴾ يكون المعنى على الجمع... وقال أبو محمد بن عطية: النصب بواو الصرف كأنَّه قال: من يجمع أن يُفْسِدَ وأنّ يَسْفك انتهى كلامه. والنصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين. فسميت واو الصرف، وهذا عند البصريين منصوب بإضمار ﴿أنْ﴾ بعد الواو، والعجب من ابن عطية أنَّه ذكر هذا الوجه أوّلاً وثنّى بقول المهدوي ثم قال: والأوّل أحسن، وكيف يكون أحسن وهو شيء لا يقول به البصريون وفساده مذكور في علم النحو»[٣].

(٢) الاستفهام بالفعل أولى منه بالإسم:

وما جاء على خلاف ذلك مؤوّل عند أبي حيان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم﴾[٤] أي: أفَعلْتَ أنت[*].

---

(١) انظر ما في هذا البحث «ابن مضاء والتأويل النحوي»، الصفحة: ٩٤.
(٢) البقرة: ٣٠، الآية هي ﴿قالوا أتجعلُ فيها مَنْ يُفسِدُ فيها ويسفك الدماء...﴾.
(٣) البحر المحيط: ١٤٢/١.
(٤) الأنبياء: ٦٢.
(*) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده، الصفحة: ٥٢٦.

(٣) المضارع المثبت المسبوق بواو الحال لا يصح أن يقع حالاً إلا بإضمار مبتدأ:

جاء في البحر المحيط: «لأنَّه مضارع مثبت فلا يدخل عليه الواو إلاَّ على ذلك الإضمار، وهو مع ذلك قليل نادر لا يبني على مثله القواعد...»[١].

ومن ذلك قراءة أبي عمرو[٢] ﴿ومِنَ الناسِ مَنْ يشتري لهوَ الحديثِ لِيُضِلَّ عن سبيل الله بغير علم ويتَّخِذُها هزوا﴾[٣].

(٤) مطابقة ما بعد (أم) المتصلة لما قبلها:

لم يجوِّز أبو حيان[٤] عدم المطابقة، وما جاء ظاهره على خلاف ذلك يؤول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفلا تُبْصِرونَ أَمْ أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهين..﴾[٥].

(٥) (مَنْ) الشرطية لا يصح أنْ تلي (لكن):

وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان إلاَّ على تقدير مبتدأ: «إلاَّ أنَّ (مَنْ) الثانية لا يجوز أنْ تكون شرطاً حتى يقدَّر قبلها مبتدأ لأنَّ (مَنْ) وليت (ولكن)، فيتعين إذ ذاك أنْ تكون (مَنْ) موصولة، فإنْ قدر مبتدأ بعد (لكن) جاز أنْ تكون شرطية في موضع خبر ذلك المبتدأ المقدر...»[٦] ومن ذلك

---

(١) البحر المحيط: ٣٥/٧.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.
(٣) لقمان: ٦.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف، الصفحة: ٤٢١.
(٥) الزخرف: ٥١ ـ ٥٢.
(٦) البحر المحيط: ٥٣٩/٥، وانظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة: ١٣٩.

قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَر بالله مِنْ بعدِ إيمانه إلّا مَنْ أُكْرِهَ وقلبُهُ مطمئِنٌ بالإيمان ولكِنْ مَنْ شَرَحَ بالكفرِ صدراً فعليهم غضبٌ مِنَ اللهِ..﴾[1].

(٦) (كأنْ) المخففة عاملة واسمها ضمير الشأن المحذوف:

وهو مذهب أبي حيان وغيره، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا تُتْلى عليه آياتُنا ولّى مُسْتَكْبِراً كأن لَمْ يَسْمَعْها﴾[2]، جاء في (البحر المحيط) «و﴿كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها﴾ حال من الضمير في (﴿مُسْتَكْبِراً﴾... و(كأن) هي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن واجب الحذف...»[3].

ولست أُريد أنْ أمضي في تدوين المواضع التي حمل فيها أبو حيان النص القرآني على غير ظاهره، لأنَّها تشيع في (البحر المحيط) بكثرة.

ولست أنكر أنَّ لأبي حيان مواقفَ كثيرة هجر فيها التأويل بحمل النص على ظاهره، فهي تشيع في (البحر المحيط) في مواضع كثيرة، ويظهر هذا في حمله القراءات على كلام العرب، ومن ذلك قراءة الشعبي الشاذة: ﴿وَيُنَزِّلُ عليكُمْ مِنَ السماء ما لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾[4] بغير همزة حملاً على أنَّ بعض العرب يحذفها من ماء: «ويمكن تخريج هذه القراءة على وجه آخر وهو أنَّ ﴿ما﴾ ليس موصولاً بمعنى ﴿الذي﴾ وأنّه بمعنى ﴿ماء﴾ الممدود، وذلك أنّهم حكوا أنَّ العرب قد حذفت هذه الهمزة فقال: مًا يا هذا بحذف الهمزة وتنوين الميم، فيمكن أنْ تخرَّجَ على هذا إلاّ أنّهم أجروا الوصل مجرى الوقف فحذفوا التنوين...»[5].

---

(١) النحل: ١٠٦.

(٢) لقمان: ٧.

(٣) البحر المحيط: ١٨٤/٧، وانظر ما في هذا البحث من حذف أسماء الأحرف الناسخة، الصفحة ٣١٣.

(٤) الأنفال: ١١.

(٥) البحر المحيط: ٤٦٨/٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة ١٣٩.

ومِمَّا حمل فيه النصّ على ظاهره ما يلي:

(١) الجملة الماضوية تقع حالاً من غير قد:

ويطالعنا أبو حيان في مؤلَّفه النفيس (البحر المحيط) في مواضع نص فيها على هذه المسألة، ومن ذلك قوله: «ولا يحتاج إلى اضمار (قد) فقد كثر وقوع الماضي حالاً بغير (قد) كثرة ينبغي القياس عليها...»[١] وقوله: «وإضمار (قد) قول للبصريين ومذهب الكوفيين والأخفش أنَّ الماضي يقع حالاً ولا يحتاج إلى اضمار (قد)، وهو الصحيح...»[٢].

(٢) وقوع المبتدأ نكرة في سياق التفصيل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قيل يا نوح اهبط بسلام منَّا وبركاتٍ عليكَ وعلى أُمَمٍ مِمَّنْ معك وأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُم ثم يَمَسُّهم منَّا عذابٌ أليم﴾[٣] قوله (وأُمَمٌ) مبتدأ خبره الجملة الفعلية المصدَّرة بالسين، وهو قول أبي حيان[٤].

(٣) العطف على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الخافض:

ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿واتَّقُوا الله الذي تساءَلونَ بِه والأرحامِ﴾[٥] بجر ﴿الأرحامِ﴾ عطفاً على الضمير في ﴿به﴾ من غير إعادة الخافض، وهو اختيار أبي حيان[٦].

---

(١) البحر المحيط: ٨٤/٧، وانظر ما في هذا البحث من إضمار (قد)، الصفحة ٨١٢.

(٢) البحر المحيط: ٤٢٣/٨، وانظر ٣٥٥/٦.

(٣) هود: ٤٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر، الصفحة: ١٩٣.

(٥) النساء: ١.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الجار الصفحة: ٧٠٣.

(٤) (ثُمَّ) تأتي لترتيب الأخبار لا الأزمنة في بعض المواضع:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجعل فيها رواسيَ مِنْ فوقِهاوبارك فيها وقدَّر فيها أقْواتَها في أربعةِ أيَّامٍ سواءً للسائِلِينَ ثم استوى إلى السماءِ وهي دخانٌ فقال لها وللأرضِ ائتيا طَوْعاً أو كَرْهاً...﴾[١]: الآية محمولة على حذف (كان) لتصحيح المعنى أيْ: ثم كان استوى إلى السماءِ، والكلام محمول عند أبي حيَّان على أنَّ (ثُمَّ) لترتيب الأخبار لا الأزمان[٢]، وهو الظاهر.

(٥) الياء المقترنة بفعل الأمر حرف تنبيه:

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿وإذْ نادى ربُّك موسى أنِ ائتِ القومَ الظالمين قومَ فرعونَ ألا يَتَّقُونِ﴾[٣] بكسر النون على أنَّ الياء حرف تنبيه[٤].

(٦) إنكار التقديم والتأخير المفكِّك لنظم القرآن:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ أظْلَمُ مِمَّنْ كتمَ شهادةً عنده من الله﴾[٥]: قيل إن في الآية تقديماً وتأخيراً أيْ: ومن أظْلَمَ مِنَ الله مِمَّنْ كتَم شهادةً حصلت له، والمعنى: لو كان إبراهيمُ وبنوه يهوداً ونصارى، ثم إنَّ اللهَ كتم هذه الشهادة لم يكن أحَدٌ مِمَّنْ يكتم الشهادة أظلَمَ منه لكن لَما استحال ذلك مع عدله وتنزيهه عن الكذب علمنا أنَّ الأمر ليس كذلك. ويعقب أبو حيان على ذلك: «وهذا الوجه متكلَّف جدًّا من حيث التركيب ومن حيث المدلول، أمَّا مِنْ حيثُ التركيب فزعم قائِلُه أنَّ ذلك على التقديم والتأخير، وهذا لا يكون عندنا إلَّا في الضرائر...»[٦].

(١) فصلت: ١٠ - ١١.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان)، الصفحة: ٥٩٩.
(٣) الشعراء: ١٠ - ١١.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المنادى، الصفحة: ٢٩٣.
(٥) البقرة: ١٤٠.
(٦) البحر المحيط: ٤١٦/١، وانظر الدر المصون، ورقة: ٥٥١.

ويقول أيضاً: «والتقديم والتأخير ذكر أصحابنا أنّه مِنَ الضرائر فينبغي أنْ ينزَّه القرآن عنه»[1].

ويحاول أبو حيان أنْ يحتج للقراءة السبعية، ولا يميل إلى تضعيفها، والقول نفسه بالنسبة للقراءات الشاذة إلاَّ فيما يستعصي عليه التأويل أحياناً، ومن ذلك قراءة أبي الشعثاء الشاذة «لا ريبُ فيه»[2] بالرفع على أنَّ (ريبٌ) مبتدأ وشبه الجملة الخبر، ويعقب على هذا الوجه بقوله: «وهذا ضعيف لعدم تكرار (لا)، أو يكون أعملها إعمال ليس، فيكون (فيه) في موضع نصب على قول الجمهور.... وحمل (لا) في قراءة (لا ريبُ) على أنّها تعمل عمل (ليس) ضعيف لقلةِ إعمال (لا) عمل ليس، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة»[3].

ومن دفاعه عن القراءات رده على المبرد في تضعيفه لقراءة ابن عامر وحمزة وحفص السبعية: ﴿وإنَّ كلاًّ لمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم ربُّكَ أعمالَهُم﴾[4] بتشديد ﴿إنَّ﴾ و﴿لمَّا﴾: «وأمَّا تشديد ﴿لمَّا﴾ فقال المبرد: هذان لحن، لا تقول العرب. إنَّ زيداً لمَّا خارجٌ. وهذه جسارة من المبرِّد على عادته، وكيف تكون قراءة متواترة لحناً...»[5].

---

(١) البحر المحيط: ١/٢٥٩، وانظر في التقديم والتأخير: شرح المفصل: ٨/١٢، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٦٩٦، البرهان في علوم القرآن: ٣/٢٨٩، أحكام القرآن لإبن العربي: ١/١٣٩.

(٢) البقرة: ٢.

(٣) البحر المحيط: ١/٣٦.

(٤) هود: ١١١.

(٥) البحر المحيط: ٥/٢٦٧، وانظر ما في هذا البحث من حذف الفعل المضارع المجزوم وبقاء الجازم، الصفحة: ٥٩٦.

الفصل الثالث

الدارسون المحدثون والتأويل وجهودهم في تيسير النحو وتجديده

يكاد الدارسون المحدثون يُجْمِعونَ على أنَّ في النحو صعوباتٍ تجعله أحياناً طلاسِمَ يستعصي فهمها على كثير من الطلبة، ولعل هذه الصعوبات تكمن فيما يشيع فيه من تأويلات وتقديرات وتَمحُّلات ومن العلل الثواني والثوالث وغير ذلك، ولم يكن هؤلاء الدارسون أوَّلَ من تنبه إلى هذه المسألة، إذْ سبقهم ابن مضاء[1] في ثورته على ما في النحو من صعوبات.

ولقد رأيت أنْ أتحدثَ في هذا الفصل عن مسألتين:

(١) جهود الدارسين المحدثين لتيسير النحو وتجديده.

(٢) الدارسون المحدثون ومظاهر التأويل المختلفة.

(١) جهود الدارسين المحدثين لتيسير النحو وتجديده:

لقد قام الدارسون المحدثون بمحاولات عديدة تهدف إلى تيسير النحو وتسهيله وتجديده وسأذكر هذه المحاولات بإيجاز ولعلَّ أولاها ما أقدمت عليه

(١) انظر الصفحة: ٩٤.

وزارة المعارف المصرية عام ١٩٣٨، إذْ عَهِدَتْ بذلك إلى لجنة من الدكتور طه حسين والأساتذة أحمد أمين وإبراهيم مصطفى وعلي الجارم ومحمد أبي بكر إبراهيم وعبد المجيد الشافعي(١)، وكانت مهمة هذه اللجنة تدور في فلك البحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، ومِمّا اقترحته اللجنة ما يلي(٢):

أ ـ وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي، وهي مسألة عند الأُستاذ أمين الخولي يكفي فيها أيسر لفت للمعلمين(٢).

ب ـ عدم التمييز بين علامات إعراب أصلية وأُخرى فرعية، فالأسماء الخمسة مثلاً مرفوعة بضمة ممدودة ومنصوبة بفتحة ممدودة ومجرورة بكسر ممدودة، ولست أرى في هذه المسألة تيسيراً لأَنْ ما ذهبوا إليه يقوم على تغيير مصطلح بمصطلح آخر قريب منه، ولست أرى فيها أيضاً صعوبة يشكو منها المتعلِّمون، بل أراها تنساب إلى عقولهم انسياباً بلا عنت ومشقة وهي مسألة تتراءى لي في قاعة الدراسة.

جـ ـ أنّ يكون لكل حركة لَقَبٌ واحد في الإعراب والبناء، وأنْ يُكْتَفى بألقاب البناء. وقد ذكرت هذه اللجنة أنَّ من النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة، وهم الكوفيون(٣)، وعليه فيمكن أنْ يكتفى في ذلك بالمذهب الكوفي.

د ـ ضبط الجملة بأقسامها تحت تقسيم واحد، فاقترحت مصطلحي

---

(١) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٩٧، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٣١.

(٢) انظر مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٣٥.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/٧٢، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٣٥.

المحمول والموضوع، فالموضوع يضم الفاعل والمبتدأ واسم (كان) واسم (إنَّ)، والمحمول يضم خبر المبتدأ وخبر (كان) وخبر (إنْ). ويرى الأستاذ أمين الخولي[1] أنَّ هناك موضوعات مثل: حذف المبتدأ وجوباً وتقديمه وجوباً، والقول نفسه في اسم (كان) وخبرها وترتيبها، وغير ذلك من المسائل تحتاج إلى تصنيف، فإنْ بحثت في الموضوع والمحمول فهي تحتاج إلى مصطلح، وإنْ بحثت في موضوعاتٍ مستقلة فالتقسيم والتفريغ باقيان، والصعوبة عنده ذاتية لا شكلية: «والحق أنَّ الصعوبةَ ذاتية ليست شكلية يدفعها ضمُّ بابٍ إلى باب وادماج مسألةٍ في أخرى»[2].

ورأت اللجنة[3] أنَّ أهم ما يعسر على المعلمين والمتعلمين ثلاثة أشياء:

(١) الإسراف في الافتراض والتعليل.

(٢) الإسراف في القواعد، وهو إسرافٌ نشأ عنه إسرافٌ في المصطلحات.

(٣) الإمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب.

ولقد حاول الأُستاذ أمين الخولي أنْ يحدد صعوبات النحو وأن يجد لها حلولاً[4] كالتقليل من الاستثناء والاضطراب، وإعادة النظر في جمع الثروة اللغوية، والاستفادة من علم اللغة العام ومن فروعه الخاصة، ويدعو الأُستاذ الفاضل[5] إلى فتح باب الاجتهاد في النحو.

---

(١) انظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٣٩.
(٢) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٤٠.
(٣) المصدر نفسه: ٤١.
(٤) المصدر نفسه: ٤٢. وانظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٤٠١.
(٥) انظر مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٦٧ - ٧١.

ومن هذه المحاولات محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في مؤلفه (إحياء النحو) وهي محاولة تقوم على قاعدتين رئيستين[1]:

(١) اتساع الدرس النحوي، فالدرس النحوي يجب أنْ يشمل أواخر الكلمات وتأليف الجملة: «فإنَّ النحو ـ كما ترى، وكما يجب أنْ يكون ـ هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أنْ تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أنْ تؤدِّي معناها»[2].

(٢) استبعاد الفلسفة الكلامية[3] التي سيطرت على عقول النحويين القدامى، وتبدو هذه السيطرة في مسائل كثيرة، منها: لا يصح اجتماع عاملين على معمول واحد[3]، ! ولقد اضطر النحاة بسبب ذلك إلى التقدير، ويرى الأستاذ الفاضل أنَّهم بالتقدير والتوسع فيه قد أضاعوا حكم النحو[3]، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتًّا، فكثرت الأوجه، وكثرت الخلافات بينهم.

وعليه فيجب التخلص من نظرية العامل التي تدور في فلكها هذه التقديرات والأوجه.

ولعل أهم الأسس التي قام عليها مؤلفه (إحياء النحو)[4] ما يلي:

١ ــ ليس الإعراب حكماً لفظيًّا خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره.

٢ ــ الحركات أعلامٌ لمعانٍ، فالضمة علم الإسناد[5] والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فحركة خفيفة: «الأصل الثالث: أنَّ الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنَّما هي الحركة الخفيفة

---

(١) انظر: إحياء النحو: ١، وانظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٤٠٠.

(٢) إحياء النحو: ١.

(٣) إحياء النحو: ٣١.

(٤) انظر: إحياء النحو: ٤١، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٤٠١.

(٥) انظر إحياء النحو: ١٢٩.

المستحبة عند العرب...»[1].

وعليه فالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل في باب واحد، لأنَّ كلا منهما أُسْنِدَ إليه، أمَّا الخبر فمكانه مع التوابع[2].

٣ ـ لا يوجد علامات أصلية وفرعيّة، فالواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم ضمة ممدودة، والياء كسرة ممدودة، والفتحة في غير ما مر[4]، وعليه فالمثنى يشذ[3] عن هذه القاعدة.

٤ ـ التنوين علامة التنكير وعدمه علامة التعريف[5] وعليه فالممنوع من الصرف لا ضرورة إلى الإلمام بأسباب منعه من الصرف.

وللدكتور شوقي[6] ضيف في مقدمة (الردّ على النحاة) محاولة تدور في بعض جوانبها في فلك دعوة ابن مضاء إلى الثورة على علل النحويين وتأويلاتهم وإلى إلغاء فكرة العامل، فهو يدعو إلى إعادة تصنيف النحو وتبويبه، ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات.

ومن تلك المحاولات المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية عام ١٩٥٧[7]. ومن المحاضرين الأستاذ محمد أحمد برانق الذي ذكر أنَّ التيسير يمكن أنْ يقوم على ما يلي[8]:

---

(١) إحياء النحو: ٧٨.
(٢) انظر إحياء النحو: ١٢٦.
(٣) انظر إحياء النحو ١٠٩.
(٤) إحياء النحو: ١١٣.
(٥) إحياء النحو: ١٦٥.
(٦) انظر الرد على النحاة (المقدمة): ٦٠.
(٧) انظر الاتجاهات الحديثة في النحو: ٣٣.
(٨) انظر الاتجاهات الحديثة في النحو: ٧٢.

(١) إلغاء أجزاءٍ من موضوعات لا يحتاج إليها التلاميذ في تقويم ألسنتهم، ومن ذلك المبنيات بجميع أنواعها كالأفعال الماضوية والأمرية والمضارع في بعض صوره وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر وغير ذلك.

(٢) إلغاء الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل.

(٣) التخفيف من عمل الأدوات.

(٤) جعل علامات الإعراب كلها أصلية فالألف والواو علامتا رفع كالضمة، والقول نفسه في الجر والنصب، فليست الواو نائبة عن الضمة أو الياء عن الكسرة أو الألف عن الفتحة.

(٥) دراسة الأساليب كالمدح والتعجب والإغراء أو التحذير دراسة من غير تعرض للتفاصيل.

وتكاد كتب الدارسين المحدثين النحوية لا تخلو من الإشارة إلى تلك الصعوبات ومن الإشارة إلى بعض الحلول، وهي حلول لا تكاد تخرج عن فلك تلك المحاولات التي أشرنا إليها، فالأستاذ عباس حسن[١] يرى أنَّ من مشكلات النحو تعدد الآراء في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها، فالمذاهب قد تصل في إحدى المسائل إلى عشرة، ويدعو الأستاذ الفاضل إلى إبعاد التأويلات عن كتاب الله سبحانه: «هؤلاء علماء العربية وثقاتها يقرُّرونَ في إجماع رائع أنَّ القرآن أفصحُ كلامٍ عربي، وأنَّه في المكانة العليا من البلاغة، فكيف يتفق هذا مع التأويل والتمحُّل والتقدير؟...»[٢] ويقول في موضع آخر: «واليقين عندي أنَّ القرآن فوق مستوى التأويلات،

---

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٦٦ - ٩٣.

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٩٣ - ٩٤.

وأنَّ فيصل الرأي فيه صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره من غير نظر إلى قلة أوْ كثرة...»[1].

ويرى الأُستاذ الفاضل[2] أنَّه يمكن أنْ يوضع نحو خاص لكل قبيلة يساير لغتها ولهجتها ويلائم لسانها، وهي مسألة تصطدم باختلاط القبيلة بغيرها من القبائل العربية وغير العربية، وذكر أنَّه يمكن أنْ يختار مثلٌ لغوي بلاغي ليكون المرجع لاستنباط القواعد النحوية الموحدة.

ويُلْزِمُ الأُستاذ الفاضل كلَّ من ينادي بتجديد النحو بضرورة مراجعة المذاهب النحوية القديمة واختيار كل بلد منها ما يلائم لهجته العامية أوْ يقاربها.

ويرى الأُستاذ الفاضل أنَّ كثرة التأويلات تزيل الفوارق المعنوية الهامة: «وكيف يتناسون أنَّ تَعَدُّدَ التأويلات في الموضع الواحد يزيل الفوارق الهامة المعنوية بينها، فلا يكون هناك فرق معنويٌّ بين الحال والمفعول المطلق والمضاف... و... وهذه هي غاية الفوضى»[3].

ويؤلِّف الدكتور مهدي المخزومي كتاباً ذكر في مقدمته أنَّه برَّأه مما علق بالنحو من شوائب ومن سيطرة نظرية العامل: «هذا كتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبرَّأً ممَّا عَلِقَ بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا من منهجه، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاءً تاماً وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي وتمسكهم

---

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٠٣ - ١٠٤.
(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٠٦.
(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٤٣.

بفكرة العمل»[1].

ويطالعنا الدكتور إبراهيم السامرائي بكتابه (النحو العربي، نقد وبناء) ويدرس فيه الأستاذ الفاضل النحو العربي معتمداً على وصف الظواهر اللغوية عازفاً عن التأويل والتعليل والتأمل: «وإذا قلنا: إنَّ المنهج يقوم على وصف الظواهر اللغوية فإنَّ ذلك يعني العزوف عن كل ما يبتعد عن الوصف من التأويل والتعليل والتأمل. وينبغي على هذا أنْ نُبْطِلَ مسألة العلة والعامل كما فعل نفر من قدامى النحويين...»[2] ويؤيده فيما يذهب إليه الدكتور صبحي الصالح الذي قدم للمؤلَّف نفسه[3].

ويرى الدكتور تمام حسان[4] أنَّ الدراسة النحوية الصحيحة هي التي يدخل في منهجها علم الأصوات وعلم التشكيل الصوتي، ويدعو الدكتور الفاضل إلى جعل التعليق الفكرة الرئيسة المركزية في النحو العربي لأنَّه بواسطة هذا التعليق لو طبق لكان كافياً للقضاء على فكرة العامل النحوي: «لأنَّ التعليق يحدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية[4]».

والتعليق الذي أشار إليه الأُستاذ الفاضل مذهب عبد القاهر الجرجاني[5]. وفكرة التعليق عند الأستاذ الفاضل تقوم على أساسين: أحدهما العلاقات السياقية، والثاني القرائن اللفظية: «وليس يكفي في شرح فكرة التعليق أنْ نقول كما قال عبد القاهر إنَّ الكلمات (يأخذ بعضها بحجز

---

(١) في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق(المقدمة): ١٥.
(٢) النحو العربي، نقد وبناء: ٨.
(٣) النحو العربي، نقد وبناء: ٥ ـ ٦.
(٤) مناهج البحث في اللغة: ٩٤.
(٥) انظر دلائل إعجاز القرآن: ٦٥.

بعض) ولا أنْ نرجع الفضل والمزية إلى معاني النحو وأحكامه في عموم يشبه عموم عبارته، وإنما ينبغي لنا أنْ نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين، أحدهما: العلاقات السياقية... والثاني هو القرائن اللفظية»(١).

ولست أريد أنْ أمضي في استقصاء كل من دعا إلى الثورة على النحو وتأويلاته وتقديراته لأنهم كثيرون(٢).

وتكاد هذه المحاولات والصيحات تقبع في الحيِّز النظري، ولن تصل على ما أرى إلى حل لهذه المسألة إنْ كان هدفها إلغاء نظرية العامل إلغاءً تاماً، وليست المصطلحات النحوية سبباً من أسباب عدم إقبال الطلبة على هذا العلم، والقول نفسه بالنسبة لإعادة تصنيفه وتبويبه، ولعل تصنيف القدامى كابن هشام في (شرح شذور الذهب) أكثر دقة ويسراً مما ذهب إليه هؤلاء المجدِّدون.

ولعل في تخليص النحو من كثرة الأوجه والشواذ والتعليلات والتأويلات غير اللازمة لمعنى النص القرآني، والاستغناء عن بعض الموضوعات كالاشتغال مثلاً وعن مسائلَ من موضوعات يُتَّفق على أنَّها مما يعسر فهمها على المتعلمين خير سبيل إلى هذا التيسير.

(٢) الدارسون المحدثون ومظاهر التأويل النحوي:

يكاد الدارسون المحدثون يجمعون على ضرورة إلغاء التأويل النحوي وحمل النص على ظاهره، وعليه فكتبهم تزخر بالدعوات إلى الغاء كثير من مظاهره، ولعل أهمَّ هذه المظاهر ما يلي:

---

(١) اللغة معناها ومبناها: ١٨٩: وانظر في القرائن الصفحة: ١٨١.

(٢) انظر أصول النحو العربي: ٥٧، أسرار اللغة: ٢٣، مشكلات اللغة: ١٠، نحو عربية ميسرة: ٢٤، سيبويه إمام النحاة: ٣٩.

(١) الحـــذف:

ولعل الحذف أكثر هذه المظاهر شيوعاً لأنَّ نظرية العامل تسيطر على كثير من مسائله، ولذلك نجد الدارسين المحدثين يسعون جاهدين للتخلص من قيوده التي سيطرت على كثير من النحويين القدامى، فالدكتور شوقي ضيف[١] يرى أنَّه لا ضرورة إلى ذكر المحذوفات في مسائل النحو المختلفة، فيدعو إلى إفراد باب خاص بها يطلق عليه باب الصيغ الشاذة، أوْ باب شبه الجملة فقولنا: لولا الله لهلكنا، يكتفي فيه بالقول إنَّ لفظ الجلالة شبه جملة، وعليه يكون في العربية ثلاثة من أشباه الجمل: المرفوع والمنصوب والمجرور. ولست أتفق مع الأُستاذ الفاضل فيما ذهب إليه لأنَّ جعل جواب (لولا) في المثال السابق خبراً يغنينا عن الخبر المحذوف، ولأنَّ ما ذهب إليه يحتاج إلى وضع أصول جديدة تميز بين المرفوع والمنصوب والمجرور إذا تناسينا فكرة العامل، أمَّا إذا لم نتناسها فإنَّا مضطَّرون إلى القول بالابتداء الذي يقتضي خبراً، ويمكن أنْ يقال إنَّه مبتدأ مستغنٍ عن الخبر، أوْ فاعل مستغنٍ عن الفعل أوْ مفعول مستغنٍ عن الفعل والفاعل.

ويرى الدكتور عبد الحميد طلب أنَّ في إلغاء نظرية العامل إلغاءً للنحو كله: «ويمكن القول بأنَّ إنكارَ نظرية العامل فيه إنكارٌ للنحو كله، لأنَّ النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جُرِّدَ النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلت قواعده، واضطربت مسائله، ولذا وجدنا كثيراً من النحاة قد اهتمُّوا اهتماماً زائداً بالعوامل النحوية، وأقاموا على أسسها دراسات متكاملة لكلِّ أبوابِ النحو...»[٢].

وإليك مواقف هؤلاء الدارسين من بعض المحذوفات:

---

(١) انظر مقدمة الرد على النحاة: ٦٦.

(٢) تاريخ النحو وأصوله: ٣١٨.

حذف الفعـــل:

ذهب كثير من الدارسين المحدثين إلى الغاء نظرية العامل، ولعل الفعل أهم هذه العوامل، ويطالعنا الأستاذ رشدي خاطر في محاضرته (التكملة لبيان زمن الفعل أو مكانه)[١] بإلغاء العامل في باب المفعول المطلق في مثل قولنا: صبراً،وغيره مما حذف فعله في هذا الباب.

ويدعو الأستاذ مهدي المخزومي[٢] إلى إلغاء العامل في مثل قولنا: هنيئاً مريئاً، لأنَّ ما نراه من عمل يقوم به المقول له هذا الكلام، وما يحيط بالمتكلم يغني عن التصريح بلفظ الفعل.

أمّا (زيداً) في قولنا: هلاّ زيداً أكرمته فمنصوب بالفعل الظاهر بعده عنده[٣]، ولا يمنع من ذلك اشتغاله عنه بضميره، وهو قول بعض الكوفيين[٤].

والقـول نفسه في قولـه تعـالى: «وإنْ أحَـدٌ من المشـركيـن استجارَك..»[٥]: فقوله: (أحَدٌ) فاعل للفعل الظاهر بعده[٦].

وينتهي الأستاذ الفاضل إلى أنَّ حذف الفعل في باب الاشتغال غير مستـاغ: «ولا أظُنُّ عربيًّا فصيحاً كان يفكر في مثل هذا أو يستسيغ مثل هذا»[٧].

---

(١) انظر الاتجاهات الحديثة في النحو: ١١٤.
(٢) في النحو العربي: ١١٤ ـ ١١٥.
(٣) انظر في النحو العربي: ١٢٩.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله المضمر: ٥٤٩.
(٥) التوبة: ٦.
(٦) انظر في النحو العربي: ١٢٩.
(٧) في النحو العربي: ٨٥.

ويدعو الدكتور إبراهيم السامرائي[1] إلى نقل باب الاشتغال إلى باب الفاعل والمفعول به، وإلى الأخذ بمذهب الكوفيين في أنَّ النصب بالفعل المذكور لا بفعل مضمر، وعليه فالكوفيون يسيرون في هذه المسألة عنده على المنهج اللغوي.

ويرى الدكتور تمام حسان أنَّه لا مانع من ذكر المحذوف من الأفعال إذا دلت عليه القرينة بالتفسير أو دخول الأدوات التي تتطلب الأفعال: «والفعل يذكر أَوْ يحذف إذا دلَّت عليه القرينة بالتفسير نحو (إذا السماء انْشَقَّت)[2] أو دخول الأدوات التي تتطلب الأفعال على الاسم المنصوب نحو: التمس ولو خاتماً من حديد، أو أنْ يذكر ما يطلب المحذوف من غير ذلك نحو: إنَّ زيداً هلكَ أوْ كاد، فالحذف لا يتم إلاَّ بقرينة تدل على المحذوف، ولا مانع في كل ذلك من ذكر المحذوف...»[3].

ويرى[4] أنَّ الاسم المخصوص منصوب على المخالفة بينه وبين الخبر لا على إضمار فعل وجوباً عند النحويين، ويرى الأستاذ الفاضل أيضاً أنَّ كثيراً مما أضمر فيه الفعل وجوباً يمكن أنْ يحمل على المخالفة فتكون الفتحة قيمة خلافية تفرق بين معنى هذه المنصوبات في حالة النصب ومعناها في حالة الرفع.

ويظهر لي أنَّ المخالفة تنحصر في بعض المسائل التي يتغير فيها المعنى بتغيُّر الحركة كالاختصاص والمنصوب بفعل مضمر في باب المفعول المطلق نحو: حقًّا، وسقياً لك ورعياً، ولكن هذه المخالفة لا تصح في

---

(١) انظر النحو العربي، نقد وبناء: ٩٢ - ٩٤.

(٢) الإنشقاق: ١.

(٣) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٩.

(٤) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٩ - ٢٢٠.

مثل قولنا: زيداً جواباً لمن قال: مَنْ رأيتَ؟. ولعل الكوفيين قد سبقوا الأستاذ الفاضل إلى عامل الخلاف في قولنا: لا تأكُلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ.

ويمكننا أنْ نَسْتَغْنِيَ عن حذف الفعل وجوباً في النداء بأنَّ العامل أداة النداء، والأظهر عند الدكتور تمام[1] حسَّان في هذه المسألة الاعتماد على أداة النداء ومعناها لأنَّ النداء إنشائي وتقدير الفعل يجعله خبراً.

ويرى الدكتور شوقي ضيف[2] أنَّ الأفضل جعل الاسم المخصوص تمييزاً في نحو: نحن العرب نكرمُ الضَيفَ.

(٢) حذف المضاف والمضاف إليه:

أجاز الدكتور تمام حسان[3] أنْ يحذف المضاف والمضاف إليه إذا وُجِدَ في الكلام قرينة عليهما، فَمِن الأول قوله تعالى: «واسألِ القرية»[4]، ومن الثاني قوله: ﴿ لله الأَمْرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ﴾[5]، والقول نفسه بالنسبة للمبتدأ والخبر والموصوف وعائد الموصول[6].

وأنكر الدكتور إبراهيم السامرائي حذف المضاف إليه في قراءة الشذوذ: ﴿فلا خَوْفُ عليهِم..﴾[7] اي: فلا خَوْفُ شيءٍ، وينكر الأُستاذ الفاضل هذه القراءة: «ولا نعرف أنَّ لغة القرآن ذات النظم العجيب أنْ تتسع لمثل هذه الألاعيب، ولذلك عمدوا إلى ما وُجِدَ في القراءات الخاصة، فوجَّهوه كما

---

(١) انظر اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٩.
(٢) انظر الرد على النحاة(المقدمة): ٥٨.
(٣) انظر اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٨.
(٤) يوسف: ٨٢.
(٥) الروم: ٤.
(٦) انظر اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٨.
(٧) البقرة: ٣٨.

شاءوا... قلت: هذه قراءة شاذة، ولذلك عمد أولوا الأمر في عصر الإسلام الأوَّل إلى أن تستبعد القراءات الشاذة من القرآن وقد تجاوز جماعة من الفقهاء هذا الحد، فحرَّموا أنْ يقرأ بالشواذ من القراءات»[1].

(٣) حـــذف المفعول به:

يدعو الدكتور السامرائي إلى الأخذ بمذهب الفراء في بابِ التنازع الذي أجاز أنْ يعمل الفعلان في المفعول به: «على أنَّك لا تعدم أنْ تجد بينهم من يلمح الحقيقة، فيرد الأمور إلى نصابها فها هو الفراء من الكوفيين يقول بأنَّ العاملين معاً متطلبان للمعمول»[2]، ولعل قول الفراء على ما ذهب إليه الأستاذ الفاضل يغنينا عن تقدير معمول آخر في مثل قولنا: ضربت وأكرمت زيداً لأن المضروب والمكرم واحد.

(٤) حـــذف جـــواب الشرط:

ذكر الدكتور تمام حسان[3] أنَّ جملة جواب الشرط تحذف عند أمن اللبس بإغناء القرينة عن ذكرها، وأجاز أنْ تحذف جملة الشرط بجزئيها.

وقد تبع الدكتور مهدي المخزومي[4] الكوفيين في أنَّ جواب الشرط هو المقدم على الشرط، وهو مذهب الكوفيين، وهو الظاهر.

(٥) إضمار (أنْ) بعد اللام والفاء وأو، والواو، وحتى وغيرهـــا:

دعا الدكتور شوقي ضيف[5] إلى أنْ يكتفي في هذه المسألة بأنَّ الفعل

---

(١) النحو العربي، نقد وبناء: ١٠٢.
(٢) النحو العربي، نقد وبنـــاء / ٩٦.
(٣) اللغة العربية، معناها ومبناها / ٢٢٠.
(٤) انظر في النحو العربي، قواعد وتطبيق / ١٢٩.
(٥) الرد على النحـــاة (المقدمة) / ٦٤.

منصوب بعد هذه الأحرف من غير ضرورة إلى العامل، وهو مذهب ابن مضاء كما مـــر.

وقد مر[١] أنَّ الدكتور تمام حسان قد تبع الكوفيين في عامل الخلاف في قولنا: لا تَأْكُلِ السَمَكَ وتشربَ اللبنَ.

ويظهر لي أَنَّ قول الكوفيين في أنَّ الفعل منصوب بعد اللام وحتى بهما أقلُّ تكلُّفاً وأكثرُ احتراماً لظاهر النص.

(٦) الإعــراب التقديـــري:

يدعو الدكتور شوقي ضيف[٢] إلى الاكتفاء في هذه المسألة ببيان وظيفة الاسم المنقوص أو المقصور، والقول نفسه بالنسبة للأسماء المبنية، ويرى أنّه لا ضرورة إلى إعراب أسماء الشرط والاستفهام. وقد مر أنَّ الأستاذ أمين الخولي قد ذكر أنَّ الاسم المقصور والمنقوص ليسا مصدر صعوبة[٣]، وهو الظاهر.

وقد مرَّ [٤] أنَّ الأستاذ محمد أحمد برانق قد جعل إلغاء الإعراب التقديري من وسائل التيسير، والقول نفسه مع الأستاذ محمد شفيق عطا[٥] في محاضرته (الغاء الإعراب التقديري)، وقد دعا الأستاذ محمد شفيق عطا أيضاً إلى عدم تقدير محل للجملة من الرفع والنصب والجر لأن الطلاب يستثقلون هـذه المسائل، وذكر أن هذه المسائل لا تؤثر في معرفة اللغة ولا في طريقة النطق بها ولا في استعمالها استعمـالاً صحيحاً لأن الهـدف

---

(١) انظر الصفحة / ٩١.
(٢) انظر الرد على النحاة (المقدمة) / ٧٢ ـ ٧٣.
(٣) انظر الصفحة / ١١٥.
(٤) انظر الصفحة / ١١٨.
(٥) انظر الاتجاهات الحديثة في النحو / ١٣٤.

الأساسي من دراسة النحو عصمة اللسان من الخطأ في النطق والكتابة ومعرفة معنى الجملة ووظيفة كل كلمة فيها، وحسن التعبير عما يجول في النفس مع اتباع سبل العرب في النطق.

ويتبع الدكتور مهدي المخزومي[١] وغيره[٢]، في الاكتفاء في شبه الجملة الواقع خبراً أو صلة أو صفة أو حالاً وغير ذلك بالقول إنّه خبر أو صلة وغير ذلك ابْنَ مضاء.

وبعد، فلعلك تتفق معي في أنَّ كثيراً مما قيل عنه إنه تجديد وتيسير يدور في فلك ما ذهب إليه النحويون القدامى كالكوفيين أو ابن مضاء مثلاً، ولن يتسنى لهؤلاء الحريصين على هذه المسألة تيسير النحو إلاّ بإلغاء كثير من مسائله كالعامل مثلاً، وهو عمل يجعلنا ندور في فلك العاميَّة، ويجعل فهم النصوص الفصيحة كالقرآن مستعصياً، ولست أنكر الصعوبات التي تواجه المتعلمين لكنني لا أُنكر إمكانية تيسيرها، وليس إلغاء باب أو تقديم آخر أو تأخيره يجعل النحو مستساغاً عند الطلبة، ولكن المشكلة بالإضافة إلى ما مر يسهم فيها الأُستاذ والمنهج والطالب، وعليه فيجب تقويم اعوجاج ما مر بالإضافة إلى اعطاء النحو وقتاً كافياً وعناية أكثر بحيث يُعْطي قدراً كافياً من درجات اللغة العربية في المرحلة الإعدادية والثانوية لإشعار المتعلِّمين بأهميته، ولعلَّ كثيراً من المتعلمين يميلون إلى إغفاله إغفالاً تاماً ليس لصعوبته أَوْ عسر فهمه أحياناً بل لأَنَّ فروع اللغة العربية الأُخرى كفيلة بتزويدهم بدرجاته من غير عناء أو مشقة.

....**..**..**

---

(١) انظر في النحو العربي، قواعد وتطبيق / ١٣٣ ـ ١٣٤ ، ١٦٢.
(٢) انظر الاتجاهات الحديثة في النحو / ١١٤.

الباب الثاني

الباب الثاني

من مظاهر التأويل : الحذف

ذكر ابن هشام[1] أن الحذف الذي يجب على النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة النحويّة، وذلك بأنْ يجد خبراً بدون مبتدأ أوْ بالعكس، أوْ شرطاً بدون جزاء أوْ بالعكس، أوْ معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامـــل.

وذكر أيضاً أنّ من المحذوفات فضولاً في فن النحو، وهي مسائل يهتم بها المفسّر، ومن ذلك حذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أوْ بالعكس، أوْ للجهل به، أوْ للخوف عليه أوْ منـــه.

وذكر ابن مضاء أنّ النحويين يفرِّقون بين الإضمار والحذف، فيقولون إنَّ الفاعل يضمر ولا يحذف: «والنحويون يفـرِّقون بين الإضمـار والحذف، ويقولون ـ أعني حذاقهم ـ : إنَّ الفاعل يضمر ولا يحذف، فإنَّ كانوا يعنون بالضمير ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغني عنه، فهم يقولون: هذا ينتصب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لا بدَّ

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٥٣.

منه، ولا يتم الكلام إلاّ به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلاّ بناصب. وإنْ كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلاّ في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء فهم يقولون في قولنا: الذي ضربت زيد. إنَّ المفعول محذوف تقديره: ضربته، فإنْ فرَّق بينهما بما هو مقطوع بأنَّ المتكلم أراده، وبما يظن أنَّ المتكلم أراده، ويجوز ألاَّ يريده. فهو فـرق، لكنَّ إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق»[1].

ولست أتفق مع ابن مضاء فيما نسبه إلى النحويين في هذه المسألة، لإنَّ الإضمار عندهم يطلق على ما يبقى أثر له في اللفظ، والحذف يطلق على ما لا يبقى أثر لـه في اللفظ[2].

وجاء في (حاشية الشهاب): «(قوله قول مضمر) أي: محذوف، وفرَّق بعضهم بينهما بأنَّ المضمر يقال فيما كان له أثرٌ ظاهر أوْ مقدَّر..»[3].

وذكر الشهاب أنَّ الحذف أعم من الإضمار وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر: «وعبر بالإضمار دون الحذف لأنَّهم فرقوا بينهما بأنَّ الإضمار الحذف مع بقاء الأثر لأنَّه يشعر بوجود مقدر له، والحذف أعم منه، وقد يستعمل كل منهما بمعنى الأخر كما يعلم بالاستقراء»[4].

وإنَّني لأتفق مع الشهاب في هذه المسألة لأنَّه لم يطالعني نحوي التزم بهذين المصطلحين، ولذلك نجد أنَّ الحذف يوضع موضع الإضمار، والقول نفسه بالنسبة للإضمار، و(ضرباً) في قوله تعالى: ﴿فراغ عليهم ضرباً

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): / ٨٣ ـ ٨٤.
(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ٣ / ١٠٢ وانظر حاشية الشهاب: ٧ / ٢٩٤.
(٣) حاشية الشهاب: ٦ / ٤٢٦.
(٤) حاشية الشهاب: ١ / ١٧٩ ـ ١٨٠.

باليمين﴾[1] عند أبي حيان منصوب بفعل محذوف: «فهو مصدر فعل محذوف...»[2]، وجاء في (البحر المحيط) أيضاً: «وقيل (رَسُولاً) منصوب بفعل محذوف أي: بعثَ رسولاً أو أرسل رسولاً....»[3].

والجار والمجرور الذي يخلو من أثر العامل يتعلق بفعل مضمر عند أبي حيَّان «والأجود أنْ يتعلق قوله (بالبيِّنات)[4] بمضمر يدل عليه ما قبله...»[5].

ويطالعنا أبو حيان بهذين المصطلحين في موضع واحد: «و(أَنْ لَوْ يشاءُ)[6]، جواب قسم محذوف أي: وأقسموا لو شاء اللهُ لهدى الناسَ جميعاً، ويدلُّ على إضمار هذا القسم وجود (أنْ) مع (لَوْ)...»[7].

ولستُ أُريد أنْ أمضي في استقصاء الشواهد التي تعزز ما أذهب إليه، فهي تطالع القارىء في مؤلفات النحو المختلفة وإعراب القرآن[8].

وبعد فلقد رأيت أنْ يكون هذا الباب في ثلاثة فصول:

(١) الفصل الأوَّل : حــذف الاسم.

(٢) الفصل الثاني : حذف الفعل والجملــة.

(٣) الفصل الثالث : حــذف الحــرف.

---

(١) الصافات / ٩٣.

(٢) البحر المحيط: ٧ / ٣٦٦.

(٣) البحــر المحيط: ٨ / ٢٨٦، وانظر البحــر المحيط: ٤ / ٤٤٣، ٤٤٤، ٥ / ٤٩٤، ٦ / ٢٧٣، ٧ / ١٤٧، ٢٤٠، ٢٩٨، ٨ / ٤٠، ١٩٧، ٢٨٦، ٣١٣، ٣٩٢.

(٤) النحـــل / ٤٤.

(٥) البحر المحيــط : ٥ / ٢٨٦.

(٦) الرعــــد / ٣١.

(٧) البحر المحيــط: ٥ / ٣٩٢.

(٨) انظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٣٦، ١١١٣، ١١٤٧، ١٢٧٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٦١، ٢٠٥، ٢٥٣، ٣٧٤، ٣٩٢، حاشية الشهاب ٧ /١٤٥، ٢٤٠، التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ٤٣، أحكام القرآن، ابن العربي: / ١٦١٦، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٥، شرح المفصَّل لابن يعيش، ١ / ١١٥، ٧ / ١٣٥ ـ ١٣٦، ٢٩٤، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١ / ١٢٩، ١٨٤.

الفصل الأوّل

حَذفُ الاسْم

وهو حذف يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة جداً، ولقد رأيت أنْ أُوَزِّع المحذوفات في هـذا الفصل على أبواب النحـو المختلفة، وعليـه فسأسلكها فيما يلي : ـ

(١) المرفـوعـات:

وهي : المبتدأ، الخبر، اسم (كان) أو ما يعمل عملها، خبر الأحـرف الناسخة، الفاعل ونائبه، استتار الضمير الذي في موضع رفع على الفاعل أونائبـه.

(٢) المنصوبـات :

وهي : المفعـول به، المنـادى، المفعول المـطلق، المفعول فيـه، المفعول له، مفعول الأفعال الناسخة مفعولا الأفعال الناسخة،أسماء الأحرف الناسخة ، خبر (كان) أوْ ما يعمل عملها، التمييز، الحــال.

(٣) المجـــرورات :

وهـــي : المضاف إليـــه.

(٤) الأسماء التي يجوز فيها أنْ تكون مرفوعة أوْ منصوبة أوْ مجرورة:

وهي : المضاف، البدل، المبدل منه، عطف البيان، المعطوف عليه، المعطوف، المستثنى منه، المؤكَّد، الصفة، عائد الموصول، عائد المخبر عنه، العائد على اسم (إنَّ)، العائد في بدلي الاشتمال والبعض، العائد في جملة الجزاء، العائد في جملة الحال، العائد من جملة النعت إلى المنعوت، الموصول، الموصوف.

١ ـ المرفوعَات

حـذف المبتـدأ

يشيع حذف المبتدأ في التنزيل وقراءاته كثيراً، ولعـل ما في سـورة البقرة[١] من مواطن حُذِفَ فيها في تأويلات النحويين خير دليل على هذه الكثرة، وهي مسألة لم يوفّها النحويون في مؤلفاتهم شرحاً واستقصاء، فجاء حديثهم موجزاً مختصراً. ولقد قمت باستقصاء ما في مؤلفاتهم[٢] فوجدتها تدور في الأفـلاك التالية:

(١) حذفه في جواب الاستفهام (٢) حذفه بعد فاء الجزاء

(٣) حذفه بعد القـول. (٤) حذفه بعد إذا الفجائيـة.

(٥) حذفه بعد ما الخبر صفة له في المعنى.

ولقد قمت باستقصاء شامل لكل ما جاء في التنزيل من حذفه ودونت آيات كل سورة مصحوبة بتأويلات النحويين ومذاهبهم، فوجدت أنَّ لحذفه

---

(١) انظر الآيات : ١، ٣، ٦، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٤٢، ٤٦، ٤٩، ٥٨، ٦٨، ٧١، ٧٤، ٩٠، ١٠٢، ١١٧، ١٢٦، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٣، ١٧١، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٨/٢ الخصائص: ٢ /٣٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٢٢، شرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٧٦، الأشباه والنظائر: ٤٩/٢، أمالي السهيلي / ٥٥.

مواضع كثيرة منها ما هو مجمع عليه تقريباً، ومنها ما فيه خلاف بينهم، ولقد آثـرت أنْ أدوِّن بعضـهـا حبـاً في الإيجـاز والاختصار، وإليـك هـذه المواضع مفصلة معززة بآراء النحويين ومذاهبهم:

(١) في الجمل المستأنفة المبدوءة بفعل مضارع.

(٢) في الجمل الفعلية التي فعلها مضارع مثبت مسبوق بواو الحال وغير مقترن بـ (قد).

(٣) في الجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي مسبوق بواو الحال.

(٤) في جملة الجزاء الفعلية المقترنة بالفاء والتي يصلح فعلها أنْ يكون جواباً.

(٥) في جملة الجزاء الاسمية المقترنة بالفـاء.

(٦) في جملتي (أمَّا) ليصح التوازن بينهما وليصح التفصيل.

(٧) في جملة (إمَّا) المتلوة بمصدر مؤول من الحرف المصدري وما في حيـزه.

(٨) فيما ظاهره أنَّ لام الابتداء داخلة على غير المبتدأ.

(٩) إذا كان صدر صلة موصـول.

(١٠) إذا كان الخبر (كيف) وليس في الجملة مـا يصلح أنْ تكون خبـراً له.

(١١) في الجمل المصدرة بما هو غير ظاهر الإعراب.

(١٢) إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع.

(١٣) بعد (بل) التي للابتـداء.

(١٤) بعد (لكن) حـرف الابتداء.

(١٥) بعد حتى حرف الابتداء المتلوة بـ (إذا).

(١٦) في كل ما ظاهره من باب لغة (أكلوني البراغيث).

(١٧) بعد القول.

(١٨) فيما ظاهره تفريغ المفعول المطلق المؤكد.

(١٩) فيما ظاهره أنَّ الجملة الشرطية في موضع الحال.

(٢٠) فيما ظاهره القسم على فعل الحال.

(٢١) في أسلوب المدح والذم.

(٢٢) فيما لا يصح عطفه على ما قبله.

(٢٣) في جواب الاستفهام.

(٢٤) فيما ظاهره حذف المشبَّه وبقاء المشبه به.

(٢٥) فيما ظاهره تمييز عدد جاء مرفوعاً.

(٢٦) في سياق التفصيل والتقسيم.

(٢٧) في كلام تام متلو بنكرة ظاهرها الانقطاع عما قبلها.

(٢٨) حذف المبتدأ الموصوف وبقاء صفته.

(٢٩) فيما يسمى بالتبيين.

(١) في الجمل المستأنفة المبدوءة بفعل مضارع:

يكثر حذف المبتدأ في التنزيل في كل جملة مستأنفة مبدوءة بفعل مضارع، ويكاد النحويون[١] يجمعون على أنَّ الفعل المضارع ينبغي أنْ يكون مبدوءاً بناسق كالفاء أو الواو أو ثم أو أو، وينبغي أنْ يكون ذلك بعد مضارع مجزوم أو منصوب أو ما هو في محل جزم أو فعل أمر كما سنفصله فيما بعد.

ويكاد حديثهم يكون غير واف، ولعل ابن هشام[١] يعد رائدهم في حديثه عن هذه المسألة في القسم الثاني والثالث من أقسام الواو[١]، وقد حصر ذلك في كل مضارع مسبوق بالواو أو غيرها بعد مضارع مجزوم أو منصوب أو فعل أمر.

وذكر ابن هشام أنَّ النحويين يقدرون في مثل ذلك مبتدأ تكون الجملة الفعلية في موضع الخبر له، وهم يقصدون من ذلك إيضاح الاستئناف أو تصحيح الأصل النحوي لأنَّه بدون المبتدأ يلزم العطف حملاً على ظاهر النص.

وذكر الشهاب[٢] أنَّ النحويين وَأهل المعاني يقدِّرون المبتدأ في الأفعال

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤٧٠، وانظر شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٥١.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٢٠١.

المستأنفة لأنها لا تصلح للاستئناف مع الواو وبدونها.

وقد يطلق على الاستئناف «مصطلح القطع أحياناً: ومنه ﴿تقاتلونهم أَوْ يُسْلِمون﴾[1] في قراءة أُبيّ بحذف النون، وَأَمَّا قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ «(تقاتلونهم) أو على القطع بتقدير: أو هم يسلمون..»[2]، وجاء في (البحر المحيط) :«والرفع على العطف على (تقاتلونهم) أو على القطع، أي: أو هم يُسْلِمون..»[3].

ولعل مؤلَّفَ أبي القاسم الزمخشري (الكشاف)[4] أكثر مؤلفات النحويين والمفسرين احتواء لهذه الظاهرة، فلا يكاد موضع في التنزيل عده الزمخشري من هذه المسألة يطالع القارىء من غير أن يقدر فيه المبتدأ، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه ما ذكره الشهاب عن[5] السعد أنَّ كلام الزمخشري في كثير من المواضع يشعر بأنه على تقدير مبتدأ، وذكر الشهاب[6] أيضاً أنَّ الزمخشري لا يجوِّز الابتداء بالفعل فلذلك يقدر مبتدأ في كل موقع جاء فيه الفعل مستأنفاً.

وقد جاء الفعل المضارع في التنزيل مستأنفاً بعد الواو، ومن ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء وعاصم وغيرهما: «ومن الناس من يشتري لهو الحديث لِيُضِلَّ عن سبيل الله بغير علم ويتخذُها هُزُواً...»[7] بالرفع في قوله (ويتَّخِذُها) عطفاً على (يشتري)، ويجوز أنْ يكونَ مستأنفاً على إضمار مبتدأ

---

(١) الفتح / ١٦.
(٢) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٦٢٤.
(٣) البحر المحيط : ٨ / ٩٤.
(٤) انظر الكشاف : ١ / ٥٤٢، ٣ / ٢٣٠، ٤٦٨، ٤٧١، ٥٤٦.
(٥) انظر حاشية الشهاب : ٧ / ٤٢٤.
(٦) انظر حاشية الشهاب : ٧ / ٤٠٨.
(٧) لقمان / ٦.

أي: وهو يتخذُها.(1)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ يشأ اللهُ يختِمْ على قلبك ويمحُ اللهُ الباطل ويحقُّ الحق...﴾(2): قوله «يمح» مستأنف عند النحويين، وهو مرفوع وسقطت الواو من اللفظ لالتقاء الساكنين ومن المصحف حملاً على اللفظ، ويجوز أنْ يكونَ في موضع الحال على إضمار مبتدأ أي: وهو يمحو الله الباطل على أن (هو) ضمير الشأن والقصة كما في (حاشية الشهاب)(3)، ولستُ أتفق مع هؤلاء في هذه المسألة لأنَّ الظاهر من أقوالهم أن الضمير المقدر في الاستئناف أو في المضارع المثبت المسبوق بواو الحال يعود على فاعل الفعل المجزوم أو المنصوب أو غيره في الاستئناف أو على صاحب الحال في الثاني، ولعل هذه الآية الكريمة شاهد على رد مزاعمهم في تقدير المبتدأ في هاتين المسألتين. ويجوز أنْ يكون قوله (ويمحُ الله الباطل) معطوفاً على جواب الشرط على أنَّ قوله (ويحقُّ الحق...) مستأنف(4).

ولعل ما يعزز ما أذهب إليه أيضاً قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿إنْ يشأ يسْكِنِ الريحَ.. أو يوبقهن بما كسَبُوا ويعفُ عن كثيرٍ ويعلَمُ الذين يجادلون في آياتِنا...﴾(5) بالرفع في (ويعلَمُ الذين): ذكر السعد في شرحه أنَّ إضمار المبتدأ لا يحسن هنا لأنَّ الفاعل اسم ظاهر، وحمل السمين الحلبي ذلك على أنَّ (الذين) في موضع نصب على المفعول به، وعليه فيصح

---

(1) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٤٣، البحر المحيط: ٧ / ١٨٤، الكشاف: ٣/ ٢٣٠.

(2) الشورى / ٢٤.

(3) انظر: حاشية الشهاب: ٧ / ٤١٩.

(4) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١٣٢، البحر المحيط: ٧ / ٥١٧، تفسير القرطبي: ١٦/ ٢٥، الكشاف ٣/ ٤٦٨.

(5) الشورى / ٣٣ ـ ٣٥.

تقدير المبتدأ أي: وهو يعلم الذين يجادلون في آياتنا[١]، ولست أتفق معه فالآية شاهد على أنّه لا ضرورة إلى تقدير مبتدأ في هذه المسألـة.

ومن ذلـك أيضـاً قـولـه تعـالى: ﴿ويتعلّمـون مـا يضـرُّهم ولا ينفعُهُم...﴾[٢]: قوله (ولا يَنفَعُهم) معطوف على الفعل قبله، وأجاز أبو البقاء أنْ يكون مستأنفاً أي: وهو لا ينفعهم، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال على إضمار مبتدأ أيضاً[٣] كما سيتضح فيما بعـد.

وقد جاء الفعل مستأنفاً أيضاً بعد الفاء، ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذة: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوزُ فوزاً عظيماً﴾[٤] برفع (فأفوزُ) على الاستئناف، ويجوز أنْ يكون معطوفاً على (كنتُ)[٥].

ومن ذلك قراءة الجمهور ﴿فإنّما يقول له كنْ فيكونُ﴾[٦] بالرفع على الاستئناف[٧].

وقد جاء الفعل مستأنفاً في التنزيل أيضاً بعد (ثمّ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الأوّلين ثم نُتْبِعُهُم الآخِرين﴾[٨]: قوله ﴿ثم نتبعهم﴾

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٤٢٤، البيان في غريب اعراب القرآن: ٢/٣٤٩، البحر المحيط: ٧ / ٥٢٠.

(٢) البقـــرة / ١٠٢.

(٣) انظر البحر المحيط: ١ / ٣٣٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٠٠، وانظر شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك: ١/٢٥٧، وانظر شواهد أخرى سورة البقرة، الآيات: / ١١٧، ٢٠٥، ٢١٢، ٢٤٥، سورة الأعراف: ١٠٠، ١٨٦.

(٤) النســـاء / ٧٣.

(٥) انظر البحر المحيط: ٣ / ٢٩٢، التبيان في اعراب القرآن: ١ / ٣٧٢، تفسير القرطبي ٥ / ٢٧٧، الكشاف: ١/٥٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٩٥.

(٦) البقـــرة / ١١٧.

(٧) انظر تفسير القرطبي: ٢ / ٩٠، البحر المحيط: ١ / ٣٦٥، معاني القرآن للزجاج: ١ / ١٧٧.

(٨) المرســـلات / ١٦ - ١٧.

مرفوع على الاستئناف أي: ثم نحن نُتْبِعُهُم.[1].

وَقد جاء أيضاً بعد (أَوْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تقاتلونَهُم أَوْ يُسْلمون﴾[2]، قوله (يسلمون) معطوفة على قوله (تقاتلونهم)، ويجوز أن يكون مستأنفاً[3].

وقد جاء في التنزيل الاستئناف بالفعل المضارع من غير الناسق وهي مسألة أغفلها ابن هشام وغيره، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهم من بعدِ خوفهم أَمْناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً...﴾[4]: قوله: (يعبدونني) مستأنف بيانياً جواباً لسؤال مقدَّر أي: ما لهم يُسْتَخْلَفونَ ويؤمنون؟ وهو قول أبي القاسم الزمخشري، وذكر ابن عطية أنه مستأنف على تقدير مبتدأ، أي: هم يعبدونني، فجعل الجملة الاسمية مستأنفة لا الفعل المضارع. وذهب السمين الحلبي[5] إلى أنَّ الاستئناف يحتمل الفعلية والاسمية، وهو الظاهر، ولا ضرورة تدعو إلى تقدير مبتدأ على قول ابن عطية. وأجاز الزمخشري وأبو البقاء أَنْ تكونَ الجملة الفعلية في موضع الحال[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّ لكم في الأنعام لعبرةً نُسْقيكم مما في بطونه...﴾[7]: قوله (نُسْقيكم...) مستأنف بيانياً جواباً لسؤال مقدَّر

---

(١) انظر البحر المحيط ٨ / ٤٠٥، حاشية الشهاب : ٨ / ٢٩٧.

(٢) الفتح / ١٦.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن مبارك وزميله) : ٦٢٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٦٦ التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ٣٢٥، تفسير القرطبي ١٦ / ٢٧٣، البحر المحيط: ٨ / ٩٤، معاني القرآن للفرَّاء: ٣/٦٦، مشكل إعراب القرآن ٢/٣٧٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٧٧، حاشية الشهاب ٨ / ٦١، الكشاف : ٣ / ٥٤٦.

(٤) النور : ٥٥ .

(٥) انظر حاشية الشهاب : ٧ / ٢٤.

(٦) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ٣٩٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٢٦، التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٧٦، البحر المحيط ٦ / ٤٦٩.

(٧) النحل / ٦٦.

أي: كيف العبرة؟ ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف على قول ابن عطية كما مر[1].

ومن ذلك قراءة أبي حيوة الشاذة: «قال نكِّرُوا لها عرشها ننظرُ..»[2] برفع (ننظر) على الاستئناف[3].

والواو وغيرها من الحروف التي تسبق الفعل المضارع في هذه المسألة ليست عاطفة عند ابن هشام كما يفهم من كلامه[4]، والظاهر أنْ تكون عاطفة جملة اسمية على فعلية كما في حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح التصريح على التوضيح[5].

(٢) في الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت مسبوق بواو الحال وغير مقترن ب(قد):

يكاد النحويون[6] يجمعون على أنَّ الفعل المضارع المثبت المسبوق بواو الحال وغير المقترن بـ(قد) لا يصح أنْ يقع حالاً إلا بإضمار مبتدأ فتكون الجملة الاسمية في موضع الحال.

ولست أتفق مع هؤلاء لأنَّ حمل النص على ظاهره أولى من التكلف والتمحل ولا محوج إلى تقدير مبتدأ، ولأنَّ ما في القرآن من شواهد تؤيد ما نذهب إليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا نُؤْمِنُ بما أُنْزِلَ علينا ويكفرون

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ٣٤٥، البحر المحيط: ٥ / ٥٩.
(٢) النحل / ٤١.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٧ / ٧٨ التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٠٩ الكشاف: ٢ / ٤٥٣.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٧٠.
(٥) م / ٢٥١.
(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٩٢.

بما وراءه...﴾[1]: قوله: (ويكفرون...) يجوز أن يكون مستأنفاً وأنْ يكون في موضع الحال على إضمار مبتدأ[2].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ومن الناس مَنْ يُعْجِبُكَ قولُه في الحياةِ الدنيا ويُشْهِدُ اللهَ على ما في قلبِه...﴾[3]: قوله: (ويُشْهِدُ اللهَ....) معطوف على قوله (يُعْجِبُكَ) صلة الموصول أو صفة (مَنْ) الموصوفة. ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من فاعل (يُعْجِبُكَ) أو مِنَ الضمير المتصل في (قولُه)[4].

ولعل ما يعزز ما نذهب إليه قراءة ابن عامر: ﴿إنْ يشأ يسكِنِ الريحَ... أو يوبِقْهُنَّ بما كسبوا ويعفُ عن كثير ويعلَمُ الذين يجادِلون في أياتنا....﴾[5]. برفع ﴿ويَعلَمُ﴾ على أنَّ الجملة في موضع الحال، فلا يحسن فيها تقدير مبتدأ لأنَّ فاعل (ويعلَمُ) مظهر[6].

---

(1) البقـــرة / 91.

(2) انظر: الدر المصون ورقة / 423، التبيان في إعراب القرآن: 1 / 92 الكشاف 1 / 296.

(3) البقـــرة / 204.

(4) انظر: الدر المصون ورقة / 733، التبيان في إعراب القرآن: 1/166، البحر المحيط 2 / 144، وانظر ما جاء في التنزيل من شواهد تعزز كون المضارع المثبت المسبوق بواو الحال وغيره المقترن بـ (قد) في موضع الحال من غير إضمار: البقرة الآيات: 42، 91، 204، 282، آل عمران الآيات: 119، 142، 170، النساء الآية / 27. المائدة / 54، الأنعام / 61، 71، يونس / 27، يوسف / 6، الإسراء /52، الكهف /49، الأنبياء / 103، الحج / 25، الفرقان /22، 69، القصص /5، 42، العنكبوت /19، الأحزاب /13، سبأ / 6، الصافات /12، الشورى /24، محمد / 25، ق / 26، المجادلـــة /1.

(5) الشورى / 33 ـ 35.

(6) انظر الصفحـــة / 102.

(٣) في الجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بـ(لا) مسبوق بواو الحال:

يكاد النحويون[١] يجمعون على أنَّ المضارع المنفي بـ(لا) لا يصح أنْ يُسْبَقَ بواو الحال، وإذا سُبِقَ فلا بدَّ من إضمار مبتدأ، وجعل ابن الناظم[١] ترك الواو قبل (لا) أكثرياً.

ويتراءى لي أنَّ المسألة جائزة من غير إضمار المبتدأ، لأنَّ ما في التنزيل يعزز ما نذهب إليه، وعليه فيجب القياس على هذه الشواهد، ومن ذلك قراءة ابن عامر السبعية: ﴿فقالوا يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذِّبُ بآيات ربِّنا ونكونُ من المؤمنين﴾[٢] برفع ﴿ولا نكذِّبُ﴾ و﴿ونكونُ﴾ إمَّا على الاستئناف وإمَّا على الحال[٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿للذين أحسنوا الحُسْنى وزيادةٌ ولا يَرْهَقُ وجوهَهُم قَتَرٌ ولا ذِلَّةٌ..﴾[٤]: قوله ﴿وَلَا يَرْهَقُ..﴾ مستأنف، وأجاز أبو البقاء أنْ يكون في موضع الحال والعامل فيها معنى الاستقرار الذي في ﴿للذين أحسنوا﴾ لأنَّه شبه جملة في موضع الخبر المقدم.[٥].

ومن ذلك أيضاً قراءة نافع: ﴿قل إنَّما أُمِرْتُ أنْ أعبُدَ اللهَ ولا أُشْرِكُ بِهِ..﴾[٦] برفع ﴿ولا أُشْرِكُ﴾ إمَّا على الاستئناف وإمَّا على الحال[٧].

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٣٩٢.
(٢) الأنعام / ٢٧.
(٣) انظر البحر المحيط: ٤ / ١٠٢، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٨٩.
(٤) يونس / ٢٦.
(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٧٢.
(٦) الرعد / ٣٦.
(٧) انظر البحر المحيط: ٥ / ٣٩٧.
وانظر شواهد أخرى: يونس / ٨٩، إبراهيم / ١٧، الأعراف / ١٧، ١٨، الزخرف / ٥٢، القلم / ١٨، الشورى / ١٥.

ولست أُنكر أنَّ المضارع المنفي بـ(لا) غير المقترن بواو الحال يشيع في القرآن أكثر من اقترانه بالواو، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما لنا لا نُؤْمِنُ﴾[1].

(٤) في جملة الجزاء الفعلية المقترنة بالفاء والتي يصلح فعلها أنْ يكون جواباً:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إلاَّ من تولى وكفر فَيُعَذِّبُه اللهُ العذابَ الأكبر﴾[2]، قرأ ابن عباس (ألا) على الاستفتاح وعلى أنَّ (مَنْ) شرطية جوابها قوله ﴿فَيُعَذِّبُه اللهُ..﴾ على حذف مبتدأ أي: فهو يُعَذِّبُه.[3]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عاد فينتقِمُ اللهُ منه﴾[4]، يجوز في (مَنْ) أنْ تكون شرطية جوابها قوله ﴿فينتقم الله منه﴾ على حذف مبتدأ عند النحويين[5]. ويتراءى لي أنَّ تقدير المبتدأ غير صحيح لأنَّ الفاعل اسم ظاهر، وهو لفظ الجلالة ولا يصح على قولهم إلاَّ إذا كان المضمر ضمير الشأنِ أو القصة،ولعل هذه الآية تعزز وقوع هذه الجملة في موضع الجزاء من غير تقدير المبتدأ، ولا محوج إلى ذلك. ويجوز أنْ تكون (مَنْ) موصولة على أنَّ الفاء زائدة في خبـــر الموصول.

---

(١) المائدة / ٨٤، وانظر شواهد أخرى: الأنعام/ ٥٩، الأعراف / ١٨٧، التوبة / ١٩، ١٠٥، يوسف / ١١، ابراهيم ١٧، الحجر / ١٣، ٣٢، ٤٨، ٨٧، الكهف / ٤٩، ١٠٨، مريم/ ٨٧، طه / ٧٤، ٧٧، ١٠٧، الأنبياء / ١٩ ، ٢٠، ١٠٢، ١٠٣، الشعراء / ٢٠١، الأحزاب / ١٧، الدخان / ٥٦، الفتح / ٢٧، الرحمن / ٢٠، الواقعة : / ٢٥، المدثـر / ٢٨، الإنسـان /٩، النبأ / ٢٤، ٣٥، ٣٨.

(٢) الغاشيـــة / ٢٣ ـ ٢٤.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : ٢ / ٣٥٧ تفسير القرطبي ٢٠/٣٧، إعراب ثلاثين سورة /٧٢.

(٤) المـائدة / ٩٥.

(٥) انظر البحر المحيط : ٤ / ٢٢.

ومن ذلك أيضاً قراءة طلحة بن سليمان ﴿أَيْنَما تكونوا يُدْرِكُكُمُ الموتُ﴾[1] برفع الكافين من ﴿يدرككم﴾[2].

والقول نفسه مع (إذا) الشرطية، فإذا وقع في جوابها مضارع مثبت أو منفي مسبوق بالفاء نُوِي المبتدأ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا رأى الذين ظلموا العذابَ فلا يُخَفَّفُ عَنْهُم..﴾[3]: قوله: ﴿فلا يُخَفَّفُ عنهم﴾ جواب الشرط، وقد ذكر النحويون[4] أنَّ المضارع المثبت أو المنفي إذا وَقع جواباً لـ(إذا) لا يقترن بالفاء وإذا اقترن بها قُدِّرَ المبتدأ، والتقدير: فهو لا يُخَفَّفُ. وذكر الحوفي أنَّ قوله ﴿فلا يُخَفَّفُ﴾ جواب (إذا)، وهو العامل فيها، وهي مسألة لا تصح عند النحويين لأنَّ ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها. وأجاز الزمخشري أنْ يكون الجواب محذوفاً والتقدير: وإذا رأو العذابَ بغتهم وثقل عليهم، وهو تكلف من غير ضرورة.

ولست أتفق مع النحويين في هذه المسألة في تقديرهم مبتدأ، لأنَّ ظاهر النص القرآني على خلافه، فينبغي القياس عليه.

وذهب أبو القاسم الزمخشري[5] وتبعه ابن مالك[6] إلى أنَّ المضارع المسبوق بلم المقترن بالفاء يكون في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أيضاً، والنحويون مجمعون على أنَّ الفاء لا تدخل عليه[7]، ومن ذلك قوله تعالى:

---

(١) النساء / ٧٨.

(٢) انظر ما في هذا البحث من جمل على التوهم الصفحة / ١١٦٧.

(٣) النحل / ٨٥.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٥٢٦. حاشية الشهاب: ٥ / ٣٦١، الكشاف: ٢/ ٤٢٣، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ١٣، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠٩، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ٢٣٧.

(٥) انظر الكشاف ٢ / ١٤٩.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٨.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤ / ٣٢٧، شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك ٣ / ٥٨٧.

﴿فَلَم تقتلوهم ولكِنَّ اللهَ قَتَلَهُم...﴾[1] : فالفاء عند أبي القاسم الزمخشري في جواب شرط مقدر، والتقدير: إنْ افتخرتم بقتلهم فأنتم لَمْ تقتلوهم، وهي عند أبي حيان[2] ، للربط بين الجمل، وهو أولى عند السفاقسي[3] من ادِّعاء الحذف. وقد رد ابن هشام[4] قول أبي القاسم لأن الفاء لا تدخل على مثله، وليست المسألة على ما ذهب إليه لأن الزمخشري يحمل ذلك على حذف مبتدأ والفاء جواب شرط محذوف تقديره أن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم[5]، ولعل قول أبي حيان هو الظاهر لأن حذف الشرط وأداته والمبتدأ في جملة واحدة تكلف، أما الفعل المضارع المنفي بـ (لا) والمجزوم فلا يقترن بالفاء فإن رفع فالاقتران. ويقدر النحويون مبتدأ محذوفاً ليكون الجواب جملة اسمية لتصحيح دخول الفاء،وهو مذهب سيبويه[6]، والجملة الاسمية أدل عند أبي حيان[7]، وآكد من الفعلية على تحقيق مضمون الجملة، فلولا تقدير المبتدأ لحكم بزيادة الفاء، ومذهب المبرد عدم التقدير. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً﴾[8].

(٥) في جملة الجزاء الاسمية المقترنة بالفاء :

يشيع ذلك في القرآن الكريم، فقد تكون الفاء داخلة على الخبر شبه

---

(١) الأنفال / ١٧.
(٢) انظر البحر المحيط ٤ / ٤٧٦ ـ ٤٧٧.
(٣) انظر حاشية الشهاب ٤ / ٢٦١.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٨٤٨.
(٥) الكشاف : ٢ / ٦٤٩، وانظر : حاشية الشهاب : ٤ / ٢٦١.
(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣ / ٢٢، شرح التصريح على التوضيح: ٢٤٩/٢، شرح الرضي على الكافية: ٢٦٣/٢.
(٧) انظر البحر المحيط: ٨ / ٣٥٠، وانظر حاشية الشهاب: ٨ / ٢٥٨، الكشاف : ٤ / ١٦٩.
(٨) الجن / ١٣.

الجملة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما تنفقوا مِنْ خيرٍ فلِأَنْفُسِكُم﴾[1] أي: فهو لأنفسكم[2]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فمن أبصر فلنفسه ومن عَمِيَ فعليها...﴾[3]: التقدير عند أبي حيَّان[4]: فالإبصار لنفسه والعمى عليها، وعند غيره: فلنفسه الإبصار، وعند أبي القاسم الزمخشري[5]، فمن أبصر الحقَّ وآمن به فلنفسه وإياها نفع ومن عمي عنه فعلى نفسه عميَ وإياها ضرَّ بالعمى. وذكر أبو حيَّان أنَّ تقديره أظهر وأولى من تقدير أبي القاسم لأنَّ الجار والمجرور في تقديره عمدة وفي تقدير أبي القاسم فضلة، وبأنَّه لو كان الجواب فعلاً ماضياً غير دعاء أو جامد[6] لما دخلت الفاء سواء كانت (مَنْ) موصولة أو شرطية، ويجعله من باب: مَنْ جاءني فَأَكْرَمْتُهُ، فالمحمول عليه كما يظهر في المثال المصنوع ليس كتقدير أبي القاسم، فهو كقولنا: من جاءني فلإكرامه جاء، والجار والمجرور إذا تقدَّم على الماضي جاز اقترانه بالفاء، ومن النحويين من ذهب إلى أنَّها لازمة كالسفاقسي وغيره[7]، ومنهم من منع ذلك كأبي حيان وغيره. ويأخذ السمين[7] الحلبي على الزمخشري تعديته (عمى) بـ(على) لأنَّ ذلك غير معهود، ويظهر لي مما جاء في مظان اللغة أنَّ الفعل يتعدى بـ(عن) و(على)، جاء في (لسان العرب) ما يلي: «وقال نفطويه يقال: عميَ فلانٌ عَنْ رشده وَعَميَ عليهِ طريقهُ إذا لم يهتدِ لطريقه»[8].

---

(1) البقرة / ٢٧٢.
(2) انظر الدر المصون ورقة / ٩٧١.
(3) الأنعام / ١٠٤.
(4) انظر التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٢٨، انظر البحر المحيط: ٤ / ١٩٦.
(5) انظر الكشاف: ٢ / ٤٢.
(6) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٥٠.
(7) انظر حاشية الشهاب: ٤ / ١٠٩ - ١١٠.
(8) انظر لسان العرب (عمى).

ومن ذلك أيضاً قولــه تعالى: ﴿فمن اهتدى فلنفســه...﴾[1].

وقد يكون الخبر مفرداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذًى من رأسه ففدْيَةٌ من صيامٍ...﴾[2]: (فديةٌ) مرفوع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف أي: فالواجب عليه فديَةٌ من صيام، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي: فعليــه فديةٌ، وأنْ يكون فاعِلَ فعلٍ محذوف أي: فتجب عليه فديةٌ[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ طَلَّقْتُموهُنَّ من قبلِ أن تَمسُّوهُنَّ وقد فَرضتم لَهُنَّ فريضةً فنصفُ ما فَرَضْتُم..﴾[4].

وقد يلجأ النحويون إلى تقدير مبتدأ ليصح الربط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ لم تعلمـو آباءهم فإخوانُكم في الـدين....﴾[5]. قولـه ﴿فإخوانُكُم﴾ مبتدأ خبره شبه الجملة بعده، وجعله النحويون خبـر مبتدأ محذوف ليصح الربط أي: فهم إخوانكم، ولا محوج إلى هذا التكلف لأن المسألة من باب إقامة الظاهر مقام المضمر[6].

(٦) في جملتي (أمَّا) ليصح التوازن بينهما وليصح التفصيل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأمَّا الإنســانُ إذا ما ابتلاه ربُّه فأكْرَمَهُ ونَعَّمَهُ فيقولُ ربِّي أكْرَمنِ وَأمَّا إذا ما ابتلاه فقَدَرَ عليهِ رزقَه فيقولُ ربِّي أهانَنِ﴾[7]

---

(١) الزمــر / ٤١، وانظـر شواهد أخرى البقــرة / ٢١٥، فصلت / ٤٦، الجاثيــة / ١٥.
(٢) البقــرة / ١٩٦.
(٣) انظر الدر المصون ورقة / ٧٠٤، التبيــان في إعراب القرآن: ١ / ١٦٠، البحــر المحيط: ٢ / ٧٥.
(٤) البقــرة / ٢٣٧، وانظر شواهد أخرى: البقرة / ٢٢٩، ٢٨٠، ٢٨٤.
(٥) الأحــزاب / ٥.
(٦) التبيـان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٥١، حاشية الشهاب: ٧ / ١٦٠، الكشاف ٣ / ٢٥٠.
(٧) الفجــر / ١٥ ــ ١٦.

والتقدير: وأمّا الإنسانُ إذا ما ابتلاه فَقَدَرَ عليه رزقَهُ فيقولُ ربّي أهانَني، فإنْ كان بعد (أمّا) الأولى فعل وظرف وجب أنْ يكون ذلك في عديلتها[1] ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فأمّا اليتيمَ فلا تقهر وأمّا السائلَ فلا تنهر﴾[2].

(٧) في جلمة (أمّا) المتلوة بمصدر مؤول من الحرف المصدري وما في حيزه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قلنا يَاذَا القرنين إمّا أنْ تُعَذِّبَ وإمّا أنْ تتخذَ فيهم حُسْناً﴾[3]. : المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيزها يجوز فيه وجهان:

(أ) أنْ يكون في موضع رفع على أنّه مبتدأ حذف خبره أي: إمّا العذابُ واقعٌ منك وإمّا الاتخاذُ فيهِمْ حُسْناً واقِعٌ. ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: إمّا هو أن تعذب أو: اما الجزاء ان تعذب.

(ب) أنْ يكون في موضع نصب على المفعول به بفعل محذوف أي: امّا أن تفعل العذاب وإمّا أن تفعل الاتخاذ[4]، والأول أظهر لأنَّ إضمار المفرد أقل تكلفاً من إضمار الجملة. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إمّا أنْ تُلْقِيَ وإمّا أنْ نكونَ أوّلَ مَنْ ألْقى﴾[5]، القول فيها مثل سابقتها[6].

---

(١) انظر البحر المحيط: ٨ / ٤٧٠، حاشية الشهاب: ٨ / ٣٥٩، الكشاف: ٤ / ٢٥١.

(٢) الضحى / ٩ ـ ١٠.

(٣) الكهف / ٨٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٧، تفسير القرطبي: ٢٥٢/١١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١١٥/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٨٥٩/٢.

(٥) طه / ٦٥.

(٦) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ٢١٣، البحر المحيط: ٦ / ٢٥٨، الكشاف: ٥٤٤/٢.

(٨) فيما ظاهره أنَّ لام الابتداء داخلة على غير المبتدأ:

ومن ذلك قراءة الحسن الشاذة: ﴿إنَّ هذانِ لساحرانِ﴾[١]، بتشديد النون، وفي تأويل هذه القراءة أوجه:

(أ) أنْ يكون اسمُ (إنَّ) ضميرَ الشأن المحذوف والتقدير: إنَّه هذان لساحران، فتكون الجملة الاسمية من قوله (هذان لساحران) في موضع الخبر، وتكون اللام داخلة على خبر المبتدأ، وقد رد النحويون هذا القول لأنَّ حذف اسم (إنَّ) المشددة بابُه الضرورة، وليس القول على ما زعموا، وفي المسألة مذاهب مبسوطة في (همع الهوامع)[٢]: منها: الجواز مطلقاً، وعليه الأكثرون، ومنها أنَّه خاص بالشعر، ومنها أنَّه حسن في الشعر: وقد ردُّوه أيضاً لأنَّ اللام لا تدخل على خبر المبتدأ. وذهب الزجاج إلى أنَّها داخلة على مبتدأ محذوف أي: لهما ساحران، وهو قول قد استحسنه المبرِّد، وذهب آخرون إلى أنَّها زائدة.

(ب) أنْ تكون (إنَّ) بمعنى (نعم)، وهو قول أبي العباس المبرد[٣] وأبي الحسن الأخفش الصغير. وفي اللام في هذا المذهب ما في سابقتها من تأويل..

(ج) أنْ يكون اسمَ (إنَّ) هو (ها) من (هذان)، وهو ضمير القصة، وقد ضعفه النحويون لمخالفته خط المصحف، والقول في اللام أيضاً كالقول في سابقتها.

(د) أنْ يكون اسم (إنَّ) وخبرَها محمولين على لغة بلحرث بن كعب

---

(١) طـه / ٦٣.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٦٢ - ١٦٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف أسماء الأحرف الناسخة الصفحة: ٣١٣.

(٣) انظر المقتضب: ٢/٣٦٤.

في إجراء المثنى بالألف دائماً، وهو اختيار ابن مالك[1]، وأبي حيان[2]، ويظهر لي مما جاء في البحر المحيط أنها لغة فاشية، فهي أيضاً لغة لكنانة وخثعم وزبيد وبني العنبر وبني الهجيم وعذرة. وذكر أبو حيان أنَّ أبا زيد سمع من العرب مَنْ يقلب كلَّ ياء مفتوح من قبلها ألفاً، ويظهر لي أنَّ حمل القراءة على هذه اللغة الشائعة يغنينا عن التكلف والتمحل، وهي لغة تكاد تكون فصيحة لكثرة الناطقين بها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولسوف يُعْطِيكَ ربُّك فترضى﴾[3]: اختلف النحويون في دخول لام التوكيد أو الابتداء في غير خبر (إنَّ)، فأجاز قوم دخولها على الفعل المضارع كقولنا: لَيَقومُ زيدٌ، ومن هؤلاء ابن مالك[4] والمالقي[5].

وأجاز المالقي[6] دخولها على الفعل غير المتصرف نحو: نعم وبئس وفعل التعجب، وأجاز قوم دخولها على الفعل المتصرف المقرون بـ (قد)، والمشهور في هذه اللام أنها للقسم، وذهب أبو حيان[7] إلى أنَّ اللام في قوله تعالى: ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم...﴾[8] إمَّا أنْ تكونَ لام

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١/٣٨.

(٢) انظر البحر المحيط: ٦/٢٥٥ وانظر في هذه المسألة: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٩٥ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٤٤ - ١٤٦، مشكل إعراب القرآن ٢/٦٩ - ٧١، التبيان في تفسير القرآن: ٧/١٦٣، الكشاف ٢/٥٤٣، الكشف عن وجوه القراءات: ٢/٩٩، معاني القرآن للفراء: ٢/١٨٣، حاشية الشهاب ٦/٢١٢، تفسير القرطبي: ١١/٢١٦ - ٢١٩، خزانة الأدب ٤/٤٨٧، حجة القراءات: ٤٥٣.

(٣) الضحى: ٥.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٢.

(٥) انظر رصف المباني: ٢٣٢.

(٦) انظر رصف المباني: ١/٢٣١.

(٧) انظر البحر المحيط: ١/٢٤٥.

(٨) البقرة: ٦٥.

توكيد أو ابتداء وإمَّا أنْ تكون لام جواب لقسم محذوف، وهو الظاهر عندي.

ومنع قوم دخول هذه اللام على الجملة الفعلية في غير خبر (إنَّ)، ومن هؤلاء ابن الخباز[1] والزمخشري[2] الذي قدر مبتدأً بعد اللام في قوله: ﴿ولسوفَ يُعطيك ربُّك فترضى﴾[3] أي: ولأنت سوف يعطيك، ولا يصح أنْ تكون لام قسم عنده لأنَّ الفعل يخلو من نون التوكيد ولأنَّ لام الإبتداء لا تدخل عنده إلَّا على الجملة من المبتدأ والخبر، وتقدير المبتدأ عند ابن الحاجب[4] فاسد لأنَّ تأكيد المبتدأ يقتضي الاعتناء به وحذفه ينافيه، وفي اللام حديث مفصل في مظانه[1].

(٩) إذا كان صدْرَ صلةِ موصول:

أجاز النحويون [5] حذف عائد الموصول المرفوع إنْ كان مبتدأ، أمَّا إذا كان فاعلاً أو نائباً عنه أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ فلا. وقيَّدوا حذفه إذا كان مبتدأً بقيود مبسوطة في (همع الهوامع)[5].

وقد ورد في التنزيل حذف صدر صلة (أيّ) في أحد التأويلات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أولئك الذين يَدْعونَ يبتغون إلى ربهم الوسيلةَ أيُّهم أقربُ...﴾[6]: ذكر أبو البقاء أنَّ ﴿أيُّهم﴾ اسم استفهام مبتدأ خبره ﴿أقرَبُ﴾ والجملة الاستفهامية في موضع نصب على المفعول به لأنَّ الفعل معلّق عن العمل. وقد ضُعِّف هذا القول لأنَّ ﴿يَدْعونَ﴾ ليس مما يُعلَّق، ولست أتفق مع مَنْ ضعَّفه لأنَّ ذلك محمول على مذهب يونس[7] في تعليق

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٢.
(٢) انظر الكشاف: ٤/٢٦٤.
(٣) الضحى: ٥.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٨/٣٧١ وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٢٠.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/٣١١.
(٦) الإسراء: ٥٧.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٣٤.

كل فعل من غير قيد، وهو الظاهر في هذه المسألة. وقدّر الحوفي فعلاً آخر يصح أنْ يُعلَّقَ عن العمل، والتقدير: ينظرون إلى أيهم أقْرَبُ، أو في أيهم أقرب، وهو تكلف لأنَّ فيه حذف جملة فعلية وحرف خفض، وذهب أبو القاسم الزمخشري[1] في أحد التأويلات إلى أنَّ الجملة الاستفهامية معمولة لـ ﴿يبتغون﴾ على أنّه مضمَّن معنى ما يصح أنْ يعلَّق والتقدير: يحرصون على أيُّهم أقربُ إلى الله، ويكون في الكلام حذف حرف الخفض، والتقدير عند ابن عطية نظرُهم أيُّهم أَقْرَبُ، وقد ردَّ أبو حيان ذلك لأنَّ المصدر (نظرهم) يحتاج إلى خبر لأنَّه لا يصح جعل قوله (أَيُّهم أقْرَبُ) في موضع الخبر لأنْ ﴿نظرهم﴾ ليس هو ﴿أيُّهم أقرَبُ﴾.

ويجوز أنْ يكون ﴿أيُّهم﴾ بمعنى الذي على أنْ يكونَ بدلاً من الضمير في ﴿يَدْعونَ﴾ وفي الكلام حذف صدر الصلة أي: الذي هو أقربُ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلينظُرْ أيُّها أزكى طعاماً﴾[2]: الجملة الاستفهامية في موضع نصب لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل، ويجوز أنْ يكون ﴿أيٌّ﴾ اسماً موصولاً، حذف صدر صلته[3]، وهو قول سيبويه[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا﴾[5]: في (أيّ) وما بعدها مذاهب:

(أ) أنْ تكون مبنية على الضم على أنّها اسم موصول حذف صدرصلته،

---

(١) انظر الكشاف: ٢/٤٥٤ وانظر في هذه المسألة: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٢٥ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٢٥، حاشية الشهاب: ٦/٤٢.

(٢) الكهف: ١٩.

(٣) انظر البحر المحيط: ٦/١١١ حاشية الشهاب: ٦/٨٥ الكشاف: ٢/٤٧٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٠٣.

(٤) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١/٣٩٧.

(٥) مريم: ٦٩.

والتقدير: أيُّهم هو أشَدُّ، فتكون في موضع نصب بـ ﴿لننزعَنَّ﴾، وهو مذهب سيبويه[1]، وقد خطَّأه النحاس.

(ب) أنْ تكونَ الضمة إعراباً على أنَّ (أيٌّ) اسم استفهام مبتدأ خبره قوله ﴿أشدُّ﴾ والجملة محمولة على الحكاية أيْ: يقال لهم أيُّهم أشدُّ عتيًّا، وهو قول الخليل بن أحمد، وقد رجَّحه الزجاج، وعليه فمفعول الفعل محذوف أي: ثم لننزعن الفرقَ الذي يقال فيهم ذلك.

(جـ) أنْ تكون الضمَّةُ إعراباً على أنَّ (أيّ) اسم استفهام معرب مبتدأ خبره ﴿أشدُّ﴾ والجملة في موضع المفعول به لأنَّ الفعل معلّق عن العمل لأنَّه في معنى (لنناديَنَّ) عند الكسائي والفراء. ويظهر لي أنَّه أقربُ الأقوال وأقلها تكلُّفاً.

(د) أنْ تكون اسم استفهام معرباً وفيها ما في سابقتها إلاَّ في كون الجملة مستأنفة، وتكون (مِنْ) في قوله ﴿من كل شيعة﴾ زائدة على مذهب الأخفش والكسائي في زيادتها في الواجب.

(هـ) أنَ تكون اسماً موصولاً معرباً مرفوعاً على أنَّه فاعل ﴿شيعة﴾ لإنَّها في معنى الفعل (يشيع) والتقدير: ثم لننزعن من كل فريق يشيع أيهم، وهو قول أبي العباس المبرد، ويكون المفعول على هذا القول محذوفاً.

(و) أنَّ يكون (أيُّ) خبر مبتدأ محذوف أي: هو أيُّهم، وهو قول أبي القاسم الزمخشري، وهو تكلف لا ضرورة إليه عند أبي حيان لأنَّه جعل ما ظاهره جملة واحدة جملتين[2].

---

(١) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١/٣٩٧.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٦/١٧٤ ـ ١٧٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٧٨ مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٠٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٣٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٦٠، تفسير القرطبي: ١١/١٣٣، البحر المحيط: ٦/٢٠٩ الكشاف: ٢/٥٢٠.

(ن) أنْ تكون (أيُّ) مبنية لأنّها مقطوعة عن الإضافة لأنَّ (هم) مبتدأ و(أشدُّ) خبره، وهو قول ابن الطراوة، وقد ردَّه ابن هشام[1] لأنَّ النحويين مجمعون على أنّها معربه إذا لم تُضف.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يأيُّها الناس..﴾[2]: ﴿الناس﴾ مرفوع على أنّه صفة على اللفظ لـ (أيّ)، وأجاز أبو الحسن الأخفش أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف لأنَّ (أيّ) موصولة حذف صدر صلتها والتقدير: يا من هُمْ الناسُ[3]، وهو تكلف لا محوجَ إليه.

وقد جاء في القرآن حذف صدر صلة (مَنْ)، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فستعلمون من أصْحابُ الصراط السويِّ ومَن اهتدى..﴾[4]: ﴿مَنْ﴾ اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء خبره ﴿أصحاب الصراط السوي﴾، والجملة في موضع المفعولين، لأنَّ الفعل معلّق عن العمل، وأجاز بعض النحويين أنْ تكون موصولة حذف صدر صلتها أي: فستعلمون من هم أصحابُ الصراطِ السويِّ، فتكون ﴿مَنْ﴾ مفعولاً به على أنَّ الفعل من المعرفة لئلا يُحْتاجَ إلى إضمار المفعول الثاني[5].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فستعلمون من أضعفُ ناصراً وأقلُّ

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ١٠٩.

(٢) البقرة: ٢١.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٤٨، البحر المحيط: ٩٤/١، التبيان في إعراب القرآن: ٣٨/١ حاشية الشهاب: ٤/٢ تفسير القرطبي: ٢٢٥/١ مشكل إعراب القرآن: ٣٠/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٢/١ معاني القرآن للزجاج ٦٤/١.

(٤) طه: ١٣٥.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩١٠/٢، حاشية الشهاب ٢٧٧/٦ البحر المحيط: ٢٩٢/١ معاني القرآن للفراء: ١٩٧/٢، مشكل إعراب القرآن ٨٠/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٥٦/٢. وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣١١/١.

عدداً﴾[1] القول فيها مثل سابقتها إلاّ ما فيها من حذف العائد، وهو حسن لطول الصلة[2].

وقد جاء في التنزيل أيضاً حذف صدر صلة (الذي) ومن ذلك قوله تعالى ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله...﴾[3]: صلة الموصول لا بدّ لها من عائد وهو في الآية محذوف أي: وهو الذي هو إلـه في السماء، ولو جعل ﴿في السماء﴾ خبراً لـ ﴿إله﴾ لبقي الموصول من غير عائد، وعليه فقوله ﴿في السماء﴾ يتعلق بـ ﴿إله﴾. وقيل إنّ ﴿إله﴾ بدل من الضمير المستكن في الظرف لأنّه صلة الموصول وقد ردّه ابن هشام[4] للإبدال من ضمير العائد مرتين، الثانية في قوله ﴿وفي الأرض إله﴾ على أنّ ﴿وفي الأرض﴾ معطوف على ﴿في السماء﴾، وذكر أيضاً أنّ تكرار البدل لا يُعْرَفُ إلاّ في بدل الإضراب، وذكر الدسوقي في حاشيته[5] على المغني أن ابن الصائغ اعترض عليه.

وقد جاء في التنزيل حذف صدر صلة (ما) ومن ذلك قراءة الشعبي الشاذة: ﴿ويُنَزِّلُ عليكم من السماءِ ما لِيُطَهِّرَكُمْ به﴾[6] بغير الهمز في (ماء) على أنها اسم موصول صلته المصدر المؤول المجرور باللام. وقدر بعض

---

(1) الجن: ٢٤.

(2) انظر البحر المحيط: ٣٥٥/٨ مشكل إعراب القرآن ٤١٥/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٦٨/٢.

(3) الزخرف: ٨٤.

(4) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٦٧ وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٤٣/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٦٨/١.

(5) حاشية الدسوقي على المغني: ١١٤/٢ وانظر في هذه المسألة: التبيان في إعراب القرآن: ١١٤٢/٢، تفسير القرطبي: ١٢١/١٦، البحر المحيط: ٢٩/٨ الكشاف: ٤٩٨/٣، حاشية الشهاب: ٤٥٤/٧.

(6) الأنفال: ١١. وانظر ما في هذا البحث من حذف عائد الاسم الموصول الصفحة ٤٦٤.

النحويين مبتدأ لتصير صلة الموصول جملة اسمية، وذهب أبو حيان[1] إلى أنَّ الهمزة من (ماء) قد حذفت وهو القول الظاهر.

(١٠) إذا كان الخبر (كيف) وليس في الجملة ما يصلح أنْ تكون خبراً لـه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فكيف إذا جئنا من كلِّ أمَّةٍ بشهيدٍ﴾[2]: يجوز في (كيف) أنْ تكون في موضع رفع على خبر مبتدأ محذوف أي: فكيف حالهم، وأنْ تكون في موضع نصب بمحذوف أي: فكيف تصنعون[3]، ويجوز أنْ يكون في الكلام إضمار (كان) مع اسمها إذا عدَّتْ ناقصة ومع فاعلها إذا عُدَّتْ تامة أي: فكيف يكون حالهم.

(١١) في الجمل المصدرة بما هو غير ظاهر الإعراب:

يميل النحويون إلى التفنن في ابتكار الأوجه الإعرابية في كل اسم لم تظهر على آخره علامة الإعراب، فقد يجعلونه في موضع نصب أوْ في موضع رفع، ولكلا الموضعين أوجه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذي جعل لكم الأرْضَ فراشاً والسماء بناءً وأنزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون﴾[4]: يجوز في (الذي) أن يكون في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو الذي جعل لكم، وهو الصحيح عند بعض النحويين، ويجوز أن يكون مبتدأ خبـره قولـه ﴿فلا تجعلوا لله أنداداً﴾ وقد ضعَّفَ بعضُ النحويين هذا القول لأنَّ صلة الموصول

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤٦٨/٤ وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٦١٩/٢.

(٢) النساء: ٤١.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: ١٦٨٧، التبيان في إعراب القرآن: ٣٥٩/١، البحر المحيط: ٢٥٢/٣، تفسير القرطبي: ١٩٨/٥، معاني القرآن للزجاج: ٥٥/٢، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٦٢، محمد: ٢٧، ق: ١٧.

(٤) البقرة: ٢٢.

جملة ماضوية فلم يشبه الشرط، وعليه فلا يصحُّ أنْ تزاد الفاء، وجملة الخبر تخلو من الرابط، ويصح ذلك على مذهب الأخفش الذي أجاز الربط باسم ظاهر. وقد أجاز قوم دخول الفاء على خبر الموصول الذي صلته جملة ماضوية، ويجوز أنّ يكون الخبر قوله ﴿رزقاً لكم﴾ على أنَّه منصوب على المصدر بفعل من لفظه أي: يرزقكم رزقاً.

ويجوز أنْ يكون في موضع نصب بقوله ﴿تتقون﴾ في الآية السابقة[1] أو في موضع نصب على البدل من ﴿ربّكم﴾ في قوله تعالى ﴿اعبدوا ربّكم الذي...﴾[1] أوْ على النعت الثاني. وأجاز النحويون أيضاً أنْ يكون في موضع نصب بفعل محذوف[2] ولا ضرورة إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك لِيَعْلَمَ أنّي لم أخنه﴾[3]: الظاهر في ﴿ذلك﴾ أنْ يكون في موضع نصب بفعل محذوف واللام في ﴿ليعلم﴾ معللة لذلك المحذوف، وأجاز قوم أنْ يكون في موضع رفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف أيْ: هو ذلك أو: الأمر ذلك فعلَ لِيَعْلَمَ، وفيه تكلف حذفين، حذف المبتدأ والفعل العامل في اللام وما في حيزها[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿طس تلك آيات القرآن وكتابٍ مبين هدًى وبشرى للمؤمنين﴾[5]: الظاهر في ﴿هدًى وبشرى﴾ أن يكونا منصوبين على الحال والعامل فيهما ما في اسم الإشارة من معنى الإشارة. ويجوز أن يكونا

---

(١) البقرة: ٢١.
(٢) انظر حاشية الشهاب: ١٦/٢، الدر المصون ورقة: ١٥٤، مشكل إعراب القرآن ٣٠/١، الكشاف ٢٣٧/١.
(٣) يوسف: ٥٢.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٧٣٠/٢. انظر شواهد أخرى، التوبة: ٧٩، الرعد: ٢٠، الإسراء: ٥٧، الفرقان: ٢.
(٥) النمل: ١ ـ ٢.

مرفوعين على الخبر الثاني لـ ﴿تلك﴾، وأنْ يكونا خبرين لمبتدأ محذوف أي: هي هدى وبشرى، وأنْ يكونا بدلين من ﴿آيات﴾[1].

ويكثر هذا الحذف في أحد التأويلات في السور التي تفتح بالحروف المقطَّعة[2] إذا عدت أسماء للسور.

(١٢) إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع:

ومن ذلك قراءة الضحاك الشاذة: ﴿يُوقَدُ من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ لا شرقيَّةٌ ولا غربيَّةٌ..﴾[3] برفع ﴿لا شرقيَّةٌ ولا غربيَّةٌ﴾ على إضمار مبتدأ أيْ: لا هي شرقيَّةٌ ولا هي غربيَّةٌ..، والجملة الاسميَّة في موضع النعت لـ ﴿زيتونةٍ﴾[4].

ومن ذلك قراءة نافع وغيره ﴿سُبْحَٰنَ اللهِ عما يَصِفونَ عالِمُ الغيبِ والشهادَةِ..﴾[5] برفع ﴿عالِمُ الغيبِ...﴾ على أنّه خبر مبتدأ محذوف أي: هو عالِمُ الغيبِ.[6].

ومن ذلك قراءة ابنِ محيصن الشاذة: ﴿اللهُ لا إلَهَ إلاّ هو ربُّ العرشِ

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٤٤/٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١٨/٢. التبيان في إعراب القرآن: ١٠٣/٢، معاني القرآن للفراء: ٢١٨/٢، البحر المحيط ٥٣/٧ حاشية الشهاب: ٣٢/٧.

(٢) انظر البقرة: ١، آل عمران: ١، الأعراف: ١، يونس: ١، هود: ١، يوسف: ١، الرعد: ١، ابراهيم: ١.

(٣) النور: ٣٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٤٥٧/٦.

(٥) المؤمنون: ٩١ - ٩٢.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٦٠/٢، تفسير القرطبي: ١٤٧/١٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٨/٢، الكشاف: ٤١/٣، البحر المحيط: ٤١٩/٦، كتاب السبعة: ٤٤٧، حجة القراءات: ٤٩١، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ٢٥٨ الكشف عن وجوه القراءات: ١٣١/٢.

العظيمُ﴾[1] برفع ﴿العظيمُ﴾ على إضمار مبتدأ أي: هو العظيمُ[2].

(١٣) بعد (بل) التي للإبتداء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ الذين قُتِلوا في سبيلِ اللهِ أمواتاً بل أحياءٌ عندَ ربِّهم يُرْزَقونَ﴾[3]: ﴿بل﴾ في الآية حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كما في (مغني اللبيب)[4] لأنه قد تلاها جملة، وإنْ تلاها مفرد فهي عاطفة، والتقدير في الآية: بل هم أحياءٌ عند ربِّهم[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالوا اتَّخَذَ الرحمنُ ولداً سبحانه بل عبادٌ مكرَمونَ﴾[6] أي: بل هم عباد مكرومون[7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال الذين استُضْعِفوا للذين استكْبَرُوا بل مكرُ الليلِ والنهارِ..﴾[8]: القول فيها مثل سابقتها.

(١٤) بعد (لكن) حرف الإبتداء:

ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: ﴿وما كان هذا القرآن أنْ يُفْتَرى من دون الله ولكنْ تصديقُ الذي بين يديه..﴾[9] برفع ﴿تصديقُ﴾ على

---

(١) النمل: ١٦.
(٢) انظر البحر المحيط: ٧/٧٠.
(٣) آل عمران: ١٦٩.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥١ ـ ١٥٢.
(٥) انظر البحر المحيط: ٣/١١٣، التبيان في إعراب القرآن ١/٣٠٩.
(٦) الأنبياء: ٢٦.
(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩١٦ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٦٠. تفسير القرطبي: ١١/٢٨، التبيان في تفسير القرآن: ٧/٢١٣ مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: ١٥٢.
(٨) سبأ ٣٣.
(٩) يونس: ٣٧.

أنّه خبر مبتدأ محذوف أي: ولكن هو تصديقُ[1].

ومن ذلك قراءة زيد بن علي الشاذة: ﴿ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالِكم ولكن رسولُ اللهِ وخاتَمُ النبيين﴾[2] برفع ﴿رسولُ﴾ وما عطف عليه على إضمار مبتدأ أي: ولكن هو رسولُ الله[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿من كفر بالله من بعدِ إيمانِه إلاّ مَنْ أُكرِهَ وقلبُهُ مطمئنٌ بالإيمان ولكن مَنْ شَرَحَ بالكفر صدراً فعليهم غضبٌ من الله..﴾[4]: قيل إنَّ ﴿مَنْ﴾ الأولى شرطية وجوابها محذوف دل عليه قوله ﴿فعليهم غَضَبٌ مِنَ الله﴾، و(مَنْ) الثانية جوابها قوله ﴿فعليهم غَضَبٌ من الله﴾، وذهب ابن عطية[5] إلى أنَّ قوله ﴿فعليهم..﴾ جواب ﴿مَنْ﴾ الأولى والثانية لأنَّ المعنى واحد، وردَّ أبوحيان[5] هذا القول لأنَّ الجملتين شرطيتان فصل بينهما بأداة الاستدراك ﴿ولكن﴾، وعليه فلكل واحدة جواب، ولا يصح أنْ يشتركا في جواب واحد. وأجاز أبو حيان[5] أن تكون ﴿مَنْ﴾ الأولى موصولة، وما بعدها صلتها والخبر محذوف لدلالة خبر ﴿مَنْ﴾ الثالثة عليه. ولا يصح أنْ تكون ﴿مَنْ﴾ الثالثة شرطية عنده إلاّ بتقدير مبتدأ قبلها لأنَّ ﴿لكنْ﴾ تشبه الفعل، فلا تدخل على اسم الشرط، فتكون الجملة الاسميّة مِنْ ﴿مَنْ﴾ الشرطية في موضع الخبر للمبتدأ المضمر، والتقدير: ولكن هم

---

(١) انظر البحر المحيط: ٥١٥/١٥ ، حاشية الشهاب: ٣٠/٥، الكشاف: ٢٣٧/٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١١/١.

(٢) الأحزاب: ٤٠.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ١٧٥/٧، البحر المحيط : ١٣٦/٧، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٨١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٠/٢.

(٤) النحل: ١٠٦.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥٣٨/٥.

من شرَحَ بالكفر صدراً. وهي مسألة صحيحة عند أبي علي الفارسي[1] من غير إضمار لأنَّ المشبهة بالفعل هي المثقَّلة لا المخففَّة، ولقد عزَّز أبو حيان ما ذهب إليه بقول طرفة بن العبد[2]:

ولَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مخافَةً   ولكِنْ متى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ

أي: ولكن أنا متى يسترفِد القومُ أرفِدِ. ويظهر لي أنَّ ابن هشام[3] لا يؤيد ما ذهب إليه أبو حيان لأنَّ (ولكنْ) داخلة على الشرط عنده، والقول نفسه مع الشهاب[4] الذي يرى أن التقدير غير لازم، وهو الظاهر، وفي المسألة أقوال أُخرى لا تأويل فيها أعرضت عن ذكرها.

(١٥) بعد (حتى) الابتدائيَّة المتلوة بـ (إذا):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ يرَوْا كلَّ آيةٍ لا يؤمنوا بها حتَّى إذا جاءوك يجادلونك يقولُ الذين كفروا...﴾[5]: ذكر الزمخشري[6] أنَّ (حتى) حرف جرٌّ جرَّ ﴿إذا﴾، وهو قول ابن مالك[7] أيضاً. وهي عند أبي حيان حرف ابتداء وقد يقدَّر مبتدأ بعدها أي: حتى هم إذا جاءوك، فتكون الجملة الشرطية في موضع الخبر للمبتدأ المضمر وقد لا يأتي مبتدأ بعدها كقولنا

---

(١) انظر خزانة الأدب: ٣/٦٥٠ مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٦٠٦، وما فيهما من حديث عن هذه المسألة متناقض.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٦٠٦ خزانة الأدب: ٣/٦٥٠ الكتاب (مطبعة بولاق): ١/٤٤٢.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٦٠٦.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٥/٣٦٢، وانظر: البحر المحيط: ٥/٥٣٨، التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٠٧، الكشاف: ٢/٤٣٠، تفسير القرطبي: ١٠/١٨٠ التبيان في تفسير القرآن ٦/٤٢٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٤، مشكل إعراب القرآن ٢/٢٢.

(٥) الأنعام: ٢٥.

(٦) انظر الكشاف: ٢/١٢.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١/١٢٩.

ضربت القوم حتى زيداً[1].

(١٦) في كل ما ظاهره أنّه من باب لغة (أكلوني البراغيث):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم﴾[2]: في هذه الآية خمسة أوجه:

(١) أن تكون الواو علامة للجمع كعلامة التأنيث، وهو قول حسن بعيد عن التكلف.

(٢) أنْ يكون (كثيرٌ) بدلاً من الواو.

(٣) أن يكون الضمير في الفعلين عائداً على مَنْ تقدَّمَ على أنَّ ﴿كثيرٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي: أولئك كثيرٌ منهم.

(٤) أنْ يكون ﴿كثيرٌ﴾ مبتدأ على أَنَّ الخبر الجملة الفعلية التي قبله لأنَّ الفعل مسند إلى آخر.

والظاهر أنْ تكون الآية من باب لغة (أكلوني البراغيث)، وهو أولى من التقدير والتمحل، وقد ضعف السمين الحلبي[3] القياس على هذه اللغة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأَسَرُّوا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلَّا بشرٌ مثلُكُم...﴾: يجوز في ﴿الذين ظلموا﴾ أنْ يكون في موضع جر على النعت ﴿للناس﴾ في قوله تعالى: ﴿اقترب للناس حسابُهُم..﴾[5] ويؤخذ

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤/٩٩ وانظر الدر اللقيط على البحر المحيط: ٤/٩٩ وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ٣١، ٤٤، ٦١.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٧٤، انظر البحر المحيط: ٣/٥٣٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٥٣، الكشاف: ١/٦٣٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٠١، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٤١، حاشية الشهاب: ٣/٢٦٩.

(٤) الأنبياء: ٣.

(٥) الأنبياء: ١.

عليه ما فيه من طول الفصل. ويجوز أنْ يكونَ في موضع رفع على أنَّ الواو علامة جمع، ويجوز أنْ يكون بدلاً من ضمير الفاعلين، ويجوز أنْ يكونَ مرفوعاً بفعل مضمر أي: وأسرُّو النجوى يقول الذين ظلموا، وأنْ يكونَ خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين ظَلَموا، أو مبتدأ خبره قوله ﴿هل هذا إلاَّ بشرٌ مثلكم..﴾،وفي وقوع الطلبية خبراً خلاف[1]، فمنهم من قدَّرَ فعل القول قبل هذه الجملة، ومنْ هؤلاء ابن السراج، والصحيح عند ابن هشام[2] وقوعها خبراً من غير إضمار، وهو الظاهر.

ويجوز أنْ يكون في موضع نصب بفعل مضمر أي: أعني الذين ظلموا[3].

ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف ﴿قد أفلحوا المؤمنون﴾[4].

وقوله تعالى:﴿لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً﴾[5] الواو في يملكون إن جعل ضميراً فهو للعباد ويجوز أن تكون علامة للجمع كالتي في أكلوني البراغيث والفاعل ﴿من اتَّخَذَ﴾.

وقراءة قوله: ﴿خشعاً أبصارُهم يخرجون من الأجداث﴾[6]. وخشعاً على يخْشعن أبصارهم، وهي لغة من يقول: أكلوني البراغيث وهم طيء، ويجوز أن يكون خشعاً ضميرهم وتقع أبصارهم بدلاً عنه.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٤/٢.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد) ٤١٠/٢.

(٣) نظر: البحر المحيط: ٢٩٧/٦، معاني القرآن للفراء: ١٩٨/٢، تفسير القرطبي: ٢٦٩/١١ حاشية الشهاب: ٢٤٠/٦، مشكل إعراب القرآن: ٨٢/٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ١٥٨/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٩١١/٢، الكشاف: ٥٦٢/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٢٠٣/٧.

(٤) المؤمنون: ١، وانظر :البحر المحيط ٦ / ٣٩٥، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٩٧.

(٥) مريم : ٨٧، وانظر في ذلك الكشاف :٥٢٤/٢.

(٦) القمر : ٧، انظر في ذلك الكشاف: ٣٦/٤.

وذكر العكبري[1] أنه جاز أن يعمل الجمع لأنه مكسَّر. وذكر الفراء [2] أنَّهُ إذا تقدم الفعل قبل اسم مؤنث وهو له، أو قبل جمع مؤنث مثل الأبصار والأعمار وما أشبهها جاز تأنيث الفعل وتذكيره وجمعه وقد أتى بذلك.

وجاء في (البحر المحيط): «ومن قرأ ﴿خشعاً﴾ جمع تكسير فلأن الجمع موافق لما بعده، وهو أبصارهم، وموافق للضمير الذي هو صاحب الحال في ﴿يخرجون﴾ وهو نظير قولهم: مررت برجالٍ كرام آباؤهم. وقال الزمخشري: ولا يجري جمع التكسير مجرى جمع السلامة فيكون على تلك اللغة النادرة القليلة، وقد نص سيبويه على أن جمع التكسير أكثر في كلام العرب، فكيف يكون أكثر ويكون على تلك اللغة القليلة النادرة وكذلك قال الفراء: وإنما يخرج على تلك اللغة إذا كان مجموعاً بالواو والنون، والزمخشري قاس جمع التكسير على هذا الجمع السالم وهو قياس فاسد ويرده النقل عن العرب أن جمع التكسير أجود من الإفراد[3]».

(١٧) بعد القـــول:

يشيع في التنزيل حذف المبتدأ بعد القول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقولوا حِطَّةٌ...﴾[4]: ﴿حِطَّةٌ﴾ مرفوع على الحكاية على أنّهم أُمِروا أنْ يقولوا هذه الكلمة مرفوعة هكذا، وهو قول أبي عبيدة وابن عطية[5]، وهو قول ليس بمرضي عند أبي حيان[6] لأنَّها تكون مرفوعة من غير عامل ولأنَّ القول يحكي به الجمل لا المفردات، وحكاية المفرد مروية عن العرب كقولهم: دعنا من تمرتان وقولهم: ليسا بقرشيان، وغير ذلك؛ وهذا المروي

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٩٣.
(٢) انظر معاني القرآن: ٣ / ١٠٥.
(٣) البحر المحيط : ٨ / ١٧٥ - ١٧٦.
(٤) البقرة: ٥٨.
(٥) تفسير ابن عطية: ١/٢٨٥.
(٦) انظر البحر المحيط: ١/٢٢٢، وانظر الدر المصون ورقة: ٣٠٧، الكشاف: ١ / ٢٨٣.

محمول عند النحويين على الشذوذ[1].

ويجوز أنْ يكون ذلك محمولاً على تقدير مبتدأ أيْ: مسألتنا حِطَّةٌ، وعليه فالجملة في موضع نصب على مقول القول[2].

ولست أُجاري من رفض قول أبي عبيدة وابن عطية السابق، ولعل ما يعزز هذا القول ما روي عن العرب من حكاية المفرد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقُلِ الحقُّ من ربِّكم..﴾[3] الظاهر في ﴿الحقُّ﴾ أن يكونَ مبتدأ خبره شبه الجملة بعده. وَأجاز الزمخشري[4] وابن عطية أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هو الحقُّ أو: هذا الحقُّ ولا محوج إليه.

(١٨) فيما ظاهره تفريغ عامل المفعول المطلق المؤكِّد لعامله:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قلتم ما ندري ما الساعةُ إنْ نَظُنُّ إلاّ ظنًّا...﴾[5] أي: إنْ نَحْنُ إلاَّ نَظنُّ ظنًّا[6].

(١٩) فيما ظاهره أنَّ الجملة الشرطية في موضع الحال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويقولون سَيُغْفَرُ لنا وإنْ يأتِهم عَرَضٌ مِثْلُهُ

---

(١) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/٦٤٤.

(٢) انظر، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٥، حاشية الشهاب: ٢/١٦٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٨، معاني القرآن للزجاج: ١/١١١ تفسير القرطبي: ١/٤١٠ ـ ٤١١.

(٣) الكهف: ٢٩.

(٤) انظر الكشاف: ٢/٤٨٢، وانظر البحر المحيط: ٦/١٢٠، تفسير القرطبي: ١٠/٣٩٢ حاشية الشهاب: ٦/٩٧، وانظر شواهد أخرى البقرة: ١٥٤، ٢١٩، النساء: ٨١، الأنعام: ٦، التوبة: ٦، الأنبياء: ٦٠، ص: ٦٧، فصلت: ٤٤.

(٥) الجاثية: ٣٢.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم صفحة: ١١٦٧.

يأخذوهُ..﴾[1]: قوله ﴿وإنْ يأتِهم...﴾ استئناف إخبار عن إنهماكِهم في المعاصي، وهو الظاهر، وهو عند أبي القاسم الزمخشري في موضع الحال أي: يرجون المغفرة وهم مصرُّونَ عائدون إلى مثل فعلتهم غير تائبين، ولعلَّ ما جعل أبا القاسم يلجأ إلى ذلك أنَّ غفران الذنوب لا يصح عند المعتزلة إلَّا بالتوبة، والمصر على المعاصي لا غفرانَ له، أمَّا أهل السنة فلا يشترطون التوبة[2].

وقيل[3] إنَّ الجملة الشرطية لا تكاد تقع في موضع الحال إلَّا بتأويل إضمار صاحب الحال مسبوقاً بالواو، فتكون الجملة الشرطية في موضع الخبر، والجملة الاسميَّة في موضع الحال لأنَّ جملة الشرط غير مرتبطة بشيء، وذكر السيوطي[4] أنَّ الشرطية جملة خبريَّة يصح أنْ تقع حالاً خلافاً للمطرزي، نحو: أفْعَلُ هذا إنْ جاء زيدٌ، وذكر أنَّ قوماً يقيِّدون ذلك بلزوم الواو وابن جني على خلافه.

ولعل في تكلف إضمار مبتدأ وجعل الجملة الشرطية في موضع الخبر له، والجملة الاسميَّة في موضع الحال خروجاً عن ظاهر النص القرآني من غير ضرورة، إذْ ينبغي القياس على ما في التنزيل من شواهد، ولعلَّ في قول ابن جني والسفاقس اللذين يجيزان هذه المسألة مطلقاً دليلاً واضحاً على نبذ تلك التأويلات المتكلفة والتخلص منها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُه كَمَثَلِ الكلب إنْ تحمِلْ عليهِ يَلْهَثْ أوْ

---

(١) الأعراف: ١٦٩.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٤١٦، الكشاف: ٢/١٢٨، حاشية الشهاب: ٤/٤٣٢.

(٣) انظر في هذه المسألة: شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٨٩، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١/٢٤٦ حاشية الشهاب: ٤/٢٣٧، حاشية الصبان، على شرح الأشموني: ٢/١٨٧.

(٤) انظر همع الهوامع (دار المعارف للطباعة والنشر): ١/٢٤٦.

تتركهُ يَلْهثْ﴾[1]: القول فيها مثلُ سابقتها[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كيفَ وإنْ يَظْهروا عليكم...﴾[3]

(٢٠) فيما ظاهره القسم على فعل الحال:

ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذة: ﴿فَلَأُقْسِمُ بمواقِعِ النُّجومِ﴾[4] بحذف الألف على تقدير مبتدأ أي: فَلأنا أُقْسِمُ لأنَّ بعض النحويين لا يجوِّز أنْ يُقْسَمَ على فعل الحال فقدروا مبتدأ لتصير الجملة اسمية، فيصح القسم عليها، ولذلك اشترطوا اقتران الفعل المضارع باللام ونون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة إنْ كان للحال ليصبح مستقبلاً، وهو قول ابن جنى[5] وابن عصفور: «وإن كان الفعل حالاً فإنك تُدخِلُ عا.. في النفي (ما) ولا يجوز حذفها وإنْ كان موجباً فلا بدَّ من وقوعه خبراً لمبتدأ، فتكون الجملة إذْ ذاك اسمية نحو قولك: واللهِ إنَّ زيدا ليقومُ الآنَ»[6] وقيل إنَّ حذف المبتدأ بعد لام الابتداء قبيح لأنَّ دخول لام الابتداء أو التوكيد عليه يقتضي الاعتناء به وحذفه يدل على خلاف ذلك[7].

وذهب ابن الناظم[8] إلى أنَّ الحال يؤكَّد باللام دون النون المختصة بالمستقبل كقولنا: والله لَيَفْعَلُ زيدٌ الآنَ، ومنع البصريون ذلك استغناء عنه بالجملة المصدَّرة بـ (إنَّ) كقولنا: واللهِ إنَّ زيداً ليفْعَلُ الآنَ. وأجاز

(١) الأعراف: ١٧٦.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٤٢٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٠٤، حاشية الشهاب: ٤/٢٣٧.

(٣) التوبة: ٨.

(٤) الواقعة: ٧٥.

(٥) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٠٩.

(٦) المقرب: ١/٢٠٦ - ٢٠٧.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٨/١٤٨.

(٨) انظر خزانة الأدب: ٤/٢٢٠.

الكوفيون[1] وأبو علي الفارسي[2] أنْ تحذف النون المؤكدة مِنْ غير قيد، وذهب السيوطي[1] إلى أنَّ الاكتفاء بأحدهما في المستقبل من باب الضرورة، والقول نفسه مع سيبويه[2] وابن عصفور[1] في أنَّ النون قد تحذف للضرورة. ولعلَّ أظهر ما في المسألة قول أبي حيان[3] والسيوطي[2] وهو أنّه يجوز القسم على فعل الحال لأنَّ ظاهر القراءة عليه.

وذكر الزمخشري[4] أنَّ اللام في هذه القراءة لا يصح أنْ تكون لام القسم لأنّه يجب أنْ يقترن الفعل بالنون، والإخلال بها ضعيف وقبيح، والفعل التي تتصل به إحدى النونين للاستقبال لأنَّ النون مختصة بالمستقبل. وذكر أبو حيان أنَّ القسم قد يكون جواباً للقسم كقوله تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الحُسْنَى﴾[5]، ولأنَّ حلفَهم مستقبل لزمت النون[6].

(٢١) في أسلوب المدح والذم:

يشيع في القرآن حذف المخصوص بالذم أو المدح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ المِهادُ﴾[7]: المخصوص بالذم محذوف أي: جهنَّمُ، وهو مبتدأ خبره الجملة قبله، وحسن حذفه في هذه الآية لأنّه جاء فاصلة، وقيل إنّه لا يصح جعله خبراً لمبتدأ محذوف لأنَّ الجملة بأسرها تكون قد حذفت. والقول نفسه في جعله مبتدأ خبره محذوف[8].

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٤٦.
(٢) انظر خزانة الأدب: ٤/٢١٨.
(٣) انظر البحر المحيط: ٨/٢١٣.
(٤) انظر الكشاف: ٤/٥٨.
(٥) التوبة: ١٠٧.
(٦) انظر شواهد أخرى: الحاقة: ٣٨، المعارج: ٤٠، القيامة: ١، ٢، التكوير: ١٥، الانشقاق: ١٦، البلد: ١.
(٧) البقرة: ٢٠٦.
(٨) انظر الدر المصون ورقة: ٧٤٠، البحر المحيط: ٢/١١٨.

ولقد قمت باستقصاء ما في التنزيل من شواهد فيها ذم بالفعل (بِئْسَ) فلم أجد إلاَّ شاهداً واحداً ذكر فيه المخصوص بالذم، وهو أيضاً فيه أوجه من التأويل أحدها حذفه، وهو قوله تعالى: ﴿بِئسما اشتروا به أنفُسَهُم أنْ يكفُروا بما أَنْزَلَ اللهُ بغياً..﴾[1]، في (ما) في ﴿بئسما﴾ ثلاثة أوجه:

(أ) أن تكون مع (بئس) شيئاً واحداً، وهي في ذلك مثل (حبذا) لا محل لها من الإعراب.

(ب) أنَّ تكون تمييزاً والجملة بعدها في موضع النعت، وفاعل (بئس) ضمير مستتر والمخصوص بالذم قوله ﴿أن يكفروا...﴾ وهو قول الجمهور والتقدير: بئس هو شيئاً اشتروا به كفرَهُم، وهو اختيار أبي القاسم الزمخشري وأبي علي الفارسي في أحد قوليه. ويجوز على هذا التقدير أنْ يكون المخصوص بالذم محذوفاً، وقوله ﴿اشتروا به﴾ في موضع الصفة أي: بئس شيئاً شيء، وعليه فيكون المصدَرُ المؤوَّل مِنْ (أن) وصلتها بدل من المخصوص بالذم المحذوف، ولا ضرورة إليه.

(جـ) أنْ تكون منصوبة المحل على التمييز أيضاً على أنْ يقدَّر بعدها (ما) موصولة بمعنى (الذي)، فيكون قوله ﴿اشتروا به﴾ صلة للموصول، وفاعلها مضمر، فتكون (ما) الموصولة هي المخصوص بالذم والتقدير: بئس شيئاً الذي اشتروا به أنفسَهُم فتكون جملة (بئس) في موضع الخبر للمخصوص بالذم، ويكون قوله ﴿أن يكفروا...﴾ خبر مبتدأ محذوف أي: هو أنْ يكفُروا، وهو تكلف لا محوَج إليه.

(د) أن تكون (ما) مصدرية وفاعِل بئس ضمير مستتر والمصدر المؤول

---

(1) البقرة: ٩٠.

من (أنْ) بدل من المصدر المؤول من (ما) وما في حيزها، وهو المخصوص بالذم، والتقدير: بئس اشتراؤهم كفرهم.

ويجوز أنْ يكون المصدر المؤوّل من (ما) وما في حيزها في موضع رفع على أنّه فاعل والمصدر المؤوّل مِنْ (أنْ) وما في حيزها هو المخصوص بالذم والجملة قبله في موضع الخبر.

وفي المسألة أقوال أخرى مبسوطة في مظان النحو المختلفة[1] ومظان التفسير وإعراب القرآن[2] والقول نفسه بالنسبة لما في التنزيل من شواهد فيها مدْح بـ (نعم)، إذْ لم أجد إلاّ شاهداً واحداً، وهو قوله تعالى: ﴿إنْ تُبْدوا الصدقاتِ فنعِمّا هي..﴾[3] (هي) في موضع رفع على أنّها مخصوصة بالمدح والجملة الفعلية في موضع الخبر، والرابط العموم، وهو أحسن ما في هذه المسألة. ويجوز أنْ تكون (هي) خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر. ويجوز أن تكون (ما) مركبة مع الفعل لا محل لها من الإعراب و(هي) فاعل على أنّ المخصوص بالذم محذوف[4].

أما المخصوص بالمدح أوْ الذم فيما يعمل عمل (نِعْمَ) أو (بئس) مثل

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٣٨ - ٣٩، شرح الرضي على الكافية: ١/٣١٦.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٤١٨، البحر المحيط: ١/٣٠٤، حاشية الشهاب ٢/٢٠٢، تفسير القرطبي: ٢/٢٧ البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٠٩، مشكل إعراب القرآن ١/٦٢، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٢.

(٣) البقرة: ٢٧١.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٣٩ الدر المصون ورقة: ٩٦٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٢١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٧٧، البحر المحيط: ٢/٣٢٤.

(ساء)[1] وَ (كَبُرَ)[2] و(حَسُنَ)[3] فلم أجد في التنزيل شاهداً ذُكِرَ فيه المخصوص بالمدح أو الذم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكثيرٌ منهم ساء ما يعمَلونَ﴾[4]: تمييز فاعل ﴿ساء﴾ المضمر محذوف لأنَّها بمعنى بئس، والتقدير: ساء عملاً الذي كانوا يعملونه، ويجوز أنْ تكونَ ﴿ما﴾ نكرة وما بعدها في موضع النعت على أنَّها تمييز والفاعل مستتر، ويكون المخصوص بالذم محذوفاً، وهو الظاهر، لأنَّ حذف المبتدأ أكثرُ شيوعاً من حذف التمييز. ويجوز أنْ تكون ﴿ساء﴾ فعلاً متصرفاً على أنَّ المفعول محذوف أي: ساء عملهم المؤمنين، ويجوز أنْ تكون بمعنى (قبح) فلا حذف[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كلمةً تخرج مِنْ أفواههم﴾[6]: المخصوص بالذم محذوف على أنَّ ﴿كَبُرَتْ﴾ ملحقه في العمل بـ (نعم) و(بئس)، ويكون قوله ﴿تخرج مِنْ أفواههم﴾ في موضع النعت للتمييز (كلمة)، والجملة الفعلية في موضع الخبر للمخصوص بالذم المحذوف. وأجاز النحويون أنْ يكونَ الخبر محذوف[7]، وألحق بعض النحويين[8]

---

(١) انظر شواهد على هذه المسألة: النساء: ٢٢، ٣٨، المائدة: ٦٦، الأنعام: ٣١، ١٣٦، الأعراف: ١٧٧، التوبة: ٩، النحل: ٢٥، ٥٩، الإسراء: ٣٢، طه: ١٠١، الشعراء: ١٧٣، النمل: ٥٨، العنكبوت: ٤، الصافات: ١٧٧.

(٢) انظر الكهف: ٥، غافر: ٣٥، الصف: ٣.

(٣) انظر النساء: ٦٩، الكهف: ٣١، الفرقان: ٧٦.

(٤) المائدة: ٦٦.

(٥) انظر الدر المصون ورقة: ٢٠٥٢ التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٠/١، حاشية الشهاب: ٢٦٣/٣.

(٦) الكهف: ٥.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٩٧/٦ الكشاف: ٤٧٢/٢، حاشية الشهاب: ٧٥/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٠/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٦/٢، تفسير القرطبي: ٣٥٣/١٠. =

(كَبُرَ) بباب التعجب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وحَسُنَ أولئك رفيقاً﴾ [1] القول فيها مثل سابقتها[1].

(٢٢) فيما لا يصح عطفه على ما قبله:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأرسلناه إلى مائةِ ألفٍ أو يزيدون﴾ [2] ذكر ابن جني [3] أنَّ قوله ﴿يزيدون﴾ في موضع رفع الخبر المبتدأ محذوف أي: أوهم يزيدون على المائة، وذلك لتكون الزيادة من الجمع نفسه، والواو في قراءة جعفر بن محمد (ويزيدون) أو (أو) في القراءة المشهورة لعطف جملة على جملة. ويجوز أنْ يكون معطوفاً على (مائة) على حذف موصوف، أي: أو جمع يزيدون، وقيل إنَّ ذلك مردود بسبب المعنى لأنَّه يصير: وأرسلناه إلى جمعين أحدهما مائة ألفٍ والآخر زائدٌ على ذلك.

(٢٣) في جواب الاستفهام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَنْ المُلْكُ اليومَ للهِ الواحدِ القهَّارِ﴾ [4] أي: هو لله[5]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أدراكَ ما هيه نارٌ حامِيةٌ﴾ [6] أي:

=(٨) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٩٨/٢، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٨، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٨٧/٢.

(١) انظر البحر المحيط: ٢٨٩/٣، شرح الرضي على الكافية: ٣١٨/٢.

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٢٦/٢، وانظر حاشية الشهاب: ٢٨٧/٧، تفسير القرطبي: ١٣٢/١٥.

(٤) غافر: ١٦.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١١٧/٢.

(٦) القارعة: ١٠، ١١.

هي نارٌ[1]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل أفأُنَبِّئكم بشرٍّ من ذلِكُم النارُ وعدَها الله الذين كفروا﴾[2] ذهب الزمخشري[3] إلى أنَّ (النارُ) مبتدأ خبرها الجملة الماضوية بعدها، ويجوز أنْ تكون خبر مبتدأ محذوف على أنَّ الجملة الماضوية في موضع الحال منها أو مستأنفة، وهو الظاهر عن أبي البقاء[4]، أو في موضع الخبر الثاني.

(٢٤) فيما ظاهره بقاء المشبَّه به وحذفُ المُشَبَّه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كما أخرجَكَ ربُّكَ مِنْ بيتِك بالحقِّ وإنَّ فريقاً مِنَ المؤمنين لكارهون﴾[5]: اختلف المفسِّرون والمُعرِبونَ في تقدير المشبَّه به، وفي المسألة أوجه بلغت عشرين أختار منها.

(أ) أن تكون الكاف خبر مبتدأ محذوف والتقدير: حالهم في كراهة التقتيل كحال إخراجِكَ من بيتك للحرب في كراهتهم له، وهو وقول الفراء والزمخشري.

(ب) أنْ يكون نعتاً لمصدر فعل الاستقرار المقدَّر في قوله تعالى: ﴿قُلِ الأَنْفالُ لله﴾[6]

وهو قول الزجاج، وقد ضُعِّفَ لطول الفصل، ولأنَّه لم يُعْهَد مصدرٌ لمتعلق الجار.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٣٠١/٢، البحر المحيط: ٥٠٧/٨، مشكل إعراب القرآن: ٤٩٥/٢، إعراب ثلاثين سورة: ١٦٤.

(٢) الحج: ٧٢.

(٣) انظر الكشاف: ٢٢/٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٩٤٨/٢ وانظر البحر المحيط: ٣٨٩/٦ حاشية الشهاب: ٣١٣/٦، البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٩/٢ تفسير القرطبي ٩٦/١٢، وانظر شاهدين آخرين: الهمزة: ٥ ـ ٦، الواقعة ٢٧ ـ ٢٨.

(٥) الأنفال: ٥.

(٦) الآية: ١.

(ج) أنْ تكون الكاف بمعنى (إذْ) و(ما) زائدة، وقد رُدَّ ذلك لعدم ثبوته في كلام العرب.

(د) أنْ تكون الكاف للقسم، وهو قول مروي عن أبي عبيدة وجواب القسم قوله ﴿يجادلونك في الحق﴾[1]، وهو يخلو من اللام والنون المؤكِّد، وقد ردَّ النحويون هذا القول أيضاً.

(هـ) أن تكون الكاف بمعنى (على) على أنَّ (ما) موصولة ورُدَّ لأنَّ كون الكاف بمعنى (على) لم يثبت في كلام العرب ولَأنَّ الموصول يفتقر إلى عائد.

(و) أن تكون نعتاً لـ (حقًّا) في قوله تعالى ﴿أولئك هم المؤمنون حقًّا...﴾[2] وهو قول الأخفش.

(ن) أنْ تكون الكاف اسماً بمعنى (مثل) في موضع رفع على الابتداء على أنَّ الخبر محذوف، أي: كما أخرَجَك ربُّك فاتقوا الله.

(س) أنْ تكون الكاف للتعليل كقولهم: لا تشتِم الناسَ كما لا تُشْتَمُ، والتقدير أعزَّكَ الله بنصره وأمدَّك بجنوده لأنَّه الذي أخرجك وهم كارِهون، ففي الكلام إضمار فعل وفَاعل، وهو قول أبي حيان انتهى إليه في نومه من حوار جرى بينه وبين رجل متوهَّمٍ، وكون الكاف للتعليل أثبته قوم ونفاه الأكثرون، وقيد قوم ذلك بأنْ تكون الكاف مكفوفة بـ (ما) أو مقرونة بما المصدرية. وأجاز ابن هشام[3] كونها للتعليل في غير ما ذكر.

---

(١) الأنفال: ٦.

(٢) الأنفال: ٤.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٠٧ - ٧٠٩، وانظر: البحر المحيط: ٤٥٩/٤، حاشية الشهاب: ٢٥٣/٤، التبيان في تفسير القرآن: ٧٨/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٦١٦/٢، الكشاف: ١٤٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٣/١، مشكل إعراب القرآن: ٣٣٩/١.

ويظهر لي من هذه الأقوال المذكورة وغير المذكورة أنَّ قول أبي القاسم الزمخشري والفرَّاء أقلها تكلُّفاً، والقول نفسه مع أبي حيان على ما فيه من إضمار جملة فعلية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فرعونَ...﴾[1] أي: دأبُهم كدأبِ آل فرعونَ، وهو قول الزمخشري وابن عطية. ويجوز أنْ تكون الكاف نعتاً لمصدر محذوف، وفي العامل فيه تسعة أقوال تدور في فلك كونه محذوفاً أو موجوداً. والقول الأول أظهر وأقل تكلفاً[2].

(٢٥) فيما ظاهره تمييز عدد جاء مرفوعاً:

ومن ذلك قراءة الشاذة: ﴿ولبثوا في كهفِهِمْ ثلاثمائةِ سنونَ﴾[3] بالواو على أن ذلك خبر مبتدأ محذوف والتقدير: هي سنون[4].

(٢٦) في سياق التفصيل والتقسيم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وتُنْذِرَ يومَ الجمعِ لا ريبَ فيه فريقٌ في الجنَّةِ وفريقٌ في السعير﴾[5]: الظاهر في ﴿فريقٌ﴾ أنْ يكونَ مبتدأ خبرُه ﴿في الجنَّةِ﴾، وصحَّ الابتداء بالنكرة لأنَّها في سياق التفصيل والتقسيم. وأجاز النحويون أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هم فريق، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: منهم فريقٌ في الجنة وفريقٌ في السعير على أنَّ شبه الجملة

---

(١) آل عمران: ١١.
(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ١٠٧٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢٤٦/١. البحر المحيط: ٣٨٩/٢، الكشاف: ٤١٤/١، معاني القرآن للزجاج: ١٨١/١، مشكل إعراب القرآن: ١١٧/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩٢/١.
(٣) الكهف: ٢٥.
(٤) انظر البحر المحيط: ١١٧/٦، تفسير القرطبي: ٣٨٧/١٠.
(٥) الشورى: ٧.

في الموضعين في موضع النعت لـ (فريق)[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أولئكَ المُقرَّبـون في جنَّاتِ النعيم ثُلَّةٌ مِنَ الأوَّلينَ وقليلٌ من الآخِرينَ﴾[2].

(٢٧) في كلام تام متلوّ بنكرة ظاهرها الانقطاع عما قبلها:

ومن ذلك قوله تعالى ﴿إنَّ الذين يفترون على اللهِ الكَذِبَ لا يُفلِحونَ متاعٌ قليلٌ ولهم عذابٌ أليم﴾[3]: ﴿متاعٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي: بقاؤهم متاعٌ قليل أو: منفعَتُهم متاع قليلٌ. وأجاز الحوفي[4] أنْ يكونَ مبتدأ خبره ﴿قليلٌ﴾، وقد ردَّه النحويون لأنَّه من باب الإخبار عن النكرة بالنكرة من غير مسوِّغ من المسوغات المعروفة[5]، وحمل بعضهم كلامَه على نيَّة المضاف إليه أي، متاعُهُم قليلٌ، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: لهم متاعٌ. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يفترون على الله الكَذِبَ لا يُفْلِحونَ متاع في الدنيا...﴾[6]: القول فيها مثل سابقتها[7].

ومن ذلك قراءة زيد بن علي الشاذة: ﴿فيها يُفَرِّقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ أمرٌ

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٣٠، الكشاف: ٤٦١/٣، معاني القرآن للزجاج: ٢٢/٣، البحر المحيط: ٥٠٩/٧، حاشية الشهاب: ٤١١/٧، تفسير القرطبي، ٦/١٦، مشكل إعراب القرآن: ٢٧٥/٢.

(٢) الواقعة: ١١ ـ ١٤.

(٣) النحل: ١١٦ ـ ١١٧.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٠٩/٢، البحر المحيط: ٥٤٦/٥. حاشية الشهاب: ٣٧٨/٥، الكشاف: ٤٣٣/٢، تفسير القرطبي: ١٩٦/١٠.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٩/٢ ـ ٣٠.

(٦) يونس: ٦٩ ـ ٧٠.

(٧) انظر الكشاف: ٢٤٥/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٦٨٠/٢. تفسير القرطبي ٢١٦/٩ التبيان في تفسير القرآن ٤٦١/٥.

من عندنا... ﴾[1] برفع (أمرٌ) على أنّه خبر مبتدأ محذوف أي: هو أمرٌ[2].

(٢٨) حذف المبتدأ الموصوف وبقاء صفته:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿من الذين قالوا إنّا نصارى أخذنا ميثاقهم...﴾[3]: الظاهر في قوله ﴿من الذين قالوا..﴾ أن يتعلق بقوله ﴿أخذنا﴾، ويجوز أنْ يكون خبراً لمبتدأ موصوف محذوف أي: ومن الذين قالوا إنّا نصارى قوم أخذنا ميثاقهم. ويجوز أنْ يكون المحذوف اسماً موصولاً صلته ﴿أخذنا ميثاقهم﴾ أي: ومن الذين قالوا إنّا نصارى مَنْ أخذنا ميثاقهم، وهو قول يصح على المذهب الكوفي[4]. ويجوز أنْ يكون معطوفاً على قوله (منهم) في قوله تعالى: ﴿ولا تزالُ تَطَّلِعُ على خائنةٍ منهم...﴾[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ منكم إلاّ وارِدُها...﴾[6] أي: وما أحدٌ منكم، فحذف الموصوف وأقام صفته مقامه، وأجاز أبو البقاء[7] أنْ يكون التقدير: وما منكم إلاّ مَنْ هو وارِدُها، فحذف الموصول وصدْر صِلَتِه وهو تكلف «لا ضرورة إليه».

---

(١) الدخان: ٤ ـ ٥.

(٢) انظر: الكشاف: ٥٠١/٣، تفسير القرطبي: ١٢٩/١٦.

(٣) المائدة: ١٤.

(٤) انظر الدر المصون ورقة: ١٩٢٥، البحر المحيط: ٤٤٦/٣، حاشية الشهاب ٢٢٥/٣، مشكل إعراب القرآن: ٢٢٣/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٧/١.

(٥) المائدة: ١٣.

(٦) مريم: ٧١.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٩٠/٢. وانظر البحر المحيط: ٢٤٠/٦، مشكل إعراب القرآن: ٦٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٢/٢، وانظر شاهدين آخرين: النساء: ٤٦، الصافات: ١٦٤.

(٢٩) فيما يسمى بالتبيين:

ذكر ابن هشام[1] في حديثه عن معاني اللام الجارَّة أنْ من معانيها التبيين، وذكر أنَّ النحويين لم يوفوها الشرح، وهي عنده على ثلاثة أقسام:

١) قسم تبيِّنُ فيه المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بالفعل العامل، وضابطها أنُّها تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حبًّا أوْ بغضا كقولنا: ما أحبَّني او: ما أبْغَضَني لِفُلانٍ، فالفاعل أنت، فـإنْ قلتَ: ما أبغَضَني إلى فلانٍ فالأمْرُ بالعكس.

٢) قسم تبيِّنُ فيه فاعلية غير ملتبسة بمفعوليَّة كقولنا. تبًّا لزيدٍ وويحاً له، فإنَّهما في معنى: خَسِرَ وهَلَكَ، فإنَّ رفعْتُهما بالابتداء فاللام ومجرورُها خبرٌ لَهما، وعليه فلا تبيين.

٣) قسم «تبيِّن فيه مفعولية غير ملتبسة بفاعلية كقولنا: سقياً لِزَيدٍ وجَدْعاً له.

والقسمان الأخيران تتعلق اللام فيهما بمحذوف، وهذا المحذوف لا يصح عند ابن هشام أنْ يكون (أعْني) على قول ابن عصفور لأنَّه يتعدى بنفسه بل التقدير عنده إرادتي لزيدٍ، فاللام ليست متعلقة بالمصدر الظاهر.

وذكر ابن مالك[2] أنَّ اللام في (سقياً لك) متعلقـة بالمصـدر وهي للتبيين، وهو ليس بصحيح عند ابن هشام لأنهـا تتعلق عنده بمحـذوف استؤنف للتبيين.

ولقد حاولت أنْ أسْتوفيَ هذه المسـألة وأزيدها توضيحاً من مؤلفـات النحو المختلفة فلم أُوفق لأنْ هذه المؤلَّفات لم توفها، فكل ما جاء في

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٩١ ـ ٢٩٤.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٩٢

(شرح التصريح على التوضيح) قوله: «وللتبيين نحو: سقياً لك قاله سيبويه»[1]. ونقل السيوطي[2] ما جاء في (المغني) على ما فيه من غموض.

ولقد وجدت أنَّ ابن هشام ومن نقل عنه يكادون يحصرون ذلك في اللام، و(إلى): «تقول: ما أحبَّني وما أبْغَضَني، فإنْ قلتَ لفلانٍ فأنت فاعل الحبِّ والبغض، وهو مفعولهما، وإنْ قلتَ إلى فلانٍ فالأمر بالعكس، وهذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أنْ يذكر هذا المعنى في معاني (إلى) أيضاً لما بيَّنَّا وقد مضى في موضعه[3]»[4].

وبعد: فلقد قمت باستقصاء ما في كتب إعراب القرآن والتفسير من مواضع ذُكِرَ فيها مصطلح التبيين فوجدت أنَّهم يكادون يقدِّرون (أعني) بإجماع[5]، فلم يذكروا ما قاله ابن هاشم، جاء في (البحر المحيط) ما يلي: «وإمَّا أنْ تكون للتبيين أي: لعملكم أعني من القالين....»[6]. وجاء في موضع آخر: «وهيهات: اسم فعل لا يتعدى برفع الفاعل ظاهراً أو مضمراً... وجاءت اللام للبيان أي: أعني لما تُوعدونَ كهي بعد سقياً لك، فتتعلق بمحذوف...»[7].

ولقد انتهيت في هذه المسألة عمدتي الاستقصاء الشامل إلى أنَّ ما كان للتبيين يصح أنْ يتعلق عند النحويين بـ(أعني) مضمراً أو يكون خبراً

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ١٢.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٠١.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ١٠٤.
(٤) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٩١.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٥٢، حاشية الشهاب: ٧ / ٢١٨، البحر المحيط: ٧ / ٣٦، الدر المصون ورقة: ٢١٠٠، الكشاف: ٢ / ٢٣٣.
(٦) البحر المحيط: ٧ / ٣٦.
(٧) البحر المحيط: ٦ / ٤٠٥.

لمبتدأ محذوف، وهو ما أشار إليه ابن هشام: «بل التقدير: إرادتي لزيد»[1]، وابن هشام وغيره لم يصرِّحـوا بما انتهيت إليه، ولعل ما يعزِّز ما أذهب إليه ما يلي: أنَّ اللام وما تتعلق به كلام مستأنف، فالاستئناف إمَّا أنْ يكون جملة فعلية أو اسمية، ومن ذلك ما ذهب إليه الشهاب[2] من أنَّ اللام في قوله تعالى: ﴿وقالت هيتَ لك﴾ [3] تتعلق بمحذوف أي: هو لك أو بفعل والتقدير: أقول لك جواباً لسؤال: لِمَنْ تقولين. وذكر الشهاب أنَّ (على) في قوله تعالى: ﴿أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيًّا﴾[4] تتعلق بفعل محذوف أوْ بمصدرٍ مبيِّن لأنَّ التقدير: على مَنْ عتوا؟ فقيل: عتوا على الرحمن[5]. ولعل ما في هذا القول يجعلني أميل إلى أنَّ (أعني) العاملة فيما هو للتبيين فيها ما في معنى أقول، والقول لا يحكي به المفرد، وهي مسألة تعزز ما أذهب إليه، وهو أنَّ ما كان للتبيين يتعلق بمحذوف، وذلك المحذوف خبر مبتدأ محذوف أي: هو أو إرادتي لك[6].

ومن ذلك أيضاً أنَّ الشهاب جعل اللام في (لله) في قولـه تعالى: ﴿مالكم لا تَرْجونَ لله وقاراً﴾ للتبيين، فهي إمَّا أنْ تكون خبر مبتدأ محذوف مثل: سقياًلك أو تتعلق بمحذوف[7].

وليست المسألـة محصورة في اللام أو (إلى) كما مرَّ عند ابن هشام، فالتبيين يشمل الجار والمجرور والظرف، وهي مسألة أهملها النحويون في مؤلفاتهم، وإليك ما شمله مصطلح التبيين في التنزيل:

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٩٢.
(٢) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ١٦٨.
(٣) يوسف / ٢٣.
(٤) مريم / ٦٩.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ١٦٨، ٦ / ١٧٥ / ٢٢٥.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ١٧٥، وانظر ٦ / ٢٢٥.
(٧) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٢٥١.

اللام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هل لنا من الأمْرِ من شيءٍ﴾[1]. (لنا) في موضع خبر المبتدأ (من شيء) و(من) زائدة، و(من الأمر) في موضع الحال من (شيء) ويجوز أنْ يكون (مِنَ الأمر) في موضع الخبر على أنَّ اللام في (لنا) للتبيين.[2].

مِنْ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك مِمَّا أوْحى إليك ربُّك من الحكمة...﴾[3]: قوله ﴿من الحكمة﴾ متعلق بـ(﴿أوحى﴾)، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من عائد الموصول المحذوف، وأجاز الشهاب[4] أنْ تكون من للتبيين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال إنِّي لعملكم مِنَ القالين﴾[5]: ذكر أبو حيان[6] أنَّ اللام في ﴿لعملكم﴾ تتعلق إمَّا بـ﴿مِنَ القالين﴾ اتساعاً لأنَّ معمول صلة (أل) لا يتقدم على الصلة والموصول، وهو الظاهر، وإمَّا بمحذوف دلَّ عليه (مِنَ القالين)، أي: إنِّي قالٍ لعملكم من القالين. ويجوز أن تكون من للتبيين أي: إني أعني لعملكم من القالين، وأجاز أبو البقاء[7]

(١) آل عمران / ١٥٤.
(٢) انظر البحر المحيط: ٣ / ٨٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٠٣، وانظر المائدة / ٥٠، الأنعام / ٧٠، الأعراف / ٥٩، هود / ٤٤، يوسف /٢٣، النحل / ١١٠، الأنبياء / ٦٧، المؤمنون / ٤١، الفرقان / ٢٢، محمد /٩، الملك / ٦٧، نوح / ١٣.
(٣) الإسراء / ٣٩.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ٣٤، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٢٢، البحر المحيط: ٦ / ٣٨.
وانظر شواهد أخرى النساء / ٢٤، ابراهيم ٢١، الإسراء / ٢٤، ٣٩، ٨٢.
(٥) الشعراء / ١٦٨.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٧ / ٣٦.
(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٠٠.

أَنْ يكونَ التقدير: إنّي لقالٍ من القالين، فيكون ﴿مِنَ القالين﴾ في موضع النعت لخبر الحرف الناسخ المحذوف.

ويظهر لي أنَّ ما ذهب إليه أبو حيَّان يخالف ما عليه النحويون لأنَّ اللام في ﴿لِعَمَلِكُم﴾ زائدة للتقوية[1]، فلا يصح أنْ تتعلق في كلا القولين، ولست أتفق مع ابن هشام في صحة تعلق مثل هذه اللام: «نعم يصح في اللام المقوية أن يقال إنَّها متعلقة بالعامل المقوّى نحو: ﴿مُصَدِّقاً لِما مَعَهُم﴾[2] و﴿فعّالٌ لِما يُريدُ﴾[3]... لأنَّ التحقيق أنَّها ليست زائدة محضة لما تُخيِّل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا معدِّية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين»[4].

علــــى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال لا تثريبَ عليكُمُ اليومَ..﴾[5]: أجاز الحوفي أنْ يكون ﴿عليكم﴾ في موضع النعت لـ﴿تثريبَ﴾ على أنَّ الخبر قوله ﴿اليومَ﴾، وهو وَجه حسن عند أبي حيان[6]، وأجاز قوم أن يكون (على) بياناً كاللام في قولنا: سقيا لك. وأجاز قوم أنْ يكون خبر (لا) محذوفاً، فيتعلق (عليكم) به أي: لا تثريب يثرب عليكم اليومَ، وهو وجه قوي عند أبي حيان لأنَّ خبر (لا) إذا عُلِمَ كثر حذفه عند أهل الحجاز، وهو قول الرضي[7] أيضاً. ونص النحويون على أنَّه لا يجوزُ أنْ يتعلَّق (عليكم)

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٨٦ ـ ٢٨٧.
(٢) البقــرة / ٩١.
(٣) هــود / ١٠٧.
(٤) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٧٦.
(٥) يوســف / ٩٢.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٤٣.
(٧) انظر شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٥٧.

باسم (لا) لأنه لو كان كذلك لأُعْرِبَ لأنَّه يصير من باب الشبيه بالمضاف، وهو قول أبي حيَّان وأبي البقاء وغيرهما[1] وليس القول ما قالوه لأنَّ البغداديين [2] أجازوا: لا طالعَ جبلاً بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف، ويظهر لي أنَّ البغداديين أكثر احتراماً لظاهر النص القرآني لأنهم يجيزون إعمالَ اسم (لا) المنفي المبني في الظروف بعده، وهو عند ابن مالك[3] معرب انتزع تنوينه تشبيهاً بالمضاف وهو قول ظاهر[4].

إلـــى :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إليك بجذع النخلة تُساقِطْ عليك رُطَباً جَنِيًّا﴾[5]: لا يصح تعلق (إلى) بـ(هُزِّي) عند النحويين لأنَّه يصير من باب إعمال الفعل في ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول به كقولنا: ضَربْتُني، وما جاء مِنْ شواهد على خلاف ما مر محمول على الشذوذ كقول العرب: بت أَحْرُسُني وحدي، والقياس فيه بتُّ أَحْرُسُ نفسي، وذهب أبو حيَّان إلى أنَّ (إلى) في الآية تتعلق بـ(أعني) مضمرة، ولعل ما جاء في التنزيل شاهداً على هذه المسألة يجعلني أميل إلى القياس عليه وإجازة المسألة،وذهب ابن هشام[6] إلى أنَّ الآية محمولة على حذف مضاف أي:

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٤٤ ، وانظر حاشية الشهاب : ٥ /٢٠٤، البحر المحيط: ٢٤٣/٥، مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٣٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٥/٢، الكشاف: ٢ /٣٤٢.

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح : ٢٤٠/١، شرح الرضي على الكافية: ٢٥٧/١- ٢٥٨، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢٠٤/٢.

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٠، شرح الرضي على الكافية: ٢٥٧/١- ٢٥٨، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢٠٤/٢.

(٤) انظر شواهد أخرى على كون (على) للتبيين، النساء /١٢١، الأنبياء /٦٢، فاطر / ٨، مريم / ٦٩.

(٥) مريم / ٢٥.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٩٤ ، ٦٨٩.

إلى نفســـك[1].

الـبــــاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مالهم به مِنْ عِلم﴾[2]، يجوز في ﴿مِنْ علمٍ﴾ أَنْ يكونَ مبتدأ لأنَّ (مِنْ) زائدة، والخبر قوله (به)، واللام في (لهم) إمَّا للتبيين وإمَّا أَنْ تتعلــق بالاستقرار المفهوم من (به)، ويجوز أَنْ يكون (لهم) في موضع الخبر، فيكون (به) في موضع الحال من الضمير المستتر في (لهم) أَوْ من (عِلْمٍ) لأنَّه قدم عليه، ويجوز أَنْ يكون الباء للتبيين، ويصح أَنْ تتعلق بالمصدر (عِلمٍ) حملاً على الاتساع في الظروف[3]، وهــو الظاهــر.

مــــــع:

ومن ذلـك قـولـه تعـالى: ﴿فلمَّـا بلغ معـه الـسعيَ..﴾[4]، منــع الزمخشري[*] أَنْ يتعلق (معَه) بـــ(بَلَغَ) لاقتضائه أنَّهما بلغا معاً حد السعي، أَوْ بالمصدر وهو (السعي) لأنَّ صلة المصدر لا تتقدم عليه، و(معه) متعلق بمحذوف على أنَّ مَعَ للتبيين، وليــت المسألة على ما ذهب إليه لأنَّ الظروف يتسع فيها[6].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦ / ١٨٤.

(٢) النساء / ١٥٧.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٠٥، وانظر شاهداً آخر: القصص / ٣٥.

(٤) الصافات / ١٠٢.

(*) انظر الكشاف: ٣ / ٣٤٧.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٧ / ٢٧٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٦٨٨.

عنـــــد :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّهم عندنا لمن المُصْطَفَيْنَ الأخْيارِ﴾[1]:

(عند) ظرف لــ(المُصْطَفَيْنَ) من باب الاتساع في الظروف، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون في موضع الخبر الثاني لــ (إنَّ). وأجاز أبو حيان[2] أنْ يكونَ منصوباً على التبيين أي: أعنـي عندنـــا.

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. **

** .. **

*

---

(1) ص : ٤٧.

(2) انظر البحر المحيط : ٧ / ٤٠٣.

حـــذف الخبـــر

لقد دوّن النحويون[1] في مؤلّفاتهم بعض الشواهد القرآنية وغيرها على حذف الخبر، وبعض المواطن التي يحذف فيهـا كالتي يحذف فيها وجوباً، ويكاد حديثهم عن حذفه بعد لولا الامتناعية يكون أوفـــى هذه المواطن.

وذكر ابن جنّي[2] أنَّ ما يحذف خبره لدلالة أكثرُ مِنْ أَنْ يحصى، ولست اتفق معه إنْ كان ذلك في التنزيل لأنَّ حذفه في التنزيل لا يرقى إلى حذف المبتدأ عدداً، ولعل خير دليل على ما أذهب إليه ما في سورة البقرة[3] من مواطن حُذِفَ فيهـــا.

ولعل أهّم المواطن التي يحذف فيها الخبر في التنزيل ما يلي:

(١) بعد (لولا) الامتناعيـــة.

(٢) بعد (لـــو) إذا جاء بعدها اسم صريح أو غير صريح.

(٣) فيما لا يصح فيه وقوع الجمل خبراً عند قوم.

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٣٩ ـ الخصائص: ٢/٣٦٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٢٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٤٠ـ٤٣، شرح التصريح على التوضيح: ١ / ١٧٨.

(٢) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ / ١٤٢.

(٣) انظر: ٦٤ ـ ٨٣ ـ ١٢٧ ـ ١٣٢ ـ ١٣٥ ـ ١٤٠ ـ ١٤٧ ـ ١٧٥ ـ ١٧٨ ـ ١٨٤ ـ ١٨٥ ـ ١٩٦ ـ ١٩٧ ـ ٢١٧ ـ ٢٢٤ ـ ٢٢٦ ـ ٢٢٩ ـ ٢٤٩ ـ ٢٥١ ـ ٢٥٤ ـ ٢٥٩ ـ ٢٦٣ ـ ٢٦٥ ـ ٢٧٠ ـ ٢٧١ ـ ٢٧٥ ـ ٢٨٣.

(٤) فيما هو مسبوق بحرف العطف ولا يصحُّ أَنْ يعطف على ما قبله لمانعٍ في أحد التأويلات.

(٥) إذا كان خبراً لمُسْتَفْهَم عنه بـ (هـل).

(٦) فيما هو منصوب بـ (أَنْ) مضمرة بعد الواو في أحد التأويلات.

(٧) إذا كان خبراً لما بعد (إذا) الفجائية.

(٨) إذا دلَّ عليه خبرٌ مثلُه في اللفظ والمعنى متقدِّمٌ عليه.

(٩) فيما ظاهره العطف على الضمير وتوكيـده.

(١٠) إذا كان معادل الهمـزة.

(١١) فيما ظاهره الابتداء بالنكـرة.

(١٢) إذا وقع خبر قَسَمٍ صريح.

(١٣) بعـد القـول.

(١٤) فيما ظاهره الاستئناف والانقطاع عمَّا قبله.

(١٥) في سياق التفصِّيل والتقسيم.

(١٦) بعد (إمَّا) المتلوة بمصدر مؤوَّلٍ من الحرف المصدري وما في حيزه.

(١٧) بعـد (لكِنْ).

(١٨) في الإكثار من الأوجه الإعرابية والافتنان في ابتكارها.

(١٩) اقتضـاء القـراءة لـه.

(٢٠) في جملة الجزاء المصدرة بالفـاء.

(٢١) فـي معـادل أم.

(١) بعـد (لولا) الامتناعيـة:

لقد قَيَّدَ النحويُّون هذه المسألة بالكون المطلق، والمراد بالكون الوجود، وبالإطلاق عدم التقيد بأمر زائد على الوجود كقولنا: لولا زيد لأكرمتُكَ، فالإكرام ممتنع لوجود زيد، فإنْ كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كونٌ مقيَّدٌ، ويظهر ذلك في قولنا: هل زيدٌ مُحْسِنٌ إليْكَ؟ فتقول: لولا زيدٌ لَهلَكْتُ، فالهلاكُ ممتنع لإحسان زيدٍ، فإنْ كان مقيَّداً وجب ذكره إذا لم يَدُلَّ عليه دليل، وفي المسألة حديث مفصل في شرح التصريح على التوضيح[١] وغيـره. وذكـر السيوطي[٢] أنَّ الجمهور على وجوب حذفه إنْ وُجِدَ عليه دليل أيضاً.

وذهب قوم إلى أنَّ الخبر بعد لولا غيرُ مقدَّرٍ وأنَّهُ الجوابُ، وهو القول المختـار عندي.

وذهب الفراء إلى أنَّ الواقع بعد (لولا) ليس مبتدءاً بل مرفوعاً بها كما يرتفع الفاعل بفعله، وذهب الكسائي إلى أنَّه مرفوع بفعلٍ بعدها تقديره: لولا وُجِدَ زيدٌ، وذهب قوم آخرون إلى أنَّه مرفوع بها لنيابتِها مناب فعل تقديره: لو لَم يُوْجَد أو: لَوْ لَم يَحْضُر، وفي المسألة حديث مفصَّلٌ في مظانِّها[٣]. ويكثر دوران (لولا) في التنزيل[٤]، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ثُمَّ

(١) انظـر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ١٧٨.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): /٢ / ٤٢.
(٣) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤٢/٢ ـ ٤٣، شرح التصـريح على التوضيح: ١ / ١٧٨ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤٠٢/٢.
(٤) انظر النساء: ١١٣، الأعراف: ٤٣، الأنفال: ٦٨، يونس: ١٩، طه: ١٢٩، النور: ١٠، ١٤، ٢٠، ٢١، الفرقان: ٤٢، الصافات: ٥٧.

تَـوَلَّيْتُم من بعـدِ ذلِـكَ فَلَولا فَضْــلُ اللهِ عليكُم ورحمتـه لكنتم مـن الخاسرين﴾[1]: الخبر محذوف وجوباً عند جمهور البصريين كما مرَّ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ بعضَهم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ. . . . . . . ﴾[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا فضلُ اللهِ عليكَ وَرَحْمَتُه لَهَمَّتْ طائِفَةٌ منهم أن يُضِلُّوكَ. . . . ﴾[3]

(٢) بعد (لو) إذا جاء بعدها اسم صريح أو غير صريح:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال الذين اتَّبَعُوا لو أنَّ لنا كرَّةً فَنَتَبَرأَ منهم كما تَبَرّءُوا مِنَّا. . . ﴾[4]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أنَّ) وما في حيزها في موضع رفع على أنَّه فاعل لفعل محذوف أي: لو ثبت أنَّ لنا كَرَّةً، وهو قول المبرد والـزجاج والكـوفيين، وقد رُجِّـحَ هذا القـول لأنَّ فيـه إبقـاءَ (لـو) على الاختصاص بالفعل. وذكر الزمخشري[5] أنَّه يجب كونُ خبـر (أنَّ) فعلاً ليكون عوضاً من الفعل، وردَّه ابن الحاجب وغيره[6] لأنَّ ذلك محصور في الخبر المشتق كقوله تعالى: ﴿يودوا لَوْ أنَّهم بادون في الأعراب. . ﴾[7]. وذهب سيبويه[8] إلى أنَّ المصدر المؤول مرفوع على الابتداء من غير حاجةٍ

---

(١) البقـــــرة / ٦٤.
(٢) البقـــرة / ٢٥١.
(٣) النســاء / ١١٣
(٤) البقــرة / ١٦٧.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٥ - ٣٥٦.
(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٥٦.
(٧) الأحـــــزاب / ٢٠.
(٨) انظر مغني اللبيب تحقيق مازن المبارك وزميله، / ٣٥٦، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/٣ /٥٩٨، تفسير القرطبي: ٢ / ٢٠٦.

إلى الخبر وهو ظاهر. وقيل إنَّ الخبر محذوف، فهو إمَّا يُقدَّر مقدَّماً أي: لو ثابت كوْنُنا، وإمَّا أنْ يقدَّرَ مؤخَّراً، وهو قول ابن عصفور[1] أي: لو كوْنُنا ثابتٌ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لنا كَرَّةً فنكون من المؤمنين..﴾[2]، وقوله: ﴿ ولو أنَّما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ يمدُّهُ من بعده سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كلماتُ اللهِ.....﴾[3].

(٣) فيما لا يصح فيه وقوع الجمل خبراً عند قوم:

منع ثعلب [4] أنْ تقع جملة القسم خبراً، وما جاء من ذلك مجمول عنده على تقدير قول عامل فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإنَّ الله لَمَعَ المُحْسِنينَ﴾[5] أي: مَهْدِيُّونَ، وقوله: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ لَنُدْخِلَنَّهُم في الصالحين﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿والذين هاجروا في الله من بعد ما ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهم في الدُّنيا حَسَنَةً...﴾[7]. وقوله: ﴿والذين هاجَروا في سبيلِ اللهِ ثم قُتِلوا أوْ ماتوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللهُ رِزْقاً حسناً..﴾[8]، ولست أتفق مع ثعلب فيما ذهب إليه لأنَّ هذه الآيات تردُّ زَعْمَهُ.

---

(١) انظر مغني اللبيب تحقيق مازن المبارك وزميله، /٣٥٦، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٩٨/٣/٣، تفسير القرطبي: ٢٠٦/٢.
(٢) الشعراء / ١٠٢.
(٣) لقمان / ٢٧.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٤/٢، شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٦٠، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٣٦.
(٥) العنكبوت / ٦٩.
(٦) العنكبوت / ٩.
(٧) النحل / ٤١.
(٨) الحج / ٤٨.

ومن ذلك ما ذكره السيوطي[1] أنَّ شيخَه الكافيجي لا يسوغ الإخبارَ بجملة ندائية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ يَرْفَعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيْتِ وإسماعيلُ ربَّنا تَقَبَّلْ منا إنَّك أنْتَ السميعُ العليم﴾[2]: في رفع قوله ﴿وإسماعيلُ﴾ قولان:

أ ــ أنْ يكون معطوفاً على ﴿إبراهيمُ﴾، وهو الظاهر، فيكون قولُه ﴿ربَّنا تَقَبَّلْ منا...﴾ معمولاً لقول مضمرٍ، والقول المضمر حال أو معطوف على ما قبله.

ب ــ أن تكون الواو للحال و﴿إسماعيلُ﴾ مبتدأ خبره القول المضمر العامل في جملة النداء[3]. والأظهر في هذه المسألة وقوع جملة النداء خبراً من غير إضمار.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بها إبْراهيمُ بنيه ويعقوبُ يا بَنِيَّ إنَّ اللهَ اصطفى لَكُم الدِّينَ...﴾[4]: في قائل قوله «يا بَنِيَّ» قولان:

أ ــ أن يكون (إبراهيم) عليه السلام، فيكون (يعقوب) معطوفاً عليه..

ب ــ أنْ يكون (يعقوبُ) على أنَّه مرفوع على الابتداء وجملة النداء في موضع رفع على الخبر[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذينَ يَذْكُرونَ اللهَ قياماً وقُعوداً وعلى جُنوبِهِم .....ربَّنا ما خَلَقْتَ هذا باطِلاً سبحانَكَ فقِنا عذابَ النار..﴾[6]: قولُه

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٤.
(٢) البقـرة / ١٢٧.
(٣) انظر: البحـر المحيط: ١ / ٣٨٨.
(٤) البقـــرة / ١٣٢.
(٥) انظر: الدر المصون ورقة / ٥٢٨، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١١٨، البحر المحيط: ١/٣٩٩، تفسير القرطبي: ٢/١٣٥.
(٦) آل عمـــران / ١٩١.

﴿ربَّنا ما خَلَقْتَ هذا باطِلاً. . .﴾ معمول لقول محذوف أي: يقولون ربَّنا، وجملة القول إمَّا أَنْ تكون في موضع الحال وإمَّا في موضع الخبر[1] لقوله: ﴿الذين يَذْكُرون اللهَ. . .﴾.

ومن ذلك جملة الطلب[2]، فهي لا يصح أَنْ تقع خبراً عند ابن الأنباري لأنها لا تحتمل الصدق والكذب، وَرُدَّ هذا القول بِأَنَّ المفردَ لا يحتمل ذلك. وذهب ابن السرَّاج إلى أَنَّها إذا وقعت خبراً فالقولُ مقدَّر قبلها، وممَّا جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿والسارِقُ والسارِقَةُ فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كَسَبا نَكالاً مِنَ اللهِ واللهُ عزيزٌ حَكيم﴾[3]. ذهب سيبويه[4] إلى أنَّ ﴿السارِقُ والسارِقةُ﴾ مبتدأ خبره محذوف أي: السارقُ والسارقةُ فيما يُتْلى عليكم، وذهب الأخفش والمبرد وجماعة إلى أنَّ الجملة الأمرية في موضع الخبر على زيادة الفاء على أنَّ الألف واللام في ﴿والسارق والسارقةُ﴾ بمعنى (الَّذي)، وهو قول الكوفيين أيضاً، وهو الظاهر في هذه المسألة، وذكر سيبويه أنَّ النَّصْبَ عند العرب هو الوجْهُ، ولكنَّ العامَّة أبت إلاَّ الرَّفعَ، وهذا الموقف لا يصح لأنَّ فيه ترجيحاً بين القراءات، ترجيحُ قراءةِ عيسى بن عمر بالنصب على قراءة العامة[5].

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة/ ١٥٣٩، البحر المحيط ٣ / ١٣٩.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٤، شرح التصريح على التوضيح (حاشية الشيخ يس الحمصي) : ١/ ١٦٠.

(٣) المـــائدة / ٣٨.

(٤) انـظر الكتاب (مطبعة بولاق): / ١ / ٧١ـ ٧٢، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ١ / ١٤٣.

(٥) انظر: الدر المصون ورقة / ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٣٥ ، البحر المحيط: ٣ / ٤٧٦، حاشية الشهاب: ٣/٢٤١، مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٢٨، البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٩٠، الكشاف: ١/ ٦١١ ، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد) : ١ / ١٦٥ ـ ١٦٦.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذلكم فذوقوه وأنَّ للكافرين عذابَ النــار﴾[1]:

(ذلكم) مبتدأ خبره قوله ﴿فذقوه﴾، وهو الظاهر كما مر، والفاء زائدة على مذهب الأخفش[2] الذي يجوز دخولها على الخبر مطلقاً سواء كان المبتدأ موصولاً أوْ غيره، وقد قيَّد الفراء والأعلم زيادتها بكون الخبر أمراً أو نهياً.

ويجوز أنْ يكون الخبر محذوفاً أي: ذلكم العقاب، وأنْ يكونَ (ذلكم) خبر مبتدأ محذوف أي: العقابُ ذلكم. وأجـازَ الزمخشـري[3] أنْ يكون منصوباً باسم فعل مضمر أي: عليكم ذلكم، وقد ردَّه أبو حيان[3] لأنَّ أسماء الأفعال لا تضمر، وذكر الشهاب أنَّ من النحاة من أجازه[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هذا فليذوقوهُ حَميمٌ وَغسَّاقٌ﴾[5]: القول في هذه الآية مثل سابقتها بالإضافة إلى كون (هذا) منصوباً على الاشتغال[6].

ومن ذلك **الجملةُ المصدرة بالسين** ومنه قوله تعالى: ﴿قيلَ يَا نوحُ اهبِطْ بِسَلامٍ منا وبركاتٍ عليكَ وعلى أممٍ مِمَّنْ معك وأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُم ثم يَمَسُّهمْ منَّا عذابٌ أليم﴾[7]، في ارتفاع قوله ﴿وأُمَمٌ﴾ أقوال:

---

(١) الأنفــــال / ١٤.
(٢) انظر مغنى اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد):١ /١٦٥-١٦٨.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٤٧٢، وانظر حاشية الشهاب: ٢٥٩/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦١٩، التبيان في تفسير القرآن: ٥ / ٩٠.
(٤) انظر حاشيــة الشهاب: ٤ / ٢٥٩.
(٥) ص / ٥٧، وانظر شاهدين آخريــن: مريم / ٢، النور / ٢.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ /١١٠٤، البحر المحيط: ٧ / ٤٠٥، مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٢٥٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣١٧، حاشية الشهاب ٧ / ٣١٦، تفسير القرطبي ١٥ / ٢٢٠، معاني القرآن للفراء: ٤١٠/٢، مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٢٠،
(٧) هـــــود / ٤٨.

أ ـ أنْ يكون مبتدأ خبره الجملة الفعلية المصدرة بالسين وفي الكلام حذف صفة مسوغة للابتداء أي: وأمم منهم، وقد منع ابن الطراوة[1] وقوع الجملة المصدرة بالسين أو سوف خبراً، فزعم أنَّه لَمْ يُسْمَعْ: زيدٌ سيقومُ لأنَّه مستقبل، فلا يُتَصَوَّرُ الإخبار به لعدم تحقُقِه، وذكر الشيخ[2] يس الحمصي أنَّ قولَهُ باطل لأنَّ الإخبار يستدعي غلبة الظن لا التحقُّق.

ب ـ أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف، والجملة الفعلية المصدَّرة بالسين في موضع النعت أي: ومِمَّنْ معك أمم سنمتِّعهُم، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[3].

جـ ـ أن يكون مبتدأ خبره الجملة الفعلية المصدَّرة بالسين، ومسوغ الابتداء كونه في موضع تفصيل، وهو قول أبي حيان[3]، وهو الظاهر في هذه الأقوال.

د ـ أنْ يكون في الكلام إضمار (يكون) أي: ويكُون أُمَمٌ سنمتِّعهُمْ، وهو قول القرطبي[4]، وهو ليس بجيد عند أبي حيَّان لأنَّه ليس من مواضع إضمار (كان)[5].

هـ ـ أنْ يكون معطوفاً على الضمير في (اهْبِط) تقديره: اهبط أنت وأمَمٌ، والفصل بينهما مُغْنٍ عن التوكيد، وتكون الجملة الفعلية المصدَّرة

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ١٦٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٤/٢.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح (حاشية الشيخ يس الحمصي) ١٦٠/٢.

(٣) انظر البحر المحيط: ٥ / ٢٣١.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ٩ / ٤٨.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) الصفحة / ٨٧٢.

بالسين في موضع النعت، وهو قول أبي البقاء،[1]، وهو قول فاسد عند أبي حيان لفساد المعنى، لأنَّ الذين كانوا مع نوح في السفينة مؤمنون ولم يكونوا كفَّاراً ومؤمنين.

(٤) فيما هو مسبوق بحرف العطف ولا يصح أنْ يُعْطَفَ عَلى ما قبله لمانع في أحد التأويلات:

ومن ذلك قراءة أبي جعفر الشاذة: ﴿اقتربتِ الساعةُ وانشقَّ القمر.. وكذَّبُوا واتَّبَعُوا أهواءَهُم وكلُّ أمرٍ مُسْتَقِرٍّ﴾[2] بكسر القاف والراء من ﴿مُسْتَقِرٌّ﴾ على حذف الخبر أيْ: وكلُّ أمْرٍ مُسْتَقِرٍ معمولٌ به أو: بالغوه، وهو الظاهر عند أبي حيَّان[3]. وأجاز ابن جني[4] وأبو القاسم الزمخشري[5] أنْ يكون معطوفاً على ﴿الساعةُ﴾، وهو بعيدٌ عند أبي حيَّان لطول الفصل، ولذلك جعل الخبر محذوفاً.

وذهب أبو الفضل الرَّازي[6] إلى أنَّ الخبر ﴿مُسْتَقِرٌّ﴾، وهو مجرور على الجوار، وهو في غاية الشذوذ عند أبي حيَّان لأنَّ الجر على الجوار معهود في الصفة لا في خبر المبتدأ. ويجوزُ أنْ يكونَ الخبر قوله ﴿حكمةٌ بالغةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جاءَهُم من الأنباء ما فيه مُزْدَجَرٌ حِكْمَةٌ بالِغَةٌ فما تُغْنِ النُّذُرُ﴾[7]، فيكون قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم من الأنباء..﴾ معترضاً بين المبتدأ وخبره[8].

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٠٢، وانظر حاشية الشهاب: ٥/ ١٠٤، معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨، تفسير القرطبي: ٩ / ٤٨، البحر المحيط ٥ / ٣١.

(٢) القمر / ١ ـ ٣.

(٣) انظر البحر المحيط: ٨ / ١٧٤.

(٤) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ / ٢٩٧.

(٥) انظر الكشاف: ٤ / ٣٦.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨ / ١٧٤.

(٧) القمر / ٤ ـ ٥.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١٩٢، حاشية الشهاب: ٨ / ١٢١.

ومن ذلك قراءة ابن مسعود الشاذة: ﴿ولو أنّما في الأرضِ مِنْ شجرةٍ أقلامٌ وبحرٌ يمدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كلماتُ اللهِ...﴾[1] على أنَّ ﴿وبحرٌ﴾ مبتدأ، والجملة الفعلية بعده في موضع الخبر، ومسوِّغ الابتداء واو الحال. وأجاز ابن جني[2] أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: وهناك بحرٌ يمدُّه، ولم يجز عطفه على (أقلامٌ) لأنَّ البحر وما فيه من الماء هو المِداد والشجر هو الأقلام.

(٥) إذا كان خبراً لِمُسْتَفْهَمٍ عنه بـ (هل):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقولُ لِجَهَنَّمَ هل امتلأْتِ وَتقول هلْ مِن مزيدٍ﴾[3] أي: هل من مزيدٍ عندكم.[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿هل من مَحيصٍ﴾[5]، أي: لَهُم، وقوله: ﴿ولقد تَرَكْنَاها آيةً فهل من مدكرٍ﴾[6].

(٦) فيما هو منصوب بـ(أنْ) مُضمرةً بعد الواو في أحَدِ التأويلات:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الريحَ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بما كَسبوا ويعفُ عن كثيرٍ وَيَعْلَمَ الذين يجادِلونَ في آياتنا ما لهم من محيصٍ..﴾[7]: للنحويين في نصب ﴿ويَعْلَمَ﴾ مذهبان مشهوران[8] في النحو، الأوَّل منهما:

(١) لقمـان / ٢٧.
(٢) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/١٦٩، وانظر البحر المحيط: ٧ / ١٩١.
(٣) ق / ٣٠.
(٤) انظـر حاشية الشهاب: ٨ / ٩٣.
(٥) ق / ٣٦.
(٦) القمـر / ١٥، وانظر الآيات: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١.
(٧) الشـورى: ٣٣ - ٣٥.
(٨) انظر : التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٣٤، الكشف عن وجوه القراءات ٢/٥١، البحر المحيط: ٧ / ٥٢١، مشكل إعراب القرآن : ٢ /٧٨ ، حاشية الشهاب ٧ /٤٢٣، التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ١٦٣، تفسير القرطبي: ١٦ / ٣٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٤٩ - وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٤٧٢.

أنْ يكون منصوباً بـ (أنْ) مضمرة والواو عاطفة لمصدر على آخر متوهَّمٍ من معنى الكلام قبله، وهو قول البصريين وهي تسمى واو الصرف لصرفها الفعل عن عطفه على المجزوم قبله إلى عطفِهِ على مصدر مُتَوهَّم. والثاني: أنْ يكون منصوباً بالواو نفسها على أنَّها بمعنى (أنْ) المصدريَّة، وهي تسمى أيضاً واو الصرف.

وأضاف الرضيُّ[1] مذهباً ثالثاً، وهو أنَّ الواو إمَّا أنْ تكون للحال على أنَّ المصدر المؤَوَّل بعدها مبتدأ خبره محذوف وجوباً كقولنا: قم وأقومُ أي: قم وقيامي ثابتٌ، وإمَّا أنْ تكونَ واو المعية على أنَّ الفعل منصوب بعدها لقصد الدلالة على مصاحبة معاني الأفعال كما أنَّها دالة على مصاحبة الأسماء، وذكر أنَّ الواو لو جُعِلَتْ عاطفة على قول البصريين لم يَكُنْ في الكلام نصوصية على معنى الجمع. ولا محوجٍ إلى ما ذهب إليه الرضي.

وللزمخشري[2] في هذه المسألة مذهب رابع، وهو أنْ يكون معطوفاً على تعليل محذوف أي: لينتقم منهم ويَعْلَمَ الذين يجادلون، وقد ردَّه أبو حيان[3] لأنَّ المعنى ليس عليه لأنَّه ترتَّب على الشرط إهلاكُ قوم، فلا يحسُن أنْ يُقالَ ﴿لِيَنْتَقِمَ مِنْهُم﴾، وقيل إنَّ ذِكْرَ علَّةٍ لأحدهما دون الآخر لا يصحُّ، وذكر الشهاب[4] أنَّ مذهب أبي القاسم يصح لو قدَّر ما يليق بالكلام.

(٧) إذا كان خبراً لما بعد (إذا) الفجائيَّة في أحد التأويلات:

ومن ذلك قراءة زيد بن علي الشاذة: ﴿ثم نُفِخَ فيه أُخْرى فإذا هم قياماً

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٤٦.

(٢) انظر الكشاف: ٣ / ٤٧٢.

(٣) انظر البحر المحيط: ٧ / ٥٢١.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٤٢٣ - ٤٢٤.

يَنْظُرونَ﴾[1] بنصب (قياماً) على الحال على أنَّ خبر المبتدأ (إذا) الفجائيَّة، أي: فبالحضرة هم، وهو قول المبرِّد[2]، وهو الظاهر، وهي مسألة لا تصح عند الزجاج لأنَّ الزمان لا يُخْبَرُ به عن الجُثَّة، وتصح المسألة على كونها ظَرْفَ مكان، وذهب الكوفيُّون والأخفش إلى أنَّ الخبر محذوف لأنهَا حرف عندهم أي: فإذا هُمْ مبعوثون أو موجودون. ويجوز أنْ يكون الخبر ﴿يَنْظُرون﴾.

(٨) إذا دلَّ عليه خبرُ مثلُهُ في اللفظ والمعنى متقدِّم عليه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿منها قائم وحصيد﴾[3]، أي: ومنها حصيد[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿أُكُلُها دائِمٌ وظلها...﴾[5] أي: وظلها دائِمٌ[6]. وقوله ﴿أَوْلى لك فَأَوْلى﴾[7] أي: فأولى لَكَ[8]. وقوله: ﴿فمنهم شَقِيٌّ وسعيدٌ﴾[9] أي: ومنهم سعيدٌ.

(٩) فيما ظاهره العطف على الضمير وتوكيده:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مكانكم أنتم وشركاؤكم﴾[10] أي: أنتم

---

(١) الزمر / ٦٨.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ١٢١. البحر المحيط: ٧ / ٤٤١، حاشية الشهاب: ٧ / ٣٥١.
(٣) هود / ١٠٠.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧١٣.
(٥) الرعد / ٣٥.
(٦) انظر حاشية الشهاب ٥ / ٢٤٥، الكشاف: ٢/٣٦٢. التبيان في تفسير القرآن:٦ / ٦٠، تفسير القرطبي: ٩ / ٣٢٥.
(٧) القيامة / ٣٤، وانظر الآية / ٣٥.
(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٤٧٨.
(٩) هود / ١٠٥.
(١٠) يونس / ٢٨.

وشركاؤكم مُهانُونَ[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرةٍ أنا ومَن اتَّبعني...﴾[٢]: قوله (وَمَنْ) معطوفٌ على (أنا)، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: وَمَن اتَّبعني كذلك[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿أإذا مِتْنا وكنَّا تُراباً وعِظَاماً أإنَّا لَمَبْعوثون أَوَ آباؤنا الأوَّلون﴾[٤]، أي: أَوَ آباؤنا الأوَّلون مبعوثون[٥].

(١٠) إذا كان معادل الهمـــزة:

وحذف المعادل يشيع في التنزيل في مواطن منها قوله تعالى: ﴿أفمن كان على بيِّنَةٍ من ربِّه...﴾[٦]: (مَنْ) مبتدأ خبره محذوف أي: أَفَمَنْ كان على بيِّنَةٍ من ربِّه كغيرهِ مِمَّنْ يريد الحياة الدنيا، فحذف معادل الهمـزة، والمسألة عند الزمخشري من باب العطف على مقدَّر أي: أَمَنْ كان يريد الحياةَ الدُّنيا فمن كَانَ على بيِّنَةٍ سواءٌ وهو على حذف الخبر أيضاً، وهو تكلف لا محوج إليه[٧]، ولعل ما يعزز كون المعادل محذوفاً أنَّه جاء مصرَّحاً به في مواضع منها قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوانَ اللهِ كَمَنْ باء بِسَخطٍ مِنَ الله﴾[٨] وقوله: ﴿أَوَمَنْ كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف المؤكد الصفحة / ٤٥١.
(٢) يوســف / ١٠٨.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٤٧.
(٤) الصافــــات / ١٦ - ١٧.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حمــل على الموضع الصفحة / ١٢١٥.
(٦) هــود / ١٧.
(٧) انظر البحر المحيط ٥ / ١٠. الكشاف: ٢ / ٢٦٢. تفسير القرطبي: ٩ / ١٦، التبيان في تفسير القرآن ٥٠ / ٤٦١، معاني القرآن للفراء: ٢/ ٦، حاشية الشهاب: ٥/ ٨٤.
(٨) آل عمـــران / ١٦٢.

كَمَنْ مَثَلُهُ في الظُّلُماتِ﴾[1]. وقوله: ﴿أَفَمن يَعْلَمُ أنَّما أُنزِلَ إليْكَ مِنْ ربِّكَ الحقُّ كَمَنْ هو أعمى....﴾[2].

ومن حذف المعادل قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صدْرَهُ للإسلام فَهُوَ على نورٍ من ربِّه﴾[3]، أي: كالقاسي المعرِض عن الإسلام[4]، ويدل عليه قولُهُ: ﴿فويلٌ للقاسيةِ قُلُوبُهم﴾[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَتَّقي بِوَجْهِهِ سوءَ العذابِ يومَ القيامةِ..﴾[6] أيْ: كَمَنْ أمِنَ العذابَ[7].

(١١) فيما ظاهره الابتداء بالنكـرة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فيهِنَّ خَيْـراتٌ حِسانٌ حورٌ مَقْصوراتٌ في الخيام﴾[8].

حورٌ بدل من ﴿خيراتٌ﴾، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: فيهنَّ حورٌ[9]، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يفترونَ على اللهِ الكذِبَ لا

---

(١) الأنعـام / ١٢٢.
(٢) الرعـد / ١٩، وانظر شواهد أخرى: النحل : ١٧ القصص: ٦١، السجدة / ١٨.
(٣) الزمـر / ٢٢.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ١١٠، البحر المحيط: ٧ / ٤٢٢. تفسير القرطبي: ٢٤٧/١٥.
(٥) الزمـر / ٢٢.
(٦) الزمـر / ٢٤.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٧ / ٤٢٤، حاشية الشهاب : ٧ / ٣٣٧، الكشاف ٣ /٣٩٦٠، معاني القرآن للفراء: ٤١٨/٢، تفسير القرطبي: ٢٥١/١٥.
وانظر شواهد أخرى على حذف المعادل: يونس/٣٥، الرعد/٣٣، فاطر / ٨١ الزمر : /٩ / ١٩، الملك / ٢٠، ٢١، ٢٢.
(٨) الرحمـن / ٧٠ ـ ٧٢.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٠١.

يُفْلِحُونَ متاعٌ قليلٌ ولَهُمْ عذابٌ أليم﴾[١] ، أي: ولَهُمْ متاعٌ قليلٌ[٢] . ومنه قوله تعالى: ﴿مُتكِئِينَ عليها مُتقابِلينَ يطوفُ عليهِمْ وِلْدانٌ مُخَلَّدونَ بأكوابٍ وأباريقَ وكأسٍ مِنْ مَعينٍ.. ولحمِ طيرٍ مِمَّا يشتهونَ وحورٌ عِين﴾[٣] ، أي: ولهم حورٌ عِينٌ أو وعندهم حورٌ عينٌ[٤] .

(١٢) إذا وَقَعَ خبرَ قسمٍ صريح:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إنَّهم لفي سَكْرَتِهِم يَعْمَهُونَ﴾[٥].

أي: لَعَمْرُكَ قسمي أوْ يميني[٦]، وهو من المواضع التي ذكر النحويُّون[٧] أنَّ الحذفَ فيها واجب لكونِهِ مَعْلوماً، وقد سد الجوابُ مسدَّه.

(١٣) بعد القول:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا سلاماً قال سلامٌ..﴾[٨]، أي: عليكم سلامٌ، ويجوز أنْ يكونَ (سلامٌ) خبرَ مبتدأ محذوف أي: هو سلامٌ[٩].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فسيقولونَ مَنْ يعيدنا قُلِ الذي فَطَرَكُم أوَّلَ مَرةٍ﴾[١٠]: قوله ﴿الذي فَطَرَكُمْ﴾ مبتدأ خبره محذوف أيْ: الذي فَطَرَكُم

---

(١) النحل / ١١٦، ١١٧.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٣) الواقعة / ١٦ - ٢٢.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه الصفحة / ٤٠١.
(٥) الحجر / ٧٢.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٦٢، حاشية الشهاب: ٥ / ٣٠٤.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ٤٣.
(٨) هود / ٦٩.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٠٥، مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٠٨، حاشية الشهاب: ٥ / ١١٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢١، معاني القرآن للفرّاء ٢ / ٢٠، التبيان في تفسير القرآن ٦ / ٢٥، البحر المحيط ٥ / ٢٤١.
(١٠) الإسراء / ٥١.

أوَّل مرَّةٍ يُعيدكُم، ويجوز أنْ يكون فاعلاً لفعل محذوف أيْ يُعيدُكم الذي فطركم، وَأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف أي معيدكم الذي فَطَركم.[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿قال سلامٌ قومٌ مُنْكَرونَ﴾[2] أي: سلامٌ عليكم، ويجوزَ أنْ يكونَ (سلامٌ) خبر مبتدأ محذوف أي: أمري سلامٌ.

(١٤) فيما ظاهره الاستئناف والانقطاع عما قبله:

ومن ذلك قراءة عبد الله بن يزيد الشاذة: ﴿واتَّقُوا الله الذي تساءلون به والأرحامُ﴾[3]، برفع الميم من (والأرحام) على حذف الخبر أي: والأرْحامُ مِمَّا يُتَّقَى أوْ مِمَّا يُتَساءَل بِهِ.[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اليَوْم أُحُلَّ لَكُمُ الطَّيِّباتُ وطعامُ الذين أوتوا الكتابَ حلٌّ لكم وطعامُكُم حِلٌّ لَهُم والمُحْصَناتُ مِن المُؤْمِناتِ... ﴾[5]: الظاهر أنَّ قوله (والمحصناتُ) معطوف على قوله (الطيِّباتُ)، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أيْ: والمحصنات مِنَ المُؤْمِناتِ حِلٌّ لكم[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا والذين هادُوا والصابئون والنصارى مَنْ آمَنَ باللهِ...... ﴾[7] أي: والصابئونَ كذلك[8].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٤٦، حاشية الشهاب: ٦ / ٣٩.
(٢) الذاريات / ٢٤، وانظر شاهداً آخر الزمر / ٣٨.
(٣) النساء / ١.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٣ / ١٥٧، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١/١٥٩، الدر المصون ورقة /١٥٥٩.
(٥) المائدة / ٥.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٢٠.
(٧) المائدة / ٦٩.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع / الصفحة / ١٢١٥.

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿وما جعلنا الرُّؤْيَة التي أَرَيْنَاكَ إلاَّ فِتْنَةً للناسِ والشجرةُ الملعونةُ في القرآن...﴾[1]: برفع (والشجرةُ الملعونةُ) على الابتداء، والخبر قوله (في القرآن)، ويجوز أنْ يكون الخبر محذوفاً، أي: والشَّجرةُ الملعونةُ فِتْنةٌ[2].

(١٥) في سياق التفصيل والتقسيم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وتُنْذِرَ يومَ الجمعِ لا ريبَ فيه فريقٌ في الجنَّةِ وفريقٌ في السَّعيرِ﴾[3]، أي: مِنْهُم فريقٌ[4]، ولا محوج إليه لأنَّ الخبر ما بعد (فريقٌ).

ومنه قوله تعالى: ﴿أولئِكَ المُقَرَّبونَ في جنَّاتِ النعيم ثُلَّةٌ من الأوَّلين وقليلٌ مِن الآخِرين﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها.

(١٦) بعد (إمَّا) المتلوة بمصدر مؤوَّل من الحرف المصدري وما في حَيِّزه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إمَّا أَنْ تلقي وَإمَّا أَنْ نكونَ نحن المُلْقينَ﴾[6]: المصدر المُؤول من (أَنْ) وما في حيزها إمَّا أَنْ يكون في موضع نصبٍ بفعل محذوف أي: إمَّا أَنْ تختار الإلقاء وإما أَنْ نَخْتارَ نحنُ، وإمَّا أَنْ يكون في موضع رفع على حذف الخبر أي إمَّا إلقاؤُكَ مبدوء به وإمَّا إلقاؤنا مبدوء

(١) الإسراء / ٦٠، وانظر شواهد أخرى: النساء / ١٢٧، المائدة / ٦، التوبة / ٣، الأنبياء / ٧٩، الحج / ١٨.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٢٦، البحر المحيط: ٦ / ٥٦.
(٣) الشورى / ٧.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٥) الواقعة / ١١ - ١٢ - وانظر الآية / ١٠٦، من سورة التوبة.
(٦) الأعراف / ١١٥.

به، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: إمَّا أمركِ الإلقاء وإمَّا أمْرُنا الإلقاء[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ قلْنا ياذا القرنين إمَّا أنْ تُعذِّبَ وإمَّا أنْ تتَّخِذَ فيهِمْ حُسْناً﴾[2]، وقوله: ﴿إمَّا أنْ تُلْقِيَ وإمَّا أنْ نكونَ أوَّلَ مَنْ ألْقى﴾[3].

(١٧) بعـــد لكـــن :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما على الذينَ يَتَّقونَ مِنْ حسابِهِمْ من شيء ولكن ذكرى لعلَّهُمْ يَتَّقونَ﴾[4]: يجوز في (ذكرى) أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر، أي: ولكن عَلَيْهِمْ ذِكْرى، وَأَنْ يكونَ خبر مبتدأ محذوف أي: ولكن الواجِبُ ذكرى أو: هذا ذِكْرى، وأجاز بعض النحويين أنْ يكونَ منصوباً على المصدر بفعل من لفظه. وأجاز أبو حيَّان[5] أنْ يكون معطوفاً على موضع (مِنْ شيء) لأنَّ (مِنْ) زائدة.

(١٨) في الإكثار من الأوجه الإعرابية والافتنان في ابتكارها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وليس عليكُمْ جُناحٌ فيما أخْطَأْتم بِهِ ولكِنْ ما تَعمَّدَتْ قُلُوبكُم. . . ﴾[6]: الظاهر في (ما) بعد (ولكن) أنْ تكون في موضع جر عطفاً على (ما) الأولى، ويجوز أنْ تكون في موضع رفع على الابتداء

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤ / ٣٦١، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٨٧، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٢٦، البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ٣٧٠.
(٢) الكهـــف / ٨٦.
(٣) طــه / ٦٥.
(٤) الأنعـــام / ٦٩.
(٥) انظر البحر المحيط: ٤ / ١٥٤، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٠٦، حاشية الشهاب: ٤/ ٧٩، الكشاف: ٢/ ٢٧.
(٦) الأحـــزاب / ٥.

والخبر محذوف أي: ولكن ما تعمدت قلوبكم تُؤْخذون به.[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿ونودُوا أنْ تِلْكُمُ الجَنَّةُ أُورِثْتُموها بما كنتم تعملون﴾[2] (تلكم) مبتدأ خبره (الجنَّةُ)، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون (تِلْكُم) خبر مبتدأ محذوف أي: هذه تلكم، أو مبتدأ خبره محذوف أيْ: تلكم الجنةُ هذه، وهو تكلف من غير محوج[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا إذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ ما شَاءَ اللهُ لا قُوَّةَ إلاَّ بالله...﴾[4]: يجوز في (ما) أنْ تكون موصولة في موضع رفع على الابتداء أي: ما شاء الله كائن، ويجوز أنْ تكون خبر مبتدأ محذوف أي الأمْرُ ما شاء الله. ويجوز أنْ تكون شرطية في موضع نصب بالفعل بعدها، أي: ما شاء الله كانَ[5].

(١٩) اقتضاء القراءة لـــه:

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿وجعلَ الليلَ سكناً والشمسُ والقمرُ حُسباناً...﴾[6] برفع (الشمسُ والقمرُ) على الابتداء والخبر محذوف أي: والشمسُ والقمرُ مجعولان حُسْباناً.[7]

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٥١، مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٩٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢٦٤، حاشية الشهاب: ١٦١/٧، الكشاف: ٣ / ٢٥٠، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٣٥.

(٢) الأعــــراف / ٤٣.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٣٠٠، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٦٩، حاشية الشهاب: ١٧٠/٤.

(٤) الكهـــف / ٣٩.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٤٨، حاشية الشهاب: ٦ / ١٠٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ /١٠٨، مشكل إعراب القرآن: ٤١/٢، تفسير القرطبي ٤٠٦/١٠، معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤٥، التبيان في تفسير القرآن: ٧ / ٤١، الكشـاف ٢ / ٤٨٥.
وانظر شواهد أخرى آل عمران / ١٠٨، ١٤٦، ١٥٤.

(٦) الأنعــام / ٩٦.

(٧) انظـر: البحر المحيط: ٤ / ١٨٦، حاشية الشهاب: ٤ / ١٠١.

ومن ذلك قراءة أبي حيوة الشاذة: ﴿يـأيها النبيُّ إنَّا أحْلَلْنَا لَكَ أزْواجَكَ. . . . وامرأةٌ مُؤْمِنَةٌ إنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا للنبيِّ. . . . ﴾[1] بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أيْ: وامرأةٌ مُؤْمِنَةٌ أحْلَلْنَاها لك[2].

ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب الشاذة: ﴿ونحن عُصْبَةً﴾[3] أيْ: وَنَحْنُ نَجْتَمِعُ عُصْبَةً[4].

(٢٠) في جملة الجـزاء المصدَّرة بالفـاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كان منكم مريضاً أوْ على سَفرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ. . . . ﴾[5]: في قوله ﴿فَعِدَّةٌ﴾ ثلاثة أوجه:

أ ـ أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: فعليه عِدَّةٌ أو: فَعِدَّةٌ أمْثَلُ به.

ب ـ أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أيْ: فالواجب عِدَّةٌ.

جـ ـ أنْ يكون فاعلاً لفعل محذوف أيْ: فتجزيه عِدَّةٌ[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خطأً فتحريرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ودِيَةٌ مسلَّمَةٌ إلى أهلِهِ. . . ﴾[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فصيامُ ثَلاثَةِ أيَّامٍ. . . . ﴾[8].

---

(١) الأحـزاب / ٥٠.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٥٨، وانظر شواهد أخرى: البقرة / ٢٤٩، الأنعام /٩٩، الأنفال / ١١، المؤمنون / ٢٠، القمر /٣.

(٣) يوسف / ٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل والفاعل الصفحة / ٥٤٩.

(٥) البقـرة / ١٨٤، وانظر الآيات / ١٨٥، ١٩٦، ٢٢٩، ٢٦٥.

(٦) انظر الدر المصون ورقة: ٦٦٩، البحر المحيط: ٢ / ٣٣.

(٧) النساء / ٩٢، وانظر الآية / ٣.

(٨) المائدة / ٨٩، وانظر الأعراف / ٤٣، ٩٦.

(٢١) في معـادل أم :

ومن ذلـك قـولـه تعـالى: ﴿فـاسْتَفْتِهِم أَهُمْ أَشَـدُّ خلقـاً أَمْ مَنْ خَلَقْنا. . . ﴾ [١]، أي: أَمْ مَنْ خَلَقْنا أَشَدُّ. [٢]

ومنه قوله تعالى: ﴿أأَنْتم أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السماءُ بَناها﴾[٣] أي: أَمِ السماءُ أَشَدُّ[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿أأَنْتم أَعْلَمُ أَمِ اللهُ. . . ﴾[٥] أي: أَمِ اللهُ أَعْلَمُ[٦].

ويتراءى لي أنّه لا ضرورة إلى تقدير الخبر فيما مرّ لأنَّ التي يشترط فيها أنْ تقع بين جملتين هي (أَمْ) التي تتقدم عليها هَمْزَة التسوية كقوله تعالى: ﴿سواءٌ عليهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لهم أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُم﴾[٧]، وهاتـان الجملتان مقيدتان بكونهما في تأويل المفرد. [٨]، والشواهد القرآنية السابقة تقدمت فيها الهمزة التي يطلب بها وبـ (أم) التعيين كقولنا: أَزَيْدٌ في الدار أم عمرو، والغالب في (أَمْ) هذه أنْ تقع بين مفردين ويظهر لي أنَّ أبا البقاء[٩] العكبري من المجوّزين وقوعها بين جملتيـن.

** . . ** . . ** . . ** . . **

---

(١) الصافـات / ١١.

(٢) انظـر البحـر المحيط: ٧ / ٣٥٤.

(٣) النازعـات / ٢٧.

(٤) انظـر : التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٧، تفسير القرطبي: ١٩/ ٢٠٣.

(٥) البقـرة / ١٤٠.

(٦) انظر الدر المصون ورقة / ٥٤٩، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٢٣.

(٧) المنافقـون / ٦.

(٨) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦١ ـ همع الهوامـع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٢٣٩ ـ، شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٩٩، شرح الأشموني على ألفيـة بن مالك : ٢ / ٤٢٢.

(٩) انظـر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٢٣، ٢ / ٢٧٠.

حذف اسم كان أو ما يعمل عمل (كان)

ذكر أبو حيان[1] أنّه لا يجوز حذف اسم (كان) وأخواتها لأنّه مشبّه بالفاعل.

وذكر النحويون[2] أنّ (لات) العاملة عمل (ليس) لا بدّ من حذف خبرها أو اسمها، وأنّ الأكثر في هذه المسألة حذف الاسم.

وفي إعمال (لات) وإهمالها مذاهب، أحدُها: أنْ تعمل عمل (ليس) كما مر، وهو قول الجمهور. والثاني: أنّها لا تعمل شيئاً، فالاسم المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب محمول على إضمار فعل، وهو قول الأخفش واختيار أبي حيان[3] والسيرافي، والثالث: أنّها تعمل عمل (إنّ)، وهي للنفي العام، وهو منسوب إلى الأخفش أيضاً. والرابع: أنّها حرف جر تخفض أسماء الزمان، وهو قول الفراء. وفي المسألة كلام مفصّلٌ مبسوط في مظانّ النحو[3].

وفي التنزيل من ذلك موضع واحد وهو قراءة الجمهور: ﴿ولاتَ حينَ مناص﴾[4] بفتح التاء ونصب (حينَ) على أنّ اسم (لات) محذوف، وهو

---

(1) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٨٤.

(2) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٢٢، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣٤، والكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ١/٥٧.

(3) انظر البحر المحيط: ٧/٢٨٣.

(4) ص: ٣.

قول سيبويه[1]، والتقدير: ليس الحينُ حينَ مناصٍ.

واختلف النحويُّون[2] فيما تعمل فيه، فهي لا تعمل عند سيبويه[1] إلَّا في لفظة (الحين)، وتعمل في الحين وما يرادفه عند أبي علي الفارسي وابن مالك[3] مثل (أوان) و(ساعة).

ويجوز أنْ تكون (لاتَ) كما مر عاملة عمل (إنَّ) فيكون خبرُها محذوفاً أي: ولاتَ حينَ مناصٍ لهم.

ويكون (حينَ) منصوباً بفعل مضمر على قول من يجعل المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب معمولاً لفعل محذوف أي: ولا أرى حينَ مناصٍ.

وذهب الجرجاني[4] إلى أنَّ التقدير: فنادوا حينَ لا مناصَ، فلما قدَّم (لا) وأخَّرَ (حين) اقتضى ذلك الواو، فيكون (حينَ) ظرفاً لـ (فنادَوْا) المحذوف، وهو قول مردود عند أبي حيان[5]، ولا محوج إليه لأنَّ النظم في غاية الوضوح.

---

(١) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ٥٧.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ١٢٢، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٣٤، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ٥٧.

(٣) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٥٧، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ١٢٢.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ١٥/ ١٤٦.

(٥) انظر البحر المحيط: ٧/ ٢٨٣، وانظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣٤ - ٣٣٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣١٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٩٧، الكشاف: ٣/ ٣٥٩، حاشية الشهاب: ٧/ ٢٩٥، تفسير القرطبي: ١٥/ ١٤٨، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٤٧، التبيان في تفسير القرآن: ٨/ ٤٩٦.

حذف خبر الأحرف الناسخة

أجاز البصريُّون[1] حذف خبر (إنَّ) وأخواتها إذا عُلِمَ من غير قيد، وقيَّدَهُ الكوفيون بكون الاسم نكرة، وأجاز الفراء أَنْ يكون الاسم معرفة بشرط أنْ تُكَرَّرَ.

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ حذف خبر هـذه الأحرف في التنزيل يكثر في مواضع يمكن أنْ يُقاسَ عليها، وقبل أنْ أُدَوِّنَ هذه المواضع أودُّ أنْ أذكر تلك الأحرف التي جاء خبرها محذوفاً، ومن هذه الأحرف:

إنَّ:

لقد حذف خبرها في التنزيل في مواضع[2]، ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنَّهُ في الآخرةِ لَمِنَ الصالحين﴾[3]: قوله ﴿في الآخرة﴾ قيل إنَّه من صلة الألف واللام في ﴿لَمِنَ الصالحين﴾، والصلة لا تتقدم على الموصول، وفي ذلك أوجُهُ من التأويل:

---

(١) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٦١/٢، الخصائص: ٣٧٣/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٥. شرح التصريح على التوضيح: ٢٤٦/١، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٣ ـ ١٠٥.

(٢) البقرة: ٣٠، النساء: ٩٧، المائدة: ١٠٩، الأعراف: ١٩٤، ١٩٦، الأنفال: ٤١، هود: ١٤، ٤٣، يوسف: ٩٠، الرعد: ١١٠، ١١٩، الكهف: ٣، الحج: ١٧، ٢٥، المؤمنون: ٣٥، ٥٦، سبأ: ٢٤، الصافات: ٦١.

(٣) البقرة: ١٣٠.

أ ـ أنْ يكون في الكلام حذف خبر (إنَّ)، والتقدير: وإنَّهُ صالِحٌ في الآخرة، فحذف الخبر، وقيل إنَّ حذف خبر هذه الأحرف مخصوص بكونه شبه جملة كقولنا: إنَّ مالاً أي: إنَّ لنا مالاً، وقد يحذف الخبر غير شبه الجملة إذا دلَّ عليه دليل. وذكر ابن يعيش[1] أنَّ الجيد أنْ يقدَّرَ المحذوف ظرفاً لأنَّه يجري على منهاج القياس. ولا يصح حذفه على مذهب الكوفيين لأنَّ الاسم معرفة، وهو قول مردود لما في التنزيل من شواهد.

ب ـ أنْ يكون متعلقاً بمصدر محذوف، وهذا المصدر خبر (إنَّ)، وفيه ما في سابقه.

جـ ـ أنْ يكون قوله (الصالحين) اسماً كقولنا: الرَّجُلُ والغلامُ، فتكون الألف واللام للتعريف، وهو أقل تكلفاً من سابقيه، وهو الظاهر في هذه المسألة.

د ـ أنْ يكون في الكلام تقديم وتأخير أي: ولقد اصطفيناه في الدنيا وفي الآخرة وإنَّه لَمِنَ الصالحين. وقد ردَّ هذا القولَ أبو حيان[2] ودعا إلى تنزيه كتاب الله عن مثله.

هـ ـ أنْ يكون معمولاً لفعل محذوف على أنَّ (في) للتبيين أيْ: أعني في الآخرة.

وإنَّني لا أرى ضرورة تدعو إلى مثل هذه الافتراضات والتعسُّفات لأنَّني لست مع النحويين في أنَّ (الـ) المتصلة بالمشتقات موصول حرفي أوْ

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/١٠٣ ـ ١٠٥.

(٢) انظر البحر المحيط: ١/٣٩٥، وانظر: تفسير القرطبي: ٢/١٢٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/١١٧، الكشاف: ٢/٣١٢، تفسير ابن عطية: ١/٤٢٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٢٣، مشكل إعراب القرآن: ١/٧٢.

اسمي[1]، ولست أتفق معهم في قولهم إنّهم أرادوا أنْ يصفوا بالجملة الفعلية المعرفة كما وصفوا بها النكرة فلم يستطيعوا لأنَّ ذلك مما يرفضه الأصل النحوي، فجاءوا بالألف واللام، وهما من خصائص الأسماء، فلا يصح أنْ يقترنا بالجملة الفعلية، فحوّلوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل، فصار اسماً في اللفظ، وهو فعل في الحكم والتقدير، وفيه ضمير يعود على الموصول (أل)، ويرى ابن يعيش[2] أنَّ هذا الضمير يعود إلى مدلول الألف واللام، وهو الموصوف باسم الفاعل، واسم الفاعل والضمير المستتر فيه في تـ دير الجملة كسائر الصِّلات.

ولعل ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه أنَّ الأخفش[1] ذهب إلى أنَّ (أل) حرف تعريف وليست موصولة، وهو القول الظاهر من غير التفات إلى رفض النحويين له.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين توفَّاهُمُ الملائِكَةُ ظالمي أنْفُسِهِمْ قالوا فِيمَ كنتم قالوا كنا مُسْتَضْعَفينَ في الأرْض قالوا ألم تَكُنْ أرْضُ اللهِ واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنَّمُ وساءت مصيرا﴾[3]: في خبر (إنَّ) ثلاثة أوجه:

أ ــ أنْ يكون محذوفاً وتقديره: إنَّ الذين توفَّاهُمُ الملائِكَةُ هَلَكُوا، فيكون قوله ﴿قالوا. . . .﴾ مبيِّناً لتلك الجملة المحذوفة.

ب ــ أنْ يكون قوله ﴿فأولئك مأواهم جَهَنَّمُ. . .﴾، فيكون قوله ﴿قالوا. . .﴾ في موضع الحال الثانية من (هُم) في ﴿تَوَفَّاهُم

(1) انظر: همع الهوامع(تحقيق عبد العال سالم): ١/٢٩١، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٥١ ـ ١٥٢.

(2) انظر: شرح المفصل: ٣/١٥١ ـ ١٥٢.

(3) النساء: ٩٧.

الملائكةُ﴾ على أنْ يكونَ العائد محذوفاً أيْ: قالوا لهم، ويجوز أن يكون في موضع الحال من ﴿الملائكة﴾، فلا حذفَ في الكلام.

جـ ـ أنْ يكون قوله ﴿قالوا..﴾ على حذف العائد أيْ: قالوا لهم، وهو الظاهر(١).

ومن ذلك قراءة ابن عباس الشاذَّة: ﴿إنَّك انت علَّامَ الغُيوبِ﴾(٢) بنصب ﴿علَّامَ﴾ على إضمار فعل المدح أي: إنَّك أنتَ أمدَحُ علَّامَ الغيوبِ ويجوز أنْ يكونَ منصوباً على النداء، وحرف النداء محذوف، فيكون خبر (إنَّ) محذوفاً على قول من لم يجوِّزْ أنْ يكون النداء خبراً ولا محوج إليه، لأنَّ فيه حذفاً أكثر مِنْ سابقه(٣) ويمكن أنْ يحمل الكلام على لغة من ينصب اسم (إنَّ) وخبرها(٤)، وهو أوْلى من الحذف.

لاتَ:

وهي تعمل عمل (إنَّ) في أحد الأقوال، ومن ذلك قراءة الجمهور، ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾(٥) أي: ولات حينَ مناصٍ لَهُم(٦).

لكــنَّ:

ولقد وقفت على موضع واحد في التنزيل، وهو قراءة أبي عمرو من

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٧٧٩، التبيان في إعراب القرآن: ٣٨٤/١، البحر المحيط: ٣٣٤/٣.

(٢) المائدة: ١٠٩.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٢١٩٦، البحر المحيط: ٤٩/٤، الكشاف: ٦٥٢/١، حاشية الشهاب: ٢٩٨/٣.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٥٦/٢، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٣٥/١.

(٥) ص: ٣.

(٦) أنظر ما في هذا البحث من حذف اسم (كان) أو ما يعمل عملها الصفحة: ٢١٥.

السبعة: ﴿ما كان محمدٌ أبا أحَدٍ مِنْ رجالِكُم ولكنَّ رسولَ اللهِ وخاتَمَ النبيينَ.﴾[1] بتشديد (ولكنَّ) على أنَّ خبرها محذوف أي: ولكنَّ رسولَ اللهِ وخاتم النبيين محمدٌ عليه السلام[2].

لا النافية للجنس:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا إلَهَ إلاَّ هو الرحمنُ الرَّحِيمُ﴾[3] أي: لا إله كائِنٌ أوْ موجودٌ إلاَّ هو[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿فلا عدوانَ إلا على الظالمين﴾[5] قوله ﴿على الظالمين﴾ في موضع خبر (لا). ويجوز أنْ يكون الخبر محذوفاً أي: فلا عدوانَ على أحد، فيكون قوله ﴿على الظالمين﴾ بدلاً منه[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿كلاَّ لا وَزَرَ﴾[7] أي: لا وَزَرَ هناك[8].

أما أهمُّ المواضع التي حذف فيها الخبر والتي يمكن أنْ يُقاسَ عليها فهي:

(١) إذا كان مفهوماً من سياق الكلام.

(٢) فيما ظاهره أنَّه أخبر فيه عن اسم (إنَّ) بـ (إنَّ) ثانية وما في حيِّزها.

---

(١) الأحزاب: ٤٠.
(٢) انظر البحر المحيط ٢٣٦/٧ الكشاف: ٢٦٤/٣ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١٨١/٢.
(٣) البقرة: ١٦٣، وانظر: ٢٥٥، آل عمران: ٢، ٦، ١٨، ٦٢، هود: ١٤، الشورى: ٤٢.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة: ١٢١٥.
(٥) البقرة: ١٩٣.
(٦) انظر البحر المحيط: ٦٩/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٥٨/١.
(٧) القيامة: ١١.
(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧٧/٢.

(٣) إذا سدَّ مسده واو المصاحبة.

(٤) فيما ظاهره أنَّه الخبر على زيادة حرف العطف.

(٥) فيما فيه حرفان ناسخان مخبر عن الثاني منهما.

(٦) فيما فيه عطف اسم على اسم (إنَّ) بحرفي العطف (أو) أو الواو.

(٧) فيما ظاهره العطف على موضع اسم (إنَّ) أو على موضعها واسمها قبل تمام الخبر.

(١) إذا كان مفهوماً من سياق الكلام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كلَّا لا وَزَرَ﴾[1] أيْ: كلَّا لا وَزَرَ هناكَ كما مرَّ. ومنه قوله تعالى: ﴿فلا فَوْتَ﴾[2] أي: فلا فَوْتَ لهم[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا لا ضير...﴾[4] أي: لا ضير علينا[5].

ومنه قراءة أبي عمرو من السبعة: ﴿ما كان محمدٌ أبا أحد من رجالِكم ولكنَّ رسولَ اللهِ وخاتَم النبيين...﴾[6] أي: ولكنَّ رسولَ الله وخاتم النبيين محمد عليه السلام كما مر[7].

(٢) فيما ظاهره أنَّه أُخبِرَ فيه عن اسم (إنَّ) بـ (إنَّ) ثانية وما في حيِّزها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ إنَّا لا نُضيعُ

---

(١) القيامة: ١١.
(٢) سبأ: ٥١.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧١/٢، البحر المحيط: ٢٩٣/٧.
(٤) الشعراء: ٥٠.
(٥) انظر: حاشية الشهاب: ١٣/٧، التبيان في تفسير القرآن: ٢٠/٨، تفسير القرطبي: ٢٠/١٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣١٥، ٨٢٥.
(٦) الأحزاب: ٤٠.
(٧) انظر الصفحة: ٢٢١.

أجـرَ مَنْ أَحْسَنَ عمـلاً أولئـك لهم جنـاتُ عـدنٍ تجـري من تحتِهِمُ الأنهارُ. . .﴾[1]: في خبر (إنّ) الأولى ثلاثة أوجه:

أ ــ أنْ يكون قوله تعالى: ﴿أولئك لهم جنَّاتُ عَدْنٍ. .﴾، فيكون ما بينهما معترضاً.

ب ــ أنْ يكون قوله ﴿إنَّا لا نُضيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عملاً﴾ على حذف العائد أي: منهم أَوْ على إقامة الظاهر مقام المضمر، فيكون قوله ﴿أولئك لهم جنَّاتُ عَدْنٍ. .﴾ مستأنفاً، وهو الظاهر.

ج ــ أنْ يكون الخبر محذوفاً أي: إنَّ الـذين آمنوا وعملوا الصـالحاتِ يُجازيهم الله بأعمالِهم[2].

ومن ذلك قولـه تعالى: ﴿إنَّ الـذين آمنوا والـذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوسَ والذين أشركوا إنَّ اللهَ يَفْصِلُ بينَهُم يومَ القيامةِ إن اللهَ على كلِّ شيءٍ شهيدٌ﴾[3]: قوله ﴿إنَّ الله يفصِلُ بينَهم يومَ القيامةِ﴾ في موضع الخبر لـ (إنَّ) الأولى، وهي مسألة تصح على مذهب البصريين[4] لأنَّهم يجيزون: إنَّ زيداً إنَّه منطلقٌ، وقد منع الفرَّاء[5] ذلك لكنه أجازه في الآية لأنَّ فيها معنى الجزاء. وقيل إنَّ (إنَّ) الثانية وما في حيِّزها تكرير للأُولى على أنَّ الخبر محذوف أيْ: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين

---

(1) الكهف: ٣٠ ـ ٣١.

(2) انظر حاشية الشهاب: ٩٩/٦، التبيان في تفسير القرآن: ٣٢/٧، التبيان في إعراب القرآن: ٨٤٥/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٣٢/٧، البحر المحيط: ١٢٢/٦، مشكل إعراب القرآن: ٤١/٢، الكشاف: ٤٨٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٧/٢، معاني القرآن للفراء: ١٤٠/٢.

(3) الحج: ١٧.

(4) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١٦٦/٢.

(5) انظر معاني القرآن للفراء: ٢١٨/٢.

وغيرَهم مفترقون يومَ القيامةِ، والأوّل أظهر[1].

(٣) إذا سدت مسده واو المصاحبة:

ومنه قوله تعالى: ﴿فإنَّكُم وما تعبدون﴾[2]: قوله ﴿وما تَعْبُدونَ﴾ ساد مسد الخبر عند الكوفيين لأنَّ الواو بمعنى (مع) والتقدير: فإنَّكُم مع ما تعبدون، وهو الظاهر عند الزمخشري[3] وعندي في هذه المسألة، والخبر عند البصريين محذوف وجوباً أيْ: مقرونان[4]، والترجيح بين المذهبين مبسوط في مظانِّ النحو[5].

(٤) فيما ظاهره أنَّه الخبر على زيادة حرف العطف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا ويَصُدُّونَ عن سبيلِ اللهِ والمسجدِ الحرام... ومَنْ يُرِدْ فيه بإلحادٍ بظلمٍ نذقْهُ مِنْ عذابٍ أليمٍ﴾[6]: في خبر (إنَّ) أوجُهٌ:

أ ـ أنْ يكون قوله ﴿وَيصُدُّونَ عن سبيلِ اللهِ...﴾ على زيادة الواو، وهي مسألة لا تصحُّ إلَّا على المذهب الكوفي والأخفش[7]، وهو مذهب مرغوب عنه عند أبي حيان.

ب ـ أنْ يكون محذوفاً دلَّ عليه جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ومَنْ يُرِدْ

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٣٦، حاشية الشهاب: ٦/٢٨٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/٩٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٧١.

(٢) الصافات: ١٦١.

(٣) انظر الكشاف: ٣/٣٥٥.

(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٧/٢٨٩، البحر المحيط: ٧/٣٨٧.

(٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/١٨٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢/٤٣، شرح الرضي على الكافية: ١/١٠٨.

(٦) الحج: ٢٥.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٣٦٢.

فيه بإلحادٍ بظلمٍ نُذِقْهُ من عذابٍ أليمٍ﴾، والتقدير: إنَّ الذين كفروا معذَّبونَ، أوْ خَسِروا أو هلكوا، وهو تقدير ابن عطية[1]، والتقدير عند الزمخشري[2]، نُذيقُهُم مِنْ عذابٍ أليمٍ، فيكون قوله ﴿وَيَصُدُّون عن سبيل الله...﴾ معطوفاً على ﴿كفروا﴾ صلة الموصول على أنّه مؤول بالماضي أي: إنَّ الذين كفروا وَصَدُّوا، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أيْ: وهم يصُدُّونَ على أنَّ الجملة حالية، ولا ضرورة تدعو إلى تكلف تقدير مبتدأ.

جـ ـ أنْ يكون قوله ﴿نُذِقْهُ مِنْ عذابٍ أليم﴾، وهو قول الزجاج[3]، وقد غَلَّطَهُ فيه أبو جعفر النحاس لأنَّ ما جعله خبراً هو جواب الشرط! وعليه فيبقى الشرط بغير جواب[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يُلْحِدُون في آياتِنا لا يَخْفَوْنَ علينا... إنَّ الذين كفروا بالذِّكْرِ لمَّا جاءهم وإنَّه لكتابٌ عزيزٌ لا يأتيهِ الباطِل مِن بينِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خلفِهِ تنزيلٌ مِنْ حكيمٍ حميدٍ، ما يُقالُ لك إلاَّ ما قَدْ قيلَ للرسلِ مِنْ قبلِكَ...﴾[5]، اختلف النحويون في خبر (إنَّ) الثانية، فذهبوا فيه مذهبين:

أ ـ أنْ يكون مذكوراً، وفيه خلاف أيضاً، فيجوز أنْ يكون قوله ﴿لا يأتيهِ الباطِلُ..﴾ على حذف الرابط، أي لا يأتيه الباطلُ مِنْهُم، وهو اختيار أبي حيَّان[6]، ويجوز أنْ يكون الرابط (أل) على قول الكوفيين، وهو قول

---

(1) انظر: البحر المحيط: ٣٦٢/٦.
(2) انظر الكشاف: ١٠/٣.
(3) انظر تفسير القرطبي: ٣١/١٢.
(4) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٣٨/٢، الكشاف: ١٠/٣، حاشية الشهاب: ٢٩١/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٧٢/٢ ـ ١٧٣. مشكل إعراب القرآن: ٩٤/٢ ـ ٩٥، تفسير القرطبي: ٣١/١٢، معاني القرآن للفراء: ٢١/٢، البحر المحيط: ٣٦٢/٦.
(5) فصلت: ٤٠ ـ ٤٢.
(6) انظر: البحر المحيط: ٥٠٠/٧

بعيد عند ابن هشام[1] لأنَّ ما عد خبراً من جملة ﴿وَإِنَّه لكتابٌ عزيزٌ﴾.

ويجوز أَنْ يكون قولَه ﴿ما يُقالُ لَكَ..﴾ على حذف العائد أيضاً أيْ: ما يُقالُ لَكَ في شأنِهم.

ويجوز أَنْ يكون قوله ﴿لمَّا جاءهم﴾ على تقدير: لمَّا جاءهم كفروا به، ويظهر لي أنَّ في هذا القول حذف جملة جواب ﴿لمَّا﴾ على أنَّها حرف وجود لوجود أوْ حرف وجوب لوجوب عند بعض النحويين[2].

وأجاز أبو القاسم الزمخشري[3] كما يُفْهَمُ مما في (الكشَّاف) وكما فهمه ابن هشام[4] وغيره من كلامه أنْ يكون قولَه ﴿إِنَّ الذين كفروا﴾ بدلاً مِنْ ﴿إِنَّ الذينَ يُلْحِدونَ في آياتِنا..﴾ على أنَّ الخبر قولُه ﴿لا يَخْفَوْنَ علينا﴾.

وأجاز أبو عمرو بن العلاء[5] أنْ يكون قوله ﴿أولئك يُنادَوْنَ مِنْ مكانٍ بعيدٍ﴾[6]، وذكر الحوفي[5] أنَّ هذا القول مردود بطول الفصل.

وذكر بعض نحاة الكوفة أنَّ الخبر قولُه ﴿وإنَّهُ لكتابٌ عزيزٌ﴾ على زيادة الواو، والأظهر أنْ تكون الواو للحال لأنَّ الجملة اسمية كما في (البحر المحيط)[5].

ب ـ أَنْ يكون غيرَ مذكورٍ، وفي تقديره خلاف: فيجوز أَنْ يكون تقديرُهُ: لمَّا جاءَهُم كفروا به، فحذف ﴿كفروا به﴾، وهو مروى عن عمرو بن عبيد، وقد استحسنه عيسى بن عمر. ويجوز أن يكون: معانِدونَ أَوْ

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧١٢.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٦٩.
(٣) انظر الكشاف: ٣/٤٥٥.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: ٧١٢.
(٥) انظر البحر المحيط: ٧/ ٥٠٠.
(٦) الآية: ٤٤.

هالِكونَ، وأنْ يكون: يَخلدونَ في النارِ[1]، وهو قول الكسائي كما في (البحر المحيط)[2].

(٥) فيما فيه حرفان ناسخان مخبر عن الثاني منهما:

ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكُم مُخْرَجونَ﴾[3]: للنحويين في تخريج قوله ﴿إنَّكم مُخْرَجونَ﴾ أقوال:

أ ـ أنْ يكون ﴿أنَّكم﴾ الثانية بدلاً من الأولى، وفي الكلام معنى التوكيد، فيكون خبر (أنَّ) الأولى محذوفاً لدلالة خبر الثانية عليه أي: أيَعِدُكُم أنَّكُم تُبْعَثونَ إذا متم، والخبر المحذوف عامل في ﴿إذا﴾، وهو قول سيبويه[4]. وقد حمل أبو علي الفارسي[5] قول سيبويه، على وجهين، أحدهما: أن يكون في الكلام حذف مضاف. أيْ: أيَعِدكُمْ أنَّ إخراجَكُم إذا متم، فيصح الإبدال، فيكون الخبر الظرف ﴿إذا﴾ لأنَّ ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث، والوجه الآخر أنْ يكون خبر (أنَّ) الأولى محذوف.

ب ـ أنْ يكون (أنَّ) الثانية توكيداً للأولى على سبيل التكرير، وعليه فيكون قوله ﴿مُخْرَجونَ﴾ خبراً لـ (أنَّ) الأولى، وهو العامل في الظرف (إذا)، وهو قول أبي العباس المبرد[6] والجرمي والفراء. وفي المسألة خلاف بين المبرد وسيبويه بسطه الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في

---

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٣٦٧/١٥، التبيان في تفسير القرآن: ١٢٩/٩، معاني القرآن للفراء: ٩/٣، مشكل إعراب القرآن: ٢٧٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٤١/٢.

(٢) انظر البحر المحيط: ٧ / ٥٠.

(٣) المؤمنون: ٣٥.

(٤) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ٤٦٧/١.

(٥) انظر الأشباه والنظائر: ٣٩٠/٣.

(٦) انظر: المقتضب: ٣٥٦/٢ ـ ٣٥٧.

حواشيه على (المقتضب)[1].

وَوَهم السخاوي[2] (في سفر السعادة) في المسائل العشر التي سمّاها أبو نزار الملقب بملك النحاة (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) في أنَّ أبا العباس المبرد ومن تبعه جعلوا المصدر المؤوّل مِنْ (أنَّ) الثانية وما في حيزها مرفوعاً على الابتداء، وخبره الظرف (إذا)، والجملة الاسمية في موضع الخبر لِـ (أنَّ) الأُولى، والتقدير: أَيَعِدُكم أنّكم إذا متم إخراجكم كقولنا: أَيَعِدُكُم أنّكم يومَ الجمعة إخراجكم، وهو مذهب بيِّنٌ عنده لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف، ولعلَّ ما في المقتضب يردُّ هذا الوهْمَ: «فأمَّا ما قيل في الآية التي ذكرنا قبلُ سوى القول الذي اخترناه، وهي ﴿أيعِدُكُمْ أنّكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنّكم مُخْرَجونَ﴾، فَأَنْ يكونَ ﴿أنّكم مُخْرَجونَ﴾ مرتفعاً بالظرف كأنّه في التقدير: أَيَعِدُكُم أنَّكُم إذا متم إِخْراجَكُمْ، فهذا قول حسن جميل»[3] ويظهر لي أنَّ ما نسبه السخاوي إلى أبي العباس المبرد أظهر الأقوال وأقلُّها تكلفاً، وهذا القول المنسوب وهما إلى المبرد ذكره الزمخشري[4] وعدَّه تخريجاً سهلاً لا تكلفَ فيه.

جـ ـ أنْ يكون المصدر المؤوَّلُ من ﴿أنَّكم مُخْرَجونَ﴾ مرفوعاً بفعل محذوف أي: يحدث إخْراجُكُم، وعليه فالجملة الشرطية في موضع رفع خبر لـ (أنَّ) الأُولى، ويكون جواب الشرط ذلك الفعل المحذوف، ويجوز أنْ يكون الفعل المحذوف وفاعله في موضع رفع على خبر (أنَّ) الأُولى[5].

---

(١) انظر المقتضب: ٢/٣٥٦، حاشية رقم (٣).
(٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ٣/١٨٩.
(٣) المقتضب: ٢/٣٥٧.
(٤) انظر الكشاف: ٣/٣١.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٥٣، التبيان في تفسير القرآن: ٧/٣٢٤، البحر=

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم إنَّ ربَّك للذين هاجَرُوا من بعدِما فُتِنُوا ثم جاهَدُوا وصبروا إنَّ ربَّك مِنْ بَعْدِهم لغفورٌ رحيم﴾[1]: الظاهر في خبر (إنَّ) الأُولى أنْ يكون قوله ﴿للذين هاجروا..﴾، وهو قول الزمخشري[2]، وذهب أبو البقاء[3] إلى أنَّه قولُه: ﴿إنَّ ربَّك مِنْ بَعْدِهِم لغفورٌ رحيمٌ﴾، وأنَّ (إنَّ) الثانية واسمها تكرير للأولى على سبيل التوكيد، وعليه ينبغي أنْ يكون خبر الأُولى قوله ﴿لغفورٌ رحيمٌ﴾. وأجاز قوم أنْ يكون خبر الأُولى مقدَّراً دلَّ عليه خبر الثانية، وقد ردَّه أبو حيان[4] لأنَّ فيه إلغاءَ حكم الأُولى وجعله للثانية، وهي مسألة أجازها الشهاب[5]، ويكون قوله ﴿للذين...﴾ على قول أبي البقاء متعلّقاً بـ ﴿لَغَفُورٌ﴾، ويجوز أنْ تكون اللام للتبيين أيْ: أعني للذين هاجَرُوا.

(٦) فيما فيه عطف اسم على اسم (إنَّ) بحرف العطف (أو) أو الواو:

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّا أَوْ إيَّاكُم لعلى هُدىً أَوْ في ضلالٍ مُبينٍ﴾[6]: خبر (إنَّ) و ﴿أَوْ إيَّاكم﴾ هو: قوله ﴿لَعَلَى هدىً أَوْ في ضلال مبين﴾، ولا ضرورة تدعو إلى تقدير محذوف، لأنَّه لو كان ما بعده غير معطوف لوجبَ التقدير.

= المحيط: ٦/٤٠٤، حاشية الشهاب: ٦/٣٣٠ معاني القرآن للفراء: ٢/٢٣٤، الكشاف: ٣/٣١، تفسير القرطبي: ١٢/١٢٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٨٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٠٧ - ١٠٩، الأشباه والنظائر في النحو: ٣/١٨٩.

(١) النحل: ١١٠.

(٢) انظر: الكشاف: ٢/٤٣٠.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٤٨.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥/٥٤١.

(٥) حاشية الشهاب: ٥/٣٧٤.

(٦) سبأ: ٢٤.

وذهب سيبويه[1] إلى أنَّ في الكلام حذفَ خبرِ الثاني، وذهب المبرد[2] إلى أنَّ المحذوف خبر الأوَّل، وأوجَب أبو البقاء حذف أحدهما[3].

ومن ذلك قراءة أُبي الشاذة: ﴿قالوا إنَّك أوْ أنْت يُوسُف...﴾[4]: القراءة محمولة عند ابن جني[5] على حذف خبر (أنَّ) أي: أإنَّك لسفير يوسف أوْ أنْتَ يوسف، وتقدير الكلام عند الزمخشري[6]: أإنَّك يوسُفُ أوْ أنت يوسف، فحذف الأوَّل لدلالة الثاني عليه.

ومن العطف بالواو قوله تعالى: ﴿إنّي لا أَمْلِكُ إلاَّ نفسِي وأخِي﴾[7]: يجوز في موضع (أخي) ستة أوجهً من الأعاريب:

أ ـ أنْ يكون معطوفاً على (نفسي)، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ب ـ أنْ يكون منصوباً عطفاً على اسم (إنَّ) على أن الخبر محذوف أي: وإنَّ أخي لا يملك إلاَّ نَفْسَهُ.

جـ ـ أنْ يكون مرفوعاً عطفاً على موضع اسم (إنَّ) لاستكمالها الخبر.

د ـ أنْ يكون مرفوعاً على الابتداء وخبره محذوف كما مر.

هـ ـ أنْ يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستتر في ﴿أملِكُ﴾.

و ـ أنْ يكون مجروراً عطفاً على الياء في (نفسي)، وهو من عطف

---

(١) انظر الكتاب (مطبعة بولاق) ٢/٣٥٦، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٠٩.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٠٩، البحر المحيط: ٧/٢٨٠.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٦٨، وانظر: حاشية الشهاب: ٧/٢٠٢، تفسير القرطبي: ١٤/٢٩٩، معاني القرآن للفراء: ٢/٣٦٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٩٠.

(٤) يوسف: ٩٠.

(٥) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٤٩.

(٦) انظر الكشاف: ٢/٣٤١ وانظر البحر المحيط: ٥/٣٤٢.

(٧) المائدة: ٢٥.

الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور[1].

(٧) فيما ظاهره العطف على موضع اسم (إنَّ) أو على موضعها واسمِها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئونَ والنصارى مَنْ آمنَ باللهِ...﴾[2] أي: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا يرحمون[3].

ومن ذلك قراءة أبي عمرو من السبعة: ﴿إنَّ اللهَ وملائِكَتُهُ يُصلُّونَ على النبيِّ﴾[4] برفع ﴿وملائِكَتُهُ﴾ حملاً على موضع اسم (إنَّ) على قول الكوفيين وهو الظاهر، وهي مسألة لا تصح عند الفرَّاء إلاَّ في الاسم مخفي الإعراب، ولا تصح عند البصريين قبل تمام الخبر، وعليه فالخبر محذوف عندهم، أي: إنَّ الله يصلِّي وملائِكَتُه يُصَلُّون[5].

** .. ** .. **

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٩٣٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٨/١، البحر المحيط: ٤٥٧/٣، الكشاف: ٦٠٥/١، مشكل إعراب القرآن ٢٢٥/١، تفسير القرطبي: ١٢٨/٦، معاني القرآن للزجاج: ١٨٠/٢، حاشية الشهاب: ٢٣١/٣، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٤٣/٨.

(٢) المائدة: ٦٩.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة: ١٢١٥.

(٤) الأحزاب: ٥٦.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٢٤٨/٧، تفسير القرطبي: ٢٢٣/١٤، الكشاف: ٢٧٢/٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٩١.

حذف الفاعل ونائبه

جاء في (شرح التصريح على التوضيح)[1] أنَّ الفاعل يطرد حذفه في أربعة مواضع: في باب نائب الفاعل، وفي الاستثناء المفرَّغ نحو: ما قام إلاَّ هندُ، وفي (أَفْعِلْ) بكسر العين في التعجب إذا دلَّ عليه متقدم كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِرْ﴾[2]، وفي المصدر كقوله تعالى: ﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً ذا مَقْرَبَةٍ﴾[3].

وقال الزرقاني بقي عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكَّد بالنون، وفاعل فعل المخاطبة المؤكد بالنون. وقال الشيخ يس الحمصي بقي موضع سادس، وهو إذا قام مقامه حالان نحو: فَتَلَقَّفَهَا رجُل «رَجُل»، والأصل: فتلقَّفها الناسُ رجلاً رجلاً، فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالشيء الواحد. وسابع وهو نحو: ما قامَ وَقَعَدَ إلاَّ زيدٌ لأنَّه من الحذف لا من التنازع لأنَّ الإضمار في أحدهما يُفْسِدُ المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه، وإنَّما هو منفي عن غيره مثْبتٌ له.

وذهب السيوطي[1] إلى أنَّ المصدر يتحمل الضمير لأنَّه يؤول بمشتق، وهو عند الكوفيين مشتق.

---

(١) انظر: ١/٢٧٢.
(٢) مريم: ٣٨.
(٣) البلد: ١٤ ـ ١٥.

وذكر السيوطي[1] في (الأشباه والنظائر) أنَّ الفاعل إذا لاقى ساكناً كقولنا: اضربوا القومَ أو: اضربي القومَ يُحْذَف.

وقد أجاز الكسائي حذف الفاعل في غير ما مر، ورجحه السهيلي وابن مضاء[2].

وذكر السيوطي وغيره[2] أنَّه ورد مواضع ظاهرها حذف الفاعل في غير ما مر، وعزز ذلك بقوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوُا الآيات ليَسْجُنُنَّه حتى حين﴾[3].

وبعد فسأحاول في هذا البحث أن أنتهي بالاستقصاء الشامل لكل ما في التنزيل من شواهد محمولة على حذف الفاعل إلى المواطن التي حذف فيها وهي ما يلي:

(١) فيما أُضيفَ فيه المصدر إلى مفعوله.

(٢) في صيغة التعجب (أَفْعِلْ به) إذا دلَّ عليه متقدم.

(٣) حذف فاعل اسم الفعل (هيهات) في أحد التأويلات.

(٤) حذف فاعل أفعال المدح والذم وما يعمل عملها.

(٥) حذف نائب الفاعل تجنباً للتكرير في أحد التأويلات.

(٦) حذف الفاعل العامل في الظرف في أحد التأويلات.

---

(١) انظر الأشباه والنظائر: ٦٣/٢، وانظر في حذف الفاعل: إعراب القرآن المجيد ورقة: ٣٠، البرهان في علوم القرآن: ١٤٣/٣ شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٨/٧، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢٥٥/٢.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٢/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥٥/٢.

(٣) يوسف: ٣٥.

(٧) صحة حذف الفاعل في مواطن أنكرها جمهور النحويين.

(٨) في فعل الجماعة والمخاطبة غير معتل الآخر بالألف والمؤكَّد بالنون.

(١) فيما أضيف فيه المصدر إلى مفعوله:

ويشيع هذا الحذف في التنزيل في مواطن كثيرة، ويكاد يكون أكثر هذه المواطن شيوعاً واطّراداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يجعلون أصابِعَهُم في آذانِهِم من الصواعِقِ حَذَرَ الموت...﴾(١) أي: حَذَرَهم الموتَ(٢).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنُسَبِّحُ بحمدِكَ...﴾(٢) أي: بحمدنا إيَّاكَ(٣).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّ منها لما يهبط من خشية الله...﴾(٤) وقد جاء في التنزيل مواطن يفهم منها أنَّ المصدر إمَّا أنْ يكون مضافاً إلى المفعول وإمَّا أنْ يكون مضافاً إلى الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لقد أنزلنا إليكم كتاباً فيه ذِكْرُكمْ...﴾(٥): ﴿ذِكْرُ﴾ مصدر مضافٍ إلى المفعول والفاعل محذوف أي: ذكرنا إياكم، ويجوز أن يكون العكس(٧).

---

(١) البقرة: ١٩.
(٢) البقرة: ٣٠.
(٣) انظر الدر المصون ورقة: ٢٠٨، حاشية الشهاب: ١٢٢/٢، البحر المحيط: ١٤٣/١.
(٤) البقرة: ٧٤ وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١٦٤، ١٦٥، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٣٥، آل عمران: ١٠٨، النساء: ٧٧، ١٤٧، ١٤٨، المائدة: ٢، ٨٩، ٩٥، الأعراف: ١٤٧، الرعد: ١٤، النحل: ٩١، مريم: ٤، ٤٨، ٨٢، طه: ٢٠، الأنبياء: ١٠، ٧٣، ١٠٤، الحج: ١، ٣٢، النور: ٢٤، ٣٧، الصافات: ٦، ص ٢٤، ٥٨، ٦٣، ٧٧ العنكبوت: ٤٥، الروم ٣، ٤٧، السجدة: ٢٣، ٣٢، ٤٦، فصلت: ٤٩ الشورى: ٤١ الدخان: ٣٢، المجادلة: ٤، البلد: ١٣.
(٥) الأنبياء: ١٠.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٧٥/٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا تَجْعلوا دعاءَ الرَّسولِ بينَكم كَدُعاءِ بَعْضِكُم بعضاً..﴾[1] ﴿دُعاء﴾ مصدر مضافٍ إلى الفاعل وعليه فالمفعول محذوف أي: دعاء الرسولِ إيَّاكم، ويجوز أنْ يكون مضافاً إلى المفعول على أنَّ الفاعل محذوف أي دعاءكم الرسول[2].

(٢) في صيغة التعجب (أَفْعِلْ به) إذا دل عليه متقدم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل اللهُ أَعْلَمُ بما لبثوا له غيبُ السمواتِ والأَرْضِ أَبْصِرْ به وأَسْمِعْ...﴾[3]: في صيغة (أَفْعِلْ بِهِ) ثلاثة مذاهب:

(١) أنْ تكون الباء مزيدة عند سيبويه[4] والهاء عائدة على لفظ الجلالة، والتقدير أَبْصَرَ اللهُ أي: صار ذا بَصَرٍ، ثم نُقِلَ إلى صيغة الأمر، فبرز الضمير لزيادة الباء أو لعدم لياق الصيغة به، فيكون فاعل ﴿وَأَسْمِعْ﴾ على هذا المذهب محذوفاً، وهي مسألة لا تصح إلاَّ على مذهب الكسائي والحوفي وابن عطية، وقيل إنَّه حذف لملازمته الجر، والفعل قبله في صورة ما يكون فاعله مضمراً، والجار والمجرور في موضع المفعول به، ولذلك حذف لأنَّه أشبه الفضلة، وهو تعليل يعزِّز مذهب القائلين بحذفه.

وذهب ابن مالك[5] إلى أنَّ الجار حذف ثم استتر الضمير في الفعل

---

(١) النور: ٦٣.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٤٠٢/٦، التبيان في إعراب القرآن ٩٧٩/٢، وانظر شواهد أخرى البقرة: ١٦٤، المائدة ٢، الحج: ٢٢، النور: ٧٧، السجدة: ٢٣، الصافات: ٥٦، ص: ٣٢، ٤٦.

(٣) الكهف: ٢٦.

(٤) انظر في هذه الصيغة: الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٩٧/٤.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ١٥٨/٦.

لدلالة الأوَّل عليه، وعليه فلا حذفَ في الكلام. وقيل إنَّ الفاعل لو كان مستتراً لبرز في التثنية والجمع والتأنيث(١). وقيل إنَّ الباء الزائدة هذه لا يجوز حذفها إلاَّ مع (أنَّ) و(أنْ)(١).

(ب) أنْ يكون الفاعل مضمراً لأنَّ الصيغة أمر، فيكون الجار والمجرور في موضع المفعول به على أنَّ الباء للتعدية، وهو قول الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف وابن كيسان، ويظهر لي أنَّ هذا الوجه بعيد عن التكلف، وصيغة (أَفْعِلْ) تعززُه.

(جـ) أنْ يكون الفاعل ضميراً مستتراً على أنَّ الهمزة للتعدية والباء زائدة.(٢). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ...﴾(٣): القول فيها مثل سابقتها(٤)

(٣) حذف فاعل اسم الفعل (هيهاتَ) في أحد التأويلات:

ومن ذلك قوله تعالى ﴿هيهات هيهات لِما تُوعَدونَ﴾(٥).

للنحويين(٦) في أسماء الأفعال ثلاثة مذاهب:

(أ) أنْ يكون (هيهات) وغيره من أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو قول الأخفش وكثير من النحويين.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥٧/٥.
(٢) انظر حاشية الشهاب: ٩٤/٦، تفسير القرطبي ٣٨٨/١٠، التبيان في إعراب القرآن: ٨٤٤/٢، البحر المحيط: ١١٧/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٦/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٨٨/٢، شرح الرضي على الكافية: ٣١١/٢.
(٣) مريم: ٣٨.
(٤) انظر أيضاً: التبيان في إعراب القرآن: ٨٧٥/٢ حاشية الشهاب: ١٥٨/٦ التبيان في غريب إعراب القرآن: ١٢٦/٢.
(٥) المؤمنون: ٣٦.
(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٩٦/٣ وانظر شرح التصريح على التوضيح: ١٩٦/٢، المقتضب: ٢٠٥/٣.

(ب) أنْ تكونَ في موضع نصب بفعل مضمر، وهو قول المازني، وذكر الأشموني[1] أنَّ هذين المذهبين منقولان أيضاً عن سيبويه وأبي على الفارسي.

(جـ) أنْ تكون في موضع رفع على الابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر.

وفاعل (هيهات) يجوز أنْ يكـون مضمراً راجعاً على البعث واللام للتبيين، وأجاز ابن عطية أنْ يكون الفاعل محذوفاً أي: بَعُدَ الوجودُ لِما تُوْعَدونَ، وهو ليس بجيد عند أبي حيَّان[2].

ويجوز أن تكون اللام زائدة والفاعل الاسم الموصول (ما) أي: بَعُدَ ما تُوْعَدونَ مِنَ البعثِ، وذكر ابن جنّي[3] أنَّ زيادة اللام لم تُعْهَد في الفاعل.

(٤) حذف فاعل أفعال المدح والذم وما يعمل عملها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مثلُ القوم الذين كذَّبوا بآياتِ الله واللهُ لا يهدي القومَ الظالمين﴾[4]: أجاز ابن عطية أنْ يكون فاعل (بئس) محذوفاً[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مقتاً عندَ الله وعند الذين آمنوا. . .﴾[6]. فاعل ﴿كَبُرَ﴾ ضمير مستتر، وذكر الحوفي أنَّ التقدير: كَبُرَ مقتاً عند الله جدالُهُم،

---

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣ / ١٩٦ وانظر شرح التصريح على التوضيح: ١٩٦/٢، المقتضب: ٢٠٥/٣.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤٥/٦، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٥٤/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٩٣، ٨٣٨، حاشية الشهاب: ٣٣٠/٦، البيان في غريب إعراب القرآن ١٨٤/٢، مشكل إعراب القرآن: ١٠٩/٢.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٩٢/٢.

(٤) الجمعة: ٥.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف التمييز الصفحة: ٣٢٩.

(٦) غافر: ٣٥.

على حـذف الفاعـل، وهو عنـد أبي حيان من تفسيـر المعنى لا تفسير الإعـراب، ولعلَّ مـا يعزز قـول أبي حيان أنَّ النحـويين لم ينسبوا إلى الحوفي[1] هذا القول إنّ قدَّرنا عودتَهم إلى مؤلِّفِه، ولكنَّ هذا يردُّه أنَّهم لم ينسبوا إلى ابن عطية حذفه أيضاً، وقد مرَّ أنَّه ممن يجيزون ذلك.

(٥) حذف نائب الفاعل تجنباً للتكرير في أحد التأويلات:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين كفروا لهم نارُ جهنَّمَ لا يُقْضى عليهم فيموتوا..﴾[2]: ذكر ابن جني أنَّ مفعول ﴿يُقْضَى﴾ محذوف: «والمفعول محذوف أي: لا يُقْضى عليهمُ الموتُ، وحسن حذفه لأنَّه لو قيل لا يُقضى عليهم الموتُ فيموتون كان تكريراً يغني من جميعه بَعْضُهُ، ولا توكيدَ أيضاً فيه، فيحتمل لفظه، وعلى كلِّ حالٍ فقدْ بيَّنا في كتابنا هذا وفي غيره حسن حذف المفعول لدلالة الكلام عليه وأنَّه لا يصدر إلَّا عن فصَاحةٍ عذبة»[3] ولعلَّ ما سمَّاه مفعولاً هو نائب الفاعل الذي ذكر أنَّه محذوف إلَّا إذا حملنا كلامه على أنَّ الحَذْف بمعنى الإضمار.

(٦) حذف الفاعل العامل في الظرف في أحد التأويلات:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولن يَنْفَعَكُمُ اليومَ إذْ ظَلَمْتُم أنَّكُم في العذاب مُشْتَرِكونَ﴾[4]: ﴿إذْ﴾ ظرف لما مضى لا يصح أنْ يكون بدلاً من ﴿اليومَ﴾ لاختلاف الزمانين، ولا يصح أنْ يعمل فيه ﴿يَنْفَعَكُم﴾ لأنَّه لا يصح أنْ يعمل في معمولين ظرفين، أوْ أنْ يعمل فيه ﴿مُشْتَرِكونَ﴾ لأنَّ معمول خبر

---

(١) انظر البحر المحيط: ٧/٤٦٤، وانظر الكشَّاف: ٣/٤٢٧.

(٢) فاطر: ٣٦.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٢٠.

(٤) الزخرف: ٣٩.

الأحرف الناسخة لا يصح أنْ يتقدم عليه كما في (مغنى اللبيب)[1] ولأنَّ المعنى لا يصح لأنَّ المراد اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم، وعليه فالآية لا بد أنْ تكون مسرحاً للتأويلات، فمن النحويين من ذهب إلى أنَّ الآخرة والدنيا متصلتان، وهما في حكم الله سواء، فكأنَّ اليومَ ماضٍ أوْ كَأَنَّ ﴿إذْ﴾ مستقبلة، وعليه يصح الإبدال، وهو قول ابن جنى[2] وأبى القاسم الزمخشري[3].

وقيل إنَّ (إذ) ظرف معمول لفاعـــل محـذوف أيْ: ولَنْ يَنْفَعَكُم اليومَ ظلمُكُم أوْ جَحْدُكُمْ.

ويجوز أنْ تكون (إذْ) بمعنى (أَنْ) المصدريَّة أي: لأَنْ ظَلَمْتُم فيكون المصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيِّزها مجروراً بلام العلة المحذوفة وهو قول أبي البقاء[4].

وذكر ابن هشام[5] أنَّها ظرف مستفاد منه التعليل أو حرف بمنزله لام العلة، والتقدير: لأجل ظُلْمِكُم في الدُّنيا، ويظهر لي أنَّه اضْمَرَ (أنْ) بعد هذه اللام لأنَّه سبك مصدراً منها وممَّا في حيِّزها. والأظهر في هذه المسألة أنْ يكون العامل (يَنْفَعَكُم﴾ من غير التفات إلى قول المانعين أنْ يعمل في معمولين ظرفين.

---

(١) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١١٣، ١١٥، ٥٧٢.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١١٥ ـ التبيان في إعراب القرآن: ١١٣٩/٢.

(٣) انظر الكشاف: ٤٨٩/٣.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٣٩/٢.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١١٣، ١١٥، ٥٧٢، وانظر: البحر المحيط: ١٧/٨، تفسير القرطبي: ٩/١٦، معاني القرآن للفراء: ٣٤/٣، حاشية الشهاب: ٤٤٣/٧.

(٧) صحة حذف الفاعل في مواطن أنكرها جمهور النحويين:

وجاء في التنزيل مواضع حملها بعض النحويين في أحد التأويلات على حذف الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلمَّا تبينَّ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ على كلِّ شيءٍ قدير﴾[١]: في فاعل ﴿تبيَّن﴾ وجهان:

(أ) أنَّ يكون مضمراً يفسِّرهُ سياق الكلام، والتقدير: فلما تَبَيَّنَ له كيفية الإحياء، والتقدير عند أبي القاسم الزمخشري.[٢]: فلما تبيَّنَ له ما أشكل عليه.

(ب) أنْ يكون محذوفاً، وهو قول الكسائي، ويعزِّزُه أنَّ الفاعل لا يصح أنْ يُضْمَرَ في الآية لأنَّه يُؤدِّي إلى أنْ يكون إضْماراً قبل الذكر[٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كانَ لنفسٍ أن تموتَ إلاَّ بإذْنِ اللهِ..﴾[٤]: ذكر أبو البقاء أنَّ المصدرَ المؤوَّل من (أنْ) وما في حَيِّزها في موضع رفع على أنَّه اسم (كان)، وشبه الجملة من قوله (بإذنِ الله) في موضع الخبر، وذكر أنَّ اللام في ﴿لِنَفْسٍ﴾ للتبيين متعلقة بـ (كان) أو بمحذوف تقديره: الموتُ لِنَفْسٍ.

وذكر السمين الحلبي أنَّ تقدير أبي البقاء السابق بعيد عن الصنعة لأنَّ (كان) الناقصة لا تعمل في غير اسمها وخبرها وأنَّ اللام التي للتبيين تتعلق بفعل محذوف وأنَّ جَعْلَه ﴿لِنَفْسٍ﴾ يتعلق بمحذوف تقديره: الموت لنفسٍ فاسِدٌ لأنَّه ادعى حذف اسم (كان) الناقصة أو فاعلها إنْ كانت تامة. ولست أتفق مع السمين الحلبي فيما ذهب إليه لأنَّ أبا البقاء ذكر أنَّ المصدر

---

(١) البقرة: ٢٥٩.
(٢) انظر الكشاف: ١/٣٩١.
(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٩٢٩، البحر المحيط: ٢/٢٩٥، حاشية الشهاب: ٢/٣٣٩،
(٤) آل عمران: ١٤٥.

المؤوَّل اسمُها، ولعلَّ ما ذهب إليه أبو البقاء هو أنَّ اللام التي للتبيين تتعلق باسم محذوف مبتدأ أي: إرادتي لنفسٍ، ولعلَّ ما يُعزِّزُ ما أذهب إليه ما جاء في (حاشية الدسوقي): «ليس المرادُ تقديرَ العامل في اللام وإلاّ كانت للتقوية لأنَّ الإرادة مصدر متعدٍّ بل المراد تقدير الكلام الذي فيه لام التبيين أي: حاصل معناه، وإرادتي مبتدأ، و﴿لِزَيْدٍ﴾ متعلق باستقرار محذوف خبر، والجملة جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر، كأنَّه قيل: لِمَنْ تريده»(1).

وأمَّا تعلق اللام بـ (كان) في قول أبي البقاء فغالب ظني أنَّه مِمَّنْ يُجَوِّزونَ تعلُّقَ مثلِ هذه اللام بالفعل قبلها، وهو قول نُسِبَ أيضاً إلى ابن الحاجب(1).

وذكر بعض النحويين أنَّ (كان) زائدة فيكون قوله ﴿أَنْ تموتَ﴾ مبتدأ خبره ﴿لِنَفْسٍ﴾.

وذكر الزجاج أنَّ التقدير: وما كانت نَفْسٌ لِتَموتَ، ثم قُدِّمت اللام، فَجُعِلَ مَا كان اسماً لها وهو ﴿أَنْ تموتَ﴾ خبراً لها، وما كان خبراً وهو ﴿لِنَفْسٍ﴾ اسماً لها، وهو تفسير معنى لا إعراب عند السمين الحلبي(2). والأظهر في هذه المسألة أن يكون المصدر المؤوَّل اسم (كان) و(لِنفسٍ) في موضع الخبر على أنَّ قوله ﴿بِإِذْنِ الله﴾ في موضع الحال(3).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جاءكَ من نبإِ الْمُرْسَلِينَ﴾: فاعل (جاء) مضمر و﴿من نبإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ في موضع الحال منه، وهو اختيار أبي

---

(1) حاشية الدسوقي على المغني: ٢١٨/١.
(2) انظر الدر المصون ورقة: ١٤٢٧، وانظر البحر المحيط: ٧٠/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢٩٧/١، معاني القرآن للزجّاج: ٤٨٨/١.
(3) الأنعام: ٣٤.

حيان[1]. وذكر الزمخشري[1] أنَّ التقدير: ولقد جاءك مِنْ نبإِ المُرْسَلِينَ بعضُ أنبائهم وقصصهم، وَيُفْهَم من هذا التقدير أنَّ الفاعل محذوف، وهو عند أبي حيّان تفسير معنى لا تفسير إعراب[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم مِنْ بعدِ ما رأوا الآيات لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين﴾[3]: في فاعل (بدا) ثلاثة أوجه:

(أ) أنْ يكون جملة قوله تعالى ﴿ليسجننه﴾ والتقدير: بدا لَهُمُ السِّجْنُ، وهو قول منسوب إلى سيبويه[4]، وذكر ابن هشام[5] أنَّ المشهور في هذه المسألة المنع مطلقاً، وقد أجازها هشام وثعلب مطلقاً، وأنَّ سيبويه قيده بكون الفعل قلبياً معلّقاً عن العمل، وهو قول الفرّاء أيضاً، وقد غلط المبرد سيبويه في هذه المسألة.

(ب) أنْ يكونَ ضميرَ المصدر الذي يدلُّ عليه (بدا) أي: بدا لهم بداءٌ أو رأيٌ، وهو قول أبي العباس المبرِّد وأبي عثمان المازني وأبي القاسم الزمخشري[6]، وذهب أبو حيأن[7] إلى أنّه ضمير يعود على (السجن) المفهوم من قوله ﴿لَيَسْجُنُنَّه﴾، ويجوز في قوله ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ على هذا القول أنْ يكون في موضع المفعول لقول مضمر أي: قالوا لَيَسْجُنُنَّهُ، وهو قول المبرد، وأن يكون مفسراً للضمير المستتر في (بدا) وأنْ يكون جواباً لـ (بدا) لأنَّ العربَ تجريها مجرى القسم، ويجوز أن يكون القسم مضمراً، وهو قول الفراء.

---

(1) انظر البحر المحيط: ١١٣/٤.

(2) انظر: البحر المحيط: ١١٣/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٤٩٢/١

(3) يوسف: ٣٥.

(4) انظر الكتاب (مطبعة بولاق) ٤٥٦/١ (تحقيق عبد السلام هارون) ١١٠/٣.

(5) انظر مغني اللبيب (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد): ٤٢٨/٢.

(6) انظر الكشاف: ٣١٩/٢.

(7) انظر البحر المحيط: ٣٠٧/٥.

(جـ) أنْ يكون محذوفاً لم يعوض منه شيء أي: بدا لهم رأيٌ[1]

ويتراءى لي قول رابع وهو أنْ تكون اللام المفتوحة وما في حيِّزها مسبوكاً منهما مصدر مؤوَّل في موضع رفع على الفاعل، وهو كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ على نفسه الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يومِ القيامةِ﴾[2] أي: بدا لهم السجنُ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال بَلْ فَعَلَهُ كبيرُهم هذا فاسألوهُم..﴾[3]: ﴿كبيرُهُم﴾ فاعل ﴿فَعَلَه﴾، فيكون ﴿هذا﴾ وصفاً أو بدلاً منه. وقيل إنَّ الكلام قَدْ تَمَّ عند قوله ﴿فَعَلَهُ﴾، فيكون الفاعل محذوفاً أي: فعله مَنْ فَعَلَهُ، وهو قول الكسائي، وهو عند أبي البقاء بعيد لأنَّ حذف الفاعل لا يصحُّ وقيل إنَّ الفاء عاطفة و(عله) بمعنى لعلَّهُ، فخفف اللام، وهو قول الفراء[4]، وهو قول مرغوبٌ عنه عند السمين[5] لأنَّ فيه تفكيكاً للنظم.

وبعد فلست أتفق مع مَنْ يمنع حذف الفاعل لأنَّ ما في التنزيل يعزِّزُ هذه المسألة، ولا ضير في حذفه من غير التفات إلى كونه عمدة لأنَّ المبتدأ عمدة وقد أجاز النحويون حذفه في مواضع كثيرة.

(٨) في فعل الجماعة والمخاطبة غير معتل الآخر بالألف والمؤكَّد بالنون:

ويشيع في التنزيل حذف واو الجماعة في فعلهم المؤكَّد بالنون كقولنا:

---

(١) انظر في هذه المسألة: همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١/١٦٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٧٦، حاشية الشهاب: ٥/١٧٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٣٢، تفسير القرطبي: ٩/١٨٦، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤١.

(٢) الأنعام: ١٢.

(٣) الأنبياء: ٦٣.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٢٠٦.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٦/٢٦١، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٢١، وانظر شاهدين آخرين: النساء: ٣٤، الأنعام: ٩٤.

اضْرِبُنَّ بِضَمِّ الباء، والأصل: اضْرِبونَّ بتشديد النون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في أختها، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين[1]. والقول نفسه في فعل المخاطبة أيْ: اضْرِبِنَّ بكسر الباء. والقول نفسه في المضارع.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أو لَتَعُودنَّ في مِلَّتِنا...﴾[2].

ولم يرد في التنزيل إلاَّ موضع واحد من فعل المخاطبة، وهو قوله تعالى: ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ من البَشرِ أحداً...﴾[3] على مذهب السيوطي في ذكره للصور التي يستثني فيها حذف الفاعل: «ثالِثُها: فاعل فعل اثنين لمؤنَّث أو لجماعة المؤكَّد بالنون نحو: (لَتُبْلَوُنَّ)[4]، ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾[5]، فإنَّ ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين[6]». ولست أتَّفِقُ مع السيوطي فيما ذهب إليه مِنْ حذف ياء المخاطبة من قوله ﴿تَرَيِنَّ﴾ لأن المضارع المنتهي بالألف مجمع على حذف حرف العلة فيه، وهي مسألة لم يتنبه إليها المحقِّق، جاء في (شرح التصريح على التوضيح) ما يلي: «ويُسْتَثْنى من ذلك الأصل الثاني أنْ يكونَ آخر الفعل المضارع ألفاً كـ (يخشى) فإنَّك تحذفُ آخر الفعل. وهو الألف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لدفع التقاء الساكنين... واو الجماعة فتقول: يا قوم اخْشَوُنَّ بضم الواو، ويا هندُ اخْشَيِنَّ بكسر الياء، والأصل: اخشيونَّ واخشيينَّ، حذفت الضمة

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٦.

(٢) الأعراف: ٨٨ وانظر شوواهد أخرى: إبراهيم: ١٣، النحل: ٥٦، ٩٣، الإسراء: ٤، طه: ٧١، الأنبياء: ٤٦، المؤمنون: ٤٠، النور: ٥٣، العنكبوت: ١٣، ٦١، لقمان: ٢٥، الأحزاب: ١٥، فاطر ٤٢، ص ٨٨، الزمر: ٣٨، الزخرف: ٩، ٦١، ٨٧، الفتح: ٢٧، القلم: ١٧، نوح: ٢٣، الانشقاق: ١٩، التكاثر: ٨، الهمزة: ٤.

(٣) مريم: ٢٦.

(٤) آل عمران: ١٨٦.

(٥) مريم: ٢٦.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦.

والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة، ثمَّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهما الياء والواو في الأوَّل والياءان في الثاني، وإنْ شئت قلت تحرّكت الياء فيهما وانْفَتَحَ ما قبلها فقلبت ألفاً فحذفت ألف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الأول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما، فحرُكت الواو بما يناسبها، وهو الضم، وحرُكت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصاً من التقاء الساكنين»[1].

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٦.

استتار الضمير

لَقَدْ أَلَّفَ ابن الأنباري[1] في بيان الضمائر الواقعة في التنزيل مجلدين وأفرد صاحب (إعراب القرآن)[2] المنسوب إلى الزجّاج باباً لإضمار المصدر لدلالة فعله عليه.

والضمير من حيث الاستتار نوعان[3]، واجب الاستتار وغير واجب، فالواجب هو الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وغير الواجب هو الذي يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل.

ولقد دون النحويُّون مواضع وجوب استتاره وهي[4]:

(١) في أمر الواحد المخاطب نحو: اقرأ.

(٢) في المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، أو بتاء المخاطب أو بنون المتكلمين أو المتكلم المعظِّم نفسه نحو: اقرأ، تقرأ، نقرأ.

(٣) في أفعال الاستثناء: ما خلا، ما عدا، حاشا، ولا يكون وليس.

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن: ٣٣٤/٢ البرهان في علوم القرآن: ١٢٤/٤.

(٢) انظر: ٨٤٥/٣.

(٣) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١٢/١ ـ ١١٣ همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢١٤/١، شرح التسهيل: ١٣١/١.

(٤) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١١٢/١ همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢١٤/١، الإتقان في علوم القرآن: ٣٣٤/٢، البرهان في علوم القرآن: ٤٢٤/٤، شرح التسهيل: ١٣١/١.

(٤) في (فعل) التعجب نحو: ما أَحْسَنَ السماءَ.

(٥) في (أفعل) التفضيل نحو: زيد أَفْضَلُ مِنْ عمرو.

(٦) في اسم فعل ليس بمعنى الماضي نحو: نزالِ،ومه، وأف، وصه.

(٧) في المصدر النائب عن فعله نحو: صبراً.

(٨) في فاعل (نعم) أو (بئس) أو ما يعمل عملها، إذا كان ضميراً مفسَّراً بالتمييز، وهي مسألة ليست صحيحة عند الصبَّان(١).

(٩) في الصفة الجارية على من هي له فعلاً أو غيره لأنَّ بروزه يوهم جريانها على غيرِ مَنْ هي له(١).

(١٠) في فعل الغائب أو الغائبة المسبوق بالعائد عليه الضمير المستتر(٢). ولهذه المواضع شواهد في التنزيل.

(١) في أمر الواحد المخاطَب:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ربِّ اجْعَلْني مُقيمَ الصلاةِ ومِنْ ذُرِّيَّتي... ﴾(٣)، وقوله: ﴿فَسَبِّحْ بحمدِ ربِّكَ وكُنْ مِن الساجِدينَ﴾(٤)، ﴿وقل رَبِّ أَدْخِلْني مُدْخَلَ صِدْقٍ وأَخْرِجْني مُخْرَجَ صِدْقٍ واجعل لي مِنْ لَدُنكَ سلطاناً نصيراً﴾(٥).

وإنَّني لأميل في هذه المسألة إلى الاكتفاء بأنَّ هذا الفعل للواحد المخاطب من غير التفات إلى تقدير الفاعل لأنَّ المعنى بيِّن.

---

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١١٢.
(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١١٣.
(٣) إبراهيم / ٤٠.
(٤) الحجـر / ٩٨.
(٥) الإسراء / ٨٠. وانظر شواهد أخرى: إبراهيم /٤٤، الحجر /٤٩، الكهف / ١٠.

(٢) في المضارع المبدوء بهمزة المتكلم أوْ بتاء المخاطب أو بنون المتكلم المعظِّم نفسه أو المتكلمين:

ذكر ابن مضاء أنّه لا ضرورة إلى إضمار الضمير في هذه المسألة لأنّ الهمزة والنون والتاء تغني عن الضمائر: «قيل: الأَظْهَرُ أَنَّ دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنّك تعرف من الياء التي في (يعلم) أنَّ الفاعل غائب مذكر ومن الألف في (أَعْلَم) أنّه متكلم، ومن النون أنّهم متكلمون ومن التاء أنّه مخاطب أوْ غائبة، ووقع الإشراك هنا كما وقع في (يَعْلَمُ) وما أشبهه بين الحال والمستقبل، ويعرف من لفظ (عَلِمَ) أنَّ الفاعل مذكر وعلى هذا فلا ضمير لأنَّ الفعل يدل بلفظه عليه كما يدل على الزمان فلا حاجة بنا إلى إضمـــار... »[١].

وذكر الدكتور تمام[٢] حسّان أنَّ الاستتار ليس فيه ما يشبه الكلام في الغيبيّات والظنيات لوجود القرائن.

ولعل في حمل المسألة على ما ذهب إليه ابن مضاء إغناءً عن ارتكاب التأويل من غير ضرورة لأنَّ حروف المضارعة تدل على الفاعـــل.

ومما جاء في التنزيل من المضارع المبدوء بالنون قوله تعالى: ﴿إنْ نقولُ إلَّا اعتراكَ بعضُ آلِهَتِنا بسوءٍ...﴾[٣]، وقوله: ﴿قالوا يا أبانا إنَّا ذهبنا نَسْتَبِقُ...﴾[٤]، وقوله: ﴿ربَّنا أَخِّرْنا إلى أَجَلٍ قريبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ ونَتَّبِعِ الرُّسُلَ...﴾[٥].

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): / ٨٣.
(٢) انظر اللغة العربية معناها ومبناها: / ٢١٨، وانظر في الاستتار دراسات نقديـــة في النحو العربي / ٧٦.
(٣) هـــــود / ٥٤.
(٤) يوســـف / ١٧.
(٥) إبراهيم / ٤٤، وانظر شواهد أُخرى: الحجر /١٥، النحل: ٩٦، ٩٧، الكهف: ٤٨.

ومن المبدوء بالهمزة قوله تعالى: ﴿قال إنِّي أُشْهِدُ اللهَ واشْهَدوا أَنِّي بريءٌ ممَّا تُشْرِكونَ﴾[1]، وقوله: ﴿وإلَّا تَصْرِفْ عني كيدَهُنَّ أصبُ إليهِنَّ وأَكُنْ من الجاهلينَ﴾[2]، وقوله: ﴿قال ربِّ بما أَغْوَيْتَني لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ في الأَرضِ ولأُغْوِيَنَّهم أَجْمَعينَ﴾[3].

ومن المبدوء بالتاء قوله تعالى: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافِلاً عمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمون﴾[4]، وقوله: ﴿قالوا لا تَوْجَلْ إنَّا نُبَشِّرُكَ بغلامٍ عليمٍ﴾[5]، وقوله: ﴿ولا تَمْشِ في الأَرْضِ مَرَحاً إنَّك لَنْ تَخْرِقَ الأَرْضَ ولن تَبْلُغَ الجِبالَ طُولاً﴾[6].

(٣) في أفعال الاستثناء: ما خلا، ما عدا حاشا ولا يكون وليس[7]:

ذهب الفراء [8] إلى أنَّ (حاشا) فعل لا فاعل له، وذكر أبو حيَّان[8] أنَّه يمكن أنْ يقال ذلك في (خلا) و(عدا). وذهب غيرهما مِنَ الكوفيين[8] والبصريين[8] إلى أنَّ فاعلها ضمير واجب الاستتار.

ولم أقف في التنزيل على موضع من ذلك.

(٤) في (أفعل) التعجب نحو: ما أَحْسَنَ السماءَ:

ذهب الفرَّاء إلى أنَّ (أَفْعَلَ) اسم لكونه لا يتصرف، وقد ردَّه

---

(١) هود: ٥٤.
(٢) يوسف / ٣٣.
(٣) الحجر / ٣٩، وانظر شاهدين آخرين: مريم ٢٦، ٤٦.
(٤) إبراهيم / ٤٢.
(٥) الحجر / ٥٣.
(٦) الإسراء / ٣٧، وانظر شواهد أخرى: الإسراء: ٣٦، مريم: ٦٥، طه: ٦٥.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/ ٢٨٩.
(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣ / ٢٨٦.

النحويون (١) لأنَّ (أفعل) فعل جامد غير متصرف فيه ضمير مستتر وجوباً، ومما جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الإنسانُ ما أَكْفَرَهُ﴾(٢): يجوز في (ما) أنْ تكون استفهامية وأنْ تكون للتعجب(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿فما أَصْبَرَهُم على النارِ﴾(٤): يجوز في (ما) أَنْ تكون للتعجب، وَأَنْ تكون استفهامية فيها معنى التعجب، فتكون في موضع رفع على الابتداء خبره الجملة الفعلية بعده، ويجوز أنْ تكون موصولة على أنَّ الخبر محذوف، ولا محوج إلى ارتكابه، وأجاز قوم أنْ تكون نافية، وهو قول بعيد عند السمين الحلبي(٥) وغيره.

وإنّي لأدعو في مثل هذه المسألة إلى تناسي الفاعل وإغفاله لأنَّه لا ضرورة تدعو إلى ارتكاب التأويل.

(٥) في (أفعل) التفضيل:

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فهي كالحجارة أَوْ أَشَدُّ قسوةً...﴾(٦)، وقوله: ﴿فاذكروا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آباءكم أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾(٧)، وقوله: ﴿والفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ القتلِ﴾(٨).

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٥٤، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١٢٧.
(٢) عبس / ١٧.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٨ / ٤٢٨، مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٤٥٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٤٩٤.
(٤) البقرة / ١٧٥.
(٥) انظر: الدر المصون ورقة / ٦٣٦، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٤٢/١، البحر المحيط: ١ / ٤٩٤.
(٦) البقرة / ٧٤.
(٧) البقرة / ٢٠٠.
(٨) البقرة / ٢١٧.

ولست أتفق مع النحويين في هذه المسألة لأنه لا ضرورة إلى ارتكاب تقدير ضمير مستتر.

(٦) في اسم فعل ليس بمعنى الماضي نحو: نزالِ، وَمَهْ وأف وصه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُفٍّ لكما ولما تَعْبُدُونَ مِنْ دونِ اللهِ...﴾[١] وقوله: ﴿هلمَّ إلينا﴾[٢]، وقوله: ﴿قَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللهَ يبسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يشاءُ مِنْ عبادِهِ﴾[٤]: في ﴿ويكأنَّ﴾ خلاف بين النحويين مبسوط في مظانه[٥]، ومن الأوجه الجائزة فيها أنْ تكون (وَيْ) اسم فعل والكاف حرف خطاب، والمصدر المؤوَّل من (أَنَّ) وما في حيّزها في موضع نصب أوْ خفض بعد حذف لام العلة.

ولا ضرورة تدعو إلى تقدير ضمير في أسماء الأفعال لأنَّ المعنى يدل عليه.

(٧) في المصدر النائب عن فعله:

ومن ذلك قراءة ابن أبي عبلة الشاذة: ﴿وقولوا حِطَّةً﴾[٦] بالنصب، أي: حطَّ حِطَّةً. ويجوز أنْ تكون (حطة) منصوبة بـ(تقولوا)، وهو من باب قولنا:

---

(١) الأنبياء / ٦٧، وانظر الإسراء : ٢٣، الأحقاف : ١٧.
(٢) الأحزاب / ١٨ ، وانظر الأنعام / ١٥٠.
(٣) يوسف / ٢٣.
(٤) القصص / ٨٢.
(٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣/ ١٩٨ - ١٩٩ ، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٤٨٣، حاشية الشهاب: ٧ / ٨٨، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/١٥٥، البحر المحيط: ٧ / ١٣٥.
(٦) البقرة / ٥٨.

قلت شعراً أَوْ نثراً أَوْ خطبة وهو الظاهر[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحْسانـاً﴾[2].

ومنه قراءة الشذوذ: «فَفِدْيةً مِنْ صيام»[3] بالنصب[4].

ولا محوج إلى هذا الاستتار لأَنَّ المعنى يدل عليـه.

(٨) في فاعل (نعم) أَوْ (بئس) إذا كان ضميراً مفسَّراً بالتمييز:

أجاز النحويون[5] أنْ يكون فاعل (نعم) و(بئس) وما يعمل عملهما ضميراً مستتراً مفسَّراً بتمييز، وقد خالفهم في ذلك الكسائي إذْ عدَّ المخصوص بالذم أو المدح فاعلاً والتميز حالاً. وفي الجمع بين التمييز والفاعل خلاف مبسوط في مظان النحو[6]. وجواز الجمع بينهما يرد زعم كون الضمير الفاعل مستتراً وجوبـاً.

ومما جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسَ الشرابُ وساءَتْ مُرْتَفقاً﴾[7]، وقوله: ﴿وهم لكم عدوٌ بِئْسَ للظالمينَ بَدلاً..﴾[8]، وقوله: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفقاً﴾[9]، وقوله: ﴿كَبُر مَقْتاً عند اللهِ وعندَ الـذين

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ٣٠٧، التبيان في إعراب القرآن: ٦٥/١، البحر المحيط: ١ / ٢٢٢، الكشاف: ٢٨٣/١، حاشية الشهاب: ٢ / ١٦٥، مشكل إعراب القرآن: ١ / ٤٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٨٣، معاني القرآن للزجّاج: ١١٠/١، تفسير القرطبي: ٤١٠/١ ـ ٤١١، تفسير ابن عطية: ٢٨٥/١.

(٢) البقرة / ٨٣، النساء / ٣٦، الأنعام / ١٥١،

(٣) البقرة / ١٩٦.

(٤) انظر الدر المصون، ورقة / ٧٠٤، البحر المحيط: ٢ / ٧٦.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العالم سالم): ٥ / ٣٣.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العالم سالم): ٥ / ٣٥.

(٧) الكهف / ٢٩، وانظر شاهداً آخر: الأنعام / ١٣٦.

(٨) الكهف / ٥٠.

(٩) الكهف / ٣١.

آمنوا. . . ﴾[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسما اشْتَروا به أَنْفُسَهُم أَنْ يكفروا بما أنزل اللهُ بغياً. . . ﴾[2]: (ما) نكرة تمييز للضمير المستتر في بئس والجملة الفعلية بعدها في موضع النعت لها في أحد التأويلات[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ به إيمانُكُم إنْ كنتمْ مؤمنينَ﴾[4]. وقوله: ﴿إنَّ الله نِعمَّا يَعِظُكُمْ به. . . ﴾[5].

والأظهر في (نعم) و(بئس) في هذه المسألة أنْ يكون فاعلهما المصدر المؤوَّل مِنْ (ما) وما في حيِّزها، وعليه فلا استتار فيهما.

(٩) في الصفة الجارية على من هي له فعلاً أو غيره:

قيل إنَّ فاعل هذه الصفة ضمير مستتر وجوباً لأَنَّه لو برز لأوهم جريانها على غير من هي له[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سنابِلَ. . . ﴾[7]، وقوله: ﴿إنَّ أَوَّل بَيتٍ وُضِعَ للناسِ لَلَّذِي ببكةَ مُبَارَكاً وهدًى للعالمين﴾[8].

وقوله: ﴿وإن كانَ رَجُلٌ يورَثُ كلالَةً أَوِ امرأةٌ وله أخ أو أخت فلكلِّ واحدٍ منهما السُّدُسُ. . . . ﴾[9].

---

(١) غافر ٣٥،
(٢) البقرة / ٩٠.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٣٧ - ٤٠.
(٤) البقرة / ٩٣، وانظر شاهداً آخر: الأعراف / ١٥٠.
(٥) النساء / ٥٨.
(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١١٢.
(٧) البقرة / ٢٦١.
(٨) آل عمران / ٩٦
(٩) النساء / ١٢.

ومن النعت المفرد قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فيها أزْواجٌ مطهَّرةٌ...﴾[1]، وقوله: ﴿ولَهَدَيْناهم صِراطاً مُسْتقيماً﴾[2]، وقوله: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً﴾[3].

ولا ضرورة تدعو إلى تقدير استتار الضمير في هذه المسألة لأنَّ المعنى يدل عليه.

(١٠) في فعل الغائب أو الغائبة المسبوق بالعائد عليه الضمير المستتر:

ذهب ابن مضاء إلى أنَّ الفعل في قولنا: زيدٌ قامَ يدل على الفاعل ولا داعي إلى تقديره، ولقد انتهيت في حديثي عن مذهبه في التأويل[4] إلى أنَّه يعد زيداً فاعلاً. وهو قول الكوفيين[5]، وهو الظاهر في هذه المسألة.

مما جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ. وإذا النجومُ انكَدَرَتْ. وإذا الجبالُ سُيِّرَتْ. وإذا العشار عُطِّلَتْ......﴾[6].

والضمير في غير ما مر يكون جائز الاستتار[7]، ومن ذلك المرفوع بالماضي واسم الفعل الذي للماضي كـ(هيهاتَ) والمضارع الغائب والوصف الواقع حالاً أو صفة أو خبراً وغير ذلك، والظرف الواقع خبراً أَوْ صفة أو حالاً أو مفعولاً ثانياً للفعل الذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، والواقع صلة وغير ذلك.

---

(١) النساء / ٥٧،

(٢) النساء/ ٦٨.

(٣) النساء / ٧٣.

(٤) انظر الصفحة / ٩٤.

(٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢ / ٤٥ ، في النحو العربي نقد وبناء /٩٣، إحياء النحو /٥٥.

(٦) التكوير: ١ ـ ١٣، وانظر الانفطار: ١ ـ ٤٠.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١ / ٢١٥.

ومن المرفوع بالفعل قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تكفُرونَ باللهِ وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يُحْييكم ثم إليه تُرْجَعونَ﴾[1]، وقوله: ﴿قال إنِّي أَعْلَمُ ما لا تَعْلَمونَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَعَلَّم آدَمَ الأسماءَ كلَّها ثمَّ عَرَضَهُم على الملائكة فقال أنْبِئوني بأسماء هؤلاءِ إنْ كنتم صادقين﴾[3].

ومن المرفوع باسم الفعل الذي للماضي قوله تعالى: ﴿هيهاتَ هيهاتَ لما تُوْعَدونَ﴾[4]: فاعل اسم الفعل (هيهاتَ) مضمر في أحد التأويلات[5].

ومن المرفوع بالمضارع الغائب قوله تعالى: ﴿وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه تُرْجَعُون﴾[6]. ﴿وإذا دُعوا إلى اللهِ ورسولِهِ لِيَحْكُم بينهم إذا فريقٌ منهم مُعْرِضونَ﴾[7]، وقوله: ﴿وليُمَكِّنَنَّ لهم دينَهُمُ الذي ارتضى لهم وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بعدِ خَوْفِهم أمْنــاً. . . ﴾[8].

ومن المرفوع بالوصف الواقع حالاً قوله تعالى: ﴿وإنْ يَكُنْ لَهُم الحقُّ يأتوا إليهِ مذعنين﴾[9]، وقوله: ﴿فَبَعَثَ اللهُ النبيين مبشِّرينَ ومُنْذِرينَ﴾[10] وقوله: ﴿إنَّا أَرْسَلْنَاكَ بالحقِّ بشيراً ونذيراً. . . ﴾[11].

ومن المرفوع بالوصف الواقع صفة قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يَرْمـونَ

---

(١) البقرة / ٢٨.
(٢) البقرة / ٣٠.
(٣) البقرة / ٣١.
(٤) المؤمنون / ٢٨.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف الفاعل، الصفحة / ٢٣٢.
(٦) البقرة / ٢٨.
(٧) النــــور / ٤٨.
(٨) النـور / ٥٥.
(٩) النـور / ٤٩.
(١٠) البقــرة / ٢١٣.
(١١) فاطــر / ٢٤.

المُحْصناتِ الغافلاتِ المُؤْمِناتِ لُعِنوا في الدنيا والآخرةِ.... ﴾[1]، وقوله: ﴿فلا تجعلني في القومِ الظالمين﴾[2]، وقوله: ﴿فَبُعْداً للقوم الظالمين﴾[3].

ومن المرفوع بالوصف الواقع خبراً قوله تعالى: ﴿وأولئكَ هُمُ المُفْلِحونَ﴾[4]، وقوله: ﴿فأولئك هم الفاسقون﴾[5]، وقوله: ﴿أفإنْ مِتَّ فَهُمُ الخالدون﴾[6].

وأجاز الكسائي من الكوفيين أن يتحمل الخبر الجامد ضميراً[7]، ولا محوج إليه.

وإنني لأتفق مع ابن مضاء[8]، في هذه المسألة في أنه لا حاجة إلى تقدير الضمائر في هذه المشتقات لأنَّ (ضارب، ومضروب وضاربون، ومضروبون) وغيرها من المشتقات يدل كل بناء فيها على الفاعل أو نائبه.

ومن المرفوع بالظرف الواقع خبراً[9] قوله تعالى: ﴿بلى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عند ربِّه.... ﴾[10].

---

(1) النور / ٢٣.
(2) المؤمنون / ٩٤.
(3) المؤمنون / ٤١.
(4) النور / ٥١.
(5) النور / ٥٥.
(6) الأنبياء / ٣٤.
(7) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٥٦، المسألة السابعة.
(8) انظر الصفحة / ٩٤، وانظر الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): /٧٩، وانظر مقدمة الرد على النحاة (تحقيق الدكتور شوقي ضيف): / ٢٥ - ٢٧.
(9) انظر ما في هذا البحث من شبه جملة في موضع الخبر الصفحة / ١٠٢٢.
(10) البقرة / ١١٢.

ومن المرفوع بالظرف الواقع نعتاً[1] ، قوله تعالى: ﴿أولئك على هدى من ربهـــم﴾[2] .

ومن المـرفـوع بـالـظرف الـواقـع مفعـولاً ثـانيـاً[3] قـولـه تعـالى: ﴿..... يـجعـلون أصـــابِعَـهـم فـي آذانِـهِـمْ مِـنَ الـصَّـــواعِـقِ حَـــذَرَ الموتِ.... ﴾[4].

ومن المرفوع بالظرف الواقع حالاً[5] قوله تعالى: ﴿وباءوا بغضبٍ مِنَ الله... ﴾[6].

ومن المرفوع بالظرف الواقع صلةً[7] قوله تعالى: ﴿فلمَّا أضاءتْ ما حَولَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنورِهِم..... ﴾[8].

ولا ضرورة تدعو إلى تقدير متعلق لما مر، لأنَّ في جعل الظرف حالاً أو خبراً وغير ذلك إغناءً عن التكلف والتمحل[9].

* * *

*

(١) انظر ما في هذا البحث من شبه جملة في موضع النعت، الصفحة / ١٠٤٦.
(٢) البقـــرة / ٥.
(٣) انظر ما في هذا البحث من شبه جملة في موضع المفعول الثاني الصفحة / ١٠٧٠.
(٤) البقـــرة / ٩.
(٥) انظر ما في هذا البحث من شبه جملة في موضع الحال، الصفحة / ١٠٥٦.
(٦) البقـــرة / ٦١.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله المضمر الصفحة / ٥٤٩.
(٨) البقـــرة / ١٧.
(٩) انظر ما في هذا البحث من الإعراب التقديري الصفحة / ١١٥٣.

٢ - المنصوبات

حذف المفعول به

ذكر صاحب (إعراب القرآن)[1] المنسوب إلى الزجاج أنّه لـو حاول إنسان أنْ يأتي بجميع ما في التنزيل من حذف المفعول به لتوالت عليه الفتوق، ولم يستطع القيام به لكثرته، ويقرن ذلك بمن يستقي من بئر زمزم فيغلبه.

وذكر ابن جني[2] أنَّ حذفه كثير، ولا يركبه إلاّ من قوى طبعه وأنَّ حذفه[3] أقوى دليل على قوة عربية الناطق.

وذكر ابن هشام[4] وغيره[5] أنَّ حذفه كثر في الفواصـــل.

وقيـــل[6] إنَّ حذفه جائز لأنّه فضلة.

ودوَّن الســيوطي في همعه[7] ست صور لا يصح فيها حذف المفعول ولا

---

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٢ / ٤٠٥، ٢ / ٤٦٦.

(٢) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ / ٣٣٥.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : ٢ / ٣٥٦.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٢٩ ـ ٨٣٠.

(٥) انظر البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٦٧، ٣ / ١٦٣، شروح التلخيص: ٢ / ١٣١. الحجة في علل القراءات السبع للفارسي: ١ / ٢٤.

(٦) انظر المقرب / ١١٤، المقدمة المحسبة: ٢ /٣٧٥، شرح المفصل لابن يعيش:٢/ ٣٩.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣ / ١٣.

ضرورة إلى تدوينها لأنَّه ليس في التنزيل موضع يمكن أنْ يعد على خلاف بعضها.

وذكر ابن يعيش[1] أنَّ حذفه على ضربين، أحدهما أنْ يحذف وهو مقصود، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف، وهو في حكم المنطوق به، والآخر أنْ تحذفه معرضاً عنه البتة لأنَّ الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة.

وبعد فلقد قمت باستقصاء شامل لما في التنزيل فوجدت حذف المفعول يكثر كثرة مفرطة، ولقد قمت بتدوين جميع المواطن التي حذف فيها المفعول، ورغبة في الاختصار آثرت ألاَّ أذكرَها جميعها في هذا البحث مكتفياً بذكر ما جاء في سورة البقرة من حذفه[2].

ولقد انتهيت إلى أنَّ المفعول به يحذف في مواضع يمكن أنْ يقاسَ عليها لكثرتها ولأنَّها في أفصح كلام:

(١) إذا كان عائد اسم موصول.
(٢) إذا كان المراد التهويلَ والتخويفَ والاحتقار.
(٣) إذا كان غيرَ مراد ولا محوجَ إلى ذكره.

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٣٩.
(٢) انظر الآيات: ٦ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ١٨ ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٤ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٣٠ ـ ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٤٢ ـ ٤٤ ـ ٥٢ ـ ٥٣ ـ ٥٨ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٣ ـ ٦٦ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٣ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٨٤ ـ ٨٧ ـ ٩٣ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٣ ـ ١١٨ ـ ١٢١ ـ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٤٢ ـ ١٤٨ ـ ١٥٠ ـ ١٥٢ ـ ١٥٤ ـ ١٥٧ ـ ١٦٠ ـ ١٦٤ ـ ١٦٥ ـ ١٦٦ ـ ١٦٧ ـ ١٦٨ ـ ١٧١ ـ ١٧٢ ـ ١٧٣ ـ ١٧٧ ـ ١٨٠ ـ ١٨٣ ـ ١٨٥ ـ ١٨٧ ـ ١٨٩ ـ ١٩٤ ـ ١٩٥ ـ ١٩٦ ـ ١٩٧ ـ ١٩٨ ـ ١٩٩ ـ ٢٠٣ ـ ٢٠٥ ـ ٢١١ ـ ٢١٢ ـ ٢١٣ ـ ٢١٧ ـ ٢٢٠ ـ ٢٢١ ـ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ـ ٢٢٨ ـ ٢٣٣ ـ ٢٣٥ ـ ٢٤٣ ـ ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ـ ٢٤٩ ـ ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ـ ٢٥٨ ـ ٢٦١ ـ ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ـ ٢٦٩ ـ ٢٧١ ـ ٢٧٢ ـ ٢٧٩ ـ ٢٨٢ ـ ٢٨٤ ـ ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٤) فيما ظاهرة أنَّ الظرف مفعول به.

(٥) إذا كان المصدر مضافاً إلى فاعله.

(٦) فيما تكثر فيه تأويلات النحويين لابتكار الأوجه الإعرابية الجائزة.

(٧) إذا كان اسماً تقدم عليه مثله في الإعراب واللفظ أو في اللفظ.

(٨) إذا كان ضميراً تقدم عليه مثله في اللفظ.

(٩) رعايـــة الفاصلـــة.

(١٠) إذا جعل حرف الجر الداخل على ما يمكن أنْ يكون مفعولاً غير زائد.

(١١) إذا كـــان للعموم.

(١٢) فيما يسمى بالاحتبـــاك.

(١٣) في الاحتجاج للقـــراءات.

(١٤) إذا كان مفعول المشيئة في جملة الشرط أو ما في معناها:

(١٥) إذا كان عائد اسم الشرط.

(١٦) إذا كان عائد المبتدأ.

(١٧) إذا كان عائد المنعـــوت.

(١٨) إذا كان ياء المتكلم في حشو الكلام أو في الفواصل.

(١٩) في التنـــازع.

(١) إذا كان عائد اسم موصول:

يشيع حذف المفعول به إذا كان عائداً لاسم موصول في مواطن كثيرة جداً، ويكفي أنْ أُدوِّن ما في سورة البقرة منها[١]، ومن ذلك قوله تعالى:

(١) ٣، ٢٣ ـ ٢٥ ـ ٣٠ ـ ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٤١ ـ ٦١ ـ ٦١ ـ ٦٣ ـ ٧٢ ـ ٧٤ ـ ٧٧ ـ ٨٠ ـ ٨٥ ـ ٨٧ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٣ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ١٠٢ ـ ١١٠ ـ ١٣٤ ـ ١٣٦ ـ ١٤٠ ـ ١٤٤ ـ ١٤٩ ـ ١٥١ ـ ١٥٩ ـ ١٦٤ ـ ١٦٩ ـ ١٧٠ ـ ١٧٢ ـ ١٧٤ ـ ١٨٧ ـ ٢٠٢ ـ ٢١٥ ـ ٢٢٥ ـ ٢٢٩ ـ ٢٣٣ ـ =

﴿قال إنِّي أَعْلَمُ ما لا تعلمونَ﴾[1] ومن ذلك أيضاً قوله: ﴿لا عِلمَ لنا إلاَّ ما عَلَّمْتَنَا﴾[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ ما تُبْدُونَ وما كنتم تكْتُمونَ﴾[3]، أي: ما لا تعلمونه، إلاَّ ما علَّمْتَنا إيَّاه، وأعلم ما تُبْدونه، وما كنتم تكتمونه.

(٢) إذا كان المرادُ التهويلَ والتخويفَ والاحتقار.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كلاَّ سيعلمونَ ثم كلاَّ سيعلمونَ﴾[4]، أي: سيعلمون ما يحل بهم من العقوبات، وحذف المفعول على سبيل التهويل[5]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون﴾[6]، أي عاقبة هذا[7]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ أنا ورُسُلي﴾[8]، أي: لأغلِبَنَّ الكفار[9]، فحذف المفعول به للاحتقار.

(٣) إذا كان غيرَ مرادٍ ولا مُحْوج إلى ذكره:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَ تعبد ما لا يَسْمَعُ ولا يُبْصِرُ...﴾[10]: مفعولا (يَسْمَعُ) و(يُبْصِرُ) محذوفان، وهما غير منويين لأنَّ المقصود إثباتُ هاتين

= ٢٣٤ - ٢٣٧ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤٨ - ٢٥١ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٦١ - ٢٦٤ - ٢٦٧ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٤.

(١) البقرة / ٣٠.

(٢) البقرة / ٣٢.

(٣) البقرة / ٣٣.

(٤) النبأ / ٤ - ٥.

(٥) انظر البحر المحيط: ٨ / ٤١١، حاشية الشهاب: ٨ / ٣٠١، الكشاف: ٤/٢٠٧ تفسير القرطبي: ١٩ / ١٧٠.

(٦) التكاثر / ٣ - ٤.

(٧) انظر: الكشاف: ٤ / ٢٨١، حاشية الشهاب: ٨ / ٣٩٢، تفسير القرطبي: ٢٠ / ١٧٢، حاشية الشهاب: ٨ / ٣٩٤.

(٨) المجادلة / ٢١.

(٩) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٦٤.

(١٠) مريم / ٤٢.

الصفتين أو نَفْيهُم[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دونِهم امرأتين تذودانِ... ﴾[2]، أي: تذودان غنمهما عن الماء، أو تذودان الناس عن غنمهما. والمقصود من الآية الذَّوْدُ لا المذود[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّكُم قومٌ تجهلونَ﴾[4]، أي: تجهلونَ ذلك وليس المراد الذي يجهلونه بل إظهار جهلهم[5].

(٤) فيما ظاهره أنَّ الظرف مفعول به:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذي باركْنا حولَهُ.... ﴾[6] أي: باركنا الأشياء حولَهُ وأجاز أبو البقاء[7]، أنْ يكون (حولَهُ) مفعولاً به، وهي مسألة لا تصح إلَّا إذا كانت نعتاً لمفعول محذوف.

ومن ذلك قراءة ابن عباس وغيره الشاذة: «فقالوا ربُّنا بعَّدَ بين أسفارنا»[8]، بضم الباء من (ربُّنا) وتشديد العين وفتح الباء على الخبر في قوله (بعَّدَ) على أنَّ الفعل متعد مفعوله محذوف أيْ: بعَّدَ السفر بين أسفارنا، ويجوزَ أنْ يكون (بَيْنَ) مفعولاً به، وهو قول ابن جني[9] وأبي حيَّان، وهو الظاهر، وهو عند أبي علي الفارسي[10]، مصدر (بان) استعمل

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦ / ١٩٤، الكشاف: ٢ / ٥١١.
(٢) القصص / ٢٣.
(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٧٩٨، حاشية الشهاب: ٧ / ٧٠، البحر المحيط: ٧ / ١١٣، معاني القرآن للفراء: ٢/٣٠٥.
(٤) الأعراف / ١٣٨.
(٥) انظر شواهد أخرى: هود / ٢٩، النمل / ٥٥، الأحقاف / ٢٣.
(٦) الإسراء / ١.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨١١.
(٨) سبأ / ١٩.
(٩) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ / ١٨٩.
(١٠) انظر البحر المحيط: ٧ / ٧٣، وانظر: حاشية الشهاب ٧ / ١٩٩، الكشاف: ٣ / ٢٨٦، معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٥٩، وانظر لسان العرب (بين).

استعمالَ الظرف اتساعاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حتى إذا بلغَ بينَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دونهما قوماً لا يكادونَ يفقهونَ قولاً﴾[1]، أي: إذا بلغ مُرادَهُ[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واذكروا إذْ جَعَلَكُم خُلَفَاء......﴾[3].

ذكر أبو القاسم الزمخشري أنَّ (إذْ) في موضع نصب على المفعول به، وذهب الحوفي إلى أنّه ظرف لـ (اذكروا) على أنَّ المفعول به محذوف أي: واذكروا آلاءَ اللهِ عليكم إذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ[4]. وإنّني لأميل إلى ما ذهب إليه أبو القاسم لأنَّ هذا الظرف قد كثُرَ في هذا الموضع، فالأظهر القياس عليه من باب الاتساع في الظروف، ولا محوج إلى تقدير مفعول.

(٥) إذا كان المصدر مضافاً إلى فاعله:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يَجْرِمَنَّكُم شَنَآنُ قومٍ أنْ صدُّوكم عن المسجد الحرامِ...﴾[5]: المصدر (شنآنُ) إمّا أنْ يكونَ مضافاً إلى الفاعل والمفعول به محذوف: أي: شنآن قوم إيَّاكم، وإمّا أنْ يكون مضافاً إلى المفعول به والفاعل محذوف أي: شنآنكم لقوم[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أنزلنا إليكم كتاباً فيه ذِكْرُكُم....﴾[7] أي: ذكركم إيَّانا، فحذف المفعول به، ويجوز أنْ يكون مضافاً إلى المفعول

---

(١) الكهف / ٩٣.
(٢) انظر: البحر المحيط ٦ / ١٦٣، حاشية الشهاب: ٦ / ١٣٤، التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٦٠.
(٣) الأعراف / ٦٩، وانظر شاهداً آخر الأنفال / ٢٦.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٣٢٤، حاشية الشهاب: ٤ / ١٨٢.
(٥) المـــائدة / ٢.
(٦) انظر: الدر المصون ورقة / ١٨٩٠.
(٧) الأنبيـــاء / ١٠.

به أي: ذكرنا إيَّاكم[1].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قل ما يعبأ بكم رَبِّي لولا دعاؤُكم فقد كذَّبتُم فسوفَ يكونُ لِزاماً﴾[2]. أي: لولا دعاؤكم إيَّاه، ويجوز أَنْ يكون المصدر مضافاً إلى المفعول به أي: لولا دعاؤه إياكم.[3].

(٦) فيما تكثر فيه تأويلات النحويين لابتكار الأوجه الإعرابية الجائزة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل أَرَأَيْتَكُمْ إن أتاكم عذابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكم الساعةُ أغيرَ اللهِ تدعون﴾[4]: في تحقيق قوله (أَرَأَيْتَكم) أقوال أختار منها ما فيه تأويل نحوي:[5].

(١) أنْ تكون التاء في موضع الفاعل، وما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب وأعني اختلافه عن اختلاف التاء، وهو قول البصريين، وعليه فالمفعول الأوَّل محذوف اختصاراً إنْ كانت علمية وجملة الاستفهام ﴿أغيرَ اللهِ تدعونَ﴾ في موضع المفعول الثاني. وقد يكون الفعل معلَّقاً عن العمل وجملة الاستفهام سادة مسد المفعولين من غير حاجة إلى تقدير مفعول. وذكر الرضي[6] أنَّ جملة الاستفهام مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها، وليست مفعولاً ثانياً لأنَّ الرؤية بصرية بمعنى (أَخْبِرني) ولا بدَّ عنده

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩١٣.

(٢) الفرقان / ٧٧.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٤٠٢، التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٧٩، وانظر شواهد أخرى: الأعراف / ١٤٤ - يونس ١١، الرعد / ٣١ مريم / ٨٢، طه / ٨٧، الأنبياء ١٠ - الحج ١ - غافر / ١٠.

(٤) الإنعام / ٤٠ وانظر شواهد أخرى: الأنعام / ٤٧ - الإسراء / ٦٢، الماعون / ١.

(٥) انظر البحر المحيط: ٤ / ١٢٧. حاشية الدسوقي على المغني: ١/٢٦٤ - ٢٦٥. التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٢٠، حاشية الشهاب ٤/٥٨ - ٥٩، تفسير القرطبي ٤٢٢.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٨٢.

من ذكر جملــة الاستفهام مقدَّرة أو ظاهرة سواء أُتي بالمفعول أو لم يُؤْتَ به.

(٢) أنْ يكون المفعول الأوَّل محذوفاً والثاني جملة الاستفهام، وهو قول أبي حيَّان[1]، الذي ذكر أنَّه لم يجده بالاستقراء إلَّا جملة استفهامية، والفعل بمعنى (أخْبِرْني): كما مر. فتكون المسألة عنده من باب التنازع إذا عمل الثاني وهو (أتاكم) فارتفع (عذابٌ)، ولَوْ أعمل الأوَّل لانتصب. وقول أبي حيَّان يحتاج إلى رابط بالمفعول الأوَّل أي: أرأيتَكُم عذابَ اللهِ إنْ أتاكم عذابُ اللهِ أوْ الساعةُ إنْ أتتكم أغَيْرَ اللهِ تدعونَ لكشفه. وكون الفعل معلقاً عن العمل أظهر من قول أبي حيَّان لأنَّ ذلِك يغنينا عن تقدير مفعول ورابط. وقدَّر أبو البقاء المفعول الأول: أرأيتكم عبادَتَكم الأصنامَ ويدل عليه قوله ﴿أغيرَ الله تدعونَ﴾.

(٣) أنْ يكون المفعول الأوَّل ضمير المخاطبين المتصل بالفعل، وهو قول الكسائي، وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني. وقيل إنَّ هذا القول يلزمه في مثل قولنا: أرأَيْتَكَ زيداً ما صَنَعَ، الاقتصارُ على المنصوب، وهو (زيداً)، وحذف جملة الاستفهام، والفائدة لا تتم بحذفها.

وما جاء ظاهره على غير ذلك يحمل على تقدير مثل هــذه الجملة الاستئنافية كما مرَّ[2]. عند الرضى كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عليَّ﴾[3]، والتقدير: لِمَ كرَّمْتَهُ عليَّ وأنا خيرٌ منه، ولعل الآية التي نتحدَّث عنها ليس من هذا الباب لأنَّ الجملة الاستفهامية مذكورة فيها، وعليه فيمكن حمل الكلام على قول الكسائي.

---

(١) انظــر البحــر المحيط: ٤ / ١٢٧.

(٢) شرح الرضـــي على الكافيــة: ٢ / ٢٨٢.

(٣) الإسراء / ٦٢.

(٤) أنْ لا يكونَ للفعل مفعول أو مفعولان على أنَّ (أرَأَيْتَكُم) بمعنى (أما) والتقدير: أمَا إنْ أتاكم عذابه، وعليه فالاستفهامُ جواب (أَرَأَيْتَ) لا جواب الشرط، وهو قول الأخفش[١]، وقد تبعه ابن عطية[٢]، والقرطبي[٣]، وهو تأويل بعيد عند أبي حيَّان[١].

(٥) أنْ تكون جملة الشرط من قوله: ﴿إنْ أتاكم عذابُ اللهِ أو أتَتْكُم الساعةُ . . ﴾ إمَّا في موضع المفعول الثاني على أنَّ ضمير المخاطبين المفعول الأوَّل وإمَّا في موضع المفعول على أنَّ ضمير المخاطبين لا موضع له، والفعل مما يتعدى إلى واحدٍ[٤]، ويظهر لي أنَّ هذا القول للزمخشري[٥]، إذْ ذهب في قوله تعالى: ﴿أرَأَيْتَ الذي ينهى عبداً إذا صلَّى أرَأَيْتَ إنْ كانَ على الهُدى أوْ أمَرَ بالتقوى أرَأَيْتَ إنْ كذَّبَ وتولَّى ألَمْ يَعلَمْ بأنَّ اللهَ يرى﴾[٦] إلى أنَّ (الذي) مفعول الفعل الأوَّل وجملة الشرط ﴿إنْ كان على الهُدَى﴾ في موضع المفعول الثاني على أنَّ (أرأيْتَ) الثانية مكررة للتوكيد وعلى أنَّ (رأى) علمية، وجواب الشرط عنده الجملة الاستفهاميَّة ﴿ألَمْ يعلم بأنَّ اللهَ يرى﴾ وقد ردَّ[٧] عليه أبو حيان لأنَّ مذهبه كما مرَّ أنْ يكون الثاني جملة استفهامية، فيكون المفعول الأوَّل لـ(أرَأيْتَ﴾ الثانية والثالثة محذوفاً والجملة الاستفهامية توالي عليها ثلاثة طوالب، فيكون المفعول الثاني لـ(أرَأيْتَ) الأُولى محذوفاً، وهو جملة الاستفهام الدال عليها الاستفهام المتأخر، ولدلالته عليه حذف مفعول الثالثة الأوَّل، وحذفا

---

(١) البحر المحيط: ٤ / ١٢٧.
(٢) البحر المحيط: ٨ / ٥٧.
(٣) تفسير القرطبي ١٦ / ١٨٩، وانظر رصف المباني / ٩٧.
(٤) تفسير القرطبي ٦ / ٤٢٢.
(٥) الكشاف: ٤ / ٢٧١.
(٦) العلق الآيات ٩ - ١٤.
(٧) البحر المحيط: ٨ / ٤٩٤، وانظر: حاشية الشهاب: ٨ / ٣٨٠.

معاً في الثانية لدلالة مفعول (أَرَأَيتَ) الأُولى على الأوّل ومفعول (أَرَأَيْتَ) الأخيرة، وهو جملة الاستفهام على الثاني، والمسألة عند أبي حيَّان ليست من باب التنازع لأنَّه إضمار جمل.

وقد رد أبو حيان أيضاً كون جملة الاستفهام ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بأنَّ اللهَ يرى﴾ جواباً للشرط لأنَّ ذلك لا يصح إلاَّ بالفاء ظاهرة أو مضمرة، وذكر أنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أحداً أجاز ذلك لأنَّ الجميع نصوا على وجوب الفاء، ولا يجوز حذفها إلاَّ في ضرورة الشعر، وليس القول على ما زعم لأنَّ الرضي[1] أجاز أنْ تكون الجملة المصدرة بهمزة الاستفهام سواء كانت فعلية أو اسمية جواباً للشرط من غيرها، وأجاز أيضاً أن تُحْمَلَ (هل) عليها، فيكون الزمخشري من السابقين إلى ذلك، ويكون في الآية أيضاً حذف جواب الشرط من جملة (أَرَأَيتَ) الثانية، أي: إنْ كان على الهدى أَوْ أمر بالتقوى ألم يَعْلَمْ بأنَّ الله يرى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما يُغْني عَنْهُ مالُه إذا تردَّى﴾[2]: (ما) اسم استفهام في موضع نصب على المفعول به بـ(يُغْني)، ويجوز أنْ تكون حرف نفي والمفعول به محذوف أي: وما يُغْني عَنْهُ شيئاً[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم لننْزِعَنَّ من كُلِّ شيعةٍ أَيُّهم أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا﴾[4] أي: ثم لننْزِعَنَّ الفريق الذي يقالُ فيهم ذلك[5].

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٦٣.
(٢) الليـل / ١.
(٣) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٩١، البحر المحيط: ٨ / ٤٨٣، معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٧١، مشكل إعراب القرآن:٢/٤٧٩.
(٤) مريم / ٦٩.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.

(٧) إذا كان اسماً تقدَّم عليه مثلُهُ في الإعرابِ واللفظِ أوْ في اللفظ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأعطى قليلاً وأكدى﴾[١]، أي: وأعطاه قليلاً وأكدى القليل، أي: وأكْداهُ[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَها وما يَسْتَأْخِرونَ..﴾[٣]، أي: وما يَسْتَأْخِرونه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿آمِنين مُحَلِّقينَ رؤ وسَكُمْ وَمُقَصِّرينَ﴾[٤]، أي: ومُقَصِّرينَ الرؤ وسَ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأَوْفوا بعهد اللهِ إذا عاهَدْتُم..﴾[٦] أي: إذا عاهَدْتُموهُ[٥].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يمحو اللهُ ما يشاءُ وَيُثْبِتُ﴾[٧]، أي: ويثبته.

(٨) إذا كان ضميراً تقدم عليه مثله في اللفظ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَتابَ عليه وَهَدَى﴾[٨]. أي: وهداه إلى الحقِّ.

---

(١) النجم / ٣٤.
(٢) أكدى: قطع القليل. انظر لسان العرب (كدى).
(٣) الحجر / ٥.
(٤) الفتح / ٢٧.
(٥) النحل / ٩١.
(٦) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٦ / ٤١٩.
(٧) الرعد / ٣٩.
(٨) طه / ٢٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما وَدَّعَكَ ربُّكَ وما قلى﴾[1]، أي: وماقلاك، فحذف المفعول اختصاراً لأنَّه ضمير المخاطب، وحذفه عند ابن هشام[2]، والزمخشري [3] للفاصلة، ولعل مَا في هذه الآية الكريمة يعد شاهداً على هذين القولين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ألَمْ يَجِدْكَ يتيماً فآوى﴾[4]: القول في هذه الآية كالقول في سابقتها.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ووجدك ضالاً فهدَى ووجدك عائلاً فأغنى﴾[4].

(٩) رعايـــة الفاصلــــــة.

ومن ذلك قوله: ﴿فَقُلْ هل لَكَ إلى أن تَـزَكَّى وأَهْدِيَـكَ إلى رَبِّك فتخشى فأراه الآيَةَ الكُبْرَى فكذَّبَ وعصى ثم أَدْبَرَ يسعى فحشر فنادى﴾[5]:

في هذه الآيات الكريمة حذف مفاعيل الأفعال: تَخْشَى، عصى، حشَرَ نادى، والتقدير: فَتَخْشَاهُ، وعصاه أو: وعصى ربَّه، فحشَرَهم فناداهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ والضُّحى والليل إذا سجى ما ودَّعكَ ربُّك وما قلى وَلَلآخِرَةُ خيرٌ لك من الأُولى ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّك فترضى أَلَمْ يَجِدْكَ يتيماً فآوي ووجدك ضالاً فهدي ووجدك عائلاً فأغنى﴾[6]:

---

(١) الضحـــى / ٣.

(٢) انـظر مغني اللبيب (تحقيق مـازن المبـارك وزميله) : / ٨٣٠، وانـظر: البحـر المحيط ٨ / ٤٨٥، الكشاف: ٤/ ٢٦٣، التبيان في تفسير القرآن: ١٠ / ٣٦٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٩٢.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٦٦.

(٤) الضحـــى / ٦ ـ ٨.

(٥) النازعــات / ١٨ ـ ٢٣.

(٦) الضحـــى / ١ ـ ٨ .

ففي هذه الآيات الكريمة حذف مفاعيل الأفعال: قلي، ترضى، آوى، هدى، أغنى.

(١٠) إذا جُعِلَ حرف الجر الداخلِ على ما يمكن أنْ يكون مفعولاً به غَيْرَ زائدٍ:

ومن ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿وشجرةً تخرُجُ من طورِ سَيْناءَ تُنْبِتُ بالدُّهْنِ وصِبْغٍ للآكِلينَ﴾[١] بضم التاء وكسر الباء من ﴿تُنْبِتُ﴾: في تأويل هذه القراءة أوجه:

(أ) أنْ تكونَ الباء زائدة في المفعول به كقوله تعالى: ﴿ولا تُلْقُو بأيديكم إلى التَهْلُكَةِ﴾[٢] وهو مذهب أبي عبيدة، وهو قول ضعيف عند ابن جني لأنَّ فيه ادِّعاء الزيادة من غير ضرورة ولأنَّ غيره أظهر منه.

(ب) أنْ تكونَ للملابسةِ والمفعول محذوف أي: تُنْبِتُ جَناها ومَعَها الدُّهْنُ، وهو قول أبي علي الفارسي وابن جني[٣] وغيرهما.

(جـ) أنْ تكون للملابسة على أنَّ (أفعل) بمعنى (فَعَلَ) وهما لغتان، وهو قول الفراء وأبي إسحاق الزَّجاج، وهو أظهر الأقوال عندي وأقلُّها تكلُّفاً. وأجاز أبو البقاء[٤] أنْ تكون الباء في هذا الوجه للسبب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ قومَكَ يأخذوا بِأَحْسَنِها..﴾[٥]: الباء زائدة

---

(١) المؤمنون: ٢٠.

(٢) البقرة: ١٩٥.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٨٨.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٥٢، وانظر: تفسير القرطبي: ١٢/١١٥، الكشاف: ٣/٢٩، البحر المحيط: ٦/٤٠١،، حاشية الشهاب: ٦/٣٢٦، معاني القرآن للفراء: ٢/٩٥٢، التبيان في تفسير القرآن: ٧/٣١٥.

(٥) الأعراف: ١٤٥.

في مفعُول ﴿يَأْخُذُوا﴾، وقيل إنَّ المفعول محذوف والتقدير: يَأْخُذوا ما ينفعهم مصحوبين بأحسنها، فيكون شبه الجملة ﴿بِأَحْسَنِهَا﴾ في موضع الحال[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد صَرَّفْنا في هذا القرآن للناس من كلِّ مَثَلٍ...﴾[2]. يجوز أنْ تكونَ (مِنْ) في ﴿من كلِّ مَثَلٍ﴾ زائدة في المفعول على قول الأخفش ويجوز أنْ يكون المفعول الموصوف محذوفاً أي: مثلاً من كلِّ مَثَلٍ[3]

(١١) إذا كان للعموم:

ومن ذلك قوله تعالى ﴿لا تُبْقي ولا تَذَرُ﴾[4] أي: لا تُبْقي شيئاً يُلْقى ولا تَذَرُه، فالمفعول به المحذوف يشمل كل ما يُلقى إليها[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذْ قال إبراهيمُ ربي الذي يُحْيي ويُميتُ﴾[6] أي: يُحْيي الخلقَ ويُميتُهم. وقد جاء المفعول مذكوراً في قوله تعالى: ﴿كذلك يُحْيي الله الموتى..﴾[7]، وفي قوله تعالى: ﴿ثم يُميتُكم ثمَّ يُحييكُم..﴾[8].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما تُغْنى الآياتُ والنذُرُ عن قوم لا يُؤْمِنونَ﴾[9]: يجوز في (ما) أنْ تكونَ نافية فيكون المفعول المحذوف عامًّا

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣٨٨/٤، حاشية الشهاب: ٢١٧/٤.

(٢) الكهف: ٥٤.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ١١٢/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٨٥٢/٢.

(٤) المدثر: ٢٨.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٢٧٦/٨، الكشاف: ١٨٣/٤ تفسير القرطبي: ٧٧/١٩.

(٦) البقرة: ٢٥٨.

(٧) البقرة: ٧٣.

(٨) الروم: ٤٠.

(٩) يونس: ١٠١.

أي: فما تُغْني شيْئاً، ويجوز أنْ تكونَ استفهامية في موضع نصب على المفعول به[1]، وهو الظاهر.

(١٢) فيما يسمى بالاحتباك:

ولم أَقِفْ في التنزيل الأعلى موضع واحدٍ، من هذه المسألة، وهو قوله تعالى: ﴿لِتُنْذِرَ أمَّ القُرى ومَنْ حَوْلها وتُنْذِرَ يومَ الجمعِ لا ريبَ فيه..﴾[2]: الفعل ﴿أنذَرَ﴾ يتعدى إلى مفعولين الأوَّل منهما صريح، والثاني يكون صريحاً وغير صريح، والتقدير في الآية الكريمة: لِتُنْذِرَها عذابَ يوم عظيم أو بِعَذابِ يومٍ عظيمٍ، فحذف المفعول الثاني، وفي الكلام حذف مفعول ﴿وتُنْذِرَ﴾ الثاني والتقدير: وتُنْذِرَ أهلَ مكَّة يومَ الجمعِ، فتكون المسألة من الاحتباك، وذكر أبو حيان[3] أنَّ حذف المفعول الأوَّل من الثاني يُوهِمُ أنَّ المراد كلُّ واحدٍ، فيكون في الآية تهويل في الأوَّل وإيهامٌ في الثاني. ويجوز أنْ يكونَ (يومَ) ظرفاً فيكون المفعولان محذوفين. ويدلُّ على تعدية هذا الفعل إلى مفعولين صريحين قوله تعالى: ﴿ولقد أنْذَرَهُم بَطْشَتَنا..﴾[4].

(١٣) في الاحتجاج للقراءات:

ومن ذلك قراءة المفضَّل الشاذة: ﴿إنَّ اللهَ بالغاً أَمْرُهُ قد جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شيء قَدْراً﴾[5] بنَصْب ﴿بالغاً﴾ ورفع ﴿أَمْرُه﴾ على أنَّ مفعول اسم الفاعل محذوف، أي: بالغاً أمرُهُ ما شاء[6]، وقد ذُكِرَ مفعول ﴿بَلَغَ﴾ في قوله

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٥/٦٣، البحر المحيط: ٥/١٩٤ التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٨٦، البرهان في علوم القرآن: ٣/١٦٤.

(٢) الشورى: ٧.

(٣) انظر البحر المحيط: ٧/٤٣، وانظر: الكشاف: ٣/٤٦١.

(٤) القمر: ٣٦.

(٥) الطلاق: ٣.

(٦) انظر البحر المحيط: ٦/١٦٣، الكشاف: ٤/١٢١.

تعالى: ﴿حتى إذا بَلَغَ مغرب الشمس . . ﴾[1] ويكون خبر (إنَّ) قوله ﴿قَدْ جَعَل اللهُ. . . .﴾، ويجوز أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على لغةِ من ينصب بـ (إنَّ) الجزأين.

ومن ذلك قراءة مجاهد وغيره الشاذة: ﴿أرْسِلْه مَعَنا غداً نُرْتِعْ ونُلْعِبْ. . ﴾[2] أي: نرتِعْ المواشيَ أوْ غيرَها ونُلْعِبْه[3].

ومن ذلك أيضاً قراءة علي بن أبي طالب الشاذة: ﴿أفلا يَنْظُرونَ إلى الإبِلِ كيفَ خَلَقْتُ وإلى السماء كيفَ رَفَعْتُ وإلى الجبالِ كَيْفَ نَصَبْتُ وإلى الأرْض كيفَ سَطَحْتُ﴾[4] بفتح أوائلِ الأفعال وضم التاءات على أنَّ في الكلام حذف مفعول كل فعل والتقدير: خلقتها وسَطَحْتُها ونَصَبْتُها[5].

(١٤) إذا كان مفعول المشيئة في جملة شرط أو ما في معناها:

ذكر الزركشي[6] أنَّ مفعولي (شاء) و(أراد) يذكران في ثلاثةِ مواضِعَ، الأوَّل: إذا كان مفعولُ المشيئةِ أو الإرادةِ عظيماً ـ أو غريباً كقوله تعالى: ﴿لو أراد اللهُ أنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لاصطفى ممَّا يخلق ما يشاء سبحانه. . . ﴾[7]. والثاني: إذا احتيجَ لعودِ ضمير عليه كقوله تعالى: ﴿ولَوْ أردنا أنْ نَتخِذَ لهواً لاتَّخَذْناهُ مِنْ لدنَّا إنْ كنَّا فاعلين﴾[8]، والثالث: أنْ يكون السامع منكراً لذلك أو كالمنكر، فإنْ لَمْ يَكُنْ مُنْكِراً فالحذف.

---

(١) الكهف: ٨٦.
(٢) يوسف: ١٢.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٨٥/٥ المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات: ٣٣٣/١.
(٤) الغاشية: ١٧ ـ ٢٠ ـ وانظر شاهداً آخر الصافات: ٩٤.
(٥) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٥٦/٢، حاشية الشهاب: ٣٥٤/٨، تفسير القرطبي: ٣٦/٢٠.
(٦) انظر البرهان في علوم القرآن: ١٧٠/٣.
(٧) الزمر: ٤.
(٨) الأنبياء: ١٧.

وذكر[1] أيضاً أنَّ أبا حيَّانٍ قد أنكر هذه القاعدة وأنَّه ذَكَر أنَّ البيانيين قد غَلِطوا في دعواهم لزوم حذف مفعول المشيئة إلا فيما إذا كان مُسْتَغْرباً.

وذكر أبو حيان[2] والسمين الحلبي[3] أنَّ مفعولي (يشاء) و(يُريدُ) يحسن ذكرهما لغرابتهما، وذكر أبو حيَّان[4] في موضع آخر أنَّه تتبّع ما جاء في القرآن وكلام العرب من هذا التركيب فوجد أنَّ المفعول لا يكون محذوفاً إلاَّ من جنس جواب (لو) وقد ردَّ ما قدَّره الزمخشري على خلاف هذا الأصل كقوله تعالى: ﴿قالوا لو شاء ربُّنا لأَنْزَلَ ملائكةً...﴾[5] وتقدير مفعول المشيئة عند الزمخشري[6] هو: لَوْ شاءَ إِرْسالَ الرُّسُلِ، وعند أبي حيَّان[7]: لو شاء الإنزالَ، وذكر الشهاب[8] أنَّ ما ذهب إليه أبو حيان غيرُ مطَّرِد.

وذكر الزركشي[9] أنَّه ينبغي التمهل في تقدير مفعول المشيئة لأنَّ المعنى يختلف بحسب التقدير، ويعزِّز هذا المذهب بقوله تعالى: ﴿لو شئْنا لآتَيْنا كُلَّ نفس هُداها﴾[10]، وتقدير الكلام عند عبد القاهر الجرجاني[11]: وَلَوْ شِئْنا أَنْ نُؤْتِيَ كلَّ نفس هُداها لآتيناها لأنَّ تقديره على غير ما مر يؤدي إلى نفي أنْ يكون لله مشيئة لأنَّ مِنْ شَأْنِ (لَوْ) أنْ يكون الإثْباتُ بعدها نفياً.

ويظهر لي أنَّ مفعول المشيئة يَطَّرِدُ حذفُه في التنزيل إذا كان في حيِّز

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن: ١٧١/٣.
(٢) انظر البحر المحيط: ٨٩/١.
(٣) انظر الدر المصون ورقة: ٢٠٤٨.
(٤) انظر البحر المحيط: ٤٩٠/٧.
(٥) فصلت: ١٤.
(٦) انظر الكشاف: ٤٤٨/٣.
(٧) انظر البحر المحيط: ٤٩٠/٧.
(٨) انظر حاشية الشهاب: ٣٩٤/٧.
(٩) انظر البرهان في علوم القرآن: ١٦٩/٣.
(١٠) السجدة: ١٣.
(١١) انظر دلائل الإعجاز: ١٨٤.

(لو) كقوله تعالى: ﴿ولو شاء الله لَذَهَبَ بسمعهم وأبصارهم﴾[1].

ويطرد حذفه أيضاً إذا كان في حيِّز (إنْ) الشرطية كقوله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ ما تَدْعونَ إليه إنْ شاءَ...﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وإنْ خفتُم عيلَةً فسوف يُغْنيكُمُ اللهُ من فَضْلِه إنْ شاء إنَّ الله عليمٌ حكيمٌ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إنْ يشأْ يُذْهِبْكُم وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُم ما يشاءُ...﴾[4].

وفي حيز (ما) كقوله تعالى: ﴿قال النارُ مثواكُم خالِدينَ فيها إلاَّ ما شاء اللهُ﴾[5]

وفي حيِّزِ (مَنْ) ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شاء فليُؤْمِنْ وَمَنْ شاء فَلْيَكْفُرْ﴾[6]

وفي حيز (اذا)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم إذا شاء أنشره﴾[7].

وفي حيِّز (حيْثُ)[8] وَ (أنَّى)[9] وَ (كيْفَ)[10] وَ (إلاَّ)[11].

ولعلّكَ تتفق معي قياساً على ما مر أنَّ حذف مفعول المشيئةِ يطَّرِدُ حذفه إذا كان في حيِّز الشرط أو في حيز ما فيه معنى الشرط.

---

(١) البقرة: ٢٠. وانظر البقرة: ٧٠ ـ ٢٢٠ ـ ٢٥٣ ـ النساء: ٩٠، المائدة: ٤٨، الأنعام: ٣٥.

(٢) الأنعام: ٤١.

(٣) التوبة: ٢٨.

(٤) الأنعام: ١٣٣.

(٥) الأنعام: ١٢٨. انظر الأعراف: ١٨٨، يونس: ٤٩، هود: ١٠٧، ١٠٨.

(٦) الكهف: ٢٩، وانظر الأنعام: ٨٨، التوبة: ١٥.

(٧) عبس: ٢٢، وانظر الإنسان: ٢٨.

(٨) انظر البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١، يوسف: ٥٦.

(٩) انظر البقرة: ٢٢٣.

(١٠) انظر آل عمران: ٦، المائدة: ٦٤، الروم: ٤٨.

(١١) انظر: الأنعام: ٨٠، ١١١، الأعراف: ٨٩، يوسف: ٧٦.

ولقد وَجَدْتُ أنَّ مفعول هذا الفعل قد حُذِفَ في التنزيل إلاَّ في أربعة مواضع أحدها فيه وجهان، وهو قوله تعالى: ﴿إلا أنْ يشاء ربِّي شيئاً﴾[1]: (شيئاً) يجوز أنْ يكون مفعولاً به، وأنْ يكون نائباً عن المصدر والمفعول محذوف[2].

أما المواضع الثلاثة فالفاعل فيها غيرُ الله، الأوّل منها قوله تعالى: ﴿إلاَّ مَنْ شاء منكم أنْ يَتَّخِذَ إلى ربِّه سبيلا﴾[3]، والثاني قوله تعالى: ﴿لِمَنْ شاءَ مِنْكُمْ أنْ يتقدَّمَ أوْ يتأَخَّرَ﴾[4]، والثالث قوله تعالى: ﴿لِمَنْ شاءَ مِنْكُمْ أنْ يَسْتقيمَ﴾[5].

(١٥) إذا كان عائدَ اسم الشرط:

ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ ضَلَّ فَقُلْ إنَّما أنا من المُنْذِرِينَ﴾[6]، : قوله ﴿فَقُلْ إنّما أنا مِنَ المُنْذِرينَ﴾ في موضع جزم على جواب الشرط، وفي الكلام حذف العائد والتقدير: من المُنْذِرينَ له على أنَّ اللام للتقوية، وقيل إنَّ التقدير: فَقُلْ له وقيل ان الجواب محذوف والتقدير: فلا عَلَيَّ من وَبالِ ضلاله[7].

(١٦) إذا كان عائد المبتدأ:

ومن ذلك قراءة ابن عباس ومجاهد والأعمش الشاذة: ﴿قال فالحقُّ

---

(١) الأنعام: ٨٠.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥١٣/١.
(٣) الفرقان: ٥٧.
(٤) المدثر: ٣٧.
(٥) التكوير: ٢٨.
(٦) النمل: ٩٢.
(٧) انظر حاشية الشهاب: ٦١/٧، البحر المحيط: ١٠٢/٧.

والحقُّ أَقُولُ لأَملأَنَّ جهنّم منكَ ومِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُم أجمعينَ﴾[1]: قوله (والحقُّ) الثاني إمَّا أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: فأنا الحقُّ، وإمَّا أنْ يكونَ مبتدأ خبره محذوف أي: والحقُّ مني على أنَّ جملة القول مستأنفة. ويجوز أنْ يكون (والحقُّ) مبتدأ خبره قوله (أَقولُ) على حذف العائد أي: أقولُهُ، وهو تأويلٌ فيه بعدٌ عندَ أبي البقاء[2].

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنى﴾[3] برفع ﴿وكلٌّ﴾ على الابتداء وخبره الجملة الفعلية من قوله ﴿وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾ على حذف العائد أي: وَعَدهُ اللهُ الحُسْنى، والبصريون لا يُجَوِّزون حذف العائد المنصوب إلَّا في الشعر، وهو قول ابن عصفور[4] أيضاً، ولذلك قيل إنَّ ﴿وَكُلٌّ﴾ خبر مبتدأ مقدَّر أيْ: وأولئك كُلٌّ، وجملة ﴿وعَدَ اللهُ الحُسْنى﴾ في موضع النعت على أنَّ في الكلام حذفَ العائد المنصوب من جملة النعت لأنَّ حذْفَه أَكْثَرُ من حذْفِه في جملة الخبر، ولستُ أتفق مع البصريين لأنَّ الكوفيين قد أجازوا هذه المسألة، فأجازها الفراء وهشام وغيرهما[5]، وهو الظاهر عن أبي حيأن[6]. وذكر السيوطي أنَّه قيل إنَّه يجوز حذف المنصوب

---

(1) ص: ٨٤ ـ ٨٥.

(2) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٠٧/٢.، حاشية الشهاب: ٣٢٢/٧، التبيان في تفسير القرآن: ٥٣٣/٨، البحر المحيط: ٤١١/٧، الكشاف: ٣٨٤/٣، معاني القرآن للفراء: ٤١٢/٢، مشكل إعراب القرآن: ٢٥٥/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢٠/٢، الكشف عن وجوه القراءات: ٢٣٤/٢، حجة القراءات: ٦١٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥١٠.

(3) النساء: ٩٥.

(4) انظر المقرَّب: ٨٤.

(5) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٦/٢، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٤٧.

(6) انظر البحر المحيط: ٢١٩/٨، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٣٥٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٢٠/٢، حاشية الشهاب: ١٥٥/٨، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٨.

بفعل متصرِّف كما في الآية الكريمة، وقيل إنَّ ذلك مقيَّدٌ بكون المبتدأ اسم استفهام أوْ (كِلا) و(كِلتا) أوْ (كُلٌّ)، وفي المسألة كلام مبسوط في (همع الهوامع)(١).

(١٧) إذا كان عائد المنعوت:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فمِنْهُمْ مَنْ أَرْسَلْنا عليه حاصِباً ومنهم من أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ ومِنْهم مَنْ خَسَفْنا به الأرضَ ومِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنا...﴾(٢): (مَنْ) في الآية يجوز أنْ تكون موصولة وأنْ تكون نكرةً موصوفةً عند أبي البقاء، فيكون قولُه ﴿أغْرَقْنا...﴾ في موضع النعت على حذف العائد أي: ومِنْهُم من أَغْرَقْناه(٣).

ومن ذلك قراءة الشذوذ ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنى﴾(٤) على أنَّ قولَهُ ﴿وَعَدَ اللهُ الحُسْنى﴾ في موضع النعت على حذف العائد المنصوب(٥).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال عِلْمُها عندَ ربِّي في كتابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي ولا ينسى﴾(٦): الجملتان من قوله ﴿لا يَضِلُّ رَبِّي﴾ و﴿لا ينسى﴾ في موضع النعت لـ (كِتابٍ﴾ على حذف العائد المنصوب أي: لا يَضِلُّه رَبِّي ولا ينساه(٧).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو بَسَطَ اللهُ الرزقَ لِعبادِهِ لَبَغَوا في الأرضِ

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٦/٢، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٤٧.

(٢) العنكبوت: ٤٠.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٣٣.

(٤) النساء: ٩٥.

(٥) انظر الصفحة ٢٧٧.

(٦) طـه: ٥٢.

(٧) انظر البحر المحيط: ٢٤٨/٦.

ولكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ ما يشاءُ إنَّه بعبادِهِ خبيرٌ بصيرٌ﴾[1]: (ما) اسم موصول في موضع نصب على المفعول به، وقيل إنَّها مفعول لفعل محذوف أي: يُقَدِّرُ ما يشاء ولا محوجَ إليه، وقيل إنَّ (ما) زائدة والجملة الفعلية بعدها في موضع النعت لـ (بِقَدَرٍ)، والعائد المنصوب محذوف[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِتُنْذِرَ قوما ما أُنذِرَ آباؤُهم فهم غافِلونَ﴾[3]: (ما) نافية، والجملة الفعلية المنفية في موضع النعت لـ (قوماً)، وفي الكلام حذفُ مفعول الفعل الثاني. ويجوز أنْ تكونَ موصولة على حذف العائد المنصوب، وأَنْ تكونَ موصوفة على أنَّ ما بعدها في موضع النعت على حذف العائد المنصوب، وأنْ تكونَ مصدريَّة، فيكون المصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيِّزها مفعولاً مطلَقاً[4] على أنَّ المفعول الثاني محذوف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولَهُم ما يَدَّعونَ﴾[5]: يجوز في (ما) أنْ تكون موصوفة أو موصولة أو مصدريَّة. وهي في موضع رفع على الابتداء والخبر قوله (لهم)[6].

(١٨) إذا كان ياء المتكلم في حشو الكلام أو في الفواصل.

تحذف ياء المتكلم التي في موضع نصب على المفعول إذا لم يكنْ بعدها ضمير كقولنا: أعطانيه، ويكون حذفها في حشو الكلام، ومن ذلك

---

(١) الشورى: ٢٧.
(٢) انظر حاشية الشهاب: ٤٢١/٧.
(٣) يس: ٦.
(٤) انظر البحر المحيط: ٣٢٣/٧، مشكل إعراب القرآن: ٢٢٢/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩١/٢، تفسير القرطبي: ٦/١٥، حاشية الشهاب: ٢٣٣/٧، الكشاف: ٣١٤/٣، معاني القرآن للفراء: ٢٧٢/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧٩/٢.
(٥) يس: ٥٧.
(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٢٤٨/٧ البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٠/٢، مشكل إعراب القرآن: ٢٣٠/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٨٥/٢.

قوله تعالى: ﴿فإنَّ خيرَ الزاد التقوى واتَّقونِ يأولي الألبابِ﴾[1]. ويكون أيضاً في فواصل الأي، ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَوْفوا بِعَهْدي أُوفِ بعهدِكُم وإيَّايَ فارهبونِ﴾[2].

وقد استقصى ابن الجزري جميع ما في التنزيل من هذه المسألة ودونه في مؤلفه (النشر في القراءات العشر)[3].

(١٩) في التنازع:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال آتوني أُفرِغْ عليهِ قِطْراً﴾[4]: ﴿قِطْراً﴾ منصوب بـ (﴿أُفرِغْ﴾ على أنْ يكون مفعول ﴿آتوني﴾ الثاني محذوفاً، وهو قول البصرين، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الظاهر مفعول (آتوني)، ومفعول (أفرِغْ) محذوف[5]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واخْشَوْا يوماً لا يَجْزِي والِدٌ عَنْ وَلَدِهِ ولا مولودٌ هو جازٍ عن والدِهِ شيئاً...﴾[6]: ﴿شيئاً﴾ مفعول به إمَّا للفعل وإمَّا لاسم الفاعل كما مر في الآية السابقة. ويجوز أنْ يكون ﴿شيئاً﴾ نائباً عن المصدر على أنَّ في الكلام حذفَ مفعول كل عامل[7].

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿هاؤم اقرءوا كتابِيَه﴾[8]: القول فيها مثل سابقتها[9].

---

(١) البقرة: ١٩٧، وانظر البقرة: ١٨٦، آل عمران: ٢٠، غافر: ٣٨، الزخرف: ٦١.
(٢) البقرة: ٤٠، آل عمران: ٥٠، وانظر النحل: ٥١، الشعراء: ١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤.
(٣) انظر النشر في القراءات العشر: ٢/١٨٠ - ١٨٢.
(٤) الكهف: ٩٦.
(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١١٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٦٢، حاشية الشهاب: ٦/١٣٦، البحر المحيط: ٦/١٦٥، الكشاف: ٢/٤٩٩، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٨٣.
(٦) لقمان: ٣٣.
(٧) انظر حاشية الشهاب: ٧/١٤٤.
(٨) الحاقة: ١٩.
(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٣٧، تفسير القرطبي: ١٨/٢٦٩، البحر المحيط: ٨/٣٢٥، الكشاف: ٤/١٥٢.

حـذف المنـادى

أجاز النحويون[1] حذف المنادى، وذكروا أنَّه كثير في كلامهم. وقد جاء حذفه في التنزيل في مواضع يمكن أنْ يُقَاسَ عليها، وهذه المواضع هي:

(١) فيما ظاهره نداء (ليت).

(٢) فيما ظاهره نداء المصدر.

(٣) فيما ظاهره دخول حرف النداء على فعل الأمر.

(١) فيما ظاهره نداء (ليت):

ومن ذلك قله تعالى: ﴿يا لَيْتَني كُنْتُ مَعَهُم..﴾[2]: في قوله ﴿يا ليتني﴾ وجهان:

(أ) أنْ تكون (يا) حرف تنبيه، فلا يقدَّرُ بعدَها منادى محذوف لئلاَّ يلزم الإجحاف بحذف الجملة، وهو الظاهر في هذه المسألة.

(ب) أنْ يكون المنادى محذوفاً والتقدير: يا هؤلاءِ لَيْتَني، وذكر أبو البركات

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٤، ٧/١٢٨، البرهان في علوم القرآن: ٣/١٨٠، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١/٣٧، الخصائص: ٢/٣٧٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٥٩، الأشباه والنظائر: ٢/٩٩.

(٢) النساء: ٧٣.

ابن الأنباري[١] أن حذف المنادى كثيرٌ في كلامهم.

(٢) فيما ظاهره نداء المصدر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال يا بُشْرى هذا غُلامٌ...﴾[٢]: قوله ﴿بُشْرى﴾ منادى إمَّا على أنَّه منزَّلٌ منزلة شخص، وإمَّا على أنَّ المنادى محذوف، والتقدير، يا قومي انظروا واسمعوا بُشْرَى، وذكر أبو البركات بن الأنباري[٣] أنَّ التقدير: يَأَيَّتُها البُشْرى، فحذف الموصوف (أيُّ) وهاء التنبيه والألف واللام من الصفة، فصار: يا بُشْرى، وأَصْل قولنا: يا رَجُلُ هو: يَأَيُّها الرَّجُل ولا يجيز أبو البركات حذف حرف النداء في هذه المسألة لما فيه من الإفراط في الحذف، وهو تكلف من غير ضرورة، وذكر مكي بن أبي طالب[٤] أنَّ نداء ﴿بُشْرى﴾ على تأويل: تعالي يا بُشْرى فهذا وَقْتُكِ وآياتك أي: لو كُنْتِ ممَّا يُخاطَب لخوطِبْتِ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا حَسْرَةً على العبادِ...﴾[٥]: ﴿حَسْرَةً﴾ منادى منصوب على معنى هذا وقتُ حُضورك على قول سيبويه كما في البحر المحيط[٦] والمبرّد[٧]. وقيل إنَّ المنادى محذوف على أنَّ ﴿حَسْرةً﴾

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٥٩/١ وانظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٨٨، البحر المحيط: ٢٩٢/٣، الدر المصون ورقة: ١٧٣٦ التبيان في إعراب القرآن: ٣٧٢/١، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧٩، وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ٢٧، الكهف: ٤٢، مريم: ٢٣، الفرقان: ٢٧.

(٢) يوسف: ١٩.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٦/٢.

(٤) انظر الكشف عن وجوه القراءات: ٧/٢، وانظر: حاشية الشهاب: ١٦٤/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٧٢٦/٢.

(٥) يس: ٣٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣٣٢/٧.

(٧) انظر المقتضب: ٢٠٣/٤.

منصوب على المصدر بفعل من لفظه أي: يا هؤلاء تَحَسَّروا حسرةً، ويجوز أنْ يكون ﴿حَسْرةً﴾ على هذا الوجه أيضاً منصوباً بفعل آخر أي: اسمعوا حَسْرَة. والقول الأول أظهر لبعده عن تكلُّفِ الحذف[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا يا وَيْلَنا..﴾[2]: ذكر الكوفيون أنَّ (وَيْ) كلمة و (لنا) جار ومجرور. ويجوز أنْ يكونَ منادى منصوباً أو منصوباً على المصدر على أنَّ المنادى محذوف، أي: يا هؤلاء ويلاً لنا، فلمَّا أُضيف حذفت اللامُ الثانية، وعند الكوفيين اللام الأولى هي المحذوفة[3].

(٣) فيما ظاهرة دخول حرف النداء على فعل أمْر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ نادى ربُّك موسى أنِ ائت القومَ الظالمينَ قومَ فِرْعونَ ألا يتَّقونَ﴾[4]: ذكر الزمخشري[5] أنَّه قُرِيء (ألا يَتَّقونِ) بالياء وكسر النون. وذكر ابن خالويه[6] أن عيسى بن عمر أجازها. والقراءة محمولة على حذف المنادى والتقدير: ألا يا ناسُ اتقونِ كقراءة قوله تعالى: ﴿ألا يَسْجُدوا﴾[7] بتخفيف ﴿ألا﴾. وذكر أبو حيان[8] وغيره أنَّ حذف الألف من حرف النداء نطقاً وخطاً مخالف للقياس وتخريج بعيد. وحملها

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٨١/٢، البحر المحيط: ٣٣٢/٧، تفسير القرطبي: ١٥ / ٢٢، حاشية الشهاب: ٢٣٩/٧، الكشاف: ٤٢٠/٣.
(٢) يس: ٥٢، وانظر الصافات: ٢٠ / ٣١.
(٣) انظر مشكل اعراب القرآن ٢٢٩/٢، البيان في غريب اعراب القرآن: ٢٩٨/٢، التبيان في إعراب القرآن ١٠٨٤/٢، وانظر لسان العرب (ويل).
(٤) الشعراء: ١٠ - ١١.
(٥) انظر الكشاف: ١٠٦/٣.
(٦) انظر مختصر في شواذ القرآن: ١٠٦.
(٧) النمل: ٢٥.
(٨) انظر البحر المحيط: ٧/٧.

الزمخشري[1] على وجه آخر وهو أنَّ الأصل في ﴿يَتَّقُونِ﴾ هو: ألا يَتَّقونَني فحذفت النون لاجتماع النونين والياء للاكتفاء بالكسرة. ولست أتفق مع أبي حيَّان في أنَّ المنادى لا يجوز حذفه لأنَّ في حذفه اجحافاً في الحذف، لأنَّ فيه حذف فعل النداء بالإضافة إلى حذف المنادى. وذكر أبو البركات بن الأنباري[2] أنَّ حذفه كثير في كلام العرب، وأجاز حذفه أيضاً مكي بن أبي طالب[3]. وذكر الفراء[4] أنَّه سمع العرب تقول: ألا يا ارحَمْنا، و: إلا يا تصدَّقْ علينا. والصحيح عند أبي حيان أنْ تكون (يا) حرف تنبيه أكَّدَ بها (ألا) التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد المبالغة في التوكيد. وذكر ابن مالك[5] أنَّه إنْ ولي (يا) دعاء أوامر كانت للنداء. وذكر المالقي[6] أنَّ حذف المنادى في مثل هذه الآية ضعيف لأنَّ في حذفه إجحافاً في الحذف ولأنَّ المنادى مُعْتَمدُ القصد، والأظهر عنده أن تكون (يا) للتنبيه والقول نفسه مع سيبويه[7] وابن يعيش[8].

ومن ذلك قراءة ابن عباس والكسائي وغيرهما الشاذة ﴿ألا يسجدوا لله الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ...﴾[9][10] بتخفيف (ألا): والقول فيها مثل سابقتها.

---

(١) انظر الكشاف ٣ / ١٠٦.

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٤٧.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/١٤٢.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩٠.

(٥) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٤٤، مغني اللبيب، (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٨٨ ـ ٤٨٩، خزانة الأدب: ٤/٤٧٩.

(٦) انظر رصف المباني: ٤٥٣.

(٧) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٤/٢٢٤.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١١٤ ـ ١١٥.

(٩) النمل: ٢٥.

(١٠) انظر: البحر المحيط: ٧/٦٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٠٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٤٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٢١، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩٠، الكشاف: ٣/١٤٥.

حذف المفعول المطلق

ذكر ابن جني أنّه لم يعلم المصدر حذف في موضع: «ولم أَعْلَمْ المصدر حُذِفَ في موضع وذلك أنَّ الغرض فيه إذا تجرَّد من الصفة أو التعريف أوْ عدد المرات فإنَّما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكد لا يجوز...»[1]. ولم يفرد له ابن هشام مكاناً.

ولقد وجدت في التنزيل ثلاثة مواضع حذف فيها المفعول المطلق، الأول: قوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلّموا تسليما﴾[2]: ذكر الشهاب[3] أنَّ الآية من الاحتباك، والتقدير: صلوا عليه صلاةً وسلّموا عليه تسليماً، فحذف المفعول المطلق من الأول والجار والمجرور من الثاني.

والثاني: قوله تعالى: ﴿إنْ نقولُ إلاَّ إعتراكَ بعضُ آلِهَتِنا بسوءٍ...﴾[4] أي: إنْ نقولُ قولاً إلاّ قولنا هذا[5].

والثالث: قوله تعالى: ﴿ذلك حُكْمُ الله يحكُمُ بينَكُم...﴾[6]: قوله ﴿يَحْكُمُ..﴾ مستأنف، ويجوز أنْ يكون حالاً من ﴿حُكْم اللهِ﴾ على حذف

---

(١) الخصائص: ٢/٣٧٩، وانظر البرهان في علوم القرآن: ٤/١٤٤.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٧/١٨٤.

(٤) هود: ٥٤.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه الصفحة: ٤٤١.

(٦) الممتحنة: ١٠.

العائد، أي: يحكمه بينكم، وهذا العائد مفعول مطلق، ويجوز أنْ يكون العائد الضمير المستتر في (يحكم) على أنَّ (حُكْم) مؤول باسم الفاعل (الحاكم) أو على أنْ يكونَ في الكلام حذفُ مضاف أو حملٌ على المبالغة[1].

(1) انظر الكشاف: ٤/٩٤، حاشية الشهاب: ٨/١٩٠.

حذف المفعول فيه

ذكر ابن جني[1] أنَّ الظرف قد حُذِفَ في كلام العرب وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ منكم الشهرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[2] أي: مَنْ شَهِدَ منكم الشهرَ صحيحاً بالغاً في مصر فَلْيَصُمْهُ، وذكر أنَّ أبا علي الفارسي يجعل (الشهر) ظرفاً على أنَّ في الكلام حذف مفعول أي: فمن شهد منكم المصرَ في هذا الشهر فليصمه.

ولقد جاء في التنزيل حذف المفعول فيه في مواطِنَ[3] منها:

(١) اقتضاء المعنى له.

(٢) الاكتفاء بأحد الظرفين عن الآخر.

(١) اقتضاء المعنى له:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ منكُم الشهرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[2] كما مر، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وناديْنَاهُ من جانِبِ الطورِ الأَيْمَنِ وقرَّبناهُ نَجِيًّا﴾[4]: ذكر ابن القشيري أنَّ في الكلام حذفاً تقديره: وناديناه حينَ أَقْبَلَ مِنْ مدينَ ورأى النارَ من الشجرة وهو يريد مَنْ يهديه إلى طريق مصر[5].

---

(١) انظر الخصائص: ٢/٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٢) البقرة: ١٨٥.

(٣) انظر: البقرة: ١٨٥، مريم: ٥٢، الشعراء: ٢٠٥ ـ ٢٠٧، القصص: ٧٣، الزمر: ٦٧، الزخرف: ٦٧.

(٤) مريم: ٥٢.

(٥) انظر البحر المحيط: ٦/١٩٩.

(٢) الاكتفاء بأحد الظرفين عن الآخر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رحمته جعل لَكُمُ الليلَ والنهارَ لِتَسْكُنوا فيه ولتبتَغُوا مِنْ فَضْلِه...﴾[1] أي: جعل لكم الليلَ والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضل الله في النهار[2].

---

(١) القصص: ٧٣.

(٢) انظر البحر المحيط: ٧/١٣٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٢٥.

حذف المفعول له

لم يتحدَّث النحويون[1] عن حذف المفعول له، فلم يفرد له ابن هشام مكاناً في (المغني) والقول نفسه مع غيره كابن جني والزركشي وغيرهما. ولقد جاء في التنزيل حذفه[2] في مواطن يمكن أنْ يُقَاس عليها صريحاً كان أوْ غيرَ صريح.

ولقد انتهيت عمدتي الاستقصاء الشامل إلى أنَّه يُحْذَفُ في المواطن التالية:

(١) إذا كان معطوفاً عليه علة أخرى.

(٢) فيما يُسَمَّى بالاحتباك.

(٣) إذا كان عاملاً معلَّقاً عن العمل.

(٤) الاكتفاء بإحدى العلتين عن الأُخرى.

(٥) اقتضاء المعنى له.

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٣٤/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٣١/٣.

(٢) انظر: آل عمران: ٥٠، ١٤٠، ١٥٤، المائدة: ٤٢، ٤٦، الأنعام: ٥٥، ٩٢، ١٠٥، الأعراف: ١٧٤، الأنفال: ١٧، يونس: ٦٧، يوسف: ٢١، الحجر: ٥٨، النحل: ١٤، الإسراء: ٤٦، طه: ٣٩، الفرقان: ٢٠، النمل: ٨٦، القصص: ٦، الروم: ٤٦، الأحزاب: ٢٤، فاطر: ٢٤، الصافات: ٧، غافر: ٦١، ٦٧، فصلت: ١٢، الجاثية: ٢٢، الأحقاف: ١٩، الفتح: ٢٠، الحديد: ٢٥، الحشر: ٥.

(١) إذا كان معطوفاً عليه علة أُخرى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومصدقاً لِما بينَ يَدَيَّ من التوراةَ ولأُحِلَّ لكم بعضَ الذي حُرِّمَ عليكم وجئتكم بآيةٍ مِنْ ربِّكم فاتَّقوا اللهَ وأطيعونِ﴾[١] وقد ناقشت هذه المسألة في حديثي عن الحمل على التوهم[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلا تَخْشَوْهُمْ واخْشَوْني ولأُتِمَّ نعمتي عليكم ولعلَّكُم تهتَدونَ﴾[٣] والقول فيها مثل سابقتها[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومُصَدِّقاً لِما بينَ يَدَيْهِ مِنَ التوراة وهُدًى وموعظةً للمُتَّقينَ﴾[٥]. ﴿هُدًى وَمَوْعِظَةً﴾ منصوبان إمَّا على الحال عطفاً على ﴿ومُصدِّقاً﴾ أو على أنَّهما مفعولان لهما معطوفان على مفعول له آخر، والتقدير: إثباتاً لنبوَّته وهدًى وموعِظَةً، ويجوز أَنْ يكونا معمولين لفعل محذوف أي: وهدًى وموعِظَة آتيناه ذلك[٦]، وأوَّل الأوجه أظهرها وأقلُّها تكلُّفاً.

(٢) فيما يسمى بالاحتباك:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الذي جَعَلَ لَكُمُ الليلَ لِتَسْكُنوا فيهِ والنهارَ مُبصِراً..﴾[٧]: ذَكَر في الآية الكريمة علة خلق الليل وهي قوله تعالى: ﴿لتسكنوا فيه﴾ وحذف هذه العلة من ﴿والنهارِ﴾، وذكر مفعول (جعل)

---

(١) آل عمران: ٥٠.
(٢) انظر الصفحة: ١١٦٧.
(٣) البقرة: ١٥٠، وانظر شاهداً آخر في سورة الزخرف الآية: ٦٣.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ٥٧٧، البحر المحيط: ١/٤٤٢ - ٤٤٣، معاني القرآن للزجاج: ١/٢٠٩ تفسير ابن عطية: ١/٤٥٣، تفسير القرطبي: ٢/٧٠.
(٥) المائدة: ٤٦.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٣/٢٤٩، وانظر شاهدين آخرين الصافات: ٧، فصلت: ٢.
(٧) يونس: ٦٧.

الثاني وحذفه من الأولى، وكل محذوف يدل عليه مقابله، والتقدير: جعل لَكُمُ الليلَ مُظْلِماً لِتَسْكُنوا فيه والنهارَ مُبْصِراً لتتحرَّكوا فيه[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اللهُ الذي جَعَلَ لَكُمُ الليلَ لِتَسْكُنوا فيهِ والنهارَ مُبْصِراً...﴾[2].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنا الليلَ لِيَسْكُنوا فيهِ والنهارَ مُبْصِراً..﴾[3] أي: أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنا الليلَ مُظْلِماً لِيَسْكُنـوا فيهِ والنهارَ مُبْصِراً لِيَتَصَرَّفوا فيه[4].

(٣) إذا كان عاملاً معلَّقاً عن العمل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنا بعضَكُم لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرونَ وكانَ رَبُّكَ بصيراً﴾[5]: في الكلام حذف المعادل والمفعول له المعَلَّق عن العمل في جملة الاستفهام والتقدير: وجعلنا بعضكم لِبَعْضٍ فِتْنَةً لِنَعْلَمَ أَتَصْبِرونَ أَمْ لا تَصْبِرون[6].

(٤) الاكتفاء بإحدى العلَّتين عن الأُخرى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسلناكَ بالحَقِّ بشيراً ونَـذيراً...﴾[7]: ﴿بالحقِّ﴾ في موضع الحال مِنْ فاعل ﴿أَرْسلناكَ﴾ أو من مفعوله، ويجوز أنْ يكون في موضع المفعول له. وأجاز أبو القاسم الزمخشري[8] أنْ يكون صلة

(١) انظر البحر المحيط: ١٧٧/٥.
(٢) غافر: ٦١.
(٣) النمل: ٨٦.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٥٩/٧، البحر المحيط: ٩٩/٧.
(٥) الفرقان: ٢٠.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٤١٥/٦.
(٧) فاطر: ٢٤.
(٨) انظر الكشاف: ٣٠٦/٣، وانظر البحر المحيط: ٣٠٩/٧، حاشية الشهاب: ٢٢٣/٧، وانظر شاهداً آخر: سورة الأحزاب: ٢٤.

لـ ﴿بشيراً ونذيراً﴾، وهي مسألة لا تصحُّ إلاَّ على تقدير صلة أُخرى والتقدير: بالوعدِ الحقِّ بشيراً وبالوعدِ والحقِّ نذيراً، فحذف المقابل لدلالة مقابله عليه. ويجوز أنْ يكون في موضع النعت لمصـدرٍ محذوف أي: إرسالاً بالحق.

(٥) اقتضاء المعنى له:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا إنَّا أُرْسِلْنا إلى قومٍ مُجْرِمين﴾ [١]: ذكر القرطبي [٢] أنَّ في الكلام حذفاً والتقـدير: إنـا أُرْسَلْنا إلى قـوم مُجْرِمين لِنُهْلِكَهُم.

ومن ذلك ؟قوله تعالى: ﴿فإنْ جاءوك فاحْكُمْ بينهم...﴾ [٣] أي: فَإِنْ جاءوك لِلْحُكْم [٤].

(٥) إذا كان عاملاً في معمول آخر:

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذين آمَنُوا أَنْ لَوْ يشاءُ الله لهدى الناسَ جميعاً﴾ [٥] أي: أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذين آمنوا من إيمانِهِم عِلْماً منهم أن لو يشاءُ اللهُ لهدى الناسَ جميعاً [٦].

---

(١) الحجر: ٥٨.
(٢) تفسير القرطبي: ١٠/٣٦.
(٣) المائدة: ٤٢.
(٤) انظر البحر المحيط: ٣/٤٨٩.
(٥) الرعد: ٣١.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف جملة القسم الصفحة: ٥٠٧.

حذف أحد مفعولي الأفعال الناسخة

لقد منع ابن ملكون[1] وابن الحاجب وابن عصفور حذف أحد هذين المفعولين اختصاراً، وهو الحذف لدليل، لأن المفعول في هذه المسألة يطلبه عاملان أحدهما العامل فيه والثاني كونه أحد جزأي الجملة، فلمَّا تكرر طلبه امتنع حذفه، وقيل، إنَّ ذلك مردودٌ بخبر (كان)، فهو مطلوب من جهتين، ولا خلاف في جواز حذفه لدليل.

وأجاز الجمهور حذفه اختصاراً، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الذين يَبْخَلونَ بما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فضلِه هو خيراً لهم﴾[2]، فحذف المفعول الأوَّل للدلالة عليه.

وقيل[1] إنَّه إنْ وقع موقع المفعولين ظرْفٌ كقولنا: ظَنَنْتُ عندَكَ، أوْ مجرور كقولنا: ظننت لك، أو ضمير كقولنا: ظننته، أوْ إشارة كقولنا، ظَنَنْتُ ذلك، امتنع الاقتصار عليه إنْ كان أحدَهُما ولم يُعْلَمِ المحذوف، فإنْ كان احدَهما وعلم المحذوف جاز ذلك.

وبعد فلست أدري لِمَ لَمْ يُدوِّنْ النحويون مزيداً من الشواهد القرآنية التي تعزِّزَ هذا الحذف مكتفين بالآية السابقة كما في (شرح التصريح على التوضيح)[1]، والاستقصاء الشامل لما في التنزيل يزوِّدنا بفيض غزير يعزز

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٦٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٢/٢٢٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/١٦٤، شرح الكافية: ٢/٢٧٨.

(٢) آل عمران: ١٨٠.

(٣) البقرة: ٢٦.

هذا الحذف.

ولقد رأيت أنَّ هذا الحذف مطرد عند الأخفش والمبرد في كل ما سدَّ فيه المصدر المؤوَّل مِنْ (أنَّ) أوْ (أنْ) وما في حيزها مسد هذين المفعولين، لأنَّ هذا المصدر لا يقوم عنده إلا مقام مفعول واحد، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَيَعْلَمون أنَّهُ الحقُّ مِنْ ربِّهم﴾[٣]: في المصدر المؤوَّل مِنْ (أنَّ) وما في حيِّزها قولان:

أ ــ أنْ يسد مسد مفعولي (يعلمونَ)، وهو قول الجمهور، وهو الظاهر.

ب ــ أنْ يسدَّ مسدَّ المفعول الأوَّل على أنَّ الثاني محذوف، وهو قول الأخفش، والمبرد أيْ: فيعلمونَ حقيقته ثابتة[١].

ومنه: ﴿الذين يَظُنُّونَ أنَّهم ملاقو ربِّهم وأنَّهم إليه راجِعونَ﴾[٢]: القول فيها مثل سابقتها[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿ألَمْ يَرْوا أنَّه لا يكلِّمُهم ولا يَهدِيْهم سبيلاً...﴾[٤]

(١) انظر الدر المصون ورقة: ١٨٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٩٦،

(٢) البقرة: ٤٦.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة ٢٧٣، البحر المحيط: ١/١٨٦.

(٤) الأعراف: ١٤٨، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٤٧، ٧٧، ١٤٤، آل عمران: ١٧٨، النساء: ٦٠، المائدة: ٤٠، ٤٩، ٩٢، ٩٧، ٩٨، الأنعام: ٩٤، ١١٤، الأعراف: ١٤٩، ١٧١، الأنفال: ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٤٠، ٤١، ٦٦، التوبة: ٢، ٣، ١٥، ١٠٤، ١١٨، ١٢٦، يونس: ٢٢، ٢٤، هود: ١٤، يوسف: ٤٢، ٥٢، ٥٩، ٨٠، ١١٠، الرعد: ١٩، ٤١، إبراهيم: ١٩، الحجر: ٩٨، النحل: ٣٩، ١٠٣، الإسراء: ٩٩، الكهف: ٩، ٢١، ٣٥، ٤٨، ٥٣، ١٠٣، التحريم: ٨٣، طه: ٨٩، الأنبياء: ٣٠، ٤٤، ٨٧، الحج: ١٥، ١٨، ٥٤، ٦٣، ٦٥، المؤمنون: ٥٥، ١١٥، النور: ٢٥، ٤١، الفرقان: ٤٤، النمل: ٨٦، القصص: ١٣، ٥٠، ٧٥، ٧٨، الروم: ٣٧، لقمان: ٢٠، ٣١، فاطر: ٢٧، يس: ٧١، ٧٧، ص: ٢٤، الزمر: ٢١، ٥٢، فصلت: ٥، ٢٢، الشورى: ١٨، الزخرف: ٣٧، الأحقاف: ٣٣، محمد: ١٩، ٢٩، الفتح: ١٢، الحجرات: ٧، الحديد: ٢٠، المجادلة: ٧، ١٨، الصف: ٥، الجمعة: ٦، التغابن: ٧، الطلاق: ١٢، الحاقة: ٢٠، الجن: ٥، ٧، ١٢، المزمل: ٢٠، القيامة: ٣، ٢٥، ٢٨، ٣٦، المطففين: ٤، الانشقاق: ١٤، البلد: ٥، ٧.

ومما جاء من (أنْ) وما في حيِّزها سادًّا مسد المفعولين قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُم أَنْ تدخُلوا الجنَّةَ ولمَّا يأْتِكُم نبأُ الذينَ خلَوْا مِّنْ قبلِكم...﴾[1]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها إمَّا أنْ يسدَّ مسدَّ المفعولين، وهو الظاهر، وإمَّا أنْ يسد مسدَّ المفعول الأوَّل على أنَّ الثاني محذوف[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ الذين كفروا أَنْ يتَّخِذوا عبادي مِنْ دوني أَوْلِيَاء...﴾[3]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِب الذين اجترحوا السيئات أَنْ نَجْعَلَهُم كالذين آمنوا وعملوا الصالِحات..﴾[4]، وقوله: ﴿وما ظَنَنْتُم أَنْ يَخْرُجوا﴾.[5]

ولقد رأيت أَنْ أُدوِّنَ بعض ما في التنزيل من حذف المفعول الثاني لهذه الأفعال في غير ما مر فعلاً فعلاً لتزداد الصورة وضوحاً وجلاء ولأنَّ مؤلفاتنا النحوية تخلو من معظم هذه الشواهد.

أفعال التصيير

جعل:

وحذف مفعول (جعل) الثاني أكثر دورانا من غيره، فهو يشيع في مواطن قد تزيد على أربعة عشر موطناً[6]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما

---

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ٧٦١، البحر المحيط: ٢/١٤٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧١.

(٣) الكهف: ١٠٢.

(٤) الجاثية: ٢١.

(٥) الحشر: ٢.

(٦) انظر: البقرة: ١٤٣، المائدة: ٩٧، ١٠٣، الأنعام: ١٢٣، يونس: ٦٧، ابراهيم: ٤٠، الإسراء: ١٨، ٦٠، الأنبياء: ٩١، الحج: ٥٠، النور: ٥٧، النمل: ٨٦، العنكبوت: ٦٧، غافر: ٦١.

جعلنا القِبلة التي كنتَ عليها إلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرسولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ على عقبيهِ. . .﴾[1]. في قوله ﴿التي كنتَ عليها﴾ أربعة أوجه:

أ ــ أنْ يكون مفعولاً ثانياً لـ (جَعَلْنا) والمفعول الأوَّل هو (القبلةَ)، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[2].

ب ــ أن يكون مفعولاً أوَّلَ على أنَّ (القبلةَ) مفعولٌ ثان، وهو اختيار أبي حيان[3].

جـ ــ أنْ يكون صفةً للمفعـول الأوَّل، وهو (القبلةَ)، والمفعـول الثاني المحذوف، تقديره: وما جعلنا القبلة التي كنتَ عليها منسوخةً، أو قبلةً، والثاني تقدير أبي البقاء[4]، وأجازَ أبو البقاء أيضاً أنْ يكـون التقدير: وما جعلنا القبلة التي كنتَ عليها، فحذف الموصوف، وهو (القبلةَ)، وهو قول ضعيف عند السمين الحلبي[5].

١ ــ أن يكون صفة للمفعول الأوَّل (القبلة) على أنَّ المفعول الثاني قوله ﴿لِنَعْلَمَ. .﴾، وفي الكلام حذف مضاف والتقدير: وما جعلنا صَرْفَ القِبلةِ التي كنتَ عليها إلاَّ للعِلم، ولا ضرورة إلى تكلف التقدير لأنَّ في قول أبي القاسم الزمخشري واختيار أبي حيان إغناءً عنه واحتراماً لظاهر النص القرآني.

ومنه قوله تعالى: ﴿وهو الذي جعلَ لكم النجومَ لِتَهْتَدوا بها في ظلمات

---

(١) البقرة: ١٤٣.
(٢) انظر الكشاف: ٣١٨/١.
(٣) انظر البحر المحيط: ٤٢٣/١.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٣/١.
(٥) انظر الدر المصون ورقة ٥٥٣.

البـر والبحر. . .﴾(١): ﴿جعـل﴾ يتعدى إلى مفعـول واحـد لأنـه بمعنى (خلق)، وأجاز ابن عطية(٢) أن يكون من أفعال التصيير على أنَّ المفعول الثاني محذوف دل عليه قوله ﴿لتهتدوا﴾، والتقـدير: جَعَـلَ لكُم النجومَ هـدايةً، وهـو ضعيف عند أبي حيان لندرة حـذف أحد مفعـولي (ظن) وأخواتها، ولست أتفق مع أبي حيان في ذلك لأنَّ ما في التنزيل من شواهد محمولة عليه ترد زعمه.

ومنه قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ قياماً للناسِ والشهرَ الحرامَ والهديَ والقلائِدَ. .﴾(٣) أيْ: جعل الشهرَ الحرامَ والهدىَ والقلائدَ قياماً، وحذف هذا المفعول لدلالة المفعول الثاني الظاهر عليه(٤).

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَـرَوْا أَنَّا جعلنـا الليل ليسكنـوا فيه والنهـار مبصراً. .﴾(٥) أي: أَلَمْ يَرَوا أَنَّا جعلنا الليلَ مُظْلِماً ليـسكنوا فيه(٦).

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جعلنا حَرَماً آمِناً. .﴾(٧)، أي: جعلنا بلدَهم حَرَماً آمنا(٨).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكذلك جَعَلْنا في كلِّ قريةٍ أكابرَ مُجْرِميها لِيُفْسِدوا فيها. . .﴾(٩): قوله ﴿في كل قريةٍ﴾ في موضع المفعول الثاني و﴿أكابرَ مُجْرِميها﴾ بـالإضافـة المفعولُ الأوَّلُ، وهـو الظاهـر. وأجاز أبـو

---

(١) الأنعام: ٩٧.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٨٧/٤.
(٣) المائدة: ٩٧.
(٤) انظر الدر المصون ورقة: ٢١٣٩.
(٥) النمل: ٨٦.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٨٢/٧.
(٧) العنكبوت: ٦٧.
(٨) انظر حاشية الشهاب: ١١٠/٧.
(٩) الأنعام: ١٢٣.

البقاء[1] أنْ يكون (مجرميها) بدلاً من (أكابر)، وأجاز ابن عطية[2] أنْ يكون (مُجْرِميها) المفعول الأوّل، و(أكابرَ) المفعول الثاني، وهما قولان خطّأهما أبو حيان[3] لأنَّ اسم التفضيل لا يطابق ما هو له تأنيثاً وتثنيةً وجمعا إلاّ إذا كان بالألف واللام أوْ مضافاً إلى معرفة. وحمل بعض النحويين الكلام على حذف المضاف إليه المعرفة أي: أكابرَ الناسِ أو: أكابرَ أهْلِ القرية، وهو تكلف لا محوج إليه.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ في الكلام حذف المفعول الثاني: أيْ: جعلنا في كل قرية أكابرَ مجرميها فساقاً، وعليه يكون قوله ﴿في كلِّ قريةٍ﴾ ظرفاً لـ ﴿جعلنا﴾، ولا محوج إليه أيضاً[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أرَيْناكَ إلاّ فتنةً للناسِ والشجرةَ الملعونةَ في القرآنِ..﴾[5] قوله ﴿والشجرة الملعونة﴾ معطوف على مفعول الجعل الأوّل (الرؤيا)، ويجوز أنْ يكون مفعولاً أوّلَ على أنَّ المفعول الثاني محذوف أي: وما جعلنا الشجرةَ الملعونةَ في الكتاب إلاّ فتنةً، وحذف لدلالة المفعول الثاني الظاهر عليه[6]، والقول الأوّل أظهر.

اتَّخذَ:

ومن ذلكَ قوله تعالى: ﴿واتَّخَذَ قومُ موسى من بعدِه مِنْ حُلِيِّهم عِجْلاً جَسداً له خوارٌ...﴾[7]: ذكر أبو البقاء[8] أنَّ قوله ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ في موضع

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٣٦.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٢١٥، وانظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٣٤.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٤/١١٢.

(٤) الإسراء: ٦٠.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٢٦، البحر المحيط: ٦/٥٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٩٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣١.

(٦) الأعراف: ١٤٨.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٩٥.

الحال من ﴿عِجْلًا﴾، و﴿عِجْلًا﴾ مفعول فعل التصيير الأول، والثاني محذوف، أي: واتَّخَذَ قوم موسى مِنْ بعدِه مِنْ حُلِيِّهم عجلاً جسداً إلهاً.

ويجوز أنْ يكون ﴿اتَّخذَ﴾ بمعنى (صنع)، فيكون الجار والمجرور ﴿مِنْ حُلِيِّهم﴾ في موضع المفعول به، وذكر أبو حيان(١) أنَّ هذا الوجه لا بدَّ فيه من تقدير محذوف يترتب عليه الإنكار في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أنَّه لا يُكَلِّمُهُم ولا يَهْديهم سبيلاً اتَّخَذوهُ وكانوا ظالمين﴾(٢)، وتقدير الكلام عند أبي حيان: فعبدوه وجعلوه لهم إلهاً، وقول أبي البقاء أقلُّ تكلفاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ واعَدْنا موسى أربعين ليلةً ثم اتَّخَذْتُمُ العِجْلَ مِنْ بعدِهِ وأنتُمْ ظالمون﴾(٣) أيْ: اتخذتُمُ العِجْلَ إلهاً، ويجوز فيها أيضاً ما في سابقتها(٤).

ومنه قوله تعالى: ﴿وقالوا اتَّخَذَ اللهُ ولداً سبحانَهُ...﴾(٥) أيْ: اتَّخَذَ اللهُ بعضَ الموجوداتِ وَلداً، وفيها أيضاً ما في سابقتها(٦).

ومنه قوله تعالى: ﴿وقُلِ الحمدُ لله الذي لَمْ يتَّخِذْ ولداً ولم يَكُنْ لهُ شريكٌ في الملكِ...﴾(٧) أيْ: الذي لم يتَّخِذْ أحداً ولداً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وقال اللهُ لا تَتَّخِذوا إلَهَينِ اثنين...﴾(٨). الظاهر في مفعولي الفعل أنْ يكونا قوله ﴿إلهين اثنين﴾، وقيل إنَّ المفعول الثاني محذوف،

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٩٢، وانظر حاشية الشهاب: ٤/٢١٩.
(٢) الأعراف: ١٤٨.
(٣) البقرة: ٥١. وانظر الآية: ٩٢.
(٤) انظر البحر المحيط: ١/٢٠٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٣.
(٥) البقرة: ١١٦.
(٦) انظر الدر المصون ورقة: ٤٩٢، البحر المحيط: ١/٣٦٢.
(٧) الإسراء: ١١١.
(٨) النحل: ٥١.

و﴿ثنين﴾ توكيد لـ ﴿إلٰهين﴾: أي: لا تتَّخذوا إلٰهين معبود [1].

بــدَل:

وفي التنزيل من ذلك موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأرضُ غيرَ الأرْضِ والسمواتُ وبَرزوا لله الواحد القهَّارِ﴾ [2] أيْ: والسمواتُ غَيرَ السمواتِ، ويدل عليه المفعول الظاهر [3].

قطَع:

وفي التنزيل منه موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وقطَّعْناهم اثنتي عشرةَ أسباطاً أُمَماً﴾ [4]: قوله ﴿اثنتي عشرة﴾ حال، وأجاز أبو البقاء [5] أن يكون (قطّع) من أفعالِ التصيير، أيْ: وصيَّرناهم اثنتي عشرةَ أسباطاً وهو قوله قد جزم به الحوفي [6]، وعليه ففي الكلام حذف المفعول الثاني في أحد التأويلات [7] في تمييز ﴿اثنتي عشرة﴾، والتقدير: وَقَطَّعْناهُم فِرقاً اثنتي عشرة.

أفعـال اليقيـن:

رأى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فقدْ رأيْتمُوه وأنْتم تنظرونَ﴾ [8] قيل إنَّ رؤية

---

(1) انظر البحر المحيط: ٥٠١/٥، وانظر شاهدين آخرين: الإسراء: ٤٠، العنكبوت: ٢٥.
(2) إبراهيم: ٤٨.
(3) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٧٧٤/٢، البحر المحيط: ٤٤٠/٥، التبيان في تفسير القرآن: ٣٠٩/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٢/٢.
(4) الأعراف: ١٦٠
(5) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٩/١.
(6) انظر البحر المحيط: ٤٠٦/٤، وانظر حاشية الشهاب: ٢٢٧/٤، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١٥١/١.
(7) انظر ما في هذا البحث من حذف التمييز الصفحة: ٣٢٩.
(8) آل عمران: ١٤٣.

الموت بصرية، وقيل إنَّها علميَّة فيكون المفعول الثاني محذوفاً أي: فقد رأيتموه جاهزاً[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا رأيتَ الذين يخوضون في آياتنا فأعْرِضْ عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره...﴾[2]: ﴿رأى﴾ بصرية، وذكر أبو حيان[3] أنَّه لا بدَّ من حالٍ محذوفة أيْ: وإذا رأيتَهُم مُلْتبسين بذلك، أي: وهم خائضون فيها، لأنَّ المعنى على تقديرها.

وأجاز بعض النحويين أنْ تكون علمية لأنَّ الخوض في الآيات ليس مما يُدْرَكُ وعليه ففي الكلام حذف المفعول الثاني.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَأَوا العذابَ لو أنَّهم كانوا يَهْتَدونَ﴾[4]: أي: ورأوا العذابَ لازِباً بهم، وهو عند الشهاب[5] على حذف الحال لأنَّ حذف المفعول الثاني ممنوع عند أكثر النحويين.

علـــم:

ومن ذلـك قـولـه تعـالى: ﴿وآخــرينَ مِنْ دونهم لا تَعْلَمونَهم الله يَعْلَمُهُم..﴾[6]: قيل إنَّ الفعل (يعلم) الثاني لا يصح في الآية أنْ يكون بمعنى ﴿يعرِفُ) لأنَّ المعرفة تقع بعد الجهل، وهي مسألة لا تصح في حقِّ الله، وعليه فالفعل من أفعال اليقين مفعوله الثاني محذوف أي: الله يعلمهم فازعين راهبين[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ كنتُ قُلْتُه فقدْ عَلِمْتَهُ.. تعلمُ ما في نفــي ولا

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٤٢٠، البحر المحيط: ٦٧/٣.

(٢) الأنعام: ٦٨.

(٣) انظر: البحر المحيط: ١٥٢/٤.

(٤) القصص: ٦٤.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٨٢/٧.

(٦) الأنفال: ٦٠.

(٧) انظر البحر المحيط: ٥١٣/٤.

أَعْلَمُ ما في نفسِكَ...﴾[1] القول فيها مثل سابقتها[2]

ومنه قوله تعالى: ﴿وتلك الأَيَّامُ نداولها بينَ الناسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ الذين آمنوا ويتَّخِذَ منكم شُهَداءَ...﴾[3]. القول فيها مثل سابقتها، وتقدير الكلام: وَلِيَعْلَمَ اللهُ الذين آمنوا مُمَيَّزين بالإيمان من غيرهم، وقيل إنَّ العلم من المعرفة على أنَّ في الكلام حذف مضاف أي: وَلِيَعْلَمَ أولياءُ الله[4].

وجَــدَ:

ومنه في التنزيل موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاةَ وآتُوا الزكاةَ وما تُقَدِّموا لأَنْفُسِكُم من خير تجدُوه عند اللهِ...﴾[5]: ذكر أبو حيان[6] أنَّ في الكلام مفعولاً ثانياً محذوفاً والتقدير: تجدوه مُدَّخَراً ولا ضرورة إلى مثل هذا الحذف لأنَّ شبه الجملة يغني عنه.

دَرى:

وهي عند ابن مالك[7] بمعنى (عَلِمَ)، وقيل إنَّ أكثر ما تستعمل معداة بالباء، وذكر أبو حيان أنَّ البصريين لم يعدوها مما يتعدى إلى مفعولين.

وفي التنزيل من ذلك موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿لا تَدْرونَ أيُّهم أَقرَبُ لكم نفعاً...﴾[8]: وفي قوله (أيُّ) وجهان:

أ ـ أنْ يكون اسمَ استفهام مبتدأ خبرُهُ (أقرَبُ)، والجملة الاسمية في

---

(١) المائدة: ١١٦.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٢٢٢٣.

(٣) آل عمران: ١٤٠، وانظر شاهدين آخرين: هود: ٣٩، طه: ١٣٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦٣/٣.

(٥) البقرة: ١١٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣٤٩/١، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢١٣/٢.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٢١٤/٢.

(٨) النساء: ١١.

موضع مفعولي الفعل لأنَّه معلق عن العمل، وهو الظاهر.

ب ــ أنْ يكون اسماً موصولاً بمعنى الذي و (أقْرَبُ) خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة الموصول، والاسم الموصول وصلته مفعول الفعل، وعليه فالمفعول الثاني محذوف[1].

أفعــال الظــن:

حســب:

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي من السبعة: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا مُعْجِزِينَ في الأرضِ ومأواهُمُ النارُ وَلَبِئْس المصير﴾[2] بالياء في ﴿يَحْسَبَنَّ﴾: وهي قراءة مشكلة عند النحويين؛ فذكر أبو جعفر النحّاس[3] أنَّه لم يعلم أحداً من أهل العربية بصرياً ولا كوفياً إلاَّ وقد خطَّأها ولحّنها، لأنَّها تخلو من المفعول الثاني لفعل الحسبان، وضعَّفها الفراء أيضاً: «وهو ضعيف في العربية، والوجه أنْ تُقْرَأَ بالتاء ليكون الفعل واقعاً على ﴿الـذين﴾ وعلى ﴿مُعْجِزِينَ﴾...»[4]، وضعَّف النحويون أنَّ يكون الفاعل ضمير الرسول عليه السلام لأنَّ الحسبان لا يتصوَّرُ وقوعه منه.

وأجاز الفراء أنْ يكون المفعول الأوَّل محذوفاً على أنَّ الفاعل ﴿الذين كفروا﴾ والتقدير: لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أَنْفُسَهُم مُعْجِزِينَ. وذكر أبو البركات ابن الأنباري[5] أنَّ حذفَ المفعول الأوَّل جائز لأنَّه في الأصل مبتدأ، وحذف المبتدأ كثير في كلامهم.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ١٨٦/٣، الدر المصون ورقة: ١٦٠٨.
(٢) النور: ٥٧.
(٣) انظر البحر المحيط: ٤٧٠/٦.
(٤) معاني القرآن: ٢٥٩/٢.
(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن) ١٩٨/٢ - ١٩٩.

وأجاز علي بن سليمان[1] أنْ يكون الفاعل ضمير الكافر أيْ: ولا يَحْسَبَنَّ الكافِرُ الذين كفروا مُعْجِزينَ في الأرضِ.

ويظهر لي أنَّ قول الكوفيين أظهر ما في هذه المسألة، إذْ ذهبوا إلى أنَّ قوله ﴿في الأرْضِ﴾ في موضع المفعول الثاني، فلا حذف في الكلام، وقد تبعهم في ذلك الزمخشري[2].

ومن ذلك قراءة الجماعة: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين يَبْخَلونَ بما آتاهُمْ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هو خيراً لهم﴾[3] بالياء: وحملت هذه القراءة على أنَّ الفعل مسندٌ إلى ضمير الغائب، وفي الكلام حذف مضاف أيْ: ولا يَحْسَبَنَّ بخلَ الذين يَبْخَلونَ بما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِه هو خيراً لهم، وهو الظاهر.

ويجوز أنْ يكون الفاعلِ ﴿الـذين يبخلونَ﴾ على أنَّ المفعول الأول محذوف لدلالة ﴿يبخلون﴾ عليه أيْ: ولا يَحْسَبَنَّ الذين يبخلونَ بُخْلَهُمْ هو خيراً لهم على أنَّ ﴿هو﴾ ضمير فصل، وقيل إنَّ الضمير ﴿هو﴾ هو المفعول الأوَّل، وقد خطَّأهُ أبو البقاء[4] لأنَّه ضمير رفع، ويمكن أنْ يكون ذلك من باب إحلال ضمير الرفع محل ضمير النصب.

والمسألة عند أبي حيان[5] من باب التنازع، فأعملَ الفعل الثاني وهو ﴿يَبْخَلونَ﴾ في ﴿بما آتاهُمُ اللهُ من فضله﴾، وحُذِفَ مفعول فعل الحسبان

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦/٤٧٠.

(٢) انظر الكشاف: ٣/٧٤، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/١٢٣، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٥٩، حاشية الشهاب: ٦/٣٩٨، البحر المحيط: ٦/٤٧٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٧٦، الكشف عن وجوه القراءات: ٢/١٤٢.

(٣) آل عمران: ١٨٠، وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ١٦٩، ١٧٨، الأنفال: ٥٩.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣/١٢٨.

(٥) انظر البحر المحيط: ٣/١٢٨.

الأَوَّل، وقد ردَّ السمين الحلبي[1] هذا القول لأَنَّ النحويين قد نَصـوا على أنه إذا أُعمِل الثاني واحتاج الأَول إلى ضمير المتنازَعِ فيه، فإنْ كانَ غيرَ مرفوع حذف إلاَّ أَنْ يكون أحدَ مفعولي ﴿ظَنَّ﴾ فلا يحذف، ولكنَّه يُضْمَر ويُؤَخَّرُ لأنَّه لو حُذِفَ لَبقي الخبرُ من غير مَخْبرٍ عنه، والقول نفسه في حذف الخبر[2].

---

(١) انظر الدر المصون ورقة: ١٥١٧، وانظر الكشاف: ٤٨٣/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣٢/١ ـ ٢٣٣.

(٢) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٠٧/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٣٨/٥، ١٤٢.

حذف مفعولي الأفعال الناسخة

قيل إنَّ حذف المفعولين لدليل جائز، وأمَّا حذفهما لغير دليل ففيه مذاهب كما في (همع الهوامع)[1] و(شرح التصريح على التوضيح)[2]:

(١) المنع مطلقاً، وهو قول الأخفش والجرمي، ونسبه ابن مالك لسيبويه أيضاً، وهو قول ابن خروف والشلوبين أيضاً.

(٢) الجواز مطلقاً، وهو قول أكثر النحويين، ومنهم ابن السراج والسيرافي وابن عصفور.

(٣) الجواز في (ظَنَّ) وما في معناها دون (عَلِمَ) وما في معناها، وهو قول الأعلم الشنتمري.

(٤) المنع قياساً والجواز في بعضها سماعاً، وهو قول ابي العلا إدريس.

وفي التنزيل مواضع حذف فيها مفعولا هذه الأفعال، والأفعال التي حذف مفعولاها فيه هي:

(١) أفعال الظنّ والرجحان.

(٢) أفعال اليقين.

(٣) أفعال الصيرورة.

---

(١) انظر: ٢/٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(٢) انظر: ١/٢٥٨ ـ ٢٥٠.

(١) أفعال الظن والرجحان:

ومن ذلك حذف مفعولي (زَعَم)، ومنه قوله تعالى: ﴿أين شُركائي الذين كنتم تزعمون﴾[١] أي تزعمونهم شركاء، فحذف المفعولان اختصاراً، وذكر ابن هشام[٢] أنَّ الأولى أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء بدليل قوله تعالى: ﴿وما نرى مَعَكُم شُفَعاءَكُمُ الذين زعمتم أَنَّهم فيكم شُركاء﴾[٣]، ولأن الغالب على (زَعَمَ) ألاَّ يقع على المفعولين صريحاً بل على (أَنَّ) وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلاَّ كذلك[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ ادعوا الذين زَعَمْتُم مِنْ دونِ اللهِ لا يملكون مثقال ذَرَّةٍ في السمواتِ ولا في الأَرْضِ..﴾[*] أي: الذين زعمتموهم آلهة من دون الله، والمفعول الثاني حذف ونابت صفته عنه، ولا يصحُّ عند أبي حيان[٦] أنْ يكونَ ﴿من دون الله﴾ أوْ ﴿لا يملِكون..﴾ مفعولاً ثانياً، لأنَّ الأوَّل لا يتم الكلام به، ولأن الثاني ليس المعنى عليه، لأن ما زعموه ليس كونهم غير مالكين، وليس هذا بزعم لو صدر منهم بل حق.

ومنه قوله تعالى: ﴿ويَوْمَ يقولُ نادوا شُركائي الذين زعمتم...﴾[٧]. أي: زعمتموهم شُركاء[٨].

---

(١) القصص: ٦٢، ٧٤.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٧٤.
(٣) الأنعام: ٩٤.
(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٨١/٧، البحر المحيط: ١٢٨/٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣٥/٢.
(٥) سبأ: ٢.
(٦) انظر البحر المحيط: ٢٧٥/٧.
(٧) الكهف: ٥٢.
(٨) انظر البحر المحيط: ١٣٧/٦.

ومن ذلك حذف مفعولي (ظن)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ محيص﴾:[1] قوله ﴿ما لهم من محيص﴾ في موضع مفعولي فعل الظن لأنَّه معلَّق عن العمل. وذكر أبو حاتم[2] أنَّه يوقف على ﴿وَظَنُّوا) على أنَّ الكلام مستأنف بعد ﴿وَظَنُّوا)، وهو قول فيه تكلف، لأنَّ فيه حذف مفعولي الظن.

ومنه قوله تعالى: ﴿ومِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يعلمونَ الكتابَ إلَّا أمانِيَّ وإنْ هم إلَّا يَظُنُّونَ﴾[3] أي: يظنون الكتابَ أمانِيَّ.[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما ظَنُّ الذين يفترونَ على الله الكذبَ يوم القيامة...﴾[5] أي: وما ظَنُّ الذينَ يَفْتَرونَ على الله الكذبَ أنَّ الله فاعلٌ بهم[6].

ومن ذلك حذف مفعولي (حَسب)، ومنه قراءة غير الكوفيين من السبعة: ﴿لا يَحْسَبَنَّ الذينَ يَفْرَحُون بما أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدوا بما لَمْ يَفْعَلُوا فلا يَحْسَبَنَّهُمْ بمفازةٍ مِنَ العذابِ وَلَهُمْ عذابٌ أليمٌ﴾[7]، بالياء في ﴿يَحْسَبَنَّ﴾، وفي هذه القراءة وقراءة ابن كثير بالغيب وضم الباء من ﴿يَحْسَبُنَّهم﴾ أوجهٌ من التأويل:

أ ــ أنْ يكون الفعل مسنداً إلى ضمير الرسول عليهِ السَّلامُ، فيكون ﴿الذين يَفْرَحون﴾ مفعولاً أول، ويكون المفعول الثاني محذوفاً لدلالة مفعول

---

(١) فصلت: ٤٨.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥٠٤/٧. وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٢٩/٢، تفسير القرطبي: ٣٧٢/١٥.
(٣) البقـــرة / ٧٨.
(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٢ / ١٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٨١.
(٥) يونس / ٦٠ وانظر شاهداً آخر يونس / ٦٦.
(٦) انظر البحر المحيط: ٥ / ١٧٣.
(٧) آل عمـــران / ١٨٨.

فعل الحسبان الثاني عليه وهو ﴿بمفازةٍ﴾. ويجوز أنْ يكون المفعول الثاني هو ﴿بمفازةٍ﴾ على أنَّ مفعول فعل الحسبان الثاني محذوف، وقد استُبْعِدَ هذا القول للفصل بين الفعل ومفعوله.

ب ـ أنْ يكونَ الفعل مسنداً إلى الاسم الموصول، فيكون مفعولاه محذوفين اختصاراً لدلالة مفعولي فعل الحسبانِ الثاني عليهما أيْ: لا يَحْسَبَنَّ الذين يفرحون أَنْفُسَهُم فائزين فلا يحسبنَّهم فائزين.

ويجوز أنْ يكون الفعل مستغنياً عن المفعولين، وهو قول أبي علي الفارسي[1]، إذ ذَهَبَ إلى أنَّ الفعل الأول لم يقع على شيء واكتفى برفع فاعل، وذكر أنَّ هذه الأفعال قد تجيء لغواً، وهو قول الكوفيين والأخفش[2] الذين يجيزون الإلغاء في الفعل المتقدم، وهو الظاهر في هذه المسألة لأنَّه لا حذف في الكلام عليه.

ويجوز أنْ يكون المفعول الأوَّل محذوفاً والثاني هو ﴿بمفازةٍ﴾ على أنَّ قوله ﴿فلا تحسبنَّهم﴾ توكيدٌ لفعل الحسبان الأوَّل. وذكر السمين الحلبي أنَّه يمكن أنْ يقال إنَّه حذف المفعول الأوَّل من فعل الحسبان وأثبته في الثاني، وحذف المفعول الثاني من فعل الحسبان الثاني وأثبته في الأوَّل.

وذكر مكي بن أبي طالب[3] أنَّ الفعل الثاني بدل من الأوَّل ويرده أنَّ الفاء ستكون زائدة، والقول نفسه في كونه توكيداً.

---

(١) انظر البحر المحيط : ٣ / ١٣٧، الدر المصون ورقة / ١٥٣٢.
(٢) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ١٥٩ ـ ١٦٠.
(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ١ / ١٧٠، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٢٣، الدر المصون ورقة /١٥٣٢، التبيان في إعراب القرآن: ٣١٩/١، النشر في القراءات العشر: ٢٤٦/٢.

(٢) أفعـــال اليقيــــن :

ومن ذلك حذف مفعولي (عَلِمَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تصوموا خيرٌ لكم إنْ كنتم تَعْلَمونَ﴾[١] أي: إنْ كنتم تعلمون أنَّ ذلك خير، ويجوز أنْ يكون الفعل متعديًا إلى مفعول واحد على أنَّه بمعنى المعرفة، ويجوز أنْ يكون منزَّلاً منزلة اللازم أي: إنْ كنتم من ذوي العلم[٢]. وهو الظاهـــر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما كانـوا أولياءه إنْ أوليـاؤُهُ إلاَّ المُتَّقُون ولكنَّ أكْثَرَهم لا يَعْلَمونَ﴾[٣]، أي: لا يعلمون أنَّهم ليسوا أَوْلياءه[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿لكلِّ نَبَإٍ مُسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمونَ﴾[٥] أي: وسوف تعلمون أنَّ لكلِّ نبإٍ مُسْتَقَرًا .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا تاللهِ لَقَدْ عَلِمْتم مـا جِئْنا لِنُفْسِـدَ في الأرضِ. . . ﴾[٦]: قوله ﴿ما جئنا. ﴾ في موضع مفعولي ﴿عَلِمْتُم﴾ لأنَّه معلقَ عن العمل، وأجاز الشهاب[٧] أنْ يكونَ جواب القسم على أنَّ يكون المفعولان محذوفين، والأوّل أظهر.

ومن ذلك حذف مفعولي (رأى)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَعِنْدَه عِلْمُ الغيبَ فَهُوَ يَرى﴾[٨] أي: يرى أنَّ ما قالَهُ حَقٌّ أَوْ ما سَمِعَهُ مِنَ القرآنِ باطِلٌ، ويجوز

---

(١) البقـــرة / ١٨٤.
(٢) انظر : الدر المصون ورقة / ٦٦٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٥١، البحر المحيط : ٣٨/٢.
(٣) الأنفـال / ٣٤.
(٤) انظر البحر المحيط : ٤/ ٤٩١.
(٥) الأنعام / ٦٧.
(٦) يوسف / ٧٣.
(٧) انظر حاشية الشهاب : ٥ / ١٩٥.
(٨) النجم / ٣٥.

أنْ تكون الرؤية بصرية[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرى الذينَ ظَلَمُوا إذْ يَرونَ العذابَ أنَّ القوةَ للهِ جميعاً وَأنَّ اللهَ شديدُ العذابِ﴾[2]: جواب (لو) محذوف! فهو إمَّا أنْ يقدَّرَ قبل قوله تعالى: ﴿أنَّ القوَّةَ للهِ جميعاً. . . . ـ﴾

أي لَعلِموا أو لَعَلِمْت أيُّها السامِعُ أنَّ القُوَّةَ للهِ جميعاً، فيكون المصدر المؤوَّل من (أنَّ) الأولى وما في حيِّزها وما عطف عليه في موضع المفعولين أو المفعول على قول الأخفش للفعل المقدَّر، وعليه فمفعولا (يرى) الأوَّل محذوفان إذا كان مما يُعَدَّى إلى مفعولين، وإذا كان ممَّا يُعَدَّى إلى واحد ففي الكلام حذف مفعول، وأمَّا أنْ يُقَدَّرَ بعدَه، فيكون المصدر المؤوَّل وما عطف عليه سادًّا مسدِ مفعولين أوْ مسدَّ مفعولٍ واحد والثاني محذوف على قول الأخفش، ويجوز أنْ يكون مما يتعدَّى إلى واحد، فيكون المصدر المؤوَّل سادًّا مسده[3].

(٣) أفعـــال الصيـــرورة:

ومن ذلك حذف مفعولي (جعل)، ومنه قوله تعالى: ﴿قال إنِّي جاعِلُكَ للناسِ إمَّاماً قالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتي قالَ لا ينالُ عهدي الظالِمينَ﴾[4]: في قوله ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتي﴾ أقوال:

أ ـ أنْ يكون معطوفاً على الكاف في قوله ﴿جاعِلُكَ﴾، وهو قول

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٨ / ١٦٧، تفسير القرطبي: ١٧ / ١١٢، حاشية الشهاب: ٨ / ١١٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٩٩.

(٢) البقـــرة / ١٦٥.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٦١٠، تفسير ابن عطية: ١ / ٤٧٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٣٣، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٣٦، البحر المحيط: ١ / ٤٧٢، تفسير القرطبي: ٢ / ٢٠٤.

(٤) البقـــرة / ١٢٤.

الزمخشري[1]، ويصح على مذهب الكوفيين في إجازة العطف على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الخافض، وقد ردَّه أبو حيان لأنَّه لم يُعَدْ الخافض، ولكنَّه[2] رجَّحَ مذهب الكوفيينَ في قوله تعالى: ﴿وصَدٌّ عَنْ سبيلِ اللهِ وكُفْرٌ بِه والمَسْجِدِ الحَرام . . . ﴾[3]، ولا التفات إلى رد أبي حيَّان لأنَّ ظاهر النص يعزز مذهب الكوفيينَ وأبي القاسم الزمخشري.

ب ـ أنْ يكون في موضع نصب عطفاً على موضع الكاف من ﴿جاعِلُكَ﴾ أيضاً، وقد ردَّه أبو حيَّان[4] أيضاً لأنَّه ليس مِن مواضع العطف على الموضع عنده[5].

جـ ـ أنْ يكون في موضع النعت للمفعول الأوَّل لفعل الجعل المحذوف، وفي الكلام أيضاً حذف المفعول الثاني أي: واجْعَلْ فريقاً مِنْ ذُرِّيَّتي إمَّاماً.

د ـ أنْ يتعلَّقَ بفعلٍ محذوف في حيِّز الاستفهام أي: وَمِنْ ذُرِّيَّتي يا ربُّ ماذا يكون؟، وهو قول ابن عطية[6]، والأَوْلى أنْ يقدَّر شبه الجملة بعد الاستفهام أي: وماذا يكون مِنْ ذُرِّيَّتي يا ربُّ، ولا محوج إلى مثل هذا التكلف.

** .. ** .. ** .. **

---

(١) انظر الكشاف: ١ / ٣٠٩.
(٢) انظر البحر المحيط: ٢ / ١٤٧.
(٣) البقرة / ٢١٧.
(٤) انظر البحر المحيط: ١ / ٣٣٧.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع، الصفحة / ١٢١٥.
(٦) انظر تفسير ابن عطية: ١ / ٤١٢، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/١١٢، البحر المحيط: ١/٣٧٧، الدر المصون ورقة / ٥٠٥، حاشية الشهاب: ٢/٢٣٤ ـ ٢٣٥، تفسير القرطبي: ٢/١٠٧ ـ ١٠٨، الكشاف: ١/ ٣٠٩.

حذف أسماء الأحرف الناسخة

ذكر السيوطي[1] أنّ في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهبَ:

(١) الجواز مطلقاً وعليه الأكثرون.

(٢) أنّه خاص بالشعر.

(٣) أنّه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤد حذفه إلى أنْ يلي هذه الأحرف فعل، فإن أدّى إلى ذلك قبح في الكلام والشعر أيضاً.

(٤) أنّه حسن في الشعر والكلام المنثور إنْ لم يُؤدِّ الحذف إلى أنْ يلي هذه الأحرف اسم يصح عملها فيه كقولنا: إنَّ في الدار قام زيدٌ، وعليه فلا يصح حذفه في قولنا: إنّه زيدٌ قائمٌ.

(٥) أنْ يكون الحذف خاصاً بـ (إنَّ) دون سائر أخواتها، وهو قول الكوفيين ويكثر ذلك في ضمير الشأن.

ولم يفرد ابن هشام لهذه المسألة مكاناً خاصاً في (المغني).

ولقد جاء في التنزيل حذف أسماء هذه الأحرف في موطنين:

١ ـ حذف اسم (إنَّ) وأخواتها لفهم المعنى.

٢ ـ حذف أسماء ما خفف من هذه الحروف.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٦٢ ـ ١٦٤.

١ ـ حذف اسم (إنَّ) وأخواتهـا لفهم المعنى:

ومن ذلك ما روى أنَّ طلحة بن مصرف قد قرأ في الشذوذ: «وإنَّ من الحجارةِ لمَّا يَتَفجَّرُ منه الأنهارُ وإنَّ منها لمَّا يَشَّقَّقُ فيخرُجُ منه الماءُ»(١) بتشديد (لمَّا) و(إنَّ) في الموضعين، وهي قراءة غير متجهة عند ابن عطية(٢)، على قواعد النحويين، وذكر أبو حيان أنَّ القول بأنَّها غير متجهة لا يصح إلَّا إذا نقل عنه أنَّه قرأ (وإنَّ) بالتشديد فحينئذ يعسر توجيه هذه القراءة، وذكر فيما بعد أنَّه يمكن توجيه قراءة طلحة بتشديد (لمَّا) مع قراءة (وَإنَّ) بالتشديد بأنْ يكون اسم (إنَّ) محذوفاً لفهم المعنى، وتكون (لمَّا) بمعنى حين على مذهب الفارسي(٣)، أوْ حرف وجوب لوجوب على مذهب سيبويه(٤) وذكر أنَّ حذف الاسم أسهل من حذف الاسم والخبر كما هو في قول عبد الله بن الزبير لِمَنْ قال له «لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك»: «إنَّ وراكِبَها»(٥)، ويكاد النحويون(٦) يجمعون على أنَّ (إنَّ) بمعنى (نعم) في

---

(١) البقـرة / ٧٤.

(٢) انظر البحر المحيط: ١ / ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٦٩.

(٤) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٢٣٤/٤، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٦٩.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٧، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٨٠، النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٧٨، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٢، ٨ / ١٢٤، خزانة الأدب: ٢ / ١٠٠، ١٠٢، ٤ / ٤٨٥، المقدمة المحسبة / ٢٦٥.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٤، تسهيل الفوائد: / ٦٥، خزانة الأدب: ٢ / ١٠٠، ١٠٢، ٤//٤٨٥، المقدمة المحسبة: ١ / ٢٦٥، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٧، شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ١٠٣، ٨ / ١٢٤، رصف المباني / ١٢٤، حاشية الدسوقي على المغني: ٣٨/١، حاشية الدماميني على المغني / ٨٠، الأمالي الشجرية: ٣٢٢/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١٨٠/٢.

قول عبد الله بن الزبير، وفي بعض الشواهد، ويظهر لي أنْ أبا حيان قد انفرد فيما ذهب إليه من حذف اسم (إنَّ) وخبرها.

وإنِّي لأذهب في هذه القراءة مذهباً آخر، وهو أنْ تكون (لمَّا) زائدة، وزيادة الحروف تكثر في التنزيل[1]، وهو مذهب يحتاج إلى نقل عن العرب.

ومن ذلك أيضاً قراءة الحسن وغيره الشاذة: «قالوا إنَّ هذان لساحران»[2]، بتشديد النون على أنَّ اسمها ضمير الشأن المحذوف في أحد التأويلات، والتقدير: إنَّه هذان لساحران[3].

وجاء في التنزيل حذف اسم (لكنَّ)، ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: «ولكنَّ أنفُسَهُم كانوا يظلمون»[4]، بتشديد النون من (ولكنَّ) على أن (أَنْفُسَهُم)، اسمها وجملة قوله (كانوا يظلمون) في موضع الخبر، والعائد محذوف أي: كانوا يظلمونها، وهو الظاهر على ما قيل فيه من أنَّ حذف العائد في أمثاله قليل لأنَّ (يظلمون) فاصلة، وقيل إنَّ اسم (لكنَّ) محذوف وهو ضمير الشأن، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان[5] وبابها الشعر.

٢ ـ حذف أسماء ما خُفِّفَ من هذه الحروف:

يشيع هذا الحذف في التنزيل في مواطن كثيرة، فقد جاء فيه حذف اسم (أنْ) المخففة، ومن ذلك قراءة ابن أبي عبلة: «آيتك ألَّا تكلِّمُ الناسَ

---

(١) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف الصفحة / ١٣٨٨.
(٢) طـه / ٦٣.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٤) آل عمران / ١١٧.
(٥) انظر : البحر المحيط : ٣ / ٣٨، وانظر حاشية الشهاب: ٣ / ٥٧، الدر المصون ورقة / ١٣٧٤.

ثلاثة أيام»[1] برفع (تكلّمُ)، والحجة فيها أنَّ (أنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف. وذكر ابن هشام[2] أنَّ المخففة تقع بعد فعل اليقين أوْ ما نُزِّلَ منزلته، والقراءة شاهد على وقوعها بعد فعل غير ما ذكر. وفي إعمال (أنْ) المخففة مذاهب[3]:

(أ) أنَّها لا تعمل شيئاً في ظاهر ولا في مضمر، وعليه فهي حرف مصدري مهمل كسائر الحروف المصدرية، وهو مذهب سيبويه والكوفيين.

(ب) أنَّها تعمل في المضمر وفي الظاهر وهو قول طائفة من المغاربة.

(جـ) أنَّها تعمل جوازاً في مضمر لا ظاهر، وهو قول الجمهور[4].

ويظهر لي أنَّ كونها مهملة حملاً على (ما) المصدرية أظهر وأقلُّ تكلفاً، ومن ذلك أيضاً قراءة مجاهد «لِمَنْ أراد أنْ يُتِمُّ الرضاعة»[5]، برفع (يتمُّ)، والقول فيها مثل سابقتها، وقيل إنَّ وقوعها موقع الناصبة شاذ، وهي قراءة عند أبي حيان لا يُقاسُ عليها: «ولا يُحْفَظُ (أنْ)غير ناصبة إلَّا في هذا الشعر والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة»[6]. والقراءة خارجة على ما اشترط[7] من إعمال (أنْ) المخففة.

---

(١) آل عمران / ٤١.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٤٦.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٨٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٤٦، شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٣٢ ـ ٢٣٣، حاشية الدسوقي على المغني: ١ /٤٠ ـ ٤١.
(٤) انظر الدر المصون ورقة / ١١٩٠، البحر المحيط : ٢ / ٤٥٢.
(٥) البقرة / ٢٣٣.
(٦) البحر المحيط : ٥ / ٢١٣، وانظر الدر المصون ورقة / ١١٩٠.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ١٨٥ ـ ١٨٧، ٥ / ٨٩، حاشية الدسوقي على المغني، ١/ ٤٠ ـ ٤١.

ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف «تريدون أَنْ تَصُدُّونَا...»[1]، بتشديد النون على أنَّ الفعل مرفوع، فادغمت نون الرفع في الضمير، والقراءة محمولة على أنَّ (أنّ) مخففة من الثقيلة واسمها مضمر، والجملة الفعلية في موضع الخبر لها.

والظاهر عند أبي حيَّان[2] أنَّ تكون ناصبة للفعل، ولكنَّها ملغاة حملاً على (ما) المصدريَّة أختها.

وجاءت (إنْ) في التنزيل مخففة في مواطن كثيرة، وفي إعمالها خلاف بين النحويين، فذكر ابن هشام[3] أنَّها إنْ دخلت على الفعل أهملت وجوباً والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً ودونه الفعل المضارع، وذهب أبو حيَّان[4]، إلى أنَّ إعمالها مخالف للنصوص. وذكر أبو حيان والسفاقسي[5] أنَّ أبا القاسم الزمخشري يعملها، ومذهبه في الإعمال مخالف للنصوص عند أبي حيَّان. وذهب الشهاب إلى أنَّ الزمخشري في (الكشاف) ليس مراده تقدير معمول للمخففة، وذلك لأنَّه لمَّا بيَّن أنَّ أصلها الثقيلة أتى معها بالضمير لأنَّها لا تكون إلاَّ عاملة، ولست أتفق مع الشهاب لأنَّ في كلام أبي القاسم في (الكشاف) نصاً صريحاً على إعمالها: «هي إنْ المخففةُ من الثقيلة،

---

(١) إبـــراهيـــم / ١٠.

(٢) انظر البحر المحيط : ٥ / ٤١٠، انظر شواهد أُخرى: النساء: ١٤٠، المائدة: ٤٥، ٧١، ١١٣، الأنعام: ١٣١ ، الأعراب: ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٠، التوبة: ١١٨، يونس:٢، هود: ٢، ٣، ١٤، ٢٦، النحل: ٢، ٣٦، ٦٨، ١٢٣، الإسراء: ٢٣، الكهف: ٤٨، مريم: ١٠، ١١، طه: ٣٨، ٣٩، ٧٧، الأنبياء: ٨٧، الحج: ١٥، ٢٦، المؤمنون: ٢٧، ٣٢، النور:٧، ٩، الشعراء: ١٤، ٥١، النمل: ٨، ٣١، القصص: ٧، ٣١، ٨٢، سبأ: ١٤، الصافات: ١٠٤، فصلت: ١٤، ٣٠، الشورى: ١٣، الأحقاف: ٢١، محمد: ٢٩، الفتح: ١٢، النجم: ٣٨، الحديد: ٢٩، التغابن: ٧، الجن: ٥، ٧، ١٢، ٢٨، المزمل: ٢٠، القيامة:٣، الانشقاق: ١٤، البلد: ٥، ٧.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٧.

(٤) انظر البحر المحيط : ٤ / ١٥٧.

(٥) انظر حاشية الشهاب : ٤ / ١٤٠.

واللام هي الفارقة بينها وبين النافية والأصل: وإنْ كنا عن دراستهم غافلين على أنَّ الهاء ضمير الشأن»[1]. ولستُ أنكر ان ما في (المفصل)[2] يؤيد ما ذهب إليــه الشهاب.

ومن النحويين الذين أجازوا إعمالها أبوا البقاء العكبري[3]، ومكي بن أبي طالب في قوله تعالى: ﴿وإنْ كانوا ليقولون﴾[4] و(إنْ) مخففة من الثقيلة عند البصريين ولزمت اللام في خبرها للفرق بينها وبين (إنْ) الخفيفة التي بمعنى (ما) فاسم (إنْ) مضمر، و(كانوا) وما بعدها خبر (إنْ)، والواو اسم (كان)، وَ(لَيقولون) خبر كان»[5]. والقول نفسه مع أبي البركات بن الأنباري [6].

وبعد فلست في ذكرى لِمَنْ يجيزون إعمال (إنْ) المخففة أميل إلى مذهبهم لأنَّ الحذف خلاف الأصل.

ولقد قمت باستقصاء ما في القرآن من شواهد فيها (إنْ) مخففة فوجدت أنها قد دخلت على الفعل الناسخ الماضي في معظم هذه الشواهد، وقد يكون هذا الفعل الناسخ من أخوات (كان) أو من أخوات (ظنَّ) أو من أفعال المقاربة. ومن دخولها على (كان) قوله تعالى: ﴿وإنْ كُنْتَ مِن قبلِهِ لَمِنَ الغافلين﴾[7]. ومن دخولها على أحد الأفعال التي تتعدى لمفعولين أصلهما

---

(1) الكشاف: ٢ / ٦٢، وانظر: ٢ / ١١٠، / ٣٠٠.

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٧١.

(3) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٨٥.

(4) الصافــــات / ١٦٧.

(5) مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥.

(6) انظر البيــان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣١٠.

(7) يوسف / ٣، وانظر شواهد أخرى: يوسف: ٩١، إبراهيم: ٤٦، الإسراء: ١٠٨، الروم: ٤٩، الصّافات: ١٦٧، الزمر: ٥٦.

مبتدأ وخبر قوله تعالى: ﴿وإنْ وجدنا أكثَرَهُم لفاسقين﴾[1].

ومن دخولها على أحد أفعال المقاربة قوله تعالى: ﴿وإنْ كادوا لَيَفْتِنونَكَ عن الذي أوْحينا...﴾[2].

وقد دخلت (إنْ) المخففة على فعل مضارع في موضعين الأوّل قوله تعالى: ﴿وإنْ نظنُّك لَمِنَ الكاذبين﴾[3]، والثاني قوله تعالى: ﴿وإنْ يكاد الذين كفروا لَيُزْلِقونَكَ...﴾[4]. وهذان الشاهدان يردَّان زعم ابن مالك[5] في أنّها لا يليها إلّا الماضي.

وجاء في التنزيل دخولها على اسم في أحد التأويلات، ومن ذلك قراءة أبي رجاء: «وإنْ كلُّ ذلك لِما متاعُ الحياةِ الدنيا..»[6]، بكسر اللام وتخفيف الميم في (لِما) على أنَّ (إنْ) مخففة من الثقيلة و(ما) موصولة صدر صلتها محذوف أي: لما هو متاع الحياة الدنيا لأنَّ المخففة إذا أُهْمِلَت لزمت اللام[7]، وقيل إنّها لا تلزم مع الإعمال لعدم الإلباس، وقد مَرَّ أنَّ الزمخشري وغيره قد أعملوا مع اللام، وعليه فاللام واجبة في هذه القراءة لأنّها غير عاملة، فاللام عند أبي حيان[8] منوية، وأجاز مكي بن أبي طالب[9] وأبو

---

(١) الأعراف / ١٠٢، وانظر: البحر المحيط: ٣٥٤/٤، الكشاف: ١٠٠/٢.

(٢) الإسراء / ٧٣، وانظر: البحر المحيط: ٦ / ٦٥، حاشية الشهاب: ٥٢/٦، وانظر شواهد أخرى: الإسراء: ٧٦، الفرقان: ٤٢، الصافات: ٥٦، القلم: ٥١.

(٣) الشعراء / ١٨٦، وانظر البحر المحيط: ٧ / ٣٨.

(٤) القلم / ٥١.

(٥) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ٦٥، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٨٣/٢.

(٦) الزخرف / ٣٥.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٨١.

(٨) انظر البحر المحيط : ٨ / ١٥.

(٩) انظر مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٨٣.

البركات بن الأنباري[1] أنْ تكونَ عاملة على أنَّ اسمها ضمير الشأن المحذوف، والجملة الاسمية في موضع الخبر: وعليه فاللام ليست بلازمة، ويظهر لي أنَّه قول الفراء كما جاء في (همع الهوامع): «وذهب الفرَّاء إلى أنَّ (إنْ) المخففة بمنزلة (قد) إلاَّ أنَّ (قد) تختص بالأفعال، و(إنْ) تدخل عليها وعلى الأسماء»[2]، وعد ذلك من باب الندر[3]

وجاء في التنزيل حذف اسم (كَأَنْ) المخففة في أحد التأويلات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَأَنْ لم تكن بَينكم وبينَه مودَّةٌ﴾[4]، وفي إعمال (كَأَنْ) المخففة وإهمالها ثلاثة مذاهب[5]:

أ ـ المنع، وهو قول الكوفيين.

ب ـ الجواز مطلقاً في المضمر والبارز.

جـ ـ الجواز في المضمر لا في البارز، ولا يلزم أنْ يكون ضمير الشأن كما في (أنْ) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فيها﴾[6]، وقد جاء في التنزيل مواضع حُذِفَ فيها اسمُ الحرف الناسخ وخبره في أحد التأويلات،

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٥٣.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ١٨٤ وانظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٥٥، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٠٦، تفسير القرطبي: ٦/٨٧.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٨٣.

(٤) النساء / ٧٣.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٨٧ ـ ١٨٨، وانظر الكشاف: ٣/٢٣٠، الدر المصون ورقة: ١٧٣٢، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٢، البحر المحيط: ٣/٣٩٢، ٧ / ١٨٤.

(٦) الأعراف: ٩٢، وانظر شواهد أخرى: يونس: ١٢، هود: ٦٨، لقمان: ٧، الجاثية: ٨.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلا أُقسِمُ بمواقعِ النجوم﴾[1]، أي: فلا صِحَّةَ لما يقول الكفار[2].

** .. ** .. ** .. ** .. **

(1) الواقعة / ٧٥، وانظر شواهد أُخرى: الحاقة: ٣٨، المعارج: ٤٠، التكوير: ١٥، الانشقاق: ١٦، البلد: ١ .

(2) انظر ما في هذا البحث من زيادة حروف النفي الصفحة/ ١٣٧٨.

حذف خبر (كان) وما يعمل عملها

ذكر أبو حيّان[1] أنَّ أصحابه (البصريين) قد نصوا على أنّه لا يجوز حذف اسم (كان) ولا خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً، وأنّهُ يجوز ذلك في الضرورة. وهي مسألة قد أجازها الكوفيون[2].

وذكر السيوطي[3] أنَّ مِنَ النحويين من أجازَ حذفَه لقرينة اختياراً وأنَّ ابن مالك قد منعه في الجميع إلا (ليس) فأجاز حذف خبرها اختياراً ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة.

وبعد فلقد انتهيت إلى أنَّ حذف الخبر قد ورد في آيات[4] في تأويلات النحويين، وهي ترد مزاعم المانعين وإليك أهم مواضع حذفه:

(١) فيما يجوز فيه أنْ تكون (كان) وما يعمل عملها تامة وناقصة.

(٢) إذا كان خبراً لأحد أفعال المقاربة.

(٣) في التنازع.

(٤) إذا كان خبراً لـ (لات) العاملة عمل (ليس).

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦٤/٧، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ٨٤.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٩٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨١/١، تفسير القرطبي: ٣٧٣/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢٢٥/١.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٨٣/٢ ـ ٨٤، وانظر في هذه المسألة الخصائص: ٣٧٥/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٥.

(٤) انظر: البقرة: ١٤٣، ١٩٧، ٢٨٠، النساء: ١٧٦، الأنعام: ١٣٩، يونس: ٣٧، الكهف: ٦٠، الروم: ٩، فاطر: ١٨، الصافات: ٣٥، ص: ٣، المدثر، ٢.

(٥) فيما ظاهره أنَّ الخبر مسبوق بلام الجحود.

(١) فيما يجوز فيه أن تكون (كان) وما يعمل عملها تامة وناقصة:

وحذف خبر كان أكثر دوراناً في التنزيل من غيرها، ومن ذلك قراءة ابن عامر وابن جعفر وغيرهما الشاذة: ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالِصَةٌ لذُكورنا ومحرَّمٌ على أزواجِنا وإنْ يكنْ ميتةٌ فهم فيه شُرَكاء..﴾[1] برفع ﴿ميتةٌ﴾ على أنَّ (﴿يكن﴾) تامة. وأجاز الأخفش أنْ تكون ناقصة والخبر محذوف، والتقدير: وإنْ يكن في بُطونِهَا ميتةٌ[2]، وهو تكلف لا محوج إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كان ذو عُسْرةٍ فَنَظِرةٌ إلى مَيْسَرةٍ...﴾[3] الظاهر في (كان) أنْ تكون تامة بمعنى (حَدَثَ) و (وُجِدَ) ويجوز أن تكون ناقصة على أنَّ الخبر محذوف أي: وإن كانَ من غُرمائِكُم ذو عُسْرَةٍ أو: وإنْ كان ذو عُسْرةٍ غريماً[4].

ومن ذلك ما روى أنّه قُرِىءَ شاذًا: ﴿وإنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إلى حِمْلِها لا يُحْمَلْ مِنْهُ شيءٌ ولو كان ذو قُرْبى...﴾[5] بالواو في (ذو) على أنَّ (كان) تامة أي: ولو حَضَر ذو قربى، وهو قول أبي حيان[6]، وذكر الزمخشري[7] أنَّ نظم الكلام أحْسَنُ ملاءمة للناقصة أي: ولو كان ذو قربى مدعُوًّا وتأويل

---

(١) الأنعام: ١٣٩.

(٢) انظر البحر المحيط: ٢٣٣/٤، وانظر النشر في القراءات العشر: ٢١٦/١.

(٣) البقرة: ٢٨٠.

(٤) انظر الدر المصون ورقة: ٩٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٨١/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢٢٥/١، تفسير القرطبي: ٣٧٣/٣.

(٥) فاطر: ١٨.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣٠٨/٧. وانظر: معاني القرآن للفراء: ٣٦٨/٢.

(٧) انظر الكشاف: ٣٠٥/٣.

تقدير أبي القاسم الزمخشري عند الشهاب: «لأنَّ هذه الجملة الشرطيّة كالتتميم والمبالغة في أن لا غياثَ أصلاً، ولو قُدِّرَ المدعو ذا قُرْبى، ولو قدَّرْته: إنْ تَدْعُ النفسُ المُثْقَلةُ إلى تخفيف ما عليها لا تجد معاوناً ولو وجد ذو قربى لم يحسن ذلك الحسن، وملاحظة كون ذي القربى مدعواً فقرينة السياق وتقديره: فَيَدْعُوه ونحوه، لكونه خلافَ الظاهرِ لا يتمُّ مَعهُ الانتظامُ فتذكر»[1]. ويتراءى لي أنَّ كون (كان) تامة يؤدي المعنى نفسه لأنَّ (لو) تدل على قول الشهاب: ﴿ولو قُدِّرَ المدعُو ذا قربى﴾.

ومن ذلك حذف خبر (أبْرح) ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ قال موسى لِفتاه لا أبْرَحُ حتى أَبْلُغَ مَجْمَعَ البحرينِ او أَمْضِيَ حُقُبا﴾[2]. في قوله ﴿لا أبْرح﴾ قولان:

ا ـ أنْ يكون فعلاً ناقصاً خبره محذوف أي لا أَبرَحُ أسير، وهو عند أبي حيان كما مر من باب الضرورة، ويدل على حذفه دلالة الحال، وهي السفر، وكذلك قوله ﴿فلما بلغا مَجْمَعَ بينهما. . .﴾[3] وهي مسألة جائزة عند أبي البقاء[4] وابن عطية[5] وأبي القاسم الزمخشري[6].

وقيل إنَّ الخبر المصدر المؤول من (أن) المضمرة بعد (حتّى) والمجرور بها على أنَّ في الكلام حذف مضاف أي: لا يَبْرَحُ سيرِي حتّى يبلغ، فحذف المضاف، وجعل ضمير المتكلم المضاف إليه عوضاً منه،

---

(١) حاشية الشهاب: ٧/٢٢٢.
(٢) الكهف: ٦٠.
(٣) الكهف: ٦١.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٥٤.
(٥) انظر البحر المحيط: ٦/١٤٣.
(٦) انظر الكشاف: ٢/٤٩.

وأسْنَد الفعل إليه. والقول نفسه بالنسبة لـ ﴿أَنْ يبلغ﴾، وهو تكلف لا محوج إليه.

ب ـ أنْ يكون فعلاً تاماً والمفعول به محذوف أي: لا أَبْرَحُ السيرَ حتى أَبْلُغ، وهو كقولنا: لا أَبْرَحُ المكانَ بمعنى: لا أفارقُه. وهو قول أبي القاسم الزمخشري وأبي البقاء أيضاً، وهو عند أبي حيان يحتاج إلى صحة نقل.

وقيل إنَّه بمعنى: لا أزولُ عمَّا أنا عليه، وهو ليس مضارع (زال) الناقصة الذي هو (يزال)[1].

ومن ذلك حذف خبر (ما انْفَكَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ الذين كفروا من أَهْلِ الكتابِ والمشركينَ مُنْفَكِّينَ حتى تأْتِيَهُم البَيِّنَةُ﴾[2]: أجاز بَعْضُ النحويين أنْ يكون ﴿مُنْفَكِّينَ﴾ اسم فاعل من (ما انْفَكَّ) على أنَّ الخبر محذوف: أي: منفكين عارفين أَمْرَ محمد عليه السلام، ويظهر لي من كلام الفراء أنَّه من هؤلاء: «وقد يكون الانفكاك على جهة (يُزالُ)، ويكون الانفكاك الذي تعرفه، فإذا كانت على جهة (يزال) فلا بدَّ لها من فعل وأنْ يكون معها جحد فتقول: ما انفككت أذكرك تريد: مازلت أذكرك، فإذا كانت على غير معنى (يزال) قلت: قد انفككت منك، وانفَكَّ الشيء من الشيء، فيكون بلا جحد وبلا فعل...»[3]، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان[4].

واختلف النحويون في تقدير ما يتعلق بـ ﴿منفكين﴾ إذا كان غيرَ

---

(١) انظر ـ الكشاف: ٢/٤٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٥٤، البحر المحيط: ٦/١٤٣، حاشية الشهاب: ٦/١١٦، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٨٤.

(٢) البينة: ٩٨.

(٣) انظر معاني القرآن: ٣/٢٨١.

(٤) انظر البحر المحيط: ٨/٤٩٨، حاشية الشهاب: ٨/٣٨٥، تفسير القرطبي: ٢٠/١٤٠، التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٣٨٨، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٨٩، الكشاف: ٤/٢٧٤.

ناقص، فقيل إنَّ التقدير: منفكين عن معرفةِ صحةِ محمدٍ، أو: عما هم عليه، وغير ذلك[٥].

(٢) إذا كان خبراً لأحد أفعال المقاربة:

ومن ذلك حذف خبر (كاد) ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الساعة آتِيَةٌ أكادُ أُخْفيها...﴾[١] أي: أكاد آتي بها على أنَّ قوله (أُخْفيها) مستأنف[٢].

ومن ذلك حذف خبر (انطلق)، ومنه قوله تعالى: ﴿فانْطَلقا حتى إذا ركبا في السفينة خَرَقَها...﴾[٣] أي: فانْطَلَقا يمشيان، فحذف الخبر لدلالة ﴿حتَّى إذا ركبا﴾ عليه[٤] وحذف خبر هذه الأفعال جائز إذا عُلِمَ[٥].

ومن ذلك حذف خبر (طَفِقَ) الذي دلَّ عليه مصدره، ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مسحاً بالسوق والأعناقِ﴾[٦]: أي يَمْسَحُ مَسْحاً والجملة الفعلية في موضع نصب على خبر (طَفِقَ). وقيل إنَّ (مسحاً) حال، وقد ردَّه الشهاب[٧] لأنَّه ليس من مواضع سدِّ الحال مسد الخبر.

وإنَّني لأذهب في هذه المسألة إلى عدِّ المفرد خبراً له قياساً على هذه الآية الكريمة من غير التفات إلى قول ابن هشام[٨] برمي القائلين به بالوهم.

---

(١) طه: ١٦.

(٢) انظر ما في هذا البحث من زيادة (كاد)، الصفحة: ١٤١٦.

(٣) الكهف: ٧١، وانظر الآيتين: ٧٤، ٧٦.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٦/١٤٩.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٤٣.

(٦) ص: ٣٣.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٧/٣١٠، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١١١، تفسير القرطبي: ١٥/١٩٥، الكشاف: ٣/٣٧٤، البحر المحيط: ٧/٣٩٧.

(٨) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٥٦، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٤٣.

ومن ذلك حذف خبر (قُمْ) ومنه قوله تعالى: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ. ﴾[1]: يُفْهَمُ مِمَّا جاء في (البحر المحيط) أنَّ أبا حيان أجاز إعمال فعل الأمر من (قام) إعمال الماضي على أنَّ الخبر محذوف: ﴿أي قُمْ مِنْ مَضْجَعِك أو: قم بمعنى الأخذ في الشيء كما تقول: قام زَيْدٌ يضرب عمراً، أي: أخذ... والمعنى قم قيام تصميم»[2]. وذكر الشهاب[3] أنَّ هذا القول لا يخفى بُعدُه لأنه استعمال غير مألوف.

ولم يعمل غير الماضي من هذه الأفعال عمل (كان) وأخواتها إلَّا ما حكى عن الأخفش[4] والجوهري[4] في إعمال المضارع والمصدر من (طَفِقَ)، أمَّا الخبر فيجوز حذفه إذا دُلَّ عليه[4]، ولا محوج إلى ما ارتكبه أبو حيان.

(٣) في التنازع:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلَّا اللهُ يَستكبِرون﴾[5]: قوله ﴿يسْتَكْبِرون﴾ إمَّا أنْ يكون خبر (إنَّ)على أنَّ، خبر (كان) محذوف، وإمَّا أنْ يكون خبر (كان) على أنَّ خبر (إنَّ) محذوف، والمسألة من باب التنازع على قول من يجيز التنازع بين الحروف وغيرها كابن العلج[6].

---

(١) المدثر: ٢.

(٢) البحر المحيط: ٨/٣٧٠.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٨/٢٧١.

(٤) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١/٢٦٥، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٣٦.

(٥) الصافات: ٣٥.

(٦) انظر ما في هذا البحث من زيادة (كان) الصفحة: ١٤٠٩.

(٤) إذا كان خبراً لـ (لاتَ) العاملة عمل ليس:

ومن ذلك قراءة أبي السمال الشاذة ﴿ولاتُ حينُ مناصٍ﴾[١] بضم التاء ورفع النون على حذف خبر ﴿لاتُ﴾ على قول من يعملها عمل (ليس)[٢] أي: ولاتُ حينُ مناصٍ لهم.

(٥) فيما ظاهره أنَّ الخبر مسبوق بلام الجحود:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان اللهُ ليضيع إيمانَكُم إنَّ اللهَ بالناسِ لرؤوفٌ رحيمٌ﴾[٣] أي: وما كانَ الله مريداً لذلك لإضاعة إيمانكم[٤].

---

(١) ص: ٣.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف اسم (كان) وما يعمل عملها الصفحة: ٢١٥. وانظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/٢٥٧.
(٣) البقرة: ١٤٣.
(٤) انظر هذه المسألة مفصلة فيما جاء في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٩٤.

حذف التمييز

ذكر ابن جني أنَّ التمييز يحذف إذا علم من الحال كقولنا: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإنْ لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة وإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز وهذا يصلحه ويفسده غرض المتكلم[1].

وذكر ابن هشام[2] شاهدين من القرآن حذف فيهما تمييز العدد ومثالاً حذف فيه تمييز (كم) الاستفهامية، وذكر أنَّ حذفه شاذ في باب (نعم).

وجاء حذف التمييز في التنزيل[3] مما يدل على أنَّ حذفه جائز، وهو يحذف في المواطن التالية في تأويلات النحويين:

(١) يحذف أحد التمييزين في الآية اكتفاء بالآخر.

(٢) إذا كان تمييز عدد.

---

(١) انظر الخصائص: ٢/٣٧٨.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: ٨٣١ وانظر شرح الرضي على الكافية ٢/٣١٦، همع الهوامع (تحقيق عبد العالم سالم: ٥/٣٥، ٤/٧٣.

(٣) انظر: البقرة: ١٨٧، ٢١١، ٢٥٩، النساء: ٥٨، المائدة: ٥٦. الأنعام: ٣١، ١٣٦، الأعراف: ١٤٢، ١٦٠، ١٧٧، ١٧٩، الأنفال: ٦٥، ٦٦. التوبة: ٩. يوسف: ١٠٥. النحل: ٢٥. الكهف: ١٩، ٢٥. مريم: ٧٤، ٩٨. طه: ١٠٣. الحج: ٤٥: ٤٨، المؤمنون: ١٤ ـ ١١٢، القصص: ٢٧، العنكبوت: ٤، ٥٨، ٦٠. الجاثية: ٢١، محمد: ٣، الجمعة: ٥، المنافقون: ٢، الطلاق: ٨. الحاقة: ١٧. المدثر: ٣، النبأ ١٢.

(٣) إذا كان تمييزاً لـ (كم).

(٤) إذا كان تمييزاً لفاعل أفعال المدح أو الذم.

(٥) إذا كان المميَّز أفعل تفضيل.

(٦) إذا نابت صفته عنه.

(١) يحذف أحد التمييزين في الآية اكتفاء بالآخر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكُلوا واشربوا حتى يتبيَّنَ لكم الخيطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسودِ من الفجرِ.﴾[1]: قوله: (من الفجر) في موضع التميز لـ(الخيط الأبيض) اكتفاء لأنَّ بيان أحد الخيطين بيانٌ للثاني والتقدير: من الخيطِ الأسودِ من الليل وقيل إن حذف تميز الفضلة جائز[2].

(٢) إذا كان تمييز عدد:

وهو أكثر هذه المواطن شيوعاً واطّراداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فصيامُ ثلاثة أيام في الحَجِّ وسبعةٍ إذا رَجَعْتُم تلك عشرةٌ﴾[3] أي: وسبعة أيَّامٍ وتلك عشرة أيَّامٍ[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَتربَّصْن بانفسهن أربعةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾[5]: في حذف التاء من قوله ﴿وعشرا﴾ أقوال:

---

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥٢/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٥٥/١، الكشاف: ٣٧٩/١، معاني القرآن للزجاج: ٢٤٤/١.

(٣) البقرة: ١٩٦.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة ٧٠٦، البحر المحيط: ٧٩/٢.

(٥) البقرة: ٢٣٤.

أ ـ أنْ يكون المراد عشر ليالٍ مع أيامها، وَغُلِّبَتْ الليالي على الأيَّام قياساً على كلام العرب، وهو قول الزمخشري[1].

ب ـ أنْ يكون المراد عشر مدَدٍ، كلُّ مدةٍ فيها يوم وليلة، وهو قول المبرد.

جـ ـ أنْ يكون المعدود المحذوف مذكراً لأنه إذا حُذِفَ جاز فيه الوجهان، وهو اختيار أبي حيَّان[2] والسمين الحلبي[3]، وهو قول ظاهر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عليها تِسْعَةَ عَشَر﴾[4] أي: تسعَةَ عَشَر ملكاً [*].

(٣) إذا كان تمييز كم:

جاء في التنزيل حذف تمييز (كم)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال كم لَبِثْتَ﴾[6] أي: كم يوماً لَبِثْتَ[7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كم لَبِثْتُم﴾[8] أيْ: كم يوماً[9].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال كم لبثتم في الأرضِ عَدَدَ سِنينَ﴾[10].

---

(١) انظر الكشاف: ٣٧٢/١، وانظر شرح الرضي على الكافية: ١٥٦/٢.
(٢) انظر البحر المحيط: ٢٢٣/٢.
(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٨٤٨، وانظر معاني القرآن الزجاج: ٣١١/١، تفسير القرطبي: ١٨٦/٣.
(٤) المدثر: ٣٠.
(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٢٧٦/٨، البحر المحيط: ٣٧٥/٨، تفسير القرطبي ٧٩/١٩.
(٦) البقرة: ٢٥٩.
(٧) انظر: الدر المصون ورقة: ٩٢٣، البحر المحيط: ٢٩٢/٢.
(٨) الكهف: ١٩.
(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٤٢/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٣/٢.
(١٠) المؤمنون: ١١٢.

أي: كم سنةً لبثتم[1].

(٤) **إذا كان تمييزاً لفاعل أفعال المدح أو الذم:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نعم أَجْرُ العامِلين﴾[2]: ذكر الشهاب[3] أنَّه يجوز أنْ يكون التمييز محذوفاً أيْ: نعم أجْراً أَجْرُ العامِلين، فجمع بين التمييز وفاعل (نعم) الظاهر، وفي المسألة مذاهب[4].

أ ـ المنع مطلقاً وهو مذهب سيبويه والسيرافي وغيرهما.

ب ـ الإجازة، وهو مذهب أبي العباس المبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي، وابن مالك وغيرهم.

ج ـ الإجازة بقيد، وهو أنَّه يجوز حذفه إنْ أفادَ ما لم يفده الفاعل نحو: نعم رجلا فارساً، وهو قول ابن عصفور.

ولا محوج إلى تقدير تمييز لأنَّ الحذف خلاف الأصل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بئس مثل القوم الذين كذَّبوا بآياتِ الله..﴾[5]: الظاهر في المخصوص بالذم أنْ يكون قوله ﴿الذين كذَّبوا بآياتِ الله..﴾ على حذف مضاف أي: بئس مَثَلُ القوم مَثَلُ الذين كذَّبوا بآياتِ الله، فيكون ﴿مَثَلُ القوم﴾ فاعل (بئس)، ويجوز أنْ يكون محذوفاً على أنَّ ﴿الذين كذَّبوا بآياتِ الله..﴾ نعت لـ (القوم). وأجاز أبو القاسم

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٦١/٢، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٢٦١، مريم: ٧٤، ٩٨.
(٢) العنكبوت: ٥٨.
(٣) حاشية الشهاب: ١٠٨/٧.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٥/٥.
(٥) الجمعة: ٥.

الزمخشري[1] أنْ يكون ﴿مَثَلُ القوم﴾ هو المخصوص بالذم و ﴿الذين كذَّبوا..﴾ نعت لـ ﴿القومِ﴾ على أنَّ فاعل ﴿بئس﴾ ضمير مستتر تمييزه محذوف أيْ: بئس مثلاً مَثَلُ القوم، وهي مسألة لم يجوِّزها سيبويه[2] لأنَّ تمييز الضمير المستكن في أفعال الذم أوْ المدح وما أجرى مجراهما لا يجوز حذفه، والمسألة جائزة عند ابن عصفور[3] وابن مالك[3]، وأجاز ابن عطية[4] أنْ يكون التقدير: بئس المَثَلُ مَثَلُ القومِ الذين كذَّبوا بآياتِ الله، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان[4] لأنَّ في تقديره حذف الفاعل[5]. ولعل أظهر ما في هذه المسألة أنَّ يكون الفاعل والمخصوص بالذم ظاهرين.

وجاء في التنزيل حذف التميز مع ما هو محمول على (نعم) أو (بئس)، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وكثيرٌ منهم ساء ما يعمَلونَ﴾[6]: تمييز فاعل (ساء) المضمر محذوف أي: ساء عملاً الذي كانوا يعملون. ويجوز أنْ تكون (ساء) فعلاً متصرفاً، فيكون مفعولها محذوفاً أي: ساء عَمَلُهم المؤمنين. ويجوز أنْ تكون (ما) نكرة موصوفة على القول الأوَّل، وهي التميز والفاعلُ ضميرٌ مستتر والمخصوص بالذم محذوف[7].

---

(1) انظر الكشاف: ١٠٣/٤.

(2) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١٧٦/٢.

(3) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣٤/٥ - ٣٥.

(4) انظر البحر المحيط: ٢٦٧/٨.

(5) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٢٢/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٧٧/٢. البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٣٨/٢. وانظر ما في هذا البحث من حذف الفاعل الصفحة: ٢٣٢.

(6) المائدة: ٦٦.

(7) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٠٥٢، التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٠/١، حاشية الشهاب: ٢٦٣/٣. وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ٣١، ١٣٦، الأعراف: ١٧٧.

(٥) إذا كان المميز أفعل تفضيل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أولئك كالأنعام بل هُمْ أَضَلُّ أولئك هُمُ الغافلون﴾ [١] أي: بل هم أضلُّ سبيلاً من الأنعام، وهو قول نسبه أبو حيان[٢] إلى الزمخشري.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فتبارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخالِقينَ﴾[٣] أي: أحْسَنُ الخالِقين تقديراً، فحذف التمييز لدلالة (الخالقين) عليه[٤]

(٦) إذا نابت صفته عنه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقطَّعْناهم اثنتي عشرة أسباطاً أُمماً﴾[٥] في تمييز (اثنتي عشرة) أوجه:

أ ــ أَنْ يكون محذوفاً لفهم المعنى والتقدير: اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، و(أسْباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) لأنَّ تميز هذا العدد لا يكون إلاَّ مفرداً، وهو اختيار أبي البقاء[٦] وأبي حيَّان[٧].

ب ــ أَنْ يكون (أسباطاً) على وضعه موضع (قبيلة) لأنَّ كل قبيلة تتكون من أسباط، فيكون (أُمَماً) بدلاً من اثنتي عشرة وهو قول أبي القاسم الزمخشري، وهو مردود عند أبي حيَّان لأنَّ المفسِّرين ذكروا أنَّ الأسباط في بني اسرائيل كالقبائل في العرب.

---

(١) الأعراف: ١٧٩.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٤٢٧.
(٣) المؤمنون: ١٤.
(٤) انظر حاشية: ٦/٣٢٤.
(٥) الأعراف: ١٦٠.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٩٩.
(٧) انظر البحر المحيط: ٤/٤٠٧.

جـ ـ أنْ يكونَ محذوفاً ونابت عنه صفته والتقدير: اثنتي عشرة فرقة أسباطاً، ويكون ﴿أُمَماً﴾ نعتاً لـ(أسباطاً).

د ـ أنْ يكون المفعول محذوفاً والتقدير: وقطّعناهم فرقاً اثنتي عشرةَ، وهو مما لا يحتاج إلى تمييز.

هـ ـ أنْ يكون في الكلام تقديم وتأخير والتقدير، وقطّعناهم أسباطاً أمماً اثنتي عشرةَ وهو قول يجب أنْ ينزَّه القرآن عنه[1].

و ـ أنْ يكون (أسباطاً) على إجازة كون تمييز هذا العدد جمعاً كقولنا. عندي أحد عشر رجالاً، وهو قول الفراء[2] وهو الظاهر لأن ما في الآية يعززه، ولا يرد ذلك قول ابن الحاجب في (شرح المفصل)[3] من أن (أسباطاً) لو كان تمييزاً لكانوا ستة وثلاثين لأن تمييز (اثنتي عشرة) واحد من (اثنتي عشرة)، فاذا كانوا ثلاثة كانت الثلاثة واحداً من اثنتي عشرة.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤٠٧/٤، حاشية الشهاب: ٢٢٧/٤، الكشاف: ١٢٤/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٩/١.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٧٦/٥.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٢٢٧/٤، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٧٦/٥.

حذف الحال

ذكر ابن جني أنَّ حذف الحال لا يحسن لأنَّ الغرض منها توكيد الخبر: «وحذف الحال لا يحسن وذلك أنَّ الغرض فيها إنَّما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف، لأنَّه ضد الغرض ونقيضه... فأمَّا ما أجزْناهُ من حذف الحال في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ منكم الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[1] أي: فَمَنْ شَهِدَهُ صحيحاً بالغاً فطريقه أنه لمَّا دلَّتْ الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً، وأمَّا لو عُرِّيتِ الحال من هذه القرينة وتجرَّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه»[2].

وجاء في (حاشية الصبَّان على شرح الأشموني)[3] أنَّ الحال قد تحذف لقرينة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول، والقول نفسه فيما جاء في (مغني اللبيب)[4]، إذْ اكتفى ابن هشام[4] فيه بموطن واحد، وهو كونُها قولاً. وقيل إنَّ حذفها شيء لطيف غريب[5]. وذكر السيوطي[6] أنَّ الأصل في الحال أنْ تكون جائزة الحذف، وقد

---

(١) البقرة: ١٥٨.
(٢) الخصائص: ٢/٣٧٨.
(٣) ٢/١٩٣.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٠.
(٥) انظر إعراب القرآن المنسوب الى الزجاج: ٣/٣٨٣.
(٦) انظر همع الهوامع تحقيق عبد العال سالم: ٤٢/٥٩.

يمنع الحذف إذا كانت جواباً لسؤال، أو سادة مسدَّ الخبر أو نائبة عن اللفظ بالفعل أو منهيًا عنها كقوله تعالى: ﴿لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾[1]. وقوله ﴿ولا تمش في الأرض مَرَحاً﴾[2].

وبعد فلست أتفق مع ابن جني فيما ذهب إليه لأن حذف الحال في التنزيل مطرد منقاس لكثرته وشيوعه، ففي التنزيل ما يقارب مائة وخمسين موضعاً حذفت فيها الحال في تأويلات النحويين، وإليك هذه المواضع في كل سورة:

البقرة: ٤١، ٤٦، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ١٢٤، ١٤٤، ١٥٨، ١٧٠، ١٧١، ١٨٥، ١٩١، ٢٨٥، ٢٢١، ٢٠٥، ٢٥٩.

آل عمران: ٤، ٣٠، ٤٤، ٤٩، ٧٢، ١٩١.

النساء: ٢٥، ٩٠، ٤٣.

المائدة: ٦، ٤٨، ١٠٤، ١٠٦.

الأعراف: ٦٨، ٧١، ٨٣، ٩٣، ٩٩، ١٤١، ١٢٨، ١٤١، ١٥١.

الأنفال: ٨، ١٦، ٥٠، ٧٤.

التوبة: ٧، ٣٢، ٣٣، ١١٣، ١٢٧.

يونس: ٢٢، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٨٢، ٩٧.

هود: ٤١، ٨١، ٩٣، ١٢١.

يوسف: ١٦، ٣١. الرعد: ١١، ٢٤، ٣١. إبراهيم: ٧. الحجر: ٢٤، ٤٥، ٤٦. النحل: ٢٨، ٣٦، ٥٩. الإسراء: ١٤، ٨٨، ٩٢.

---

(١) النساء: ٤٣.

(٢) لقمان: ١٨.

الكهف: ٢٤، ٤٨، ٧٤، ٧٧. مريم: ٦٤. طه: ٥، ١٠٣، ١٣٠. الأنبياء: ٣، ٢٧، ٦٥، ٨٣، ٩٧، ١٠٣. الحج: ١٠، ٢٦، ٧٣، المؤمنون: ٥١. النور: ٣٥. الفرقان: ١٣، ٤١، ٥٣. الشعراء: ١١، ٣٠، ٥٤. النمل: ١٢، ٨٢. القصص: ٣٢، ٦٤. العنكبوت: ٨. لقمان: ٢١. السجدة: ١٢. الأحزاب: ٥٢، ٥٣. سبأ: ١٣، ٤٤. فاطر: ٢، ١٨، ٢٤، ٣٧. ص: ٦، ٣٢، ٥٠، ٥٩. الزمر: ٣، ٣٩. غافر: ٧، ١٤. فصلت: ٣٠، الدخان: ١١، ٤٧. الجاثية: ٢٩. ق: ٣٢، ٣٦. الذاريات: ١٤. الطور: ١٤. القمر: ٤٨. الرحمن: ٤٣. الواقعة: ٦٦. الحديد: ١٢. المجادلة: ٢٢. الحشر: ٩. المنافقون: ٨. الطلاق: ١. القلم: ٢٤. نوح: ١. المدثر: ٤٢. القيامة: ١٥. الإنسان: ٦، ٩. المرسلات: ١٢، ٢٩، ٤٣. المطففين: ٢٨.

ويظهر للقارىء مِمَّا مرَّ أنَّ النحويين لم يستقصُوا هذه المواضع كلها في مُؤَلَّفاتهم مكتفين بموضع واحد[1]، وهو إذا كانت الحال قولاً عاملاً في جملة.

فالحال تحذف في التنزيل في مواطن كثيرة سأحاول ذكر معظمها مفصَّلة وهي ما يلي:

(١) إذا كانت عاملة في معمول مذكور.

(٢) حذف الحال اكتفاء بأخرى.

(٣) اقتضاء المعنى لها.

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٠. همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/ ٥٩.

(٤) إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول.

(٥) حذف جملة القسم التي في موضع الحال لدلالة الجواب عليها.

(٦) حذف الحال المبيِّنة لإبهام (ما).

(٧) حذف الحال المعلَّقة عن العمل.

(٨) حذف الحال المعطوفة عليها حال أخرى.

(٩) حذف الحال المنعوتة وبقاء نعتها.

(١٠) حذف الحال المستثنى منها.

(١) إذا كانت عاملة في معمول مذكور:

ومن ذلك الحال العاملة في خافض ومخفوض، ومنه قوله تعالى: ﴿يأيُّها النبيُّ إذا طلَّقتُم النساءَ فطلِّقوهُنَّ لعدَّتِهنَّ...﴾[١]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[٢] أنَّ في الكلام حالاً محذوفة أي: فطلقوهن مستقبلات لِعِدَّتِهِنَّ، وهو قول ليس بجيِّد عند أبي حيان[٣] لأنَّ فيه تقدير عامل خاص لأن العامل يحذف إذا كان كوناً مطلقاً، والآية محمولة عنده على حذف مضاف أي: لاستقبال عدتهن، وهو أقل تكلفاً من قول أبي القاسم لأنَّ حذف المضاف أكثر شيوعاً من حذف الحال، واللام في تأويل أبي حيان بمعنى (عند) أو بمعنى (في)، ولم يردَّ ابن هشام[٤] قول أبي القاسم السابق.

---

(١) الطلاق: ١.

(٢) انظر الكشاف: ١١٧/٤.

(٣) انظر البحر المحيط: ٢٨١/٨.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: ٥٧٠، ٥٧٥، وانظر حاشية الشهاب: ٢٠٥/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١١٢٧/٢، تفسير القرطبي: ١٥٣/١٨.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بيضاء من غير سُوءٍ في تسع آيات إلى فرعون وقومه...﴾[1]: قوله ﴿من غير سوء﴾ في موضع الحال.

وأجاز أبو البقاء[2] وغيره أنْ يكون قوله ﴿في تسع آيات﴾ في موضع الحال أيضاً أي: معدودة من جملتها. وأجاز أبو حيان[3] أنْ يكون التقدير: اذهب بهاتين الآيتين في تسع آيات إلى فرعون، فيكون (إلى فرعون) متعلقاً بالفعل (اذهب) المحذوف و(في تسع آيات) في موضع الحال أيضاً. أمّا قوله ﴿إلى فرعونَ﴾ فيتعلق بالفعل الذي قدَّره أبو حيان، وهو (اذهب)، وهو الذي تعلَّق به ﴿في تسع آيات﴾، فإنْ لم يكن كذلك فهو يتعلق بحال محذوفة يدل عليها سياق النص أي: مُرْسَلاً إلى فرعون. وأجاز أبو البقاء[4] أنّ يكون في موضع النعتِ لـ ﴿آيات﴾ والتقدير في تسع آيات واصلةٍ إلى فرعون وقومه[5].

وجاء في التنزيل حذف الحال العاملة في الظرف ومنه قوله تعالى ﴿فتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعينَ ليلةً﴾[6]: ذكر الزمخشري أنَّ قوله ﴿أربعينَ﴾ حال، والتقدير بالغاً أربعين ليلةً، فيكون معمولاً لحال محذوفة. ويجوز أنْ يكون مفعولاً (تمَّ) على تضمينه معنى ﴿بَلَغَ﴾. وأنْ يكون منصوباً على

---

(١) النمل: ١٢.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٥.

(٣) البحر المحيط: ٧/٥٨.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٥.

(٥) انظر: حاشية الشهاب ٧/٣٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢١٩، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٨٨، البحر المحيط: ٧/٥٨، التبيان في تفسير القرآن: ٨/٧١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٧، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٦، ١٤٣، المائدة: ٤٨، النمل: ٣٢، ص ٣٢.

(٦) الأعراف: ١٤٢.

الحال أي معدوداً أربعين ليلةً، وهو الظاهر في هذه المسألة. وحمل بعض النحويين[1] نصبه على أنّه خبر (تَمَّ) على جعلها من الأفعال الناقصة، وهي مسألة لم يشر إليها النحويون في مؤلّفاتهم، ويظهر لي أنَّ كل فعل تبعه مرفوع ومنصوب محمول عمله على عمل الأفعال الناقصة، جاء في همع الهوامع ما يلي: ﴿وقال بعض النحويين: يدخل في هذا الباب كلُّ فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدَّ منه نحو: قام زيد كريماً وذهب زيدٌ متحدِّثاً فإنْ جعلته تامًّا نصبت على الحال...﴾[2] ولا ضرورة إلى ذلك لأن كونه منصوباً على الحال أكثر دلالة على المعنى.

وجاء في التنزيل حذف الحال العاملة في مفعول صريح، ومن ذلك ما حكاه الفرّاء[3] والكسائي[3] أنَّ قوماً قرءوا: ﴿لَيَخْرُجَنَّ الأَعزُّ منها الأَذَلَّ...﴾[4] بفتح الياء وضم الراء على أنَّ ﴿الأذلَّ﴾ حال من الفاعل وهو ﴿الأَعَزُّ﴾والحال لا يصح عند البصريين أنْ تكون معرفة ولذلك حملوا القراءة على زيادة الألف واللام، وقيَّد الكوفيون[5] ذلك بكون الحال فيها معنى الشرط كقولنا: عبدُ اللهِ المحسنَ أفْضَلُ منه المُسيءَ. والقراءة عند أبي البقاء محمولة على حذف الحال أي: مشبهاً الأذَلَّ. ولا ضرورة إليه لأنَّ كون الحال معرفة يصح على قول يونس بن حبيب والبغداديين لأنهم يجيزون: مررت به المسكينَ،

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٨٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٩٣. حاشية الشهاب: ٤/٢١٣، الكشاف: ٢/١١١.

(٢) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١/١١٣.

(٣) انظر البحر المحيط: ٨/٢٧٤.

(٤) المنافقون: ٨.

(٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/١٧٢. همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/١٨ - ١٩-

بنصب (المسكينَ) على الحال، وهو عند مكي بن أبي طالب[1] لا يقاس عليه لأنه من الشاذ، والقول نفسه مع أبي البركات بن الأنباري[2]، والظاهر عندي ما ذهب إليه يونس[3] والبغداديُّون لأنه بعيد عن التكلف، والقراءة تعزز هذا المذهب.

(٢) حذف الحال اكتفاء بأخرى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثمَّ أنتُم هؤلاء تقتلون أنْفُسَكُم وتُخْرِجونَ فريقاً من ديارهم تظاهرون عليهم بالإثم والعُدْوان وإنْ يأتوكم أُسارى تفادوهم وهو مُحرَّمٌ عليكم إخراجهُمْ...﴾[4]: قوله ﴿وهو مُحَرَّمٌ عليكم إخْراجُهم..﴾ في موضع الحال، وهذه الحال محذوفة من كل جملة سابقة أي: تقتلون أنْفُسَكُم وهو محرَّم عليكم وتخرجون فريقاً وهو محرَّمٌ عليكم تظاهرون عليهم بالإثم والعُدْوانِ وهو محرَّمٌ عليكم وحذفت الحال اكتفاءً بالحال الظاهرة[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أوْ تأتي باللهِ والملائِكَةِ قَبيلاً﴾[6]: قوله: ﴿قبيلاً﴾ إمَّا أنْ يكون حالاً من الملائكة أو من (باللهِ) وعلى كلا الوجهين في الكلام حذف حال[7].

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٨١.
(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٤١.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٢٤، البحر المحيط: ٨/٢٧٤. حاشية الشهاب: ٨/٢٠٠، وانظر شاهداً آخر: البقرة، الآية: ١٧٠.
(٤) البقرة: ٨٥.
(٥) انظر: البحر المحيط: ١/٢٩٢، الدر المصون ورقة ٤٠١. وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٥٩. النساء: ٢٥. هود: ٩٣. الحجر: ٢٤.
(٦) الإسراء: ٩٢.
(٧): انظر: حاشية الشهاب: ٦/٢٦٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٣٢.

(٣) اقتضاء المعنى لها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأَيُّها الذين آمنوا إذا قُمْتُم إلى الصَّلاة فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكُم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأَرْجُلِكُم إلى الكعبين وإنْ كنتم جُنُباً فاطَّهروا وإنْ كنتم مرضى أو على سفرٍ أَوْ جاء أَحَدٌ منكم مِنَ الغائِطِ أَوْ لامستم النساء. . .﴾[١].

حمل الكلام على ظاهره يقتضي تأخير الوضوء عن الصلاة أو كونه قبلها أَوْ متَّصلاً بها بعد القيام، وفي ذلك أقوال:

أ ـ أنْ يكون في الكلام حال محذوفة أي: إذا قمتم إلى الصلاة مُحْدِثِينَ وعليه فلا يكون الوضوء إلَّا على المحدث.

ب ـ أنْ يكون في الكلام شرط مقدَّر، والتقدير: إذا قمتم إلى الصلاة إنْ كنتم محدثين أو إنَّ كنتم جنباً.

جـ ـ أنْ يكون في الكلام تقديم وتأخير أي: إذا قمتم إلى الصلاة من النوم أَوْ جاء أحدٌ منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهَكم. والتقديم والتأخير عند أبي حيَّان[٢] وغيره لا يصح أَنْ يقال في القرآن.

د ـ أنْ يكون المراد من القيام إرادته وقصده، وهو عندي أظهر الأوجه وأقلُّها تكلُّفاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والبَلَدُ الطيِّبُ يَخْرُجُ نباتُه بإذْنِ ربِّه﴾[٣]. أي

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤٣٤/٣، وانظر الدر المصون ورقة ١٩٠٦. الكشاف: ٥٩٦/١، حاشية الشهاب: ٢١٩/٣.

(٣) الأعراف: ٥٨.

يَخْرُجُ نباتُه وافياً حَسناً[1]، وحذفت الحال لفهم المعنى ولدلالة (والبَلَدُ الطيِّبُ) عليها، ولمقابلتها بقوله تعالى: ﴿والذي خَبُثَ لا يَخْرُجُ إلاّ نَكِداً﴾[2] وقد تكون الحال المحذوفة شبه جملة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال لا ينالُ عهدي الظَّالِمينَ﴾[3]: ذكر أبو حيان[4] أنَّ في الكلام حذف شبه جملة في موضع الحال أي: لا ينال عهدي الظالمين منهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون﴾[5] أيْ: وجاءوا أباهم من غير يوسف عشاء يبكون[6].

(٤) إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول:

ويشيع هذا النوع في التنزيل في مواطن كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليكَ وما كنتَ لَدَيْهِم إذْ يُلْقُونَ أقلامَهم أيُّهم يَكْفُلُ مريَم..﴾[7]. قوله ﴿أيُّهَم يَكْفُلُ مريَم..﴾ في موضع نصب بفعل معلّق محذوف أيْ: ينظرون أيُّهم يَكْفُل مَرْيَم أو: يعلَمونَ أيُّهم يَكْفُلُ مَرْيَمَ، وجعله الزمخشري معمولاً لقول مضمر في موضع الحال أي: قائلين أيُّهم يكفُلَ مَريمَ[8]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وناداهما ربهما ألم أنْهَكُما عن

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤/٣١٨، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٤١، ٤٦، ١٨٥، آل عمران ٨٢، ١٩١، المائدة: ١٠٦، الأعراف: ٦٩، ١٤٤، الأنعام: ٦٨، يوسف: ٦، الزمر: ٣٩.

(٢) الأعراف: ٥٨.

(٣) البقرة: ١٢٤.

(٤) انظر البحر المحيط: ١/٣٨٧.

(٥) يوسف: ١٦.

(٦) انظر البحر المحيط: ٥/٢٨٨.

(٧) آل عمران: ٤٤.

(٨) انظر: الدر المصون ورقة: ١١٩٧. البحر المحيط: ٢/٤٥٩ البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٠٣. مشكل إعراب القرآن: ١/١٤٠.

تلكما الشجرة...﴾[1] أي: وناداهما ربهما قائلاً ألم أنهكما[2].

(٥) حذف جملة القسم التي في موضع الحال لدلالة الجواب عليها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا يا موسى ادعُ لنا ربَّك بما عَهِدَ عندك لئِنْ كَشَفْتَ عنَّا الرِّجز لَنُؤْمِنَنَّ لك ولَنُرْسِلَنَّ معك بني إسرائيل﴾[3]: ذكر أبو حيان[4] أنَّ قوله ﴿لَئِنْ كشفتَ عنَّا الرجزَ﴾ جواب لقسم محذوف في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (قالوا) أي: قالوا ذلك مقسمين، ويجوز أنْ يكون القسم المحذوف معطوفاً على (قالوا). ولست أتفق مع أبي حيان في جعله قوله تعالى: ﴿لئن كشفت..﴾ جواب قسم محذوف لأنَّ اللام المقترنة بـ (إنْ) هي الموطئة لجواب القسم، وليست لام جواب القسم، لأنَّ الجواب قوله تعالى ﴿لَنُؤْمِنَنَّ...﴾، جاء في المغني ما يلي: «اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبنيٌّ على قسم قبلها لا على الشرط، ومن ثمَّ تُسَمَّى اللام المؤذنة وتسمَّى الموطئة أيضاً، لأنَّها وطَّأتِ الجواب للقسم أي: مهَّدَتْه له...»[5]. وذهب الزمخشري[6] وابن عطية إلى أنَّ الباء في (بما) للقسم فيكون قوله (لنؤمنن لك..) جواباً لهما[7].

---

(١) الأعراف: ٢٢.

(٢) انظر البحر المحيط: ٢٨١/٤، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٨٣، ٨٥، آل عمران: ٤٤، ٤٩، الأنعام: ٧١، ٩٣، ١٢٨، ١٥١، الأعراف: ٤٩، الأنفال: ٥٠.

(٣) الأعراف: ١٣٤.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٧٤/٤.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٣١٠، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥٤/٤.

(٦) انظر الكشاف: ١٠٨/٢.

(٧) انظر: حاشية الشهاب: ٢٠٧/٤ ـ ٢٠٨.

(٦) حذف الحال المبينة لإبهام (ما):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الله لا يغيِّرُ ما بقوم حتى يغيِّروا ما بأنْفُسِهِم..﴾[١] ذكر أبو حيَّان[٢] أنَّ في (ما) إبهاماً لا بد له من اعتقاد محذوف يبيِّنه والتقدير: إنَّ الله لا يغيِّر ما بقومٍ من نعمةٍ وخيرٍ إلى ضد ذلك حتى يغيِّروا ما بأنفسهم من طاعته إلى ضده، وعلى هذا التقدير يكون شبه الجملة في موضع الحال من عائد الموصول المستكن في الاستقرار المفهوم من شبه الجملة صلة الموصول، أو من الاسم الموصول.

(٧) حذف الحال المعلَّقة عن العمل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يتوارى من القوم من سوء ما بُشِّرَ أَيُمْسِكُهُ على هونٍ أَمْ يدُسُّه في التُّرابِ ألا ساء ما يحكُمونَ﴾[٣]: جملة الحال عند النحويين[٤] مقيدة بكونها خبرية خالية من دليل استقبال أَوْ تعجب، فلا تقع الطلبية ولا ذات السين أَوْ سوف أولَنْ، وقد جوز الفرَّاء وقوع جملة الأمر، ولذلك قدَّر أبو البقاء[٥] وأبو حيان حالاً معلقة عن عمل والتقدير: مفكِّراً أَيُمْسِكُهُ. وغالباً ما يقدِّرون قبل الجملة الاستفهامية قولاً في موضع الحال كقوله تعالى: ﴿وإذا رأَوْكَ إنْ يتخذونَكَ إلاَّ هُزُوا أهذا الذي بعثَ الله رَسولاً﴾[٦] أي: قائلين ذلك. ويجوز أَنْ تكون الجملة الاستفهامية مستأنفة

---

(١) الرعد: ١١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٣٧٣.

(٣) النحل: ٥٩.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٤٢.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٩٩.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٥/٥٠٤، وانظر حاشية الشهاب: ٥/٣٤٢، معاني القرآن للفراء: ٢/١٠٧،

(٧) الفرقان: ٤١.

جواباً لسؤال مقدر أي: ماذا يقولون؟[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك مِنْ أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنتَ لديْهِمْ إذْ يُلْقونَ أقلامَهم أَيُّهم يَكْفُلُ مريمَ...﴾[2] أي: يعلمون أو ينظرون أيُّهم يكفل مريم[3].

(٨) حذف الحال المعطوفة عليها حال أخرى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَ لَوْ كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾[4] لقد تحدثت في موضع آخر عن هذه المسألة[5]، والتقدير: أيتبعونهم في كل حال ولو كان آباؤُهم لا يعقلون.

(٩) حذف الحال المنعوتة وبقاء نعتها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ جاؤكم حَصِرَتْ صدورُهم﴾[6]: في قوله: ﴿حصِرتْ صدورُهم﴾ أوجه:

أ ـ أنْ يكون للدعاء عليهم بتضييق صدورهم عن القتال، وهو قول منقول عن أبي العباس المبرد[7]، وعليه فلا محل له.

ب ـ أنْ يكون في موضع الحال من فاعل (جاؤكم) على إضمار (قد) عند

---

(١) انظر البحر المحيط: ٥٠٠.
(٢) آل عمران: ٤٤.
(٣) انظر الصفحة: ٣٤٤.
(٤) البقرة: ١٧٠.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه صفحة: ٤٠١.
(٦) النساء: ٩٠.
(٧) انظر المقتضب: ٤/١٢٤.

النحويين، والصحيح عند السمين الحلبي[1] وشيخه أبي حيان[2] جـــواز كون الجملة الماضوية حالاً من غير (قد) لكثرة الشواهد القرآنية، وهي مسـألة مبسـوطة في موطنها[3].

جـ ـ أنْ يكون في موضع النعت لحال محذوفة أي: جاؤكم قوماً حصرت صدُورهم، وهو قولٌ يعزى إلى المبرد أيضاً.

د ـ أنْ يكون بدل اشتمال من (جاءوكم) لأنَّ المجيء مشتمل على الحصر.

هـ ـ أنْ يكون مستأنفاً، فلا محل له.

و ـ أنْ يكون جواب شرط مقدَّر أي: إنْ جاءوكم حصرت صدورُهم، وهو تكلف من غير محوج، والظاهر في هذه المسـألة كونه في موضع الحال من غير نية (قد)[4].

(١٠) حذف الحال المستثنى منها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يولِّهِمْ يومئذٍ دبُرَه إلاَّ متحرِّفاً لقتالٍ أوْ متحيِّزاً إلى فئة...﴾[5]. ذكر أبو القاسم الزمخشري[6] أنَّ الاستثناء من المولين أي: وَمَنْ يولِّهم إلاّ رجلاً منهم متحرِّفاً لقتال أوْ متحيِّزاً، وعليه ففي الكلام حذف موصوف، وذكر ايضاً أن الاستثناء مفرغ، وهي مسألة

---

(١) انظر الدر المصون، ورقة: ١٧٦٩.

(٢) البحر المحيط: ٣/٣١٧.

(٣) انظر ما في هذا البحث من إضمار (قد) ص ٨١٢.

(٤) انظر: الكشاف: ١/٥٥٢، تفسير القرطبي: ٥/٣٠٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٧٩. معاني القرآن للزجاج: ٢/٩٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٠١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٦٣.

(٥) الأنفال: ١٦.

(٦) انظر: الكشاف: ٢/١٤٩.

لا تصح في الموجب، فلا يصح قولنا: ضربت إلا زيداً، وقمت إلا ضاحكاً، وما جاء من ذلك حمل على تقدير مستثنى منه عام ليصح التفريغ، والتقدير: ومن يولهم ملتبساً بأية حالة إلا متحرفاً أو متحيزاً. وذكر الشهاب[1] أنَّ التفريغ يصح أنْ يكون في الواجب إذا كان المستثنى منه عاماً يصح أنْ يتكرَّر كقولنا: قرأت إلَّا يوم كذا لصحَّة تكرر القراءة في جميع الأيام، والآية عنده من هذا القبيل، وقيل إن الاستثناء من أنواع التولي وقد رده قوم لأنَّ المحالين بعد (إلَّا) اسما فاعل والمستثنى منه مصدر. ويجوز أن يُتَوَهَّمَ النفي من قوله ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ﴾أي: ومن لا يُقْبِل على القتال وهو كقوله تعالى ﴿ويأبى الله إلاَّ أنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[2].

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٤/٢٦٠، وانظر البحر المحيط: ٤/٤٧٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٢٠، وانظر المرتجل: ١٨٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٤٨.

(٢) التوبة: ٣٢

٣ - المجرورات

«حذف المضاف إليه»

ذكر ابن عصفور[1] أنّه يجوز حذف المضاف إليه بقياس إذا كان مفرداً وكان المضاف اسم زمان.

وَذكـر الزركشي[2] أنَّه كثر في القرآن حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وعلل هذا بأنَّ النداء باب حذف كحذف التنوين وبعض الاسم المرخَّم. وَأفْـرد ابن هشام[3] لحذفه مكاناً خاصاً فيه بعض مواطن حذفه وهي:

١) حذف ياء المتكلم المضاف إليها المنادى.

٢) في الغايات.

٣) في أيّ وكل وبعض وغير.

وذكر أنَّه ربما جاء في غير ما مر.

وذكر النحويون أنَّه إذا كان المضاف إليه جملة فلا يصح حذفه إلاَّ فيما سمع نحو: يومئذٍ وحينئذٍ.

---

(١) انظر: المقرب: ٢١٥، وانظر شرح ابن عقيل: ٥٧/٣، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٣ همع الهوامع: (تحقيق عبد العال سالم): ٢٩٣/٤.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن: ١٨٠/٣.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨١٤ وانظر الخصائص: ٣٦٤/٢.

وجاء في كتاب (إعراب القرآن)[1] المنسوب إلى الزجاج أنَّ أبا اسحق زعم أنَّ أيًا في قولنا: يأيها مضافة إلى اسم محذوف الهاءُ عوضٌ عنه، وهو تكلف بعيد. وهو قولٌ لم يشر إليه ابن هشام[2] في حديثه عن (أي) وصلة نداء ما فيه (ألـ).

وذكر ابن يعيش في (شرح المفصل)[3] أنَّ حذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف وأبعد قياساً لأنَّ الغرض منه التعريف والتخصيص.

ولقد انتهيت من الاستقصاء الشامل لما في التنزيل من حذف المضاف إليه إلى انه يحذف في المواطن التالية:

١) إذا كان المضاف إحدى الغايات.

٢) إذا كان المضـاف لفظه (كل) و(أي).

٣) إذا أقيمت الألف واللام مقامه.

٤) فيما بني من الأسماء غير الغايات.

٥) إذا كان المضاف أفعل تفضيل.

٦) إذا كان الأصل النحوي يقتضيه.

٧) فيما فيه الضمير يعود على غير مذكور.

٨) فيما ظاهره أنَّ الإسناد فيه مجازي.

٩) فيما ظاهره الابتداء بالنكرة من غير مسوغ.

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٦٥٦/٢.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله):١٠٩.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٣ وانظر الأشباه والنظائر: ٢٨٩/١.

١٠) إذا كان التنوين عوضاً عنه.

١١) إذا كان ياء المتكلم مضافاً إليها منادى وغيره.

(١) إذا كان المضاف إحدى الغايات:

وهو أكثر هذه المواطن شيوعاً واطّراداً، فهو يشيع في آيات كثيرة، ويكثر حذفه بعد (قبل) المقطوعة عن الإضافة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا هذا الذي رزقنا من قبلُ﴾(١) أي: من قبل ذلك.

أما حذف المضاف إليه بعد (بعد) المقطوعة عن الإضافة فهو قليل جداً إذا ما قورن بحذفه بعد (قبل) المقطوعة عن الإضافة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ طلّقها فلا تحل له من بعدُ حتى تَنْكِحَ زوجاً غيرَهُ﴾(٢).

وقد جاء في التنزيل حذف المضاف إليه (قُبْل) و(دُبْر) في قراءة ابن يعمر وابن أبي اسحق وغيرهما: ﴿إنْ كان قميصُه قُدَّ مِنْ قُبْلُ فصدَقَتْ وهو من الكاذبين وإنْ كانَ قميصُه قُدَّ مِنْ دُبْرُ فكذَبَتْ وهو من الصادقين﴾(٣) باسكان الباء فيهما وضم اللام والراء، وذكر أبو حاتم أنَّ هذا رديء في

---

(١) البقرة: ٢٥، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٥، ٨٩، ٩١، ١٠٨، آل عمران: ٤، ١٤٣، ١٦٤، النساء: ٤٧، ٩٤، ١٣٦، ١٦٤، المائدة: ٥٩، ٧٧، الأنعام: ٢٨، ١٥٨، الأعراف: ٥٣، ١٥٥، ١٧٣، ١٧٣، الأنفال: ٧١، التوبة: ٣٠، ٤٨، ٥٠، ٧٧، ١٠٧، ١٠٩، يونس: ٧٤، ٩١، ٧٨، يوسف: ٦، ٢٦، ٢٧، ٦٤، ٨٠، ١٠٠، إبراهيم: ٢٢، ٤٤، الحجر، ٢٧، النحل: ١١٨، مريم: ٧، ٩، ٦٧، طه: ٩٠، ١١٥، الأنبياء: ٥١، ٧٦، ٧٨، المؤمنون ١٨٣، النمل: ٨، القصص، ١٢، ٤٨، الروم، ٤، ٤٢، الأحزاب: ١٥، ٣٨، سبأ: ٥٣، ٥٤، الزمر: ٨، غافر: ٣٤، ٦٧، ٧٤، فصلت: ٤٨، الفتح: ١٥، ١٦، ٢٣، الذاريات ٤٦، الطور: ٢٦، ٢٨، النجم: ٥٢، ١٦، الجمعة: ٢، التغابن: ٥.

(٢) البقرة: ٢٣٠، وانظر شواهد أخرى المائدة: ١١٥، الأنفال: ٧٥، الشعراء: ١٢٠، الأحزاب: ٥٢، محمد: ٤، الحديد: ١٠، التين، ٧.

(٣) يوسف: ٢٦ ـ ٢٧.

العربية لأنَّ البناء يقع في الظروف، والتقدير عند الزمخشري: مِنْ قُبُلِ القَميصِ ومِنْ دُبُرِه، وهو الظاهر ولا التفات إلى زعم أبي حاتم(١)

(٢) إذا كان المضاف إليه لفظة (كل) أو (أي):

ويشيع في التنزيل حذف المضاف إليه بعد لفظة (كل) مما يدل على أنَّ هذا الحذف مطرد منقاس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كل له قانتون﴾(٢).

أمّا حذف المضاف إليه بعد (أي) فلم يرد في التنزيل إلاَّ في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿أيًّا ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى﴾(٣)، أي: أيَّ شخص، فحذف المضاف إليه وناب التنوين منابه(٤)

(٣) إذا أُقيمت الألف واللام مقامه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأمّا من طغى وآثَرَ الحياةَ الدُّنيا فإنَّ الجحيمَ هي المأوى﴾(٥): (مَنْ) اسم موصول مبتدأ خبره قوله ﴿فإنَّ الجحيمَ هي المأوى﴾ على حذف العائد أي: فإنَّ الجحيم هي المأوى الخ، وهو قول البصريين، ويجوز أنْ تكون الألف واللام نائبتين عن المضاف إليه

---

(١) انظر البحر المحيط: ٢٩٨/٥، المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات: ٣٣٨/١.

(٢) البقرة: ١١٦، وانظر شواهد أخرى، البقرة: ١٤٨، آل عمران: ٧، النساء: ٣٣، ٧٨، ٩٥، المائدة: ٤٨، الأنعام: ٨٤، ٨٥، ٨٦، ١٣٢، الأعراف: ٣٨، ٤٦، هود: ٦، ١١١، ١٢٠، الرعد: ٢، ابراهيم: ٣٤، الإسراء: ٢٠، ٨٤، طه: ١٣٥، الأنبياء: ٣٣، ٧٢، ٧٩، ٨٥، ٩٣، ٩٩، المؤمنون: ٢٧، النور: ٤١، الفرقان: ٣٩، النمل: ٨٧، العنكبوت : ٤٠، الروم: ٢٦، لقمان: ٢٩، فاطر، ١٢، ١٣، يس: ٣٢، ٤٠، الزمر: ٥، غافر: ٤٨، الأحقاف: ١٩، ق: ١٤، الحديد: ١٠.

(٣) الإسراء: ١٠.

(٤) انظر البحر المحيط: ٩٠/٦، حاشية الشهاب: ٧٠/٦، الكشاف: ٧٠/٢.

(٥) النازعات: ٣٧ - ٣٩.

المحذوف أيْ: فإنَّ الجحيم هي مأواهم[1]، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وأمَّا من خاف مقام ربه ونهى النفس عَنِ الهوى فإنَّ الجَنَّةَ هي المأوى﴾[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخدودِ النارِ ذاتِ الوقودِ﴾[3] قوله ﴿النارِ﴾ بدل اشتمال من ﴿الأخدود﴾ على حذف العائد أي: منه، والأظهر أنْ تكون الألف واللام نائبتين عن الضمير أي: ناره، وأجاز الكوفيون أنْ يكون مجروراً على الجوار، وهو قول ظاهر أيضاً. وأجاز أبو حيان[4] أنْ يكون بدل كل من كل على حذف مضاف أي: أُخدود النارِ، والتقدير عند أبي البقاء[5]: قُتِلَ أَصْحابُ الأُخدودِ ذي النار ذات الوقود على حذف مضاف على أنَّ ﴿النار﴾ صفة لـ ﴿الأخدود﴾[6].

(٤) فيما بُنِيَ من الأسماء غير الغايات:

ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: ﴿ولاتِ حين مناصٍ﴾[7] بكسر التاء من ﴿ولاتِ﴾ والنون من ﴿حينٍ﴾ على أنَّ ﴿لاتِ﴾ حرف خفض مختص بأسماء الزمان، وهو قول الفراء واختيار ابن هشام[8] وقد استشكله أبو علي الفارسي بأنَّ حروف الخفض لا بدَّ من أنْ تتعلق بشيء و﴿لاتِ﴾

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٧٠/٢، حاشية الشهاب: ٣١٨، البحر المحيط: ٤٢٣/٨، الكشاف: ٢١٥/٤ ـ ٢١٦، تفسير القرطبي: ٢٠٧/١٩، مشكل إعراب القرآن: ٥٦/٢.

(٢) النازعات: ٤٠ ـ ٤١.

(٣) البروج: ٤/٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٨٧ / ٤٥٠.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٨٠/٢، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٠٥/٢، الكشاف: ٢٣٨/٤. وانظر شاهدين آخرين: البقرة: ٣١، الحج: ٣٢.

(٦) ص ٣٨.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣٦.

(٨) انظر خزانة الأدب: ١٥٢/٢.

هنا لا تتعلق بشيء. ويمكن حمل ذلك على أنَّ بعض حروف الخفض لا يتعلَّق بشيء مثل (لولا) في مثل قولنا: لولاي، ولولاه، على مذهب سيبويه[1]، وقيل إنَّ ذلك لغة شاذة[2] ويظهر لي أنَّ قول الفراء يغنينا عن تمحلات النحويين وتأويلاتهم للاحتجاج لهذه القراءة.

والوجه عند أبي حيان أنْ يكون في الكلام حذف حرف الخفض (من) وإبقاء عمله، والتقدير: ولات مِنْ حينِ مناصٍ، ومن الغريب أنَّ أبا حيان جعل لـ (مِنْ) المقدَّرة ومجرورها موضعاً من الإعراب، وهو الرفع على أنَّهما اسم (لات) كقولنا: ليس مِنْ رَجُلٍ قائماً، فيكون الخبر محذوفاً، وغالب ظني أنَّ أبا حيان عدَّ (مِنْ) المقدرة زائدة كما يظهر من المثال المصنوع لأنَّ المبتدأ أو الفاعل لا يصح أنْ يكون مجروراً بحرف جر أصلي.

وذهب الزمخشري[3] إلى أنَّ (حينِ) مبنية على الكسر لإضافتها إلى غير متمكن لأنَّ الأصل عنده: ولاتِ حينَ مناصهم، فحذف المضاف إليه وهو (هم)، فقطع عن الإضافة فبني على الكسر، ثم نزل قطع المضاف إليه من (مناص) منزلة قطعه من (حين) لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلته شيء واحد، وجعل تنوين (مناص) عوضاً من المضاف إليه المحذوف، والمسألة عنده كالتنوين في (يومئذ). وقراءة عيسى بن عمر عنده كقول أبي زبيد الطائي[4]:

---

(١) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٣/٣٧٤، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣٦.

(٢) انظر خزانة الأدب: ٢/١٥٢.

(٣) انظر الكشاف: ٣/٣٥٩.

(٤) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: ٣٣٦، الانصاف في مسائل الخلاف: ١/١٠٩، الخصائص: ٢/٣٧٧، خزانة الأدب: ٢/١٥١. والشاهد من الخفيف.

طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ فأَجَبْنا أنْ ليسَ حينَ بقاءِ

وذكر ابن هشام[1] أنَّ بناء (أوان) في الشاهد الشعري على الكسر لشبهه بـ (نزالِ) وزناً، أوْ لأنَّه قُدِّرَ بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين مثل امسِ وجيرِ[2]. وردَّ ابن هشام قول أبي القاسم لأنَّ فيه تناقضاً لأنَّه لو كان التنوين للتعويض مثل (يومئذٍ) لأُعرِبَ (أوان) لأنَّ المضاف إليه معرب أي: أوان صلحٍ، فالعوض وهو التنوين ينزل منزلة المعوض منه، والمضاف إليه في نية التقدير، فيكون مضافاً إلى غير متمكن على قول الزمخشري كما مر، وذكر الدسوقي[3] أنَّه يمكن أنْ يقال إنَّ التنوين جاء بعد البناء، فلم يكن ينزل منزلة المعوض منه، ولا يتم إعرابه عنده إلاَّ إذا كان التنوين قبل البناء، فهو لا يُسَلِّمُ أنَّ المعوض يقوم مقام المعوض منه، وهو رد بيِّن ظاهر.

وذهب عبد القادر البغدادي[4] في خزانته إلى أنَّ تقدير المضاف إليه المحذوف ينبغي أنْ يكون جملة ليصح تشبيه (أوان) بـ (يومئذ) لأنَّ تقديره مفرداً محمول على (قبلُ) أو (بعدُ) وهي تبنى على الضم إذا قُطِعَتْ عن الإضافة، والقول نفسه فيما حُمِلَ عليهما، وعليه فيصح أنْ تكون الجملة إمَّا اسمية وإمَّا فعلية.

وقد تأوَّل أبو العباس[5] المبرد الشاهد الشعري أيضاً على حذف المضاف إليه، فعوض التنوين منه حملاً على (يومئذ)، وهو ليس بالسهل

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣٦.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٥٨، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣/١٨٧، ٤/٢٥٧.

(٣) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ١/٣٥٩.

(٤) انظر خزانة الأدب: ٢/١٥١.

(٥) انظر الخصائص: ٢/٣٧٧، حاشية الشهاب: ٧/٢٩٥.

عند ابن جني لإضافته إلى المفرد كما في (الخصائص)[1] وذكر في (سر صناعة الإعراب)[2] أنَّ كسرة (أوان) ليست (إعراباً) ولا علماً للجر ولا أنَّ التنوين الذي بعدها هو التابع لحركات الإعراب، وإنَّما (أوان) عنده بمنزلة (إذْ)، فالنون عنده كانت في التقدير ساكنة كسكون ذال (إذْ) فلما لقيها التنوين ساكناً كسرت النون لالتقاء الساكنين، وهو قول غير مرضي عنده أيضاً لأنَّ أواناً قد يضاف إلى الآحاد، ويرى ابن جني أنَّ الأولى أنْ يقال إنَّ نون (أوان) الساكنة كسرت لسكونها وسكون التنوين بعدها لأنَّ (أوان) لم ينطق به قبل لحاق التنوين لنونه.

وتقديره عند الأخفش[3]: ولات حين أوانٍ، ثم حذف (حين) وأبقي (أوان) على جره؛ وهو بعيد عند مكي بن أبي طالب[4] لأنَّه لا يقام المضاف مقام المضاف إليه في الإعراب، وهو عند السمين الحلبي قليل كقراءة من قرأ ﴿والله يريدُ الآخرةِ﴾[5] بجر (الآخرة) بَعْدَ حذف المضاف. وذكر البغدادي[6] أنَّ تقدير هذا المضاف لا قرينة تدل عليه وهو بيِّن الخطأ عند النحاس [7].

وذهب الزجاج[8] إلى أنَّ التقدير: ولات أواننا فحذف المضاف إليه فبنى (أوان) على الكسر لالتقاء الساكنين لأن أصل بنائه على السكون،

---

(١) انظر الخصائص: ٢/٣٧٧.
(٢) انظر خزانة الأدب: ٢/١٥٢.
(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٧/٢٩٥، البحر المحيط: ٧/٢٨٣، خزانة الأدب: ٢/١٥٢.
(٤) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٤٨.
(٥) الأنفال: ٦٧.
(٦) انظر خزانة الأدب: ٢/١٥٢.
(٧) انظر تفسير القرطبي: ١٥ / ١٤٨.
(٨) انظر حاشية الشهاب: ٧/٢٩٥، البحر المحيط: ٧/٢٨٣، خزانة الأدب: ٢/١٥٢.

فالساكنان هما الألف والنون.

(٥) إذا كان المضاف أفعل تفضيل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فالله خيرٌ حافظاً﴾[١]: ذكر الفرّا[٢] أنَّ تقدير الكلام يصح أنْ يكون: خَيْرُهم حِفْظاً، فحذف الهاء والميم على نيتهما، ويجوز أنْ يكون التقدير: خير شيءٍ، والأظهر أنْ يكون المفضَّل عليه مجروراً بمن، أي: خيرٌ منهم.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قالَ أنتم شرٌّ مكاناً...﴾[٣] ومن ذلك قراءة زيد بن علي الشاذَّة: ﴿لا يَعْزُبُ عنه مثقالُ ذرَّةٍ في السموات ولا في الأرضِ ولا أصْغَرِ من ذلك ولا أكْبَرِ...﴾[٤] بخفض الراءين من (أفعل التفضيل) على نية المضاف إليه لأنَّهما مصروفان والتقدير: ولا أصغره ولا أكبره، وهو معطوف على ﴿ذرّةٍ﴾، ويكون قوله ﴿مِنْ ذلك﴾ في موضع نصب على التبيين بإضمار (أعني)[٥].

(٦) إذا كان الأصل النحوي يقتضيه:

ومن ذلك قراءة ابن محيصن الشاذة: ﴿فلا خَوْفُ عليهم﴾[٦] بالرفع من غير تنوين، وفي تأويل هذه القراءة ثلاثة أوجه:

---

(١) يوسف: ٦٤.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ٤٩/٢، وانظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٦٢٤/٢.

(٣) يوسف: ٧٧.

(٤) يونس: ٦١.

(٥) انظر البحر المحيط: ٢٥٨/٧.

(٦) البقرة: ٣٨.

أ ـ أَنْ يكون المضاف إليه مقدَّراً أي: فلا خوفُ شيءٍ.

ب ـ أَنْ يكون الكلام محمولاً على نيَّة الألف واللام.

جـ ـ أَنْ يكون التنوين حُذِف تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

والأظهر في هذه المسألة أَنْ تكون القراءة محمولة على كلام العرب، لأَنَّ الأخفش روى عنهم: سلامُ عليكم بغير تنوين، وهم يريدون: السلامُ عليكم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والمطلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِن ثلاثةَ قُرُوءٍ..﴾[2]. ﴿قُرُوء﴾ جمع كثرة، والموضع قلة، وفي تأويل ذلك أوجه:

أ ـ أَنْ يكون من باب الاتساع في وضع أحد الجمعين مكان الآخر.

ب ـ أَنْ يكون في الكلام حذف حرف الخفض أي: ثلاثةً من قروء، وهو قول المبرد.

جـ ـ أَنْ يكون في الكلام حذف مضاف إليه وحرف خفض أي: ثلاثة أقراءٍ من قروء، وهو قول أبي البقاء[3]، ولعل أَوَّل الأقوال أظهرُها، ولا ضرورة تدعو إلى ادِّعاء الحذف.

(٧) فيما فيه الضمير يعود على غير مذكور:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿آمِنوا بما نَزَّلنا مِصدِّقاً لما معكم مِنْ قبلِ أَنْ

---

(١) انظر البحر المحيط: ١/١٦٩، الدر المصون ورقة: ٢٤٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٥

(٢) البقرة: ٢٣٨، وانظر شاهداً آخر: المائدة: ١٠٦.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٨١، وانظر: الدر المصون ورقة: ٨١١ البحر المحيط: ٢/١٨٧، الكشاف: ١/٣٦٦، حاشية الشهاب: ٢/٣١١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٥٦، المقتضب: ٢/١٥٩.

نطمِسَ وجوهاً فنردَّها على أدبارها أَوْ نلعَنَهم...﴾[1] قيل إنَّ الضمير في ﴿نلعنهم﴾ عائد على الوجوه على حذف مضاف إليه أي: وجوهَ قوم، وقيل إنَّ الوجوه يراد بها الوجهاء والرؤساء، وهو أظهر من سابقه، ويجوز أَنْ يعود على قوله: ﴿يأيُّها الذين أُوتوا الكتاب﴾[2]، وهو الأجود[3].

(٨) فيما ظاهره أنَّ الإسناد فيه مجازي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أعمالُهم كَرَمادٍ اشتَدَّتْ به الريحُ في يومٍ عاصِفٍ...﴾[4]: قوله ﴿عاصف﴾ صفة لليوم من باب الإسناد المجازي لأنَّه من صفة الريح لا اليوم. وذكر الهروي أنَّ التقدير: في يومٍ عاصف الريح، فحذف المضاف إليه على أنَّ التنوين عوض منه. وقيل إنَّ ذلك من باب الجر على الجوار كقول العرب: جحُر ضبٍّ خربٍ. وأوَّل الأقوال أظهرها لأنَّ فيه مبالغة[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَر كيفَ ضرَبَ اللهُ مثلاً كلمةً طيبةً كشجرةٍ طيبةٍ أصْلُها ثابتٌ...﴾[6] أي: طيِّبَةَ الثمرِ[7].

(٩) فيما ظاهره الابتداء بالنكرة من غير مسوغ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يفترون على الله الكذب لا يُفْلِحونَ

---

(١) النساء: ٤٧.
(٢) النساء: ٤٧.
(٣) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٧٠٤، البحر المحيط: ٣/٢٦٧.
(٤) إبراهيم: ١٨.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٧٣، البحر المحيط: ٥/٤١٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٦٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٦ ـ ٥٧، مشكل إعراب القرآن: ١/٤١٧، تفسير القرطبي، ٩/٣٥٣، حاشية الشهاب ٥/٢٦٠، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٢٨٥.
(٦) إبراهيم: ٢٤.
(٧) انظر: تفسير القرطبي: ٩/٣٥٩.

متاعٌ قليلٌ ولهم عذابٌ أليم﴾[1] أي: متاعهم قليل[2].

(١٠) إذا كان التنوين عوضاً منه:

يكثر في التنزيل حذف الجملة المضاف إليها الظرف (إذْ) والتعويض منها بالتنوين، والجملة المحذوفة تقدَّر مما قرب من الظرف[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويوم تقوم الساعة يومئذٍ يَخْسَرُ المُبْطِلونَ﴾ أي: يوم إذْ تقومُ الساعة[5].

وقد لا تتقدم الظرف جملة يصلح أنْ يكون التنوين عوضاً منها، فتقدر الجملة مما يصلح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هل أتاك حديثُ الغاشيةِ وجوهٌ يومئذٍ خاشِعَةٌ﴾[6]: ذكر أبو حيان[7] أنَّ لفظة الغاشية تنحل إلى: التي غشيت، وهي الجملة التي عوض منها التنوين أي: يوم إذ غشيت.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن تقِ السيئاتِ يومئذ فَقَدْ رَحِمْتَهُ....﴾[8] والتقدير: يوم إذ يؤاخذ[9].

ولم يرد في التنزيل حذف هذه الجملة المضاف إليها الظرف إلاَّ في

---

(١) النحل: ١١٦ ـ ١١٧.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة: ١٣٩.
(٣) انظر: البحر المحيط: ١٠٢/٧، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٩.
(٤) الجاثية: ٢٧.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٥٠/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١١٥٣/٢.
(٦) الغاشية: ١ ـ ٢.
(٧) انظر البحر المحيط: ٤٦٢/٨، وانظر الكشاف: ٢٤٦/٤.
(٨) غافر: ٩.
(٩) انظر البحر المحيط: ٤٥٢/٧، وانظر ٤٤١/٨.

(يومئذ)[1] و(حينئذ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأنتم حينئذٍ تنظرون﴾[2].

(١١) إذا كان ياء متكلمٍ مضافاً إليها منادى وغيرُه:

ويشيع في التنزيل حذف هذه الياء المضاف إليها منادى في مواطن كثيرة، ومن الألفاظ المناداة المضافة إلى ياء المتكلم في التنزيل (رب) وهي اكثر الألفاظ شيوعاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ ربِّ أرِني انظُرْ إليك. . .﴾[3].

ومنها لفظة (قوم)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا قومِ أرَأيْتم إنْ كنت على بيِّنةٍ من ربي. .﴾[4]. ومنها لفظة (عباد) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل يا عبادِ الذين آمنوا. . .﴾[5]، ومنها لفظة (أبَتِ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذْ قال يوسُفُ لأبيه يأبتِ إنِّي رأيْتُ أحد عشَر كوكباً. .﴾[6] التاء في ﴿أبتِ﴾ عند النحويين زائدة عوضاً عن ياء المتكلم في النداء خاصة، ولا يجمع بينهما لئلا يجمع بين العِوض والمعوَّض[7].

---

(١) انظر آل عمران: ١٦٧، النساء: ٤٢، الأنعام: ١٦، الأعراف: ٨، الأنفال: ١٦، هود: ٦٦، النحل: ٨٧، الكهف: ١٠٠، طه: ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، الحج: ٥٦، المؤمنون: ١٠١، النور: ٢٥، الفرقان: ٢٢، ٢٥، ٢٦، النمل: ٨٩، القصص: ٦٦، الروم: ٤، ١٤، ٤٣، ٥٧، الصافات: ٣٣.

(٢) الواقعة: ٨٤.

(٣) الأعراف: ١٤٣، وانظر: الأعراف: ١٥١، يوسف: ٣٣، ١٠١، ابراهيم: ٣٥، ٣٦، ٤٠، الحجر: ٣٦، ٣٩، الإسراء: ٨٠.

(٤) هود: ٦٢، وانظر الآيات: ٦٣، ٦٤، ٧٨، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣، طه، ٨٦، ٩٠، المؤمنون: ٢٣، النمل: ٤٦، العنكبوت: ٣٦، يس: ٢٠، الزمر: ٣٩، غافر، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤١، الزخرف: ٥١، الصف: ٥، نوح: ٢.

(٥) الزمر: ١٠، وانظر الزمر: ١٦، الزخرف: ٦٨.

(٦) يوسف: ٤، وانظر يوسف: ١٠٠، مريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، القصص: ٢٦، الصافات: ١٠٢.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٢١/٢، البحر المحيط: ٢٧٩/٥، مشكل إعراب القرآن: ٤١٩/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢/٢.

ومما جاء في التنزيل من حذف ياء المتكلم مضافاً إليها ألفاظ غير منادة قوله: تعالى ﴿وإليه متابِ﴾[1].

ومن هذه الألفاظ: عقابِ[2]، مآبِ[3]، دعاءِ[4]، وعيدِ[5]، نكيرِ[6]، عبادِ[7]، نذرِ[8]، نذيرِ[9]، دينِ[10]، عذابِ[11].

---

(١) الرعد: ٣٠.
(٢) انظر: الرعد: ٣٢، ص: ١٤، غافر: ٥.
(٣) انظر الرعد: ٣٦.
(٤) انظر إبراهيم: ٤٠.
(٥) انظر: إبراهيم: ١٤، ق: ١٤، ٤٥.
(٦) انظر: الحج: ٤٤، سبأ: ٤٥، فاطر: ٢٦، الملك: ١٨.
(٧) انظر: الزمر: ١٧.
(٨) انظر: القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩.
(٩) انظر: الملك: ١٧.
(١٠) انظر: الكافرون: ٦.
(١١) انظر ص: ٨.

٤ - الأسماء التي يجوز فيها أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة

حذف المضاف

ذكر ابن جنّي[١] أنَّ حذفَ المضاف كثير واسع وأنَّ أبا الحسن لا يقيس عليه. ونقل الزركشي[٢] عنه أنَّ في القرآن منه زهاء ألف موضع. وشرط المبرّد لحَذْفه وجود دليل فلا يصح أَنْ يقال: جاء زيدٌ على أَنَّ المراد: جاء غلامُ زيدٍ لأَنَّه لا دليل على المحذوف. وذكر صاحب (إعراب القرآن المنسوب)[٣] إلى الزجاج أَنَّه ليس في التنزيل من المحذوفات أكثر منه. وذكر ابن جني[٤] أيضاً أَنَّه في عدد الرمل سِعةً.

ولم يدوِّنْ النحويون[٥] في مؤلَّفاتهم مواضع حذف المضاف في التنزيل أو غيره مكتفين بذكر شواهد قليلة من التنزيل ومن كلام العرب نظمه ونثره، ولعل ذلك يعود إلى كونهم لم يستقصوا ما في التنزيل استقصاء وافياً. وحذف المضاف يشيع في التنزيل شيوعاً واسعاً، ولقد رأيت أَنْ أَتتبَّعَ ما فيه من مواضع، فَوَجدْتُ أَنَّها تزيد على ألف ومائتي موضع مستثنياً منها في مواضع كثيرة حَذْفَهُ في قوله تعالى: ﴿واتقوا الله...﴾ أي: واتقوا عذابَ

(١) انظر الخصائص: ٣٦٢/٢.
(٢) انظر البرهان في علوم القرآن: ١٤٦/٣.
(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٤١٠/١.
(٤) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١٨٨/١.
(٥) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨١١، وهمع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٨٩/٤، الخصائص: ٣٦٢/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٥٠/٢، البرهان في علوم القرآن: ١٤٦/٣.

الله ، وهي مواضع تزيد على مائتين. ولقد رأيت أنْ أُدون هذه المواضع مكتفياً بأرقام الآيات :

البقــرة :

١ - ٤ - ٩ - ١٠ - ١٧ - ١٩ - ٢٠ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦
- ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣١ - ٣٥ - ٤٠ - ٤١ - ٤٦ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ -
٥٧ - ٥٨ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٧ - ٦٨ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٦ - ٨٣ - ٨٥ - ٩٣ - ٩٤ -
٩٦ - ١٠٢ - ١١٠ - ١١١ - ١١٤ - ١٢٠ - ١٢٥ - ١٢٨ - ١٣٠ - ١٣٣ -
١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٧ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٥١ - ١٥٢ -
١٥٣ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٦١ - ١٦٧ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٨ - ١٨٠ -
١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٧ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩٤ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ٢٠٠ -
٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٩ - ٢١٢ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٩ -
٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٦ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٣ - ٢٣٥ -
٢٣٧ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٥٣ - ٢٥٨ - ٢٦ - ٢٦١ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ -
٢٦٧ - ٢٧١ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٨ - ٢٨٢ - ٢٨٣.

آلِ عمــران :

٤ - ٩ - ١ - ١٥ - ١٩ - ٢ - ٢٨ - ٣٠ - ٣٣ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٠ - ٤٧ -
٥٢ - ٥٥ - ٦٥ - ٧٣ - ٧٥ - ٧٨ - ٨١ - ٩٢ - ٩٧ - ١١٧ - ١٢١ - ١٣٠ -
١٣٣ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٣ - ١٥٤ - ١٥٦ - ١٦٠ - ١٦٣ -
١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٥ - ١٧٨ - ١٨٧.

النســاء :

١ - ٣ - ٦ - ٩ - ١١ - ١٢ - ١٥ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٩ - ٣٣ - ٣٤ -
٣٦ - ٤٣ - ٤٧ - ٥٥ - ٦١ - ٦٣ - ٧٧ - ٨٥ - ٩٠ - ٩٢ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٩ -

١٠١ ـ ١١٤ ـ ١٢٣ ـ ١٢٧ ـ ١٣٥ ـ ١٤١ ـ ١٤٨ ـ ١٥٤ ـ ١٦٢ ـ ١٦٤ ـ ١٧١ ـ ١٧٦.

المائـدة:

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٨ ـ ١٧ ـ ١٩ ـ ٢٤ ـ ٢٩ ـ ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٤١ ـ ٤٩ ـ ٥٢ ـ ٥٤ ـ ٥٩ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٧٩ ـ ٨٩ ـ ٩٤ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ١٠٢ ـ ١٠٥ ـ ١٠٨ ـ ١١٢ ـ ١١٥ ـ ١١٩.

الأنعـام:

٢ ـ ٦ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٣٠ ـ ٣٢ ـ ٤١ ـ ٥٤ ـ ٦١ ـ ٦٥ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٤ ـ ٧٦ ـ ٨٠ ـ ٨٣ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ٩٦ ـ ٩٩ ـ ١١١ ـ ١١٩ ـ ١٢٣ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٩ ـ ١٤١ ـ ١٤٣ ـ ١٥٤ ـ ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ١٥٨.

الأعـراف:

٤ ـ ١١ ـ ٢٠ ـ ٢٢ ـ ٢٦ ـ ٣١ ـ ٥٤ ـ ٥٦ ـ ٥٧ ـ ٥٨ ـ ٦٣ ـ ٦٩ ـ ٧١ ـ ٧٣ ـ ٨٥ ـ ٨٩ ـ ١٠٠ ـ ١٠٢ ـ ١٢٥ ـ ١٢٩ ـ ١٣٥ ـ ١٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ ١٥٣ ـ ١٥٧ ـ ١٦٣ ـ ١٦٥ ـ ١٦٩ ـ ١٧٢ ـ ١٧٧ ـ ١٧٨ ـ ١٩٠ ـ ٢٠٣ ـ ٢٠٥ـ

الأنفـال:

٢ ـ ٨ ـ ١٣ ـ ٣٥ ـ ٤٢ ـ ٦٤ ـ ٦٧.

التوبـة:

٤ ـ ٧ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٤ ـ ٢٨ ـ ٣٠ ـ ٣٣ ـ ٣٥ ـ ٣٧ ـ ٤٤ ـ ٦١ ـ ٦٧ ـ ٧٧ ـ ٩٥ ـ ١٠٩ ـ ١١٧ ـ ١٢١ ـ ١٢٨.

يونس:

٣ - ٥ - ٧ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٥ - ١٦ - ١٨ - ٢١ - ٢٤ - ٣٠ - ٣٧ - ٣٨ - ٥٩ - ٦١ - ٧١ - ٧٤ - ٨٣ - ٨٥ - ٩٣ - ٩٨.

هود:

٢ - ٣ - ٨ - ١٢ - ١٨ - ١٩ - ٢١ - ٢٤ - ٢٧ - ٢٩ - ٣٥ - ٣٨ - ٤١ - ٤٦ - ٥٩ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٨ - ٨٢ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٢ - ٩٤ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٤ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١١٦.

يوسف:

١٢ - ١٣ - ١٨ - ٢٠ - ٢٢ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٦ - ٤٠ - ٤٢ - ٤٤ - ٤٨ - ٥٣ - ٥٥ - ٦٢ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٧٠ - ٧٤ - ٧٥ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٦ - ٨٩ - ١٠٨.

الرعد:

٤ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٧ - ٢١ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٦ -

ابراهيم:

٩ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ٢١ - ٢٦ - ٢٨ - ٣٢ - ٣٦ - ٣٧ - ٤٢ - ٤٤ - ٤٦ - ٤٨.

الحجر:

١ - ٤٣ - ٥١ - ٦٨ - ٧ - ٧١.

النحل:

١ - ٢ - ٩ - ١٠ - ١٤ - ١٥ - ٢٦ - ٣٠ - ٣٤ - ٣٨ - ٤١ - ٥٠ - ٦١ -

٦٣ ـ ٦٥ ـ ٦٦ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٨١ ـ ٩٢ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١١٢ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ١٢٧.

الإسـراء:

١ ـ ٢ ـ ٨ ـ ١٢ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٣٠ ـ ٣٤ ـ ٤٥ ـ ٤٦ ـ ٤٧ ـ ٥٩ ـ ٦٤ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٩٣ ـ ٩٧ ـ ١٠٠ ـ ١٠٦ ـ ١١٠ ـ ١١١.

الكهـف:

١٥ ـ ١٦ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٦ ـ ٣٢ ـ ٤٠ ـ ٤١ ـ ٤٢ ـ ٤٥ ـ ٤٦ ـ ٥٤ ـ ٥٥ ـ ٥٦ ـ ٥٧ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٣ ـ ٨٢ ـ ٩٠ ـ ٩٥ ـ ٩٨ ـ ١٠١ ـ ١٠٦ ـ ١١٠.

مريـم:

٢ ـ ١٦ ـ ٢٥ ـ ٣١ ـ ٣٢ ـ ٤١ ـ ٥١ ـ ٥٣ ـ ٥٦ ـ ٥٩ ـ ٦٤ ـ ٨٧ ـ ٨٩.

طـه:

٥ ـ ١٠ ـ ١٤ ـ ٣٥ ـ ٤٢ ـ ٥٣ ـ ٥٦ ـ ٥٨ ـ ٥٩ ـ ٦٣ ـ ٦٩ ـ ٧٢ ـ ٧٣ ـ ٧٧ ـ ٨٠ ـ ٨٦ ـ ٨٨ ـ ٩١ ـ ٩٦ ـ ٩٥ ـ ١٠٠ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٠ ـ ١١٢ ـ ١٢٤ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٥.

الأنبيـاء:

٦ ـ ٨ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٥ ـ ٢٤ ـ ٢٧ ـ ٣٠ ـ ٣١ ـ ٣٦ ـ ٣٨ ـ ٣٩ ـ ٤٢ ـ ٤٧ ـ ٥٨ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٩ ـ ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٨ ـ ٨٠ ـ ٨٣ ـ ٨٥ ـ ٨٧ ـ ٨٩ ـ ٩١ ـ ٩٤ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ٩٨ ـ ١٠٤.

الـــروم:

٨ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ٢٠ ـ ٢٤ ـ ٣١ ـ ٤١ ـ ٤٤ ـ ٤٨ .

لقمـــان:

٢ ـ ٦ ـ ١٠ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ٢٠ ـ ٢٨ ـ ٣٣ ـ ٣٤ .

الســجدة:

٤ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٤ ـ ٢٠ ـ ٢٣ ـ ٢٨ .

الأحـــزاب:

١ ـ ٦ ـ ١٣ ـ ١٤ ـ ١٧ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٥ ـ ٣٣ ـ ٣٧ ـ ٣٨ ـ ٤٦ ـ ٥٠ ـ ٥٣ ـ ٥٥ ـ ٥٧ ـ ٦٣ ـ ٧٢ .

سبـــأ:

٥ ـ ١٠ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٣ ـ ٣٠ ـ ٣٧ .

فـــاطـــر:

٢ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٨ ـ ٢٧ ـ ٣٢ ـ ٣٧ ـ ٣٩ ـ ٤٠ ـ ٤١ .

يـــس:

٩ ـ ١١ ـ ١٣ ـ ٢٥ ـ ٣٤ ـ ٣٩ ـ ٤٩ ـ ٥٧ ـ ٧٢ ـ ٧٨ .

الصافـــات:

٣٦ ـ ٤٦ ـ ٦١ ـ ٦٢ ـ ٦٦ ـ ٩٦ ـ ١١٢ ـ ١٢٥ .

ص:

٣ ـ ٦ ـ ١٥ ـ ١٧ ـ ١٨ ـ ٢١ ـ ٤١ ـ ٤٥ ـ ٤٨ ـ ٥٧ ـ ٦١ ـ ٦٩ ـ ٨٥ .

الزمـــر:

٧ ـ ٨ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ١٦ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٩ ـ ٤٣ ـ ٤٨ ـ ٥١ ـ ٥٦ ـ ٦٧.

غافــر:

٩ ـ ١٣ ـ ١٨ ـ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٣١ ـ ٣٥ ـ ٤٤ ـ ٦٦ ـ ٦٧ ـ ٨٣.

فصلــت

٩ ـ ١١ ـ ١٣ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ٢٢ ـ ٥٤.

الشـــورى:

٧ ـ ١٤ ـ ١٧ ـ ٢٢ ـ ٢٦ ـ ٢٥ ـ ٢٩ ـ ٣٤ ـ ٣٨ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ ٥٢.

الزخـــرف:

١١ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٦ ـ ٣١ ـ ٣٥ ـ ٣٩ ـ ٤٥ ـ ٥١ ـ ٦١ ـ ٦٣ ـ ٨٨.

الدخـــان:

١٩ ـ ٢٩ ـ ٣١.

الجاثية

٣ ـ ٦ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٣.

الأحقـــاف:

٤ ـ ٩ ـ ١٢ ـ ١٥ ـ ١٧ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٣٥.

محمــد:

٤ ـ ٦ ـ ٧ ـ ١٣ ـ ١٥ ـ ١٧ ـ ٢١ ـ ٣٢ ـ ٣٦ ـ ٣٨.

الفتــح:

٢ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ٢١ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧.

الحجرات:

١ - ٢ - ٦ - ١١.

ق:

١ - ٢ - ٥ - ٩ - ١٠ - ٣٠ - ٣٤ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢.

الذاريات:

١ - ٢٢ - ٣٦ - ٣٨ - ٤١ - ٤٣ - ٥٠ - ٥٤ - ٥٧ - ٥٩.

الطور:

١٩ - ٣٧ - ٤١ - ٤٩.

النجم:

١٩ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٩ - ٣١ - ٣٢ - ٥٨.

القمر:

٣ - ١٤ - ٢٧ - ٤٦.

الرحمن:

٥ - ١٢ - ٢٢.

الواقعة:

١٢ - ٧٥ - ٨٢.

الحديد:

٤ - ١٢.

المجادلة:

١ - ٥ - ٧ - ٩ - ١٦ - ١٧.

الحشـــر :

٢ - ٧ - ٩ - ١٨ - ٩ - ٢٣ .

الممتحنـــة : ٤ - ٨ - ١١ - ١٣ .

الصــف : ١٤ .

الجمعــة : ٥ .

المنافقــون : ٢ - ٤ - ١٠ .

التغابـن : ١٦ .

الطــلاق : ١ - ٢ - ٤ - ٥ - ٨ - ١٠ - ١١ .

التحريـــم : ٨ - ١٠ - ١١ - ١٢ .

الملك : ٢ - ٣ - ٥ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٢ - ١٤ - ١٦ - ١٧ - ٣٠ .

القلــم : ١ - ٥ - ٦ - ٤٨ .

الحاقــة : ٩ - ١١ - ٢١ - ٣٤ .

المعــارج : ٤ - ١٥ - ١٧ - ٢٣ .

نــوح : ٣ - ٧ - ١١ - ١٥ - ١٦ - ١٩ .

الجـــن : ٣ - ٩ - ١١ - ١٩ .

المزمــــل : ١٧ - ٢٠ .

المدثـــر : ٥ - ٧ - ١٨ - ٩ - ٥٣ - ٥٦ .

القيـــامــة : ١٢ - ١٤ - ٢٣ .

الإنســـان : ٦ - ١٠ - ١٢ - ١٦ - ٢٠ - ٢١ - ٢٩ - ٣٠ .

المرســلات : ٢٥ :

النبــأ : ٦ - ٧ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٩ - ٣٤ - ٣٩ - ٤٠ .

النازعـــات : ٨ - ٩ - ١٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٦ .

التكويـــر : ٢٩ .

الانفطــــار : ١٥ .

المطّففين : ٦ ـ ٨ ـ ٩ ـ ١٥ ـ ١٩ ـ ٢٠ ـ ٢٦ ـ ٣٦ .

الانشقاق : ٦ .

البروج : ٤ ـ ٥ ـ ١٧ ـ ١٨ .

الأعلــى : ١ .

الغاشيــة : ٩ .

الفجــر : ٦، ٧ ، ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٨ ـ ٢٩ .

البلــد : ١٢ ـ ١٣ ـ ١٧ .

الشمـس : ٢ ، ٤ .

الليــل : ٤ ـ ١٣ .

الضحــى : ٧ .

الماعــون : ٣ .

الفلــق : ٢ .

الشـــرح : ٨٧ .

التيــن : ٤ .

العلــق : ١ ـ ١٧ .

البينــة : ١ ـ ٢ ـ ٨ .

الزلزلــة : ٥٦ .

ولقد انتهيت من ذلك إلى أنَّ المضاف يطَّرِد حذفه ويكثر في المواضع التالية :

(١) اقتضاء الأصل النحوي له .

(٢) اقتضاء المعنى لـــه .

(٣) في المصدر المؤوَّل من (مـا) الظرفيـة المصدريـة .

(٤) إذا كان عاملاً في معمول بعده.

(٥) إذا كان عائداً عليه ضمير في الآية الكريمة.

(٦) فيما فيه المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيزها في موضع نصب على المفعول له.

(٧) فيما ظاهره الإخبار عن ذات بمصدر أو العكس، والقول نفسه بالنسبة للوصف به.

(٨) فيما فيه حذف متضايفين.

(١) اقتضاء الأصل النحوي له:

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، وتدل على أنَّ النحويين يلجئون إلى تقدير المضاف ليستقيم أصلهم النحوي لأنَّ حمل النص القرآني على ظاهره قد يؤدي إلى هدم هذا الأصل أو زعزعته، ولقد رأيت أنْ أُدَوِّن بعض هذه المواضع:

(أ) إذا كان البدل ليس من جنس المبدل منه: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ألا بذكر اللهِ تطمَئِنُّ القلوب الذين آمنوا وعَمِلُوا الصالحات طوبى لهم وحسنُ مآبٍ﴾[1]: أجاز قوم أنْ يكون قوله ﴿الذين آمنوا...﴾ بدلاً من ﴿القلوبُ﴾ على حذف مضاف أي: قلوبُ الذين آمنوا[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وانظر إلى العظام كيف نُنْشِزُها ثمَّ نَكْسُوها لحماً..﴾[3]. قوله ﴿كَيْفَ نُنْشِزُها﴾ بدل من ﴿العظامِ﴾ على حذف

(١) الرعد / ٢٨ - ٢٩.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥ / ٣٨٩، مشكل إعراب القرآن: ١ / ٤٤٣. التبيان في تفسير القرآن: ٦/٢٥٠، حاشية الشهاب: ٥ / ٢٣٨.

(٣) البقرة / ٢٥٩.

مضاف أي: إلى حال العظام. وأجاز أبو البقاء[1] أنْ تكون هذه الجملة في موضع الحال العامل فيها ﴿وانْظُرْ﴾، وقدْ رَدَّ هذا القولَ السمينُ الحلبي[2] وشيخه أبو حيّان[3] لأنَّ الجملة الاستفهامية لا تقع حالاً، والذي يقع حالاً هو (كَيْفَ)، ويكون قوله (انظُرْ) في الوجه الأوَّل معلَّقاً[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهم بِجَنَّتَيْهِم جَنَّتَيْنِ ذواتي أُكُلٍ خَمْطٍ...﴾[5]: (الأُكُلُ) هو الثمر المأكول، والخمط شجر لا شوك له وغير ذلك، وعليه فهو اسم، والوصف بالأسماء غير مطرد[6]، كقولنا: مررت بشخص أَسَدٍ، ولذلك حمل النحويون ما جاء من ذلك على حذف مضاف أي: أُكُلِ خَمْطٍ، ويظهر لي أنَّ القياس على الآية أولى من التمحل والتكلف، وأجاز بعض النحويين أنْ يكونَ (خَمْطٍ) بدلاً من (أُكُلٍ)، وقد رَدَّه أبو علي الفارسي لأن الخمط ليسَ بالأُكُل، ويصح ذلك على حذف مضاف كما مرَّ، والصحيح عند أبي علي الفارسي أنْ يكون عطفَ بيان، وهي مسألة لا تصح على مذهب البصريين[7] لأنَّهم يشترطون كونهما معرفتين، لكنها تصحُّ على المذهب الكوفي وعلى مذهب أبي القاسم الزمخشري[8]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارةٌ طعامُ مساكينَ﴾[9]، وهو

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢١٠.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ٩٢٧.

(٣) انظر البحر المحيط: ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤، وانظر حاشية الشهاب: ٢ / ٣٣٩.

(٤) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ٢٥٦.

(٥) سبأ / ١٦.

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٤٠، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني ٦٢/٣.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٩١.

(٨) انظر الكشاف: ٣ / ٢٨٥، وانظر تفسير القرطبي: ١٤ / ٢٨٦، حاشية الشهاب: ٧ / ١٩٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٦٦/٢، الكشف عن وجوه القراءات: ٢ / ٢٠٥، البحر المحيط: ٢٧١/٧، مشكل إعراب القرآن: ٢٠٧/٢، وانظر شاهداً آخر طه / ١٠٩.

(٩) المائدة / ٩٥.

الصحيح عند السيوطي».

ب ـ المصدر الصريح وغير الصريح لا يصح أنْ يقع عند بعض النحويين ظرفاً إلا إذا قدر مضاف قبلــه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا أَخَافُ ما تُشْرِكونَ به إلاَّ أنْ يشاء ربِّي شيئاً﴾[1]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[2]: أنَّ تقدير الكلام هو: إلاَّ وَقْتَ مشيئةِ ربِّي على أنَّ المعنى: ولا أخاف معبوداتِكم في وقتٍ أبداً إلا وقْتَ مشيئةِ ربِّي، وعليه فالاستثناء متصل من عموم الأزمان التي يدل عليها النفي. وذهب أبو البقاء[3] إلى أنَّ المصدر المؤول منصوب على الظرفية من غير تأويل، وهي مسألة أجازها ابن جنيّ[4]، ومنعها ابن الأنباري. وذكر ابن هشام أنَّ (أنْ) وما في حيِّزها لا يُعْطَيان حكم المصدر في النيابة عن ظرف الزمان كقولنا: جئتك صلاةَ العَصْرِ، ولا يصح أن تقول: جئتك أنْ تُصَلِّيَ. ولعل القول الظاهر ما ذهب إليه أبو البقاء وابن جني لأنَّ ظاهر النص القرآني عليه. ويجوز أنْ يكون المصدر المؤوَّل في موضع نصب أوْ خفض بعد نزع الخافضِ[5]، وهو أظهر من القول الأوَّل لأنَّ حذف الخافض مطرِّد منقاس مع المصادر المؤوَّلة من الحرف المصدري (أنَّ) أو (أَنْ) وما في حيزهما.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الـذين آمنوا لا تـأْكُلوا أَموالَكُم بينَكُم

---

(١) الأنعام / ٨٠ .
(٢) انظـر الكشاف : ٢ / ٣٢.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥١٣.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٩٠.
(٥) انظر : البحر المحيط : ٤ / ١٦٩، حاشية الشهاب: ٤ / ٨٨، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣/ ١٧٠، مشكل إعراب القرآن: ١ / ٣٤٣.

بالباطِلِ إلاّ أَنْ تكونَ تجارةً عنْ تراضٍ منكم. . . ﴾[1]: القول فيها مثل سابقتها[2].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خطأ فتحريرُ رَقَبةٍ مؤمنةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمةٌ إلى أهْلِه إلاّ أَنْ يَصَّدَّقوا. . ﴾[3].

ومن مجيء المصدر الصريح ظرفاً قوله تعالى: ﴿وقال اركبوا فيها بسم الله مَجْراها، ومُرْساها إنَّ ربِّي لغفورٌ رَحيم﴾[4]: قوله ﴿مَجْراها﴾ مبتدأ وشبه الجملة قبله في موضع الخبر ويجوز أنْ يرتفع بالظرف قبله وهو ﴿بِسْمِ اللهِ﴾ وأَنْ يكون في موضع نصب على الظرف على حذف مضاف أي: وَقْتَ مَجراها ووقت إرسائها[5]، وذكر السيوطي[6] أنَّه قد ينوب المصدر عن الظرف، إذا كان المصدر مضافاً إليه حُذِفَ منه المضاف، وذكر أنَّ ذلك كثير كقولنا: جِئْتُك صلاةَ العَصْرِ أَوْ قدومَ الحاجِّ. وإنَّني لأميل في هذه المسألة إلى حمل النص عَلى الظاهر، فلا ضرورة إلى الحذف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم﴾[7]، أي وقت ادبار النجوم.[8].

جـ ـ مطابقة اسم الإشارة للمخاطب:

---

(١) النساء / ٢٩.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٥١، البحر المحيط: ٣/٢٣١، الكشاف: ١ / ٥٢٢، تفسير القرطبي: ٥/١٥١، مشكل إعراب القرآن: ١/١٨٨.
(٣) النساء / ٩٢. وانظر شاهداً آخر: غافر /٢٨ و.
(٤) هود / ٤١.
(٥) انظر مشكل إعراب القرآن: ١ / ٤٠٠ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٣، البحر المحيط: ٥ / ٢٢٥، حاشية الشهاب: ٥ / ٩٨، تفسير القرطبي: ٩ / ٣٧.
(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/١٧٠.
(٧) الطور / ٤٩.
(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٠ / ١١٨٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٢٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٩٦.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنبِّئُكم بشرٍّ من ذلك مثوبةً عندَ اللهِ..﴾[(١)]، ذكر السيوطي[(٢)] أنه لا خلاف بين النحويين في أنَّ كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرف يبين أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث. وذكر ابن البادش[(٢)] أنَّ لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعة تأويلين، الأول: أن يقبل بالخطاب على واحدٍ من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم. والثاني أنّ يخاطب الكُلُّ ويقدّر اسم مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة مثل: فريق أو جمع. والآية الكريمة محمولة عند ابن عطية[(٣)] على حذف مضاف أي: بشر من أصحاب هذه الحال فالإشارة إلى المقدّر. وذكر أبو حيان[(٣)] أنَّ ذلك لغة لبعض العرب، فاسم الإشارة فيها يكون على كل حال من تأنيث وتثنية وجمع كما يكون للواحد المذكر، وعليه فلا حذف في الكلام وهو الظاهر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَاأيُّها الذين آمنوا إذا ناجَيْتُم الرَّسولَ فقدِّموا بينَ يَدَيْ نَجْواكُم صَدَقةً ذلك خيرٌ لكم وأطْهَرُ..﴾[(٤)]: القول فيها مثل سابقتها[(٥)].

د ـ فعل الظاهر أو المضمر لا يصح أنْ يتعدى إلى ضميره بواسطة أو بدونها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وطفقا يَخْصِفان عليهما من ورق الجنَّة﴾[(٦)]،

---

(١) المائدة / ٦٠.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١ / ٢٦٤.
(٣) انظر البحر المحيط: ٣ / ٥١٨.
(٤) المجادلة / ١٢.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ٢٦٤/١، شرح التصريح على التوضيح: ١٢٨/١.
(٦) الأعراف / ٢٢.

فالآية على خلاف الأصل النحوي السابق، وهي محمولة عند النحويين على حذف مضاف أيْ: يخصفان على بدنيهما، ويصح أنْ يصل فِعْلُ المضمر المتصل إلى ضمير المتصل عند النحويين[1] في باب (ظن).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾[3]، أي: اضمُم إلى نَفْسِك، وهُزِّي إلى نَفْسِكِ. والاظهر في هذه المسألة القياس على هذه الشواهد من غير التفات إلى تلك القيود.

هـ ـ المخصوص بالذم أو المدح لا يكون إلاّ من جِنس التميز المفسِّرْ للضمير المستتر في الفعل، ومن ذلك قوله: ﴿ساءَ مثلاً القومُ الذين كَذَّبوا بآياتنا﴾[4]: الآية على خلاف الأصل النحوي، ولذلك حملها النحويون على حذف مضاف أي: ساء مثلاً مَثَلُ القومِ الذين كذَّبوا بآياتنا.[5].

و ـ (مِنْ) الخافضة لا يصح أنْ تكون عِندَ البصريين لابتداء الزمان، وما جاء على خلاف ذلك محمول على حذفِ مضاف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا تقم فيه أبداً لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقومَ فيهِ...﴾[6]، أي: مِنْ تأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ، والمسألة تصح على قول الكوفيين، وهو الظاهر، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ قولَهُم أنَّها تجر الظروف مثل (قبل)

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٨٩/٩، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٣٩/٢، وانظر البحر المحيط: ٢٨٠/٤، حاشية الشهاب: ١٥٩/٤.

(٢) القصص / ٣٢.

(٣) مريـــم / ٢٥.

(٤) الأعـــراف / ١٧٧.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٤٢٥، حاشية الشهاب: ٢٣٨/٤، شرح الرضي على الكافية: ٣١٦/٢.

(٦) التوبـــة / ١٠٨.

و(بعد) وغيرهما[1].

ن ـ أهل العربية يستقبحون نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء إذا كانت للآلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما توفيقي إلاَّ بالله﴾[2]: الآية على خلاف ما مر ولذلك حملها النحويون[3]، على حذف مضاف أيْ: بمعونة الله، فلا يصح أنْ يُقالَ: ضَرْبِي بزيدٍ، والصحيحُ أنْ يُقالَ: مِنْ زَيْدٍ، فالآية عندهم، يُقالُ فيها: وما توفيقي إلاَّ من الله، وهو تكلف لا ضرورة إليه لأنَّ الآية الكريمة ترد هذه المزاعم الواهيــة.

ي ـ المفعول له المنصوب مقيَّدٌ باتحاد فاعل العلَّة والفعل المعلل عند بعض النحويين، وما جاء على خلاف ذلك محمول إمَّا على تقدير فعل عامل في العلة وإمَّا على تقدير مضاف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وهو الذي يُرِيكُمُ البرقَ خَوْفاً وَطَمعاً وينشيء السحابَ الثِّقالَ﴾[4]، أي: إرادَةَ خَوْفٍ وطَمَعٍ.[5].

س ـ قبل وبعد وغيرهما من الظروف اطردت إضافتها إلى أسمـاء الأعيانِ على حذف مضاف عند أبي حيان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذاً لا يلبثون خِلافَكَ إلاَّ قليلاً﴾[6]. أي: خِلافَ إخراجِك.[7] ولست أتفق مع أبي حيان في مثل هَذا التكلف والتمحُّل لأنَّ حمل النص على ظاهره أولى، ومما جاء على خلاف ما أشار إليه أبو حيَّان قوله تعالى: ﴿فمالِ الذين كَفَرُوا

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٩٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٦٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤٠٥، حاشية الشهاب: ٤/٣٦٤.

(٢) هــود / ٨٨.

(٣) انظـر: حاشية الشهاب: ٥ / ١٢٨، البحر المحيط: ٥ / ٢٥٥.

(٤) الرعــد / ١٢.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف الصفحة / ٤٢١.

(٦) الإســراء / ٧٦.

(٧) انظر البحر المحيط: ٦ / ٧٦.

قبلَكَ مُهْطِعينَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أوْ تَقولوا إنما أشْرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم﴾[2].

ص ـ لا يصحُّ وصفُ غير الذوات بأوصافِ الذوات، وما جاء على خلاف ذلك يؤول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهُوَ في عيشَةٍ راضيةٍ﴾[3]، (راضية) بمعنى (مرضيَّة)، وهي مثل (دافِق) بمعنى مـدفوق، وهـو قول الفرَّاء[4]، وأبي عبيدة[5]، ويجوز أنْ تكون من باب النسب مثل: لابن وتامر أي: في عيشة ذاتِ رضاً وذكر الرضي[6]، أنَّ ما كان من هذا الباب لا يصحُّ أنْ يُؤَنَّث، ويمكن أنْ تكون التاء للمبالغة كما في حاشية الشهاب[7]، ويجوز أنْ يكونَ الفعل مسنداً إليها مجازاً والأصل الاسنادُ إلى صاحِبها أي: راضٍ صاحِبُها، فَحُذِفَ المضاف، فارتفع الضمير ثم استتر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ق والقرآنِ المجيـــد﴾[8]: ﴿المجيـد﴾ لا يوصف به إلاَّ الذوات الشريفة والكريمة، ووصف القرآن به من باب النسب مثل: لابن وتامر وغيرهما، وقيل إنَّ هذا غير معهود في (فَعيل) كما في حاشية الشهاب[9]. ويجوز أنْ يكون الإسنادُ مجازاً والأصْل الإسناد إلى الله تعالى أي: المجيد خالقه فحذف المضاف، فارتفع الضمير ثم استتر، وهو

---

(١) المعـــــارج / ٣٦.
(٢) الأعـــــراف / ١٧٣.
(٣) الحاقة / ٢١.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء : ٣ / ٨٢.
(٥) انظر البحر المحيط : ٨ / ٣٢٥.
(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٦٥.
(٧) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٢٣٨، وانظر الكشاف: ٤/٢٥٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٣٧، تفسير القرطبي: ١٨/٢٧٠، وانظر شرح التصريح على التوضيح ٢/٣٣٧.
(٨) ق / ١ ـ ٢.
(٩) انظر حاشية الشهاب : ٨ / ٨٤، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٣٧.

قول ابن الأعرابي[١] وهو أَظْهَرُ من الأول.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا تِلْكَ إذاً كَرَّةٌ خاسِرَةٌ﴾[٢]: القول في هذه الآية مثل سابقتها [٣].

ع ـ لا يصح عند النحويين أن ينوبَ عن الفاعل اسم ظاهر مرفوع إذا بنى الفعل القاصر للمفعول، وممَّا جاء على خلاف ذلك قراءة جناح بن حبيش والخفاف وغيره عن أبي عمرو الشاذة: «ونُزِلَ الملائِكَةُ تنزيلاً»[٤]، وَخُرِّجَتْ هذه القراءة على حذف مضاف أي: ونُزِلَ نزولُ الملائكةِ، والأظهر عندي أنْ تكون المسألة من باب الأفعال التي جاءت في لغتنا على صيغة المبنى للمفعول نحو زكم وَجُنَّ وغيرهما، فلا يقال فيهما: زَكَمَهُ اللهُ ولا جَنَّهُ وإنما يقال: أَزَكَمهُ وَأَجَنَّهُ، وهي مسألة عدَّ ابن جني [٥] القياس على ما سمع منها مردوداً مرذولاً.

ق ـ لا يصح الإخبار عن المذكر بمؤنَّثٍ، ومما جاء على خلاف ذلك قوله تعالى: ﴿بَلِ الإنسانُ على نفسِهِ بصيرَةٌ﴾[٦] الظاهر في الهاء في (بصيره) أن تكونَ للمبالغة كقولنا: علامة ونسَّابة وغيرهما، ويجوز أنْ يكون في الكلام حذف مضاف أي: جوارِحُهُ بصيرة، ويجوز أنْ تكون (بصيرة) مصدراً أي: بل الإنسان على نفسه ذو بصيرة، وأجاز قوم أن تكون نعتاً لمبتدأ محذوف أي: على نفسه عينٌ بصيرَةٌ، فتكون الجملة الاسمية في

---

(١) انظر لسان العرب، تاج العروس، تهذيب اللغة (مجد).
وانظر في هذه المسألة المزهر في علوم اللغة: ٢ / ٢٧٤.
(٢) النازعات / ١٢.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٣١٤.
(٤) الفرقان / ٢٥.
(٥) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/١٢١، وانظر البحر المحيط: ٦ / ٣٩٤.
(٦) القيامة / ١٤.

موضع خبر (الإنسانُ)، وهو قول الفراء[1]. والأظهر أنْ تكون الهاء للمبالغة لأنَّ في هذا الوجه بعداً عن التكلُّف والتمحل.

(٢) اقتضاء المعنى لـــه :

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواطن كثيـــرة لأنَّ كثيراً من المواطن لا يصح فيها حمل النصِّ القرآني على ظاهره لأنَّه لو حُمِلَ لفسد المعنى في كثير منها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هو الذي خَلَقَ لكم ما في الأَرْضِ جميعاً ثم استوى إلى السَّماءِ...﴾[2] أي: ثمَّ اسْتوى أَمْرُه[3]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأَيُّها الناسُ اتَّقوا ربَّكُمُ الذي خلقكم من نفسٍ واحدةٍ وخلق منها زوجَها...﴾[4]: قيل إنَّ حوَّاءَ لم تخلق من آدم وإنَّما خلقت من طينة فصلت من طينته، وعليه ففي الكلام حذف مضاف، أي: وخلق من جنسها زوجَها، ويجوز أنْ تكون الهاء عائدة على الطينة، وهو تكلُّف[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وضَرَبَ لَنا مَثَلاً ونَسِيَ خَلْقَهُ قالَ مَنْ يُحْيي العظامَ وهي رميمٌ قُلْ يُحييها الذي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ...﴾[6]: ذهب ابن

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٠٩، وانظر: البحر المحيط: ٨ / ٣٨٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٥٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٧٦، الكشف عن وجوه القراءات: ٢/٣٤٩، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٣١، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٤١، تفسير القرطبي ١٩/٩٢، حاشية الشهاب: ٨/٢٨٢، التبيان في تفسير القرآن: ١٠ / ١٩٥.

(٢) البقـــرة / ٢٩.

(٣) انظـــر الـــدر المصون ورقة / ١٩٥.

(٤) النســـاء / ١.

(٥) انظر الدر المصون ورقة / ١٥٥٧، البحر المحيط: /٣/١٥٤ ـ ١٥٥.

(٦) يس / ٧٨ ـ ٧٩.

العربي[1] والحنفية إلى أنَّ في العظام حياةً، وظاهر الآيـة عليه، وذهب الشافعي إلى أنَّه لا حياةَ فيها على أنَّ في الكلام مضافاً مقدَّراً أي: أصحاب العظـــام.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فيها رواسي مِنْ فَوْقِهَا وبارَكَ فيها وَقَدَّرَ فيها أقواتَها في أربعة أيامٍ...﴾[2]، أي: في تمام أَرْبَعةِ أَيَّام لِئلاَّ يُصْبِحَ عدد الأيام ثمانية، اثنان لخلق الأرض، واثنان لخلق السماء، وهذه الأيَّام الأَربَعَة، وجعل الشهاب[3] قوله ﴿في أربعةِ أيَّامٍ﴾ في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي: كُلُّ ذلك في أَرْبَعةِ أيَّامٍ.

(٣) في المصدر المؤوَّل من (ما) المصدريـة الظرفية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنْهُم مَنْ إنْ تأْمَنْه بدينارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إلاَّ ما دُمْتَ عليهِ قائِماً....﴾[4]: (ما) مصدرية ظرفية أي: إلاَّ مُدَّةَ دوامِك، وفي الكلام حذف مضاف وهو (مُدَّة).[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وحُرِّمَ عليكم صيدُ البرِّ ما دمتم حُرُماً﴾[6].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إلاَّ الذين عاهَدْتُم عندَ المسجدِ الحرامِ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إنَّ الله يحبُّ المتقين﴾[7].

---

(١) انظر أحكام القرآن: ٤ / ١٦١٦، انظر: تفسير القرطبي: ١٥/٥٩، الكشاف ٣/٣٣١، حاشية الشهاب: ٧/٢٥٥.
(٢) فصلــت / ١٠.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٣٩٠، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٢٣، التبيان في تفسير القرآن ٩ /١٠٦، البحر المحيط: ٧ / ٤٨٥، الكشاف: ٣/٤٤٤.
(٤) آل عمـــران / ٧٥.
(٥) انظــر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٧٣.
(٦) المـــائـــدة / ٩٦.
(٧) التوبة / ٧، وانظــر شواهد أخرى: النساء/٣، الأنعام/٦، ٤١، ١٢٨، هُود/٨٨، يوسف ٥٣، الإســراء/٢٤، طــه/ ٧٢.

(٤) إذا كان عاملاً في معمول بعده:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا المِحرابَ﴾[١]: العامل في (إذْ) هو (نَبَأُ) ويجوز أنْ يكون (الخصم) لمَا فيه مِنْ معنى الفعل، وَأجاز النحويون أنْ يكون معمولاً لمضاف محذوف أي: هل أتاك نبأ تخاصم الخصم إذْ تسوَّروا المحراب، ولا ضرورة إليه.[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إلى الملإ مِنْ بني إسرائيلَ من بعدِ موسى إذْ قالوا لنَبِيٍّ لَهُم....﴾[٣]: قيل إنَّ (إذْ) بَدَلٌ مِنْ (مِنْ بعد)، والعامل فيهما كونهما في موضع الحال أي: كائنين من بعد، وردَّ أبو حيَّان[٤] هذا القول لأنَّ (إذْ) لا تجرُّ بـ (مِنْ)، والصحيح عنده أنْ يكون العامل مضافاً مقدَّراً أي: ألم تر إلى حديث الملأ، ولست أتَّفِق مع أبي حيان في ذلك لأنَّه يجوز أنْ تكون (إذْ) في موضع الحال الثانية على مذهب من يجيز تعدُّدَ الحـــال.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما كان لي مِنْ علمٍ بالملأ الأَعْلَى إذْ يَخْتَصِمون﴾[٥]: الظاهر في (إذْ) أنْ تكون ظرفاً للمصدر (عِلْمٍ)، وهو عند الزمخشري[٦]، ظرف لمضاف محذوف أي: ما كان لي من علمٍ بكلامِ الملأ الأعلى وقت اختصامهم، ولا ضرورة إليــه.

---

(١) ص / ٢١.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٧ / ٣٩٤، البحر المحيط: ٣٩١/٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣١٤/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٩٨/٢، مشكل إعراب القرآن: ٢٤٩/٢، معاني القرآن للفراء ٤٠١/٢.

(٣) البقـــرة / ٢٤٦.

(٤) انظر البحر المحيط: ٢ / ٢٥٤، وانظـر الدر المصون ورقة /٨٧٧.

(٥) ص / ٦٩.

(٦) انظـر الكشاف: ٣ / ٣٨١، وانظـر البحر المحيط: ٤٠٩/٧، حاشيـة الشهاب: ٣١٩/٧.
وانظـر شاهداً آخر: الشمس / ٢ - ٤.

(٥) إذا كان عائداً عليه ضمير في الآية الكريمة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ يا قومِ أرَهْطي أعَزُّ عليكم مِنَ اللهِ واتَّخَذْتُموهُ وراءَكم ظِهْرِيًّا....﴾[1]: الظاهر في الضمير في (واتخذتموه) أنْ يكون عائداً على الشرع الذي جاء شعيباً، وهو عند أبي العباس المبرِّد عائدٌ على مضاف محذوف أي: واتَّخَذْتمْ عِصيانَه وراءكم فحذف المضاف[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وأمَّا الذين كَفَرُوا فيقولون ماذا أرادَ اللهُ بهذا مثلاً يُضِلُّ به كثيراً وَيَهْدي به كثيراً وما يُضِلُّ به إلاّ الفاسقين...﴾[3]: الهاء في (بِهِ) عائدة على مضاف مقدَّر أي: بضرب المثل[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ قَتَلْتُم نفساً فادَّاراْتم فيها واللهُ مُخْرِجٌ ما كنتم تَكْتُمونَ فَقُلْنا اضربوه بِبَعْضِها...﴾[5]: الهاء في (اضربوه) عائدة على (نفساً) على أنَّها مذكرة، لأنَّه يصح فيها التذكير والتأنيث، ويجوز أنْ تكون عائدة على مضاف محذوف مُراعىً أي: وإذْ قَتَلْتُم ذا نَفْسٍ، فَرُوعِيَ المضاف المحذوف بِعَوْد الضمير عليه[6]. ويجوز أَنْ تعودَ على القتيل، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ومنه قراءة ابن أبي عبلة الشاذة: «وكَمْ مِنْ قريةٍ أهلكناهُم فجاءَهم بأسُنا بياتاً أَوْهم قائلون..»[7]: القراءة محمولة على مضاف محذوف، والتقدير:

---

(١) هود / ٩٢.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥ / ٢٥٦.

(٣) البقرة / ٢٦.

(٤) انظر: البحر المحيط: ١ / ١٢٦، الدر المصون ورقة / ١٨٨.

(٥) البقرة / ٧٢ - ٧٣.

(٦) انظر البحر المحيط: ١ / ٢٦.

(٧) الأعراف / ٤.

وكم مِنْ أَهْلِ قَرْيةٍ.(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿قالُوا فما جزاؤُه إنْ كُنْتُم كاذِبِينَ﴾(٢): الضمير في (جزاؤه) يعود على الصواع على تقدير: فما جزاءُ سَرِقَتِهِ، فحذف المضاف لتصحيح عودة الضمير (٣). ويجوز أنْ يعود على السارق من غير تقدير، وهو الظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيةٍ هي أَشَدُّ قوَّةً من قريتك التي أَخْرَجَتْكَ أهلكناهم فلا ناصِرَ لهُم﴾ (٤)، أي: وكأيِّنْ مِنْ أَهْلِ قريةٍ هي أَشَدُّ قوةً مِنْ قَرْيَتِكَ التي أَخْرَجَتْكَ أَهْلُها﴾(٥).

(٦) فيما فيه المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب على المفعول له:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأهلَ الكتابِ قد جَاءَكُم رسولُنا يبيِّنُ لَكُمْ على فَتْرَةٍ من الرُّسُلِ أَنْ تقولوا ما جاءَنا من بشيرٍ ولا نذيرٍ...﴾(٦)، أي: كراهةَ أو مخافةَ أنْ تقولوا، وهو عند الفراء محمول على حذف لام العلة وحرف النفي أي: لئلا تقولوا.(٧).

ومنه قوله تعالى: ﴿ويقطعونَ ما أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدونَ في

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤ / ١٥٠.
(٢) يوسف / ٧٤.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ١٩٦، الكشاف: ٢ / ٣٣٤. البحر المحيط: ٥ / ٣٣١.
(٤) محمد / ١٣.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٨ / ٧٧ ـ ٧٨، مشكل إعراب القرآن:٢/٣٠٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٧٤ ـ ٣٧٥، حاشية الشهاب: ٨ / ٤٤.
(٦) المائدة / ٩.
(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن:٨/٢٧٧، الدر المصون ورقة/ ١٩٣١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٢٩، البحر المحيط: ٣/ ٤٥٢.

الأَرْضِ..﴾[1]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فيها اسمُه....﴾[2].

وأحياناً يقدِّر النحويون مضافاً بعد لام العلة الداخلة على اسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذين قالوا لإخوانِهم وقَعَدُوا لو أَطاعونا ما قُتِلوا﴾[3]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[4] أنَّ اللام للعلة، وفي الكلام حذف مضاف، أي: لأَجْل إخوانهم، ويظهر لي أنَّ كون اللام للتبليغ أولى وأكثر دلالة على المعنى.

(٧) فيما ظاهره الإخبار عن ذات بمصدر أو العكس، والقول نفسه بالنسبة للوصف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّما المشركون نَجَسٌ﴾[5]: في الإخبار بالمصدر عن الذات أَوْ الوصف به ثلاثة أوجه، الأول: أنْ يكون في الكلام مضاف محذوف أي: ذَو نَجس، والثاني: أنْ يكون المصدر مؤوَّلاً بالمشتق، والثالث: أنَّ يكون ذلك من باب المبالغة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ لم تفعلوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فاتَّقُوا النَّارَ التي وَقُودها الناسُ والحجارَةُ﴾[6]: في قوله (وقُودها) قولان:

أ ـ أنْ يكون اسماً لما يوقَدُ به، وعليه فلا حذفَ في الكلام.

---

(١) البقرة / ٢٧.
(٢) البقرة / ١١٤، وانظر شواهدَ أُخرى: البقرة / ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٧، النساء ٦، ١٠١، الأنعام / ٢٥، النمل / ٩٢، الإسراء /٤٦، الكهف / ٥٧، الأنبياء / ٣١، الحج / ١٦٥.
(٣) آل عمران / ١٦٨.
(٤) انظر الكشاف: ١ / ٤٧٨.
(٥) التوبة / ٢٨.
(٦) البقرة / ٢٤.

ب ــ أنْ يكون مصدراً من باب المبالغة أو على حذف مضاف من الأوَّل أي: أصحاب وقودها، أو من الثاني: وقُودها إحراقُ الناسِ، فحذف المضاف، ثم أُقيم المضاف إليه مقامه.

وذكر ابن جنِّي[1] أنَّ المصدر بالضم أي: وُقُودهـا، وقد ورد عنهم بالفتح، وهو من باب الشذوذ عندَه، ولعـل هذا القـول يغنينا عن هـذا التكلف.

ومنه قراءة عكرمة وغيره الشاذة: ﴿قُلْ ما كُنْتُ بِدَعاً من الرُسُلِ...﴾[2]، على أنَّ (بدَعا) جمع بِدْعة، والتقدير: ما كنت ذا بِدَع. وأجاز أبو القاسم الزمخشري[3] أنْ يكون صفة على وزن (فِعَل) من باب (عِـدًى)، وذكر سيبويه[4] أنَّه ليس في كلام العرب وصف من المعتل على وزن (فِعَل) إلاَّ (عِدًى).

وذكر السيوطي[5]، في المزهر أنَّه ورد منه: سِوًى وقِيَمٍ وزِيَم ورِوًى، ومِنه أيضاً: رِضًى وما صِرًى[6]، وغير ذلك. ولم يُجز ابن عصفور[7] مما مرّ إلاَّ (عِدًى) و(زِيَم)، والأمثلة الأخرى أسماء.

والقراءة عند ابن جنى[8] محمولة على حذف مضاف كما مر، والقولَ

---

(١) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/ ٦٣، وانظر: تفسير ابن عطية: ١٩٦/١، التبيان في إعراب القرآن: ٤١/١.

(٢) الأحقاف / ٩.

(٣) انظر الكشاف : ٣ / ٥١٧.

(٤) انظر البحر المحيط : ٨ / ٥٦.

(٥) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٢٤٤/٤.

(٦) المزهر ٢ / ٥٠.

(٧) الصري: الذي طال استنقاعه فتغير.

(٨) انظر في المُمْتِع التصريف : ١ / ٦٢ ـ ٦٥.

(٩) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : ٢/ ٢٦٤، وانظر: المقتضب: ٥٤/١، حاشية الشهاب: ٨ / ٢٨، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٥٤.

نفسه في قراءة السبعة (بِدْعاً) أي: ذا بدع. ويظهرُ لي أنَّ قول أبي القاسم أقل تكلُّفاً(1).

ومن الوصف بالمصدر قوله تعالى: ﴿وجاءوا على قميصِه بدَم كَذِبٍ﴾(2). أي: بدم ذي كَذِب(3)، وذكر الفراء أنَّ التقدير: بِدَمٍ مكذوبٌ فيه، وتأويل المصدر باسم المفعول لا يصحُّ عند سيبويه في نقل أبي جعفر الطوسي(4)، وما في الكتاب على خلافه: «وقد يجيء المصدرُ على المفعول، وذلك قولك: لبَنٌ حَلَبٌ، إنَّما تريد: مَحْلوْبٌ. . .»(5).

ومنه قوله تعالى: ﴿قالَ يا نوحُ إنَّه ليس من أهلِكَ إنَّه عَملٌ غيرُ صالِحٍ. .﴾(6) أي: إنَّه ذو عملٍ، وذكر الشهاب(7) أنَّهُ بتقدير المضاف تنتفي المبالغة المقصودة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾(8).

(8) فيما فيه حذف متضايفين:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبوا في قلوبِهِمُ العِجْلَ﴾(9)، أيْ: حبَّ

---

(1) انظر شواهد أخرى: البقرة /67، 125، المائدة/ 45، الأنعام/90، 91، التوبة/61، 95، الكهف / 41، 56، النور /35.
(2) يوسف / 18.
(3) انظر التبيان في إعراب القرآن: 2 / 726.
(4) انظر التبيان في تفسير القرآن : 6 / 111.
(5) الكتاب (مطبعة بولاق) 2 / 229.
(6) هود / 46.
(7) انظر : حاشية الشهاب: 5 / 103، وانظر : تفسير القرطبي : 9 / 46، البيان في غريب إعراب القرآن:2/16، مشكل إعراب القرآن1/406.
(8) يوسف / 20.
(9) البقرة / 93.

عبادةِ العجلِ، وهو قول السمين الحلبي[1]، وغيره، وقدّر ابن عطية[2]، مضافاً واحداً أي: حُبُّ العِجْلِ، والقول نفسه مع أبي البركات بن الأنباري[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿الشَّهْرُ الحرامُ بالشَّهْرِ الحرامِ..﴾[4] أيْ: انتهاكُ حرمةِ الشهرِ الحرامِ بانتهاكِ حُرْمةِ الشهرِ الحرام[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فصيامُ ثلاثةِ أيّامٍ في الحج وسبعةٍ إذا رَجَعْتُم...﴾[6]: قيل إنَّ في الكلام حذف مضاف واحدٍ أي: في وقتِ الحج، وهو الظاهر، وقيل إنَّ فيه حذف مضافين والتقدير: في وَقْتِ أفعالِ الحج[7].

---

(١) انظر الدر المصون ورقة / ٤٢٧، وانظر: البحر المحيط: ١/٣٠٨، تفسير القرطبي: ٢/٣١.

(٢) انظر تفسير ابن عطية: ١ / ٣٥٥.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ١٠٩.

(٤) البقرة / ١٩٤.

(٥) انظر الدر المصون ورقة / ٦٩٧، البحر المحيط: ٢ / ٦٩.

(٦) البقرة / ١٩٦.

(٧) انظر الدر المصون ورقة / ٧٠٥، البحر المحيط: ٢ / ٧٨، وانظر شواهد أخرى: الإسراء /٤٥، طه /٩٦، النور / ٤٠، الأحزاب/١٩، سبأ / ١٤.

حـذف البــدل

لقد أغْفَل النحويون ذكر حذف البدل، فلم يفرد له ابن هشام مكاناً خاصاً، والقول نفسه مع الزركشي وغيره، أمّا السيوطي[1] فقد ذكر مذهبين في حذف المُبْدَلِ منه.

ولقد وجدت في التنزيل موضعين حذف فيهما البدل الأَوّل قوله تعالى: ﴿إنَّ ذلكم كان يُؤْذي النبيَّ فيستحي منكم واللهُ لا يَسْتَحِي من الحق﴾[2] أي: فَيَسْتَحِي منكم من إخراجكم والله لا يستحي منكم من إخراجكم[3].

والثاني قوله تعالى: ﴿وما منَّا إلاَّ له مقامٌ معلومٌ﴾[4]: في الكلام حذف مبتدأ خبره قوله تعالى ﴿له مقامٌ معلومٌ﴾ أي: وما منا أَحدٌ إلا لَهُ مقامٌ معلومٌ. وهو قول أبي حيان، وهو الظاهر، وذهب الزمخشري[5] إلى أنَّ قوله ﴿له مقامٌ معلومٌ﴾ في موضع النعت لموصوف محذوف هو المبتدأ المقدر وشبه الجملة ﴿منَّا﴾ في موضع الخبر، وقد تبعه في ذلك البيضاوي، وقد ردَّ النحويون وأبو حيان قول أبي القاسم لأنه لا يُعْقَدُ كلام من قوله ﴿وما منَّا أَحَدٌ﴾ ولأنَّ ما بعد (إلاَّ) لا يكون صفة إذا حذف الموصوف، وهي ليست مثل (غير) في ذلك، وما جاء منه فهو من باب الضرورة، وقد قيَّدَ أبو

(١) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٥٢٢.
(٢) الأحزاب: ٥٣.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المبدل منه الصفحة: ٣٩٦.
(٤) الصافات: ١٦٤.
(٥) انظر البحر المحيط: ٧/٣٧٩، الكشاف: ٣/٣٥٦.

حيان[1] وابن مالك[2] والنحويون، حذف الموصوف بجملة أوْ شبهها بكونه بعض ما قبله من مجرور بـ (من) أوْ (في)، وما جاء منه على خلاف ذلك فهو من باب الضرورة، ومن المجرور بـ (من) قوله تعالى: ﴿وإنْ من أهْلِ الكتابِ إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ به﴾[3]، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ومنا دون ذلك﴾[4] أيْ: قومٌ دونَ ذلك. ويظهر لي أنَّ أبا حيان حصر المسألة في المرفوع: «وليس هذا من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأنَّ أحداً المحذوف مبتدأ و ﴿إلاَّ له مقامٌ معلومٌ﴾ خبره...»[5]. ويظهر لي أيضاً أنَّ أبا حيَّان تبع أبا علي الفارسي في هذه المسألة: «أوْ كان النعت جملة أوْ شبهها وكان المنعوت مرفوعاً كما قال الفارسي وكان بعض اسم مقدَّم مخفوض بـ (مِنْ) أوْ (في)...»[6].

وجاء في حاشية الشيخ يس الحمصي على (شرح التصريح على التوضيح):

«أفهم أنَّ شرط هذه المسألة أنْ يكون المنعوت مرفوعاً ولم يتعرَّض غيره فيما رأيت لاشتراط ذلك»[7]. وأجاز ابن مالك أنْ يكون قوله ﴿له مقامٌ معلومٌ﴾ صفة لبدل محذوف أيْ: وما منا أَحَدٌ إلاَّ احَدٌ له مقامٌ معلوم، وذلك ليصح ما أشار إليه أبو حيان، وهو أنَّ ما بعد ﴿إلاَّ﴾ لا يكون صفة إذا حُذِفَ الموصوف، وقد ردَّ الشهاب قول ابن مالك لأنَّ حذف البدل والمبدل منه

---

(١) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧.
(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١١٨/٢.
(٣) النساء: ١٥٩.
(٤) الجن: ١١.
(٥) البحر المحيط: ٣٧٩/٧، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٧٠/٣.
(٦) شرح التصريح على التوضيح: (حاشية الشيخ يس الحمصي) ١١٨/٢.
(٧) شرح التصريح على التوضيح: ١١٨/٢.

مما لا نظير له. وقيل إنّ النحويين يعنون بالوصف بـ (إلاّ) عطف البيان[1]، وذكر المبرد أنّ الوصف بها لا يجوز إلاّ فيما يجوز فيه البدل[2]. وأجاز القرطبي[3] أنَ يكون المحذوف موصولاً على قول الكوفيين أي وما منا إلا من له مقام معلوم.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٩٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣١٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٤٤، حاشية الشهاب: ٧/ ٢٩٠، تفسير القرطبي: ١٥/ ١٣٧.

(٣) انظر تفسير القرطبي: ١٥/ ١٣٧.

حذف المبدل منه

أفرد ابن هشام لهذه المسألة مكاناً خاصًّا في (المغني)[1]، وذكر شاهدين من التنزيل على جواز الحذف، الأوَّلُ منهما قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لما تَصِفُ أَلْسِنَتُكُم الكَذِب﴾[2]، والثاني قوله تعالى: ﴿كما أرْسَلْنا فيكم رسولاً منكم﴾[3]. والقول نفسه مع الزركشي[4] إذ ذكر أنَّ النحويين اختلفوا في حذفه، وذكر منه قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لما تصف أَلْسِنَتُكم الكَذِبَ﴾[2].

وذكر السيوطي[5]، أنَّ في المسألة مذهبين، أحدُهما الجواز، وعليه الأخفش وابن مالك، والثاني المنع، وعليه السيرافي وغيره، لأنَّ البدل للإسهاب والحذف ينافيه.

ولقد انتهيت إلى أنَّ المبدل منه جاء محذوفاً في التنزيل في مواضع منها:

١ ــ إذا كان عائداً للموصول.

٢ ــ فيما يسمى بالاحتباك.

٣ ــ إذا كان موصوفاً محذوفاً.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢١.
(٢) النحل: ١١٦.
(٣) البقرة: ١٥١.
(٤) انظر البرهان في علوم القرآن: ١٥٨/٣.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٢٢/٥.

(١) إذا كان عائداً للموصول:

ومنه قوله تعالى: ﴿كما أَرْسَلْنا فيكم رسولاً منكُم﴾[١]: قوله ﴿رَسولاً﴾ بدل من عائد الموصول المحذوف أي: كما أَرْسَلْناهُ فيكم رَسولاً، وذكر ابن هشام[٢] أنَّ ذلك مردود لأنَّ (ما) مُطْلَقة على الواحد من أُولي العلم، والظاهر عنده كون (ما) كافة، والأظهر من ذلك عنده أنْ تكون مصدرية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لِما تَصِفُ أَلْسِنَتُكم الكَذِبَ هذا حلالٌ وهذا حرامٌ﴾[٣]: قوله ﴿الكَذِبَ﴾ بدل من عائد الموصول المحذوف، وهو قول أبي البقاء[٤] والحوفي[٥]. وأجاز أبو البقاء أنْ يكون منصوباً بإضمار ﴿أعني﴾ وذهب الكسائي والزجاج إلى أنَّ (ما) مصدرية، وأنَّ (الكذب) مفعول به لـ (تصف) ويكون قوله ﴿هذا حلال وهذا حرام﴾ معمول القول، والأظهر في هذه المسألة أنْ يكون (الكذبَ) منصوباً بـ ﴿ولا تقولوا﴾، وأنْ يكون قوله ﴿هذا حلال وهذا حرام﴾ بدل كل من ﴿الكَذِبَ﴾، وهو قول الزمخشري. وأجاز قوم أنْ يكون قوله ﴿هذا حلالٌ وهذا حرام﴾ متعلقاً بقول مضمر أي: فتقولوا هذا حلالٌ وهذا حرامٌ.[٦].

(٢) فيما يسمى بالاحتباك:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ ذلكم كان يُؤذي النبيَّ فيستحي منكم والله لا يَسْتَحِي من الحق﴾[٧]: قيل إنَّ في الكلام حذف مضاف أيْ: يَسْتَحِي

---

(١) البقرة: ١٥١.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢١.
(٣) النحل: ١١٦.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠٩.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٥/٥٤٤.
(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٥/٣٧٧، البحر المحيط: ٥/٥٤٤، الكشاف: ٢/٤٣٢ التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠٩.
(٧) الأحزاب: ٥٣.

من إخراجكم، ويدل عليه قوله تعالى ﴿واللهُ لا يَسْتَحي مِنَ الحقِّ﴾. وقيل إنَّ المسألة من باب الاحتباك والتقدير: فيستحي منكم من إخراجكم والله لا يستحي منكم من إخراجكم، فحذف البدل من الأوَّل والمبدل منه من الثاني[1]، والأول أظهر وأقلُّ تكلفاً، وهي مسألة لا تصحُّ عند الشهاب[1].

(٣) إذا كان موصوفاً محذوفاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هذا ما تُوعَدونَ لكلِّ أوَّابٍ حفيظٍ مَنْ خَشيَ الرحمنَ بالغيب وجاء بقلب مُنيب﴾[2]: ﴿مَنْ خَشيَ..﴾ بدل من موصوف ﴿أوّابٍ حفيظ﴾ المحذوف، ولم يجوز النحويون كونه بدلاً من الصفة لأنَّه يصير في موضعهما الإعرابي، وهو لا يصح أنْ يُنْعَتَ به أوْ يُنْعَتَ لأنَّ الأسماء الموصولة لا ينعت بها إلاَّ الذي[3]. وذكر الشهاب[4] أنَّ بعض النحويين قد جوَّز الوصف بـ (مَنْ) وَ (ذو) الطائية. وقد جوَّزوا الوصف بما فيه (أل). وأجاز ابن عطية[5] أنْ تكون (مَنْ) في الآية نعتاً، وقد ردَّهُ أبو حيان كما مر.

ويجوز أَنْ تكون (مَنْ) اسماً موصولاً في موضع رفع على الابتداء خبره القول المحذوف العامل في قوله تعالى: ﴿ادخُلوها بسلام...﴾[6] أيْ: يقال لهم ذلك: ولا ضرورة إلى إضمار القول لأنَّ جملة الأمر تقع خبراً من

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ١٨٣/٧، الكشاف: ٢٧١/٣.

(٢) ق: ٣٣ ـ ٣٤.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١١٠/٢، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١٧٧/٥.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٩٢/٨.

(٥) انظر: البحر المحيط: ١٢٧/٨.

(٦) ق: ٣٤.

غير الإضمار. ويجوز أنْ تكون شرطية جوابها القول المحذوف العامل في قوله تعالى السابق، أيْ: فيقال ذلك. وأجاز أبو حيان أنْ تكون منادى على حذف حرف النداء، ويجوز فيها أيضاً أنْ تكون خبر مبتـدأ محذوف وأنْ تكون في موضع نصب بإضمار (أعني)[1].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٧٦، الكشاف: ٤/١٠، تفسير القرطبي: ١٧/٢٠، معاني القرآن للفراء: ٣/٧٩، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٢١.

حذف عطف البيان

لقد حاولت الاهتداء إلى ما يمكن أنْ يتخذ دليلاً على أنّ النحويين قد أجازوا حذف عطف البيان فلم أُوفّق، فمظان النحو[1] قد أغفلت هذه المسألة، ولقد وقفت في التنزيل على موضع واحد من ذلك في أحد التأويلات، وهو قوله تعالى: ﴿ويستغفرون للذين آمنوا ربَّنا وَسِعْتَ كلَّ شيءٍ رحمةً وعلماً...﴾[2]: ذكر أبو البقاء[3] وغيره أنّ قوله ﴿ربَّنا..﴾ معمول لحال محذوفة أي: وَيستغفرون للذين آمنوا يقولونَ ربَّنا. وأجاز أبو حيان[4] والزمخشري[5] والبيضاوي[6] أنْ يكون هذا المحذوف عطف بيان لـ ﴿يستغفرون﴾، وكون عطف البيان جملة لا يصح عند ابن هشام: «الثالث أنّه لا يكون جملة بخلاف البدل...»[7] وذكر أيضاً أنّه لا يصح أنْ يكون تابعاً لجملة وقد نقل السيوطي هذا الجزم في (همع الهوامع)[8] ويجوز أنْ تقدر الواو معه فيكون معطوفاً على (ويستغفرون) المعطوف على جملة الخبر، وهي قوله ﴿يسبِّحونَ بحمدِ ربِّهم...﴾[9] أيْ: ويقولون ربَّنا.

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٣٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٩٣. مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٩٤.
(٢) غافر: ٧.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١١٦.
(٤) انظر البحر المحيط: ٧/٤٥١.
(٥) انظر: الكشاف: ٣/٤١٦.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٧/٣٦٠.
(٧) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٩٤.
(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٩٣، وانظر حاشية الشهاب ٧/٣٦٠.
(٩) غافر: ٩.

حذف المعطوف عليه

يتراءى لي أنَّ حذف المعطوف عليه لم ينل من النحويين اهتماماً كغيره من مسائل النحو المختلفة، فلم يدونوا في مؤلفاتهم المواضع التي يحذف فيها لأنهم لم يستقصوا ما في التنزيل من شواهد، وهي شواهد تدل على أنَّ حذفه سائغ مطرد منقاس، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه أنَّ ابن جني[1] مثلا لم يدوِّنْ شاهداً واحداً من القرآن في المكان الذي ذكر فيه هذه المسألة، أمَّا ابن هشام[2] فيظهر لي أنَّ استقصاءه كان ناقصاً فلم يدون مواطن حذفه مكتفياً بشاهدين من القرآن الكريم.

وذكر السفاقي[3] أنَّ حذف المعطوف عليه والمعطوف قد ثبت، وذكر الزركشي[4] أنَّ حذف المعطوف عليه وإبقاء العاطف سائغ.

ويظهر لي أنَّ هذه المسألة تشيع في التنزيل في مواطن كثيرة جدا، ولعل ما يدعو إلى تقديره الحاجة إلى تبيين المعنى وتوضيحه، والحاجة إلى تصحيح الأصل النحوي الذي لا يستقيم أحياناً إلاَّ بتقديره، والحاجة إلى التفنن في ابتكار الأوجه الجائزة، والأول يدل على أنَّ القرآن يميل إلى الإيجاز في كثير من الآيات القرآنية.

ومن المواطن التي يحذف فيها المعطوف عليه في التنزيل والتي يمكن

---

(١) انظر الخصائص: ٢/ ٣٧٣.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٠.

(٣) إعراب القرآن المجيد، ورقة: ٤٣.

(٤) البرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٩.

أنْ يقاس عليها حذفه ما يلي:

(١) إذا تقدمت أداة الاستفهام على الناسق.

(٢) إذا كان في الكلام مضارع «مسبوق» بلام التعليل وحرف العطف، وليس في الكلام ما يصح أنْ يعطف عليه ذلك أو ما يصح أنْ يعمل في المصدر المؤوَّل المجرور بلام العلة.

(٣) إذا كان القول متبوعاً بما هو مسبوق بالفاء.

(٤) إذا كان حرف العطف (بل) التي للإضراب.

(٥) إذا كان حالاً معطوفاً عليها جملة شرطية مصدرة بـ (لو) المسبوقة بحرف العطف وهمزة الاستفهام عند بعض النحويين.

(٦) في كل ما ظاهره الجمع بين حرفي عطف.

(٧) في مواضع الإيجاز لأنَّ المعنى يدل عليه.

(٨) إذا كان معادلاً لـ (أم).

(٩) في عطف القصة على القصة.

(١٠) فيما يسمى بالاحتباك.

(١١) إذا كان المعطوف عليه فعلاً عاملاً في ظرف معطُوفاً عليه عامل آخر في ضمير ذلك الظرف.

(١٢) إذا كان حذفه للاكتفاء بالمعطوف.

(١٣) حذفه مع حرف العطف.

(١٤) في كل ما ظاهره عطف الخبر على الإنشاء أو العكس.

وإليك التفصيل في كل منها:

(١) إذا تقدمت أداة الإستفهام على الناسق:

وفي القرآن من ذلك شواهد كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفلا تعقلون﴾[١] وللنحويين في هذه المسألة مذاهب منها:

(أ) أنْ تكون أداة الاستفهام مقدمة من تأخير، فهي في نية التأخير عن الناسق، وقد تقدمت الهمزة في التنزيل على الواو والفاء وثم، وهذا مذهب سيبويه والجمهور.

(ب) أنْ تكون الفاء ناسقة على جملة محذوفة، والتقدير أتعقلون فلا تعقلون[٢]، وهو قول أبي القاسم الزمخشري، وقد تبعه البيضاوي والشهاب ومسعود الغزنيْ.[٣] وقد ذكر أبو حيان في مؤلفه النفيس (البحر المحيط)[٤] وابن هشام في (المغني)[٥] أنَّ أبا القاسم الزمخشري قد رجع عن ذلك إلى قول الجماعة، ولقد قمت باستقصاء ما في القرآن من آيات قدم فيها أداة الاستفهام على الناسق فوجدت أنَّ معظم الشواهد التي تحدث فيها الزمخشري عن هذه المسألة تدل على أنَّه باق على مذهبه، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه ما يلي:

(١) أنَّ كثيراً من الشواهد التي لم ينص الزمخشري فيها على هذه المسألة قد نص على معظمها البيضاوي والشهاب[٦] وهي مسائل لا تعزز ما ذهب إليه أبو حيان وابن هشام،وقد يطالع القاريء موطن يفهم منه أنَّه لم

---

(١) البقرة: ٤٤.
(٢) انظر البحر المحيط: ١٨٣١.
(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/٢٤٦.
(٤) البحر المحيط: ٤/٣٢٢، ٣٤٩، ٥/٣٨٤، ٦/٦٠، ٢٠٧، ٧/٢٦٠، ٣٦٢، ٨/٥١٢٥،
وانظر الكشاف: ٢/٩٨، ٤٥٧، ٣/٢٤٦، ٢٨١، ٣٤١، ٣٩٣، ٤٧٨، ٥١٣.
(٥) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢١ - ٢٢.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٦/١٧٣.

يقدّر فيه معطوفاً عليه مكتفياً بذكر قول الجمهور ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفأمن أهل القرى أنْ يأتيَهُم بأسُنا بياتا وهم نائمون﴾[1] فقياس قوله في هذه الآية وأمثالها أنْ تكون الهمزة في مكانها الأصلي على أنَّ الفاء عطفت قوله (أمن أهل القرى) على جملة محذوفة مصدرية بهمزة الاستفهام، ولكنه في هذه الآية جعل قوله السابق معطوفاً على قوله تعالى ﴿فأخذناهم بغتة﴾[2] على أن الهمزة مقدمة من تأخير، وهو قول أبي حيان والجمهور[3] ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أإنّا لمبعوثون أو آباؤ نا الأولون﴾[4] إذ جعل[5] ﴿آباؤ نا الأوّلون﴾ معطوفاً على الضمير في ﴿لمبعوثون﴾، وقد حسن هذا العطف الفصل بهمزة الاستفهام، وهو في ذلك كالفصل، بـ (لا) النافية في قوله تعالى ﴿ما أشركنا ولا آباؤ نا﴾[6].

ويتراءى لي أنَّ هذين النصين ليسا دليلاً قوياً على ما ذهب إليه الشيخان الجليلان، فالمسألة عندي من باب ذكر الأوجه الجائزة في المسألة الواحدة، وهو موقف يشيع في (الكشاف) وغيره من مؤلفات إعراب القرآن وتفسيره، فهو يطالعنا في بعض الآيات بالمذهبين من غير ترجيح، ومن ذلك قوله[7] تعالى: ﴿أفغيرَ دين الله يبغون﴾[8] وفي قوله ﴿أإنّا لمبعوثون أو آباؤ نا الأوّلون﴾[4] بجعل الهمزة فاصلاً لتصحيح العطف على الضمير، والهمزة في مذهب الجمهور مقدمة من تأخير، فهي إذاً ليست فاصلاً على قولهم،

(١) الأعراف: ٩٧.
(٢) الآية: ٩٥.
(٣) انظر البحر المحيط: ٣٤٩/٤، الكشاف: ٩٢/٢، حاشية الشهاب: ١٩٥/٤.
(٤) الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨.
(٥) انظر الكشاف: ٥٥/٤.
(٦) الأنعام: ١٤٨.
(٧) انظر الكشاف: ٤٤١/١.
(٨) آل عمران: ٨٣.

ولذلك يرد عليه أبو حيان[1] هذا الزعم ايضاً، وقد ذكر الشهاب[2] أنَّ مذهب الزمخشري كما يعلم من تتبع كتابه أنه يمشي على مذهب في آية ثم يذكر مذهباً آخر يخالفه استيفاء للمذاهب، ومن لا يعرف كلامه يظنه متناقضاً.

(٢) أنَّ أبا القاسم يترك كثيراً من المواضع من غير أنْ يشير إلى أي من المذهبين وهي مسألة يمكن تعليلها بهجر التطويل والتكرار ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها..﴾[3] ومن ذلك قوله: ﴿أو لَم يروا..﴾[4]، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿أفبالباطل يؤمنون﴾[5] وقد قدَّر الشهاب[6] في كثير من المواضع المعطوف عليه المحذوف.

(٣) أنَّ أوَّل موضع ذكر فيه أبو حيان[7] أنَّه رجع فيه إلى مذهب الجماعة هو قوله تعالى: ﴿أفلا تعقلون﴾[8] في سورة البقرة وأن آخر موضع هو قوله تعالى: ﴿أإنا لمبعوثون أوَ آباؤنا الأولون﴾[9]، وبين هذين الموضعين مواضع كثيرة اقتصر فيها على مذهبه[10] وأُخرى لم يذكر فيها أيًّا من المذهبين كما مرَّ. ولعل ما يزيدني يقيناً في هذه المسألة أنَّ أبا حيَّان ذكر أنَّ الزمخشري قد رجع إلى مذهب الجماعة في بعض تصانيفه: «وقد

---

(١) انظر البحر المحيط: ٢٠٩/٨.
(٢) انظر حاشية الشهاب: ٣٠٤/٣.
(٣) ق: ٥٠.
(٤) فصلت: ١٥، الأحقاف: ٣٣، الملك: ١٩.
(٥) النحل: ٧٢.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٨٨/٤، ٣٨٠/٤، ١٢١/٦.
(٧) انظر البحر المحيط: ١٨٣/١، وانظر الدر المصون ورقة: ٢٦٩. الكشاف: ٢٧٥/١، وانظر البحر المحيط: ١٨٣/١، ٣٢٢/٤، ٣٤٩، ٢٠٧/٦، ٥١/٨، ٢٠٨.
(٨) البقرة: ٤٤.
(٩) الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨.
(١٠) انظر سورة آل عمران: ١٤٤، ١٦٥، وانظر الكشاف: ٤١٨/١، ٤٧٧.

رجع عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة وقد تكلّمْنا على هذه المسألة في شرحنا لكتاب التسهيل»[1]، والموضع الأول الذي ذكر فيه أبو حيان أنَّه رجع فيه إلى مذهب الجمهور، لم يتراجع فيه أبو القاسم عن مذهبه، ولعل قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ القرى أَنْ يأتيهم بأسنا بياتاً وهم نائمون﴾[2] هو أوَّل موضع اكتفى فيه بذكر قول الجماعة.

(٤) أنَّ أبا القاسم الزمخشري ذهب إلى مذهب ثالث في قوله تعالى: ﴿ويقول الإنسان أإذا ما مت لسوف أُخْرَجُ حيًا أوَلا يذكر الإنسان أنَّا خلقناه من قبل..﴾[3]، وهو أنَّ الهمزة مؤخرة من تقديم، جاء في (الكشاف) ما يلي: «الواو عطفت ﴿لا يَذْكُرُ﴾ على ﴿يقولُ﴾ ووسطت همزة الإنكار بين المعطوف عليه وحرف العطف، يعني: أيقول ذاك ولا يتذكر حال النشأة الأولى حتى لا يُنْكِرَ الأخرى..»[4]، ويفهم من هذا النص المقتبس أنَّه أجاز عطف ﴿لا يذكر﴾ على ﴿ويقولُ﴾ وهو مذهب الجمهور لكن الهمزة عنده ليست مقدمة من تأخير بل مؤخرة من تقديم، ولعل ما يعزز هذا المذهب الثالث ما جاء في تفسير البيضاوي: «أولاً يذكر الإنسان، عطف على ﴿يقولُ﴾ وتوسيط همزة الإنكار بينه وبين العاطف مع أنَّ الأصل أنْ تتقدمها للدلالة على أن المنكر بالذات هو المعطوف، وأنَّ المعطوف عليه إنَّما نشأ منه»[5]، وقد فهم الشهاب[5] من نص البيضاوي المقتبس أنَّه أجاز أنْ تكون الهمزة مؤخرة من تقديم، وهو مذهب لم يذهب إليه أحد، وهو مذهب الزمخشري وقد تبعه فيه البيضاوي.

---

(١) البحر المحيط: ١٨٣/١.

(٢) الأعراف: ٩٧.

(٣) مريم: ٦٧.

(٤) الكشاف: ٥١٨/٢.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ١٧٣/٦.

وذكر ابن هشام[1] أنَّ مذهب أبي القاسم ضعيف لما فيه من تكلف التقدير ولأنه غير مطرد في جميع المواضع.

وقد يكون المعطوف عليه المحذوف جملة فعلية كما مر كقوله تعالى: ﴿أفلا تعقلون﴾ وقد يكون جملة اسمية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفما نحن بميتين﴾[2] أي: أنحن مخلَّدون فما نحن بميتيـــن[3].

جـ ـ أنْ تكون الهمزة مؤخرة من تقديم كما مر.

د) أنْ تكون الفاء التي بعد الهمزة واقعة في جواب شرط مقدَّر، وهو قول الشهاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفرأيتم ما تدعون..﴾[4]: جاء في (حاشية الشهاب) ما يلي: «والفاء الظاهر أنَّها جواب شرط مقدَّر أيْ: إذا لم يكن خالق سواه فهل يمكن غيره كشف ما أراد من الضر أو منع ما أراده من النفع أوْ هي عاطفة على مقدر..»[5].

ويتراءى لي أنَّ يونس بن حبيب ذهب إلى مذهب خامس في قوله تعالى: ﴿أفإنْ مات أوْ قُتِلَ انقلبتم على أعقابكم﴾[6]، فذهب إلى أنَّ الهمزة في مثل هذا حقها أنْ تدخل على جواب الشرط، والتقدير: أتنقلبون على أعقابكم إنْ مات، وهي عند سيبويه في موضعها، والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله. وذكر أبو البقاء[7] أنَّك لو قدَّمت جوابَ الشرطِ لم يكن

(١) انظر مغني اللبيب(تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٣.
(٢) الصافات: ٥٨.
(٣) انظر الكشاف: ٣/٣٤١، البحر المحيط: ٧/٣٦٢، حاشية الشهاب: ٧/٢٧٢ تفسير القرطبي: ١٥/٨٤.
(٤) الزمر: ٣٨.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٧/٣٤٠.
(٦) آل عمران: ١٤٤.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٩٦.

للفاء وجه، فلا يصح أنْ يقال: أتزورني فإنْ زرتك. وذهب أبو حيان[1] إلى أنَّ مذهب يونس يقوم على أنَّ الهمزة دخلت في التقدير على (انقلبتم) المتأخرة وجواب الشرط محذوف، وهو الظاهر من قول يونس بن حبيب، ولست أتفق مع أبي البقاء لأنَّ الهمزة من حقها أنْ تدخل على جواب الشرط إنْ كان متأخراً كقوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم إنْ أتاكم عذابُ الله بغتةً أوْ جهرة هل يُهْلَكُ إلا القوم الظالمون﴾[2] وقوله: ﴿قال يا قوم أرأيتم إنْ كنت على بيِّنةٍ من ربي وآتاني منه رحمة فَمَنْ ينصُرُني﴾[3] كما في (شرح الرضى على الكافية)[4].

هـ) أن تكون زائدة وهو أحد قولي الأخفش.

(٢) إذا كان في الكلام مضارع مسبوق بلام التعليل وحرف العطف وليس في الكلام ما يصح أنْ يعطف عليه ذلك أوْ ما يصح أنْ يعمل في المصدر المؤوَّل المجرور بلام العلة: وفي القرآن منه شواهد كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومصدِّقاً لما بين يديَّ من التوراة وَلأُحلَّ لكم بعضَ الذي حُرِّمَ عليكم وجئتكم بآيةٍ من ربِّكم فاتقوا اللهَ وأطيعونِ﴾[5] وقد ناقشت هذه المسألة في حديثي عن الحمل على التوهم[6]. وتقدير الكلام لإوَسِعَ لكم ولأُحِلَّ لكم، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فلا تَخْشَوْهم واخشوني

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦٨/٣.
(٢) الأنعام: ٤٧.
(٣) هود: ٦٣.
(٤) انظر شرح الرضى على الكافية: ٢٦٤/٢، الدر المصون ورقة: ١٤٢٤، وانظر ما في هذا البحث من زيادة حروف العطف، الصفحة ١٣٢٩، الكشاف: ٤١٨/١، معاني القرآن للزجاج: ٤٨٧/١، التبيان في إعراب القرآن: ٢٩٦/١.
(٥) آل عمران: ٥٠.
(٦) انظر الصفحة: ٨٩١.

وَلأُتِمَّ نعمتي عليكم ولعلكم تهتدون﴾[1]، والقول فيها مثل سابقتها[2].

(٣) إذا كان القول متبوعاً بما هو مسبوق بالفاء:

ويكثر ذلك في التنزيل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال فإنّها محرَّمةٌ عليهم﴾[3]. وفي الفاء في هذه الآية وأمثالها أقوال:

أ) أنْ تكون في جواب شرط مقدَّر أي: إنْ كان الأمر كذلك فإنّها محرمة عليهم.

ب) أنْ تكون حرف عطف والمعطوف عليه محذوف، أي: قال ليس الأمر كما زعموا فإنّها محرمة عليهم، وهو أقلها تكلفاً.

جـ) أنْ تكون الفاء زائدة[4].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ فلِمَ يعَذّبكم بذنوبكم﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿قل فأتوا بسورةٍ مثله..﴾[6]: القول في هاتين الآيتين كالقول في سابقتهما[7].

(٤) إذا كان حرف العطف (بل) التي للإضراب:

جاء في التنزيل حذف المضرب عنه بـ (بل) التي للإضراب، ويكاد يشيع ذلك بعد القول، ومن ذلك قوله تعالى ﴿قالوا بل نتبع ما أَلْفَيْنا عليه

---

(١) البقرة: ١٥٠، وانظر شاهداً آخر سورة الزخرف الآية: ٦٣.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٥٧٧ ـ البحر المحيط: ٤٤٢/١، معاني القرآن للزجاج: ٢٠٩/١، تفسير ابن عطية: ٤٥٣/١، تفسير القرطبي: ١٧٠/٢.

(٣) المائدة: ٢٦.

(٤) انظر البحر المحيط: ٤٥٠/٣، الكشاف: ٦٠٢/١، حاشية الشهاب: ٢٨٨/٣.

(٥) المائدة: ١٨.

(٦) يونس: ٣٨.

(٧) انظر البحر المحيط: ١٥٨/٥، الكشاف: ٢٣٧/٢؛ حاشية الشهاب: ٣٠/٥،

آباءنا﴾[1]: قوله ﴿بل نتبع﴾ معطوف على محذوف، والتقدير: لا نتبع ما أنزل الله بل نتّبع ما ألفينا عليه آباءنا[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال بَلْ لبثتَ مائةَ عامٍ﴾[3]، والتقدير فيها: ما لبثتَ يوماً أو بعض يوم بل لبثتَ مائةَ عامٍ[4].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قال بل سوّلتْ لكم أنفُسُكم أمراً..﴾[5] أي: لم يأكله الذئب بل سوّلت لكم أنفسكم.[6].

وقد يحذف المضرب عنه في غير ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿فاستفتهم أهُمْ أشدُّ خلْقاً أمْ مَنْ خلَقْنا.. بل عجِبْتَ ويسخرون﴾[7]، أي: هم لا يقرون بل عَجِبْتَ ويسخرونَ، ويجوز أنْ تكون (بل) للاضراب عن الأمر بالاستفتاء[8].

(٥) إذا كان حالاً معطوفاً عليها جملة شرطية مصدرة بـ (لو) المسبوقة بحرف العطف وهمزة الاستفهام عند بعض النحويين: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أوَ لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾[9]، في الواو من قوله (أولو) قولان:

أ ــ أنْ تكون للحال وقبلها جملة محذوفة، وهو قول أبي القاسم

---

(١) البقرة: ١٧٠.
(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٦٢١، البحر المحيط: ١/٤٨٠.
(٣) البقــرة / ٢٥٩.
(٤) انظر الدر المصون ورقة / ٩٢٣، البحر المحيط: ٢ / ٢٩٢.
(٥) يوسف / ١٨، وانظر شواهداً أخرى: سورة يوسف الآية / ٨٣.
(٦) انظر البحر المحيط: ٥ / ٢٨٩.
(٧) الصافــات / ١١ ـ ١٢.
(٨) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٢٦٣، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٥٥.
(٩) البقــرة / ١٧٠.

الزمخشري[1]، والتقدير: أيتبعونهم ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً.

ب ـ أنْ تكون حرف عطف وهو قول أبي البقاء[2]، وابن عطية[3]. وقد لفق أبو حيان مما مر رأياً، وهو أنَّ الواو عاطفة على حال مقدرة، والمعطوف على الحال حال. ويظهر لي أنَّ قول الزمخشري أقل تكلفاً لأن فيه حذف الفعل العامل في الحال. وعلى قول أبي حيان يكون المحذوف العامل والمعطوف عليه، أي: أيتبعونهم في كل حال ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً.

(٦) في كل ما ظاهره الجمع بين حرفي عطف:

تطالع القارىء في التنزيل شواهد جمع فيها بين حرفي عطف، وهذه الشواهد محمولة في أحد التأويلات على حذف معطوف عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وعلى الله فليتوكَّلِ المؤمنون﴾[4] أجاز النحويون أنْ تكون الفاء في جواب شرط مقدر تخلصاً من الجمع بين حرفي عطف، وأنْ يكون في الكلام حذف معطوف عليه، وقيل إنَّ الفاء زائدة مع إفادتها السببية، وفي هذا القول ضعف عند بعضهم[5].

(٧) في مواضع الايجاز لأن المعنى يدل عليه:

ويشيع ذلك في القرآن الكريم في مواضيع كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم نُنَجِّي رُسُلَنا والذين آمنوا كذلك حقًّا علينا نُنْجِ

---

(١) الكشاف: ١ / ٣٢٨.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٨٠.

(٣) انظر البحر المحيط: ١ / ٤٨٠، الدر المصون ورقة / ٦٢٢، تفسير القرطبي: ٢ / ٢١١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٣٦، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٨٠. وانظر شاهداً آخر سورة البقرة الآية / ٢٢١.

(٤) آل عمران / ١٢٢، وانظر شاهدين آخرين: سورة إبراهيم / ١١، ١٢.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ١٩٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٢٢٠.

المؤمنين﴾[1]: قيل إنَّ الكلام محمول على حكاية حالهم الماضية على أنَّ المعنى: إنَّ الذين خَلَوْا أهلكناهم لمَّا كذبوا الرسل ثم نجَّينا الرسل والمؤمنين، وذهب الزمخشري[2] إلى أنَّ في الكلام حذف معطوف عليه والتقدير: نهلك الأمم ثم ننجي رُسُلَنا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً..﴾[3]. في الفاء في قوله (فانفجرت)قولان:

أ) أنْ تكون عاطفة على محذوف أي: فضرب فانفجرت، وذهب ابن عصفور إلى أنَّ الفاء الظاهرة هي الداخلة على ذلك الفعل المحذوف على أنَّ الفاء الداخلة على (انفجرت) محذوفة، وكأنَّه يريد أنَّ الفعل الأول حذف لدلالة الثاني عليه، والقول نفسه بالنسبة للفاء، ولا محوج إلى مثل هذا القول.

ب) أنْ تكون في جواب شرط مقدر أيْ: فإنْ ضَرَبْتَ فقد انفجرت وفي الكلام أيضاً تقدير (قد) لتصحيح دخول الفاء، وهو قول أبي القاسم الزمخشري، وقيل إنَّ ذلك ربما يكون من باب تفسير المعنى كما في (الدر المصون)[4]، وهو عند أبي حيان فاسد من حيث المعنى ومن حيث التركيب يجب طرحه لأنَّ حذف الشرط مع أداته نادر وغير ممكن في كلام العرب، ولست أتفق مع الشيخ أبي حيان لأنَّ في القرآن شواهدَ كثيرةً[5] محمولة على ما عده من باب الندرة. وذهب أبو حيان أيضاً إلى أنَّ إضمار (قد) في مثل هذا غير محفوظ في كلام العرب لأنَّ ما كان من هذا الباب إمَّا أنْ

(1) يونس / ١٠٣.
(2) الكشاف : ٢ / ٢٥٥، وانظر البحر المحيط: ١٩٤/٥. حاشية الشهاب: ٦٣/٥.
(3) البقـرة / ٦٠.
(4) انظر الدر المصون ورقة / ٣١٦.
(5) انظر ما في هذا البحث من حذف الشرط وأداته صفحة / ٦٢١.

يكون ماضياً لفظاً ومعنى وإمَّا باضمار (قد) كقوله تعالى: ﴿وإنْ يُكذِّبوكَ فقد كُذِّبَتْ رسُلٌ من قبلِكَ﴾[1]، ولست أتفق معه لأنَّ ذلك يدل عليه قوله تعالى: ﴿وإنْ كان قميصه قد من دبر فصدقت﴾[2]، أيْ: فقد صدقت، وفي المسألة كلام وافٍ مبسوط في (البحر المحيط)[3].

ولعل القول الأوَّل أقلُّ تكلفاً وأكثرُ دلالةٍ على المعنى.

(٨) إذا كان معادلاً لـ (أمْ):

جاء في التنزيل مواضع حذف فيها معادل (أمْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أمْ كنتم شهداء إذْ حضر يعقوبَ الموتُ..﴾[4] في (أمْ) قولان:

أ) أن تكون منقطعة بمعنى (بل) وهمزة الاستفهام أوْ بمعنى همزة الاستفهام عند بعض النحويين.

ب) أنْ تكون متصلة على أنَّ في الكلام حذف ما عطفت عليه (أمْ) أي: أتدَّعونَ على الأنبياء اليهودية أمْ كنتم شهداء، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[5] وتقديره، والواحدي[6]، وتقدير الكلام عنده: أبَلَغَكُم ما تَنْسِبونَ إلى يعقوبَ من إيصائه بنيه باليهودية أمْ كنتم شهداءَ، ورد أبو حيان قول أبي القاسم زاعماً أنَّه لم يعلم احداً أجاز حذف هذه الجملة غير

---

(١) فاطـر / ٤.
(٢) يوسف / ٢٦.
(٣) انظر البحر المحيط : ١ / ٢٢٧، وانظر التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٨٥، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٢٢، ٨٢٠ ـ ٨٢١ ، الكشاف: ٢٨٤/١، وانظر شاهداً آخر في سورة البقرة الآية / ٢٤٣.
(٣) البقـرة / ١٣٣.
(٤) انظر الكشاف ١ / ٣١٣ ـ ٣١٤، البحر المحيط:٤٠١/١، الدر المصون ورقة/٥٣، التبيان
(٥) في إعراب القرآن / ١١٨.
(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٦٥.

الزمخشري، وأنَّ هذا الحذف لا يحفظ في شعر وغيره، ولست أتفق مع أبي حيان، ويكفيني في الرد عليه قول الرضي: «وقد يحذف المعطوف عليه بـ (أم)، قال تعالى: ﴿أَمْ مَنْ هو قانت آناءَ الليل﴾[1] أي: الكافر خير أَمْ مَنْ هو قانت[2]، ولست في ذلك أتشيع لأبي القاسم، وحمل النص على ظاهره أولى وأظهر.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَمْ حسبتم أَنْ تدخلوا الجنة..﴾[3]: يجوز في (أَمْ) أن تكون منقطعة مقدرة بـ (بل) والهمزة أَوْ بالهمزة وحدها كما مر، ويجوز أَنْ تكون متصلة وفي الكلام حذف أيْ: افتسلكون سبيلهم أَمْ تحسبون أَنْ تدخلوا الجنة من غير سلوك سبيلهم[4]،ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ لهم نصيب من الملك..﴾[5]، والقول فيها مثل سابقتها والتقدير: أَهُمْ أَوْلى بالنبوة ممن أرسلته أَمْ لهم نصيب من الملك[6].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَمْ يقولون افتراه..﴾[7]، أَيْ أَتُقِرُّون به أم يقولون افتراه، ويجوز أَنْ تكون منقطعة كما مر. وأجاز قوم أَنْ تكون الميم في (أم) زائدة[8]، ولا ضرورة تدعو إلى مثل هذا التكلف، ولعل في هذه الشواهد المدونة وغير المدونة دليلاً قوياً على حذف ما عطفت عليه

---

(١) الزمـــر / ٩.
(٢) شرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٢٦، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٥/٢٤١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٤٣١.
(٣) البقـــرة / ٢١٤.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة / ٧٦١، البحر المحيط: ٢ / ١٤٠.
(٥) النســـاء / ١٥٣.
(٦) انظر تفسير القرطبي: ٥ / ٢٤٩.
(٧) يونس: ٣٨.
(٨) انظر البحر المحيط: ٥ / ١٥٨، حاشية الشهاب: ٥ / ٣٠، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٣٧٨، مغني اللبيب (تحقيق محي الدين عبد الحميد): ١/٤١.
وانظر شواهد أخرى سورة هود: / ١٣، ٣٥، سورة ص / ٦٣.

(أمْ) وهي شواهد ترد زعم أبي حيان السابق.

(٩) في عطف القصة على القصة :

جاء في التنزيل ما يمكن أنْ يكون من باب عطف القصة على القصة، وقد حمل بعض النحويين ذلك على حذف معطوف عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالُهم كسرابٍ بقيعةٍ يَحْسَبُهُ الظمآنُ ماءً..﴾[١]: قوله ﴿والذين كفروا..﴾ معطوف على ما قبله عطف القصة على القصة، وهو الظاهر، وأجاز بعضهم أنْ يكون منسوقاً على مقدَّر، وهو تكلف من غير ضرورة[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ نادى ربُّك موسى أنِ ائت القومَ الظالمين..﴾[٣]: قوله ﴿وإذْ نادى ربُّك..﴾ معطوف على ما قبله عطف القصة على القصة، والعامل في (إذْ) مضمر تقديره: واذكر أوْ واتل، وأجاز بعض النحويين أنْ يكونَ في الكلام حذف معطوف عليه أيّ: خذ الآياتِ واذكر إذْ نادى ربُّك موسى[٤].

(١٠) فيما يسمى بالاحتباك :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفمن يُلْقى في النار خيرٌ أمْ مَنْ يأْتي آمِنا يوم القيامة﴾[٥]: قيل إنَّ هذه الآية من الاحتباك[٦]، والتقدير: أفمن يأتي خائفاً ويُلقى في النار خيرٌ أمْ مَنْ يأْتي آمناً ويدخل الجنة، وذكر الشهاب[٦] أنَّ

(١) النور / ٣٩.
(٢) انظر حاشية الشهاب : ٦ / ٣٨٨.
(٣) الشعراء / ١٠.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٩٤، البيان في غريب إعراب القرآن :٢/٢١٢، حاشية الشهاب: ٧/٥، البحر المحيط: ٧ / ٧.
(٥) فصلت / ٤٠.
(٦) انظر حاشية الشهاب : ٧ / ٤١، وانظر شواهد أُخرى في حذف المعطوف صفحة / ٤٠١.

ذلك بعيد لأنَّه لا قرينة تدل عليه، ولست أتفق معه في ذلك لأنَّ القرينة ليست بخافية فقوله ﴿يأتي آمنا﴾ يدل على المحذوف في الأوَّل، وقوله ﴿يُلْقي في النار﴾ يدل على المحذوف في الثاني، ولكنني أتفق معه في أنَّ الحذف خلاف الأصل.

(١١) إذا كان المعطوف عليه فعلاً عاملاً في ظرف معطوفاً عليه عامل آخر في ضمير ذلك الظرف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن الليل فتهجَّد به نافلة..﴾[١] قوله: ﴿فتهجد...﴾ معطوف على فعل مقدر عامل في قوله ﴿ومن الليل﴾ أيْ: قم من الليل فتهجَّدْ به أوْ: اسهر من الليل فتهجد به، وهو قول الحوفي[٢]، وذهب الزمخشري[٣] إلى أنَّ التقدير: وعليك من الليل فتهجد به على أنَّ (منْ) تبعيضية، وهو عند أبي حيَّان من باب تفسير المعنى لأن المُغْرى به لا يكون حرفاً، ولا يصح عنده تقدير (مِنْ) ببعض لأنُّها ليست اسماً، وأجاز الشهاب[٤] أنْ يكون مثل قوله تعالى: ﴿فإيَّاي فارهبون﴾[٥]، على أنَّ العامل فعل مقدر يدل عليه الظاهر، والتقدير: ومن الليل تهجد فتهجد به.

(١٢) إذا كان حذفه للاكتفاء بالمعطوف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن أنْ يقتل مؤمناً إلاَّ خطأً..﴾[٦] (خطأً) منصوب على الحال، أوْ نعت لمصدر محذوف أيْ: إلاَّ قتلاً خطأً.. وروى أبو عبيدة عن يونس أنه سأل رؤبة بن العجاج عن هذه الآية فقال:

---

(١) الإسراء / ٧٩.
(٢) انظر البحر المحيط ٦ / ٧١.
(٣) انظر الكشاف ٢ / ٤٦٢.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ٥٤، انظر تفسير القرطبي: ١٠ / ٣٠٧.
(٥) النحل / ٥١.
(٦) النساء / ٩٢.

ليس له أنْ يقتله عمداً ولا خطأً ولكنه أقام (إلاّ) مقام الواو، فيكون في الكلام جعل (إلاّ) بمعنى الواو وحذف (لا) والمعطوف عليه[1]، وهو تكلف بعيد لا ضرورة تدعو إليه.

(١٣) حذفــــه مع حرف العطف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن وُداً﴾[2]:

ذكر أبو حيان أنَّ في الكلام حذفاً، والتقدير: سيدخلهم دار كرامته وسيجعل لهم الرحمن وُدًّا، فيكون قد حذف المعطوف عليه وحرف العطف وأبقى المعطوف، وحَذْفُ العاطف وإبقاء معطوفه عند ابن هشام[3] بابه الشعر، وليست المسألة على ما زعم لأنَّ ما في القرآن من حذف الحروف[4] الناسقة يرد زعمه. وأجاز ابن عطية والزمخشري أنْ تكون الآية متصلة بما قبلها، فلا حذف فيهما.

* * *

(١٤) في كل ما ظاهره عطف الخبر على الإنشاء أو العكس:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا يا أبانا ما نبغي هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا ونميرُ أهلنا ونحفظُ أخانا...﴾[5]: (ما) استفهامية، وعليه فلا يصح عند

---

(١) انظر حاشية الشهاب ٣ / ١٦٧، مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٠١، البحر المحيط : ٣ / ٣٢١، تفسير القرطبي ٥/ ٣١٣.
(٢) مريـــم / ٦.
(٣) انظر البحـــر المحيط ٦ / ٢٢٠.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد)/ ٦٣٥، وانظر: الكشاف: ٢/٥٢٦.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف حروف العطف صفحة / ٧٩٥.
وانظر شاهداً آخر ـ سورة النور الآية / ٤٠.
(٦) يوســف / ٦٥.

جمهور النحويين عطف قوله (ونمير أهلنا) وما عطف عليه على الجملة الإنشائية، ولذلك حملوا الآية على حذف معطوف عليه، والتقدير: نستعين بها ونمير أهلنا ونحفظ أخانـــا.

وفي المسألة خلاف[1]، والصحيح فيها عندي مذهب الذين أجازوا العطف من غير تقدير لأنَّ ما في القرآن يعزز ما ذهبوا إليه، ومن هؤلاء الصفار. ويجوز أنْ تكون (ما) نافية على قول الزجاج، فلا حذف في الكلام، وذكر أبو حيان[2] أنَّ سيبويه أجاز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية، والقول نفسه مع أبي حيَّان. والقول نفسه في عطف الإنشاء على الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وبشِّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنَّ لهم جنَّاتٍ تجري من تحتها الأنهار..﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وأوحينا إلى موسى وأخيه أنْ تبوَّءا لقومكما بمصرَ بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبشِّرِ المؤمنين﴾[4]: ذكر السيوطي[5] أنَّ المانعين أوَّلوا ذلك بأنَّ الأمرين في الآيتين معطوفان على (قل) مقدرة قبل (يأيها) [6]، أو على أمر محذوف تقديره في الآية الأولى: فأنْذِرْ، وفي الآية الثانية، فأبشر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لئن لم تنْته لأُرجمنك واهجرني مليا﴾[7]، ذهب الزمخشري[8] إلى أنَّ قوله (واهجرني) معطوف على محذوف. أي: فاحذرني واهجرني لأنه لا يجيز عطف الإنشاء على الخبر. والقول الظاهر

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٢٧٣.
(٢) انظـر البحر المحيط ٦ / ١٩٥.
(٣) البقـــرة / ٢٥.
(٤) يونس / ٨٧.
(٥) انظـر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٢٧٣.
(٦) البقـــرة / ٢١، يونـس / ٥٧.
(٧) مريـــم / ٤٦.
(٨) انظر الكشاف: ٢ / ٥١١، البحر المحيط ٦ / ١٩٥.

في هذه المسألة إجازة عطف الإنشاء على الخبر وعكسه قياساً على ما جاء في التنزيل من شواهد.

وبعد: فقد يكون المعطوف عليه المحذوف حالاً أو مفعولاً له كما مر.

وقد يكون ظرفاً كقوله تعالى: ﴿يعرفون نعمة الله ثم يُنْكِرونَها وَأَكْثَرُهُمُ الكافرون ويوم نبعث من كل أُمَّةٍ شهيداً...﴾[1]: العامل في (ويومَ) فعل مضمر، أي: واذكر يوم، أَوْ خوِّفهم يوم، وهو قول الحوفي والزمخشري وأبي البقاء وابن عطية، وهو الظاهر، وأجاز الطبري أَنْ يكون معطوفاً على ظرف معمول لفعل محذوف يدل عليه المعنى، والتقدير، ثم ينكرونها اليوم ويوم نبعث من كل أمة شهيداً[2].

وقد يكون جواب شرط كقوله تعالى: ﴿إذا أخرج يده لم يَكَد يراها﴾[3]، أي: لم يرها ولم يكد[4].

ويكونُ مبتدأ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وحورٌ عينٌ﴾[5]: قوله: ﴿وحورٌ عينٌ﴾ مبتدأ خبره محذوف أي: ولهم حورٌ عينٌ، وأجاز أبو البقاء[6] أَنْ يكونَ خبر مبتدأ محذوف أي: ونساؤهم حور عين، وأجاز أيضاً أَنْ يكون معطوفاً على (ولدانٌ) في قوله تعالى: ﴿يطوف عليهم وِلْدانٌ مُخَلَّدونَ﴾[7]،

---

(١) النحل / ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥ / ٥٢٥.

(٣) النور / ٤٠.

(٤) انظر ما في هذا البحث من زيادة (كاد) صفحة / ١٤١٦.

(٥) الواقعة / ٢٢.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٠٤.

(٧) الآية / ١٧.

وعليه فطوافهن للتنعم والتلذذ، وذهب أبو حيان[1]، إلى أنه معطوف على الضمير المستكن في قوله ﴿متكئين عليها. . . .﴾[2]، أو على مبتدأ محذوف هو وخبره، والتقدير: لهم هذا كله وحور عين، ولا ضرورة تدعو إليه لأنَّ حذف الخبر أو المبتدأ أقل تكلفــاً.

* . . ** . . **

(١) انظر البحر المحيط: ٨ /٢٠٦، وانظر تفسير القرطبي: ١٧ / ٢٠٤، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٥١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤١٥، حاشية الشهاب: ١٤٣/٨.

(٢) الآيــــة / ١٦.

حـــذف المعطــوف

يشيع في القرآن الكريم حذف المعطوف، فكثير من مواطن حذفه يقتضيها معنى الآية، وكثير منها يقتضيها الإيجاز في النص القرآني، وبعضها يقتضيه الأصل النحوي، ولست أدري لم جاء حديث النحويين[1] عن هذه المسألة موجزاً جداً، فلا يستطيع القارئ أنْ يقف على مظاهر حذفه وأسبابه، فابن جني في خصائصه[2]، لم يدون شاهداً واحداً من القرآن يعزز به هذه المسألة أمّا ابن هشام[3] فدون بعض الشواهد التي حُذِفَ فيها المعطوف، وحديثه موجز جداً. وتكاد الشواهد القرآنية التي تدور في مؤلفات النحو تكون واحدة كقوله تعالى ﴿وجعل لكم سرابيل تقيكم الحرَّ﴾[4].

ولقد أهملوا حذف المعطوف وبقاء العاطف، ولم يذكروا في مؤلفاتهم درجة شيوع هذه المسألة ومكانتها من الحسن أو القبح، بل اكتفوا بالقول إنَّ ذلك جائز مع بعض حروف العطف.

وبعد فلقد انتهيت في هذه المسألة إلى أنَّ هذا الحذف يكثر في القرآن الكريم وهو حذف مطرد منقاس، كقوله تعالى: ﴿وذروا البيع ذلكم خير

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٥ / ٢٧٣.
البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٢٨.
(٢) الخصائص: ٢ / ٣٧٣.
(٣) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨١٩.
(٤) النحل / ٨١.

لكم﴾[1]، أي: وذروا البيع والشـــراء.

ولحذف المعطوف مواطن يمكن أنْ يقاس عليها، وهي مظاهر تشيع في كثير من الآيات القرآنية، ومنها ما يلي:

١) حذف المعطوف على الاسـم المفرد المضافة إليه (بين).

٢) حذف العادل مع (أمْ).

٣) حذف المعطوف اكتفـــاءً.

٤) حذف المعطوف إذا كان قولاً عاملاً في الجمل الإنشائية ليصح عطفها على الجمل الخبرية.

٥) حذف المقابـــل.

٦) حذف المعطوف على فعل الإرادة لأنها لا تقــوم مقام الفعل.

٧) حذف المعطوف لتصحيح عودة الضميــر على سابق.

٨) حذف المعطوف فيما يسمى بالاحتبـــاك.

٩) حذف المعطوف المتمِّم لمعنى النصِّ القرآني.

١٠) حذف الفعل العامل في المفعول له لأنَّ الفعل الظاهر لا يصح أنْ يعمل عند قوم لمخالفته الأصل النحوي.

١١) حذف فعل معلَّقٍ عن العمل معطوفٍ على آخر ليس من الأفعال التي تعلَّق عند قوم.

١٢) حذف المعطوف وبقاء العاطف.

١٣) حذف الاسم الموصول وبقاء الصلة والعاطف.

---

(١) الجمعـــــة / ٩.

(١) حذف المعطوف على الاسم المفرد المضاف إليه (بين):

تدخل (بين) على ما يمكن تثنيته، ولذلك يؤول ما جاء على خلاف ذلك على حذف معطوف في أحد التأويلات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّها بقرة لا فارضٌ[١] ولا بِكرٌ[١] عوانٌ بين ذلك[٢]...﴾: في هذه الآية الكريمة أُضيفت (بين) إلى اسم إشارة مفرد وهو (ذلك) وفي هذه المسألة ثلاثة أوجه: ـ

(١) أنْ يكون اسم الإشارة صورته مفردة وفي المعنى مثنى لأنَّ تثنية اسم الإشارة وجمعه ليست تثنية حقيقية أوْ جمعاً حقيقياً عند النحويين، فالقياس يقتضي أنْ لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث.

(٢) أنْ يكون من باب إطلاق المفرد وإرادة المثنى أي (بين ذينك)، وهو بعيد عندي في القرآن الكريم فبابه الشعر وليس كلامَ الله تعالى.

(٣) أنْ يكونَ في الكلام حذف معطوف لدلالة المعنى عليه أيْ: عوانٌ بينَ ذلك وهذا، أيْ: بينَ الفارضِ والبِكر، وهو اختيار أبي حيّان[٣]، ولعله أظهر هذه الأوجه لأنَّ حذف المعطوف كثير في القرآن ولأنَّ المعنى بيِّن عليه.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿لا نُفَرِّقُ بين أَحَدٍ منهم﴾[٤]، أي: بين أَحَدٍ منهم والآخر، فحذف (والآخر) اختصاراً. وقيل إنَّ (أَحَدٍ) للعموم، فلا حذفَ في الكلام، وهو الظاهر، ولم يدوِّنْ الزمخشري[٥] غيره لأنَّ في الأول

---

(١) الفارض: المسن التي انقطعت ولادتها من الكبر، والعوان: هي التي ولدت بطناً أو بطنين.

(٢) البقـــرة / ٦٨.

(٣) البحر المحيط: ١ / ٢٥١ ـ ٢٥٢، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٧٥، الكشاف: ٢٨٧/١، حاشية الشهاب: ١٧٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٢/١، تفسير ابن عطيــة: ٣١٣/١.

(٤) البقـــرة / ١٣٦.

(٥) الكشاف: ١ / ٣١٥، وانظـر البحر المحيط: ١ / ٤٠٩.

تكلفاً من غير ضرورة.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿لا نفرق بين أحدٍ من رسله﴾[1] أي: بَيْنَ أحدٍ وأحَدٍ والقول فيها مثل سابقتها[2].

(٢) حذف المعادل مع (أمْ): - يكثر في التنزيل حذف المعادل مع (أمْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجعلنا بعضَكم لبعضٍ فتنةً أتصْبِرونَ وكان ربُّك بصيراً﴾[3] أي: أتَصْبِرونَ أمْ لا تَصْبِرون[4].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أفلا تُبصِرونَ أمْ أنا خيرٌ من هذا الذي هو مَهينٌ..﴾[5]. في (أمْ) في هذه الآية خلاف، فذهب أبو البركات بن الأنباري[6] إلى أنَّها منقطعة بمعنى (بل) لأنَّها لو كانت معادلة لجاء بمعادل لها أيْ: أمْ تُبْصِرونَ، فيكون في الآية إضراب عن الأول بقوله تعالى: ﴿أنا خيرٌ﴾، وهو قول السدي[7] وأبي عبيدة[7] أيضاً.

وذهب سيبويه[8] إلى أنَّها معادلة على أنَّ الجملة الاسمية من قوله ﴿أنا خيرٌ﴾ مؤوَّلةٌ بالفعلية لتصحَّ المعادلة، لأنَّه إنْ كان السابق جملةً فعلية كان المعادل كذلك، والقول نفسه في الجملة الاسمية. وذهب الزمخشري[9] إلى ما ذهب إليه سيبويه إلاَّ أنَّه وضع قوله ﴿أنا خيرٌ﴾ موضع المعادل وهو:

---

(١) البقـــرة / ٢٨٥.
(٢) انظـر: البحر المحيط: ٢ / ٣٦٥.
(٣) الفرقـــان / ٢٠.
(٤) انظـر حاشية الشهاب ٦ / ٤١٥.
(٥) الزخرف / ٥١ - ٥٢.
(٦) البيـان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٥٤.
(٧) انظر تفسير القرطبي: ١٦ / ٥٩٩، البحر المحيط: ٨ / ٢٢.
(٨) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٦٤ - ٦٥.
(٩) الكشاف: ٣ / ٤٩٢.

تُبصرونَ، وهو قول لا يصح عند أبي حيان لما مر من قيدٍ للمقابل.

وأجاز الأخفش(٥) أنْ يكون المعادل محذوفاً أيْ: أفلا تبصـرون أمْ تُبصرونَ، وقد حُذِفَ لدلالة المعنى عليه. وقد ردَّ أبو حيَّان(٨) وابن هشام(٦) هذا القول لأنَّه لا يصح عندهما حذف المعطوف وبقاء العاطف إلاَّ إذا كان بعدَ (أمْ لا) كقولنا: اتفعل هذا أم لا.

وأجاز أبو زيد(٤) أنْ تكون زائدة لأنَّه قد رُوِيَ عن العرب زيادتها. وقد عدت زائدة في قراءة(٥) عيسى بن عمر ويعقوب الحضرمي بالوقف عليها. وقيل إنَّ المعادل محذوف على هذه القراءة أيضاً(٩).

ويظهر لي أنَّ قول أبي القاسم الزمخشري أظهر الأقوال من غير التفاتٍ إلى تلك القيود، لأنَّ الحمل على ظاهر النص أولى، فينبغي القياس على الشاهد القرآني وإجازة كون المعادل مغايراً لمعادله من حيث كونُه جملةٍ اسمية أو فعلية(١٠).

(٣) حذف المعطوف اكتفـاء : ـ يكثر في التنزيل حذف المعطوف اكتفاء لدلالة المعطوف عليه، والاكتفـاء هو أنْ يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيُكْتَفي بأحدهمـــا على أنَّ الآخر منوي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريبَ فيه هدًى للمتقين﴾(١١).

أي : هـدًى للمتقين والكافريـن، فحذف المعـطوف لدلالـة أحد

---

(١) البحـر المحيط : ٨ / ٢٢.
(٢) انظر في هذه المسألة: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٤٠. حاشية الشهاب: ٧/ ٢٤٦، التبيان في تفسـير القرآن: ٩/ ٢٠٥، معاني القرآن للفراء: ٣ / ٣٥.
(٣) انظر شواهد أخرى على هذا المظهر: سورة البقرة / ٣٠، ١٠٧، سورة الزمـر / ٩.
(٤) البقـــرة / ٢.

الفريقين وهو المعطوف عليه. وقد خص الله المتقين بالذكر تشريفاً لهم[1].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وجعل لكم سرابيلَ تقيكم الحرَّ وسرابيلَ تقيكم بأسَكُم﴾[2] أي: تقيكم الحر والبرد، وقيل انه حذف لأن ما يقي الحر يقي البرد، وهو قول الزجاج، أو حذف لدلالة ضده عليه، وهو قول المبرد، أو لأنَّ البرد في تلك البلاد ليس موجوداً[3].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿بيدِكَ الخيـرُ﴾[4]، أي: بيدك الخيرُ والشرُّ، وذكر الزمخشري أنَّ الله اقتصر على ذكر الخير لأنَّ ذلك مسوق إلى المؤمنين، وهو جواب حسن. وقيل إنَّ هذا من آداب القرآن، إذْ لم يصرح إلاَّ بما هو محبوب لخلقه[5].

(٤) حذف المعطوف إذا كان قولاً عاملاً في الجمل الإنشائية: يكثر هذا في القرآن الكريم لأنَّه لا يصح عند جمهور النحويين عطف الجمل الإنشائية على الخبرية. ولذلك يحملون ما جاء من ذلك على حذف القول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فيقولُ الذين ظلموا ربَّنا أخِّرْنا إلى أَجَلٍ قريب... أَوَ لَمْ تكونوا أقْسَمْتُم من قبلُ..﴾[6] أي: فيقال لهم[7]، ولست أتفق مع

---

(١) البحر المحيط: ١ / ٣٨.

(٢) النحل / ٨١.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٥٢٤، الكشاف: ٢ / ٤٢٣، معاني القرآن للفراء: ١١٢/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٤١٢/٦.

(٤) آل عمران / ٢٦.

(٥) انظر الكشاف ١ / ٤٢٢، الدر المصون ورقة / ١١٣٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٠/١، تفسير القرطبي: ٥٥/٤.

وانظر شواهد أخرى على حذف المعطوف اكتفاء: سورة البقرة الآيات / ٢٦، ٤١، ١١٥، ١٣٤، ١٣٦، ٢١٥، ٢٧٣، سورة الأنعام: /١٣، ١٩، سورة هود / ١٢٣، سورة يوسف / ٧، سورة إبراهيم / ٣٤، سورة فاطر / ٣٥.

(٦) إبراهيم / ٤٤.

(٧) انظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٢٧٦، البحر المحيط: ٤٣٦/٥، الكشاف: ٢ / ٣٨٣.

من لم يجوز هذا العطف إلّا بإضمار القول، ويكفينا شاهداً ما جاء في كتاب الله تعالى، وقد ذكر السيوطي[1] أنَّ الصفّار وجماعة جوزوا ذلك من غير تأويل مستدلين بما جاء في كتاب الله، وهو الظاهـــر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ووصَّيْنا الإنسانَ بوالديه حُسْناً وإنْ جاهداكَ لتُشْرِكَ بي ما ليس لكَ بِهِ علم فلا تُطِعْهُما..﴾[2]. ذكر الشهاب[3] أنّه لا بُدَّ من إضمارِ قول قبل الشرط ليصِحَّ عطف الإنشاء على الخبر، وهو قوله ﴿ووصَّينا الإنسان﴾ لأنَّ جملة الشرط إنْ كان جوابها إنشاءً فهي إنشاء، والتقدير: فيقال له وإن جاهداك، والقول فيها مثل سابقتها.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قل إنِّي أُشْهِدُ اللهَ واشهَدُوا أنِّي بريء مما تُشْرِكونَ﴾[4]. أي: وأقول اشهدوا[5].

(٥) **حــذف المقـابــل**: ورد في القرآن الكريم حذف المقـابل المعطوف على مقابله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ليسوا سواءً من أَهْلِ الكتاب أُمَّةٌ قائمةٌ يتلون الكتاب..﴾[6] أيْ: ليسوا سواءً من أَهْلِ الكتاب أُمَّةٌ قائمةٌ تاليةٌ الكتـابَ وأُمَّةٌ كـافرةٌ، وذلـك لأنَّ المساواة تقتضي شيئين، فحـذف المقابل، ودل عليه الظاهر.

وذهب السمين الحلبي[7] إلى أنَّ الوجه الصحيح أنْ يكونَ قوله تعالى:

---

(١) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٢٧٣.
(٢) العنكبوت / ٨.
(٣) حاشية الشهاب: ٧ / ٩٣.
(٤) هـــود / ٥٤.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٥ /١٠٧، وانظر شواهد أُخرى على هذا الحذف: سورة البقرة الآية/٢٥، سورة يونس الآية/ ٨٧، سورة الأعراف/٢٨، ١٤٥.
(٦) آل عمـــران / ١١٣.
(٧) الدر المصون ورقة / ١٣٦٧، وانظر: البحر المحيط: ٣/٣٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢٨٦/١، معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٣٠، تفسير القرطبي: ١٧٦/٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢١٥، مشكل إعراب القرآن: ١٥٣/١.

﴿ليسوا سواءً،﴾ جملة، وقوله ﴿من أهْلِ الكتاب أُمَّةٌ قائمة يتلون الكتابَ..﴾ جملةٌ أُخرى من مبتدأ وخبر، وهو أظهر التأويلين، لأنَّ المعنى بيِّن عليه، ولأنَّ الحذف خلاف الأصل. ويجوز في قوله ﴿يتلون الكتابَ﴾ أنْ يكونَ في موضع النعت الثاني لـ (أُمَّةٌ) أوْ في موضع الحال منها أوْ من الضمير في (قائِمةٌ)، أو من الضمير المستتر في الاستقرار المفهوم من (منهم)، لأنَّه في موضع الخبر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء...﴾[1]، أي: وضرب الله مثلاً رجلين أحدهُما أبكم لا يقدِرُ على شيء والآخَرُ مقابله موصوف بصفات مقابلة لصفات الأبكم[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وتُؤْمنون بالكتاب كلِّه وإذا لقُوكُمْ قالوا آمنا...﴾[3].

أيْ: وتُؤْمِنونَ بالكتاب كُلِّه ولا يُؤْمِنونَ هم به كلِّهِ، ويدل عليه سياق النص[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يستوي منكم من أنْفَقَ من قبلِ الفتح وقاتل أولئكَ أعظمُ درجةً من الذين أنْفَقُوا من بعدُ وقاتلوا..﴾[5]، أي: من أنْفَقَ من قبلِ الفتحِ ومنْ لَم يُنْفِقْ وقاتَلَ ومَنْ لَمْ يقاتِلْ ومَنْ أنْفَقَ ومَنْ لم ينفِقْ وقاتَلَ ومَنْ لَمْ يقاتِلْ بَعْدَ الفتح[6].

---

(١) النحـل / ٧٦.
(٢) انظر البحر المحيط : ٥ / ٥٢٠.
(٣) آل عمـران : ١١٩.
(٤) انظر الدر المصون ورقة /١٣٨٣، البحر المحيط: ٣ /٤٠.
(٥) الحديد / ١٠.
(٦) انظـر البحر المحيط: ٨ / ٢١٩، حاشية الشهاب: ١٥٥/٨، الكشاف ٦٢/٤، التبيان في تفسير القرآن: ٥٢١/٩، تفسير القرطبي، ٢٤٠/١٧، التبيان في إعراب القرآن: =

(٦) **حذف المعطوف على فعل الإرادة لأنها لا تقوم مقام الفعل:** - قد تقوم الإرادة مقام الفعل عند قوم، فلا حذف في الكلام، ولا تقوم عند آخرين، وعليه فلا بدَّ من تقدير فعل معطوف على فعل الإرادة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ أردتم استبدال زوجٍ مكان زوجٍ وآتيتُمْ إحداهُنَّ قنطاراً..﴾[1] أيْ: إنْ أردتُم واستَبْدلْتُم[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿من كان يريد العاجِلَة عَجَّلْنا لَهُ فيها ما نشاء..﴾[3]، أي: من كان يريد العاجِلَةَ مؤْثِراً إيَّاها على الآخرة وسعى لها سعيَها وهو كافِر عجَّلْنا له[4] ويدل على هذا الحذف قوله تعالى: ﴿ومن أرادَ الآخرةَ وسعى لها سَعْيَها وهو مؤمِنٌ فأولئك كان سعيهم مشكوراً﴾[5].

(٧) **حذف المعطوف لتصحيح عودة الضمير على سابق:** يشيع في القرآن عود الضمير على اسم سابق، وقد يقتضي هذا العود تقدير معطوف لتصحيحه، ومن ذلك عود ضمير الجمع على اسم مفرد كقوله تعالى: ﴿على خوفٍ من فرعون وَمَلَئِهم..﴾[6]: فظاهر النص يدل على أنَّ الضمير في (وملئهم) يعود على (فرعون)، وفي تأويلَ ذلك أوجه منها: أنْ يكون في الكلام حذف مضاف، وهو قول الفراء أي: على خوف من آلِ فرعونَ وملئهم، ويدل على هذا المضاف المحذوف الضمير في (وملئهم). ومنها أنْ يكون في الكلام حذف معطوف أي: على خوف من فرعون وقومه

= ٢/١٢٠٧، وانظر شواهد أخرى: سورة فصلت / ٣٣، ٤٠، سورة لقمان / ٣٢، وانظر شواهد أخرى الأحزاب /٥١، سورة لقمان/ ١٧٢.

(١) النساء / ٢٠.
(٢) انظر البحر المحيط: ٣ / ٢٠٥.
(٣) الإسراء ١٨.
(٤) انظر البحر المحيط: ٦ / ٢٠.
(٥) الإسراء / ١٩ .
(٦) يونس / ٨٣.

وملئهم، وهو ضعيف غير مطرد عند الشهاب[1]، ولست أتفق معه لأنَّ مثل هذا الحذف كثير، فالقياس عليه أظهر ولكن حمله على المضاف أَوْلى، لأنَّ حذف المضاف أكثر شيوعاً ودوراناً في التنزيل. ولعل ما يدل على حذف المعطوف كون فرعون ملكاً والملك لا يكون وحده في الغالب. ومنها أنَّ الجماعة سموا بفرعون. ومنها أنَّ العطف بالجمع على فرعون محمول على أنّه ملك جبار [2].

ومنــه : ﴿فأَقِمْ وجهك للدِّين حنيفاً فِطْرَةَ اللهِ التي فطر الناسَ عليها لا تبديلَ لخلق اللهِ ذلكَ الدينُ القيِّمُ ولكنَّ أكثرَ الناس لا يعلمـون منيبين إليه. . .﴾[3]: قوله (منيبين) حال، وفي صاحبها خلاف: فيجوز أنْ يكون حالاً من (الناس)، فلا حذفَ عليه، ويجوز أنْ يكون حالاً من الضمير المستتر وجوباً في (فَأَقِمْ) على أنَّ المقصود به الرسول وأمتُه، وذهب ابو إسحق الزجاج[4] إلى أنَّ في الكلام حذفَ معطوفٍ أيْ: فأَقِمْ وجْهك وأمتك، ويدل على حذف المعطوف قوله (منيبين) لأنَّه جمع، والقول نفسه مع الفراء[5]، وتقدير الكلام عنده: فأَقِمْ وجهَكَ ومَنْ مَعَكَ. وجوز بعض النحويين في (منيبين) أنْ يكون خبر (كان) المضمرة مع اسمها أيْ: كونوا

(١) حاشية الشهاب: ٥/٥٣.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥ / ١٨٤، تفسير القرطبي: ٨/٣٦٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٨٣، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٩٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤١٩.

(٣) الروم / ٣٠ - ٣١.

(٤) انظر البحر المحيط : ٧ / ١٧٢.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٧٨.

انظر تفسير القرطبي: ١٤ / ٣٢، البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٥١.

مشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٧٨، حاشية الشهاب: ٧ / ١٢١، الكشاف : ٣ / ٢٢٢، البحر المحيط: ٧/١٧٢.

منيبين، ويدل عليه قوله تعالى: ولا تكونوا من المشركين﴾[1]، ولا ضرورة إلى مثل هذا التمحل لأنَّ حمل الآية على الحال من (الناس) أظهر وأقل تكلفاً.

وقد يكون ضمير الخطاب الذي للتثنية مخاطباً به واحد كما هو في ظاهر النص القرآني، وعليه فلا بدَّ من تقدير آخَرَ معطوفٍ على الاسم الظاهر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال فَمَنْ ربُّكما يا موسى﴾[2]، أي: يا موسى وهارونُ، فحذفَ المعطوفَ، وذكر أبو البقاء[3] أنَّه يجوز أنْ يقتصر على موسى وحدَه لأنَّه هو الأصل وهو المخاطب.

وقد يعود ضمير الجمع على مثنى، وعليه فلا بدَّ من تقدير اسم ثالث معطوف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وهو الذي خلق الليلَ والنهارَ والقمرَ كلٌّ في فلكٍ يسبحون﴾[4]، فجملة قوله ﴿كلٌّ في فلك يسبحون﴾ في موضع الحال من ﴿والشمْسَ والقَمر﴾ على أنَّ الرابط ضمير الفاعلين في ﴿يسبحون﴾، ولا يصح ذلك إلاَّ على تقدير معطوف أي: وهو الذي خلق الليلَ والنهارَ، والشمْسَ والقَمر والنجومَ لأنَّ الليلَ والنهارَ لا يوصفان بالسباحة، وهي العوم والجري في الفلك، وهذه الجملة الحالية تحتاج إلى واو الحال ليصح الربط بها وبالضمير، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أنَّ الجملَة مستأنفة ليفرَّ من تقدير الواو[6].

---

(١) الـروم / ٣١.

(٢) طه / ٤٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٩٢.

(٤) الأنبياء / ٣٣.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف الحروف (حذف واو الحال)/٧٧٣.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٣١، الكشاف : ٢ / ٥٧١، حاشية الشهاب : ٦ / ٢٥٤. مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١٩٩/١، التبيان في إعراب القرآن ٩١٧/٢.

وقد يعود الضمير على أَحدِ المتعاطفين على أنْ يقدَّرَ للآخر معطوف من جنس الظاهر في النص، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا يُنفِقونَها في سبيل الله﴾[1]، أي: والذين يكنزون الذهبَ ولا ينفقونَهُ والفضةَ ولا يُنفِقونَها. ويجوز أنْ يعود الضمير الظاهر على (الذهب) لأنَّه قد يؤنث على أنْ يقدَّرَ معطوف بعد (والفضة).

وأجازَ قوم أنْ يعود الضمير عليهما لأنَّ تحتهما أنواعاً أُخرى على أنْ يراعى المعنى، وهو قول ظاهر بعيد عن التكلف على ما فيه من توهم هذه الأنـواع.

وأجـاز قوم أنْ تكـون الواو بمعنى (أوْ) على أنْ يعـود الضمـيـر على أحدهما، وهو تأويل بعيد من حيث المعنى، ولا بد فيه أيضاً من تقدير المعطوف عند قوم، وفي المسألة أقوال أخرى أعرضت عن ذكرها لأنها لا تأويل فيها[2].

وقد يعود الضمير على أحد المتعاطفين بـ (أوْ)، وعليه فلا بد عند بعض النحويين من تقدير ما يعود على الآخر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن يَكْسِبْ خطيئةً أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثْماً مُبِيناً﴾[3] أي: ومن يكسِبْ خطيئة ثم يرم بها بريئاً أَوْ إثْماً ثمَ يرم به بريئاً. وأجاز النحويون أيضاً أنْ يعودَ الضمير على الكسب المفهومَ من الفعل ﴿يكْسِب﴾، وأنْ يعودَ على (إثما) لأنَّ المتعاطفين بـ (أو) يجوز أنْ يعود الضمير على أحدهما،

---

(١) التوبـــة / ٣٤.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٣٦/٥، التبيان في تفسير القرآن: ٢١١/٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، وانظر لسان العرب(ذهب). وانظر شاهداً آخر: الآية: ٢٨ من سورة هود.

(٣) النساء: ١١٢.

وهو القول الظاهر(١).

(٨) **حذف المعطوف فيما يسمى بالاحتباك:** الاحتباك: هو أنْ يحذف من الأول ما أُثبِتَ في الثاني وأنْ يحذف من الثاني ما أُثبِتَ في الأول، وهو يكثر في مسائل نحوية مختلفة مشار إليها في مواطنها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِيَسْأَلَ الصادقين عن صِدْقِهم وأعدَّ للكافرين عذاباً أليماً﴾(٢): فيما عطف عليه قوله ﴿وأعدَّ للكافرين عذاباً أليماً﴾ أوجه، منها: انْ يكون قوله تعالى: ﴿وأَخَذْنا منهم ميثاقاً غليظاً﴾(٣)،ومنها أنْ يكون معطوفاً على ما يدل عليه قوله ﴿لِيَسْأَلَ الصادقين﴾فكأنَّ التقدير: فأثاب المؤمنين وأعدَّ للكافرين عذاباً أليما، ويمكن أنْ يكون ذلك من باب التوهم إنْ لم نحمله على حذف معطوف عليه كما في (حاشية الشهاب) أيْ: توهم فعل يصح أنْ يعطف عليه من غير تقدير. ومنها أنْ تكون الآية الكريمة من باب الاحتباك، والتقدير: لِيَسْأَلَ الصادقين عن صدقهم وأعدَّ لهم ثواباً عظيماً ويسأل الكافرين عمَّا أجابوا رُسُلَهم وأعدَّ لهم عذاباً أليما. ويجوز أنْ يكون قوله ﴿وأعدَّ للكافرين عذاباً أليماً﴾ في موضع الحال على إضمار (قد) عند البصريين(٥).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قل إنِّي لا أملك لكم ضرًّا ولا رَشَدًا﴾(٦) أيْ: لا أَمْلِكُ لكم ضراً ولا نفعاً ولا غياً ولا رَشداً، فحذف من كل ما يدل عليه مقابله، وإلا ظهر في هذه المسألة عدم الحذف لأنَّ الضرر في الآية

---

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٧/١، البحر المحيط: ٣٤٦/٣، الدر المصون ورقة: ١٧٨٩.
(٢) الأحزاب: ٨.
(٣) الآية: ٧.
(٤) انظر: ١٦١/٧.
(٥) انظر البحر المحيط: ٢١٤/٧.
(٦) الجن: ٢١.

يقابل الرُّشدَ لأنَّه بمعنى الغي لأنَّ الضرر ثمرة الغي[1]، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وما لي لا أعْبُدُ الذي فطرني وإليهِ تُرْجَعون﴾[2] أي: وما لي لا أعبُدُ الذي فطرني وإليه أرجع وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وإليه تُرْجَعون، وذكر الشهاب[3] أنَّ مثل هذا لا يُرْتكب من غير ضرورة.

(٩) **حذف المعطوف المتمم لمعنى النص القرآني**: ويكاد يكون هذا أكثر المظاهر شيوعاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اركض بِرِجْلِك هذا مغتسل بارد وشراب﴾[4] أي: فاستجبنا له وقلنا: اركض بِرِجْلِك فركض فنبعت عين فقلنا له: هذا مغتسل بارد وشراب فيه شفاؤك فاغْتَسَلَ[5]، والمعطوف عليه (فاستجبنا له..) المقدر هو قوله تعالى: ﴿إذْ نادى ربه أنِّي مسَّنِيَ الشيطانُ..﴾[6]

ومن ذلك ايضاً قوله تعالى: ﴿فلما سمعت بمكرِهِنَّ أرْسَلَتْ إلَيْهِنَّ وأعْتَدتْ لَهُنَّ مُتَّكأً﴾[7] أي: فجئن وجلسن[8].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالت اخرج عليهن﴾[9] أي: فخرج عليهن. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فبدأ بأوعيتهم قبل وِعاءِ أخيه ثم استخرجها

---

(١) انظر البحر المحيط: ٣٥٣/٨، حاشية الشهاب: ٢٦٠/٨.
(٢) يس: ٢٢.
(٣) حاشية الشهاب: ٢٣٧/٧، وانظر شاهداً آخر: سورة فصلت الآية: ٤٠.
(٤) ص ٤٢.
(٥) انظر البحر المحيط: ٤٠٠/٧، حاشية الشهاب: ٣١٤/٧، الكشاف: ٣٧٦/٣. التبيان في تفسير القرآن: ٥١٩/٨.
(٦) الآية: ٤١.
(٧) يوسف: ٣١.
(٨) انظر البحر المحيط: ٣٠٢/٥،، حاشية الشهاب: ١٧٣/٥.
(٩) يوسف: ٣١.

من وعاء أخيه...﴾(1) أي: ثم فتش وعاء أخيه فاستخرجها منه(2). ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قال انفخوا حتى إذا جعله ناراً قال آتوني أُفْرِغْ عليه قِطراً﴾(3) أي: قال انفخوا فنفخوا.(4).

(10) حذف الفعل العامل في المفعول له لأنَّ الفعل الظاهر لا يصح أنْ يعمل عند قوم لئلا يُهْدَمَ الأَصْلُ النحوي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن آياته يريكم البرقَ خوفاً وطمعاً..﴾(5)، فذهب الزمخشري(6) وغيره إلى أنَّ (خوفاً وطمعاً) مفعولان لهما على حذف: مضاف أي: إرادة خوفٍ وطمعٍ، وذلك ليتحد فاعل الفعل العامل وفاعل المصدر المعلل، وفي المسألة خلاف بين النحويين(7) فمنهم من لم يشترط ما مر، ومن هؤلاء سيبويه(7)، وذكر السيوطي(7) أنَّ أحداً من المتقدمين لم يشترط ذلك، وهو الظاهر عندي في هذه المسألة لأنَّ النص القرآني عليه. وقدر أولئك الذين قيدوا المسألة بالاتحاد فعلاً عاملاً في المفعولين لهما فاعله متحد مع فاعل المصدرين، وهذا الفعل معطوف على قوله تعالى: ﴿يريكم﴾، والتقدير عندهم: ومن آياته يريكم البرق فترونه خوفاً وطمعاً، ولا محوج إلى مثل هذا التكلف. ويمكن أنْ يكون المصدران حالين(8) فلا حذف فيهما

---

(1) يوسف: 76.
(2) انظر التبيان في إعراب القرآن: 2/740.
(3) الكهف: 96.
(4) انظر البحر المحيط: 6/165 وانظر شواهد أخرى على هذا المظهر سورة البقرة الآيات: 173، 230، 260، سورة المائدة الآية: 89، سورة إبراهيم الآية: 37، سورة النمل الآية/44، سورة القصص الآية: 11، 31، سورة الأحزاب: 37، سورة العنكبوت الآية: 24.
(5) الروم: 24: 24.
(6) الكشاف: 3/219.
(7) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم). 3/132.
(8) انظر البحر المحيط: 7/167، تفسير القرطبي: 14/19، الكشاف 3/219.

إلاّ على مذهب من لم يجوز وقوع المصدر حالاً إلاّ بالتأويل بالمشتق أو على حذف مضاف.

(١١)حذف فعل معلّق عن العمل معطوف على آخر ليس من الأفعال التي تعلق عند قوم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَ لم يتفكروا ما بصاحبهم من جِنَّةٍ..﴾[١]: في الجملة الاستفهامية من قوله ﴿ما بصاحبهم من جِنَّة﴾ أربعة أوجه.

أ) أن تكون في موضع نصب على المفعول به على أنَّ ﴿أو لَمْ يتفكروا﴾ معلق عن العمل وفي الكلام حذف خافض أي: أولـم يتفكروا في ما بصاحبهم من جنَّة.. ولسنا نتفق مع ثعلب[٢] والمبرد[٢] وابن كيسان[٢] ومن يدور في فلكهم كالشلوبين في انه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم، فالظن ونحوه لا يعلق على زعمهم.

وذكر السيوطي[٣] أنَّه أُلحق بالأفعال التي تعلق أفعالٌ أُخرى وقيدت بكون المعلَّق استفهاماً، ومن هذه الأفعال: أَبْصَرَ، وتفكَّرَ، ونظر وغيرها من الأفعال الأخرى، وهي مدونة في (همع الهوامع)[٣] وإنَّني لأميل في هذه المسألة إلى قول يونس بن حبيب[٣] في إجازته تعليق كل فعل إذا كان الشاهد القرآني يعززه كهذه الآية الكريمة، وهي مسألة مستوفاة في موضعها[٤]

---

(١) الأعراف: ١٨٤.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٤) انظر ما في هذه البحث من جملة في موضع المفعول به لأنَّ الفعل معلق عن العمل الصفحة ٩١٨.

ب) أنْ تكون في موضع نصب على المفعول به بفعل مما يصح تعليقه معطوف على ﴿أَوَلَـمْ يتفكروا﴾، أي: أَوَلَـمْ يتفكـروا فيعلموا ما بصاحبهم من جِنَّةٍ، وهو قول الحوفي، وهو تكلف من غير ضرورة.

جـ) أنْ يكون ﴿أَوَلَـمْ يتفكروا) مضمَّناً معنى ما يتعدى إلى مفعولين، فتكون الجملة الاستفهامية في موضع المفعولين. ولا محوج إليه أيضاً.

د) أنْ يكون الكلام قد تم عند قوله ﴿أَوَلَـم يتفكروا﴾ وما بعده مستأنف على أنَّ (ما) نافية.[1]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يتفكـروا في انفسهم ما خَلَق الله السموات والأرض وما بينهما إلاَّ بالحق﴾[2]، فـ (ما) في الآية نافية، والجملة المنفية في موضع المفعول به والفعل معلق عن العمل، وقد جاء في (حاشية الشهاب)[3] أنَّ هذا ضعيف لأنَّ التعليق في مثل هذه الآية ممنوع أو قليل من غير أنْ يذكر السبب، وليست المسألة على ما زعم فإنَّ أراد أنَّ (ما) النافية لا تعلِّق الفعل إلاَّ قليلاً فلا[4] لأنَّ في القرآن ما يرد مثل هذا الزعم كقوله تعالى: ﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾[5] وقوله ﴿لقد عَلِمْتَ ما هؤلاء ينطقون﴾[6] وإنْ أراد أنَّ الفعل ليس مما يُعَلِّق فلا حجة له في ذلك أيضاً.

وذهب أبو إسحق الزجاج والحوفي إلى أنَّ في الكلام حذف فعل

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤٣١/٤ ـ ٤٣٢، التبيان في إعراب القرآن: ٦٠٥/١.

(٢) الروم: ٨.

(٣) حاشية الشهاب: ١١٣/٧.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢٣٣/٢.

(٥) فصلت: ٤٨.

(٦) الأنبياء: ٦٥.

من أفعال اليقين ليصحَّ التعليق، وأجاز قوم أنْ تكون الجملة المنفية معمولة لفعل القول المحذوف أي: أوَ لم يتفكروا فيقولوا ما خلق الله السمواتِ والأرضَ وما بينهما إلَّا بالحق، وحذف القول سائغ مطرد[١].

(١٢) حذف المعطوف وبقاء العاطف:

وقد مرَّ[٢] انَّ الأخفش أجاز أنْ يكون المعادل محذوفاً في قوله تعالى: ﴿أَفَلا تُبْصِرُون أَمْ أنا خير من هذا الذي هو مَهين..﴾[٣]، وهي مسألة لا يجيزها أبو حيان وابن هشام.

ومما حذف فيه المعطوف وبقي العاطف قراءة الشذوذ: ﴿وأُمِرْت أنْ أكون من المسلمين وأنِ اتْلُ القرآن﴾[٤]، بغير واو في (اتْلُ) على انَّ (أن) مصدرية موصولة بالأمر، وهو الظاهر وأجاز قوم[٥] أنْ تكون تفسيرية على إضمار ما فيه معنى القول أي: وأُمِرتُ أنِ اتْلُ. فيكون معطوفاً على ﴿وأُمِرْتُ أنْ أكون...﴾ ولا ضرورة إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالت كأنَّه هو وأُوتينا العلمَ مِنْ قَبْلِها وكنا مسلمين﴾[٦]: ذكر ابن عطية[٧] انَّ قوله ﴿وأوتينا العلمَ..﴾ من قول سليمان على إضمار القول أيْ: وقال سليمان أوتينا العلم من قبلها، وذهب

(١) انظر الكشاف: ٣/٢١٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٣٧، تفسير القرطبي: ١٤/٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٤٩، حاشية الشهاب: ٧/١١٣، البحر المحيط: ٧/١٦٣.

(٢) انظر صفحة: ٤٢٤.

(٣) الزخرف: ٥١ - ٥٢.

(٤) النمل: ٩١ - ٩٢.

(٥) انظر البحر المحيط: ٧/١٠٢، حاشية الشهاب: ٧/٧٢، معاني القرآن للفراء: ٢/٣٠٢.

(٦) النمل: ٤٢.

(٧) انظر البحر المحيط: ٧/٧٨.

الزمخشري[1] والشهاب[2] إلى أنَّه معطوف على مقدر يقتضيه المقام للإفاضة في وصفها برجاحة الرأي ورزانة العقل في الهداية للإسلام، أيْ: فاصابت كيتَ وكيتَ وأُوتينا العلمَ، ويظهر لي أنَّ قول ابن عطية أقل تلكفاً وأكثر دلالة على المعنى[3].

(١٣) حذف الاسم الموصول وبقاء الصلة والعاطف:

ورد في القرآن الكريم ما يمكن أنْ يخرج على حذف الاسم الموصول وبقاء الصلة والعاطف ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ في خلق السموات والأرض واختلافِ الليل والنهار والفُلْكِ التي تجري في البحر بما ينفعُ الناسَ وما أنْزَلَ اللهُ مِنَ السماءِ من ماءٍ فاحيا به الأرضَ بعد موتِها وبث فيها من كُلِّ دابَّةٍ وتصريفِ الرياحِ...﴾[4]: قوله ﴿وبث فيها...﴾ إمَّا أنْ يكونَ معطوفاً على قوله ﴿فأحيا به﴾ وإمَّا على قوله ﴿وما أنْزَلَ اللهُ من السماءِ من ماءٍ﴾،ولم يُسَوِّغ أبو حيان[5] العطف على كلتا الجملتين لأنهما من صلة الموصول لأنَّ قوله ﴿وبثَّ فيها..﴾ يخلو من الضمير العائد على الاسم الموصول، ولا يصح أنْ يكون الضميرَ في (فيها) لأنَّه عائد على الأرض لا على الماء، ولا يصح حذفه لأنَّه ليس من المواضع المتفق عليها، فالنحويون[6] يقيدون ذلك بوجوب جر الموصول بالخافض نفسه، وبوجوب اتحاد متعلقهما لفظاً ومعنى وبأنْ لا يكون ذلك المجرور العائد على الاسم

---

(١) الكشاف: ٣/١٥٠.

(٢) حاشية الشهاب: ٧/٤٩.

(٣) انظر شواهد أخرى على هذا المظهر: سورة آل عمران الآية: ٧٩، سورة الأعراف الآية ١٥٦، سورة إبراهيم آية: ٤٤، سورة هود الآية: ٥٤.

(٤) البقرة: ١٦٤.

(٥) البحر المحيط: ١/٤٦٦ وانظر الدر المصون ورقة: ٥٩٩.

(٦) انظر شرح الأشموني على الفية ابن مالك: ١/٨١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٤٤-همع الهوامع: (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١/٣٠٧.

الموصول وجاره في موضع رفع، وبأن يكون متعيناً للربط، وبأن لا يكون محصوراً، ولو قدر العائد في المعطوف لكان التقدير، وبث به فيها من كل دابة وتصريف الرياح، فالمتعلق غير متحد والربط مفقود في مثل هذا التقدير من حيث المعنى، ولذلك لم يسَوِّغْ أبو حيان العطف على هاتين الجملتين، وذاهب إلى أنَّ في الكلام موصولاً محذوفاً صِلَتُهُ «وبث فيها..»، والتقدير: وما بث فيها من كل دابَّةٍ، وهو حذف سائغ مقيس على المذهب الكوفي. وغير مقيس على المذهب البصري[1].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿فالـذين هاجـروا وأُخْرِجـوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وَقُتِلُوا...﴾[2] أي: فـالذين هـاجروا والـذين أُخرِجوا من ديارِهم والذين قاتلوا وَقُتِلُوا[3]. وهو حذف لا محوَج إليه.

---

(1) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١/٣٠٥ـ ٣٠٦.

(2) آل عمران: ١٩٥.

(3) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٥٤٨، البحر المحيط: ٣/١٤٥.

حذف المستثنى منه

يحذف المستثنى منه في الاستثناء المفرَّغ، ويكون الاستثناء فيه من عام محذوف، ويدل عليه ما بعد (إلّا) كقولنا: ما قام إلّا زيدٌ أي: ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ، ويكون ما بعد (إلّا) بدلاً من ذلك العام المقدَّر. وشرطه أنْ يكون في كلام غير موجب كقوله تعالى: ﴿وما مُحَمَّدٌ إلّا رسولٌ قدْ خلَتْ من قبله الرُّسُلُ﴾[1]. وقد يكون في الاستفهام الإنكاري كقوله تعالى: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إلّا القومُ الظالِمونَ﴾[3]. وذكر السيوطي[4] أنَّ بعضهم جوز وقوعه في الموجب كقولنا: قام إلّا زيدٌ، و: ضَرَبْتُ إلّا زيداً، ومررت إلّا بزيدٍ، وذكر أنَّ الجمهور على منعه. وذكر أنَّ التفريغ يكون في كل المعمولات من فاعل ومفعول به إلّا المصدر المؤكَّد كقوله تعالى: ﴿إنْ نَظُنُّ إلّا ظَنّاً﴾[5]، وقد ذكر الرضي[6] أنَّ التفريغ يصح في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر إلّا في المفعول المطلق المؤكَّد والمفعول معه، فلا يقال: لا تمشِ إلّا وزيداً، وعطف النسق، فلا يقال: قام زيدٌ إلّا وعمرٌو.

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٨/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥١/٣ - ٢٥٣.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

(٣) الأنعام: ٤٧.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥١/٣ - ٢٥٢.

(٥) الجاثية: ٣٢.

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢٣٥/١ - ٢٣٦.

وبعد فلقد انتهيت من الاستقصاء لكل ما في التنزيل من شواهد هذه المسألة إلى أنَّ المحذوف يشمل أبواب النحو التالية:

(١) المفعول به.

(٢) المفعول له.

(٣) الحـال.

(٤) الفاعل ونائبه.

(٥) المفعول المطلق.

(٦) المفعول فيه.

(١) المفعول به:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما يُضِلُّ بـه إلاَّ الفاسقين﴾[١]: في قـوله ﴿الفاسقين﴾: وجهان:

أ ـ أنْ يكون مفعولاً به لما قبل (إلاَّ) على أنَّ الاستثناء مفرَّغ.

ب ـ أنْ يكون منصوباً على الاستثناء على أنَّ المستثنى منه محذوف، والتقدير: وما يُضِلُّ به أحداً إلاَّ الفاسقين، وهو قول الفراء[٢]، ومنع أبو البقاء[٣]، والقرطبي[٤] نصبه على الاستثناء، وقد ردَّ أبو حيان[٢] زعمهما لأنَّ الاسم بعد(إلاَّ) إمَّا أنْ يُفَرَّغ له العامل نحو: ما قام إلاَّ زيدٌ، و: ما رأيتُ إلاَّ زيداً، وإمَّا أنْ لا يُفرَّغ، فإنْ طلب مرفوعاً يجب ذكره قبل (إلاَّ)، وإنْ كان

---

(١) البقرة: ٢٦.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١/١٢٦، الدر المصون ورقة ١٨٩.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٤.

(٤) تفسير القرطبي: ١/٢٤٥.

منصوباً أوْ مجروراً فيجوز حذفه لأنَّه فضله كما مر في قول الفراء. ويظهر لي أنَّ قول أبي البقاء والقرطبي أظهر ممَّا ذهب إليه الفراء، وأبو حيان، لأنَّ ما بعد (إلاَّ) في الاستثناء المفرَّغ يعامل على أنَّها ليست موجودة، ولا محوج إلى تكلف تقدير محذوف لأن المعنى بيِّن، ولعل أبا حيان وغيره في إجازة حذف الفضلة في مثل هذه المسألة يريدون الفرار من القول بحذف الفاعل كقولنا ما قام إلاَّ هِنْدُ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويأبى اللهُ إلاَّ أنْ يُتِمَّ نورَهُ..﴾[1]: الاستثناء المفرَّغ لا يصح في الكلام الموجب كما مر، والآية محمولة إمَّا على حذف المستثنى منه أي: ويأبى الله كلَّ شيءٍ إلاَّ إتمامَ نوره، وإمَّا أنْ تكون محمولة على توهُّم النفي من قوله ﴿ويأبى﴾ أي: لا يرضى الله إلاَّ أنْ يُتِمَّ نورَهُ[2]. وذكر السيوطي أنَّ بعضهم جوَّز كونَه في الموجب[3].

وإنني لأميلُ في هذه المسألة قياساً على ما جاء في التنزيل من شواهدَ إلى القول بإجازة التفريغ في الكلام الموجب من غير تقدير، ومن الاستثناء المفرَّغ في الموجب قوله تعالى: ﴿فأَبى أكثرُ الناسِ إلاَّ كفُوراً﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وإنْ كانت لكبيرةً إلاَّ على الذين هدَى اللهُ...﴾[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يومَ لا ينْفَعُ مالٌ ولا بَنُونَ إلاَّ مَنْ أتى اللهَ بقلبٍ سليمٍ﴾[6]: يجوز في الاستثناء أنْ يكون مُتَّصِلاً على حذف مضاف أي: إلاَّ

---

(١) التوبة: ٣٢.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٦٤١/٢، البحر المحيط: ٣٣/٥، حاشية الشهاب: ٣٢٢/٤.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥١/٣.

(٤) الإسراء: ٨٩، وانظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧.

(٥) البقرة: ١٤٣.

(٦) الشعراء: ٨٨ ـ ٨٩.

مالٌ مَنْ أتى الله بقلب سليم وبنوهم،فيكون (مَنْ) في موضع رفع على البدل من الفاعل، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب بدلاً من المفعول المحذوف أيْ: يَومَ لا يَنْفَعُ مالٌ ولا بنونَ أحداً إلاَّ مَنْ أتى الله بقلبٍ سليمٍ. وأجاز الزمخشري[1] أنْ يكون في موضع نصب على المفعول به لـ ﴿يَنْفَعُ﴾، وهو الظاهر البعيد عن التكلف. ويجوز أنْ يكون الاستثناء من غير الجنس أي: لكِنْ من أتى الله بقلبٍ سليمٍ يَسْلَمُ، وهو عند أبي القاسم الزمخشري منقطع على حذف مضاف أيْ: إلا حالُ من أتى اللهُ بقلبٍ سليمٍ[2].

ويجوز أنْ يكون المفعول به غيرَ صريح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كانَتْ لكبيرةً إلاّ على الذين هدَى اللهُ..﴾[3]: في قوله ﴿على الذين هدى اللهُ قولان:

أ ـ أنْ يكون مستثنى على أنَّ المستثنى منه محذوف والتقدير: وإنْ كانت لَكَبيرَةً على الناسِ إلاَّ على الذين هدَى الله، وهو قـول أبي حيان.

ب ـ أنْ يكون متعلِّقاً بـ (لكبيرةً﴾ على أنَّ الاستثناء مفرَّغ على أنْ يكون النفي متوهَّماً أيْ: إنَّها لا تَخَفُّ ولا تَسْهُل إلاَّ على الخاشعين.

(٢) المفعـول لـه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يَحِلُّ لكم أنْ تأخذوا مِمَّا آتيتُوهُنَّ شيئاً إلاَّ أنْ يخافا ألاَّ يُقيما حُدودَ الله..﴾[4]: في المصدر المؤوَّل مِنَّ (أنْ) وما في حيزها والذي بعد (ألا) أوجه:

---

(١) الكشاف: ٣/١١٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٩٧. حاشية الشهاب: ١١/١٩، البحر المحيط: ٧/٢٦.

(٢) انظر شاهداً آخر على حذف المفعول به المستثنى منه الصافات: ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٣) البقرة: ١٤٣.

(٤) البقرة: ٢٢٩.

أ ـ أنْ يكون في موضع نصب على المفعول له بعد حذف لام العلة، والمفعول له مستثنى من آخر عام والتقدير: ولا يَحِلُّ لكم أنْ تأخذوا منه لسبب من الأسباب إلاّ بسبب خوف عدم إقامة حدود الله.

ب ـ أنْ يكون في موضع نصب على الحال على حذف مضاف وخافض أيْ: ولا يَحِلُّ لكم أنْ تأخذوا منه في حال من الأحوال إلاّ في حال خوف عدم إقامة حدود الله، وقيل إنَّ الأوَّل أظهر لأنَّ (أنْ) وما في حيِّزها لا تقع في موضع الحال على مذهب سيبويه[1]، وهي مسألة جائزة على مذهب ابن جني[2].

جـ ـ أنْ يكون في موضع نصب على الظرفية على حذف مضاف أي: ولا يَصِحُّ لكُمْ أنْ تأخذوا منه شيئاً في كل وقت إلاّ وقت الخوفِ مِنْ عدم إقامة حدودِ اللهِ[3]. وفي الكلام أيضاً حذف المفعول فيه المستثنى منه.

ووقوع المصدر المؤول ظرفاً مسألة فيها خلاف، ومِمَّنْ منعها أبو البركات بن الأنباري[4]، فلا يصحُّ عنده أنْ يقال: خروجُنا أنْ يصيحَ الديكُ لأنَّ الذي يقع ظرفاً عنده هو المصدر الصريح، وقد أجاز ما منعه الزمخشري[5].

---

(١) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١/١٩٥، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١٧.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/١٧.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: ٨١٩، البحر المحيط: ٢/١٩٧، مشكل إعراب القرآن: ١/٩٨، التبيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٥٧. التبيان في إعراب القرآن: ١/١٨٢. حاشية الشهاب: ٥/١٩١، البحر المحيط: ٥/٣٢٤، الكشاف: ٢/٣٣٢.

(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٥٧.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/١٧٠.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنا مِنْ رَسولٍ إلاَّ لِيُطاعَ بإذْنِ الله..﴾[1]: المصدر المؤول مِنْ (أَنْ) المضمرة بعد اللام في ﴿لِيطاعَ﴾ وما في حيِّزها مجرور باللام، والاستثناء مفرَّغ والمستثنى منه محذوف أي: وما أَرْسَلْنا مِنْ رَسولٍ لشيءٍ من الأشياءِ إلاَّ للطاعة[2].

(٣) الحـــال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ولا يَحِلُّ لَكم أَنْ تأخذوا مِمَّا آتيتموهُن شيئاً إلاَّ أَنْ يخافا أَلاَّ يُقيما حدودَ اللهِ...﴾[3] أي: ولا يحِلُ لكم أَنْ تأخذوا مِنْهُ في حال من الأحوال إلاَّ في حال خوف عدم إقامة حدود الله[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِم الذِّلَّةُ أينما ثُقِفوا إلاَّ بِحَبْلٍ من اللهِ وحبلٍ من الناس...﴾[5]: قوله ﴿بحبلٍ مِنَ اللهِ﴾ في موضع نصب على الحال، وهو مستثنى من أعم الأحوال، وتقديره عند الزمخشري[6]. ضُرِبَتْ عليهِمُ الذِّلَّةُ في عامة الأحوالِ إلاَّ في حال اعتصامهم بحبلِ اللهِ، وعليه فالاستثناء متَّصل.

وجعله الفرَّاء معمولاً لفعل محذوف أي: إلاَّ أَنْ يعتَصِموا بحبل اللهِ. وتقديره عند ابن عطية[7]: فلا نجاة مِنَ الموتِ إلاَّ بِحَبْلٍ مِنَ اللهِ، وهو مستثنى من جملة مقدَّرة، ولا محوج إليه.

---

(١) النساء: ٦٤.
(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ١٧١٩.
(٣) البقرة: ٢٢٩.
(٤) انظر الصفحة: ٤٤٤.
(٥) آل عمران: ١١٢.
(٦) انظر الكشاف: ١/٤٥٥.
(٧) انظر البحر المحيط: ٣/٣١، وانظر: الدر المصون ورقة: ١٣٦٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٨٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢١٥، تفسير القرطبي: ٤/١٧٤.

(٤) الفاعل ونائبه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا موسى لا تَخَفْ إنِّي لا يخافُ لَدَيَّ المُرْسَلونَ إلاَّ مَنْ ظَلَم ثم بدَّل حُسْناً بعدَ سوءٍ...﴾[1]: الظاهر في الاستثناء أنْ يكون منقطعاً أيْ: لَكِنْ مَنْ ظَلَم، لأنَّ الأنبياء معصومون من وقوع الظلم الواقع مِنْ غيرهم. وأجاز الفراء[2] أنْ يكون الاستثناء متَّصلا على أنَّ في الكلام مستثنى منه محذوفاً أي: إنِّي لا يخافُ لَدَيَّ المُرْسَلونَ وإنَّما يخافُ غيرُهُمْ إلاَّ مَنْ ظَلَم، فحذف الفاعل وعامله. وهو محال عند النحاس لأنَّه من شيء لم يذكر، لأنَّه لو صحَّ ما ذهب إليه لصحَّ في قولنا: إنِّي لا أَضْرِبُ القومَ إلاَّ زيداً، أنْ يقال: إنِّي لا أَضْرِبُ القومَ وإنَّما أَضْرِبُ غيرَهم إلاَّ زيداً.

وأجاز قوم منهم الأخفش وأبو عبيدة والفراء كما في (المغني)[3] أنْ تكون (إلاَّ) عاطفة بمنزلة الواو، ويظهر لي أنَّ ما في (معاني القرآن) للفراء يغاير ما نسبه ابن هشام إليه: «ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا لأنِّي لا أُجيز: قام الناسُ إلاَّ عبدَ اللهِ، وهو قام، وإنَّما الإستثناء أنْ يخْرُجَ الاسم الذي بعد إلاَّ) من معنى الأسماء قبل (إلاَّ). وقد أراه جائزاً أنْ نقول: عليك ألفُ سُوى ألفٍ، فإنْ وَضَعْتَ (إلاَّ) في هذا الموضع صلحت وكان (إلاَّ) في تأويل ما قالوا...»[4]

وأجاز قوم أنْ يكون الاستثناء متَّصلا على أنَّ المعنى: إلاَّ مَنْ ظَلَمَ مِنَ المُرْسَلينَ بإتيانِ الصغائر التي لا يسلم منها أحد، وهو قول المهدوي واختيار

---

(١) النمل: ١٠ ـ ١١.
(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٢٨٧.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٠١.
(٤) معاني القرآن: ٢/٢٨٧.

النحاس، وجعل الزمخشري[1] من هذه الصغائر ما فرط من آدم ويونس وداود وسليمان واخوة يوسف ومن موسى عليه السلام بوكْزِهِ القبطي، وفي المسألة كلام مطول مبسوط في مظانه[2].

ويظهر لي أنَّ ابن عباس أوَّل القائلين بأنَّ (إلَّا) بمعنى الواو: و(إنِّي لا يخافُ لَدَيَّ): عندي (المُرْسَلونَ إلاَّ مَنْ ظَلَم) ولا مَنْ ظَلَم»[3]. ولعل كون الاستثناء منقطعاً يغنينا عن مثل هذه التمحُّلات[4].

ومن ذلك قراءة ابن أبي إسحق وغيره: ﴿فأَصْبَحُوا لا تُرى إلاَّ مساكِنُهُم..﴾[5] بالرفع والتاء، وهي قراءة ضعيفة في العربية عند ابن جني[6]، والشعر أولى بجوازه عنده من القرآن لأنَّ التذكير واجب في مثل قولنا: ما قام إلاَّ هندُ، والتأنيث بابه الشعر، وما جاء في الشعر منه ضعيف عنده أيضاً، لأنَّ التقدير: ما قام أحَدُ إلاَّ هندُ، وليس ابن جني ممَّنْ يذهبون إلى تقدير مستثنى منه: «وإنَّما الصواب: ما ضَرَبَ إلاَّ هندٌ، ولسنا نريدُ بقولنا: إنَّه على إضمار (أحد) وإنَّ هنداً بدل من (أحد) المقدر هُنا، وإنَّما نُريد أنَّ المعنى هذا، ولذلك قدَّمنا أمْرَ التأنيث...»[7].

والقول نفسه مع الفَّراء: «وفيه قبحٌ في العربية لأنَّ العرب إذا جَعَلَتْ فعلَ المؤنث قبل (إلاَّ) ذكَّروه فقالوا: لَمْ يَقُمْ إلاَّ جاريتُك، وما قام إلاَّ

---

(1) انظر الكشاف: ١٣٨/٣.
(2) انظر تفسير القرطبي: ١٣ / ١٦١.
(3) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣١٦.
(4) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١٩/٢، البحر المحيط: ٥٧/٧، التبيان في تفسير القرآن: ٧٠/١٣، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٠٥/٢، حاشية الشهاب: ٣٦/٧، وانظر شاهداً آخر: سورة يونس: ٦١.
(5) الأحقاف: ٥
(6) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٦٥/٢.
(7) معاني القرآن للفراء: ٢٦٥/٢.

جاريتُك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلاّ جاريتُك، وذلك أنَّ المتروكَ أحَدُ فأحَدٌ إذا كان لمؤنث أوْ مذكَّر فقعلهما مذكَّر... وهو على ذلك جائز.﴾[1] والقول نفسه مع القرطبي[2]. وذكر أبو حاتم[2] أنَّ ذلك لا يستقيم في اللغة إلاّ أن يكون فيها إضمار كقولنا: لا تُرى النساء إلاّ زَيْنَبُ، ولا يجوز عندهُ: ولا تُرَى إلاّ زَيْنَبُ. وذكر القرطبي أنَّ المعنى عند سيبويه: لا تُرَى أشْخاصُهُم إلاّ مساكِنُهُم. وذهب أبو حيان[3] كابن جني وغيره إلى أنَّ التأنيث بابه الشعر. وجوَّزَه ابن مالك[4] في النثر على قلة، وذكر الرضي[5] أنَّ الأجود في هذه المسألة ترك التاء، وأجاز أنَّ يكون المسند إليه في قولنا: ما قام إلاّ هند هو (إلاّ) مع المستثنى من حيث المعنى، وإنْ كان في اللفظ هو المستثنى.

ويظهر لي من كل ما مرَّ إجازة تأنيث الفعل مع فاعله حملا على هذه القراءة وعلى ما ورد من شواهد في كلام العرب من غير ترجيح، وهذه القراءة تعزّزها قراءة شيبة ﴿إنْ كانت إلاّ صَيْحَةٌ﴾[6] بالرفع على أنَّ (كان) تامَّة، وعليه فيمكن أنْ يكونَ المقدَّر مؤنَّثاً كما قال اللقاني[7].

(٥) المفعول المطلق:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ نقولُ إلاّ اعتراكَ بعضُ آلِهتنا بسوءٍ﴾[8].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٦٥.

(٢) انظر تفسيره: ٢٠٧/١٦.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٣٢/٧، ٦٥/٨.

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٩/١.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ١٧٠/٢.

(٦) يس: ٢٩.

(٧) انظر شرح التصريح على التوضيح (حاشية يس الحمصي): ٢٧٩/١.

(٨) هود: ٣٤.

أي: إنْ نقول قولاً إلاَّ قولنا هذا، فحذف المستثنى منه، وذهب أبو البقاء[1] إلى أنَّ جملة (اعتراك...) مفسِّرة لمصدر محذوف أي: إنْ نقول إلاَّ قولاً هو اعتراك، فحذف المفعول المطلق.

(٦) المفعول فيه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تأخذوا مِمَّا آتيتُموهُنَّ شيئاً إلاَّ أَنْ يخافا إلا يقيما حُدودَ الله..﴾[2] أي: ولا يحلُّ لكم أنْ تأخذوا منه شيئاً كلَّ وقتٍ إلا وقت الخوفِ من عدم إقامة حدودِ اللهِ[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أبرىءُ نَفْسي إنَّ النفسَ لأمَّارةٌ بالسوءِ إلا ما رَحِمَ ربِّي...﴾[4]: (ما) مصدرية ظرفية أي: مدة رحمة ربِّي، ويجوز أن تكون موصولة بمعنى (مَنْ) مستثناه من مفعول ﴿لأمَّارة﴾ المحذوفة أيّ: لأمَّارةٌ صاحِبها بالسوء إلاَّ الذي رَحِمَهُ ربِّي، وعلى كونها مصدريَّة تكون مستثناة من ظرف الزمان المفهوم أي: لأمَّارةٌ بالسوءِ مدة بقائِها إلاَّ مدة رحمةِ اللهِ العبدَ[5].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٠٣، وانظر: البحر المحيط: ٥/٢٣٣، الكشاف: ٢/٢٧٥، التبيان في تفسير القرآن: ٦/١٠، حاشية الشهاب: ٥/١٧.

(٢) البقرة: ٢٢٩.

(٣) انظر الصفحة: ٢٨٩.

(٤) يوسف: ٥٣.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٥/١٨٧، الكشاف: ٢/٣٢٧، معاني القرآن للفراء: ٢/٤٨، تفسير القرطبي: ٩/٢١٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٣٥، البحر المحيط: ٥/٣١٨، وانظر شاهداً آخر: سورة الأنعام: ١٢٨.

حـــذف المـــؤكَّد

أجاز الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر حذف المؤكد، وذكر الرضى أنَّ أكثر مواضع حذفه في الصلة كقولنا: جاء الذي ضربتُ نَفْسَهُ، وفي الصفة، وهو أقلُّ شيوعاً من سابقه، وهو كقولنا: جاء قومٌ ضَرَبْتُ كلَّهم أجمعين، وفي الخبر، وهو أقل شيوعاً من سابقه، وهو كقولنا: القبيلة أعطيتُ كلَّهم أجْمعين.

ومنع قوم حذفه، ومنهم الأخفش وأبو علي الفارسي وابن جني وثعلب، لأنَّ الحذف للاختصار، والتوكيدُ للتطويل فتنافياً، ولأنه لا دليل على الحذف. وذكر أبو حيان[2] أنَّ اختياره عدم الجواز.

ولقد جاء في التنزيل حذف المؤكَّد[3] في مواضع منها:

(١) حـــذف المفعول به المؤكَّد معنويًا.

(٢) توكيد الضمير الواقع فاعلاً لفعل مضمر توكيداً معنوياً.

(٣) حذف الجملة المؤكَّد مضمونها بالمصدر.

(٤) حذف المؤكَّد لفظيًّا.

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٣٠ ـ ١٣١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٠٥، مغني اللبيب(تحقيق مازن المبارك وزميله) : /٧٩٣ ـ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٤١١.

(٢) انظر البحر المحيط : ٥ / ١٥١.

(٣) انظر : البقرة : ١٣٠، يونس: ١٠، الإسراء:٢٣، النمل: ٨٨، فاطر:٢٧.

(١) حذف المفعول به المؤكَّد معنويًا:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْراهيمَ إلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[١]: في نصب (نَفْسَه) أوجهٌ:

(أ) أنْ يكون مفعولاً به للفعل (سَفِهَ) لأنَّه يتعدَّى بنفسه، وهو الظاهر.

(ب) أنْ يكون مفعولاً به على تضمين (سَفِه) معنى ما يتعدى بنفسه أيْ: جهل أو أَهْلَكَ، ولا محوج إليه.

(جـ) أنْ يكون منصوباً على نزع الخافض أي: سَفِهَ في نفسِهِ.

(د) أنْ يكون على حذف المؤكَّد، وهو قول ذكره مكي بن أبي طالب[٢] أي: سَفِهَ قولَهُ نَفْسَهُ.

(هـ) أنْ يكونَ منصوباً على التمييز وهو قول الفراء، وتعريف التمييز عند الزمخشري[٣] من باب الشذوذ.

(و) أنْ يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول، وهو قول بعض الكوفيين.

(ن) أنْ يكون توكيداً لقوله(مَنْ) لأنه في محل نصب على الاستثناء، وهو تخريج غريب عند النحاة[٤].

(٢) توكيد الضمير الواقع فاعلاً لفعل مضمر توكيداً معنويًا:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مكانَكُم أنتم وشركاؤُكُم﴾[٥]:

(١) البقـرة / ١٣٠.
(٢) انظر الدر المصون ورقة / ٥٢٤.
(٣) انظر الكشاف: ١ / ٣١٢.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة / ٥٢٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٢٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/١١٧، حاشية الشهاب: ٢/٢٤٠، تفسير ابن عطية: ١/٤٢٤.
(٥) يونس / ٢٨.

(مكانَكُمْ) منصوب بفعل مقدَّر، أي: الزموا مَكَانَكُمْ وذكر ابن عطية أنَّ (أنتم) توكيدٌ للضمير في الفعل المضمر، وقد رُدَّ هذا القول لأنَّه لا يقال: أنتَ مَكَانَكَ[1].

وقيل إنَّ (أنتم) مبتدأ خبره محذوف أي: أنتم وشركاؤكم مُهانُون، وأجاز الزمخشري[2]، أنَّ يكون توكيداً للضمير المستكن في (مكانَكُم) لأنَّه قام مقام الضمير في (الزموا)[3]. والظاهر في هذه المسألة أنْ يكون تَوكيداً للضمير المتصل في (مكانَكُمْ)، لأنَّه يُؤَكَّد بالضمير المنفصل كلُّ ضمير متصل مرفوعاً كان أو مجروراً[4].

(٣) حذف الجملة المؤكَّدُ مضمونُها بالمصدر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللهِ الذي أَتْقَنَ كُلَّ شيءٍ....﴾[5]:

ذكر أبو القاسم الزمخشري[6] أنَّ (صُنْعَ) من المصادر المُؤكَّدة كقوله تعالى: ﴿وَعْدَ اللهِ﴾[7] و﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[8]، ومؤكَّد هذه المصادر محذوف عنده وهو الناصب لـ(وَيَوْمَ) في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ في الصورِ﴾[9]. والتقدير: وَيَوْمَ يُنْفَخُ في الصور فكانَ كَيت وكيتَ أثابَ اللهُ

(١) انظر البحر المحيط ٥ / ١٥١.
(٢) انظـر الكشاف : ٢/٢٣٥.
(٣) انظـر : التبيان في إعراب القرآن: ٦٧٣/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٤١١، حاشية الشهاب: ٥/٢٤.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢١١.
وانظر شاهداً آخر على حذف المؤكَّد الذي يكون محذوفاً مع عامله: الإسراء/٢٣.
(٥) النمـل / ٨٨.
(٦) انظر الكشاف ٣ / ١٦٢.
(٧) الـروم / ٦.
(٨) البقـرة / ١٣٨.
(٩) النمـل / ٨٧.

المحسنين وعاقَبَ المُجْرمينَ، ثم قال ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ يريد الإثابة والمعاقبة، وقد ردَّهُ أبو حيان لأنَّ هذه المصادر مؤكِّدة لمضمون الجملة ولأنَّ في تقديره إجْحافاً في الحذف، وذكر أنَّ المصدَرَ المؤكد لمضمون الجملة لا يجوز حذف جملته لأنَّه منصوب بفعلٍ من لفظه، فيجتمع حذف الفعل الناصب وحذف الجملة التي أُكِّدَ مضمونها بالمصدر، وذكر أبو حيان أنَّ مَنْ تتبع مساق هذه المصادر التي تؤكِّد مضمونَ الجملة وجد الجملَ مصرَّحاً بها، ولم يرد الحذف في شيءٍ فيهــا.

ويجوز أنْ يُنْصَبَ ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ على الإغراء أي: انظُروا صُنْعَ اللهِ.

(٤) حذف المؤكَّـد لفظيًا:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنَ الجبالِ جُدَدٌ بيضٌ وحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ ألوانُها وغرابيبُ سودٌ﴾(١): الغربيب: شديد السواد، وقوله ﴿غرابيب سود﴾ محمول على أنَّ (سود) بدلٌ من (غرابيبُ)، وهو الظاهر لأنَّ توكيد الألوان لا يتقدم كما في (لسان العرب)(٢)، ونقل الزبيدي(٣) عن أحد شيوخه أنَّ السـهيلي ذهب إلى أنَّ توكيد غير الألوان يتقدَّم، وذكر أيضاً أنَّه لا قائل له من أهلِ العربية. وذهب الزمخشري(٤) إلى أنَّ الغربيب تأكيد للأسود، وحق التوكيد أنْ يتبع المؤكَّد كقولنا: أصْفَرُ فاقِعٌ، فالمُؤكَّـد في الآية عنـده محذوف والموجود تفسير له أي: سودٌ غرابيبُ سودٌ، والمسألة عند أبي عبيدة(٥) محمولة على التقديم والتأخير أي: سودٌ غرابيبُ.

* * *

(١) فاطــر / ٢٧.
(٢) انظر (غرب) وانظر تاج العروس (غرب)، وانظر البحر المحيط: ٣١١/٧.
(٣) تاج العروس (غرب).
(٤) انظـر الكشاف: ٣ / ٣٠٧.
(٥) انظر تفسير القرطبي: ١٤ / ٣٤٢، وانظر حاشية الشهاب: ٧ / ٢٢٤.

حـــذف الصفـــة

ذكر السمين الحلبي[1] أن حذف الصفة وبقاء الموصوف قليل جداً بخلاف الموصوف، وذكر السيوطي[2] أنَّ حذفها يقل مع العلم بها لأنَّه جيء بها في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم فحذْفُها عكس المقصود، ودوَّن في (همع الهوامع) ثلاثة شواهد من التنزيل.

وذكر ابن جنى[3] أنَّ حذفها جائز إنْ دلت عليها الحال، وإنْ عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فلا.

وأفرد ابن هشام[4] لهذه المسألة مكاناً خاصًا، دوَّن فيه ستة من شواهد التنزيل، تدور الشواهد الخمسة الأولى في فلك واحد، وهو اقتضاء المعنى لها، والسادس يقتضيه الأصل النحوي.

وبعد فلقد قمت باستقصاء ما في التنزيل من آيات حذف فيها النعت فوجدتها ليست قليلة كما انتهى إليه السمين الحلبي وغيره، ولست أنكر أنَّ حذف الموصوف أكثر شيوعاً واطراداً من حذف صفته، وإليك أرقام هذه الآيات في كل سورة:

البقـــرة : ٢٦، ٤١، ٦٠، ٨٧، ٩٣، ٩٦، ١١٣، ١٥٧، ١٧٨، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٨.

---

(١) انظر : الدر المصون / ١٩٢٨.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٨٨.

(٣) انظـــر الخصائص : ٢ / ٣٧٠.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك): ١/ ٨١٨ - ٨١٩.

آل عمران : ١٣، ٤٩، ١١٨، ١١٩، ١٥٧.

النساء : ١، ١٢، ٩٦، ١٠٠، ١٦٠، ١٧٥، ١٧٦.

المائدة : ٢ ، ١٥، ٣٣، ٤٨، ٥٤.

الأنعام : ٣، ١٥٧، الأعراف: ٤، ٨٦، ٨٧. الأنفال: ٢٥، ٤٥، ٦٥، ٦٦، التوبة: ٧، ١٢، ٢٢، ٦١، ١٠٩، ١٢٧، يونس: ٦٥، هود: ٤٨، يوسف: ٩، ٩، الرعد: ٥، إبراهيم: ٤، الإسراء: ٦٥، ١٠، الحج: ٢٢، النور: ١، ٤٠، الفرقان: ٢، سبأ: ١٥، ص ٥١، الزخرف: ٣٤، ٤٨، الجاثية: ٢٤، ٣٢، الاحقاف: ٢٥، الفتح: ٢٩، الحجرات: ٨، ق : ٣٧، الحديد: ٢٠، الحشر: ٨ ، الصف: ١٤، القدر: ٣.

ويشيع حذف الصفة في المواضع التالية:

١ ــ اقتضاء المعنى لها.

٢ ــ الاحتباك.

٣ ــ في الجمل الإنشائية التي في موضع الصفة.

٤ ــ حذف الصفة المعللة في غيرها.

٥ ــ فيما ظاهره الابتداء بالنكرة على نية الصفة.

٦ ــ فيما ظاهره تفريغ المفعول المطلق المؤكد لعامله لتصحيح الأصل النحوي.

٧ ــ في الاكتفاء بإحدى الصفتين عن الأخرى.

(١) اقتضاء المعنى لها:

وهو أكثر هذه المواضع شيوعاً واطراداً، وهذا حذف لا بدَّ منه أحياناً لأنَّ

المعنى لا يصح إلّا به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا إذا لَقيتُمْ فئةً فاثبتوا واذكروا الله كثيراً..﴾[1] أي: فئة كافرةً، لأنَّ المؤمنين لا يقاتلون إلّا الكفار[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إنَّ في ذلك لآيةً لكم إنْ كنتم مؤمنين﴾[3].

أي: إنَّ في ذلك لآيةً نافعةً لكم، وذلك ليصح الشرط[4]، وهو حذف يدل عليه المعنى لأنَّ الخطاب للمؤمنين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكَمْ مِنْ قريةٍ أهْلَكْناها﴾[5]، أي: وكَمْ مِنْ قريةٍ عاصيةٍ اهْلَكناها، وهو حذف منوي ليصحَّ الإهلاك[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما نُريهِمْ من آيةٍ إلّا هي أكْبَرُ من أُخْتِها...﴾[7]: قيل إنَّ الآية كانت من أكْبَرِ الآيات السابقة، وعليه ففي الكلام حذف صفة، والتقدير: إلّا هي أكبر من أُختها السابقة[8].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا ما أُنزِلَتْ سورةٌ نظَرَ بعضُهم إلى بعضٍ﴾[9] أي: وإذا ما أُنزِلَتْ سورةٌ تفضحهم[10].

---

(١) الأنفال / ٤٥.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٥٠٢، التبيان في تفسير القرآن: ١٣٢/٥.
(٣) آل عمران / ٤٩.
(٤) انظر البحر المحيط ٢ / ٤٦٨.
(٥) الأعراف / ٤.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٢٦٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٥٦.
(٧) الزخرف / ٤٨.
(٨) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨١٨، البحر المحيط: ٢١/٨، الكشاف: ٤٩١/٣.
(٩) التوبة / ١٢٧.
(١٠) انظر البحر المحيط: ٥ / ١١٧.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾[1]: ذكر أبو حيان[2] أنّه لا بدّ من تقدير صفة لأنّه لا يصح المعنى من غير قيد، والتقدير: فَعَجَبٌ غَرِيبٌ قولُهم، أوْ: فَعَجَبٌ أيُّ عجبٍ[3].

(٢) الاحتباك:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ يَكُنْ منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإنْ يكنْ منكم مائةٌ يغلبوا ألفاً من الذين كفروا﴾[4]: في الكلام حذفُ صفةِ (مائتين)، وهي صفة قد أثبتها في (ألفاً)، وحذفُ صفةِ (مائة)، وهي صفة قد أثبتها في (عشرون صابرون)[5].

ولا يصح عدُّ الجار والمجرور بعد هذه الأعداد تمييزاً لأنَّ تمييز الأعداد لا يجر بـ (من)[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ يَكُنْ منكم مائةٌ صابِرَةٌ يَغْلِبوا مائتين وإنْ يَكُنْ منكم ألف يَغْلِبوا ألفين بإذْنِ الله والله مع الصَّابرين﴾[7]: القول فيها مثل سابقتها.

(٣) في الجمل الإنشائية التي في موضع الصفة:

وقد جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصيبَنَّ الذين

---

(١) الرعد / ٥.
(٢) انظر البحر المحيط : ٥ / ٣٦٦.
(٣) انظر شواهد أُخرى على حذف الصفة لاقتضاء المعنى لها:
البقرة ٤١، ٦٠، ٨٧، ٩٣، ٢٢٩، ٢٦٠.
(٤) الأنفال / ٦٥.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٥١٦، حاشية الشهاب: ٤ / ٢٩٠.
(٦) انظر : شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٣٩٨.
همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٦٦.
(٧) الأنفال / ٦٦.

ظَلَمُوا منكم....﴾[1]: قوله ﴿لا تُصِيْبَنَّ...﴾ في موضع النعت لـ (فتنةً) على أنَّ (لا) نافية على قول من يجيز دخول نون التوكيد على المنفي بـ (لا)[2]، وهي مسألة مختلف فيها، فهي عند الجمهور من باب الشذوذ، وعند غيرهم محمولة على القلة وعند أبي حيان[3] جائزة وهو القول الظاهر، لأنَّ ما في القرآن عليه.

وزعم الزمخشري[4] أنَّ (لا) ناهية، والجملة المنهيَّة في موضع النعت على إرادة القول أي: واتقوا فتنةً مقولاً فيها ذلك. وذهب الفرَّاء[5] إلى أنَّ الجملة في موضع جواب الأمر، وردَّه ابن الحاجب[6] لأنَّه غير مستقيم لأنَّ جواب الأمر يُقَدَّرُ فعله من جنس الأمر فيكون التقدير: إنْ تَتَّقوا لا تُصيبَنَّ الذين ظلموا، وهو معنى فاسد عنده لأنَّ الاتقاء فيه سَبَبٌ لانتفاء الإصابة عن الظالم. ويمكن حمل الكلام على مذهب الكوفيين الذين يقدِّرون ما يناسب الكلام من غير التفات إلى لزوم أنْ يكون المقدَّر من جنس الملفوظ والتقدير: إنْ لم تَتَّقُوا تُصِبْكم، ودخلت نون التوكيد عند الفرَّاء لما فيه من معنى الجزاء.

وذكر بعض النحويين أنَّ قوله ﴿لا تُصيبنَّ﴾ جواب قسم مقدَّر على أنَّ (لا) نافية على تشبيه المنفي بالموجب، ولذلك دخلت نون التوكيد. وقيل إنَّ الكلام موجب، وفي الكلام مطل اللام، وحدوث الألف إشباعاً، وهو

---

(1) الأنفال / ٢٥.
(2) انظر شرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٠٤، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢/٧٨.
(3) انظر البحر المحيط : ٤ / ٤٨٣.
(4) انظر الكشاف : ٢ / ١٥٢.
(5) انظر البحر المحيط : ٤ / ٤٨٣.
(6) انظر حاشية الشهاب: ٤ / ٢٦٦.

قول ابن جنّي[1] وهي مسألة بابها الشعر عند أبي حيان[2]، ولعل ما يعزّزُ تأويل ابن جنى قراءة زيد بن ثابت وغيره: (لَتُصيبَن).

وحمل أبو البركات بن الأنباري[3] ذلك على حذف حرف العطف أي: ولا تصيبن. وذهب المبرد والزجاج إلى أنَّ (لا) ناهية وأنَّ الكلام قد تمَّ عند قوله ﴿واتَّقوا فِتْنَةً﴾، ثم ابتدأ الكلام بالنهي.

(٤) حذف الصفة العاملـة في غيرهـا:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وهو اللهُ في السموات وفي الأرْضِ يعلم سرَّكُمْ وجهرَكم﴾[4]. في قوله ﴿في السموات وفي الأرض﴾ أقوال:

ا ــ أنْ يتعلَّق بقوله ﴿يعلم....﴾ على أنَّهما ظرفان له، ويكون (يعلمُ...) في موضع الخبر الثاني أوْ في موضع الخبر على أنَّ لفظ الجلالة بدل من (هو). وهو الظاهـر.

ب ــ أنْ يتعلق بما تضمنه لفظ الجلالة من معنى لأنَّه بمعنى المعبود، ويكون قوله ﴿يَعْلَمُ﴾، إمَّا في موضع الخبر الثاني أوْ في موضع الحال من الضمير في المعبود.

جـ ــ أنْ يتعلق بنعت مشتق محذوف والتقدير: وهو اللهُ المعبودُ أوْ المدبِّرُ.

د ــ أنْ يكون في موضع الخبر للفظ الجلالة المبتدأ الثاني على أنَّ

---

(١) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١ / ٢٧٧.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤ / ٤٨٣.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٨٥، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٢١، التبيان في تفسير القرآن: ٥/١٠٣ ـ ١٠٤.

(٤) الأنعـام / ٣.

(وهو) ضمير الشأن والجملة الاسمية في موضع الخبر لضمير الشأن.

هـ ـ أنْ يكون في موضع الحال من المصدر في قوله ﴿سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُم﴾، فتكون الحال قد تقدَّمت على عاملها وصاحِبِها، وهي مسألة فيها خلاف مبسوط في مظانه[١].

و ـ أنْ يكون في موضع الخبر الثاني لـ(وهو) على قول من يجيز تعدُّد الخبر[٢]، وهو قول ظاهر أيضاً يغنينا عما في غيره من التمحل والتكلُّف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ورسولاً إلى بني إسرائيل أنِّي قد جئتكم﴾[٣].
في المصدر المؤوَّل مِنْ (أنَّ) وما في حيزها أوجه:

أ) أنْ يكون في موضع نصب أوْ خفض بعد نزع الخافض، وهو الظاهر في هذه المسألة لأنَّ حذف الخافض في هذه المسألة مطرد منقاس.

ب) أنْ يكون منصوباً بفعل مقدّر في موضع النعت لـ(رَسولاً) أي: يَذْكُرُ أنِّي قد جئتكم.

جـ) أنْ يكون منصوباً على البدل من (رسولاً) إذا جُعِلَ مصدراً مفعولاً به.

د) أنْ يكون في موضع الخبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو أنِّي قد جئتكم[٤].

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٧ ـ ٢٨.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٧٩، البحر المحيط: ٤ / ٧٢.
(٣) آل عمـران / ٤٩.
(٤) انظر الدر المصون ورقة / ١٢١٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٦٢.

(٥) فيما ظاهره الابتداء بالنكـــرة على نيــة الصفــة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم آيةٌ جنَّتانِ عَنْ يمينٍ وشِمالٍ..﴾[1]: قوله ﴿جَنَّتانِ﴾ بدل من (آيةٌ) و﴿عَنْ يمينٍ وشِمالٍ﴾ في موضع النعت لهما، وهو قول الزجاج وغيره، وقد ضعَّفه ابن عطية من غير أنْ يذكر السبب. ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هي جنتان، وأجاز ابن عطيــة أنْ يكون مبتــدأ خبره شبــه الجملة بعده، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان لأنَّ (جنتان) نكرة، ويصح ذلك على أنْ يكون في الكلام نعت محذوف أيْ: جنتان عظيمتان عن يمينٍ وشمالٍ[2]، وأول الأقوالِ أظهرها.

ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذَّة: ﴿ويقولون هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خيرٌ لكم...﴾[3]،بالتنوين في (أُذُنٌ خيرٌ) على ان يكونا خبراً بعد خبر لمبتدأ محذوف أي: هو أُذُنٌ خيرٌ، ويجوز أنْ يكون (خيرٌ) نعتاً لـ (أُذُنٌ) وفيه ما في المصدر الواقع نعتاً من تأويل، فهو إمَّا أنْ يكون مُؤَوَّلاً بمشتق أو على حذف مضاف أي: ذو خيرٍ، أو على المبالغة. ويجوز أنْ يكون (أُذُنٌ) مبتدأ خبره (خيرٌ)، وصحَّ أنْ يخبر عن النكرة لحصول الفائدة، وأجـاز بعض النحويين ذلك على حذف صفة، أيْ: أُذُنٌ لا يؤاخِذُكم خَيْرٌ لَكُم[4]، ولعل أول الأقوال أظهرها.

---

(١) سبــأ / ١٥.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/١٠٦٦، الكشاف ٣/٢٨٤، البحر المحيط: ٧/٢٦٩، حاشية الشهاب: ٧/١٩٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٠٦، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٧٨.

(٣) التوبــة / ٦١.

(٤) انظر البحر المحيط: ٥ / ٦٣، التبيان في إعراب القرآن:٢/٦٤٨.

(٦) فيما ظاهره تفريغ عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله لتصحيح الأصل النحوي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وما نحن بِمُسْتيقنين﴾[1]، أيْ: إلَّا ظناً ضعيفاً[2].

(٧) في الاكتفاء بإحدى الصفتين عن الأخرى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يدعون فيها بفاكِهَةٍ كثيرةٍ وَشَرابٍ﴾[3]، أي: وشرابٍ كثير[4]، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللهِ ورحمةٌ خيرٌ مِمَّا يجمعون﴾[5]، أي: ورحمةٌ مِنَ اللهِ، فحذفت صفة الثاني لدلالة صفة الأوَّل عليها[6].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً﴾[7]، اي: ونساءً كثيراتٍ، وقيل: إنَّه لا ضرورة تدعو إلى تقدير الصفة لأنَّ المراد أنْ يَظْهَرَ الرجالُ ويَبْرُزوا[8].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فقد جاءكم بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكم وهدى ورحمة﴾[9]. أي: وهدى ورحمة منه[10].

---

(١) الجاثية / ٣٢.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ/١١٦٧.وانظر الحمل على التوهم، الصفحة / ١٣٩.

(٣) ص / ٣٨.

(٤) انظر: تفسير القرطبي: ١٥ / ٢١٩.

(٥) آل عمران / ١٥٧.

(٦) انظر: الدر المصون ورقة / ١٤٦٥، البحر المحيط: ٣ / ٦.

(٧) النساء / ١.

(٨) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٥٥٨، البحر المحيط: ٣ / ١٥٥.

(٩) الأنعام / ١٥٧.

(١٠) انظر شواهد أخرى: النساء / ١٠٠، ١٧٥، المائدة / ٢، الزخرف/٣٤.

حذف عائد الموصول

ذكر ابن يعيش[١] أنَّ العرب قد حذفوا الرواجع من الصلة، وكثر ذلك عندهم حتى صار قياساً، وليس حذفها دون إثباتها في الحسن، وذكر صاحب (إعراب القرآن)[٢] المنسوب إلى الزجاج أنَّ حذف العائد من الصلة إلى الموصول أكثر من أنْ يُحصى.

ولحذف عائد الموصول إذا كان مرفوعاً أوْ منصوباً أوْ مجروراً قيود مبسوطة في مظان النحو[٣]، وسأنهج في هذه المسألة نهجاً يقوم على أوضاع العائد الإعرابية من رفع أوْ نصب أوْ جر محاولاً استقصاء ما في التنزيل منها.

حذف العائد المنصوب:

ذكر صاحب (إعراب القرآن)[٤] المنسوب إلى الزجاج أنَّ حذف الهاء في الصلة مستحسن كثير، وأنَّه لم يأتِ مذكوراً في الصلة إلاَّ في مواضع قليلة من التنزيل.

---

(١) انظر شرح المفصل: ٣ / ١٥٢.

(٢) انظر: ٢/٤٧٨.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٤٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/٣٠٧، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٨٥، ٣/١٤٥، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/ ٣٣٠، ٢/٤٧٨ - ٤٧٩.
البرهان في علوم القرآن: ٣/١٦٢، شرح ابن عقيل: ١/١٦٥.

(٤) انظر: ١ / ٣٣٠، وانظر ٢ / ٤٧٨، ٤٧٩.

وذكر النحويون[1] أنَّ العائد المنصوب إنْ كان منفصلاً لم يجز حذفه كقولنا: جاء الذي إيَّاه أكرمْتُ، أوْ: ما أكرمت إلاَّ إيَّاه، وإنْ كان متصلاً منصوباً بفعل أوْ وصفٍ جاز حذفه، وذكر السيوطي[1] أنَّ أبا حيان ألحق بذلك المنصوب بالفعل الناقص كقولنا: جاء الذي كنته زيد، وهي مسألة منعها ابن عقيل[2].

وجاء في شرح التصريح على التوضيح[3] أنَّ حذف منصوب الوصف قليل جدًّا، وأنَّ الفارسي ذكر أنَّه لا يكاد يُسْمَعُ وَأَنَّ ابن السراج أجازه على قبح، وهو عند المبرد رديء جدًّا. والسبب في ذلك عنده يعود إلى أنَّ الأصل في العمل للفعل، وهي مسألة على خلاف ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته[4]، إذْ ذكر أنَّ حذف العائد المنصوب بالفعل مساوٍ في كثرته لحذف العائد المنصوب بالوصف.

وبعد فلقد انتهيت في هذه المسألة إلى أنَّ حذف العائد المنصوب بالفعل يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة جداً، وإليك هذه المواضع:

البقـرة : ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٤١، ٦١، ٦٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٨، ١١٠، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٩، ١٥١، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٧٥، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤،

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١ / ٣٠٩، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ١٤٧/١.

(٢) انظـر شرح ابن عقيل: ١ / ١٧٢.

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٦.

(٤) انظر : شرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٦، وانظر في حذف العائد المنصوب بالفعل أو الوصف: شرح التسهيل: ٢٢٨/١.

١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١٢٣، يوسف: ١٨، ١٩، ٣٧، ٤٧، ٤٨، ٥٣، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٧٧، ٨١، ٨٦، ٩٦، ١٠٠، ١١٠.

الرعد: ٨، ١٤، ٢٢، ٢٦، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٣٩، ٤٠، ٤٢. إبراهيم: ٤، ١١، ١٨، ٢٧، ٣١، ٣٨، ٤٢، ٥١. الحجر: ٨٤، ٩٠، ٩٧. النحل: ١، ٣، ٨، ١٣، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٥، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٨، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٦٢، ٦٨، ٧١، ٨٦، ٨٧، ٩١، ٩٦، ٩٧، ١٠١، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١١٨، ١٢٧. الإسراء: ٣، ٧، ١٨، ٣٠، ٣٣، ٤٣، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٧، ٧٠، ٧٣، ٧٧. الكهف: ١٢، ١٦، ١٩، ٢٦، ٤٢، ٤٩، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٤، ٦٦، ٧٣. مريم: ٤٨، ٤٩، ٥٨، ٦١، ٧٥، ٧٩، ٨٠، طه: ٦٩، ٨١، ١٣٠، الأنبياء: ٩، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٨، ٦٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، الحج: ٤، ٥، ١٠، ١٤، ١٥، ١٦، ٢٨، ٣٤، ٣٥، ٤٧، ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٦٨. المؤمنون: ٦، ٥١، ٦٠، ٨١، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٠، النور: ١١، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٨، ٥٤، ٥٥. الفرقان: ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٣، ٤١، ٤٩، ٦٨، الشعراء: ١٩، ٤٣، ٤٥، ٧٥، ٩٢، ١١٢، ١٣٢، ١٦٩، ١٨٨، ٢٢٦. النمل: ١٩، ٢٥، ٢٨، ٣٦، ٤٣، ٥٩، ٦٣، ٧٢، ٧٤، ٨٤، ٨٨، ٩٣. القصص: ٦، ٢٤، ٢٦، ٤٧، ٤٨، ٧٩، ٥٤، ٥٦، ٦٣، ٦٨، ٦٩، ٧٥، ٧٦، ٨٤. العنكبوت: ٤، ٧، ٨، ١٣، ١٧، ٢٥، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٥٥، ٥٦، ٦٦، الروم: ٢٨، ٢٩، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥٤. لقمان: ١١، ١٥، ٢١، ٢٣، ٢٩، ٣٤. السجدة: ٥، ١٤، ١٦، ١٧، ١٩. الأحزاب: ٢، ٥، ٩، ٢٢، ٣٨، ٥٠، ٥٥، ٥١، ٥٨، ٦٩، سبأ: ١١، ١٣، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣٣، ٣٧، ٣٩، ٤٣، ٤٥، ٥٠، ٥٤.

فاطــر : ١ ، ٨، ١٣، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٧، ٤٠، ٤٥. يس: ٦، ١٢، ٢٧، ٢٨، ٣٥، ٣٦، ٤٢، ٤٧، ٥٢، ٥٤، ٥٧، ٦٤، ٦٥، ٦٣، ٧١، ٧٦، الصافــات: ١١، ٢٢، ٣٩، ٨٥، ٩٥، ٩٦، ١٨٠، ص: ١٧، ٥٣، ٧٥، الزمــر: ٣، ٤، ٧، ٢٤، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٦٧، ٧٠، غافــر: ٨، ١٩، ٢٨، ٢٩، ٤٥، ٦٦، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٨٢. فـصـلـت: ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٣١، ٤٠، ٤٨. الشــورى: ١٣، ١٥، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٤٨. الـزخرف: ١٢، ١٧، ٢٦، ٣٢، ٤٢، ٧١، ٧٢، ٨٢، ٨٣، ٨٦، الدخــان: ٤٢، الجاثيــة: ٤، ٥، ١٠، ٢٢، ١٤، ٢١، ٢٨، ٢٩، الأحقــاف: ١٤، ١٦، ١٩، ٢٢، ٢٨، ٣٥، محمــد: ٩، ١٥، الفتح: ١١، ٢٤، ٢٧. الحجـرات: ٦، ق: ٤، ٣٥، ٤٥، الذاريــات: ٥،١٦، ٢٣، ٦٠، الطــور: ١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٤٣، النجـم: ١٠، ١١، ٢٣، ٢٤، ٣١، الواقعــة: ٢٠، ٢١، ٢٤، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٨، ٧١، الحديد: ٤، ١٠، ٢٣، المجادلــة: ٣، ٦، ٧، ٨، ١١، ١٣، ١٥، الحشــر: ٧، ٩، ١٨، ٢٣، الممتحنة: ١، ٣، ٤، ١٠، ١١، الصف: ٢، ٣، الجمعــة: ٧، ٨، المنـافقون: ٢، ١٠، ١١، التغـابن: ٢، ٧، ٨، الطلاق: ٧، التحريم: ١، ٧، القلــم: ١، ٣٨، ٣٩، الحاقــة: ٢٤، المعارج: ٤٢، ٤٤، الجــن: ٢٤، ٢٥، ٢٧، المزمــل: ١٠، المدثــر: ١١، ٣١، ٣٨، القيامــة: ١٣، المرســلات: ٧، ٤٢، ٤٣، النبــأ: ٤٠، التكوير: ١٤، الانفطار: ٥، ١٢، المطففين: ١٤، ٣٦، الانشقاق: ١٧، البــروج: ٧، ١٦، البلــد: ٣، العلق: ٥، الكافــرون٢، ٣، ٤، ٥، المَســد: ٢، العلــق: ٢.

ولقد انتهيت مما مر إلى أنَّ حذف عائد الاسم الموصول (ما) يكاد

يستولي على معظم هذه المواضع إذْ لم يحذف عائد (الذي)[1] أو (التي)[2] أوْ (الذين)[3] أوْ (مَنْ)[4]، أوْ (اللاتي)[5] أوْ (ذا)[6] إلاَّ في مواضع قليلة.

ومن حذف العائد المنصوب قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ ما تُبْدونَ وما كنتم تَكْتُمونَ﴾[7]، أيْ: ما تُبْدونَهُ، وما كنتم تكتُمونَهُ[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا وأَقْبَلُوا عليهم ماذا تَفْقِدونَ﴾[9] أيْ: ماذا تفقدونه على أنَّ (ما) اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء خبره الاسم الموصول (ذا)، والأولى أنَّ يكون (ماذا) اسم استفهام في موضع نصب على المفعول به[10]، وفي (ماذا) ستة أوجه مبسوطة في المغني[11].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ أُريدُ إلاَّ الإصلاحَ ما استطعت وما توفيقي إلاَّ بالله...﴾[12]: الظاهر في (ما) أنَّ تكون مصدرية ظرفية أي: مدة استطاعتي، وجوَّز الزمخشري[13] فيها كما يُفْهَمُ من كلامه أنْ تكون موصولة

---

(١) انظر شواهد من ذلك: النساء: ٨١، الأنعام: ١٢٨، الأعراف: ٥٣، التوبة: ١١٠، الرعد: ٤٠، النور: ٣٣.

(٢) انظر شواهد من ذلك: النساء/٥، المائدة/٢١، الرعد/٣٥، الفرقان/٦٨، الشعراء/١٩، النمل/١٩.

(٣) انظر شواهد من ذلك: الأنعام/٩٠، الأعراف/١٩٤، القصص / ٦٣.

(٤) انظر شواهد من ذلك: البقرة: ٢٦١، ٢٨٤، آل عمران: ٢٦،١٣.

(٥) انظر: الأحزاب: ٥٠.

(٦) انظر شواهد من ذلك: يوسف / ٧١، سبأ / ٢٣، الصافات / ١٠٢.

(٧) البقرة / ٣٣.

(٨) انظر الدر المصون ورقة / ٢٢٠٠.

(٩) يوسف / ٧١.

(١٠) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٣٠، حاشية الشهاب: ٥ / ١٩٤.

(١١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٩٥.

(١٢) هود / ٨٨.

(١٣) انظر الكشاف: ٢ / ٢٨٧، وانظر: حاشية الشهاب: ٥/١٢٧، البحر المحيط: ٥/٢٥٤.

أوْ مصدرية غير ظرفية، فأجاز أنْ تكون بدلاً من (الإصلاح) على حذف مضاف أيْ: إلاّ الإصلاح إصْلاحَ ما استطعتُ، وأنْ تكون بدلاً من غير حذف أي: المقدارَ الذي استطعته، وعليه فهو بدل كل من كل، ويجوز أنّ يكون بدل اشتمال على حذف العائد أي: منه. وأجاز الزمخشري فيها أيضاً أنْ تكون مفعولاً به للمصدر المعرَّف بالألف واللام. وهي مسألة أنكرها الكوفيون[1] والبغداديون وقوم من البصريين، وقدروا فعلاً عاملاً غير المصدر المعرَّف.

حـذف العائـد المجرور:

لحذف العائد المجرور قيود منها: أنْ يكون مجروراً بإضافة صفة له كقوله تعالى: ﴿فاقض ما أنت قاضٍ﴾[2] أيْ: قاضيه، وذكر ابن عصفور[3] أنَّ حذفه ضعيف جداً، وهو قول مردود عند أبي حيان وغيره لوروده في التنزيل.

ومنها أنْ يكون مجروراً بحرف[3] جر، وهو مقيد بأنْ يجر الموصول أو الموصوف بالموصول بجار مثله لفظاً ومعنى ومتعلَّقاً كقولنا: مررت بالذي مررت أي: به، وبذلك يخرج منه قولنا: جاء الذي مررتُ بِهِ لأنَّ الموصول غير مجرور، وقولنا: حللت في الذي حللت به لاختلاف الجار، وقولنا: مررت بالذي مررت به على زيدٍ لأنَّه لم يماثله معنى، وقولنا: مررت بالذي فرحت به لاختلاف المتعلق.

وأجاز ابن مالك الحذف إذا تعين الجار كقولنا: الذي سرت يوم

(١) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢/٩٢.
(٢) طـه / ٧٢.
(٣) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١ / ٣١٠، شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٤٧.

الجمعة، أي: فيه. وقيل إنَّ من ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك الذي يُبَشِّرُ الله عبادَهُ﴾(٣) أي: بِهِ، وأجاز يونس بن حبيب أنْ يُسبَكَ من (الذي) وما في حيزه مصدر مؤول أي: ذلك تبشيرُ الله(٤).

ولقد جاء في التنزيل مواضع مسايرة لتلك القيود السابقة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اعتدى عليكم، فاعتدوا عليه بمثلِ ما اعتدى عليكم. . .﴾(٥) أي: بمثلِ ما اعتدى عليكم به، فجرّ المضاف إلى الاسم الموصول لأنَّ المضاف جزء من المضاف إليه، والأظهر أنْ تكون (ما) مصدرية، فلا حذف في الكلام.

ومنه قوله تعالى: ﴿فذوقوا العذابَ بما كنتم تكفُرونَ﴾(٧): القول فيها مثل سابقتها.

ومنه قوله تعالى: ﴿فاصدَعْ بما تُؤْمَرُ. .﴾(٨) أيْ: بـه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ما هذا إلاَّ بشرٌ مثْلُكُمْ يأكُلُ ممَّا تأكلون منه ويشرب ممَّا تشربون﴾(٩)، الظاهر في (ما) الثانية أنْ تكون مصدريَّة لئلاَّ يُقدَّرَ في الكلام عائد، ويجوز أنْ تكون موصولة والعائد محذوف، أيْ: ممَّا تشربون منه، والظاهر في هذه المسألة أنْ يصل الفعل إلى مفعوله بنفسه لكنَّ ما

---

(٣) الشورى / ٢٣.
(٤) انظر ما في هذا البحث من مصادر مؤولة من (الذي) وما في حيزه الصفحة /١١١٠.
(٥) وانظر البحر المحيط: ٧ / ٥١٥، حاشية الشهاب: ٧ / ٤١٨، الكشاف: ٣/ ٤٦٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٤٧/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٣٢.
(٥) البقـرة / ١٩٤.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٢ / ٧٠، التبيان في إعراب القرآن: ١٥٨/١.
(٧) الأنعـام / ٣٠.
(٨) الحجـر / ٩٤.
(٩) المؤمنون / ٣٣.

قبله، وهو قوله ﴿مما تأكلون منه﴾ يوجب ذلك[1] ليكونا على نسق واحد.

وفي التنزيل مواضع كثيرة خرجت على تلك القيود مما يدل على أنّها غير مطّردة، وعليه فينبغي القياس على ما في التنزيل، وهي مواضع تفوق تلك التي سايرت الأصل النحوي عدداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا بني إسرائيلَ اذكروا نعمتي التي أنْعَمْتُ عليكُمْ....﴾[2] أيْ: أنْعَمْتُ بها عليكم، فلم يُجَرَّ الموصول بالجار نفسه.

وحمل السمين الحلبي ذلك على أنَّ حرف الجر حذف اتساعاً[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿فافعلوا ما تُؤْمَرونَ﴾[4]، أيْ: بِهِ، والقول فيها مثل سابقتها[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿لا يُؤاخِذُكُمْ اللهُ باللغوِ في أَيمانِكُم ولكِنْ يُؤاخِذُكُمْ بما عَقَّدْتُمُ الأَيمانَ...﴾[6]: (ما) مصدرية، وفي الكلام حذف مفعول أيْ: عقَّدْتُم غيرَكم الأَيمانَ، وهو الظاهر. ويجوز أنْ تكون موصولة والعائد محذوف أيْ: بما عقَّدْتُمْ عليهِ الأَيْمانَ[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إطْعَامُ عَشْرَةِ مساكينَ مِنْ أوْسَطِ ما تُطْعِمونَ

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٤٠٤، تفسير القرطبي: ٢ / ١٢١، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٣٤، مشكل إعراب القرآن: ٣/١٠٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٨٣.
انظر شواهد أخرى: النساء/٣٤، الأنعام: ٧٠، الأعراف: ١٠١، يونس: ٤، ٧٠، إبراهيم: ٢٢، الإسراء: ٦٩، الكهف: ١٠٦، المؤمنون: ٢٦، القصص: ١٧، الأحقاف: ٣٤.

(٢) البقـرة / ٤٠، وانظر الآية / ١٢٢.

(٣) انظر الدر المصون ورقة / ٢٥٨.

(٤) البقـرة / ٦٨.

(٥) انظر: الدر المصون ورقة / ٣٤٩، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٧٥.

(٦) المـائدة / ٨٩.

(٧) انظر: الدر المصون ورقة /٢١١٠، البحر المحيط: ٤/٩، الكشاف: ١/٦٤٠. التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٥٧.

أَهْلِيكُم...﴾[1] : الظاهر في (ما) أنْ تكون مصدرية، أيْ: من أوسط المطعوم على أنَّ المصدر المؤوَّل باسم المفعول. ويجوز أنْ تكون موصولة على حذف العائد، تقديره عند أبي البقاء[2]: من أَوْسَطِ ما تطعمون منه أهليكم.

ومنه قراءة الجحدري: ﴿إنَّ وَلِيِّ اللهِ الذي نَزَّلَ الكتابَ وهو يتولَّى الصالحين﴾[3]، أيْ: الذي نزَّلَ الكتاب عليه فلم يتحد المتعلق ولم يجر الموصول بالجار نفسه. وقيل إنَّ ﴿الذي نَزَّلَ الكتابَ﴾ هو خبر (إنَّ) على أنَّه جبريل، فيكون قوله تعالى: ﴿وهو يتولَّى الصالحين﴾ إخباراً منه تعالى وهو قول الأخفش، وهو عند أبي حيَّان غير مناسب، فالقراءة محمولة عنده على حذف خبر (إنَّ) أيْ: إنَّ وليَّ اللهِ الذي نَزَّلَ الكتابَ الصالحُ، ويدل عليه قوله: ﴿وهو يَتَوَلَّى الصالحين﴾، أَوْ على أنَّ (الذي) خبر (إنَّ) على حذف عائد الموصول كما مر[4]، وهو الظاهر عندي.

ومنه قوله تعالى: ﴿سلامٌ عليكم بما صَبَرْتُم...﴾[5]: الظاهر في (ما) أنْ تكون مصدرية أيْ بسبب صبركم، وأجاز أبو جعفر الطوسي[6] أنْ تكون موصولة على حذف العائد أي: بما صبرتم عليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ على ما آذيتمونا وعلى اللهِ فليتوكَّلِ المُتَوَكِّلون﴾[7] أي: على ما آذيتمونا به[8].

---

(1) المائدة / ٨٩.
(2) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٥٨، وانظر الدر المصون ورقة /٢١١٢.
(3) الأعراف / ١٩٦.
(4) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٤٤٦.
(5) الرعد / ٢٤.
(6) انظر: التبيان في تفسير القرآن: ٦ / ٢٤٦.
(7) إبراهيم / ١٢.
(8) انظر البحر المحيط: ٥ / ٤١١، انظر شواهد أخرى: البقرة: ١٧١، المائدة: ١٠٩.=

وجاء في التنزيل حذف العائد فيما عطف على جملة الصلة، ومن ذلك قراءة الأعمش وغيره الشاذة: ﴿قُلْ هل أُنَبِّئُكم بِشَرٍّ من ذلك مثوبةً عندَ اللهِ مَنْ لَعَنَـهُ اللهُ وغَضِبَ عليهِ وجعـل منهـم القِردَةَ والخنـازيرَ وعُبِـدَ الطاغوتُ. . .﴾[1] ببناء (وعَبِدُ) للمفعول ورفع (الطاغوتُ): لقد ضَعَّفَ الطبري هذه القراءة لخلو جملة (وَعُبِدَ الطاغوتُ) المعطوفة على صلة (مَنْ) من الرابط، وتقدير الكلام عند الزمخشري[2]: وَعُبِدَ الطاغوتُ منهم أَوْ بينَهُم.

حـذف العائـد المرفـوع :

وقد جاء حذف العائد المرفوع في مواضع قليلة، ومن ذلك حذف عائد (الـذي)، ومنه قـوله تعـالى: ﴿وهو الـذي في السماء إلـه وفي الأرض إله. .﴾[3] أي: وهو الذي هو إلهٌ في السماء[4].

ومن ذلك قراءة يحيى بن يعمر وغيره الشاذة: «ثم آتينا موسى الكتابَ تماماً على الذي أَحْسَنُ»[5]، برفع (أَحْسَنُ) على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: على الذي هو أَحْسَنُ. وذكر التبريزي أَنَّ (الذي) بمعنى الجمع و(أَحْسَنُ) صلته على حذف واو الجماعة والاجتزاء بالضمة، أَيْ: تماماً على الذين أَحْسَنُوا وحذف عائد الموصول المرفوع في هذه الآية عند البصريين

= الأنعام: ٩، الأعراف: ١١٠، التوبة: ٦٩، النحل: ٥: ١٢٧، طه: ١٥، الفرقان: ٦٠، الشعراء: ٢٠٧، القصص: ٦٨، العنكبوت: ٣٤، الصافات: ١٠٢، الذاريات: ١٧، النجم: ٣٩، التحريم: ٦، النازعات: ٣٥، عبس: ٢٣.

(١) المـائدة / ٦٠.

(٢) انظر الكشاف : ١ / ٦٢٦، وانظر الدر المصون ورقة / ٢٠٣٥ حاشية الشهاب / ٣/ ٢٦٠.

(٣) الزخـرف / ٨٤.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.

(٥) الأنعـام / ١٥٤.

من باب الضرورة لأنَّهم يشترطون طول الصلة، وهي مسألة تصح على المذهب الكوفي لأنَّهم لا يشترطون ما مر[1].

ومن ذلك حذف عائد (ما)، ومنه قراءة الشعبي الشاذة: «وَيُنَزِّلُ عليكُمْ مِنَ السماءِ ما لِيُطَهِّرَكُم بِهِ»[2] (ما) بغير الهمزة أي: ما هو لِيُطَهِّرَكم به[3].

ومنه قراءة أبي رجاء الشاذة: «وإِنْ كلُّ ذلك لِما متاعُ الحياةِ الدُّنيا...»[4] بكسر اللام في (لِما) أي: لِما هو متاعُ الحياة الدُّنيا[5].

ومن ذلك قراءة الشذوذ: «إنَّ الله لا يستحي أَنْ يَضْرِبَ مثلاً ما بعوضَةٌ فما فوقَها»[6] برفع (بعوضَةٌ)، وفي هذه القراءة أربعة أوجه:

أ ـ أَنْ تكون (ما) استفهامية في موضع رفع على الابتداء والخبر (بعوضةٌ)، وهو قول الزمخشري[7]، وهو الظاهر عندي.

ب ـ أَنْ تكون (ما) موصولة حذف صدر صلتها أي: مثلاً ما هو بعوضة، وهي مسألة لا تصح على المذهب البصري إلاَّ لطول الصلة، وقيل أَيْضاً إنَّ الحذف في (ما) أقبح منه في (الذي)[8].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٢٥٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٥٠، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١/٣١١ـ ٣١٢، شرح التصريح على التوضيح: ١/١٤٤.

(٢) الأنفال / ١١.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ صفحة / ١٣٩.

(٤) الزخرف / ٣٥.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف اللام الفارقة / ٧٦٩.

(٦) البقرة / ٢٦.

(٧) انظر الكشاف: ١ / ٢٦٤، وانظر البحر المحيط: ١/١٢٣، الدر المصون ورقة /١٨٢، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٦٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٣، حاشية الشهاب: ١/٨٩.

(٨) انظر تفسير القرطبي: ٢ / ٢٤٣.

جـ ـ أن تكون (ما) موصوفة والجملة الاسمية في موضع الصفة، والقول نفسه بالنسبة للعائد.

ومنه حذف صدر صلة (مَنْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فستعلمونَ من أَصْحابُ الصراطِ السَّويِّ وَمِنَ اهتدى..﴾[1]. أيْ: من هم أصحابُ الصِّراطِ السوي[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَتَعْلَمونَ من أَضعَفُ ناصِراً وأَقَلُّ عَدَداً﴾[3]، أيْ: من هو أَضْعَفُ ناصِراً[4].

ومن حذف العائد المرفوع حذف عائد (أيّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك الذين يَدْعونَ يبتغونَ إلى ربِّهِمُ الوسيلةَ أَيُّهم أَقْرَبُ...﴾[5]، أيْ: أَيُّهم هو أَقْرَبُ[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿فلينظر أَيُّها أَزْكى طعاماً﴾[7]، أيْ: أيُّها هو أزكى طعاماً[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أَيُّهم أشَدُّ على الرحمنِ عِتِيًّا﴾[9]، أيْ: أيُّهُمْ هو أَشَدُّ[10].

---

(١) طـــه / ١٣٥.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٣) الجـــن / ٢٤.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٥) الإســـراء / ٥٧.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٧) الكهف / ١٩.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٩) مريـــم / ٦٩.
(١٠) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.

ولقد قيَّد النحويون حذف العائد المرفوع بقيودٍ مبسوطة في مظانّ النحو[1] ، وهي قيود تساير ما في التنزيل إلاَّ في قيد طول الصلة عند البصريين كقوله تعالى : ﴿وهو الذي في السماء إله﴾[2] .

---

(١) انظر : همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١/٣١١ - ٣١٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٤٥، ٢/٨٥، شرح ابن عقيل: ١/١٦٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/١٤٤.

(٢) الزخرف / ٨٤.

حذف عائد المُخْبَر عَنْـهُ

ذكر السيوطي أنَّ في جواز حذفه أقوالاً[1]:

١ ـ لا يجوز حذفه سواء كان مرفوعاً مبتدأً أو فاعلاً أو منصوباً بفعل متصرف أو جامد أو ناقص او وصف أو حرف، أو مجروراً إلاَّ في صورة واحدة، وهي أنْ يجرَّ بحرف، ولا يؤدِّي حذفه إلى تهيئة عامل آخر كقول العرب: السمنُ مَنوانِ بدرهمٍ أي: منه أمَّا قولنا: الرغيفُ أكلتُ،فليس من ذلك لأنَّه يصل إليه الفعل أي: أكلته، وهو غير الحرف الجار العامل المشار إليه.

٢ ـ يجوز أنْ يُحْذَفَ المرفوع إذا كان مبتدأً كقولنا: زيدٌ قائمٌ على أنْ يكونَ (قائِمٌ) خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو قائِمٌ.

٣ ـ يجوز حذف المنصوب بفعل تام متصرف، وهو قليل، وهو قول ابن أبي الربيع. وقيل إنَّه يحذف بكثرة، وهو قول هشام من الكوفيين.

وذهب الفراء إلى أنَّ ذلك يجوز إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كِلا وَكِلْتا أَوْ كُلاًّ.

وقيل إنَّه يجوز حذفه في كل اسم له الصدر نحو (كم) و(أي)، وفي كل اسم لا يتعرَّف نحو (مَنْ) و(ما).

وأجاز الكسائي حذف المنصوب بفعل جامد كفعل التعجب كقولنا:

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٥.

أبوك ما أَحْسَنَ أي : ما أحسَنَه.

وقيل إنّه يجوز حذف المنصوب بالمشتق.

وانتهى السيوطي من ذلك كله إلى أنّ المختار أنّه يجوز الحذف بقيدين: أحدهما وجود دليل، والثاني: ألّا يؤدّي حذفه إلى رجحان عمل عامل آخر فيه.

ولم تُذْكَرْ هذه القيود في (شرح التصريح على التوضيح) فحذف العائد المنصوب والمجرور سواء: «وهو إمّا مجرور أوْ منصوب فالأوّل نحو: السمنُ مَنَوانِ بِدِرْهَم ...... أي، منوان منه و(بدرهم) خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ (مِنْ) المقدَّرة....»[1].

وبعد فلقد انتهيت إلى أنّ هذا العائد يحذف إذا كان منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً.

(١) حذف العائد المنصوب:

وهو حذف يشيع في مواضع من التنزيل، وهي مواضع يمكن أن يُقاس عليها لكثرتها، ومن ذلك قراءة ابن عباس والأعمش الشاذة: «قال فَالحَقُّ والحقُّ أقول لأَمْلأَنَّ جَهَنَّم منك وَمِمَّن تَبِعك منهم أجمعين»[2]، أي: أقول في أحد التأويلات[3].

ومن ذلك قراءة الشذوذ: «وكلٌ وعد الله الحُسْنى»[4]، أي: وكلٌ وَعَدَهُ

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٤.
(٢) ص / ٨٤ ـ ٨٥.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول به الصفحة / ٢٥٨.
(٤) النساء / ٩٥، وانظر شاهداً آخر المائدة / ٥٠.

اللهُ الحُسْنى.[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿سَلْ بني اسرائيل كم آتيناهم مِنْ آيةٍ بيِّنةٍ....﴾[2]، أجاز أبو البقاء[3]، وابن عطية[4] أنْ تكون (كم) في موضع رفع على الابتداء، والجملة الفعلية من قوله ﴿آتيناهم....﴾ في موضع الخبر. وقد ضعَّف أبو حيّان[5] ذلك لأنَّ الجملة تخلو من العائد، ولأنَّ حذف العائد المنصوب من باب الضرورة، عنده أي: كم آتيناهم إيَّاها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ربَّنا إنَّك مَنْ تُدْخِلِ النارَ فقد أخْزيْتَهُ....﴾[5]، الظاهر في (مَنْ) الشرطية أنْ تكون في موضع نصب على المفعول بـ(تُدْخِل)، وأجاز أبو البقاء[6] أنْ تكون منصوبة بفعل مضمر يفسّره جوابُ الشرط ﴿فقد أخزيته﴾، وقد ضُعِّفَ لأنَّ جواب الشرط لا يعمل فيما قبل فعل الشرط، وشرط الاشتغال صحة تسلط المفسِّر على ما هو منصوب.

وأجازوا أنْ تكون (مَنْ) في موضع رفع على الابتداء خبره قوله ﴿تُدْخِلِ النارَ﴾ على حذف العائد المنصوب أي: تُدْخِلْهُ، ولا محوَج إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ماذا يَسْتعجِلُ مِنْه المجرمون﴾[7]:

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول به الصفحة / ٢٥٨.
(٢) البقـــرة / ٢٧.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٧٠، وانظر الدر المصون ورقة/ ٧٥٠.
(٤) انظر البحر المحيط: ٢ / ١٢٧، وانظر: الكشاف:٢/٣٥٤، تفسير القرطبي: ٣/٢٧، مشكل إعراب القرآن:١/ ٩١، البيان في غريب إعراب القرآن:١/١٤٩.
(٥) آل عمــران / ١٩٢.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن:١/٣٢٠، وانظر الدر المصون ورقة/ ١٥٤٠.
(٧) يونس / ٥٠، وانظـر شاهداً آخـر النمل / ٢٨.

أجاز قوم أنْ يكون قوله (ماذا) مبتدأ خبره (يستعجل منه المجرمون) على حذف العائد أي: ماذا يستعجله منه المجرمون، وقد ردّه أبو علي الفارسي، والأظهر أنْ يكون في موضع نصب بالفعل بعده، ويجوز أنّ يكون (ما) مبتدأ خبره الاسم الموصول (ذا) وعائده محذوف[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الله يَعْلَم ما تَحْمِل كلُّ أُنْثى وما تَغيضُ الأَرحامُ...﴾[2]: (ما) اسم موصول بمعنى (الذي) في موضع نصب على المفعول به والعائد محذوف، والقول نفسه فيما عطف عليها. وأجاز قوم أنْ تكون استفهامية منصوبة بـ(تحمل)، وجملة الاستفهام في موضع نصب على المفعول به لأنَّ الفعل (يعلم) معلَّق عن العمل، وقيل إنَّها في موضع رفع على الابتداء والخبر الجملة الفعلية من قوله ﴿تحمل كلُّ أنثى...﴾ على حذف العائد المنصوب ولا محوج إليــه.

وأجاز قوم أنْ تكون (ما) مصدرية فلا حذف في الكلام[3].

(٢) حــذف العائــد المجرور:

وهو يشيع في التنزيل أيضاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طغى وآثر الحياة الدنيا فإنَّ الجحيم هي المأوى﴾[4]: (مَنْ) اسم موصول مبتدأ خبره قوله ﴿فإنَّ الجحيم هي المأوى﴾، والعائد محذوف أي: فإنَّ الجحيم

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤١٥، البحر المحيط: ٥/١٦٧، حاشية الشهاب: ٥/٣٥، تفسير القرطبي: ٨/٣٥٠، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٨٤، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٣٩٠.

(٢) الرعــد / ٨.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٤٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٩، حاشية الشهاب: ٥ / ٢٢٢، الكشاف: ٢ / ٣٥١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٥٣، البحر المحيط: ٥/ ٣٦٩.

(٤) النــازعــات / ٣٧ ـ ٣٩.

هي المأوى له، والأظهر أن يكون الألف واللام على مذهب الكوفيين[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خاف مقامَ ربِّه ونهى النفسَ عَنِ الهوى فإنَّ الجنَّةَ هي المأوى﴾[2]: القول فيها مثل سابقتها.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذلك جزاؤهم جهنَّم بما كفروا واتَّخذُوا آياتي ورسلي هزواً﴾[3]: (ذلك) مبتدأ خبره ﴿جزاؤهم جَهَنَّمُ﴾ والعائد محذوف أي: جزاؤهم به جهنَّم وهذا الحذف عند الشهاب[4] بعيد لأن العائد المجرور يكثر حذفه إذا جرّ بـ(مِنْ) التبعيضية أو الظرفية أَوْ جُرَّ عائدٌ قبله بمثل ما جر به هذا العائد المحذوف،وليس القول كذلك لأنَّ النحويين قيّدوه كما مرَّ بأَنّ لا يُؤدّي حذفه إلى تهيئة عاملٍ آخر يصحُّ أنْ يعمل فيه، ولأنَّ ما في التنزيل من مواضع حذف فيها العائد كالموضعين السابقين اللذين جرَّ فيهما العائد باللام يردُّ زعمه.

ويجوز أنْ يكون (جزاؤهم) بدلاً أو عَطْفَ بيان على أنَّ يكونَ الخبر (جَهَنَّمُ) ويجوز أنْ يكون الخبر (جزاؤهم) على أنَّ (جَهنَّمُ) بدل منه أو خبر مبتدأ محذوف أي: هُوَ جَهَنَّم، ويجوز أنَّ يكونَ الخبر (بما كفروا) وفي (جزاؤهم جَهَنَّمُ) الأوجه السابقة، ويجوز أنْ يكون (ذلك) خبر مبتدأ محذوف أي: الأمرُ ذلك.

---

(1) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٧٠، حاشية الشهاب ٨ / ٣١٨، البحر المحيط: ٨ / ٤٢٣، الكشاف: ٤/٢١٥ - ٢١٦، تفسير القرطبي ١٩/٢٠٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٥٦.

(2) النازعات / ٤٠ - ٤١.

(3) الكهف / ١٠٦.

(4) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ١٣٩، وانظر: تفسير القرطبي: ١١/٦٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٦٣.
وانظر شواهد أخرى: الأعراف / ٤٢، ٧٠، يونس: / ٢٧، ٥٩، النور: ٥، غافر: ٣٥، الشورى: ٤٣.

٣ ـ حـــذف العائــد المرفوع :

ومن ذلك قراءة الحسن الشاذَّة: «إنَّ هذان لساحِران»[1]، بتشديد النون من (إنّ) أيْ: إنَّ هذان لهما ساحران[2].

---

(١) طـــه / ٦٣.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة /١٣٩، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ١٦٤ (حاشية الشيخ يس الحمصي).

حذف العائد على اسم (إنَّ) وأخواتِها

جاء حذف هذا العائد في مواضع من التنزيل، ويكاد يكون هذا العائد المحذوف مجروراً إلاّ في موضع واحد جاء فيه منصوباً، وهو قراءة الشذوذ: «ولكِنَّ أنْفُسَهم يَظْلِمون»[1]، بتشديد (ولكنَّ) أيْ: ولكِنَّ أنْفُسَهُمْ يَظْلِمونَها، فحذف العائد، وقيل إنَّ حذفه قليل، وحسَّن حذفَهُ كونُه في الفاصلة[2].

ومن حذف العائد المجرور قوله تعالى: ﴿وما يُشْعِرُكُمْ أنَّها إذا جاءت لا يُؤْمِنون﴾[3] أيْ: لا يُؤْمِنونَ بها[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالِحاتِ إنَّا لا نُضيعُ أجْرَ مَنْ أحْسَنَ عملاً أولئك لهم جناتُ عَدْنٍ....﴾[5]: في خبر (إنَّ) الأولى ثلاثة أقوال:

أ ــ أنْ يكون قوله ﴿أولئك لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ...﴾، فيكون ما بينهما معترضاً.

ب ــ أنْ يكون قوله ﴿إنَّا لا نُضيعُ أجْرَ مَنْ أحْسَنَ عَملاً﴾ على حذف العائد أي: منهم، فيكون ما عُدَّ خبراً مستأنفاً، ويجوز أنْ يقوم (مَنْ) مقام العائد.

---

(1) آل عمران / ١١٧.
(2) انظر: الدر المصون ورقة / ١٣٧٤، حاشية الشهاب: ٥٧/٣، البحر المحيط: ٣٨/٣.
(3) الأنعام/١٠٩.
(4) انظر البحر المحيط: ٤ / ٢٠٣.
(5) الكهف / ٣٠ ـ ٣١.

جـ ـ أنْ يكون محذوفاً والتقدير: إنَّ الذين آمنوا وعَمِلوا الصالِحات يجازيهم اللهُ بأعمالهم، ودلَّ عليه قوله: ﴿إنَّا لا نُضيعُ أجْـرَ مَنْ أحْسَنَ عَملاً﴾، ولا محوج إليه[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿أيَحْسَبونَ أنَّما نُمِدُّهم بِهِ مِنْ مالٍ وبنينَ نُسارِعُ لَهُمْ في الخيراتِ بَلْ لا يَشْعُرُونَ﴾[2] أي: نُسارِعُ به[3].

---

(١) انظر: حاشية الشهاب ٦ / ٩٩، التبيان في تفسير القرآن:٣٢/٧، التبيان في إعراب القرآن:٨٤٥/٢، البحر المحيط: ١٢٢/٦، مشكل إعراب القرآن:٤١/٢، الكشاف: ٤٨٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن:١٠٧/٢، معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤٠.

(٢) المائدة / ٥٥ ـ ٥٦.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري الصفحة / ٧٣٣.

حذف العائد في بدلي الاشتمال والبعض

قيَّد النحويون[1] هذين البدلين بعودِ ضميرٍ منهما على المبدل منه ملفوظاً أَوْ مقدَّراً. وذكر السيوطي[2] أنَّ من النحويين من لا يلتزم في هذين البدلين ضميراً، وذهب ابن مالك[2] إلى أنَّ وجوده أكثر من عدمه.

وفي التنزيل مواضع حذف فيها هذا الضمير، ومن حذفه في بدل البعض قوله تعالى: ﴿كَتَبَ على نفسِه الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يوم القيامةِ لا رَيْبَ فيه الذين خَسِروا أَنْفُسَهُم فَهُمْ لا يُؤْمِنون﴾[3]: الظاهر في ﴿الذين خسروا أَنْفُسَهُم﴾ أنّ يكون مبتدأ خبره ﴿فَهُمْ لا يُؤْمِنون﴾ على زيادة الفاء في خبر الموصول لأنَّه يشبه اسم الشرط. وأجاز الزمخشري أنْ يكون منصوباً على الذم. وأجاز الأخفش أنْ يكون بدلاً من ضمير الخطاب في (لَيَجْمَعَنَّكُمْ)، وهو قول مردود عند المبرِّد لأنَّ ضمير الخطاب لا يبدل منه، وليست المسألة كذلك لأنَّ النحويين[4] اشترطوا في إبدال الظاهر من ضمير الحاضر مخاطباً أَوْ متكلماً أنْ يفيد إحاطة، والكوفيون لم يشترطوا ذلك.

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح / ١٥٦ ـ ١٥٨، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٢٤/٣، المقرِّب: /٢٤٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢١٣/٥.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم)٢١٣/٥.

(٣) الأنعام / ١٢.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢١٧/٥ ـ ٢١٨، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٣٩/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤٨/٣، شرح الرضي على الكافية: ٣٤١/١.

وأَجاز ابن عطية أَنْ يكون بدلَ بعضٍ مِنْ كل على حذف الضمير، أَيْ: الذين خسروا أَنْفُسَهُم مِنْهُم[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿واختار موسى قَوْمَه سبعينَ رَجُلاً﴾[2]: الفعل (اختار) يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما غير صريح أي: واختار سبعينَ رجلاً مِنْ قَوْمِه. وأجاز قوم أَنْ يكون (قَوْمَه) المفعول الأَول و(سبعين) بدل بعض على حذف العائد، وفي الكلام حذف المفعول الثاني، وهو تكلف لا مُحْوِجَ إليـه[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُم في رسولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَـنْ كان يرجو اللهَ واليومَ الآخِرَ وذَكَرَ الله كثيراً﴾[4]: ذكر الزمخشري[5]: أنَّ قوله ﴿لِمَنْ كانَ...﴾ بدل من (لَكُم) بإعادة الخافض من باب إبدال الظاهر من ضمير الخطاب كما مر. وأجاز الشهاب[6] أَنْ يكون بدل بعض على تقدير العائد أَيْ: لِمَنْ كان مِنكم يرجو اللهَ واليومَ الآخِرَ، والأَوَّل أظهر.

وأَجاز قوم أَنْ يكون ﴿لِمَنْ كان يرجو الله...﴾ في موضع النعت الثاني لـ(أُسْوَةٌ)، وأَنْ يكون معمولاً لها، والأَخير مردود عند قومٍ لأَنَّ المصدرَ الموصوف لا يعمل[7].

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤ / ٨٣، حاشية الشهاب: ٤ / ٣٠.

(٢) الأعـراف / ١٥٥.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٣٩٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٩٧، حاشية الشهاب: ٤/٢٢٣.

(٤) الأحـزاب / ٢١.

(٥) انظر الكشاف: ٣ / ٢٥٦.

(٦) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ١٦٦، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٦٧، تفسير القرطبي: ١٤/١٥٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٥٥، البحر المحيط: ٧/٢٢٢.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٦٩ - ٧٠.

ومن حذف عائد بدل الاشتمال قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحابُ الأُخدودِ النارِ ذاتِ الوقودِ﴾[1]: (النار) بدل اشتمال من (الأُخدودِ) على حذف العائد، أيْ: منه، والأظهر أنْ تكون الألف واللام نائبتين عنه.

وأجاز الكوفيون أنْ يكون (النارِ) مجروراً على الجوار، وهو قول ظاهر بعيد عن التكلف. وأجاز أبو حيان[2] أنْ يكون بدل كل من كل على حذف مضاف أي: أُخدودِ النارِ.

وأجاز أبو البقاء[3] أنْ يكون التقدير: قُتِلَ أَصْحابُ الأُخدودِ ذي النارِ ذاتِ الوقودِ، ويظهر لي أنّه جعل (النارِ) صفة لـ(الأُخدودِ) على حذف مضاف.

ومنه قوله تعالى: ﴿ولله على الناسِ حجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليه سبيلاً...﴾[4] في قوله ﴿مَنْ﴾ أوجه:

أ ــ أنْ يكون بدل كلٍّ من كل من (الناس)، أو بدل بعضٍ أوْ اشتمال على حذف العائد أي: من استطاع منهم، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ب ــ أنْ يكون خبر مبتدا محذوف أي: هُمْ مَنِ استطاع.

جـ ــ أنْ يكون في موضع نصب بفعل مضمر أي: أعني من استطاع.

د ــ أنْ يكون فاعلاً للمصدر (حج) المضاف إلى مفعوله أيْ: ولله على

---

(1) البروج / ٤ ـ ٥.

(2) انظر البحر المحيط : ٨ / ٤٥، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٥٠٥، الكشاف: ٤/٢٣٨، مشكل إعراب القرآن:٢/٤٦٧، حاشية الشهاب:٨/٣٤٣.

(3) انظر: التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٨٠.

(4) آل عمران / ٩٧.

الناسِ أنْ يحج مَنِ استطاعَ، وقد عدَّهُ أبو حيّان[٢] من باب الضرورة لأنَّه إذا اجتمع مصدر عامل وفاعل ومفعول يضاف المصدر إلى فاعله دون منصوبه، وهو قول أجازه الكسائي[١]، وأبو البركات بن الأنباري.[٢].

هـ ــ أنْ تكون (مَنْ) شرطية على أنَّ جواب الشرط محذوف أي: مَنِ استطاعَ إليهِ سبيلاً فلله عليه أَنْ يحج، وهو تكلف لا ضرورة إليه.

** .. ** .. ** .. **

---

(١) انظر البحر المحيط: ٣ / ١١.

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٢١٣، وانظر مشكل إعراب القرآن: ١/١٥٢، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٨٢، معاني القرآن للزجاج: ١/٤٥٦، تفسير القرطبي: ١٤٦/٤، الدر المصون ورقة/١٣٣٧.
وانظر شاهداً آخر: النــور / ٤٣.

حذف العائد في جملة الجزاء

وفي التنزيل مواضع حذف فيها العائد المجرور، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فإنَّ اللهَ مِنْ بعدِ إكراهِهِنَّ غفورٌ رحيم﴾[1]، أيْ: لهم[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإن كانوا إخوةً رجالاً ونساءً فللذَّكَرِ مثلُ حظِّ الأنثيين...﴾[3] أي: فللذَّكَرَ منهم مثلُ حظِّ الأُنثيين[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فما استمتعتم به مِنْهُنَّ فآتوهن أُجورَهُنَّ فريضةً﴾[5]: قوله: ﴿فآتوهن أُجورَهُنَّ...﴾ في موضع الجزم على الجزاء، والعائد محذوف أي: من أَجْلِه إذا كانت (ما) واقعة على الاستمتاع، وإذا كانت واقعةً على النوع المستمتع به من الأزواج فالعائد ضمير المفعولات في (فآتوهن)[6].

* * *

(١) النور / ٣٣.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة / ٦٣٣.

(٣) النساء / ١٧٦.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤١٤.

(٥) النساء / ٢٤.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٣ / ٢١٨، الدر المصون ورقة / ١٦٥٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٥٠.
وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٩٧، النساء: ١٣٤، الأنفال: ١٣، إبراهيم: ٣٦، الحج: ٣٢، النمل: ٩٢، القصص: ٥، الروم: ٣٩، الشورى: ٤٣.

حذف العائد في جملة الحال

وفي التنزيل مواضع حذف فيها العائد المنصوب والمرفوع والمجرور.

ومن حذف العائد المنصوب قوله تعالى: ﴿ذلكَ حُكْم اللهِ يَحْكُمُ بينَكُم واللهُ عليمٌ حكيم﴾(١)، أي: ذلِكَ حُكْمُ اللهِ يَحْكُمُه بينَكم، فحذفَ الضمير الذي في موضع نصب على المفعول المطلق(٢).

ومن حذف العائد المرفوع قوله تعالى ﴿فنادَوْا ولاتَ حينَ مناصٍ﴾(٣)، قوله: ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾ في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (فَنَادَوْا) والعائد مقدر أي: وهم لات حينَ مناصٍ، ويجوز أنْ يكون التقدير: ولاتَ حينَ مناصِهم(٤).

أمَّا حذفُ العائد المجرور فهو أكثرُ شيوعاً في التنزيل ممَّا مَرَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وذلك يومٌ مشهودٌ... يومَ يأتِ لا تكلَّمُ نفسٌ إلَّا بإذنه....﴾(٥) أيْ: لا تَكَلَّمُ نفسٌ فيه إلَّا بإذْنِهِ على أنّه في موضع الحال من الضمير في (مَشْهودٌ)(٦).

---

(١) الممتحنــة / ١٠.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول المطلق الصفحة / ٢٨٥.
(٣) ص / ٣.
(٤) انظر البحر المحيط: ٧ / ٣٨٤، حاشية الشهاب: ٧ / ٢٩٥.
(٥) هــود / ١٠٣ ـ ١٠٥.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف العائد من جملة النعت الصفحة / ٤٩٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كلُّ ذاتِ حَمْلٍ حَمْلَها وترى الناسَ سُكارى وما همُ بسكارى...﴾[1]: قوله: ﴿تَذْهَلُ....﴾ وما عطف عليه في موضع الحال من ضمير المفعول في (تَرَوْنَها) على أنَّ العائد محذوف، أيْ: تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ فيها[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذِ الأَغْلالُ في أعناقِهِم والسلاسِلُ يُسْحَبونَ﴾[3]: قوله ﴿والسَّلاسِلُ﴾ معطوف على ﴿الأَغْلالُ﴾ على أنَّ الخبر ﴿في أعناقِهِم﴾، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف لدلالة ﴿في أعناقِهِم﴾ عليه، أي: والسلاسِلُ في أَرْجُلِهِم، فيكون قوله ﴿يُسْحَبونَ﴾ في موضع الحال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف ﴿في أَرْجُلِهِم﴾، وفي الكلام حذف العائد أيْ: يُسْحَبونَ بها، والأظهر أنْ يكون ﴿يُسْحَبونَ﴾ في موضع الخبر على حذف العائد أيضاً[4].

* . * . * . . * *

---

(١) الحج / ٢.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩٣١.
(٣) غافر / ٧١.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٢٦٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٢٢، البحر المحيط: ٧/٤٧٥، التبيان في تفسير القرآن: ٩/٩٣، تفسير القرطبي: ١٥/٣٣٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٣٤، الكشاف: ٣/٤٣٦.
وانظر شواهد أخرى: المائدة: ٦٤، هود ٤١، طه: ١١١.

حذف العائد من جملة النعت إلى المنعوت

وفي التنزيل مواضع حذف فيها العائد المنصوب والمجرور، ومن حذف العائد المنصوب قوله تعالى: ﴿رُبَما يودُّ الذين كفرُوا لَوْ كانوا مُسْلِمين﴾[1] (ما) في (ربما) كافة لها عن العمل، وهي زائدة، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة أي: ربَّ شيءٍ يودُّه الذين كفروا، وفي الكلام حذف العائد أي: ربَّ شيءٍ يودُّه[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَنْ أَرْسَلْنا عليه حاصِباً وَمِنْهم مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنا بِهِ الأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنا.....﴾[3].

(مَنْ) في الآية يجوز فيها أَنْ تكون موصولة، وأَنْ تكونَ نكرةً موصوفة عند أبي البقاء[4]، فيكون ما بعدها في موضع النعت على حذف العائد من الجملة الأخيرة أي: مِنْهم مَنْ أَغْرَقْناه.

ومنه قوله تعالى: ﴿لِتُنْذِرَ قوماً ما أُنْذِرَ آباؤُهم فَهم غافلون﴾[5]، أي:

---

(١) الحجـــر / ٢.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٣٠٩/١، التبيان في إعراب القرآن: ٧٧٦/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٣/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٣١٤/٦، تفسير القرطبي: ١/١٠، البحر المحيط: ٤٤/٥، حاشية الشهاب: ٢٨٣/٥.

(٣) العنكبـــوت / ٤٠.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢ /١٠٣٣.

(٥) يـــس / ٦.

لِتُنْذِرَ قوماً شيئاً أُنْذِرَهُ آباؤهم.[1].

ومن **حذف العائد المجرور** قوله تعالى: ﴿يومَ يأتِ لا تَكَلَّمُ نفسٌ إلاَّ بإذنه.....﴾[2]: قوله ﴿لا تَكَلَّمُ نفسٌ...﴾ في موضع النعت لـ(يومَ) على حذف العائد أي: فيه، وأجاز الحوفي[3] أنْ يكون في موضع الحال من ضمير اليوم في (مشهودٌ) في قوله تعالى: ﴿وذلك يوم مشهودٌ﴾[4]، أو من الضمير في (يأتي) على حذف العائد أيضاً[5].

ومنه قراءة عكرمة وغيره الشاذة ﴿حيناً تُريحونَ وحيناً تَسْرَحونَ﴾[6]، بالتنوين فيهما على أنَّ الجملتين الفعليتين نعتان، وفي الكلام حذف العائد، أي: فيه[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿واخشوا يوماً لا يَجزي والِدٌ عَنْ وَلَدِه.........﴾[8].

أي: يوماً لا يجزى فيه والِدٌ عَنْ وَلَدِه.[9].

* * * *

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول الصفحة / ٢٥٨.
وانظر شواهد أخرى: يس: / ٥٧، المنافقون / ٢، الفلق / ٢.

(٢) هـود / ١٠٥.

(٣) انظر البحر المحيط: ٥ / ٢٦٢.

(٤) هـود / ١٠٣.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧١٣، الكشاف: ٢ / ٢٩٣، حاشية الشهاب: ١٣٧/٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٦٤/٦.

(٦) النحل / ٦، وانظر شاهداً آخر الروم / ١٧.

(٧) انظر البحر المحيط: ٥ / ٤٧٦.

(٨) لقمان / ٣٣.

(٩) انظر: البحر المحيط: ٧ / ١٩٤، الكشاف: ٣ / ٢٣٨.
وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٣٤، يونس: ٤٥، الحجر: ٤٤، السجدة: ٢٠. ص ٤٩ ـ ٥٠، المزمل: ١٧، الإنسان: ١.

حذف الموصول وبقاء صلته

أجاز الكوفيون والأخفش[1] وتبعهم ابن مالك[2] حذف الموصول وبقاء صلته لتدل عليه، وقد قيّده ابن مالك بكونه معطوفاً على موصولٍ آخر.

ولعل ما في التنزيل من مواضع محمولة على حذف الموصول تعزز مذهب المجوِّزين، وإليك بعض هذه المواضع:

المائدة: ١٠٦، الرعد: ١٠، النحل: ٦٧، الفرقان: ٢٠، الشعراء: ٣٤، العنكبوت: ٢٢، ٤٥، فاطر: ١، ٢٨، الصافات: ١٦٤، الزمر: ٣٣، الحديد: ١، ١٨، الجمعة: ٥، الإنسان: ٢٠. البلد: ٣.

ولعل أهمَّ المواضع التي حذف فيها الموصول والتي يمكن أنْ يُقاسَ عليها ما يلي:

(١) إذا كان معطوفاً على موصول آخر.

(٢) إذا كان مفعولاً به.

(٣) فيما ظاهره أنَّ ما يمكن أنْ يكون صلة في موضع النصب على الحال.

(٤) فيما ظاهره أنَّه على حذف موصوف.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨١٥.
(٢) انظر شرح التسهيل: ٢٥٩.

(١) إذا كان معطوفاً على موصول آخر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقولوا آمنّا بالذي أُنزِلَ إلينا وأُنزِلَ إليكم...﴾[١] أي: بالذي أُنزِلَ إلينا وبالذي أُنزل إليكم، وهي مسألة تصح على مذهب الكوفيين والأخفش وابن مالك الذي قيّده بكونه معطوفاً على موصول آخر كما مر[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿والذي جاء بالصِّدْقِ وصدَّقَ بهِ أولئك هُمُ المتَّقونَ﴾[٣]: قيل إنَّ المراد بـ ﴿والَّذي﴾ الرسول عليه السلام ومن تَبِعَه، وهو الظاهر، وقيل إنَّ الذي جاء بالصِّدْق الرسول والذي صدَّقَ به أبو بكر، وذكر الشهاب[٤]، أنَّ ذلك يقتضي حذف الموصول وإبقاء صلته أي: والذي جاء بالصدق والذي صدَّقَ به، ويضعِّف هذا القول الإخبار عنه بالجمع ﴿أولئك هم المتقون﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ المُصَّدِّقينَ والمُصَّدِّقاتِ وَأَقْرَضوا اللهَ قرضاً حسناً يضاعَفُ لهم ولهم أَجْرٌ كريم﴾[٥]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[٦] أنَّ قوله ﴿وأقرضوا﴾ معطوف على معنى الفعل في ﴿المُصَّدِّقين﴾ لأنَّ الألف واللام موصول واسم الفاعل بمعنى (اصَّدَّقوا)، وهو قول أبي علي الفارسي[٧]، ولم يجوِّز النحويون عطفه على ﴿المُصَّدِّقين﴾ لأنَّه صلة الموصول الحرفي

---

(١) العنكبوت: ٤٦.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨١٥، شرح التسهيل: ٢٦٤ - ٢٦٥.
(٣) الزمر: ٣٣.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٧/٣٣٩، وانظر تفسير القرطبي: ١٥ / ٢٥٦.
(٥) الحديد: ١٨.
(٦) انظر الكشاف: ٤/٦٥.
(٧) انظر البحر المحيط: ٨/٢٢٣، الكشاف: ٢/٦٥.

وقد فصل بينهما بمعطوف، وهو (والمُصَّدِّقات) وقيل إنَّ ذلك يصح على زيادة الألف واللام في ﴿والمُصَّدِّقاتِ﴾، فيكون معطوفاً على الصّلة من غير فاصل لأنَّ (وَمْصَّدِّقاتِ) يكون معطوفاً على الصلة أيضاً، ولم يُجَوِّزْ أيضاً عطفه على صلة (أل) لاختِلاف الضمائر تذكيراً وتأنيثاً، وتصح المسألة على تقدير حذف الموصول وبقاء صلته أي: إنَّ المُصَّدِّقين والمصَّدِّقاتِ والذين أقرَضوا.

وجوَّز بعض النحويين أنْ يكون (والمُصَّدِّقات) منصوباً بفعل مقدَّر على أنْ يكون الفعل ومعموله معترضاً كما في (حاشية الشهاب)[1]، وهو عند الشهاب من باب تخريج الكلام المعجز على خلاف الظاهر.

ويجوز أنْ يكونَ معطوفاً على مجموع صلة (المُصَّدِّقينَ والمصَّدِّقاتِ) لجعلهما بمنزلة شيء واحد، وهو تأويل بعيد عند الشهاب.

وقيل إنَّ قوله (وأقْرَضوا) معترِضٌ بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها. ولعلي أرى من الضروري القياس على ما في التنزيل لأنَّ ظاهر النص القرآني يجيز العطف على صلة (أل) من غير التفات إلى منع النحويين لذلك بسبب الفصل بين أجزاء الصلة. ويمكن أيضاً حمل الكلام على مذهب الأخفش[2] في أنَّ (أل) حرف تعريف لا موصول، وهو قول بيِّن بعيد عن التكلف أيضاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ للهِ ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم﴾[3]: ذكر مكي بن أبي طالب[4] أنَّ التقدير: سبَّحَ لله ما في

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ١٥٩/٨، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٢٢/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٠٩/٢.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٩١/١.

(٣) الحديد: ١.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن: ٣٥٦/٢.

السموات وما في الأرض، فحذف (ما) على أنَّها نكرة موصوفة، وقد قامت صفتها مقامها، وذكر أنَّه لا يحسن أن تكون موصولة لأنَّ البصريين يمنعون ذلك، ويمكن أيضاً حمل الكلام على مذهب الكوفيين والأخفش، فيكون في الكلام حذف الموصول وبقاء صلته. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ووالِدٍ وما وَلَدَ﴾(١): (ما) مصدريَّة، ويجوز أنّ تكون موصولة، وذكر ابن عباس(٢) أنَّها نافية، ولا يصح ذلك إلاَّ على حذف اسم موصول أي: ووِلد والذي ما ولد.

(٢) إذا كان مفعولاً به:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا رأيت ثَمَّ رأيْتَ نعيماً وَمُلْكاً كبيراً﴾(٣): (رأيت) الأوَّل عند أكثر البصريين غير متعد على أنَّه منزَّلٌ منزلة اللازم، وذهب الفراء(٤) والأخفش(٥) إلى أنَّ (ثمَّ) ظرف المكان صلة لموصول محذوف: أي: وإذا رأيْتَ ما ثمَّ، وهي مسألة لا تصح عند البصريين والزجاج(٥) والزَّمخشري(٦) لأنَّ فيه حذفَ الموصول وبقاء صلته.

ويجوز أنْ يكون المفعول محذوفاً على أنَّ (ثمَّ) ظرف مكان أيضاً أي: وإذا رأَيْتَ أشياء ثمَّ رأيْتَ نعيماً(٧).

---

(١) البلد: ٣.

(٢) انظر تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٥١١. وانظر: البحر المحيط: ٤٧٥/٨ تفسير القرطبي: ٦١/٢٠، معاني القرآن للفراء: ٢٦٤/٣.

(٣) الإنسان: ٢٠.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٢١٨/٣.

(٥) انظر البحر المحيط: ٣٩٩/٨.

(٦) انظر الكشاف: ١٩٩/٤.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٣٩٩/٨، حاشية الشهاب: ٢٩٠/٨، تفسير القرطبي: ١٤٤/١٩، التبيان في تفسير القرآن: ٢١٥/١٠، مشكل إعراب القرآن: ٤٣٩/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٨٣/٢.

ويظهر لي أنَّ جَعْلَ الفعلِ لازماً أقلُّ تكلفاً ولأنَّ الحذف خلاف الأصل.

(٣) فيما ظاهره أنَّ ما يمكن أنْ يكون صلة في موضع النصب على الحال:

ومن ذلك قراءة الضحاك وغيره الشاذة: ﴿الحمدُ لله فَطَرَ السموات والأرضَ جاعِلِ الملائكةِ رُسُلاً...﴾[1] على أنَّ ﴿فَطَرَ﴾ فعل ماضٍ ونصبِ ﴿السموات والأرضَ﴾: القراءة محمولة على حذف الموصول عند أبي الفضل الرازي[2] في أحد قوليه أي: الحمدُ لله الذي فَطَر السمواتِ والأرض.

ويجوز أنْ يكون في موضع نصب على الحال على إضمار (قد) عند النحويين، وأنْ يكون في موضع رفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف أي: هو فَطَرَ، وهو الأحسن عند أبي حيان[2]، ويظهر لي أنَّ حذف الموصول أكثر دلالة على المعنى وأكثر مراعاةً لقراءة الجمهور.

ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الحمارِ يَحْمِلُ أَسْفاراً...﴾[3]: الظاهر في قوله ﴿يَحْمِلُ أسفاراً﴾ أنْ يكون في موضع الحال من الحمار، والعامل فيها ما في (مثل) من معنى المماثلة، وهو الظاهر، وأجاز أبو القاسم الزمخشري[4] أنْ يكون في موضع النعت له، وهو من باب قول رجل من بني سلول:[5]

ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

---

(١) فاطر: ١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٩٧/٧، وانظر تفسير القرطبي: ٣١٩/٤.

(٣) الجمعة: ٥.

(٤) انظر الكشاف: ١٠٣/٤.

(٥) هو من الكامل، انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٣٨، خزانة الأدب: ١٧٣/١، ٥٢٨، ١٦١/٢، ١٦٦، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٣٢/٣، ١٠٤/٤، أوضح المسالك: ٣٠٦/٣، الأصمعيات الأجمعية: ٣٨.

فقوله (يَسُبُّني) في موضع النعت لـ (اللئيم) في المعنى لأنَّ التعريف غير مقصود، فهو تعريف لفظي لا يفيد التعيين.

وذكر أبو البركات بن الأنباري[1] أنَّ قوله ﴿تَحْمِل﴾ صلة موصول محذوف أي: كمثل الحمار الذي يحمل أسفاراً.

ومنه قوله تعالى: ﴿قال للملأ حولَهُ إنَّ هذا لساحِرٌ عليم...﴾[2] (حوله) متعلق بمحذوف على أنَّه حال أي: كائنين حوله، وذكر أبو البقاء[3] أنَّه صلة موصول محذوف على المذهب الكوفي: أي: قال للملأ الذي حولَهُ. وذكر أبو حيَّان[4] أنَّ الكوفيين يجعلون (الملأ) موصولاً، فكأنه قيل: قال للذي حولَهُ، وهو الظاهر لأنَّ ما في (همع الهوامع) يعزز ما ذهب إليه أبو حيان: (وزعم الكوفيون أنَّ الأسماء المعرفة بـ (أل) يجوز أنْ تستعمل موصولة...)[5].

(٤) فيما ظاهره أنَّه على حذف موصوف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنَ الناسِ والدوابِّ والأنعامِ مُخْتَلِفٌ ألوانُه...﴾[6] أي: صنف مختلف ألوانه. وأجاز أبو بكر بن عياش[7] أنْ يكون المحذوف اسماً موصولاً أي: ما هو مُخْتَلِفٌ ألوانُه، فحذف الموصول وصدَر صلته ولا محوج إليه.

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٣٧/٢، وانظر: البحر المحيط: ٢٦٦/٨، تفسير القرطبي: ٩٥/٨، مشكل إعراب القرآن: ٣٧٧/٢، معاني القرآن للفراء: ١٥٥/٣.

(٢) الشعراء: ٣٤.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٩٥/٢، وجاء فيه: «وقال الكوفيون: الموصوف محذوف أي: الذين حوله...». ويظهر لي أنَّه تحريف لم يتنبه إليه المحقق.

(٤) انظر البحر المحيط: ١٥/٧، وانظر حاشية الشهاب: ١١/٧، الكشاف: ١١١/٣.

(٥) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٩٢/١.

(٦) فاطر: ٢٨.

(٧) انظر تفسير القرطبي: ٣٤٢/١٤.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما مِنَّا إلَّا له مقامٌ معلوم﴾[1] أي: وما منا إلَّا مَنْ لَهُ مقامٌ معلوم[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّ لكم في الأنعام لَعِبْرةً نسقيكم مِمَّا في بطونه... ومِنْ ثَمراتِ النخيلِ والأعنابِ تتَّخِذُون منه سكَراً ورزقاً حَسناً إنَّ في ذلك لآيةً لِقومٍ يَعْقِلونَ﴾[3]: الظاهر عند أبي حيَّان[4] أنْ يتعلق قوله ﴿ومن ثمراتِ النخيل...﴾ بـ ﴿تتَّخِذونَ﴾ وكُرِّرَتْ (مِنْ) للتأكيد، وكون الضمير في (منه) مفرداً إما أنْ يكون على حذف مضاف أي: ومن عصير ثمراتِ النخيلِ والأعناب، وإمَّا على معنى (الثمراتِ) وهو الثمر.

ويجوز أنْ يتعلق بـ ﴿نُسْقيكُمْ﴾ محذوفاً دلَّ عليه المذكور، ومن النحويين من قدَّر: خلق أو (جَعَل)[5].

ويجوز أنْ يكون في موضع الخبر لـ (ما) الموصولة المحذوفة والتي صلتها ﴿تتَّخِذون...﴾ أو في موضع الخبر لموصوف محذوف أي: ومن ثمرات النخيل ثمرٌ تتَّخِذُون منه سكراً، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[6].

---

(١) الصافات: ١٦٤.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف البدل الصفحة: ٣٩٣.

(٣) النحل: ٦٦ / ٦٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٥/٥١٠.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥/٥١٠، وانظر: حاشية الشهاب: ٥/٣٤٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٠، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٤٠١، تفسير القرطبي: ١/١٢٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠١. وانظر شواهد أخرى: الرعد: ١٠، الفرقان: ٢٠، العنكبوت: ٢٢.

(٦) انظر الكشاف: ٢/٤٠٦.

حذف الموصوف

لقد أفرد ابن هشام[1] في (المغني) مكاناً خاصًا لهذه المسألة، ولكنه لم يستوفِ ذكر المواطن التي حذف فيها الموصوف في التنزيل، ويمكن حصر ما ذكره من شواهد في المواطن التالية:

(١) حذف موصوف لفظتي (قليلا) و(كثيراً).

(٢) حذف الموصوف فيما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه.

(٣) حذف الموصوف وإقامة الجملة أو شبه الجملة مقامه.

وجاء حديث ابن جني في (الخصائص)[2] عن هذه المسألة أكثر تفصيلاً وتقعيداً مما في (المغني). وذكر ابن جني أنَّ حذف الموصوف في الشعر أكثر منه في النثر لأنَّ القياس يكاد يحظره في النثر، وذلك لأنَّ الصفة في الكلام على ضربين إمَّا للتخليص والتخصيص، وإمَّا للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار، ولذلك لم يلق الحذف به، ويذكر ابن جَنّي أنَّه قد يكون في حذفه الباس كقولنا: مررتُ بطويلٍ، فالطويل قد يكون إنساناً وقد يكون رُمْحاً أَوْ ثوباً وغير ذلك.

وينتهي إلى أنَّه متى قام الدليل على حذفه جاز الحذف، وكلَّما استبهم

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨١٦ ـ ٨١٨.

(٢) انظر الخصائص: ٢/٣٦٦ ـ ٣٧٠.

الموصوف كان حذفه غيرَ لائق. ويعزز ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنَّ بعض الصفات لا يمكن حذف موصوفها كالموصوف بالجملة كقولنا: مررتُ برجُل قامَ، وينتهي أيضاً إلى أنَّ الجملة أو شبهها إذا كانت صفة لا يصح حذف موصوفها لأنَّ الجملة أو شبهها لا تقوم مقام الفاعل لأنَّ الفاعل لا يحذف.

وذكر الزركشي(١) أنه يشترط في حذفه أمران: أحدهما أنْ تكون الصفة خاصة بالموصوف حتى يحصل العلم بالموصوف والثاني: أنْ يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي كقوله تعالى: ﴿واللهُ عليمٌ بالمتقين﴾(٢) وقوله: ﴿واللهُ عليمٌ بالظَّالمين﴾(٣).

وذكر ابن عصفور(٤) أنَّه يشترط في حذفه أن يكون مما يجوز حذفه، وما جاء على خلاف ذلك فهو من باب الضرورة. وجاء في (شرح التصريح على التوضيح)(٥) أنَّه يكثر حذف المنعوت إنْ عُلِمَ.

وبعد فلقد قمت باستقصاء ما في التنزيل من مواطن حذف فيها المنعوت فوجدتها كثيرة جداً، ويكفيك دليلاً على ما أذهب إليه ما جاء في سورة البقرة(٦) من حذفه، ولقد وجدت أيضاً أنَّ حذف المنعوت بمفرد أو

(١) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/٤٥٢.
(٢) آل عمران: ١١٥.
(٣) البقرة: ٩٥.
(٤) انظر المقرب: ٢٢٧.
(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/١١٨، وانظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: ٣/٦٠، الأشباه والنظائر: ٤/٢٣١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٨٦، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٨٦.
(٦) انظر البقرة: ٤، ١٧، ٢٥، ٣٥، ٤١، ٦٢، ٧٣، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ١٠٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١٣، ١١٨، ١٢١، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٦، ١٥١، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٢.

شبه جملة والذي في موضع نصب يكاد يستولي على جميع المواضع في التنزيل، ويكفي أن أدوّن ما في سورة البقرة من مواطن[1]. أما حذف الموصوف المرفوع فهو قليل جداً ويكفيك دليلاً ما جاء في سورة البقرة، إذْ لم يحذف الموصوف المرفوع فيها والذي صفته شبه جملة إلاّ في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿لَهُ فيها مِنْ كُلِّ الثمراتِ﴾[2]: ﴿لَهُ﴾ في موضع رفع على أنّه خبر مبتدأ موصوف محذوف أي: له رزقٌ مِنْ كل الثمرات. ويجوز أنْ تكون (مِنْ) زائدة على مذهب الأخفش[3].

وسأحاول في هذا البحث أنْ أُدوِّن أهمَّ المواضع التي يكثر فيها حذف الموصوف وهي مواضع يمكن أن يقاس عليها لشيوعها ولعل أهمَّها ما يلي:

(١) إذا كان موصوفاً بنعت مفرد يمكن الاستغناء به عن موصوفه لأنَّ سياق النص يدل عليه.

(٢) إذا كان الموصوف مرفوعاً ومنعوتاً بجملة أو شبهها.

(٣) حذف الاسم غير المرفوع والموصوف بشبه جملة.

(٤) حذف الموصوف بزمان أوْ مكان.

(٥) حذف الموصوف بكاف التشبيه.

(٦) حذف الموصوف فيما ظاهره النصب بالقول.

---

(١) انظر حذف الموصوف بمفرد والذي في موضع نصب: البقرة: ٢٥، ٦٢، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ١٠٤، ١٠٩، ١٢١، ١٢٦، ١٥٨، ١٨٠، ١٨٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٤.
وانظر حذف الموصوف بشبه جملة والذي في موضع نصب: البقرة، ١٣، ١٧، ٧٣، ٩٠، ٩٦، ١٠٨، ١١٣، ١١٤، ١١٨، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٦، ١٥١، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٦٤، ٢٧٥، ٢٨٢.

(٢) البقرة: ٢٦٦.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: ٩٥٤، التبيان في إعراب القرآن ٢١٧/١.

(٧) إذا نابت صفته عنه في باب المفعول المطلق.

(٨) فيما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه.

(٩) اقتضاء الأصل النحوي له.

(١) إذا كان موصوفاً بنعت مفرد يمكن الاستغناء به عن موصوفه لأنَّ سياق النص يدل عليه.

وهو يشيع في القرآن في مواضع يصعب حصرها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾[١] أي: وبالدارِ الآخرة[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الذين آمنوا وعَمِلوا الصالِحات...﴾[٣] أي: الأعمال الصالحاتِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿والخامِسَة أنَّ لعنةَ اللهِ عليه...﴾[٤] أي: والشهادةُ الخامِسَةُ.[٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿فاسأل بِهِ خبيراً﴾[٦] أي: إنساناً خبيراً[٧]. ومنه قوله تعالى: ﴿والنازِعات غرقاً والناشِطاتِ نشطاً والسابحاتِ سَبْحاً فالسابِقاتِ سَبْقاً فالمدبِّراتِ أمْراً﴾[٨]: الموصوفات المقسم بها محذوفات أقيمت صفاتُها

---

(١) البقرة: ٤.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٩/١. تفسير ابن عطية: ١٤٩/١ الكشاف: ١٣٧/١.
(٣) البقرة: ٢٥.
(٤) النور: ٧.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٦٥/٢، مشكل إعراب القرآن: ١١٩/٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩٣/٢.
(٦) الفرقان: ٥٩.
(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٧/٢، مشكل إعراب القرآن: ١٣٥/٢.
(٨) النازعات: ١ ـ ٥.

مقامها،وفي تقديرها خلاف مبسوط في كتب التفسير والإعراب[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[2] أي: خَيْرٌ من عبدٍ مُشْرِكٍ[3].

ولست أريد أنْ أمضي في ذكر مزيدٍ من الأمثلة لأنَّ هذه المسألة تتراءى للقارىء في مواضع كثيرة جداً، ولست أميل في هذه المسألة إلى تقدير الموصوف، لأنَّ الصفة تغني عنه، وإنني لأذهب إلى جعل هذه الصفات من باب ما يجري مجرى الأسماء كالفقيه والقاضي[4] فلا محوج إلى تقدير موصوف.

(٢) إذا كان الموصوف مرفوعاً ومنعوتاً بجملة أو شبهها:

ولم يرد في التنزيل منه إلاَّ مواضع قليلة، وقد قيَّد النحويون حذفه في هذه المسألة بكونه بعض ما قبله من مجرور بـ (مِنْ) أوْ (في)، وما جاء على خلاف ذلك فهو من باب الضرورة[5].

ويظهر لي أنَّ السيوطي لم يخصر هذه المسألة في المرفوع بل جعله قيداً للموصوف المنصوب والمجرور والمرفوع: «ويقام نعته مقامه إنْ لم يكن ظرفاً أو جملة بأنْ كان مفرداً كما مثَّلنا لتصح مباشرته لما كان المنعوتُ يباشِرُه أو كان هما أي ظرفاً أو جملة (والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن) نحو: ﴿وإنْ مِنْ أهلِ الكتابِ إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾[6]: أي وإنْ أحدٌ، ﴿ومِنَّا دونَ

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤١٩/٨، تفسير القرطبي: ١٩ / ١٩١، التبيان في تفسير القرآن: ٢٥٢/١٠، الكشاف: ٢١٢/٤.

(٢) البقرة: ٢٢١.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٧١٢، البحر المحيط: ١٦٤/٢، الكشاف: ٣٦١/١.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٨٦/٥.

(٥) انظر التفصيل في هذه المسألة فيما جاء في هذا البحث من حذف البدل الصفحة: ٣٩٣.

(٦) النساء: ١٩٥.

ذلك﴾[1] أي: قَوْمٌ دون... »[2]. ولست أتفق معه فيما ذهب إليه لأنَّ في القرآن فيضاً غزيراً من الآيات القرآنية حذف فيها الموصوف بشبه جملة وليس بعض مجرور بـ (مِنْ) أو (في)، ومنه قوله تعالى: ﴿فكُلوا مِمَّا امْسَكْنَ عليكم﴾[3] أي: شيئاً مِمَّا أمسكنه عليكم، ويجوز أنْ تكون (مِنْ) زائدة على مذهب الأخفش والأول أظهر لأنَّ (مِنْ) تبعيضية، وذكر أبو حيان أنَّ كون (مِنْ) زائدة قول ضعيف لأنَّ ذلك يدل على جواز الأكل سواء أكلَ الجارِحُ منه أمْ لَمْ يأكل[4].

ويظهر لي أنَّ الصحيح ما ذهب إليه أبو حيان وأبو علي الفارسي[5]، إذْ جعلا هذا القيد للموصوف المرفوع.

ومما جاء فيه الموصوف المرفوع محذوفاً قوله تعالى: ﴿وما مِنَّا إلَّا له مقامٌ معلومٌ﴾[6]: ذهب الزمخشري إلى أنَّ قوله ﴿لَهُ مقامٌ معلومٌ﴾ نعتٌ لمبتدأ موصوف محذوف[7]، أي: وما مِنَّا إلَّا أَحَدٌ له مقامٌ معلومٌ.

ومن حذف المرفوع الموصوف بجملة قوله تعالى: ﴿ومن الذين هادوا سمَّاعون للكذب سمَّاعون لقومٍ آخرين لم يأتوكَ يُحرِّفونَ الكلِمَ مِنْ بعدِ مواضِعه...﴾[8]: قوله ﴿لَمْ يأتوكَ﴾ في موضع النعت لـ (قومٍ)، ويجوز في قوله ﴿يُحرِّفون الكلم...﴾ أنْ يكون في موضع النعت الثالث لـ (قومٍ) أو في موضع النعت لـ (سمَّاعون) أو في موضع الحال من الضمير فيه،

---

(١) الجن: ١١.
(٢) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٨٦.
(٣) المائدة: ٤.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٣٠، تفسير القرطبي: ٦/٧٣.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف البدل الصفحة: ٣٩٣.
(٦) الصافات: ١٦٤.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف البدل الصفحة: ٣٩٣.
(٨) المائدة: ٤١.

ويجوزُ أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هم يُحرِّفون الكَلِمَ، وقيل إنَّه في موضع النعت لموصوف محذوف أي: هم قومٌ يحرِّفون، ولا ضرورة إليه[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الذين قالوا إنَّا نَصارى أَخَذْنا ميثاقَهُم فَنَسُوا حظًّا مما ذُكِّروا به...﴾[2]: قوله ﴿مِنَ الذين﴾ يتعلق بـ ﴿أَخَذْنَا﴾، ويجوز فيه أنْ يكون في موضع الخبر لمبتدأ محذوف موصوف بـ ﴿أَخَذْنا...﴾، والتقدير: ومِنَ الذين قالوا إنَّا نصارى قوم أَخَذنا ميثاقَهُم.

ويجوز أنْ يكون المبتدأ المحذوف اسماً موصولاً صلته ﴿أخذنا ميثاقَهُم..﴾ أي: ومن الذين قالوا إنَّا نصارى من أَخَذْنا ميثاقَهُم، وهو قول الكوفيين. وقيل إنَّه معطوف على (منهم) في قوله تعالى: ﴿ولا تزالُ تَطَّلِعُ على خائنةٍ منهم إلاَّ قليلاً منهم...﴾[3]، وأوَّل الأقوال أظهَرُها[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِمَّن حَوْلَكُم مِنَ الأعراب منافقونَ ومِنْ أهلِ المدينة مَرَدُوا على النِّفاق﴾[5]: الظاهر في قوله ﴿وَمِنْ أَهْلِ المدينة﴾ أنْ يكون معطوفاً على قوله ﴿ومِمَّن حَولكم﴾، فيكون قوله ﴿مَرَدُوا على النفاق﴾ مستأنفاً أو في موضع الصفة لـ(مُنافِقونَ) على أنَّ فيه إجازة الفصل بين الصفة والموصوف. ويجوزُ أنْ يكون في موضع النعت لمبتدأ موصوف محذوف أي: ومن أهلِ المدينة قومٌ مردوا على النفاق. وذهب الزجاج إلى أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً أي: وَمِمَّنْ حولكم من الأعراب منافقون مَرَدُوا على النفاق ومِنْ أهْلِ المدينة، وهو تكلف لا محوجَ إليه لأنَّ

(١) انظر: البحر المحيط: ٣/٤٨٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٣٧، الدر المصون ورقة: ١٩٦٩، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٢٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٩٢.
(٢) المائدة: ١٤.
(٣) المائدة: ١٣.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ١٩٢٥، البحر المحيط: ٣/٤٤٦، حاشية الشهاب ٣/٢٢٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٢٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٨٧.
(٥) التوبة: ١٠١.

فيه تفكيكاً للنص القرآني[١].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ومِنْ ثمراتِ النخيلِ والأعنابِ تتَّخِذونَ منه سَكَراً﴾[٢]: الظاهر في قوله ﴿ومِنْ ثمراتِ النخيلِ﴾ أنْ يتعلق بقوله ﴿تتَّخِذُونَ﴾، ويجوز أنْ يتعلق بـ ﴿نُسْقيكم﴾ في قوله تعالى: ﴿نُسْقيكم مِمَّا في بُطونِهِ﴾[٣]. ويجوز أنْ يكون في موضع الخبر لمبتدأ موصوف محذوف والتقدير، ومِنْ ثَمراتِ النخيلِ ثَمَرٌ تتَّخِذونَ منه سكراً، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[٤] والحوفي[٥].

ومِمَّا حذف فيه المرفوع الموصوف بشبه جملة قوله تعالى: ﴿وأنَّا مِنَّا الصَّالحونَ ومِنَّا دونَ ذلك﴾[٦] أي: قومٌ دونَ ذلك[٧].

ولم يجوِّز النحويون حذف الموصوف في قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ جاءَك مِنْ نَبأِ المُرْسَلينَ﴾[٨]، لأنَّه لو صحَّ عندهم ذلك لكان في الكلام حذف الفاعل، وهي مسألة لا يجيزها البصريون، وتقدير الكلام على حذفه: ولقد جاءك نَبأٌ مِنْ نَبأِ المُرْسَلينَ، والظاهر عندهم أنْ يكون الفاعل ضميراً مستتراً وشبه الجملة في موضع الحال منه[٩].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥/٩٣، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٢٨٩، حاشية الشهاب: ٤/٣٨٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٥٧.

(٢) النحل: ٦٧.

(٣) النحل: ٦٦.

(٤) انظر الكشاف: ٢/٤١٦.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥/٥١٠، حاشية الشهاب: ٥/٣٤٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٠، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٤٠١، تفسير القرطبي: ١٠/١٢٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠١.

(٦) الجن: ١١.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٨/٣٤٩، الكشاف: ٤/١٦٩، حاشية الشهاب: ٨/٢٥٧.

(٨) الأنعام: ٣٤.

(٩) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/١١٨.

(٣) حذف الاسم غير المرفوع والموصوف بشبه جملة:

ويكثر هذا الحذف في التنزيل ولعلَّ كون الموصوف المحذوف مفعولاً به يكاد يستولي على ما في التنزيل من مواضع حذف فيها الاسم الموصوف بشبه جملة وغير المرفوع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حلالاً طيباً...﴾[١]: ﴿حلالاً﴾ مفعول به لـ ﴿كُلُوا﴾ وهو الظاهر، وعليه فقوله ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ﴾ في موضع الحال منه. ويجوز أنْ يكون ﴿حلالاً﴾ حالاً من الاسم الموصول في ﴿مِمَّا رَزَقَكُمْ﴾ فيكون قوله ﴿مِمَّا رزقكم﴾ في موضع النعت لموصوف محذوف، وهو المفعول به أي: شيئاً مما رزقكم الله، ويجوز أنْ تكون ﴿مِنْ﴾ زائدة على مذهب الأخفش[٢]، ولا محوج إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئسما اشْتَرَوْا به أَنْفُسَهم أنْ يكفروا بما أَنْزَل اللهُ بغياً أنْ يُنَزِّل اللهُ مِنْ فضلِهِ على مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِهِ...﴾[٣] يجوز في قوله ﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ أنْ يكون في موضع النعت لمفعول محذوف أي: شيئاً مِنْ فضله، ويجوز أنْ تكونَ ﴿مِنْ﴾ زائدة على مذهب الأخفش[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فليسَ عليكم جُناحٌ أنْ تقصُروا مِنَ الصَّلاة[٥]. أي: أنْ تَقْصُروا شيئاً مِنَ الصلاة، ويجوز أنْ تكون (مِن) زائدة.[٦]

---

(١) المائدة: ٨٨.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ٢١٠٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٥٦، الكشاف: ١/٦٤٠.

(٣) البقرة: ٩٠.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ٤٢١، البحر المحيط: ١/٣٠٧.

(٥) النساء: ١٠١.

(٦) انظر شواهد أخرى: البقرة: ٣٥، ١٥٥، المائدة: ١٦٤، الأعراف: ١٠١، الأنفال: ٦٩، النحل: ٦٩، ٧٢، ١١٤. الحج: ٢٣.

ولعل ما ألجأ النحويين إلى تقدير منصوب موصوف بشبه الجملة أنَّ الفعل المتعدي لا بُدَّ له من مفعول صريح، وهذا المفعول الصريح إمَّا أنْ يكون موصوفاً محذوفاً وإمَّا أنْ يكون الخافض زائداً على مذهب الأخفش. وإنني لأميل في هذه المسألة إلى جعل الجار والمجرور مفعولاً به على أنَّ (مِنْ) تبعيضية سادة مسد ذلك المحذوف من غير نيته أو تقديره.

(٤) حذف الاسم الموصوف بزمانٍ أو مكان:

يشيع في التنزيل في مواطن كثيرة حذف الموصوف بزمان أو مكان، ويكاد يكون هذا الموصوف المحذوف منصوباً في أكثرها، وهو إمَّا أنْ يكون مصدر الفعل العامل وإمَّا أنْ يكون زماناً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللهُ بكفرهم فقليلاً ما يُؤمنونَ﴾[١]: ﴿قليلاً﴾ نعت لمصدر محذوف أي: فإيماناً قليلاً، أو لزمان محذوف: فزماناً قليلاً، ويجوز أنْ يكون منصوباً على نزع الخافض أيْ: فبقليلٍ، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل (يُؤْمِنون) أو مِنْ ضمير ذلك المصدر المحذوف[٢]، والقول الأوَّل أظهر. و(ما) في جميع هذه الأوجه زائدة، وأجاز قوم أنْ تكون مصدريَّة على أنَّ المصدر المؤوَّل منها ومِمَّا في حيِّزها فاعل لـ (قليلاً)، و(قليلاً) حال لمعمول محذوف والتقدير: لعنهم الله فأَخَّروا قليلاً إيمانُهم، وهو قول ابن الحاجب، وهو تكلُّف لا محوج إليه، وأجاز آخرون أنْ تكون نافية و (قليلاً) نعت لمصدر محذوف أوْ زمان محذوف. وذكر ابن هشام[٣] أنَّ ذلك مردود بأنَّ (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأنَّها لها الصدر، وذكر أنَّ ذلك يسهل شيئاً ما على تقدير

---

(١) البقرة: ٨٨.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٤١٣، البحر المحيط: ٣٠٦/١، التبيان في إعراب القرآن ٨٩/١.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤١٦ - ٤١٧.

(قليلاً) نعتاً للظرف، والظروف يُتَّسَعُ فيها.

ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿قليلاً ما تَذَكَّرونَ﴾[1] أي: تَذَكُّراً قليلاً أو زماناً قليلاً[2].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَهِّلْهُم قليلاً﴾[3] أي: تمهيلاً قليلاً أوْ: زماناً قليلاً[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غيرَ بَعيدٍ...﴾[5] أي: مكثا غير بعيد أو: وقتاً غيرَ بعيد[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الجنَّةُ للمتَّقينَ غيْرَ بعيدٍ﴾[7] أي: مكاناً غيرَ بعيدٍ أوْ إزْلافاً غيرَ بعيد، ويجوز أنْ يكون (غيرَ) حالاً من الجنة[8].

وقد يكون الزمان وصفاً لزمانٍ محذوف فقط، والقول نفسه بالنسبة للمكان، ومِنَ الأوَّل قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قريباً﴾[9] أي: زماناً قريباً[10].

---

(١) النمل: ٦٢.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٧/٥٤؛ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٢٦.

(٣) المزمل: ١١.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٤٨، حاشية الشهاب: ٨/٢٦٧ مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٢٠، وانظر شواهد أخرى على حذف الموصوف بزمان. البقرة: ١٢٦، النساء: ٤٦، ١٤٢، ١٥٥، الأعراف: ٣، ١٠، الأنفال: ٤٣، التوبة: ٨٢، الإسراء: ٨٥، المؤمنون: ٧٨. النمل: ٦٢، السجدة: ٩، الزمر: ٨، الدخان: ١٥، الفتح: ١٥.

(٥) النمل: ٢٢.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/١٤٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٢٠.

(٧) ق: ٣٣.

(٨) انظر البحر المحيط: ٨/١٢٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٧٦، الكشاف: ٤/١٠، حاشية الشهاب: ٨/٩٢.

(٩) الحشر: ١٥.

(١٠) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢١٦، البحر المحيط: ٨/٢٥٠.

ومنه قوله تعالى: ﴿ثم يتوبونَ مِنْ قريبٍ﴾(١) أي: ثم يتوبون مِنْ زمانٍ قريب، و(مِنْ) الابتدائية لا يصح أنْ تدخل على زمانٍ عند أكثر البصريين، أما الكوفيُّون فيجوِّزون ذلك(٢).

ومن الثاني قوله تعالى ﴿فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ...﴾(٣): قوله ﴿عَنْ جُنُبٍ﴾ في موضع الحال من الهاء في (به) أو مِنْ فاعل ﴿فَبَصُرَتْ﴾. ويجوز أنْ يكون نعتاً لموصوف محذوف أي: عن مكانٍ جُنُبٍ(٤).

ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْكِنوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سكنتم مِنْ وُجْدِكُم...﴾(٥) أي: مكاناً مِنْ حيثُ سَكَنْتُم، وقوله ﴿مِنْ وُجْدِكُم﴾ بدل من ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُم﴾ بإعادة العامل، وأجاز الزمخشري(٦) أنْ يكون عطف بيان، وعطف البيان لا يعرف عند أبي حيان(٧) بإعادة العامل، وذكر ابن هشام(٨) أنَّه عبَّر عنِ البدل بعطف البيان، وهو الظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما هي مِنَ الظالمينَ بَبعيدٍ﴾(٩) أي: بمكانٍ بعيد ويجوز أَنْ يكون الموصوف غير ذلك أي: بشيءٍ بعيدٍ(١٠).

---

(١) النساء: ١٧.

(٢) انظر البحر المحيط: ١٩٩/٣، الكشاف: ٥١٢/١، وانظر شرح الأشموني على الفية ابن مالك: ٢١١/٢، ٢٨٧/٢، حاشية الدسوقي على المغني: ٤٣٠/١.

(٣) النمل: ١١، التصريح: ٨/٢.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠١٧/٢، حاشية الشهاب: ٦٦/٧، البحر المحيط: ١٠٧/٧.

(٥) الطلاق: ٦.

(٦) انظر الكشاف: ١٢١/٤.

(٧) انظر البحر المحيط: ٢٨٤/٨.

(٨) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٤٨.

(٩) هود: ٨٣.

(١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧١١/٢، الكشاف: ٢٨٤/٢، تفسير القرطبي: ٨٤/٩.

(٥) حذف الموصوف بكاف التشبيه:

ويكثرَ ذلك في التنزيل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْ إِنِّي أنا النذيرُ المبينُ كما أَنْزَلْنا على المُقْتَسِمين﴾[١]: الكاف في (كما) نعت لمصدر محذوف معمول لـ (آتيناك) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتيناكَ سبعاً من المثاني والقرآن العظيم﴾[٢]، أو معمول لـ (أَنْزَلْنا)، وأجاز أبو البقاء[٣] أنْ تكون نعتاً لمفعول محذوف أي: إنِّي أنا النذيرُ المبينُ عذاباً مِثلَ العذابِ المُنَزَّلِ على المقتسمين، وقد ردَّه ابن عطية لأنَّ المعنى ليس عليه، فعلى تأويل أبي البقاء يكون قوله ﴿كما أَنْزَلْنا على المُقْتَسِمين﴾ من كلام محمد عليه السلام، والظاهر كونه من كلام الله تعالى، وحمله أبو حيان[٤] على مثل قول بعض خواص الملك: أَمَرنا بكذا، والأمر هو للملك، وأجاز قوم أنْ تكون الكاف زائدةً والتقدير: أنا النذيرُ المبينُ ما أنزلنا على المُقْتَسِمينَ. والظاهر عند أبي حيَّان أنْ تكون نعتاً لمصدر محذوف معمولٍ لـ ﴿وَقُلْ﴾ أي وقل لَهُمْ قولاً مثلَ إنْزالِنا على المُقْتَسِمينَ[٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿وقاتِلُوا المشركين كما يُقاتِلونَكُم﴾[٦].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ تُريدون أنْ تسأَلوا رسولَكُم كما سُئِلَ موسى مِنْ قَبْلُ﴾[٧]

ومن ذلك الكاف الداخلة على اسم الإشارة، وهو كثير في التنزيل

---

(١) الحجر: ٨٩ ـ ٩٠.

(٢) الحجر: ٨٧.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٨٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٥/٤٦٩.

(٥) انظر التبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٧٢، مشكل إعراب القرآن: ٢/١١، حاشية الشهاب: ٥/٣٠٧، تفسير القرطبي: ١٠/٥٧.

(٦) التوبة: ٣٦.

(٧) البقرة: ١٠٨، وانظر شواهد أخرى البقرة: ١٣، ٢٣٩، ٢٧٥، ٢٨٢، النساء: ٨٩، ١٠٤، ١٦٣، هود: ٩٥، ١١٢، يوسف: ٦، ٦٤.

أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنا اضرِبوهُ ببعضِها كذلك يُحْيِي اللهُ الموتى..﴾[1]. الكاف نعت لمصدر محذوف أي: يحيي الله الموتى إحياءً مثل ذلك[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿وكذلك نُرِي إبراهيمَ ملكوتَ السمواتِ والأرضِ﴾[3]: الكاف في (وكذلك) نعْتٌ لمصدرٍ محذوف، ويجوز أنْ تكون خبراً لمبتدأ محذوف أي: والأمر كذلك، وأنْ تكونَ في موضع نصب بفعل مضمر أيْ: وأَرَيناهُ مثلَ ذلك، ويصح ذلك على مذهب الأخفش والفارسي والزمخشري[4] وغيرهم لأنَّ الكاف اسم عندهم.

ومن ذلك الكاف الداخلة على مصدر وغيره، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تَجْهَرُوا لَهُ بالقولِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾[5]: أي جهراً كَجَهْرِ بَعْضِكُم لبعض[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿قد جِئْتُكُم بآيةٍ مِنْ ربِّكم أنِّي أَخْلُقُ لكم من الطينِ كهيئةِ الطيرِ..﴾[7] أي: أنِّي أخلق لكم خلقاً مِثْلَ هيئةِ الطير، ويجوز أنْ تكون الكاف في موضع النعت لمفعول محذوف أي: شيئاً كهيئة الطير. ويجوز أنْ تكون اسماً في موضع نصب على المفعول به على قول الأخفش

---

(١) البقرة: ٧٣.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ٣٥٨، التبيان في إعراب القرآن: ٧٨/١، البحر المحيط: ٢٦٠/١، حاشية الشهاب: ١٨٤/٢، تفسير ابن عطية: ٣٢١/١، مشكل إعراب القرآن: ٥٥/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٧/١.

(٣) الأنعام: ٧٥.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٣٨ - ٢٣٩، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٥١١/١، وانظر شواهد اخرى. الأنعام: ٥٣، ٥٥، ٨٤، ١٠٥، ١٠٨، ١١٢، ١٢٣، ١٢٩، ١٤٨.

(٥) الحجرات: ٢.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣١٤/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٢/٢، تفسير القرطبي: ٣٠٦/١٦.

(٧) آل عمران: ٤٩.

ومن يدور في فلكه[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَونَ﴾[2].

ومن ذلك أيضاً الكاف الداخلة على الاسم الموصول، ومنه قوله تعالى: ﴿لا تُبْطِلوا صَدقاتِكُم بالمَنِّ والأذى كالذي يُنْفِقُ مالَهُ رئاءَ الناسِ...﴾[3]، أي: إبطالاً كإبطال الذي يُنْفِقُ، ويجوز أنْ يكون (كالذي) في موضع الحال[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُم كالذي خاضُوا﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿كالذينَ مِنْ قَبْلِكُم كانوا أشدَّ منكم قوَّةً...﴾[6] ذكر أبو البقاء[7] أنَّ الكاف في موضع النعت لمصدر محذوف والتقدير: وعدا كوعد الذين مِنْ قبلكم على أنَّ العامل ﴿وَعَدَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ المنافقين...﴾[8]، وفي تقديره حذف مضاف أيضاً. وذهب الفراء[9]، إلى أنَّ العامل مضمر والقول فيه مثل سابقه في تقدير مضاف أي: فَعَلْتُم أفعالاً كأفعالِ الذين مِنْ قَبْلِكُم. وأجاز بعض النحويين أنْ تكون الكاف ومخفوضُها في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي: أنْتُم كالذينَ

---

(١) انظر الدر المصون ورقة: ١٢١٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢٦٢/١، البحر المحيط: ٤٦٦/٢.

(٢) آل عمران: ١١.

(٣) البقرة: ٢٦٤.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢١٤/١، البحر المحيط: ٣٠٩/٢، مشكل إعراب القرآن: ١١١/١.

(٥) التوبة: ٦٩.

(٦) التوبة: ٦٩.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٦٥٠/٢.

(٨) التوبة: ٦٨.

(٩) انظر البحر المحيط: ٦٨/٥، وانظر التبيان في تفسير القرآن: ٢٥٥/٥، حاشية الشهاب: ٣٤٢/٤.

مِنْ قَبْلِكُم، وهو أَقَلُّ تكَلُّفاً من سابقيه.

(٦) حذف الموصوف فيما ظاهره النصب بالقول:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والله يقول الحقَّ﴾[١]: يحكي بالقـول عند النحويين الجمل كقوله تعالى: ﴿قال إنِّي عبدُ اللهِ﴾[٢]. وقوله: ﴿قولُـوا آمنَّا﴾[٣]، وذكر السيوطي[٤] أنَّ الأصْلَ أنْ يحكي لفظ الجملة كما سُمِعَ وأنَّه يجوز أنْ يُحْكى على المعنى بإجماع، وذكر أنَّه يجوز أنْ يُنْصَبَ المفرد بعد القول، وهو الذي يؤدي معنى الجملة كالحديث والشعـر والخطبـة كقولنا: قلت حديثاً وشعراً وخطبة، ونصبه على المفعول به لأنَّه اسم الجملة وذكر أيضاً أنه قيل إنَّ ذلك نعت لمصدر محذوف أي: قولاً شِعْراً حديثاً وخطبة. والقول الأول أظهَر وأقل تكلُّفاً[٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ قلنا إذاً شَطَطاً﴾[٦] أي: قولاً شَطَطاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّهم لَيَقولُونَ مُنْكراً مِنَ القَوْلِ...﴾[٧] أي: قولاً منكراً[٨].

ومنه قوله تعالى: ﴿اليَوْمَ تُجْزَوْنَ عذابَ الهونِ بما كنتم تَقولونَ على اللهِ غَيْرَ الحقِّ...﴾[٩] أي: قولاً غيرَ الحق[١٠].

---

(١) الأحزاب: ٤.
(٢) مريم: ٣٠.
(٣) البقرة: ١٣٦.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٤٤.
(٥) انظر: تفسير القرطبي: ١٤/١٢١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٦٤، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٩٢.
(٦) الكهف: ١٤.
(٧) المجادلة: ٢، وانظر شاهدين آخرين: البقرة: ٥٨، النبأ: ٣٨.
(٨) التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢١٢، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٦٣.
(٩) الأنعام: ٩٣.
(١٠) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٢١.

(٧) إذا نابت صفته عنه في باب المفعول المطلق:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلا منها رغَداً﴾[١] أي: أكْلاً رغداً، وفي إنابة صفة المصدر عنه خلاف، فذهب أبو البقاء[٢] إلى أنَّ ذلك مقيَّدٌ بإضافتها إليه كقولنا: سرت أشدَّ السير أي: سيراً أشَدَّ السير، فإذا لم تُضَفْ فليس منه عنده. وذهب بعض النحويين إلى إجازة هذه المسألة من غير قيد ودليلهم في ذلك الآية السابقة، وسيبويه على خلاف معهم، فقوله ﴿رَغَداً﴾ عنده منصوب على الحال، وهو أقلّ تكلُّفاً من إضمار المصدر الموصوف، وذكر الدنوشري[٢] أنَّ مذهب سيبويه واضح في الآية الكريمة وأمَّا في قولنا: سِرْتُ أشدَّ السير فليس كذلك، لأنَّ الصفة فيه معرفة، فالحالية غير متأتّية لأنَّها لا تقع معرفة على مَذْهَبِهِ، فيجب أنْ تُؤَوَّل على وجهٍ غير الحالية بأنْ تُعْرَبَ معمولة لمحذوف أو غير ذلك ليصح مذهبه[٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ هُمُ المؤمنون حقًّا﴾[٤]: أي: إيماناً حقّاً، وهو عند سيبويه منصوب على المصدر بفعل مضمر من لفظه[٥].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واذكُرْ ربَّكَ كثيراً﴾[٦] أي: ذكراً كثيراً. ويجوز أن يكونَ حالاً من ضمير المصدر المحذوف.

---

(١) البقرة: ٣٥.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٦/١.

(٣) انظر في هذه المسألة: الدر المصون ورقة: ٢٢٩، حاشية الشهاب: ١٣٦/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٨/١، تفسير ابن عطية: ٢٣٩/١، تفسير القرطبي: ٣١٠/١، البحر المحيط: ١٥٧/١، التبيان في إعراب القرآن ٥٢/١، ونظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٢٨/٣.

(٤) الأنفال: ٧٤.

(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٢٥٢/٤ ـ ٢٥٣، البحر المحيط: ٤٥٨/٤، التبيان في تفسير القرآن: ٧٧/٥.

(٦) آل عمران: ٤١، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٢١، النساء: ١٥٣، يوسف: ١٠٠، النحل: ٤١٠، الحج: ٤٠.

(٨) فيما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه:

ذهب الجمهور إلى أنَّ الاسم لا يضاف لمرادفه أَوْ نعتِه أو منعوته لأَنَّ الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرَّف بنفسه ولا يتخصص بها، وما جاء منه يُؤَوَّل، وذهب الكوفيون إلى جواز الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل[١]، ويعزز هذا المذهب ما في التنزيل من شواهد، وهو الصحيح الظاهر.

ولقد قمت باستقصاء ما في التنزيل من شواهد فوَجدْتها تدور في فلك إضافة الموصوف إلى صفته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿استكباراً في الأرض ومكر السَّيِّء ولا يُحيقُ المَكْرُ السَّيِّ إلاَّ بأهله﴾[٢]: قوله ﴿مَكْرَ السَّيِّ﴾. من باب إضافة الموصوف إلى صفته على أنَّ الأصل عندهم: المكر السَّيِّء، فحذف الألف واللام، وهو على حذف الموصوف عند البصريين والزمخشري[٣] أي: وَمَكْرَ المكرِ السيِّء[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأَنبتنا به جنَّاتٍ وحَبَّ الحصيدِ﴾[٥] أي: وَحَبُّ النَّبتِ الحصيدِ[٦].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إليه من حَبْلِ الوَرِيدِ﴾[٧]: القول

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٣/٢، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٧٥/٤ ـ ٢٧٦.

(٢) فاطر: ٤٣.

(٣) انظر الكشاف: ٤/٤.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢١٨/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧٧/٢، البحر المحيط: ٣١٩/٧، حاشية الشهاب: ٢٣٠/٧، تفسير القرطبي: ٣٥١/١٤.

(٥) ق/ ٩.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء: ٧٦/٣، مشكل إعراب القرآن: ٣١٩/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٤/٢، تفسير القرطبي: ٦/١٧، الكشاف: ٤/٤، التبيان في إعراب القرآن: ١١٧٤/٢، البحر المحيط: ١٢١/٨.

(٧) ق: ٦.

فيها مثل سابقتها[1].

ومنه أيضاً قوله: ﴿إِنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ اليَقِينِ﴾[2].

(٩) اقتضاء الأصل النحوي له:

ولقد جاء في التنزيل مواضع قُدِّرَ فيها الموصوف لتصحيح الأصل النحوي، ومن هذه المواضع ما ظاهره وصف المفردبالجمع كقوله تعالى: ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحديثِ كتاباً مُتَشابِهاً مثانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جلودُ الذين يَخْشَوْنَ ربَّهُمْ...﴾[3]: قوله ﴿مثانِيَ﴾ جمع (مَثْنى)، فيكون المفرد موصوفاً بالجمع على تأويل حذف موصوف أي: كتاباً متشابهاً فصولاً مثانِيَ، فحذف الموصوف وأُقيمتْ صفته مقامه، ويمكنْ أن يحمل الكلام على أنَّ في القرآن تفصيلاتٍ وأحكاماً، فكأنَّه جمع تَوَهُّماً، وأجاز الزمخشري[4] أنْ يكون تمييزاً منقولاً عن الفاعل أي: مُتشابِهاً مثانيه، وهو قول ظاهر.

ومنها حذف تاء التأنيث من العدد حملاً على الموصوف المحذوف، ومنه قراءة ابن عباس الشاذة: ﴿والفجرِ وليالي عشرٍ﴾[5] بالياء أو الكسر في ﴿وليالي﴾، والحجة فيها حَذف الموصوف والتقدير: وليالي أيام عشرة، فلما حذف الموصوف المعدود المذكَّر حذفت التاء من (عَشْر)[6].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٧٦/٢، البحر المحيط: ١٢٧/٨، الكشاف: ١٠/٤، حاشية الشهاب: ٩٢/٨.

(٢) الواقعة: ٩٥، وانظر شواهد أخرى: إبراهيم: ١٨، القمر: ٣١، الحاقة: ٥١، البيِّنة: ٥، التكاثر: ٥.

(٣) الزمر: ٢٣.

(٤) انظر الكشاف: ٣٩٤/٣، وانظر البحر المحيط: ٤٢٣/٧، حاشية الشهاب: ٣٣٦/٧.

(٥) الفجر: ١ ـ ٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٤٦٧/٨، حاشية الشهاب: ٣٥٦/٨، مختصر في شواذ القرآن: ١٧٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1] أي: فَلَهُ عَشْرُ حسناتٍ أمثالِها: وقيل إنَّه أنث لإضافة (أمثال) إلى ضمير الحسنة[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين﴾[3]: في وصف (رحمة) المؤنثة بـ (قريب) المذكور خمسة عشر وجهاً أختار منها ما فيه تأويل:

أ ـ أنَّ يكون في الكلام حذف موصوف أي: شيءٌ قريبٌ.

ب ـ أنَّ يكون في الكلام حذف مضاف أي: مكانُ رحمةِ اللهِ قريبٌ.

جـ ـ أن يكون الكلام محمولاً على جعل (قريب) مصدراً كالنقيق أو بمعنى (مفعول) كقولهم: كفٌّ خضيب، وعينٌ كحيل من غير التفات إلى ما قيل من أنَّ الأخير يطرد في الثلاثي وأنَّ (قريبٌ) بمعنى (مفعول) من الثلاثي المزيد أي: قرِّب مُقَرَّبة. وجعل الرضي[4] الآية من باب ما يستوى فيه المذكر والمؤنث من باب (فعيل) بمعنى مفعول، وهو الظاهر في هذه المسألة.

د ـ أنَّ يكون لفظة (رحمة) زائدة أي: إنَّ اللهَ قريبٌ.

ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا جاء وعدُ ربِّي جَعَلَهُ دكَّاءَ﴾[5]: لا بد من تقدير موصوف لأنَّ الجبل مذكر والتقدير: جعله أرضاً دكَّاء[6]، ويجوزَ أنْ يكون

---

(١) الأنعام: ١٦٠.

(٢) انظر البحر المحيط: ٢٦١/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٥٥٢/١.

(٣) الأعراف: ٥٦.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ١٦٦/٢، وانظر المزهر في علوم اللغة: ٣٣٣/١، وانظر في هذه المسألة: حاشية الشهاب: ١٧٥/٤، البحر المحيط: ٣١٢/٤ ـ ٣١٣، الأشباه والنظائر في النحو: ١٤٨/٣.

(٥) الكهف: ٩٨.

(٦) الدكاء: الناقة التي لا سنام لها.

في الكلام حذف مضاف أي: مِثْلَ دكَّاء، ويجوز أنْ يكونُ (جَعَلَ) بمعنى (خلق) فيكون (دكَّاء) منصوباً على الحال[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿السماءُ مُنْفِطرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعولاً﴾[2]: السماءُ عند الفراء[3] تذكر وتؤنث، وفي الآية الكريمة جاء قوله (منفطر) على التذكير.

وذكر أبو عمرو وابن العلاء[4] أنَّ السماء بمعنى السقْف، وأجاز أبو علي الفارسي أنْ يكون محمولاً على معنى النسب أي: ذات انفطار، وذهب الزمخشري[5] إلى أنَّ في الكلام حذف موصوف أي: السماءُ شيءٌ مُنْفَطِرٌ به، ولا ضرورة إليه.

ومن هذه المواضع دخول (مِنْ) الخافضة على الظرف(مع) على حذف موصوف عند المانعين، ومن ذلك قراءة يحيى بن يعمر وغيره الشاذة ﴿هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعي وذِكْرٌ مِنْ قَبلي﴾[6] بكسر الميم من (مِن) فيهما: لقد ضعّف أبو حاتم هذه القراءة لدخول (مِنْ) على (مَعَ) لأنها مِنَ الظروف العادمة التصرف. وذكر ابن مالك[7] أنَّ حقَّها البناء لشبهها بالحروف في الجمود المحض إلاَّ أنَّها أُعْرِبت لمشابهتها (عند) في وقوعها خبراً وصفةً وحالاً

(١) انظر حاشية الشهاب: ١٣٧/٦، تفسير القرطبي: ٦٤/١٠.
(٢) المزمّل: ١٨.
(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ١٩٩/٣.
(٤) انظر البحر المحيط: ٣٦٥/٨.
(٥) انظر الكشاف: ١٧٨/٤، وانظر تفسير القرطبي: ٥١/١٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧١/٢، مشكل إعراب القرآن: ٤٢١/٢، البحر المحيط: ٣٦٥/٨، حاشية الشهاب: ٢٦٨/٨، وانظر: المذكر والمؤنث للمبرد: ١٢٠، المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الانباري: ٣٦٦ ـ ٣٦٩، المذكر والمؤنث للفراء: ١٠٢، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: ٦٤، لسان العرب(سمو).
(٦) الأنبياء: ٢٤.
(٧) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٩٦ ـ ٩٨، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٢٢٧/٣.

وصِلَةً، وهو الظاهر. وذهب مَنْ لا يُجيز دخول (مِنْ) عليها إلى تقدير موصوف محذوف أي: مِنْ كتابٍ مَعِي وكتابٍ مِنْ قبلي، وهو قول أبي البقاء[1]. وذكر ابن جنّي أنَّ دخول (مِنْ) عليها يدل على اسميَّتها.

ومنها ما ظاهره الإخبار بمفرد عن مثنًّى، ومن ذلك قراءة الحسن الشاذة: ﴿أَوَ لَمْ يَرَ الذين كفروا أنَّ السمواتِ والأرْضَ كانتا رَتَقاً فَفَتَقْنَاهُما. . .﴾[2] بفتح التاء من ﴿رَتَقاً﴾ على أنَّه اسم للمفتوق، والقياس أنْ يثنّى ليطابق الخبرُ الاسمَ، ولذلك خرَّج الزمخشري[3] القراءة على حذف موصوف، والتقدير: كانتا شيئاً رَتَقاً، وذهب أبو الفضل[4] الرَّازي إلى أنَّ المُسَكَّنَ والمفتوحَ مصدران لكنَّ الأكْثَرَ في المتحرك الاسمية، فيكون من باب الإخبار بالمصدر عن المثنّى، ويكون في الكلام حذف مضاف أي: كانتا ذاتي رَتَقٍ، ويجوز أنْ يُحْمَلَ ذلك على التأويل بالمشتق، أو على الإخبار بهما على سبيل المبالغة.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩١٥، وانظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٦١، البحر المحيط: ٦/٣٠٦، حاشية الشهاب: ٦/٢٥٠.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) انظر الكشاف: ٢/٥٧٠.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٦/٣٠٩، وانظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٦٢ - ٦٣، حاشية الشهاب: ٦/٢٥١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩١٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٦٠، مشكل إعراب القرآن ٢/٨٣، تفسير القرطبي: ١١/٢٨٣، وانظر لسان العرب (رتق).

الفصل الثاني

حذف الفعل والجملة

وهو حذف أقل شيوعاً في التنزيل من حذف الاسم، ولقد رأيت أنْ أوَزِّع مسائل هذا الفصل على ما يلي:

(١) حـــذف الفعل وحـــده :

ومـــائلـــــه :

حذف فعل الفاعل أو نائبـــه.

(٢) حذف الفعل وفاعله المضمـر:

ومـــائلـه :

حذف الفعل وفاعله أو نائبه المضمر، حذف فعل القول وفاعله، حذف الفعل المضارع المجزوم وبقاء الجازم، حذف كان وأخواتها.

(٣) حذف جملتي الشرط والجزاء وجملتي القســم والجواب:

ومـــائلـه :

حذف فعل الشرط بدونِ الأداة، حذف فعل الشرط والأداة، حذف جواب الشرط، حذف الشرط وجوابه وأداته، حذف فعل الشرط وجوابه وبقاء الأداء، حذف جملة القسم، حذف جواب القسم.

(٤) حــــذف جملـة وأكثــر :

ومسائلـه :

مقول القول،

حذف جملة وأكثر في غير مقول القول.

(١) حذف الفعلِ وَحْدَهُ

ذكر النحويون[١] بعض المواضع التي يحذف فيها الفعل منها:

(١) أنْ يجابَ به نفي أو استفهـام.

(٢) في الاشتغـــال .

(٣) بعد القول في جواب الاستفهام.

(٤) فيما لا لبس فيه كالتباس الفاعل بنائبه، وفي القياس على ذلك خلافٌ بين النحويين، فمنعه الجمهور وجوَّزه الجرمي وابن جنِّي وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بنائبه، وذكر السيوطي أنَّ قوماً أجازوا: زيد عمراً على نيَّة: ليضربْ زيدٌ عمراً، وذكر أنَّ سيبويه منع ذلك وإنْ لم يُلْبَس لأنَّ إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ، وهو يستدعي إضمار فعل آخر أي: قُلْ لَهُ لِيَضْرِبْ فردَّ لكثرة الإضمار. وذكر ابن هشام[٢]. أنَّه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني أولى، وذكر أنه إنْ وجد موضع على طريقته أو يشبهه فيمْكن أن يحسن الحذف في الأوَّل والثاني أولى.

---

(١) انظر : البحر المحيط ٦ / ٤٦٨، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٥٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٧٠ ـ، مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٢٧، الخصائص: ٢/٣٨٠.

(٢) انظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٠٦ ـ ٨٠٧.

وبعد فلقد رأيت أنَّ حذف الفعل وحده أقل دوراناً في التنزيل من حذفه مع فاعله المضمر وإليك ما في التنزيل من آيات حذف فيها الفعل وحده في أحد التأويلات :

البقــرة : ٣٥، ٨٣، ٨٦، ١١٢، ١٦٧، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٦، ٢٢٩، ٢٤٠، ٢٦٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣.

آل عمران : ١٨، ٣٠، ٦٠.

النساء : ٣ / ٢٥، ٩٢، ١٢٨، ١٧٢، ١٧٦.

المــائدة : ٢٤، ٦٥، ٦٦، ٨٩، ٩٥، ١٠٦، ١٠٦، ١٠٧-

الأنعــام : ٧٣، ٩١، ١١١، ١٣٧، ١٥٧.

الأعراف : ١٩، ٩٦، ١٣٨، ١٨٧.

التوبــة : ٦، ٥٩، يونس: ٣١، ٥٤، هود: ٢٢، ٧١، ٨٠، ٩٣، يوسف: ٢٤، الرعد: ١٨، ٣١، النحـل: ٢٣، ٥٤، ٦٢، ١٠٩.

الإسـراء : ٢٣، ٥١، ٧٤، ١٠٠، ١٣٤، الأنبياء: ٣، ٦٢، الحج : ١٨، ٢٠، المؤمنون: ٣٥، ١١٤، النـور :٣٦، ٣٧، ٥٣، ٥٨، الشعراء: ١٠٢، النمـل : ٨، القصص: ١٠، ٤٧، ٦٤، العنكبوت: ٦١، ٦٣، لقمـان: ٢٥، ٢٧، ٣٠، الأحزاب: ٢٠، سبـأ: ٢٤، ٣٣، ٥١، فاطـر: ٣، يس: ٣٨، الصافات: ١٤٣، ١٦٨، الزمـر: ٣٨، ٤٧، ٥٧، الشورى: ٣، ٢١، ٣٧، ٣٩، الزخرف :٣٣، ٨٧، محمد: ٢١، الفتح:٢٥، الحجرات:٥، ٩، القمـر: ٢٤، الواقعـة: ٥٩، ٦٤، ٦٩، المجادلـة: ٣، ٤، الحشـر:٣، التغابـن:٦، القلـم: ٤٩، الجن:١٠، المرسلات: ٨ - ١١، التكويـر:١، ٢، ٣،

٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، **الانفطار**: ١، ٢، ٣، ٤، **الانشقاق**: ١، ٣.

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ فعل الفاعل أو نائبه يحذف في المواضع التاليـــة:

(١) إذا كان عاملاً في الاسم الصريح أو غير الصريح الذي يتلو (لو) أو (لولا).

(٢) في الاشتغـــــال.

(٣) إذا كان في الكلام دليل على حذفه وفي جواب سؤال مقدَّر.

(٤) في جواب الاستفهام الظاهـــر.

(٥) فيما ظاهره مطابقة الفعل لفاعله في التثنية والجمع.

(٦) في صلة الموصول الحرفي.

(٧) فيما ظاهره أنَّ الاسم الظاهر معطوف على الضمير المستكن في فعل سابق.

(٨) في جملة الجـــزاء المصدَّرة بالفـــاء.

(٩) فيما لا يصح فيه العطف على فاعل آخر أو نائبه متقدم عليـــه.

(١٠) إذا كان مُجاباً به النفـــي.

(١) إذا كان عاملاً في الاسم الصريح أو غير الصريح الذي يتلو (لو) أو (لولا):

يكثر في التنزيل حذف الفعل الرافع للمصدر المؤول من (أنَّ) وما في حيزها المسبوق بـ (لو)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال الذين اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ

لنا كرّةً فنتبرَّأمنهم. . . . ﴾[1] أي: لو ثبت الكرُّ[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولو أنَّ أهْل الكتابِ آمنوا واتَّقوْا لَكَفَّرنا عَنْهُمْ سيِّئاتِهِم. . . ﴾[4].

ومما جاء فيه الاسم صريحاً قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أنْتُم تملِكونَ خزائِنَ رحمةِ ربِّي. . . ﴾[5].

للنحوين فيما يلي (لو) مذاهب:

أ ــ أنْ يليها الفعل الماضي أو المضارع ظاهراً أوْ مضمراً، فيكون (أنتم) مرفوعاً بفعل محذوف يفسِّرُه ما بعده، وهو مذهب الحوفي وابن عطية وأبي البقاء.

ب ــ أنْ يليها الفعلُ ظاهِراً، ولا يصح أنْ يليها الفعل مضمراً إلاَّ في الضرورة أو في نادر الكلام وهو قول ابن عصفور.

جـ ــ أنْ يكون في الكلام إضمار (كانَ) واسمها أي: قُلْ لو كنتم أنتم تَمْلِكونَ، فيكون (أنْتُم) توكيداً لاسم (كان)، وهو قول أبي الحسن بن علي المجاشعي.

د ــ أنْ يكونَ في الكلام حذف (كان) على أنَّ الضمير المنفصل اسمها أي: قُلْ لو كنتم تملكون، فانفصل الضمير بعد حذفها، وهو قول أبي

---

(١) البقـرة / ١٦٧.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر الصفحة / ١٩٣.
(٣) آل عمـران / ٣٠.
(٤) المائدة / ٦٥، وانظر شواهد أخرى: المائدة: ٦٦، الأنعام: ١١١، ١٥٧، الأعراف: ٩٦، التوبة: ٥٩، يونس، ٥٤، هود: ٨، الرعد: ١٨، ٣١، الإسراء: ١٣٤، المؤمنون: ١١٤، الشعراء: ١٠٢، القصص: ٦٤، لقمان: ٢٧، الأحزاب: ٢٠، الصافات: ١٦٨، الزمر: ٤٧، ٥٧، الحجرات: ٥.
(٥) الإســراء: / ١٠٠.

الحسن بن الصائغ، وهو أحسنُ الأقوال عند أبي حيّان[1] لأنَّ حذفَ (كان) بعد لو معهود في لسان العرب.

هـ ـ أنْ يكون (أنتم) مبتدأ وما بعده الخبر، ويتراءى أنّه أَقلُّ هذه الأقوالِ تكلُّفاً.

والقول نفسه فيما بعد (لولا) من مصادر مؤولة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد هَمَّتْ بِهِ وهمَّ بها لولا أنْ رأى برهانَ ربِّه﴾[2] أي: لولا ثبتت رؤية البرهانِ[3]. والأظهر في هذه المسألة أنْ يكون ما بعدها مبتدأ إذا لم تكن للتخْصيص لشيوع هذه المسألة في مواطن كثيرة من التنزيل.

ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا أنْ ثبَّتناكَ لَقَدْ كِدْتَ تركَنُ إليهم شيئاً قليلاً﴾[4]، وقوله: ﴿لولا أنْ رَبطْنا على قلبِها لتكونَ مِنَ المؤمنين﴾[5].

ولقد جاء بعد (لولا) مصدر مؤول من (أنَّ) وما في حيِّزها في قوله تعالى: ﴿فلولا أنَّه كانَ مِنَ المُسبِّحينَ لَلَبِثَ في بطنِهِ إلى يوم يُبْعَثُونَ﴾[6].

(٢) في الاشتغــال:

يشيع في التنزيـل في مواطن كثيـرة حذف الفعل العامل في الاسم

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦ / ٨٣، وانظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٥٣ ـ حاشية الشهاب: ٦٤/٦، الكشّاف: ٤٦٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٧/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٤/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٥٢٥/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٨٣٣/٢، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٤٣/٤.

(٢) يوسف / ٢٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٦٠/٢، تفسير القرطبي ١٦٩/٩، التبيان في إعراب القرآن ٧٢٩/٢، البحر المحيط: ٢٩٥/٥، الكشاف: ٣١١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨/٢، التبيان في تفسير القرآن ٢٢/٦.

(٤) الإسراء / ٧٤.

(٥) القصص / ١٠، وانظر: القصص: ٤٧، الزخرف: ٣٣، الحشر: ٣، القلم: ٤٩.

(٦) الصافات / ١٤٣ ـ ١٤٤.

المرفوع الذي بعد أداة شرط في مثل قولنا: إنْ زيدٌ قام، وقيل إنَّ الفاعلية تجب في هذا المثال المصنوع خلافاً للأخفش الذي جوَّز في (زيدٌ) الرفع على الابتداء. وذكر السيوطي[1] أنَّ الابتداء والفاعلية يستويان في قولنا: أَزَيْدٌ قام وعمرو قَعَدَ.

ورجَّح النحويون الفاعلية في نحو قولنا: أَزَيدٌ قام خلافاً للجرمي.

وممَّا جاء مرفوعاً على الفاعلية بعد أداة الشرط (إنْ) قوله تعالى: ﴿وإنِ امرأةٌ خافَتْ مِنْ بَعْلِها نُشوزاً أوْ إعراضاً فلا جُناحَ عليهما أنْ يُصْلِحا بَيْنَهما صُلْحاً.....﴾[2]:

ذكر أبو البقاء[3] أنَّ (امرأةٌ) فاعل لفعل محذوف أي: وإنْ خافت امرأةٌ، وهو عند الكوفيين مرفوع بالابتداء وما بعده الخبر: وهو الظاهر عندي لأنَّه أَقَلُّ تكلُّفاً، ويمكن حمل المسألة على مثل: زيدٌ قامَ فالفعل (قام) فاعله (زيدٌ) المتقدم على مذهب الكوفيين، وهو قول يغنينا عن التكلف الذي يفرضه علينا سلطان الاشتغال.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنِ امرؤٌ هَلَكَ ليسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلها نِصْفُ ما ترَكَ....﴾[4]، وقوله: ﴿إنِ أنتم ضَرَبْتُم في الأَرضِ...﴾[5].

ومما جاء بعد (إذا) مرفوعاً قوله تعالى: ﴿فإذا النجومُ طُمِسَتْ وإذا السماءُ فُرِجَتْ وإذا الجِبالُ نُسِفَتْ وإذا الرُّسُلِ أُقِّتَتْ﴾[6]، أي: فإذا طمستِ

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٦٠.
(٢) النساء / ١٢٨.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٩٥، وانظر البحر المحيط: ٣/ ٣٦٣، تفسير القرطبي: ٥/٤٠٣، حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٣٤٣.
(٤) النساء / ١٧٦.
(٥) المائدة / ١٠٦، وانظر: التوبة / ٦، الحجرات / ٩.
(٦) المرسلات / ٨ ـ ٩.

النجومُ وإذا فُرِجَتِ السماءُ وإذا نُسِفَتِ الجبالُ وإذا اقتتْ الرُسلُ [١].

ومما جاء مرفوعاً على الاشتغال في غير ما مرَّ قوله تعالى: ﴿والذين يَجْتَنِبونَ كبائِرَ الاثمِ وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾[٢]: قيل: إنَّ (هم) مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر، فلمّا حُذِفَ الفعل انفصل الضمير. وهو اختيار أبي البركات بن الأنباري[٣]، وأجاز أبو البقاء[٤] أنْ يكونَ (هُمْ) مبتدأ خبره الجملة الفعلية من قوله (يغفرون)، والجملة الاسمية جواب (إذا) على حذف الفاء، والظاهر في هذه المسألة أنْ يكون (هم) توكيداً لضمير الفاعلين في (غضبوا).

ومنه قوله تعالى: ﴿والذين إذا أَصَابَهُمُ البغيُ هُمْ يَنْتَصِرونَ﴾[٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿والشمسُ تجْري لِمُسْتَقَرٍّ لها...﴾[٦]: أجاز القرطبي[٧] أنْ يكون قولُه ﴿والشَّمْسُ﴾ مرفوعاً بفعل محذوف يفسِّرُه المذكور أي: تجري الشَّمْسُ تجري لِمُسْتَقَرٍّ لها، وهو تكلف لا محوج إليه، ويمكن أنْ يحمل ذلك على قول الكوفيين في جواز تقدم الفاعل على الفعل[٨].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غيرُ اللهِ يَرْزُقُكُم من السماءِ

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٦٢، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٤٦ - ٤٤٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٨٦ - ٤٨٧.
وانظر شواهد أخرى: التكوير: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، الانفطار: ١، ٢، ٣، ٤، الانشقاق: ١، ٣.

(٢) الشورى / ٣٧.
(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٥، وانظر البحر المحيط: ٧ /٥٢٢.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١٣٥.

(٥) الشورى / ٣٩.
(٦) يس / ٣٨.
(٧) انظر تفسير القرطبي: ١٥ / ٢٧.
(٨) نظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٦٠.

والأرْضِ. . . ﴾[1]:

قوله ﴿غَيْرُ﴾ نعت لـ ﴿مِنْ خَالِقٍ﴾ على الموضع و(خالق) مبتدأ و(مِنْ) زائدة، وخبره الجملة الفعلية من ﴿يَرْزُقُكُم﴾. ويجوز أنْ يكون الخبر محذوفاً أي: هل من خالقٍ لَكُم على أنَّ ﴿يَرْزُقُكُم﴾ في موضع النعت لـ (من خالق)، ويجوز أنّ يكون مُسْتأْنَفاً في جواب سؤال مقدَّره ويجوز أنْ يكون الخبر (غيرُ)، وَأنْ يكون (غير) فاعلاً لاسم الفاعل لأنّه مسبوق باستفهام.

وأجاز أبو القاسم الزمخشري أنّ يكون (من خالقٍ) فاعلاً لفعلٍ محذوف يفسره (يَرْزُقُكُم): «فإنْ قُلْتَ ما محل (يرزقكم)؟ قلت: يحتمل أنْ يكون له محل إذا أوقعته صفةً لخالق، وأنْ لا يكون له محل إذا رفعت محل (من خالقٍ)، بإضمار (يرزُقُكُم) وأوْقَعْتَ (يَرْزُقُكُم) تفسيراً له، أو جعلته كلاماً مبتدأ بعد قوله ﴿هل مِنْ خالِقٍ غيرُ اللهِ﴾. . . »[2]. وذكر ابن هشام[3] أنَّ (هل) لا تدخل على الشرط ولا على (إنَّ) ولا على اسم بعده فعل في الاختيار، وهو قول سيبويه أيضاً: «واعلم أنه إذا اجتمع بعد حرف الاستفهام نحو: هل وكيف وَمَنْ اسم وفعل كان الفعل بأنْ يلي حرف الاستفهام أوْلى لأنَّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل، وقد بين حالهن»[4]. وما جاء على خلاف ما ذكره ابن هشام وسيبويه محمول على الشذوذ عند الرضي[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيمُ﴾[6]:

(١) فاطــر / ٣.
(٢) الكشــاف: ٣ / ٢٩٩.
(٣) انظـر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤٥٨.
(٤) الكتاب (مطبعة بولاق) ١/ ٤٥٩، وانظر: ١ / ٥٠ ـ ٥٢
(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٨٨، وانظر: البحر المحيط: ٧ / ٣٠.
(٦) الأنبيــاء / ٦٢.

ذكر أبو حيان[1] أنَّ المختار في رفع (أنت) أنْ يكون بفعل محذوف يفسره (فعلت)، فلما حذف الفعل الضمير، وجاء في (شرح التصريح على التوضيح)[2]، أنَّ الأرجح ما ذهب إليه أبو حيان لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم. ويظهر لي أنَّ كونه مبتدأ أقل تكلفاً وأكثر احتراماً لظاهر النص القرآني.

ومنه قوله تعالى: ﴿أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون﴾[3]، وقوله ﴿أأنتم تزرعونه أمّ نَحن الزارِعون﴾[4]، وقوله: ﴿أأنتم أنزلتموه من المزن أمْ نحن المُنْزِلون﴾[5]، وقوله: ﴿أأنتم أنشأتُم شجرتَها أمْ نَحنُ المنشئون﴾[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿أبشرٌ يهدوننا فكفروا وتولوا واستغنى الله﴾[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّا لا ندري أشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ في الأرْض.....﴾[8].

ذكر أبو البقاء[9] أنَّ (شرٌّ) نائب فاعل لفعل محذوف أي: أأُريدَ شرٌّ، وكأنِّي بأبي البقاء لا يجوِّز الابتداء بالنكرة إلا إذا كانت الهمزة معادلة بـ (أم)، وهو قول ابن الحاجب[9] أيضاً، وذكر ابن هشام[9] أنَّ المسألة ليست كذلك.

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦/٣٢٤.

(٢) ١ / ٣٨.

(٣) الواقعة / ٥٩.

(٤) الواقعة / ٦٤.

(٥) الواقعة / ٦٩.

(٦) الواقعة: ٧٢.

(٧) التغابن / ٦.

(٨) الجن / ١٠.

(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٤٤.

(٩) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) /٦١١-٦١٢، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٣٠.

ومما جاء مرفوعاً بفعل مضمر بعد همزة الاستفهام في غير باب الاشتغال قراءة أبي السمال الشاذة: «فقالوا أَبَشَرٌ مِنَّا واحِدٌ نَتَّبِعُهُ......»[1]، برفع (أَبَشَرٌ) على أنّه نائب فاعل لفعل محذوف عند ابن جني[2]، أي: آيَنبأ بَشَرٌ أو أَيُبْعَثُ بَشَرٌ، ويدل عليه قوله: ﴿أَأُلْقِيَ الذكرُ عليه من بَيْنِنا بل هو كذّابٌ أَشِرٌ﴾[3]، وهو قول ابن عطية[4] أيضاً، فيكون قوله (نَتَّبِعُهُ) في موضع الحال من (بَشَرٌ) أو في موضع النعت له، وأجاز أبو الفضل الرَّازي[4]، أنْ يكون (بَشَرٌ) مبتدأ حذف خبره أي: أَبَشَرٌ مِنّا يُبْعَثُ إلينا أوْ يُرْسَلُ، ويتراءى لي أنَّ كونه مبتدأ خبره (نَتَّبِعُهُ) أقلُّ تكلفاً من هذه الأعاريب.

(٣) إذا كان في الكلام دليل على حذفه وفي جواب سؤال مقدر:

وقد تداول النحويون[5] في مؤلَّفاتهم قراءة ابن عامر وشعبة شاهداً على ذلك: ﴿في بيوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ ويُذْكَرَ فيها اسمُه يُسَبَّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجالٌ لا تُلْهِيهِم تجارةٌ ولا بيعٌ عن ذِكرِ اللهِ.....﴾[6] بفتح الباء من (يُسَبَّحُ) مبنياً للمفعول على أنَّ نائب الفاعل أحد المجرورات الثلاثة بعد الفعل،والأولى أقربها. أمّا رفع (رجال) فعلى أنّه فاعل لفعل محذوف في جواب سؤال مقدَّر أي: مَنْ يُسَبِّحُهُ؟ فقيل: يُسَبِّحُهُ رِجالٌ، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: المُسَبِّحُ رِجالٌ، وأجاز القرطبي[1] أنْ يكونَ مبتدأ

---

(١) القمر / ٢٤.
(٢) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٩٨/٢.
(٣) القمر / ٢٥.
(٤) انظر البحر المحيط: ٨ / ١٧٩.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥٨/١، شرح التصريح على التوضيح ٢٧٣/١.
(٦) النور / ٣٦ - ٣٧.

خبره (في بيوت) على أنَّ قَوْلَه ﴿يُسَبِّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصال﴾ في موضع الحال من الضمير في (تُرْفَعُ) أي: في بيوت أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ مُسَبَّحاً فيها، وعليه فلا وقفَ على (والآصال)، ويظهر لي أَنَّه أَقلُّ تكلفاً من غيره.

وذكر النحويون(٢) أَنَّه لا يصح أَنْ يُرْفَعَ (رجالٌ) بالفعل المبني للمفعول لفساد المعنى لأَنَّ الرجال ليسوا مسبَّحين بفتح الباء بل مسبِّحين بكسرها.

وذكر ابن هشام(٣) شاهدين آخرين من التنزيل، الأَوَّل قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن مجاهد وابن عباسٍ:﴿كذلك يُوْحَى إليكَ وإلى الذين من قبلك اللهُ العزيزُ الحكيمُ﴾(٤).

والثاني قراءة السلمي وجماعة الشاذة: «وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ أولادِهِم شُرَكاؤهم»(*) برفع (قَتْلُ) وإضافته إلى (أولادِهم) ورفع (شركاؤهم)، وذكر أنَّه لا تقدَّر هذه المرفوعات في القراءات الثلاث مبتدآت حذفت أخبارها لأنَّها قد ثبتت فاعليتها في رواية من بني الفعل للفاعل.

ولست أَتَّفق مع ابن هشام فيما ذهب إليه لأنَّ الحذف خلاف الأَصل ولا يُصارُ إليه إلا إذا استعصى الحمل على الظاهر. ولفظ الجلالة في قوله

---

(١) انظر تفسير القرطبي : ١٢ / ٢٧٥- ٧٦ وانظر في هذه المسألة: البحر المحيط: ٤٥٨/٦ التبيان في إعراب القرآن:٩٧/٢، حاشية الشهاب: ٣٨٦/٦، معاني القرآن للفراء ٢٥٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن:٢٥٣/٢ مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٥٠١، ٦٨٥، ٧٤٠، ٨٠٧، الكشاف: ٦٨/٣.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧٤.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٠٦ - ٨٠٧.

(٤) الشورى / ٣.

(٥) الأنعام / ١٣٧.

تعالى: ﴿اللهُ العزيزُ الحكيمُ﴾ يجوز أنْ يكون مبتدأ خبره (العزيزُ الحكيم)، ويجوزُ أنْ يكون (العزيزُ الحكيم) نعتين للفظ الجلالة على أنَّ الخبر قوله: ﴿له ما في السموات والأرض﴾[1]. ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هو الله [2].

أمَّا رفعُ (شركاؤهم) في الآية الثانية فهو على إضمار فعل عند سيبويه[3] أي: زيَّنَهُ شركاؤهم، والأظهر أن يكونَ فاعلاً للمصدر (قَتْلُ)، وهو قول قطرب[4].

ولقد وجدت في التنزيل موضعاً آخر أغفله ابن هشام، وهو قوله تعالى: ﴿وهو الذي خلق السمواتِ والأرضَ بالحقِّ ويومَ يقولُ كُنْ فيكونُ قولُهُ الحقُّ وله الملك يَوْمَ يُنْفَخُ في الصورِ عالِمُ الغيبِ والشهادةِ وهوالحكيمُ الخبير﴾[5]: (عالِمُ الغيبِ) خبر مبتدأ محذوف أي: هو عالِمُ الغيبِ، ويجوز أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر، وهو الأجود عند أبي حيَّان[6]، وجوَّزَ النحويون فيه أنْ يكون فاعلاً لفعل محذوف أي: يَنْفُخُ عالِمُ الغيب، ويجوز أنْ يكون فاعلاً لـ (يقولُ)، وَأنْ يكون خبراً ثانياً لـ (وَهُوَ) أو خبراً على جعل (الذي) بدلاً من (وَهُوَ)، وحَمْلُ الكلام على الظاهر أولى من تكلف تقدير محذوف.

ومما حذف فيه الفعل لدليل قوله تعالى: ﴿ليس عليكُمْ ولا عليهم جُناحٌ

---

(١) الشـــوری / ٤.
(٢) انظر البحر المحيط ٧ / ٥٠٨، تفسير القرطبي ٣/١٦ التبيان في تفسير القرآن ١٣٩/٩، التبيان في إعراب القرآن ١١٣٠/٢، الكشف عن وجوه القراءات / ٢ / ٢٥٠ / حاشية الشهاب ٨ / ٤٠٧، الكشاف ٤٥٩/٣ مشكل إعراب القرآن ٢٧٥/٢ ـ البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٤/٢.
(٣) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) : ٢٨٧/١.
(٤) انظر البحر المحيط : ٤ / ٢٢٩.
(٥) الأنعـــام / ٧٣.
(٦) انظـر البحر المحيط : ٤ / ١٦١، وانظـر التبيان في إعراب القرآن: ٥٠٩/١.

يَعْدَهُنَّ طوَّافون عليكم بعضُكم على بَعْضٍ...﴾[1]: الظاهر في قوله (بعضُكم) أن يَكونَ مبتدأ خبره (على بعض) على أنّه متعلق بكون مخصوص أي: بعضكم طائفٌ على بعض، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان[2]. وذكر الزمخشري[3] أنَّ ما يتعلق به (على بعض) حُذِفَ لأنَّ (طوَّافون) يدل عليه، وجاء في مغني اللبيب: «وتوهَّمَ جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويُبْطِلُه أنَّا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنّه إمَّا أنْ يكونَ هو الدليل أو مقوِّياً للدليل؟، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه»[4] وهو الظاهر في هذه المسألة.

وأجاز ابن عطية أنْ يكون (بعضُكم) بدلاً من (طوَّافون)، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيَّان لأنَّ التقدير يصير: هم يطوف بعضُكم على بعضٍ، والظاهر عند كثير من النحويين أنْ يكون (بعضُكم) فاعلاً لفعل محذوف أي: يطوف بعضُكم على بعض والدليل عليه (طوَّافون)[5]، ولا محوج إليه. ومنه قراءة الجعفي الشاذة: ﴿هُمُ الذين كفروا وصدُّوكم عن المسجدِ الحرامِ والهَدْيُ معكوفاً أن يبلُغ مَحِلَّه...﴾[6] أي: وصَدُّ الهديُ.[7]

ومنه قراءة أبي الشعثاء الشاذة: «شُهِدَ اللهُ أنّه لا إله إلاّ هو والملائكةُ وأولو العلمِ قائماً بالقسط...»[8] ببناء (شُهِدَ) للمفعول على أنَّ

---

(١) النـور / ٥٨.
(٢) انظر البحر المحيط: ٦/٤٧٢.
(٣) انظر الكشاف: ٣ / ٧٥.
(٤) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٥٨٥.
(٥) انظر: الكشاف: ٣ / ٧٥، البحر المحيط: ٦/٤٧٢، حاشية الشهاب: ٦/٣٩٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٧٨.
(٦) الحج / ٢٥.
(٧) انظر الكشاف: ٣ / ٥٤٧، البحر المحيط: ٨ / ٩٨.
(٨) آل عمران / ١٨.

(والملائكةُ) مبتدأ خبره محذوف أي: والملائِكَةُ وأُولو العلمِ يَشْهَدونَ بذلك، ويجوز أَنْ يكونَ فاعلاً لفعل محذوف يدل عليه (شَهِدَ) أي: وشَهِدَ بذلك الملائكةُ وأولو العلم[1]. وحذف الخبر كما مر أَوْلى من حذفَ الفعل وحدَهُ.

ومنه قوله تعالى: ﴿يايُّها الذين آمنوا كُتِبَ عليكُمُ القِصَاصُ في القَتْلى الحرُّ بالحُرِّ والعَبْدُ بالعَبْدِ والأنثى بالأُنْثى...﴾[2]: (الحرُّ) مرفوع بفعل مضمر يدل عليه ما قبله أي: يُقْتَلُ الحرُّ بالحر والأظهر أَنْ يكون مبتدأ خبره (بالحُرْ) أي: مأخوذٌ بالحُرْ، ولا ضَيْرَ في كونه كوناً خاصًا[3]، ومنه قراءة الأَعْرَج وغيره الشاذة: «ولولا كَلِمةُ الفصل لَقُضِيَ بينَهُم وأَنَّ الظالمين لهم عذابٌ أليم»[4] بفتح همزة (وأَنَّ) عطفاً علَى (كلمةُ)، وهو الظاهر، وأجاز ابن جنى[5] أَنْ يكون المصدر المؤوَّل من (أَنَّ) وما في حيزها في موضع رفع بفعلٍ محذوف يدل عليه ما قبله أي: ووجب أَوْ حقَّ تعذيب الظالمين.

ومما حذف فيه الفعل من غير دليل قوله تعالى: ﴿قُلْ لا تُقْسِموا طاعَةٌ معروفَةٌ إنَّ اللهَ خبيرٌ بما تعملون﴾[6]: الظاهر في ﴿طاعَةٌ معروفةٌ﴾ أَنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: طاعةٌ معروفة أَمْثَل وأَوْلى، أو خبر مبتدأ محذوف أي: أمرُنا طاعةٌ معروفةٌ أو: المطلوبُ طاعةٌ معروفةٌ. وأجاز قوم أَن تكون (طاعةٌ) فاعلاً لفعلٍ محذوف أي: لِتَكُنْ طاعةٌ معروفةٌ، وهو ضعيف عند أبي

---

(١) انظر الدر المصون ورقة / ١١٠٨، البحر المحيط : ٢ /٤٠٤.
(٢) البقـــرة / ١٧٨.
(٣) انظر : الدر المصون ورقة / ٦٤٤، البحر المحيط : ٢ / ١٢.
(٤) الشـــورى :٢١.
(٥) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/ ٢٥٠، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٣٤٦، الكشاف: ٣/٤٦٦، تفسير القرطبي: ١٦/٢٠، البحر المحيط: ٧/٥١٥، حاشية الشهاب: ٧/٤١٧.
(٦) النـــور / ٥٣.

حيان[1] لأنَّه لا دليل على حذفه كما مر وليس مجاباً به النفي أو الاستفهام. وأجاز البقاعي أَنْ يكون مبتدأ خبره (معروفةُ) لأَنَّ (طاعةُ) عامة[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿طاعةٌ وقولٌ معروفٌ...﴾[3]: القول فيها مثل سابقتها[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿الحقُّ من ربِّك فلا تَكُنْ من المُمْتَرينَ﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ عن الساعةِ أَيَّانَ مُرْساها...﴾[7] ﴿أَيَّانَ﴾ ظرف في موضع رفع على أَنَّه خبر ﴿مُرْساها﴾، ونقل ابن عطية[8] عن أبي العباس المبرد أَنَّه أجازَ أن يرتَفِعَ (مُرْساها)، بفعل مضمر، وهو تكلف من غير ضرورة عند أبي حيَّان، وغالب ظَنِّي أن المبرد جعل (مُرْساها) فاعلاً لِما يتعلق به الظرف.

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦/٤٦٨.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٦/٣٩٦، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٧٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٩٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٠٦، الكشاف: ٣/٧٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٢٥، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/١٤١.

(٣) محمد: ٢١.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٦٣، البحر المحيط: ٨/٨١، الكشاف: ٣/٥٣٦، حاشية الشهاب: ٨/٤٨، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٠٧، تفسير القرطبي: ١٦/٢٤٤.

(٥) آل عمران: ٦٠.

(٦) انظر: تفسير القرطبي: ٤/١٠٣، وانظر: الدر المصون، ورقة: ١٢٤٤، البحر المحيط: ٢/٤٧٨، معاني القرآن للزجاج: ١/٤٢٨، الكشاف: ١/٤٣٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٠٦، مشكل إعراب القرآن: ١/١٤٣.

(٧) الأعراف: ١٨٧، وانظر شاهداً آخر على حذف الفعل وحده، سورة هود: ٧١.

(٨) انظر البحر المحيط: ٤/٤٣٤.

(٤) في جواب الاستفهام الظاهـــر :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل من أنْزَلَ الكتابَ الذي جاء به موسى نوراً وهـدًى للناس تجعلونه قراطيسَ... قلِ اللهُ ثُمَّ ذَرْهُم في خوضِهِمْ يَلْعَبونَ﴾[١]: (اللهُ) فاعل لفعل محذوف أي: أَنْزَلَ اللهُ، ويجوز أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر أي اللهُ أَنْزَلَ الكتابَ، وأنْ يكونَ خبر مبتدأ محذوف أي: هو اللهُ[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿ فسيقولون مَنْ يُعيدُنا قُلِ الذي فَطَرَكُمْ أوَّلَ مرَّةٍ..﴾[٣] أي: يُعيدُكُمُ الذي فطركم، ويجوز أنْ يكون ﴿الذي فَطَرَكُم﴾ مبتدأ خبره محذوف، أي: الذي فطركم يُعيدُكم.[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُم مِنَ السماءِ والأرضِ أَمْ مَنْ يملِكُ السمْعَ والأبصارَ ومَنْ يُخْرِجُ الحيَّ من المَيِّتِ ويُخْرِجُ الميِّتَ من الحَيِّ ومَنْ يُدَبِّرُ الأَمْرَ فسيقولونَ اللهُ...﴾[٥]: القول فيها مثل سابقتها.

وقيل[٦] إنَّ تقدير الفعل أظهر من تقدير المبتدأ لمطابقة الجواب للسؤال، ولأنَّ ذلك قد جاء مصرَّحاً به في قوله تعالى: ﴿ولَئِنْ سألْتَهُم مَنْ خَلَقَ السمواتِ والأرْضَ ليقولُنَّ خَلَقَهُنَّ العزيز العليم..﴾[٧]. وقد جاء المبتدأ أيضاً مصرَّحاً به في قوله تعالى: ﴿قُلْ من يُنْجيكم مِنْ ظُلُماتِ البَرِّ

---

(١) الأنعام / ٩١.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥١٩.
(٣) الإسراء / ٥١.
(٤) انظر البحر المحيط : ٦ / ٤٦.
(٥) يونس / ٣١، وانظر شواهد أخرى: العنكبوت: ٦١، ٦٣، لقمان: ٢١، سبأ / ٢٤، الصافات / ٣٨، الزخرف / ٨٧.
(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧٤.
(٧) الزخرف / ٩.

والبحرِ تدعونه تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً.. قُلِ اللهُ يُنجيكم مِنْها وَمِنْ كلِّ كَرْبٍ...﴾(١)، وذكر الشيخ خالد الأزهري(٢) أنَّ الأفضل أنْ يقال إنَّ الجملة الفعلية أكثر والحمل عليها أولى.

(٥) فيما ظاهره مطابقة الفعل لفاعله في التثنية والجمع:

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي من السبعة وخلف من غيرهم: ﴿إمَّا يَبْلُغانِّ عندك الكِبَرَ أحَدُهما أوْ كِلاهما...﴾(٣) بألف التثنية ونون التوكيد المشدَّدة، وفي تأويل هذه القراءة أوجه اختيار منها ما يلي:

أ ـ أنْ تكونَ الألف علامة للتثنية لا ضميراً، و (أحدُهما) فاعل و(أوْ كِلاهُما) عطف عليه، والمسألة من باب لغة (أكلوني البراغيث)، وقد ردَّ النحويون(٤) هذا القول لأنَّ من شروط كون الألف أو الواو علامة تثنية أو جمع أنْ يكون الفاعل ليس واحداً من ظاهر أوْ مضمرٍ مُنْفَصلٍ، أو يكون معرَّفاً معطوفاً عليه آخر كقولنا قاما زيدٌ وعمرو، وجاء في (شرح التصريح على التوضيح): «والصحيح أيضاً أنَّ هذه اللغة، وهي إلحاق العلامات لا تُمْنَعُ مَعَ المفردين أو المفردات المتعاطفة بغير (أو) خلافاً لزاعمي ذلك...)(٥).

ب ـ أنَّ تكون الألف ضمير الوالِدَيْنِ و(أحدُهما) بدل منه، و(أو كِلاهما) معطوفٌ عليه، وهو قول أبي القاسم الزمخشري.

---

(١) الأنعام / ٦٣ ـ ٦٤.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٢٧٤.

(٣) الإسراء: ٢٣.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢٥/٦ مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد) ٣٦٧/٢ ـ ٣٦٨، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٦٧، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/ ٤٧ ـ ٤٨، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر) ٢٥٦/٢.

(٥) شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٦/١ ـ ٢٧٧.

جـ ـ أنْ يكون (أَوْ كلاهما) توكيداً، وهو قول أبي علي الفارسي، وهي مسألة لا تتم عند النحويين إلاَّ بإعراب (أحدهما) بدل بعض من كل وإضمار فعل رافع لضمير التثنية، فيكون (كلاهما) توكيداً لهذا الضمير والتقدير: أو يبلغان كلاهما، وذكر أبو حيان[1] أنَّ المشهور عن ابن جني وأبي علي الفارسي أنَّهما يمنعان حذف المؤكَّد وإقامة المؤكُّد مقامَه.

د ـ أنْ يكون (أحدُهما) بدلاً من الضمير وَ (كلاهما) مرفوع بفعل محذوف تقديره: أو يَبْلُغُ كلاهما، فيكون العطف من عطف الجمل لا من عطف المفردات وهو اختيار أبي حيَّان.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأَسَرُّوا النجوى الذين ظَلَمُوا هَلْ هذا إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُم...﴾[2] أي: وأَسَّروا النجوى يقولُ الذين ظَلَمُوا[3]

(٦) في صلة الموصول الحرفي:

وفي التنزيل من ذلك موضع واحد في أحد التأويلات وهو قوله تعالى: ﴿اجعَلْ لنا إلهاً كما لهم آلِهَـةٌ...﴾[4]: ذكر بعض النحـويين أنَّ (ما) موصول حرفي، وفي الكلام حذف صلة الموصول وابقاء معموله على قول ابن مالك[5] الذي يرى أنه لا يجوز حذف صلة الموصول الحرفي إلاَّ بشرط بقاء معمولها، فيكون (آلهةٌ) فاعلاً لفعل محذوف. وذكر بعض النحويين أنَّ

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦/٢٥، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨١٧ حاشية الشهاب: ٦/٢٢، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٧ ـ ٢٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٨، الكشاف: ٢/٤٤٤، معاني القرآن للفراء: ٢/١٢٠ التبيان في تفسير القرآن: ٦/٤٦٤.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة: ١٣٩.

(٤) الأعراف: ١٣٨.

(٥) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٨، وانظر شرح التسهيل: ١/٢٥٩.

(ما) موصول اسمي والتقدير: كاللذي استقرَّ لهم، ويكون (آلهةٌ) بدلاً من الضمير المستكن في (اسْتَقَرَّ). وأجاز بعضهم أنْ تكونَ مصدريّة، و(لهم) متعلّق بفعلٍ محذوف فاعله (آلِهَةٌ).

ويجوز أنْ تكون (ما) كافة للكاف ولذلك جاءت الجملة بعدها. وأجاز بعض النحويين أنْ يكونَ (آلهةٌ) خبر مبتدأ محذوف أي: هي آلهةٌ[1]. ويظهر لي أنَّ كون (ما) موصولاً اسمياً أقلُّ تكلفاً من الأوجه الأُخرى.

(٧) فيما ظاهره أنَّ الاسم الظاهر معطوف على الضمير المستكن في فعل سابق:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فاذهَبْ أنتَ وربُّك فقاتلا إنَّا ها هنا قاعِدون﴾[2]: قوله ﴿وربُّك﴾ معطوف على الضمير المستتر في ﴿فاذْهَبْ﴾، وهو الظاهر ويجوز أنْ يكون مرفوعاً بفعل محذوف أي: لِيَذْهَبْ ربُّك. ونسب أبو حيان هذا القول في تخريجه لقوله تعالى: ﴿اسكنْ أنتَ وزوجُك الجنّةَ﴾[3] إلى ابي القاسم الزمخشري: «لأنّه يزعم أنَّ (وَزَوْجُك) ليس معطوفاً على الضمير المستكن في (اسكن) بل قوله (وَزَوْجُك) مرتفع على إضمار: «وليسكن»، فهو عنده من عطف الجمل، وقوله هذا مخالف لمذهب سيبويه»[4] ويظهر لي أنَّ هذا الزعم واهٍ لأنَّني لم أعثر على نصٍّ في (الكشاف) أو غيره يؤكد ما ذهب إليه أبو حيَّان، بل يؤكِّدُ أبو القاسم أنّه

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣٨٧/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٢/١، حاشية الشهاب: ٢١١/٤، الكشاف: ١١٠/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٣/١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٣٥.

(٢) المائدة: ٢٤.

(٣) البقرة: ٣٥.

(٤) البحر المحيط: ٣٢٠/٦.

مِمَّنْ يجيزون العطف على المضمر المستكن إذا أُكِّد: «(أنت) تأكيد للمستكن ليصح العطف عليه»[1]، وجاء في (المفصَّل) ما يلي: «وأمّا متصلة فلا يتأتّى أنْ يعطف ويعطف عليه خلا أنَّه يُشْرَطُ في مرفوعه أنْ يؤكَّدَ بالمنفصل تقول: ذَهَبْتَ أنتَ وزَيْدٌ، وذهبوا هم وقومُك، وخرجنا نحن وبنو تميم»[2].

ويجوز أنْ يكون ﴿وَرَبُّكَ﴾ مبتدأ خبره محذوف والواو للحال أي: وربك يعينك، ويجوز أن تكون الواو ناسقة[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿اسكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجَنَّةَ﴾[4]: القولُ فيها مثلُ سابقتها[5].

(٨) في جملة الجزاء المصدرة بالفاء:

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كان منكم مريضاً أوْ على سَفَرٍ فَعِدَّةٌ من أيام أُخرَ...﴾[6] أي: فتجْزِيه عِدَّة[7]

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لم يَجِدْ فصيامُ ثلاثةِ أيام...﴾[8]، وقوله: ﴿ومَنْ قَتَلَ مؤمناً خطئاً فتحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ وديةٌ مُسَلَّمَةٌ إلى أَهْلِهِ...﴾[9] والقول نفسه في الفاء الداخلة على خبر الموصول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين يُظاهِرونَ من

---

(١) الكشاف: ١/٧٣، وانظر: ٢/٥٧٥.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٧٤.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ١٩٣٤، البحر المحيط: ٣/٤٥٦، حاشية الشهاب ٣/٢٣١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٨٨.

(٤) البقرة: ٣٥، الأعراف: ١٩.

(٥) انظر: البحر المحيط: ١/١٥٦ الدر المصون ورقة: ٢٢٦، الكشاف: ١/٢٧٣.

(٦) البقرة: ١٨٤، وانظر الآية: ١٨٥ - ١٩٦ - ٢٢٩ - ٢٨٢.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر الصفحة: ١٩٣.

(٨) المائدة: ٨٩.

(٩) النساء: ٩٢ وانظر الآية: ٣، المائدة: ٨٩، ٩٥ المجادلة: ٤.

نسائِهم ثم يعودون لِما قالوا فَتَحْرِيرُ رقبةٍ..﴾[1]: قوله ﴿فتحريرُ رَقَبَةٍ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي: فالواجبُ تَحْريرُ رَقَبَةٍ، أو مبتدأ خبره محذوف أي: فعليهم تحريرُ رَقَبَةٍ، ويجوز أنْ يكونَ فاعِلَ فِعْلٍ محذوف، أي: فَيَجِبُ تحريرُ رقبةٍ[2].

(٩) فيما لا يصح فيه العطف على فاعل آخر أو نائبه متقدِّم عليه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِهِ ما في بطونهم والجلودُ..﴾[3] أي: وَتُحْرَقُ الجلودُ لأنَّها لا تُذَاب[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ له مَنْ في السموات ومَنْ في الأرْضِ والشمسُ والقَمَرُ والنجومُ والجبالُ والشجرُ والدوابُّ وكثيرٌ مِنَ الناسِ وكثيرٌ حقَّ عليه العذابُ..﴾[5]: ظاهر النص يوحي بالتعارض بين قوله ﴿أَنَّ اللهَ يسجُدُ لَهُ مَنْ في السموات ومَنْ في الأرْضِ﴾ لعمومه وبين قوله ﴿وكثيرٌ مِنَ الناسِ﴾ لخصوصه إنْ جعلنا الثاني معطوفاً على الأوّل بالإضافة إلى ما في السجود في الموضعين من اختلاف، ولذلك حَمَلَ النحويون النصَّ على غير ظاهره، فجعلوا (وكثيرٌ) مرفوعاً بفعل مُضْمَر أي، ويَسْجُد له كثيرٌ مِنَ الناسِ سجودَ عبادة، وقد دل عليه معنى (يَسْجُدُ) الأولى لاختلاف معنَيَيْهما لأنَّه من شروط الدليل اللفظي على المحذوف كما في (المغني)[6] أنْ يكون نَفْسَهُ لفظاً ومعنىً أوْ معنى لا لفظاً، فلا يصح حذف الخبر في قولنا: زيدٌ

---

(١) المجادلة: ٣.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢١٢/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٦/٢، حاشية الشهاب: ١٦٥/٨، تفسير القرطبي: ٢٨٠/١٧.

(٣) الحج: ٢٠.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٦٠/٦.

(٥) الحج: ١٨.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٩٠.

ضاربٌ وعمرٌو أي: وعمرو ضاربٌ إذا كان الأوّل بمعنى الإيلام والثاني بمعنى السَّفر، وقد ردَّ الشهاب[1] هذا القول.

وذكر أبو حيّان[2] أن مَنْ يرى الجَمْعَ بين المشتركين وبين الحقيقة والمجاز يجيز العطف على المفردات، ولأنَّ السجود بمعنى الانقياد.

ويجوز أنْ يكون ﴿وكثيرٌ من الناس﴾ مبتدأ خبره محذوف أي: وكثير من الناس مثابٌ، وأجاز أبو القاسم الزمخشري[3] أنْ يكون الخبر قوله (مِنَ الناس) أوْ (حَقَّ عليه العذابُ) على أنَّ (وكثيرُ) الثانية معطوفة على الأولى للمبالغة في تكثير المحقوقين بالعذاب والتقدير: وكثيرٌ وكثيرٌ من الناس حقَّ عليهم العذاب، وهما تأويلان ضعيفان عند أبي حيان.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّا أنْزلْنا التوراةَ فيها هدًى ونورٌ يَحْكُمُ بِها النبيُّونَ الذين أَسْلَمُوا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استُحْفِظوا من كتابِ اللهِ وكانوا عليه شهداء...﴾[4]: قوله ﴿والربانيون...﴾ معطوف على ﴿النبيُّون﴾ والتقدير: والربانيون يحكمون بمقتضى ما في التوراة.

وزعم أبو البقاء[5] أنّه مرفوع بفعل محذوف لاختلاف متعلق الحكم أي: يحكم الربانيون بما استحفظوا، ويرى السمين الحلبي[6] أنَّ هذا التغاير ليس وارداً لأنَّ ما استحفظهم الله إياه هو ما في التوراة، فهم يحكمون بشيء واحد، وهو الظاهر.

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٢٨٨/٦.
(٢) انظر البحر المحيط: ٣٥٩/٦.
(٣) انظر الكشاف: ٨/٣ - ٩، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٣٧/٢، حاشية الشهاب: ٢٨٨/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٧١/٢، مشكل إعراب القرآن: ٩٤/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٢٦٨/٧، تفسير القرطبي: ٢٤/١٢.
(٤) المائدة: ٤٤.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٣٨/١.
(٦) انظر الدر المصون ورقة: ١٩٧٢.

(١٠) إذا كان مجاباً به النفي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال الذين اسْتُضْعِفوا للذين استكبروا بَلْ مكرُ الليلِ والنَّهار إذْ تَأْمُرونَنا أنْ نَكْفُرَ بالله وَنَجْعَل لَهُ أنْداداً...﴾[١] قوله ﴿مكر الليل﴾ فاعل فعل محذوف أي: بل صدَّنا مكركم بالليل والنهار، وهو الأولى عند أبي حيان[٢]. ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هذا مكرُ الليلِ والنهارِ وهو قول الأخفش، وأنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: بل مَكْرُكم بالليلِ والنهارِ صدَّن[٣].

---

(١) سبأ: ٣٣.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤٨٣/٧.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٦٩/٢ البحر المحيط: ٢٨٣/٧، الكشاف ٢٩١/٣، حاشية الشهاب: ٢٠٥/٧، تفسير القرطبي: ٣٠٢/١٤، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١٩٣/٢، معاني القرآن للفراء: ٣٦٣/٢.

(٢) حذف الفعل مع فاعله المضمر

لقدْ دَوَّنَ النحويُّون في مؤلَّفاتهم بعض مواطن هذه المسألة معتمدين في ذلك على شواهد من كلام العرب نظمه ونثره والأمثلة المصنوعة، وقد كان اعتمادهم على ما في التنزيل من شواهد قليلاً إلاَّ ما يطالعنا في بعض مؤلَّفات العلوم القرآنية. وتطالعنا هذه المواطن منثورة في موضوعات نحوية كالمنادى والحال والمفعول به والمنصوب على المصدر والاختصاص والاغراء والتحذير والاشتغال وغير ذلك.

ويتراءى لي أنَّهم لم يستقصوا شواهد هذه المسألة كلها، ولذلك لم يدَوِّنوا إلاَّ مواطن مشهورة تدور في مؤلَّفاتهم[١]. ولقد وجدت بعضهم يجعل حذف الفاعل وفعله وحذف الفعل وحده في مكان واحد كابن هشام[٢] والزركشي[٣]. وتكاد بعض الشواهد التي يتداولها النحويون في مؤلَّفاتهم[١] تكون واحدة كقوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾[٤].

وبعد، فلقد انتهيت إلى أنَّ حذف الفعل وفاعله يكثر في التنزيل كثرة

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٧، البرهان في علوم القرآن: ١٩٩/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٣١٥/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٨/٣، شرح ابن عقيل: ٢٨٣/٢، المقرب: ٢٥٢/١، الخصائص: ٣٧٩/٢

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٧.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١٩٩/٣.

(٤) النساء: ١٧١.

مفرطة، ويكفي دليلاً على ذلك ما جاء في سورة البقرة[1] مِنْ هذه المسألة.

ولعل أهمَّ المواطن التي حذف فيها الفعل مع فاعله المضمر في التنزيل ما يلي:

(١) اقتضاء الأصل النحوي له.

(٢) حذف المغيَّا مع (حتى) التي للغاية.

(٣) فيما ظاهره النصب بعامل غير فعل المدح أو الشتم أو التحذير وغير ذلك.

(٤) النصب على المدح أو الذم (القطع).

(٥) النصب على الاختصاص.

(٦) فيما ظاهره أنَّه مفعول له مسبوق بالواو.

(٧) النصب على الاشتغال.

(٨) النصب على المصدر.

(٩) إذا كان عاملاً في أحد الظروف.

(١٠) في الجمل المصدرة بما هو غير ظاهر الإعراب.

(١١) فيما يسمى بالتبيين.

(١٢) فيما يصح فيه أنْ يتفنَّن النحويون في ابتكار الأوجه الإعرابية.

---

(١) البقرة: ١، ٣، ٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٧، ٧٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩٠، ٩١، ٩٤، ١٠٢، ١٠٩، ١١٦، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٧، ١٨٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥-٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٥.

(١٣) فيما ظاهره أنَّ العامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى.

(١٤) اقتضاء المعنى له.

(١٥) فيما ظاهره النصب بالقول.

(١٦) في أُسلوب التحذير والإغراء.

(١٧) فيما جاء بعد (إمَّا) من أسماءٍ منصوبةٍ أوْ غير ظاهرة الإعراب.

(١٨) فيما ظاهره أنَّ لام القسم داخلة على اسم مفرد.

(١٩) في العامل في الحال.

(٢٠) في صلة الموصول.

(٢١) في القسم بغير الباء.

(٢٢) في الاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور قبله.

(١) اقتضاء الأصل النحوي له:

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواطن كثيرة حملا على تأويلات النحويين، لأنَّه كثيراً ما يصطدم العامل بما يمنعه من الوصول إلى معموله، ولذلك يجعل النحويون هذا الموطن مسرحاً للتأويلات النحوية لتقويم اعوجاج الأصل النحوي، ومن ذلك أنَّ اللام وسوف يمنعان ما بعدهما أنْ يعمل فيما قبلهما، ومنه قوله تعالى: ﴿ويقولُ الإنسان أإذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حيًّا﴾[1]. ذكر أبو البقاء[2] أنَّ العامل في ﴿إذا﴾ فعل مقدر يدل عليه

---

(١) مريم: ٦٦. وانظر شاهداً آخر: المؤمنون: ٤٠.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٧٧، وانظر البحر المحيط: ٦/٢٠٦، حاشية الشهاب: ٦/١٧٢.

الكلام والتقدير: أُبْعَثُ إذا ما مت، ولم يعمل ﴿أُخْرَجُ﴾ فيها لأنَّ ما بعد اللام و(سوف) لا يعمل فيما قبلهما، وقيل إنَّ المانع اللام وحدها، ولا محوج إلى مثل هذا التكلف لأنَّ الظروف يُتَوَسَّعُ فيها، وهو قول ابن هشام[1]، وذكر السيوطي[2] أنَّ الفرَّاء وأبا عبيدة أجازا تقديم المفعول به والظرف مطلقاً، وأجاز ابن مالك تقديم الظرف.

ومن ذلك تقديم معمول المصدر عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا﴾[3]: قوله ﴿على الرحمن﴾ يتعلق بالمصدر بعده، وهي مسألة لم يجوزها بعض النحويين، ولذلك قدَّروا فعلاً عاملاً فيه، وأجاز قوم أن يتعلق بـ (أعني) على أنَّ (على) للتبيين، وأجاز أبو حيَّان[4] أنْ يتعلق بـ (أشدُّ).

ومنه قوله تعالى: ﴿كانوا قليلا مِنَ الليلِ ما يَهْجَعونَ﴾[5]: الظاهر في قوله ﴿من الليل﴾ أنْ يكون في موضع النعت لـ ﴿قليلاً﴾ ويجوز أنْ يكون معمولاً لفعل محذوف يفسره ﴿يَهْجَعونَ﴾، ولا يصح أنْ يعمل فيه ﴿يهْجعون﴾، لأنَّ المصدر المؤول لا يتقدم عليه معموله لأنَّهم يمنعون تقدم الصلة على الموصول، ويمكن أنْ يكون ذلك من باب الاتساع في الظروف

ويجوز أنْ تكون (مِنْ) للتبيين فتتعلَّق بـ (أعني) مضمراً، ويجوز أنْ تكون (ما) نافية[6].

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٧٦٩.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٤/٢٥٥.

(٣) مريم: ٦٩.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٢٠٩، وانظر حاشية الشهاب: ٦/١٧٥. الكشاف: ٢/٥٢٠.

(٥) الذاريات: ١٧.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٨/٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٩٠، الكشاف: ٤/١٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٧٩.

ومن ذلك أنَّ (ما) النافية تمنع أنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وثمودَ فما أبقى﴾[1]: قوله ﴿وثمودَ﴾ منصوب بفعل غير الظاهر أي: وأهْلَكَ ثمودَ فما أبقى الفريقين، ولا يصح أن يعمل فيه ﴿أبْقى﴾ عند النحويين لأنَّه حرف النفي يمنع ذلك[2].

ومن ذلك أنَّ المصدر الموصوف لا يصح أنْ يعمل عندهم، ومنه قوله تعالى: ﴿فاجْعَل بيننا وبينك موعِداً لا نُخْلِفُهُ نحن ولا أنت مكاناً سُوًى﴾[3]: ذكر النحويون أنَّ ﴿مكاناً﴾ منصوب بفعل يدل عليه المصدر ﴿موعِداً﴾، ولا يصحُّ أنْ يعمل فيه هذا المصدر لأنَّه موصوف[4]، وأجاز الزمخشري فيه أنْ يكون ظرفاً له على التوسع، وهو الظاهر، ويجوزَ أنْ يكون بدلاً من (موعِداً﴾ على أنَّه اسم مكان، ويرده استحالة عودة الضمير عليه، وقد جعله النحويون عائداً على المصدر المفهوم من اسم المكان، ويجوز أنْ يكون مفعولاً ثانياً لـ ﴿فاجعَلْ﴾ على تقدير مضاف أي: فاجعل مكانَ وعدٍ مكاناً[5] ولا محوج إليه.

ومن ذلك أنَّ ما في صلة (ال) الموصول الحرفي: لا يعمل فيما قبله، ومنه قوله تعالى: ﴿وأنا على ذلكم من الشاهدين﴾[6]: قدَّر النحويون فعلاً عامِلاً في ﴿على ذلكم﴾ أي: وأنا أشهد على ذلكم، لأنَّ معمول الصلة لا يصح أنْ يتقدم عليها، ولا التفات إلى هذا المنع لأنَّه يمكن أنْ يحمل ذلك

---

(١) النجم: ٥١.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ١١٨/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١١٩١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠١/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٩٨.

(٣) طه: ٥٨.

(٤) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٣٥/٢.

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٣/٢، مشكل إعراب القرآن: ٦٨/٢، الكشاف: ٥٤٢/٢، حاشية الشهاب: ٢١١/٦، تفسير القرطبي: ٢١٣/١١.

(٦) الأنبياء: ٥٦.

على الاتساع في الظروف، وأجاز قوم أنْ تكون (على) للتبيين، فتتعلق بمحذوف[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿قال إنِّي لعملكم من القالين﴾[٢]: اللام في ﴿لعملكم﴾ تتعلق بمحذوف دلَّ عليه ﴿القالين﴾ لأنَّ معمول الصلة لا يصح أنْ يتقدَّم عليها، وأجاز أبو حيان[٣] أنْ يتعلَّق بـ ﴿القالين﴾ اتساعاً. ويجوز أنْ تكون اللام للتبيين. والأظهر أنْ تكون اللام زائدة للتقوية[٤]، فلا يصح أنْ تتعلق بعامل، ولست أتفق مع ابن هشام في إجازته تعلق مثل هذه اللام: «نعم يصح في اللام المقوية أنْ يقال إنَّها متعلقة بالعامل المقوي... لأنَّ التحقيق أنَّها ليست زائدة محضة لما تُخُيِّلَ في العامل من الضعف الذي نَزَّلَهُ منزلة القاصر، ولا معدية محضة لاطِّراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين»[٥].

ومن ذلك أنَّ اسم لا النافية للجنس المفرد لا يعمل في غيره عند النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿قال لا تَثْرِيبَ عليكُمْ اليومَ...﴾[٦]: اسم لا النافية للجنس لا يصح أنْ يعمل في ﴿عليكم﴾ لأنَّه مبني، ولذلك جعل النحويون (على) للتبيين، فتتعلق بـ (أعني) مضمراً[٧].

ومن ذلك أنَّ ما بعد (إنَّ) لا يصح أن يعمل فيما قبلها، ومنه قوله

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦/٣٢١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٢٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٦٢.
(٢) الشعراء: ١٦٨.
(٣) انظر البحر المحيط: ٧/٣٦ وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٠٠.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٨٦ ـ ٢٨٧.
(٥) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٧٦. وانظر شاهدين آخرين: القصص: ٢٠، ص: ٤٧.
(٦) يوسف: ٩٢.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة ١٣٩. وانظر شاهد آخر: الفرقان: ٢٢.

تعالى: ﴿وقالوا أإذا ضَلَلْنا في الأرضِ أإنَّا لفي خلقٍ جديد...﴾[1]: العامل في (إذا) فعل مضمر يدل عليه معنى الجملة بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿أإنَّا لفي خلقٍ جديدٍ﴾ والتقدير: أنبعث إذا ضَلَلْنا لأنَّ ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿يوم نَبْطِش البطشة الكبرى إنَّا منتقمون﴾[3]: (يوم) بدل من (يَوْم تأتي) في قوله تعالى: ﴿فارتَقِبْ يوم تأتي السماءُ بدخانٍ مبين﴾[4]، ويجوز أنْ يكون ظرفاً لـ (عائدون) في قوله تعالى: ﴿إنَّكم عائدون﴾[5]، وأنْ يكون منصوباً بفعل مضمر أي: اذكر يوم نبطش ولا يصح أنْ يعمل عندهم ما بعد (إنَّ) فيما قبله[6].

ومن ذلك الفصل بين الموصول وصلته، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ يعلَمُ اللهُ المعوِّقينَ منكم والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا ولا يأتون البأس إلاَّ قليلاً أشِحَّةً عليكم..﴾[7] أجاز الفراء[8] أن يكون (أشحة) منصوباً على الحال من الضمير في (والقائلين) على أنَّ العامل فيه اسم الفاعل، وأجاز أيضاً أنْ

---

(١) السجدة: ١٠.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/١٨٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٥٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٤٨، تفسير القرطبي: ١٤/٩٢، الكشاف: ٣/٢٤٢. البحر المحيط: ٧/١٩٩، حاشية الشهاب: ٧/١٥٠، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٦٠.

(٣) الدخان: ١٦.

(٤) الدخان: ١٠.

(٥) الدخان: ١٥.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٤٦، حاشية الشهاب: ٨/٧، البحر المحيط: ٨/٣٥، الكشاف: ٣/٥٠٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٥٨، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٨٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١١٤، وانظر شاهداً آخر: الرعد: ٥.

(٧) الأحزاب: ١٨ ـ ١٩.

(٨) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٣٣٨.

يكون العامل فيه فعلاً مضمراً يدل عليه (المعوقين)، وأنْ يكون قولَهُ ﴿ولا يأتونَ﴾، وأنْ يكون منصوباً على الذم، وقد ردَّ البصريون نصبه على الحال إذا كان العاملُ ﴿المعوِّقينَ﴾ أوْ ﴿القائلينَ﴾ لأنَّه يكون من صلة الموصول في اسمي الفاعل، ولا يصح الفصل بين الموصول وصلته، وفي الآية فصل بقوله ﴿ولا يأتون البأسَ إلاَّ قليلا﴾، وتصح المسألة على جعل ما عد فاصلاً في موضع الحال من الضمير في ﴿والقائلين﴾، فتكون الحالان داخلتين في حيِّز الصلة، والقول نفسه في كونه حالاً من الضمير في ﴿المُعوِّقينَ﴾ أوْ من ضمير الفاعلين في ﴿ولا يأتونَ﴾. وقيل إنَّه لا يصح عند النحويين أنْ يعمل فيه فعل يدل عليه المعوِّقين لأنَّ ما في الصلة لا يفسِّرُ ما ليس فيها. والصحيح عند مكي بن أبي طالب أنْ يكون في موضع الحال من ضمير الفاعلين في ﴿ولا يأتونَ﴾ على أنَّ الفعل عامل فيه. ويظهر لي أنَّ قول الفراء أكثر احتراماً لظاهر النص القرآني في إعماله ما في الصلة أو ما في حيزها مع العطف. ويجوز فيه أيضاً أنْ يكون حالاً من اسم الفعل (هَلُمَّ) عند الطبري لأنَّ فيه ضميراً[1].

ومن ذلك الفصل بين المصدر ومعموله. ومنه قوله تعالى: ﴿جزاؤهم عند ربِّهم جناتُ عَدْنٍ تجري من تحتها الأنْهارُ خالِدينَ فيها...﴾[2]: ذهب أبو البقاء[3] وأبو البركات بن الأنباري[4] إلى أنَّ قوله ﴿خالِدِين فيها﴾ حال، العامل فيها مضمر أي: يُجزونَها خالدين، أو: ادْخِلوها خالدين لأنَّه لا يصح

---

(1) انظر: البحر المحيط: ٧/٢٢٠، التبيان في تفسير القرآن: ٨/٢٩٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٩٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٦٦، تفسير القرطبي: ١٤/١٥٣، الكشاف: ٣/٢٥٥.

(2) البينة: ٨.

(3) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٩٨.

(4) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٢٦.

عندهما أنْ يكون العامل ﴿جزاؤهم﴾ لأنه فصل بين المصدر ومعموله بالخبر، وذكر أبو البقاء أنَّ قوماً أجازوا ذلك لأنَّ المصدر ليس (أنْ) وما في حيِّزها، والصحيح الجواز لأنَّ ما في الآية يعزِّزه، وأجاز قوم[1] الفصل بالظرف، إنْ كان المعمول ظرفاً.

ومن ذلك أنَّ ما قبل لام الابتداء لا يصح أنْ يعمل فيما بعدها، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّ من شيعته لإبراهيمَ إذ جاء رَبَّهُ بقلبٍ سليم﴾[2]: العامل في (إذ) عند أبي حيان[3] فعل مضمر أي: اذكر إذْ جاء ربَّه بقلبٍ سليمٍ، وأجاز الزمخشري[4] أنْ يكون العامل ما في الشيعة من معنى الفعل، وقد ردَّه أبو حيان لأن ما قبل اللام لا يعمل فيما بعده، والقول الظاهر عندي قول أبي القاسم لأن الظروف يتوسع فيها.

ومن ذلك أنَّ (إلاَّ) لا يعمل ما قبلها فيما بعدها إذا تمَّ الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا مِنْ قَبْلِكَ إلاَّ رجالاً نوحي إلَيْهِم فاسألوا أهْلَ الذكرِ إنْ كنتم لا تعلمون بالبيِّناتِ والزُّبُر . . .﴾[5]: قيل إنَّ الأجود في قوله تعالى ﴿بالبيِّناتِ﴾ أنَّ يتعلق بفعل محذوف كأنَّه قيل: بم أُرْسِلوا؟!، قال: أرْسَلْناهم بالبيِّناتِ والزُّبُرِ، وهو قول الزمخشري وابن عطية، وقيل إنَّهُ يتعلق بـ ﴿أرْسلنا﴾ على نية تقديمه على (إلا) لأنَّ ما قبلها لا يعمل فيما بعدها إذا تمَّ الكلام وهي مسألة لا تصح عند البصريين، إلاَّ بتقدير عامل، تصح على قول الكسائي[6] وابن الأنباري[6]، فهما يجيزان تأخير المعمول مرفوعاً كان أوْ منصوباً أو مجروراً، ووافقهما الأخفش[6] في الظرف والمجرور

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٦٣/٣٢.

(٢) الصافات: ٨٣ ـ ٨٤.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٣٦٥/٧، وانظر حاشية الشهاب: ٢٧٥/٧.

(٤) انظر: الكشاف: ٣٤٤/٣، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢٣٢/٢.

(٥) النحل: ٤٣ ـ ٤٤.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٧٦/٣ ـ ٢٧٧.

والحال كقولنا: ما جلس زيدٌ إلاّ عندك وما مر إلا عمرو بك، وما جاء إلاّ زيدٌ راكباً. وقول الكسائي وابن الأنباري هو الظاهر لأنَّ الآية الكريمة عليه، وأجاز الزمخشري[1] أنْ يكون في موضع النعت لـ (رجالاً)، وهو الظاهر عند أبي حيان[2]، وأنْ يتعلَّقَ بـ (نوحي) أو بـ ﴿لا تعلمونَ﴾ على أنَّ الباء للتعليل والمفعول به محذوف، ويجوز أنْ تكون الباء زائدة، والقول نفسه في تعلقه بـ ﴿نُوحي﴾، فالباء إمَّا أنْ تكون زائدة وإمَّا أنْ تتعلق بمحذوف على أنَّها للملابسة وعلى أنَّ العامل في الحال ﴿نُوْحي﴾[3].

ومن ذلك أنَّ (أفعل) التفضيل لا يصحُّ أنْ ينصب مفعولاً صريحاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ ربَّك هو أعْلَمْ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سبيلِهِ...﴾[4]: اختلف النحويون في موضع (مَنْ)، وفي ذلك أربعة أقوال:

أ ـ أنْ تكون في موضع جر بعد إسقاط الخافض، ولا يصحُّ أنْ تكون في موضع جر بالإضافة لفساد المعنى، لأنَّ الله يكون ضالاًّ على هذا التأويل، وهي مسألة لا تَصحُّ عند أبي حيّان[5] إلاَّ في الضرورة.

ب ـ أنْ يكونَ في موضع نصب بـ (أَعلَمُ) بعد إسقاط الخافض، وهو قول ابن جني[6]، وقدَّر النحويون الخافض لأنَّ (أفعل) التفضيل لا ينصب مفعولاً صريحاً، وهي مسألة قد أجازها بعض الكوفيين، وهو الظاهر

---

(١) انظر الكشاف: ٤١١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤٩٤/٥، وانظر حاشية الشهاب: ٢٣٤/٥، تفسير القرطبي: ١٨/١٠، التبيان في إعراب القرآن: ٧٩٦/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٣٨٤/٦.

(٣) انظر شاهداً آخر على أنَّ ما قبل (إلاَّ) لا يعمل فيما بعدها بعد أنْ يتم الكلام. الإسراء: ١٠٢.

(٤) الأنعام: ١١٧.

(٥) انظر البحر المحيط: ٢١٠/٤.

(٦) انظر البحر المحيط: ٢١٠/٤.

لأنَّ ظاهر النص القرآني على ما ذهبوا إليه، ويؤيد ابن مالك[1] ما ذهب إليه الكوفيون على أنَّ (أعلم) لا تفضيل فيه.

جـ ـ أنْ يكونَ منصوباً بفعل مضمر أي: يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عن سبيله، وهو قول أبي علي الفارسي وجمهور البصريين، وهو تكلف من غير ضرورة.

د ـ أنْ تكون (مَنْ) اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء، والجملة الفعلية بعدها في موضع الخبر لأنَّ (أفعل) التفضيل معلَّق عن العمل، وهو قول المبرد والزجاج والكسائي ومكي بن أبي طالب[2] وهو قول ضعيف عند أبي حيَّان لأنَّ (أعلَم) ليس مما يتعدَّى إلى مفعول به، وعليه فهو لا يعلَّق عن العمل[3]. ولست أتفق معه لأنَّ في التنزيل أفعالاً تتعدى إلى المفعول بواسطة تُعلَّقُ عن العمل على نية الخافض كقوله تعالى: ﴿أفلمْ يسيروا في الأرضِ فينظروا كيفَ كان عاقبة الذين مِنْ قَبْلِهم﴾[4].

ومن ذلك أنَّ اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا يصحَّ أنْ يعمل عند معظم النحويين، ومنه قراءة غير قراءة الكوفة من السبعة (ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر): ﴿وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسَ والقمر حُسْباناً﴾[5]

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٤/١١٨، البحر المحيط: ٤/٢١٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٣٤.

(٢) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٣٥، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٣٩١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣/٥٤، شرح الرضي على الكافية: ٢/٢١٩.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن: ١/٢٨٤.

(٤) محمد: ١٠.

(٥) الأنعام: ٩٧.

على أنَّ ﴿وجاعِلُ﴾ اسم فاعل مضاف إلى (الليل)، فينصب (سكناً) و(الشَّمْسَ والقَمَر) بفعلين مضمرين لأنَّ اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا يعمل[1].

ومن ذلك أنَّ الفعل الناقص (ليس) لا يعمل في غيره لأنَّه لا يدل على الحدث عند جمهور النحويين. ومنه قوله تعالى: ﴿إذا وَقَعَتِ الواقعة ليس لِوَقْعَتِهَا كاذبَةٌ خافِضَةٌ رافعةٌ﴾[2]: العامل في (إذا) عند أبي حيَّان[3] فعل الشرط على أنَّها ليست مضافةً إليه، وذهب الزمخشري[4] إلى أنَّ العامل فيها (ليس) على أنَّها تدل على الحدث كغيرها من أفعال هذا الباب، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيَّان لأنَّها لا تدل على الحدث والزمان، وهي في ذلك مثل (ما)، والقول بفعليتها عنده محمول على المجاز، وأجاز ابن هشام[5] أنْ تدل أفعال هذا الباب على الحدث إلَّا (ليس)، والصحيح عند الرضي أنْ تدل على ذلك، ولم يستثن منها (ليس)، «وما قال بعضهم من أنَّها سميت ناقصة لأنَّها تدل على الزمانَ دون المصدر ليس بشيء...»[6]. وذهب سيبويه[7] والأكثرون إلى أنَّ (ليس) فعل غير متصرف. وذكر المالقي[8] أنَّها ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، وهي عند

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة: ١٢١٥. وانظر شاهداً آخر على عدم إعمال اسم الفاعل الماضي: سورة فاطر: ١.

(٢) الواقعة / ١ - ٣.

(٣) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٤) انظر الكشاف: ٤ / ٥١.

(٥) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٧٠.

(٦) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٩٠.

انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١ / ٧٠، ١٤٧.

(٧) وانظر: الأزهية في علم الحروف: /٢٠٤.

(٨) انظر رصف المباني: / ٣٠٠.

أبي علي الفارسي[١] وغيره حرف، ويذكر المالقي أنَّ حمل أبي علي الفارسي إعمال (ما) على (ليس) يدل على أنَّها فعل لأنَّها لو لم تكن كذلك لم تكن أصلاً في العمل. ويظهر لي أنَّ كونها فعلاً يوجب معاملتها كأخواتها من حيث الدلالة على الحدث. وذكر الشهاب[٢] أنَّ (ما) النافية لتأويلها بـ (انتفى) يصح أنْ يتعلق بها الظرف لأنَّ الظروف يكفيها في العمل رائحة الفعل. وأجاز الزمخشري[٣] لما مر أنْ يعمل في (إذا) فعل مضمر أيْ اذكر، أوْ (كان)، ويجوز أنْ يكون العامل (خافضة) أوْ (رافعة) أوْ (رُجَّتْ) في قوله تعالى ﴿إذا رُجَّتِ الأَرْضُ رجًّا﴾[٤] على أنَّ (إذا) الثانية تكرير للأولى أوْ بدل منها، وهو قول أبي البقاء[٥]. وأجاز الجرجاني[٦] أنْ تكون (إذا) صلة وهو تكلف لا محوج إليـه.

ومن ذلك **أنَّ ما بعد الفاء لا يصحُّ أنْ يعمل فيها قبلها**، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّهُ على رجعِهِ لقادِرٌ يَومَ تُبْلى السرائِرُ فما لَهُ مِنْ قُوَّةٍ ولا ناصر﴾[٧]: الظاهر عند النحويين أنْ يكون العامل في (يوم) فعلاً مضمراً أي: اذكر يوم أو: يرجِعُهُ يَومَ تُبْلى السرائر، ولا يصح أنْ يكون العامل فيه (ولا ناصرٍ) لأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، ولا يصح أنْ يعمل فيه (رجعِهِ) للفصل بينهما، أوْ أنْ يعمل فيه (لقادِرٌ) لئلا تنحصر القدرة في ذلك

---

(١) انظر الإيضاح العضدي / ١١٠.
(٢) انظر حاشية الشهاب : ٨ / ١٤٠.
(٣) الكشاف : ٤ / ٥١.
(٤) الواقعة / ٤.
(٥) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٠٢.
(٦) انظر تفسير القرطبي : ١٧ / ١٩٥، وانظر مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٤٨.
البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤١٣، التبيان في تفسير القرآن ٩/ ٤٨٨.
(٧) الطارق / ٨ - ١٠.

اليوم وحده، والمسألة جائزة عند ابن عطية[1] على أنَّ المراد بالقدرة القدرة في كل وقت.

ومن ذلك **أيضاً أنَّ ما بعد الاستفهام لا يصح أنْ يعمل فيما قبله ولا أنْ يعمل ما قبله فيما بعده.**

ومن الأول قراءة أبي عمرو الشاذة: «ما لكم إذا قيلَ لكم انفروا في سبيل الله أَثَاقَلْتُم إلى الأرض...»[2] على الاستفهام في (أَثَاقَلْتُم): العامل في (إذا) عند أبي حيان[3] فعل مضمر يدل عليه المذكور، أي، مالكم تتثاقلون إذا قيل لكم انفروا، والعامل فيها عند الزمخشري[4] في أحد قوليه ما في (لكم) من الاستقرار.

ومن الثاني قراءة الجمهـــور: ﴿أَثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به الآن وقد كنتم به تستعجلون﴾[5]، على الاستفهام والمد في قوله (آلآن)، وعليه فلا يصح أنْ يعمل في الظرف (الآن) ما قبل الاستفهام وهو (آمنتم به) لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده، والقول نفسه في قراءة ابن مصرف والأعرج الشاذة (ألآن) على الاستفهام من غير مد[6].

ومن ذلك **أنَّ العامل في البدل ينبغي أنْ يكون غير العامل في المبدل** منه، ومنه قوله تعالى: ﴿فقد نَصَرَهُ اللهُ إذْ أَخْرَجَهُ الذين كفروا ثاني اثنين إذْ

---

(١) انظر البحر المحيط : ٨ / ٤٥٥، وانظر : التبيان في إعراب القرآن: ١٢٨١/٢، حاشية الشهاب: ٣٤٨/٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٠٧/٢، تفسير القرطبي: ٨/٢٠، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٧٠٠.

(٢) التوبـة / ٣٨.

(٣) انظر البحر المحيط ٥ / ٤١.

(٤) انظر الكشاف : ٢ / ١٨٩، وانظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: /٥٣.

(٥) يونس / ٥١.

(٦) انظر: البحر المحيط ٥ / ١٦٧، الكشاف : ٢ / ٢٤٠، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩ / ٧.

هما في الغار إذ يقول لصاحبه...﴾[1]. (إذ) الثانية والثالثة بدل من الأولى ومَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه قدَّر فعلاً[2]، أي: نصره إذ هما في الغار، ولا محوج إلى ارتكابه.

ومن ذلك أنَّ اسم المكان لا يصح أنْ يعمل في غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك مأواهم النارُ بما كانوا يكسِبونَ﴾[3]: الباء في (بما) تتعلق بفعل محذوف يدل عليه معنى الكلام أي: جوزوا بما كانوا يكسبون لأنَّ اسم المكان لا يعمل[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿النارُ مثواكم خالدين فيها﴾[5]: ذكر الزجاج أنَّ (مثوى) اسم مكان، واسم المكان لا يعمل، وذكر أبو حيَّان[6] أن ذلك يصح على إضمار فعل عامل في الحال ﴿خالدين فيها﴾ أي: يثوون خالدين فيها، وهو عند أبي علي مصدر.

ومن ذلك أنَّ ما بعد (إذا) لا يصح أنْ يعمل فيما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿فكيف إذا جئنا من كل أُمَّةٍ بشهيدٍ﴾[7] أي: فكيف تصنعُون، ولا يصح أنَّ يعمل فيه ما بعد (إذا)[8].

ومن ذلك ما ظاهره أنَّه معدًى إلى مفعول صريح، وهو ليس كذلك، ومنه قراءة مجاهد الشاذة: «فلا تَشْمَتْ بي الأعداء»[9] بفتح التاء وفتح

---

(١) التوبة / ٤٠.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٤٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢٤٤/١.
(٣) يونس / ٨.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٦٦.
(٥) الأنعام / ١٢٨.
(٦) انظر البحر المحيط: ٤ / ٢٢٠.
(٧) النساء / ٤١، وانظر شاهدين آخرين: النساء: ٦٢، محمد: ٢٧.
(٨) انظر فيما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٩) الأعراف / ١٥٠.

الميم من (تَشْمَتْ) ونصب (الأعداء) على إضمار فعل عامل عند ابن جني[1] أي: فلا تشمت فَتُشْمِتْ بي الأعداء، وهو قول فيه خروج عن ظاهر النص عند أبي حيّان[2]، لأنَّ الفعل قد روى في إحدى اللغات معدى، ولكن الفرّاء[3] ذكر أنّه لم يَسْمَعْها من العرب.

ومن ذلك ما ظاهره أنَّ خبر أفعال الشروع مفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مسحاً بالسوق﴾[4] أي يَمسَحُ مَسْحاً، وذلك لأنَّ أفعال الشروع يجب أنَّ يكونَ خبرها جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بـ(أنَ). ويجوز أنْ يكون (مسحاً) حالاً، وقد ردَّه الشهاب[5] لأنَّه ليس من المواضع التي يسد الحال فيها مسد الخبر، وإنّني لأميل في هذه الآية إلى جعله خبراً من غير تأويل والقياس على هذه الآية الكريمة، ولست أتفق مع ابن هشام[6] في أنَّ عَده خبراً من باب التوهم.

٢ ـ حذف المُغَيَّا مع (حتى) التي للغاية :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإذا لَقِيتُمُ الذين كَفَرُوا فضربَ الرِّقاب حتى إذا أَثْخَنْتُموهم فَشُدُّو الوَثَاقَ فإمّا منًّا بعدُ وإمَّا فِداءً حتى تضعَ الحربُ أَوْزَارَهَا..﴾[7]: قوله ﴿حتى تَضَعَ﴾ غاية لقوله ﴿فَشُدُّوا﴾، ولا يصح أنْ يكون غاية لـ﴿فَضَرْبَ﴾ لأنَّ غايته قوله ﴿حتى إذا أَثْخَنْتُموهم﴾، وأجاز

---

(١) انظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٥٩/١، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٩٦/١، حاشية الشهاب: ٢٣١/٤.
(٢) انظر البحر المحيط : ٤ / ٣٩٦.
(٣) انظر : لسان العرب، وتاج العروس (شمت).
(٤) ص / ٣٣.
(٥) انظر حاشية الشهاب : ٧ / ٣١٠.
(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٧٥٦. وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٠١/٢، تفسير القرطبي: ١٩٥/١٥، الكشاف: ٣٧٤/٣، البحر المحيط: ٧ / ٣٩٧.
(٧) محمد / ٤

الزمخشري[١] القولين بالإضافة إلى كونه غاية لـ (منًّا) أَوْ (فداءً). وأجاز أبو حيان[٢] أَنْ يكونَ المُغَيَّا محذوفاً أي: حَكَمَ ذلك. وذكر الحسن[٣] أَنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً أي: فَضَرْبَ الرِّقابِ حَتَّى تضع الحربُ أَوْزارَها حتى إذا أَثْخَنْتُموهم فَشُدُّوا الوثاق، ولا ضرورة إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حتى إذا استَيْأَسَ الرُّسُلُ وظَنُّوا أَنَّهم قد كُذِبُوا جاءَهُم نَصْرُنا...﴾[٤]: ليس في الآية ما يصح أَنْ تكون (حتى) غاية له، ولذلك قدَّر الزمخشري[٥] متعلقاً، أي: فتراخى نصرُهم حتَّى إذا استيأسوا، وذكر أبو الفرج بن الجوزي[٦] أَنَّها من حيث المعنى متعلِّقة بالآية التي قبلها[٧]، وتقدير الكلام عند القرطبي[٨]، ثم لم تُعاقَبْ أممهم حتى إذا استيأس الرسل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حتى إذا أتوا على وادِ النَّمْلِ قالَتْ نَمْلَةٌ...﴾[٩]، أي: ساروا حتى إذا أتوا، ويجوز أَنْ تكون غاية لـ (يُوزَعونَ) في قوله تعالى: ﴿فهم يُوزَعونَ﴾[١٠]على تضمينه معنى ما يصح أَنْ تكون غاية له أي: يسيرون حتى إذا أتوا[١١]؟

---

(١) انظر الكشاف: ٣ / ٥٣١.
(٢) انظر البحر المحيط: ٨ / ٧٥.
(٣) انظر تفسير القرطبي: ١٦ / ٢٢٧.
(٤) يوسف / ١١٠.
(٥) انظر الكشاف: ٢ / ٣٤٧.
(٦) انظر البحر المحيط: ٥ / ٣٥٤، وانظر حاشية الشهاب: ١١٢/٥.
(٧) الآية / ١٠٩.
(٨) تفسير القرطبي: ٩ / ٢٧٥.
(٩) النمل / ١٨.
(١٠) النمل / ١٧.
(١١) انظر البحر المحيط: ٧ / ٦٠.

٣ ـ فيما ظاهره النصب بعامل غير فعل المدح أو الشتم أو التحذير أو غير ذلك:

ومنه قراءة السدي الشاذة: «وَكَأَيِّنْ مِنْ آيةٍ في السمواتِ والأَرْضَ يَمُرُّونَ عَلَيْها....»[١]، بنصب (والأرضَ) على إضمار فعل أي: يطؤونَ أو يَدوسونَ الأَرْضَ[٢].

ومن ذلك أيضاً قراءة علي بن أبي الطالب الشاذة: «إذ قالوا لَيُوسُفُ وأَخُوهُ أَحبُّ إلى أبينا مِنّا ونَحْنُ عُصْبَةً...»[٣] بنصب (عُصْبةً) على الحال بفعل مضمر أي: ونحن نجتمع عُصْبَةً[٤].

(٤) النصب على المدح أو الذَّمّ (القطع):

وحذف العامل في الاسم المنصوب على المدح أو الشتم يشيع في التنزيل في مواطن كثيرة، ولعل للمعنى أثراً في هذا الشيوع، ومنه قوله تعالى: ﴿قد يَعْلَمُ اللهُ المعوِّقينَ منكم والقائلين لإخْوانِهِمَ هَلُمَّ إلَيْنا ولا يأتون البأس إلاَّ قليلاً أشِحَّةً عليكم..﴾[٥]: (أشِحَّةً) منصوب على الذم في أحد الأوجه[٦].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَرْني وَمَنْ خَلَقْتُ وحيداً﴾[٧]: يجوزُ في

---

(١) يوسف / ١٠٥.

(٢) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٤٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٤٦، البحر المحيط: ٥/٣٥١، تفسير القرطبي: ٩/٢٧٢، حاشية الشهاب: ٥/٢١٠، الكشاف: ٢/٣٤٦.

(٣) يوسف / ٨.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٢٨٣، الكشاف: ٢ / ٣٠٥، حاشية الشهاب: ٥ / ١٥٨.

(٥) الأحزاب / ١٨ ـ ١٩.

(٦) انظر الصفحة / ٤٠١.

(٧) المدثر / ١١.

(مَنْ) أنْ يكونَ في موضع نصب على الذم[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وفِرْعَونَ ذي الأوتاد الذين طَغَوْا في البلاد﴾[2].

الظاهر في (الذين) أنْ يكون نعتاً لـ (فِرْعَونَ)، ويجوز فيه أنْ يكون في موضع نصب على الذم أو في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف[3].

ومن المنصوب على المدح قراءة الشذوذ: ﴿بديعَ السَّمواتِ والأرْض...﴾[4] بالنصب على المدح أي: أمدح بديعَ السمواتِ والأرض[5].

ومن ذلك قراءة ابن سيرين الشاذَّة «فآخران يقومانِ مقامَهما مِنَ الذين استحقَّ عليهم الأَوْلَيَيْنِ...»[6] نصباً على المدح[7].

(٥) النصب على الاختصاص:

الاسم المنصوب على الاختصاص له قيود مبسوطة في مظان النحو، والعامل فيه فعل مضمر وجوباً، ولا يكون نكرة البتة[8]، وفي التنزيل

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٢٧٣، البحر المحيط: ٨ / ٣٧٣.

(٢) الفجر / ١٠ ـ ١١.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٨/٢٧٠، حاشية الشهاب: ٣٥٨/٨، الكشاف: ٤/٢٥٠، مشكل إعراب القرآن: ٤٧٤/٢.
وانظر شواهد أُخرى على النصب على الذم: البقرة: ١٨، ١٠٢، ١٤٧، المائدة: ١٢، المسد: ٤.

(٤) البقرة / ١١٧، الأنعام / ١٠١.

(٥) انظر الدر المصون ورقة ١٠٧، البحر المحيط: ١ / ٣٦٤.

(٦) المائدة / ١٠٧.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٤٥ ـ ٤٦، الدر المصون ورقة /٢١٨٦، وانظر شواهد أخرى على النصب على المدح: البقرة: ١٧٧، النساء/ ١٦٢، المائدة: ١٠٩، يونس /٣٠، سبأ: ١٥.

(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٩ ـ ٣٢.

مواضع نُصِبَ فيها الاسم على الاختصاص، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّما يريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البيْتِ...﴾[1]: (أَهْلَ) منصوب على الاختصاص لوقوعه بعد ضمير الخطاب[2] وقد ضعَّفَ ابنُ هشام[2] النصب على الاختصاص لوقوعه بعد ضمير الخطاب لأَنَّ الأكثر فيه أَنْ يقع بعد ضمير المتكلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿هٰأنتم هٰؤلاءِ حَاجَجْتُم﴾[3]: من الأَوجه الجائزة في اسم الإشارة أَنْ يكون منادى، وحرف النداء محذوف على مذهب الكوفيين الذين يجيزون حذفه من غير قيد، وهي مسألة لا تصح عند ابن هشام[4] والبصريين في اسمي الجنس والإشارة. ويجوز أَنْ يكون منصوباً على الاختصاص. والأَظهر أَنْ يكون اسم الإشارة خبراً لـ (أَنتم) على أَنَّ جملة قوله ﴿حاجَجْتُم﴾ مستأنفة أَوْ في موضع الحال، والعامل فيها معنى الإشارة، أَوْ صلة موصول إذا عدَّ (هؤلاء) موصولاً، ويجوز أَنْ تكون في موضع الخبر إذا كان (هؤلاءِ) منادى أَوْ منصوباً على الاختصاص[5].

ومن ذلك قراءة ابن شهاب الشاذة: «ومـا لكم لا تقاتلون في سبيل الله المستضعفين...»[6] بغير واو[7] على نيتها أو على البدل من قوله ﴿في

---

(1) الأحـــــزاب / ٣٣.

(2) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك)/٧١٤، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم)٣/٣٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٥٧، البحر المحيط: ٧/٢٣١، الكشاف: ٣/٢٦٠، التبيان في تفسير القرآن: ٨ / ٣٠٧، مشكل إعراب القرآن ٢/١٩٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٦٩.

(3) آل عمران / ٦٦.

(4) انظر حاشية الدسوقي على المغني : ٢ / ٣٥٢.

(5) انظر : الدر المصون ورقة / ١٢٦١، البحر المحيط : ٢ / ٥ ـ ٤٨ ـ ٤٨٦، الكشاف: ١/٤٣٥.

(6) النســـاء / ٧٥.

(7) البحر المحيط : ٣ / ٢٩٥، الكشاف : ٥٤٢.

سبيل الله﴾، وأجاز الزمخشري أن يكون منصوباً على الاختصاص، وهو خلاف الظاهر عند أبي حيان(٧).

ونطالعنا مواطن كثيرة عَدَّ فيها أبو القاسم الزمخشري الاسم المنكر منصوباً على الاختصاص، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا نَعْبُدُ إلٰهَكَ وإلٰهَ آبائِك إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسْحقَ إلٰهاً واحِداً ونحن له مسلِمون﴾(١): في نصب قوله ﴿إلٰهاً واحداً﴾ ثلاثة أوجـــه:

أ ـ أنْ يكــون حــالاً.

ب ـ أنْ يكون بدلاً من (إلٰهَ) الأول، وهو الظاهر في هذه المسألة.

جـ ـ أنْ يكون منصوباً على الاختصاص، وهـو قول أبي القـاسم الزمخشري(٢)، وقد ردَّه أبو حيان(٣) لأنَّ النكرة والمبهم لا يُنْصَبَانِ على الاختصاص، وقد ذكر السمين الحلبي(٤) والشهاب(٥) أنَّ أبا القاسم لا يعني به الاختصاص المبوب له في النحو وإنَّما عنى النصب بإضمار فعل لائق، وهو مصطلح أهل البيـــان.

ولعـل ما يعـزِّز ما ذهب إليه السمين أنَّ الزمخشـري يستعمـل في (الكشاف) مصطلحاتٍ ليست معهودة، ومنها تسمية نائب الفاعل بالفاعل،

---

(١) البقـــرة / ١٣٣.
(٢) انظـر الكشـاف: ١ / ٣١٤.
(٣) انظـر: البحر المحيط: ١ / ٤٠٣، وانظر: الدر المصون ورقة / ٥٣٤، تفسير ابن عطيـة: ٤٢٨/١، التبيان في إعراب القرآن: ١١٩/١، تفسير القرطبي: ١٣٨/٢.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة / ١٠٨٣، / ٢١٩٦.
وانظر شواهد أخرى على جعل النكرة منصوبة على الاختصاص: آل عمران: ١٣، ٩٦، طـه / ٨٤، يس / ٥٨.
(٥) انظـر: حاشيـة الشهاب: ٨ / ١٩٤.

فالشمس في قوله تعالى: ﴿إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[1] مرفوعة على الفاعلية[2]، ومنها أَنَّهُ يُسَمِّي ما يتعلق به الجار والمجرور جواباً[3].

(٦) فيما ظاهره أنَّــه مفعول له مسبوق بالواو:

وهو كثير في التنزيل، ومنه قوله تعالى: ﴿ومُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يدَيَّ مِنَ التَّوْراةِ وَلأُحِلَّ لكم بعضَ الذي حُرِّمَ عليكم وجِئْتُكُم بآيةٍ من ربِّكم فاتَّقُوا الله وأطيعونِ﴾[4].

أي: وجئتكم لأُحِلَّ لكم أو: وَلأُحِلَّ لكم جئتكم[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما جعله الله إلاَّ بُشْرى لكم ولتـطمَئِنَّ قُلوبُكُم به﴾[6].

أي: وفعل ذلك لتطمَئِنَّ قلوبُكُم به أو: ولتطمَئِنَّ قلوبُكُم بِهِ فعـل ذلك[7].

(٧) النصـــب على الاشتغـــال:

ويشيع في التنزيل في مواضع كثيرة جدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولئِكَ

---

(١) التكويــر / ١.

(٢) انظـر الكشاف: ٤ / ٢٢١.

(٣) انظــر: البحــر المحيط: ٤ / ١٩٨.

(٤) آل عمـــران / ٥٠.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة / ١١٦٧.

(٦) آل عمـــران / ١٢٦.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة /١١٦٧، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٥٠، ١٨٥، المائدة: ٤٧، ٤٨، الأنعام: ١٠٥، الأعراف: ١٧٤، الأنفال: ١٧، يوسف: ٢١، إبراهيم ٥٢، طه ٣٩.

سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عظيماً﴾[1]: (أولئك) في موضع نصب بفعل مضمر يفسِّره الظاهر[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿والأَرْضَ مَدَدْنَاها﴾[3]: (والأرضَ) منصوب على الاشتغال[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿والجانَّ خَلَقْنَاهُ...﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها[6].

(٨) النصب على المصدر:

وتطالعنا في التنزيل شواهد كثيرة حذف فيها الفعل الناصب للمصدر ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ أصابِعَهُم في آذانِهم من الصواعِقِ حَذَرَ الموتِ..﴾[7] قوله (حَذَر) منصوب على المصدر بفعل من لفظه، ويجوز أنْ يكون مفعولاً له، وهو الظاهر، وأنْ يكون مفعولاً له على حذف لام العلة، وهو اختيار أبي البركات بن الأنباري[8]، ولا محوج إلى ارتكابه.

---

(١) النساء / ١٦٣.

(٢) انظر الدر المصون ورقة / ١٨٥٥.

(٣) الحجر / ١٩.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٥٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٧٩.

(٥) الحجر / ٢٧.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٨٠، حاشية الشهاب: ٥/٢٩١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٨/٢. وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ١٩٢، ١٩٥، النساء: ١٢٢، ١٦٣، الأعراف: ١٧، ٥٨، التوبة: ١٢٤، يوسف: ٦، إبراهيم: ٢٩، النحل: ٥، الإسراء: ١٢، ١٣، ٦، ١٠، الأنبياء: ٧٤، الحج: ٣٦، ٤٥، لقمان: ٢٧، فاطر: ٣٣.

(٧) البقرة / ١٩.

(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٦١/١، وانظر: الدر المصون ورقة /١٣٦، التبيان في إعراب القرآن: ٣٧/١، تفسير القرطبي: ٢٢٠/١.

ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا سُبْحانَكَ لا عِلْمَ لَنا...﴾(١): (سبحان) منصوب بفعل محذوف من لفظه، ويجوز أنْ يكون منصوباً على النداء، وحرف النداء محذوف، وهو قول الكسائي ولا محوج إليه(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿غُفْرَانَكَ ربَّنا وإلَيْكَ المصيرُ﴾(٣): (غُفْرانَ) منصوب على المصدر(٤).

(٩) إذا كان عاملاً في أحـد الظروف:

يكثر في التنزيل حذف العامل في الظروف، ولعل أكْثَرَ هذه الظروف (إذْ). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ قال ربُّكَ للملائِكةِ إنِّي جاعِلٌ في الأَرْضِ خليفةً..﴾(٥): لقد سيطرت نظرية العامل على النحويين في هذه الآية وأَمثالها سيطرة تامة، فذهبوا في العامل في الظرف (إذْ) مذاهب شتى، وقد ذكر السمين الحلبي(٦) منها تسعة:

أ ــ أنْ يكون منصوباً بفعل مقدر تقديره: اذكر، وهو قول أبي القاسم الزمخشري(٧).

---

(١) البقرة / ٣٢.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ٢١٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٧٢، تفسير القرطبي: ١/٢٨٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٩، البحر المحيط: ١/١٤٧، تفسير ابن عطية: ١/٢٢٦، وانظر شواهد أخرى على نصب (سبحان) على المصدر، آل عمران: ١٩١، المائدة: ١١٦، الأعراف: ١٤٣، يونس: ٢١٠، الأنبياء: ٨٧، النور: ١٦، الفرقان: ١٨.

(٣) البقرة / ٢٨٥، وانظر شواهد أُخرى: ١٣٨، ١٨٠، ٢٦٠، آل عمران: ١١٨، ١٩٨، النساء: ٤، ١١، ١٢، ٢٤، ٩٢، ٩٦، ١٥٦، ١٥٧، المائدة: ٣٨، ٩٥، ٩٦.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢/٣٦٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٣٤.

(٥) البقرة / ٣٠.

(٦) انظر الدر المصون ورقة / ٢٠١، وانظر البحر المحيط: ١ / ١٣٩.

(٧) انظر الكشاف: ١ / ٢٧١، وانظر مشكل إعراب القرآن: ١/٣٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٧٠.

ب ـ أن تكون منصوباً بـ(خَلَقَكُم) في قوله تعالى: ﴿اعبدوا ربَّكُمُ الذي خَلَقَكُمْ﴾[1]. على أنَّ الواو زائدة، وهو بعيد لما فيه من طول الفصل.

جـ ـ أنْ يكونَ منصوباً بـ(قالوا) في قوله تعالى: ﴿قالوا أَتَجْعَلُ فيها مَنْ يُفْسِدِ فيها..﴾[2].

وهو الظاهر في هذه المسألة عند السمين الحلبي.

د ـ أنْ يكون منصوباً بـ(قال) المضاف إليه الظرف، وهو بعيد عند النحويين لأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف.

هـ ـ أنْ تكون (إذْ) زائدة، وهو اختيار أبي عبيدة[3].

و ـ أنْ يكون خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير: ابتداءُ خَلْقِكُم وقت قولِ ربِّكم.

ن ـ أنْ يكون بمعنى (قدْ).

ع ـ أن يكون منصوباً بفعل لائق غير (اذكر) أي: ابتدأ خلقكم وقْتَ قولِ ربكم، وهو مردود عند النحويين، لأنَّ وقت ابتداء الخلق ليس وقتَ القول.

غ ـ أنْ يكون منصوباً بفعل مقدّر غير ما مر أي: أحياكم وقتَ ذلك، وهو مردود لاختلاف الوقتين كما في سابقه.

ويرى السمين الحلبي أنَّ (إذْ) لا تكون مفعولاً به ولا ظرف مكان ولا زائدة.

---

(١) البقرة / ٢١.

(٢) البقرة / ٣٠.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٢٠١، البحر المحيط: ١ / ١٣٩، معاني القرآن للزجاج: ٧٥/١، تفسير القرطبي: ٢٦٢/١.

ولعلي أميل إلى أنّ يكون العامل ما أُضيف إليه هذا الظرف من حيث المعنى، ولستُ أنكر أنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف صناعة، ولكن أَلَمْ يُؤَثِّر المضاف إليه في المضاف في حذف النون أو التنوين ؟ ألم يؤثر في بناء بعض الظروف على الضم لقطعها عن الإضافة[1]، مثل قبل وبعد وأضرابهما، ألم تبن بعض الظروف لاضافتها إلى المبني أو الجملة. وهذا القول نسبه أبو حيان إلى أبي الفضل الرازي[2]، وعده وهما لأنَّ ما بعد (إذْ) لا يعمل فيما قبلها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ قلنا للملائكة اسجدُوا....﴾[3].

ومن الظروف التي جاء عاملها في التنزيل محذوفاً (يوم)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يومَ تَجِدُ كلُّ نفسٍ ما عَمِلَتْ من خيرٍ مُحْضَراً..﴾[4]. العامل في (يومَ) فيه ستة أوجه أكتفي بذكر ما فيه تأويل، وهو أنْ يكون منصوباً بفعل مقدر أيْ: اذكروا أو اتّقوا، ويغنينا عن مثل هذا التكلُّف[5] نصبُه بـ (قدير) في قوله تعالى: ﴿واللهُ على كلِّ شيءٍ قدير﴾[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُم جميعاً ثم نقولُ للذين أَشْرَكُوا أيْنَ شركاؤُكُم الذين كنتم تَزْعمون﴾[7]، العامل في (يومَ) فعل محذوف

---

(١) انظر شرح المفصل : ٤ / ٩١.

(٢) انظر البحر المحيط : ٧ / ٢٨٣.

(٣) البقرة / ٣٤، وانظر شواهد أخرى: ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٦٣، آل عمران: ٣٥، المائدة: ٢٠، ١١٠، الأعراف: ١٦١، ١٦٣، ١٦٧، ١٧١، الأنفال: ٧، ٩، ١١، ٣٢، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٩، يوسف: ٤، إبراهيم: ٦، الحجر : ٢٨، ٥٢.

(٤) آل عمران / ٣٠.

(٥) انظر : الدر المصون ورقة / ١١٤٥. التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٥٢، البحر المحيط: ٢/ ٤٢٦ البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٩٩، مشكل إعراب القرآن: ١/١٣٤، تفسير القرطبي: ٤/٥٩.

(٦) آل عمران / ٢٩.

(٧) الأنعام / ٢٢.

أي: اذكروا أو احذروا، ويجوز أنْ يكون معمولاً لـ (انظر) في قوله تعالى: ﴿انظر كيفَ كذبوا على أنفسِهم﴾[1]، وهو أقلُّ من سابقه تكلُّفاً على ما فيه من طول الفصل، وأجاز الطبري أنْ يكون معطوفاً على ظرف آخر محذوف أي: إنَّه لا يفلح الظالمون اليومَ في الدنيا ويوَم نحشرهم، وهو تكلف لا محوج إلى ارتكابه[2].

ومنها (إذا)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ يَأْمُرُكم أنْ تُؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهْلِها، وإذا حكمتم بين الناسِ أنْ تحكموا بالعدلِ﴾[3] أي: يأمرُكم أنْ تحكُموا إذا حكمتم[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالوا أإذ ضَلَلْنا في الأرضِ أإنَّا لفي خلقٍ جديد﴾[5].

أي: أنُبْعثُ إذا ضَلَلْنا[6].

ومنها (إذا) التي للمفاجأة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإذا هي ثعبانٌ مُبِينٌ﴾[7]: اختلف النحويون في (إذا) الفجائية، فذهب قوم إلى أنَّها تختص بالجملة الاسمية، وهو قول ابن مالك، وقد ردَّه أبو حيان، وذهب آخرون إلى أنَّها تدخل على الفعل مطلقاً أوْ على الفعل المصحوب بـ (قد). واختلفوا أيضاً في كونها اسماً أوْ حرفاً، فذهب الكوفيون والأخفشِ إلى أنَّها حرف، وهو اختيار ابن مالك، وهي عند المبرد وأبي

(1) الأنعام / ٢٤، وانظر شواهد أخرى: التوبة: ٣٦، يونس: ٤٥، هود: ١٠٥، الإسراء: ٥٢، الكهف: ٥٢.
(2) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٩٣، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٨٧.
(3) النساء / ٥٨.
(4) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم ص ١١٦٧.
(5) السجدة / ١٠.
(6) انظر الصفحة / ٥٥٥ وانظر الرعد: ٥.
(7) الأعراف / ١٠٧.

علي الفارسي وابن جني وغيرهم ظرف مكان، وهي عند الرياشي والزجاج ظرف زمان، وهو اختيار الزمخشري وابن طاهر وابن خروف.

وقد اختلفوا أيضاً في الفاء الداخلة عليها، فذكر المازني أنّها زائدة للتوكيد، ويعزز هذا القول وقوعها في جواب الشرط موقع الفاء، وهو اختيار ابن جني، وهي عند مبرمان عاطفة لجملة (إذا) وما في حيزها على الجملة قبلها، وأيّده أبو حيان بوقوع (ثمّ) موقعها. وهي عند الزجاج كالتي في جواب الشرط[1].

والعامل فيها خبر المبتدأ المقدّر أو المذكور عند النحاة، وذهب الزمخشري[2] إلى أنّها معمولة لفعل مشتق من لفظ المفاجأة، وهو قول لم أعْلَم أحداً ذهب إليه وهو قول لا ضرورة إليه[3].

(١٠) في الجمل المصدَّرة بما هو غير ظاهر الإعـراب :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الـذي جعل لكم الأرضَ فراشاً والسمـاء بناءً...﴾[4].

أي : أعني الـذي جعل لكم الأرضَ[5].

---

(١) انظر في هذه المسألة: البحر المحيط: ٣٥٧/٤، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : /٩٣، الأزهية في علم الحروف: /٢١١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٨٢/٣، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١ / ٨٦، حاشية الشهاب: ٤٤٤/٧.

(٢) انظر: الكشاف : ٣ / ٤٩٠ ـ ٤٩١، وانظر البحر المحيط: ٢٠/٨، حاشية الشهاب ٤٤٤/٧.

(٣) انظر شواهد أُخرى على (إذا) الفجائية: طه: ٢٠، ٦٦، الأنبياء: ٩٧، النمل: ٤٥، الروم: ٢٠، الزمر: ٦٨، الزخرف: ٤٧،

(٤) البقـرة / ٢٢.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١، ٢٢، ٢٧، ٤٦، ١٢٦، آل عمران: ١٦٨، ١٨٣، النساء: ١٢٧، ١٣٩، ١٤١، =

(١١) فيما يسمى بالتبيين: ومن ذلك قوله :﴿قال إنّي لعمِلِكُم من القالين﴾[1].

أي : أعني لعملكم[2].

(١٢) فيما يصح فيه أنْ يتفنن النحويون في ابتكار الأوجه الإعرابية وذكرها:

وهي ظاهرة تشيع في معظم الشواهد القرآنية، فيكاد النحويون لا يتركون وجهاً جائزاً من غير أنْ يدوّنوه في هذه المسألة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنّما يؤخّرُهم ليوم ٍ تشخَصُ فيه الأبصارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رؤوسِهم...﴾[3]: قوله ﴿مُهْطِعينَ مقنعي رؤوسِهم﴾ حالان من (الأبصار) على حذف مضاف أي: أصحابِ الأبصار، والأبصار تدل على أصحابها[4] وذكر أبو البقاء أنّه يجوز أنْ يكونا مفعولين بهما لفعل محذوف والتقدير، نراهم مُهْطِعينَ مقنعي رؤوسِهم. على أنّ الرؤية علمية، والقول الأول هو الظاهر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَنَاناً من لَدُنّا وزكاةً وكان تقيًّا وَبرًّا بوالديهِ ولم يَكُنْ جبَّاراً عصِيًّا﴾[5]: الظاهر في قوله (وبرًّا) أنْ يكون معطوفاً على

= ١٦٣، الأعراف: ٤٥، ٥١، ٩٢، ١٥٧، ١٥٨، التوبة : ٧٩، الحجر: ٩١، ٩٦، الكهف :١٠١، ١٠٤، الأنبياء: ٩١، الحج: ٣٥، ٤١، الفرقان: ٢، ٣٤، العنكبوت: ٩، ٥٨، الأحزاب: ٣٩.

(١) الشعراء / ١٦٨.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣١.

(٣) إبراهيم / ٤٢ ـ ٤٣.

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٧٢، وانظر : مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٥٢. حاشية الشهاب: ٥/ ٢٧٥، تفسير القرطبي: ٩/ ٣٨٢.

(٥) مريم / ١٣ ـ ١٤.

(تقيًّا)، وأجاز أبو البقاء[1] أنْ يكونَ منصوباً بفعل مضمر أي: وجعلناه بَرًّا.

(١٣) فيما ظاهره أنَّ العامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أولئك أصحابُ النارِ هُمْ فيها خالدون﴾[2]: قوله: ﴿هم فيها خالدون﴾ في موضع الحال العامل فيها معنى الإشارة، ومنع السهيلي[3] عمل حرف التنبيه، وكذلك اسم الإشارة لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيره، وهو عنده كالمضمر، وعليه فالعامل في الحال فعل مقدَّر تقديره: انظر، وقد دلَّ عليه اسم الإشارة، واختاره أبو حيان، والأظهر أنْ يكون العامل معنوياً لأنَّ في ذلك بعداً عن تقدير محذوف.

(١٤) اقتضاء المعنى له:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذينَ تبَوَّؤا الدارَ والإيمانَ مِنْ قَبْلِهم...﴾[4] قوله (والإيمانَ) منصوب بفعل مضمر أي: أَخْلَصُوا الإيمان، ولا يصح عطفه على (الدار) إلاَّ على حذف مضاف أي، ومواضع الإيمان لأنَّ التبوء يكون في الأماكن، وهو القول الظاهر، ويجوز أَنْ يكون الفعل مضمَّناً معنى (الزموا) ليصح العطف، وأجاز الزمخشري[5] أنْ يكون قد سمَّى المدينة بالإيمان لأنَّها دار الهجرة ومكان ظهور الإيمان، وأجاز ابن عطية[6] أنْ يكون المعنى: تبوَّؤا الدار مع الإيمان.

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٦٨. وانظر شواهد أخرى: النحل/٥١، الإسراء/٧١، طه / ٢٢، العنكبوت /٨. فاطر /٣٠.

(٢) البقرة / ٣٩.

(٣) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١ / ٢٤٤، وانظر: البحر المحيط: ٥/ ٢٣٩، حاشية الشهاب: ١١٢/٥. وانظر شواهد أخرى البقرة: ٨٥، ٢٥٢، آل عمران: ٤٤، ٥٨، النساء: ٧٠، الفرقان: ٧.

(٤) الحشر / ٩.

(٥) انظر: الكشاف: ٤ / ٨٣.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٤٧، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢١٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٢٨، حاشية الشهاب: ١٧٩/٨، تفسير القرطبي: ٢٠/١٨.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حتى يتبيَّنَ لك الذين صَدَقُوا...﴾[1] (حتى) لا يصح أنْ تتعلق بـ(أَذِنْتَ) لئلا يوجب هذا التعلق أنْ يكون إذناً لهم إلى هذه الغاية أوْ لأجل التبيين، وهذا لا يعاتب عليه، ولذلك جعلها أبو البقاء[2] متعلقة بمحذوف دلَّ عليه الكلام أي: هلا أخرجتهم حتى يتبين لك ذلك. وأجاز الحوفي[3] أن تكون غاية لما يتضمَّنُهُ الاستفهام، أيْ: ما كان أنْ تأذَنَ لَهُم حتى يتبين مَنْ لَهُ العذر وهو قول ظاهر.

(١٥) فيما ظاهره النصب بالقول:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا سلاماً﴾[4]: الظاهر في (سلاماً) أنْ يكونَ منصوباً بالقول من باب: قلت كلاماً أوْ شعراً أوْ نثراً. ويجوز أنْ يكون منصوباً على المصدر بفعل مضمر من لفظه، وأنْ يكون نعتاً لمصدر محذوف أي: قولاً سلاماً[5].

(١٦) في أسلوب التحذير والإغراء:

وفي التنزيل من ذلك مواضع قليلة، ومنها قوله تعالى: ﴿فقال لَهُمْ رسولُ اللهِ ناقَةَ اللهِ وسُقْياها﴾[6]: (ناقَةَ) منصوبة إمَّا على التحذير وإمَّا على

---

(١) التوبة / ٤٣.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٤٥.
(٣) انظر البحر المحيط : ٥ / ٤٧.
(٤) هود / ٦٩.
(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٠٥، تفسير القرطبي: ٦٣/٩، التبيان في تفسير القرآن: ٢٤/٦، مشكل إعراب القرآن: ٤٠٧/١، الكشف عن وجوه القراءات: ٥٣٤/١، الكشاف: ٢٨٠/٢، حاشية الشهاب: ١١٤/٥، البحر المحيط: ٢٤١/٥، معاني القرآن للفراء: ٢٠/٢، وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة: النساء: ٨١، الأعراف/١٦١، ١٦٤، هود: ٦٩، الحجر: ٥٢، النحل: ٢٤، ٣٠، الفرقان: ٢٢.
(٦) الشمس / ١٣.

الإغراء، والفعل فيهما مضمر وجوباً[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان لِنَفْسٍ أَنْ تموتَ إلّا بإذنِ اللهِ كتاباً مُؤَجَّلاً..﴾[2] (كتاباً): منصوب على المصدر بفعل محذوف، ويجوز أنْ يكون منصوباً على الإغراء، وفعل الإغراء محذوف جوازاً[3].

(١٧) فيما جاء بعد (إمَّا) من أسماء منصوبة أو غير ظاهرة الإعراب:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإمَّا منًّا بعدُ وإما فداءً﴾[4] أيْ: فإمَّا أنْ تمنُّوا منًّا وإمَّا أنْ تفادوا فداءً. والفعل مضمر وجوباً لأنَّه جاء بعد تفصيل عاقبةٍ[5]، وأجاز أبو البقاء[6] أنْ يكون منصوباً بفعلين آخرين أيْ: أولوهم منًّا أوْ اقبلوا فداءً، وهو ليس بمرضي عند أبي حيَّان.[7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إمَّا أنْ تُلْقيَ وإمَّا أنْ نَكُونَ نَحْنُ المُلْقِينَ﴾[8]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها إمَّا أنْ يكون في موضع نصب بفعل مضمر أيْ: اختر إمَّا إلقاءَك وإمَّا إلقَاءنا، وإمَّا أنْ يكون في موضع رفع على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر أي: إمَّا إلقاؤك مبدوء به، وإمَّا إلقاؤنا مبدوء

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٩٠، معاني القرآن للفراء: ٣/٢٦٩، حاشية الشهاب: ٨ / ٣٦٧، الكشاف: ٤/٢٦٠، تفسير القرطبي: ٢٠/٧٩، التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٣٦٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥١٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٧٧، إعراب ثلاثين سورة / ١٠٤.

(٢) آل عمران /١٤٥، وانظر شواهد أخرى: البقرة/ ١٥٠، الأنعام / ١٦١، الروم / ٣٠.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة/ ١٤٢٧، البحر المحيط: ٣/٧٠، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣ / ٢٨.

(٤) محمـد / ٤.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣ / ١٢٣.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٦٠.

(٧) انظر البحر المحيط: ٨ / ٧٣.

(٨) الأعـراف / ١١٥.

به، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: إمَّا أمرُكَ الإلقاءُ وإمَّا أمرُنا الإلقاءُ.[1].

(١٨) فيما ظاهره أنَّ لام القسم داخلة على اسم مفرد:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ أخَذَ اللهُ ميثاقَ النَّبيين لَما آتَيْتُكُم مِنْ كتابٍ وحكمة ثُمَّ جاءكم رسولٌ مصدِّقٌ لِمَا مَعَكُم لَتُؤْمِنُنَّ به ولَتَنْصُرُنَّه﴾[2]: في موضع (ما) من قوله (لَما) أوجه أختار منها: ـ

أ) أنْ تكون موصولة بمعنى الذي، وهي في موضع نصب على المفعول به لفعل محذوف واقع في جواب القسم، والتقدير: واللهِ لَتبْلُغَنَّ ما آتَيْتُكم، لأنَّ لام القسم تقع على الفعل، ولذلك حذف الفعل لدلالتها عليه، وهو قول لا يصح عند السمين الحلبي[3] لأنَّه لا يصح أنْ يقال: واللهِ لزيداً على نية القول: واللهِ لَتَضْرِبَنَّ زيداً.

ب) أنْ تكون (ما) شرطية واللام للتوطئة، وقوله ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾ جواب القسم والشرط معاً، ويجوز أنْ يكون جواب الشرط محذوفاً. وقيل إنَّ اللام الموطئة مختصة بـ (إنْ) والأحسن عند ابن هشام ألَّا تكون (ما) شرطية مقترنة باللام الموطئة: «وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَا آتيتُكم من كتابٍ وحكمةٍ﴾ ألَّا تكون موطئة و(ما) شرطية، بل للابتداء و(ما) موصولة لأنَّه حمْلٌ على الأكثر»[4].

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤ / ٣٦١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٨٧، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٢٦، البيان في غريب إعراب القرآن ١ /٣٧٠.
وانظر شاهدين آخرين الكهف: ٨٦، طه: ٦٥.

(٢) آل عمران / ٨١.

(٣) انظر الدر المصون ورقة / ١٣٠٢.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) /٣١١، وانظر حاشية الدسوقي على المغني ١ / ٣٣٦.

وموضع (ما) في هذا الوجه النصب بـ﴿آتيْتُكم﴾ فعل الشرط المؤوَّل بالمستقبل. وقد سأل سيبويه[1] الخليل بن أحمد عن هذه الآية فأجاب أنَّ (ما) بمنزلة الذي دخلت اللام عليها كما دخلت على (إنْ) في قولنا: واللهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لأَفْعَلَنَّ، وذكر أبو علي الفارسي[2] أنَّ الخليل لم يُرد أنَّ (ما) بمنزلة الذي كونها موصولة بل أنَّها اسم كما أنَّ الذي اسم، فيكون الخليل قد أجاز دخول اللام الموطئة على (ما) الشرطية كدخولها على (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ منهم لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ...﴾[3].

جـ) أنْ تكون (لَما) مخففةً من الثقيلة (لَمَّا) الظرفيــة.

ويظهر لي أنَّ كونها شرطية أقل تكلفاً، لأنها لو عـدَّت موصولة لافتقرت إلى عائد والقول نفسه في الجملة المعطوفة على الصلة، وهي قوله تعالى: ﴿ثمَّ جاءكم رسولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُم﴾،أي: ثم جاءكم رسول به، فجر العائد بخافض لم يجر الموصول به. وقيل إنَّ قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقٌ لِما مَعَكم﴾ قد أغنى عن الضمير لأنه في تقدير: مصدِّقٌ لَهُ لأنَّ الذي مَعَهم هو الذي أتاهم، وقيل إنَّه الضمير المفهوم من (مَعَكُم) لأنَّ صلة الموصول تتعلق بمحذوف أي: لِما استَقَرَّ معكم.

---

(١) انظــر الكتاب (مطبعة بولاق): ١ / ٤٥٥.

(٢) انظر الدر المصون ورقة / ١٣٠٢، البحر المحيط: ٢ / ٥٠٩.

الكشاف: ١ / ٤٤١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٧٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٠٩، مشكل إعراب القرآن: ٤/١٢٤، تفسير القرطبي: ١/١٢٤، معاني القرآن للزجاج: ١/٤٤٥.

(٣) الأعــــراف: / ١٨.

(١٩) في الحـــــال :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أإذا مِتْنا وكنَّا تراباً وعظاماً أإنَّا لَمبْعوثون أو آباؤنا الأوَّلونَ قل نَعَمْ وأنْتم داخِرون﴾[١] أي: نعم تُبْعَثونَ وأنْتم داخرون.[٢].

ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب الشاذة: «ونحن عُصبةً»[٣].

أي: ونحن نجتمع عصبة.[٤].

(٢٠) في صلـــة الموصـــول : -

أجمع النحويون على أنَّ صلة الموصول إمَّا أنْ تكون جملة اسمية أوْ فعلية، وعليه فإذا وُصِلَ الموصول بشبه الجملة فالمتعلق فعل محذوف[٥].

وفي التنزيل مواضع كثيرة وصل الموصول فيها بشبه جملة، وإليك ما فيه:

البقرة : ١٧، ٢١، ٢٦، ٢٩، ٤١، ٦٣، ٦٦، ٨٩، ٩١، ٩٧، ١٠١، ١١٨، ١٦٨، ١٨٣، ٢٠٤، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٨٤، ٢٨٦، آل عمران: ٣، ١١، ٢٩، ٣٥، ٨١، ٨٣، ٩٦، ١٥٤، ١٩٨، النساء: ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٤٧، ٤٨، ٦٣، ١١٦، ١٢٥، ١٣٥، ١٣٢، ١٧٠، ١٧١، المائدة: ١٧، ١٨، ٣٦، ٤٦، ٩٧، ١١٦، ١٢٠، الأنعام: ١٢، ٥٧، ٥٩، ٩٢، ١١٦، ١٣٩، ١٤٨، الأعراف: ٤٣، ٦٤، ٧٢، ١٣١، ١٣٨، ١٦٩، ١٧١، ٢٠٦، الأنفال : ١١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٧،

(١) الصافــات : / ١٦ - ١٨.
(٢) انظـر البحــر المحيط : / ٧ / ٣٥٥.
(٣) يوســف / ٨.
(٤) انظر البحر المحيط : ٥ / ٢٨٣، الكشاف : ٣٠٥/٢، حاشية الشهاب : ١٥٨/٥.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٨١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٩٣/١.

٦٣، ٧٠، التوبة : ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٣١، ١٢٠.
يونس : ٣٢، ٣٧، ٥٤، ٥٧، ٦١، ٦٨، ٩٢، ٩٩، ١٠١، هود: ٣١،
يوسف: ١٠٩، ١١١، الرعد: ١١، ١٥، ١٨، ٤٢، ابراهيم: ٢، ٨،
٩، الحجر: ٨٥، النحل: ٢٦، ٣٥، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٩٥، ٩٦،
الإسراء: ٤٤، ٥٥، ١٠٣، الكهف: ٤٩، ٩١، مريم: ٢٤، ٤٠، ٦٤،
٦٥، ٩٣، طه: ٦، ١٧، ٦٩، ١١٠، ١٣٣، الأنبياء: ١٦، ١٩، ٢٤،
٢٨، ٨٤، الحج: ٧، ١٨، ٢٠، ٤٦، ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٧٦، المؤمنون:
٢٨، ٥٣، ٧١، ٧٥، ٨٤، النور: ٤١، ٥٩، ٦٤، الفرقان: ٥٩،
الشعراء: ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٣٤، ٦٥، ١١٨، ١١٩، النمل: ٨، ٤٧،
٦٥، ٨٧، القصص: ١٥، ٦٠، العنكبوت: ٢، ٢٢، ٣٢، ٣٤، ٥٢،
الروم: ٨، ٩، ٢٦، ٣٢، ٤٢، لقمان: ١١، ١٤، ٢٠، ٢٦، ٢٧،
٣١، ٣٤، السجدة: ٤، الأحزاب: ٥١، سبأ: ١، ٩، ٣١، ٤٥،
فاطر: ٢٢، ٢٥، ٣١، ٤٤، يس: ٤٥، الصافات: ٥، ص : ١٠،
٢٧، ٦٦، الزمر :١٩، ٢٥، ٣٦، ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٦٥، ٦٨، غافر
٧، ٣١، ٤٩، ٨٢، ٨٣، فصّلت: ٢٥، ٣٨، الشورى: ٣، ٤، ٥،
٧، ٣٦، ٥٣، الزخرف: ٨٥، الدخان: ٧، ٣٧، ٣٨، الجاثية:
١٣، الأحقاف: ٣، ١٢، ٢٧، ٣٠، محمد: ١٠، الفتح: ١٨،
٢٩، الحجرات: ١٦، ق: ٢٣، ٣٨، الذاريات: ٥٢، النجم: ٣١،
٣٦، الرحمن: ٢٦، ٢٩، المجادلة: ٥، ٧، الحشر: ١، ٢٤،
الممتحنة: ٤، الصف: ١، ٦، الجمعة: ١، ١١، المنافقون: ٧،
التغابن: ١، الملك: ١٦، ١٧، ٢٨، الحاقة: ٩، ٢٨، المعارج: ١٤،
الجن: ١٠، ٢٨، المزمل: ٢٠، النبأ ٣٧، الانشقاق: ٤،
العاديات: ٩، ١٠.

ومن ذلك كون الصلة ظرفاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فلما أضاءت ما حولَه

ذهب اللهُ بنورهم﴾[١] وقوله: ﴿إن الله لا يَسْتَحي أَنْ يَضْرِبَ مثلاً ما بعوضةً فما فوقَها..﴾[٢]، وقوله: ﴿فإنَّهُ نَزَّلَهُ على قلبِكَ بإذْنِ اللهِ مصدِّقاً لما بينَ يَدَيْهِ..﴾[٣].

ومن ذلك كون الصلة جاراً ومجروراً، ومنه قوله تعالى: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرضِ جميعاً...﴾[٤]، وقوله: ﴿ولَهُنَّ مثلُ الذي عليهن﴾[٥]

وقوله: ﴿ قُلْ فَمَنْ يملِكُ من اللهِ شَيْئاً إنْ أرادَ أَنْ يُهْلِكَ المسيحَ بن مريم وأُمَّهُ ومَنْ في الأرض جميعاً﴾[٦].

(٢) في القسم بغير الباء: -

ذكر ابن هشام[٧] أنَّ المقسم عليه المجرور بغير الباء يتعلَّق بمحذوف،

ومما جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿وتاللهِ لأَكيدَنَّ أَصْنَامَكُم..﴾[٨].

ومن ذلك القسم بالواو، وهو الشائع في التنزيل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والطور وكتابٍ مسطورٍ﴾[٩]، وقوله: ﴿والنجمِ إذا هوى ما ضلَّ

---

(١) البقرة / ١٧.
(٢) البقرة / ٢٦.
(٣) البقرة/٩٧.
(٤) البقرة / ٢٩.
(٥) البقرة / ٢٢٨.
(٦) المائدة / ١٧.
(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٥٨٣.
(٨) الأنبياء / ٥٧، وانظر شاهدين آخرين يوسف / ٨٥، الصافات / ٥٦.
(٩) الطور / ١ - ٢.

صاحِبُكم وما غوى﴾[1]، وقوله: ﴿والسماءِ ذاتِ الحُبُك﴾[2].

٢٢) في الاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور: ـ

ذكر ابن هشام أنَّ الظرف والجار والمجرور إذا رفعا الاسم الظاهر تعلَّقاً بمحذوف[3].

ومما جاء مرفوعاً بالجار والمجرور قوله: ﴿أفي اللهِ شكٌّ﴾[4]: قوله ﴿شكٌّ﴾ إمَّا أنْ يكون مبتدأ مؤخراً وإمَّا أنْ يكون فاعلاً بشبه الجملة[5].

ومنه قوله: ﴿في كلِّ سُنْبُلَةٍ مائةُ حَبَّةٍ...﴾[6]، القول فيها مثل سابقتها[7].

ومنه قوله: ﴿خَتَمَ الله على قلوبِهم وعلى سَمْعِهِمْ وعلى أبصارِهم غشاوةٌ..﴾[8].

يجوز أنْ يكون قوله ﴿وعلى سمعهم﴾ خبراً مقدَّماً وما بعده معطوف عليه.

ويجوز أنْ تكون ﴿غشاوةٌ﴾ مرفوعة بـه[9].

---

(١) النجم / ١ ـ ٢.

(٢) الذاريات / ٧، وانظر شواهد أُخرى: الصافات: ١، الزخرف: ١ ـ ٢، الدخان: ١ ـ ٢، الأحقاف: ٣٤، ق ـ ٢، الذاريات: ١ ـ التغابن: ١١، المدثر: ٣٢، المرسلات: ١ النازعات: ١، البروج: ١، الطارق: ١، الفجر ١، الشمس: ١، الليل ١ الضحى: ١، التين: ١، العاديات: ١، العصر: ١ ـ ٢.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٥٨٢.

(٤) إبراهيم / ١.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥ / ٤٠٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٦٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٨٢.

(٦) البقرة / ٢٦١.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٩٣.

(٨) البقرة / ٧.

(٩) انظر الدر المصون ورقة / ٨٦، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٣. وانظر شاهدين آخرين: آل عمران: ٦٦، الرعد: ٤٣.

حذف القول وفاعله

أجْمَع النحويون[1] على أنَّ حذف القول كثير في القرآن وكلام العرب، ويدل عليه المعنى وسياق النص. ورُوِيَ عن أبي علي الفارسي أنَّه قال: «حذفُ القول من حديث البحر قُلْ ولا حَرَج»[2]. وذكر الشهاب[3] أنَّ حذفه قد كثر حتى قيل إنَّه البحر. وذكر الزركشي[4] أنَّه كثر في التنزيل حتى إنَّه في الإضمار بمنزلة الإظهار. وذكر أبو حيان[5] أنَّ حذف المقول وإبقاء القول قليل.

وإنَّني لأتفق مع النحويين في شيوع حذف القول في التنزيل وكثرته، ويكفيك دليلاً على ذلك ما في سورة البقرة من مواضع حُذِفَ فيها[6]. وجعل ابن هشام حذف القول أكثر دورانا في التنزيل من حذف فعل غير القول: «واكثر من ذلك كله حذف القول...»[7].

ولقد اكتفى النحويون في مؤلفاتهم بتدوين بعض الشواهد القرآنية

---

(١) انظر البحر المحيط: ١/٢١٤.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٧.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٧/٢٤٨.

(٤) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٩٦.

(٥) انظر البحر المحيط: ١/٢١٤.

(٦) انظر البقرة الآيات: ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٩٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٨، ١٥٤، ١٨٦، ٢١٤، ٢٨٥، ٢٨٦.

(٧) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٧. وانظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله الصفحة: ٥٤٩.

لِيُعَزِّزوا كثرة حذفه، فلم يدوِّنوا بعض المواضع التي يمكن أنْ نتخذها قياساً، وسأُحاوِلُ في هذا البحث أنْ أذكرَ بعضَ هذه المواضع، ولست أُنكِرُ أنّني قد نَثَرتُ بعضها في مسائل مختلفة من هذا البحث، ولكن لا ضَيْرَ في جمعِها في هذا المكان ليسهل تناولها:

(١) الانتقال من الغيبة إلى الخطاب أو مِن التكلُّم إلى الخطاب.

(٢) اقتضاء الأصل النحوي له.

(٣) فيما فيه (إنَّ) مكسورة الهمزة محكية به.

(٤) اقتضاء المعنى له.

(١) الانتقال من الغيبة إلى الخطاب أو من التكلُّم إلى الخطاب:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوا فقَدْ أَبْلَغْتُكُم ما أُرْسِلْت به إليكم...﴾[١] أي: فقل قد أبلغتكم ما أُرْسِلْتُ به، على أنَّ قوله ﴿تَوَلَّوا﴾ ماضٍ، وقيل إنَّهُ مضارع على حذف التاء أي: فإنْ تَتَولَّوا، فلا حذف في الكلام[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿وآتَيْنا موسى الكتابَ وجَعَلْنَاهُ هدى لبني إسرائيل ألَّا تَتَّخِذوا من دوني وكيلاً﴾[٣]: الظاهر في (أنْ) أنْ تكون مفسِّرة لما تضمَّنه الكتاب من معنى الأمر والنهي، وأجاز بعض النحويين[٤] أنْ تكون زائدة على إضمار القول أي: قلنا لا تتخذوا من دوني وكيلا، وهي مسألة لا تصح

(١) هود: ٥٧.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢٣٤/٥، الكشاف: ٢٧٧/٢، التبيان في تفسير القرآن: ١٢/٦، تفسير القرطبي: ٥٣/٩، حاشية الشهاب: ١٨/٥.

(٣) الإسراء: ٢.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨١١/٢، حاشية الشهاب: ٨/٦، التبيان في تفسير القرآن: ٤٤٤/٦، تفسير القرطبي: ٢١٣/١٠، البحر المحيط: ٧/٦ ـ ٨.

عند أبي حيان[1] وغيره لأنَّه ليس من مواضع زيادتها[2]، ويصح هذا القول على مذهب الأخفش. ويجوز أنْ تكون مصدريَّة على حذف لام العلة أي: لئلاتَتَّخِذوا من دوني وكيلاً، وأجاز قوم أن يكونَ المصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيزها بدلاً من (الكتاب)، ويجوز أن تكون (لا) زائدة وفي الكلام حذف مضاف أي: مخافة أن تتخذوا.

ومنه قراءة حمزة والكسائي من السبعة وخلف من غيرهم: ﴿وَمِنْ قُتِلَ مظلوماً فَقَدْ جَعَلْنا لِوَلِيِّه سُلْطاناً فلا تُسْرِفْ في القَتْلِ إنَّه كان منصورا﴾[3]. بالتاء المضمومة في ﴿فلا تُسْرِف﴾ أي: فيقالُ لَهُ لا تُسْرِف[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿فلمَّا أحسُّوا بأْسَنا إذا هم منها يَرْكُضُونَ لا تركضُوا وارجِعوا إلى ما أُترِفْتُم فيهِ ومساكِنِكُمْ لعلَّكم تُسْألون﴾[5] أي: يقال لهم لا تركضوا[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا أُلقوا منها مكاناً ضيِّقاً مُقرَّنين دَعَوْا هنالِكَ ثُبوراً لا تدعو اليومَ ثبورا واحِدًا وادعوا ثُبورا كثيراً﴾[7] أي: فيقال لهم: لا تَدْعوا اليوم ثبورا[8].

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦/٧ ـ ٨.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٠.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨١٩؛ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٠ الكشف عن وجوه القراءات: ٢/٤٦، معاني القرآن للفراء ٢/٢٣، النشر في القراءات العشر: ٣٠٧.

(٥) الأنبياء: ١٣.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٦/٢٤٤، الكشاف: ٢/٥٦٤.

(٧) الفرقان: ١٣ ـ ١٤.

(٨) انظر حاشية الشهاب: ٦/٤١٠. وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٣، آل عمران: ١٨٧، الأعراف: ١٠٤، النمل: ١٠، ٩٠، الملك: ٨، الحاقة: ٢٤، ٣٠.

ومن الانتقال مِنَ التكُلِم إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿قُلْ إنّي أُمِرْتُ أنْ أكونَ أوَّلَ من أسلَمَ ولا تكونَنَّ مِنَ المشركين﴾[1]: ظاهر النص يقتضي إضمار جملة القول أي: قل إنّي أُمِرْتُ وقيل لي لا تَكونَنَّ من المُشْرِكين، إذْ لو حُمِل على ظاهره لكان التركيب: ولا أكونُ من المشرِكينَ، وقيل إنّه معطوف على (قُلْ)[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أمَرَ رَبّي بالقسط وأَقيموا وجوهَكُم عند كـلّ مسجد وادعوه مُخْلِصينَ لَهُ الدينَ...﴾[3] أي: قُـلْ أقيموا وجـوهَكُم. ويجوز أنْ يكون قوله ﴿وأقيمـوا﴾ معطوفاً على ما ينحل إليه المصـدَرُ (بالقِسْطِ) أي: بِأَنْ أَقْسِطوا وأقيموا، وأنْ يكون معطوفاً على أمر محذوف أي: أقبلوا وأقيموا[4] ويتراءى لي أنّه لا بد من تقدير القول في عطفه على محذوف إلاّ إذا حملنا الأمر على معنى القول.

(٢) اقتضاء الأصل النحوي له:

ومن ذلك عطف الإنشاء على الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿قل إنّي أُشْهِدُ اللهَ واشْهَدوا أنّي بريءٌ مِمّا تُشْرِكونَ﴾[5] أي: وقُلِ اشهَدوا[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ آتينا موسى تِسْعَ آياتٍ بيِّناتٍ فاسألْ بني إسرائيلَ إذْ جاءَهُم...﴾[7] أي: فقُلْنا له اسألْ بني إسرائيل، وذلك ليصح

---

(١) الأنعام: ١٤.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٨٦.
(٣) الأعراف: ٢٩.
(٤) انظر البحر المحيط: ٤/٢٨٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٦٣.
(٥) هود: ٥٤.
(٦) انظر ما في البحث من حذف المعطوف الصفحة ٤٢١.
(٧) الإسراء: ١٠١.

العطف على قوله ﴿آتينا﴾[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ووصَّيْنا الإنسانَ بوالِدَيهِ حُسْناً وإنْ جاهداكَ لِتُشْرِكَ بي ما ليس لك بِهِ عِلْمٌ فلا تطِعْهما...﴾[2] أي: ويُقالُ: إن جاهداك[3].

ومن ذلك أنَّ جملة الطلب لا يصح أن تقع خبراً عند قوم، ومنه وقوله تعالى: ﴿الزانيةُ والزاني فاجلِدوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جَلْدَةٍ...﴾[4]. أي: فيقال اجلدوا[5].

ومن ذلك أنَّ جملة الحال لا يصح أنْ تكون دعائية عندَ قوم، ومنه قوله تعالى: ﴿هذا فوجٌ مقتحِمٌ معَكم لا مرحبًا بهم إنَّهم صالوا النار﴾[6]. أي: مقولاً لهم لا مرحباً بهم لأنَّ الجملة الدعائيَّة لا يصح أن تقع حَالاً أو صفة إلا بإضمار القول[7].

والقول نفسه في جملة الطلب، ومنه قوله تعالى: ﴿ولو ترى إذِ الظالمون في غَمَراتِ الموتِ والملائكةُ باسطوا أيديهم أخْرِجوا أنْفُسَكُمْ اليومَ تُجْزَوْنَ عذابَ الهون﴾[8] أي: قائلين أخرجوا أنْفُسكم[9]، وقد جوَّز

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٣٤، البحر المحيط: ٦/٨٥ الكشاف: ٢/٤٦، حاشية الشهاب: ٦/٦٥.

(٢) العنكبوت: ٨.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف الصفحة: ٤٢١.

(٤) النور: ٢.

(٥) انظر البحر المحيط: ٦/٤٢٧، حاشية الشهاب: ٦/٥٣، مشكل إعراب القرآن ٢/١٦، وانظر التفصيل في هذه المسألة: ما في هذا البحث من حذف الخبر الصفحة: ١٩٣.

(٦) ص: ٥٩.

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٨٩، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٠٥، البحر المحيط: ٧/٤٠٦، حاشية الشهاب: ٧/٣١٨.

(٨) الأنعام: ٩٣.

(٩) انظر البحر المحيط: ٤/١٨١.

الفراء[1] وقوع جملة الأمر حالاً من غير إضمار.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ المتَّقينَ في جنَّاتٍ وعيونٍ ادْخُلوها بِسَلام آمنين﴾[2] أي: مقولاً لهم ادخلوها بسلام آمنين، ويجوز أنْ يكون القول المقدَّر مستأنفاً أي: يقال لهم ذلك[3].

ومن ذلك أن (لا) النافية للجنس لا تدخل على المعارف لأنها مختصة بالنكرات، وهو قول البصريين، وما جاء على خلاف ذلك يؤوَّل، ومنه قراءة أبي حيوة وغيره الشاذة: ﴿قال فاذهب فإنَّ لكَ في الحياةِ أنْ تقولَ لا مَساسِ...﴾[4] بفَتْحِ الميم وكسر السين من (مَساسِ) على أنَّه اسم فعل مثل: نزالِ ودراكِ، والأسماء التي على هذه الصورة معارف، والمعرفة لا تدخل عليها (لا) النافية للجنس عند البصريين[5]، وفي كونها لها وضع من الإعراب خلاف[6]. وذهب الكسائي[*] من الكوفيين إلى إعمالها في العلم المفرد والمضاف لكنية أو لله أو الرحمن أو العزيز نحو: لا عبد الله ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز ووافقه الفراء في قوله: لا عبدَ الله. وحَمَل أبو الفضل الرازي[7] القراءة على تقدير: لا يكون منك مساسِ على أنَّ معناهُ النهي أي: لا تَمَسَّني وحملها ابن جني[8] وأبو علي الفارسي على الحكاية أي: لا أقولُ مساسِ، وذهب الفراء وابن خالوية إلى أنَّهما بمنزلة كلمة

---

(١) انظر همع الهوامع تحقيق عبد العال سالم: ٤٣/٤.

(٢) الحجر: ٤٥ - ٤٦.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٢٩٧/٥، البحر المحيط، ٤٥٦/٥، الكشاف: ٣٩٢/٢.

(٤) طـه: ٩٧.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٩٤/٢.

(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١٩٥/٢ - ١٩٦.

(٧) انظر البحر المحيط: ٢٧٤/٦.

(٨) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٥٦/٢.

واحدة يراد منها الإثبات، جاء في (معاني القرآن) للفراء: «وتُقرأُ (لا مساسِ) وهي لغة فاشية: لا مساسِ لا مساسِ مثل: نزالِ ونظارِ من الانتظار..»[1] . وذكر العلّامة اللقاني[2] أنَّ هذا غريب لجعل (لا) النافية للجنس مع ما بعدها اسما بمعنى الإثبات لأنَّ الأصل في (لا) إذا دخلت على اسم صيَّرَتْهُ مَنْفيًا.

(٣) فيما فيه (إنَّ) مكسورة الهمزة محكية به:

ويشيع حذف القول في هذه المسألة في مواضع كثيرة، ومن ذلك قراءة ابن عامر وحمزة: ﴿فنادته الملائكة وهو قائِمٌ يُصَلِّي في المحراب إنَّ الله يبشرك بيحيى..﴾[3] بكسر همزة (إن) على إضمار القول أي: فقالت: إن الله يبشرك، وهو قول البصريين، والظاهر في هذه المسألة أن يجريَ النداء مجرى القول وهو قول الكوفيين[4].

ومنه قراءة عيسى بن عمر الشَّاذة: ﴿فاستجاب لهم ربُّهم إنِّي لا أُضيعُ عَمَلَ عامِلٍ منكُمْ...﴾[5] بكسر الهمزة، والقول فيها مثل سابقتها[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد أرْسَلْنا نوحاً إلى قومه إنِّي لكم نذيرٌ مبين﴾[7] أي: قال إنِّي لكم نذيرٌ مُبين[8].

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/١٩٠.

(٢) انظر كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب مع كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام: ٩٤.

(٣) آل عمران: ٣٩.

(٤) انظر: الدر المصون، ورقة: ١١٧٨، الكشاف: ٤٢٨/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٢/١، النشر في القراءات العشر: ٢٣٩/٢.

(٥) آل عمران: ١٩٥.

(٦) انظر: الدر المصون ورقة: ١٥٣٩ البحر المحيط: ١٤٣/٣.

(٧) هود: ٢٥.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٩٤/٢، البحر المحيط: ٢١٤/٥، تفسير القرطبي: =

(٤) اقتضاء المعنى له:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد جِئْتُمونا فُرادى كما خَلَقْناكُم أوَّلَ مرَّةٍ وتركْتُمْ ما خوَّلْناكم وراءَ ظهورِكُم...﴾[1]: الماضي (جئتمونا) مراد به المستقبل لأنَّ المعنى عليه، وهو الظاهر، وحَمَلَ بعض النحويين الآية على الحكاية، أي: فيقال لهم ذلك عند وقوفهم بين يدي الله للجزاء والحساب[2] ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا إنْ يسرق فَقَدْ سَرَقَ أخٌ لَه من قبلُ﴾[3]. لا يجوز الجزم بأنَّ يوسف سارق، لأنَّ الأنبياء ليسوا كذلك، ولذلك حمل النحويون الآية على إضمار القول أي: فقد قيل سَرَقَ أخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ[4].

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي من السبعة وخلف من غيرهم ﴿فاستَفْتِهِم أهُمْ أشَدُّ خلقاً أمْ مَنْ خَلَقْنا إنَّا خلقناهم من طينٍ لازِبٍ بل عَجِبْتُ ويَسْخَرونَ﴾[5] بضم التاء من (عَجِبْتُ) على إضمار القول أي: قل يا محمد بل عجبت، وهو الظاهر في هذه المسألة، وذكر الفراء[6] أنَّ العجب من الله ليس كعجب العباد، وذهب بعض الأئمة إلى أنَّ معنى ﴿بل عَجِبْتُ﴾ هو: بَلْ جازَيْتُهُم على عجبهم، وذكر آخرون أنَّه بمعنى: بل

= ٩/٢٢، الكشاف: ٢/٢٦٤، الكشف عن وجوه القراءات: ١/٥٢٢ وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ٤٦، ١٩٥، الأعراف: ٤٤، الأنفال: ٩، ٥٠، التوبة: ٣، يونس: ٩٠، هود: ٢٦، ٣٦، الحج: ٤/٢٢، النمل: ٨٢، فصلت: ٥٣، الدخان: ٢٢، القمر: ١٠.

(١) الأنعام: ٩٤.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/١٨٢.

(٣) يوسف: ٧٧.

(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٥/١٩٧، البحر المحيط: ٥/٣٣٣ مشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٦.

(٥) الصافات: ١١ ـ ١٢.

(٦) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٣٨٤.

أَنْكَرْتُ. والقراءة محمولة عند أبي القاسم الزمخشري[1] في أحد قوليه على أنَّ اللهَ لعظمِ آياته وكثرة خلائقه عَجِبَ منها فكيف بعبادِه بجهلهم وعنادهم يسخرون منها، وأجاز أنْ يكون المعنى: عَجِبِ مِنْ أَنْ ينكروا البعث.

(١) انظر الكشاف: ٣/٣٣٧، وانظر حاشية الشهاب: ٧/٢٦٤، تفسير القرطبي ١٥ ـ ٧٠ التبيان في تفسير القرآن: ٨/٤٤٦، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٣٤ البيان في غريب إعراب القرآن ٢١/٣٠٣، وانظر لسان العرب (عجب).

حذف الفعل المضارع المجزوم وبقاء الجازم

ولم أقف في التنزيل إلاَّ على موضع واحد في أحد التأويلات وهو قراءة ابن عامر وحمزة وحفص السبعية: ﴿وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم رَبُّك أعمالَهُم﴾[1]: وهي قراءة مشكلة عند النحويين ولقد رماها أبو العباس المبرد[2] باللحن لأنَّ العرب لا تقول: إنَّ زيداً (لمَّا) خارج، وذكر أبو حيان[2] أن هذه جسارة من المبرد على عادته لأنَّه لا يصح أن تكون القراءة لحناً. ويظهر لي أن الكسائي أكثر احتراماً للقراءات القرآنية من غيره عند استحالة الاحتجاج نحويًا لها: «مَنْ شَدَّدَ (إنَّ) و(لَمَّا) فالله أعلم بذلك وليس لي به علم»[3].

وفي الاحتجاج لهذه القراءة المتواترة أوجه من التأويل:

١ ــ أنْ يكون أصل (لمَّا) هو (لِمَنْ ما) على أنَّ (مِنْ) جارة فلمَّا اجتمعت ثلاث ميمات إحداهن مبدلة إلى ميم حذفت الأولى، فأدغمت الثنتان، وهو قول الفراء[4]، وقد تبعه جماعة منهم نصر الشيرازي[2]، وهوقول ضعيف عند أبي حيان[2] وابن هشام[5] لأنَّ حذف مثل هذه الميم استثقالاً غير معهود في كلام العرب.

---

(١) هود: ١١١.

(٢) انظر المقتضب: ١/٥٠، ٢/٣٦٣، وانظر البحر المحيط: ٥/٢٦٦.

(٣) حجة القراءات: ٣٥١.

(٤) انظر معاني القرآن: ٢/٢٩، وانظر البحر المحيط: ٥/٢٦٦.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٦، ٣٨١.

٢ ـ أنْ يكون أصل (لَمَّا) هو (لَمَنْ ما) على أنَّ (مَنْ) موصولة و(ما) العدها زائدة، فتكون اللام في (لَمَّا) هي اللام المزحلقة، وتكون الجملة من القسم المقدَّر وجوابه، وهو قوله ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾ صلة الموصول والقول في حذف إحدى الميمات كسابقه، وهو قول منسوب إلى المهدوي، وهو ضعيف عند أبي حيان وابن هشام كسابقه.

٣ ـ أنْ يكون أَصْلُ (لَمَّا) هو (لَمّاً) بالتنوين بمعنى (جَمعاً) فحذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف، ويعززه قراءة الزهري الشّاذة: «وإنَّ كُلاً لَمّاً» وهو قول أبي عبيدة، وهو ضعيف عند أبي حيان وابن هشام لأنَّ استعمال (لمَّا) بهذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف لا يصح إلاَّ في ضرورة الشعر.

٤ ـ أنْ يكون أصل لَمَّا هو (فَعْلى) من اللَّمم وبمعناه،وَمُنِعَ من الصرف لألف التأنيث، وذكر ابن هشام[1] أنَّه لم يثبت استعمال هذه اللفظة، ولم يُمِلْها أحَدٌ ولم تُكْتَبْ بالياء.

٥ ـ أنْ تكون (لَمَّا) المشدَّدَة هي (لَمَا) المخففة وشدِّدَما في الوقف، وأُجري الوقف مجرى الوصل وهو بعيد جدًّا عند أبي حيَّان، وهو قول مروي عن المازني.

٦ ـ أنْ تكون (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) وذكر الفراء أنَّه وجه لا يعرفه لأنَّه لا يقال إنَّ زيداً إلاَّ منطلق، لأنَّه لم يتقدَّمْها حَرْف جحد وهو قول منسوب إلى الحوفي، وقد ضَعَّفَه أبو علي الفارسي[2] وأبو حيَّان.

٧ ـ أنْ تكون (لَمَّا) زائدة كما تأتي (إلاَّ) زائدة، وهو قول ابن جني[3]

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٧١.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٢٦٦.
(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٢٨، وانظر البحر المحيط: ٥/٢٦٦.

وجماعة وضعفّه أبو حيان لأنّه محمول على وجه ضعيف.

٨ ـ أن تكون (إنْ) أصلها (إنْ) النافية ثم ثقلت كما خففت (إنَّ)، ومعناها معنى المثقلة، وهو قول المازني، وقد ضعّفه أبو حيّان لأنّ تثقيل (إنْ) النافية غير معهود، أما نصب (كُلّاً) فبفعل مضمر أي: وإنّ أرى كلاً.

٩ ـ أن تكون (لَمّا) من حروف الجزم على أنّ الفعل المضارع المجزوم بها محذوف، وهو قول ابن الحاجب[1]، وقد تبعه أبو حَيّان وابن هشام[2]، وهو المختار عندهم، والتقدير: لمّا يُهْمِلوا أو: لما يُتْرَكُوا لدلالة ما تقدم عليه وهو قوله تعالى: ﴿فمنهم شقي وسعيد﴾[3]، والأَوْلى عند ابن هشام أن يكون التقدير: لمّا يُوَفَّوْا أعمالهم[4].

ويظهر لي أنّ في كون (لمّا) بمعنى (إلّا) احتراماً لظاهر النص القرآني وهجرا لمثل هذه التكلفات التي ترهق الذهن في متابعتها والوقوف على دقائقها، ولسنا مع الفراء في أنه يجب أن يتقدّمها جحد لأنّ القياس على ظاهر النص يغنينا عن هذا القيد، ويمكننا أنْ نُشْرِبَ (إن) معنى النفي إنْ كنّا نود مجاراة النحويين، ويمكن أنْ يكون قول المازني سنداً قوياً لذلك.

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٥٦.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٦، ٣٧١.
(٣) هود: ١٠٥.
(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٥/١٤١ ـ ١٤٣، البحر المحيط: ٥/٢٦٦، حجة القراءات: ٣٥، تفسير القرطبي: ٩/٢٠٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٧٤، الكشف عن وجوه القراءات: ١/١٣٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧١٦، الكشاف: ٢/٢٩٥، مشكل إعراب القرآن ١/٤١٥ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٢٨، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩، رصف المباني: ٢٨١، المقتضب: ١/٥٠، ٢/٣٦٣.

حذف (كـان) وأخواتهـا

جاء في (شرح التصريح على التوضيح)[1] أنَّ الحذف فيها على أربعة أوجه:

(١) أنْ تحذف (كان) مع اسمها ضميراً كان أو ظاهراً، ويبقى الخبر دالاًّ عليها، وهو أكثر هذه الأوجه دورانا.

ويكثر هذا الحذف بعد (إنْ) وَ (لَوْ) الشرطيتين لأنَّهمـا من الأدوات الطالبة لفعلين فيخفف الكلام بالحذف ولم يرد الحذف مع غيرهما لأنَّ (إنْ) أُمّ الأدوات الجازمة وَ(لَوْ) أم الأدوات غير الجازمة.

وقيل إنَّ الغالب في هذه المسألة أنْ تكون (إنْ) تنويعية كقولنا: سِرْ مُسْرِعاً إنْ راكباً وإنْ ماشياً.

وقيل[2] إنَّ هذا الحذف يجوز بقلة مع (هلاَّ) و(ألاَّ) وقد ذكر أبو حيان أنَّه يجري مجرى (لو) غيرُها من الحروف الدالة على الفعل إذا تقدَّم ما يدل عليه.

وقيل إنَّه يجوز مع (لَدُن) بقلةٍ أيضاً.

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/١٩٣ ـ ١٩٦ وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٨.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٢/١٠٢. وانظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/٢٤٢، شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/٩٦ ـ ٩٧، ٨/١٠١، خزانة الأدب: ٢/٧٨.

(٢) أنْ تحذف مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف عند النحويين.

(٣) أنْ تُحْذَفَ وحدَها ويبقى اسمها وخبرها ويكثر ذلك بعد (أَنْ) المصدرية إذا عوّض عنها (ما) كقولهم: أمّا أنْتَ مُنْطَلِقاً انطَلَقْتُ.

(٤) أنْ تحذف مع معموليها، ويكون ذلك بعد (إنْ) الشرطية إذا عوض منها (ما) كقولهم: افعل هذا إمّا لا أي: إنْ كنتَ لا تَفْعَلْ غيرَه، وفي المسألة حديث مفصّل مبسوط في مظان النحو[١].

وبعد فلقد انتهيت في هذا البحث إلى أنّه لم يحذف في التنزيل من الأفعال الناقصة إلاّ (كان) في مواضع كثيرة و(كاد) في موضع واحد في أحد التأويلات وهو قوله تعالى: ﴿وإذْ زاغتِ الأبصارُ وبَلَغتِ القلوبُ الحناجِرَ...﴾[٢]: قيل إنَّ القلوب زالت عن أماكنها من الصدور حتى بلغت الحناجر، وأجاز الزمخشري أنْ يكونَ ذلك مثلاً لاضطراب القلوب ووجلها وإنْ لم تبلغ الحناجر حقيقة: «قالوا: إذا انتفخت الرئة من شدة الفزع أو الغضب أو الغمّ الشديد ربت وارتفع القلبُ بارتفاعها إلى رأس الحنجرة... ويجوز أن يكون ذلك مثلاً في اضطراب القلوب ووجيبها وإن لم تبلغ الحناجر حقيقة»[٣]، ويظهر لي أنَّ المعنى الثاني أقرب إلى الصواب.

وأجاز القرطبي[٤] أنْ يكون في الكلام إضمار (كاد) أي: كادت القلوب، ويظهر لي أنَّ هذا الإضمار بعيد لأنْ فيه حذف (كاد) واسمها ولأنَّ قوله ﴿بلغتِ القلوبُ الحناجِرَ..﴾ ليس من الجمل التي يصح أن تكون خبراً لفعل المقاربة إلاّ على تأويل الماضي بالمضارع.

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١٩٥/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٠٦/٢ - ١٠٧.

(٢) الأحزاب: ١٠.

(٣) انظر الكشاف: ٢٥٣/٣.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ١٤٥/١٤.

ولقد رأيت أنَّ (كان) تحذف على أوجه كما مر:

(١) حذفها وحدها.

(٢) حذفها وخبرها.

(٣) حذفها واسمها.

(٤) حذفها واسمها وخبرها وبقاء معمول الخبر.

(١) حذفها وحـــدها:

ولم أقف في التنزيل إلا على مواضع قليلة حذفت فيها (كان) وحدَها وبقي معمولاها دالين عليها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لو أَنْتُم تملِكونَ خزائن رحمةِ ربِّي إذاً لأَمْسَكْتُم خشيةَ الإنفاق وكان الإنسان قتوراً﴾[١] أي: قل لو كنتم تملكون خزائِنَ رحمةِ ربِّي[٢]. ويجوز أنْ يكون الضميرُ المنفصل توكيداً لاسم (كان) المحذوف معها أي: لو كنتم أنتم تملكون خزائنَ رحمةِ ربِّي ومنها قوله تعالى: ﴿قيلَ يا نوحُ اهبِطْ بسَلام منَّا وبركاتٍ عليك وعلى أُمَم مِمَّنْ مَعَكَ وأُمَمٌ سنمتِّعُهُم ثم يَمَسُّهُم مِنَّا عذابٌ أليم﴾[٣] أي: ويكونُ أُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُم، وهو ليس من مواضع إضمار (كان) عند النحويين[٤].

ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كان منكم مريضاً أَوْ به أَذًى مِنْ رأسِهِ ففديَةٌ مِنْ صيام...﴾[٥]: في قوله ﴿أَوْ بِهِ أذى مِنْ رأسِه..﴾ أقوال:

---

(١) الإسراء: ١٠٠.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وبقاء الفاعل الصفحة: ٥٢٦.

(٣) هود: ٤٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الصفة الصفحة: ٤٥٥.

(٥) البقرة: ١٩٦.

(أ) أن يكون من باب عطف المفردات، عطف (به) على: (مريضاً) خبر (كان) على أنَّ (أذى) فاعل للجار والمجرور، وهو الظاهر في هذه المسألة.

(ب) أنْ يكون (به) في موضع رفع على الخبر، و(أَذًى) مبتدأ، فتكون الجملة الاسمية معطوفة على خبر (كان).

(جـ) أنَّ يكون في الكلام إضمار (كانَ) واسمُها إمَّا أنْ يكون ضميراً مستتراً يعود على (مَنْ) والجملة الاسمية في موضع نصب خبر (كان) المضمرة مع اسمها، وإمَّا أن يكون اسمها (أذى) و(به) خبرها.

(د) أنَّ يكون معطوفاً على جملة الشرط ﴿كانَ مِنْكُم مريضاً﴾، وهو قول أبي البقاء، وقد خطَّأه أبو حيَّان[1] لأنَّ جملة الشرط لا يصح أن تكون إلَّا فعلية، والقول نفسه فيما عطف عليها، ويمكن أنْ يحمل قول أبي البقاء على أنَّ (أَذًى) فاعل للظرف[2].

(٢) حذفها وخبرها:

ولم أقف في التنزيل إلا على موضعين الأوَّل منهما قوله تعالى ﴿فإنْ لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممَّنْ ترضَوْنَ مِنَ الشهداء....﴾[3]: قوله ﴿فَرَجُلٌ﴾ مرفوع بفعل محذوف أي: فيكفي شهادة رَجُلٍ، وفي الكلام أيضاً حذف مضاف، ويجوز أنْ يكون التقدير: فلْيَشْهد رَجُلٌ، وهو أظْهَر من الأوَّل.

ويجوز أن يكون مرفوعاً بـ (كانَ) الناقصة المحذوفة مع خبرها أي:

---

(١) انظر البحر المحيط: ٢/٧٥، وانظر الدر المصون ورقة: ٧٠٣.
(٢) انظر شاهدين آخرين على حذف (كان) وحدها: البقرة: ١٧٨، ١٩٧.
(٣) البقرة: ٢٨٢.

فَلْيَكُنْ مِمَّنْ يشهَدونَ رجلٌ وامرأتان، وقيل إنّه مرفوع بـ (كان) التامة، وهو أولى من الناقصة لأنَّ الحذف أقل[1].

والثاني قراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿فلا رَفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ في الحج . . . ﴾[2] برفع الأولين على الابتداء وفتح الثالث على اسم (لا) النافية للجنس. فيكون قوله ﴿في الحج﴾ في موضع الخبر للثلاثة في أحد الأقوال، وهي مسألة لا تصح عند الأخفش[3] فيجب على مذهبه تقدير خبر لكلٍّ من المبتدأين أو لـ (لا) النافية للجنس لاختلاف الطالب.

وذهب الزمخشري[4] إلى أنَّ ذلك محمول على النهي أي: فلا يَكُونَنَّ رفثٌ ولا فسوقٌ، أمّا قوله ﴿ولا جدالَ في الحج﴾ فمحمول على الإخبار. وقد ردَّ أبو حيان[5] هذا القول لأنَّ أبا عمرو بن العلاء خَرَّج قراءاته على الإخبار أي: فلا يكونُ رَفثٌ ولا فسوقٌ، ثم ابتدأ النفي في ﴿ولا جدالَ في الحج﴾، وعليه فخبر (كان) محذوف أيضاً إذا عُدَّتْ ناقصة[5].

(٣) حذفها واسمها:

ويشيع هذا الحذف في التنزيل في مواضع كثيرة، ولعل أَهَمُّ هذه المواضع ما يلي:

(١) اقتضاء المعنى لذلك.

---

(١) انظر الكشاف: ٣٠٤/١، الدر المصون ورقة: ١٠٠٧،، البحر المحيط: ٣٤٦/٢ التبيان في إعراب القرآن: ٢٢٨/١.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) انظر البحر المحيط: ٩٠/٢ ـ ٩٢.

(٤) انظر الكشاف: ٣٤٧/١.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٩٠/٢ ـ ٩٢، الدر المصون ورقة: ٧١٠ تفسير ابن عطية: ٥٣٨، التبيان في إعراب القرآن: ١٦١/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٧/١، مشكل إعراب القرآن: ٨٩/١.

(٢) بعد (إنْ) الشرطية.

(٣) بعد (لو) الشرطية.

(٤) اقتضاء الأصل النحوي لها.

(٥) بعد (كيف) التي ليس في الكلام ما يعمل فيها.

(٦) فيما ظاهره أنّه منصوب على المصدر أو بعامل آخر.

(١) اقتضاء المعنى لذلك:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجَعَلَ فيها رواسيَ مِنْ فوقِها وبارَكَ فيها وقدَّرَ فيها أقْواتها في أربعة أيَّام سواء للسائلين ثُمَّ استوى إلى السماءِ وهي دُخانٌ فقال لها وللأرْضِ ائتيا طَوْعاً أوْ كَرْهاً...﴾[١].

ظاهر الآية يدل على أنَّ خلق الأرض قبل خلق السماء، ثم أوْجَدَ اللهُ السماءَ مِنَ الدخان فقال لها وللأرض ائتيا طَوعاً أوْ كَرْهاً، وقد نقل الواحدي[٢] ذلك عن مقاتل وتأوَّل الآية على حذف (كان) أي: ثمَّ كان استوى إلى السماء وهي دُخانٌ، وهو قولٌ ردَّه أبو عبد الله الرَّازي لأنَّ فيه تناقضاً لجمعه بين الضدين، لأنَّ (ثمَّ) تقتضي التأخر و(كان) تقتضي التقدم في الزمن، وهو من باب قولنا: ضربتُ زيداً اليومَ ثمْ ضربتُ عمراً أمسِ، والمختار عنده أنَّ خلق السماءِ قبل خلق الأرضِ على أنَّ الخلق ليس المقصودُ منه التكوينَ والإيجادَ بل التقديرَ[٣].

وذهب أبو حيان[٢] إلى أنَّ (ثمَّ) لترتيب الأخبار لا للترتيب الزمني

---

(١) فصلت: ١٠ ـ ١١.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤٨٧/٧.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٤٨٧/٧، حاشية الشهاب: ٣٩٠/٧، تفسير القرطبي: ٣٤٤/١٥.

والمُهلَة[1]، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تعالَوْا أَتْلُ ما حرَّمَ ربُّكم عليكم ألاَّ تُشْرِكوا به شيئاً... ذلِكُم وصَّاكُمْ به لعلَّكم تتَّقونَ ثم آتَيْنا موسى الكتابَ تماماً على الذي أحْسَنَ...﴾[2]: (ثم) تقتضي المهلة في الزمان، وقد تأتي لمهلة الأخبار[3] وفي حمل (ثمَّ) في الآية الكريمة على ما تقتضيه من المهلة في الزمان إشكال لأنَّ إيتاء موسى الكتاب ينبغي أنْ يكون على ذلك بعد ما وصَّى به محمداً عليه السلامُ وقومَهُ، وفي هذه المسألة أقوال:

(أ) أنْ تكون ثمَّ لترتيب الأخبار لا لترتيب الأزمان، وهو الظاهر في هذه المسألة.

(ب) أنْ يكون قوله ﴿آتينا﴾ معطوفاً على ﴿قُلْ﴾ على إضمار (قل) ثانية أي: قل تعالوا ثمَّ قُلْ آتينا.

(جـ) أنْ يكون معطوفاً على (أتْلُ): تعَالَوْا أتْلُ ما حرَّمَ ربُّكم عليكم ثم أتْلُ آتينا موسى الكتابَ، وهو قول الزجاج.

(د) أنْ يكون في الكلام حذف (كانَ) واسمها و(قَدْ) لأنَّ الجملة ماضوية[4] فعلها متصرف أي: ثم كنَّا قد آتينا الكتابَ، وهو قول القشيري، وهو تكلف لا محوَج إليه.

(هـ) أنْ يكون معطوفاً على قوله ﴿وصَّاكُمْ بِهِ﴾ لأنَّ التوصية قديمة لكلِّ أُمَّةٍ على لسان نبيِّها فكأنَّ التقدير: ذلكم وصَّاكُمْ بِهِ يا بَني آدَمَ قديماً

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٦٠.

(٢) الأنعام: ١٥١ - ١٥٤.

(٣) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ١/١٧٢ - ١٧٣.

(٤) انظر ما في هذا البحث من إضمار (قد) الصفحة: ٨١٢.

وحديثاً ثم أعظمُ من ذلك أنّا آتيْنا موسى الكتابَ، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[1].

(و) أنْ أنْ تكونَ (ثمَّ) بمعنى الواو من غير التفاتٍ إلى مهلة الترتيب، وهو اختيار أبي حيَّان[2].

(ن) أنْ يكونَ في الكلام إضمار (أَنَّ) واسمها وخبرَها أي، ثم أنّي أُخْبِرَكُمْ أنّا آتينا موسى الكتابَ، وهو تكلُّفٌ لا محوَجٍ إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿فما أَغْنَتْ عنهم آلِهَتُهُمْ التي يدعونَ مِنْ دونِ اللهِ مِنْ شَيءٍ لمَّا جاء أَمْرُ ربِّكَ وما زادوهم غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾[3]: قيل إنَّ قوله ﴿يَدعُونَ مِنْ دونِ الله...﴾[4] محمول على حكاية حال ماضية أي: التي كانوا يَدْعُونَ. وحمل القرطبي الآية على حذف كان، والأَوَّل أظهر.

(٢) بعد (إنّ) الشرطيَّة:

وهذا الحذف قليلٌ في التنزيل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الذين يُنْفِقونَ أموالَهم ابتغاءَ مَرْضاتِ اللهِ... كَمَثَلِ جنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أصابَها وابِلٌ فآتت أُكُلَهَا ضِعْفَين فَإنْ لَمْ يُصِبْهـا وابِلٌ فَطَلٌّ...﴾[5]: قيلَ إنَّ التقدير: فإنَّ لَمْ يَكُنْ يصيبُها[6]، وهو حذف من غير ضرورة.

ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿ولا يَجْرِمَنَّكُم شَنَآنُ قومٍ إنْ صدُّوكم

---

(١) انظر الكشاف: ٢/٢٦٢.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٢٥٥، وانظر حاشية الشهاب: ٤/١٣٩.

(٣) هـود: ١٠١.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ٩/٩٥، وانظر البحر المحيط: ٥/٢٦٠، الكشاف: ٢/٢٩٢، وانظر شاهدين آخرين على حذف (كان) لاقتضاء المعنى لها: المعارج: ١٩ ـ ٢١، القيامة: ٧.

(٥) البقرة: ٢٦٥.

(٦) انظر البحر المحيط: ٢/٢١٢.

عَنِ المسجِدِ الحرامِ... ﴾[1] بكسر همزة (إنْ): وهي قراءة مشكلة عند النحويين لأنَّ الشرط يكون في أمر لم يقع، والصدُّ قدْ وَقَع عامَ الحديبية أي في العام السادس، وهذه الآية نزلت في العام الثامن، ولذلك وصفها أبو جعفر النحاس بأنَّها منكَرَة.

ويحمل السمين الحلبي[2] القراءة على أنَّ المراد: إنْ قَدْ وَقَع صدٌّ مثلُ ذلكَ الصَّدُّ الذي وقع زمن الحديبية، والتقدير عند الشهاب[3]: إنْ كانوا قد صدُّوكُم، وهو قريب من قول السمين إلاَّ ما فيه من إضمار(كان) واسمها و(قد).

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّا هَدَيْناهُ السبيلَ إمَّا شاكِراً وإمَّا كَفوراً﴾[4]: (شاكِراً) و(كَفُوراً) حالان من الهاء في (هَدَيْناهُ)، وهو الظاهر، ويجوزَ أنْ تكون (إنْ) عند الكوفيين شرطية و(ما) زائدة على أنَّ في الكلام حذف (كان) واسمِها، وهي جملة الشرط، وقد ردَّ مكي ابن أبي طالب[5] هذا القول لأنَّ (إنْ) التي للشرط لا تدخل على الأسماء لأنَّها لا يُجازى بها، ولأنَّه ليس في الكلام دليل على الحذف، وهو زعم غير صحيح عند ابن الشجري[6] لأنَّ المضمر في الآية (كان) واسمُها، وهي مسألة يكاد النحويون يجمعون على إجازة الحذف في هذا الموضع كما مر، وعليه ففي الكلام حذف جواب الشرط أيضاً.

---

(١) المائدة: ٢.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ١٨٩٢.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٢١٥/٣، وانظر الكشاف: ٥٩٢/١، التبيان في إعراب القرآن: ٤١٧/١، الكشف عن وجوه القراءات: ٤٠٥/١، إعراب القرآن للنحاس ٤٨٠/١، البحر المحيط: ٤٢١/٣، تفسير القرطبي: ٤٦/٦.

(٤) الإنسان: ٣.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن: ٤٣٥/٢.

(٦) انظر الأمالي الشجرية: ٣٤١/١، ٣٤٧/٢، وانظر حاشية الشهاب: ٢٨٧/٨.

(٣) بعد (لـو) الشرطية:

وحذف (كان) واسمها في التنزيل مع (لو) قليل أيضاً إذْ لم أقف إلاّ على موضعين الأوّل منهما قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تملِكونَ خَزائِنَ رحمة ربِّي إذاً لأمْسَكْتُم خشيةَ الإنفاق وكان الإنسان قتوراً﴾[1] أي: قل لو كنْتُم أنتُم تَمْلِكون خزائِنَ رحمة ربِّي[2].

والثاني قوله تعالى: ﴿كونوا قَوّامينَ بالقسط شُهَداءَ لله وَلَوْ على أنْفُسِكُمْ...﴾[3] :(لو) حَرفٌ لِما كانَ سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف أي: وَلَوْ كنتم شهداء على أنْفُسِكم لوجَبَ أنْ تشهدوا عليها، وفي الكلام حذف (كان) واسمها وخبرها وإبقاء معموله، وهي عند أبي حيان[4] بمعنى (إنْ) أي: إنْ كنتم شهداءَ على أنْفُسِكُم فكونوا شهداء لله، وحذف (كان) بعد (لو) كثير كما مر. وذكر السمين الحلبي[5] أنَّ مجيء (لو) بمعنى (إنْ) قليل فينبغي ألاَّ يُحْمَل القرآن على القليل، وقيل[6] إنَّ كونها بمعنى (إنْ) قول كثير من النحويين. وتقدير الكلام عند الزمخشري[7]: ولو كانت الشهادةُ على أنْفُسِكُمْ، فحذف (كان) واسمها وأبقى الخبر وهو قوله ﴿عَلَى أنْفُسِكُم﴾، ويجوز أنْ تكون (كان) تامَّة في التقديرالسابق، فحذفت مع فاعلها وبقي معمول المصدر وهو ﴿عليكُم﴾ وفيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو قليل[8].

---

(١) الإسراء: ١٠٠.

(٢) انظر الصفحة ٥٢٩ من هذه المسألة.

(٣) النساء: ١٣٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٦٩/٣.

(٥) انظرالدر المصون ورقة: ١٨١٤.

(٦) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ٣٦٧/١ - ٣٧١.

(٧) انظر الكشاف: ٥٧٠/١.

(٨) انظر الدر المصون ورقة: ١٨١٤، البحر المحيط: ٣٦٩/٣. الكشاف: ٥٧٠/١، حاشية الشهاب: ٨٨/٣. التبيان في إعراب القرآن: ٣٩٧/١.

(٤) اقتضاء الأصل النحوي لها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما كَان محمَّدٌ أبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُم ولكِنْ رسولَ اللهِ وخاتَمَ النبيين . .﴾[١]: اختلف النحويون في (ولكن)، وفي ذلك أربعة مذاهب[٢]:

أ ــ أنْ تكونَ (لكن) غير عاطفة على أنَّ الواو عاطفةٌ مفرداً على مفرد، وهو قول يونس بن حبيب، وهو الظاهر لبعده عن التكلُّف.

ب ــ أنْ تكون غير عاطفة على أنَّ الواو عاطفة جملة على جملة، والتقدير: ولكن كانَ رسولَ اللهِ وخاتَمَ النبيين، وهو قول ابن مالك، وقدَّر ابن مالك المعطوف جملة لأنَّ الواو لا تَعْطِفُ مفرداً على مفرد مخالف له في النفي والإيجاب.

جـ ــ أنْ تكون عاطفة والواو زائدة لازمة، وهو قول ابن عصفور.

د ــ أنْ تكون عاطفة والواو زائدة غير لازمة.

وذكر المالقي[٣] أنَّ بعض النحويين ذكر أنَّ الواو هي العاطفة ولكِنْ استدراك خالص، وذكر أيضاً أنَّه لا يبعد أنْ يدخل حرف عطف على حرف عطف، وهي مسألة عنده تحتاج إلى ما يُثْبِتُ أنَّ (لكنْ) حرف عطف يفيد الاستدراك لأنَّ المشهور أنْ تكونَ عاطفة إذا انفردت عن الواو.

ويصح عطف جملة على جملة بـ (لَكِنْ) بشرط كون المتعاطفين مختلفين في المعنى نحو: قام زيدٌ لَكنْ لم يَخرُجْ عمروٌ.

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٨٥ ـ ٣٨٦، ٤٦٥، ٧٩٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٢٧، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧٧.

(٣) انظر رصف المباني: ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

ومنه قوله تعالى: ﴿ما كان حديثاً يُفْتَرى ولٰكِن تصديقَ الذي بينَ يَدَيْهِ وتفصيلَ كلِّ شيء وهدًى ورحمةً لقوم يؤْمِنون﴾[1]: ذهب أبـو القاسم الزمخشري[2] إلى أنَّ ما بعد (لكن) معطوف على خبر (كان)، وهو الظاهر وهو عند الجمهور منصوب على إضمار (كانَ) واسمِها كما مر، والتقدير: ولكنْ كانَ تَصْديقَ[3] الذي بينَ يَدَيْهِ.

وممَّا جاء منصوباً بعد (لٰكِنْ) أيضاً ولا يصح عطفه على ما قبلها عند الجمهور قوله تعالى: ﴿وما كُنْتَ بجانِبِ الطور إذْ نادينا ولٰكِنْ رَحْمَةً مِنْ ربِّكَ لِتُنْذِرَ قوماً ما أتاهُمْ مِنْ نذيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعلَّهُم يَتذكَّرونَ﴾[4] أي: ولٰكِنْ كانَ رحمةً مِنْ ربِّكَ، وهو قول الكسائي. ويجوز أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر أي: ولٰكِنْ جعلناكَ رحمةً، أوْ أعلَمْناكَ رحمةً. وأجاز الأخفش أنْ يكون منصوباً على المصدر أي: ولٰكِنْ رَحِمَك ربُّك رَحْمَةً[5].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وما كان هذا القرآنُ أنْ يُفْتَرى مِنْ دون الله ولٰكِنْ تصديقَ الذي بينَ يديهِ وتفصيلَ الكتابِ...﴾[6] أيْ: ولٰكِنْ كـانَ تصديقَ الذي بينَ يديهِ وتفصيلَ الكتابِ، ويجوزَ أنْ يكونَ منصوباً على المصدر بفعل من لفظه أوْ على المفعول له بإضمار فعل عامل فيه أي:

---

(١) يوسف: ١١١.

(٢) انظر الكشاف: ٣٤٨/٢.

(٣) انظر البحر المحيط: ٣٥٦/٥، الكشاف: ٣٤٨/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٢١٠/٦، مشكل إعراب القرآن: ٤٣٩/١، حاشية الشهاب: ٢١٤/٥ معاني القرآن للفراء: ٥٦/٢.

(٤) القصص: ٤٦.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٦٣/٢. البحر المحيط: ١٢٣/٧، حاشية الشهاب: ١٢٣/٧، تفسير القرطبي: ٢٩٢/١٣.

(٦) يونس: ٣٧.

ولٰكِنْ أُنْزِلَ تصديقَ الذي بين يديه وتفصيلَ الكِتابِ[1].

ومِنْ ذلك أَنَّ (رُبَّ) لا يصح أَنْ يأتي بعدَها مُسْتَقْبَلٌ، وما جاء على خلاف ذلك يؤوَّل عند النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿رُبَما يَوَدُّ الـذين كفروا لـو كانـوا مُسْلِمين﴾[2]، وفي هذه الآيـة ثلاثـة مذاهـب:

أ ــ أَنْ يكون المستقبل مؤوَّلاً بالماضي، لأَنَّ المستقبلَ في أخبارِ اللهِ كالماضي لتحقق وقوعِه،ومنهم من حَمَلَ ذلك على حكاية حال ماضيـة.

ب ــ أَنْ يكون في الكلام إضمار (كان) واسمها، وهو ضمير الشأن أيْ: ربَّما كان يَوَدُّ الذين كَفَرُوا لَوْ كانوا مُسْلِمينَ، وهو قول منسوب إلى الزَّجّاج، وقد ضَعَّفَه أبو حيَّان[3] وابن هشام[4]، وغيرهمـا لأَنَّه ليس من مواضع إضمار (كان)، وهو عند الشهاب[*] تكلُّفٌ من غير محوج.

جـ ــ أَنْ تكون (ربَّما) ممَّا يصح فيها أَنْ تدخـل على المستقبـل والماضي، ولكن دخولَها على المستقبل قليل، وهو الظاهر عندي في هذه المسألة، ولا التفات إلى ما ادَّعاه الكسائي مِنْ أَنَّ العرب لا تكاد توقع (ربَّ) على مستقبل[6].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ١٥٧/٥، حاشية الشهاب: ٢٩/٥، تفسير القرطبي: ٣٤٤/٨، مشكل إعراب القرآن: ٣٨٢/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١١/١، الكشاف: ٢٣٧/٢.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) انظر البحر المحيط: ٤٤٤/٥.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٠٨.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٢٨١/٥.

(٦) انظر في هذه المسألة: معاني القرآن للفراء: ٨٢/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٦٣/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٣١٤/٦، البحر المحيط: ٤٤٤/٥، الكشاف: ٣٨٦/٢، حاشية الشهاب: ٢٨١/٥، المقتضب: ٤٨/٢، ٥٥، رصف المباني: ٣١٨.

ومن ذلك حذفها مع اسمها لتصحيح عودة الضمير، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ للدين حنيفاً فِطْرَةَ اللهِ التي فَطَرَ الناسَ عليها لا تَبْديل لخلقِ الله ذلك الدينُ القيِّمُ ولكِنَّ أكثَرَ الناسِ لا يعلمون مُنيبينَ إليهِ...﴾[1] أيْ: ولكن كونوا مُنيبينَ[2].

ومن ذلك ما ظاهره أنَّ الحال مقدمة على عاملها: ومنه قوله تعالى: ﴿وما قَدَروا اللّهَ حقَّ قَدْرِه والأرضُ جميعاً قبضَتُهُ يومَ القيامةِ والسمواتُ مطوياتٌ بيمينه...﴾[3]: قيل إنَّ (جميعاً) حال من الأرض، العامل فيها (قَبْضَتُه) وهو الظاهر، ولا يصح عند أبي حيان[4] أن يكون العامل فيها قبضته سواء أكان مراداً به المَصدر أم المقدار لأنَّ ذلك من المواضع التي منع النحويُّونَ[5] فيها تقديم الحال على عاملها: وحكى أبو حيان كما في (شرح التصريح على التوضيح)[6] عَنْ بعض أصحابه أنَّه يجوز تقدير (كان) الناقصة في مثل قولنا: هذا بُسْراً أطيَبَ مِنْهُ رُطَباً أي: إذا كان رُطَباً. وذهب أبو علي الفارسي[7] والزجاج[7] والمبرد[7] والسيرافي[7] إلى أنَّ (رطبا) منصوب بـ (كانَ) التامَّة المحذوفة مع (إذا) أوْ (إذْ) على أنَّهُ حال. وعليه فـ (جميعاً) إمَّا أنْ يكون حالاً على أنَّ (كان) تامة، وإمَّا أنْ يكون خبراً لها على أنَّها ناقصة أي: والأَرْضُ قَبْضَتُه إذا كانتْ جميعاً.

ونسب أبو جعفر الطوسي[8] إلى سيبويه إضمار فعل عامل في الحال، أي:

---

(١) الروم: ٣٠ ـ ٣١.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف الصفحة: ٤٢١.

(٣) الزمر: ٦٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٧/٤٤٠.

(٥) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٩.

(٦) انظر: ١/٣٨٣ - ٣٨٤.

(٧) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/٣٠ ـ ٣١، وانظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٨٣ ـ ٣٨٤، وانظر المقتضب: ٣/٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٨) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٩/٤٥.

ثَبَتَتْ جميعاً في قَبضتِه، والآية عنده من باب قول المخبَّل السعدي[١]:

إذا المرءُ أَعْيَتْهُ المُروءَةُ ناشِئاً   فَمَطْلَبُها كَهْلاً عليهِ شَديدُ

وليس القول على ما زعم في قولهم: هذا بُسْراً أَطْيَبُ منه رُطَباً، لأنَّ ابن خروف[٢] نسب إلى سيبويه إعمال اسم التفضيل (أَطْيَبُ) في (بُسْراً) و(رُطَباً) على أَنَّهما حالان من باب إنابته مناب عاملين، وهو قول المازني[٢] في أحد قوليه وأَبي علي الفارسي[٢] وابن كيسان[٢] وابن جني[٢].

(٥) بعد (كيف) التي ليس في الكلام ما يعملُ فيها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إذا جَمَعْناهم ليومٍ لا رَيْبَ فيه...﴾[٣]: قوله (فكيف) منصوب بفعل مضمر، أي فكيف يصنعون، وهو قول أبي البركات بن الأنباري[٤]. وقيل إنَّ تقديره، فكيف يكون حالُهُم، وهو قول الحوفي، فـ (يكون) إمَّا أنْ تكون ناقصة وإمَّا أنْ تكون تامة.

ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أيْ: فكيف حالهم[٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَيفَ إذا أَصابَتْهُم مُصيبةٌ بما قدَّمَتْ أَيْديهم...﴾[٦]: القول فيها مثل سابقتها[٧].

---

(١) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٢٤٩، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٢١٣، خزانة الأدب: ١/٥٣٦، وهو من الطويل.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٨٣ - ٣٨٤، وانظر في هذه المسألة همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣١.

(٣) الأعراف: ٢٥.

(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٩٧.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٥٠، البحر المحيط: ٢/٤١٨ الدر المصون ورقة: ١١٣٠.

(٦) النساء: ٦٢.

(٧) انظر: الدر المصون ورقة: ١٧١٧، البحر المحيط: ٣/٢٨٠، الكشاف: ١/٥٣٦، معاني القرآن للزجاج: ٢/٧٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿فكيف إذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بشهيد﴾[١]: القول فيها مِثْلُ سابقتيها[٢].

(٦) فيما ظاهره أنَّه منصوب على المصدر أو بعامل آخر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إليكم الإيمان وزيَّنَه في قلوبكم وكرَّهَ إليكم الكُفْرَ والفسوقَ والعصيان... فضلاً مِنَ اللهِ ونعمةً والله عليمٌ حكيم﴾[٣]: (فضلاً) منصوب على المصدر من غير الصَّدْرِ لأنَّ قوله (وزيَّنه) فيه معنى (فضلاً). ويجوز أن يكون مفعولاً له والعامل فيه (وكرَّه). وأجاز الزمخشري كما في (البحر المحيط)[٤] أنْ يكون العامل فيه فعلا مقدَّراً أي: كان ذلك فضلاً من الله: «أوْ عَنْ فِعل مقدَّرٍ كأنَّه قيل: جرى ذلك أو: كان ذلك فضلاً مِنَ الله»[٥]، وهو ليس من مواضع إضمار (كان) عند أبي حيان، ولست أتفقُ مع أبي (حيان) فيما فهمه من كلام أبي القاسم لأنَّ الظاهر من كلامه أنْ يكون (فضلاً) مفعولاً له، العاملُ فيه (كانَ) التَّامة أوْ (جرى).

وأجاز الحوفي[٦] أنْ يكون حالاً، وهو قول غير ظاهر عند أبي حيان.

ومن المنصوب بعامل آخر قوله تعالى: ﴿فما لَكُمْ في المنافِقِينَ فِئتينِ واللهُ أرْكَسَهُم بما كسبوا...﴾[٧]: الظاهر في ﴿فِئَتَيْنِ﴾ أنْ يكون منصوباً على الحال من الكاف والميم، والعامل فيها ما في لكم من الاستقرار لأنَّه في موضع الخبر لـ (ما) الاستفهاميَّة، وهو مذهب البصريين.

---

(١) النساء: ٤١.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة ١٣٩.

(٣) الحجرات: ٧ - ٨.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٨/١١١.

(٥) الكشاف: ٣/٥٦٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٨/١١١، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/١١٧١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٨٣.

(٧) النساء: ٨٨.

وأجاز الكوفيون أَنْ يكون خبر(كان) المضمرة مع اسمها أي: فما لكم في المنافقين كنتم فئتين[١]، ولا محوج إلى هذا التكلُّف.

ومنه قوله تعالى: ﴿يأيها الناس قد جاءَكُمُ الرَّسولُ بالحقِّ من ربِّكم فـآمنوا خيراً لكم...﴾[٢]: الظاهـر في (خيراً) أَنْ يكـون نعتاً لمصـدر ﴿فآمِنُوا﴾ المحذوف أي: فآمنوا إيماناً خيراً لكم. وأجاز النحويون أَنْ يكون منصوباً بفعل مضمر أَيْ: واتّقوا خيراً لكم، ولا محوج إلى ارتكابه، وأَنْ يكون منصوباً على خبر (كان) المضمرة مع اسمها أي: فآمِنوا يَكُنْ خيراً لكم[٣] والقول فيه مثل سابقه.

ومنه قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾[٤]: القول فيها مثل سابقتها.

(٤) حذفها واسمهاوخبرها وبقاء معمول الخبر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كونوا قوّامين بالقسط شهـداءَ لله ولو على أَنْفُسِكُم﴾ أيْ: ولو كُنْتُم شهداءَ على أَنْفُسِكُم[٥].

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٧٦٢ ـ ١٧٦٣، البحر المحيط: ٣١٣/٣ الكشاف: ١/٥٥٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٢/١، مشكل إعراب القرآن: ٢٠١/١.

(٢) النساء: ١٧٠.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ١٨٦٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٧٩/١، مشكل إعراب القرآن: ٢١٤/١، البحر المحيط: ٤٠٠/٣، الكشاف: ٥٨٤/١، التبيان في إعراب القرآن: ٥٨٤/١.

(٤) النساء: ١٧١.

(٥) النساء: ١٤٧.

(٦) انظر الصفحة: ٦٠٨، من هذه المسألة.

(٣) حذف جملتي الشرط والجزاء

وجملتي القسم وجوابه

حذف فعل الشرط بدون الأداة

ذكر ابن هشام[١] أنَّ حذف جملة الشرط بدون الأداة كثير. وجاء في (حاشية الصبَّان على شرح الأشموني)[٢] أنَّ ابن مالك في (شرح الكافية) ذكر أنَّ حذف الشرط أقل من حذف الجواب وأنَّه في بعض نسخ (التسهيل) سوَّى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي بـ (لا).

وذكر السفاقسي[٣] أنَّ حذف فعل الشرط بدون الأداة جائز.

ولعل أهم المواضع التي حذف فيها فعل الشرط ما يلي:

(١) في الاشتغال وغيره بعد أدوات الشرط.

(٢) فيما ظاهره أنَّ فعل الشرط (كان).

(١) في الاشتغال وغيره بعد أدوات الشرط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وان امرأةٌ خافت من بعلها نُشوزاً أَوْ إعْراضاً

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٨.

(٢) انظر : ٤ / ٢٦، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٣٦/٤. شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٢/٢.

(٣) انظر إعراب القرآن المجيد ورقة /٤١.

فلا جناح عليهما أنْ يُصْلِحا بينهما صُلْحاً..﴾[1]، أي: وإنْ خافت امرأةٌ[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنِ امرؤٌ هلكَ لَيسَ لَهُ وَلَدٌ....﴾[3].

ومن ذلك حذفه بعد (إنّ) المقترنة بـ(ما) الزائدة في غير باب الاشتغال، ومنه قوله تعالى: ﴿إنّا هديناهُ السبيلَ إمّا شاكِراً وإمّا كَفُوراً﴾[4]:

في الكلام حذف (كان) واسمها على قول الكوفيين[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا النجومُ طُمِسَتْ وإذا السماءُ فُرِجَتْ......﴾[6]، أي: فإذا طُمِسَتِ النجومُ طُمِسَتْ وإذا فُرِجَتْ السَماءُ فُرِجَتْ[7].

ومنه حذف فعل الشرط بعد (ما) في غير باب الاشتغال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمةٍ فَمِنَ اللهِ ثم إذا مسَّكُمُ الضُّرُّ فإليه تجأرون﴾[8]. يجوز في (ما) وجهان:

(أ) أنْ تكون موصولة و(بكم) صلتها، و(مِنْ نَعْمَةٍ) بيانللموصول، والموصول في موضع رفع على الابتداء خبره (فَمِنَ اللهِ) على زيادة الفاء،

أي: وما بكم من نعمةٍ فَهي مِنَ اللهِ، وهو الأرجح عند ابن هشام[9].

---

(١) النساء / ١٢٨.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده الصفحة / ٥٢٦.
(٣) النساء / ١٧٦.
(٤) الإنسان / ٣.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) الصفحة / ٦٠٧.
(٦) المرسلات / ٨ / ٩.
(٧) انظر المسألة مفصلة فيما جاء في هذا البحث من حذف الفعل وحده. الصفحة / ٥٣١.
(٨) النحل / ٥٣.
(٩) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٩٨، ٨٢٧.

(ب) أنْ تكون شرطية وفعل الشرط محذوف أي: وما يَكُنْ بكم مِنْ نعمةٍ فَمِنَ اللهِ، وهو قول الفراء[1] والحوفي[2] وأبي البقاء[3]، وقد اعترض عليه أبو حيان[2] لأنَّ فعل الشرط لا يحذف عنده إلاَّ بعدَ (إنْ) من أدوات الشرط، وحذفه بعدها في موضعين: أحدهما في باب الاشتغال، والثاني أنْ تكون (إنْ) متلوَّة بـ (ما) النافية على أنْ يَدُلَّ على الشرط ما قبلَه، وَعُدَّ حذفه بعد (لا) النافية من باب الضرورة. ونقل السيوطي:[4] عن أبي حيَّان أنَّه قال إنَّ ابن مالك حذفه بعد (متى). وقد أجاز ابن عصفور والأُبَّذي[4] حَذْفَهُ بعدَ (إنْ) متلوة بـ (لا) .

وذكر المرادي[5] أنَّه لا يُشْتَرطُ في حَذْفِه أنْ يكون مع (إنْ)، ولكنَّ حَذْفَه معها كثير[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا ذُكِرَ الذينَ مِنْ دونِهِ إذا هم يستبشرون﴾[7]: العامل في (إذا) الشرطية الأولى و(إذا) الفجائية الثانية فعل مشتق من لفظ المفاجأة عند أبي القاسم الزمخشري[8]، وقد ردَّه أبو حيان لأنَّ الفعل عمِل في ظرفين.

وذهب الحوفي[9] إلى أنَّ الثانية مضافة إلى الابتداء والخبر، وقد

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/١٠٤.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٥٠٢.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٩٨.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٣٦، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٧٢.
(٥) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك: ٤/٢٥٧.
(٦) انظر في هذه المسألة: البحر المحيط: ٥/٥٠٢، حاشية الشهاب: ٥/٣٣٩، تفسير القرطبي: ١٠/١١٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٣٩١.
(٧) الزمـــر / ٤٥.
(٨) انظر الكشاف : ٣ / ٤٠١.
(٩) انظر البحر المحيط : ٧ / ٤٣١.

حذف ما تضاف إليه أي: إذا كان ذلك هم يَسْتَبْشِرونَ على أنَّ ﴿هُمْ يستبشرون﴾ هو العامل فيها، وذكر أيضاً أنَّها مكررة للتوكيد،وقد عدّ أبو حيَّان كلام الحوفي متناقضاً لأنَّ فيه إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية وحذفَ ما أضيفت إليه وجعلها مكررة للتوكيد.

ولست أرى في بعض ما ذهب إليه الحوفي تناقضاً فهي من حيث الظاهر مضافة إلى الجملة الاسمية على أنَّ ما أُضيفت إليه وهو فعل الشرط محذوف، وقد يكون من المجَوّزين إضافتها إلى الجملة الاسمية أيضاً، وهي مسألة أجازها الأخفش[1]، ويتراءى لي أنَّ إضافتها إلى فعل الشرط المحذوف أَظْهَرُ عندَه من إضافَتِهَا إلى الجملة الاسمية.

ومذهب أبي حيان[2] أنَّ العامل في (إذا) الشرطية فعل الشرط لأنَّها كسائر أدواتِ الشرط لا تضاف إلى الجملة التي تليها.

(٢) فيما ظاهره أنَّ فعل الشرط (كان):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتم في ريبٍ ممَّا نَزَّلْنَا على عبدِنا فَأْتُوا بسورةٍ مِنْ مثلِهِ...﴾[3]: قيل إنَّ أداة الشرط (إنْ) تقلب معنى كل فعل ماضٍ بعدها إلى المستقبل إلاَّ (كان) لأنَّها قوية الدلالة على الزمان، وحمل جمهور النحويين ما جاء من ذلك على إضمار (يكن) في كل آية من هذا الباب أي: إنْ يكن كنتم في ريبٍ، وهو قول ابن السراج وابن عصفور[4]، والشلوبين[4] أيضاً، وقيل إنَّ ذلك محمول على أنَّ المراد التبيين كقوله تعالى: ﴿إنْ كان قميصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ....﴾[5] أي: إنْ تَبَيَّن كون

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣ / ١٨١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٧ / ٤٣١، وانظر حاشية الشهاب: ٣٤٢/٧.

(٣) البقرة / ٢٣.

(٤) انظر البرهان في علوم القرآن: ٢ / ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

(٥) يوسف / ٢٦.

قميصه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ.

وذهب أبو العباس المبرد وتبعه أبو البقاء إلى أنَّ (كان) لقوة دلالتها على المعنى ولأنَّها أصل الأفعال الناسخة يجوز أن تَقْلِبَ في الدلالة (إنْ)، والصحيح عند أبي حيان مذهب الجمهور[1].

وذهب ابن الضائع[2] إلى أنَّ (إنْ) تقلب (كان) إلى الاستقبال.

ويتراءى لي أنَّ قولَ أبي العباس المبرد وأبي البقاء أقلُّ تكلُّفاً من الإضمار وأكثر احتراماً لظاهـــر النص.

* * * *

---

(١) انظر : البحر المحيط : ١ / ١٠٢، ٥ /٢٩٧، الدر المصون ورقة /١٥٨، حاشية الشهاب: ١٧١/٥، تفسير ابن عطية: ٢٢٥/١، شرح المفصَّل لابن يعيش: ١٥٦/٨، المقتضب: ٥٩/٢، الكشاف: ٣١٤/٢، تفسير القرطبي: ١٧٤/٩.
وانظر شواهد أُخرى البقرة: ٣١، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، آل عمران: ٣١، ٤٩، ٩٣، النساء: ١١، ١٢، ٤٣، ٥٩، ٩٢.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

حذف فعل الشرط والأداة

ذكر ابن هشام[1] أنَّ ذلك مطرد بعد الطلب وأنَّهُ جاء بدونه.

وذكر الأشموني أنَّ حذف الشرط مع الأداة كثير: «إنَّما يكون حذف الشـرط قليـلاً إذا حُـذِف وحـدَه كله، فـإنْ حُـذِف مـع الأداة فهـو كثير........»[2].

وذكر أبو حيّان[3] أنَّه لا يحذف إلاَّ في الأجوبـة.

وذهب أبو حيَّان[4] أيضاً إلى أنَّ حذف الشرط والأداة في مثل قوله تعالى: ﴿فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفُسَكُم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم....﴾[5] نادر ولم يثبت في كلام العرب[6].

ولست اتفق معه في هذه المسألة لأن حذف الشرط وأداته إذا كان الجواب مصدراً بالفاء كثير جداً.

---

(١) انظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٧/.

(٢) شرح الأشموني على الفية ابن مالك: ٣/٥٩٢ـ٥٩٣.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن ٣ / ١٨١.

(٤) انظر البحـــر المحيط : ١ / ٢٠٩.

(٥) البقـــــرة / ٥٤.

(٦) انظر في هذه المسألة: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٤/٢٦ ـ همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٦، إعراب القرآن المجيد للسفاقسي ورقة / ٦، البرهان في علوم القرآن: ٣/١٨٠.

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أنّهما يحذفان في التنزيل[1] في المواضع التالية:

(١) في جواب الطلب.

(٢) في الجواب الذي صدِّرَ بالفاء.

(٣) إذا كان القول متبوعاً بما هو مصدر بالفاء.

(٤) إذا كان الجواب بغير الفاء.

(٥) اقتضاء المعنى له.

(٦) فيما يسمى بالاحتباك.

---

(١) انظر: البقرة: ٢٢ ـ ٤٠ ـ ٤١ ـ ٥٤ ـ ٥٨ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٨ ـ ٨٠ ـ ٩١ ـ ١٣٥ ـ ١٥٢ ـ ٢٢٩ ـ ٢٤٦ ـ ٢٥٨ ـ آل عمران: ٣١ ـ ٦١ ـ ٣٧ ـ ١٦٠ ، النساء: ٥٣ ـ ٦٧ ـ ٨٤ ـ ٩٠ ـ ١٥٣ ـ ١٧٠ ـ ١٧١ ـ المائدة: ٦ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٦ ـ ٣٨ ـ ١٠٦ ، الأنعام: ٥ ـ ١٢ ـ ١٤٩ ـ ١٥١ ـ ١٥٧ ـ الأعراف: ١٣ ـ ٧٣ ـ ١١١ ـ ١١٢ ـ ١١٦ ـ ١١٧ ـ ١٤٣ ـ، الأنفال: ١٧ ـ ٢٥ ـ التوبة: ١٤ ـ ٥١ ـ ٨٦ ـ يونس: ١١ ـ ٣٨ ـ ٥٨ ـ ٩٤ ـ هود: ٣ ـ ١٣ ـ ٥٢ ـ ٦٤ ـ يوسف: ٩ ـ ١٠ ـ ٣٢ ـ ٤٧ ـ ٥٤ ـ ٦٣ ـ ٦٧ ـ ٩٣ ـ إبراهيم: ١١ ـ ١٢ ـ ٣١ ـ ٤٤ ـ ٤٦ ـ الحجر: ٨ ـ ٣٤ ـ ٣٦ ـ ٥٧ ـ النحل: ٤٣ ـ ٥١ ـ الإسراء: ٥٣ ـ ٧٣ ـ ٧٥ ـ الكهف ١٦ ـ ١٨ ـ ٧٠ ـ ٩٥ ـ مريم: ٥ ـ ٦ ـ ٢٥ ـ ٣٦ ـ ٤٣ ـ طه: ٢٢ ـ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٤٩ ـ ٥١ ـ ٦٦ ـ ٦٩ ـ ٨٥ ـ ٩٥ ـ ٩٧ ـ ١٠٥ ـ ١٣٠ ـ الأنبياء: ٦١ ـ الحج: ٢٧ ـ المؤمنون: ٦ ـ ٨٩ ـ ٩١ ـ النور: ٢ ـ ٣٠ ـ ٣١ ـ ٣٣ ـ الفرقان: ١٩ ـ الشعراء: ٣١ ـ ٣٧ ـ ٦٣ ـ النمل: ١٢ ـ ١٨ ـ ٣٧ ـ ٤١ ـ القصص: ١٧ ـ ٣٢ ـ ٣٤ ـ ٤٩ ـ العنكبوت: ١٢ ـ ٤٨ ـ ٥٦ ـ ٦١ ـ الروم: ٢٩ ـ ٥٦ ، لقمان: ١١ ـ السجدة ١٢ ـ ١٤ ـ الأحزاب: ١٦ ـ ٢٨ ـ ٥٩ ـ ٧٠ ـ ٧١ ، فاطر: ٣٧ ، يس: ١٨ ـ الصافات: ١١ ـ ١٩ ـ ٦١ ـ ص: ٥٧ ـ ٧٩ ـ ٨٠ ـ ٨٣ ـ ٨٤ ـ الزمر: ٣٨ ـ ٦٦ ـ غافر: ٢٦ ـ ٣٨ ـ ٤٩ ـ ٥٥ ـ ٦٠ ـ فصلت ٢٩ ـ الشورى: ٩ ـ ١٥ ـ الزخرف: ٤٣ ـ ٨٣ ـ الدخان: ٢٣ ـ الجاثية: ٦ ـ ١٤ ، الأحقاف: ٣١ ـ ٣٤ ـ ٣٥ ، محمد: ١٩ ـ الفتح: ١١ ـ الحجرات: ١٢ ، ق: ٤٠ ، الذاريات: ٣١ ، الطور: ٩ ـ ١١ ـ ٤٩ ـ الحديد: ١٣ ـ المجادلة: ١١ ـ الصف: ١٢ ، المنافقون: ٥ ـ التغابن: ١٣ ـ الملك: ٣ ـ ٤ ـ الحاقة: ٣٢ ـ المعارج: ٤٢ ـ نوح: ١٠ ـ ١١ ـ المدثر: ٣ ـ ٥ ـ الإنسان: ٢٦ ـ المطففين: ٢٦ ـ الانشقاق: ١٦ ـ الماعون: ١ ـ ٢ ـ ٤ .

(٧) فيما ظاهره أنَّ الجزاء مصدر بـ (إذاً).

(٨) فيما ظاهره الجمع بين حرفي عطف.

(٩) فيما هو مصدَّر بالفاء ومقدم على الشرط وأداته.

(١) في جـــواب الطلب:

اختلف النحويُّون[١] في الفعل المجزوم في جواب الطلب، فذهب قـوم إلى أنَّ جملة الأمر مضمنَّة معنى الشرط، وهو قول أبي الحسن ابن خروف، وذهب آخرون إلى أنَّ جملة الأمر نابت مناب الشرط، والصحيح عند السفاقسي[٢] أنَّ العمل للشرط المقدَّر، وهو اختيار السيرافي والفارسي وأبي حيَّان ومذهب سيبويه والخليل.

وفي التنزيل من هذه المسألة مواضع كثيرة[٣]، ومنهـا قوله تعالى: ﴿وَأَوْفـوا بعهدي أُوفِ بعَهْدِكم.....﴾[٤] أي: إنْ توفـوا بعهـدي أُوف

---

(١) انظر : إعراب القرآن المجيد للسفاقسي ورقة/ ٣٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٧، البحر المحيط :١/ ١٧٥، الدر المصون ورقة / ٢٥٦، حاشية الشهاب: ١٤٦/٢ ـ ١٤٨ ـ تفسير ابن عطية: ٢٥١/١ .

(٢) انظر إعراب القرآن المجيد ، ورقة / ٣٦.

(٣) انظر : البقرة: ٤٠ ـ ٥٨ ـ ٦١ ـ ١٣٥ ـ ١٥٢ ـ ٢٤٦ ـ ٢٥٨ ـ ٢٦٠ ، آل عمـران ٦١ ، الأنعـام: ١٥١ ، الأعراف :١١١، ١١٦، ١٤٣ ، الأنفـال: ٢٥ ، التوبـة : ١٤ ـ ٨٦ ، هـود : ٣ ـ ٥٢ ـ ٦٤ ، يـوسـف : ٩ / ١٠ ، ٥٣ ـ ٦٣ ، إبـراهيم: ٣١ ، ٤٤، الإسـراء: ٥٣ ، الكهف: ١٦ ، ٩٥ ، مريم: ٥ ـ ٦، ٢٥، ٤٣ ، طـه : ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٦٩، الحـج : ٢٧، النـور: ٣٠ ـ ٣١ ـ الشعـراء: ٣٧ ، النمل: ١٢ ـ ١٨ ـ ٤١ ، القصص: ٣٤ ـ الأحزاب: ٢٨ ـ ٥٩ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ غافـر: ٢٦ ، ٣٨ ـ ٤٩ ـ ٦٠ ، فصلت: ٢٩ ، الزخرف: ٨٣ ، الجاثيـة: ١٤ ـ الأحقاف: ٣١ ـ الفتح: ١٥ ـ الحديد: ١٣ ، المجادلـة: ١١ ، المنافقـون: ٥ ، الملك: ٤ ـ المعارج: ٤٢ ، نـوح : ١٠ ـ ١١ .

(٤) البقـرة / ٤٠.

بعهدِكم [1].

ومنه قوله تعالى: ﴿يأيُّها النَّمْلُ ادْخُلوا مساكِنَكُم لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمانُ وجنودُه﴾[2]: ذكر الزمخشري[3] أنَّ قوله (لا يَحْطِمَنَّكُم) يجوز أنْ يكونَ جواباً للأمْر، وأنْ يكونَ بدلاً منه على أنَّه نهي، وردَّ أبو حيَّان[4] قول أبي القاسم الأوَّل لوجود النون المؤكِّدَة، وهي مسألة لا تصح عنده إلاَّ في الشعر، والقول نفسه مع أبي البقاء[5]. ولست أتفق معهما لأنَّ النون تدخل في جوابِ الشرط إلا ما كان الجواب فيه ماضياً أو مضارعاً بمعنى الحال، وأجاز هذه المسألة ابن مالك[6]، ولكنَّ دخول نون التوكيد في جواب الشرط بغير (ما) الزائدة قليل عنده. ويظهر لي أنَّ أبا حيان وغيره ممن ذهبوا هذا المذهب كابن عصفور[7] والفرَّاء[7] يدورون في فلك سيبويه[8] لأنَّه عدَّ ذلك من باب الضرورة، وهو عند ابن هشام[9]، صحيح. وجعل أبو حيَّان[4] قول الزمخشري الثاني من باب تفسير المعنى لا الإعراب.

(٢) في الجــواب الــذي صدِّر بالفــاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فراشاً والسماءَ بناءً

---

(١) انظر: البحر المحيط: ١ / ١٧٥، الدر المصون: ورقة / ٢٥٦، حاشية الشهاب ٢/١٤٦ـ١٤٨، تفسير ابن عطية: ١/٢٥١.
(٢) النمـــل / ١٢.
(٣) انظر الكشاف: ٣ / ١٤٢.
(٤) انظر البحر المحيـط: ٧ / ٦١.
(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٠٦.
(٦) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ١٢٦.
(٧) انظر خزانة الأدب: ٤ / ٥٥٩.
(٨) انظر كتاب (مطبعة بولاق): ٢ / ١٥٢.
(٩) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٣٦، وانظر: البحر المحيط ٧/ ٦١، حاشية الشهاب: ٧/٤٠، الكشاف: ٣/١٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ /٢٢٠.

وأَنْزَلَ من السماءِ ماء فأَخْرَجَ به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أنْداداً. . . . . . .﴾[١]. الفاء في قوله تعالى: ﴿فلا تجعلوا. . .﴾ واقعةٌ في جواب شرط محذوف أي: إذا كان الأمر كذلك فلا تجعلوا لله أنْداداً، وهو قول أبي القاسم الزمخشري.[٢]، وقيل إنَّ هذه الجملة في موضع الخبر لقوله: ﴿الذي جَعَلَ. . .﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنْفُسَكُم ذلكم خيرٌ لكم عندَ بارئكم فتابَ عليكُم إنَّه هُو التَّوابُ الرحيم﴾[٣]: قوله ﴿فتاب عليكم﴾ عند الزمخشري[٤] جواب شرط مقدَّرٌ أي: فإنْ فعلتم ذلك فقد تاب عليكم، وعليه ففي الكلام تقدير (قد)، وقد ضَعَّفَ أبو حيان[٥] ما ذهب إليه الزمخشري زاعِماً أنَّه لم يثبت في كلام العرب حذف الشرط في مثل هذه المسألة ولذلك جعل الفاء عاطفة على جملة مقدَّرة أي: فعلتم ما أُمِرْتُم به فتابَ عليكُم.

ولست أتفق مع أبي حيَّان فيما ذهب إليه لأنَّ النحويين[٦] قد نصوا على جواز الحذف في مثل هذه الآية الكريمة، ويتراءى لي أنَّ أبا حيان يصدر عن عصبية شديدة نحو أبي القاسم الزمخشري، فأحياناً يطالعنا[٧] بأنَّ تقديره فاسد في التركيب العربي، وأحياناً يطالعنا بأنَّ كلامه تخيّل أعجمي مخالف

---

(١) البقـــرة / ٢٢.
(٢) انظر الكشاف : ١ / ٢٣٧، وانظر حاشية الشهاب: ٢ / ٢٥.
(٣) البقـــرة / ٥٤.
(٤) انظر الكشاف : ١ / ٢٨١.
(٥) انظر البحر المحيط ١ / ٢٠٩.
(٦) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/٥٩٢ - ٥٩٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٦ - ٨٤٧، البرهان في علوم القرآن ٣/١٨١.
(٧) انظر البحر المحيط : ١ / ٢٢٧.

لفهم العربية[1] وأحياناً أخرى يعد قوله من أقوال ضعفاء النحويين[2]، وكثيراً ما يطالعنا بقوله إنَّ الزمخشري أعجمي ضعيف في النحو، فلا يصح أنْ يردَّ على عربيٍّ محضٍ[3].

ولست أُريــدُ أنْ أمضي في ذكر الشواهد الدالة على تعصب أبي حيَّان في كتابه (البحر المحيط)، فهو مليء بالعبارات المنثورة في مواطن متعددة يحط فيها من قدر عالم فذ في النحو وغيره.

وممَّا ردَّ فيه تأويل أبي القاسم الزمخشري قوله تعالى: ﴿فقلنا اضرِبْ بِعصاكَ الحجرَ فانفجرتْ منه اثنتا عشرة عيناً..﴾[4]. كما مرّ[5].

ويتراءى لي أنَّ ما أنكره على أبي القاسم الزمخشري قد عده حسناً في قوله تعالى: ﴿قل فَلِمَ تقتلونَ أنبياء اللهِ من قبلُ إنْ كنتم مؤمنين..﴾[6] أي: إن كنتم مؤمنين فلم تقتلون أنبياء الله[7].

ويعد أبو حيان الفاء في مواضع أخرى للربط بين الجمل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تقتلوهم ولكنَّ الله قَتَلَهُم..﴾[7]: فالفاء في (فَلَمْ) عند أبي حيان للربط بين الجمل، وهي عندي لا تخرج عن مفهوم فاء الجزاء كما يفهم مما جاء في (البحر المحيط)[8]. وهي عند أبي القاسم

---

(١) انظر البحر المحيط: ٨ / ١٤٨.
(٢) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢١٢.
(٣) انظر البحر المحيط: ٤ / ٢٣٠.
(٤) البقــرة / ٦٠.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه الصفحة / ٤٠١.
(٦) البقـــرة / ٩١.
(٧) انظر البحر المحيط: ١ / ٣٠٧، انظر: الدر المصون ورقة/٤٢٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٩٣، تفسير القرطبي: ٣٠٧/٢٠، والبرهان في علوم القرآن: ٣/١٨١.
(٨) الأنفـــال / ١٧.
(٩) انظر البحر المحيط: ٤ / ٤٧٦ ـ ٤٧٧.

الزمخشري في جواب شرط مقدَّر، وقدْ ردَّ ابن هشام قول الزمخشري لأنَّ الجواب المنفي بغير (لن) و(ما) كالمنفي بـ (لا) أو (لم) لا تدخل عليه الفاء[٢]، ولست أتفق مع ابن هشام لأنَّ كلام أبي القاسم محمول على حذف مبتدأ «والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن افتخرتم بِقَتْلِهم فأنتم لم تقتلوهم»[٣]. وقول أبي قاسم فيه تكلف عندي لما فيه من الحذف.

ولعل ما يعزز قول أبي القاسم كثرة دوران هذه المسألة في التنزيل في مواضع كثيرة[٤].

(٣) إذا كان القول متبوعاً بما هو مصدَّر بالفاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال فإنَّها محرَّمةٌ عليهِمْ﴾[٥] أي: إنْ كان الأمر كذلك فإنَّها محرَّمةٌ عليهِم[٦].

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٨.

(٢) انظر: شرح الأشموني على ألفية بن مالك: ٣/ ٥٨٧، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢/٦٠.

(٣) الكشاف: ٢ /١٤٩، وانظر: حاشية الشهاب: ٤ / ٢٦١.

(٤) انظر البقرة: ٢٢ - ٤٠ - ٤١ - ٥٤ - ٦٠ - ٨٠ - ٩١ - ٢٢٩ - ٢٥٨ - آل عمران: ١٣٧، النساء: ٥٣، ٨٤، ١٥٣، ١٧٠ - ١٧١، المائدة: ١٨ - ١٩ - ٣٨ - ١٠٦، الأنعام: ٥ - ١٥٧، الأعراف: ٧٣، الأنفال: ١٧، يوسف: ٤٧، النحل: ٤٣ - ٥١، مريم: ٣٦، طه: ١٠٥، ١٣٠، المؤمنون: ٦، النور: ٣٣، الشعراء: ٦٣، النمل: ٣٧ - القصص: ١٧، العنكبوت: ٦١، الروم: ٢٩، ٥٦، لقمان: ١١ - السجدة: ١٢، ١٤، الصافات: ١١، ١٩ - ٦١، ص: ٥٧، الزمر: ٣٨، غافر: ٥، الشورى: ٩، ١٥، الزخرف: ٤٢، الدخان: ٢٣، الجاثية: ٦، الأحقاف: ٣٥، محمد: ١٩، الحجرات: ١٢، ق: ٤٠، الطور: ٩ - ١١، ٤٩، المجادلة: ١١، الملك: ٣، الحاقة: ٣٢، المدّثر: ٣ - ٥، الإنسان: ٢٦، المطففين: ٢٦، الإنشقاق: ١٦، الماعون: ١ - ٢ - ٤.

(٥) المائدة / ٢٦.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه الصفحة / ٤٠١.

ومنه قوله تعالى: ﴿قل فلله الحُجَّةُ البالغة فلو شاء لهداكُم أجمعين﴾[1].

أي: فإنْ كان الأمر كما زعمتم أنَّ ما أنتم عليه بمشيئة الله فلله الحجة البالغة عليكم وعلى ردِّ مذهبكم، وهو تقدير أَبي القاسم الزمخشري[2]، وهو تقدير بعيد عند أبي حيان[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بسورةٍ مثلِه...﴾[4]، أي: قل إنْ كان الأمرُ كذلك فَأْتوا بسورةٍ مثله.[5].

(٤) إذا كان الجواب بغير الفاء:

وقد جاء في التنزيل مواضع حذف فيها الشرط والأداة والجواب ليس مقترناً بالفاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أو جاءوكم حَصِرَتْ صُدورُهم﴾[6]، أي: إنْ جاءوكم حَصِرَت صدُورهم [7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهم أَيْقاظاً وَهُمْ رُقود﴾[8]: قوله (وَتَحْسَبُهم) مستأنف، وذكر قوم أنَّه جوابُ شرط محذوف أي: ولو رَأَيْتَهم

---

(١) الأنعام / ١٤٩.

(٢) انظر الكشاف: ٢ / ٥٩.

(٣) انظر البحر المحيط: ٤ / ٢٤٧.

(٤) يونس / ٣٨.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه الصفحة / ٤٠١.
وانظر شواهد أخرى: الأعراف: ١٣، يونس: ٥٨، هود: ١٣، يوسف: ٣٢، الحجر: ٣٤، ٥٧، طه: ٤٩، ٥١، ٨٥، ٩٥، ٩٧، الأنبياء: ٦١، المؤمنون: ٨٩، النور: ٤٠٢، الشعراء: ٣١، القصص: ٤٩، ص: ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٤، الأحقاف: ٣٤، الفتح: ١١، الذاريات: ٣١.

(٦) النساء / ٩٠.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الحال الصفحة / ٣٣٦.

(٨) الكهف / ١٨.

لَحَسِبْتَهم أيقاظاً وهم رقود، وهو تكلف بعيد، ويمكن حمل ذلك على أنّه من باب تفسير المعنى لا الإعراب[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿اتَّبِعوا سبيلَنا وَلنَحْمِلْ خطايـاكم...﴾[2]: ذكر القرطبي[3] أنّ الفراء والزجاج قالا إنّ قوله ﴿اتَّبِعوا سبيلَنا﴾ أمْر في تأويل الشرط أي: إنْ تَتَّبِعوا سبيلنا نَحْمِلْ خطاياكم، ولا ضرورة إلى مثل هذا التكلف، والقول فيه مثل سابقه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا هل أدُلُّكُمْ على تجارةٍ تُنجِيْكُم مِنْ عذابٍ أليمٍ تؤمنون بالله ورسولـه وتجاهـدونَ في سبيل الله بأموالِكُمْ وأنْفُسِكُم... يَغْفِرْ لكم ذُنوبَكُم وَيُدْخِلْكُم جناتٍ تجري من تحتِها الأنهـار...﴾[4]: قوله ﴿يغْفِرْ لكم ذُنوبَكُم...﴾ جواب شرط مقدَّر أي: إنْ تُؤْمنوا يغفِرْ لكم، وأجاز الفرَّاء[5] أنْ يكون مجزوماً في جواب (هل)، وقد رُدَّ هذا القول لأنّ دلالَته إيَّاهم لا توجب المغفرة.

(٥) اقتضـاء المعنى لــــه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا إذا قُمْتُم إلى الصلاةِ فاغسِلوا وجوهَكُم وأَيْدِيَكُم إلى المرافِقِ وامْسَحُوا برؤوسِكُم وَأَرْجُلَكُم إلى الكعبينِ وإنْ كُنْتُمْ جُنُباً فاطَّهَّروا وإنْ كنتم مرضى أَوْ على سَفَرٍ أو جاء أحدٌ منكم من

(١) انظر البحر المحيط: ٦ / ١٠٨.
(٢) العنكبـوت / ١٢.
(٣) انظر تفسير القرطبي / ١٣/ ٣٣٠، وانظر: معاني القرآن للفراء:٢/٣١٤، مشكل إعراب القرآن:٢/١٦٧.
(٤) الصـف: / ١٠ - ١٢.
(٥) انظر معاني القرآن: ٣ / ١٥٤، وانظر: البحر المحيط: ٨/٦٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٧٥، البيـان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٣٦، التبيـان في إعراب القرآن: ٢/١٢١٢.

الغائِط أَوْ لَامَسْتُم النساء....﴾[1] أي: إذا قمتم إلى الصلاة إنْ كنتم مُحْدِثين أَوْ إنْ كُنْتُم جنباً فاغسلوا[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فإذا حِبالُهُم وعصيُّهم يُخَيَّلُ إليهِ من سحرِهِم أَنَّها تَسْعى﴾[3] اي: أَلْقُوا إنْ كُنْتُم مُحقِّينَ، وذكر الشهاب[4] أنّه لا ضرورة إلى تقدير هذا الشرط لأنّه يعلم عدم إحقاقهم فيه، وهو الظاهر.

(٦) فيما يسمى بالاحتباك :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ في جيبك تَخْرُج بيضاءَ من غيرِ سوءٍ....﴾[5]، أي: وأَدْخِلْها تَدْخُلْ وأَخْرِجْها تَخْرُجْ[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿اسلُكْ يَدَكَ في جَيْبِك تَخْرُجْ بيضاءَ من غيرِ سوءٍ﴾[7]: القول فيها مثل سابقتها.

(٧) فيما ظاهره أنَّ الجزاء مصدر بـ (إذاً) :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما نَنَزِّلُ الملائكةَ إلاَّ بالحقِ، وما كانوا إذاً مُنْظَرينَ﴾[8] :

ذكر الزمخشري[9] أنَّ (إذا) جزاء شرط مقدَّر أي: ولو نَزَّلْنا الملائكةَ ما

(١) المائدة / ٦.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الحال الصفحة / ٣٣٦.
(٣) طـه / ٦٦.
(٤) انظر حاشية الشهاب : ٦ / ٢١٣.
(٥) النمل / ١٢.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط / ٦٢٣.
(٧) القصص / ٣٢.
(٨) الحجر / ٨.
(٩) انظر الكشاف : ٢ / ٣٨٧.

كانوا إذاً منظرينَ. وذكر ابن هشام[1] أنَّ الأَكْثَرَ فيها أَنْ تكونَ جواباً لـ (إنْ) أو (لو) مقدَّرتين أو ظاهرتين.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما كان مَعَهُ من إلهٍ إذاً لذهب كلُّ إلهٍ بما خَلَق...﴾[2]: القول فيها مثل سابقتها.[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبلِهِ من كتابٍ ولا تخطُّه بيمينك إذاً لارتابَ المُبْطِلونَ﴾[4]، أي: لو كَانَ شيء من التلاوةِ والخط لارتاب المبطِلونَ، وهو قول أبي القاسم الزمخشري كما مر[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ كادوا لَيَفْتِنونكَ عن الذي أَوْحَيْنا لِتَفْتَرِي علينا غَيْرَهُ وإذا لاتَّخذوك خليلاً.﴾[6] أي: ولو اتَّبَعْتَ مُرادَهُم لاتخذوك خليلاً.[7].

(٨) فيما ظاهره الجمع بين حرفي عطف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وعلى الله فَلْيَتَوَكَّلِ المؤمنون﴾[8]، أي: إنْ فشِلوا فتوكلوا أنتم أو: إنْ صَعُبَ الأمْر فَتَوَكَّلُوا[9].

---

(١) مغني اللبيب (تحقيق محي الدين عبد الحميد): ٢١/١، وانظر البحر المحيط: ٤٤٦/٥.

(٢) المؤمنون / ٩١.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٤١٩، حاشية الشهاب: ٦ / ٣٤٤، الكشاف: ٢٤١/٣، معاني القرآن للفراء ٢٤١/٢.

(٤) العنكبوت / ٤٨.

(٥) انظر الكشاف: ٢٠٨/٣، وانظر شاهداً آخر الأحزاب/ ١٦.

(٦) الإسراء / ٧٣.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف جملة القسم الصفحة / ٦٦٣.

(٨) آل عمران / ١٢٢.

(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه الصفحة / ٤٠١.
وانظر شواهد أخرى: آل عمران /١٦٠، التوبة /٦٧، إبراهيم: ١١، ١٢، الزمر / ٦٦.

(٩) فيما هو مصدَّرٌ بالفاء ومقدَّم على الشرط وأداته:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنا من قبلِك إلاَّ رجالاً نُوحي إلَيْهِم فاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمون﴾[1]: ذكر الشهاب[2] أَنَّ قوله ﴿فاسألوا...﴾ جواب شرط مقدَّر أي: فإنْ شكَكْتُم فاسألوا، ولم يَعُدَّ النحويين هذا القول جواباً للشرط بعده، ويصح تقديم الجواب على الاداة ماضياً كان أوْ مضارعاً على قول الأخفش والكوفيين، وأجازه آخرون بشرط كونه مضارعاً، ومنهم المازني، وذهب آخرون إلى أَنَّ الشرط والجزاء إنْ كانا ماضيين صحَّ تقديم الجواب[3]، ويظهر لي أَنَّ الأولى أَنْ نقيس على الآية القرآنية ونهجر مثل هذا التكلف لأَنَّ المعنى بيِّن ولا التفات إلى تلك القيود.

ومنه قوله تعالـى: ﴿فَأْتُوا بكتابِكم إنْ كنتم صادقين﴾[4]، أيْ: إنْ كنتم صادقين فَأْتوا بكتابكم[5]، والقول فيها مثل سابقتها.

* * * *

---

(١) النحـل / ٤٣.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ٣٣٨.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٣٣٣.

(٤) الصافـات / ٥٧.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة / ٦٣٣.

حذف جواب الشرط

ذكر النحويُّون[1] أنَّ حذف الأجوبة يقع في مواقع التفخيم والتعظيم ولعلم المخاطب بها. وذكر الفرّاء[2] أنَّ العرب تحذِف جوابَ الشيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز.

ولم يُدوِّن النحويونَ[3] المواطن التي يمكن فيها أنْ يحذف جواب الشرط مكتفين بوجوب حذفه إنْ تقدَّم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب.

ولقد قمت باستقصاء ما في التنزيل من مواضع حذف فيها جواب الشرط فوجدتها كثيرةً، ويكفي أَنْ أُدوِّن ما في سورة البقرة[4] من حذفه. ولقد رأيت أنْ أُدوِّنَ أدوات الشرط التي جاءت أجوبتها محذوفة في التنزيل مكتفياً بشاهد واحد لكل أداة، وهذه الأدوات هي:

إنْ :

وهي أكثر الأدوات شيوعاً في التنزيل وأكثرها اطراداً في كون جوابها

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن: ١٨٣/٣.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٦٣/٢، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٣٣٥، شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٢/٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) /٨٤٩، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٣٥/٤، البرهان في علوم القرآن: ٣٣٢/٤.

(٤) البقرة: ١٧، ٢٣، ٣١، ٧٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣، ١١١، ١٢٦، ١٤٥، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٤، ١٩٢، ٢١٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢.

محذوفاً، ويكثر حذف جوابها إنْ كان فعل الشرط (كان) الماضوية الناسخة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وادعوا شُهَدَاءَكُم مِنْ دونِ اللهِ إنْ كُنْتُم صادقين﴾[1]: أي إنْ كُنْتم صادقين فافعلوا.[2].

أما المواضع التي حذف فيها جواب (إنْ) في غير ذلك فهي أقلُّ من كون فعل الشرط (كان) الماضوية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنِ انتهوا فإنَّ اللهَ غفورٌ رحيم﴾[3]: قيل إنَّ الجوابَ محذوف والتقدير: فاغفروا لهم فإنَّ اللهَ غَفورٌ رحيم[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردُّوكم عن دِينكم إنْ استطاعوا.....﴾[5]، أي: فلا يزالون يقاتلونكم[6].

---

(١) البقرة / ٢٣، وانظر الآيات: ٧٠، ٩١، ٩٣، ١١١، ١٧٢، ١٨٤، ٢٢٨، وانظر آل عمران: ٤٩، ٩٣، ١١٨، ١٣٩، ١٦٨، ١٧٥، النساء: ١٠٢، ١٣٤، ١٧٦، المائدة: ٢٣، ٥٧، ١١٢، الأنعام، ٤٠، ١٤٣، ٨١، الأعراف: ٧٠، ١٠٦، ٧٧، ٨٥، ١١٣، ١٩٤، الأنفال: ١، ٤١، التوبة: ١٣، ٦٢، يونس: ٣٨، ٤٨، ٧١، ٨٤، هود: ٢٨، ٦٣، ٨٦، ٨٨، يوسف: ١٠، ٤٣، إبراهيم: ٧ الحجر ٧١،٧، القصص: ٤٩، العنكبوت:١٦، ٢٩، السجدة: ٢٨، سبأ: ٣، يس: ٤٨، الصافات: ١٥٧، فصّلت: ٣٧، ٥٢، الزخرف: ٥، الدخان: ١٧، ٣٦، الجاثية: ٢٥، الأحقاف: ٤، ١٠، ٢٢، الحجرات: ١٧، الطور: ٣٤، الواقعة: ٨٣ ـ ٨٤ : الحديد: ٨ ، الممتحنة: ١١ ، الجمعة : ٦ ، ٩ الملك: ٢٥، القلم: ٢٢، ٤١.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ١٦٣، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٠١.

(٣) البقرة / ٩٢.

(٤) انظر البحر المحيط : ٢ / ٦٧.

(٥) البقرة / ٢١٧، وانظر البقرة: ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٠، آل عمران: ١٤٤، ١٨٤، النساء : ١٤٧، المائدة: ٧٣، ٢٠٦، الأنعام: ١٥، ٣٠، ٤٠، ٤٦، ٤٧، ١٢١، الأعراف: ٨٩، التوبة: ٢٣، ٢٨، يونس: ١٥، ٥، ٧٢، هود: ٣٠، ٦٣، ٣٣، ٥٧، إبراهيم: ٧، ٨، يوسف: ٩٩ النحل: ٨٢، الكهف: ٦، ٦٩، الأنبياء: ٧، ٣٤، النور: ٣٣، الفرقان: ٤٢، الشعراء: ١١٣، ٢٠٥، ٢٠٧، القصص: ٢٧، ٧١، ٧٢، الأحزاب: ١٦، ٢٤، ٣٢، ٥٠، يس /١٩، الزمر: ١٣، فصلت: ٣٨، الحشر: ١١، الطلاق: ٤، التحريم: ٤، الملك: ٢١، ٢٨، المزمل: ١٧، العلق: ٩ ـ ١٤.

(٦) انظر الدر المصون ورقة / ٧٧٧، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٧٥.

ولقد وجدت أنَّ جواب الشرط مع (إنْ) يحذف إذا كان فعل الشرط فعل المشيئة الماضي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّا إنْ شاء الله لَمُهْتَدون﴾[1]: في جواب الشرط قولان:

(أ) أنْ يكون محذوفاً لدلالة (إنَّ) وما في حيِّزها عليه، والتقدير: إنْ شاء الله هدايتنا اهتدينا، وهو قول البصريين.

أنْ يكونَ الجوابُ (إنَّا..) واعترض بالشرط بين (إنَّ) وخبرها، وهو قول الكوفيين وهو أَقَلُّ تكلفاً من الإضمار، وقد ردُّه البصريون لأنَّه لو كان الأمر كذلك للزمته الفاء[2].

ولم يُذْكر الجواب مع فعل المشيئة الماضي إلاَّ في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿تبارك الذي إنْ شاءَ جَعَلَ لك خيراً من ذلك...﴾[3].

لـــــو :

ذكر أبو حيَّان[4] أنَّ حذف جواب (لو) جائز فصيح ، وأنَّ حذفه أبلغ من ذكره وأهيب، وهو حذف يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، وذكر السمين أنَّ حذفه سائغ مستفيض في القرآن.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أنَّهم آمنوا واتَّقَوْا لَمَثوبةٌ مِنْ عنْدِ اللهِ خيرٌ لو

---

(١) البقرة / ٧٠، وانظر: الأنعام / ٤١، يوسف /٩٩، الكهف ٦٩ ، قصص: ٧، الأحزاب ١٧، ٢٤، الصافات: ١٠٢، الفتح: ٢٧.

(٢) انظر : الدر المصون ورقة / ٣٥٣، البحر المحيط: ٢٥٤/١، مشكل إعراب القرآن: ٥٣/١، التبيان في إعراب القرآن: ٧٥/١.

(٣) الفرقان / ١٠.

(٤) انظر البحر المحيط : ٤ / ١٠١، ١١١، ٥٠٦، ١١٣/٦، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/٩.

كانوا يعلَمونَ﴾[1]، أي: لكان تحصيل المثوبة خيراً[2].

إذا:

ويشيع في التَّنزيل أيضاً حذف جواب (إذا) في مواطن كثيرة، ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿فلا جُناحَ عليكم إذا سلَّمتُم ما آتيتم بالمعروف.....﴾[3]: جواب (إذا) محذوف يدلُّ عليه ما قبله، ويجوز أَنْ تَكونَ ظرفية، فلا حذف في الكلام[4].

مَــنْ:

وَحَذْفُ جوابها أَقَلُّ مِنْ حذف جواب أَخواتها السابقات، وَمِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كان عدوّاً لله وملائِكَتِهِ ورُسُلِهِ وجبريلَ وميكالَ فَإِنَّ الله عدوٌّ للكافرين﴾[5] أي: فإنَّه لا وجه لعداوته أو: فليمُتْ غيظاً. وأجاز أبو القاسم

---

(١) البقــرة / ١٠٣.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: /٤٦٥، البحر المحيط: ١/٣٣٥، وانظر شواهد أخرى على حذف جواب (لو) البقرة: ١٠٣، ١٦٥، آل عمران /٦٩، النساء: ٣٩، ٤٢، ١٠٢، ١٣٥، المائــدة: ١٠٠، ١٠٤، الأنعام: ٢٧، ٣٠، ٩٣، الأعراف: ٨٨، الأنفال: ٨، ٥٠، التوبــة: ٣٢، ٣٣، ٤٢، ٥٩، ٨١، يونس: ٨٢، هــود: ٨٠، يوسف: ١٧، ١٠٣، الرعــد: ٣١، الحجر: ٢، النحل: ٤١، الكهف: ١٠٩، الأنبياء: ٣٩، الحــج: ٧٣، المؤمنــون: ١١٤، الشعــراء: ١٠٢، ١١٣، القصص: ٦٤، العنكبوت: ٤١، ٦٤، السجــدة: ١٢، سبأ: ٣١، ٥١، الزمــر: ٢٦، ٥٨، محمــد ٢١، الممتحنة: ٢/، الصــف: ٨، ٩، القلــم: ٩، ٣٣، المعارج، ١١، نــوح: ٤، التكاثــر: ٥.

(٣) البقــرة / ٢٣٣، انظر شواهد أُخرى: البقرة: ٢٨٢، آل عمران: ١٥٢، النســاء: ١٠١، المائدة/٥، ٨٩، ٩٣، ١٠٥، التوبــة: ١١٨، النحــل: ٨٥، الإسراء١٧، الأنبياء: ٣٦، المؤمنون: ٣٥، السجدة: ١٠، سبأ: ٧، يس: ٤٥، الصافــات: ١٦، الزمر: ٧٣، محمد: ٢١، ق: ٣، الرحمــن: ٣٧، الممتحنة: ١٠، الإنســان: ٢٠. المرسلات: ٨، ٩، ١٠، ١١، النازعــات: ٣٤، عبــس: ٣٣، الانشقاق: ١-٣، ٣-٥، النصــر: ١-٣.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة / ٨٢٦، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٨٦.

(٥) البقرة / ٩٨، وانظر البقرة: ٩٧، ١٠٢، ١٢٦، ٢١١، آل عمران: ٩٧، النساء: ٣٤، الأنعام /١٧، هــود: ٦٣، النحــل، ١٦٠، مريم: ٢٩، الحج٤، ٣٢، ٦٠، النــور: ٢١، ٣٣، النمــل: ٤٠، ٩٢، فاطــر: ٨، الزمــر: ١٩، غافر: ٢٩، الفتح: ١١، ق: ٣٢-٣٣.

الزمخشري أنْ يكونَ الجوابُ قولَهُ: ﴿فإنَّ اللهَ عدو للكافرين﴾، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيَّان للافتقار إلى الرابط[1].

لــــــولا:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لولا أنْ هدانا اللهُ﴾[2] أي: لولا أنَّ هدانا اللهُ ما كنا لِنَهْتَدِيَ أَوْ لَضَلَلْنَا، أو لأظهر أنْ يكون الجواب الذي قبلها، لأنَّ الحذف خلاف الأصـــل.[3].

لَمَّــــــا:

حرف وجوب لوجوب عند أبي حيَّان[4]، وقيل إنَّها حرف وجود لوجود، وذهب ابن السَّراج والفارسي[5] وابن جني[5] إلى أنَّها ظرف بمعنى (حين)، وهي عند ابن مالك[5] ظرف بمعنى (إذ)، وهو حسن عند ابن هشام لأنها مختصة بالماضي وبالاضافة إلى الجملة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لمَّا سمِعُوا الذكر﴾[6]. أي: لمَّا سمعوا الذكْرَ كادوا يُزلِقونــك[7].

مـــــــا:

وحذف جوابها في التنزيل قليل جداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو لا

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ٤٣٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩٧، البحر المحيط١/ ٣١٩.

(٢) الأعراف / ٤٣، وانظر: النساء: ١٣، الأعراف: ١٢٦، يوسف: ٤٤، ٩٤ النور: ١٠، الفرقان: ٧٧، القصص: ١٠، ٤٧، الواقعة /٥٦.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٤ /٩٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٦٩.

(٤) انظر البحر المحيط ٨ / ١٨.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٦٩.

(٦) القلم /٥١، وانظر البقرة: ١٧، آل عمران: ٨١، الأعراف: ١٧، ١٢٦، ١٣٥، يونس: ١٢، هود: ٧٤، يوسف: ٦٨، الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٧) انظر البحر المحيط: ٨ / ٣١٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٣٦٩.

إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ ما شاءَ اللهُ . . . . . ﴾[1]، أي: ما شاءَ اللهُ كانَ[2] .

أينمـــا :

لم يرد جوابها محذوفاً إلاَّ في أربعة مواضع[3] أحدها قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عليهِمُ الذِّلَّةُ أينما ثُقِفُوا إلاَّ بحَبْلٍ من اللهِ وحَبْلٍ مِنَ الناسِ . . ﴾[4]: جواب الشرط محذوف تقديره: أينما ثُقفوا غُلِبوا وذُلُّوا، ويدل عليه قوله: ﴿ضُرِبَتْ عليهِمُ الذِّلَّةُ﴾ والأظهر أنْ يكونَ ما عُدَّ دليلاً هو الجواب[5].

كيـــف :

قيل إنَّهُ يُجازي بـ (كيف) معنًى لا عَمَلاً، فلا يُجْزَمُ بِها، وقَيَّدَ النحويون[6]، ذلك بكونِ فعليها متفقي اللفظ والمعنى كقولنا: كيف تَصْنَعُ أَصْنَعُ، ولا يصِحُّ عندهم: كيف تَجْلِسُ أَذْهَبُ، وذَهَبَ قومٌ إلى أنَّه يُجْزَمُ بها إنْ اقترنت بـ (ما) كقولنا: كيفما تكُنْ أَكُنْ. وذهب سيبويه[7] إلى أنَّه يُجازى بها معنى لا عملاً، وهي عند الكوفيين عاملة مطلقاً، وقد جاء في التنزيل حذف جوابها في ثلاثة مواضع[8]، أحدها قوله تعالى: ﴿هو الذي

---

(١) الكهـف / ٣٩، وانظر : البقـرة / ٣١.

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٤٨، حاشية الشهاب: ٦/١٠٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ /١٠٨، مشكل إعراب القرآن:٢/٤١، تفسير القرطبي: ١٠/١٠٦، معاني القرآن للفراء: ٢/١٤٥، التبيان في تفسير القرآن ٧ /٤١، الكشاف: ٢/٤٨٥.

(٣) انظر : آل عمران / ١١٢، النساء/٧٨، مريم / ٣١، المجادلـة / ٧.

(٤) آل عمران / ١١٢.

(٥) انظر الدر المصون ورقة / ١٣٦٥، البحر المحيط: ٣ / ٣١.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٤ / ٣٢١.

(٧) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣ /٦٠، وانظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٤/١٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٧٠.

(٨) انظر : آل عمران/٦، المائدة/ ٦٤، الروم / ٤٨.

يُصَوِّرُكم في الأرْحامِ كيف يشاءُ لا إله إلاّ هو العزيزُ الحكيم﴾[1]: في قوله ﴿كيف يشاء﴾ وجهـــان:

(أ) أنّ تكون (كيفَ) للجزاء وجوابها محذوف لدلالة ما قبلها عليه، والتقدير: كيف يشاءُ تصويركم يصوِّركم، ويجوز أن يكون الجواب ما عُدَّ دليلاً، وهو الظاهــر.

(ب) أنْ تكون في موضع المصدر والمعنى: يُصَـوِّرُكُم في الأرحام تصويرَ المشيئةِ، وهو قول الحوفي، ويتراءى لي أنَّ الحوفي يعـدها من الحروف المصدرية التي يسبك منها المصـــدر[2].

كلَّمــــــا:

وقد جاء جوابها محذوفاً في قوله تعالى: ﴿كَلَّما جاءَهُـمْ رَسولٌ بما لا تهوى أنْفُسُـهم فريقاً كذَّبوا وفريقاً يقتلون﴾[3] أي: كلَّما جاءهم رسولٌ ناصبوه العداء، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فريقاً كذَّبوا وفريقاً يقتلونَ﴾. وذهب أبو البقاء[4] إلى أنَّ ما عُدَّ دليلاً على الجواب هو الجـــواب.

أمَّــــــا:

ومن ذلك قراءة أبي السمال وغيره الشاذة: ﴿إنَّا هَدَيْناهُ السـبيلَ أمَّا شاكراً وأمَّا كفوراً﴾[5]. بفتح الهمزة في الموضعين، وهي حرف شرط وتفصيل جوابها محذوف أي: أمَّا شاكراً فبتوفيقنا، وأمَّا كفوراً فبسوء اختياره[6].

---

(١) آل عمـــران / ٦.

(٢) انظر الدر المصون ورقة / ١٠٦٥، البحـر المحيط : ٢ / ٣٨٠.

(٣) المائدة / ٧٠.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٢/١، انظر الدر المصون ورقة/٢٠٦٨، حاشية الشهاب: ٢٦٨/٣، البحر المحيط: ٥٣٣/٣.

(٥) الإنســـان / ٣.

(٦) انظر الكشاف : ٤ / ١٩٥، البحر المحيط: ٨ /٣٩٣، حاشية الشهاب: ٢٨٧/٨، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٠.

وبعد فلقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ جواب الشرط يحذف في مواضع يمكن أنْ يقاس عليها، وهذه المواضع هـــي :

(١) اقتران اللام الموطئة للقسم بأداة الشرط.

(٢) ما ظاهره أنَّه جواب شرط من غير عائد.

(٣) ما ظاهره أنَّ جواب الشرط هو ما قبل الشرط وأداته.

(٤) ما ظاهره أنَّه جواب الشرط على زيادة الناسق.

(٥) ما ظاهره أنَّه جواب من غير الفاء.

(٦) ما ظاهره أنَّ سبب الجواب مقام مقامه.

(٧) ما ظاهره أنَّ الجواب ليس مسبباً عن الشرط.

(٨) فيما يسمى بالاحتبـــاك.

(٩) ما ظاهره أنَّ الجواب ماض لفظاً ومعنى.

(١٠) ما ظاهره أنَّ جواب (لمَّا) مضارع.

(١١) ما ظاهره أنَّ جواب (لو) جملة اسمية.

(١٢) اقتضاء القراءة لـــــه.

(١٣) ما اجتمع فيه شرطـان.

(١٤) في الإكثار من الأوجـــه الإعرابية.

(١٥) إذا كان جـــواب أمـــر.

(١٦) إذا كان فعلُ الشرطِ مضارِعاً.

(١) اقتران اللام الموطئة للقسم بأداة الشرط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الذين أوتُوا الكتابَ بكلِّ آيةٍ ماتَبِعُوا

قبلتك وما أنت بتابع قبلتهم. . . ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذاً لمن الظالمين﴾[1]: في (لئن) ثلاثة أقوال:

أ ـ أنْ تكون اللام موطئة للقسم المحذوف و(إنْ) شرطية، وجواب القسم قوله تعالى ﴿ما تبعوا قبلتك. . .﴾، وجواب الشرط محذوف، وحذفه عند النحويين صحيح لأنَّ فعل الشرط ماضٍ.

ب ـ أنْ تكون (إنْ) بمعنى (لو) وهو قول الفراء والأخفش وأبي إسحق الزجاج، فيكون قوله ﴿ما تبعوا قبلتك. .﴾ جواب الشرط، ولذلك لم يحتج إلى الفاء.

جـ ـ أنْ يكون قوله ﴿تبعوا﴾ ماضياً في معنى المستقبل، ودخلت (ما) حملاً على لفظ الماضي، وكذلك حذفت الفاء من جواب الشرط، وهو قول أبي البقاء[2]، ويرى السمين الحلبي [3] أنَّ أبا البقاء قد خالف النحويين جميعهم فيما ذهب إليه. ولعل كون (ما تبعوا قبلتك. . .) سادًا مسد جواب القسم والشرط أقل تكلفاً، وهو قول ذهب إليه أبو القاسم الزمخشري[4] من غير أنْ يقدر الفاء وهي مسألة لا يجوِّزها أبو حيان[5] لأنَّ جملة جواب الشرط تقتضي الفاء وجملة القسم لا تقتضيها، ولأنَّ القسم للتوكيد والشرط للربط[6].

---

(1) البقرة: ١٤٥.

(2) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٥/١.

(3) انظر الدر المصون ورقة: ٥٦٤.

(4) انظر الكشاف: ٩٧/١.

(5) انظر البحر المحيط: ٤٣٠/١ ـ ٤٣١ ـ وانظر: تفسير ابن عطية: ٤٤٦/١ معاني القرآن للزجاج: ٢٠٥/١.

(6) انظر شواهد على هذه المسألة: آل عمران: ١٥٧، ١٥٨، النساء: ٣، المائدة: ١٢، الأنعام: ٦٣، ٧٧، ١٠٩، الأعراف: ٩٠، ١٣٤، ١٤٩، ١٨٩، التوبة: ٦٥، يونس: ٢٢، هود: ٧، ٩، ١٠، يوسف: ١٤؛ ٣٢، ابراهيم: ٧، النحل: ١٢٦، الإسراء: ٦٢، =

ومن ذلك اقتران اللام الموطّئة باسم الشرط (ما) ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ أخَذَ الله ميثاقَ النبيين لَما آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ..﴾[1]: يجوز في (ما) في أحد الأوجه أنْ تكون شرطية مقترنة بلام التوطئة[2].

ومن ذلك دخول لام التوطئة على (مَنْ) ومنه قوله تعالى: ﴿قال اخرُجْ منها مذءوماً مدحوراً لمن تَبِعَك لأملأنَّ جهنم منكم أجمعين...﴾[3]: الظاهر في اللام أنْ تكون موطئة للقسم على أنَّ (مَنْ) اسم شرط في موضع رفع مبتدأ خبره (تَبِعَكَ) على الأرجح، ويجوز أنْ تكون اللام للابتداء و(مَنْ) اسم موصول، فيكون قوله ﴿لأَمْلأَنَّ﴾ جواب قسم محذوف، وجملة القسم وجوابه في موضع خبر الاســم الموصول[4].

(٢) ما ظاهره أنّه جواب شرط من غير عائد:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كان يريدُ ثواب الدُّنيا فعندَ الله ثوابُ الدنيا والآخرة﴾[5]. يجوز في (مَنْ) أن تكون شرطية، وجواب الشرط عند أبي حيأن[6] محذوف والتقدير: فلا يقتصرْ عليه ولْيَطْلُبْ الثوابين، فعند الله

٨٦، ٨٨، الكهف: ٣٦، ٤٦، الأنبياء: ٤٥، المؤمنون: ٣٤، الشعراء: ٢٩، ١١٦، ١٦٧، العنكبوت: ١٠، ٦١، ٦٣، لقمان: ٢٢٥، الأحزاب: ٦٠، فاطر، ٤١، ٤٢، يس: ١٨، الزمر: ٦٥، فصّلت: ٥٠، الزخرف: ٥٩، ٨٧، الحشر: ١١، المنافقون: ٨، العلق: ٢٥.

(١) آل عمران: ٨١.

(٢) انظر الصفحة ٥٨١.

(٣) الأعراف: ١٨.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢٧٧/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٥٥٩/١، حاشية الشهاب: ١٥٧/٤. وانظر شاهدين آخرين على حذف جواب الشرط عندما تكون أداة الشرط مقترنة بلام التوطئة: الشورى: ٤١، ٤٣.

(٥) النساء: ١٣٤.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣٦٨/٣، وانظر الدر المصون ورقة: ١٨١٤، حاشية الشهاب: ١٨٧/٣.

ثواب الدارين، وقيل إنَّ الجواب قوله تعالى: ﴿فعند الله ثواب الدُّنيا والآخرة﴾ على حذف العائد أي فعند الله ثواب الدنيا والآخرة له، وهي مسألة جعلت أبا حيان يقدّر جواباً للشرط. ويجوز أنْ تكونَ (مَنْ) موصولة في موضع رفع على الابتداء، وخبر المبتدأ قوله﴿فعند الله ثواب الدنيا والآخرة﴾ على زيادة الفاء وحذف العائد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ يكرههن فإنَّ اللهَ من بعدِ إكْراهِهِنَّ غفورٌ رحيم﴾[1]: جواب الشرط قوله ﴿فإنَّ اللهَ من بعد إكراههن غفورٌ رحيم﴾ على أنَّ العائد[2] محذوف أي: غفورٌ رحيمٌ لهم أو: غفور رحيم لَهُنَّ أوْ: لَهُمْ ولهن، وقد ردَّ أبو حيَّان كون العائِدِ (لهن) لأنَّ فيه إبقاء الجملة من غيرِ عائد على (من) ولم يجوِّزْ أنْ يكون العائد الفاعل المحذوف لأنَّ المصدر مضاف إلى المفعول أي: من بعد إكراههم إياهنَّ لأنَّ النحويين لم ينصوا على كونه من الروابط، وهي مسألة تصح عند الشهاب[3]، ولكن المختار عنده قول جمهور النحاة، ويجوز أنْ يكون الجواب محذوفاً أي: فعليه وبالُ إكْراهِهِنَّ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ ضَلَّ فَقُلْ إنَّما أنا من المُنْـذِرينَ﴾[4] جواب الشرط قوله ﴿فقُل إنَّما أنا من المُنْذِرينَ﴾ وفي الكلام حذف العائد أي: فقل له، أو من المنذِرينَ له، ويجوز أنْ يكون الجواب محذوفاً أي: فلا عليَّ من وبالِ ضلاله[5].

---

(١) النور: ٣٣.
(٢) انظر البحر المحيط: ٦/٤٥٢.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٦/٣٧٨، الكشاف: ٣/ ٦٧.
(٤) النمل: ٩٢.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٧/٦١، البحر المحيط: ٧/١٠٢. وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة: البقرة: ٩٧، ٢١١، العنكبوت: ٥.

(٣) ما ظاهره أنَّ جوابَ الشرط هو ما قبل الشرط وأداته:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّاإنْ شاء اللهُ لَمُهْتَدونَ﴾[1] أي: إنْ شاءَ اللهُ هدايَتنا اهْتَدَيْنا[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿لِتَتْلُوَ عليهِمُ الذي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ وهم يكفرونَ بالرحمنِ قُلْ هو ربِّي... ولو أَنَّ قرآنا سُيِّرَتْ بِهِ الجبالُ أَوْ قُطِّعَتْ به الأَرْضُ..﴾[3]: جواب (لو) محذوف أي: لما آمنوا، وذكر الفراء[4] أنَّه يجوز أَنْ يكون الجواب قوله ﴿وهم يكفرون﴾ وأنَّه يجوز أَنْ يكونمحذوفاً، ويظهر أنَّ قَولَه الأَوَّل بعيد لأنَّ قوله ﴿وهم يكفرون﴾ جملة اسمية مسبوقة بواو الحال، وذكر السمين[5] أنَّ مرادَ الفراء أَنْ يكون دليلاً على الجواب، وليست المسألة كما ذهب إليه السمين[6] لأنَّ نص الفراء[6] بيِّنٌ: «لَمْ يأتِ بَعْدَه جواب لـ (لو) فإنْ شئْتَ جعلتجوابهامتقدِّماً: وهم يكفرون، وَلَوْ أَنْزَلْنا عليهم الذي سألوا، وإنْ شئْتَ كان جوابه متروكاً لأنَّ أمرَه معلـــوم..»[4]. وأجاز الشهاب أنَّ تكون (لو) وصلية لا جواب لها والجملة في موضع الحال أو معطوفة على حال مقدَّرة،ويجوز أَنْ تكون معطوفة على (وهم يكفرون).

ومن ذلك قوله تعالى ﴿فأتوا بكتابكم إنْ كنتم صادقين﴾[7]: قوله ﴿فأتوا

---

(١) البقرة: ٧٠.
(٢) انظر الصفحة ٦٣٥ من هذه المسألة.
(٣) الرعد: ٣٠ - ٣١.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٦٣/٢.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٢٣٩/٥.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٢٣٩/٥، وانظر التبيان في تفسير القرآن: ٢٥٣/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٢/٢، معاني القرآن للفراء: ٦٣/٢، البحر المحيط: ٣٩١/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٧٥٨/٢، تفسير القرطبي: ٣١٩/٩، الكشاف: ٣٦٠/٢.
(٧) الصافات: ٥٧ وانظر شاهداً آخر: البقرة: ٢٢٣.

بكتابكم﴾ جواب الشرط على قول الكوفيين والأخفش، وهو الظاهر، وأكثر البصريين لا يجوزونه وفي المسألة خلاف مبسوط في مظان النحو[1]، والظاهر في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش لبعده عن التكلف.

(٤) ما ظاهره أنّه جواب الشرط على زيادة الناسق:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو أَنَّهُمْ رَضُوا ما آتاهُمُ اللهُ ورسولُهُ وقالوا حَسْبُنا اللهُ سَيُؤْتينا اللهُ مِنْ فَضْلِهِ ورسولُهُ...﴾[2]: جواب (لو) محذوف، أي: لكان خيراً، وقيل إنَّ الجواب قوله ﴿وقالوا حسبُنا اللهُ﴾ على زيادة الواو، والأوّل عند النحويين أظهر وأبلغ[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وعلى الثلاثة الذين خُلِّفُوا حتّى إذا ضاقَتْ عليهِمُ الأَرْضُ بما رَحُبَتْ وضاقَتْ عليهِم أَنْفُسُهم وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إلاَّ إليهِ ثم تاب عليهم ليتوبوا إنَّ اللهَ هو التوابُ الرَّحيمُ﴾[4]: جواب (إذا) الشرطية محذوف أي: تاب عليهم، وذهب قوم إلى أنَّ الجواب قوله ﴿ثم تاب عليهم...﴾ على زيادة ثمَّ، وهو بعيد عند أبي حيان[5] لأنَّه لم يثبت في كلام العرب زيادتها، وليست المسألة على ما ذهب إليه لأنَّ بعض النحويين ذهب إلى زيادتها في قول زهير بن أبي سلمى[6]:

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/٣٣٢.

(٢) التوبة: ٥٩.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥/٥٦، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٢٤٣.

(٤) التوبة: ١١٨.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥/١١٠، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥٨، حاشية الشهاب: ٤/٣٧٣.

(٦) هو من البحر الطويل، انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥٩، شرح شواهد المغني ١/٣٥٨، خزانة الأدب: ٣/٥٨٨.

أراني إذا أصْبَحْتُ أصْبَحْتُ ذا هوى ... فَثُمَّ إذا أمسيتُ أمْسَيْتُ غـادِيـا

ومنه قوله تعالى: ﴿فلمّا أسْلَما وتلّهُ للجبين وناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ﴾[1]: جواب (لمّا) محذوف أي: نادته الملائكة أوْ: كان ما كان، ويجوز على قول الكوفيين والفراء[2] أنْ يكون الجواب قوله ﴿وناديناهُ﴾ على زيادة الواو، وعلى قول غيرهم ﴿وتلّهُ﴾ على زيادة الواو أيضاً، وزيادة الواو عند النحاس[3] لا تصح لأنّها من حروف المعاني.

(٥) ما ظاهره أنّه جواب بغير الفاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالَ الذين كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُم على رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُم كلَّ مُمزَّق إنَّكُمْ لفي خَلْقٍ جديد﴾[4]: جواب (إذا) محذوف يدل عليه قوله ﴿إنَّكم لفي خلقٍ جديدٍ﴾ أي: إذا مُزِّقْتُم تُبْعَثونَ أو تُجَدَّدونَ، ولا يصح عند النحويين أنْ يكون الجواب ما عُدّ دليلاً لأنَّ الجواب إذا صُدِّر بأحد الأحْرف الناسخة يجب أنْ يقترن بالفاء[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا جاءتِ الصاخّةُ يَوْمَ يَفِرُّ المرءُ مِنْ أخيه... لِكُلِّ امرِءٍ منهم يومئِذٍ شَأْنٌ يُغْنيه﴾[6]: جواب (فإذا) محذوف أي: اشتغل كل إنسان

---

(١) الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٣٩٠، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٠٧، البحر المحيط: ٧/٣٧٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٩٢، حاشية الشهاب: ٧/٢٨١، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥٩.

(٣) انظر تفسير القرطبي: ١٥/١٠٥، وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة: يوسف: ١٥، ٧٠، الأنبياء: ٩٦، الزمر: ٧٣، الإنشقاق: ٧٤.

(٤) سبأ: ٧.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٣٥، البحر المحيط: ٧/٢٥٩ التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٦٣، التبيان في تفسير القرآن: ٨/٣٤٣. حاشية الشهاب: ٧/١٩١، الكشاف: ٣/٢٨٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٠٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٦) عبس: ٣٣/٣٧.

بنفسه، ويدل عليه قوله ﴿لِكلِّ امرئٍ منهم يومئذ شأنٌ يُغنيه﴾. وذهب أبو البركات بن الأنباري(١) إلى أنَّ ما عُدَّ دليلاً هو الجواب لأنَّه في تقدير: استَقرَّ لكل امريء منهم، ولا يصح ذلك إلاَّ على تقدير الفاء أوْ على تقدير شبه الجملة بجملة فعلية، وكلا الأمرينِ بعيد عند النحويين(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ أطَعْتُموهم إنَّكُمْ لَمُشرِكونَ﴾ (٣): ذكر الحوفي أنَّ (إنَّ) وما في حيزها جواب الشرط على حذف الفاء، وهو حذف سائغ في الضرائر عند أبي حيان(٤) وابن هشام(٥)، وذهب أبو حيان إلى أنَّ جوابَ الشرط محذوف، وأنَّ (إنَّ) وما في حيزها جواب قسم محذوف على أنَّ في الكلام حذف اللام الموطِّئة للقسم والتقدير: والله لئن أطَعْتُموهم واللهِ إنَّكُم لمشركون. ويظهر لي أنَّ حذف الفاء أظهر من تكلف ثلاثة حذوف، وهي مسألة أجازها المبرد(٤) في الاختيار، وذهب ابن مالك(٤) إلى أنَّ ذلك يكثر في الشعر ويقل في غيره، وحذف الفاء عند أبي البقاء(٦) جائز.

(٦) ما ظاهره أنَّ سبب الجواب مقام مقامه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ تَوَلَّوْا فإنَّما عليك البلاغُ المبين﴾(٧) ذكر أبو حيان أنَّ قوله ﴿فإنَّما عليك البلاغُ المبين﴾ جواب الشرط صورةً لأن الجواب محذوف حقيقةً أي: فأنْتَ معذور إذا أدَّيْتَ ما وَجَبَ عليك، فأُقيمَ

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٩٣/٢.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٣٢٥/٨، البحر المحيط: ٤٢٩/٩، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٧٢/٢.

(٣) الأنعام: ١٢١ وانظر شاهدين آخرين: الأنعام: ٣٠، الشعراء: ٤٠.

(٤) انظر البحر المحيط: ٢١٣/٤، وانظر حاشية الشهاب: ١٢١/٤.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣١١.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٣٦/١.

(٧) النحل: ٨٢.

سببه مقامه، أي أُقيم البلاغ ـ وهو السبب ـ مقامَ العذر[1]، ولا ضرورة إلى مثل هذا التكلف.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يتَّبِعْ خُطُواتِ الشيطان فإنَّه يأمُرُ بالفحشاءِ والمُنْكَرِ﴾[2]: جواب الشرط قوله تعالى ﴿فإنَّهُ يأمُرُ بالفحشاء والمُنْكَرِ﴾[3] على أنّه من إقامة السبب مقام المسبّب، وقدّر النحويون[4] للشرط جواباً على أنّه لا يحذف الجواب إلا إذا كان الشرط ماضياً، وما جاء على خلاف ذلك محمول على الضرورة، وقد أجاز الشهاب[5] هذه المسألة لأنّه قام مقام الجواب ما يصلح أنْ يكونَ جواباً، وهو الظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ تتوبا إلى الله فقد صَغَتْ قُلُوبكما...﴾[6]: جواب الشرط محذوف أي: يمح إثمَكما، وقوله ﴿فقد صغتْ قُلُوبكما...﴾ بيان لسبب التوبة، وهو دليل الحذف، وأجاز قوم أنْ يكون ما عُدَّ دليلاً هو الجواب على أنَّ المعنى: فلتوبتكما مُوجِبٌ، أو فقد وُجِدَ منكما ما يُوجِبُ التوبةَ[7].

(٧) ما ظاهره أنَّ الجوابَ ليس مسبباً عن الشرط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كان يرجو لقاءَ الله فإنَّ أجَلَ اللهِ لآتٍ وهو السميعُ العليمُ﴾[8]: ذكر ابن هشام[9] أنَّ الظاهر أنْ يكون جواب الشرط

---

(١) انظر البحر المحيط: ٥٢٤/٥.
(٢) النور: ٢١.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٥١.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٣٨/٤.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٣٦٦/٦.
(٦) التحريم: ٤.
(٧) انظر: التبيان في تفسير القرآن: ٤٧/١٠، تفسير القرطبي: ١٨٩/١٨ حاشية الشهاب: ٢١١/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٢٩/٢.
(٨) العنكبوت: ٥.
(٩) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٥٠.

محذوفاً لأنَّ قوله تعالى: ﴿فإنَّ أجَلَ اللهِ لآتٍ..﴾ ليس جواباً لأنَّ الأصل في الجواب أنْ يكون مسبباً عن الشرط، وأجل الله آتٍ من غير قيود، والتقدير: فَلْيُبادر بالعمل فَإنَّ أجَلَ اللهِ لآتٍ، وقد أجاز أبو البقاء[1] والقرطبي[2] ما منعه ابن هشام على حذف الراجع أي: لآتيه، ويظهر لي أنَّ المعنى على قول ابن هشام.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ يُكَذِّبوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ...﴾[3]: الجواب محذوف والتقدير: فاصبِرْ وتأسَّ بِمَنْ قبلك فقد كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قبلِكَ، ولا يصحُّ أنْ يكون قوله ﴿فقد كُذِّبتْ رُسُلٌ مِنْ قبلِك﴾ جواباً لأنَّه ليس مسبباً عن الشرط، وذكر الشهاب[4] أنَّ المسألة تصح على أنْ يكون المُترتِّبُ على الجواب الإعلام والإخبار.

(٨) فيما يسمَّى بالاحتباك:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدكَ في جَيْبِكَ تَخْرُجْ بيضاء من غير سوء...﴾[5] أي: وأَدْخِلْها تَدْخُلْ وأَخرِجْها تخرجْ فحذف من الأول ما أثبته في الثاني وحذف من الثاني ما أَثْبَتَه في الأَوَّل[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿اسلُكْ يَدكَ في جيبِك تَخْرُجْ بيضاءَ من غير سوء﴾[7]: القول فيها مثل سابقتها.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٢٩.
(٢) انظر تفسير القرطبي: ١٣/٣٢٧.
(٣) فاطر: ٤.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٧/٢١٦، وانظر: الكشاف: ٣/٢٥٠، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٥٦.
(٥) النمل: ١٢.
(٦) انظر البحر المحيط: ٧/٥٨.
(٧) القصص: ٣٢.

(٩) ما ظاهره أنَّ الجواب ماضٍ معنى ولفظاً:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إلَّا تَنْصُروهُ فقد نَصَرهُ اللهُ...﴾[١]: جواب الشرط محذوف يدل عليه قوله تعالى ﴿فقد نصره الله﴾، وذكر الزمخشري[٢] في أحد قوليه أنَّ ما عُدَّ دليلاً هو الجواب لأنَّ الله أوْجَب له النصر وجعله منصوراً في ذلك الوقت ولم يُخْذَلْ من بعده، وأجاز ابن مالك[٣] أنْ يكون الجواب ماضياً لفظاً ومعنى إذا كان مقروناً بـ (قدْ)، وهو قول مردود عند أبي حيَّان[٤] لأنَّ النصر قد سبق، وقول أبي القاسم أقلُّ تكلفاً من غيره.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ يَمْسسكُمْ قرحٌ فقدْ مسَّ القومَ قَرْحٌ مثلُه﴾[٥]: ذكر النحاة أنَّ الشرط لا يكون إلا في المستقبل، وقوله ﴿فقد مسَّ القومَ قَرْحٌ مثلُه﴾ ماضٍ محقق وقوعه، ولذلك قدَّر أبو حيان[٦] جواباً أيْ: فتأسَّوْا، والقول نفسه مع ابن هشام[٧]،وتقدير الجواب عنده هو: فاصبروا فقد مسَّ القومَ قَرْحٌ مثلُهُ وأجاز قوْمٌ أنْ يكون جواباً حملاً على معنى التبيُّن، وإنَّني لأميل في هذه المسألة إلى القياس على ما في التنزيل من شواهدَ حبًا في هجر التكلف والتمحل.

ومنه قوله تعالى: ﴿فإنْ كَذَّبوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قبلِك﴾[٨] أي: فإنْ

---

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) انظر الكشاف: ٢/١٩٠.

(٣) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٤٠.

(٤) انظر البحر المحيط: ٥/٤٢، وانظر حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٣٥٩. شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك: ٣/٥٨٨.

(٥) آل عمران: ١٤٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣/٦٢، انظر الدر المصون ورقة: ١٤١٢، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/٥٨٩.

(٧) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٣٥٩، ١/٢٤٠.

(٨) آل عمران: ١٨٤.

كذّبوك فقل فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قبلِك[1] .

(١٠) ما ظاهره أنَّ جواب (لمَّا) مضارع:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلمّا ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءَتْهُ البُشْرى يُجادِلُنا في قومِ لوطٍ﴾[2]: ذكر قوم أنَّ جواب (لمَّا) محذوف أي: أعرض عن هذا أو ظل يجادلنا أو اجترأ على خطابنا، وهو اختيار أبي علي الفارسي[3]، وقد حذف الجواب اختصاراً، وعليه فقوله (يجادِلُنا) في موضع الحال من (إبراهيمَ) أو مستأنف، ويجوز أنْ يكون جواباً على تأويل المضارع بالماضي، وهو قول ظاهر.

(١١) ما ظاهره أنَّ جوابَ (لو) جملة اسمية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو أنَّهم آمَنُوا واتَّقَوا لَمَثوبَةٌ مِنْ عِندِ الله...﴾[4] اللام في ﴿لَمَثوبَةٌ﴾ لام الابتداء وما بعدها مستأنف، وعليه فالجواب محذوف إذا قيل إنَّ (لو) ليست للتمني أيْ: لأثيبوا. وذهب الزمخشري[5] إلى أنَّ الجواب ﴿لمثوبةٌ مِنْ عندِ اللهِ﴾ على أنَّ (لو) تجاب عنده بالجملة الاسمية لأنَّ الجملة الاسميَّة فيها دلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها.

وقد ردَّ أبو حيان[6] قول الزمخشري السابق، والقول نفسه مع

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٥٢٥، البحر المحيط: ١٣٣/٣، وانظر شاهداً آخر: هود: ٥٧.

(٢) هود: ٧٤.

(٣) انظر البحر المحيط: ٢٤٥/٥. وانظر: حاشية الشهاب: ١١٧/٢، الكشاف ٢٨٢/٢، مشكل إعراب القرآن: ٤١١/١، التبيان في تفسير القرآن: ٣٥/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣/٢.

(٤) البقرة: ١٠٣.

(٥) انظر الكشاف: ٣٢٠/١.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣٣٥/١.

الشهاب[1] ومكي بن أبي طالب[2]. ويظهر لي أنَّ قول أبي القاسم أقلُّ تكلفاً، ولعل ما يعزز ذلك أنَّ الأشموني[3] ذكر أنَّ (لو) قد تجاب بالاسميَّة، وذكر وجهاً آخر وهو أن تكون الجملة الإسمية جواباً لقسم مقدَّر.

(١٢) اقتضاء القراءة لـه:

ومن ذلك قراءة حمزة ونافع والكسائي من السبعة وخلف والحسن والأعمش من غير السبعة: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً إِنْ كنتم قوماً مُسْرِفِين﴾[4] بكسر الهمزة على أنَّ جواب الشرط إمَّا المتقدم وإمَّا محذوف[5].

ومن ذلك ما روى عن نافع أنَّه قرأ في الشذوذ: ﴿عُتُلٍّ بعد ذلك زنيم إنْ كان ذا مالٍ وبنين﴾[6] بكسر همزة (إنْ) على الشرط، فيكون جواب الشرط محذوفاً أي: إنّ كان ذا مال كَفَرَ[7].

ومن ذلك قراءة أبي السمال وغيره الشاذة ﴿إنَّا هديناه النَّجْدينِ أَمَّا شاكِراً وأَمَّا كفوراً﴾[8] بفتح الهمزة في الموضعين أي: أَمَّا شاكِراً فبتوفيقنا وَأَمَّا كفوراً فبسوء اختياره[9].

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٢١٧/٢.
(٢) انظر مشكل إعراب القرآن: ٦٦/١، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٣١/١.
(٣) انظر شرح: الأشموني: ٦٠٤/٣.
(٤) الزخرف: ٥.
(٥) انظر: حجة القراءات: ٦٤٤، تفسير القرطبي: ٦٣/١٦، التبيان في تفسير القرآن: ١٨٠/٩، معاني القرآن للفراء: ٢٧/٣، البحر المحيط: ٦/٨ التبيان في إعراب القرآن: ١١٣٧/٢، حاشية الشهاب: ٤٣٣/٧، النشر في القراءات العشر: ٣٦٨/٢.
(٦) القلم: ١٣ ـ ١٤.
(٧) انظر: تفسير القرطبي: ٣٦/١٨، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٣٤/٢، البحر المحيط: ٣١٠/٨، الكشاف: ١٤٣/٤، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٥٩.
(٨) الإنسان: ٣، وانظر شاهداً آخر الإنسان: ٢٠.
(٩) انظر الصفحة ٦٣٩ من هذه المسألة.

ومن ذلك قراءة أبي عمرو وابن كثير من السبعة ومن وافقهما من غير السبعة كابن محيص واليزيدي: ﴿ولا يجرمنكم شَنَآنُ قومٍ إنْ صدُّوكم عن المسجدِ الحرامِ﴾[١] بكسر همزة (إنْ) على الشرط، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط في موضع النعت لـ (قومٍ)[٢].

(١٣) ما اجتمع فيه شرطان:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأمَّا إنْ كان من المقربين فروحٌ وريحانٌ وجنة نعيم﴾[٣]: ذكر سيبويه [٤] والمبرد[٥] أنَّه إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما على أنَّ جواب الثاني محذوف، وهو اختيار أبي حيان [٦] وذهب أبو علي الفارسي[٦] إلى أنَّ الجواب لـ (إنْ) فيكون جواب (أمَّا) محذوفاً، وذهب الأخفش [٦] إلى أنَّ الجواب لهما معاً. وذهب ابن مالك [٧] إلى أنَّه إنْ توالى شرطان أو قسم وشرط استغني بجواب سابقهما. وذكر السيوطي[٨] أنَّه إنْ توالى شرطان فصاعدا من غير عطف فالأصحُّ أنَّ الجواب للسابق، وهو قول سيبويه، وذكر أنَّه إنْ كان عطفاً فالجواب لهما معاً كقوله تعالى: ﴿إنْ تُؤْمنوا وتتقوا يؤتكم...﴾[٩] ويظهر لي أنَّ قول الأخفش أقل تكلفاً لأنَّ فيه جعل الجواب لهما[١٠].

---

(١) : المائدة: ٢.

(٢) انظر الدر المصون ورقة/١٨٩٢، البحر المحيط: ٤٢٢/٣، النشر في القراءات العشر/٤٥٤، الاتحاف: ٢٣٥، الكشف عن وجوه القراءات: ٤٠٥/١.

(٣) الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩، وانظر الواقعة: ٩ ـ ٩١.

(٤) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ٤٤٢/١.

(٥) انظر المقتضب: ٧٠/٢.

(٦) انظر البحر المحيط: ٢١٦/٨.

(٧) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٣٩.

(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٣٧/٤ ـ ٣٣٨.

(٩) محمد: ٣٦.

(١٠) انظر: تفسير القرطبي: ٢٣٤/١٧، مشكل إعراب القرآن: ٣٥٤/٢ التبيان في إعراب القرآن: ١٢٠٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١٩/٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإمَّا نرينَّك بعض الذي نَعِدُهم أَوْ نَتوفَّيَنَّك فإنَّما عليك البلاغُ....﴾[1]: ذكر الحوفي[2] أنَّ جواب الشرط قوله ﴿فإنما عليك البلاغُ...﴾ وردَّ أبو حيان[2] هذا القول لأنَّ في الآية شرطين إمَّا أَنْ يكون جواباً للأوَّل وهو اختياره كما مرَّ، وهو غير جائز عنده لأنَّه لا يترتب عليه، فالمعنى يصير: إمَّا نرينك بعضَ ما نَعِدُهم من العذاب فإنَّما عليك البلاغُ وإمَّا أَنْ يكون جواباً للشرط الثاني وهو قوله ﴿أَوْ نَتوفَّيَنَّك﴾ لأنَّ العطف محمول على إعادة العامل وهو لا يصح أيضاً لأنَّ وجوب التبليغ لا يترتب على وفاته عليه السلام. والظاهر عند أبي حيَّان أنْ يقدَّرَ لكل منهما جواب أي: فإمَّا نَرِيَنَّك بعضَ الذي نَعِدُهم من العذاب فذلكَ شافيك من أعدائك أو نَتَوَفَّيَنَّك قبل حلوله بهم فلا لومَ عليك ولا عتبَ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإما نُرِيَنَّك بعضَ الذي نَعِدُهم أو نَتَوَفَّيَنَّك فإلَيْنا مَرْجِعُهُم...﴾[3]: قوله ﴿فإلينا مَرْجِعُهُم﴾ جواب الشرط، وهو قول ابن عطية[4] والحوفي[4]، وذكر الزمخشري[5] أنَّه جواب (أو نَتَوَفَّيَنَّك) لأنَّه يجعل للمعطوف والشرط جوابين فيكون جواب الأول محذوفاً أي: وإمَّا نَرِيَنَّك بعضَ الذي نعدهم فذاك[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يَنْفَعُكُم نُصْحي إنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصحَ لكم إنْ كان اللهُ يريدُ أَنْ يُغْوِيَكُم...﴾[7]: ذكر أبو البقاء[8] أنَّ الشرط الثاني

---

(١) الرعد: ٤٠.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٣٩٩، وانظر الكشاف: ٢/٣٦٣ حاشية الشهاب: ٥/٢٤٧.
(٣) يونس: ٤٦.
(٤) انظر البحر المحيط: ٥/١٦٤.
(٥) الكشاف: ٢/٣٩.
(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٥/٢٣٤، البحر المحيط: ٥/١٦٤ تفسير القرطبي: ٨/٣٤٨.
(٧) هود: ٣٤.
(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٩٦.

والجواب جَواب للشرط الأول كقولنا: إنْ أتيتني إنْ كلَّمْتني أكْرَمتُك، وذهب أبو حيان(١) إلى أنَّ قوله ﴿ولا يَنْفَعُكُم نُصْحي﴾ دليل على جواب الشرطين، وأنَّ الشرط الثاني صار شرطاً في الأوَّل وصار المتقدِّمُ متأخِّراً والمتأخِّرُ متقدِّماً، وهو من حيث المعنى كالشرط إذا كان بالفاء، والتقدير: إنْ كان الله يريدُ أنْ يُغْوِيَكُم فإنْ أرادَ أنْ أنْصَحَ لكم فلا يَنْفَعُكُم نُصْحي، ويتراءى لي من كلام أبي حَيَّان أنَّ جواب الشرط الأوَّل وهو (إنْ أَرَدْتُ) محذوف يدل عليه (ولا يَنفَعُكُم نُصْحي) وجواب الشرط الثاني محذوف أيضاً يدل عليه الشرط الأول وجوابه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلولا إذا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ وأنتم حينئِذٍ تَنْظرونَ ونحن أقربُ إليهِ منكم ولكنْ لا تبصِرون فلولا إنْ كنتم غيرَ مدينين تَرْجِعونَها إنْ كنتُم صادِقين﴾(٢): قوله ﴿تَرْجِعونها﴾ جـواب لـ (فلولا) الأولى وقد أغنى عن جواب الثانية، ويجوز أنْ يكونَ العكس، وقيل إنَّ الثانية تكرير للأولى، وذكر الفَرَّاء(٣) أنهما أجيبا بجوابٍ واحد، وهو الظاهر، وقيل إنَّ أحد الجوابين محذوف كما مـــر.

(١٤) في الافتنـــان في الإعــــراب:

وهي مسألة تشيع في الشرط وغيره من موضوعات النحو المختلفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو لا فَضْلُ اللهِ عليكَ ورحمَتُه لهمَّتْ طائفةٌ منهم أنْ يُضِلُّوكَ وما يُضِلُّونَ إلاّ أنْفُسَهُمْ...﴾(٤) جواب (لولا) قوله تعالى: ﴿لهمَّت

---

(١) انظر البحر المحيط: ٥/٢١٩، وانظر الكشاف: ٢/٢٦٧. وانظر شواهد أخرى على حذف جواب الشرط فيما فيه شرطان: البقرة: ١٠٨، فصلت: ٣٦، محمد: ٢١، الفتح: ٢٥.

(٢) الواقعـــة / ٨٣ ـ ٨٧.

(٣) انظر تفسير القرطبي: ١٧ / ٢٣٢ وانظر حاشية الشهاب: ٨/ ١٥٠. مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٦٢.

(٤) النســـاء / ١١٣.

طائفةٌ . .﴾، وهو الظاهر، وقيل إنَّ الجواب محذوف على أنَّ قوله ﴿لهمت طائفةٌ . . .﴾ مستأنف، والتقدير: لأَضَلُّوك[1]، ولا محوج إليــه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يتولَّ الله ورسولَه والذين آمنوا فإنَّ حزبَ اللهِ هُمُ الغالبون﴾[2]: جواب الشرط قوله: ﴿فَإِنَّ حزبَ اللهِ همُ الغالبونَ﴾، [3] وذكر السمين الحلبي أنَّه يجوز أنْ يكون الجواب محذوفاً أي: مَنْ يَتولَّ الله ورسولَهُ والذين آمنوا يكــن من حزبِ الله، ولا ضرورة إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أعوذ بالرحمــن منك إنْ كُنتَ تَقِيًّا﴾[4]: (إنْ) شرطيةٌ جوابها محذوف أي: إن كَنتَ تقيًا فإنِّي أعوذُ به منك أو: فاخرج عنِّي أو: فلا تتعرضْ لي. ويجوز أَنْ تكون إنْ نافية.[5].

(١٥) إذا كان جواب أمــر:

ومنه قراءة عاصم وحمزة من السبعة: «فارسلهُ معي ردءاً يُصَدِّقُني»[6]، برفع القاف من (يُصَدِّقُني)، وقد حملها البيضاوي[7] على حذف جواب الأمر، وذكر الشهاب أنَّه حذف لا ضرورة إليه لأنَّ الأمر ليس من الضرورة أنْ يكون له جواب وهو الظاهــر.

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ١٣٩٠، التبيان في إعراب القرآن ٣٨٨/١. حاشية الشهاب ١٧٧/٣.

(٢) المــائدة / ٥٦.

(٣) انظر الدر المصون ورقة / ٢٠١٨، وانظر البحر المحيط: ٥١٤/٣.

(٤) مريــم / ١٨.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٦ / ١٨٠، حاشية الشهاب: ١٥١/٦. وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١٧، ٩٦، ١٩٢، آل عمران ٦٩، النســاء: ٨٩، ١٠٢، ١١٣، المــائدة: ٨٩، ٩٣، ١٠٥، يــونس: ٧١، ٧٢، يــوسـف: ٦٨، إبــراهيــم: ٨، الأنـبيــاء /١٧، ٣٤، الحــج:٢٢، الســجـدة:١، النصــر ١ ـ ٣.

(٦) القصص / ٣٤.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٧٤، انظر: النشر في القراءات العشر: ٣٤١/٢، الكشف عن وجوه القراءات: ١٧٣/٢، الاتحاف:١١٧، كتاب السبعة / ٤٩٣.

(١٦) إذا كان فعل الشرط مضارِعــاً:

ذكــر النحويون(١) أنّــه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار إلاّ إذا كان الفعل ماضياً لفظاً أو معنى كالمضارع المقترن بـ(لم)، ويصح أنْ يكون الفعل غيرَ ماضٍ في الشعر. ولقد قمت باستقصاء ما في التنزيـل فوجدت مواضع(٢) حذف فيها جـواب الشرط والفعـل مستقبل في أَحَـدِ التأويلات، ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يعلموا أنَّه مَنْ يحادد الله ورسولَهُ فَأَنَّ له نارَ جَهَنَّمَ خالداً فيها ذلك الخزيُ العظيمُ﴾(٣): في موضع المصدر المؤول من (أَنَّ) الثانية وما في حيِّزهـــا أوجه:

أ ـ أنْ يكونَ بدلاً من المصـدر المؤوَّل من (أَنَّ) الأُولى وما في حيِّزها، وقد رُدَّ هذا القولُ لأَنَّ الفاء ستكون زائدة، وفي زيادتها ضعف ولأَنَّ جواب الشرط ينبغي أَنْ يكون مقدَّراً. وجوز أبو القاسم الزمخشـري(٤): أن يكون معطوفاً على الجواب المقـدَّر أي: أَلَمْ يَعْلَموا أنّـه من يحادِدِ الله ورسوله يَهْلَكْ، وهو قول لا يصح عند أبي حيَّان(٥) لأنَّ فعل الشرط غير ماض، وليست المسألة على ما زعم لأنَّ الكوفيين(٥) سوى الفراء أجازوا أَنْ يحذف جواب الشرط في النثر وفعل الشرط مستقبل قياساً على الماضي، وقول الكوفيين هو الظاهر لأنَّ ما في التنزيل من مواضع يمكن أَنْ تعد قياساً.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٣٤، البحر المحيط: ٥ / ٦٥.

(٢) انظر: البقــرة: ٢١١، آل عمران: ١٢٠، ١٤٠، الأنفال/٣٨، التوبــة: ٦٢، النــور: ٢١، فاطــر: ٤.

(٣) التوبـــة: ٦٣.

(٤) انظـر الكشـاف: ٢ / ١٩٩.

(٥) انظـر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٣٣٤.

ب ـ أنْ يكون في موضع نصب أو خفض بعد حذف لام العلة أي: فلأنَّهُ له نارُ جهنمَ، وفي الكلام أيضاً حذف مبتدأ، وهو تكلف بعيد.

جـ ـ أنْ يكونَ في موضع رفع على الابتداء والخبر محذوف، أي: فأنَّ لهم نارَ جهنَّمَ جزاؤهم، وهو أقل هذه الأقوال تكلفاً[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن يُبَدِّلْ نعمةَ اللهِ من بعدِ ما جَاءَتْهُ فإنَّ اللهَ شديدُ العقابِ﴾[2]: جواب الشرط قوله: ﴿فإنَّ اللهَ شديدُ العقابِ﴾ إما على أنَّ العائد محذوف أي: شديدُ العقاب له، وإمَّا على أنَّ الألف واللام هما الرابط على قول الكوفيين، وذهب أبو حيان[3] إلى أنَّ الأولى أنْ يكون الجواب محذوفاً لتجنب إضمار العائد، ويتراءى لي أنَّ أبا حيان قد أخذ بما أنْكَرَه على أبي القاسم الزمخشري في الآية السابقة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فقد مسَّ القومَ قَرْحٌ مِثْلُه﴾[4] أي: فاصبروا[5].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٦٥/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٦٤٩/٢، تفسير القرطبي: ١٩٥/٨، مشكل إعراب القرآن: ٣٦٦/١، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٢/١، الكشاف: ١٩٩/٢.

(٢) البقرة / ٢١١.

(٣) انظر البحر المحيط: ٢/ ١٢٨.

(٤) آل عمران / ١٤٠.

(٥) انظر الصفحة / ٤٧٤، من هذه المسألة.

حذف الشرط وجوابه وأداته

وفي التنزيل ثلاثة مواضع يمكن حملُها على هذا الحذف، الأوّل منها قوله: ﴿ولو نَزَّلْنا عليك كتاباً في قرطاسٍ فَلَمَسوهُ بأيديهم لقالَ الذين كفروا إنْ هذا إلّا سحرٌ مبين وقالوا لولا أُنْزِلَ عليهِ مَلَكٌ وَلَوْ أنزلْنا ملكاً لَقُضِيَ الأَمْرُ ثمَّ لا يُنْظَرونَ﴾[1]: ذكر أبو حيّان[2] أنَّ الظاهر في قوله ﴿وقالوا لَوْلا أُنزِلَ...﴾ أنْ يكون مستأنفاً على أنَّه إخبارٌ مِنَ اللهِ تعالى، وأجازَ أنْ يكون معطوفاً على جواب (لو) وهو قوله تعالى: ﴿لقالَ الذين كَفَرُوا..﴾ وذكر أيضاً أنَّه لا يكون إذ ذاك هذان القولان المرتبان على تقدير إنزال الكتاب في قرطاس واقعين لأنَّ التنزيل لم يقع، وقد أشار إلى ذلك أبو عبد الله بن أبي الفضل[2] على أنْ يكون في الكلام حذف أي: ولو أَجَبْناهم إلى ما سألوا لم يؤمنوا وقالوا لولا أُنْزِل عليه مَلَكٌ. والاستئناف أظهر الأقوال وأبعدها عن التكلف.

والثاني قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ اللهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِم ويُعَذِّبَ المنافقين إنْ شاء أَوْ يتوبَ عليهم إنَّ اللهَ كانَ غفوراً رحيماً﴾[3]: عذاب المنافقين لا بدَّ منه، وعليه فلا يصح تعليق عذابهم بمشيئة الله سبحانه.

ويظهر من كلام أبي القاسم الزمخشري[4] أنَّه حمل الآية على ظاهرها،

---

(١) الأنعام / ٧ ـ ٨.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤ / ٧٨.
(٣) الأحزاب / ٢٤.
(٤) انظر الكشاف: ٣ / ٢٥٧.

والتقدير عنده: ويعذِّبهم إنْ شاء إذا لَمْ يتوبوا أو يتوبَ عليهم إذا تابوا، وفي تقديره حذف الشرط وجوابه وأداته، وقد ردَّ أبو حيـان[1] هذا القول لأنَّ فيه خروجاً على ما مر من تعليق ذلك بمشيئة الله لأنَّهم إنْ لم يتوبوا فالتعذيب لا بدَّ منه.

وذهب ابن عباس[2] إلى أنَّ المعنى: ويعذِّبَ المنافقينَ إنْ شاء إنْ ماتوا على النفاق أو يتوبَ عليهم قبل الموت.

وذهب آخرونَ إلى أنَّ التقدير: ويعذِّب المنافقين إنْ شاء بعذابٍ عاجلٍ في الدنيا. وذهب الجبائي[3] إلى أنَّ العذابَ معلَّق بمشيئة الله لأنَّه علم أنَّ من المنافقين مَنْ يتوب.

وذهب ابن عطية[1] إلى أنَّ التقدير: ليقيموا على النفاق فيموتوا عليه إنْ شاء فيعذبهم أو يتوب عليهم فيرحمهم، ويظهر هذا القول واضحاً فيما جاء في (تفسير ابن كثير): «فاستَحَقُّوا بذلك عقابَهُ وعذابَهُ ولكن هم تحت مشيئته في الدنيا إنْ شاء استمرَّ بهم على ما فعلوا حتَّى يَلْقَوهُ فيعذبهم عليه، وإنْ شاء تابَ عليهم بأنْ أرشَدَهم إلى النزوع عن النفاقِ إلى الإيمان والعمل الصالـح[4]»، وهو الظاهر في هذه المسألة، ولا ضرورة تدعو إلى ارتكاب تقدير مـا مـر.

والثالث قوله تعالى: ﴿إنَّ هذا أخي لَهُ تِسْعٌ وتِسعونَ نعجَةً ولِي نعجةٌ واحِدَةٌ فقال أكْفِلْنِيهَا وعَزَّني في الخطابِ قالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بسؤالِ نَعْجَتِكَ إلى

---

(١) انظـر البحـر المحيط: ٧ / ٢٢٣.
(٢) انظر تنوير المقباس من تفسير ابن عبّاس / ٣٥٢.
(٣) انظر التبيان في تفسير القرآن ٨ / ٢٩٨.
(٤) تفسير ابن كثير: ٣ / ٤٧٦.

نعاجه. . . ﴾[1]: ظاهر النص يدل على أنَّ الفتوى صدرت قبل أنْ يُسْمَعَ من المدَّعي عليه، وذكر ابن العربي[2] أنَّ ذلك لا يجوز عند أحد ولا في ملة من الملل، ولا يمكن ذلك للبشر، وتقدير الكلام عنده أن أحَدَ الخصمين ادَّعى والآخر سلم في الدعوى، فوقعت بعد ذلك الفتوى، وأَجَازَ أيضاً أنْ يكونَ التقدير: لقد ظَلَمَكَ إنْ كان كذلك، فحذف الشرط وجوابه وأداته.

وتقدير الكلام عند أبي حيان[3]: لئن كانَ ما تقول لَقَدْ ظَلَمَكَ، فيكون في الكلام حذف اللام الموطئة للقسم الداخلة على (إنْ) الشرطية المحذوفة أيضاً، وفيه حذف جواب الشرط أيضاً، وذكر أبو حيان أنَّ في الكلام محذوفاً آخر أي: فأَقَرَّ المُدَّعى عليه فقال: لقد ظَلَمَكَ، فيكون في الكلام حذف المعطوف عليه، وهو حذف يدل عليه المعنى.

وذكر القشيري[4] أنّه يجوز أنْ يقال إنّه كان من شرعهم التعويل على قول المدَّعي عند سكوت المدَّعى عليه، وهو قول ظاهر إنْ صحَّ ما ذهب إليه القشيري، وهو كقول ابن العربي الثاني.

---

(1) ص / ٢٣ ـ ٢٤.
(2) انظر أحكام القرآن: / ١٦٣٧.
(3) انظر البحر المحيط: ٧ / ٣٩٢ ـ ٣٩٣، وانظر: حاشية الشهاب: ٧/٣٠٦، الكشاف: ٣/٣٧٠.
(4) انظر تفسير القرطبي: ١٥ / ١٧٧.

حذف فعل الشرط وجوابه وبقاء الأداة

قيل[1] إنَّهما يحذفـان مع (إنْ) دون سائر الأدوات، واختصت بذلك (إنْ) لأنَّها أم الباب ولأنَّه لم يرد في غيرها. وذكر ابن مالك أن حذفهما معاً ضرورة، وذكر أبو حيان أنَّ ابن مالك تبع في ذلك ابن عصفور، وأنَّه لم ينص غيرهُما على ذلك بل أطلقوا الجواز إذا فهم المعنى، وذكر أنَّه قد ورد في النثر.

ولم أقف في التنزيل إلاَّ على موضعٍ واحدٍ محمول في أحَد التأويلات على حذفهما وبقاء الأداة، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إنِّي لَنْ يُجيَرنيْ مِنْ اللهِ أَحَدٌ ولن أَجِدَ من دونه مُلْتَحَداً إلاَّ بلاغاً من اللهِ ورسالاته...﴾[2]:

قيـل إنَّ الاستثنـاء في الآيـةُ مُنقطع، وقيل إنَّـه متَّصـل، وأجـاز النحويون أنْ تكون (إلاَّ) في نِيَّة الانفصال أي: إنْ لا على أنَّ (إنْ) شرطية و(لا) نافية، فيكون في الكلام حذف فعل الشرط وجوابه، وفيه جعل (لا) بمعنى(لَمْ)، أي: إنْ لم أُبَلِّغ رسالاتِ ربِّي فَلَنْ يُجيَرني منه أَحَدٌ، ودلَّ على فعل الشرط المصدر المنصوب (بلاغاً)، والمسألة عند الفراء[3]، من باب قولنا: إنْ لا قِياماً قعوداً أي، إنْ لَمْ تَقُمْ قياماً فاقْعُد قُعوداً[4].

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٣٦/٤، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٦/٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٥٢.

(٢) الجـن: ٢٢ ـ ٢٣.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ٣ / ١٩٥.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٨ / ٣٥٤، الكشاف: ١٧١/٤، حاشية الشهاب: ٢٦٠/٨، تفسير القرطبي: ٢٦/١٩، التبيان في تفسير القرآن: ١٥٨/١، مشكل إعراب القرآن: ٤١٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٦٧/٢.

حذف جملة القسم

ذكر ابن هشام[1] أنَّ هذا الحذف كثير جدًا. وذكر ابن يعيش[2] أنَّه لكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه وتوخوا ضروباً من التخفيف.

وذكر النحويون[3] أنَّ جملة القسم تحذف قبل (لأَفْعَلَنَّ) أو (لَقَدْ) أو (لَئِنْ).

ولقد وجدت أنَّ حذف جملة القسم يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، وإليك ما في سورة البقرة من هذه المسألة[4].

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ جملة القسم تحذف في مواضع يغني عنها فيها جوابه، وهذا الجوابُ يتلقَّى بحروف تدل على المحذوف وإليكَ هذه المواضع:

(١) إذا كان الجوابُ مُتَلَقًّى بـ (قد).

(٢) إذا كان الجواب مُتلقًّى باللام المفتوحة المقترنة بالفعل المضارع المؤكَّد بالنون الثقيلة أو الخفيفة.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٦.

(٢) انظر شرح المفصل: ٧ / ٩٣ - ٩٧.

(٣) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٥٦، البرهان في علوم القرآن ٣/٤٣، إعراب القرآن المجيد للسفاقسي ورقة / ٤٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٤٦.

(٤) انظر سورة البقرة الآيات: ٦٥، ٨٣، ٨٤، ٩٣، ٩٦، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٥.

(٣) إذا كان الجوابُ مُتَلَقًّى باللام الداخلة على فعل ماض جامد.

(٤) إذا كان الجوابُ مُتَلَقًّى بـ (لا) النافيـة.

(٥) إذا كان الجواب مصدَّراً بـ (إنَّ).

(٦) إذا كان الجواب ماضياً مثبتاً مقترناً باللام.

(٧) إذا كان الجوابُ مُتَلَقًّى بـلام كي.

(٨) إذا كان الجواب فعلاً مضارِعاً مؤكَّداً بنون التوكيد ومسبوقاً بـ (لا) النافيـة.

(٩) إذا كان الجواب جملة اسمية مقترنـة باللام.

(١٠) إذا كان الجواب مصدَّراً بـ (أنْ) المخففة من الثقيلة.

(١١) إذا كان الجواب مُضارِعاً مقترناً باللام.

(١٢) إذا كان الجواب مضارِعاً مُصَدَّراً باللام وحرف التسويف.

(١٣) فيما فيه لامٌ موطِّئَةٌ لِلْقَسَم.

(١) إذا كان الجوابُ متلقًّى بـ(لقد).

وهي مسألة تشيع في التنزيل، ويكاد حذف جملة القسم في هذا الموضع يكون أكْثر اطِّراداً وَدَوَراناً في التنزيل من غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسرائيلَ وَبَعَثْنا منهم اثني عشر نقيباً...﴾[١]: اللام الداخلة على (قد) هي لام جواب القسم، وهو الظاهر، واللام هذه لا بدَّ منها مع (قد) في ماض مثبت غير جامد، أمَّا المنفي فلا تدخله اللام، والقول نفسه مع الخالي من (قد). أمَّا اللام في مثل قولنا: إنَّ زيداً لقد قام

(١) المـائدة : ١٢.

فهي اللام المزحلقة عند البصريين، وهي عند محمد بن مسعود الغزني[1] لام جواب قسم مقدَّر.

وذكر السفاقسي[2] أن اللام في (ولقد) كما في الآية الكريمة لام التوكيد وأنَّها يجوز أنْ تكون لام جواب قسم محذوف.

واللام هذه ليست موطِّئةً أو ممهدة للقسم لأن الموطِّئَة[3] هي التي تدخل على أداة شرط مثل: إنْ ومَنْ وغيرهما.

---

(١) انظر : حاشية الدسوقي على المغني: ٣٢٧/١، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢٤٧٠/٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٠١.

(٢) انظر إعراب القرآن المجيد للسفاقسي ورقة/٤٦.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٣٤١، التبيان في إعراب القرآن: ٧٢/١، حاشية الشهاب: ١٧٤/٢، البحر المحيط: ٢٤٥/١.
وانظر ما في التنزيل من مواضع حذف القسم في هذه المسألة:
البقرة: ٦٥، ٣، ٩٩، ١٠٢، آل عمران: ١٣، ١٦٨، ١٨١، المائدة: ١٢، ١٧، ٣٢، ٧٠، الأنعام: ٣٢، ٣٤، ٧٠، ٩٤، الأعراف: ١١، ٥٢، ٥٩، ٧٩، ٩٣، ١٠١، التوبة: ٤٨، ١٢٨، يونس: ١٣، ٩٣، ٩٤، يوسف: ٧، ٢٤، ٣٢، ١١١، الرعد: ٣٢، ٣٨، إبراهيم: ٥، ٥١، الحجر: ١٠، ١٦، ٢٤، ٢٦، ٨٠، ٩٧، النحل: ٣٦، ١٠٣، ١١٣، الإسراء: ٤١، ٥٥، ٧٤، ٨٩، ١٠١، ١٠٢، الكهف: ١٤، ٤٨، ٦٢، ٧٢، ٧٤، مريم: ٢٧، ٨٩، ٩٤، طه: ٣٧، ٣٦، ٧٧، ٩٠، ١١٥، الأنبياء: ١٠، ١٥، ٤٨، ٥١، ٥٤، ٦٥، المؤمنون: ١٢، ١٧، ٢٣، ٤٩، ٧٦، ٨٣، النور: ٣٤، ٤٦، الفرقان: ٢١، ٢٩، ٣٥، ٤٠، ٥٠، القصص: ٤٣، ٥١، العنكبوت: ٣، ١٤، ٣٥، ٣٩، الروم: ٤٧، ٥٦، ٥٨، لقمان: ١٢، السجدة: ٢٣، الأحزاب: ١٥، سبأ: ١٠، ١٥، ٢١، يس: ٧، ٦٢، الصافات: ٧١، ٧٢، ١١٤، ص: ٢٤، ٣٤، غافر: ٤، ٣٤، ٥٣، ٧٧، فصلت: ٤٥، الزخرف: ٤٦، ٧٨، الدخان: ١٧، ٣٠، ٣٢، الجاثية: ١٦، الأحقاف: ٢٦، ٢٧، الفتح ١٨، ٢٧، ق: ١٦، ٢٢، ٣٨، النجم: ١٣، ٢٣، القمر: ٤، ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥١، الواقعة: ٦٢، الحديد: ٢٥، ٢٦، الجمعة: ٦، الملك: ٥، التكوير: ٢٣.

(٢) إذا كان الجواب مُتَلقًّى باللام المفتوحة المقترنة بالفعل المضارع المؤكّد بالنون الثقيلة أو الخفيفة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُم أحرص الناس على حياةٍ.......﴾(١).

ذكر السيوطي(٢) أنّه لا حاجة إلى تقييد المضارع بالمثبت لأنَّ اللام لا تدخل على غيره إلاّ شذوذاً.

والاكتفاء باللام أو النون إنّ لَمْ يفصل بينه وبين اللام ضرورة خلافاً لأبي على الفارسي والكوفيين في تجويزهم ذلك في الاختيار(٣). فإنْ فُصِلَ جاز والفصل إمّا بمعمولٍ مقدّم كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مِتُّم أَوْ قُتِلْتُم لإلى الله تُحْشَرَونَ﴾(٣)، أو بحرف تنفيس كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى﴾(٤)، أو بـ (قد) كقولنا: واللهِ لَقَدَ أقومُ اغداً.(٥).

وحذف القسم في التنزيل في مثل هذا الموضع كثير(٦).

ويجوز أن تُجْرى بعض الأفعال مجرى القسم فيستغني عن تقدير القسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كتب اللهُ لأغْلبَنَّ أنا وَرُسُلي إنَّ الله قويٌ

---

(١) البقرة: ٩٦.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٤٦.
(٣) آل عمران: ١٥٨.
(٤) الضحى / ٥.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٤٦.
(٦) انظر: البقرة: ٩٦، ١٤٤، آل عمران: ٨١، ١٨٦، ١٩٥، النساء: ٧٢، ٨٧، ١٥٩، المائدة: ٢٧، ٦٤، ٦٧، ٧٣، ٨٢، ٩٤، الأنعام: ١٢، الأعراف: ٨٨، ١٢٤، هود: ١١ : ١١٩، يوسف: ٣٥، إبراهيم: ١٢، ١٣ : ١٤، الحجر: ٣٩، النحل: ٤١، ٩٢، ٩٣، ٩٦، الإسراء: ٤، ١٧، مريم: ٧٧، طه: ٥٨، ٧١، ٩٧، الحج: ٤٠، ٥٨، ٥٩، ٦٠، المؤمنون: ٤٠، النور: ٥٥، الشعراء: ٤٩، العنكبوت: ٧، ٣٢، ٥٣، ٥٩، السجدة: ١٣، ٢١، ص: ٨٤ـ٨٥، فصلت: ٢٧، محمد: ٣٠، الفتح: ٢٧، المجادلة: ٢١، الجمعة: ٤، التكاثر: ٦، الهمزة: ٤٠.

عزيز﴾[1]: فالفعل (كَتَبَ) يجوز أَنْ يُجْرى مجرى القسم[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنا إلى بني إسرائيلَ في الكتاب لَتُفْسِدُنَّ في الأَرْضِ...﴾[3]: قوله ﴿لَتُفْسِدُنَّ﴾ جواب قسم مقدّر، ويجوز أَنْ يكونَ (وقضينا) مُجرى مجرى القسم[4]، وهو الظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ الذين آمَنوا منكم وعَمِلوا الصالحاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهم في الأرضِ......﴾[5]: يجوز أَنْ يكون (وَعَدَ) مُجرى مجرى القسم، فلا حذفَ في الكلام[6].

(٣) إذا كان الجواب متلقًّى باللام الداخلة على فعل ماضٍ جامد:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ ما شَرَوْا به أَنْفُسَهُمْ لَو كانوا يعلَمونَ﴾[7].

أي: والله لبئس ما شروا به أنفسهم[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون....﴾[9]: أي: فوالله لنعم المجيبون[10].

---

(١) المجادلة: ٢١.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢١٤، البحر المحيط: ٨ / ٢٣٩، معاني القرآن للفراء: ١٤٢/٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٢٧/٢.

(٣) الإسراء / ٤.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٨، حاشية الشهاب: ٦ / ٩، الكشاف: ٤٣٨/٢.

(٥) النور/ ٥٥.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٤٦٩، حاشية الشهاب: ٦ / ٣٩٧، الكشاف ٧٣/٣.

(٧) البقرة / ١٢.

(٨) انظر: الدر المصون ورقة / ٤٦٢، البحر المحيط: ١ / ٣٣٤، التبيان في إعراب القرآن: ١٠١/١.

(٩) الصافات: ٧٥.

(١٠) انظر البحر المحيط: ٧ / ٣٦٤، حاشية الشهاب: ٢٧٤/٧، الكشاف: ٣٤٣/٣، وانظر شاهداً آخر: الحج: ١٣.

(٤) إذا كان الجواب مُتَلَقَّى بـ (لا) النافيـة :

ذكر السيوطي(١) أنَّ أبا حيَّان منع حذف جملة القسم إنْ كان الجواب مُتَلَقَّى بـ (ما) أو (لا)، وليس القول كذلك لأنَّ ما في التنزيل يرد ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ كادوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ من الأرض لِيُخْرِجوكَ منها وإذاً لا يلبثون خِلافَكَ إلَّا قليلاً﴾(٢): قوله ﴿لا يلبثون....﴾ جواب قسم محذوف أي: واللهِ لا يلبثون خِلافَكَ. وذكر أبو حيَّانَ أنَّ (إذاً) لم تعمل لأنَّها توسطت بين القسم المقدَّر والفعل، وليست المسألة على ما زعم لأنَّ الفصل بالقسم و(لا) النافية مغتفر(٣)، ويدل على ذلك قراءة أُبي: «وإذاً لا يَلْبَثوا» بالنصب.

وأجاز أبو حيَّان أنَّ يكون قوله (لا يَلْبَثونَ) في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي: وهم إذاً لا يلبثون. وأجاز هشام(٣) النصب بها بعد المبتدأ أيضاً كقولنا: زيدُ إذن يكرِمَكَ، ولكنها عند أبي حيَّان(٤) ملغاة في الآية والمثال المصنوع.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسْرائيلَ لا تعبدون إلَّا اللهَ وبالوالِدَيْنِ إحْسناً....﴾(٥): في قوله ﴿لا تعبدون﴾ ثمانية أوجه من الأعاريب أختار منها ما يلي:

أ ـ أنْ يكون في موضع نصب على الحال من (بني إسرائيل) على أنها حال مقدَّرة أي: مُقَدِّرين التوحيدَ أبداً ما عاشوا.

ب ـ أنْ يكون مفسِّراً لأخذ الميثاق، وعليه فلا موضع له.

---

(١) انظر همع الهوامـع: (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٥٦.
(٢) الإسراء: ٧٦.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ١٠٥.
(٤) انظر البحر المحيط: ٦ / ٦٥.
(٥) البقـرة / ٨٣.

جـ ـ أنْ يكون جواباً لقسم محذوف دلَّ عليه الميثاق، وقد نُسِبَ هذا الوجه إلى سيبويه والفراء والكسائي وغيرهم.

د ـ أنْ يكون في الكلام حذف حرف الجر (على) أو(الباء)والحرف المصدري (أنْ) والتقدير: على أنْ لا تَعْبُدوا أو: بأنْ لا تعبُدُوا، وهو تكلف لا محوج إليه، وقد عزَّز الزمخشري[1] هذا الوجه بقراءة ابن مسعود الشاذة (لا تَعْبُدوا). وقيل إن حذفَ (أنْ) ورفع الفعل من باب الشذوذ والمسألة تصح على مذهب ابن مالك[2].

هـ ـ أنْ يكون معمولاً لقول محذوف، وهذا القول حال أي: قائلين لهم لا تعبدون إلاَّ الله.

و ـ أنْ يكون معمولاً لقول محذوف، وهذا القول مستأنف[3].

ولعل أيسر هذه الأوجه وأقلها تكلفاً أن يكون إمّا مفسِّراً وإمّا في موضع الحال.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ أخذْنا ميثاقَكُم لا تَسْفِكونَ دِماءَكُم ولا تُخْرِجونَ أنْفُسَكُم من ديارِكم....﴾[4]: القول فيها مثل سابقتها.

(٥) إذا كان الجواب مصدَّراً بـ (إنَّ):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واسألِ القريَةَ التي كنَّا فيها والعيرَ التي أقْبَلْنا

---

(١) انظر الكشاف: ١ / ٢٩٣.

(٢) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ٥٧٢.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٣٧٧، البحر المحيط: ١ / ٢٨٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/١، تفسير القرطبي: ١٣/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٨٣/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٣٦/١.

(٤) البقرة / ٨٤.

فيها وإنَّا لصادِقونَ..﴾[1]: ذكر الشهاب[2] أنَّ قوله ﴿وإنَّا لصادِقونَ﴾ تأكيدٌ في محل القسم لأنَّ المرادَ تأكيد صدقهم، وأجاز أنْ يكون جواباً لقسم مضمر[3].

(٦) إذا كان الجواب ماضياً مثبتاً مقترناً باللام:

لقد مرَّ أنَّ النحويين[4] قيدوا اقتران اللام بالماضي المتصرف المثبت بوجوب كونها مع (قد)، ولكنَّ ما في التنزيل يرد هذه المزاعم، ومما جاء على خلاف هذا الزعم قوله تعالى: ﴿وإنْ كادوا لَيَفْتِنونَكَ عن الذي أَوْحَينا إليكَ لِتَفْتَرِيَ علينا غيرَهُ وإذاً لاتَّخذَوكَ خليلاً...﴾[5]:

ذكر أبو حيان[6] أنَّ قوله ﴿لاتَّخذوكَ خليلاً﴾ جواب قسم مقدَّر أي: واللهِ لَيَتَّخِذَونك خليلاً على تأويل الماضي بالمضارع لأنَّ (إذاً) تقتضي الاستقبال لأنَّها من حيث المعنى جزاء. وذهب الزمخشري[7] والفراء[8] إلى أنَّه جواب (لو) محذوفة مع فعل الشرط أي: ولو اتَّبَعْتَ مرادَهم لاتَّخَذوكَ خليلاً، ولكنت لَهم وليًّا ولخرجْتَ مِنْ ولايتي، وهو عند أبي حيَّان تفسير معنى، ولست أتفق مع أبي حيَّان فيما ذهب إليه لأنَّ الأكثر في (إذَنْ) أن تكون جواباً لـ (إنْ) أو(لو) مقدَّرتين أو ظاهرتين[9].

---

(١) يوسف / ٨٢.
(٢) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ٢٠١.
(٣) انظر شاهدين آخرين: آل عمران / ١٧٨، الحج / ١٧.
(٤) انظر الصفحة / ٦٦٤.
(٥) الإسراء / ٧٣.
(٦) انظر البحر المحيط: ٦ / ٦٥.
(٧) انظر الكشاف: ٢ / ٤٦٠.
(٨) انظر معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٤١.
(٩) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢١/١.

وذكر ابن هشام أنَّ دخول اللام على الماضي المتصرف هو مذهب الكسائي وهشام[1] على إضمار (قد) وفي المسألة حديث مبسوط في (المغني)[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿إذاً لأذقناك ضِعْفَ الحياةِ وضِعْفَ المماتِ..﴾[2]. وقوله ﴿ما اتَّخذ الله من وَلَدٍ وما كان مَعَهُ مِنْ إله إذاً لذهبَ كلُّ إلهٍ بما خلق ولعلا بَعْضُهم على بعض...﴾[3].

(٧) إذا كان الجواب متلقًّى بـلام كي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الساعةَ آتية أكَادُ أُخْفيها لِتُجْزى كلُّ نفسٍ بما تَسْعى﴾[4]: اللام في (لِتُجْزي) تتعلق بـ(أُخْفيها) أو بـ(آتية)، وأجاز الأخفش[5]، وأبو البركات بن الأنباري[6] وأبو علي الفارسي[7] أن تكون لام (كي) مما يتلقَّى به القسم كقولنا: تالله لِيَقومَ زيدٌ، وعليه فالجواب من قبيل المفرد لأنه ينسبك مصدر مؤوَّل من (أنْ) المضمرة وممَّا بعدها.

وقد نسب القرطبي[8] هذا القول أيضاً لأبي حاتم السجستاني، إذْ جعل اللام في قوله تعالى: ﴿إنَّا فتحنا لك فتحاً مُبيناً لِيَغْفِرَ لك الله ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وما تَأَخَّرَ...﴾[9]، مما يُتَلَقَّى بها القسم.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٠٢.

(٢) الإسـراء / ٧٥.

(٣) المؤمنـون / ٩١، وانظر شاهدين آخرين: النساء/٦٧، العنكبوت/٤٨.

(٤) طـه / ١٥.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٢٣٢، وانظـر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٨٧، خزانة الأدب: ٤/٥٨١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٤٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٧٨.

(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣٩٩.

(٧) انظـر خزانة الأدب: ٤ / ٥٨١.

(٨) انظـر تفسير القرطبي: ١٦ / ٢٦٢.

(٩) الفتـح / ١-٢.

وقد عزّز هؤلاء قولهم بقول حريث بن عتاب الطائي[1]:

إذا قالَ قَدْني قُلْتُ باللهِ حِلْفَةً ... لِتُغْنِيَ عَنِّي ذا إنائِكَ أجْمَعا

وقيل إنّ أبا علي الفارسي[2] قد رجع عن هذا القول في كتابيه (التذكرة) و(البصريات) زاعماً أنّ ذلك لم يرد عن العرب، وعليه فاللام في قوله تعالى: ﴿يحلفون بالله لكم لِيُرْضُوكم...﴾[3] تتعلق بالفعل قبلها على أنّها لام التعليل، والقول نفسه بالنسبة للشاهد الشعري.

وذكر ابن عصفور[4] أنّ أبا علي الفارسي أجاز أنْ يكون المقسم عليه محذوفاً، وهو الظاهر عند أبي حيان[4] وابن هشام[5] لأنّ كون قوله ﴿لِيُرضوكم﴾ جواباً للقسم خطأ عندهما، وتقدير الجواب يحلفون بالله ليكونن كذا لِيُرضوكم، فتتعلق لام التعليل بالجواب المحذوف، والقول نفسه بالنسبة للشاهد الشعري.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغى إليه أفئدةُ الذين لا يؤمنون بالآخرةِ وَلِيَرْضَوْهُ وليقْتَرِفوا ما هم مقترفون﴾[6].

وقوله: ﴿لِيَجْزِيَ اللهُ كلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ إنَّ اللهَ سريعُ

(١) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٤٢، خزانة الأدب ٥٨١/٤، شرح شواهد المغني/٥٥٩، لسان العرب (لوم)، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٧٨، وهذا البيت من الطويل.

(٢) انظر خزانة الأدب: ٤ / ٥٨١.

(٣) التوبة / ٦٢.

(٤) انظر البحر المحيط: ٥ / ٦٤.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/٢٧٨.

(٦) الأنعام / ١١٣.

الحساب﴾[1]، وقوله: ﴿كَذلكِ لِنُثَبِّتَ به فؤادَكَ وَرَتَّلْناهُ ترتيلاً﴾[2]، وقوله: ﴿إنَّا فتحنا لك فتحاً مُبيناً لِيَغْفِرَ لك الله ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وما تأخَّر. . . .﴾[3]، أي: واللهِ لِيَغْفِرَ لـــكَ[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولله ما في السموات وما في الأرضِ لِيَجْزِيَ الذين أساءوا بما عملوا وَيَجْزِيَ الذين أَحْسَنُوا بالحُسْنى﴾[5].

(٨) إذا كان الجواب فعلاً مضارعاً مؤكداً بنون التوكيد ومسبوقاً بـ (لا) النافية:

ومنه قوله تعالى: ﴿واتَّقوا فتنةً لا تُصيبَنَّ الذين ظَلَمُوا منكم خاصَّةً. . . .﴾[6] قيل إنَّ (لا) النافية داخلة على جواب قسم مقدَّر[7].

(٩) إذا كان الجواب جملة اسمية مقترنة باللام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُم آمنوا واتَّقَوْا لَمثوبَةٌ مِنْ عندِ الله. . .﴾[8] قيل إنَّ قوله: ﴿لَمثُوبَةٌ مِنْ عندِ الله﴾ جواب لقسم مقدَّر[9].

ومن ذلك قوله: ﴿لا تَقُمْ فيه أبداً لِمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التقوى مِنْ أوَّلِ يوم أَحَقُّ أَنْ تقوم فيهِ رِجالٌ يُحِبُّونَ أن يَتَطَهَّرُوا. . . .﴾[10]: القولَ فيها مثل

---

(١) إبراهيم / ٥١.

(٢) الفرقـان / ٣٢.

(٣) الفتـــح / ١.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٥٥ - ٥٦، تفسير القرطبي: ٢٦٢/١٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٧/٢، البحر المحيط: ٩٠/٨.

(٥) النجـــم / ٣١.

(٦) الأنفال / ٢٥.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الصفة الصفحة / ٤٥٥.

(٨) البقـــرة / ١٠٣.

(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة / ٦٣٣.

(١٠) التوبـــة / ١٠٨.

سابقتها في أنَّ اللام في جواب قسم مقدَّر.[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا ينادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أنْفُسَكُم...﴾[2]: اللام في (لَمَقْتُ) في جواب قسم مقدَّر[3].

(١٠) إذا كان الجواب مصدَّراً بـ (أنْ) المخفَّفة من الثقيلة:

ومنه قوله تعالى: ﴿وأنْ لَو استقاموا على الطريقة لأسْقَيْناهم ماءً غَدَقاً...﴾[4]: (أنْ) مخفَّفة من الثقيلة، والمصدر المؤول منها ومما في حيِّزها منسُوقٌ على نائب الفاعل في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إليَّ أنَّه استمَعَ نَفَرٌ من الجنِّ...﴾[5] أو على الهاء في قوله: ﴿فآمَنَّا بِهِ ولَنْ نُشْرِكَ بِربِّنا أحَداً...﴾[6]. وحمل الفراء[7] وابن الأنباري[8] وغيرهما قوله: (وأنْ لَوِ استقاموا) على أنَّه جواب قسم أي: واللهِ أنْ لو استقاموا كقولنا: واللهِ لَوْقمت، وعزَّزوا ما ذهبوا إليه بقول الشاعر:[9]

أمَا واللهِ أنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ... وما بالحرِّ أنْتَ ولا العَتِيقِ

ومذهب سيبويه[10] وغيره أنَّ (أنْ) زائدة بين فعلِ القسم وَ (لو) أي:

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٦٠، حاشية الشهاب ٤/٣٦٤.

(٢) غافر / ١٠.

(٣) انظر البحر المحيط: ٧ / ٤٥٢.

(٤) الجن / ١٦.

(٥) الجن / ١.

(٦) الجن / ٢.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء: ٣ / ١٩١.

(٨) انظر تفسير القرطبي: ١٩ / ١٨.

(٩) قائله مجهول، وهو من الوافر، انظر المقرّب: ٢٠٥/١، خزانة الأدب: ١٣٣/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠/١، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٣/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك): /٥٠

(١٠) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٣٣، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٠.

أقسم باللهِ لو كنتَ حرًّا. ومذهب ابن عصفور[1] أنَّ (أنْ) لربط المقسم به بالمقسم عليه، وذكر ابن هشام[2] أنَّ الأكثر ترك (أنْ) وأنَّ الحروف الرابطة ليست كذلك. والقول نفسه مع الفرَّاء[3] في أنَّ (أنْ) زائدة.

وذكر السيوطي[4] أنَّ ابن الصائغ ردَّ قول ابن عصفور وأنَّ أبا حيان ذكر أنَّ ابن عصفور قد رجع عن ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذين آمنوا أَنْ لو يشاءُ اللهُ لَهَدَى النّاسَ جميعاً﴾[5]: في معنى (ييأسْ) قولان يدور في فلكيهما أوجه من التأويـــل:

الأوَّل: أنْ يكون بمعنـى (يعلم) والتقدير: أَفَلَمْ يَعْلَمِ الذين آمنوا أَنْ لو يشاءُ اللهُ لهدى الناس جميعاً على أَنَّ (أَنْ) مُخَفَّفَة من الثقيلة واسمها مضمر، والجملة الامتناعية في موضع خبرها، والمصدر المؤول منها وممَّا في حيزها ساد مسدَّ مفعولين أو مفعولٍ واحد. واليأس بمعنى العلم لغة هوازن وحي من النخع، وقد أنكر الفرَّاءُ هذا القول زاعماً أنَّه لم يَسْمَعْ أحداً من العرب يتكلم بها، وقد ردَّ أبو حيَّان هذا الزعم لأنَّ غيرَه من الثقات أثبتها، وقد رُويَ عن ابن عباس[6] أنَّه قال: لم نجدها في العربيـة.

وأجاز آخرون أنْ يكون اليأس مضمَّناً معنى العلم لأنَّ اليائِسَ من الشيء عالِمٌ به، وهو القول الظاهر في هذه المسألة.

---

(1) انظر المقرِّب: ١ /٢٠٥.

(2) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥١/، وانظر شرح التصريح على التوضيح : ٢/٢٣٣.

(3) انظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٩١، التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٥٣.

(4) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤ / ٢٤٣.

(5) الرعـــــد / ٣١.

(6) انظر لسان العرب (يئس) وانظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس / ٢٠٨.

الثانـــي : أنْ يكون على معناه المعروف في اللغة، وهو القنوط من الشيء، وفيه أوجه من التأويل:

أ ــ أنْ يكون في الكلام إضمار مفعول له عامل في قوله: ﴿أنْ لَوْ يشاء......﴾ والتقدير أَفَلَمْ ييأسِ الذين آمنوا عن إيمانهم عِلْماً منهم أنْ لَوْ يشاءُ الله لهدى الناسَ جميعاً، فيكون الضمير في (من إيمانِهم) عائداً على الكفّار، والضمير في (مِنْهُم) عائد على (الذين آمَنُوا)، ويكون المصدر المؤوَّلُ مِنْ (أَنْ) المخفَّفة من الثقيلة وما في حيِّزها في موضع نصب على المفعول به لِـ (عِلماً) المقدَّر، وهو قول الفرَّاء، وذكر الشهاب أنَّه لا يصح تقدير لام العلة قبل (أنْ) المخفَّفَة لأنَّه لا يصلح للعلية، وإنما العلَّة علمهم بذلك.

ب ــ أنْ يكون المعنى أَفلَمْ ييأسِ الذين آمنوا من إيمان الكفار من قريش المعاندين لله ورسوله، وذلك أنه لما سـألوا هـذه الآيات اشتـاق المؤمنون إليها وأحبوا نزولها ليؤمن هؤلاء الذين علم الله منهم أنهم لا يؤمنون، وهو قول الكسائي.

جـ ــ أن يكون المعنى أفلم يَيْأَسِ الذين آمنوا بعلمهم أنْ لا هدايةً إلاّ بمشيئة اللهِ، وعليه يكون المصدر المؤوَّلَ من (أَنْ) المخفَّفة وما في حيِّزها في موضـع جـر أوْ نصب بعد إسقـاط الخافض على أنْ يكـونَ متعلِّقـاً بـ (آمنوا) أي: أَفَلَمْ ييأسِ الذين آمنوا بأنْ لا هدايَةَ إلاَّ بمشيئة الله بعلمهم، وهو قول أبي العباس المبرِّد، وقد تبعه فيه الزمخشري.

د ــ أنْ يكون الكلام قد تمَّ عند قوله ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذين آمنوا﴾ على أنَّه تقرير أي: قـد يَئِسَ الذين آمنوا من إيمانِ هؤلاءِ المعاندينَ، ويكون قوله ﴿أن لـو يشاءُ اللهُ لَهَدَى النَاسَ جميعاً﴾ جواب قسم محذوف، ويدلُّ عليه

وجود (أَنْ) مَعَ (لَوْ)، وهو قول أبي حيّان[1].

والقول في هذه المسألة كسابقتها في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لوِ استقاموا على الطريقةِ لأسقيْناهم ماءً غَدَقاً﴾[2].

(١) إذا كان الجواب مضارعاً مقترناً باللام:

ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذة: ﴿فَلأُقْسِمُ بمواقِعِ النُّجومِ﴾[3]: في المسألة خلاف مبسوط في مكانه[4].

(١٢) إذا كان الجواب مضارعاً مصدَّراً باللام وحرف التسويف:

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ربُّك فَتَرْضى..﴾[5]: في المسألة خلاف مبسوط في مكانه[6].

(١٣) فيما فيه لام موطئة للقسم:

ويشيع حذف القسم في هذه المسألة في مواضع كثيرة من التنزيل، ومنه قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَتَيْتَ الذين أوتوا الكتابَ بِكلِّ آيةٍ ما تبِعُوا قِبْلَتَكَ وما أنت بتابعٍ قِبْلَتَهُم..﴾[7] أي: واللهِ لَئِنْ أتيت الذين أوتوا الكتابَ بكل آيةٍ ما تبعوا قبلتك[8].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٩٢، التبيان في تفسير القرآن: ٦ / ٢٥٤، معاني القرآن للفراء: ٢/٦٣ - ٦٤، حاشية الشهاب: ٥/٢٤١، الكشاف: ٢/٣٦٠، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٥٧، تفسير القرطبي: ٩ / ٣٢٠.

(٢) الجـن / ١٦.

(٣) الواقعة: ٧٥.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة: ١٣٩.

(٥) الضحى: ٥.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.

(٧) البقرة: ١٤٥.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة: ٦٣٣. وانظر ما في التنزيل من =

وقد تقترن اللام الموطئة باسمي الشرط (مَنْ) و(ما) وهي مسألة قد تحدَّثْت عنها في مكان آخر[1].

(١٤) إذا كان الجوابُ مصدَّراً بـ (إنْ) النافية:

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ منكم إلاَّ واردُها كان على ربِّك حَتْماً مَقْضيًّا﴾[2]: ذكر ابن عطية[3] أَنَّ قوله ﴿وإنْ منكم إلاَّ وارِدُها﴾ قسم على أنَّ الواو حرف قسم وَ (إنْ) نافية، وهي مِمَّا يلتقي به القسم، وَردَّ أبو حيان[3] هذا القول لأنَّ القسم لا يحذف إلاَّ إذا كان الجواب باللام أو (إنَّ)، وهو قول النحويين أيضاً، وعليه فلا يحذف مع (إنْ) النافية، ولأنَّ فيه خروجاً على مذهب النحويين في منع حذف المجرور وإبقاء الجار إلاَّ في ضرورة شعر أوْ نادر كلام على أنْ تقوم صفة المحذوف مقامه كقولهم: نعم السيرُ على بئسَ العير أي: نعمُ السيرُ على عيرٍ بئسَ العيرُ، ولست أتفق مع أبي حيان فيما ذهب إليه لأنَّ ابن مالك أجاز أنْ يجر غير (رب) مِنْ حروف الخفض محذوفاً فيصح أنْ يقال: زيدٍ في جوابِ مَنْ قال: بمن مررت؟ وأنْ يقال: بل زيدٍ لمن قال: ما مررت بأحَدٍ، وفي (همع الهوامع)[4] حديث مفصَّل عن هذه المسألة.

= مواضع حذف فيها القسم مع لام التوطئة: البقرة: ١٢٠، ١٤٥، ١٥٥، آل عمران: ٨١، النساء: ٧٣، المائدة: ١٢، ٢٨، الأنعام: ٦٣، ٧٧، الأعراف: ٢٣، ١٣٤، ١٤٩، ١٨٩، التوبة: ٦٥، ٧٥، يونس: ٢٢، هود: ٧، ٨، ٩، ١٠، يوسف: ١٤، ٣٢، الرعد: ٣٧، النحل: ١٢٦، الإسراء: ٦٢، ٨٦، ٨٨، الكهف: ٣٦، ٤٦، مريم: ٦٦، الأنبياء: ٤٦، المؤمنون: ٣٤، الشعراء: ٢٩، ١١٦، ١٦٧، العنكبوت: ٩، ١٠، ٦١، الروم: ٥١، ٥٨، لقمان: ٢٥، الأحزاب: ٦، فاطر: ٤١، ٤٢، الزمر: ٣٨، ٦٥، فصلت: ٥٠، الزخرف: ٩، ٨٧، الحشر: ١١، المنافقون: ٨، العلق: ١٥.

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط، الصفحة: ٩٣٣.

(٢) مريم: ٧١.

(٣) انظر البحر المحيط: ٦/٢٠٩..

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٢٣ ـ ٢٢٤.

ولعلَّ ما يُعزِّز ما ذهب إليه ابن عطية قولُه عليه السلام: «لا يموتُ لمؤمنٍ ثلاثةُ أولادٍ فتمسه النار إلاَّ تَحِلَّة القَسَم»[1]، وذكر ابن الأثير أنَّه قيل إنَّ المراد بالقسم قوله تعالى: ﴿وإنْ منكم إلاَّ وارِدُها﴾، وهو قول أبي عبيد أيضاً، ويظهر من كلام أبي منصور الأزهري أنَّه ليس قسماً: «وقال غير أبي عبيد لا قَسَم في قوله عزَّ وجل: ﴿وإنْ منكم إلاَّ وارِدُها﴾، فكيف يكون له تحلَّة، وإنَّما التحلَّةُ للأيْمان قال: ومعنى قوله «إلاَّ تحلة القسم»: إلاَّ التعذير الذي لا ينداه مكروه ومثله قول العرب: ضَرَبْتُه تحليلاً ووعظته تعذيراً، أي: لم أُبالِغ في ضربه ووعظِه، وأصْل هذا من تحليل اليمين، وهو أنْ يحلف الرجل ثم يستثني استثناء متصلاً باليمين غير منفصل عنها يقال: آلى فلانٌ أليَّةً لم يتحلَّلْ فيها، أي: لم يستَثْنِ، ثم يجعل ذلك مثلاً للتقليل...»[2].

وذهب السبكي[3] إلى ما ذهب إليه أبو عبيد وابن عطية لأنَّ النبي عليه السلام قد فهم من الآية السابقة القسم كما مر في الحديث، ولأنَّ بعض الصحابة كالحسن وابن مسعود وقتادة ذكروا أنَّه قسم حتماً، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿كان على ربِّك حَتْماً مَقْضِيًا﴾[4].

وذكر الشهاب[5] أنَّ ابن هشام في (شرح بانت سعاد) ذهب إلى أنَّه لاقسم في الآية اللهم إلاَّ أنْ يقال إنَّ قوله تعالى: ﴿وإنْ منكم إلاَّ وارِدُها﴾ معطوف على ما أجيب به القسم في قوله تعالى: ﴿فوربِّك لَنَحْشُرَنَّهُم...﴾[6]، وذكر أيضاً أنَّ لك أنْ تقول إنَّه لا تقدير فيه والمعنى

(١) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٤٢٩.
(٢) انظر تهذيب اللغة (حلل).
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٦/٩.
(٤) مريم: ٧١.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٦/١٧٦.
(٦) مريم: ٦٨.

محمول على ما مر في كلام أبي منصور الأزهري، أو تقول إنَّ الجملة معطوفة على جواب القسم أو حال.

وذكر القرطبي أنَّ المراد بالقسم قوله تعالى: ﴿والذارياتِ ذَرْواً﴾[1] إلى قوله تعالى: ﴿إنما توعَدونَ لَصادِقٌ وإنَّ الدينَ لواقِعٌ﴾[2]، وذكر أيضاً أنَّ كونه ﴿وإن منكم إلاَّ وارِدُها﴾ هو الأشهر[3].

ويظهر لي مما مر أنَّ في الآية قسماً مقدَّراً، ويعززه كما مر فهم الرسول عليه السلام وإجماع المفسرين عليه، ولا ضير في أنْ يجاب القسم بـ (إنْ) النافية.

---

(١) الذاريات: ١.
(٢) الذاريات: ٥، ٦.
(٣) تفسير القرطبي: ١١، ١٣٥، وانظر البحر المحيط: ٦/٢٠٩، حاشية الشهاب: ٦/١٧٦.

حذف جواب القسم

ذكر النحويون[1] أنَّ جواب القسم يحذف إنْ دلَّ عليه دليل، وقد دوَّنوا في مؤلَّفاتهم بعض الشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب.

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ حذف جملة جواب القسم[2] أقل من جملة القسم.

وإليك أهم المواطن التي يحذف فيها جواب القسم:

(١) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بلام كي.

(٢) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بحرف النفي (لن).

(٣) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بالفاء.

(٤) فيما ظاهره أنَّ الجواب مصدَّر بـ (هل).

(٥) فيما ظاهره أنَّه جواب القسم على حذف اللام.

(١) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بلام كي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْلِفونَ بالله لَكُم لِيُرْضوكُم﴾[3] أي: يَحْلِفونَ

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٦ همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٥٦، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٤.

(٢) انظر: البقرة: ١ ـ ٢، التوبة: ٦٢، طه: ٧٢، الشعراء: ١ ـ ٢، النمل: ١، القصص: ١ ـ ٢، ١٧، الروم: ١ ـ ٢، لقمان: ١ ـ ٢، ص: ١، الزخرف: ٨٨، ق: ١ ـ ٣، القلم: ٢، القيامة: ١ ـ ٢، النازعات: ١، الروح، ١، الفجر، ١ ـ ٢، الشمس: ١ ـ ٩.

(٣) التوبة: ٦٣.

بالله لَيَكُونَنَّ كذا لِيُرْضوكُم[1].

(٢) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بحرف النفي (لن).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالُوا لَنْ نؤثِرَكَ على ما جاءنا من البيِّنات والذي فَطَرَنا فاقض ما أنت قاضٍ إنَّما تقضي هذه الحياةَ الدُّنيا﴾[2]. قوله تعالى ﴿والذي فَطَرَنا﴾ في موضع الجر عطفاً على قوله ﴿ما جاءنا﴾ وأجاز بعض النحويين أن يكون في موضع جر على القسم على أنَّ جوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤثِرَكَ على ما جاءنا من البيِّنات﴾ ويظهر لي من كلام الفرَّاء أنَّ ما عدُّوه دليلاً على الجواب هو الجواب: «ولو أرادوا بقولهم (والذي فَطَرَنا) القسم بها كانت خفضاً، وكان صواباً كأنَّهم قالوا: لن نُؤْثِرَكَ والله»[3] وهو الظاهر عندي، ولعل ما جعل النحويين يفرُّون مما أجازه الفراء أنَّ القسم عندهم لا يجاب في النفي بـ (لَن) إلاَّ في شاذ الشعر كما هو عند أبي البقاء[4] وغيره[5] فالتقدير عندهم يجب أن يكون والذي فطرنا لا نُؤْثِرُكَ.

وأجاز بعض النحويين أنْ يُتَلَقَّى القسم بـ (لم) لا بـ(لَنْ)، والصحيح عند السيُّوطي[6] العكس لأنَّ (لم) للمضي، والقسم بالمستقبل أجدر.

(٣) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بالفاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ونَجْعَلُ لكما سلطاناً فلا يَصِلونَ إليكُما بآياتنا

---

(١) انظر هذه المسألة مفصلة فيما جاء في هذا البحث من حذف جملة القسم الصفحة: ٦٦٣.

(٢) طه: ٧٢.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١٨٧/٢.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٩٧/٢.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٠٥.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٤٤/٤.

أنتما ومَنْ اتَّبَعَكما الغالبون﴾[1]: في متعلق ﴿بآياتِنا﴾ خلاف بين النحويين، فيجوزَ عندهم أنْ يَتعلَّقَ بـ ﴿ونَجْعَلُ﴾ أو بـ (يَصِلونَ) أو بـ (الغالِبون) على مذهب من يجوِّزَ تقدم الجار والمجرور على الموصول (أل)، وهي مسألة لا تصح عند الزمخشري[2]، ويجوز أنْ يكون العامل فيه محذوفاً أي: اذهَبْ بآياتنا، وأنْ يكون بياناً عامله محذوف أي: أعني بآياتِنا. وأجاز الزمخشري أنْ تكون الباء للقسم جوابه (فلا يَصِلُون)، وهو مقدَّم عليه وقد ردَّه أبو حيَّان[3] لأنَّ جواب القسم لا تكون فيه الفاء ولا يتقدم عليه، ولست أتفق مع أبي: حيَّان في أنَّه لا يتقدم عليه، لأنَّ كونه مقدماً أقل تكلفاً من تقديره محذوفاً.

ويظهر لي أنَّ جَعْلَ الباء متعلقة بـ (الغالِبونَ) على أنَّها للسبب أقل تكلفاً من تقدير عامل أو جواب قسم.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ انتَصَـرَ بعدَ ظُلْمِـه فأُولئـك ما عليهم من سبيل﴾[4]: الظاهر في اللام في (لَمَنْ) أنْ تكون لام الابتداء، وذهب ابن عطية[5] إلى أنَّها الموطئة الداخلة على أداة الشـرط مثل (لئن)، وعليـه فالقسـم محذوف، والجواب للسابق منهما، فالجواب قوله (فأولئك ما عليهم من سبيل)، وقيل إنَّ جواب القسم ساد مسدَّ جواب الشرط كما في (حاشية الشهاب)[6]، ويظهر لي أنَّ جعل قوله ﴿فأولئك ما عليهم من سبيل﴾ جواباً للشرط أظهر لوجود الفاء، فيكون جواب القسم محذوفاً حملاً على قول

---

(١) القصص: ٣٥.
(٢) انظر الكشاف: ٣/١٧٦.
(٣) انظر البحر المحيط: ٧/١١٨، وانظر حاشية الشهاب: ٧/٧٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٢١، تفسير القرطبي ١٣/٢٨٧.
(٤) الشورى: ٤١.
(٥) انظر البحر المحيط: ٧/٥٢٣.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٧/٤٢٦.

الفرّاء[1] وابن مالك[1] اللذين جوزا أنْ يكون الجواب للشرط وإنّ تأخّرَ.

(٤) فيما ظاهره أنّ الجواب مصدَّرُ بـ (هل) في أحد التأويلات:

ومنه قوله تعالى: ﴿والفجرِ وليالٍ عشرٍ والشَّفْعِ والوَتْرِ والليل إذا يَسْرِ هل في ذلِكَ قَسَمٌ لذي حجرٍ﴾[2]: الظاهر عند أبي حَيَّان[3] وغيره أنْ يكون جوابُ القسمِ محذوفاً يدل عليه قوله تعالى: ﴿إنَّ إلَيْنا إيابهم ثم إنَّ علينا حسَابَهم﴾[4] في آخر سورة الغاشية، والتقدير: لإيابُهم إلَيْنا وحِسابُهُم علينا، وتقديره عند الزمخشري[5]: لَتُعَذَّبُنَّ، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بعادٍ...﴾[6]. وقيل إنَّ الجواب قوله تعالى: ﴿إنَّ ربَّكَ لبالمرصاد﴾[7] وهو أظهر من الحذف على ما فيه من طول الفصل.

وذهب مقاتل إلى أنَّ الجواب قوله (هل في ذلك قَسَمٌ لذي حجر) على أنَّ (هَلْ) موضوعة في موضع (إنّ)، وهو عند أبي حيان[8] لا يصح لأنَّه يصبح التقدير: إنَّ في ذلك قسماً لذي حجرٍ، وقيل[9] إنَّ هذه الجملة لا يصح أنْ تكون مقسماً عَلَيها، ولأنَّ (هَلْ) لم يرد عن العرب أنها تحل محل (إنَّ). وذكر ابن هشام[10] أنَّ جماعة من النحويين ذكروا أنَّ (هل) تكون

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٥٢.
(٢) الفجر: ١ ـ ٥.
(٣) انظر البحر المحيط: ٨/٤٦٨.
(٤) الغاشية: ٢٥ ـ ٢٦.
(٥) انظر الكشاف: ٤/٢٥٠.
(٦) الفجر: ٦ ـ ١٣.
(٧) الفجر: ١٤.
(٨) انظر البحر المحيط: ٨/٤٦٨.
(٩) انظر: حاشية الشهاب: ٨/٣٥٧، تفسير القرطبي: ٢٠/٤٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٢٨٥.
(١٠) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٦٢، وانظر رصف المباني: ٤٠٦، ٤٠٧.

بمنزلة (إنَّ). في إفادة التوكيد والتحقيق.

(٥) فيما ظاهره أنّه جواب القسم على حذف اللام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والسماءِ ذاتِ البُروجِ واليوم الموعودِ وشاهدٍ ومشهودٍ قُتِلَ أصحابُ الأُخْدود﴾(١) أي لَتُبْعَثُنَّ(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿والنازعاتِ غَرْقاً والناشِطاتِ نَشْطاً... يَوْمَ تَرْجُفُ الراجِفَة...﴾(٣) أيْ لَتُبْعَثُنَّ(٤).

ومنه قوله تعالى: ﴿ص والقرآنِ ذي الذِّكْرِ بَلِ الذين كَفَرُوا في عِزَّةٍ وشِقاقٍ كم أَهْلكْنا مِنْ قَبْلِهم مِنْ قرنٍ فنادَوْا ولاتَ حينَ مناص...﴾(٥) أي: لقد جاءكُم الحقُّ أو: لَتُبْعَثُنَّ(٦).

---

(١) البروج: ١-٤.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف لام القسم الصفحة: ٧٦٣.
(٣) النازعات: ١ - ٧.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف لام القسم الصفحة: ٧٦٣.
(٥) ص: ١ - ٣.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف لام القسم الصفحة: ٧٦٣.

(٤) حذف جملة أو أكثر

حـذف مقـول القــول

لقد جاء في التنزيل بعض المواضع يمكن حملها على حذف مقول القول، ولعل أهَمّ هذه المواضع ما يلي:

(١) إذا دَلَّ عليه مقول قول آخر أو غيره.

(٢) إذا ناب عنه حرف الجواب (نَعَمْ) أَوْ (بَلى) أَوْ (كَلاَّ).

(١) إذا دلَّ عليه مقول قول آخر أو غيره:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بها إبراهيمُ بنيهِ ويعقوبُ يا بنيَّ إنَّ الله اصطفى لَكُمُ الدينَ فلا تَموتُنَّ إلاَّ وأَنْتُمْ مُسْلِمونَ﴾[1]: في قوله ﴿يا بنيَّ . . .﴾ وجهان:

أ ــ أنْ يكون مِنْ مقول (إبراهيم) على أنْ يكون (ويعقوبُ) معطوفاً على (إبراهيم).

ب ــ أنْ يكون من مقول (يعقوب) إذا كانَ مرفوعاً على الابتداء، أيْ ويعقوبُ قال يا بني فيكون مقول (إبراهيم) محذوفاً أيْ: ووصَّى إبراهيم بنيه فقال يا بني، ويدل عليه المقول الظاهر، ويكون قوله (يا

---

(١) البقرة: ١٣٢.

بني) في كلا التقديرين معمولاً لقول محذوف على مذهب البصريين، ويفعل الوصية على مذهب الكوفيين لأنّه في معنى القول، وهو الظاهر[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّهم كانوا إذا قيلَ لهم لا إلهَ إلاَّ اللهُ يستكبرون﴾[2] أي: إذا قيل لهم قولوا لا إله إلا الله[3].

ومن ذلك قراءة الحسن الشاذَّة: ﴿قال كَذلكَ قال ربُّكَ وهو عليَّ هَيِّن..﴾[4] بالواو على أنَّ مقول القول الثاني محذوف، فيكون قوله ﴿هو علي هيِّن﴾ معطوفاً على المقول المقدَّر، أيْ: قال ربُّك هو كذلك، وهو عليَّ هَيِّنٌ[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ويُنْفِقوا مِمَّا رَزَقْناهم...﴾[6] أي: قُلْ لهم أقيموا يقيموا[7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلمَّا جاءَهُمُ الحقُّ مِنْ عندِنا قالوا إنَّ هذا لَسِحرٌ مبينٌ قال موسى أتقولون لِلْحَقِّ لما جاءكم أَسِحْرٌ هذا ولا يُفْلِحُ الساحِرونَ﴾[8]: معمول القول محذوف يدل عليه قوله ﴿إنَّ هذا لَسِحْرٌ

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ٥٢٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/١١٨، البحر المحيط: ١/٣٩٩، تفسير القرطبي: ٢/١٣٥.

(٢) الصافات: ٣٥.

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ١٥/٧٥.

(٤) مريم: ٩.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٦/١٧٥، حاشية الشهاب: ٦/١٤٨.

(٦) ابراهيم: ٣١.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧. وانظر شواهد أخرى: الإسراء: ٥٣، النور: ٣٠، ٣١، الجاثية: ١٤.

(٨) يونس: ٧٦ ـ ٧٧.

مبينٌ﴾، والتقدير: أتقولون للحق هذا سحر، وقد جوّز أبو حيان[١] حذفه للدلالة عليه. وذكر قوم أنَّ المعمول قوله ﴿أسِحْرٌ هذا﴾، وقد حمل هؤلاء الاستفهام على التعظيم كقول من يقول للفرس وهو يجري: أفَرَسٌ هذا، أوْ على الجهل به، وهو أقل تكلُّفاً من تقدير معمول للقول.

(٢) إذا ناب عنه حرف الجواب (نعم) أوْ (بلى) أو (كلاَّ):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ نعم وإنَّكُم لَمِنَ المُقَرَّبينَ﴾[٢] أي: نعم إنَّ لكم لأجراً وإنَّكم لَمِنَ المقرَّبين، لعطف (إنَّ) الثانية على (إنَّ) الأُولى وما في حَيِّزها والتي نابت عنها (نَعَمْ)[٣]، وهو حذف مطرد عند ابن هشام[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُّم ما وَعَد رَبُّكم حقًّا قالوا نَعَمْ..﴾[٥] أي: نعم هذا حق.

ومنه قوله تعالى: ﴿قالَ أليْسَ هذا بالحَقِّ قالوا بلى وربِّنا...﴾[٦] أي: بلى وربِّنا إن هذا حَقٌّ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال كلاَّ فاذهبا بآياتِنا إنَّا مَعَكم مُسْتَمِعونَ﴾[٧].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥/١٨١، وانظر: الكشاف: ٢/٢٤٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٨٢، التبيان في تفسير القرآن ٥/٤١٤، حاشية الشهاب: ٥/٥١.
(٢) الأعراف: ١١٤.
(٣) انظر البحر المحيط: ٤/٣٦١، حاشية الشهاب: ٤/٢٠٤. الكشاف: ٢/١٠٢.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٨٥١.
(٥) الأعراف: ٤٤.
(٦) الأنعام: ٣٠، وانظر شواهد أخرى: الزمر: ٧١، غافر: ٥٠، الأحقاف: ٣٤، الحديد: ١٤، التغابن: ٧.
(٧) الشعراء: ١٥.

أي: كلاَّ لن يقتلوكَ[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالَ كلاَّ إنَّ معيَ ربِّي سَيَهدِينِ﴾[2] أيْ: قال كلاَّ لَنْ يُدْرِكَكُمْ فإِنَّ اللهَ وعَدكم بالخلاصِ منهم[3].

---

(١) انظر تفسير القرطبي: ٩٢/١٣.

(٢) الشعراء: ٦٢، وانظر شاهداً آخر: سبأ: ٢٧.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ١٥/٧.

حذف جملة وأكثر في غير مقول القول

ذكر الفراء أنَّ هذا الحذف يكثر في القرآن الكريم[1]، ولعلَّ ما يعزِّزُ هذا القول ما في التنزيل من هذه المسألة، وإليك ما فيه: البقرة: ٣٣، ٣٧، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٧١، ٧٣، ٨٥، ٢٤٩، ٢٥٣، آل عمران: ٥٢، ٧٦، النساء: ٤٣، ١٥٣، المائدة: ٢٧، ٣١، ٤٩، ٥١، الأنعام: ٨، ٣٣، الأعراف: ١١٣، ١١٦، ١٣٥، التوبة: ٨، ٧٠، هود: ٧، يوسف: ١٥، ١٦، ١٩، ٢٥، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٩، ٦٦، ٨١، ٨٢، ٩٧، ٩٩، إبراهيم: ٤، النحل: ٤، الإسراء: ٦١، الكهف: ١٧، ٢١، ٦٦، ٧٠، ٩٢، ١٢٢، الأنبياء: ٥٨، ٥٩، ٦١، النور: ٣٩، الفرقان: ٣٦، الشعراء: ١٦، ٤٢، ٦٥، ١٥٥، النمل: ١٠، ٢٨، ٣٢، ٣٦، ٣٨، القصص: ١٢، ٢٥، سبأ: ٢٧، يس: ٧٧، ٨١، الصَّافَّات: ٥٤، ٩٥، ٩٣ ـ ٩٤، ص: ٤٢، ٤٤، غافر: ١٢، فصلت: ٢٠، الزمر: ٢٠، الأحقاف: ١٢، الذاريات: ٢٧، النجم: ٢١، القمر: ٢٩، الجن: ٢٢، النازعات: ٢٠.

ولعل هذا الحذف يدور في فلك المعنى وليس حذفاً صناعيًّا، وأحياناً يكون هذا الحذف جملاً كثيرة لوضوح المعنى.

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ١٧٩/٢، وانظر في هذه المسألة، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٥١.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واتل عليهم نبأ ابْنَيْ آدم بالحقِّ إذْ قربًا قُرْباناً فَتُقُبِّلَ من أحَدِهما ولم يُتَقَبَّلْ من الآخرِ قالَ لأقْتُلَنَّكَ قالَ إنَّما يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ المُتَّقينَ﴾[1]: ذكر ابن عطية[2] أنَّ قبل قوله تعالى: ﴿قال إنَّما يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ المُتَّقينَ﴾ كلاماً محذوفاً تقديره: لِمَ تَقْتُلُني وأنا لم أَجْنِ شيئاً ولا ذَنْبَ لي في تَقَبُّلِ اللهِ قُرْباني دون قربانِكَ، وذكر غيره أنَّ في الكلام حذفاً آخر طويلاً.

وذكر السمين الحلبي[3] أنَّه لا ضرورة إلى تقدير ذلك كلِّه لأنَّ المعاني مفهومة، وأنَّ الإقلالَ من الحذف أَوْلى، والتقدير عنده، لأقتلنك عمداً، أي: لأقتلنك عمداً على تقبل قربانك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتْ ما جزاءُ مَنْ أرادَ بأَهْلِكَ سوءًا إلاَّ أنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذابٌ أليمٌ﴾[4] أي: قَرَابَـهُ أَمْرُهما وقال: ما لَكُما، فلمَّا سأل وخافت لومَهُ أو سَبْقَ يوسفَ بالقول بادرت أنْ جاءت بحيلةٍ جمعت فيها بين تبرئة نفسِها وغضبِها على يوسف وتخويفه طمعاً في مواقَعَتِها[5].

ولقد رأيتُ أنَّ هذا الحذف يشيع في التنزيل في مواضِعَ، ولعلَّ أهمَّها ما يلي:

(١) في تنفيذ الأمر:

(٢) في الإبهام واللبس وغموض المعنى.

(٣) إذا كان المعنى مفهوماً.

---

(١) المائدة: ٢٧.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤٦١/٣.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: ١٩٤٠، تفسير القرطبي: ١٣٥/٦.

(٤) يوسف: ٢٥.

(٥) انظر البحر المحيط: ٢٩٧/٥.

(٤) في توضيح عودة الضمير.

(٥) إذا كان مما تُجابُ به (بَلى).

(٦) إذا نابَ عنه حرف الجواب.

(٧) في الاستئناف البياني.

(١) في تنفيذ الأمـــر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال أَلْقوا فلمَّا أَلْقَوْا سَحَروا أَعْيُنَ الناس، واسترْهَبوهُم وجاءوا بسحرٍ عظيم﴾[١] اي: فأَلقوا فلمّا أَلقَـوْا سحروا أعين الناس[٢].

ومن ذلك قوله تعالى ﴿فأْتِياهُ فقولا إنَّا رسولا ربِّك فَأَرْسِلْ معَنَا بني إسرائيلَ...﴾[٣] أي: فأتَياهُ فقالا له ذلك[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فإذا حِبالُهُم وَعِصِيُّهم يُخَيَّلُ إليهِ مِنْ سِحْرِهم أَنَّها تَسْعى﴾[٥] أي: فأَلقَوْا.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنا اذهبا إلى القوم الذين كذَّبوا بآياتنا فدمرناهم تَدْميراً﴾[٦] أي: فَذَهبا وأَدَّيا الرسالَةَ فَكَذَّبوهما فَدمَّرناهُم تدميرا[٧].

---

(١) الأعراف: ١١٦.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٣٦٢/٤.
(٣) طه: ٤٧.
(٤) انظر تفسير القرطبي: ٢٠٣/١١.
(٥) طه: ٦٦.
(٦) الفرقان: ٣٦.
(٧) انظر: حاشية الشهاب: ٤٢٤/٦، البحر المحيط: ٤٩٨/٦. وانظر شاهدين آخرين: الشعراء: ١٦، النمل: ١٠.

(٢) في الإبهام واللبس وغموض المعنى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهودَ والنصارى أَوْلياءَ بَعْضُهُم أولياءُ بعضٍ...﴾[١]: إنَّ اليهودَ ليسوا أَوْلياءَ النصارى ولا النصارى أولياءُ اليهودِ وظاهر النص يوحي بذلك لأنَّ الضمير في قوله ﴿بعضُهُم أَوْلياءُ بَعْضٍ﴾ يؤكِّدُ ما مَرَّ،ولذلك قدَّر النحويون ما يُزيلُ الإبهام واللبس أي:بعضُ اليهودِ أَوْلياءُ بعض وبعض النصارى أَوْلياءُ بعض.

وذكر السمين[٢] الحلبي أنَّ الضمير يعود إلى الفريقين على سبيل الإجمال.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا لَوْ أنَّ لهم ما في الأرضِ جميعاً ومِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفتدوا به مِنْ عذابِ يوم القيامةِ ما تُقُبِّلَ مِنْهُم وَلَهُمْ عذابٌ أليم﴾[٣]: ذكر أبو حيَّان[٤] أنَّ في الكلام حذفاً ليصحَّ به المعنى والتقدير: وَبَذَلوه وافْتَدَوْا بِهِ، لأنَّه لا يترتب انتفاء التَقَبُّلِ على كَيْنونَةِ ما في الأرض ومِثْلِه مَعَه إنَّما يترتب على بذله والافتداء به.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وظَلَلْنا عَلَيْكُمُ الغمامَ وأَنْزَلْنا عليكُمُ المَنَّ والسَّلْوى كُلُوا مِنْ طَيِّباتِ ما رزقناكم وما ظَلَمونا ولكن كانوا أَنْفُسَهُم يَظْلِمون﴾[٥]، ذهب السمين الحلبي[٦] وغيره إلى أنَّه لا بدَّ من تقدير ما يُوضِّحُ المعنى أي، فَعَصَوْا ولم يقابلوا النعم بالشكر، وهو تقدير ابن

---

(١) المائدة: ٥١.
(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٢٠٠، وانظر البحر المحيط: ٥٠٧/٣. التبيان في إعراب القرآن: ٤٤٣/١.
(٣) المائدة: ٣٦.
(٤) انظر البحر المحيط: ٢٧٤/٣.
(٥) البقرة: ٥٧.
(٦) انظر الدر المصون ورقة: ٣٠٥.

عطية[1] أو: فَظَلَمونا بأنْ كفروا هذه النعمة، وهو تقدير الزمخشري[2].

وذكر أبو حيان[3] أنَّه لا ضرورة إلى تقدير ما مرَّ لأنَّ هذا المقدَّرَ مفهوم من الآيات التي قبلها[4]، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتم مَرْضى أوْ على سَفَرٍ أوْ جاء أحدٌ منكُمْ مِنَ الغائِطِ...﴾[5]: ذكر القرطبي أنْ في الكلام حذفاً يوضِّحُ المعنى: وإنْ كنتم مرضى مرضاً لا تقدرون فيه على مسِّ الماء[6].

(٣) إذا كان المعنى مفهوماً:

ومن ذلك قوله تعالى:﴿وجاءوا أباهم عشاءً يبكونَ﴾[7] أي: إنَّهم أجمعوا على أنْ يجعلوه في غيابة الجب، ففعلوا ذلك وجاءوا أباهم عشاء يبكون[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿وادَّكَرَ بعدَ أُمَّةٍ أنا أُنَبِّئُكُم بتأويلِهِ فأَرْسِلونِ يوسفُ أيُّها الصِّدِّيقُ...﴾[9] أي: فأرْسَلوه إلى يوسُفَ فأتاهُ فقال: يوسُفُ أيُّها الصِّدِّيقُ[10].

ومنه قوله تعالى: فَلمَّا أحسَّ عيسى منهُمُ الكُفْرَ قالَ مَنْ أنْصاري إلى

(١) انظر تفسير ابن عطية: ١/٢٨٣.
(٢) انظر الكشاف: ١/٢٨٣.
(٣) انظر البحر المحيط: ١/٢١٥.
(٤) انظر الآيات: ٥٤ - ٥٧.
(٥) النساء: ٤٣.
(٦) انظر تفسير القرطبي: ٥/٢٢٠.
(٧) يوسف: ١٦.
(٨) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٦/١١٠.
(٩) يوسف: ٤٥ - ٤٦.
(١٠) انظر البحر المحيط: ٥/٣١٥.

الله . . .﴾[1] أي: فجاء عيسى إليهم، وقال لهم إنَّه يبريءُ الأكمه والأبرص ويُحْيي الموتَى وغيرَ ذلك، وأتى بهذه الخوارق، فكفروا به وتآمروا على قتله، فلمَّا أحسَّ منهم الكفرَ قال ذلك[2].

(٤) في توضيح عودة الضمير:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالُهم كسرابٍ بقيعَةٍ يَحْسَبُه الظمآنُ ماءً حتى إذا جاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شيئاً وَوَجَدَ الله عنده . .﴾[3]: ذكر ابن عطية[4] أنَّ الضمير في (جاءه) يعود على السَّراب؛ وعليه ففي الكلام حذف يدل عليه الظاهر أي: وكذلك الكافرُ يومَ القيامة يظن عمله نافِعاً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، وأجازَ أيضاً أنْ يعود على العمل، فلا حذف في الكلام.

والظاهر عند أبي حيَّان[5] عود الضمائر بعد (الظمآن) على (سراب) على أنَّ أعمالهم مشبَّهةٌ في عدم انتفاعهم بها بسرابٍ موصوف بصفاتٍ محَدَّدَة، وهو الظاهر في هذه المسألة.

والقول نفسه مع الزمخشري[6] لكنه جعل الظمآن هو الكافر من باب تشبيه الشيء بنفسه.

ومنه قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا لا تَتَّخِذوا اليهودَ والنصارى أولياءَ

---

(١) آل عمران: ٥٢.
(٢) انظر البحر المحيط: ٢/٤٦٥.
(٣) النور: ٣٩.
(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٤٦١.
(٥) انظر البحر المحيط: ٦/٤٦١.
(٦) انظر الكشاف: ٣/٦٩، وانظر: حاشية الشهاب: ٦/٣٨٨.

بعضُهم أولياءُ بعضٍ . . .﴾[1]. وقد سبق الحديث في هذه الآية الكريمة[2].

(٥) إذا كان مما تُجابُ به (بلى):

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ تقولَ لو أَنَّ الله هداني لَكُنْتُ من المتَّقين أَوْ تقولَ حينَ ترى العذابَ لو أَنَّ لي كَرَّةً فأكون من المحسنين بلى قد جاءَتْك آياتي . . .﴾[3] تختص (بلى) بالنفي المجرَّد وتفيد إبطاله، ويجوز أنْ يكون النفي مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان أَوْ توبيخياً أو تقريريًّا كما في (المغني)[4]، وهي في الآية الكريمة مجاب بها النفي الذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ اللهَ هداني لكنتُ مِنَ المتَّقينَ﴾، فكأن التقدير: هداني الله وهو اختيار أبي حيان، وهو الظاهر.

وذكر ابن عطية أَنَّها جوابٌ لنفي مقدَّر أي: فإنِّي لم يتبين لي الأمر في الدنيا، فقيل له: بلى قَدْ جاءَتْك آياتي[5].

(٦) إذا ناب عنه حرف الجواب:

ومن ذلك قوله تعالى:﴿إنَّه ظَنَّ أَنْ لَنْ يحورَ بلى إنَّ رَبَّهُ كانَ بِهِ بصيراً﴾[6] أي: بلى ليحورَنَّ أو: بلى يحورُ إلينا[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ يحسبَون أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهم ونجواهُم بلى

---

(١) المائدة: ٥١.

(٢) انظر الصفحة: ٥٠٩.

(٣) الزمر: ٥٦ ـ ٥٩.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥٣ ـ ١٥٤، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٧٢/٤. رصف المباني: ١٥٧.

(٥) انظر البحر المحيط: ٤٣٦/٧.

(٦) الانشقاق: ١٤ ـ ١٥.

(٧) انظر الكشاف: ٢٣٥/٤، معاني القرآن للفراء: ٢٥١/٣، تفسير القرطبي ١٩ / ٢٧٤.

وَرُسُلُنا لَدَيْهِم يكتُبُونَ﴾[1]: بلى نَسْمَعُها ونطّلع عليها[2].

(٧) في الاستئناف البيانيّ:

وهو الذي يجعله البيانيّون جواباً لسؤالٍ مقدَّر، وفي التنزيل منه مواضع كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقيل لهم تعالَوْا قاتلوا في سبيلِ اللهِ أو ادفعوا قالوا لو نَعْلَمُ قتالاً لاتَّبعناكم...﴾[3]: قوله ﴿قالوا﴾ مستأنف بيانيًّا جواباً لسؤال مقدَّر أي: فما قالوا لمَّا قيل لهم ذلك، فقيل: قالوا لو نعلمُ[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ذلك الفَضْلُ مِنَ اللهِ وكفى باللهِ عليماً﴾[5]: ذكر أبو حيان[6] أنَّ هذا القول جوابَ لسؤال مقدَّر أي: ما الموجب لاستوائهم مع النبيين في الآخرة مع أنَّ الفرق بينهم في الدنيا بيِّن؟ فقيل: ذلك الفضل من الله.

ومن ذلك قوله: ﴿ولا يحزنْـكَ قولُهم إنَّ العـزَّةَ لله جميعاً هـو السميعُ العليم﴾[7] أي: لِمَ لا يَحْزُنُه، فقيل: إنَّ العزةَ لله[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿ويـا قومِ اعملوا على مكـانتِكُم إنِّي عامِـلٌ سَوْفَ تعلمونَ...﴾[9]: قولـه ﴿سَوْفَ تعلمـون﴾ جواب لسؤال مقدَّر، ولـذلك

---

(١) الزخرف: ٨٠.
(٢) انظر الكشاف: ٤٩٧/٣، تفسير القرطبي: ١٦ /١١٩، التبيان في تفسير القرآن ٢١٦/٩.
(٣) آل عمران: ١٦٧.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة ١٤٨٣، البحر المحيط: ١٠٩/٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٥٠٠.
(٥) النساء: ٧٠.
(٦) انظر البحر المحيط: ٢٨٩/٣.
(٧) يونس: ٦٥.
(٨) انظر حاشية الشهاب: ٤٦/٥، البحر المحيط: ١٧٦/٥.
(٩) هود: ٩٣.

حذفت الفاء لأنَّ السؤال المقدَّر يدل على ما دلت عليه الفاء.

وذكر الشهاب[1] أنَّ تقدير السؤال ليس تقديراً حقيقيًا بل أمراً اعتبارياً مع ما فيه من الإيجاز.

والاستئناف البياني يختلف عن الاستئناف النحوي لأنَّه يكون جواباً لسؤال مقدَّر كما مرَّ كقوله تعالى: ﴿وسَخَّرْنا مع داود الجبالَ يُسبِّحنَ...﴾[2]: قوله ﴿يُسَبِّحْنَ...﴾ يجوز أنْ يكون في موضع الحال من الجبال ويجوزَ أنْ يكونَ مستأنفاً في جواب سؤالٍ مقدر أي: كَيْفَ سَخَّرَهُنَّ[3].

ومنه قوله تعالى:﴿اللهُ الذي رفع السمواتِ بغيرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها...﴾[4] قوله: ﴿تَرَوْنَهَا﴾ في موضع النعت لقوله ﴿عَمَدٍ﴾ إنْ كان الضمير عائداً عليه، ويجوزَ أنْ يكونَ في موضع الحال من (السمواتِ) إنْ كان الضمير عائداً عليها. وأجاز أبو حيَّان[5] وغيره أنْ يكون كلاماً مستأنفاً جواباً لسؤال

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ١٣١/٥، البحر المحيط: ٢٥٧/٥. انظر شواهد أخرى: البقرة: ٩، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ١٣١، ٢٤٨، ٢٨٢، آل عمران: ١٦٧، النساء: ٥١، ٦٧، ٧٠، ٩٥، ٩٨، المائدة: ٥٢، ٧٠، ٨٤، الأنعام: ٦، التوبة: ٩٢، يونس: ٢٢، ٧٠، هود: ٣٨، يونس: ٤، ٥٥، الرعد: ٢، ٨، ابراهيم: ٣٤، الفجر: ٣٠، ٣١، النحل: ١١، ٦٦، طه، ١١٦، الأنبياء: ٢١، ٧٩، النور: ٥٥، الفرقان: ٤١، الشعراء: ٤٧، القصص: ٢٦، العنكبوت: ٢٨، لقمان: ١٠، الأحزاب: ٣٣، فاطر: ٣ ص: ٥١، ٧٤، الزمر: ٦١، الشورى: ٧، الأحقاف: ١٨، الفتح: ٢٧، الحشر: ٢، الممتحنة: ١، الصف: ١١، الملك: ١٢.

(٢) الأنبياء: ٧٩.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٢٣/٢، البحر المحيط: ٣٣١/٦، الكشاف: ٥٨٠/٢.

(٤) الرعد: ٢.

(٥) انظر البحر المحيط: ٣٥٩/٥، وانظر حاشية الشهاب: ٢١٧/٥، مشكل إعراب القرآن: ٤٤٠/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧/٢. التبيان في إعراب القرآن: ٧٥٠/٢، وانظر في الجمل المستأنفة: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٠٠.

مقدَّر أي: ما الدليل عليه؟ ويجوز أنْ يكون مستأنفاً نحويًا من غير تقدير سؤال.

والاستئناف النحوي يكون أحياناً في الأفعال المضارعة المسبوقة بناسق بعد مضارع مجزوم أو منصوب أوْ بعد ما هو في محل جزم، وقد ناقشت هذه المسألة في مكانها[1].

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ حذف الجملة أو أكثر منها ثلاثة أنواع:

(١) حذف يكون قبل الكلام الظاهر.

(٢) حذف يكون بعد الكلام الظاهر.

(٣) حذف يكون بين كلامين ظاهرين.

(١) حذف يكون قبل الكلام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالوا لولا أُنْزِلَ عليهَ مَلَكٌ ولَوْ أَنْزَلْنا مَلَكاً لَقُضِيَ الأَمر ثُمَّ لا يُنْظَرونَ﴾[2]: يجوزَ أنْ يكونَ قوله ﴿وقالوا﴾ معطوفاً على جواب (لَوْ) في قوله تعالى: ﴿ولو نَزَّلْنا عليك كتاباً في قرطاسٍ فلمسوه بأيديهم لقالَ الذين كفروا إنَّ هذا إلَّا سِحْرٌ مبين﴾[3]،ويجوز أنْ يكون في الكلام حذف تقديره: ولو أجبْناهم إلى ما سألوا لم يُؤْمنوا وقالوا لولا أُنزِل عليه مَلكٌ[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وترى الشَّمْسَ إذا طَلَعَتْ تزاوَرُ عَنْ

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة: ١٣٩.

(٢) الأنعام: ٨.

(٣) الأنعام: ٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٤/٨٧.

كَهْفِهِم. . .﴾[1]: قبل هذه الآية جمل محذوفة دل عليها ما تقدّمها من كلام، والتقدير: فأوَوا إلى الكهف فَأَلْقى الله عليهُمْ النومَ واستجاب دعاءهم وأرفقهم في الكهف بأشياء[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرةُ سُجَّداً قالوا آمنَّا بربِّ موسى وهارون﴾[3]: قبل هذه الآية جمل محذوفة أي: فزالَ إيجاسُ موسى وخيفته وألقى ما في يمينه، وتلقَّفتْ حبالَهُم وعِصيَّهم، ثم انقلبت عصا وفقدوا الحبال والعصي، وعلموا أنَّ ذلك معجز ليس في طاقة البشر فقال: فأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّداً.

(٢) حذف يكون بعد الكلام الظاهر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنَا مِنْ رسولٍ إلاَّ بلسانِ قومِهِ لِيُبَيِّنَ لهم فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يشاءُ ويهدي مَنْ يشاءُ. . .﴾[5] أي: وما أرسلنا مِنْ رسولٍ قبلك إلاَّ بلسان قومه وأنت أرْسلناكَ للناس كافَّةً بلسانِ قومِك وقومُك يترجِمون لغيرهم بألسنتهم[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وناديْناهُ من جانبِ الطورِ الأيْمَنِ وقرَّبْناهُ نَجيًّا﴾[7] أي: وناديناه حين اقبل مِن مديَنَ ورأى النارَ من الشجرةِ وهو يريد مَنْ يهديه إلى طريق مصر من جانب الطور الأيمن[8].

(١) الكهف: ١٧.
(٢) انظر البحر المحيط: ٦/١٠٧.
(٣) طه: ٧٠.
(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٢٦١، وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ٣٣، الكهف: ٢١، ٦٦، ٩٨، مريم: ٧، طه: ٩٢، الأنبياء: ٥٨، ٥٩، القصص: ٢٥.
(٥) ابراهيم: ٤.
(٦) انظر البحر المحيط: ٥/٤٠٥.
(٧) مريم: ٥٢.
(٨) انظر البحر المحيط: ٦/١٩٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿وقتلتَ نفساً فنجَّيْناكَ مِنَ الغَمِّ وفتنَّاك فتوناً فَلَبِثْتَ سنينَ في أهلِ مدينَ ثم جئتَ على قَدَرٍ يا موسى﴾[1]: أي: وفتنَّاك فتوناً فخرجْت خائِفاً إلى أَهْلِ مدينَ فلبِثْتَ سنينَ[2].

(٣) حذف يكون بين كلامين ظاهرين:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ معنا غداً يَرْتَعْ ويَلْعَبْ... فلمَّا ذهبوا به وأجمعوا أَنْ يجعلوه في غيابةِ الجبِّ...﴾[3]: بين قوله ﴿فلمَّا ذهبوا به...﴾ وما قبله محذوف والتقدير: فأجابهم إلى ما سألوه وأرسل معهم يوسف فقال ﴿فلمَّا ذَهَبُوا به﴾[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الإنسانَ مِنْ نُطْفَةٍ فإذا هو خصيمٌ مبينٌ﴾[5].

ذكر أبو حيَّان[6] أنَّ بين قوله ﴿مِنْ نُطْفَةٍ﴾ وقوله ﴿فإذا هو خصيمٌ مبين﴾ أطواراً محذوفة تقع المفاجأة بعدها.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ قلنا للملائِكَة اسجدوا لآدَمَ فَسَجَدوا إلاَّ إبليس قالَ أأَسْجُدُ لِمَنْ خلَقْتَ طيناً﴾[7] ذكر أبو حيان[8] أنَّ بين قوله ﴿أأَسْجُدُ﴾ وما قبله كلاماً محذوفاً أي: قالَ لِمَ لَمْ تسجُدْ.

---

(١) طه: ٤٠.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٢٤٣/٦.
(٣) يوسف: ١٢ ـ ١٥.
(٤) انظر البحر المحيط: ٢٨٧/٥.
(٥) النحل: ٤، وانظر يس: ٧٧.
(٦) انظر البحر المحيط: ٤٧٤/٥، وانظر حاشية الشهاب: ٣١١/٥.
(٧) الإسراء: ٦١.
(٨) انظر البحر المحيط: ٥٧/٦. وانظر شاهداً آخر: الصافات: ٩٣ ـ ٩٤.

الفصل الثالث

حذفُ الحرفِ

وهو حذف يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، ولقد رأيت أن أوزّع مسائله على ما يلي:

(١) حذف الجـار.

(٢) حـذف الحـروف النـاصـبة، وهي: الحـروف النـاسخـة، (أنْ) المصدرية. (حذفها وإضمارها).

(٣) حذف اللّامات: وهي: اللام الموطئة للقسم، لام جواب القسم، اللام في جواب (لو)، اللام الفارقة، لام الأمر.

(٤) حذف الحروف الرابطة: وهي: واو الحال، فاء الجزاء.

(٥) حذف حروف العطف.

(٦) حذف حروف النفي.

(٧) حذف الحروف في غير ما مر: وهي: همزة الاستفهام، قد، أل، حروف النداء، النون، التنوين، نون التوكيـد، أداة الاستثناء، الحـروف المصدرية.

حــذف الجــار

يكاد النحويون[1] يُجْمِعونَ على أنَّ حذفه مطّرِد مع (أنْ) وَ (أَنَّ) وما جاء من غير ذلك محمول عند ابن هشام[2] على التوسع. وذكر ابن هشام[3] أنَّ النحويين أهملوا حذفه مع (كي) في مثل قولنا: جئت كي تُكْرِمَني. وذكر الزركشي[4] أنَّ حذفه في التنزيل كثير.

وقيد ابن مالك[5] حذفه بأمن اللبس، ولذلك منع حذفه في مثل قولنا: رغبت في أَنْ تفعل وعَنْ أَنْ تَفْعَلَ لأنَّ المعنى يلبس بعد حذفه، ولا حجة لما ذهب إليه لأنَّ قوله تعالى: ﴿وترغبون أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[6] يرده، وهو محمول عند الزركشي[5] على أنَّ النساء يشتملن على وَصْفين، وصف الرغبة فيهنَّ وعنهن، فحــذف للتعميم.

وبعد فلقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ حذف الجار يكثر في التنزيل

---

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/١٠٦، ١١٠، ١٢٢، البرهان في علوم القرآن: ٣/١١٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٨/٥٠، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٨١، ٨٣٨، الدر المصون ورقة ٧٤٦، البحر المحيط: ٢/١٢٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٦٩.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٨.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٨١.

(٤) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/٢١٥.

(٥) انظر البرهان في علوم القرآن: : ٣/١١٣.

(٦) النساء: ١٢٧.

مع (أنْ) أَوْ (أَنَّ) أو غيرهما، وإليك ما في سورة البقرة[1] شاهداً على ذلك. ولعل أهم المواطن التي حذف فيها في التنزيل ما يلي:

(١) مع (أَنْ) و(أَنَّ) وَ(لَوْ).

(٢) فيما هو منصوب على نزع الخافض.

(٣) فيما ظاهره أنَّه من باب عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور.

(٤) فيما فيه أنَّ الفعل معلَّق عن العمل.

(٥) فيما ظاهره النصب على الظرف.

(٦) فيما أُقيم فيه الضمير مقام الفاعل بعد حذف الجار.

(٧) إذا كان كافَ التشبيه.

(٨) اقتضاء الأَصل النحوي.

(٩) في خبر (ما) الحجازية.

(١٠) إذا كان حرف قسم.

(١١) فيما ظاهره الجر بـ (حتَّى).

(١٢) في التمييز الذي يجوز فيه إظهار (من).

(١٣) فيما ظاهره الجر بعد حذف الجار.

---

(١) البقرة الآيات: ٧، ٩، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٩، ٥٧، ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٩٠، ١٠٤، ١١١، ١١٤، ١٣٠، ١٣٥، ١٤٨، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٧، ٢٠٤. ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٨٢، ٢٨٣.

(١) مع (أنْ) و(أنَّ) و(لَوْ):

وحذفه كما مر مع (أنْ) وَ(أنَّ) مطرد منقاس كثير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئسما اشتروا به أنْفُسَهُم أنْ يكفروا بما أنزل الله بغياً أنْ يُنَزِّلَ اللهُ من فَضْلِه على مَن يَشاءُ من عبادِه...﴾[١]: في موضع (أنْ) وما في حيزها ثلاثة أوجه:

أ ــ أن يكون مفعولاً له على حذف لام العلة أي: لأنْ يُنَزِّلَ.

ب ــ أن يكون مفعولاً له من غير حذف[٢]، وهو الظاهر.

جـ ــ أن يكون في موضع جر على البدل من (ما) في (بما أنْزَلَ الله)[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿الركتابٌ أُحْكِمَتْ آياته ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حكيمٍ خبير ألَّا تعبُدوا إلَّا اللهَ...﴾[٤]: يجوز في (أنْ) أنْ تكون تفسيرية لأن في قوله ﴿فُصِّلَتْ﴾ معنى القول، وهو أظهر الأقوال لأنَّه لا تكلُّفَ فيه، ويجوز أنْ تكون مصدرية على حذف لام العلة أي. لئلَّا تعبدوا أو على حذف الباء، أي: بِأنْ لا تعبدوا.

وأجاز قوم أن تكون مخففة من الثقيلة على أنَّ اسمها محذوف، وجملة النهي بعدها في موضع الخبر، وهو تكلُّف لا محوج إليه، ويجوز أيْضاً أن يكونَ المصدر المؤول في موضع رفع على الابتداء والخبر محذوف أي:

---

(١) البقرة: ٩٠.

(٢) انظر في شروطه همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٣١/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٣٣٤/١.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٤٢١، التبيان في إعراب القرآن: ٩٢/١، البحر المحيط: ٣٥٠/١، تفسير القرطبي: ٢٨/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٩/١، الكشاف: ٢٩٦/١ مشكل إعراب القرآن: ٦٢/١، معاني القرآن للزجاج: ١٤٨/١.

(٤) هود: ١ ـ ٢.

في الكتاب ألَّا تَعْبُدوا، وأنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هي أنْ تَعْبُدوا.

وأجاز الزمخشري[١] كما فَهِمَ الشهاب[٢] من كلامه أنْ يكون المصدر المؤوَّل منصوباً على الإغراء، أي الزموا ترك عبادة غيره، وأنْ يكون منصوباً على المصدر كما فهم غيره أي: اتركوا ترك عبادة غيرِ الله، ولقد ردَّ النحويون أن يكون المَصْدَرُ غَيْرُ الصريح مفعولاً مطلقاً، وذكر السيوطي[٣] أنَّ الأخفش أجاز هذه المسألة، ولعل ما في الكشاف[٤] يوحي بالأمرين السابقين.

ومنه قوله تعالى: ﴿قال معاذَ الله أنْ نأْخُذَ إلاَّ مَنْ وَجَدْنا متاعَنا عِنْدَه...﴾[٥] أي: من أن نأخذ[٦].

ومما حذف فيه الجار مع (أنَّ) قوله تعالى: ﴿وبَشِّرِ الذين آمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ أنَّ لهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ...﴾[٧] أي: بأَنَّ لهم جنَّاتٍ، والمصدرُ المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيزها إمَّا أنْ يكونَ بعد نزع الخافض في موضع نصب، وهو قول سيبويه والفراء، وإمَّا أنْ يكون في

(١) انظر الكشاف: ٢/٢٥٨.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٥/٦٨ انظر: البحر المحيط: ٥/٢٠٠ - ٢٠١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٨٩، التبيان في تفسير القرآن: ٢/٢٥٨، معاني القرآن للفراء: ٢/٣، تفسير القرطبي، ٩/٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٧.

(٣) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١/١٨٧.

(٤) انظر الكشاف: ٢/٢٥٨.

(٥) يوسف: ٧٩.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٤١، البحر المحيط: ٥/٣٣٤، الكشاف ٢/٣٣٦، تفسير القرطبي: ٩/٢٤٠، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٧. وانظر شواهد أخرى على حذف الجار مع (أنْ): البقرة: ٦٧، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٨٢، آل عمران: ٢٨، ٧٣، ٨٠، ١٢٢. النساء: ٩٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١١٣، ١٣١، ١٣٥، ١٧١، ١٧٢، ١٧٦. المائدة: ٢، ١١، ١٩، ٣١، ٤٩، ٥٩، ٨٠، ١٠٨، ١١١، ١١٢، الأنعام: ١٤، ٥١، ٥٦، ٧٢، ١١١، ١١٩، ١٣١.

(٧) البقرة: ٢٥.

موضع جر، وهو قول الخليل والكسائي[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لتشهدون أنَّ مَعَ اللهِ آلهةً أخرى...﴾[٢] أي: بأنَّ معَ اللهِ آلهةً أخرى[٣].

ووجدت في التنزيل موضعاً حذف فيه الجار مع المصدر المؤوَّل من (لو) وما في حيزها، وهو قوله: ﴿وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وانفقوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللهُ..﴾[٤]: يجوز أنْ يكون الكلام قد تمَّ بقوله (وماذا عَلَيْهِمْ)، ثم استُؤْنِفَ الكلام بقوله ﴿لَوْ آمنوا﴾ فيكون جواب (لو) محذوفاً أي: لحصلت لهم السعادة.

ويجوز أنْ يكون تمام الكلام لـ (لو) وما بعدها، وعليه فهي مصدرية والتقدير: وماذا عليهم في الإيمان، فحذف الخافض[٥].

(٢) فيما هو منصوب على نزع الخافض:

وتشيع هذه المسألة في مواضع كثيرة من التنزيل، ولعل السبب في النصب على نزع الخافض يرجع إلى أنَّ الفعل لا يصل إلى ما نُصِبَ إلاَّ بواسطة، ولقد رأيت أن أختار بعض الأفعال مما عُدَّ نصبُ ما وصلت إليه من باب النصب على نزع الخافض، لأنَّ في التنزيل فيضاً غزيراً منها:

---

(١) انظر: البحر المحيط: ١/١١٢، معاني القرآن للزجاج: ١/٦٨، الدر المصون ورقة: ١٧٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤١.

(٢) الأنعام: ١٩.

(٣) انظر شواهد أخرى على حذف الجار مع (أنَّ): آل عمران: ٣٩، ٤٩، ٥١، ٨٦، ١٧٠، ١٧١، ١٩٥، الأنعام: ١١١، ١٥٣. الأعراف: ٣٧، الأنفال: ١٢، ١٤، ١٨، ١٩، ٤١، ٥٩، التوبة: ٣.

(٤) النساء: ٣٩.

(٥) انظر: الدر المصون ورقة: ١٦٨٥ التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٥٨، البحر المحيط: ٣/٢٤٩.

دخــل:

ومنه قوله تعالى: ﴿وقـالوا لَنْ يَـدْخُلَ الجنَّـة إلاَّ مَنْ كان هـودا أَوْ نَصـارى. . .﴾[1] أي إلى الجنة أو في الجنـة، وذكر ابن مـنظور[2] أنَّ الأفصح تعديته بالحرف الخافض. وذكر ابن بابشاذ[3] أنَّ قولنـا: دخلت البيت، وذهب الشام فعلان موقوفان على السـماع وأصلهما أنْ يتعديا بحرف الجر أي: دخلت إلى البيت وذهبت إلى الشام، ولكنه اتسع في حذف الجار معهما لكثرة الاستعمال، وذكر أيضاً أنَّ من الناس من يجعل الفعل متعدياً بنفســه لأنَّه ليس بصحيح عند المحققين لأنَّ ضدَّ (دخل) هو (خَرَج) ونظيره هو (عبر). وكلاهما لا يتعدى إلاَّ بحرف الجر كقولنا: خرجت من الدار وعَبَرْتُ في الدار، وعليه فـيـنبغي أنْ يكون (دَخَلَ) كذلك.

وذهب أبو علي الفارسي[4] إلى أنَّه يتعدى بـ (في) وذهب الأخفش[5] إلى أنَّه مما يتعدى بنفسه، فالمنصوب مفعـول به على الأصـل لا على الاتساع.

وألحق الفراء[5] بـ (دخل) فعلين آخرين هما: ذهب وانطلق، ولم يعدَّ أبو العباس[5] المبرد(ذهب) من هذا الباب،وذهـب أبو حيَّان[6] إلى أنَّه إذا كان المدخول فيه غير ظرف حقيقي وصل إليه الفعل بـ (في) كقولك: دخلت في الأمر.

---

(1) البقرة: ١١١، وانظر البقرة: ١١٤، آل عمران: ١٤٢، ١٩٢، ١٩٥، النساء: ١٣، ١٤، ٥٧، ١٢٢، ١٢٤، المائدة: ١٢، ٢٢، ٢٣، ٢٤، يوسف: ٣٦، ٩٩، الرعد: ٢٣، إبراهيم: ٢٣، النحل: ٢٩، ٣٢، الإسراء: ٧، الكهف ٣٥، ٣٩.

(2) انظر لسان العرب(دخل).

(3) انظر المقدمة المحسبة: ٢/٣٠٧ـ ٣٠٨.

(4) انظر الإيضاح العضدي: ١٧١.

(5) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣/١٥٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٣٩، شرح الرضي على الكافية: ١/١٨٦.

(6) انظر البحر المحيط: ٨/٢٧٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿فادخلي في عبادي﴾[1] وإذا كان المدخول فيه ظرفاً حقيقياً وصل إليه الفعل في الغالب بغيرها كقوله تعالى: ﴿وادخلي جَنّتي﴾[2].

ولعل ما ذهب إليه أبو حيّان[3] هو مذهب سيبويه[4] لأنَّ المدخول فيه إذا كان ظرفاً نصب على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص.

وإنّي لأذهب في هذه المسألة، إلى أنَّ الفعل مما يَصِلُ إلى المفعول بنفسه وبواسطة، ولا محوج إلى تكلف تقدير جار لأنّه ورد في التنزيل كذلك، ومِمَّا وصل إليه الفعل بواسطة قوله تعالى: ﴿ورأيتَ الناسَ يدخلون في دين الله أفواجا...﴾[5] وقوله: ﴿يأيها الذين آمنوا ادخلوا في السِّلْمِ كافَّةً...﴾[6] وقوله: ﴿ولكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يشاءُ في رَحْمتِه....﴾[7].

هـــدى:

ومنه قوله تعالى: ﴿اهدنا الصِّراطَ المستقيمَ﴾[8] قيل إنَّ الأصل في هذا الفعل أنْ يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما بحرف جر، وحرف الجر إمَّا أنْ يكون (إلى) كقوله تعالى: ﴿ويهدي إلى صراطِ العزيزِ الحميد﴾[9] أي: يهدي الناس إلى صراط العزيز الحميد، ومنه قوله تعالى: ﴿ويهدي إليه مَنْ

---

(١) الفجر: ٢٩.
(٢) الفجر: ٣٠.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٥٣/٣ الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٤١٤/١.
(٤) النصر: ٢.
(٥) البقرة: ٢٠٨.
(٦) الشورى: ٨، وانظر شاهدين آخرين الفتح: ٢٥، الإنسان: ٣١.
(٧) النمل: ١٢.
(٨) الفاتحة: ٦.
(٩) سبأ: ٦.

يُنيبُ﴾[1] وقوله: ﴿ويهديَهم إليه صراطاً مستقيماً﴾[2]، وقوله: ﴿ويهديهم إلى صراطٍ مستقيم﴾[3]، وإمّا باللام كقوله تعالى: ﴿وقالوا الحمدُ لله الذي هدانا لِهذا...﴾[4].

ويطالعنا هذا الفعل في مواضع كثيرة من التنزيل بالوصول إلى مفعولين صريحين ومنه قوله: ﴿اهدِنا الصراطَ المستقيمَ﴾[5] أي إلى الصِّراطِ المستقيم، فحذف حرف الجر[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُريدُ اللهُ لِيُبيِّن لكم ويهدِيكُم سُنَنَ الذين مِنْ قَبْلِكُم ويتوبَ عليكم واللهُ عليمٌ حكيم﴾[7] أي: إلى سُنَنِ الذين مِنْ قَبْلِكم[8].

وإنّني لأذْهَبُ في هذه المسألة إلى ما ذهبتُ إليه في الفعل (دَخَل) لأن هذا الفعل قد ورد في التنزيل معدى بواسطة وبغيرها، فلا محوج إلى ارتكاب تقدير حرف جر، ولعل ما يعزِّزُ ما أذهب إليه أنَّ الجوهري[9] ذكر أنَّ وصول الفعل إلى مفعول ثانٍ صريحٍ لغة أهلِ الحجاز ووصوله إليه بواسطة لغة غيرهم.

---

(١) الشورى: ١٣.
(٢) النساء: ١٧٥.
(٣) المائدة: ١٦.
(٤) الأعراف: ٤٣.
(٥) الفاتحة: ٦.
(٦) انظر: حاشية الشهاب: ١/١٢٦، الدر المصون ورقة: ٤٨، تفسير القرطبي ١/١٤٨، الكشاف: ١/٦٧، إعراب ثلاثين سورة: ٢٨.
(٧) النساء: ٢٦.
(٨) انظر شواهد أخرى: النساء: ٦٨، ١٣٧، ٦٨، المائدة: ١٦، الأعراف: ٤٨، إبراهيم: ٣١، مريم: ٤٣، الصافات: ١١٨.
(٩) انظر الصحاح (هدى).

وذكر الشهاب [١] أنَّ الهداية تتضمن معاني يقتضي بعضها تعديتها بنفسها وبعضها بواسطة، ولست أتَّفق معه في ذلك لأنَّني لا أرى ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ولَهَدَيْناهم صراطاً مستقيما﴾ [٢] ،﴿وهديناهم إلى صراطٍ مستقيم﴾ [٣] .

بدَّل:

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تر إلى الذين بدلوا نعمةَ الله كفراً﴾ [٤] أي: بدَّلوا بنعمةِ اللهِ كُفْراً، فحذف الخافض من المفعول الثاني، وزعم أبو البقاء [٥] أنَّ المفعول الثاني هو (كفراً)، وهو ليس بصحيح عند النحويين لأنَّ حرف الخفض يدخل على مفعول (اختار) واخواتها الثاني.

ومنه قوله تعالى: ﴿فأُولئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سيِّئاتِهم حسناتٍ. . . ﴾ [٦] أي: يُبَدِّلُ بسيِّئاتهم حسناتٍ [٧] .

ومنه قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الذين ظَلَمُوا قولاً غيرَ الذي قيلَ لَهُم. . . ﴾ [٨] أي: فبدل الذين ظلموا قولا بغير الذي قيل لهم [٩] .

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٨/١٢٦.

(٢) النساء: ٦٨.

(٣) الأنعام: ٧٨.

(٤) إبراهيم: ٢٨.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٦٩، وانظر: البحر المحيط: ٥/٤٢٤، حاشية الشهاب: ٥/٢٦٦، الكشاف: ٢/٣٧٧.

(٦) الفرقان: ٧٠.

(٧) انظر البحر المحيط: ٦/٥١٥.

(٨) البقرة: ٥٩. وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢١١، النساء: ٥٦، الواقعة ٦١، المعارج، ٤١.

(٩) لا بدَّ من حمل هذه الآية على غير ظاهرها لأن الذم يجب عليهم إذا بدَّلوا القول الذي قيل لهم لا إذا بدَّلوا قولاً غيره، وفي ذلك ثلاثة مذاهب: =

وقد جاء الفعل معدًّى بحرف الخفض في قوله تعالى: ﴿وبدّلناهم بجنّتيهم جنّتين ذواتي أُكُلٍ خمْطٍ...﴾[1].

وقد جاء أحدُ المفعولين محذوفاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿على أنْ نُبَدِّلَ أمثالَكُم...﴾[2] وقوله: ﴿ومن يُبَدِّلْ نعمة اللهِ من بعدِ ما جاءَتْهُ فإنَّ اللهَ شديدُ العقاب﴾[3].

والقول في هذا الفعل مثل سابقيه.

بغـــى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِيكُم إلهاً...﴾[4] قيل إنَّ مفعول هذا الفعل هو (غيرَ) أي: أبغي لكم غيرَ اللهِ،[5] فحذف حرف الخفض، وقيل إنَّ (غيرَ) حال من (إلهاً) مفعول الفعل، أي: أبغي لكم إلهاً[1].

ويظهر لي أنَّ هذا الفعل معدى إلى الثاني أيضاً بنفسه، ولعلَّ ما يعزز

= (١) أن يكون في الكلام حذف جار ومجرور أي: فبدّل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولاً غير الذي قيل لهم وهو (حطة).

(٢) أن يكون في الكلام حذف حرف خفض قبل (غير) أي: فبدّل الذين ظلموا قولاً بغير الذي قيل لهم، ومعنى التبديل هو التغيير أي: فغيّروا قولاً بغيره.

(٣) أن يكون (بدّل) محمولاً على معنى (قال) والتقدير: فقال الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم، وهو قول أبي البقاء العكبري(*). ولعل أظهر الأقوال أوّلها.

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن:١/٦٦، وانظر: البحر المحيط ١/٢٢٤، الدر المصون، ورقة/٣٠٩.

(١) سبأ: ١٦.

(٢) الواقعة: ٦١.

(٣) البقرة: ٢١١.

(٤) الأعراف: ١٤٠.

(٥) انظر البحر المحيط: ٤/٣٧٩، حاشية الشهاب: ٤/٢١٢.

---

* انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٦٦، وانظر: البحر المحيط ١/٢٢٤، الدر المصون ورقة: ٣٠٩.

ذلك أنَّه جاء في (الصحاح)[1] : بغيتك الشيءَ أي: طلبتُه لكَ، ويعزز ذلك أيضاً وروده في التنزيل كذلك كالآية السابقة، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿يبغونكم الفتنة﴾ [2]، و﴿يَبْغُونهَا عِوَجاً﴾ [3].

حـــلَّ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأَحَلُّوا قومَهم دار البوارِ﴾[4] أي: بدارِ البَوار، وذكر ابن منظور[5] أنَّه يجوز أنْ يقال: حلَّهم وحلَّ بهم واحتلَّ واحتلَّهم إمَّا على أنَّهما لغتان وإمَّا على أنْ يكونَ الأصل: حلَّ بهم فحذف الجار، ووصل الفعل إلى ما بعده، وعليه فيصح أنْ يقال: أَحَلُّهم، دار البوار وأحلهم بدار البوار وهو الظاهر.

ومن هـذه الأفعال قـدَّر[6]، ظَلَم[7]، ضرَّ[8]، خَلَق[9]، صَدَق[10]، سلَك[11]، يَلْبِسُ[12]، نَحتَ[13]، اختار[14]، رَفع[15]، يُخْسِرُ[16].

---

(١) انظر الصحاح(بغي).
(٢) التوبة: ٤٧.
(٣) الأعراف: ٤٥، هود، ١٩، ابراهيم: ٣.
(٤) ابراهيم: ٢٨.
(٥) انظر لسان العرب (حَلَّ) وانظر المقرِّب: ١٢١/١، شرح شذور الذهب: ٣٦٩.
(٦) يونس: ٥.
(٧) يونس: ٤٤.
(٨) آل عمران: ١٧٦.
(٩) آل عمران: ١٩١.
(١٠) الأنبياء: ٩.
(١١) الجن: ١٧.
(١٢) الأنعام: ٦٥.
(١٣) الأعراف: ٧٤.
(١٤) الأعراف: ١٥٥.
(١٥) يوسف: ٧٦.
(١٦) الرحمن: ٩.

ومن هذه الأفعال التي جاءت في التنزيل متعدية إلى مفعول صريح حملاً على نزع الخافض الفعل (سفه) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عن مِلَّةِ إِبْراهِيمَ إلاَّ مَنْ سَفِهَ﴾[1] أي: سَفِهَ في نفسِهِ[2].

ومنها (كَفَرَ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ألا إنَّ عاداً كفروا رَبَّهم﴾[3]، أي: كفروا بِرَبِّهم، ويجوز أن يكون الفعل مضمَّناً معنى (جحدوا)[4].

ومنها (ذَهب)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأين تَذْهَبونَ﴾[5] أي: إلى أينَ تذهبونَ؛ وذكر الفراء[6] أنَّه يجوز أنْ يقال: ذهب الشامَ، وذهبتُ السوقَ، وانطلقتُ السوق وخرجت الشام، ولم يذكر سيبويه[7] من ذلك إلاَّ: دَخَلْتُ الشام.

ومنها: أَجْمَع[8] عَزَم[9]، استَبَق[10]، شَهِدَ[11]، تيمَّم[12] قَعَدَ[13]، طَرَح[14]

---

(١) البقرة: ١٠٣.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المؤكَّد الصفحة: ٤٥١.

(٣) هود: ٦٠.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٧٠٤/٢. حاشية الشهاب: ١٠٩/٥.

(٥) التكوير: ٢٦.

(٦) انظر معاني القرآن للفراء: ٢٤٣/٣، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٢٧٣/٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٩٦/٢، تفسير القرطبي: ١٤٣/١٩.

(٧) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٤١٤/١.

(٨) يوسف: ١٠٢، طه: ٦٥.

(٩) البقرة: ٢٣٥.

(١٠) البقرة: ١٤٨.

(١١) البقرة: ٢٠٤.

(١٢) النساء: ٤٣.

(١٣) الأعراف: ١٤.

(١٤) يوسف: ٩.

(٣) فيما ظاهره أنّه من باب عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور:

ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلونَ به والأرْحامِ﴾ [١] بخفض ﴿الأرحامِ﴾ عطفاً على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الخافض، وهي مسألة لا تصح إلَّا على مذهب الكوفيين، وقد طعن في هذه القراءة السبعية أبو اسحق الزجاج وابن عطية لخروجها على الأصل النحوي.

ويظهر لي أنَّ مذهب الكوفيين في إجازة مثل هذا العطف هو الصحيح، وهو اختيار أبي حيان [٢].

والقراءة عند الزمخشري [٣] محمولة على نيّة إعادة الخافض أي: وبالأرحامِ ولا محوج إليه، وحملها آخرون على أنَّ الواو للقسم على تقدير مضاف أي: وربِّ الأرْحامِ على قول من لا يجيز الحلف بغير الله [٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ الله يفتيكم فيهن وما يُتْلى عليكُم في الكتابِ﴾ [٥]: يجوز في قوله ﴿وما يُتْلى عليكُم في الكِتابِ﴾ أنْ يكون في موضع رفع وخفضٍ ونصبٍ، والرفع فيه أوجه:

أ ــ أنْ يكون معطوفاً على الضمير المستتر في (يُفْتيكُم) العائد على الله سبحانه.

---

(١) النساء: ١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٣/١٥٦ ـ ١٥٧.

(٣) انظر الكشاف: ١/٥٦٧.

(٤) انظر في هذه المسألة: معاني القرآن للزجاج: ٢/٢، البحر المحيط: ٣/١٥٦ ـ ١٥٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٤٠، الكشف عن وجوه القراءات: ١/٣٧٥، البيان في إعراب القرآن: ١/٣٢٧، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٤٧، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٦٨.

(٥) النساء: ١٢٧.

ب ــ أنْ يكون معطوفاً على لفظ الجلالة، وهو قول أبي البقاء، وقد ردَّه السمين الحلبي[1] لأنَّه ينبغي أنْ يقال عليه: يُفْتيانِكُم لأنَّه من عطف مفرد على مفرد.

جـ ــ أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر أي: وما يُتْلى عليكم يُفْتيكُم، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره شبه الجملة (في الكتاب).

وفي الجرِّ وجهان:

أ ــ أنْ يكون معطوفاً على الضمير المجرور في قوله (﴿فيهِنَّ﴾ من غير إعادة الخافض، وهي مسألة لا تصح عندَ الزمخشري والبصريين إلا بإعادة الخافض.

ب ــ أن تكون الواو للقسم على أنَّ الجواب محذوف:

وفي النصب يكون منصوباً بفعل مضمر أي: يبين لكم ما يتلى عليكم[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿وجعلنا لَكُمْ فيها معايشَ ومَنْ لَسْتُم لَهُ بِرازقين﴾[3]، وقوله ﴿لٰكِنِ الرَّاسخونَ في العِلْمِ منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنْزِلَ إليك وما أُنْزِلَ من قبلِكَ والمقيمين الصلاة والمؤتونَ الزكاة...﴾[4] وقوله: ﴿يسألونك عن الشهر الحرامِ قتالٍ فيه قُلْ قتالٌ فيهِ كبير وصدٌّ عَنْ سبيل الله وكفرٌ به والمسجد الحرام﴾[5].

---

(1) انظر الدر المصون، ورقة: ١٨٠٠.

(2) انظر البحر المحيط: ٣/٣٦٠ ـ ٣٦١ الكشاف: ١/٥٦٧، معاني القرآن للزجاج: ٢/١٢٤، الدر المصون ورقة: ١٨٠٠، حاشية الشهاب: ٣/١٨٣. البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٦٧.

(3) الحجر: ٢٠.

(4) النساء: ١٦٢.

(5) البقرة: ٢١٧.

وإنَّني لأدعو إلى القياس على هذه الشواهد القرآنية من غير التفات إلى أقوال المانعين، ولست أنكِرُ أنَّ في التنزيل شواهد أعيد فيها الجار كقوله تعالى: ﴿فقال لها وللأرْض﴾[1] وقوله ﴿وعليها وعلى الفلك تُحْمَلونَ﴾[2]، وقوله: ﴿يُنَجِّيكُم منها ومن كُلِّ كَرْبٍ﴾[3].

(٤) فيما فيه الفعل معلَّق عن العمل:

ومن ذلك حذف الجار مع الفعل (انظر)[4] ومنه قوله تعالى: ﴿فانْظُروا كيفَ كانَ عاقِبَةُ المُتَّقينَ﴾[5]. الجملة مِنْ (كيفَ) في موضع نصب بعد إسقاط الخافض أي: انظر في كذا أوْ إلى كذا[6].

ومن ذلك حذفه مع (سأل)، ومنه قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم...﴾[7]: الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لـ(يسألونك)، وفي الكلام حذف الجار أي: عن ماذا وقيل إنَّ في الكلام حذف مضاف أي: عن جواب ماذا، وقيل إنَّ الفعل مضمَّن معنى القول، والجملة معمولة له، فلا حذف في الكلام[8].

ومن ذلك حذفه مع (تَفَكَّر)، ومنه قوله تعالى، ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّروا ما

(١) فصِّلَت: ١١.
(٢) غافر: ٨٠.
(٣) الأنعام: ٦٤.
(٤) الأفعال المعلقة نوقشت بالتفصيل في الجمل التي في موضع نصب على المفعول به لأنَّ الفعل معلق عن العمل: ٩١٨.
(٥) آل عمران: ١٣٧. النساء: ٥٠، المائدة: ٧٥، الأنعام: ١١، ٢٤، ٤٦، ٦٥، الأعراف: ٨٤، ٨٦، ١٠٣، ١٢٩. يونس: ٣٩.
(٦) انظر الدر المصون ورقة: ١٤١٠، البحر المحيط: ٦١/٣.
(٧) المائدة: ٤، وانظر الزمر: ٣٨، الزخرف: ٩، ٤٥، القلم: ٤٠.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٤٢٨/٣ ـ ٤٣٠، معاني القرآن للزجاج: ١٦٣/٢، مشكل إعراب القرآن: ٢٢٠/١، حاشية الشهاب: ٢١٧/٣، الكشاف: ٥٩٤/١.

بصاحِبِهم مِنْ جِنَّةٍ﴾[1] أي في انتفاء ما بصاحِبِهم من جِنَّة[2].

ومن ذلك حذفه مع (يبلو)، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أيُّكم أحْسَنُ عَمَلاً﴾[3]: لِيَبْلُوكم بأيُّكم أحْسَنُ عملاً[4]، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُمْ بالشَّرِّ والخير فِتْنةً وإلينا تُرْجَعونَ﴾[5].

(٥) فيما ظاهره النصب على الظَّرْف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فقال الملأُ الذين كَفروا من قومه ما نراكَ إلاّ بشراً مِثْلَنا وما نراكَ اتَّبَعَكَ إلاّ الذين هم أراذِلُنا باديَ الرَّأْيِ...﴾[6]: قيلَ إنَّ (بادي) ظرف وفي عامله خلاف، وذكر الشهاب[7] أنَّ فاعلاً قد وقع ظرفاً كقولنا: خارجَ الدار وباطنَ الأَمْر وظاهِرَه، وأصْلُ الكلام عند الزمخشري[8]: وقتَ حدوث أوَّلِ الأمْرِ، ويرى الشهاب أنَّ تقدير (وقت) يدل على أنَّه نائب عن الظرف، أما تقدير (حدوث). فلا داعي له.

وذهب أبو حيّان[9] إلى أنَّ (في) مقدَّرَة أي: في بادي الرأي، وأجاز قوم أنْ يكون نعتاً لـ(بشراً)، وأجاز آخرون أنْ يكون حالاً من الضمير المتصل في (اتبعك)، وأنْ يكونَ منادى على حذف حرف النداء.

---

(١) الأعراف: ١٨٤، وانظر الروم: ٥.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف الصفحة: ٤٠٩.

(٣) هود: ٧، وانظر الملك: ٢.

(٤) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع المفعول لأنَّ الفعل معلّق عن العمل: ٩٤٣.

(٥) الأنبياء: ٣٥، وانظر البقرة: ١٥٥، الأعراف: ١٦٣.

(٦) هود: ٢٧.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٥/٩٠.

(٨) انظر الكشاف: ٢/٢٦٥.

(٩) انظر البحر المحيط: ٥/٢١٥، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٩٥، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٤٧، الكشاف: ٢/٦٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٩٧، الكشف عن وجوه القراءات: ١/٥٢٦.

والظاهر في هذه المسألة أنْ يكون منصوباً على النعت أو الحال لبعده عن التكلف .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَنُعيدُها سيرَتَها الأولى﴾[1] : في إعراب (سيرَتَها) أوجُهٌ من الأعاريب:

أ ـ أن يكون مفعولاً ثانياً على إسقاط الخافض أي: سَنُعيدُها إلى سيرتها الأُولى، وهو اختيار ابن هشام[2].

ب ـ أنْ يكونَ بدلاً من (ها) في (سَنُعيدُها) على أنَّه بدل اشتمال.

جـ ـ أنْ يكونَ منصوباً على الظرفية، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[3]، وقد ردَّ أبو حيان[4] ذلك زاعماً أَنَّ الظروف المختصة لا يتعدى إليها الفعل إلَّا بواسطة، ولا يجوز الحذف إلَّا في الضرورة إلَّا ما شذَّ من ذلك، وليست المسألة كذلك لأنَّ بعض النحويين أجازوا فيها النصب على الظرفية في الاختيار، وهو قول ابن الطراوة[5].

د ـ أنْ يكون منصوباً بفعل محذوف أيْ: يسير سيرتَها، والجملة مستأنفة أو في موضع الحال، وهو قول الحوفي[6].

هـ ـ أنَ يكون مفعولاً ثانياً لـ(سَنُعيدُها) على أنَّه من أفعال التصيير، ويمكن أنْ يكون ذلك محمولاً على ما ذهب إليه جماعة من المتأخِّرين كأبي الخطاب الماردي[7]، وهو أنَّه يجوز أنْ يضمَّنَ الفعل المتعدي إلى واحد

---

(١) طه: ٢١.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٥٠.
(٣) انظر الكشاف: ٢/٥٣٤.
(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٢٣٥.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٢٠.
(٦) انظر البحر المحيط: ٦/٢٣٥.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٢٠.

معنى (صيَّر) ويُجْعَلَ من هذا الباب[1]، والظاهر في هذه المسألة إمَّا النصب على الظرف وإمَّا النصب على إسقاط الخافض.

(٦) فيما أُقيمَ فيه الضمير مقام الفاعل بعد حذف الجار:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اركض بِرِجْلِكَ هذا مُغْتَسَلٌ بارِدٌ وشرابٌ﴾[2]: أي: مُغْتَسَلٌ فيه، فحذف الخافض واستتر الضمير[3]

ومنه قوله تعالى: ﴿تَجْري بِأعيُنِنا جزاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾[4]: الفعل (كُفِرَ) يجوز أنْ يتعدَّى بنفسِه كقولنا: كَفَرَ نِعْمَةَ اللهِ، وأنْ يتعدَّى بواسطة على أنَّه ضد الإيمان، فحذف الخافض واستتر الضمير أي كُفِرَ به[5].

ومنه قراءة زيد بن علي الشاذَّة: ﴿أَرْسِلْه مَعَنا غداً يُرْتَعْ ويُلْعَبْ..﴾[6] على ما لم يسمَّ فاعِلُه والتقدير: يُلْعَبْ فيه ويُرْتَعْ فيه، فحذف الجار، ثم استتر الضمير، ويكون الضمير عائداً إلى (غدا)[7].

ومنه قراءة أبي جعفر المدني الشاذَّة: ﴿هو المَلِكُ القُدُّوسُ السلامُ

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦/٢٣٥، حاشية الشهاب: ٦/١٩٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٨٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٤١، تفسير القرطبي: ١١/١٩٠ معاني القرآن: ٢/١٩٠.

(٢) ص: ٤٢.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٧/٣١٤.

(٤) القمر: ١٤.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٨/١٢٣.

(٦) يوسف: ١٢.

(٧) انظر البحر المحيط: ٥/٢٨٥.

المُؤْمَنُ...﴾[1] على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه أي: المُؤْمَنُ بِهِ، فحذف الجار ثم استتر الضمير[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وكانَ عَهْدُ اللهِ مسْؤُولاً﴾[3] أي: مَسْؤُولاً عنه[4].

(٧) إذا كان كاف التشبيه:

ومن ذلك قوله: ﴿فَمَثَلُه كَمَثَلِ الكَلْبِ إنْ تَحْمِلْ عليهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذلك مَثَلُ القومِ الذين كذَّبوا بآياتِنا...﴾[5] يجوز أنْ تكونَ أداة التشبيه محذوفة من (ذلك) أي: كذلك مَثَلُ القومِ، أَوْ مِنْ (مَثَلُ القومِ) أي: ذلك كَمَثَلِ القومِ[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وفُتِحَتِ السماءُ فكانَتْ أبواباً﴾[7]، أيْ: ذاتَ أبوابٍ وأجاز القرطبي[8] أن يكون التقدير: فكانت كالأبوابِ، فحذف كاف التشبيه.

(٨) اقتضاء الأصل النحوي له:

ومن ذلك تقدير (في) للتخلُّصِ من العطف على معمولي عاملين مختلفين، ومنه قراءة حمزة والكسائي من السبعة والأعمش والجحدري من غير السبعة: ﴿إنَّ في السموات والأرضِ لآياتٍ للمؤمنين وفي خلقِكُم وما

---

(١) الحشر: ٢٣.
(٢) انظر البحر المحيط: ٢٥١/٨، حاشية الشهاب: ١٨٣/٨. الكشاف: ٨٧/٤.
(٣) الأحزاب: ١٥.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ١٦٣/٧، تفسير القرطبي: ١٥٠/٤.
(٥) الأعراف: ١٧٦.
(٦) انظر البحر المحيط: ٤٢٥/٤.
(٧) النبأ: ١٩.
(٨) انظر تفسير القرطبي: ١٧٦/١٩، وانظر البحر المحيط: ٤١٢/٨، حاشية الشهاب: ٣٠٥/٨، وانظر شاهداً آخر الإسراء: ٧٧.

يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٍ لقومٍ يوقِنونَ واختلافِ الليلِ والنهارِ... لآياتٍ لقومٍ يَعْقِلونَ﴾[1] بنصب (لآياتٍ) الثالثة و(آياتٍ﴾ الثانية أي: وفي اختلافِ الليلِ والنهارِ[2].

ومن ذلك تقدير (مِنْ) لتصحيح وضع جمع الكثرة موضع القلة، ومنه قوله تعالى: ﴿والمُطَلَّقات يتربصن بِأَنْفُسِهِنَّ ثلاثةَ قُروءٍ﴾[3] أي ثلاثة مِنْ قروءٍ[4].

(٩) في خبر (مَا) الحجازية المنصوب:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً...﴾[5]: (بشراً) خبر (ما) عند الخليل وسيبويه وهو الظاهر، وهو عند الكوفيين محمول على حذف الباء، فيكون منصوباً على نزع الخافض لأن العرَبَ لا تكاد تنطق بها إلاَّ بالباء، وعليه فـ (ما) لم تعمل شيئاً، وهو تكلُّف[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿ما هُنَّ أُمهَّاتِهِم﴾[7].

(١٠) إذا كان حرفَ قسم:

ذكر السيوطي أنَّه يجوز حذف الواو لا غيرها من حروف القسم، فيكون ما بعدها منصوباً بفعل القسم المضمر، وأجاز ابنا عصفور وخروف أنْ ينصب بفعل غير فعل القسم أي: الزَمْ أو اذكُرْ[8].

---

(١) الجاثية: ٣ ـ ٥.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الحروف العاطفة الصفحة: ٧٩٥.

(٣) البقرة: ٢٢٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف إليه الصفحة: ٣٥٠.

(٥) يوسف: ٣١.

(٦) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١١٠، تفسير القرطبي ٩/١٨٢، شرح المفصّل لابن يعيش: ١/١٠٨.

(٧) المجادلة: ٢.

(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٣٢.

ويكثر هذا الحذف في الحروف المقطعة التي في فواتح السور، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الم ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هدًى للمُتَّقينَ﴾[1]. في قوله (الم) أوجه من الأعاريب أختار منها ما يلي:

أ ـ أنْ يكون في موضع رفع على الابتداء والخبرُ (ذلك) فيكون (الم) علماً للسورة، وهو قول الفَرَّاء، وقد ردَّه أبو اسحق الزجاج[2].

ب ـ أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف أي في السورة الم.

جـ ـ أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي: ألم السورة.

د ـ أنْ يكون في موضع نصب بفعل مضمر أي: اتْلُ سورةَ الم، وفي الكلام حذف مضاف.

هـ ـ أنْ يكونَ في موضع جر على إضمار حرف القسم إذا عُدَّ (الم) اسماً للسورة، وفي الكلام حذف جواب القسم لأنَّ قوله ﴿ذلك الكتابُ لا ريبَ فيهِ...﴾ لا يصح أنْ يكون جواباً لخلوّه من اللام أو (إنَّ).

و ـ أنْ يكون حروفاً مقطَّعة لا موضع لها من الإعراب، وهو الظاهر في هذه المسألة.

(١١) فيما ظاهره الجر بـ (حتّى):

ذهب أبو جعفر الطوسي إلى أنَّ (حتّى) تجر الأسماء بإضمار (إلى) وتنصب الأفعال بإضمار (أنْ): «ولأنها إذا كانت بمعنى الغاية خفضت الاسم

(١) البقرة: ١ ـ ٢.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج: ١/٢٣، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٤، حاشية الشهاب: ١/١٧٨ تفسير القرطبي ١/٥٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٧. وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ١، الأعراف: ١، يونس: ١.

بإضمار (إلى) ونصبت الفعل بإضمار (إلى أنْ)..»[1] والقول نفسه مع ابن خالويه[2]، وهو قول الكسائي أيضاً[3] ويظهر لي أنَّ الطوسي وابن خالويه يجريان وراء الفرّاء[4] في قوله إنَّ الجر بـ (حتى) نيابة عن (إلى) لا بنفسها كما جرَّت الواو نيابةً عن (ربَّ).

ومما حملاه على إضمار (إلى) قوله تعالى: ﴿سلامٌ هي حتى مَطْلِع الفجر﴾[5].

(١٢) في التمييز الذي يجوز فيه إظهار (مِنْ):

يجوز[6] إظهار (مِنْ) مع التمييز إلاَّ في تمييز العدد وأفعَل التفضيل وأفعال الذم والمدح والمنقول عن فاعل ومفعول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كَفَرُوا وماتوا وَهُمْ كُفَّـارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَـدِهِمْ مِلْءُ الأرْضِ ذَهَباً..﴾[7] (ذهباً) تمييز منصوب، وذكر الكسائي أنَّه منصوب على نزع الخافض لأنَّه مقدَّر بـ (مِنْ)[8]

(١٣) فيما ظاهره الجر بعد حذف الجار:

ومن ذلك قراءة ابن عباس وغيره الشاذة: ﴿إذ الأغْلالُ في أعْناقِهِم

---

(١) التبيان في تفسير القرآن: ٣٨٦/١٠.
(٢) انظر إعراب ثلاثين سورة: ١٦٦.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٢/٤ وانظر في (حتى) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٦٨/٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٦٦.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٦٩/٤.
(٥) القدر: ٥.
(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٦٦/٤ ـ ٦٧.
(٧) آل عمران: ٩١.
(٨) انظر: الدر المصون ورقة: ١٣٢٤ البحر المحيط: ٥٢٠/٢.

والسلاسِلِ يُسْحَبونَ﴾[1] بجر (والسلاسِلِ) على تقدير حرف جر أي: وفي السـلاسِلِ يُسْحَبونَ[2].

ومِنْ ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: ﴿ولاتِ حينِ مناص﴾[3] بكسر التاء من (ولاتِ) والنون من (حينِ) على حذف الجار في أحد الأوجه، أي: ولاتِ من حين مناص[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْألونَكَ عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيه﴾[5]: يجوز في (قتال) أوجه:

أ ـ أن يكونَ بَدَل اشتمال من (الشهرِ).

ب ـ أن يكون مخفوضـاً بإضمار جار آخر أي: عن قتالٍ وهو قول الكسائي[6] والفرَّاء[6] والعكبـري[7]، وقد ضعَّفـه أبو حيَّـان[8] والسمين الحلبي[9] وغيرهما لأنَّ حرف الجر لا يبقى له عمل بعد حذفه.

جـ ـ أنْ يكون مخْفوضاً على الجِوارِ، وهو قول أبي عبيدة، وهو عند أبي البقاء بابه الضرورة، وعند النحاس غلط[10]، ولا يصح حمل ما في التنزيل عليه، وقد أنكَرَه أيْضاً السيرافي[11] وابن جني[11]، وهو عند الفراء

(١) غافر: ٧١.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧.
(٣) ص: ٣٨.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف إليه الصفحة: ٣٥٠.
(٥) البقرة: ٢٠٧.
(٦) انظر: الدر المصون ورقة: ٧٦٩ التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٤.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٤.
(٨) انظر البحر المحيط: ١/١٥٤.
(٩) انظر الدر المصون ورقة: ٧٦٩.
(١٠) انظر تفسير القرطبي: ٣/٤٢.
(١١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٤/٣٥.

مقصور على السّماع، ولا يصح القياس على ما جاء منه.

ولست أتفق معهم لأنَّ الحَمْل عليهِ أكثر احتراماً لظاهر النص القرآني، وهو أولى من إضمار حرف الجرّ، ولا يمنع من الحمل عليه قول أبي حيان: «لا يُحْفَظُ من كلامهم ولا خَرّج عليه أحد شيئاً»(١).

ومن ذلك قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي من السبعة ويعقوب وخلف وأبي بكر من غير السبعة: ﴿واذْكُرْ اسمَ ربِّك وتَبَتَّلْ إليه تبتيلاً ربُّ المشرق والمغربِ لا إلهَ إلَّا هو﴾(٢) بجر الباء من (ربّ) على البدل من (ربِّك)، وذكر الزمخشري(٣) أنَّ ابن عباس جرَّه على القسم، فيكون حرف القسم مضمراً، وجوابه قوله ﴿لا إله إلَّا هو﴾، وذكر أبو حيَّان(٤) وغيرُه أنَّ فيه ضعفاً لإضمار الجار وبقاء عمله ولأنَّ جملة القسم الاسمية لا تُنْفى إلَّا بـ (ما) وحدها، ولا يُنْفى بـ (لا) إلَّا الجُمْلة المصدرة بمضارعٍ أوْ ماضٍ في معناه، وذكر أيْضاً أنَّ ذلك لا يصحُّ عن ابن عباس.

ويظهر لي أنَّ الزمخشري مِمَّنْ يجوّزون ما ذهب إليه ابن عباس، والكوفيُّون(٥) قد أجازوا الجر بالحرف المحذوف، وهو ما يعزِّزُ ما ذهب إليه ابن عباس، وأجازَ ابن مالك(٦) أنْ يَتَلَقَّى القسم بـ (لا) النافية للجملة الاسمية أو بـ (ما) النافية، ولا فرق في ذلك عنده بين الاسمية والفعلية، وذهب ابن مالك إلى أنَّ الاسمية إذا نُفِيَتْ بـ (لا) وقدِّمَ الخبر أو كان

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٣٥.
(٢) المزمل: ٨ - ٩، وانظر شاهداً آخر: ص ٨٤ - ٨٥.
(٣) انظر الكشاف: ٤/١٧٧.
(٤) انظر البحر المحيط: ٨/٣٦٣.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٣٣.
(٦) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٥٢، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٤٣.

المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة كقولنا: والله لا زيد في الدارِ ولا عمرٌو، وقد غلَّط أبو حيأن[1] ابن مالك في هذه المسألة.

ومن ذلك قراءة بعض السلف الشاذة: ﴿والليلِ إذا يغشى والنهارِ إذا تجلّى وما خَلَقَ الذكرِ والأنثى﴾[2] بجر (الذكرِ) على تقدير حرف جر أي. والذي خلق من الذَّكرِ والأُنثى[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَكُمُ اللهُ مغانِمَ كثيرةً تأْخُذونَها فعجَّلَ لكم هَذِهِ وكفَّ أَيْدِيَ الناسِ عنكُمْ ولِتَكونَ آيةً للمؤمنين ويَهْدِيَكم صراطاً مستقيماً وأُخرى لم تقدِروا عليها قَدْ أحاطَ اللهُ بها...﴾[4]، الظاهر في قوله ﴿وأُخرى﴾ أنْ يكون منصوباً عطفاً على (مغانِمَ)، وفي الكلام حذف مضاف أي: ملكَ مغانِمَ ومُلْكَ أُخرى كما في (مشكل إعرابِ القرآن)[5] لأنَّ المفعول الثاني عند مكي بن أبي طالب لا يصح عنده إلاَّ أنْ يكون مصدراً ولأنَّ الجثث لا يقع الوعدُ عَلَيْها إنَّما يقع على مُلْكِهَا، ولا ضرورة إلى ما ارتكبه، وقد جاء ذلك أيضاً في قوله تعالى: ﴿وعَدَ اللهُ المنافقينَ والمنافقاتِ والكفَّارَ نارَ جَهنَّمَ﴾[6]

ويجوز أنْ يكونَ (وأُخرى) مبتدأً موصوفاً بقوله ﴿لم يقدِروا عليها﴾، والخبر قوله ﴿قدْ أحاطَ اللهُ بها﴾، وأجازَ الزمخشري[7] أنْ يكون منصوباً بفعل بمُضمر يفسره قوله ﴿قد أحاطَ اللهُ بها﴾، وأنْ يكون مجروراً بـ (ربَّ)

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٤٣/٤.
(٢) الليل: ١ - ٣.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧.
(٤) الفتح: ٢٠ - ٢١.
(٥) مشكل إعراب القرآن: ٣١١/٢، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٨/٢.
(٦) التوبة: ٦٨ وانظر الآية: ٧٢.
(٧) انظر الكشاف: ٥٤٧/٣.

مضمرة بعد الواو، وإضمارها بعد الواو أكثر من الفاء، وبعد (بل) قليل[1].
وهو قول فيه غرابة عند أبي حيان[2] لأنَّ (ربَّ) لم تَرِدْ في القرآن جارَّةً مظهره مع كثرة ورود ذلك في كلام العرب، فلا يصحُّ أنْ يُؤْتى بها مضمرة، ولا حجة لأبي حيان في ذلك.

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٨١.
(٢) انظر البحر المحيط: ٨/٩٧، وانظر حاشية الشهاب: ٨/٦٣.

(٢) حذف الحروف الناصبة

حذف الحـروف الناسخة

لقد وقفت في التنزيل على موضع واحد، وهو قراءة حمـزة والكسائي من السبعـة والأعمش والجحدري من غيـر السبعة: ﴿إنَّ في السمـوات والأرض لآياتٍ للمؤمنين وفي خَلْقِكُم وما يَبُثُّ من دابَّةٍ آياتٍ لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار... لآيات لقوم يعقلون﴾[1] بنصب (لآياتٍ) الثالثة و (آياتٍ) الثانية على إضمار (أعني) عند الزمخشـري[2]، ويكون المجـرور معطوفاً على خبر (إنَّ) وهو قوله ﴿في السموات والأرض﴾ من باب العطف على معمول عاملٍ واحد، وهو (إنَّ) لأنَّ قوله ﴿في (خلقكم) معطوف على ﴿في السموات والأرض﴾ ويجوز أنْ يكون النصب على التوكيد لـ (لآياتٍ) الأولى.

وأجاز أبو البركات بن الأنباري[3] أنْ يكون (لآياتٍ﴾ الثالثة بدلاً من (لآياتٍ﴾ الأولى، وهو قول أبي بكر بن السراج أيضاً، وأجاز أبو البقاء[4] أنْ يكون في الكلام حذف (إنَّ) وبقاء اسمها، وهو (آياتٍ) الثالثة لدلالة (إنَّ) الأُولى عليها، وهو قول الشاطبي أيضاً كما في (المغني). وإضمار (إنَّ) عند

---

(١) الجاثية: ٣ ـ ٥.

(٢) انظر الكشاف: ٥٠٩/٣، وانظر حاشية الشهاب: ١٥/٨.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٦٤/٢.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٥٠/٢.

ابن هشام[1] بعيد، وعليه فيكون قوله ﴿واختلافِ الليلِ والنهارِ﴾ مجروراً بـ (في) المقدَّرة مع بقاء عملها بعد حذفها، وشبه الجملة في موضع الخبر لـ (إنَّ) المقدرة، ولا محوج إلى مثل هذا التكلُّف.

ولعل ما جعل النحويين يميلون إلى هذه التأويلات ما وضعوه من قيود لصحة العطف على معمولي عاملين مختلفين، وهي مسألة فيها خلاف مبسوط في مظان النحو[2]، فهي لا تصلح عند ابن مالك[1] إذا لم يكن أحد العاملين جاراً، وتصح عند أبي علي الفارسي[1] والأخفش[2] وجماعة من غير قيد والمشهور عن سيبويه[3] أنَّه إذا كان الجار مقدماً امتنع العطف كقولنا: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو، وذكر السيوطي[4] أنَّه منع العطف على معمولي عاملين مطلقاً، ولعل ما يرد قول سيبويه ما في هذه القراءة، وذكر ابن هشام أنَّه قد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه، وعلى قول المانعين لا يصح عطف (لآياتٍ) الثالثة على الأُولى إلاَّ بتقدير (في) قبل قوله (واختلافِ الليلِ والنهارِ) لتقدم ذكرها في موضعين، فتكون المسألة من باب العطف على معمولي عامل واحد والواو نائبة مناب عامل واحد، وهو (إنَّ)، وبدون تقدير (في) تكون المسألة من باب العطف على معمولي عاملين وهما (إنَّ) الناصبة و(في) الخافضة، ولعل ما يؤيد نية (في) التصريح بها في قراءة عبد الله الشاذة.

ولعلنا نميل إلى الأخذ بظاهر النص من غير التفات إلى قيود المانعين

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٣٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٣٢ ـ ٦٣٣، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/ ٢٧٠.

(٣) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ٦٦، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٣٢.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/ ٢٧٠.

لأنَّ الآية شاهد على الإجازة من غير قيد، ونجد في قول ابن هشام حجة قوية «وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ، ولا إشكالَ حينئذٍ في الآية»(١) والقول نفسه مع شيخ السيوطي الكافيجي وجماعة كما في (همع الهوامع)(٢).

ولقد جاء في التنزيل مواضع حذف فيها الحرف الناسخ واسمه في أحد التأويلات، ويمكن أنْ يكون هذا الحذف في بعضها من باب تفسير المعنى لا تفسير الإعراب كقوله تعالى: ﴿فسلامٌ لك من أصحابِ اليمين﴾(٣): في الكلام قول مقدَّر أي: فيقال سلامٌ لكَ من أصحابِ اليمينِ، وقيل، إنَّ المعنى: فسلامٌ لك فإنَّك من أَصحابِ اليمين(٤).

وقد يكون هذا الحذف صناعياً، ومن ذلك ما جاء ظاهره تفريغ عامل المفعول المطلق المؤكد كقوله تعالى: ﴿إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظناً...﴾(٥) أي: إنْ نَظُنُّ إلاَّ أنَّكُم تظنونَ ظنًّا ليصح التفريغ(٦).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مالَكُم لا تناصَرونَ﴾(٧): قوله: ﴿لا تناصرون﴾ في موضع الحال من الكاف والميم، وأجاز أبو البقاء(٨) أنْ يكون

---

(١) انظ مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٣٤.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٧٠، وانظر في هذه المسألة: البحر المحيط: ٨/٤٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٩٣، تفسير القرطبي: ١٦/١٥٧، التبيان في تفسير القرآن: ٩/٢٤٣، حجَّة القراءات: ٦٥٨ ـ ٦٥٩، معاني القرآن للفراء: ٣/٤٥.

(٣) الواقعة: ٩١، وانظر الرعد: ٣٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٨/٢١٦، حاشية الشهاب: ٨/١٥١، تفسير القرطبي: ١٧/٢٣٣.

(٥) الجاثية: ٣٢.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة ١١٦٧

(٧) الصَّافات: ٢٥.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٨٩، وانظر: التبيان في تفسير القرآن: ٨/٤٥٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٠٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٣٥.

التقدير: في أَنْ لا تناصَرون على أَنَّ (أَنْ) مخففة من الثقيلة حذفت مع اسمها[٢]، وهو تكلف بعيد لأنَّ فيه ثلاثة حذوف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يـأيها الـذين آمَنُوا هـل أَدُلُّكم على تجارةٍ تُنجيكُمْ مِنْ عـذابٍ أَليم تُؤْمِنونَ بـالله ورسـولِـهِ وتجـاهِـدونَ في سبيـل اللهِ...﴾[١]، أيّ: ذلكَ أنه تؤمنون[٢].

---

(١) الصف: ١٠ ـ ١١.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري (أَنْ) الصفحة: ٧٢٣، وانظر شاهداً آخر على حذف الحرف الناسخ واسمه: الأنفال: ٥٩.

حذف الحرف المصدري (أنْ)

أفرد ابن هشام في (المغني)[1] مكاناً خاصًا لـ (أنْ) الناصبة، وذكر أنَّ حَذْفَها مُطَّرِدٌ في مواضع معروفة وشاذٌ في غيرها كقولهم: «خذِ اللصَّ قبل يَأْخُذَكَ»[2]، وذكر أنَّه إذا رُفِعَ الفعل بعد إضمارِ (أنْ) سهل الأمرَ، ومع ذلك لا ينْقاس، وذكر من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تأمرونِّي أَعْبُدُ﴾[3] وقوله ﴿وَمِنْ آياته يُـرِيكُمُ البرقَ﴾[4]، وكنّا نود من ابن هشـام أنْ يدوِّنَ المواضع المطَّرِدة المعروفة وغير المطَّرِدة، ولكنَّه أعرضَ عن ذكرها زاعماً أنَّها معروفة، وغالب ظني أنَّه يعني بتلك المواطن المعروفة إضمارها بعد اللام والفاء والواو وأوْ، فعبَّرَ عن الإضمار بالحذف.وأفرد لها صاحب (إعراب القرآن)[5] المنسوب إلى الزجاج باباً خاصّاً ذكر فيه أنَّه باب من لطائف الصناعة لأنَّهم زعموا أنَّ (أنْ) موصولة، وحذف الموصول وإبقاء صلته منكر عندهم، ومع ذلك جاء في التنزيل.

وذكر السيوطي[6] أنَّه لا تنصب (أنْ) محذوفة في غير المواضع السـابقة، وأنَّ جماعة أجازوا حذفها في غيرها، ولقد اختلف هؤلاء، فذهب أكْثَرُهم

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٩.

(٢) انظر مجمع الأمثال: ٢٧٢/١، وهو فيه ﴿قبلَ أنْ يأخُذَكَ﴾.

(٣) الزمر: ٦٤.

(٤) الروم: ٢٤.

(٥) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٦٣٠/٢ ـ ٦٣١.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٤٢/٤ ـ ١٤٣.

إلى أنّه يجب الرفع إذا حذفت، ومن هؤلاء أبو الحسن الأخفش. وذهب المبرِّد إلى أنّه إذا حُذِفتْ بقي عملها لأنَّ الإضمار لا يزيل العمل كما في (رُبَّ).

وذكر السيوطي أيضاً أنَّ النحاة اختلفوا في القياس على ما سُمِعَ من ذلك منصوباً، فذهب بعض الكوفيين وبعض البصريين إلى القياس عليه. والصحيح عند أبي حيّان قصرُهُ على السماع.

ولقد جاء في التنزيل مواطن حذفت فيها (أنْ) المصدريّة، ويمكن أنْ تُتَّخذ هذه المواطن قياساً بالنسبة لشيوعها، ولست أعْني بتلك المواطن مواطن إضمارها بعد اللام والواو والفاء وأو حتّى، بل حذفها في غير ذلك وإليك هذه المواطن:

(١) فيما ظاهره أنَّ الجملة تؤوّل فيه بالمصدر.

(٢) فيما ظاهره عطف الفعل على المصدر:

(٣) في قراءة النصب التي لم يقترن فيها المضارع بها.

(٤) فيما ظاهره أنَّ عطف البيان جملة.

(٥) فيما ظاهره سبك مصدر مؤول من (لو) وما في حيِّزها.

(٦) فيما ظاهره سبك مصدر مؤول من اللام المكسورة المقترنة بالمضارع.

(٧) حذف (أنْ) المصدريّة غير الناصبة.

(١) فيما ظاهره أن الجملة تؤول فيه بالمصدر:

الجملة عند النحويين مؤوَّلة بمشتق لا بمصدر، وعليه، فَيُخَرِّجونَ ما جاء ظاهره أنّها مؤوَّلة بمصدر على حذف (أنْ) المصدريّة لتصحيح اصلهم

النحوي، وعليه فالجملة لا يصح عندهم أنْ تقع مبتدأ[1] أو مفعولاً به[2].

وممّا جاء في التنزيل ظاهره وقوع الجملة في موضع المبتدأ قوله تعالى ﴿ومِنْ آياتِه يريكُمُ البَرق خَوْفاً وطَمَعاً...﴾[3] في موضع قوله ﴿مِنْ آياته﴾ أقوال:

(أ) أنْ يتعلَّق بـ (يُريكُم) على أنّه في موضع نصب على المفعول به.

(ب) أنْ يكون في موضع الحال من (البَرْق) أي: يريكُمُ البرقَ كائناً من آياتِه، والواو من حقها أن تدخل على الفعل العامل.

(جـ) أنْ يكون في موضع الخبر على أنَّ (يريكُمْ) في موضع النعت لمبتدأ موصوف محذوف أي: ومن آياتِه آيةً يريكُمُ البرقَ فيها أو: شيءٌ يريكُمُ البرقَ فيه، وفي الكلام حذف العائد إلى المنعوت.

(د) أنْ يكون في موضع الخبر والجملة الفعلية في موضع رفع على الابتداء على أنَّ الفعل منزَّلٌ منزلة المصدر من غير سابك، وهو قول الخليل[4] وأبي حيان[4] والزمخشري[5] والتقدير: ومن آياته إراءتُه إيَّاكم البَرْقَ.

(هـ) أنْ يكون في موضع الخبر والمصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) المحذوفة والفعل المضارع في موضع رفع على الابتداء والتقدير: ومن آياته أنْ يُرِيَكُم، وهو حذف غير منقاس عند ابن هشام[6] وغيره[7].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع المبتدأ الصفحة: ٩١٩.

(٢) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع المفعول به الصفحة: ٩٢٠.

(٣) الروم: ٢٤.

(٤) انظر البحر المحيط: ١٦٧/٧.

(٥) انظر الكشاف: ٢١٩/٣.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٩.

(٧) انظر. البحر المحيط: ١٦٧/٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٥٠/٢، حاشية الشهاب: ١١٨/٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٣٨/٢، معاني القرآن للفراء: ٣٢٣/٢، تفسير القرطبي: ١٤ / ١٨، التبيان في تفسير القرآن: ٢١٨/٨.

ولست أتفق مع هؤلاء لأنني أميل إلى القول بوقوع الجملة في موضع المبتدأ[1] كوقوعها في موضع الخبر.

وممّا جاء في التنزيل ظاهره وقوع الجملة في موضع المفعول به قراءة إبراهيم بن وثاب: ﴿فَيَرى الذين في قلوبهمْ مَرَضٌ يُسارِعونَ فيهم يقولونَ...﴾[2] بالياء في (فيرى) على أنَّ الفاعل ضمير يعود على الله تعالى، وأجاز ابن عطية[3] أنْ يكون الفاعل قوله ﴿الذين في قلوبِهِمْ مَرَضٌ﴾: والتقدير: فَيَرى الذين في قلوبهم مَرَضٌ أنْ يسارِعوا على تقدير (أنْ) لأنَّ الجملة لا تقع مفعولاً به على أنَّ الرؤية من رؤية العين، وهو ضعيف عند أبي حيان[3] لأنَّ حذف (أنْ) غير منقاس، والظاهر عنده أنْ يكون الفاعل ضمير اللهِ والرؤية إمَّا من العين على أنَّ قوله ﴿يُسارِعونَ﴾ في موضع الحال وإمَّا من القلب على أنَّ قوله السابق في موضع المفعول الثاني.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبونَ أَنَّما نُمِدُّهُمْ به مِنْ مالٍ وبنينَ نُسارِعُ لَهُمْ في الخيراتِ بل لا يَشْعُرونَ﴾[4]: يجوز في (ما) في (أنّما) ثلاثة أوجه:

(أ) أنْ تكون كافة، وهو الظاهر، وهو قول الكسائي، وقد اكتفى ابن هشام بذكره في المغني[5].

(ب) أنْ تكون موصولة عائدها الهاء في (به)، وهي في موضع نصب على

---

(١) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع المبتدأ الصفحة: ٩٠٤.

(٢) المائدة: ٥٢.

(٣) انظر البحر المحيط: ٣/٥١٨ وانظر: الدر المصون ورقة: ٢٠٠١، حاشية الشهاب: ٣/٢٥٣، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٢١٣.

(٤) المائدة: ٥٥ ـ ٥٦.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٠٥.

اسم (أنَّ) وخبرها الجملة الفعلية من قوله ﴿نُسارِعُ لهم . . ﴾ على حذف العائد أي: نُسارِعُ به في الخَيْراتِ، وحسن حذفه لاستطالة الكلام، وأجاز هشام الضرير أنْ يكون (في الخيراتِ) رابطاً لأنَّ الأصل: نُسارع لَهُمْ فيهِ، فأظهر الاسمَ، وأجاز أبو جعفر الطوسي[1] أنْ يكون الخبر محذوفاً أي: يحسبون أنَّما نمدهم به من مالٍ وبنينَ حقٌّ لهم، فتكون الجملة الفعلية مستأنفة، وهو تكلف لا محوج إليه.

(جـ) أنْ تكون مصدريَّة على قول مَنْ يجيز أنْ يعود عليها ضمير، وهو الأخفش، فيكون المصدر المؤول منها وممَّا في حيِّزها اسم (أنَّ)، والتقدير: أيحسبون أنَّ إمدادَنا مسارعةٌ على أنَّ الأصل: أنْ نُسَارِعَ، فَحُذِفَتْ (أن) فارتفع الفعل، لأنَّ الجملة لا تؤول بمصدر بل بمشتق[2].

ولست أتفق مع النحويين في هذه المسألة لأنَّ ما في التنزيل يعزِّز كون الجملة مؤوَّلة بمصدر، فينبغي القياس على ذلك وهجر التمحل والتكلف.

(٢) فيما ظاهره عطف الفعل على المصدر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ الساعة ويُنَزِّلُ الغَيْثَ ويَعْلَمُ ما في الأرحام. . .﴾[3]: ذكر الشهاب[4] أنَّ قوله ﴿ويُنَزِّلُ﴾ معطوف على قوله ﴿عندَه﴾ لأنه متعلق بفعل محذوف لأن (علمُ الساعةِ) فاعل له، وذكر

---

(١) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٧/٣٣٢.

(٢) انظر البحر المحيط: ٦/٤٠٩، حاشية الشهاب: ٦/٣٣٧، تفسير القرطبي: ١٢/١٣١، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٣٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٥٧، الكشاف: ٣/٣٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/١١٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٨٦، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٩٤ ـ ٩٥.

(٣) لقمان: ٣٤.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٧/١٤٥.

أنّه إنْ لم نحمل الكلام على ذلك وجب تقدير (أنْ) المصدريّة قبل المعطوف ليصح عطفه على (عِلْمٌ) أو (الساعةِ)، والقول نفسه في (وَيَعْلَمُ).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويرى الذين أوتوا العلمَ الذين أُنْزِلَ إلَيْكَ مِنْ ربِّكَ هو الحقَّ ويهدي إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ﴾(1). قوله ﴿وَيَهْدِي﴾ معطوف على ﴿الحقَّ﴾ من باب عطف الفعل على الاسم كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إلى الطير فوقَهُم صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾(2) وهي مسألة مقيّدة(3) بكون المعطوف عليه اسماً يشبه الفعل، وهي مسألة لا تصح عند المازني والمبرد والزجاج. وذهب أبو البقاء إلى أنَّ العطف على حذف (أنْ) المصدريّة: «ويجوز أنْ يُعْطَفَ على موضع (الحقَّ)، وتكون (أنْ) محذوفة، ويجوز أنْ يكون في موضع (فاعل) أي: ويروه حقاً وهادياً»(4)، وغالب ظنّي أنَّ أبا البقاء قدَّرَ (أنْ) ليكون المصدر المؤوَّلُ منها وممَّا في حيِّزها معطوفاً على المصدر، وهو (الحقَّ) لأنَّ الجملة تؤوَّل بمشتق، ويدل على ما تذهب إليه قوله: «ويجوز أن يكون في موضع (فاعل) أي، ويروهُ حقّاً وهادياً»، ولا ضرورة إلى مثل هذا التكلف، لأنه ينبغي القياس على ما في التنزيل من شواهد وإجازة تأويل الجملة بالمصدر.

والقول نفسه مع الشهاب: «الثاني أنَّهُ معطوف على (الحقَّ) بتقدير: وأنّه يَهْدِي..»(5)، فحذف (أنَّ) واسمها.

ويجوز أنْ يكون مستأنفاً أو في موضع الحال(6).

---

(1) سبـأ: 6.

(2) الملك: 19.

(3) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: 3/119 شرح الرضي على الكافية: 1/318.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 2/1063.

(5) حاشية الشهاب: 7/190.

(6) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): 643، البحر المحيط: 7/259، التبيان في إعراب القرآن: 2/1063، تفسير القرطبي: 14 / 262.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ لَوْ أنَّ لي بكم قوةً أوْ آوى إلى رُكْنٍ شديدٍ﴾[1]: قوله﴿أو آوي﴾[2] يجوزَ أنْ يكون مستأنفاً وأنْ يكون معطوفاً على المصدر (قوةً) على حذف أنْ) المصدريَّة.

(٣) في قراءة النصب التي لم يقترن فيها المضارع بها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاةَ ويُنْفِقوا ممَّا رزقناهم...﴾[3] أي: قُلْ لعبادي الذين آمنوا أنْ يُقيموا الصلاةَ ويُنْفِقوا ممَّا رَزقناهم[4].

ومن ذلك قراءة الحسن والأعمش: ﴿ولا تَمْنُنْ تَستَكْثِرَ﴾[5] بنصب (تَستَكْثِرَ) على تقدير (أنْ)[6].

ومن ذلك قراءة أبي بشر الشاذَّة: «ألَمْ تَرَ أنَّ اللهَ أنْزَلَ مِن السماء ماءً فَسَلَكَهُ ينابيعَ في الأرْضِ ثم يُخرجُ بِهِ زَرْعاً مُخْتلِفاً ألوانُه ثم يَهِيجُ فتراهُ مُصْفَرًّا ثم يَجْعَلَهُ حُطاماً...﴾[7] بنصب اللام في (يَجْعَلَهُ): لَقَدْ ضَعَّفَ

---

(١) هود: ٨٠.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٧١١/٢، الكشاف: ٢٨٣/٢ ـ ٢٨٤، حاشية الشهاب: ١٢١/٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٥/٢، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٢٦/١.

(٣) إبراهيم: ٣١.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة ١١٦٧. وانظر شواهد أُخرى على حذف (أنْ) المصدريَّة الناصبة وبقاء عملها: النور: ٣٠، ٣١، الأحزاب: ٥٩.

(٥) المدثر: ٦.

(٦) انظر: الكشاف: ١٨١/٤، البحر المحيط: ٣٧٢/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٤٩/٢، مشكل إعراب القرآن: ٤٢٣/٢، حاشية الشهاب: ٢٧٢/٨، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٣٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧٣/٢.

(٧) الزمر / ٢١.

النحويُّون هذه القراءة، فذكر أبو البركات بن الأنباري[١] أنَّها قراءة ضعيفة وليس في توجيهها قول مرضي جارٍ على القياس، وذكر أبو البقاء[٢] أنَّ الوجه فيها أنْ تُضْمَرَ (أنْ) فتعمل وهي محذوفة. وذكر بعض النحويين أنَّ اللامَ مفتوحة لأنَّ العينَ قبلها مفتوحة، والأوَّل أظهر على ما فيه من حذف (أنْ) وإبقاء عملِها.

(٤) فيما ظاهره أنَّ عطف البيـــان جملة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهـا الـذين آمنوا هـل أَدُلُّكُم على تجارةٍ تُنْجيكُمْ مِنْ عـذابٍ أَليم تومِنـونَ بـاللهِ ورسـولِـهِ وتجاهـدونَ في سبيـل الله...﴾[٣]: ذكر المبرد[٤] أنَّ (تؤْمِنونَ) بمعنى ﴿آمِنوا﴾، فصورته صورة الخبر ومعناه الأمر، والقول نفسه مع الزمخشري[٥]، فهو عنده استئناف في جواب سؤال مقدَّر أي: كيف نَعْمَلُ؟ ولذلك جاء قوله ﴿يَغْفِرْ لكم ذُنوبَكُم....﴾[٦] مجزوماً. وأجاز الأخفش[٤] أنْ يكون عطف بيان على (تجارة)، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيَّان[٤] إلَّا على تقدير (أنْ) المصدريَّة، ثم حذفت فارتفع لأنَّه لا يجوز أنْ يكون عطفُ البيان جملةً، والقول نفسه مع ابن هشام[٧]، وجاء في (شرح التصريح على التوضيح)[٨] أنَّه لا يقع جملة ولا تابعاً لجملة

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٢٣.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١١٠، وانظر البحر المحيط: ٧/٤٢٢، وانظر شاهداً آخر: الزمر/٦٤.
(٣) الصـف / ١٠ ـ ١١.
(٤) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٦٣.
(٥) انظر الكشاف: ٤ / ٩٩.
(٦) الصـف / ١٢.
(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٥٥٠، ٧٥، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٩٣.
(٨) انظـر ٢ / ١٣٤.

ولا فعلاً ولا تابعاً لفعل، والمسألة تصح عند أهل المعاني، إذْ جعلوا قوله تعالى: ﴿قالَ يَا آدَمُ هل أَدُلُّكَ على شجرةِ الخُلْدِ﴾ [1] بياناً لقوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إليهِ الشيطانُ﴾ [1] . وأجاز المهدوي[2] أيضاً أنْ يكون قوله: ﴿تُؤْمِنونَ باللهِ﴾ و﴿تُجاهِدونَ﴾ عطف بيان على قوله: ﴿هَلْ أدُلُّكم على تجارةٍ..﴾.

وأجاز ابن عطية[2] أنْ يكون (تُؤْمِنونَ) في موضع الخبر لـ (أنْ) واسمَها المحذوفين، والمصدر المؤول منهما في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي: ذلك أنّه تُؤْمِنونَ، وهو تكلف بعيد، ولعلَّ أظهر ما في هذه المسألة قول أبي القاسم الزمخشري والمبرد.

(٥) فيما ظاهره سبك مصدر مؤول من (لَوْ) وما في حيِّزها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَودُّ أحدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ ألفَ سَنةٍ.....﴾[3]: في (لو) ثلاثة أقـــوال:

(أ) أنْ تكونَ حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، فيكون جوابها محذوفاً يدل عليه (يَوَدُّ)، وفي الكلام حذف مفعول (يَوَدُّ) أي: يَوَدُّ أحدُهم طُولَ العمر.

(ب) أن يكون حرفاً مصدريًا بمنزلة (أَنْ)، فيكون المصدر المؤول منها ومما في حيزها مفعولاً به أي: يود أَحَدُهم تعميرَ ألفِ سنةٍ، وهو قول الكوفيين وَأبي علي الفارسي وأبي البقاء، وهو الظاهر في هذه المسألة وجاء

---

(١) طـــه / ١٢٠.

(٢) انظـر البحر المحيط : ٨ / ٢٦٣. وانظر حاشية الشهاب : ٨ / ١٩٣، الكشاف: ٤/١٠٠.

(٣) البقـرة / ٩٦.

في كتاب (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج أنْ (وَدّ) إذا لم تكن بمعنى القول وكانت متعدية عُـدَّتْ (لو) معهـا زائدة، وفي الكلام حذف (أنْ) المصدريَّة، وهو قول بعيد لأنَّ كونَ (لو) حرفاً مصدرياً يرد هذا الوهم.

(جـ) أنْ يكون معناها التمني؛ فلا تحتاج إلى جواب، وتكـونُ الجملة منْ (لَوْ) وما في حيِّزها في محل نصب مفعولاً به على طريق الحكاية لأنَّ (يَوَدُّ) أُجْرِيَ مجرى القول، وهو قول أبي القاسم الزمخشريِ[1].

(٦) فيما ظاهره سبك مصـدر مؤوَّل من اللام المكسـورة المقترنـة بالمضارع:

ومنه قولـه تعالى: ﴿يـريد اللهُ ليُبَيِّنَ لكم وَيَهْـدِيَكُمْ سُنَنَ الذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ. . . . . ﴾[2].

في قوله ﴿يريد الله ليبين لكم. . . .﴾ مذاهب:

(أ) أنْ يكونَ مفعول (يُريد) محذوفاً، والتقدير: يريدُ اللهُ تحريمَ ما حرَّمَ وما إلى ذلك لأجل التبيين لكم، وهو قول البصريين.

(ب) أنْ يقدَّر الفعل (يريد) بمصدَرٍ في موضع رفع على الابتداء والجار والمجرور مِنْ ﴿لِيُبَيِّنَ لَكُم﴾ في موضع الخبر، وفي هذا القولِ سبكُ مصدَرٍ من غير سابك، ويعزى هذا القول لبعض البصريين.

---

(١) انظر الكشاف : ١ / ٢٩٨ ، وانظر : الدر المصون ورقة/٤٣٣، البحر المحيط: ٣١٤/١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : / ٣٥٠، ٧٠٥، الأزهية في علم الحروف: / ٢٧٦، شرح التصريح على التوضيح:١٣١/١، شرح الرضي على الكافية: ٣٨٧/٢، وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة: آل عمران: ٣٠، ٦٩، النساء:٨٩، الحجر:١٥.

(٢) النسـاء / ٢٦، وانظر شواهد أخرى :: المائدة / ٦، التوبة /٥٥، الأحزاب / ٣٣.

(جـ) أنْ تكون اللام ناصبة بنفسها من غير إضمار، فتكون هي وما بعدَها في موضع نصب على مفعول الإرادة، وهو قول الكوفيين، وهو الظاهر في هذه المسألة.

(د) أن تكون اللام زائدة على أنَّ (أنْ) محذوفة، والمصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حَيِّزها في موضع نصب على المفعول به، وهو قول الزمخشري[1] وأبي البقاء[2]، وهو قول مخالف للبصريين والكوفيين لأنَّ فيه إضمار (أنْ) بعد اللام الزائدة. وذكر الشهاب[3] أنَّ اللام هذه تسمى لام التكملة وهي مقابلة للام التعدية. وأجاز الرضى[4] تقدير (أنْ) بعد اللام الزائدة بعد فعل الأمر والإرادة، وهو قول ابن هشام[5] أيضاً وهو تكلف لا محوج إليـه[6].

(٧) حذف (أنْ) المصدريـة غير الناصبة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذْ ناداهُ ربُّه بالوادِ المُقَدَّسِ طوى اذهَبْ إلى فرعونَ. . .﴾[7] أي: إذْ ناداهُ أنِ اذهَبْ، والمصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب أو خفض بعد نزع الخافض، ويجوز أنْ يكون في الكلام إضمار القول أي: قائلاً اذهب. والظاهر في هذه المسألة أنْ تكون (أنْ) تفسيرية للنداء لأنَّه بمعنى القول[8].

---

(١) انظر الكشاف : ١ / ٥٢١.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن : ٣٥٠/١.
(٣) انظر حاشية الشهاب : ٣ / ٢٢١.
(٤) انظر حاشية الشهاب : ٣ / ٢٢١.
(٥) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ١ / ٣١٠.
(٦) انظر في هذه المسألة: معاني القرآن للزجاج: ٤٢/٢، تفسير القرطبي: ١٤٨/٥، البحر المحيط: ٢٢٦/٣، الدر المصون ورقة: /١٦٦٣.
(٧) النازعات : / ١٦ ـ ١٧.
(٨) انظر : التبيان في إعراب القرآن: ١٢٦٩/٢، البحر المحيط: ٤٢١/٨، حاشية الشهاب: ٣١٥/٨، تفسير القرطبي: ٢٠١/١٩.

إضمار أنْ الناصبة للفعل المضارع

تضمر (أنْ) عند البصريين في مواضع وبقيود، والكوفيون على خلاف معهم في ذلك، وسأُحاول في هذا البحث أنْ أُدَوِّنَ مواضع الإضمار وقيوده محاولاً ترجيح أحد المذهبين، وهي مسائل مبسوطة في مظان النحو المختلفة[1] أيضاً:

(١) بعد لام التعليل ، أو لام كي.

(٢) بعد لام الجحود.

(٣) بعد لام العاقبة أو المآل.

(٤) بعد كي.

(٥) بعد حتى.

(٦) بعد الفاء .

(٧) بعد الواو.

(٨) بعد أو.

(٩) بعد إذَنْ.

(١٠) بعد ثُمَّ.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١٠٨، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٥.

(١) بعد لام التعليل أو لام (كي):

وهو أكثر هذه المواضع شيوعاً في التنزيل، وإليك هذه المواضع:

البقرة : ٧٦، ٧٩، ٤٣، ١٥٠، ١٨٥، ١٨٨، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٣١، ٢٥٩، ٢٦٠، آل عمران: ٢٣، ٧٨، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٠، ١٤١، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٨، ١٧٩. النساء: ١٩، ٢٦، ٥٦، ٦٤، ١٦٨، المائدة: ٦، ٢٨، ٣١، ٣٦، ٤٨، ٩٥، الأنعام: ١٩، ٥٣، ٥٥، ٦٠، ٧١، ٧٥، ١٠٥، ١١٣، ١١٤، ١٢١، ١٢٣، ١٣٧، ١٤٤، ١٦٥، الأعراف: ٢، ٢٧، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٢، ١٨٩، الأنفال: ٨، ١٠، ١١، ١٧، ٣٦، ٣٧، ٤٢، التوبة: ٣١، ٣٣، ٣٧، ٥٥، ٦٢، ٩٠، ٩٢، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، يونس: ٤، ٥، ٦٧، ٨٨، ٩٢، هود: ٥، ٧، يوسف: ٢١، ٢٤، ٥٢، ٧٣، ٧٦، الرعد: ١٤، ٣٠، إبراهيم: ١، ٤، ١٠، ٣٢، ٣٧، ٥١، ٥٢، النحل: ٨، ١٤، ٣٩، ٤٤، ٥٥، ٦٤، ١٠٢، ١١٦، الإسراء: ١، ٧، ١٢، ٤٤، ٦٦، الكهف: ٢، ٧، ١٩، ٢١، ٥٦، ٧١، ٧٧، مريم : ١٩، ٢١، ٨١، ٩٧، طه: ٢، ١٥، ٢٣، ٣٩، ٥٧، ٨٤، ١٣١، الحج: ٥، ٩، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٥٣، النور: ٣٣، ٣٨، ٤٩، الفرقان: ١، ٣٢، ٤٩، الشعراء: ٩٤، النمل: ٤٠، ٨٦، القصص: ٦، ١٠، ١٣، ٢٠، ٢٥، ٤٦، ٧٣، العنكبوت: ٥٨، الروم: ٣٤، ٣٩، ٤١، ٤٥، ٤٦، لقمان: ٦، ٣١، السجدة: ٣، الأحزاب: ٨، ٢٤، ٤٣، ٧٣، سبأ: ٦، ٧٠، الزمر: ٣، ٨، ٣٥، غافر: ٥، ١٥، ٤٢، ٦١، ٦٧، ٧٩، ٨٠، فصلت: ١٦، الشورى: ١٥، الزخرف: ١٣، ٣٢، ٦٣، الجاثية: ١٢، ١٤، الأحقاف: ١٢، ١٩، ٢٢، محمد: ٤، ٣٨، الفتح: ٢، ٤، ٥، ٩، ١٥، ٢٠، ٢٥، ٢٨، ٢٩،

الحجرات: ١٣، الذاريات: ٣٣، ٥٦، الطور، ٤٥، النجم: ٣١.

الحديد: ٩، ٢٥، ٢٩، المجادلة: ٤، ١٠، الحشر: ٥، الصف: ٨، ٩،

الطلاق: ٧، ١١، ١٢، الملك: ٢، الحاقة: ١٢، نوح: ٧، ٢٠، الجن: ٢٨، المدثر: ٣١، القيامة: ٥، ٩٦، النبأ: ٧٨، البيِّنة: ١، الزلزلة: ٦.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتُحدِّثونَهم بما فتح اللهُ عليكم لِيُحاجُّوكم به عند ربِّكم﴾[1]: في العامل في ﴿يحاجُّوكم﴾ قولان:

أ ـ أنْ يكون في الكلام (أنْ) مضمرة بعد اللام، والمصدر المؤول منها وممَّا في حيزها في موضع جر باللام. والجار والمجرور في موضع المفعول به.

وذهب ابن كيسان[2] والسيرافي[2] إلى أنَّه يجوز أنْ يكون المضمر بعد اللام (كي)، وليس القول كذلك عند جمهور البصريين لأنَّ (أنْ) أم الباب.

ب ـ أنْ يكون العامل اللامَ نَفْسَها، وهو قول الكوفيين، وذهبوا إلى أنَّ (أنْ) و(كي) اللتين تظهران أحياناً بعد هذه اللام هما توكيد للام، وهذه اللام ليست جارة عندهم، ولكنها لام تشمل معنى (كي)، فاللام في مثل قولنا: جئت لكي تُكْرِمَني هي الناصبة و(كي) توكيد لها، وتنصب (كي) الفعل إذا لم تقترن باللام.

---

(١) البقرة / ٧٦.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ١٤٠.

وذهب ثعلب إلى أنَّ اللام تنصب الفعل بنفسها لقيامها مقام (أنْ)، وقد خَطَّأ أبو حيان قول الكوفيين لأنَّ اللام من حروف الجر[١].

ويظهر لي أنَّ قول الكوفيين أَقَلُّ تَكَلُّفاً، ولعل ما يعزز ذلك أنَّه قد يُسْبَكُ من هذه اللام مصدرٌ مؤول[٢]، ومن ذلك قوله: ﴿يريد الله لِيُبَيِّنَ لكم وَيَهْدِيَكم سُنَنَ الذين مِنْ قبلِكم﴾[٣] أيْ: يريد اللهُ التبيين[٤].

وقد يُتَلَقَّى بهذه اللام القسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بالله لِيُرْضُوكُمْ﴾[٥]: (لِيُرْضُوكم) جواب القسم في أحد التأويلات[٦].

(٢) بعد لام الجحود

وهي أَقَلُّ دوراناً في التنزيل من لام التعليل[٧]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان اللهُ لِيُضِيعَ إيمانَكُم إنَّ اللهَ بالناسِ لرؤوفٌ رحيم﴾[٨]: في اللام في قوله ﴿لِيُضِيعَ﴾ قولان:

أ ـ أن تكون لام الجحود، والفعل منصوب بعدها بإضمار (أنْ) وجوباً، والمصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيِّزها مجرور باللام، وشبه الجملة

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ٢٦٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٨٠، البحر المحيط: ١/ ٢٧٣، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٥٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٩٨، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/ ١٤٠.

(٢) انظر ما في هذا البحث من مصادر مؤولة من اللام وما في حيزاها الصفحة / ١١١٤.

(٣) النساء / ٢٦، وانظر شواهد أُخرى: المائدة/ ٦، التوبة / ٥٥، الأحزاب / ٣٣.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري (أنْ) الصفحة / ٧٣٣.

(٥) التوبة / ٦٢.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب القسم الصفحة / ٦٨١.

(٧) انظر: البقرة: ١٤٣، آل عمران: ١٧٩، النساء: ١٣٧، ١٦٨، الأنعام: ١١١، الأعراف: ٤٣، ١٠١، الأنفال: ٣٣، التوبة: ٧٠، ١١٥، ١٢٢، يونس: ١٣، ٣٧، ٧٤، هود: ١١٧، ابراهيم: ٤٦، الحجر: ٣٣، العنكبوت: ٤٠. الروم: ٩، فاطر: ٤٤.

(٨) البقرة/ ١٤٣.

يتعلق بخبر كان المحذوف والتقدير: وما كان الله مريداً لذلك لإضاعة أعمالكم، وهو قول البصريين والزمخشري[1].

ب ـ أنَّ تكونَ اللام، وما بعدها في موضع نصب خبراً لـ (كان)، وعليه فلا حذف في الكلام، وهو قول الكوفيين، وناصب الفعل هي اللام نفسها، ومذهب ثعلب أنَّها الناصب لقيامها مقام أنْ.

ويرد أبو البقاء[2] قول الكوفيين زاعماً أنَّ التقدير عندهم: وما كان الله إضاعةَ إيمانكم، ويظهر لي أنَّ أبا البقاء يجهل مذهبهم في هذه المسألة لأنَّهم لم يذهبوا إلى إضمار (أنْ) التي يسبك منها ومما في حيِّزها مصدر بل ذهبوا إلى أنَّ اللام زائدة للتوكيد[3].

وقيل إنَّ اللام زائدة مؤكدة لنفي الخبر، ولكن الفعل منصوب بـ (أنْ) مضمرة، وهو قول ابن مالك، ويحاول بعض النحويين[4] حمل كلام ابن مالك على المذهب البصري لتعزيزه.

وذهب بعض النحويين[5] إلى أنَّ اللام تكون أيضاً في أخوات (كان) قياساً على (كان)، وذهب آخرون إلى أنَّها تكون في (كان) وأخواتها، وقيل إنَّها تدخل في كل فعل منفي تقدمه فعل كقولنا: ما جئت لتكرِمَني، والقول الأخير فاسد عند أبي حيــان.

وقد تحذف هذه اللام فتظهر (أنْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان

---

(١) انظر الكشاف: ١ / ٥٧٢.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٤.
(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٥٥٨، البحر المحيط: ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧.
التبيان في إعراب القرآن: ١/١٢٤، معاني القرآن للزجاج: ١/ ٢٠٢، الكشاف: ١/٧٢، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١٠٨ ـ ١١٠.
(٤) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/ ٥٥٧.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ١١٠.

هذا القرآن أَنْ يُفْتَرى﴾[1]: الظاهر في المصدر المؤول من(أَنْ) وصلتها أَنْ يكون في موضع نصب على أنَّه خبر (كان)، وهو مؤوَّل باسم المفعول أَوْ محمول على حذف مضاف أي: وما كان هذا القرآن ذا افتراء.

وزعم بعض النحويين[2] أَنَّ (أَنْ) الظاهرة هي المضمرة بعد لام الجحود المحذوفة لأنهما يتعاقبان، وعليه فخبر (كان) محذوف عند البصريين كما مر، والمصدر المؤول المجرور باللام المحذوفة متعلّق بالخبر المحذوف.

وغالب ظني أَنَّ هذا الزاعم حمل الكلام على المعنى، إذْ جعل (كان) تامة على أَنَّها بمعنى: ما صحَّ هذا القرآنُ لأَنْ يُفْتَرى.

وأجاز الدماميني[3] أَنْ تكون (كان) تامة و(أَنْ يُفْتَرى) في محل رفع على أنَّه بدل اشتمال من فاعلها، والمعنى: ما وقع افتراءُ هذا القرآن، ويجوز أَنْ يكون التقدير: ما كان لهذا القرآن افتراءٌ على أَنَّ (كان) تامة، وفي الكلام حذف اللام.

ويتراءى لي تأويل آخر يعزز قول من ذهب إلى أَنَّ اللام محذوفة، وهو أَنْ تكون هذه اللام للتعليل و(كان) تامة أي: وما وجد هذا القرآن لأجل الافتراء، ولست أتفق مع أبي حيان[4] في رميه أبا البقاء العكبري بالسهو لجعله اللام في قوله تعالى: ﴿وما كان اللهُ لِيُعَذِّبَهم﴾[5] لام (كي).

---

(1) يونس / ٣٧.
(2) انظر: البحر المحيط: ٥ / ١٥٧، حاشية الشهاب: ٥/٢٨، تفسير القرطبي: ٨/٣٤٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٢، ٢٠٢، ٧٠٩، ٩٠٧.
(3) انظر حاشية الدسوقي علي المغني: ٢ / ٤٠٩.
(4) انظر البحر المحيط: ٤ / ٣٩٩، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٦٩، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١٠٩.
(5) الأنفال / ٣٣.

(٣) بعد لام العاقبة أو المآل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فالتقطه آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدوًّا وَحَزناً..﴾[١] اللام في (ليكونَ) تسمى لام الصيرورة أوْ العاقبة أوْ المآل، وأنكر البصريون هذه اللام، وذهب الزمخشري إلى أنَّها لام العلة، ولكن التعليل وارد فيها على طريق المجاز لا الحقيقة لأنَّه لم يكن هدفهم التقاطه ليكون لهم عدواً وَحَزناً، ولذلك جعلها بعض النحويين متعلقة بمحذوف أي: قدَّر الالتقاط ليكون لهم عدواً وحزناً[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ربَّنا إنَّك آتيت فرعونَ ومَلأهُ زينةً وأموالاً في الحياة الدنيا ربَّنا لِيُضِلُّوا عن سبيلك﴾[٣]: ذكر ابن هشام[٤] أنَّ اللام يجوز أنْ تكون للعاقبة، وَأنْ تكون للدعاء، فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً، والأظهر أنْ تكون لام التعليل على أنَّ المعنى: آتيتهم ما آتيتهم على سبيل الاستدراج[٥].

وتضمر (أنْ) بعد هذه اللام جوازاً.

(٤) بعد (كي):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واجعل لي وزيراً مِنْ أهلي هارونَ أخي اشْدُدْ

---

(١) القصص / ٨.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٧ / ١٠٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠١٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٢٢٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٨٢، الكشاف: ٣/١٦٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٤.

(٣) يونس / ٨٨.

(٤) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٨٣.

(٥) البحر المحيط: ٥ / ١٨٦، حاشية الشهاب: ٥/٥، التبيان في تفسير القرآن: ٥ / ٤٢٢.

به أزري وأشْرِكْهُ في أمري كي نُسَبِّحك كثيراً . .﴾[1]: مذهب سيبويه[2] أنَّ الفعل منصوب بعد (كي) بها إذا اقترنت بها لام العلة، وبـ (أنْ) مضمرة إذا لم تقترن بها اللام. ومذهب الخليل والأخفش أنَّ (أنْ) مضمرة بعدها في كلتا الحالتين. ومذهب الكوفيين أنَّها مختصة بالفعل فلا تكون جارة، وهي ناصبة بنفسها تقدمتها اللام أو لم تتقدمها، وفي المسألة خلاف مبسوط في مظان النحو[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فرَدَدْناهُ إلى أُمِّه كي تقرَّ عَيْنُها . .﴾[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومنكم مَنْ يُرَدُّ إلى أرْذَلِ العُمُرِ لكي لا يعلمَ بعدَ علم شيئاً . .﴾[5]: في قوله ﴿لكيلا يعلم﴾ أقوال:

أ ـ أنْ تكون (كي) بمنزلةِ (أنْ) المصدرية معنى وعملاً لأنَّها سُبِقَتْ بـلام العلة، وذكر ابن هشام[6]، أنَّ ما يعزز ذلك صحة حلول (أنْ) المصدرية محلها لأنَّها لو كانت حرف تعليل لما صحَّ دخول حرف التعليل، وإذا لم تكن اللام مقدَّرة فهي حرف جر للتعليل، والفعل منصوب بـ (أنْ) مضمرة، وهي عند الأخفش كما مر جارة، والفعل إما أنْ ينصب بـ (أنْ) مضمرة وإمَّا بـ (أنْ) مظهرة، وهو قول غير مرضي عند ابن هشام وغيره، ومذهب الكوفيين كما مر أنَّ النصب بها، والرد عليهم أو الانتصار لهم

---

(1) طـه / ٢٩ ـ ٣٣.

(2) انظـر : الكتاب (مطبعة بولاق): ١ / ٤٠٨.

(3) انظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٩٨/٤ ، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٤١.

(4) القصص / ١١٣.

(5) النحـل / ٧٠، وانظر شواهد أخرى : الأحزاب:٣٧، ٥٠، الحديد: ٢٣، ٢٩.

(6) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٤١.

مبسوط في مظان النحو[1].

ب ـ أنْ تكون اللام لام (كي) دخلت عليها للتوكيد، و(كي) متعلقة بـ (يُرَدُّ)، وهو قول الحوفي[2]، ويظهر لي أيضاً أنَّه مذهب الأخفش لأنَّها جارة عنده دائماً والفعل منصوب بـ (أنْ) مضمرة، وعليه فاللام زائدة للتوكيد. وهو تكلف من غير ضرورة لأنَّ في جعل (كي) حرف نصب تجنباً للتكلف والتمحل. وذهب ابن عطية[3] إلى أنَّ اللام شبيهة بلام الصيرورة، وهو قول يدل عند أبي حيان[3] على أنَّ قائله لا يعلم شيئاً البتة.

(٥) بعد (حتـــى) :

ويشيع نصب الفعل المضارع بعد (حتى) في التنزيل في مواضع كثيرة، وإليك هذه المواضع: البقرة: ١٠٢، ١٠٩، ١٢٠، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٦، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٥، آل عمران: ٩٢، ١٨٣، النساء: ١٥، ٤٣، ٦٥، ٨٩، ١٤٠، المائدة: ٢٢، ٦٨، الأنعام: ٦٨، ١٢٤، الأعراف: ٤٠، ٨٧، الأنفال: ٣٩، ٥٣، ٦٧، ٧٢، التوبة: ٦، ٢٤، ٢٩، ١١٥، يونس: ٨٨، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٩، يوسف: ٦٦، ٨٠، ٨٥، الرعد: ٣١، إبراهيم: ٩، الإسراء: ١٥، ٣٤، ٩٠، ٩٣، الكهف: ٦٠، طه: ٩١، الحج: ٥٥، النور: ٢٧، ٢٨، ٣٣، الشعراء: ٢٠١، النمل: ٣٢، القصص: ٢٣، ٥٩، فصلت: ٥٣، الزخرف: ٨٣، محمد: ٤، ٣١، الحجرات: ٥، ٩، الممتحنة: ٤، المنافقون: ٥٧، المعارج: ٤٢، البينة / ١.

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢/ ٢٣٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/٩٧ ـ، المقتضب ٢/٩، رصف المباني: / ٢١٥.

(٢) انظر البحر المحيط : ٥ / ٥١٤.

(٣) انظر : البحر المحيط : ٥ / ٥١٤، وانظر : حاشية الشهاب: ٥/٣٥١. الكشاف: ٢/٤١٨.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حتى يقولا إنَّما نحنُ فِتْنَةٌ..﴾[1] الفعل (يقولا) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً عند البصريين على أنَّ (حتى) حرف جر، أمَّا الكوفيون فاختلفوا في هذه المسألة، فذهب الفراء إلى أنَّها ناصبة الفعل وليست جارة، وذهب الكسائي إلى أنَّها ناصبة بنفسها على أنَّ الجر بعدها بإضمار (إلى)[2].

وهي إمَّا أنْ تكون حرف تعليل كقوله تعالى: ﴿وقاتلوهم حتَّى لا تكونَ فِتْنَةٌ..﴾[3]. وقوله: ﴿وإنْ أَحَدٌ من المشركين استجارَك فأَجِرْهُ حتى يسمَعَ كلامَ اللهِ...﴾[4].

وقوله: ﴿ولا يزالون يقاتِلونَكم حتَّى يردُّوكم عَنْ دِينِكم إنِ استطاعوا..﴾[5].

أَوْ تكون بمعنى (إلى أنْ) كقوله تعالى: ﴿لَنْ تنالوا البِرَّ حتى تُنْفِقوا ممَّا تُحِبُّونَ...﴾[6]، أي: إلى أنْ تُنْفِقوا[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَربَّصُوا حتَّى يأتِيَ اللهُ بأَمْرِه...﴾[8]، وقوله: ﴿لا يُؤْمِنونَ به حتَّى يَروا العذابَ الأليم....﴾[9].

---

(١) البقرة / ١٠٢.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم)٤٢ /١١١ - ١١٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٦٦ - ١٦٩.

(٣) الأنفال / ٣٩.

(٤) التوبة / ٦.

(٥) البقرة / ٢١٧.

(٦) آل عمران / ٩٢.

(٧) انظر: الدر المصون ورقة / ١٣٢٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٧٩.

(٨) التوبة / ٢٤.

(٩) الشعراء / ٢٠١.

أَوْ تكون بمعنى (إلاَّ أَنْ)، وهو قول ابن مالك[1]، وقيل إنَّ منه قوله تعالى: ﴿وما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حتى يقولا إنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ..﴾[2]، أي: إلاَّ أنْ يقولا والقول الظاهر عند النحويين[3] في هذه الآية أَنْ تكون (حتَّى) بمعنى (إلى أنْ).

وقد تضمر أنَّ بعد (حتَّى) الداخلة على ماضٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بدَّلْنا مكانَ السيئةِ الحسنةَ حتَّى عَفَوْا...﴾[4]: ذكر ابن هشام[5] أنَّ ابن مالك زعم أنَّ (حَتَّى) في الآية جارة و(أَنْ) بعدها مضمرة، وذكر أَنَّه لا يعلم له سلفاً في ذلك وأَنَّ في ذلك تكلفاً من غير ضرورة، ولست أتفق مع ابن هشام في أنَّ ابن مالك لا سلفَ له لأَنَّ أبا البقاء قد ذهب إلى ذلك: أيْ: إلى أَنْ عَفَوا أي:«كثروا»[6] والأظهر أَنْ تكون حتَّى ابتدائية على قول ابن هشام.

(٦) بعــد الفــــاء :

ويكثر في التنزيل نصب الفعل بعد الفـاء بــ(أَنْ) مضمرة، وإليك ما فيه من ذلك: البقــرة: ٢٢، ٣٥، ١١٧، ١٦٧، ٢٤٥، ٢٨٤،

النساء: ٧٣، ٩٧، ١٢٧، المائدة: ٢١، ٣١، ٥٢، الأنعام: ٥٢، ١٠٨، ١٥٢،

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٤ / ١١٣.
(٢) البقـــرة / ١٠٢.
(٣) انظر : الدر المصون ورقة / ٤٥٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/٩٩.
مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ١٦٩، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٦/٢.
(٤) الأعـــراف / ٩٥.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) :/١٧٤.
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ٢٣٤.
(٦) التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥٨٤.

الأعراف: ١٩، ٥٣، ٧٣، الأنفال: ٤٦، هود: ٦٤، ١١٣، يوسف: ٥، ١١٠.

النحل: ٩٤، الإسراء: ٢٢، ٢٩، ٣٩، طه: ٦١، ٨١، ١١٧، ١٣٤، الأنبياء: ١٨، الحج: ٤٦، الفرقان: ٧، الشعراء: ١٠٢، ٢١٣، القصص، ٤٧، الأحزاب: ٣٢، فاطر: ٣٦، الصافات: ٥٣ - ٥٤، الزمر: ٥٨، ص: ٢٦، غافر: ٢١، ٦٨، محمد: ١٠، الحديد: ١١، المنافقون: ١٠، القلم: ٩.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً...﴾[1]: للنصب بفاء السبب شروط مذكورة في كتب النحو، ومن هذه الشروط التمني كما هو في الآية الكريمة. والفعل المضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء عند البصريين، والمصدر المؤول منها وممّا في حيزها معطوف على خبر (كان) وهو (معهم) لأنّه مؤول بمفرد.

وهو منصوب عند الكوفيين على الخلاف، وعند أبي عمر الجرمي بالفاء نفسها، والقول الظاهر عند السمين الحلبي[2] وشيخه أبي حيان[3] المذهب البصري.

ويظهر لي أنّ قول الكوفيين أقل تكلفاً من إضمار (أنْ)، ويمكن أنْ يكتفى بالقول إنّ الفعل منصوب بعدها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما يُدْرِيكَ لعلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ

---

(١) النساء / ٧٣.

(٢) انظر الدر المصون ورقة / ١٧٣٧.

(٣) انظر البحر المحيط: ٣ / ٢٩٢، وانظر في ذلك: التبيان في إعراب القرآن: ٣٧٢/١، تفسير القرطبي: ٢٧٧/٥، وانظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١١٨/٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٨/٤.

الـذِّكرى﴾[1]: . اختلف النحويون في النصب بعد الترجي، فذهب البصريون إلى أنَّه في حكم الواجب، وذهب الكوفيون إلى جوازِ ذلك، وهو الظاهر والصحيح عند ابـن مالك لثبوته في النثر والنظم[2].

ومنه قراءة أبي حيوة والأعرج وغيرهما الشاذة: ﴿يا هامانُ ابنِ لِي صَرْحاً لعلي أَبْلُغَ الأَسْبابَ أَسْبَابَ السمواتِ فَأَطَّلِعَ إلى إله موسى..﴾[3] بنصب (فَأَطَّلِعَ) في جواب الترجِّي[4].

(٧) بعـــد الـــواو:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالَكُمْ بينَكم بالباطِلِ وتُدْلُوا بها إلى الحكَّام لتأكلوا فريقاً من أموالِ الناسِ بالإثم وأنْتُم تعلَمونَ﴾[5]. في قوله: ﴿وتُدلُوا بها إلى الحكام﴾ وجهان:

أ ـ أنْ يكون مجزوماً بالعطف على النهي قبله، وهو الظاهر، ويعزِّزُ ذلك أنَّها في مصحف أبيْ مسبوقة بـ(لا) الناهـــية.

ب ـ أنَّ يكون منصوباً بـ(أنْ) مضمرة، وهو قول الأخفش، وجوَّزه أبو القاسم الزمخشري[6] وأبو البركات بن الأنباري[7]، وذكر ابن عطية[8] أنَّه منصوب على الصرف، وهو قول الكوفيين، وذكر أبو حيَّان أنَّه لم يقم دليل

---

(١) عبـــس / ٣ ـ ٤.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١٢٣ وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٧١، الكشاف، ٤/٢١٩، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٥٧، والكشف عن وجوه القراءات، ٢/٣٦٢، البحر المحيط: ٨/٤٢٧، معاني القرآن للفراء: ٣/٢٣٥.

(٣) غافـر / ٣٦ ـ ٣٧.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة / ١١٦٧.

(٥) البقـــرة / ١٨٨.

(٦) انظر: البحر المحيـط: ٢ / ٥٦.

(٧) انظـر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٤٥، وانظر مشكل إعراب القرآن: ١/٨٨.

(٨) انظر تفسير ابن عطية: ١/٥٣٠، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤٧٢.

على قول الكوفيين، ويظهر لي أنَّه أقل تكلفاً من الإضمار.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ حسبتم أَنْ تدخلوا الجَنَّةَ ولمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلَمَ الصابرين﴾[1]: في قوله ﴿وَيَعْلَمَ﴾ وجهـــان:

أ ــ أَنْ يكون الفعل منصوباً بــ(أَنْ) مضمرة على قول البصريين، والمصدر المؤول منها وممَّا في حيزهـا معطوف على آخِـرَ مُتوَهَّم، أَوْ بالصرف على مذهب الكوفيين، والصرف هو أَنَّ الفعل كان من حقه أَنْ يعرب بإعراب ما قبله، فلما جاءت الواو صرفته إلى وجه آخر، وهو الظاهر.

ب ــ أَنْ تكون الفتحة حركة إتباع، فالأصل في الفعل الجزم، ولكنه أُتْبِعَ حركة اللام، وهي الفتحة لأنَّها أخف الحركات للتخلص من التقاء الساكنين[2]، والحق عند ابن هشام[3] أَنْ تكون الواو للعطف.

وممَّا جاء منصوباً في جواب الشرط قراءة عبد الله بن موسى الشاذة: ﴿تبارَكَ الذي إنْ شاء جعل لك خيراً مِنْ ذلكَ جنَّاتٍ تجري من تحتها الأَنْهارُ وَيَجْعَلَ لك قُصوراً﴾[4]، بنصب (وَيَجْعَلَ) في جواب الشرط لأنَّه جاء بعد تمام الشرط والجزاء.

ولقد ضعف ابن جني[5] هذه القراءة، ولسنا نتفق معه لأَنَّ النحويين[6] قد نصوا على جواز النصب بعد تمام الشرط والجزاء.

---

(١) آل عمران / ١٤٢، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٣٠، ٢٧١، النساء: ١٤١، الأنعام: ٢٧، الأنفال: ٢٧، التوبة: ١٥، يوسف: ٩.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ١٤١٩، شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٤٦.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤٧٢.

(٤) الفرقـــان / ١٠.

(٥) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/ ١١٨، وانظر البحر المحيط: ١١٨/٢.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ١٣٧.

ومنه أيضاً قراءة أهل المدينة :﴿إنْ يَشأْ يُسْكِنِ الريحَ فَيَظْلَلْنَ رواكِدَ على ظهرِه... أوْ يوبِقْهُنَّ بما كَسَبُوا ويعفـو عن كثير﴾[1]: القـولُ فيها مثـل سابقتها[2].

وذكر ابن هشام[3] أنَّ يوسف بن حسن الخازرنجي أجاز أنْ تكون الواو بمعنى لام التعليل، وحمل على ذلك هذه القراءة، ولكن الصحيح عند ابن هشام أنَّ الواو للمعية، وهو الظاهـــر.

(٨) بعـــــد (أو):

ونصب المضارع بعد (أوْ) قليل في التنزيل[4]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ليسَ لكَ من الأمر شيءٌ أوْ يتوبَ عليهِم أوْ يعذِّبَهُمْ فإنَّهم ظالمون﴾[5]: في نصب قوله ﴿أوْ يتوبَ﴾ أوجـه:

أ ــ أنْ يكون معطوفاً على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفاً مِنَ الذين كفَروا أوْ يكْبِتَهُم فينقلبوا خائبين﴾[6]، وهو أظهرها.

ب ــ أنْ تكون (أوْ) بمعنى (إلاَّ أنْ)، فينتصب الفعل بعدها بــ (أنْ) مضمرة.

جـ ــ أنْ تكونَ (أو) بمعنى (حتى) والقول في نصبه مثل سابقه.

د ــ أنْ يكون منصوباً بـ (أنْ) مضمرة عـطفاً على (مِنَ الأمـرِ) أوْ

---

(١) الشورى /٣٣ - ٣٤، وانظر شاهداً آخر : محمد / ٣٧.

(٢) انظر : همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١٣٧/٤، حاشية الشهاب: ٤٢٣/٧، الكشاف: ٤٧١/٣، البحر المحيط: ٥٢٠/٧.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : / ٤٦٩.

(٤) انظر :البقرة : ٢٣٦، النساء : ١٥، المائدة: ١٠٨، هود: ١٠. يوسف: ٨٠.

(٥) آل عمـران / ١٢٨.

(٦) آل عمران / ١٢٧.

(شيءٌ)[1]، وهو تكلف لا محوج إليــه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبرحَ الأرْضَ حتى يأذَنَ لي أبي أوْ يحكُمَ الله لي وهو خير الحاكمين﴾[2]: قوله ﴿أوْ يَحْكُمَ﴾ معطوف على (يأذَنَ) وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون منصوباً بـ(أنْ) مضمرة عند البصريين لأنَّه في جواب النهي[3].

وذهب الفراء والكوفيون[4] إلى أنَّ النصب بعد (أوْ) بـالخلاف أيْ: مخالفة الثاني للأوَّل من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه. وذهب الكسائي والجرمي إلى أنَّ النصب بها.

(٩) بعـــد (إذَنْ):

ومن ذلك قراءة أُبيٍّ الشاذة: ﴿وإذاً لا يلبثُوا خِلافَكَ إلَّا قليــلاً﴾[5]. بحذف النون على النصب بـ(إذَنْ)، وهو الظاهر، وبـ(أنْ) مضمرة على قول الزجاج، والفارسي، لأنَّها غير مختصة،إذْ تدخل على الجمل الابتدائية كقولنا: إذاً عبد الله يأتيك[6]، وفي تركيبها كلام مبسوط في مظانه[7].

---

(١) انظر : الدر المصون ورقة / ١٤٠١، التبيان في إعراب القرآن:١/٢٩١، البحر المحيط: ٥٣/٣، الكشاف: ٤٦٢/١، مشكل إعراب القرآن:١/١٥٨، البيان في غريب إعراب القرآن:١/٢٢١، معاني القرآن للزجاج: ١/٤٨٠، وانظر حاشية الدسوقي على المغني: ١/٩٥-٩٦.

(٢) يوســف / ٨٠.

(٣) انظر : البحر المحيط : ٥ / ٣٣٧.

(٤) انظر : همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١١٧.

مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) /٩٣ - ٩٤.

(٦) الإســـراء / ٧٦.

(٧) انظر : البحر المحيط : ٦ / ٦٦، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/١٠٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣١-٣٢.

(١٠) بعـــد (ثُمَّ) :

ومن ذلك قراءة الحسن الشاذة: ﴿ومن يَخْرُجْ من بيته مُهاجِراً إلى اللهِ ورسولِهِ ثم يُدْرِكَهُ الموتُ فقدْ وَقَعَ أَجْرُهُ على اللهِ...﴾[١] بنصب (يُدْرِكَهُ) بإضمار (أَنْ) بعد (ثُمَّ)، وهي مسألة بابها الشعر عند ابن جني[٢] لا القرآن، والقول نفسه مع الزمخشري[٣].

والمسألة عند الكوفيين ليست من باب الضرورة لأنَّ الفعل إذا كان بين الجزاء والشرط ومسبوقاً بالواو أو الفاء أو ثم يجوز فيه الرفع والنصب والجزم، وهو اختيار السمين الحلبي[٤]، وهو الظاهـــر.

وألحق بعضُ النحويين بالحروف الناسقة السابقة (أَوْ)[٥].

** .. ** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

(١) النســـاء / ١٠٠.

(٢) انظر المحتســب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/ ١٩٧.

(٣) انظر : البحر المحيط : ٣ / ٣٣٦.

(٤) انظر : الدر المصون ورقة / ١٧٨٣.

(٥) انظر : همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٣٦/٤، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٩١/٣، المقتضب: ٢٣/٢، البحر المحيط: ٣٣٦/٣-٣٣٧، الكتاب(مطبعة بولاق): ٤٤٧/١، شرح التصريح على التوضيح :٥/٢، حاشية الشهاب: ١٧١/٣.

(٣) حذف اللامـــات

حذف اللام الموطِّئة للقسم

أفرد ابن هشام[١] لها مكاناً ذكر فيه موضعين، الأول منهما قوله تعالى: ﴿وإنْ لم ينتهوا عمَّا يقولون لَيَمَسَّنَّ الذين كفروا منهم عذابٌ أليم﴾[٢]: قوله ﴿لَيَمَسَّنَّ الذين كفروا منهم...﴾ جواب قسم مقدَّر، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم المقدَّر،وفي الكلام حذف اللام الموطِّئة للقسم، وموضعها قبل أداة الشرط، والتقدير وَلَئِنْ لم ينتهوا عمَّا يقولون لَيَمَسَّنَّ الذين كفروا منهم عذابٌ أليم[٣].

والثاني قوله تعالى: ﴿وإنْ أطَعْتموهُم إنَّكُم لَمُشْرِكونَ﴾[٤].

ولقد وجدت في التنزيل شاهدين آخرين، الأول منهما قوله تعالى:﴿قالا رَّبنا ظلمنا أنفسنا وإنْ لم تَغْفِرْ لنا وَتَرْحَمْنا لَنَكونَنَّ مِنَ الخاسرين﴾[٥] أيْ: وَلئِنْ لم تغفرْ لنا وترحمْنا لَنَكونَنَّ مِنَ الخاسرين[٦].

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٨.

(٢) المائدة: ٧٣.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٠٧٩ ـ ٢٠٨٠، البحر المحيط: ٥٣٦/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٣/١.

(٤) الأنعام: ١٢١.

(٥) الأعراف: ٢٣.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ١٥٩/٤، البحر المحيط: ٢٨١/٤.

والثاني قوله تعالى: ﴿ذلك ومَنْ عاقَبَ بمثلِ ما عوقِبَ به ثم بُغِيَ عليه لَيَنْصُرَنَّهُ الله إنَّ الله لعفوٌ غفور﴾[1]. ذكر أبو البركات بن الأنباري[2] أنَّ (مَنْ) اسم موصول في موضع رفع على الابتداء خبره (لَيَنْصُرَنَّهُ)، وذكر أنَّها لا تصح أنْ تكون شرطية لخلوها من لام التوطئة، ولكنَّ الشهاب[3] أجاز ذلك من غير أنْ يذكر اللام.

---

(١) الحج: ٦٠.

(٢) انظر: البيان في غريب القرآن: ٢/١٧٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٤٦.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٦/٣٠٩.

حذف لام جواب القسم

ذكر ابن هشام[1] أنَّ حذف لام (لقد) يحسن مع طول الكلام، وأنَّ حذف لام (لأَفْعَلَنَّ) يختص بالضرورة، وعزز قوله الثاني بشاهد من الشعر والأول بشاهد من التنزيل.

وذكر الشهاب[2] أنَّ حذف جواب القسم فصيح كثير لاسيَّما في القرآن، وحذف اللام أسهل من حذف الجملة بتمامها.

وقد جاء حذف لام (لقد) في التنزيل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدِ افْتَرَيْنا على اللهِ كذباً إنْ عُدْنا في ملتِكم بعدَ إذْ نجَّانا اللهُ منها..﴾[3] جوَّز الزمخشري[4] وأبو حيان[5] في قوله ﴿قد افتَرَيْنا..﴾ وجهين؛ أحدهما: أنْ يكون استئنافاً فيه معنى التعجب، وهو قول أبي القاسم الزمخشري، والثاني: أنْ يكون جواب قسم مقدَّر على حذف اللام أي: والله لقد افتَرَيناهُ، وهو قول الزمخشري أيضاً وابن عطية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والشَّمْسِ وَضُحاها... قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زكَّاها﴾[6]: قوله ﴿قد أَفْلَحَ..﴾ جواب القسم على تقدير اللام أي: لقد

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٥.
(٢) انظر حاشية الشهاب: ٨/٣٦٦.
(٣) الأعراف: ٨٩.
(٤) انظر الكشاف: ٢/٩٦.
(٥) انظر البحر المحيط: ٤/٣٤٣، وانظر حاشية الشهاب: ٣/١٩٠.
(٦) الشمس: ١ - ٩، وانظر شاهداً آخر: ق/٤.

أَفْلَحَ، فحذفت اللام لطول الكلام، وقيل إنَّ الجواب محذوف أيْ: لَتُبْعَثُنَّ، أوْ لَيُدَمْدِمَنَّ اللهُ عليهم، والثاني تقدير الزمخشري[1].

وقد جاء في التنزيل حذف اللام في غير ما ذكر ابن هشام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ص والقرآنِ ذي الذكر بلِ الذين كفروا في عزَّةٍ وشقاقٍ كم أهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهم مِنْ قَرْنٍ﴾[2] الواو في (والقرآنِ) للقسم، ولقد اختلف النحويون وغيرهم في جوابه، فمنهم من ذهب إلى أنَّه مذكور ومنهم من ذهب إلى أنه محذوف. وفي كونه مذكوراً خلافٌ بينهم أيضاً فذهب الكوفيون إلى أنَّه قوله تعالى: ﴿إنَّ ذلك لحقٌّ تخاصُمُ أَهْلِ النارِ﴾[3]، ويرده طول الفصل، وذكر الفراء[4] أنَّه غير مستقيم في العربية لتأخره عن المقسم به، وهو عند ابن الأنباري[5] قبيح، وذهب الأخفش إلى أنَّه قوله تعالى: ﴿إنْ كلٌّ إلاَّ كذَّبَ الرُّسُلَ فحقَّ عقابِ﴾[6]، وهو قبيح كسابقه عند ابن الأنباري[4]. وأجاز الفرَّاء[7] وثعلب[8] أنْ يكون قوله تعالى: ﴿كم أهلكنا من قبلهم من قرنٍ﴾[8] على حذف اللام أيْ: لَكَم أَهْلَكنا مِنْ قبلِهم مِنْ قَرْنٍ. ويجوز أنْ يكونَ قولَهُ ﴿إنَّ هذا لَرِزْقُنا ماله مِنْ نفادٍ﴾[9]، وهو مردود لطول الفصل، وهي أقوال يجب نبذها عند أبي حيان[10]. وأجاز الفراء[7] أنْ

(١) انظر الكشاف: ٤/٢٥٩، وانظر حاشية الشهاب: ٨/٣٦٦. البحر المحيط: ٨/٤٨١، تفسير القرطبي،: ٢٠/٧٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٣٤.
(٢) ص: ١ ـ ٣.
(٣) ص: ٦٤.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٣٩٧.
(٥) انظر تفسير القرطبي: ١٥ / ١٤٤.
(٦) ص: ١٤.
(٧) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٣٩٧.
(٨) انظر البحر المحيط: ٧/٣٨٣.
(٩) ص: ٣٥.
(١٠) ص: ٥٤.

يكون قولُهُ (ص) لأنَّ المعنى: وجب اللهِ، أو نَزَلَ واللهِ أَوْ حقٌّ واللهِ، ولا يصحُّ هذا القول إلاَّ على إجازة تقديم الجواب. وأجاز قوم أَنْ يكون قولُه: ﴿بَلِ الذين كفروا في عِزَّةٍ وشقاقٍ﴾[1]، وذكر السمرقندي [2] أنَّ (بل) لنفي ما قبلها واثبات ما بعدها والمعنى: ليس الذين كفروا إلاَّ في عزةٍ وشقاقٍ، وذكر الشهاب[2] أنَّ ذلك لا يصح إلاَّ على كونها زائدة في الجواب أَوْ لربط الجواب على أنَّها مجردة لمعنى الإثبات، وهو قول باطل عند أبي حيان لأنَّ الجواب عنده محذوف.

وفي كون الجواب محذوفاً خلافٌ في تقديره، فتقديره عند الحوفي[3]: لقد جاءكم الحقُّ، وعند الزمخشري[3]: إنَّه لمُعْجِزٌ، وعند ابن عطية[3]: ما الأمر كما تزعمون، وعند قتادة[4]: لَتُبْعَثُنَّ، وعند غيرهم كما في (المغني)[5]: إنَّك لَمِنَ المُرْسَلِينَ، ويدل عليه قوله: ﴿وعجبوا أنْ جاءهم مُنْذِرٌ منهم﴾[6].

وجاء في التنزيل أيضاً حذف اللام مع (قد)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والسماءِ ذاتِ البروجِ واليوم الموعود وشاهدٍ ومشهودٍ قُتِلَ أَصْحابُ الأُخدودِ﴾[7]: الواو للقسم وجوابه محذوف والتقدير: لَتُبعَثُنَّ. وقيل انَّ الجوابَ قولُهُ تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحابَ الأُخدودِ﴾[8] على حذف اللام و(قد)

---

(1) ص: ٢.
(٢) انظر حاشية الشهاب: ٧/٣٩٥.
(٣) انظر الكشاف: ٣/٣٥٨: وانظر في هذه المسألة: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣١١، التبيان في تفسير القرآن: ٨/٤٩٥.
(٤) انظر تفسير القرطبي: ١٥ / ١٤٤ ، البحر المحيط: ٧/٣٨٣.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢/٧١٢.
(٦) ص: ٤.
(٧) البروج: ١ - ٤.
(٨) الآية: ٤.

أي: لَقَدْ قُتِلَ. ويظهر لي أنَّ أبا حيان قد أجاز دخول اللام على الماضي المتصرف من غير (قد): «وقيل (قُتِلَ)، وهذا نختاره، وحذفت اللام أي: لَقُتِلَ، وَحَسُنَ حذفُها كما حَسُنَ في قوله: ﴿والشمسِ وضُحاها﴾(١) ثم قال: ﴿قد أفْلَحَ مَنْ زكَّاها﴾(٢) أي: لقد أفْلَحَ مَنْ زكَّاها﴾(٣)، والقول نفسه مع الفرَّاء(٤). وذكر ابن هشام(٥) أنَّ الجميع قالوا إنَّ حقَّ الماضي المتصرف المثبت المجاب به القسم أَنْ يُقرَنَ باللام و(قد)، وقيل(٦) إنَّ حذف اللام أو حذفَ أحدهما شاذ مع الماضي المتصرف المُثْبَت، وذكر البغدادي(٧) في خزانته أنَّ هذا الحذف جاء في أفصح الكلام كالآية الكريمة وغيرها، وذكر ابن مالك في (شرح التسهيل)(٨) أنَّ الأكثر أنْ يقترن الماضي المتصرف المثبت باللام مع (قد)، وقد يُسْتَغْنى باللام في النثر والنظم، ونقل البغدادي(٩) عن ابن جني في (سر صناعة الإعراب) أنَّ اللام ربما حُذِفَت.

وقيل إنَّ جواب القسم قوله: ﴿إنَّ الذين فَتَنُوا المؤمنين والمُؤْمِناتِ﴾(١٠)، وقيل إنَّه قوله ﴿إنَّ بَطْشَ ربك لشديدٌ﴾(١١). وقد ردَّهما بعض النحويين لطول الفصل، ولعلَّ في كَوْنِ أحدِهما جواباً إغناءً عن التقدير على ما فيهما من طول الفصل وإنَّني لأذهب أيضاً إلى القياس

(١) الشمس: ١.
(٢) الشمس: ٩.
(٣) البحر المحيط: ٨/٤٥٠.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/٢٥٣.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٣.
(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٤٧ خزانة الأدب ٤/٢٢١.
(٧) انظر خزانة الأدب: ٤/٢٢١.
(٨) انظر خزانة الأدب: ٤/٢٢١ ـ وانظر شرح المفصَّل لابن يعيش: ٩/٩٦.
(٩) انظر خزانة الأدب: ٤/٢٢١.
(١٠) الآية: ١٠.
(١١) الآية: ١٢.

على الآية الكريمة في جواز اقتران الماضي المتصرِّف المُثْبَت باللام من غير (قد).

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿والنازعاتِ غَرْقاً والناشِطات نشطاً... يومَ تَرْجُفُ الراجِفَةُ تَتْبَعُها الرادِفَةُ﴾[1]: ذكر أبو حيان[2] أنَّ المختار في جواب القسم أنْ يكون محذوفاً والتقدير: لَتُبْعَثُنَّ لدلالة ما بعده عليه، وهو قوله: ﴿أإذا كنّا عظاماً نَخِرة﴾[3]، وهو قول الفراء وغيره، وقيل إنَّ الجواب قوله تعالى: ﴿إنَّ في ذلك لعِبرَةً لِمَنْ يخشى﴾[4]، وذكر ابن الأنباري[6] أنَّ هذا قبيح لطول الفصل، ويظهر لي أنه أولى من التقدير. وقيل إنَّه قولُه تعالى ﴿يَومَ تَرْجُفُ الراجفةُ تَتْبَعُها الرادِفة﴾ على حذف اللام أي: لَيَومَ، ولم تدخل نون التوكيد لأنَّه فُصِل بين اللام المقدَّرة والفعل بالظرف، وهو أضعف الأوجه عند أبي البركات بن الأنباري[7]. وأجاز قوم أنْ يكون الجواب قوله تعالى: ﴿هل أتاكَ حديثُ موسى﴾[8] لأنَّ (هل) بمعنى (قد)، ويلزمهم أيضاً تقدير اللام قبل (قد)[9].

---

(١) النازعات: ١/٧.

(٢) انظر البحر المحيط: ٨/٤١٩.

(٣) النازعات: ١١.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/٢٣١.

(٥) النازعات: ٢٦.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨/٤١٩.

(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٩٢.

(٨) النازعات: ١٥.

(٩) انظر تفسير القرطبي: ١٩/١٩٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٥٤، التبيان في تفسير القرآن: ٩/٢٥٣، الكشاف: ٢/٢١٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٦.

حذف اللام في جواب (لو)

لقد وقفتُ في التنزيل على موضعين، الأوّل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنا نَزَّلْنا إليهم الملائكةَ وكَلَّمَهُم المَوْتى وحَشَرنا عليهم كلَّ شيءٍ قُبُلاً ما كانوا لِيؤمِنوا إلاَّ أنْ يشاءَ اللهُ...﴾[1]: ذكر الحوفي[2] أنَّ اللام مرادة في جواب (لو)، وهو قول لا ضرورة إليه لأنَّ الجواب المنفي الأكثر فيه ألاَّ تدخل اللام على (ما)، وقل دخولها عليه[3]، ويعزز ذلك ما في التنزيل من شواهد كقوله تعالى: ﴿لَوْ شاءَ اللهُ ما أشْرَكْنا ولا آباؤنا...﴾[4]. وزعم ابن جني[5] أنَّ اللام الداخلة على جواب (لو) و(لولا) و(لوما) لام جواب قسم مقدر، وهو قول فيه تعسف عند ابن هشام[5]، إذ لو كانت كذلك لكثر مجيء الجواب بعد (لَوْ) جملة اسمية كما هو الحال في باب القسم.

والثاني قوله تعالى: ﴿لَو نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجاً﴾[6] أي: لَجَعَلْناه أُجاجاً[7].

---

(١) الأنعام: ١١١.
(٢) انظر البحر المحيط: ٢٠٦/٤، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٣٣/١.
(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٨٢/٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣١٠.
(٤) الأنعام: ١٤٨.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣١٠.
(٦) الواقعة: ٧٠.
(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٥، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٢/٩.

حذف اللام الفارقة

أجاز ابن هشام[1] حذفها إنّ دل دليل على قصد إثباتها. وفي هذه اللام خلاف مبسوط في مظان النحو[2] وقد جاء في التنزيل حذفها في موطنين أوّلهما قراءة ابان بن تغلب وغيره الشاذة: ﴿إنَّا نطمع أنْ يغفِرَ لنا ربُّنا خطايانا إنّ كنّا أوّلَ المؤمنين﴾[3] بكسر الهمزة وتخفيف النون من (إنْ) على أنها شرطية، وجواب الشرط محذوف عند الجمهور، وعند الكوفيين والمبرد الجواب هو قوله تعالى: ﴿إنا نَطْمَع﴾، على حذف الفاء عند أبي الفضل الرازي. وأجاز أبو حيّان أنْ تكون (إنْ) مخففَة من الثقيلة، وحذفت اللام لدلالة الكلام عليها[4].

والثاني قراءة أبي رجاء الشاذة: ﴿وإنْ كلُّ ذلك لِما متاعُ الحياةِ الدُّنيا..﴾[5] بكسر اللام وتخفيف الميم على أنَّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، وعلى أنَّ (ما) موصولة صدر صلتها محذوف أي: لِما هو متاع، واللام الفارقة في هذه القراءة منوية.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٥ ـ ٣٠٦

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٦، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٨١، أوضح المسالك: ١/١٦٨، المقتضب: ٢/٣٦٣، توضيح المقاصد إلى ألفية ابن مالك: ١/٣٥١، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/٢٨٩، شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٥٨.

(٣) الشعراء: ٥١.

(٤) انظر البحر المحيط: ٧/١٦.

(٥) الزخرف: ٣٥.

وأجاز مكي بن أبي طالب[1] وأبو البركات بن الأنباري[2] أنْ تكون عاملة واسمها ضمير الشأن المحذوف على أنّ قوله: ﴿كلُّ ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾ في موضع الخبر، وعليه فلا حذفَ لأنَّ (إنْ) عاملة[3].

(1) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٢٨٣.

(2) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٠٣، وانظر البحر المحيط: ٨/١٥، تفسير القرطبي: ٧٨/١٦، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٥٥.

(3) انظر مشكل إعراب القرآن: ٣٠٣/٢، وانظر البحر المحيط: ١٥/٨ تفسير القرطبي ٧٨/١٦، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٥٥/٢.

حذف لام الأمـر

أفرد ابن هشام[1] لهذه المسألة مكاناً، والحقُّ عنده أنَّ حذفها بـابه الشعر، وذكر السيوطي أنَّ في حذفها أقوالاً منها: الجواز مطلقاً بعد قولٍ أمرٍ، وهو قول الكسائي، ومنها المنع مطلقاً في شعر أوْ نثر، وهو قول المبرد، ومنها الجواز في الشعر، وهوالصحيح عند السيوطي، ولا يجوز عنده في النثر سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدمه. ومنها أنّه يجوز في النثر بعد قول غير أمر كقولنا: قلت لزيد يضربْ عمراً أي: ليضرِبْ، وهو اختيار ابن مالك. وذكر ابن مالك ان حذفها بعد قول غير أمر اقل من حذفها بعد قول امر.

ولعلَّ ما يعزز قول المجيزين أنَّ في التنزيل مواضع حذفت فيها اللام بعد قولِ أمْرٍ أو ما في معناه وبعد غيره.

ومما جاء في التنزيل من حذف لام الأمر بعد أمرٍ قولٍ قولهتعالى: ﴿قُلْ لعباديَ الذين آمنوا يُقيموا الصلاةَ ويُنْفِقوا ممَّا رزقناهم..﴾[3] أي: ليقيموا الصلاة في أحد التأويلات[4].

ومما جاء من حذف لام الأمر بعد أمر في معنى القول قوله تعالى:

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٠.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣٠٨ـ ٣٠٩.
(٣) ابراهيم: ٣١.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧. وانظر شواهد أخرى الإسراء: ٥٣، ٣٠، ٣١، الأحزاب: ٥٩، الجاثية: ١٤.

﴿وأمُرْ قومَكَ يأْخُذوا بِأَحْسَنِها﴾(١): الظاهر أنَّ قوله ﴿يَأْخُذوا﴾ مجزوم في جواب الأمر. وقيل إنَّ المعنى ليس عليه لأنَّه لا يلزم من أمرهم أَخْذُهم بِأَحْسَنِها. ولذلك حُمِلَ الجزمُ على حذف لام الأمر. وقيل إنَّ ذلك جواب شرط مقدّر(٢).

ومما جاء مِنْ حذف اللام في غير أمرِ قولٍ، أَوْ ما في معناه قوله تعالى: ﴿والمطلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بأَنْفُسِهِنَّ ثلاثةَ قروءٍ...﴾(٣) أَيْ: لِيَتَرَبَّصْنَ ويجوز أَنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: وحُكْمُ المطلَّقاتِ أَنْ يَتَرَبَّصْنَ، وفي الكلام حذف (أَنْ)، لأنَّ الجملة مؤوَّلة بمشتق(٤).

ومنه أيضاً قراءة زيد بن علي الشاذة: ﴿تُؤْمِنوا بالله ورسوله وتُجاهِدوا في سبيلِ الله...﴾(٥) أي، لِتُؤْمِنوا وتُجاهِدوا(٦).

وقد تحذف اللام مع الفعل المجزوم بها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فاذهَبْ انت وربُّكَ فقاتِلا﴾(٧) قوله ﴿وربُّك﴾ معطوف على الضمير المستتر في (فاذهَبْ) وهو الظاهرة، ويجوز أَنْ يكون مرفوعاً بفعل محذوف أي: وَلِيَذْهَب ربُّك، وأَنْ يكون مبتدأ خبره محذوف والواو للحال أي: وربُّك يُعينُك، ويجوز أَنْ تكونَ الواو ناسقة(٨).

---

(١) الأعراف: ١٤٥.

(٢) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٠. البحر المحيط: ٣٨٨/٤، حاشية الشهاب: ١٧/٤.

(٣) البقرة: ٢٢٨.

(٤) انظر الدر المصون ورقة: ٨١٠، الكشاف: ٣٦٥/١، حاشية الشهاب: ٣١٠/٢. تفسير القرطبي: ١١٢/٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٥٦/١، البحر المحيط: ١٨٧/٢.

(٥) الصف: ١١.

(٦) انظر البحر المحيط: ٢٦٣/٨، تفسير القرطبي: ١٨ / ٨٨، حاشية الشهاب: ١٩٣/٨، الكشاف: ١٠٠/٤.

(٧) المائدة: ٢٤، وانظر شاهداً آخر: البقرة: ٣٥.

(٨) انظر الدرالمصون ورقة: ١٩٣٤، البحر المحيط: ٤٥٦/٣، حاشية الشهاب: ٢٣١/٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٨/١.

(٤) حذف الحروف الرابطة

حذف واو الحال

اختلف النحويون في رابط الجملة الاسمية التي في موضع الحال، فذهبوا في ذلك مذاهب أحصرها فيما يلي:

(١) ذهب الفراء وأبو القاسم الزمخشري إلى أنّه لا بد من وجود الواو والضمير، ولا يصح عندهما انفراد الضمير فيها إلاّ ندوراً وشذوذاً. وقد ردَّ النحويون هذا القول(١).

(٢) ذهب الأخفش إلى أنَّ الواو لا يصح ذكرها إذا كان الخبر في هذه الجملة مشتقاً مقدَّماً على المبتدأ كقولنا: جاء زيدٌ حَسَنٌ وجْهُهُ، فلا يصح: جاء زيدٌ وَحَسنٌ وَجْهُه(٢).

(٣) ذهب جمهور النحويين إلى أنّه لا يصح وجود الواو مع الضمير في الجملة الاسمية المعطوفة على حال كراهة اجتماع حرفي عطف كقولنا: جاء زيدٌ ماشياً أو هو راكبٌ، فلا يصح: جاة زيدٌ ماشياً أوْ وَهو راكبٌ، وقد خالف الزمخشري النحويين وتبعه البيضاوي في تقدير الواو في قوله تعالى: ﴿فَجاءها بَأْسُنا بياتاً أوْ هم قائلون﴾(٣)، والتقدير

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤٨/٤.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤٨/٤.
(٣) الأعراف: ٤.

عندهما، أوْ وهم قائلون، وهو تكلف من غير ضرورة لأنَّ ظاهر النص على عدم التقدير[1].

(٤) ذهب بعضهم إلى أنَّ الجملة الاسمية الواقعة بعد (إلاَّ) لا ضرورة لدخول الواو عليها لأنَّ (إلاَّ) أغنت عن الرابط، كقولنا، ما ضَرَبْتُ أحداً إلاَّ عمرو خيرٌ منه[2]، ويرده قوله تعالى: ﴿وما يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بالله إلاَّ وهم مُشْرِكون﴾[3].

(٥) ذهب جمهور النحويين[4] إلى أنَّ الحال إنْ كانت مؤكدة لزم فيها الضمير والخلو من الواو كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الكتابُ لا ريبَ فيهِ﴾[5]، وذكر المرادي[6] أنَّ الحال إنْ لم تكن مؤكّدة أو معطوفة على أخرى جاز ذكر الواو وعدمه، وذكر المالقي[7] أنَّه إنْ لم يكن فيها ضمير لزمت الواو، فإنْ كان لم تلزم. وذكر عبد القاهر الجرجاني[8] أنَّ الجملة الاسمية الغالب فيها أنْ تجيء مع الواو.

(٦) ذهب عبد القاهر الجرجاني[9] إلى أن الجملةالاسمية إنْ كان خبرها شبه

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٤/٤٩، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/١٨٨، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/١٦٧، البحر المحيط: ٤/٢٦٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٥٧، همع الهوامع: (تحقيق عبد العال سالم) ٤/٤٨، الكشاف: ٢/٦٧، شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/٦٥.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٤/٤٨.

(٣) يونس: ١٠٦.

(٤) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/١٨٨، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/٦٧.

(٥) البقرة: ٢.

(٦) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/١٦٧.

(٧) انظر رصف المباني: ٤١٩.

(٨) انظر دلائل إعجاز القرآن: ١٣٦.

(٩) انظر دلائل إعجاز القرآن: ٢١٦.

جملة مقدماً على المبتدأ الأكثرُ فيها أنْ تجيء بغير واو كقولنا: جاء في يده سوط، وقد يجيء ترك الواو فيما ليس الخبر فيه كذلك، ولكنه لا يكثر كقول العرب: كلّمتُه فوه إلى فيَّ، ورجع عَوْدُه على بَدْئِهِ.

وذكر الرضى(١) أنَّ اجتماع الواو والضمير أولى احتياطاً في الربط، وذكر أنهم ربطوا الجملة الحالية، بالواو دون الجملة التي هي في موضع الخبر أو الصفة أو الصلة لأنَّ جملة الحال فضلة أما جملة الخبر فبها يتم الكلام والصلة يتم بها جزء الكلام، والصفة تتبع موصوفها.

(٧) ذهب عبد القاهر الجرجاني والأندلسي(١) إلى أنَّه إنْ كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الربط بها نحو: جاء زيد وهو راكِبٌ وإن لم يكن كذلك فلا يحكم بضعفه مجرداً عن الواو ولكنه أقَلُّ من اجتماع الواو والضمير.

وبعد فلقد رأيت أنْ أدوِّنَ أهمَّ المواضع التي تحذف فيها واو الحال

حملاً على مذهب الزمخشري وغيره من المانعين أوْ المجوِّزين كما مر:

(١) في الجملة الاسمية المصدرة باسم ظاهر.

(٢) في جملة الحال الاسمية المؤكَّدة.

(٣) إذا كان المبتدأ ضميرَ صاحِبِ الحال.

(٤) في الجملة الاسمية المصدَّرة بحرف تنبيه.

(٥) في الجملة الاسمية التي خبرها شبه جملة مقدم على المبتدأ.

(٦) في الجملة الاسمية المعطوفة على حال.

---

(١) شرح الرضى على الكافية: ٢١١/١.

(٧) إذا كان الخبر مشتقاً.

(٨) في الجملة الاسمية التي بعد (إلاّ).

(٩) في جملة الشرط.

(١٠) في المضارع المنفي بـ (لـم).

(١) في الجملة الاسمية المصدَّرة باسم ظاهر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقلنا اهبطوا بعضُكم لبعضٍ عدوٌّ ولكم في الأرض مستقرٌ ومتاعٌ إلى حين﴾[1]: قوله ﴿بَعْضُكم لِبَعْضٍ عدوٌّ...﴾ في موضع الحال على أنَّ الواو محذوفة على مذهب الفراء والزمخشري أي: وبعضُكم لبعض عدوٌّ، ولا محوج إليه والقول الظاهر ما ذَهب إليه أبو حيان[2]، وهو أنَّ ذلك كثر في لسان العرب، فلا يعدُّ من باب الشذوذ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو تَرى إذْ يَتَوَفَّى الذين كَفَروا الملائكةُ يضربونَ وجوهَهُم وأَدْبارَهم وذوقوا عذابَ الحريق﴾[3]: الظاهر في قوله (الملائِكةُ) أنْ يكونَ فاعِلاً للفعل (يَتَوَفَّى) ويدل على ذلك قوله ﴿يَضْرِبونَ وُجوهَهُم...﴾ وقراءة ابن عامر (تَتَوَفَّى) بالتاء، ويجوز أنْ يكون الفاعل ضميرَ الله فيكون قوله (الملائِكة) مبتدأ خبره (يَضْرِبون وُجوهَهُم...)، والجملة الاسمية في موضع الحال[4]، على حذف الواو كما مر:

(١) البقرة: ٣٦.

(٢) انظر البحر المحيط: ١٦٣/١، وانظر الدر المصون ورقة: ٢٣٧، حاشية الشهاب: ١٣٨/٢، تفسير ابن عطية: ٢٤٢/١، شرح المفصّل لابن يعيش: ٦٥/٢، الكتاب (مطبعة بولاق): ١٥٩/١ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: /١١٣، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢٤٦/١، التبيان في إعراب القرآن: ١٦٣/٤.

(٣) الأنفال: ٥٠.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٢٨٢/٤، البحر المحيط: ٥٠٦/٤. التبيان في إعراب القرآن: ٦٢٧/٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا يا أبانا ما نَبغي هذه بِضاعَتُنا رُدَّتْ إلَيْنا...﴾[1] أي: وهذه بضاعتُنا رُدَّتْ إلينا[2].

(٢) في جملة الحال الاسمية المؤكَّدة:

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ الحال المؤكَّدَة يلزم فيها الضمير والخلو من الواو كما مرَّ، ولكن هذه الواو لازمة على مذهب أبي القاسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِتُنْذِرَ أُمَّ القُرى وَمَنْ حَوْلَها وتُنْذِرَ يومَ الجمعِ لا رَيْبَ فيه فريقٌ في الجنَّةِ وفريقٌ في السعير...﴾[3]. ذكر أبو القاسم الزمخشري[4] أنَّ قوله ﴿لا رَيْبَ فيهِ﴾ اعتراض، وهو قول ليس بظاهر عند أبي حيان[5] لأنَّ الاعتراض يقع بين طالب ومطلوب[6]. وأجاز فيه الشهاب[7] أنْ يكون مستأنفاً أو حالاً من (يومَ الجَمْع).

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ اللهُ يُحييكم ثمَّ يُميتكُم ثمَّ يَجْمَعُكم إلى يومِ القيامة لا رَيْبَ فيهِ...﴾[8]: القول فيها مثل سابقتها.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلى يومِ القيامةِ لا رَيْبَ فيهِ﴾[9].

---

(١) يوسف: ٦٥.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٣٢٤/٥، حاشية الشهاب: ١٩٠/٥، مشكل إعراب القرآن: ٤٣٣/١، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٥٦، المائدة: ٥١، الأنفال: ٦٠، التوبة: ١٠١، الرعد: ٣٥، طه: ١٢٣.

(٣) الشورى: ٧.

(٤) انظر الكشاف: ٤٦١/٣.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥٠٩/٧.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٠٦.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٤١١/٧.

(٨) الجاثية: ٢٦.

(٩) النساء: ٨٧.

وقد ذكرت الواو فيما عُدَّ مؤكّداً، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ للهِ وهو مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُه عندَ ربِّه...﴾[1]: قوله ﴿وهو مُحْسِنٌ﴾ في موضع الحال المؤكِّدة لأنَّ المسلم وجهه لله مُحْسِنٌ، وذكر أبو القاسم الزمخشري[2] أنّه مُحْسنٌ في عمله، فيكون في قوله ﴿بَلى مَنْ أَسْلَم وَجْهَهُ﴾ نوعان: مُحْسِنٌ في عمله وغير محسن، وعليه تكون الحال مبيِّنة، ولا ضرورة إلى ما ذهب إليه أبو القاسم لأنَّ المسلم وَجهَه مُحْسِنٌ.

(٣) إذا كان المبتدأ ضمير صاحب الحال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُولئك أَصْحابُ النارِ هم فيها خالِدون﴾[3]: قوله ﴿هم فيها خالِدون﴾ في موضع الخبر الثاني لاسم الإشارة، ويجوز أنْ يكونَ في موضع نصب على الحال من (أصحابُ)، فيكون (هم) ضمير صاحب الحال، فيجب الربط بالواو على قول الأندلسي كما مر. ويجوز أنْ يكون حالاً من اسم الإشارة والعامل فيها ما فيه من معنى الإشارة، وأنْ يكون حالاً من (النارِ).

وقيل إنَّ هذه الجملة مفسِّرة[4]، وهو أقَلُّ هذه الأقوال تكلُّفاً، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولئك أَصْحابُ النارِ هُمْ فيها خالِدونَ﴾[5]: القول فيها مثلُ سابِقَتِها.

وقد جاءت هذه الواو مُصَرَّحاً بها في مواضع منها قوله تعالى: ﴿أأَلِدُ وأَنا عجوزٌ وهذا بعلي شيخاً﴾[6]، وقوله: ﴿فَلا تَجْعَلوا للهِ أنداداً وأَنْتُم

---

(١) البقرة: ١١٢.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١/٣٥٢، وانظر الدر المصون ورقة: ٤٨٢، تفسير القرطبي: ٢/٧٥، تفسير ابن عطية: ١/٣٩٣.

(٣) البقرة: ٣٩.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٥٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٦، البحر المحيط: ١/١٧١.

(٥) الأعراف: ٣٦ وانظر الآية: ٤٢، وانظر البقرة: ١١٣.

(٦) هود ٧٢.

تعلمونَ﴾[1]، وقوله: ﴿ولا تَلْبِسوا الحقَّ بالباطل وتكتموا الحقَّ وأَنتُم تَعْلمون﴾[2].

(٤) في الجملة الاسمية المصدَّرة بحرف تشبيه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يسألونك كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عنها﴾[3]: قوله ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عنها﴾ في موضع الحال من (الكاف) ويتراءى لي أَنَّهُ لا ضرورة تدعو إلى تقدير الواو على مذهب الزمخشري والفراء لأَنَّ هذه الجملة فيها رائحة الفعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنا إِلى ضُرٍّ مَسَّهُ..﴾[4]: قوله ﴿كَأَنْ لَمْ يَدْعُنا..﴾ في موضع الحال من فاعل (مَرَّ)[5]. و(كأَنْ) مخففة من الثقيلة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ثمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها...﴾[6]: (كَأَنْ) المخففة من الثقيلة واسمها المحذوف وخبرها في موضع نصب على الحال، وأجاز الشهاب[7] أنْ تكون هذه الجملة مستأنفة.

(٥) في الجملة الاسمية التي خبرها شبه جملة مقدم على المبتدأ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هو الذي أَنـزَلَ عليكَ الكتابَ منه آياتٌ

---

(١) البقرة: ٢٢.
(٢) البقرة: ٤٢.
(٣) الأعراف: ١٨٧.
(٤) يونس: ١٢ وانظر الآية: ٢٤.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٥: ١٣٠، التبيان في إعراب القرآن: ٦٦٨/٢.
(٦) الجاثية: ٨، وانظر شواهد أُخرى: الحاقة: ٧. المعارج: ٤٣، المدثر: ٤٩ - ٥٠.
(٧) انظر: حاشية الشهاب: ١٧/٨، وانظر: الكشاف: ٥٠٩/٣، تفسير القرطبي: ١٥٨/١٦، مشكل إعراب القرآن: ٢٩٥/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١١٥١/٢.

مُحْكَماتٌ﴾[1] قوله: ﴿منه آياتٌ مُحْكَماتٌ﴾ في موضع الحال من (الكتاب). على تقدير واو الحال حملاً على مذهب الزمخشري[2] والفراء، وعلى مذهب عبد القاهر الجرجاني كما مر لا حذف في الكلام، وهو الظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وكَيْفَ يُحَكِّمونَكَ وعندَهُم التوراةُ فيها حُكْمُ اللهِ..﴾[3]: قوله ﴿فيها حُكْمُ اللهِ﴾ في موضع الحال من (التوراةُ) والقول نفسه في (وعَندَهُمُ التوراةُ..﴾، والأوّل موضع الاستشهاد[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وآتَيْناهُ الانجيل فيه هُدًى ونورٌ ومُصَدِّقاً لِما بينَ يَدَيهِ...﴾[5].

وقد جاءت الواو مَصَرَّحاً بها في قوله تعالى: ﴿وكَيْفَ يحكِّمونك وعندهم التوراةُ...﴾[3] كما مر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وكيفَ تكفُرونَ وأَنْتُم تُتْلى عليكم آياتُ اللهِ وفيكُم رسولُهُ﴾: قوله ﴿وفيكُمْ رَسُولُه﴾[6] في موضع الحال[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنَّما نُمْلي لَهم خيرٌ لأَنْفُسِهِم إنَّما نُمْلي لهم لِيزدادوا إثْماً ولَهم عذابٌ مُهين﴾[8]: قوله ﴿ولَهُمْ

---

(1) آل عمران: ٧.
(2) انظر: الدر المصون ورقة: ١٠٤٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٩٠ مشكل إعراب القرآن: ١/١٢٤.
(3) المائدة: ٤٣.
(4) انظر البحر المحيط: ٣/٤٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٣٨، الكشاف: ١/٦١٥.
(5) المائدة: ٤٦.
(6) آل عمران: ١٠١.
(7) انظر الدر المصون ورقة: ١٣٤٥.
(8) آل عمران: ١٧٨.

عذابٌ مَهين﴾ في موضع الحال، وقيل إنَّ الواو عاطفة[1].

(٦) في الجملة الاسمية المعطوفة على حال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَم مِنْ قريةٍ أهْلَكناها فجاءها بأسُنا بياتاً أو هم قائلون﴾[2]: قوله ﴿أوْهُمْ قائِلون﴾ في موضع الحال، وذكر أبو حيان أنَّ أصحابه البصريين قد نصوا على أنَّه إذا دخل على جملة الحال حرف العطف لا يصح دخول واو الحال عليها كما مر. وذهب أبو القاسم الزمخشري[3] وتبعه البيضاوي[4] إلى أنَّ في الكلام واو حال محذوفة أي: أوْ وَهُمْ قائلون، وقد حذفت واو الحال استثقالاً لاجتماع حرفي عطف، لأنَّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل عند أبي القاسم، وهو تعليل ليس بصحيح عند أبي حيان[5] لأنَّ واو الحال قسم عنده من أقسام الواو وليست واو عطف.

ويتراءى لي أنَّ ما ذهب إليه الزمخشري من أنَّ واو الحال فيها معنى الوصل والربط أقربُ إلى الصواب من قول أبي حيان لأنَّ واو العطف تفيد أيضاً الوصل والربط والمشاركة، ولست في ذلك أدعو إلى تقدير واو الحال، وهو تقدير لا محوج إليه.

(٧) إذا كان الخبر مشتقاً:

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿أو جاءوكم حَصِرةً صدورُهم...﴾[6] بالرفع

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٥١٢، البحر المحيط: ٣/١٢٤، الكشاف: ١/٤٨٣.
(٢) الأعراف: ٤.
(٣) انظر الكشاف: ٢/٦٧.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٤/١٤٩.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٥٥٧، البحر المحيط: ٤/٢٦٩.
(٦) النساء: ٩٠.

على أنّه خبر مقدم، والجملة الاسمية في موضع الحال، وهي على مذهب أبي القاسم الزمخشري والفراء تفتقر إلى الواو. وذهب الأخفش إلى أنّه إذا كان الخبر مشتقاً متقدماً لم يجز دخول الواو عليه، فلا يصح أنْ يقال: جاء زيدٌ وحسَنٌ وَجْهُهُ، وقول الأخفش هو الظاهر لأنَّ القراءة تعزّزه.

(٨) في الجملة الاسمية التي بعد (إلاّ):

ومنه قوله تعالى: ﴿وما نُريهِمْ مِنْ آية إلاّ هي أكبَرُ مِنْ أُخْتِها﴾[٢]: قوله ﴿هي أكبَرُ من أُخْتِها﴾ في موضع الحال من (مِنْ آيةٍ) لأنّها في سياق النفي، ولا ضرورة إلى الواو لأنَّ الحال بعد (إلاّ) كما مر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أهْلَكْنا مِنْ قَرْيةٍ إلاّ لَها مُنْذِرونَ﴾[٣]: الجملة الاسمية بعد (إلاّ) في موضع الحال من (مِنْ قَرْيةٍ).

وذهب الزمخشري إلى أنَّ ما بعد (إلاّ) في موضع النعت لـ (مِنْ قَرْيةٍ)، وهي مسألة لا تصح عند النحويين[٥] لأنَّ (إلاّ) تمنع ذلك، وذهب الأخفش إلى أنْ (راكبٌ) في مثل قولنا: ما جاءني رجل إلاّ راكِبٌ، هو نعت لموصول محذوف أي: ما جاءني رجل إلاّ رجلٌ راكِبٌ، ولا محوج إليه.

وقد جاءت الواو مصرَّحاً بها في قوله تعالى: ﴿وما أهْلَكْنا من قَرْيَةٍ إلاّ ولها كتابٌ معلوم﴾[٦] وقوله: ﴿وما يؤمن أكثرُهُم بالله إلاّ وهُمْ

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣/٣١٧.
(٢) الزخرف: ٤٨.
(٣) الشعراء: ٢٠٨.
(٤) انظر الكشاف: ٣/١٣٠.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٦٥.
(٦) الحجر: ٤.

مُشْرِكون﴾[1].

(٩) في جملة الشرط:

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي من السبعة: ﴿أَفَنَضْرِبُ عنكُمُ الذِّكْرَ صفحاً إنْ كنتم قوماً مُسْرِفينَ﴾[2] بكسر الهمزة: قيل إنَّ جملة الشرط في موضع الحال على تقدير الواو عند الأكثرين[3]، وهذه الواو ليست بلازمة عند ابن جني، وهو الظاهر[4].

(١٠) في جملة المضارع المنفي بـ (لم):

زعم ابن خروف[5] أنَّ المضارع المنفي بـ (لَمْ) لا بدَّ فيه من الواو، ولكن هذا القول مردودٌ بما جاء في التنزيل من غيرها، ومنه قوله تعالى: ﴿فانْقَلَبُوا بنعمةٍ مِنَ اللهِ وفضلٍ لَمْ يمسسهم سوءٌ...﴾[6]، قوله: ﴿لَمْ يمسسهم سوءٌ...﴾ في موضع الحال[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿لا يَنْفَعُ نفساً إيمانُها لَمْ تكن آمَنَتْ مِنْ قبلُ أَوْ كَسَبَتْ في إيمانها خيراً...﴾[8]: قوله ﴿لم تكن آمنت..﴾ في موضع الحال من الضمير المجرور في (إيمانُها) أو في موضع النعت لـ (نفساً)، ويجوز أنْ يكون مستأنفاً[9].

---

(١) يوسف: ١٠٦.
(٢) الزخرف: ٥.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٧/٤٣٣.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٤٣.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٤٨.
(٦) آل عمران: ١٧٤.
(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٣١١.
(٨) الأنعام: ١٥٨.
(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٥٢، البحر المحيط: ٤/٢٥٩، الكشاف: ٢/٦٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَجَدوا إلَّا إبليسَ لم يكنْ من الساجِدينَ﴾[1]: قوله ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدينَ﴾ في موضع الحال من (إبْليسَ)[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ونادَوْا أصحابَ الجنَّةِ أنْ سلامٌ عليكم لَمْ يَدْخُلوها وهمْ يطمَعُون﴾[3]: قوله: ﴿لَمْ يَدْخُلوها﴾ في موضع الحال[4].

وقد جاءت هذه الجملة في التنزيل مقرونة بالواو في مواضِعَ منها قوله تعالى: ﴿قالوا أنَّى يكون له المُلْكُ علينا ونَحْنُ أحقُّ بالمُلكِ منه ولَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ المال...﴾[5]: قوله ﴿ولَمْ يُؤْتَ...﴾ في موضع الحال[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أنَّى يكون لي وَلَدٌ ولَمْ يَمْسَسْني بَشَرٌ...﴾[7]: قوله ﴿وَلَمْ يَمْسَسْني بَشَرٌ..﴾ في موضع الحال[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿فاسْتَغْفَروا لِذُنوبِهم وَمَنْ يَغْفِرُ الذنوبَ إلَّا اللهُ ولم يُصِرُّوا على ما فعلوا وهُمْ يَعْلَمونَ﴾[9]: قوله ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا...﴾ في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (فاستَغْفَروا)، ويجوز أنْ يكون معطوفاً على قوله (فاسْتَغْفَروا) على أنْ يكون قوله ﴿ومَنْ يَغْفِرُ الذنوبَ إلَّا اللهُ﴾ معترضاً بين المتعاطفين[10].

---

(١) الأعراف: ١١.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٥٨/١، البحر المحيط: ٢٧٢/٤.
(٣) الأعراف: ٤٦.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٣٠١/٤.
(٥) البقرة: ٢٤٧.
(٦) انظر: الدر المصون ورقة: ٨٨٥، البحر المحيط: ٨٥٧/٢.
(٧) آل عمران: ٤٧.
(٨) انظر: الدر المصون ورقة: ١٢٠٦. البحر المحيط: ٤٦٢/٢.
(٩) آل عمران: ١٣٥.
(١٠) انظر: الدر المصون ورقة: ١٤٠٧، البحر المحيط: ٦٠/٣.

حذف فاء الجواب

جاء في (همع الهوامع)[1] أنَّ في جواز حذف الفاء أقوالاً:

(١) الجواز في الضرورة والاختيار، وهو قول نقله أبو حيان عن بعض النحويين.

(٢) المنع في الحالين.

(٣) الجواز في الضرورة، وهو الأصح عند السيوطي، وهو مذهب سيبويه[2] وابن هشام[3] وأبي حيان[4].

وجاء في (شرح التصريح على التوضيح)[5] أنَّها تحذف في الندرة أو الضرورة وَلَقَدْ جاء في التنزيل شواهد[6] حملت على حذف الفاء وهي تعزز الجواز مطلقاً من غير قيد.

ولعل أهمَّ المواضع التي حذفت فيها والتي يمكن أنْ يُقاسَ عليها ما يلي:

---

(١) انظر: ٤/٣٢٧ - ٣٢٨.

(٢) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣/٦٤، ١٣٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٢.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٤٢٥.

(٥) انظر: ٢/٢٥٠.

(٦) انظر: البقرة: ١٨٠، آل عمران: ٣٠، ١٠٦، ١٢٠، النساء: ٧٨، ١٣٤، الأنعام: ١٢١، التوبة: ٥٣، يونس: ٥٠، هود: ١٥، الإسراء: ٧، المؤمنون: ١١٧، الشعراء: ٥١، القصص: ٧١، ٧٢، فصِّلت: ٥٠، الشورى: ٣٠، ٣٧: ق:٣، الملك: ٤، الانشقاق: ١ - ٦، الفجر: ١٥، ١٦، العلق: ١٣ - ١٤.

(١) في الجواب المصدَّر بـ(إنَّ).

(٢) في الجواب المصدَّر بمبتدأ.

(٣) في الجواب المصدَّر بالخبر شبه الجملة على أنَّ المبتدأ والفاء محذوفان.

(٤) في الجواب المصدَّر بفعل مضارع مرفوع.

(٥) في الجواب المصدَّر بفعل أمر.

(٦) في الجواب المصدَّر بأداة استفهام.

(٧) في الجواب المصدَّر بالنفي.

(٨) في جواب (أمَّا).

(٩) في الجواب المصدَّر بحرف نداء.

(١١) فيما ظاهره أنَّه جوابٌ للقسم.

(١) في الجواب المصدَّر بـ (إنَّ):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ أَطَعْتُموهم إنَّكم لَمُشْرِكونَ﴾[1] أي: وإنْ أَطَعْتُموهم فإنَّكم لَمُشْرِكون[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿قال موسى ما جئتم به السحرُ إن الله سيُبْطِلُهُ..﴾[3]: في موضع (ما) وجهان:

---

(١) الأنعام: ١٢١.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة: ٦٣٣.

(٣) يونس: ٨١. انظر التبيان في إعراب القرآن: ٦٨٣/٢، حاشية الشهاب: ٥٢/٥ مشكل إعراب القرآن: ٣٨٩/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١٨/١، تفسير القرطبي: ٣٦٨/٨.

أ ــ أنْ تكون في موضع رفع على الابتداء و(جئتم به) في موضع الخبر على أنّها استفهامية.

ويجوز أَنْ تكون شرطية و(جئتم به) في موضع الجزم على فعل الشرط، وجواب الشرط قوله (إنَّ الله سَيُبْطِلُهُ﴾ على حذف الفاء، وهو قول الفراء، وعلي بن سليمان الأخفش.

ويظهر لي أنَّ كون (ما) موصولة أقلُّ تكلفاً، فيكون مبتدأ خبره (السِّحْرُ)..

ب ــ أنْ تكون في موضع نصب بفعل محذوف أي: أي شيء أتيتم، فتكون (ما) استفهامية، ولا محوج إلى ذلك.

وفي السحر أوجهٌ من الأعاريب مبسوطة في مظانها .

(٢) في الجواب المصدَّر بمبتدأ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذا حضر أَحَدَكُم الموتُ إنْ تَرَكَ خيراً الوصِيَّةُ للوالِدَينِ والأَقْرَبِينَ بالمعروف حقًّا على المتَّقين﴾[1]: في جواب (إذا) و(إنْ) أقوال:

أ ــ أنْ يكون الجوابان محذوفين، وتقدير جواب (إنْ): إنْ تَرَكَ خيراً فليؤمن، وحذف لدلالة الكلام عليه، وهو يدل على جواب (إذا)، فيكون المحذوف دالاً على محذوف.

ب ــ أن يكون الشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأوَّل، ويرى السمين[2] الحلبي وشيخه أبو حيَّان[3] أنْ حذف الجوابين أولى.

---

(١) البقرة: ١٨٠.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٥٣.

(٣) انظر البحر المحيط: ٢/١٧.

جـ ـ أنْ يكون جواب (إنْ) قوله ﴿الوصيّةُ للوالدين﴾ على حذف الفاء وهو قول الأخفش.

د ـ أن يكون ما قبل (إذا) جواباً لها، و(إذا) وجوابها جواب (إنْ)، وهو قولٌ ذكره مكي بن أبي طالب[1]، وهو قول منسوب إلى الكوفيين لأنهم يجيزون أنْ يتقدم جواب الشرط على أداته، وهو أقلُّ هذه الأقوال تكلُّفاً وأكثرها احتراماً لظاهر النص.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين يجتنبونَ كبائِرَ الإثْمِ وإذا ما غضبوا هُمْ يَغْفِرونَ﴾[2]: أي: وإذا ما غضبوا فَهُمْ يغْفرون[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿والذين إذا أصابَهُمُ البغي هُمْ ينتصرون﴾[4]

(٣) في الجواب المصدَّر بالخبر شبه الجملة على أنَّ المبتدأ والفاء محذوفان:

ومن ذلك قراءة ابن عامر ونافع من السبعة: ﴿وما أَصَابكم مِنْ مُصيبَةٍ بما كَسَبَتْ أيديكُم...﴾[*] بغير الفاء على أنَّ (ما) موصولة عند أبي حيان وغيره، وقيل إنها شرطية والفاء محذوفة، أي: فهو بما كسبت أيديكم، وقد رُدَّ هذا القول لأنَّ حذف الفاء عند أبي حيان[6] وغيره من باب الضرورة.

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٥٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن ١/١٤٦، تفسير ابن عطية: ١/٥٠١، تفسير القرطبي: ٢/٢٥٨.

(٢) الشورى: ٣٧.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده الصفحة: ٥٢٦.

(٤) الشورى: ٣٩.

(٥) الشورى: ٣٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٧/٥١٨، وانظر: تفسير القرطبي: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٣٣، الكشف عن وجوه القراءات: ٢/٢٥١.

(٤) في الجواب المصدّر بفعل مضارع مرفوع:

ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان الشاذة: ﴿أيْنما تكونوا يدركُكُم الموتُ﴾[(١)] برفع الكافرين أيْ: فَهُو يُدْرِكُكُم[(٢)] .

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِد كلُّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ من خيرٍ مُحْضَراً وما عَمِلتْ مِنْ سوءٍ تودُّ لو أنَّ بينها وبينه أمَداً بعيداً...﴾[(٣)]: يجوز في (ما) أَنْ تكون شرطية على أنَّ الجواب (تَوَدُّ...) على حذف الفاء والمبتدأ أي: فَهي تَوَدُّ، والأظهر أنْ يكون الفعل مرفوعاً من غير الحذف إرادة لأنَّ الشرط ماض، وهو ممَّا يجوز فيه الجزم والرفع[(٤)].

ومنه قراءة الحسن الشاذَة: ﴿مَنْ كانَ يُريدُ الحياةَ الدُّنيا وزينَتَها نُوَفي إلَيْهِم أَعْمالَهُمْ...﴾[(٥)] بالتخفيف وإثبات الياء، وحملت هذه القراءة على لغة من يجزم المنقوص، بحذف الحركة المقدَّرة، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون الفعل مرفوعاً لأنَّ فعل الشرط ماضٍ أو على نيَّةِ الفاء كما مر[(٦)].

(٥) في الجواب المصدّر بفعل أمر:

ومن ذلك قراءة أبي الشاذة ﴿فإذا جاء وَعْدُ الآخِرَةِ لِنَسُوءَنْ وجوهَكُم...﴾[(٧)] بلام الأمر والنون التي للعظمة ونون التوكيد الخفيفة على

---

(١) النساء: ٧٨.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧.

(٣) آل عمران: ٣٠.

(٤) انظر الدر المصون ورقة: ١١٤٧، البحر المحيط: ٤٢٨/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٣/١، تفسير القرطبي: ٥٩/٤.

وانظر: شرح الرضي: على الكافية: ٢٦٣/٢.

(٥) هود: ١٥.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٢١٠/٥، حاشية لشهاب: ٨٢/٥، الكشاف: ٢٦٢/٢.

(٧) الإسراء: ٧.

أنَّ جملة الأمر جواب (فإذا) على حذف الفاء لأنَّ الجمل الإنشائية لا تقع جواباً بدونها.

وفي القراءة المشهورة يكون الجواب محذوفاً أي: فإذا جاء وَعْدُ الآخرة بعثناهـــم[1].

(٦) في الجواب المصدَّر بأداة الإستفهام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُم إنْ أتاكم عذابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكُم الساعةُ أغيرَ اللهِ تَدْعونَ﴾[2] أي: أَفَغَيْرَ اللهِ تدعونَ[3].

(٧) في الجواب المصدر بنفي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُوا طَوْعاً او كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَّلَ منكم إنَّكم كنتم قوماً فاسقين﴾[4]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[5] أنَّ قوله ﴿أَنْفِقُوا﴾ أمر في معنى الخبر كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدِ له الرحمـن مدًا﴾[6] والتقدير: لَنْ يُتقبَّل منكم أَنفقْتُمْ طوعاً أوْ كَرْهاً.

وذكر ابن عطية أنَّه أمر في تقدير الجزاء أي: إنْ تُنْفِقوا لَنْ يُتَقبَّل مِنْكم، وهي مسألة لا تصح إلاَّ على حذف الفاء أي: لَنْ يُتقَبَّلَ مِنكُم[7]، وقول الزمخشري أقل تكلفاً.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦/١٠ ـ ١١. معاني القرآن للفراء: ٢/١١٦، الكشاف: ٢/٤٣٩. وانظر في هذه المسألة: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣/١٧٨، شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٦٢، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١/٩٨.

(٢) الأنعام: ٤٠، وانظر شواهد أخرى: يونس: ٥٠، القصص: ٧١، ٧٢، العلق: ١٣ ـ ١٤.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول به الصفحة ٢٥٨.

(٤) التوبة: ٥٣.

(٥) انظر الكشاف: ٢/١٩٥.

(٦) مريم: ٧٥.

(٧) انظر البحر المحيط: ٥/٥٢ ـ ٥٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلٰهاً آخَرَ لا برهانَ لهُ بِهِ فإنَّما حسابُه عِنْدَ ربِّه...﴾[1]: ذكر أبو حيان[2] أنَّ قوله ﴿لا برهان له﴾ في موضع الصفة اللازمة لـ (إلهاً)، وأجاز أنْ يكون معترضاً بين الشرط وجوابه. وأجاز قوم أنْ يكون جواباً للشرط على حذف الفاءأي: فلا برهانَ لَهُ، ولا محوج إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ تَصْبِروا وَتَتَّقوا لا يَضُرُّكُمْ كيدُهم شَيئاً...﴾[3]: في رفع قوله ﴿لا يَضرُّكم﴾ أوجه:

أ ـ أنْ يكون في نية التقديم لأنَّه ليس جواباً للشرط، وجواب الشرط محذوف والتقدير: لا يَضُرُّكُمْ إنْ تَصْبروا وَتَتَّقوا فلا يَضُرُّكم، فحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه، وهو قولَ سيبويه[4] وهو تكلف لا محوج إليه.

ب ـ أنْ يكون جوابَ الشرط على حذف الفاء، وهو قول أبي العباس المبرد[5] والفرَّاء والكسائي، وهو أَوْلى من سابقه عند السمين الحلبي[6].

حـ ـ أنْ يكون مرفوعاً من بابِ الإتباع لأنَّ الأصل: لا يَضْرُرْكُم.

د ـ أنْ يكون مرفوعاً بالحركة الأصلية المستحق لها، وهي الضمة، والمسألة من باب مراعاة الأصل، وقيل إنه بعيد لجعل العامل مهملاً، وهو قول ذكره أبو البقـاء[7].

---

(١) المؤمنون: ١١٧.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٤٢٥/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩٦٢/٢.
(٣) آل عمران: ١٢٠.
(٤) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون):٦٦/٣.
(٥) انظر المقتضب: ٦٩/٢ ـ ٦٢.
(٦) انظر الدر المصون ورقة: ١٣٨٥.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢٨٩/١.

ورجّح أبو البركات بن الأنباري[1] كون الحركة للاتباع، وهو الظاهر عندي لأنّه أقلّ تكلفاً.

(٨) في جواب (أمّا):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الإنسانُ إذا ما ابتلاهُ ربُّه فَأَكْرَمَهُ ونعَّمَهُ فيقولُ ربِّي أَكْرَمنِ﴾[2]: ذكر أبو البقاء[3] أنَّ (إذا) شرطية جوابها قوله ﴿فيقولُ...﴾، والجملة الشرطية في موضع الخبر لـ (الإنسانُ) وهي مسألة لا تصح إلاّ على حذف الفاء. والأظهر عند النحويين أنْ تتعلق (إذا) الظرفية بما بعد الفاء، وهي مسألة أجازها أبو حيان[4]، والزمخشري[5] وغيرهما، وقد قيّدها الرضي[6] بكون التقديم لأحد الأغراض.

ومنه قوله تعالى: ﴿فأَمَّا الذين اسوَدَّتْ وجوهُهُم أَكَفَرْتُم بعد إيمانُكم...﴾[7]: أي فَيُقالُ أَكَفَرْتُمْ، فحذف القول والفاء، وحذفها مطّردٌ معه[8].

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١٧/١، وانظر: الكشاف: ٤٦٠/١، مشكل إعراب القرآن: ١١٥/١ - ١٥٦ .الكشف عن وجوه القراءات: ٢٥٥/١، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٤٩/٢، همع الهوامع: (تحقيق عبد العال سالم): ٣٢٧/٤، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٨٨/٣.

(٢) الفجر: ١٥ - ١٦.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٨٦/٢.

(٤) انظر البحر المحيط: ٢٧٠/٨.

(٥) انظر الكشاف: ٢٥١/٤.

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣٩٦/٢، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٥٨/٤.

(٧) آل عمران: ١٠٦.

(٨) انظر الدر المصون ورقة: ١٣٥٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢٨٤/١، البحر المحيط: ٢٢/٣ - ٢٤، معاني القرآن للزجاج: ٤٦٥/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١٣/١، تفسير القرطبي: ١٦٩/٤، الكشاف: ٤٥٣/١.

(٩) في الجواب المصدَّر بحرف نداء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذا السماءُ انْشقَّتْ وأذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ وإذا الأرضُ مُدَّتْ وألْقَتْ ما فيها وتخلَّتْ وأذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ يأيُّها الإنسانُ إنَّك كادِحٌ إلى ربِّك كَدْحاً فملاقيه﴾[١]: في ﴿إذا﴾ الأولى أوجه منها:

أ ـ أنْ تكون ظرفية شرطية، وفي جوابها خلاف: فيجوز أنْ يكون قوله ﴿وأذِنَتْ لِرَبِّها﴾ على أن الواو زائدة. وذكر الفراء[٢] أنَّ الواو زائدة. وذكر الفراء[٢] أنَّ العرب لا تجيب بالواو إلا مَعَ (حتّى) كقوله تعالى: ﴿حتى إذا فُتِحَتْ يأجوج ومأجوج وهُمْ مِنْ كلِّ حَدَبٍ يَنْسِلونَ واقتربَ الوعْدُ الحقُّ...﴾[٣]، ومع (فلمَّا أنْ كانَ) كقوله تعالى: ﴿فلمَّا أسْلَما وتَلَّهُ للجبينَ وناديْناهُ..﴾[٤] وذكر أنَّهم لَمْ يجاوزوا ذلك، ولذلك جعل الجواب قوله ﴿يأيُّها الإنسانُ....﴾ على إضمار الفاء، وهو قول ابن خالوية[٥] أيضاً.

وأجاز آخرون أنْ يكون ما جَعَلَهُ الفرَّاءُ جواباً هو الجواب على إضمار القول أي: فيقال يأيُّها الإنسان.

وذهب المبرِّد[٦] والأخفش[٦] في أحد قوليه إلى أنَّ الجواب قوله ﴿فمُلاقيه﴾ على حذف المبتدأ، أيْ: فأنْتَ ملاقيه. وقيل إنَّه قوله ﴿فأمَّا مَنْ أُوتِيَ كتابَهُ بيمينِه﴾[٧].

وقيل إن الجواب محذوف يدل عليه قوله ﴿إنَّك كادِحٌ إلى ربِّك..﴾

---

(١) الانشقاق: ١ ـ ٦.
(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/٢٤٩ ـ ٢٥٠.
(٣) الأنبياء: ٩٦ ـ ٩٧.
(٤) الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٥) انظر التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٣٠٧.
(٦) انظر البحر المحيط: ٨/٤٤٦.
(٧) الانشقاق: ٧.

أي: لاقى كلُّ إنسانٍ كَدْحَهُ أو: بُعِثْتُم او جوزيتم.

ب ـ أن تكون في موضع رفع على الابتداء خبره قوله ﴿وإذا الارضُ مُدَّتْ..﴾ على زيادة الواو[1].

جـ ـ أنْ تكون معمـولة لـ (اذكُرْ) مضمراً، وعليه فلا جوابَ لَها، وهو قوله المبرد[2] في أحد قـوليه والكسـائي، وهو أصحُّ الأقوال عنـد النحاس[2].

(١٠) فيما ظاهره أنَّهُ جوابٌ للقسم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أتيتَ الذين أُوتوا الكتاب بكلِّ آيةٍ ما تبعوا قبلَتَكَ وما أنت بتابعٍ قبلَتَهُم.. ولَئِنِ اتَّبَعْتَ أهواءَهم من بعد ما جاءَكَ من العلم إنَّك إذاً لمنَ الظالمين﴾[3].

ذهب أبو البقاء والزمخشري إلى أنَّ قوله ﴿ما تَبِعوا قِبْلَتَك...﴾ جواب الشرط، وهي مسألة لا تصح إلا على حذف الفاء[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولَئِنْ أذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا من بعدِ ضرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هذا لي..﴾[5]: أجاز أبو البقاء أنْ يكون قوله ﴿لَيَقولَنَّ﴾ جواباً للشرط على حذف الفاء[6].

---

(١) انظر التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٣٠٧.
(٢) انظر تفسير القرطبي: ١٩/٢٧٠، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٦٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٠٣، حاشية الشهاب: ٨/٣٣٩، الكشاف: ٤/٢٣٤.
(٣) البقرة: ١٤٥.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة: ٦٣٣.
(٥) فصلت: ٥٠.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٢٩.

(٥) حذف حروف العطف

ذكر ابن هشام[١] في القسم الخاص الذي أفرده لهذه المسألة أن حَذف حرف العطف بابه الشعر، وذكر أنَّه قد خرج على ذلك آيات ذكر منها ثلاثاً.

وذهب السهيلي[٢] إلى أنَّ حذف حروف العطف لا يصح ولا يقوم عليه دليل من قياس ولا سماع لأنَّها لو أُضمِرَت لم يبق ما ينبىء عن معانيها.

وأجاز أبو علي الفارسي[٣] والسيوطي[٤] حذف الواو دون المعطوف بها في الأصح، وذكر السيوطي أنَّ مِنَ المانعين السهيلي وابن جني وابن الضائع لأنَّ الحروف دالة على معانٍ في نفس المتكلم، وإضمارُها لا يفيد معناها، وذهب الشهاب[٥] إلى أنَّ ذلك بابه الشعر.

وذكر ابن عمرون[٦] أنَّ حذف الواو في الجمل أسهل منه في المفرد، وأنَّها حذفت لاستقلال الجمل بأنفسها بخلاف المفرد.

وبعد فلست أتفق مَع مَنْ لم يجز حذفَ العاطف وجعل بابَهُ الشعرَ لأنَّ

---

(١) انظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٣١ - ٨٣٢.
(٢) أمالي السهيلي : / ١٠٢.
(٣) انظر شرح الرضى على الكافية: ١ / ٣٢٦.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٢٧٤.
(٥) حاشيـة الشهاب : ٨ / ١٧٨.
(٦) انظر البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٢١٢، وانظر: الدر المصون ورقة: /٥١، الخصائص: ٢ / ٢٨٠، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٨٠٣/٣، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤٣١/٢.

في التنزيل مواطن يمكن أَنْ يُقاسَ عليها، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه سقوط العاطف في بعض القراءات كما سيتضح.

ويحذف العاطف في التنزيل في المواطن التالية:

(١) فيما ظاهره عطف علة على أخرى.

(٢) فيما ظاهره الوصف بجملة الطلب.

(٣) فيما ظاهره العطف على فعل الشرط أو جوابه من غير عاطف.

(٤) فيما ظاهره العطف على خبر (إنَّ) من غير عاطف.

(٥) فيما ظاهره تعلق معمولين بعامل واحد لتصحيح الأُصل النحوي.

(٦) فيما ظاهره عطف جمل على أخرى ويدل عليه ظهور العاطف في الجملة الأُخيـرة.

(١) فيما ظاهره عطف علة على أخـرى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما جعلَهُ اللهُ إلاَّ بُشْرى لكم ولتطمئن قُلُوبُكُم بِـهِ وما النصـرُ إلاَّ من عندِ اللهِ العـزيز الحكيم لِيَقْـطَعَ طَرفـاً من الذين كَفَروا..﴾[٢]: اللامُ في قوله ﴿لِيَقْطَعَ﴾ تتعلق بفعل محذوف، والتقدير: لِيَقْطَعَ طَرفاً مِنَ الذين كفروا أمدَّكُم بالملائكة وهو قولٌ ذكره أبو حيان[٣] وأَبو

(١) انظر: البقرة: ١١٦، ١٣١، ١٨٠، ٢٤٦، ٢٧١، آل عمران: ١٩، ٣٧، ١٢٧، ١٣٣، النساء: ٧٥، الأنفال: ٢٥، ٤٢، التوبة: ٩٢، يونس: ٩ الإسراء: ٩٧، الكهف: ٢٢، النور: ٤٠، القصص: ٧٩، الروم: ٤٩، سبأ: ١٠، الزخرف: ٧١، الحديد: ١٠، الحشر: ٧، المزّمل: ٢ـ٣، الغاشية: ٨.

(٢) آل عمران / ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٣) انظر البحر المحيط ٣ / ٥٢.

البقاء[1]، ويجوز أنْ يكون معطوفاً على قوله ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ﴾ على حذف حرف العطف لفهم المعنى، وعليه فيكون قوله: ﴿وما النَّصْرُ إلَّا مِنْ عندِ اللهِ العزيزِ الحكيم﴾ معترضاً بين المتعاطفين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تواعَدْتُم لاختَلَفْتُمْ في الميعادِ وَلٰكِنْ لِيقضيَ اللهُ أمراً كان مفعولاً لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ...﴾[2]: قوله ﴿لِيَهْلِكَ﴾ متعلق بـ﴿لِيَقْضِيَ﴾، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يتعلّق بـ(مفعولاً)، ويجوز أنْ يكون معطوفاً على العلة قبله على حذف حرف العطف أي: وليهلِكَ[3].

(٢) فيما ظاهره الوصف بجملة الطلب:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فتنةً لا تُصيبَنَّ الذين ظَلَمُوا منكُمْ..﴾[4]. أي: واتقوا فتنةً ولا تُصيبَنَّ الذين ظلموا منكم[*].

(٣) فيما ظاهره العطف على فعل الشرط أو جوابه من غير عاطف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا على الذين إذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قلتَ لا أجِدُ ما أَحْمِلُكم عليهِ تَوَلَّوا وَأَعْيُنُهُم تفيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾[6] قوله ﴿قُلْتَ﴾ في موضع الحال من الكاف في (أَتَوْكَ) ويجوزُ عندِ الجرجاني أنْ يكون معطوفاً على (أَتَوْكَ) على حذف العاطف أي: وَقُلْتَ أَوْ فقلت على تقدير ابن عطية. والظاهر فيه أنْ يكون جواباً للشرط، فيكون قوله ﴿تَوَلَّوْا﴾ جواباً

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٩١، وانظر: الدر المصون ورقة /١٤٠، مشكل إعراب القرآن: ١/١٥٨.
(٢) الأنفال: ٤٢.
(٣) انظر البحر المحيط: ٤ / ٥٠١، حاشية الشهاب: ٤/٢٧٨، الكشاف: ٢/١٦٠.
(٤) الأنفال / ٢٥.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف الصفة الصفحة / ٤٥٥.
(٦) التوبة / ٩٢.

لسؤالٍ مقدر أي: فما كان حالهم؟، وقيل إنَّه الجواب وقوله ﴿قلتَ﴾ في موضع الحال كما مر[1].

ومن العطف على جواب الشرط قوله: ﴿كُلَّما دَخَلَ عليها زَكَرِيًّا المِحْرابَ وجدَ عندَها رِزْقاً قالَ يا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هذا...﴾[2]: قوله ﴿قال يا مريمُ﴾ مستأنف أو معطوف على جواب الشرط على حذف العاطف. وذكر السمين[3] أنَّ الجواب ﴿قال يا مَرْيَمُ..﴾ على أنَّ قوله ﴿وَجَدَ عندها رِزْقاً﴾ في موضع الحال من فاعل (دخل).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذا أَخْرَجَ يدَهُ لم يكَدْ يراها﴾[4] أي: لم يَرَها ولَمْ يكد يراها، فحذف العاطف والمعطوف عليه، وهو قول الزجاج وأبي عبيدة، وقد خطّأهما أبو البقاء لأنَّ في قولنا (لَمْ يَرَها) نفي لرؤيتها، وفي قوله: ﴿لَمْ يَكَدْ﴾ إثباتٌ لِرُؤْيَتِها إذا حُمِلَ المعنى على أنَّه رآها بعد جهد. ويجوز أن تكون (كاد) زائدة أي: لم يَرَها، وهو قول أكثر الكوفيين[5]، وأنْ يكون المعنى لم يقارب رؤيتها، وأنْ يكون رآها بعد يأسٍ واجتهاد، وهو قول ابن يعيش[5].

(٤) فيما ظاهره العطف على خبر (إنَّ) من غير عاطف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ يَهْديهم

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٨٦، التبيان في تفسير القرآن: ٥ / ٢٧٩، حاشية الشهاب: ٣٥٤/٤.

(٢) آل عمـــران / ٣٧.

(٣) انظر الدر المصون ورقة / ١١٧٣، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٥٥.

(٤) النـــور / ٤.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ١٢٥، وانظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٤٣/٢، التبيان في إعراب القرآن ٩٧٣/٢، تفسير القرطبي: ٢٨٥/١٢، الكشاف: ٦٩/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٦٨ ـ ٨٦٩.

ربُّهم بإيمانهم تجري مِنْ تَحْتِهِمُ الأنهارُ . . .﴾[1]: يجوز في قوله ﴿تجري من تحتهم الأنهارُ﴾ أنْ يكون معطوفاً على خبر (إنَّ) على حذف العاطف، ويجوز أنْ يكونَ مستأنفاً وأنْ يكون في موضع الحال وهو أظهر من حذف العاطف.[2]

(٥) فيما ظاهره تعلُّق معمولين بعامل واحد لتصحيح الأصل النحوي:

ومن ذلك قوله: ﴿وإنْ كانوا من قبلِ أنْ يُنَزَّلَ عليهم مِنْ قبلِهِ لَمُبْلِسينَ﴾[3]: فيما يتعلق بـه قوله ﴿مِنْ قَبْلِه﴾ أقوال منها:

(أ) أنْ يكون تكريراً من باب التأكيد لِـ(من قبلِ) الأُولى على أنَّ الهاء للريح أو السحاب أو للكشف والتقدير: وإنْ كانوا مِنْ قبلِ تنزيلِ المَطرِ مِنْ قَبْلِ السحابِ أو الريح. وأجاز قطرب أنْ يكون التقدير: وإنْ كانوا مِنْ قبل التنزيل مِنْ قبلِ المَطَرِ، وقد رَدَّه أبو حيان لأنَّه لا يسوغ في كلامٍ فصيحٍ فضلاً عن كونه في القرآن. وأجاز قوم أنْ يكون التقدير: من قبلِ تنزيلِ الغَيْثِ مِنْ قبلِ أنْ يَزْرعوا، ويدل على الزرع نزُولُ المطرِ لأنَّ الزرع مسبب عنه.

(ب) أنْ يتعلق بقوله ﴿لمبلسين﴾، وقد ردَّه أبو حيان لأنَّه لا يصح أنْ يتعلق حرفا خفضٍ بعامل واحد، لأنَّ قولَه: ﴿مِنْ قبلِ أن يُنَزَّلَ عليهم﴾ متعلق بــ ﴿لَمُبْلِسينَ﴾ أيضاً، ويصح ذلك على تقدير عاطف[4].

---

(١) يونـــس / ٩.

(٢) انظر : البحر المحيط : ٥ / ١٢٧، التبيان في إعراب القرآن : ٢ /٦٦٦، الكشاف: ٢/٢٢٦، تفسير القرطبي: ٨/٣١٢.

(٣) الـــروم / ٤٩.

(٤) انظر البحر المحيط : ٧ / ١٧٩.

(٦) فيما ظاهره عطف جُمَلٍ على أخرى ويدل عليه ظهور العاطف في الجملة الأخيرة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سيقولون ثلاثةٌ رابِعُهُم كَلْبُهُم ويقولون خَمْسة سادِسُهُم كَلْبُهم رجْماً بالغيبِ ويقولون سَبْعَةٌ وثامِنُهُم كَلْبُهم﴾.[1]:

اختلف النحويون في الواو في قوله ﴿وثامِنُهُم كَلْبُهُمْ﴾.

(أ) ذهب الزمخشري[2] إلى أنّها الداخلة على الجملة الواقعة صفة للنكرة، وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف، وقد ردَّه أبو حيَّان، .

(ب) أنْ تكون واو الحال على أنْ يكون (سَبْعَةٌ) خبرَ مبتدأ محذوف، وهذا المبتدأ اسم اشارة ليعمل في الحال أي ويقولون هؤلاءِ سَبْعَةٌ وثامِنُهُمْ كلبهم، وقد أُخِذَ عليه أنَّ عامل الحال إذا كان معنوياً لا يحذف[3]، ويمكن أنْ يكون العامل فعلاً مأخوذاً من اسم الإشارة، وفيه تكلف حذفين.

(جـ) أنْ تكون واو الثمانية، وهو قول أبي البقاء، وابن خالويه وغيرهما، وقد ضَعَّفَهُ ابن هشام[3] في (المغنى)، وذكر أنَّ ما جاء من شواهد لا تنطبق عليها.

(د) أنْ يكون ما بعدَها مستأنفاً، وليس من جنسِ المقول برجم الغيب. فيكون من كلام الله تعالى، ويمكن أنْ نعدَّ ابن عباس أوَّل القائلين به كما هو في نقل ابن هشام: «ويؤيِّدُه قولُ ابن عباس رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العدة أي: لم تبق عدَّةٌ عاذٌ يُلْتَفَتُ إليها»[4].

---

(١) الكهـف / ٢٢.

(٢) انظـر الكشـاف : ٢ ـ ٤٧٩.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدِّين عبد الحميد) :٢/٣٦٢.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٣٦٢.

(هـ) أنْ يكون في الكلام حذف حرف عطف من قوله ﴿رابِعُهُم كَلْبُهم﴾ و﴿سادِسُهم كلبُهم﴾، والتقدير: سيقولون ثلاثة ورابِعُهُم كلبهم ويقولون خَمْسَةٌ وسادِسُهم كلبهم رجماً بالغيب، فحذفت الواو من (وَسَادِسُهم)، ودل عليها الواو في قوله (وثامِنُهُم)، وهذه الواو المقدَّرة دلت على الواو المقدَّرة في (ورابِعُهُم). فيكون من باب الحذف التدريجي، وهو قول نسبهُ أبو البركات ابن الأنباري[1] إلى بعض النحويين، وهو تكلف لأنَّ فيه حذفين.

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٠٤، وانظر: مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٣٦٢، حاشية الدسوقي على المغني ٢/٢٩، التبيان في تفسير القرآن: ٧/٢٤، مشكل إعراب القرآن ٢/٣٩، تفسير القرطبي: ١٠/٣٨٢، الكشاف: ٢/٤٧٩، حاشية الشهاب: ٦/٨٨ ـ ٨٩، البحر المحيط: ٦/١١٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٤٣، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: / ٢٤٥.

حذف حروف النفي

ذكر ابن هشام[1] أنَّ حذف (لا) يطرد في جواب القسم، وفي مثل قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لكم أَنْ تَضِلُّوا﴾[2] أي: لئلا تضلوا.

ولعل أهمَّ المواضع التي حذف فيها حرف النفي (لا) ما يلي:

(١) في المصادر المؤوَّلة من (أَنْ) وما في حيِّزها التي في موضع المفعول له،

(٢) في جواب القســـم.

(٣) في غيـــر ما مـــر في أحدِ التأويـــلات.

(١) في المصادر المؤوَّلة مِنْ (أَنْ) وما في حيِّزها التي في موضع المفعول له:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لكم أَنْ تَضِلُّوا...﴾[2] في قوله: ﴿أَنْ تضلوا...﴾ وجهـــان:

أ ــ أَنْ يكون في موضع المفعول له إمَّا على حذف مضاف أي: كراهة أَنْ تضلوا، وهو قول المبرد واختيار أبي علي الفارسي، وإمَّا على حذف حـرف الخفض، وحرف النفي (لا) أي: لئـلا تَضِلُّوا، وهو قـول الفراء

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٤، وانظر المقرب / ١/ ٩٤، ٢٠٦، والأشباه والنظائر ٢/ ٥٧، والبرهان في علوم القرآن: ٣/ ٢١٥.
(٢) النســـاء / ١٧٦.

والكسائي والزجاج، ويكون مفعول الفعل (يبيِّن) محذوفاً.

ب ـ أنْ يكون في موضع المفعول به لـ(يُبَيِّن) أي: يبيِّنُ اللهُ لكم الضلالة فتجنبوها، وهو أقل هذين الوجهين تكلفاً، ويمكن أن يحمل الكلام على حذف مضاف أي يبين الله لكم أسباب الضلالة[1]...

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ...﴾[2].

أي: مخافة أنْ تَميدَ بِكم، أَوْ: لِئَلَّا تَميدَ بكم.[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾[4]، والقول فيها مثلُ سابقتها.

(٢) في جـــواب القســم:

ولم أقف في التنزيل إلاَّ على موضعٍ واحد، وهو قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ...﴾[5] أي: لا تفتأ، فَحُذِفَتْ (لا) للعلم بها[6]، وهو حذف مطرد كما مــر.

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة /١٨٧٦، التبيان في إعراب القرآن:١/٤١٤، البحر المحيط: ٣/٤٠٨ ـ ٤٠٩، البيــان في غــريب إعــراب القــرآن:١/ ٢٨١، مشكــل إعــراب القرآن:١/٢١٦، معاني القرآن للزجاج:٢/١٤٩.

(٢) النحـــل / ١٥.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/ ٧٩٢، مشكل إعراب القرآن:٢/١٣، حاشية الشهاب: ٥/٣١٩، الكشاف: ٢/٤٠٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٣٦٧، تفسير القرطبي: ١٠/٩٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٧٦.

(٤) الكهف / ٥٧، وانظر شواهد أخرى: النساء:١٣٥، المائدة: ٤٩، الأنعام: ٢٥، ١٥٦، ١٥٧، الأعراف: ١٧٢، التوبة:٤٤، النحــل: ٩٢، الإسـراء: ٤٦، الأنبياء: ٣١، الحج: ٦٥، النــور١٧، ٢٢، لقمان: ١٠، فاطر: ٤١، الزمر: ٥٦، الحجرات٢،٦.

(٥) يوســف / ٨٥.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن:٢/٧٤٣، البحر المحيط: ٥/٣٣٩، حاشية الشهاب: ٥/١٢١، الكشاف: ٢/٣٣٩، تفسير القرطبي: ٩/٢٤٩، معاني القرآن للفراء: ٢/٥٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/١٨٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : /٨٣٤.

(٣) في غيــر ما مــر في أحد التأويــلات:

لقد وقفْتُ في التنزيل على ثلاثة مواضع لم يعدها النحويون من مواضع حذفها، الأوَّل منها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كانَ مِنْكُم مريضاً أوْ على سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أيَامٍ أُخَرَ وعلى الذين يُطيقـونَهُ فِـدْيَةٌ طعـامُ مسكينٍ﴾[١] زعم بعض النحويين أنَّ في الكلام حذف (لا) أي: لا يُطيقُونَهُ، وهو خطأٌ عند أبي حيان[٢] والسمين الحلبي[٣] لأنَّ هذا الموضع موضع إلباس فلا يجوز حذفها وإرادَتُها، ولأنَّ المعنى على عدم تقديرها. وذكر الزركشي[٤] أنَّ بتقديرها يزول الإشكال.

والثاني قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعقِّباتٌ من بين يديه ومِنْ خلفه يحفظونَهُ مِنْ أمْرِ اللهِ إنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ ما بقومٍ حتَّى يُغيِّروا ما بِأَنْفُسِهِم﴾[٥]: في عودة الهاء أوجه مبسوطة في مظانِّها[٦] أختار منها وجهاً فيه تأويل نحوي، وهو أنَّها يجوز أنْ تعود على السلطان المشرك بالله، والمعقِّبات حرسه الذين يحفظونه، والمعنى: يحفظونه مِنْ أمرِ اللهِ على ظنِّه وزعمه. وذكر الماوردي أنَّ في الكلام حذف (لا) النافية أي: لا يَحْفَظونَه مِنْ أَمْرِ اللهِ، وهو حذف لا يجوز عند أبي حيَّان[٦] لأنَّه ليس من مواضع حذفها، وعليه فتكون (مِنْ) متعلقة بـ (يحفظونه)، والأول أظهر لأنَّه لا حذف فيــه.

والثالث قوله تعالى: ﴿إنِّي أُريدُ أنْ تبوءَ بِـإثْمي وإثْمِكَ فتكـونَ مِنْ

---

(١) البقـرة /١٨٤.

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٣٦.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: /٦٦٤.

(٤) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/٢١٥.

(٥) الرعـــد / ١١.

(٦) انظر البحر المحيط: ٥ / ٣٧٢، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٥٤، تفسير القرطبي: ٩/٢٩٣، التبيان في تفسير القرآن: ٢/٦٠، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٥٥، حاشية الشهاب: ٥/٢٢٥.

أصحاب النارِ وذلك جزاءُ الظالمين﴾[1] إنَّ المعصيـة قبيحة، وهي من الأَنبياء أقبح لأنَّهم معصومون عن ذلك، ولو حمل النص على ظاهره لخرج عن العصمة، وفي هذه المسألة أوجه من التأويل:

أ ـ أنْ يكون في الكلام حذف همزة الاستفهام اي: أإنِّي أريد، وهو استفهام إنكاري.

ب ـ أنْ يكون في الكلام حذف (لا) النافية أي: إنِّي أُريد ألَّا تبوءَ، وقيل إنَّه حذف شائع في القرآن، ولكنْ ليس من المواضع التي مرَّ ذكرها.

جـ ـ أنْ تكون الإرادة حقيقة وذلك لأنَّه ظهرت له قرائن تدل على دنو أجله، وعلم أن أخاه كافر، وإرادة العقوبة بالكافر حسنة، وهو قول ظاهر من حيث المعنى ومن حيث بعده عن الحذف[2].

---

(١) المـائدة / ٢٩.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة/٩٤١، البحر المحيط: ٤٦٣/٣، تفسير القرطبي: ١٣٧/٦، الكشاف: ٦٠٧/١، البرهـان في علوم القرآن: ٢١٥/٣.

(٧) حذف الحرف في غير ما مر

حذف همـزة الاستفهام

أفرد صاحب (إعراب القرآن)[١] المنسوب إلى الزجاج باباً لحذف الهمزة، وذكر فيه أنَّ حذف الهمزة في الكلام حسن جائز إذا كان هناك ما يدل عليه.

والقول نفسه مع ابن هشام[٢]. وذكر ابن هشام أنَّ الأخفش يجيز حذفها في الاختيار عند أمن اللبس. وذكر[٣] شاهدين من التنزيل حذفت فيهما الهمزة. وذكر أبو حيان[٤] أنَّ ابن الأنباري عدَّ حذف الهمزة من باب الشذوذ إذا لم يكن ثَمَّ فارق بين الإخبار والاستخبار. وذكر النحاس[٥] أنَّه لا يجوز حذفها إلاَّ إذا كان في الكلام (أَمْ). وأجاز الفراء[٥] حذفها مع أفعال الشك،وهي عند ابن هشام يجوز حذفها سواء تقدمت (أم)، أَمْ لم تتقدمها[٦].

ويشيع في التنزيل حذف الهمزة في مواطن يمكن أَنْ تُتَّخَذَ قياساً ودليلاً

---

(١) انظـر : ١ / ٣٥٢.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : / ١٩، ٨٤.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٠.
(٤) انظر البحر المحيط : ٤ / ١٦٦.
(٥) انظر البحر المحيط : ٧ / ١١.
(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله):/١٩ ـ ٢٠.

لرد مزاعم المانعين ، وهذه المواطن هي :

(١) بعد القـــول.

(٢) إذا دل على حذفها (أَمْ).

(٣) اقتضاء المعنى لهـــا.

(٤) فيما ظاهره أنَّ الكلام متصـل بما قبله، فتقـدر الهمزة ليصبـح منقطعاً.

(٥) فيما ظاهره الابتداء بالنكرة، فتقـدر الهمزة ليسـد الفاعـل مسد الخبر.

(٦) فيما ظاهره البدل بإعادة العامل والهمـــزة.

(١) بعـــد القـــول:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلمَّا جَنَّ عليه الليـلُ رأى كوكبـاً قال هـذا ربِّي.... ﴾[1]، في قوله ﴿هذا ربِّي﴾ تأويلات مختلفة أختار منها ما فيه تأويل نحـــوي:

أ ــ أنْ يكـون في الكلام حـذف همزة الاستفهـام، فتكون الجملة استفهامية على سبيل الإنكار، أي: قال أَهَذا ربِّي ؟ وهو قول الأخفش.

ب ــ أنْ يكون في الكلام إضمار القول أي: قال يقولون هذا ربي، فيكون الكلام محمولاً على حكاية قولهم.

وذكر ابن الأنباري أنَّ حذف الهمزة شاذ لأنَّ حذفها لا يجوز لأنَّه ليس في الكلام فارق بين الإخبار والاستخبار.

---

(١) الأنعام / ٧٦، وانظر شاهداً آخر، الأنعام/٧٦.

ولعل أظهرَ ما في هذه المسألة أنْ يكون قوله تعالى خبرياً على أنَّ إبراهيمَ عليه السلام أراد أنْ يستدرِجَهُم بهذا القول ويعرفهم خطأهم وجهلهم وذلك بتعظيم ما عظَّموه لأنَّهم كانوا يعبدون النجوم ويعظِّمونها، وهو اختيار السبكي(١) والشهاب(١).

(٢) إذا دلَّ على حذفهـــا (أمْ):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ الغيبَ أم اتَّخذَ عندَ الرحمنِ عَهْداً﴾(٢). : الهمزة في (أطَّلَع) للاستفهام لأنَّها مقابلة بـ (أمْ) على أنَّ ألف الوصل محذوفة: وفي قراءة الشذوذ بكسر الهمزة في الابتداء وحذفها في الوصل تكون الهمزة محذوفة لدلالة (أم) عليها(٣).

ومن ذلك قراءة حمزة وغيره من السبعة: ﴿اتَّخَذْناهم سِخْريًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الأَبْصارُ﴾(٤) بألف الوصل: في هذه القراءة يكون المعطوف عليه وهمزة الاستفهام محذوفين أي: أتَفْقِدونَهم أَمْ زاغتْ عنهمُ الأبصار. ويجوز أنْ تكون (أمْ) معادلة لـ(ما) في قوله تعالى: ﴿وما لنا لا نرى رجالاً. . .﴾(٥)، ولعلَّ ما يعزِّزُ كونَها معادلة لـ (ما) الاستفهامية قوله تعالى: ﴿ما لي لا أرى الهُدْهُدَ أَمْ كانَ من الغائبين﴾(٦)، وقوله: ﴿مالَكُم كيفَ تَحْكُمونَ أفلا تَذَكَّرونَ أم لَكُمْ سلطانٌ مبين﴾(٧). وقوله: ﴿ما لكم كيفَ

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٤ / ٨٦، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٥١٢.
وانظر البحر المحيط: ٤ / ٦٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٢٠-٢١.
(٢) مريـم / ٧٨.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٢١٣، حاشية الشهاب: ٦/١٨٠، التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٨١.
(٤) ص / ٦٣.
(٥) ص / ٦٢.
(٦) النمـــل / ٢٠.
(٧) الصافـــات / ١٥٤ - ١٥٦.

تَحْكُمونَ أَمْ لكم كتابٌ فيه تَدْرُسُونَ﴾[1]. وقد جاءت معادلة لـ (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يجادلُ اللهَ عنهم يومَ القيامَةِ أَمْ مَنْ يكونُ عليهم وكيلاً﴾[2]. وذكر الشهاب[3] أنَّ كونها متصلة من غير أنْ تتقدم عليها الهمزة لفظاً أَوْ تقديراً خلاف ما اشتهر عن النحاة لأنَّ (ما) الاستفهامية لا تكون معادلتها. والقول نفسه مع غيرهــا مِنْ أدوات الاستفهام، ولكن ما جاء من ذلك من باب الميل مع المعنى لأنَّه في معنى ما فيه الهمزة. ولسنا نتفق مع الشهاب فيما ذهب إليه لأنَّ ما مر من شواهد يرد زعمه. وذكر الرضي[4] أنَّه ربما يجيء قبل المتصلة (هَلْ) على الشذوذ نحو: هل زيـدٌ عندك أمْ عمرو، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه ما جاء في (رصف المباني): «ولا يُشْتَرَطُ أنْ تتقدَّمها الهمزة لا غير، بل تتقدم (هَلْ) إذا وقع الاستفهام عن كل جملة وإنْ كان المعنى المعادلة...»[5]. وكونها معادلة لِـ (ما) الاستفهامية أحسن من الإضمار عند مكي بن أبي طالب[6].

(٣) اقتضـــاء المعنى لهـــا :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وتِلْكَ نعمةٌ تَمُنُّها عليَّ..﴾[7]: ذكر الأخفش

---

(١) القلـم / ٣٦ ـ ٣٧.
(٢) النسـاء / ١٠٩.
(٣) انظر : حاشية الشهاب : ٧ / ٣١٨.
(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٧٣.
(٥) رصف المباني / ٢٩٤، وانظر في هذه المسألة: المقتضب: ٣/٢٨٦، المقرب: ١/٢٣٠، شرح المفصل لابن يعيش: ٨/٩٧، المخصص: ١٤/٥٤.
خزانة الأدب: ٤/٥١٩، أمالي ابن الشجري: ٢/٣٣٣، الأزهية في علم الحروف: /٢٣٣، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/٤٤٠.
(٦) انظر الكشف عن وجوه القراءات: ٢/٢٣٤، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٥٤، تفسير القرطبي: ١٥/٢٢٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٠٦، البحر المحيط: ٧/٤٠٧، الكشاف: ٣/٣٨٠، حجة القراءات /٦١٦، وانظر شاهداً آخر على حذف الهمزة في أحد التأويلات: سبأ /٨.
(٧) الشعـراء / ٢٢.

أنَّ في الكلام همزة استفهام محذوفة، لأنَّ الاستفهام يراد به الإنكار، ويدل على هذا الحذف المعنى، وقد ردَّ هذا القولَ النحاسُ لأنَّه لا يجوز حذفها إلاَّ إذا كان في الكلام (أم)[1].

ومن ذلك قراءة الزهري الشاذة: ﴿وَجَعَلُوا الملائكةَ الذين هم عبادُ الرحمنِ إناثاً أُشْهِدوا خَلْقَهُم..﴾[2] بغير الف الاستفهام على أنَّها حذفت تخفيفاً. وذكر ابن جني[3] أنَّ حذف الهمزة ضعيف وموطنه الشعر، ولذلك جعل قوله (أشْهِدوا خَلْقَهُم) في موضع النعت لـ (إناثاً).

(٤) فيما ظاهره أنَّ الكلام متصل بما قبله فتقدر الهمزة ليصبح منقطعاً:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوِّي وعدوَّكم أَوْلياءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بالمودَّةِ...﴾[4]: الظاهر في قوله تعالى: ﴿تُلْقُونَ إليهم...﴾ أنْ يكون في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (لا تَتَّخِذوا)، وهو قول الزمخشري[5] والحوفي[6]. ويجوز أنْ يكون في موضع النعت لـ (أولياء)، وهو قول الفراء[7] والزمخشري[5] أيضاً. ويجوز أنْ يكون بياناً لموالاتهم أو استئناف إخبار، وأجاز أبو البركات بن الأنباري[8] أنْ يكون

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩٩٥، حاشية الشهاب: ٧ / ١٠، البحر المحيط: ١١/٧، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٠.

(٢) الزخرف / ١٩.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٥٤/٢، وانظر: البحر المحيط: ١٠/٨، وانظر شاهداً آخر على حذفها لاقتضاء المعنى النحل: ٧١.

(٤) الممتحنة / ١.

(٥) انظر الكشاف: ٤ / ٨٩.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٥٢.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء: ٣ / ١٤٩.

(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٣٢/٢، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٧٠/٢، وانظر شاهداً آخر على حذف الهمزة في هذا الموطن: الزخرف: ١٥ - ١٦.

منقطعاً مما قبله على تقدير الهمزة أيْ: أَتُلْقونَ إِلَيْهِم، ولا ضرورة إلى هذا التَّكَلُّف لأنَّ كونه مستأنفاً يغني عنه.

(٥) فيما ظاهره الابتداء بالنكرة، فتقدر الهمزة ليسد الفاعل مسد الخبر:

ومن ذلك قراءة الشذوذ: «يسألونَكَ عن الشهرِ الحرامِ قتالٌ فيهِ قُلْ قِتالٌ فيه كبيرٌ...»[١] بالرفع، على أنَّ (قتالٌ) مبتدأ خبره شبه الجملة (فيه)، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون فاعلاً سد مسد الخبر على حذف المبتدأ وهمزة الاستفهام أي: أجائز قتال فيه، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك[٢].

(٦) فيما ظاهره البدل بإعادة العامل والهمزة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَمَّ يتساءلون عن النبأ العظيم﴾[٣]: قوله: ﴿عن النبأ﴾ يتعلق بمحذوف أي: يتساءلون عن النبأ،وأجاز قوم أنْ يكون قوله ﴿عن النبأ العظيم﴾ بدلاً من (عمَّ) بإعادة الجار وهمزة الاستفهام أيْ: عمَّ يتساءلون أعنِ العظيم. وذكر الشهاب[٤] أنَّه لا محوج إلى تقدير الهمزة لأنه لا يلزم إعادة الاستفهام لأنَّه غير حقيقي.

** .. ** .. ** .. ** .. **

---

(١) البقرة / ٢١٧.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ٧٦٩، البحر المحيط: ٢/ ١٤٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٤، تفسير القرطبي: ٣/٤٤.

(٣) النبأ / ١ ـ ٢.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٣٠١، وانظر الكشاف: ٤ /٢٠٦ ـ ٢٠٧، تفسير القرطبي: ١٦/١٧٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٤٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٨٩، البحر المحيط: ٨/٤٣، التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٦٦.

حـــذف (قد)

لقد أفرد ابن هشام[1] مكاناً خاصاً لهذه المسألة، وذكر فيه أنَّها تُحْذَف في الماضي الواقع حالاً على مذهب البصريين، وفي الماضي الواقع خبراً لـ (كان) على مذهب الكوفيين، وفي الماضي المتصرف المسبوق باللام المزحلقة والواقع خبراً لـ (إنَّ) على قول بعض البصريين، كقولنا: إنَّ زيداً لقامَ. وفي الماضي المثبت المقترن بلام جواب القسم.

وبعد فلقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ (قد) تُحْذَفُ في المواضع التاليـــة:

(١) في الجملة الماضويـــة التي في موضع الحال.

(٢) في خبر (كان) إذا كان جملة ماضويـــة.

(٣) في الجملة الماضوية المستأنفة المقترنة بلام الابتداء.

(٤) في الجملة الماضوية التي فعلها متصرف والمقترن بفاء الجزاء.

(٥) في الماضي المتصرف المقترن بلام جواب القسم.

(٦) في الجملة الفعلية التي فعلها متصرف والتي في موضع الخبـــر لـ (أنْ) المخففة.

* * * * *

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٣/ ـ ٨٣٤.

(١) في الجملة الماضويــة التي في موضع الحــال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلّما رُزِقوا منها مِنْ ثَمَرةٍ رزقاً قالوا هذا الذي رُزِقْنا مِنْ قَبْلُ وأُتُوا به متشابِهًا..﴾(١): في قوله: ﴿وأُتوا به متشابهاً﴾ ثلاثة أوجــه:

أ ــ أنْ يكون مستأنفاً، فلا موضع له، وهو أظهرها.

ب ــ أنْ يكون معطوفاً على قوله (قالوا)، وعليه فلا محلّ له.

جـ ــ أنْ يكون في موضع الحال على إضمار (قد)، وصاحب الحال ضمير الفاعلين في (قالوا)(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ قُلْنا للملائِكةِ اسجدوا لآدَمَ فَسَجدوا إلاّ إبليسَ أبى واستَكْبَر وكان من الكافِرين﴾(٣): في قوله: ﴿أبى واستَكْبَرَ﴾ وجهان:

أ ــ أنْ يكون مستأنفاً جواباً لسؤال مقدر أي: فما فعلَ؟

ب ــ أنْ يكون في موضع الحال على إضمار (قد)، وهو قول أبي البقاء(٤)، وهو مذهبه في كل ما يقع من هذه الجمل حالاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿قالُوا سَمِعْنا وَعَصيْنا وأُشْرِبوا في قلوبِهمُ العِجْلَ بِكُفْرِهِم...﴾(٥): قوله﴿وأُشْرِبوا﴾ في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (قالوا)، ويجوز أنْ يكون مستأنفاً(٦).

---

(١) البقــرة / ٢٥.
(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ١٧٥، التبيان في إعراب القرآن: ٤٢/١.
(٣) البقــرة / ٣٤.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥١/١، وانظر: الدر المصون ورقة/٢٢٥.
(٥) البقــرة / ٩٣.
(٦) انظر: الدر المصون ورقة / ٤٢٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩٤/١.

وإنّني لأدعو كما دعا غيري[1] إلى ضرورة القياس على ما في التنزيل، فلا محوج إلى ارتكاب تقدير (قد) لأنَّ ما في التنزيل من شواهد يرد مزاعم البصريين في إضمارهم لها.

(٢) في خبـــر (كان) إذا كان جملة ماضويـــة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تجري بأعيُنِنا جزاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾[2]. أيْ: لِمَنْ كان قَدْ كُفِرَ، وهو مذهب الكوفيين كما مر، وذكر أبو حيان[3]، أنَّ هذا دليلٌ على صحة مذهب البصريين، وَأجاز أنْ تكون (كان) زائدة، ولا محوج إلى ارتكاب ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كانوا عاهَدُوا اللهَ مِنْ قبلُ..﴾[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلاَ كانَت قَرْيَةٌ آمنَت فَنَفَعَهَا إيمانُها إلاّ قَوْمَ يونُسَ....﴾[5].

والقول نفسه في الجمل الماضوية المعطوفة على خبر (كان)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتم مرضى أَوْ على سفرٍ أَوْ جاء أحدٌ منكم مِنَ الغائِطِ أَوْ لامستم النساءَ..﴾[6]: قوله: ﴿أَوْ على سَفَرٍ﴾ و﴿أَوْ جاء أَحَدٌ منكم من الغائط﴾ و﴿أَوْ لامَسْتُم النساءَ﴾ معطوف على خبر (كـان) وهو (مرضى)، والجملتان الماضويتان لا بدَّ لكل منهما من إضمار (قد) عند

---

(١) انظر ما في هذا البحث من جملة ماضوية غير مقترنة بـ(قد) في موضع الحـال الصفحة / ٩٤٨.

(٢) القمـــر / ١٤.

(٣) انظـر البحر المحيـط : ٨ / ١٧٨.

(٤) الأحـــزاب / ١٥.

(٥) يونس / ٩٨، وانظر شواهدَ أُخرى: المائدة: ٢، الأنعام:٣٥، الأعراف: ٨٧، ١٠٦، الأنفال: ٤١، يونس: ٨٤، يوسف: ٢٦، ٢٧.

(٦) النســـاء ٤٣، وانظر المائدة / ٦.

الكوفيين لأنهما معطوفتان على خبر (كان)[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يا قومِ أرَأَيْتُمْ إنْ كُنْتُ على بَيِّنَةٍ مِنْ ربِّي وآتاني رحمةً مِنْ عِنْدِهِ...﴾[2].

(٣) في الجملة الماضوية المستأنفة المقترنة بلام الابتداء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولولا فَضْلُ اللهِ عليكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طائِفَةٌ منهم أَنْ يُضِلُّوكَ...﴾[3]: قيل إنَّ جواب (لولا) محذوف على أَنْ يكون قوله (لَهَمَّتْ) مستأنفاً على إضمار (قد) أي: لقد همت، لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على ماضٍ متصرف، وقيل إنَّ المشهور في ذلك أنَّ اللام للقسم[4]، وذكر ابن الخبَّاز(*) أنَّ هذه اللام لا تدخل على الجملة الفعلية إلاَّ في باب (إنَّ)، وهو قول ابن الحاجب[5] والزمخشري[5]، ويغنينا عن هذه التكلفات كون قوله (لَهَمَّت) جواباً لـ (لَوْلا).

(٤) في الجملة الماضوية التي فعلها متصرِّف والمقترنة بفاء الجزاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ كان قميصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وهو مِنَ الكاذبين﴾[6] أي: فقد صَدَقَتْ لأنَّ الفعل ماضٍ متصرف، ولو كان جامداً لما احتاج إلى الإضمار[7].

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ١٦٩٥، الكشاف: ٥٢٩/١، التبيان في إعراب القرآن: ٣٦١/١، البحر المحيط: ٢٥٨/٣، وانظر: حاشية الدسوقي على المغني: ٣٤٧/٢، شرح الرضي على الكافية: ٢٥١/١.

(٢) هود / ٢٨، وانظر الآيتين / ٦٣، ٨٨.

(٣) النساء / ١١٣.

(٤) انظر الدر المصون ورقة / ١٧٩٠، حاشية الشهاب: ١٧٧/٣.

(٥) انظر حاشية الدسوقي علي المغني /١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٦) يوسف / ٢٦.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٢٩٧، حاشية الشهاب: ٥٧١/٥، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٧٨/٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ كان قميصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وهو مِنَ الصَّادقين﴾[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أيُحِبُّ أحَدُكم أنْ يأكُلَ لحمَ أخيهِ ميتاً فَكَرِهْتُموهُ واتَّقُوا اللهَ..﴾[2] أي: إنْ صحَّ ذلك عندكم فَقَدْ كَرِهْتُموه[3].

(٥) في الماضي المتصرف المقترن بلام جواب القسم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والسماءِ ذاتِ البروجِ واليوم الموعودِ وشاهدٍ ومشهودٍ قُتِلَ أصْحابُ الأُخدودِ﴾[4] أي: لَقَدْ قُتِلَ أصحابُ الأُخدود[*]، فاللام و(قد) مقدَّرتان[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أرْسَلْنا ريحاً فرأوْهُ مُصْفرًا لظَلُّوا من بعدِه يَكْفُرُون﴾[6]: قوله ﴿لَظَلُّوا﴾ ساد مسد جواب القسم والشرط، وهو مستقبل معنى، ولذلك دخلت اللام، وذكر ابن هشام[7] أنَّ قوماً زعموا أنَّ اللام لا تدخل على الماضي المتصرف إلَّا و(لقد) قبله، وأنَّ ذلك من باب السهو عندَه.

---

(١) يوسف / ٢٧.
(٢) الحجرات / ١٢.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري (ما) الصفحة / ٨٣٧.
(٤) البروج / ١ ـ ٤.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف لام القسم الصفحة / ٧٦١.
(٦) الروم / ٥١.
(٧) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٨٣٤، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٤٢/٢، حاشية الشهاب: ١٢٨/٧، الكشاف ٢٢٦/٣، التبيان في تفسير القرآن: ٢٣٧/٨.

(٦) **في الجملة الفعلية التي فِعْلُها مُتَصَرِّف والتي في موضع الخبر لـ (أَنْ) المخففة:**

قَيَّدَ النحويونَ[١] هذه الجملة بوجوب الاقتران بالنفي أو بقد كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا ونكونَ عليها مِنَ الشاهِدين﴾[٢]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلمَّا جاءَها نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ في النارِ ومَنْ حَوْلَها...﴾[٣]: يجوز في (أَنْ) أَنْ تكون تفسيرية بمعنى (أي)، وأَنْ تكون مَصْدَرِيَّة، والمصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيِّزها في موضع نصب أَوْ خفض بعد نزع الخافض أي: بِأَنْ بورك، أَوْ: لِأَنْ بورِكَ.

ويجوز أَنْ تكون مخفَّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، والجملة الفعلية بعدها في موضع الخبر. وزعم الزمخشري[٤] أَنَّ ذلك لا يصح إلا بإضمار (قد) لأَنَّه لا فاصل بينها وبين الفعل الذي يَعُدُّه متصرفاً، ويظهر لي أَنَّ الزمخشري يعامل فعل الدعاء معاملة الفعل المتصرِّف في هذه المسألة، وقد ردَّ النحويون[٥] زعمه لأَنَّ الدعاء كالفعل الجامد لا يحتاج إلى اقترانه بنفي أَوْ (قد) أَوْ بحرف تنفيس، وقد أَجازوا عدم الاقتران في الفعل المتصرِّف أيضاً كقراءة قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرضاعَةَ﴾[٦] بالرفع.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٨٦/٢، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/٦٥.
(٢) المائدة / ١١٣.
(٣) النمل / ٨.
(٤) انظر الكشاف: ٣ / ١٣٧.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٨٦/٢.
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: / ٦٥.
(٦) البقرة / ٢٣٣.

وذهب الرضي[1] إلى أنها إنْ وَليهاَ دعاء فهي مفسِّرة دائماً، لأنَّ المخففة لا يقع بعدها فعل إنشائي، وفيه مخالفة لإجماع النحويين.

* .. * .. * .. * .. *

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٣٤، وانظر في هذه المسألة: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢١٨ ـ ٢١٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٧٦٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٠٤، حاشية الشهاب: ٧/٣٤، البحر المحيط: ٧/٥٥، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٨٦، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٤٥.

حـــذف (أل)

ذكر ابن هشام[1] أنها تحذف للإضافة المعنوية وللنداء إلاَّ من اسم الله تعالى، والجمل المحكية، وذكر أنَّ من ذلك قول العرب: سلام عليكم بغير التنوين أي: السلام عليكم، ويجوز أنْ يكون عنده على حذف المضاف إليه، أي: سلام الله عليكم.

ولم يذكر ابن هشام موضعاً من التنزيل حذف فيه الألف واللام، ولقد طالعتني بعض المواضع حملها النحويون على حذف الألف واللام وهي:

(١) في الاسم النكرة المنصوب على الـذم.

(٢) فيما فيه الإضافة غيـــر محضـة.

(٣) في إضافـة الشيء إلى نفسه.

(٤) فيما ظاهره نداء المصـــدر.

(١) في الاسم النكـرة المنصوب على الذم:

ولم أقف في التنزيل إلاَّ على موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وإذْ قال إبراهيمُ لأبيهِ آزرَ أتَتَّخِذُ اصناماً آلهـة..﴾[2]: (آزَرَ) ممنوع من الصـرف للعلمية والعجمة، وأجاز الفراء أنْ يكون صفة بمعنى (المعوج) والزجاج

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٥/.

(٢) الأنعـــام / ٧٤.

بمعنى (المخْطىء)، ويشكل منع صرفه ووصف المعرفة به لأنّه نكرة، وحمله أبو إسحق الزجاج على حذف الألف واللام على أنّه منصوب على الذم أي: أذمُّ المخطِىءَ، والأظهر أنْ يكون منصوباً على الحال[1].

(٢) فيمــا فيه الإضافــة غيــر محضة:

ولم أقف في التنزيل إلاّ على موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿حَـم تنزيلُ الكتابِ من اللهِ العزيزِ العليمِ غافرِ الذنبِ وقابِلِ التوب شديدِ العقاب ذي الطولِ...﴾[2]: ذكر الزجاج[3] أنَّ قوله: ﴿غافرِ الذنبِ﴾ و﴿ قابِلِ التوبِ﴾ صفتان للفظ الجلالة على أنَّهما يراد بهما التجدّد، لأنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى كانت إضافته محضة وليست في نية الانفصال[4]، و﴿شديدِ العقابِ﴾ بدل، وإضافة الصفة المشبهة غير محضة[4]، والظاهر عند أبي القاسم[5] أنْ تكون كلها أبدالاً.

وأجاز سيبويه أنْ يكون قوله ﴿شَدِيدِ العقابِ﴾ صفة على نية الألف واللام في نقل أبي حيان عنه: «وقال سيبويه أيضاً: ولقائل أنْ يقول: هي صفات وإنَّما حذفت الألف واللّام من ﴿شديدِ العقابِ﴾ ليزاوج ما قبله وما بعده لفظاً، فقد غيَّروا كثيراً من كلامهم عن قوانينه لأجل الازدواج.... على أنَّ الخليل قال في قولهم: لا يَحْسُنُ بالرجُلِ مثلِكَ أنْ يَفْعَلَ ذلك وَيَحْسُنُ بالرجل في قولهم: لا يَحْسُنُ بالرجل مثلك أن يَفْعَلَ ذلك ويحسن

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤ / ١٦٣، التبيان في إعراب القرآن: ٥١٠/١، وانظر في النصب على المدح والذم الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٦٦/٢، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر) ١١٨/٢.

(٢) غافــــر / ١ ـ ٣.

(٣) انظر البحر المحيط: ٧ / ٤٤٨.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٧١.

(٥) انظــر الكشاف: ٣ / ٤١٢.

بالرجل خيرٍ منك أنْ يفعل على نية الألف واللام كما كان (الجمّاء الغفير) على نية طرح الألف واللام...»[1]، ووقفت في (الكتاب)[2] على ما نسب إلى الخليل بن أحمـد.

وذكر ابن هشام[3] أنَّ قول الخليل يرده أنَّها لا تُجامع (من) الجارة للمفعول، وهو عند الأخفش محمول على زيادة (أل)، وهو ليس بقياس عند ابن هشام[3]. وقيل إنَّ (خيرٍ) بدل مِنْ (بالرَّجل).

وذكـر ابـن مالـك[3] أنَّ إبدال المشتـق ضعيف، ويمكن أنْ يكون مـن بـاب وصف المعرفة بـالنكـرة حمـلاً على قـول أبي الحسين بن الطراوة.[4]، والأولى عند ابن مالك[3] أنْ يكون نعتاً لـ (بالرجـل) لأنَّ المعرف الجنسي[5] يقرب في المعنى من النكـرة.

وذكر أبو حيان[6] أنَّه لا ضرورة إلى اعتقاد حذف الألف واللام من قوله ﴿شديدِ العقابِ﴾، وهو القول الظاهـر.

(٣) في إضافـة الشيء إلى نفسه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جنَّاتٍ وحبَّ الحصيدِ﴾[7] أي: والحبِّ الحصيدِ[8]

---

(١) البحـر المحيط: ٧ / ٤٤٨.
(٢) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٢ / ١٣.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٤٥.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٧٣.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٦١.
(٦) انظر البحر المحيط: ٧ / ٤٤٨.
(٧) ق / ١٩.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف الصفحة / ٥٠٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إليه من حبلِ الوريدِ﴾[7] أي: من الحبلِ الوريدِ[6].

ومنه قوله: ﴿إنَّ هذا لهو حقُّ اليقين﴾[8].

أيْ: لَهو الحقُّ اليقيـــن.[6]

(٤) فيما ظاهـــره نداء المصدر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال يا بشرى هذا غُلامٌ.......﴾[9]. أي يأيَّتُها البُشرى[10].

---

(٧) ق / ٦.

(٨) الواقعـــة / ٩٥.

(٩) يوســـف / ١٩.

(١٠) انظر ما في هذا البحث من حذف المنادى الصفحة / ٢٩٣

حذف حـــرف النداء

أجاز النحويون[1] حذف حرف النداء لأنَّه جاء في التنزيل وفي كلام العرب نظمه ونثره، واستثنوا من ذلك صوراً لا يجـــوز فيها حذفه منها: اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم، والمستغاث، والمندوب، واسم الجنس، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة، والمتعجب منه، والمنادى البعيد، والمضمر المخاطب نحو: يا أنت ويا إيَّاك.

وذهب قوم إلى إجازة حذفه في اسمي الجنس والإشارة والنكرة غير المقصودة، ومن هؤلاء ابن مالك. وذكر المرادي[2] أنَّه يقاس على اسم الجنس لكثرته، أما اسم الإشارة فمقصور على السماع.

ولعل أهمَّ ما حذف معه حرف النداء في التنزيـل ما يلي:

(١) المنادى المضـــاف.

(٢) أي.

(٣) اسم العلـــم.

(٤) النكـــرة الصفة.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٤٣ - ٤٤، اللمع: ١٠٨، الأشباه والنظائر: ٢/٩٩، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢/٦٤٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٠، البرهان في علوم القرآن:٣/٤١٣ - ٢١٤، شرح التصريح على التوضيح:٢/١٦٤ - ١٦٥.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢/١٦٥.

(٥) اسم الإشارة.

(١) المنادى المضـــاف :

وهـو أكثرهـا شيوعـاً ودوراناً في التنـزيل، ويكثـر هذا الحـذف مع لفظة(ربّ) المضافة إلى الضمير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما لَكُمْ لا تقاتِلونَ في سبيلِ اللهِ والمُسْتَضْعَفين مِنَ الرجالِ والنساءِ والوِلْـدانِ الذين يقولون ربَّنا أَخْرِجْنا مِنْ هذه القريةِ الظَّالِمِ أَهْلُها. . .﴾[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالَت ربِّ إنِّي ظَلَمْتُ نفسي. . ﴾[٢]، وقوله :﴿قالَ ربِّ انصُرْني على القومِ المُفْسِدينَ. . . ﴾[٣].

ومن حذفه مع المنادى المضاف في غير ما مر قوله تعالى: ﴿رحمةُ اللهِ وبركاتُهُ عليكم أَهْلَ البيتِ إِنَّهُ حميـدٌ مَجيـدٌ﴾[٤]: ﴿أَهْلَ البيتِ﴾ منصوبَ على الاختصاص أو على المدح أو على حذفِ حرف النداء[٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿سبحانَ الذي أَسْرى بعبدِهِ ليلاً. . ﴾[٦]: الظاهر في نصب (سبحانَ) أَنْ يكون على المصدر، وأجاز أبو عبيدة والكسائي أَنْ يكون منادى على حذف حرف النداء.[٧]

---

(١) النســاء / ٧٥.
(٢) النمــل / ٤٤.
(٣) العنكبوت / ٣٠، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٢٦، ٢٦٠، آل عمـران: ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤١، النساء :٧٧، المائدة: ٨٣، ١١٤.
(٤) هـود / ٧٣.
(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن:٢/٧٠٨، البحر المحيط :٥/٢٤٥، الكشاف: ٢/٢٨١، تفسير القرطبي: ٩/٧١.
(٦) الإسراء / وانظر الآيات : ٤٣، ٩٣، ١٠٨.
(٧) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٤، تفسير القرطبي: ١٠/٢٠٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٤٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله الصفحة / ٥٤٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿وقال لَهمْ موسى ويلَكم..﴾[1]: (ويلكم) دعاء عليهم منصوب على المصدر، وهو الظاهر، وأجاز الزجاج أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر أي: وألزمكم وَيْلَكم، وأنْ يكون منصوباً على النداء[2].

وذكر ابن طاهر[3] أنَّ (ويحَ) وأضرابَها متى أضفتها لزمت النصب، ولا يجوز فيها الرفـــع.

(٢) أي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ يشأْ يُذْهِبْكُم أيُّها النَّاسُ.........﴾[4] وقوله: ﴿ثُمَّ أذَّنَ مؤذن أيَّتُها العيرُ إنَّكُم لسارِقونَ﴾[5]، وقوله: ﴿قالَ فما خَطْبُكم أيُّها المُرْسَلونَ﴾[6].

(٣) اســـم العلـــم:

ومنه قوله تعالى: ﴿يوسفُ أعْرِضْ عن هذا..﴾[7]، وقوله: ﴿يوسُفُ أيُّها الصِّدِّيقُ أفْتِنا........﴾[8].

(٤) النكـــرة الصفـــة:

ومن ذلك قراءة أبي جعفر الشاذة: ﴿قُلْ ربُّ احكُمْ بالحقِّ......﴾[9] بضم الباء على أنَّه منادى مفرد مبني على الضم، وذكر

---

(١) طـــه / ٦١.
(٢) انظر تفسير القرطبي: ١١ / ٢١٤.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣ / ١٠٧.
(٤) النســاء / ١٣٣.
(٥) يوســف / ٧٠.
(٦) الحجر / ٥٧، وانظر الزمــر / ٦٤.
(٧) يوســف / ٢٩.
(٨) يوسف / ٤٦، وانظر الأعراف / ١٤٢، الأنبيــاء / ٦٠.
(٩) الأنبيـاء / ١١٢.

ابن جني[1] أنَّه لا يصح حذف حرف النداء مع الاسم الذي يصح أنْ يكون وصفاً لــ (أيّ)، وهي مسألة أجاز مثلها طائفة من النحويين كابن مالك كما مـر.

وقيـل إنَّه ليس منادى مفرداً بـل لغة في الاسم المضـاف إلى ياء المتكلم، إذْ حُذِفَ المضاف إليه وبُنِيَ على الضم مثل (قَبْلُ) و(بعدُ)، وهو قول لا محوج إليه لأنَّ القياس على القراءة أولى.

ومنه قراءة ابن عباس الشاذة: «وإذْ قال إبراهيمُ لأبيه آزرُ.....»[2]، بضم الراء على حذف حرف النداء، وقيل إنَّ هذا الحذف يؤيد كـونه عَلَماً[3]، وقيل إنَّه وصفاً[4] بمعنى (المعوج) أو (المخطىء)، وعليه فيكون حرف النداء محذوفاً مع ما يمكن أنْ يكونَ وصفاً لــ (أيّ) كما مــر.

(٥) اسم الإشـــارة :

ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أنتُمْ هؤلاءِ تَقْتُلونَ أنفُسَكُم وتُخْرِجونَ فريقاً منكم من دِيارِهم تظاهرونَ عليهم بالإثمِ والعُدْوانِ...﴾[5]: اختلف النحويون في إعراب هذه الآية، وفي ذلك أوجــه:

أ ــ أنْ يكون (أَنْتُمْ) مبتدأ خبره اسم الإشارة (هؤلاء)، والجملة الفعلية من (تقتلون...) في موضع الحال، والعامل فيها ما في اسم الإشارة من معنى، وهو الظاهر في هذه المسألة.

---

(١) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢/٦٩، وانظر حاشية الشهاب: ٦/٢٨٠.
(٢) إبراهيــم / ٧٤.
(٣) انظر : البحر المحيط : ٤/١٦٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥١٠، حاشية الشهاب: ٤/٨٤.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف (أل) الصفحة / ٨١٩.
(٥) البقـــرة / ٨٥.

ب ـ أنْ يكون (أنتم) مبتدأ خبره اسم الإشارة على حذف مضاف أيْ: أنتُم مثلُ هؤلاءِ، والجملة الفعلية في موضع الحال كما مرَّ، والعامل فيها معنى التشبيه.

جـ ـ أنْ يكون (أنتم) خبراً مقدَّماً ،و(هؤلاءِ) مبتدأ مؤخَّر، وقد ضُعِّفَ لاستوائهما في التعريف.

د ـ أنْ يكون (أنتم) مبتدأ خبره الجملة الفعلية (تقتلون.......)، و(هؤلاء) منادى على حذف حرف النداء أي: يا هؤلاءِ، وقد فصل بجملة النداء بين المبتدأ وخبره، وهو قول الفراء.

هـ ـ أنْ يكون (هؤلاء) اسماً موصولاً بمعنى (الذين) والجملة الفعلية صلته، وهو خبر المبتدأ (انتم)، وكون أسماء الإشارة أسماءً موصولة قول الكوفيين، إذْ ذهبوا إلى أنَّ جميع أسماء الإشارة يجوز أنْ تستعمل عندهم موصولات، ولم يُثْبِتْ البصريون شيئاً من هذا كما في (شرح التصريح على التوضيح)[١].

و ـ أنْ يكون هؤلاء منصوباً على الاختصاص بإضمار فعل الاختصاص، و(أنتم) مبتدأ خبره الجملة الفعلية من (تقتلون...)، وجملة الاختصاص معترضة، وقد قيل إنَّ المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة أو اسم إشارة[٢].

ي ـ أنْ يكون (أنتم هؤلاء) مبتدأ وخبراً والجملة الفعلية مستأنفة[٣].

---

(١) انظر / ١ / ١٤٠.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/ ٣١.

(٣) انظر : الدر المصون ورقة / ٣٩٠ ـ ٣٩٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٠٥، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٥٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٨٦، البحر المحيط ١/ ٢٩٠، الكشاف: ١/ ٢٩٤، تفسير القرطبي: ٢/ ٢٠٢، معاني القرآن للزجاج: ١/ ١٤١، تفسير ابن عطية: ١/ ٣٤١.

ومنه قوله تعالى: ﴿هأنتم هؤلاءِ جَادَلْتم عنهم في الحياةِ الدُّنيا﴾[1]، وقوله: ﴿هأنتم هؤلاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقوا في سبيلِ اللهِ....﴾[2].

* . * . * . * . * . *

---

(١) النساء / ١٠٩.

(٢) محمد / ٣٨، وانظر شاهدين آخرين: آل عمران /٦٦، ١١٩.

حـــذف النـــون

ذكر ابن هشـــام[1] أنَّ النـــون تحذف للام الساكنة، قليلاً، وجعل من ذلك قراءة أبي السمال: «الذائقو العذابَ»[2]، بنصب (العذابَ).

ولعل أهمَّ المواضع التي تحذف فيها النون في التنزيل وتكون منوية ما يلـــي:

(١) في كل ما هـو منصوب بجمع سالم محذوف النـــون.

(٢) في غيـــر الإضافـــة.

(١) في كل ما هو منصوب بجمع سالم محذوف النون:

ومنه قراءة ابن أبي إسحق وغيره الشاذة: ﴿الذين إذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قلوبهُم والصـــابرين على مـــا أصابَهُم والمُقيمِي الصـــلاةَ....﴾[3] بنصب (الصلاةَ) على نية النون المحذوفة لطول الاسم[4].

ومنه قراءة أبي السمال الشاذة: «إنكم لذائقو العذابَ الأليمَ»[5] بنصب

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٢/٢.

(٢) الصافـــات / ٣٨.

(٣) الحـــج / ٣٥.

(٤) انـــظر: المحتسب في تبيين وجـــوه شـــواذ القـــراءات: ٨٠/٢، التبيـــان في إعـــراب القرآن: ٩٤٢/٢، معاني القرآن للفراء: ٢٢٥/٢، الكشاف: ١٤/٣، تفسير القـــرطبي: ٥٩/١٢، الخصائص: ١٢٥/١.

(٥) الحـــج / ٣٥.

(العذابَ) وصفته على نية النون، وحذفت للتخفيف، وهو عند النحويين ضعيف لأنه من باب حذف النون في غير المحلّى بـ(أل)، وهو عند أبي البقاء من سهو القارئ، ولا حجة لأبي البقاء[1] فيما ذهب إليه لأنّ القراءة وصلت إلينا في مظان التفسير[2]، والنحو[3]، والقراءات[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُم بِآخذِيه إلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا فيه.....﴾[5]، الهاء في (بآخِذِيهِ) في موضع جر، وهو الظاهر، ويجوز على مذهب الأخفش أنْ تكون في موضع نصب على نية النون، ولا محوج إليه[6].

(٢) في غيـــر الإضافـــة

ومن ذلك قراءة الأعمش الشاذة: «وما هم بضارِّي به مِنْ أَحَدٍ..»[7]. من غير نون، وفي هذه القراءة وجهـان.

أ ــ أنْ تكون قد سقطت تخفيفاً، وهي منوية، وهو الظاهــر.

ب ــ أنْ تكون قد حذفت للإضـافة إلى (أحـد)، وقد فصـل بين المتضايفين بالجار والمجرور، وبـ(من) حرف الجر الزائد، وقد ردّه أبو حيان[8] لأنّ الفصل بالظرف أو المجرور من ضرائر الشعر[9] عنده، ولأنّ ما يمكن أن يضاف إليه مشغول بعامل آخـر.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٨٩.
(٢) انظر، تفسير القرطبي: ١٥ / ٧٦، حاشية الشهاب: ٧ / ٢٦٨.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٣٦، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٠٤.
(٤) انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: /١٢٧.
(٥) البقـــرة / ٢٦٧.
(٦) انظر: الدر المصون ورقة / ٩٥٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٤٣.
(٧) البقـــرة / ١٠٢.
(٨) انظر البحر المحيط: ١/ ٣٣٢، وانظر الدر المصون ورقة/ ٤٥٧.
(٩) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/ ٢٩٤.

ومن حذف النون تخفيفاً حذف النون علامة الإعراب من الأفعال الخمسة، ومنه قراءة الشذوذ: ﴿لِمَ تَلْبِسوا الحقَّ بالباطِلِ وتكتموا الحقَّ..﴾[1] بحذف النون في الموضعين تخفيفاً، وأجاز بعض النحويين أنْ يكون الفعل مجزوماً على توهُّم أنَّ (لِمَ) هي (لَمْ) الجازمة[2].

---

(١) آل عمران / ٧١.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة /١٢٦٤، البحر المحيط: ٢/٤٩٢.

حذف التنويـــن

يحذف التنوين لزوماً كما في (المغني)[1] بدخول (أل)، وللإضافة، ولشبهها، ولمانع الصرف، وللوقف في غير النصب، وللاتصال بالضميـــر كقولنا: ضاربـــه.

ولعل أهم المواضع التي جاء فيها التنوين محذوفاً ما يلي:

(١) في كل ما هو منصوب باسم سابق غير منون.

(٢) فيما ظاهره أنّه من باب وصف النكـــرة بالمعرفة.

(٣) في كل ما ظاهره أنّه نكرة حذف تنوينها لغير ما مر من موجبات حذفه.

(١) في كل ما هو منصوب باسم سابق غيـر منون:

ومن ذلك قراءة الأعمش الشاذة: «كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتَ»[2] بالنصب ومن غير التنوين على أنّه منوي[3].

ومنـه قـراءة عمـارة بن عقيـلٍ وغيـره الشـاذة: «ولا الليـلُ سـابِقُ النهارَ...»[4] بالنصب ومن غير التنوين على أنّه منوي، وحـذف لالتقاء السـاكنين.[5]

---

(١) انظـر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٣ - ٨٤٤.

(٢) آل عمـــران / ١٨٥.

(٣) انظر : الدر المصون ورقة: /١٥٢٧، البحر المحيط: ٣/١٣٤، الكشاف: ١/٤٨٥، وانظر شرح المفصّل لابن يعيش: ٩/٢٣٤.

(٤) يـــس / ٤٠.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن:٢/١٠٨٣، البحر المحيط : ٧ /٣٣٨، تفسير القرطبي: ١٥/٣٣.

ومنه قراءة الحسن الشاذة: «وَجَعَلَ مِنْهُم القِردةَ والخنازيرَ وَعَبْدَ الطاغوتَ . . .»[1] على نية التنوين في (وَعَبْدَ) وهو قول ابن عطية، وهو غير سائغ عند أبي حيَّان لأنَّ (عبداً) لا يعمل فيما بعده، والقراءة عنده من باب التخفيف[2]، وهو أقل تكلفاً من القول السابق.

(٢) فيما ظاهره أنَّه من باب وصف النكرة بالمعرفة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْكُم بِهِ ذوا عَدْلٍ منكم هدياً بالِغَ الكعبةِ . . .﴾[3]: قوله: ﴿بالِغَ الكعبةِ﴾ نعت لـ (هَدْياً) على أنَّ التنوين منوي، لأنَّ الإضافة في نية الانفصال[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿فلما رأوه عارِضاً مستقبلَ أَوْدِيَتِهِم قالوا هذا عارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[5]: القول فيها مثلَ سابقتها.[6]

(٣) في كل ما ظاهره أنَّه نكرة حذف تنوينها لغير ما مر من موجبات حذفه:

ومن ذلك قراءة ابن محيصن الشاذة: «فلا خَوْفُ عليهم ولا هُمْ يَحْزَنون»[7]، بالرفع ومن غير تنوين على أنَّه منوي في أحد التأويلات.[8]

---

(١) المائدة / ٦٠.
(٢) انظر البحر المحيط : ٣ / ٥١٩.
(٣) المائدة / ٩٥.
(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٠٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٤٥، وانظر: المقتضب: ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٥١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٢٣٩.
(٥) الأحقاف / ٢٤.
(٦) انظر تفسير القرطبي: ١٦ / ٢٠٥، التبيان في تفسير القرآن: ٩ /٢٦٨ - ٢٦٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٥٧.
(٧) البقرة / ٣٨.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف إليه الصفحة / ٣٥٠.

حذف نون التوكيـــد

ذكر ابن هشام[1] أنَّه يجوز حذفها في (لأفْعَلَنَّ) في الضرورة وأنَّه يجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولنا: اضربَ الغلام بفتح الباء، والأصل: اضْرِبَنْ. وذكر أنَّ حذفها في غير ما مرَّ ضرورة.

ولعل أهم المواضع التي جاءت فيها هذه النونُ محذوفة ما يلي:

(١) في جوابِ القسم من الفعل المضارع واللام المفتوحة.

(٢) فيما ظاهره أنه فعل مضارع منصوب بعد (لم).

(٣) فيما ظاهره القسم على فعل الحال.

(١) في جوابِ القسم من الفعل المضارع واللام المفتوحة:

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿وإنَّ كثيراً من الخلطاء لَيَبْغِيَ بَعْضُهم على بعضٍ..﴾[2]، بفتح الياء على نية نون التوكيد الخفيفة، وفي الكلام أيضاً حذف القسم، وجملة القسم في موضع الخبر لـ(إنَّ).[3]

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٢.

(٢) ص / ٤.

(٣) انظر البحر المحيط: ٧ / ٣٩٣، حاشية الشهاب: ٣٠٦/٧.

(٢) فيما ظاهر أنّه فعل مضارع منصـــوب بعــد (لم).

ومن ذلك قراءة أبي جعفر الشاذّة: «ألم نشرَح لكَ صَدرَك»[١]، بنصب (نَشْرَحَ)، وهي محمولة عند ابن عطية[٢]، على حذف نون التوكيد الخفيفة أي: أَلَمْ نَشْرَحَنْ، فأبدل من النون ألفاً ثم حذفها تخفيفاً وفي هذا التخريج شذوذان عنـد ابن هشام[٣]، الأوّل منهما توكيد المنفي بـ(لم)، والثاني حذف النون لغير وقف ولا ساكنين.

وذهب ابن جني[٤] إلى أنّ العرب تجري الساكن المجاور للمحرّك مجرى المحرّك، والمحرك مجرى الساكن.

وذكر الزمخشري[٥]، أنّ القارىء لعلّه بيَّن الحاء وأشْبعها في مخرجها، فظن السامع أنّه فتحها. وذهب أبو حيّان[٦] إلى أنّ ذلك لغة لبعض العرب، وهي الجزم بـ(لَنْ) والنصب بـ(لَمْ)، وهو الظاهر في هذه المسألة.

(٣) فيما ظاهره القســـم على فعل الحـــال:

ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذة: «فلأُقسم بمواقع النجوم»[٧]، أي: فَلأُقسِمَنَّ بمواقع النجوم[٨]، في أحـد التأويلات.

---

(١) الشـــرح / ١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٨ / ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

(٣) انظـر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٦٥.

(٤) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٦٦/٢، الخصائص: ٩٤/١، سر صناعة الإعراب: ٨٥/١، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٦٥.

(٥) انظر الكشاف: ٤ / ٢٦٦.

(٦) انظر البحـر المحيط: ٨ / ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

(٧) الواقعـــة / ٧٥.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.

حذف أداة الاستثنـــاء

ذكر ابن هشام[1] أنّه لا يعلم أحداً أجازه إلاّ السهيلي الذي أجاز حذفها مع المستثنى في قوله تعالى: ﴿ولا تَقُولَنَّ لِشَيءٍ إنّي فاعِلٌ ذلك غداً إلاّ أنْ يشاءَ اللهُ........﴾[2]، أي: إلاّ قائلاً إلاّ أنْ يشاءَ اللهُ.

ولم أقف في التنزيل إلاّ على هذا الموضع الذي ذكره ابن هشـــام، وهو منسوب إلى ابن عـطية والكسـائي والفراء والأخفش[3]، وليـس إلى السهيلي وحده كما ذكر ابن هشام.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٣٧.
(٢) الكهـــف / ٢٣ ـ ٢٤.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة / ١١٦٧.

حذف الحرف المصدري (ما)

أفرد ابن هشام[1] لها مكاناً خاصاً ولكنّه لم يدوِّن شاهداً واحداً من التنزيل مكتفياً بقول ابن جني في إجازته حذفها في شاهد شعري، ولكنه ذهب إلى أنَّ الصواب عدم الحذف فيه.

ولقد وجدت في التنزيل موضعاً واحداً حذفت فيه (ما) المصدرية في أحد التأويلات، وهو قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيتاً فَكَرِهْتُمُوهُ واتَّقوا اللهَ. . . .﴾[2]: في قوله ﴿فَكَرِهْتُموهُ﴾ أوجهٌ من التأويل منها: أنْ يكون في الكلام حذف معطوف عليه أي: عُرِضَ عليكم فَكَرِهْتُموهُ. ومنها أنْ يكون جواب شرط مقدَّر على أنَّ في الكلام (قَدْ) مضمرة ليصح دخول الفاء على الفعل الماضي الواقع في جواب الشرط أيْ: إنْ صحَّ هذا عِنْدَكم فقد كَرِهْتُموهُ، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[3]. ومنها أَنْ يكونَ في الكلام حذف حرف النفي (لا) والمبتدأ، لأَنَّهم قالوا بعد الاستفهام (لا)، فقيل لهم: فَهٰذا كَرِهْتُموهُ. ومنها أَنْ يكونَ في الكلام حذف (ما) المصدرية وابقاء صلتها أي: فكما كَرِهْتُموه فاكرهوا الغيبة، وفي الكلام أيضاً حذف جملة معطوفة وحرف خافض للمصدر

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : /٨٣٦.
(٢) الحجرات /١٢.
(٣) انظر الكشاف : ٣ / ٥٦٨.

المؤوَّل منها وممّا في حيِّزها، وهو قول أبي علي الفارسي[١]، وهو تكلف بعيد لكثرة ما فيه من حذفٍ، وقد ضعّفه ابن الشجري[١] لأنَّ فيه حذف الموصول وإبقاء صلته، فيكون قوله: ﴿واتّقُوا اللهَ﴾ معطوفاً على فاكْـرَهوا الغيبـةَ في هذا التقدير. وقول أَبي علي الفارسي عند ابن هشام من تفسير المعنى وما في (البحر المحيط)[٢] يعزِّزُ قول ابن هشام. ومنها أنْ يكون التقدير: فَقَدْ كَرِهْتُموه فلا تفعلوه، وهو قول الفراء[٣]، وهو سهل عند أبي حيان على ما فيه من حذف المعطوف و(قد). ومنها أنْ يكون لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر أي: فاكرهوه، ولذلك عطف عليه الأَمْرُ في قوله تعالى: ﴿واتقوا اللهَ﴾، ويظهر لي أَنَّه أيسـرُ هذه الأوجه وأقلُّها تكلُّفاً.

** .. ** .. ** .. **

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: / ٢٢٢.
(٢) انظـر: / ٨ / ١١٥.
(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ٧٣/٣، وانظر حاشية الشهاب: ٨١/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١١٧١/٢.

التأويل النحوي في القرآن الكريم

رسالة دكتوراه (١٩٨٠-١٩٨١)
أجيزت بمرتبة الشرف الأولى
من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الجزء الثاني

تأليف
الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز
رئيس قسم اللغة العربية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بالإحساء - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الرشد
الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثالث

الباب الثالث

من مظاهر التأويل: فيما لا تظهر على آخره الحركات الإعرابية

ويقع هذا الباب في أربعة فصول:

الفصـــل الأوّل:

الجمل المؤولة بالمفرد والتي لها موضع من الإعراب.

الفصل الثاني :

الظـــرف (الجار والمجرور).

الفصـــل الثالث :

المصادر المؤوّلـــة.

الفصـــل الـــرابع :

الإعـــراب المقـــدر.

الفصل الأوّل

الجمل المؤوّلة بالمفرد والتي لها موضع من الإعراب

ذكر النحويون[1] أنَّ الجمل التي لها موضع من الإعراب تؤوَّل بالمفرد النكرة، أمَّا التي لا محل لها فلا تُؤَوَّل.

والجمل التي لها موضع من الإعراب عند النحويين هي[2]:

(١) الواقعـــة خبـــراً.

(٢) الواقعـــة فاعلاً أو ما ينوب عنه.

(٣) الواقعـــة مبتدأ.

(٤) الواقعـــة مفعولاً به.

(٥) الواقعـــة حالاً.

(٦) الواقعة مستثنى.

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر في النحو: ٢/١٥، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/١٧٢، المقرَّب: ١/٢٢٩، حاشية الشهاب: ١/١٤٤، شرح ابن عقيل: ٣/١٩٥.

(٢) انظر : مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد) ٢/٤٢٧، الدر المصون ورقة/٩٧، الأشباه والنظائر في النحو: ٢/١٦، شرح ابن عقيل ٣/١٩٥، شرح المفصل لابن يعيش: ١/٧١.

(٧) المضاف إليها.

(٨) التابعة لمفرد أوْ غيره.

(٩) الواقعة في موضع الجزم.

(١٠) المفسرة لما له موضع على مذهب الشلوبين[١].

أولاً : الجمل الواقعة خبراً:

تقع الجملة الاسمية أو الفعلية في موضع رفع أو نصب خبراً في المواضع التالية:

(١) خبر المبتدأ.

(٢) خبر الأحرف الناسخة.

(٣) خبر الأفعال الناسخة.

(١) خبر المبتدأ

وهي الجمل الفعلية والاسمية، وإليك التفصيل في هاتين:

الجمل الفعلية التي في موضع خبر المبتدأ:

وهي أكثر شيوعاً في التنزيل من الجمل الاسمية، وإليك ما فيه:

البقرة: ٦، ١٥، ٧٦، ١٨، ٢٢، ٢٦، ٣٠، ٣٨، ٤٢، ٤٤، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٥، ٦٢، ٦٩، ٧٥، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩١، ٩٧، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٨، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١٢١، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٠، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠،

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٢٦/٢، البرهان في علوم القرآن: ٣٨/٣، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر) ٢٤٨/١.

٣، ٤، ١٩، ٢١، ٢٩، ٣٣، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٥٥، ٥٧.
الفرقان: ٣، ٥، ١٥، ١٧، ١٩، ٤٣، ٥٩، ٦٦، ٧٠، ٧٥، ٧٦،
٧٧، الشعراء: ١٣، ٤٥، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٩٥، ٩٦، ١٥٢، ١٥٣،
١٧٣، ٢٠٢، ٢٢٤، النمل: ٣، ٤، ١١، ١٧، ١٨، ٢٤، ٢٨، ٣٦،
٣٨، ٣٩، ٤٠، ٥٤، ٦١، ٧٦، ٨٣، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٨٩، القصص:
٩، ١١، ١٨، ٥٢، ٥٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٨٣، ٨٤، ٨٥،
العنكبوت: ٥، ٦، ٢٠، ٢٣، ٤٣، ٤٥، ٥٣، ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٣،
٦٥، ٦٩، الروم: ٢، ٣، ١١، ١٥، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٦، ٣٩،
٥٧. لقمان: ٤، ١٣، ٢٢، ٢٥، ٢٧، ٢٩، السجدة: ١٢، ١٥،
١٧، ١٦، ٢٥، ٢٩. الأحزاب: ٤، ١٩، ٣١، ٣٦، ٥١، ٥٣، ٥٨،
٧١. سبأ: ٣، ٦، ١٢، ١٩، ٢١، ٢٤، ٣٢، ٣٩، ٤٠. فاطر: ٣،
٨، ١٠، ١١، ١٣، ٣٣، ٣٧. يس: ٧، ٩، ١٢، ١٥، ١٦، ٣٣،
٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٣، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٧٨، ٨٠. الصافات: ٤٧،
٧٠، ٧٥، ٩٦، ١٧٧. ص: ١٤، ٣٠، ٤٤، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٨٤،
٨٥، الزمر: ١٦، ١٩، ٢٩، ٣٨، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٥١،
٥٥، ٦١، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٧٤. غافر: ٧، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢٩،
٣١، ٣٥، ٤٠، ٤٢، ٤٦، ٧٠، ٧١، ٧٦. فصلت: ١٥، ١٦، ١٧،
١٩، ٢١، ٢٣، ٣٨، ٤٤. الشورى: ٥، ٩، ١٠، ١٣، ١٥، ١٨،
١٩، ٢٠، ٢٣، ٣٠، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، الزخرف: ٩، ٢٠،
٣٢، ٣٦، ٣٨، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٧، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٨٠، ٨٦.
الدخان: ٩، ٣٧، ٤٥. الجاثية: ١٢، ١٥، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤،
٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٥، الأحقاف: ٩، ١٣، ١٧، ١٩، ٢٨، ٣٢.
محمد: ١، ٢، ٤، ٨، ١٢، ١٧، ١٩، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٨،
الفتح: ١٠، ١١، ١٣، ١٧، ٢١، ٢٩، الحجرات: ٢، ٤، ١١،

١٦، ١٧. ق: ١٤، ٢٦، ٣٣، ٤٣، الذاريات: ٣، ١٨، ٤٨، الطور: ١٢، ١٥، ٢١، ٤١، ٤٢، النجم: ٢٦، ٣٥، ٤٣، ٤٤، ٤٨، القمر: ٢٤، ٤٩، الرحمن: ١-٤، ٦، ٧، ١٧-١٩، الواقعة: ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٨٤. الحديد: ٢، ٨، ١٠، ١١، المجادلة: ١، ٣، ٤، ٨، ١٤، ٢٢. الحشر: ٦، ٧، ٩، ١٠، ١١، ٢١، ٢٤ . الممتحنة: ١، ٦، ٩، ١٠، الصف: ٥، ٧، الجمعة: ٥. المنافقون: ١، ٣، ٩، التغابن: ٦، ٩، ١١، ١٦ . الطلاق: ٢، ٣، ٤، ٥، ٩، ١١. التحريم: ٣، ٨، ٩، الملك: ٦، ١٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠، القلم: ٢٣، ٤٧، الحاقة: ٣، ٥، ٦، ١٩، ٢٥، ٣٨، المعارج: ٣١، ٣٤، ٤٠، نوح: ١٧-١٨، ١٩ . الجن: ٩، ١٠، ١٣، ١٥، ١٧، ٢٣. المزمل: ١٩، ٢٠. المدثر: ٢٧، ٥٥. القيامة: ١، ٢٤-٢٥ . الإنسان: ٢٨، ٣١. المرسلات: ٨-١١، ١٤، ٢٣، النبأ: ٢٩، ٢٧، ٣٩، النازعات: ٣٠، ٣٢، عبس: ٤، ٩، ١٠، ١٢، ١٧، ٤٠-٤٠، التكوير: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٥، الانفطار: ١، ٢، ٣، ٤، ٦، ١٧، ١٨. المطففين: ٣، ٨، ١٩، ٣٤، الانشقاق: ١، ٣، ٧-٨، ١٠-١١، ١٦، ٢٢، البروج: ١٣ . الطارق: ٢، الغاشية: ٢-٥، ٢٣-٢٤، الفجر: ١٥، ١٦، البلد: ١٢، الليل: ٥-٧، الضحى: ٥، التين: ٧، القدر: ٢، البيِّنة: ٨، الزلزلة: ٧، ٨، القارعة: ٣، ١٠، الهمزة: ٥، الماعون: ٦-٧، المسد: ٢، الإخلاص: ٢-٣ .

ولعل أهم مما تتسم به هذه الجملة في التنزيل ما يلي:

(١) تصدُّرها بفعل مضارع.

(٢) تصدرها بفعل ماضٍ متصرف وجامـد.

(٣) اقترانها بالفاء الزائدة في خبـر الموصول.

(٤) كونهـا جملـة قسـم.

(٥) مجيؤهـا بعد (إلاّ) في الاستثنـاء المفرغ.

(٦) كونهـا إنشائية.

(٧) تصدُّرها بحرف التسويف.

(٨) وقوعها خبراً لاسمي الشرط والاستفهام.

(٩) وقوعهـا خبراً بعـد خبر.

* . * . * . * . * . *

(١) تصدرهـا بفعل مضارع

وهي أكثر شيوعاً من غيرهـا في التنزيـل، ومن ذلك قـوله تعـالى: ﴿وبالآخرةِ هم يُوقنون﴾[١]، وقوله: ﴿وَأَنْتُم تعلمون﴾[٢]، وقوله: ﴿وأَنْتُم تتلونَ الكتابَ﴾[٣]، وقوله: ﴿فلا خَوْفٌ عليهم ولا هم يَحْزَنونَ﴾[٤].

ومن ذلـك قولـه: ﴿انظر كيفَ يفتـرونَ على اللهِ الكَذِبَ...﴾[٥]:

---

(١) البقـرة / ٤.
(٢) البقـرة / ٤٢.
(٣) البقـرة / ٤٤.
(٤) البقرة / ٣٨، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٦، ١٥، ١٨، ٢٢، ٣٠، ٤٤، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٥، ٦٩، ٧٥، ٧٨، ٨٤، ٨٥، ٩١، ١٠٠، ١٠٥، ١١٣، ١٢١، ١٢٣، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٦، ١٥٩، ١٦٢، ١٧١، ١٧٤، ٢٠٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧.
(٥) النسـاء / ٥٠.

(كيف) في موضع نصب على الحال، وجَوَّز ابن عطية فيها أَنْ تكون في موضع رفع على الابتداء والجملة الفعلية بعدها في موضع الخبر، وهو قول يونس بن حبيب أيضاً، وهو مذهب فاسد عند أبي حيان[1] والسمين الحلبي[2]، وغيرهما، والجملة تفتقر إلى رابط.

(٢) تصدرها بفعلٍ ماضٍ متصرف وجامد:

ومن الفعل المتصرف قوله تعالى: ﴿أولئك ما كان لهم أَنْ يدخلوها إلّا خائفين...﴾[3]: الجملة المنفية في موضع الخبر لاسم الإشارة[4].

ومنه قوله: ﴿سيقولُ السفهاءُ مِنَ الناسِ ما ولَّاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها...﴾[5]: قوله ﴿ولّاهم﴾ في موضع الخبر لاسم الاستفهام (ما)[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿والمؤمنون كلٌّ آمَنَ بالله.....﴾[7]: قوله: ﴿آمَنَ بالله....﴾ في موضع الخبر لـ (كلٌّ).

ومن الفعل غير المتصرف قوله تعالى: ﴿وبئس المصيرُ﴾[8]: المخصوص بالذم محذوف، وهو مبتدأ خبره الجملة الفعلية المقدَّمة في أحد التأويلات[9].

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تبدوا الصدقاتِ فنعمَّا هي...﴾[10]: (هي) في

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣ / ٢٧١.
(٢) انظر الدر المصون ورقة / ١٧٠٥، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٦٤.
(٣) البقرة / ١٤.
(٤) انظر الدر المصون ورقة / ٤٨٨.
(٥) البقرة / ١٤٢.
(٦) انظر: الدر المصون، ورقة / ٥٥١، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٢٣.
(٧) البقرة / ٢٨٥.
(٨) البقرة / ٢٦.
(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة / ١٣٩.
(١٠) البقرة / ٢٧١.

موضع رفع على الابتداء، والجملة الفعلية في موضع الخبر، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأً خبره محذوف[1].

(٣) اقترانهــا بالفــاء الزائدة:

ومنه قوله تعالى: ﴿الذين تتوفـاهُمُ الملائِكـةُ ظالمي أنْفُسِهم فـألْقَوُا السَلَمَ..﴾[2] الظاهر في ﴿الذين تتوفاهم.....﴾ أنْ يكون في موضع النعت لـ (الكـافرين) في قـولـه: ﴿إنَّ الخـزي اليومَ والسـوء على الكافرين﴾[3]، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف، وأنْ يكون في موضع نصب على الـذم. وأجـاز ابن عـطيـة أنْ يكـون مبتـدأ خبـره (فَـألْقَـوُا السلم.....) على زيادة الفاء حملاً على قول الأخفش في إجازته دخول الفاء على الماضـي المتصرف كقولنا: زيد فقام. وقيل إنَّه لا يصح حمل الاسم الموصول على اسم الشرط لأنَّ الفاء لا تدخل على جوابه الماضي المتصرِّف[4]. وقد أجاز الفراء[*]، والأعلـم[*] وجماعة زيادتها إذا كان الخبر أمراً أو نهياً.

ومن ذلك زيادتها في الجملة الفعلية الواقعة خبراً للموصول في غيـر ما مـر، ومنه قوله: ﴿ألَمْ تَر إلى الذين يُجادِلونَ في آياتِ الله... الذين كذَّبوا

---

(١) انظر: الدر المصون، ورقة: /٩٦٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٢١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٧٧، البحر المحيط: ٢/ ٣٢٤.
وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ١٣٦، ١٧٣، الأنفال: ٤٠، الرعـد: ٢٤، إبراهيم: ٢٩، النحل: ٢٩، الكهف: ٢٩، ٥٠، الحج: ١٣.

(٢) النحــل / ٢٨.

(٣) النحــل / ٢٧.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٩٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/ ٣٧٤، حاشية الشهاب: ٥/ ٣٢٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٢٠.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢١٩.

بـالكتاب وبمـا أرْسَلْنا بِـهِ رُسُلَنا فسـوف يعلمون﴾[1]. قـولـه: ﴿الـذين كذَّبوا. . .﴾ بدل أَوْ بيان أو صفة لـ﴿الذين يُجادِلون. .﴾، وهو الظاهر، ويجوز فيه أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وأَنْ يكون منصوباً على الذم وأَنْ يكون مبتدأ خبره (فسوف يعلمونَ) على زيادة الفاء في خبر الموصول[2].

ومن ذلك زيادتها في الجملة الفعلية الواقعة خبراً لغير الموصول، ومنه قوله تعالى: ﴿وما كـان ربُّك نسيـا ربُّ السموات والأرض ومـا بينهما فاعبُدْه. .﴾[3]. قوله: ﴿فاعبده. . .﴾ خبر (ربُّ) في أَحَد التأويـلات[4].

ومنـه قـولـه: ﴿الـزانيـةُ والـزاني فـاجلِدوا كـلَّ واحـدٍ منهمـا مـائـةَ جلدةٍ. . .﴾[5]، قوله: ﴿فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما. . .﴾ في موضع الخبر لـ(الزانيةُ والزانيُ) على زيادة الفاء في أحد التأويلات[6].

ومنه قوله: ﴿ذلكم فذوقوه وأَنَّ للكافرين عذابَ النار﴾[7]: (ذلكم) مبتدأ خبره الجملة الأمرية على زيادة الفاء حملاً على مذهب الأخفش والفراء كما مر.

ويجوز أَنْ يكونَ مبتدأ محذوف الخبر أي: ذلكم العقاب، وأَنْ يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: العقاب ذلكم.

---

(١) غافـــر / ٣٩ ـ ٤٠.
(٢) انظر : حاشية الشهاب : ٧ / ٣٨٢، البحر المحيط : ٧/٤٧٤، وانظر شواهد أُخرى: النساء:١٥، النـور: ٣٣،٤، محمـد: ٤، وانظر ما في هذا البحث من زيادة الفاء، الصفحة/١٣٤١،وانظر الصفحة / ١٩٩.
(٣) مريـــم / ٦٤ ـ ٦٥.
(٤) انظر ما في هذا البحث من زيادة الفاء، الصفحة /١٣٤١، وانظـر الصفحة /١٩٩.
(٥) النــــور / ٢.
(٦) انظر ما في هذا البحث من زيادة الفاء، الصفحة /١٣٢٢، وانظر الصفحة / ١٩٩.
(٧) الأنفــــال / ١٤.

وأجاز الزمخشري[1] أنْ يكون منصوباً بإضمار (عليكم)، اسم الفعل، وهو مردود عند أبي حيان[2] لأنَّ أسماء الأفعال لا تضمر، وذكر الشهاب[3] أنَّ من النحاة من أجازه.

ويجوز أنْ يكون منصوباً بفعل يفسره الظاهر. والأوَّل أظهر ما في هذه المسألة.

(٤) كونها جملة قسم:

منع ثعلب[4] أنَّ تقع الجملة القسمية خبراً، ويرد هذا الزعم ما في التنزيل من شواهد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين هاجروا في اللهِ من بعدِ ما ظلموا لَنُبوِّئَنَّهم في الدنيا حسنةً...﴾[5]: (والذين) مبتدأ خبره جملة القسم المحذوف. وأجاز أبو البقاء[6] أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر يدل عليه فعل جواب القسم، وقيل[7] إنَّ ذلك لا يصح لأنَّه لا يفسر إلَّا ما يجوز أنْ يعمل فيما قبله، واللام تمنع من ذلك. ويكون الخبر قولاً مقدراً على مذهب المانعين.

ومنه قوله تعالى: ﴿والذين هاجروا في سبيلِ الله ثم قُتِلُوا أَوْ ماتوا لَيَرْزُقَنَّهمُ اللهُ رزقاً حسناً...﴾[8]: جملة القسم المحْذوف في موضع

---

(١) انظر الكشاف: ٢ / ١٤٢.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤ / ٢٧٢.
(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٤ / ٢٥٩، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦١٩، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٩٠، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢١٩، وانظر شاهداً آخر على زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول: ص / ٥٧.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٤.
(٥) النحل / ٤١.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٩٦، وانظر: البحر المحيط: ٥/٤٩٣، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٣٨٣.
(٧) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢/١١٢.
(٨) الحج / ٥٨.

الخبر للاسم الموصول.

ومنه قوله: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينَّهم سُبلنا......﴾[1]: القول فيها مثل سابقتها[2].

(٥) مجيؤها بعد (إلاَّ) في الاستثناء المفرَّغ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ أنتم إلاَّ تَخْرصُون﴾[3]، وقوله: ﴿وإنْ من شيءٍ إلاَّ يُسَبِّحُ بحمدِهِ...﴾[4]، وقوله: ﴿إنْ أنتم إلاَّ تكذبونَ﴾[5].

(٦) كونهـــا إنشائيـــة:

ومنه قوله تعالى: ﴿فمن كان يرجو لقاءَ ربِّه فلْيَعْمَلْ عملاً صالِحاً...﴾[6]: يجوز في (مَنْ) أنْ تكون موصولة على أنَّ الخبر الجملة الطلبية على زيادة الفاء، وقد منع ابن الأنباري[7] وقوعها خبراً لأنَّها لا تحتمل الصدق والكذب، وهي عند ابن السراج[7] محمولة على حذف القول، ولا محوج إلى مثل هذا التكلـف.

(٧) تصدُّرهـــا بحرف التسويف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قيل يا نوحُ اهبط بسلامٍ منَّا وبركاتٍ عليك

---

(١) العنكبوت / ٦٩.
(٢) انظر البحر المحيط: ٧ / ١٥٩.
(٣) الأنعـــام / ١٤٨.
(٤) الإســـراء / ٤٤.
(٥) يس / ١٥، وانظر شاهداً آخر: الجاثيـة / ٢٤.
(٦) الكهف / ١١٠.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٤، وانظر شواهد أُخرى: المائدة: ٣٨، مريم: ٦٥، ٧٥، طه، ٣١، النور: ٢، ٣، ٤،
وانظر ما في هذا البحث من حذف الخبر، الصفحة ١٩٣.

وعلى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ وأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُم ثم يمسُّهم منَّا عذابٌ أليم﴾[1]: قوله: ﴿سَنُمَتِّعُهُم...﴾ في موضع الخبر لـ (وأُمَمٌ) في أحد التأويلات[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إلى الذين يجادِلون في آيات الله.... الذين كذَّبوا بالكتاب وبما أرْسلنا به رُسُلَنا فَسَوْفَ يعلمونَ﴾[3]: قوله: ﴿فسوف يعلمون﴾ في موضع الخبر في أحد التأويلات[4].

(٨) وقوعها خبراً لاسمي الاستفهام والشرط:

ومن وقوعها خبراً لاسم الاستفهام قوله تعالى: ﴿وما أعْجَلَكَ عَنْ قومِك يا موسى﴾[5]: قوله ﴿أعْجَلَكَ...﴾ في موضع الخبر لاسم الاستفهام[6].

ومنه قوله: ﴿قُلْ ما يَعْبَأُ بكم ربِّي لولا دعاؤكم....﴾[7]، الظاهر في (ما) أنْ تكون نافية، ويجوز أنْ تكون استفهامية على أنَّها مبتدأ خبره (يَعْبَأُ بكم..)[8]. ومنه قوله: ﴿ولئن سألتهم مَنْ خَلَقَ السمواتِ والأرضَ....﴾[9].

ومن وقوعها خبراً لاسم الشرط قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين مَنْ آمَنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ وعَمِلَ صالحاً فلهم

(١) هـود / ٤٨.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر، الصفحة / ١٩٣.
(٣) غافـر / ٣٩ ـ ٤٠، وانظر شاهدين آخرين: النساء: ١٦٢، الزمر: ٥١.
(٤) انظر الصفحة / ٢٠٠ ـ ٢٠١، من هذا البحث.
(٥) طـه / ٨٣.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٠٠، البحر المحيط: ٦/٢٦٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٥٢.
(٧) الفرقـان / ٧٧.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٦/٥١٧، حاشية الشهاب: ٦/٤٣٩، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٧٥.
(٩) لقمان / ٢٥، وانظر شواهد أخرى: ص ٦١، الزخرف: ٩، التحريم: ٣، الملك: ٢٨، ٣٠، الحاقة: ٣، المدثر: ٢٧، المرسلات: ١٤، عبس: ١٧، التين: ٧، القدر: ٢.

أجرهم عند ربِّهم﴾[1]: يجوز في (مَنْ) أَنْ تكون شرطيةً في محل رفع على الابتداء، والخبر إمَّا جملة الشرط وإمَّا جملة الجواب، والأظهر أنْ يكونا معاً في موضع الخبـــــر[2].

وجميع ما يرد عليك في التنزيل[3] من ذلك فيه ما مر.

(٩) وقوعها خبـــراً بعد خبـــر:

ومن ذلك قولـه تعالى: ﴿فـألقاهـا فإذا هي حيَّةٌ تَسْعى﴾[4]: قولـه ﴿تسعى﴾ في موضع الخبر الثاني لـ (هي)، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من ضمير المفعول في (فألْقاها)[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿تلكَ الدارُ الآخِرةُ نَجْعَلُها للذين لا يريدون عُلُوًّا في الأرض ولا فساداً. . ﴾[6]: (تلك) في موضع رفع على الابتداء، و(الدارُ الآخرةُ)، نعت له أو عطف بيان، على أنَّ الخبر قوله (نَجْعَلُها. .)، ويجوز أنْ يكون (الدارُ الآخرةُ) خبراً و(نجعلها. . .) خبراً بعد خبر، أو في موضع الحال من اسم الإشارة[7].

---

(١) البقـــرة / ٦٢.
(٢) انظر : الدر المصون ورقة / ٣٣٤، الكشاف: ٢٨٦/١، التبيان في إعراب القرآن: ٧١/١، حـاشية الشهـاب: ١٧٣/٢، تفسير القـرطبي: ٤٣٥/١، مشكـل إعـراب القرآن: ٥١١/١، تفسير ابن عطية: ٣٠٢/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٧١/١.
(٣) انظر شواهد أُخرى: البقرة: ٩٧، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٣، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٦٩، ٢٨٣.
(٤) طـــه / ٢٠.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨٨٨.
(٦) القصص / ٨٣.
(٧) انظـر : حاشيـة الشهاب: ٧ / ٨٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣٩/٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء....﴾[1]، :قوله ﴿لا يخفى...﴾ في موضع الخبر الثاني لـ (هم)، ويجوز أن يكون في موضع الحال من الضمير في (بارزون) وأنْ يكون مستأنفاً[2].

الجمل الاسمية التي في موضع خبر المبتدأ:

وتشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، وإليك ما فيه من ذلك:

البقرة : ١ـ ٢، ٥، ٢٦، ٣٩، ٧١، ٨١، ٨٢، ٨٥، ١١٢، ١٢١، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٥.

آل عمران: ٢، ١٠، ١٤، ٧٧، ٨٢، ٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٧، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١١٦، ١٣٦، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٥، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩.

النساء : ١٨، ٤٠، ٨٧، ١٠٩، ١٢١، ١٣٤، ١٤٦، ١٥٢، ١٦٢،

المائدة : ٣، ١٠، ٣٤، ٣٩، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٦٠، ٦٦، ٦٩، ٧٦، ٩٥،

الأنعام: ٣، ١٢، ٢٠، ٣٩، ٤٨، ٥٤، ٧٠، ٧٢، ٩٢، ١٠٢، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٥، ١٦٠.

الأعراف : ٨، ٩، ٢٦، ٣٥، ٣٦، ٤٢، ٩٢، ١٥٧، ١٧٠، ١٧٨، ١٧٩.

---

(١) غافر / ١٦.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١١٥.

الأنفال : ٤، ٣٧، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥.

التوبة : ١٠، ١٣، ٢٠، ٢٣، ٤٠، ٦١، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٨٨، ١١١.

يونس : ٢ - ٣، ٤، ٨، ٢٦، ٢٧، ٣٥، ٦٣، ٦٤.

هود : ٦، ٨، ١١، ٢٣، ٧٢، ٧٨، ٨١.

يوسف : ١، ٦٥، ٧٥، ٩٠.

الرعد : ١، ٥، ١٨، ٢٢، ٢٥، ٢٨، ٣٠، ٣٥.

إبراهيم : ٣، ١٨، ٤٣، الحجر : ١، ٢١.

النحل : ٢٢، ٥٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨. الإسراء: ٥٨، ٦٣، ٧١، ٧٢.

الكهف : ٢٦، ٣١، ٣٨، ٤٤، ٨٨، ١٠٥، ١٠٦.

مريم : ٦٠، طه : ٦، ٨، ١٨، ٧٦، ١٠٠.

الحج : ٤، ١١، ١٢، ٤٥، ٥٧، المؤمنون: ٧، ١٠، ٨٨، ١٨٢، ١٠٢، ١٠٣.

النور : ٢، ٥، ٦، ١١، ١٣، ٢٦، ٣٥، ٤٠، ٥٠، ٥٢، ٥٥.

الفرقان : ٣٤، ٧١، ٧٥. الشعراء : ١- ٢، ٧٨.

النمل : ١، ١١، ١٦، ٢٦، ٤٠، ٨٩، ٩٢.

القصص : ٢، ٣٤، ٥٢، ٧٠. العنكبوت : ٢٣، ٥٢، ٦٠.

الروم : ٧، ١٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، لقمان: ١- ٢ ، ٤، ٥، ٦، ٣٣.

السجدة : ١ - ٢ ، ١٩ ، ٢٠ . الأحزاب : ٦، ٣٧، ٥١.

النازعـات : ٨ ـ ٩ ، ٣٧ ـ ٣٩، ٤٠، ٤١، عبـس : ٥ ـ ٦، ٩ ـ ١٠، ٤٠، ٤٢.

الانشقاق : ٢٢. الطارق : ٤.

البلد : ١٩ ، ٢٠. التيـن : ٦٠.

البيِّنـة : ٦ ـ ٧ . القارعـة : ١ ـ ٢ ، ٦ ـ ٧ ، ٨ ـ ٩ .

المسد : ٤ ـ ٥. الإخلاص : ١ ـ ٣.

** .. ** .. ** .. **

ولعل أهمَّ ما تتسم به ما يلي :

(١) تصدُّرها باسم ظاهـر.

(٢) تصدُّرها بضمير يمكن أنْ يعدَّ فصلاً.

(٣) تصدُّرها بأحد الأحـرف الناسخـة.

(٤) اقترانها بالفاء في خبـر الموصول.

(٥) تصدُّرها باسم استفهـام.

(٦) وقوعها خبراً بعد خبر.

(٧) مجيؤها بعد (إلاَّ) في الاستثناء المفرَّغ.

(٨) وقوعها خبراً لضمير الشأن.

(١) تصدرها باسم ظاهر:

ومن ذلـك قولـه: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾[1]، وقـولـه:

---

(١) البقرة: ١٥٧.

﴿أولئك عليهم لَعْنَةُ اللهِ﴾[1] وقوله: ﴿أولئك لهم نصيبٌ ممّا كسبوا..﴾[2].

(٢) تصدرها بضمير يمكن أنْ يعدّ فصلاً[3]:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأولئك هُمُ المُفْلِحون﴾[4]: يجوز أنْ يكون (هم) فصلاً وأنْ يكون توكيداً[5].

ومنه قوله: ﴿أولئك هُمُ الخاسرون﴾[6] وقوله: ﴿وأولئك هُمُ المتَّقونَ﴾[7].

(٣) تصدُّرها بأحد الحروف الناسخة:

ومن ذلك تصدُّرها بـ (لا) النافية للجنس، ومنه قوله تعالى: ﴿اللهُ لا إلَهَ إلاّ هو الحيُّ القيُّوم...﴾[8].

ومن ذلك تصدُّرها بـ (إنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿والذين يُمَسِّكونَ بالكتاب وأقاموا الصلاةَ إنَّا لا نضيعُ أجرَ المصلحين﴾[9] :قوله ﴿إنَّا لا نضيعُ أجْرَ المصلحين﴾ في موضع الخبر لـ (والذين..) والرابط ما في (المصلحين) من العموم، ويجوز أنْ يكون محذوفاً أي: إنَّا لا نضيع أجر

---

(١) البقرة: ١٦١.

(٢) البقرة: ٢٠٢. وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٨٥، آل عمران: ١٤، النساء: ٩٧، النحل: ٢٢.

(٣) انظر ما في هذا البحث من زيادة ضمير الفصل، الصفحة: ١٣٩٨.

(٤) البقرة: ٥.

(٥) انظر الدر المصون، ورقة: ٧٧.

(٦) البقرة: ٢٧.

(٧) البقرة: ١٧٧، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٢١٧، ٢٢٩، ٢٧٥، آل عمران: ١٠، ٨٢، ٩٠، ٩٤، ١٠٤، ١١٦.

(٨) البقرة: ٢٥٥، وانظر آل عمران: ٢، النساء: ٨٧.

(٩) الأعراف: ١٧٠.

المصلحين منهم، وهو قول أبي البقاء[1] والحوفي[2]، ويجوز أنْ يكون (أل) لأنها تنوب عن الضمير عند الكوفيين، وأنْ يكون (المصلحين) موضوعاً موضع المضمر، وهو مذهب الأخفش. وذهب قوم إلى أنَّ الخبر محذوف أيْ: مأجورون أوْ نأجُرهم. وعليه فتكون (إنَّ) وما في حيزها معترضة، وهو تكلف لا محوج إليه[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّع خيراً فإنَّ اللهَ شاكرٌ عليم﴾[4]: يجوز في (مَنْ) أنْ تكون شرطية وأنْ تكون موصولة في موضع رفع على الابتداء خبره (فإنَّ اللهَ شاكِرٌ عليم) على زيادة الفاء. وحذف العائد في الحالين أيْ: فإنَّ الله شاكِرٌ له[5].

ومنه قوله: ﴿ومَنْ كَفَر فإنَّ اللهَ غنيٌّ عن العالمين﴾[6].

ومن ذلك تصدُّرها بـ (كأنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿طَلْعُها كأنَّه رؤوسُ الشياطين﴾[7] وقوله: ﴿الزجاجَةُ كأنَّها كوكبٌ دريٌّ...﴾[8].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تَسمَعْ لقولِهم كأنَّهم خُشُبٌ مسنَّدَةٌ..﴾[9]: ذكر الزمخشري[10] أنَّ الجملة التشبيهية خبر مبتدأ محذوف، أي: هم كأنَّهم

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٦٠٢/١.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤١٨/٤.
(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٢٣٣/٤، البحر المحيط: ٤١٨/٤.
(٤) البقرة: ١٥٨.
(٥) انظر: الدر المصون، ورقة: ٥٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ١٣١/١، التبيان في غريب إعراب القرآن: ١٢٩/١.
(٦) آل عمران: ٩٧، وانظر شواهد أخرى: هود: ٨١، الشورى: ٤٣، الذاريات: ٤٦.
(٧) الصافات: ٦٥.
(٨) النور: ٣٥.
(٩) المنافقون: ٤.
(١٠) انظر الكشاف: ١٠٩/٤، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٢٤/٢، البحر المحيط: ٢٧٢/٨، حاشية الشهاب: ٩٩/٨.

خُشُبٌ مسنَّدَةٌ، وأجاز أنْ تكونَ مستأنفة، والأظهر أنْ تكون في موضع الحال من الضمير في (لقولهم).

(٤) اقترانها بالفاء في خبر الموصول:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فيهِنَّ الحجَّ فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ في الحج...﴾[1]: الجملة المقترنة بالفاء الثانية إمَّا أنْ تكون في موضع الجزم على أنَّ (مَنْ) للشرط، وإمَّا أنْ تكون في موضع الخبر على زيادة الفاء على أنَّ (مَنْ) اسم موصول[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ومَنْ عاد فأولئك أَصْحابُ النارِ هُمْ فيها خالدون﴾[3]، وقوله: ﴿فمَنْ جاءه موعِظَةٌ مِنْ ربِّه فانتهى فَلَهُ ما سَلَفَ وأمرُه إلى الله..﴾[4].

(٥) تصدُّرها باسم استفهام:

ومن ذلك قوله: ﴿وأصحابُ اليمين ما أصحابُ اليمين﴾[5]، وقوله: ﴿أصحابُ الشمالِ ما أصحابُ الشمال﴾[6]، وقوله: ﴿الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ﴾[7].

(٦) وقوعها خبراً بعد خبر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ اللهُ أَعْلَمُ بما لَبِثوا لَهُ غيبُ السمواتِ

---

(١) البقرة: ١٩٧.
(٢) انظر: الدر المصون، ورقة: ٧١٠، تفسير ابن عطية: ١/٥٥٣.
(٣) البقرة: ٢٧٥.
(٤) البقرة: ٢٧٥، وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ٨٢، ٩٤، ٩٧، ١٣٣.
(٥) الواقعة: ٢٧.
(٦) الواقعة: ٤١.
(٧) الحاقة: ١ ـ ٢، وانظر شاهداً آخر: القارعة: ١ ـ ٢.

والأرضِ﴾[1] قوله: ﴿لَهُ غيبُ السمواتِ والأرضِ..﴾ في موضع الخبر الثاني للفظ الجلالة، والخبر الأول هو قوله ﴿أعلمُ بِمَا لَبِثوا..﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿وهو اللهُ لا إلَه إلاّ هو له الحمدُ في الأُولى والآخرة وله الحكْمُ وإليهِ تُرْجَعُون﴾[2].

ومنه قوله: ﴿ذَلِكُمْ اللهُ ربُّكم لَهُ المُلْكُ لا إلَهَ إلاّ هُو...﴾[3]: (الله) خبر المبتدأ (ذلكم)، و(ربُّكم) نعت أو بدل، والجملة الاسمية من قوله (لَهُ المُلْكُ) في موضع الخبر الثاني، والجملة الاسمية من قوله (لا إله إلاّ هو...﴾ في موضع الخبر الثالث، ويجوز أنْ يكون لفظ الجلالة بدلاً من اسم الإشارة. وأجاز أبو البركات بن الأنباري[4] أنْ يكون قوله ﴿لا إله إلاّ هو..﴾ في موضع الحال، وكونه في موضع الخبر الثالث أظهر.

(٧) مجيؤها بعد (إلاّ) في الاستثناء المفرغ:

ومن ذلك قوله: ﴿وما مِنْ دابَّةٍ في الأرض إلا على اللهِ رِزْقُها...﴾[5] وقوله: ﴿وإنْ من شيءٍ إلاّ عندَنا خزائِنُه...﴾[6]، وقوله: ﴿وإنْ مِنْ قَرْيَةٍ إلاّ نحن مُهْلِكوها...﴾[7].

---

(١) الكهف: ٢٦.
(٢) القصص: ٧٠.
(٣) الزمر: ٦.
(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٢١، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٨٠.
وانظر شاهداً، آخر: النازعات: ٨ - ٩.
(٥) هود: ٦.
(٦) الحجر: ٢١.
(٧) الإسراء: ٥٨.

(٨) وقوعها خبراً لضمير الشأن:

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هو اللهُ أحدٌ اللهُ الصَّمَدُ لَم يلِدْ ولم يُولَد﴾[١]:
الظاهر في (هو) أنْ يكون ضمير الشأن خبره قوله ﴿اللهُ أحَد...﴾. وقيل إنّه المسؤول عنه، فيكون لفظ الجلالة خبراً و(أحد) بدل من لفظ الجلالة أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أحد، ويجوز أنْ يكون لفظ الجلالة بدلاً على أنّ الخبر(أحد)[٢].

(٢) خبر الأحرف الناسخة:

الجمل الفعلية الواقعة خبراً لأحد الأحرف الناسخة:

ويكثر في التنزيل وقوع الجملة الفعلية خبراً للأحرف الناسخة، وإليك ما فيه من ذلك:

البقرة: ٦، ٢١، ٣٠، ٣٣، ٤٧، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٣، ٩٧، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١١٩، ١٢٢، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٦، ١٥٠، ١٧٦، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٥، ٢٠٣، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٧٥.

آل عمران: ٥، ٩، ١٠، ١٦، ٢٤، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٥، ٤١، ٤٢، ٤٩، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٩٠، ١٠٣، ١١٦، ١١٧، ١٢٣، ١٣٠، ١٣٢، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٤، ١٧١، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٣، ١٩٤ ٢٠٠.

---

(١) الإخلاص: ١ ـ ٣.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٨/ ٥٢٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٤٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/٥٠٨، إعراب ثلاثين سورة: ٢٢٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٣٠٩، الكشاف: ٤/٢٩٨، تفسير القرطبي: ٢٠/٢٤٤.

القيامة: ٣.

الإنسان: ٢، ٤، ٥، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٣٠.

المرسلات: ٣٢، ٤٤.

النبأ: ١٧، ٢١، ٢٧، ٤٠..

النازعات: ١٧، ٤٦.

عبس: ٣ ـ ٤، ٢٥ ـ ٢٨.

المطففين: ٢٩.

الانشقاق: ١٣، ١٤، ١٥.

الطارق: ١٥ ـ ١٦.

الأعلى: ٧.

الفجر: ٢٤.

البلد: ٥، ٧.

العلق: ٦، ١٤.

القدر: ١

الزلزلة: ٥.

الهمزة: ٣.

الكوثر: ١.

النصر: ٣.

** ** **

ولعل أهمَّ ما تتَّسِمُ به هذه الجمل ما يلي:

(١) تصدُّرها بفعل مضارع.

(٢) تصدُّرها بفعل ماضٍ.

(٣) تصدرها بفعل أمر أو نهي.

(٤) وقوعها خبراً بعد خبر.

(٥) تصدُّرها بحرف ناسخ مهمل.

(٦) تصدُّرها بما يمكن أنْ يعدَّ فصلاً.

(٧) كونها جملة نداء.

(٨) وقوعها خبراً لضمير الشأن المحذوف.

(٩) اقترانها باللام في خبر(إنَّ).

(١٠) كونها جملة شرطية.

(١١) وقوعها خبراً لِـ (إلاَّ) التي بمعنى (لكنْ).

** ** **

(١) تصدُّرها بفعل مضارع:

وهي مسألة تشيع في مواضع كثيرة من التنزيل، ومن ذلك، خبر (لَعَلَّ) وهو كثير؛ ومنه قوله تعالى: ﴿لَعلَّكم تتقون﴾[١]، وقوله: ﴿لعلَّكم تشكرون﴾[٢]، قوله . : ﴿لعلكم تَعْقِلون﴾[٣].

ومن ذلك خبر (إنَّ)، وهو أكثر شيوعاً من أخبار غيرها من الحروف الناسخة، ومنه قوله تعالى: ﴿إنِّي أعلم غيب السموات والأرض..﴾[٤]، وقوله: ﴿إنَّ الله يأمركم أنْ تذبحوا بَقرةً..﴾[٥]، وقوله: ﴿قالَ إنَّه

---

(١) البقرة: ٢١.
(٢) البقرة: ٥٢.
(٣) البقرة: ٧٣.
(٤) البقرة: ٣٣.
(٥) البقرة: ٦٧.

يقولُ. . .﴾[1].

ومن ذلك خبر (لكنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ولكنَّ أكثر الناسِ لا يشكرُونَ﴾[2]، وقوله ﴿ولكن الله يهدي من يشاء. . . .﴾[3].

وقوله: ﴿ولكن الله يجتبي من رُسلِه من يشاء. . .﴾[4].

ومن ذلك خبر (كأنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَـأنَّهم لا يعلمون﴾[5]، وقوله: ﴿كَأَنْ لم يَدْعُنا إلى ضُرٍّ مسَّهُ. . . .﴾[6]، وقوله: ﴿كَأَنْ لم تَغْنَ بالأمس. . .﴾[7].

ومن ذلك (أنَّ)، ومنه قوله: ﴿عَلِمَ اللهُ أنَّكم ستذكُرونَهُنَّ. . .﴾[8]، وقوله: ﴿واعلموا أنَّ اللهَ يعلمُ ما في أنفسكم. . .﴾[9]، وقوله: ﴿فنادته الملائِكَةُ وهو قائِمٌ يصلِّي في المحرابِ أنَّ اللهَ يبشِّرُك بيَحيى. . .﴾[10].

ومن ذلك خبر(ليت)، ومنه قوله: ﴿ليتني لم أتَّخِذْ فلاناً خليلاً﴾[11].

وقد تكون هذه الجملة مصدَّرة بحرف التسويف، ومن ذلك قوله: ﴿عَلِمَ اللهُ أنَّكم سَتَذْكُرونَهُنَّ. . .﴾[12]، وقوله: ﴿إنَّ الذين كفروا بآياتنا

---

(1) البقرة: ٦٨.
(2) البقرة: ٢٤٣
(3) البقرة: ٢٧٢.
(4) آل عمران: ١٧٩.
(5) البقرة: ١٠١.
(6) يونس: ١٢.
(7) يونس : ٢٤.
(8) البقرة: ٢٣٥.
(9) البقرة: ٢٣٥.
(10) آل عمران: ٣٩.
(11) الفرقان: ٢٨، وانظر شاهداً آخر: الحاقة: ٢٥ ـ ٢٦.
(12) البقرة: ٢٣٥.

ســوفَ نُصْليهم نـاراً. . .﴾[١]، وقــولــه: ﴿إنَّ الــذين آمنــوا وعملوا الصالحات. . . سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحمَن وُدًّا﴾[٢].

(٢) تصدرها بفعل ماضٍ:

ومن ذلك تصدرها بفعل ماض متصرِّف، ومنه قوله تعالى: ﴿وأنِّي فَضَّلْتُكم على العـالَمينَ﴾[٣]، وقـولـه: ﴿إنَّكُم ظلمتم أنْفُسَكم. . .﴾[٤]، وقوله: ﴿إنَّ البقرَ تشابَه عَلَينا. . .﴾[٥].

ومن ذلك تصدرها بأحد الأفعال الناسخة الناقصة، ومنه قوله تعالى: ﴿ذلك بأنَّهم كانوا يكفرُونَ بآياتِ الله. . .﴾[٦]، وقوله: ﴿عَلِمَ الله أنَّكُمْ كنتم تختانون أنْفُسَكم. . .﴾[٧]، وقوله: ﴿إنَّه كان حوباً كبيراً﴾[٨].

ومن ذلك تصدرها بفعل ماض مسبوق بـ (قد)، ومنه قوله تعالى: ﴿ورسولاً إلى بني إسرائيل أنِّي قد جئتكم بآيةٍ مِنْ ربِّكم. .﴾[٩]، وقوله: ﴿إنَّ الناس قد جمعوا لكم. . .﴾[١٠]، وقوله: ﴿إن الذين كفروا وصدُّوا عن سبيل الله قد ضلُّوا ضلالاً بعيدا﴾[١١].

ومن ذلك تصدرها بفعل من الأفعال المتعدية إلى مفعولين أصلهما مبتدأ

(١) النساء: ٥٦.
(٢) مريم: ٩٦.
(٣) البقرة: ٤٧.
(٤) البقرة: ٥٤.
(٥) البقرة: ٧٠.
(٦) البقرة: ٦١.
(٧) البقرة: ١٨٧.
(٨) النساء: ٢ وانظر شواهد اخرى: النساء: ١١، ١٦، ٣٢، ٣٣.
(٩) آل عمران: ٤٩.
(١٠) آل عمران: ١٧٣.
(١١) النساء: ١٦٧، وانظر شاهداً آخر: هود: ٧٦.

وخبر، ومنه قوله: ﴿إِنَّا جعلناها فتنةً للظالِمينَ﴾ [1]، وقوله: ﴿إِنَّا جعلناكَ خليفةً في الأرض...﴾ [2]، وقوله: ﴿إِنَّا جعلناه قرآناً عربيًّا لعلَّكمْ تعقِلون﴾ [3].

ومن ذلك تصدرها بفعل جامد، ومنه قوله: ﴿وإنْ تولَّوْا فاعلموا أنَّ الله مولاكم نعم المولى ونعم النصير﴾[4]: الظاهر في (مولاكم) أنْ يكون خبر(إنَّ)،وأجاز بعضهم أنْ يكون عطف بيان على أنَّ: الخبر (نعم المولى ونعم النصير﴾[5].

ومنه قوله: ﴿وأنَّ الله ليس بظلَّام للعبيد﴾[6]، وقوله: ﴿إنَّ عبادي ليس لك عليهم سلطانٌ..﴾[7].

(٣) تصدرها بفعل أمر أو نهي:

ومن ذلك قوله: ﴿أكان للناس عجباً أنْ أوحينا إلى رَجُلٍ منهم أنْ أنذِر الناسَ وبشِّرِ الذين آمنوا...﴾[8]: قوله: ﴿أَنْذِرِ الناسَ...﴾ في موضع الخبر لـ (أنْ) المخففة في أحد التأويلات[9].

ومن ذلك تصدُّرها بحرف النهي، ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ بوَّأْنا لإبراهيم

---

(١) الصافات: ٦٣.
(٢) ص: ٢٦.
(٣) الزخرف: ٣.
(٤) الأنفال: ٤٠.
(٥) انظر البحر المحيط: ٤/٤٩٥.
(٦) الأنفال: ٥١.
(٧) الحجر: ٤٢.
(٨) يونس: ٢.
(٩) انظر ما في هذا البحث من مصادر مؤوَّلة من (أنْ) وما في حيزها، الصفحة: ١١٢١.
وانظر شواهد أخرى: النحل: ٨، مريم: ١١، طه: ٣٩، ٧٧، الشعراء: ٥٢.

مكانَ البيت أنْ لا تُشْرِكْ بي شيئاً..﴾[1]: قوله ﴿لا تُشْرِكْ بي شيئاً﴾ في موضع الخبر لـ (أنْ) المخففة في أحد التأويلات[2].

(٤) وقوعها خبراً بعد خبر:

ومن ذلك قوله: ﴿إنَّ الفضلَ بيدِ الله يؤتيه من يشاء﴾[3]: قوله ﴿يؤتيه مَنْ يشاء﴾ إمَّا أنْ يكون مستأنفاً وإمَّا أنْ يكون في موضع الخبر الثاني لـ (إنَّ)[4].

ومنه قوله: ﴿كلَّا إنَّها لظى نزَّاعةً للشوَى تدعو مَنْ أدْبَرَ وتَولَّى﴾[5]. قوله: ﴿تدعو...﴾ في موضع الحال من الضمير في (نزَّاعةً) أو في موضع الخبر الثاني لـ (إنَّ)، وأجازوا فيه أنَّ يكون خبر مبتدأ مقدَّر، ولا محوج إليه[6].

(٥) تصدُّرها بحرف ناسخ مهمل:

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين تولـوا منكم يوم التقى الجمعـان إنَّما اسْتَـزَلَّهُمُ الشيـطانُ ببعضِ ما كَسَبُـوا..﴾[7]: قـولـه ﴿إنَّمـا اسْتَـزَلَّهُم الشيطانُ...﴾ في موضع الخبر لـ (إنَّ)[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يأكلون أموالَ اليتامى ظُلماً إنَّما يأكلون في

---

(١) الحج: ٢٦.
(٢) انظر ما في هذا البحث من زيادة (أنْ) الصفحة: ١٣٨٩. وانظر شاهداً آخر، النور: ١١.
(٣) آل عمران: ٧٣.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٧٢، وانظر شاهداً آخر: النمل: ٣١.
(٥) المعارج: ١٥ - ١٧.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٤٠، حاشية الشهاب: ٨/٢٢٤. مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٠٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٦١.
(٧) آل عمران: ١٥٥.
(٨) انظر تفسير القرطبي: ٤/٢٤٣.

بطونهم ناراً وَسَيصْلَونَ سعيراً﴾[1]: القول فيها مثل سابقتها[2].

(٦) تصدُّرها بما يمكن أنْ يعدَّ فصلاً:

ومنه قوله تعالى: ﴿ألَم يعلموا أنَّ الله هو يَقْبَلُ التوبةَ عَنْ عبادِه...﴾[3]: يجوز في (هو) أنْ يكون فصلاً في أحد التأويلات[4].

ومنه قوله: ﴿إنَّا نحن نَزَّلْنا الذكرَ وإنَّا له لحافِظون﴾[5]، وقوله: ﴿وإنَّا لنحن نُحيي ونُميتُ...﴾[6].

(٧) كونها جملة نـداء:

ومن ذلك قوله: ﴿فلما أتاها نودي مِنْ شاطيء الوادِ الأيمنِ في البقعةِ المباركة مِنَ الشجرة أنْ يا موسى...﴾[7]: الظاهر في (أنْ) أنْ تكون تفسيرية لأنَّ النداء فيه معنى القول، وقيل إنَّها مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف، وجملة النداء في موضع الخبر، وقد منع العلامة الكافِيجي[8] وقوعها خبراً[9].

(٨) وقوعها خبراً لضمير الشأن:

ومن ذلك قوله: ﴿أكانَ للناسِ عجباً أنْ أوحينا إلى رَجُلٍ منهم أنْ أنْذِرِ

---

(١) النساء: ١٠.

(٢) انظر الدر المصون، ورقة: ١٥٩٨، التبيان في إعراب القرآن: ٣٣٣/١، البحر المحيط: ١٧٨/٣.

(٣) التوبة: ١٠٤.

(٤) انظر ما في هذا البحث من ضمائر الفصل الزائلة، الصفحة: ١٣٩٨.

(٥) الحجر: ٩.

(٦) الحجر: ٢٣، وانظر شواهد أُخرى: الحجر: ٢٥، يس: ١٢، ق: ٤٣، السجدة: ٢٥.

(٧) القصص: ٣٠.

(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٤/٢.

(٩) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٣٢/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٢٠/٢، حاشية الشهاب: ٧٣/٧. وانظرها في هذا البحث من حذف الخبر، الصفحة: ١٩٣.

النَّاسَ وبشِّرِ الذين آمنوا...﴾[1]، وقوله: ﴿وإذْ بوَّأنا لإبراهيمَ مكانَ البيتِ أنْ لا تُشْرِكَ بي شيئاً..﴾[2]: جملة الأمر في الآية الأولى وجملة النهي في الثانية في موضع الخبر لـ (أنْ) المخففة في أحد التأويلات[3].

(٩) اقترانها باللام في خبر (إنَّ)

ومن ذلك قوله: ﴿وإنَّ فريقاً منهم ليكتمون الحقَّ وهم يعلَمونَ﴾[4]، وقوله: ﴿أإنَّكم لتشهدونَ أنَّ مع الله آلهةً أُخرى...﴾[5]، وقوله: ﴿قد نَعْلَمُ إنَّه ليُحْزِنكَ الذي يقولون...﴾[6]، وقوله: ﴿إنَّا لنراكَ في ضلالٍ مبينٍ﴾[7].

(١٠) كونها جملة شرطية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّهم إنْ يظهروا عليكم يَرْجُموكُم..﴾[8].

(١١) وقوعها خبراً لـ ﴿إلاَّ﴾ التي بمعنى (لكنْ):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فسجَدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون إلاَّ إبليسَ أبى أنْ يكونَ مع الساجدين﴾[9]: يجوز أنْ يكون الاستثناء متَّصلاً على جعل

---

(١) يونس: ٢.
(٢) الحج: ٢٦.
(٣) انظر الصفحة: ٨٧٨ من هذا البحث، وانظر ما في هذا البحث من حذف أسماء الأحرف الناسخة، الصفحة: ٣١٣.
(٤) البقرة: ١٤٦.
(٥) الأنعام: ١٩.
(٦) الأنعام: ٣٣.
(٧) الأعراف: ٦٠، وانظر شواهد أُخرى: الأعراف: ٦٦، ٨١، التوبة: ٣٤، هود: ٧٩، ٩١، يوسف: ١٣، الإسراء: ١٠١، ١٠٢، الفرقان: ٢٠، النمل: ٦، القصص: ٧٦، العنكبوت: ٢٩.
(٨) الكهف: ٢٠.
(٩) الحجر: ٢٩ ـ ٣٠.

إبليس ملكاً، أو على أنّه من جنس الملائكة أوْ غيرهم ولكنّه داخل في حيِّزهم من باب التغليب، فتكون الجملة الفعلية بعد (إبليس) مستأنفة في جواب سؤال مقدَّر. ويجوز أنْ يكون الاستثناء منقطعاً على أنَّ (إلَّا) بمعنى (لكنَّ)، فيكون (ابليس) اسمها والجملة الفعلية خبرها، وذكر الشهاب[1] أنَّ في كون (إلا) الاستثنائية تعمل عمل (لكنَّ) خفاءً من جهة العربية، والظاهر عنده أنْ يكون ما عدَّ خبراً في معنى الخبر، وهو قول أبي حيان[2] أيضاً، وذكر الشهاب أيضاً أنَّ مَنْ لم يتنبه إلى ذلك عدَّه خبراً، وليس القول على ما زعم لأنَّ ذلك مذهب المتأخرين[3] كابن الحجاج وابن يسعون، إذْ ذهبا إلى أنَّ (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكنَّ)، فيكون الاسم المنصوب بعدها اسماً لها، ويكون الخبر في الغالب محذوفاً، وقد ذكر في هذه الآية، وفي قوله: ﴿قالوا إنَّا أُرْسِلْنا إلى قوم مجرمين إلَّا آلَ لوطٍ إنَّا لمنجوهم أجمعين﴾[4]، وقولَه: ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعَها إيمانها إلَّا قومَ يونسَ لمَّا آمنوا كشفنا عنهم عذابَ الخزي...﴾[5].

الجمل الاسمية الواقعة خبراً لأحد الأحرف الناسخة:

وهي أقل شيوعاً في التنزيل من الجملة الفعلية، وإليك ما فيه من ذلك: البقرة: ٦، ١٢، ١٣، ٣٢، ٣٧، ٥٤، ٦٢، ١٠٧، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٥٩، ١٦١، ١٦٨، ١٧٤، ٢٠٨، ٢١٨، ٢٨٣.

آل عمران: ٤، ٦، ٨، ١٨، ٣٥، ٦٢، ٧٧، ٩٠، ١٥٤، ١٧٠.

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٥/٢٩٢، ٣٠١.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٤٦٠، وانظر الكشاف: ٢/٣٩٠.
(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/١٤٣، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٢٤٩.
(٤) الحجر: ٥٩.
(٥) يونس: ٩٨.

الجن: ١١، ١٥.

الإنسان: ٢٣.

البروج: ١٠، ١١، ١٣.

البينة: ٦، ٧.

ولعل ما تتسم به ما يلي:

(١) تصدُّرها باسم ظاهر.

(٢) تصدرها بحرف ناسخ.

(٣) تصدُّرها بأداة شرط.

(٤) وقوعها خبراً لضمير الشأن.

(٥) وقوعها خبراً بعد خبر.

(٦) اقترانها بالفاء الزائدة.

(٧) تصدُّرها بما يمكن أَنْ يعدَّ ضمير فصل.

(٨) وقوعها خبراً لِـ (إلاّ) التي بمعنى (لكنَّ).

(١) تصدُّرها باسم ظاهر:

ومن ذلك قوله: ﴿إنَّ الذين يكتمون ما أَنْزَلْنا من البيِّناتِ والهدى مِنْ بعد ما بيّنه للناسِ في الكتاب أولئك يلعنهم اللهُ...﴾(١).

ومن ذلك قوله﴿فإنَّه آثِمٌ قَلْبه...﴾(٢): قوله (آثم) خبر مقدم و(قلبه)

---

(١) البقرة: ١٥٩.

(٢) البقرة ٢٨٣.

مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية في موضع خبر (إنَّ)، ويجوز أنْ يكون (قلبُه) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، وهي مسألة لا تصح إلاَّ على مذهب الأخفش والكوفيين لعدم الاعتماد على استفهام أوْ نهي[1]. والأظهر أنْ يكون (آثِمٌ) خبر (إنَّ) و(قلبُه) فاعل له.

ومنه قوله: ﴿إنَّ الذين كفروا بآياتِ اللهِ لَهُمْ عذابٌ شديد﴾[2]، وقوله: ﴿إنَّ الذين كفروا وماتوا وهم كفَّارٌ أولئك عليهم لعنةُ اللهِ...﴾[3].

(٢) تصدُّرها بحرف ناسخ:

ومن ذلك تصدرها بـ (لا) النافية للجنس، ومنه قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللهُ أنَّه لا إلَهَ إلاَّ هو العزيزُ الحكيمُ﴾[4]، وقوله: ﴿إنَّهم لا أيمان لهم...﴾[5] وقوله: ﴿قال آمنتُ أنَّـه لا إله إلاَّ الذي آمنَتْ به بنو إسرائيل...﴾[6].

ومن ذلك تصدُّرها بـ (إنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ إنَّا لا نُضيعُ أجرَ مَنْ أحْسَنَ عملاً﴾[7]: (إنَّ) الثانية وما في حيزها في موضع الخبر لـ(إنَّ) الأولى في أحد التأويلات[8].

ومنه قوله: ﴿إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوسَ والذين أشركوا إنَّ اللهَ يفصِلُ بينهم يومَ القيامةِ إن الله على كل

---

(١) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٠٣٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢٣٢/١، البحر المحيط: ٣٥٧/٢، تفسير القرطبي: ٤١٦/٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٦/١، مشكل إعراب القرآن: ١٢١/١.

(٢) آل عمران: ٤.

(٣) البقرة: ١٦١، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٧٤، آل عمران: ٧٧، ١٥٤، التوبة: ٢٢.

(٤) آل عمران: ١٨.

(٥) التوبة: ١٢.

(٦) يونس: ٩٠.

(٧) الكهف: ٣٠.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف خبر الأحرف الناسخة الصفحة: ٢١٧.

شيء شهيد﴾[١]: القول فيها مثل سابقتها[٢].

(٣) تصدُّرها بأداة شرط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ أجلِ ذلك كتبنا على بني إسرائيلَ أنّه مَنْ قَتَلَ نفساً بغير نفس أَوْ فسادٍ في الأرض فكأنَّما قتلَ الناسَ جميعاً...﴾[٣] وقوله: ﴿إنّه مَنْ يُشْرِكْ بالله فقد حرَّمَ اللهُ عليهِ الجَنَّةَ...﴾[٤]، وقوله: ﴿كتب ربُّكم على نفسه الرحمةَ أنّه مَنْ عمِلَ منكم سوءاً بجهالة ثم تابَ من بعده وأَصْلَحَ فإنَّه غفورٌ رحيم﴾[٥].

ومن ذلك تصدُّرها بـ (لَوْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا لَوْ أَنَّ لهم ما في الأرض جميعاً ومثلَهُ مَعَه ليفتدوا به مِنْ عذابِ يوم القيامة ما تُقُبِّلَ منهم....﴾[٦].

(٤) وقوعها خبراً لضمير الشأن:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّه مصيبُها ما أَصَابَهُم...﴾[٧]:

اسم (إنَّ) ضمير الشأن المتصل بها، فيكون (مصيبها) مبتدأ خبره (ما أصابهم)، والجملة الاسمية في موضع الخبر لضمير الشأن، وهو مذهب البصريين. ويجوز على مذهب الكوفيين أنْ يكون (مصيبها) خبراً على أنَّ الاسم الموصول فاعل لاسم الفاعل، وهو أقل تكلّفاً من المذهب البصري[٨].

---

(١) الحج: ١٧.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف خبر الأحرف الناسخة، الصفحة ٢١٧.

(٣) المائدة: ٣٢.

(٤) المائدة: ٧٢.

(٥) الأنعام: ٥٤، وانظر شواهد أُخرى: التوبة: ٦٣، يوسف: ٩٠، طه: ٧٤.

(٦) المائدة: ٣٦.

(٧) هود: ٨١.

(٨) انظر: البحر المحيط: ٥/٢٤٩، وانظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٨.

ومنه قوله: ﴿إنَّه أنا اللهُ العزيزُ الحكيمُ﴾[1]: ذكر أبو حيان[2] أنَّ الظاهر في الضمير في (إنَّه) أنْ يكون ضمير الشأن، فتكون الجملة الاسمية من قوله (أنا اللهُ العزيزُ الحكيمُ) في موضع الخبر. ويجوز أنْ يكون ضميرَ الله، فيصح أنْ يكون (أنا) فصلاً.

ومن ذلك وقوعها خبراً لضمير الشأن المحذوف الذي في موضع نصب على اسم الحروف الناسخة المخففة، ومنه قراءة عاصم من السبعة وغيره: ﴿والخامسةُ أنْ لعنةُ اللهِ عليهِ...﴾[3] بالتخفيف ورفع (لعنةُ) على أنَّ اسم (أنْ) ضمير الشأن المحذوف والجملة الاسمية في موضع الخبر[4].

(٥) وقوعها خبراً بعد خبر:

ومن ذلك قوله: ﴿إنَّ الساعةَ لآتيةٌ لا ريبَ فيها...﴾[5]: قوله ﴿لا ريبَ فيها﴾ إمَّا أنْ يكون في موضع الخبر الثاني أو في موضع الحال من الضمير المستتر في (لآتيةٌ).

ومنه قوله: ﴿إنَّ الذين كفروا منْ أهلِ الكتابِ والمشركينَ في نارِ جهنَّمَ خالدين فيها أولئك هم شرُّ البريَّة﴾[6]: قوله ﴿أولئك هم شرُّ البريَّة﴾ في موضع الخبر الثاني لـ (إنَّ)، والأوَّل هو قوله ﴿في نارِ جَهنَّمَ...﴾[7].

---

(١) النمل: ٩.
(٢) انظر البحر المحيط: ٧/٥٦، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٠٥.
(٣) النور: ٧.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٦٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/٩١٩، البحر المحيط: ٦/٤٣٤، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/١٠١، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٤٧، وانظر شواهد أخرى: المائدة: ٤٥، الأنعام: ١٥٣، التوبة: ١١٨، يونس: ١٠.
(٥) غافر: ٥٩.
(٦) البينة: ٦.
(٧) انظر إعراب ثلاثين سورة: ١٤٨.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّني أنا اللهُ لا إله إلاّ أنا فاعبُدْني...﴾[1].

(٦) اقترانها بالفاء الزائدة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمناتِ ثم لم يتوبوا فلهم عذابُ جهنَّم ولهم عذابُ الحريق﴾[2].

ومنه قوله: ﴿قُلْ إنَّ الموتَ الذي تفرّونَ منه فإنَّه مُلاقيكم﴾[3].

(٧) تصدُّرها بما يمكن أنْ يعدَّ فصلاً:

ومنه قوله: ﴿ألا إنَّهم هُمُ المفسدونَ...﴾[4]، وقوله: ﴿إنَّه هو التوابُ الرحيمُ﴾[5]، وقوله: ﴿إنَّك أنتَ العزيزُ الكريمُ﴾[6].

(٨) وقوعها خبراً لـ (إلاَّ) التي بمعنى (لكنَّ):

ومنه قوله: ﴿قالوا إنَّا أُرسِلْنا إلى قوم مجرمين إلاَّ آلَ لوطٍ إنَّا لمنجوهم أجمعين﴾[7]: (إلاَّ) تعمل عمل (لكنَّ) في الإستثناء المنقطع عند قوم[8].

---

(١) طه: ١٤ وانظر شاهدين آخرين: الحج: ٧، ٢٣.

(٢) البروج: ١٠.

(٣) الجمعة: ٨، وانظر شاهداً آخر النساء: ٩٧. وانظر ما في هذا البحث من زيادة الفاء، الصفحة: ١٣٤١.

(٤) البقرة: ١٢.

(٥) البقرة: ٣٧، وانظر الآية: ٥٤، ومن السورة نفسها.

(٦) الدخان: ٤٩، وانظر شواهد اخرى: البقرة: ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، المائدة: ١٠٩، ١١٦، ١١٨، الأنعام: ٧١. وانظر ما في هذا البحث من زيادة ضمير الفصل، الصفحة: ١٣٩٨.

(٧) الحجر: ٥٨ ـ ٥٩.

(٨) انظر ما في هذا البحث من جملة فعلية في موضع الخبر لأحد الأحرف الناسخة، الصفحة: ٨٦٥.

(٣) خبر الأفعال الناسخة:

وهو الجمل الفعلية والاسمية:

الجمل الفعلية التي في موضع الخبر لأحد الأفعال الناسخة:

وسأتحدث في هذه المسألة عن (كان) واخواتها، و(كاد) وأخواتها. وكون خبر هذه الأفعال جملة فعلية أكثر شيوعاً ودوراناً في التنزيل من كونه جملة اسمية، وإليك ما في التنزيل من ذلك:

البقرة: ١٠، ٢٠، ٣٣، ٥٧، ٦١، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٨٩، ١٠٣، ١١٣، ١٣٤، ١٥١، ١٧٠، ١٨٤، ١٨٧، ٢١٧، ٢٣٩، ٢٦٦، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣.

آل عمران: ٢٤، ٣١، ٥٥، ٧٩، ١٠٤، ١١٠، ١١٢، ١١٧، ١١٨، ١٤٣.

النساء: ١٢، ٢٢، ٢٣، ٤٣، ٥٩، ٧٨، ١٠٤، ١١٣.

المائدة: ٦، ١٣، ١٤،٤٠٨، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٨١، ١٠٤، ١٠٥، ١١٦.

الأنعام: ٥، ١٠، ٢٢، ٢٤، ٢٨، ٣٠، ٣٥، ٤٣، ٤٩، ٦٠، ٧٠، ٨١، ٨٨، ٩٣، ٩٤، ١٠٨، ١١١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٨، ١٥٨، ١٥٩.

الأعراف: ٩، ٣٧، ٣٩، ٤٣، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٧٠، ٨٧، ٩٦، ١١٨، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٧، ١٥٠، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٧، ١٨٥، ١٨٨.

الأنفال: ٣٥.

الحاقة: ٣٣ ـ ٣٤.

نوح: ٤.

المدثر: ٤٤ ـ ٤٥، ٤٦.

الإنسان: ٧.

النبأ: ٢٧.

وتحظى (كان) بالقسم الأكبر من هذه الجمل الفعلية[1]، ولعل أهم ما تتسم به ما يلي:

(١) تصدُّرها بفعل مضارع.

(٢) تصدُّرها بفعل ماض.

(٣) اقترانها باللام الفارقة مع (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة.

(٤) وقوعها خبراً بعد خبر.

** ** **

(١) تصدُّرها بفعلٍ مضارع:

ومن ذلك خبر (كان)، ومنه قوله تعالى: ﴿لو كانوا يعلمون﴾[2]، وقوله: ﴿فيما كانوا فيه يختلفون﴾[3]، وقوله: ﴿ما لم تكونوا تعلمون﴾[4]

ومن ذلك خبر (أصبح)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَح يقلبُ كفيه على ما

---

(١) انظر ما في سورة البقرة من ذلك: ١٠، ٢٠، ٣٣، ٥٧، ٦١، ٧٢، ٧٥، ٨٩، ١٠٣، ١١٣، ١٣٤، ١٥١، ١٧٠، ١٨٤، ١٨٧، ٢٣٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣.

(٢) البقرة: ١٠٣.

(٣) البقرة: ١١٣.

(٤) البقرة: ٥١.

أَنْفَق فيها. . .﴾[1]، وقوله: ﴿وأَصْبَح الذين تمنَّوْا مكانه بالأمس يقولون ويكأنَّ الله يبسُطُ الرزقَ. . .﴾[2] وقوله: ﴿فأصبحوا لا يُرى إلاَّ مساكِنُهم. .﴾[3].

ومن ذلك خبر (ظلَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿لظلُّوا مِنْ بعدِه يكفرون﴾[4]، وقوله: ﴿لَوْ نشاء لجعلناه حُطاماً فظلتم تفكَّهون﴾[5].

ومن ذلك خبر (لا يزال) ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردُّوكم عن دينِكم. . .﴾[6] وقوله: ﴿ولا تزالُ تطَّلِعُ على خائنةٍ منهم إلاَّ قليلاً منهم. . .﴾[7]، وقوله: ﴿ولا يزالُ الذين كفروا تُصيبُهم بما صَنعُوا قارعةٌ. . .﴾[8].

ومن ذلك خبر (لا تفتأ)، وفي التنزيل من ذلك موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿قالوا تالله تفتأُ تذكرُ يوسفَ. . .﴾[9].

ومن ذلك خبر (ليس)، ومنه قراءة زيد بن علي الشاذة: ﴿أليْس ذلك يقدر على أنْ يحيي الموتى﴾[10] على أنَّ (يقدِرُ) مضارع[11].

ومنه قراءة الجحدري وغيره الشاذة: «أَوَ لَيس الذي خلق السمواتِ والأرضَ يقدِرُ على أن يَخْلُقَ مثلَهُم. . . .»[12]، على أنَّ (يقدِرُ) مضارع[13].

ومن ذلك خبر (كاد)، ومنه قوله تعالى: ﴿فذبحوها وما كادوا

(1) الكهف: ٤٢.
(2) القصص: ٨٢.
(3) الأحقاف: ٢٥.
(4) الروم: ٥١.
(5) الواقعة: ٦٥.
(6) البقرة: ٢١٧.
(7) المائدة: ١٣.
(8) الرعد: ٣١.
(9) يوسف: ٨٥.
(10) القيامة: ٤٠.
(11) انظر البحر المحيط: ٨/٣٩١.
(12) يس: ٨١.
(13) انظر: البحر المحيط: ٧/٣٤٨، تفسير القرطبي: ١٥/٦٠، حاشية الشهاب: ٧/٢٥٦.

يفعلون﴾[1] وقوله: ﴿فما لِهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً﴾[2]، وقوله: : ﴿وكادوا يقتلونني. . .﴾[3].

ومن ذلك خبر (طَفِق)، ومنه قوله: ﴿وطفقا يخصِفان عليها مِنْ ورقِ الجنَّةِ. . .﴾[4].

(٢) تصدُّرها بفعلٍ ماضٍ:

زعم الكوفيُّون[5] أنَّ هذه الجملة لا بدَّ من اقترانها بـ (قد) والبصريون لا يقدِّرونها وهو الظاهر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ لم تكونوا دخلتم بهن فلا جُناحَ عليكم. . .﴾[6]، وقوله: ﴿إنْ كنتُ قُلتُه فقد عَلِمْتَه. . .﴾[7]، وقوله: ﴿وإنْ كان كَبُرَ عليكَ إعراضُهم. . .﴾[8].

وقد جاءت مقترنة بـ (قد) في قوله تعالى: ﴿وأَنْ عسى أنْ يكون قَدِ اقتربَ أَجَلُهم. . .﴾[9].

(٣) اقترانها باللام الفارقة مع (إنْ) المخففَّة من الثقيلة[10]:

ومن ذلك قوله: ﴿وإنْ يكادُ الذين كفروا لَيُـزْلِقونَـكَ بأبْصـارِهم﴾[11]

---

(١) البقرة: ٧١.

(٢) البقرة: ٧٨.

(٣) الأعراف: ١٥٠، وانظر شواهد أخرى: التوبة: ١١٧، الإسراء: ٧٤، ٧٦، الكهف: ٩٣، مريم: ٩٠، طه: ١٥، الحج: ٧٢، النور: ٣٥، ٤٣، الفرقان: ٤٢، الشورى: ٥، الزخرف: ٥٢، الملك: ٨، القلم: ٢١، الجن: ١٩.

(٤) الأعراف: ٢٢، وانظر طه: ١٢١.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف (قد) الصفحة: ٨١٢.

(٦) النساء: ٢٣.

(٧) المائدة: ١١٦.

(٨) الأنعام: ٣٥، وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ١٥٨، الأعراف: ٨٧، يونس: ٩٨، النمل: ٧٢، القمر: ١٤، الممتحنة: ١.

(٩) الأعراف: ١٨٥.

(١٠) انظر ما في هذا البحث من حذف أسماء الأحرف الناسخة، الصفحة: ٣١٣.

(١١) القلم: ٥١.

وقوله: ﴿وإنْ كانوا ليَقولون. . .﴾[1].

(٤) وقوعها خبراً بعد خبر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كنتَ ثاوياً في أهلِ مَـدْيَنَ تتلو عليهم آياتِنا. .﴾[2]: قوله: ﴿تتلو عليهم. . .﴾ في موضع الحال من الضمير في (ثاوياً)، ويجوز أنْ يكون خبراً ثانياً لـ (كانَ)[3].

الجمل الاسمية التي في موضع الخبر لأحد الأفعال الناسخة:

ولعل ما يميز هذه الجمل أنّها قليلة الدوران في التنزيل، ولم أقف في التنزيل إلاّ على عشرة مواضع، هذه المواضع مصدَرُها القراءة أو الافتنان في الأوجه الإعرابية.

ومن الأول قراءة أبي سعيد الخدري الشاذة: ﴿وأمّا الغُلام فكان أبواه مؤمنان. . .﴾[4] على أنّ اسم (كان) ضمير الشأن أوْ ضمير الغلام والجملة الاسمية من (أبواه مؤمنان. . .) في موضع الخبر. وأجاز أبو الفضل[5] الرازي أنْ تكون القراءة محمولة على لغة بلحرث بن كعب وغيرهم.

ومن ذلك ما ذكره أبو البقاء[6] من أنّه قُرِيءَ: ﴿ظلَّ وجهُهُ مُسْوَدُّ وهو كظيم﴾[7] بالرفع على أنّ الجملة الاسمية في موضع خبر (ظلّ) واسمها ضمير مستتر.

---

(١) الصافات: ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٢) القصص: ٤٥.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٢٢/٢، البحر المحيط: ١٢٢/٧.

(٤) الكهف: ٨١.

(٥) انظر: البحر المحيط: ١٥٥/٦، وانظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٣/٢.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٣٨/٢، وانظر: حاشية الشهاب: ٤٣٦/٧، مشكل إعراب القرآن: ٢٨٢/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٥٢/٢. وانظر شاهداً آخر: الشعراء: ١٩٧.

(٧) النحل: ٥٨.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿تَتَّخِذون أيمانكم دخلاً بينكم أنْ تكون أُمّةٌ هي أرْبى مِنْ أُمَّةٍ...﴾[1]: الجملة الإسمية من قوله (هي أربى مِنْ أُمَّةٍ﴾ في موضع الخبر لـ (كان) في أحد التأويلات[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال موسى ربِّي أعْلَمُ بِمَن جاء بالهدى مِنْ عندِه ومَنْ تكونُ له عاقِبةُ الدَّارِ...﴾[3]: (لَهُ) في موضع الخبر لـ (تكون) على أنَّ الاسم (عاقبةُ الدار)، وأجاز أبو البقاء[4] أنْ يكون اسمها ضميراً مستتراً يعود على (مَنْ) فتكون الجملة الاسمية في موضع الخبر لها.

ومن ذلك عطف الجملة الاسمية على خبر (كان) المفرد، ومنه قوله تعالى:
﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذًى مِنْ رأسِه ففديَةٌ مِنْ صيامٍ...﴾[5]: في قوله ﴿به أذًى..﴾ ثلاثة أقوال:

أ ـ أنْ يكون (به) معطوفاً على خبر (كان) المفرد على أنَّ (أذى) فاعل بالجار والمجرور، فيكون العطف من عطف المفردات، وهو الظاهر.

ب ـ أن يكون (به) في موضع الخبر لـ (أذًى) والجملة الاسمية معطوفة على خبر (كان) المفرد.

جـ ـ أنْ يكون في الكلام إضمار (كان) أي: أوْ كان به أذًى وهو تكلف لا محوج إليه[6].

---

(١) النحل: ٩٢.
(٢) انظر ما في هذا البحث من ضمير الفصل، الصفحة ١٤١٦.
(٣) القصص: ٣٧.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٠٢١/٢، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٧٥، ١٤٣، الروم: ٣٠، ٤٧.
(٥) البقرة: ١٩٦.
(٦) انظر الدر المصون: ورقة:٧٠٣، البحر المحيط: ٧٥/٢.

ثانياً: الجمل الواقعة فاعلاً أوْ ما ينوب عنه:

ذكر السيوطي[1] أنَّ الصحيح أنَّ الجملة لا تقع فاعلاً ولا نائباً عنه إلاَّ إنِ اقترن بها حرف مصدري يجعلها في تقدير المفرد.

والقول نفسه مع أبي حيان[2]، وصاحب (إعراب القرآن)[3] المنسوب إلى الزجاج. وأجاز هذه المسألة هشام وثعلب[4] بلا قيد وقيَّدها الفراء بكون الفعل قلبياً ووجود معلِّق عن العمل، كقولنا: ظهر لي أقام زيدٌ، وقد مَنَع قولنا: يعجبني يقومُ زيدٌ.

والبصريون ومن يدور في فلكهم لا يجوِّزون وقوع الفاعل جملة[5].

وذهب ابن هشام[6] إلى أنَّ الصواب أنَّ نائب الفاعل في فعل القول يكون المقول لأنَّه منصوب به قبل حذف الفاعل.

وبعد: فلقد انتهيت إلى أنَّ في التنزيل مواضع محمولة على كـون الفاعل جملة، ولعلَّ أهم ما تتسم به هذه الجملة ما يلي:

(١) تصدُّرها بهمزة الاستفهام.

(٢) تصدُّرها بـ (كيف).

(٣) تصدُّرها بـ (كـم).

---

(١) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ٢/١٨.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥/٤٣٦، ٧/٤٣٩.

(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/١٢٠ ـ ١٢١.

(٤) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢/٢٧١ ـ ٢٧٢، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٦٨، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/٣١، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٤٢٨، البحر المحيط: ١/٦٠.

(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٦٨، البحر المحيط: ٥/٤٣٦، ٧/٤٣٩.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٤٠٢.

(٤) تصدُّرها بـ (أيّ).

(٥) تصدرها بلام القسم أو اللام الموطئة له.

(٦) تصدُّرها بحرف نداء.

(٧)كونها مفعولاً للقول قبل حذف الفاعل.

(١) تصدُّرها بهمزة الاستفهام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أمْ لَمْ تُنذِرْهم لا يؤمنون﴾(١) في موضع قوله ﴿أأنذرتهم...﴾ أوجه من الأعاريب:

أ ـ أنْ يكون في قوة التأويل بالمفرد على أنَّه في موضع الخبر للمبتدأ (سواء) أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه.

ب ـ أنْ يكون بالتأويل السابق في موضع رفع على الابتداء، والخبر (سواء عليهم) أي: الإنذار وعدمه سواءٌ.

وهذان القولان ذكرهما السمين الحلبي(٢)، وكأني به لا يجوِّز أنْ تكون الجملة مبتدأ أوْ فاعلاً، ولذلك أشار إلى أنهما في تأويل المفرد.

وأجاز أبو علي الفارسي في نقل ابن جني(٣) عنه أنْ تقع الجملة الاسمية موقع الفعل المضارع المنصوب بـ (أنْ)، ومنع أنْ تكون الجملة الفعلية مبتدأ إلاَّ إذا اقترن الفعل بـ (أنْ) المصدرية أو مقدَّرة. والقول نفسه مع البيضاوي(٤) في أنَّ الفعل لا يُخْبَرُ عنه بل يُخْبَرُ به.

---

(١) البقرة: ٦.
(٢) انظر الدر المصون، ورقة: ٨٢.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ١/٢٦٧ ـ ٢٦٩.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ١/٢٦٧ ـ ٢٦٩.

وأجاز أبو البقاء[1] أنْ تقع الجملة مبتدأ في أحد تأويلاته.

وإنّني لأميل في هذه المسألة إلى القياس على ما في التنزيل من شواهد تجيز كون الجملة مبتدأ أو فاعلاً.

جـ ـ أنْ يكون في موضع الفاعل للمصدر (سواء)، و(سواء) خبر (إنَّ) أي: استوى عندهم الإنذار وعَدمُه. وقد ردَّه أبو حيان[2] لأنَّ الجملة لا تصح عنده أنْ تقع فاعلاً، وهي مسألة فيها ثلاثة أقوال كما مر: الأوّل: المنع مطلقاً، وهو مذهب البصريين وأبي حيان وغيره. والثاني: الإجازة مطلقاً من غير قيد، وهو مذهب هشام وثعلب. والثالث: مذهب الفراء، وهو الإجازة بقيد كون الفعل من أفعال القلوب وتعليقه عن العمل.

(٢) تصدُّرها بـ (كيف)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وتبيَّن لكم كيفَ فَعَلْنا بِهِم...﴾[3]: قوله ﴿كيف فعلنا بهم...﴾ في موضع فاعل (وَتَبيَّن) في أحَد التأويلات[4].

(٣) تصدُّرها بـ (كم)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يهدِ لَهم كَم أهلَكْنا قبلَهم من القرونِ...﴾[5]، في فاعل (يهدِ) أوجه:

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢١، ٦٠٨، وانظر في هذه المسألة: البحر المحيط: ١/٤٥، الكشاف: ١ /١٥١، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤٩،

(٢) انظر البحر المحيط: ١/٦٠.

وانظر شواهد أُخرى: الأعراف: ١٩٣، إبراهيم: ٢١، الشعراء: ١٣٦، يس: ١٠، المنافقون: ٦.

(٣) إبراهيم: ٤٥.

(٤) انظر ما في هذا البحث من مصادر مؤوّلة من (كيف) وما في حيزها، الصفحة: ١١١٨.

(٥) طه: ١٢٨.

أ ـ أنْ يكون ضمير الله تعالى أي: ألم يبيِّنْ اللهُ لَهُمْ، ويعزِه قراءة (نهد) بالنون، وهو أحسن هذه الأوجه عند أبي حيان[١] وابن هشام[٢].

ب ـ أن يكون مقدَّراً أي: ألم يهد لهم الهدى والآراء والنظر، وهو قول ابن عطية وأبي العباس المبرد، وهو ليس بجيد عند أبي حيان[٣] لأنَّ فيه حذف الفاعل، وذكر أبو حيَّان أنَّ الصواب أنْ يكون مضمراً. وذهب أبو البركات بن الأنباري إلى أنّه مقدَّر أيضاً: «وفاعل (يهدِ) مقدَّر، وهو المصدر، وتقديره: أو لم يهد لهم الهدى أو الأمر...»[٤].

جـ ـ أنّ يكون الجملة من قوله ﴿كَمْ أهلَكْنا قبلَهم مِنَ القرون...﴾، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[٥]، وقد ردَّه ابن هشام[٦] لأنَّ الجملة لا تقع فاعلاً عنده.

د ـ أنْ يكون (كم)، وهو قول ابن عصفور[٧]، وقد عدَّه ابن هشام[٧] وهماً،وهو محمول على لغة بعض العرب في عدم التزامهم بصدرية (كم) الخبرية، وهي لغة رواها الأخفش[٨] وقد اعترف برداءتها، وتخريج التنزيل عليها عند ابن هشام[٨] رداءة.

والقول الظاهر عند ابن هشام أنْ يكون (كَمْ) في موضع نصب على

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦/٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٦٨.

(٣) انظر البحر المحيط: ٦/٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٥٤.

(٥) انظر الكشاف: ٢/٥٥٨.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٦٨، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٣١.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٦٨.

(٨) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٦٨.

المفعول به على أنَّ الفاعل ضمير الله أو ضمير (الهدى)، والجملة الاستفهامية في موضع نصب على المفعول به لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل لأنَّ (يهدِ) بمعنى العلم، وهو قول ليس بظاهر عند أبي حيان[1] لأنَّ (كم) الخبرية لا تعلَّق عن العمل، وعليه فالمفعول محذوف أي: أفلم يَهْدِ لهم العِبَرَ بإهلاك القرون السابقة، وجملة الاستفهام مفسره له، وإنَّني لأميل إلى ما ذهب إليه ابن هشام لأنَّه لا حذف فيه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يهدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا قبلَهم مِنَ القرونِ...﴾[2]: القول فيها مثل سابقتها[3].

(٤) تصدُّرها بـ(أيّ):

ومن ذلك قراءة حكاها الأخفش: ﴿ثم بعثناهم ليُعلم أيُّ الحزبين أحْصى لِما لَبِثوا أَمَداً﴾[4]: ببناء الفعل للمفعول: ذكر الزمخشري[5] أنَّ الفعل معلَّق عن العمل في الجملة الاستفهامية بعده، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان[6] والبصريين.

---

(١) انظر البحر المحيط: ٢٨٨/٦ ـ ٢٨٩، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٠٧/٢، مشكل إعراب القرآن: ٧٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٥٤/٢، معاني القرآن للفراء: ١٩٥/٢، حاشية الشهاب: ٢٣٣/٦، الكشاف: ٥٥٨/٢.

(٢) السجدة: ٢٦.

(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٤٤، ٧٦٨، الكشاف: ٢٤٦/٣، معاني القرآن للفراء: ٣٣٣/٢، مشكل إعراب القرآن: ١٩٠/٢، تفسير القرطبي: ١١٠/١٤، التبيان في تفسير القرآن: ٢٧٨/٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦١/٢، حاشية الشهاب: ١٥٥/٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٥٤/٢.

(٤) الكهف: ١٢.

(٥) انظر الكشاف: ٤٧٣/٢.

(٦) انظر البحر المحيط: ٤٧٣/٢ وانظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٧٨.

(٥) تصدُّرها بلام القسم أو اللام الموطئة:

ومن تصدرها بلام القسم قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات لَيَسْجُنُنَّه حتى حين﴾[1]: قوله ﴿لَيَسْجُنُنَّه﴾ في موضع الفاعل[2].

ومن تصدُّرها باللام الموطئة قوله: ﴿ولقد أُوحِيَ إليكَ وإلى الذين من قبلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عملُك ولَتكونَنَّ من الخاسرين﴾[3]: ذكر أبو حيان[4] أنَّ الجملة من قوله ﴿لَئِنْ أشركتَ...﴾ هي الوحي، فتكون قائمة مقام الفاعل، وذكر أيضاً أنَّ هذا مخالف لمذهب البصريين، والقائم مقام الفاعل عنده هو (إليك)، والأظهر أنّ يكون القسم وجوابه قائماً مقام الفاعل لأنَّ المعنى عليه بين.

(٦) تصدُّرها بحرف نداء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلمَّا أتاها نودِيَ يا موسى﴾[5]: الظاهر في نائب الفاعل عندي أنَّ يكون جملة النداء، وقيل إنَّ الفاعل ضمير موسى أو ضمير المصدر على أنَّ جملة (يا موسى) تفسيرية[6].

(٧) كونها مفعولاً للقول قبل حذف الفاعل:

ويشيع ذلك في التنزيل في مواضع كثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا قيلَ

---

(١) يوسف: ٣٥.

(٢) انظر ما في هذا البحث من المصادر المؤوَّلة من اللام، الصفحة: ١١١٤. وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٦٨/١، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٤٢٨/٢.

(٣) الزمر: ٦٥.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٣٩/٧، وانظر التبيان في تفسير القرآن: ٤٣/٩، تفسير القرطبي: ٢٧٦/١٥.

(٥) طه: ١١.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٨٦/٢، حاشية الشهاب: ١٩٢/٦.
وانظر: شاهدين آخرين: هود: ٤٤، ٤٨.

لهم لا تُفْسِدوا في الأرضِ﴾(1): في نائب الفاعل ثلاثة أقوال:

أ ــ أنْ يكون جملة قوله ﴿لا تُفْسِدوا في الأرض...﴾ لأنَّها مقول القول، أي: وإذا قيل لهم هذا الكلامُ أو هذا اللفظُ، وهو الظاهر عندي. والصواب عند ابن هشام أنَّ القائم مقام الفاعل الجملة لأنَّها قبل حذف الفاعل كانت مفعولاً.

ب ــ أنْ يكون مضمراً يعود إلى القول أي: وإذا قيل لهم قولٌ، فتكون الجملة مفسِّرة له، وهو قول ابن عصفور(2)، واختيار أَبي البقاء(3)، وقد مرَّ أنَّه أجاز وقوع الجملة فاعلاً.

جـ ــ أنْ يكون شبه الجملة (لهم)، وهو محمول، على قول الكوفيين الذين يجيزون إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو اختيار أبي البركات بن الأنباري(4).

ومنه قوله: ﴿وقيلَ لهم ذوقوا عذابَ النارِ...﴾(5)، وقوله: ﴿قيل ادخُلِ الجَنَّةَ...﴾(6)، وقوله: ﴿وقيل للظالمين ذوقوا ما كنتم تكسِبونَ﴾(7)، وقوله: ﴿وقيل يا أرْض ابلعي ماءَكِ...﴾(8)، وقوله: ﴿قيل يا نوحُ اهبِطْ..﴾(9) وقوله: ﴿وإذا قيل لهم ماذا أَنْزَلَ رَبُّكم...﴾(10)، وقوله:

---

(1) البقرة: 11.
(2) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): 2/402.
(3) انظر التبيان في إعراب القرآن: 1/28.
(4) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: 1/56.
(5) السجدة: 20.
(6) يس: 26.
(7) الزمر: 24.
(8) هود: 44.
(9) هود: 48.
(10) النحل: 24.

﴿وقيل للناس هل أنتم مجتمعونَ﴾[1] وقوله: ﴿وقيل لهم أين ما كنتم تَعْبُدونَ﴾[2]، وقوله: ﴿فلما جاءت قيل أهكذا عَرْشُكِ...﴾[3].

ثالثاً: الجمل الواقعة مبتدأ:

لقد مرَّ[4] أن النحويين لم يجوزوا وقوع الجملة مبتدأ من غير سابك، وفي التنزيل مواضع يمكن حملها على أنَّها مبتدأ، وهي تردُّ مزاعِمَهم.

ومن هذه المواضع تصدُّر هذه الجملة بهمزة التسوية، ومنه قوله تعالى: ﴿إن الذين كَفَروا سواءٌ عليهم أأنْذَرْتَهم أم لم تُنْـذِرْهم لا يؤمنون﴾[5]: قوله: ﴿أأنْذَرْتَهُم...﴾ في موضع المبتدأ في أحد التأويلات[6].

ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿ومِنْ آياتِه يُـريكُمُ البرْقَ خوفاً وطمعاً..﴾[7]: قوله ﴿يُرِيكُمُ البرقَ خوفاً وطمعاً...﴾ في موضع رفع على الابتداء[8].

ومن ذلك الجملة المصدَّرة باللام المفتوحة إنْ لم نحمل الكلام على سبك مصدَر من اللام وما في حيِّزها[9]، ومنه قراءة عاصم من السبعة:

---

(١) الشعراء: ٣٩.
(٢) الشعراء: ٩٢.
(٣) النمل: ٤٢.
(٤) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع الفاعل أو نائبه، الصفحة: ٨٩٧.
(٥) البقرة: ٦.
(٦) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع الفاعل أو نائبه، الصفحة: ٨٩٧. وانظر شواهد أخرى: الأعراف: ١٩٣، إبراهيم: ٢١، الشعراء: ١٣٦، يس: ١٠، المنافقون: ٦.
(٧) الروم: ٢٢.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف (أنْ) المصدريَّة، الصفحة: ٧٣٣، وانظر شاهدين آخرين: النساء: ٣٦، الأنعام: ٧١.
(٩) انظر ما في هذا البحث من مصادر مؤوَّلة من اللام وما في حيزها، الصفحة: ١١١٤.

﴿لِمَنْ تبعك منهم لأَمْلأَنَّ جهنَّمَ منكم أَجْمَعينَ﴾[1] بكسر اللام من (لِمَنْ)، وحمل الزمخشري القراءة على أنَّ (لِمَنْ) في موضع الخبر لقوله ﴿لأملأنَّ...﴾: «روى عصمة عن عاصم (لِمَنْ تَبعكَ) بكسر اللام بمعنى: لِمَنْ تَبعك منهم هذا الوعيدُ، وهو قوله: ﴿لأملأنَّ جهنَّم منكم أجمعين﴾ على أنَّ (لأملأنَّ) في محل الابتداء و(لِمَنْ تَبعكَ) خبره...»[2]، وقد ردَّ أبو حيان[3] هذا القول لأنَّ ما عدَّه الزمخشري مبتدأً جواب قسم محذوف، وجملة جواب القسم لا موضع لها من الإعراب، ولست أتفق مع أبي حيان فيما فهمه من كلام أبي القاسم الزمخشري لأنَّ أبا القاسم لا يخفى عليه ما مر، ولعل جملة القسم وجوابه هي التي في موضع رفع على الابتداء. وقد ذهب مكي بن أبي طالب[4] وأبو البقاء[4] إلى إجازة أنْ يكون لجملة جواب القسم موضع.

رابعاً: الواقعة مفعولاً:

ذكر النحويون[5] أنَّ الجملة تقع مفعولاً في المواضع التالية:

(١) إذا كانت محكية بالقول.

(٢) إذا كانت في موضع المفعول الثاني للأفعال الناسخة.

(٣) إذا كانت في موضع المفعول الثالث لأحد الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

---

(١) الأعراف: ١٨.
(٢) الكشاف: ٧١/١.
(٣) انظر البحر المحيط: ٢٧٨/٤.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد) ٤٠٧/٢.
(٥) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ١٨/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٣٩.

(٤) إذا كانت في موضع المفعول أو المفعولين للفعل المعلق عن العمل.

(٥) إذا كانت في موضع المفعول به في غير ما مر.

(٦) إذا كانت في موضع المفعول معه.

** ** **

(١) إذا كانت محكية بالقول:

ذكر ابن هشام[١] أنَّ ابن الحاجب اختار أنْ تكون الجملة بعد القول مفعولاً مطلقاً، وذكر أنَّ الصواب أنْ تكون مفعولاً به، وهو قول الجمهور.

وتُحكى الجمل بعد قول صريح، ومن ذلك قوله: ﴿ومِنَ الناس مَنْ يقولُ آمنَّا بالله وباليوم الآخِرِ...﴾[٢] وقوله: ﴿قالوا إنَّما نَحن مُصْلِحونَ﴾[٣] وقوله: ﴿ثم يقولونَ هَذَا مِنْ عندِ اللهِ...﴾[٤].

وتحكى أيضاً بعد ما هو مضمَّن معنى القول، وهو مذهب الكوفيين، أمَّا البصريون فيقدِّرون قولاً عاملاً، ويميل ابن هشام إلى البصريين: «ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو: ﴿ونادى نوحٌ ربَّه فقال ربِّ إنَّ ابني مِنْ أَهْلي﴾[٥]....»[٦]. ومما جاء في التنزيل من ذلك قراءة حمزة وابن عامر من السبعة: ﴿فنادَتْه الملائِكةُ وهو قائِمٌ يصلِّي في المحرابِ إنَّ الله يُبَشِّرُكَ بيحيى..﴾[٧]: قوله ﴿إنَّ اللهَ يبشِّرُكَ...﴾ معمول لـ (فنادته) لأنَّه مضمن

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٣٨.
(٢) البقرة: ٨.
(٣) البقرة: ١١.
(٤) البقرة: ٧٩.
(٥) هود: ٤٥.
(٦) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٣٩.
(٧) آل عمران: ٣٩.

معنى القول، وهو الظاهر، وتقدير الكلام عند البصريين: فنادته فقالت إنَّ اللهَ يبشِّرك، والأوّل أظهر لبعده عن تكلف التقدير[1].

ومنه قراءة عيسى بن عمر الشاذة: ﴿فاستجابَ لَهُم ربُّهم إنِّي لا أُضَيعُ عَمَلَ عاملٍ منكم...﴾[2] بكسر همزة (إنَّ) إمَّا على إضمار القول على مذهب البصريين وإمَّا على أنَّ (فاستجاب) فيه معنى القول، وهو الظاهر[3].

ومن ذلك قراءة الأعمش الشاذة: ﴿فأَذَّنَ مؤذِّنٌ بينهم إنَّ لَعْنَةَ اللهِ على الظالمين﴾[4] بكسر الهمزة والتشديد ونصب (لَعْنَةَ) على أنَّ (فأَذَّنَ) فيه معنى القول أو على إضمار القول كما مر[5].

وقد جاء القول في التنزيل من غير جملة محكية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فقولا له قولاً ليِّناً...﴾[6] وقوله: ﴿بَلْ قالوا مِثلَ ما قالَ الأَوَّلونَ﴾[7]، وقوله: ﴿وتقولون بأفواهِكم ما ليس لكم به عِلمٌ..﴾[8]، ففي هذه الآيات الكريمة قام المفرد مقام الجملة المحكية.

وقد جاء القول في التنزيل أيضاً من غير جملة محكية ومن غير إقامة المفرد مقامها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا يسبقونه بالقولِ وهم بأمرِه يَعْمَلونَ﴾[9]، وقوله: ﴿قال ربِّي يَعْلَمُ القولَ في السماءِ والأرْضِ وهو

---

(1) انظر: الدر المصون ورقة: ١١٧٨، الكشاف: ٤٢٨/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٢/١، حجة القراءات: ١٦٢.
(2) آل عمران: ١٩٥.
(3) انظر: الدر المصون ورقة: ١٥٤٤، البحر المحيط: ١٤٣/٣.
(4) الأعراف: ٤٤.
(5) انظر البحر المحيط: ٣٠١/٤، وانظر شواهد أخرى: المائدة: ٩، الأنفال: ٩، التوبة: ٣، الحج: ٤.
(6) طـه: ٤٤.
(7) المؤمنون: ٨١.
(8) النور: ١٥.
(9) الأنبياء: ٢٧.

السميعُ العليمُ﴾[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ وصَّلْنا لَهُمْ القولَ لعلَّهم يَتذَكَّرونَ﴾[2].

وقد يقع بعد القول جملة غير محكية به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَألْقَوْا إليْهِمُ القولَ إنَّكم لكاذِبون﴾[3]: قوله: ﴿إنَّكم لكاذبون﴾ مستأنف وليس داخلاً في حيِّز القول.

ومنه قوله تعالى: ﴿فلا يَحْزُنْكَ قولُهم إنَّا نَعْلَمُ ما يُسِرُّونَ وما يُعْلِنونَ﴾[4]، قوله (إنَّا نَعْلَمُ) مستأنف، وليس مقولاً للقول[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يَحْزُنْكَ قولُهم إنَّ العزَّةَ لله جميعاً...﴾[6]: القول فيها مثل سابقتها[7] لأنَّهم لم يقولوا إنَّ العزة لله.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّما قولُنا لشيء إذا أرَدْناهُ أنْ نقولَ له كُنْ فيكونُ﴾[8]: قوله ﴿أنْ نقولَ...﴾ في موضع الخبر لـ (قَوْلُنا).

وتشيع الجملة المحكية في التنزيل في مواضع كثيرة، ولعل ما يعزز ذلك ما في سورة البقرة من ذلك: ٨، ١١، ١٣، ١٤، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٨، ٩١، ٩٣، ٩٤،

---

(١) الأنبياء: ٤.
(٢) القصص: ٥١، وانظر شواهد أُخرى: النحل: ٨٦، القصص: ٦٣، الأحزاب: ٣٢، سبأ: ٣١، الفتح: ١٥، الأحقاف: ١٨.
(٣) النحل: ٨٦.
(٤) يس: ٧٦.
(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٢٥٣/٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٠٢.
(٦) يونس: ٦٥.
(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٠٢، ٥٤٢، البحر المحيط: ١٧٦/٥، حاشية الشهاب: ٤٦/٥.
(٨) النحل: ٤٠.

٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١١١، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٧، ١٨٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٧٥، ٢٨٥.

ولعلَّ أهم ما تتسم به هذه الجملة في التنزيل ما يلي:

(١) تصدُّرها بفعل.

(٢) تصدُّرها بحرف ناسخ.

(٣) تصدُّرها بأداة استفهام.

(٤) تصدُّرها باسم.

(٥) تصدُّرها بحرف نداء.

(٦) تصدُّرها بأداة شرط.

(٧) كونها جملة قسمية.

(٨) حذف أحد ركنيها.

(٩) كونها معمولة لقول محذوف.

(١٠) كونها معطوفة على جملة محكية.

(١) تصدرها بفعل:

ومن ذلك تصدُّرها بفعل مضارع، ومنه قوله تعالى: ﴿وقالوا لَنْ تَمَسَّنا النارُ إلاَّ أياماً معدودة...﴾[١]، وقوله: ﴿قالوا نُؤْمِنُ بما أُنْزِلَ علينا...﴾[٢]،

---

(١) البقرة: ٨٠.

(٢) البقرة: ٩١.

وقوله: ﴿وقالوا لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إلاَّ مَنْ كان هوداً أو نصارى...﴾[1].

ومن ذلك تصدرها بماض متصرِّف، ومنه قوله: ﴿وإذا لَقُوا الذين آمنوا قالوا آمنـا...﴾[2]، وقولـه: ﴿وقالـوا اتَّخَذَ اللهُ ولـداً...﴾[3]، وقولـه: ﴿يقولون آمنَّا به كلٌّ مِن عندِ ربِّنا...﴾[4].

ومن ذلك تصدُّرها بماضٍ جامد، ومنه قوله تعالى: ﴿وقالتِ النصارى لَيْستِ اليهودُ على شيء وهم يتلونَ الكتابَ...﴾[5] وقوله: ﴿قال عسى ربُّكم أنْ يُهْلِكَ عدوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُم في الأَرْضِ...﴾[6]، وقوله ﴿قل عَسى أنْ يكون قريباً﴾[7].

ومن ذلك تصدُّرها بفعل أمر، ومنه قوله تعالى: ﴿فقلنا لهم كونوا قردةً خاسئين﴾[8]، وقوله: ﴿قالـوا ادع لنا ربَّـك...﴾[9]، وقولـه: ﴿فقلنا اضربوه ببعضِها..﴾[10].

(٢) تصدُّرها بحرف ناسخ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا إنَّما نحنُ مُصْلِحونَ﴾[11]، وقوله: ﴿قالوا إنَّا معكم إنَّما نَحْنُ مُسْتَهزِئونَ﴾[12]، وقوله: ﴿قال إنَّه يقولُ إنَّها بقرةٌ لا

---

(١) البقرة: ١١١.
(٢) البقرة: ٧٦.
(٣) البقرة: ١١٦.
(٤) آل عمران: ٧.
(٥) البقرة: ١١٣.
(٦) الأعراف: ١٢٩.
(٧) الإسراء: ٥١، وانظر شواهد أخرى: الكهف: ٢٤، النمل: ٧٢، القصص: ٢٢.
(٨) البقرة: ٦٥.
(٩) البقرة: ٦٨.
(١٠) البقرة: ٧٣، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٠٢، ١٠٤، ١١١، ١٣٥.
(١١) البقرة: ١١.
(١٢) البقرة: ١٤.

فارضٌ ولا بِكرٌ. . .﴾[1] .

ومن ذلك تصدُّرها بـ (لا) النافية للجنس، ومنه قوله تعالى: ﴿وقالَ لا غالِبَ لَكُمُ اليومَ مِنَ الناسِ. . .﴾[2]، وقوله: ﴿قال لا عاصِمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللهِ إلاَّ مَنْ رَحِم. . .﴾[3]، وقوله: ﴿قال لا تثريبَ عليكُمُ اليومَ. . .﴾[4].

(٣) تصدرها بأداة استفهام:

ومن ذلك قوله: ﴿قالوا أنؤْمِن كما آمنَ السفهاءُ. . .﴾[5]، وقوله: ﴿قُلْ أأنتم أعْلَمُ أم اللهُ. . .﴾[6]، وقوله: ﴿قُلْ أتحاجُّونَنَا في اللهِ. . . .﴾[7].

ومن ذلك قوله: ﴿وأمَّا الذين كَفَروا فيقولونَ ماذا أرادَ اللهُ بهذا مثلاً. . .﴾[8]، وقوله: ﴿قال أنَّى يحيي هذه اللهُ بعدَ مَوْتِها. . .﴾[9].

(٤) تصدُّرها باسم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثمَّ يقولونَ هذا مِنْ عندِ اللهِ﴾[10]، وقوله: ﴿وقالوا قلُوبُنا غُلْف. . .﴾[11]، وقوله: ﴿قال أنا أُحْيِي وأُميتُ. . .﴾[12].

---

(١) البقرة: ٦٨، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١٠٢، ١٢٠، ١٢٤، ٢٤٧، ٢٤٠.
(٢) الأنفال: ٤٨.
(٣) هـود: ٤٣.
(٤) يوسف: ٩٢.
(٥) البقرة: ١٣.
(٦) البقرة: ١٤٠.
(٧) البقرة: ١٣٩.
(٨) البقرة: ٢٦.
(٩) البقرة: ٢٥٩.
(١٠) البقرة: ٧٩.
(١١) البقرة: ٨٨.
(١٢) البقرة: ٢٥٨ وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٢٢٢، المائدة: ١١٨، يوسف: ٦٦.

(٥) تصدُّرها بحرف نــداء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال يا آدمُ أنبِئْهُم بأسمائِهم...﴾[١]، وقوله: ﴿وإذْ قالَ موسى لقومِه يا قوم إنَّكم ظَلَمْتُم أنفُسَكُم...﴾[٢]، وقوله: ﴿وإذْ قُلتم يا موسى لَنْ نُؤْمِن لكَ...﴾[٣].

(٦) تصدرها بأداة شرط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سيقولُ الذين أشركوا لَوْ شاءَاللهُ ما أشْرَكْنا..﴾ ، وقوله: ﴿أوْ تقولوا لَوْ أنَّا أُنْزِلَ علينا الكتابُ لكنَّا أهدى منهم...﴾[٥]، وقوله: ﴿قل إنِ افتريتُه فعليَّ إجرامي...﴾[٦].

(٧) كونها جملة قسمية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال لَئِنْ لم يَهْدِني ربِّي لأكونَنَّ من القومِ الضالين﴾[٧]، وقوله: ﴿قال الملأ الذين استكبروا مِنْ قومِه لَنُخْرِجَنَّك يا شعيبُ...﴾[٨]، وقوله: ﴿قالوا تاللهِ لقد علمتم ما جئنا لِنُفْسِدَ في الأرضِ...﴾[٩].

---

(١) البقرة: ٣٣، وانظر الآية: ٣٥.
(٢) البقرة: ٥٤.
(٣) البقرة: ٥٥؛ وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١٢٧، ٢٠٠، ٢٠١، آل عمران: ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣.
(٤) الأنعام: ١٤٨.
(٥) الأنعام: ١٥٧.
(٦) هود: ٣٥. وانظر شواهد أُخرى: هود: ٣٨، يوسف: ٧٧، إبراهيم: ٨.
(٧) الأنعام: ٧٧.
(٨) الأعراف: ٨٨.
(٩) يوسف: ٧٢، وانظر شواهد أُخرى: إبراهيم: ١٣، ١٤، الكهف: ٤٨.

(٨) حذف أحد ركنيها[١].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لِمَنْ يُقْتَلُ في سبيلِ الله أمواتٌ بل أحْياءٌ..﴾[٢] أي: هم أمْواتٌ[١].

ومنه قوله: ﴿وقولوا حِطَّةٌ...﴾[٣]، وقوله: ﴿قالوا أضْغاثُ أحلامٍ...﴾[٤].

(٩) كونها معمولة لقول محذوف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إنّي أُشْهِدُ اللهَ واشْهَدوا أنّي بريءٌ مِمّا تُشْرِكون﴾[٥]، أي: وَقُلِ اشْهَدوا ليصحَّ عطف الإنشاء على الخبر[٦].

(١٠) كونها معطوفة على جملة مَحْكِيَّة:

ومن ذلك قوله: ﴿قالوا سَمِعنا وعَصَيْنا...﴾[٧]: قوله ﴿وعصينا﴾ معطوف على مقول القول.

ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا إنّا لله وإنّا إليه راجعون﴾[٨]، وقوله ﴿ومنهم مَنْ يقولُ ربَّنا آتِنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنةً وقِنا عذابَ النارِ﴾[٩].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة ١٣٩.

(٢) البقرة: ١٥٤.

(٣) الأعراف: ١٦١.

(٤) يوسف: ٤٤.

(٥) هود: ٥٤.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف القول، الصفحة: ٥٨٧.

(٧) البقرة: ٩٣.

(٨) البقرة: ١٥٦.

(٩) البقرة: ٢٠١، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٣٠، ٣٥، ٢٨٥، طه: ٢١ - ٢٢.

(٢) إذا كانت في موضع المفعول الثاني للأفعال الناسخة:

يقع مفعول هذه الأفعال الثاني جملة أو شبه جملة، وقيل إنَّ ما تدخل عليه (كان) وأخواتها تدخل عليه هذه الأفعال إلاَّ على المبتدأ المصدَّر باسم استفهام فإنَّ (كان) لا تدخل على هذه الجملة[١].

وذهب الفراء إلى أنَّ المفعول الثاني مشبَّه بالحال مستدِّلا على ذلك بوقوعه جملة أَوْ شبه جملة، والردُّ عليه مبسوط في كتب النحو[١].

ولعل أهمَّ ما تتسم به هذه الجملة ما يلي:

أ ـ كونها فعلية.

ب ـ كونها اسمية:

أ ـ كونُها فعلية:

وهي أكثر شيوعاً من الجملة الاسمية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولمَّا فتحوا متاعَهُم وجدوا بِضَاعَتَهُم رُدَّت إليهم...﴾[٢]، وقوله: ﴿حتى إذا بَلَغَ مَغْرِبَ الشمسِ وجدها تَغْرُبُ في عين حَمِئة...﴾[٣]: قوله: ﴿تَغْرُب...﴾ في موضع المفعول الثاني على أنَّ (وجدَ) من أفعال اليقين، ويجوز أَنْ يكون في موضع الحال على أنَّ الفعل بمعنى (أصابَ)[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿حتى إذا بَلَغَ مَطْلِعَ الشمسِ وجدَها تَطْلُع على قومٍ...﴾[٥]: القول فيها مثل سابقتها.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢/٢٢١، شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٤٦، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٤٣.

(٢) يوسف: ٦٥.

(٣) الكهف: ٨٦.

(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١١٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٧.

(٥) الكهف: ٩٠، وانظر شاهدين آخرين: الشعراء: ٧٤، المجادلة: ٢٢.

ومن ذلك وقوعها في موضع المفعول الثاني لـ (رأى)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما نراك اتَّبعَك إلَّا الذين هُمْ أراذِلُنا...﴾[1]: يجوز في (نرى) أنْ يكون من رؤية القلب، وأنْ يكون من رؤية العين[2]. ومنه قوله: ﴿فلمَّا رأى أيدِيَهُم لا تَصِلُ إليه نَكِرهُم..﴾[3]: القول فيها مثل سابقتها.

ومنه قوله تعالى: ﴿قال يا هارُونَ ما مَنَعَكَ إذْ رَأيْتَهُم ضَلُّوا﴾[4]: قوله (ضلُّوا) في موضع المفعول الثاني[5].

ومن ذلك وقوعها في موضع المفعول الثاني لـ (حَسِبَ) ومنه قوله تعالى: ﴿يحسَبونَ الأحزابَ لم يذهبوا...﴾[6].

ومن ذلك مفعول (جَعَل) الثاني، ومنه قوله: ﴿فاجعل أفْئِدةً مِنَ الناسِ تهوي إليهم﴾[7]: قوله ﴿تهوي إليهم﴾ في المفعول الثاني[8].

ومنه قوله: ﴿ومَنْ يُرِدْ أنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صدرَهُ ضيِّقاً حَرَجاً كأنَّما يصَّعَّدُ في السماءِ...﴾[9]: يجوز في قوله ﴿كأنَّما يَصَّعَّدُ...﴾ أنْ يكون في موضع المفعول الثاني حملاً على مذهب مَنْ يجيز تعدد الخبر، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال، وهو الظاهر[10].

---

(١) هود: ٢٧.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٥/٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٩٤.

(٣) هود: ٧٠.

(٤) طه: ٩٢.

(٥) انظر شواهد أُخرى: المائدة: ٥٢، الأنعام: ١٩٨، يوسف: ٢٨، ٣٦، الشورى: ٤٥، الجاثية: ٢٨، العلق: ٧، النصر: ٢.

(٦) الأحزاب: ٢٠.

(٧) ابراهيم: ٣٧.

(٨) انظر: حاشية الشهاب: ٥/٢٧٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٧١.

(٩) الأنعام: ١٢٥.

(١٠) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٣٨.

ومن ذلك مفعول (تَرَكَ) الثاني، ومنه قوله تعالى: ﴿وتَـرَكْنا بعضَهُم يومئذ يموجُ في بعضٍ...﴾[1]: قوله ﴿يموجُ...﴾ في موضع المفعول الثاني لـ (تركنا) لأنه من أفعال الصيرورة، وذهب قوم إلى أنَّه يتعدى إلى مفعول واحد، وعليه فقوله ﴿يموج...﴾ في موضع الحال[2].

ومن ذلك ما عطف على مفعول هذه الأفعال الثاني، ومنه قوله: ﴿قال سَتَجِدُني إنْ شاءَ اللهُ صابِراً ولا أعصي لَكَ أمْراً﴾[3].

ب ـ كونها اسـمية:

ومن ذلك مفعول (رأى) الثـاني، ومنه قـراءة ابن أَبي عبلة الشاذة: ﴿ويرى الذين أُوتوا العلمَ الذي أُنْزِلَ إليك مِنْ ربِّك هو الحقُّ...﴾[4] برفع (الحقُّ) على أنَّـه خبـر (هـو)، والجملة الاسميـة في مـوضـع المفعـول الثاني[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ويومَ القيامةِ ترى الذين كذَبوا على اللهِ وجوهُهُم مُسْوَدَّة..﴾[6] الظاهر في قوله ﴿وجوهُهُم مُسْوَدَّة﴾ أنْ يكون في مـوضـع الحال على حذف الواو عند الزمخشري[7]، ولا ضرورة تدعو إلى حذفها عند ابن هشام[8] وأبي حيان[9]. وأجاز الزمخشري أيضاً أنْ يكون في

---

(١) الكهف: ٩٩.
(٢) انظر همع الهوامع: (تحقيق عبد العال سالم): ٢١٨/٢.
(٣) الكهف: ٦٩.
(٤) سبأ: ٦.
(٥) انظر: تفسير القرطبي: ٢٦٢/١٤، البحر المحيط: ٢٥٩/٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٦٣/٢.
(٦) الزمر: ٦٠.
(٧) انظر الكشاف: ٤٠٦/٣.
(٨) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٥٦، ٨٧٧.
(٩) انظر البحر المحيط: ٤٣٧/٧.

موضع المفعول الثاني لـ (ترى) على أنّه من رؤية القلب، وهو بعيد عند أبي حيان لأنّ الرؤية من رؤية العين، والقول نفسه مع الشهاب[1]، وأجاز الزجاج[1] أنْ تكون بدلاً من (الذين كذبوا..).

ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: ﴿إنْ تَرَنِ أنا أقلُّ منكَ مالاً وولداً﴾[2] برفع (أقلُّ) على أنّه خبر (أنا)، والجملة الاسمية في موضع المفعول الثاني[3].

ومن ذلك مفعول (جَعَل) الثاني، ومنه قراءة الجمهور: ﴿ويَصُدُّونَ عن سبيلِ اللهِ والمسجدِ الحرامِ الذي جَعَلْناهُ للناسِ سواءٌ العاكِفُ فيهِ والبادِ...﴾[4] برفع (سواءٌ)، وفي تأويل هذه القراءة وجهان:

أ ــ أنْ يكون (للناسِ) في موضع المفعول الثاني، و(سواءٌ) خبر مقدم لما بعده، والجملة الاسمية في موضع الحال من الضمير في (جعلناه) أو من الضمير في الاستقرار المفهوم من (للناس).

ب ــ أنْ يكون (للناس) في موضع الحال على أنّ المفعول الثاني الجملة الاسمية، وأجازوا أنْ يكون الفعل متعدياً إلى واحد، فيكون (للناس) في موضع الحال أو المفعول له[5].

---

(1) انظر حاشية الشهاب: ٣٤٨/٧، وانظر: تفسير القرطبي: ٢٧٤/١٥، التبيان في إعراب القرآن: ١١١٢/٢.

(٢) الكهف: ٣٩.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٤٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٩/٢، الكشاف: ٤٨٥/٢، حاشية الشهاب: ١٠٢/٦، تفسير القرطبي: ٤٠٨/١٠، التبيان في تفسير القرآن: ٤١/٧.

(٤) الحج: ٢٥.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٣٦٢/٦ ـ ٣٦٣، حاشية الشهاب: ٣٩٢/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩٣٩/٢، الكشاف: ١٠/٣، مشكل إعراب القرآن: ٩٥/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٧٣/٢. وانظر شاهداً آخر: التوبة: ٤٠.

ومن ذلك مفعول (وجد) الثاني، ومنه قراءة أبي السمال وغيره الشاذة: ﴿وما تُقَدِّموا لأنفسكم من خير تجدوهُ عندَ الله هو خيرٌ وأَعْظَمُ أجراً...﴾[١] برفع (خيرٌ) على أنَّه خبر (هو) والجملة الاسمية في موضع المفعول الثاني[٢].

ومن ذلك مفعول (حَسِبَ) الثاني، ومنه قوله: ﴿يحسَبونَ كلَّ صيحةٍ عليهم هُمُ العُدوُّ...﴾[٣]: (عليهم﴾ في موضع المفعول الثاني لفعل الحسبان، وهو الظاهر في هذه المسألة، وأجاز الزمخشري[٤] أنْ يكون المفعول الثاني قوله ﴿هم العدُوُّ...﴾ على أنَّ في الكلام حذف مضاف، أيْ: يحسبون أهلَ كلِّ صيحةٍ هُمُ العدوُّ، ولا محوج إلى هذا التكلف[٥].

(٣) إذا كانت في موضع المفعول الثالث لأحد الأفعال التي تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل:

ولم أقف في التنزيل على شيء من ذلك.

(٤) إذا كانت في موضع المفعول أوْ المفعولين للفعل المعلّق عن العمل:

ذكر ابن هشام[٦] أَنَّ التعليق جائز في كل فعل قلبي وليس مختصاً بباب (ظَنَّ)، وذكر أن الجملة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ ــ أنْ تكون في موضع مفعول مقيَّد بالجار.

---

(١) المزمل: ٢٠.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢٧٢/٨، حاشية الشهاب: ٢٧٠/٨، الكشاف: ١٧٩/٤.

(٣) المنافقون: ٤.

(٤) انظر الكشاف: ١١٠/٤.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٢٧٢/٨، حاشية الشهاب: ١٩٩/٨، وانظر شاهداً آخر: الجاثية: ٢١.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٤٣.

ب ـ أن تكون في موضع المفعول المسرَّح كقولنا: عرفتُ مَنْ أبوكَ.

جـ ـ أَنْ تكون في موضع المفعولين.

وجاء في (شرحِ التصريح على التوضيح)[1] أنَّ الإلغاء أو التعليق لا يدخل في شيء من أفعال الصيرورة ولا في قلبي جامد نحو: هَبْ، وَتَعلَّم.

وأجاز يونس بن حبيب تعليق كل فعل[1].

وبعد ففي التنزيل مواضع كثيرة عُلِّق فيها الفعل عن العمل، ولم يطالعني نحوي قام باستقصاء ما في التنزيل من أفعالٍ معلَّقةٍ ومعلّقها عن العمل، ولقد رأيت أنْ أُقسِّمَ الجمل المعلقة تقسيم ابن هشام السابق، وسَأُدوِّن كل ما وقفت عليه في التنزيل من أفعالٍ معلَّقة ومعلِّقها عن العمل.

أ ـ الجملة التي في موضع مفعول مقيَّد بالجار:

وهي كل جملة وقعت في موضع مفعول الفعل الذي يصل إليه بواسطة، ومن ذلك الفعل (نَظَر)، وهي مسألة تدور في التنزيل في مواضع كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فانظروا كيف كان عاقبةُ المُكَذِّبينَ﴾[2]: قوله (كيف كان عاقبة المكذبين) في موضع المفعول لأنَّ الفعل (نظر) معلَّق عن العمل، وفي الكلام حذف (في) لأنَّ الفعل يتعدَّى بها[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿انظُرْ كيفَ يَفْتَرونَ على اللهِ الكَذِبَ...﴾[4]: القول فيها مثل سابقتها[5].

---

(1) انظر: ١/٢٥٦، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٣٢.

(2) آل عمران: ١٣٧.

(3) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢١١.

(4) النساء: ٥٠.

(5) انظر: الدر المصون، ورقة: ٤٧٠٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٦٤، البحر المحيط: ٣/٢٧١.

ومنه قوله تعالى: ﴿انظُر كيفَ نُبَيِّن لَهُمُ الآياتِ...﴾[1].

وقد جاء اسم الفاعل معلَّقاً عن العمل، وقد وقفت في التنزيل على موضع واحد من ذلك، وهو قوله تعالى: ﴿وإنِّي مُرْسِلَةٌ إليهم بهديَّةٍ فناظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ المُرْسَلونَ﴾[2]: الظاهر في (بِمَ) أنْ يتعلَّقَ بالفعل بعده لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلَّا إذا كان مضافاً أوْ حرف خفض. وأجاز الحوفي[3] أنْ يتعلق بـ (فَنَاظِرَةٌ)، والقول نفسه مع ابن عطية في قوله تعالى: ﴿قاتَلَهُمُ اللهُ أنّى يُؤْفَكُونَ﴾[4] على أنَّ (أنّى) ظرف لـ (قاتلهم)، وكأنِّي بهما يجوِّزان ما منعه النحويون، والصواب عند ابن هشام[5] تعلُّقهما بما بعدَهُما. ويجوز أنْ يكون اسم الفاعل معلَّقاً عن العمل على أنَّ الباء بمعنى (في).

ومنه كون المعلَّق (أنّى)، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ثم أنّى يُؤْفَكونَ﴾[6]

ومنه كون المعلق (ماذا) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ انظُروا ماذا في السمواتِ والأرضِ..﴾[7]: الجملة الاستفهامية في موضع المفعول على حذف (في)[8].

---

(1) المائدة: ٧٥، وانظر شواهد أُخرى على كون المعلق (كيف): الأنعام: ١١، ٢٤، ٤٦، ٦٥، الأعراف: ٨٤، ٨٦، ١٠٣، ١٢٩، يونس: ١٤، ٣٩، ٧٣، يوسف: ١٠٩، الإسراء: ٢١، ٤٨، الفرقان: ٩، النمل: ٥١، ٦٩، القصص: ٤٠، الروم: ٩، ٤٢، فاطر: ٤٤، الصافات: ٧٣، غافر: ٢١، ٨٢، محمد: ١٠، الغاشية: ١٧ ـ ١٨.

(2) النمل: ٣٥.

(3) انظر البحر المحيط: ٧٤/٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٧٠٢.

(4) المنافقون: ٤.

(5) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٠٢.

(6) المائدة: ٧٥.

(7) يونس: ١٠١.

(8) انظر: البحر المحيط: ١٩٤/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٦٨٦/٢، حاشية الشهاب: ٦٣/٥.

ومنه قوله: ﴿فانظر ماذا يَرْجِعونَ﴾[1]: الجملة الاستفهامية في موضع نصب على حذف (في)[2] وفي (ماذا) أقوال بيَّنتُها في مكانها.

ومنه قوله تعالى: ﴿فانظري ماذا تأمُرينَ﴾[3].

ومنه كون المعلق (أيّ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلْيَنْظُر أيُّها أزْكى طعاماً..﴾[4]: الجملة الاستفهامية في موضع المفعول على حذف (في)[5].

ومنه كون المعلق (هَلْ) ومن ذلك قوله: ﴿فلْيَنْظُرْ هل يُذْهِبَنَّ كيدُهُ ما يَغيظ﴾[6]، القول فيها مثل سابقتها[7].

ومنه كون المعلق الهمزة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال سننظر أصَدَقْتَ أمْ كنتَ مِنَ الكاذبين﴾[8]: القول فيها مثل سابقتها[9].

ومنه قوله تعالى: ﴿قال نكِّروا لها عرشَها نَنْظُرْ أتهتدي أمْ تكونُ مِنَ الذين لا يهتدون﴾[10].

ومنه كون المعلق (ما)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يوم يَنْظُرُ المرءُ ما

---

(1) النمل: ٢٨.
(2) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٩٥، البحر المحيط: ٧١/٧.
(3) النمل: ٣٣.
(4) الكهف: ١٩.
(5) انظر: البحر المحيط: ١١١/٦، حاشية الشهاب: ٨٥/٦، الكشاف: ٤٧٧/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٨٤٢/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٣/٢.
(6) الحج: ١٥.
(7) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٣٦/٢.
(8) النمل: ٢٧.
(9) انظر البحر المحيط: ٧٠/٧.
(10) النمل: ٤١.

قدَّمت يداه...﴾[1]: (ما) اسم موصول مفعول به للفعل (ينظر) لأنه بمعنى (ينتظر)، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب على المفعول به لـ (قدَّمَتْ) على أنَّها اسم استفهام، والجملة في موضع المفعول على حذف (في) [2].

ومن ذلك (سأل) الذي يصل إلى المفعول الثاني بـ (عَنْ) ومنه قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم...﴾ [3]: الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لـ (يَسْأَلونَك) وفي الكلام حذف (عَنْ)، وقيل إنَّ في الكلام حذف مضاف أيضاً، أيْ عن جوابِ ماذا[4].

ومن ذلك كون المعلق (أيَّانَ)، ومنه قوله: ﴿يسألونَك أيَّانَ يومُ القيامةِ﴾[5]، وقوله: ﴿يسألُ أيَّانَ يومُ القيامة﴾[6].

ومنه كون المعلق (مَنْ) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ خلقَ السمواتِ والأرضَ...﴾[7]، وقوله: ﴿ولئِنْ سَأَلْتَهُم مَنْ نـزَّلَ من السماءِ ماءً...﴾[8].

ومنه كون المعلق (ما)، ومنه قوله تعالى: ﴿قال ارجع إلى ربِّك فاسأله ما بالُ النسوةِ...﴾[9].

---

(١) النبأ: ٤٠.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٨/٤١٦، حاشية الشهاب: ٨/٣١١، الكشاف: ٤/٢١١، تفسير القرطبي: ١٩/١٨٩.
(٣) المائدة: ٤.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف حروف الجر، الصفحة: ٧٠٣.
(٥) الذاريات: ١٢.
(٦) القيامة: ٦.
(٧) العنكبوت: ٦١.
(٨) العنكبوت: ٦٣، وانظر شواهد اخرى: لقمان: ٢٥، الزمر: ٣٨، الزخرف: ٩، ٤٥، ٨٧.
(٩) يوسف: ٥٠.

ومن ذلك (درى)الذي يتعدى إلى الثاني بالباء، وذكر ابن مالك[1] أنَّ الأكثر أنْ يعدَّى بالباء، وإنْ دخلت عليه همزة التعدية تعدى إلى مفعول واحد بنفسه وإلى آخر بواسطة.

وذكر أبو حيَّان[1] أنَّ البصريين لم يعدُّوه فيما يتعدى الى مفعولين.

وقد عدّه ابن مالك[2] مع الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

ومما جاء في التنزيل من غير المعدَّى بالهمزة معلَّقاً عن العمل قوله تعالى: ﴿وإنْ أدرى أقريبٌ أمْ بعيدٌ ما تُوعَدُونَ﴾[3]: الجملة الاستفهامية في موضع نصب لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأنَّا لا ندري أشَرٌّ أُريدَ بِمَنْ في الأرضِ...﴾[5]، وقوله: ﴿قُلْ إنْ أدري أقريبٌ ما تُوعَدونَ...﴾[6].

ومنه كون المعلق (أيّ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿...آباؤكم وأبناؤكُمْ لا تدرون أيُّهم أقْربُ لكُمْ نفعاً...﴾[7]: يجوز في (أيُّ) أنّ يكونَ اسم استفهام في موضع رفع على الإبتداء و(أقربُ) خبره، والجملة الاستفهامية في موضع نصب لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل[8]. ويجوز أنْ تكون اسماً

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢١٤، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٤٧.

(٢) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٧١، وانظر شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٧٧.

(٣) الأنبياء: ١٠٩.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٦/٣٤٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٣٠.

(٥) الجن: ١٠.

(٦) الجن: ٢٥.

(٧) النساء: ١١.

(٨) انظر: البحر المحيط: ٣/١٨٧، الدر المصون، ورقة: ١٦٠٨، وانظر شاهداً آخر: لقمان: ٣٤.

موصولاً بمعنى الذي ، فيكون (أَقْرَبُ) خبر مبتدأ محذوف، هو عائد الموصول.

ومنه كون المعلق (لَعَلَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وإِنْ أدري لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لكم ومتاعٌ إلى حين﴾[1]، وقوله: ﴿لا تدري لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بعد ذلك أمراً﴾[2].

ومنه كون المعلق (ما)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما كُنْتَ تدري ما الكتابُ..﴾[3]: الجملة الاستفهامية في موضع نصب على المفعول به[4].

ومنه قوله: ﴿ولم أَدْرِ ما حِسابِيَه﴾[5].

ومنه كون المعلق (ماذا)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما تدري نفسٌ ماذا تكسِبُ غداً...﴾[6].

ومن ذلك (أدراك) المعدى بالهمزة كما مر، ومنه قوله تعالى: ﴿وما يُدْرِيكَ لعلَّ الساعةَ تكونُ قريباً﴾[7]، وقوله: ﴿وما يُدْرِيكَ لعلَّ الساعة قريبٌ﴾[8].

ومنه كون المعلق (ما) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أدراكَ ما الحاقَّةُ﴾[9] : الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لأنَّ الفعل

---

(١) الأنبياء: ١١١.
(٢) الطلاق: ١.
(٣) الشورى: ٥٢.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٥٢٨/٧، حاشية الشهاب: ٤٣١/٧، مشكل إعراب القرآن: ٢٨٥/٢.
(٥) الحاقة: ٢٦.
(٦) لقمان: ٣٤.
(٧) الأحزاب: ٦٣.
(٨) الشورى: ١٧ وانظر شاهداً آخر: عبس: ٣.
(٩) الحاقة: ٣.

معلّق عن العمل، وفي الكلام حذف الباء[١].

ومن ذلك (تفكَّرَ) الذي يصل إلى المفعول به بـ (في)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّروا ما بصاحِبِهِم مِنْ جِنَّةٍ...﴾[٢]. قوله (﴿ما بصاحبهم من جِنَّةٍ...﴾ في موضع نصب على المفعول به لأنَّ الفعل معلّق عن العمل وفي الكلام حذف (في)[٣].

ومن ذلك (شَعَرَ) الذي يصل إلى المفعول به بالباء، ومنه قوله تعالى: ﴿وما يَشْعُرون أَيَّانَ يُبْعَثونَ﴾[٤]: الجملة الاستفهامية في موضع نصب على المفعول به لأنَّ الفعل معلّق عن العمل[٥].

ومن ذلك (يبلو) الذي يصل إلى المفعول الثاني بواسطة الباء، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكم أيكم أَحْسَنُ عملاً...﴾[٦]: ذكر الزمخشري[٧] أنَّ (لِيَبْلُوَكم) معلّق عن الجملة لما في الاختبار من معنى العلم لأنَّه طريق إليه، وقرنه بقولنا: انظر أيُّهم أَحْسَنُ وجهاً، وقولنا: اسمع أيُّهم أَحْسَنُ صوتاً، لأنَّ النظر والاستماع من طريق العلم، وردَّ أبو حيان[٨] تعليق (اسْتَمَع) لأنَّ أحداً

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٨/٤٣٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٠١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٣٦، البحر المحيط: ٨/٣٢٠، الكشاف: ٤/١٤٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤١١، التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٩٤، وانظر شواهد أخرى: الأحقاف: ٩، المدثر: ٢٧، المرسلات: ١٤، الانفطار، ١٧، ١٨، المطففين: ٨، ١٩، الطارق: ٢، البلد: ١٢، القدر: ٢، القارعة: ٣، ١٠، الهمزة: ٦.

(٢) الأعراف: ١٨٤.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف، الصفحة: ٤٢١، وانظر شاهدين آخرين: الروم: ٨، الأحزاب: ٤٦.

(٤) النحل: ٦٥.

(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٧/٥٧، البحر المحيط: ٧/٩١.

(٦) هود: ٧.

(٧) الكشاف: ٢/٢٥٩.

(٨) انظر البحر المحيط: ٨/٢٩٧.

من النحويين على زعمه لم يذهب إليه، وهي مسألة تصح على مذهب يونس بن حبيب، جاء في (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ما يلي: «ويشارِكُهُنَّ فيه مع الاستفهام: نظر وأبصر وتفكَّرَ وسألَ وما وافقَهُنَّ أوْ قاربهن لا ما لم يقاربهن خلافاً ليونس، وقد يعلَّق (نسي)»[1].

ونسب السيوطي[2] إلى ابن مالك تعليق (يبلو)، و(رأى) البصرية، وقد تخلّى أبو القاسم الزمخشري عن هذا القول في سورة (الملك)[3] لأنَّ التعليق عنده أنْ توقِعَ بعد الفعل ما يسدُّ مسدَّ المفعولين جميعاً: «فإن قلت: أتُسَمِّي هذا تعليقاً؟ قلت: لا، إنَّما التعليق أنْ تُوقِعَ بعدَه ما يسدُّ مسدَّ المفعولين جميعاً كقولك: علمت أيُّهما عمرو، وعَلِمْتُ أَزَيدٌ مُنْطَلِقٌ...»[4].

ولست أتفق مع أبي القاسم في ذلك لأنَّ ما مر من شواهد تنفي زعمه، ولقد ذكر أبو حيَّان[5] أنَّ أصحابه البصريين يسمُّون هذا تعليقاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿لِنَبْلُوَهم أيُّهم أَحْسَنُ عملاً﴾[6]: القول فيها مثل سابقتها[7].

ومنه كون المعلَّق الهمزة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَني ءَأَشْكُرُ أَمْ

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٧٢.
(٢) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١/١٥٥.
(٣) الملك: ٢.
(٤) الكشاف: ٤/١٣٤.
(٥) انظر البحر المحيط: ٨/٢٩٧، وانظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٤٦. وانظر شاهداً آخر: الملك: ٢.
(٦) الكهف: ٧.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٦/٩٨، وانظر في (أي) شرح التسهيل: ١/٢٢٢، المقدمة المحسبة: ١/١٨٠.

أَكْفُرُ..﴾[1]: الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لأنَّ الفعل معلّق عن العمل[2].

ومن ذلك (شَهِد) الذي يصل إلى المفعول بواسطة، ومنه قوله تعالى: ﴿واللهُ يَشْهد إنَّهم لكاذبون﴾[3]: لولا اللام في الخبر لفتحت همزة (إنَّ) وكان المصدر المؤوَّل في موضع المفعول به، وفي الكلام حذف الخافض، وعليه فالجملة في موضع المفعول به لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل[4].

ومنه تعليق المصدر عن العمل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَشَهادةُ أَحَدِهِم أَرْبَعُ شهاداتٍ باللهِ إنَّه لَمِنَ الصادقين﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها[6].

ومن ذلك (استنبأ) الذي يصل إلى المفعول الثاني بـ (عَنْ) ومنه قوله تعالى: ﴿ويستنبئونك أحقٌّ هو..﴾[7]: ذكر الزمخشري[8] أنَّ الفعل (استنبأ) متعدٍّ إلى واحد، و(أَحَقٌّ هو) منصوب بقول مضمر، والجملة الاستفهامية لا يصح أن تكون في موضع المفعول على أنَّ الفعل معلَّق عن العمل، لأنَّ (عن) لا يصح أنْ تدخل عليها، والمسألة صحيحة عند ابن عطية وغيره من غير التفات إلى جواز دخول (عن) عليها، وهو الظاهر.

---

(1) النمل: ٤٠.

(2) انظر: حاشية الشهاب: ٤٨/٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٠٩/٢، البحر المحيط: ٧٧/٧.

(3) التوبة: ١٠٧.

(4) انظر شاهدين آخرين: النور: ٨، الحشر: ١١، المنافقون: ١.

(5): النور: ٦.

(6) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١١٧/٢ ـ ١١٨، التبيان في إعراب القرآن: ٩٦٥/٢.

(7) يونس: ٥٣.

(8) انظر الكشاف: ٢٤/٢، وانظر البحر المحيط: ١٦٨/٥، حاشية الشهاب: ٣٨/٥، التبيان =

ب ـ الجملة التي في موضع المفعول المسرح:

ومن ذلك (قدَّر) الذي يصل إلى مفعول واحد، صريح، ومنه قوله تعالى: ﴿إلاّ امرأته قدَّرْنا إنّها لَمِنَ الغابرين﴾[1] : اللام معلِّقة لـ (قدَّرَ) عن العمل لأنَّ فيه معنى العلم[2].

ومن ذلك (يُبيِّنْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا: ادعُ لنا ربَّك يُبيِّنْ لنا ما هي...﴾[3]: الجملة الاستفهامية في موضع نصب على المفعول به لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل[4].

ومن ذلك (تلا)، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ، ما حرَّم رَبُّكم عليكم..﴾[5]: (ما) مصدرية أو موصولة، وجوَّز بعض النحويين أنْ تكون استفهامية في موضع نصب لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل، وقد ردَّه النحويون لأنَّ الفعل ليس مما يُعلَّق، ويجوز أنْ يكون (أتلو) بمعنى القول على أنَّ الجملة محكية به، والمسألة عند البصريين محمولة على إضمار القول[6].

ومن ذلك الفعل (هدى) الذي يصل إلى المفعول الثاني بواسطة أَوْ بدونها، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَلم يهدِ لهم كمْ أهْلَكْنا قبلَهم من

= في إعراب القرآن: ٢/٦٧٧، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٨٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤١٥.

(١) الحجر: ٦٠.

(٢) انظر: الكشاف: ٢/٣٩٤، كتاب الإنصاف فيما تضمَّنه الكشاف من الاعتزال (الكشاف): ٢/٣٩٤، البحر المحيط: ٥/٤٦٠.

(٣) البقرة: ٦٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من أفعال مضمنة معاني أخرى، الصفحة: ١٤٣٧. وانظر شاهدين آخرين: البقرة: ٦٩، ٧٠.

(٥) الأنعام: ١٥١.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٤/٢٤٩، حاشية الشهاب: ٤/١٣٧.

القرون...﴾[1]: الجملة المصدرة بـ (كم) في موضع نصب لأنَّ الفعل معلّق عن العمل في أحد التأويلات[2].

ومن ذلك الفعل (نَزَعَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ثمَّ لَنَنْزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيًّا﴾[3]: الجملة المصدرة بـ (أيُّ) في موضع نصب على المفعول به لأنَّ الفعل معلّق عن العمل[4].

ومن ذلك (دعا)، ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك الذينَ يَدْعونَ يبتغونَ إلى ربِّهم الوسيلةَ أيُّهم أقرَبُ...﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها[6].

ومن ذلك الأفعال التي تصل إلى مفعولين صريحين على أنَّ المفعول الثاني جملة لأنَّ الفعل معلّق. ومن ذلك (آذن)، ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا آذنَّاك ما مِنّا من شهيدٍ﴾[7]: (ما) نافية، والجملة المنفية في موضع المفعول الثاني لأنَّ الفعل بمعنى (أعْلَمنَاكَ)[8].

ومن ذلك (نبَّأ)، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكم على مَنْ تَنَزَّلُ الشياطينُ﴾[9]: اسم الاستفهام المجرور معمول لِـ (تَنَزَّلُ)، والجملة في

---

(١) طـه: ١٢٨.
(٢) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع الفاعل، الصفحة: ٨٩٧.
(٣) مريم: ٦٩.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.
(٥) الإسراء: ٥٧
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.
(٧) فصلت: ٤٧.
(٨) انظر: حاشية الشهاب: ٧/٤٠٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٤٢، معاني القرآن للفراء: ٣/٢٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٢٨، البحر المحيط: ٧/٥٠٤.
(٩) الشعراء: ٢٢١.

موضع المفعول الثاني أو الثاني والثالث لأنْ الفعل معلّق عن العمل[١].

ومنه كون المعلّق اللام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا هل نَدُلُّكم على رجلٍ يُنَبِّئُكم إذا مُزِّقْتم كلَّ مُمَزَّقٍ إنكم لفي خلقٍ جديدٍ﴾[٢]: اللام معلّقة للفعل عن العمل[٣].

ومن ذلك الفعل (أرى) المعدى بالهمزة، ومنه قوله تعالى: ﴿أرني كيف تُحْيي الموتى﴾[٤]: الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لأنَّ الفعل معلّق عن العمل[٥].

ومنه كون المعلّق (ماذا)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أروني ماذا خلقوا من الأرضِ..﴾[٦].

ومنه كون المعلق غير (ماذا)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل أرَأَيْتَكُم إنْ أتاكم عذابُ اللهِ أو أتتكُمُ الساعَةُ أغيرَ اللهِ تَدْعونَ...﴾[٧]: قوله (أَغَيْرَ اللهِ تدْعونَ...﴾ في موضع المفعول الثاني للفعل لأنه معلّق عن العمل في أحد التأويلات[٨].

جـ ـ الجملة التي في موضع المفعولين:

ومن ذلك كونها في موضع مفعولي (علـم)، ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤٨/٧.
(٢) سبأ: ٧.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٥٩/٧، حاشية الشهاب: ١٩١/٧.
(٤) البقرة: ٢٦٠.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢١١/١.
(٦) فاطر: ٤٠، وانظر شاهداً آخر: الأحقاف: ٤.
(٧) الأنعام: ٤٠.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول، الصفحة: ٢٥٨. وانظر شواهد أُخرى: الأنعام: ٤٦، ٤٧، هود: ٢٨، ٦٣، ٨٨، القصص: ٧١، ٧٢، الواقعة: ٥٨ ـ ٥٩، ٦٣ ـ ٦٤ ـ ٧١ ـ ٧٢.

عَلِموا لَمَنِ اشتراهُ مالَهُ في الآخِرَة مِنْ خَلاقٍ...﴾[1]، اللام معلقة للفعل عن العمل، فالجملة إمَّا أنْ تكون في موضع المفعول على أنَّه يتعدى إلى واحد، وإمَّا أنْ يتعدى إلى مفعولين على أنَّه مما يتعدَّى إلى اثنين[2].

ومنه كون المعلَّق (مَنْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فسوف تَعْلَمونَ مَنْ تكونُ لَهُ عاقِبَةُ الدَّارِ...﴾[3]: (مَنْ) اسم موصول في موضع نصب على المفعول به، ويجوز أنْ يكون اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء خبره ما بعده، والجملة في موضع المفعولين[4].

ومنه كون المعلَّق (ما) النافية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا لَقَدْ عَلِمْتَ ما لنا في بناتِكَ مِنْ حقٍّ...﴾[5].

ومنه كون المعلق (ما) الاستفهامية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ يعلم ما يَدْعونَ مِنْ دونِه من شيءٍ...﴾[6]: يجوز في (ما) أنْ تكون استفهامية في موضع نصب بالفعل بعدها، والجملة الاستفهامية في موضع المفعول أو المفعولين لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل. ويجوز أنْ تكون مصدريَّة، وأنْ تكون موصولة، وأنْ تكون نافية و(مِنْ) زائدة، والقول نفسه في كونها موصولة أوْ مصدريَّة حملاً على مذهب الأخفش، ويجوز

---

(1) البقرة: ١٠٢.

(2) انظر: الدر المصون، ورقة: ٤٦٠، وانظر شاهداً آخر: الأنعام: ٣٣.

(3) الأنعام: ١٣٥.

(4) انظر: البحر المحيط: ٤/٢٢٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٤٠، حاشية الشهاب: ٤/١٢٧.

وانظر شواهد أُخرى على كون المعلَّق (مَنْ): هود: ٣٩، ٩٣، الفرقان: ٤٢.

(5) هود: ٧٩، وانظر شواهد أخرى: يوسف: ٧٣، الأنبياء: ٦٥، يس: ١٦، الصافات: ١٥٨، المنافقون: ١، العاديات: ٩ ـ ١١.

(6) العنكبوت: ٤٢.

أنْ تكون للتبيين[1] إذا كانت استفهامية.

ومنه كون المعلَّق (أيّ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم بعثناهم لِنَعْلَمَ أيُّ الحزبين أَحْصى لِما لَبِثوا أَمَداً﴾[2]: الجملة الاستفهامية في موضع المفعولين لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل[3].

ومن ذلك الفعل (رأى):

ومنه كون المعلَّق (كم)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يروا كم أهْلَكْنا قبلَهم مِنْ قرنٍ...﴾[4]: الجملة المصدَّرة بـ (كم) في موضع مفعولي (رأى) لأنَّه معلَّق عن العمل[5].

ومنه كون المعلَّق (كيف)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يروا كيفَ يُبْدِيءُ اللهُ الخَلْقَ ثُمَّ يُعيدُهُ...﴾[6].

ومن ذلك (ظنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وتظنُّون إنْ لبثتم إلَّا قليلاً﴾[7]: (إنْ) النافية علقت الفعل عن العمل، وذكر أبو حيان[8]،أنَّ النحويين[9] قلَّما

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٠٣٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٤٥/٢، البحر المحيط: ١٥٣/٧، التبيان في تفسير القرآن: ١٨٨/٨، حاشية الشهاب: ١٠٣/٧.
وانظر شاهدين آخرين: هود: ٧٩، السجدة: ١٧.

(٢) الكهف: ١٢.

(٣) انظر: البحر المحيط: ١٠٣/٦، الكشاف: ٤٧٣/٢، وانظر ما في هذا البحث من جملة وقعت فاعلاً، الصفحة: ٦٦٧، وانظر شاهدين آخرين: طه: ٧١، الشعراء: ٢٢٧.

(٤) الأنعام: ٦.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٧٥/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٤٨١/١، وانظر شاهداً آخر: يس: ٣١.

(٦) العنكبوت: ١٩، وانظر شواهد أخرى: إبراهيم: ٢٤، الفرقان: ٤٥، نوح: ١٥، الفجر: ٦، الفيل: ١.

(٧) الإسراء: ٥٢.

(٨) انظر البحر المحيط: ٤٨/٦.

(٩) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٣٤/٢.

ذكروها من أدواتِ التعليق. وذهب قوم إلى أنَّ القسم مقدَّر بعد الأفعال المعلَّقة بـ (إنْ) و(لا)، والقسم المضمر وجوابه في موضع نصب، وهو تكلف لا محوج إليه، فالأولى القياس على ما في الآية من كون (إنْ) معلَّقة عن العمل.

ومنه كون المعلِّق (ما) النافية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾[1]: الجملة المنفية في موضع المفعولين لأنَّ الفعل معلق عن العمل[2].

ومن ذلك (حَسِب)، ومنه قراءة يحيى بن وثَّاب الشاذة: ﴿ولا يحسبن الذين كفروا إنَّما نُمْلي لهم...﴾[3] بالياء في (يحسبن) وكسر همزة (إنَّ) على أنَّ الجملة في موضع المفعولين لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل[4].

٥ ـ الجملة الواقعة مفعولاً به في غير ما مر:

أجاز بعض النحويين أنْ تقع الجملة في موضع المفعول الثاني في غير ما مر، ومن ذلك وقوعها مفعولاً ثانياً للفعل (سَمِع)، ومنه قوله تعالى: ﴿ربَّنا إنَّنا سمعنا منادياً يُنادي للإيمان...﴾[5]: للنحويين في (سَمِع) قولان:

١ ـ أنْ يتعدى إلى مفعول واحد إنْ دخل على مسموعٍ كقولنا: سمعتُ كلامَ زيدٍ.

---

(١) فصلت: ٤٨.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف مفعولي الأفعال الناسخة، الصفحة: ٣٠٦.

(٣) آل عمران: ١٧٨.

(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٣٢، مشكل إعراب القرآن: ١/١٦٧، الكشف عن وجوه القراءات: ١/٣٦٥، معاني القرآن للزجاج: ١/٥٠٧، الدر المصون، ورقة: ١٥٠٢ . ١٥١١، البحر المحيط: ٣/١٢٣، تفسير القرطبي: ٤/٢٨٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣١٣.

(٥) آل عمران: ١٩٣.

٢ ــ أنْ يتعدى إلى مفعولين إن دَخَلَ على ذاتٍ، وهو قول أبي علي الفارسي(١)، والأخفش(٢)، وابن مالك(٢)، وإلى واحد على قول الجمهور، فالجملة الفعلية مِنْ (ينادي. . .) في موضع المفعول الثاني على مذهب أبي علي الفارسي والأخفش وابن مالك، وفي موضع الصفة على مذهب الجمهور، وهو الصحيح عند أبي حيان(٣).

وأجاز الشهاب(٢) أنْ تكونَ بدل اشتمال على تأويل الفعل بالمصدر، وذكر الشهاب أنَّ بعض النحويين رجَّحه، ولعل ما يؤخذ عليه سبك المصدر من الفعل من غير سابك.

وذهب قوم إلى تقدير مضاف أيْ: سَمِعْنا صوتَ مناد يُنادي.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنا فَتًى يذكُرُهم يُقَالُ لَهُ إبراهيمُ. . .﴾(٤).

ومن ذلك وقوعها مفعولاً ثانياً للفعل (أوْصى)، ومنه قوله تعالى: ﴿يوصيكُمُ اللهُ في أولادِكم للذَّكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين. . .﴾(٥). : اجاز أبو البقاء(٦) أنْ تكون الجملة الاسمية من قوله (للذَّكرِ مثلُ حظّ الأُنثيين. .﴾ في موضع نصب بـ (يُوصيكُم)، والجملة عند الفراء معمولة له على أنَّه بمعنى القول، وقيل إنَّها تفسيرية، وهو الظاهر عندي. وذكر مكي ابن أبي طالب(٧)

(١) انظر الإيضاح العضدي: ١٧٠.
(٢) انظر حاشية الشهاب: ٦/٢٦٠.
(٣) انظر البحر المحيط: ٣/١٤١، وانظر الدر المصون، ورقة: ١٥٤١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٣٦، مغني اللبيب (تحقيق محي الدين عبد الحميد): ٢/٤٢٦-٤٢٧.
(٤) الأنبياء: ٦٠.
(٥) النساء: ١١.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٣٤، وانظر الدر المصون ورقة: ١٦٠١، البحر المحيط: ٣/١٨١.
(٧) انظر مشكل إعراب القرآن: ١/١٨١.

أنها في موضع نصب على أنها تبيين للوصية وتفسير لها، وعليه فهو مِمَّنْ يجعلون للتفسيرية موضعاً.

ومن ذلك وقوعها مفعولاً لـ (نُخْرِجُ)، ومنه قوله تعالى: ﴿نُخْرِجُ منه حبًّا متراكِباً ومِنَ النخلِ مِنْ طَلْعِها قِنوانٌ...﴾[1]. ذكر ابن عطية[2] أنَّ (من النخل) معمول لفعل محذوف، أي: وَيُخْرِجُ مِنَ النخلِ، و(من طلعها) في موضع الخبر لـ (قِنْوانٌ..)، والجملة الاسمية في موضع نصب على المفعول به لـ (نُخْرِجُ)، وهو خطأ عند أبي حيَّان لأنَّ الجملة لا تكون في موضع المفعول به لهذا ولأمثاله مما يتعدَّى إلى واحد. وأجاز الزمخشري[3] أنْ يكون الخبر محذوفاً أي: ومخرجة من طلعِ النخلِ قِنوانٌ، وهو تكلف لا محوج إليه.

(٦) الجملة الواقعة مفعولاً معه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو أنَّما في الأرْضِ مِنْ شَجَرةٍ أقلامٌ والبحرُ يمدُّهُ مِنْ بعدِهِ سبعةُ أبْحُرٍ..﴾[4]، قوله ﴿والبحرُ يمدُّه من بعد سبعةُ أبْحُرٍ..﴾ في موضع المفعول معه في أحد التأويلات[5].

خامساً: الجمل الواقعة حالاً:

وهي الجمل الاسمية والفعلية.

---

(١) الأنعام: ٩٩.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤/١٨٩، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٢٤ حاشية الشهاب: ٤/١٠٣.

(٣) انظر الكشاف: ٢/٣٩.

(٤) لقمان: ٢٧.

(٥) انظر مافي هذا البحث من جملة اسمية في موضع الحال، الصفحة: ٩٥٧.

(١) الجمل الفعلية:

ويكثر في التنزيل وقوع الجملة الفعلية حالاً وإليك ما فيه من مواضع[1]: البقرة: ٦، ٩، ١٥، ١٧، ٢٥، ٢٦، ٤٩، ٧١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩٦، ١٠٠، ١٢١، ١٢٩، ١٤٦، ١٦٢، ١٧٠، ٢١٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٥؛ ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٣.

آل عمران: ٧، ١٣، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣٩، ٤٦، ٤٨، ٥٨، ٦٦، ٨٣، ٨٨، ٩١، ٩٩، ١٠٨، ١١٠، ١١٤، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٣٥، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٤، ١٦١، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٩، ١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٩١، ١٩٩.

النساء: ٢٨، ٤٦، ٥١، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٩٨، ١٠٨، ١٠٩، ١٤٢، ١٦٣.

المائدة: ٢، ٤، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٦، ٤١، ٤٤، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٦٢، ٦٤، ٨٠، ٨٣، ٩٥، ١٠٧، ١١٠.

الأنعام: ١٥، ٢٥، ٣٦، ٤٦، ٥٢، ٥٩، ٦٣، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٣، ١١٠، ١١٢، ١٣٠.

الأعراف: ١١، ٣٥، ٣٧، ٤٣، ٤٦، ٥٤، ٦٢، ٦٨، ٧٤، ٨٦، ٨٨، ١٠١، ١٢٨، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٩، ١٧٦، ١٨٦، ١٩٨.

الأنفال: ٦، ٨، ١٩، ٢٦، ٣٤، ٥٠، ٦٠.

---

(١) يستثنى من ذلك: الجملة الماضوية المقترنة بـ (قد) وغير المقترنة، وانظر ما في هذا البحث من حذف (قد) ٨١٢. والجملة التي فعلها مضارع مثبت مسبوق بواو الحال أو منفي بـ (لا) مسبوقاً بالواو وغير مسبوق، انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة، ١٣٩.

المدثر: ٦.

القيامة: ٥ ـ ٦، ١٤ ـ ١٥، ٣٣.

الإنسان: ٢، ٦، ٧ ـ ٨، ١٣.

النازعات: ٦ ـ ٧، ١١، ٢٢.

عبس: ٨.

الانفطار: ١١ ـ ١٢، ١٤، ١٥.

المطففين: ٢٢ ـ ٢٤، ٣٤ ـ ٣٥.

الانشقاق: ٢.

الليل: ١٨.

البيِّنة: ٢، ٨.

الهمزة: ٢ ـ ٣.

النصر: ٢.

ولعل أهمّ ما يلاحظ على هذه الجمل الفعلية ما يلي:

(١) فعلها مضارع مثبت.

(٢) فعلها مضارع منفي بـ (لم) أو (لا) او (لمّا)، أو (ما).

(٣) كونها انشائيّة.

(٤) فعلها ماضٍ منفي بـ (ما).

(٥) فعلها مضارع مسبوق بعلم استقبال.

(٦) تصدُّرها بأداة شرط.

(٧) فعلها مضارع مثبت مسبوق بالواو.

(٨) فعلها مضارع منفي بـ (لا) مسبوق بواو الحال وغير مسبوق.

(٩) فعلها ماضٍ مسبوق بـ (قد) وغير مسبوق.

(١) فعلها مضارع مثبت:

وهذه الجملة أكثرها شيوعاً في التنزيل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اللهُ يستهزيء بهم وَيمُدُّهُم في طغيانهم يَعْمَهون﴾[١]: قوله ﴿يَعْمهـون﴾ في موضع الحال من ضمير المفعولين في ﴿ويمدُّهُم﴾، أوْ من الضمير في (طغيانهم)[٢].

ومنه قوله: ﴿وإذْ نجَّيْناكم من آل فرعونَ يَسُومُونَكُمْ سوء العذاب يُذَبِّحون أبْناءَكُمْ ويستحيون نساءَكُم. . .﴾[٣]: قوله ﴿يسومونكم. . . . .﴾ في موضع الحال، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف، ولا محوج إليه. والقول نفسه فيما عطف عليه[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿وقال لَهُمْ نبيُّهم إنَّ آيَةَ مُلْكِه أنْ يأتِيكُم التابوتُ فيه سكينـةٌ مِنْ ربِّكُم وبَقِيَّـةٌ مِمَّـا تَـرك آلُ مـوسى وآلُ هـارونَ تحمِلُهُ

---

(١) البقرة: ١٥.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ١١٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣١، حاشية الشهاب: ١/٣٥٣، مشكل إعراب القرآن: ١/٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٥٨، البحر المحيط: ١/٧.

(٣) البقرة: ٤٩.

(٤) انظر: الدر المصون، ورقة: ٢٨٠، البحر المحيط: ١/١٩٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦١، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٦، تفسير ابن عطية: ١/٢٦٥، تفسير القرطبي: ١/٣٨٤.

الملائِكَةُ...﴾[1]: قوله ﴿تَحْمِلُهُ الملائِكَةُ...﴾ في موضع الحال، ويجوز أَنْ يكون مستأنفاً جواباً لسؤال مقدَّر أي: فكيف يأتي؟[2].

(٢) فعلها مضارع منفي بـ (لم) أو (لا) أو (لمَّا) أو (ما):

ومن المنفي بـ (لم) قوله تعالى: ﴿قالت ربِّ أنَّى يكون لي ولدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ...﴾[3]: قوله ﴿ولم يمسسني بشر..﴾ في موضع الحال[4].

ومنه قوله: ﴿فانقَلَبوا بنعمةٍ مِنَ اللهِ وَفَضْلٍ لم يمسسهم سوءٌ....﴾[5].

ومنه قوله: ﴿فانظر إلى طعامِك وشَرابِكَ لم يتسنَّهْ...﴾[6]: قوله(لم يَتَسَنَّهُ) في موضع الحال.

ومن المنفي بـ (لا) من غير الواو[7] قوله تعالى: ﴿وإذْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تعبُدونَ إلَّا اللهَ...﴾[8]: قوله ﴿لا تعبدونَ...﴾ في موضع الحال في أحد التأويلات[9].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ تبتم فَلَكُم رؤوسُ أموالِكم لا تَظلِمونَ ولا

---

(١) البقرة: ٢٤٨.
(٢) انظر: الدر المصون، ورقة: ٨٨٩، البحر المحيط: ٢٦٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٦٦/١، مشكل إعراب القرآن: ٢٠٤/١. وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٧١، ٨٥، ٩٦، ٢٤٦، ٢٥٢.
(٣) آل عمران: ٤٧.
(٤) انظر: الدر المصون: ورقة: ١٢٠٦، البحر المحيط: ٤٦٢/٢.
(٥) آل عمران: ٧٤.
(٦) البقرة: ٢٥٩، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٤٧، ٢٨٣، آل عمران: ١٣٥، المائدة: ٤١، الأنعام: ٨٢، ٩٣، الأعراف: ١١، ٤٦.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.
(٨) البقرة: ٨٣.
(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف القسم، الصفحة: ٦٦٣.

تُظْلَمونَ﴾[1]: قوله ﴿لا تَظْلِمونَ ولا تُظْلَمونَ﴾ في موضع الحال من الضمير في (فَلَكُم). ويجوز أنْ يكون مستأنفاً[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿تَعْرِفُهم بسيماهم لا يسألون الناسَ إلحافاً...﴾[3] قوله ﴿لا يسألون الناسَ إلْحافاً﴾ في موضع الحال[4].

ومن المنفي بـ (لمَّا) قوله تعالى: ﴿أمْ حَسِبْتُم أنْ تَدْخُلوا الجَنَّةَ ولمَّا يأتِكُم مثلُ الذين خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُم...﴾[5]: قوله ﴿ولمَّا يأتِكم...﴾ في موضع الحال أي: غير آتيكم[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولكِنْ قولوا أسْلَمْنا ولمَّا يَدْخُلِ الإيمانُ في قُلوبِكُم..﴾[7]: الجملة المنفية بـ (لمَّا) في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (قولوا)[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿أمْ حسبتم أنْ تدخلوا الجنةَ ولمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم...﴾[9]: القول فيها مثل سابقتها[10].

ومن المنفي بـ (ما) قوله تعالى: ﴿وما يَخْدَعون إلا أنْفُسَهُمْ وما

---

(1) البقرة: ٢٧٩.
(2) انظر: الدر المصون، ورقة: ٩٩٥، البحر المحيط: ٢/٣٣٩.
(3) البقرة: ٢٧٣.
(4) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/١١٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٢٣، البحر المحيط: ٢/٣٣٠، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٦، ٦٢، ١٠٠، النساء: ٧٥.
(5) البقرة: ٢١٤.
(6) انظر الدر المصون ورقة: ٧٦٢.
(7) الحجرات: ١٤.
(8) انظر حاشية الشهاب: ٨/٨٢.
(9) آل عمران: ١٤٢.
(10) انظر الدر المصون ورقة: ١٤١٧، البحر المحيط: ٣/٦٦، الكشاف: ١/٤٦٧.

يَشْعُرونَ﴾[1]: قوله ﴿وما يشعرون﴾ في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (يَخْدعون)، ويجوز أنْ يكون مستأنفاً[2].

(٣) كونها إنشـائية.

أَجاز النحويون[3] وقوع الجملة الإنشائية حالاً على تقدير القول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ نادى ربُّك موسى أن ائتِ القومَ الظالمين قومَ فرعونَ ألا يَتَّقُونَ﴾[4]:الظاهر في قوله ﴿ألا يتَّقُونَ﴾ أنْ يكون استئنافاً بيانيًّا. وأجاز الزمخشري[5] أنْ يكون حالاً من الضمير في (الظالمين). وهو عند أَبي حيان[6] خطأ فاحش لأنَّ الزمخشري جعل قوله ﴿قَوْمَ فِرْعونَ﴾ عطف بيان، فيكون في الكلام فصل بين العامـل والمعمول بـأَجنبي،لأنَّ قولـه ﴿قومَ فرعون﴾ معمول لـ (أنِ ائتِ) ولأنَّ ما بعد الهمزة لا يصح أن يكونَ معمولاً لما قبلها، ويصح قول الزمخشري بتقدير قول أي: قائلين ألا يتَّقونَ.

ومنه قوله: ﴿وناداهما ربُّهما ألَمْ أَنْهَكُما عن تلكما الشَجَرةِ...﴾[7] أي: وناداهما قائلاً ألَمْ أنهكُما[8].

(٤) فعلها ماضٍ منفي بـ (مـا):

وفي التنزيل من ذلك مواضع قليلة، ومنه قوله تعالى: ﴿تلك مِنْ أنباءِ الغيبِ نوحيها إليك ما كنت تَعْلَمُها أنتَ ولا قَوْمُكَ مِنْ قبلِ هذا...﴾[9]:

---

(١) البقرة: ٩.
(٢) انظر الدر المصون ورقة: ١٠٠.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الحال، الصفحة: ٣٣٦.
(٤) الشعراء: ١٠ ـ ١١.
(٥) انظر الكشاف: ١٠٦/٣.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٧/٧، وانظر حاشية الشهاب: ٥/٧.
(٧) الأعراف: ٢٢.
(٨) انظر البحر المحيط: ٢٨١/٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف الحال، الصفحة: ٣٣٦.
(٩) هـود: ٤٩.

قوله: ﴿ما كُنْتَ تَعْلَمُها...﴾ في موضع الحال من الكاف أو من ضمير المفعول به في (نُوحيها)[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولوطاً إذْ قالَ لِقَوْمِه إنَّكم لَتأتُونَ الفاحِشَةَ ما سبقكم بها مِنْ أحد من العالمين﴾[2]: قوله ﴿ما سَبَقَكُم بها مِنْ أَحَد...﴾ مستأنف عند الزمخشري[3] جواباً لسؤالٍ مقدَّر، والظاهر عند أبي حيَّان[4] كونه في موضع الحال أيْ: لَتَأْتُونَ الفاحِشَةَ مبتدعين لها غير مسبوقين بها.

ومنه قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ خلقنا السمواتِ والأَرْضَ وما بينَهما في ستَّةِ أيَّامٍ وما مسَّنا مِنْ لُغوبٍ..﴾[5]: قوله ﴿وما مسَّنا مِنْ لُغوب﴾ في موضع الحال، ويجوز أنْ يكون مستأنفاً[6].

(٥) فعلها مضارع مسبوق بعلم استقبال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال إنِّي ذاهبٌ إلى ربِّي سَيَهْدِينِ﴾[7]: أجاز الحوفي[8] أنْ تكون الجملة المصدَّرة بالسين في موضع الحال، وقد ردَّه ابن هشام[8] وغيره من النحويين[9] لأنَّ الاستقبال ينافي الحال، وذكر الدسوقي[10] أنَّه لا يقال إنَّ الحال قد تكون منتظرة الوقوع، ويجوز أنْ تكون

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٠٢.
(٢) العنكبوت: ٢٨.
(٣) انظر الكشاف: ٣/٢٠٤.
(٤) انظر البحر المحيط: ٧/١٤٩.
(٥) ق: ٣٨.
(٦) انظر البحر المحيط: ٨/١٢٩. وانظر شاهداً آخر: الملك: ٩.
(٧) الصافات: ٩٩.
(٨) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥١٩ - ٥٦٤.
(٩) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٤٢.
(١٠) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٧١.

الحال مقدرة أي: مقدِّراً هدايته لي، وقيل[1] إنَّ تَصدُّرها بالسين جائز كتصدُّرها بالحرف الدال على المضي مثل (لَمْ) وَ (لمَّا).

ومنه قوله تعالى: ﴿والله مَعَكُم وَلَنْ يَتِرِكُم أعمالَكُم﴾[2]: أجاز مكي بن أبي طالب[3] أنْ يكونَ قوله ﴿وَلَنْ يَتِرِكُم أعمالَكُم﴾ في موضع الحال وهي مسألة لم يجوِّزها النحويُون[4] كما مرَّ، ويمكن أنْ تكونَ الحال مقدّرة كما مر.

(٦) تصدُّرها بأداة شرط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أوَلَوْ كان آباؤهم لا يعقِلون شيئاً ولا يَهْتَدونَ﴾[5]: قوله ﴿وَلَوْ كانَ آباؤهم لا يعقلون...﴾ في موضع الحال في أحد التأويلات[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿ذلك هدى الله يهدي به مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِه ولو أشْرَكوا لَحَبِطَ عنهم ما كانوا يعملون﴾[7]، وقوله: ﴿أيْنما تكونوا يُدْرِككُمُ الموتُ ولو كنتم في بروجٍ مُشَيَّدةٍ...﴾[8].

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٩٠/١، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٨٧/٢.
(٢) محمد: ٣٥.
(٣) انظر مشكل إعراب القرآن: ٣٠٨/٢، وانظر حاشية الشهاب: ٥١/٨.
(٤) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٨٧/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٣٩٠/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤٢/٤.
(٥) البقرة: ١٧٠.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه، الصفحة: ٤٠١.
(٧) الأنعام: ٨٨.
(٨) النساء: ٧٨.

ومنه قوله تعالى: ﴿قل إنّي أخافُ إن عَصَيْتُ ربّي عذابَ يومٍ عظيمٍ﴾[1]: قيل إنّ جملة الشرط معترضة، وهو الظاهر وقيل إنّها في موضع الحال[2].

ومنه قوله: ﴿أَنْ تقولَ نفسٌ يا حسرَتى على ما فرَّطْتُ في جنبِ اللهِ، وإنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرين﴾[3]: ذكر الزمخشري[4]: أنَّ قوله ﴿وإنْ كنت لمن الساخرين﴾ في موضع الحال، وهو عند أبي حيان[5] مستأنف.

(٧) فعلها مضارع مثبت مسبوق بالواو:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنَ الناس مَنْ يُعْجِبُك قولُه في الحياة الدُّنيا وَيُشْهِدُ اللهَ على ما في قلبه...﴾[6]: قوله ﴿وَيُشْهِدُ اللهَ على ما في قلبه...﴾ في موضع الحال في أحد التأويلات[7].

(٨) فعلها مضارع منفي بـ (لا) مسبوق بواو الحال وغير مسبوق:

ومن المسبوق بالواو قراءة ابن عامر: ﴿فقالوا يا ليتَنا نُرَدُّ ولا نكذِّبُ بآياتِ ربِّنا ونكونُ من المؤمنين﴾[8] برفع (ولا نُكَذِّبُ﴾ و(ونكونُ) على الحال أو الاستئناف[9].

---

(١) الأنعام: ١٥.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤٣/ ٨٦.
(٣) الزمر: ٥٦.
(٤) انظر: الكشاف: ٣/ ٤٠٤.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٣٥، وانظر: تفسير القرطبي: ١٥/ ٢٧٢، حاشية الشهاب: ٧/ ٣٤٧.

وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ٤٦، التوبة: ٣٢، ٣٣، الأنفال: ٨، ١٩، يونس: ٨٢، الصف: ٨، ٩.
(٦) البقرة: ٢٠٤.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.
(٨) الأنعام: ٢٧.
(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.

ومن غير المسبوق بالواو قوله تعالى: ﴿ وما لنا لا نُؤْمِنُ﴾[1].

(٩) فعلها ماض متصرف مسبوق بـ (قد) وغير مسبوق:

ومن الجملة الفعلية التي في موضع الحال الجملة الماضوية، ولقد رأيت أنَّ للنحويين فيها مذاهب:

ذهب البصريون[2] إلى أنَّ الجملة الماضوية التي في موضع الحال لا بدَّ من اقترانها بـ (قد)، وما جاء من ذلك من غير (قد) محمول على إضمارها.

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنَّه لا ضرورة إلى ما ذهب إليه البصريون، وهو الظاهر في المسألة.

وأجاز أبو حيان [3] والسمين الحلبي[4] وقوع الماضي حالاً من غير (قد) لأنَّ ذلك قد كثر في لسان العرب بغيرها، فالقياس عليه أولى.

ولعل ما يعزِّز مذهب الكوفيين أنَّ وقوع الماضي غير المقترن بـ (قد) حالاً يكثر في التنزيل وإليك ما فيه من ذلك:

البقرة: ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٣٤، ٨٩، ٩٣، ٢١٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٨٦.

آل عمران: ١١، ٣٧، ٥٩، ٨٣، ٨٦، ١١٨، ١٣٣، ١٦٨.

النساء: ٢١، ٤١، ٤٢، ٩٠، ٩٧، ١١٣، ١١٨، ١٧١، ١٧٦.

المائدة: ١٢، ١٣، ٢٣، ٤٦.

---

(١) المائدة: ٨٤.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٣ - ٨٣٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤٩/٤.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٣٣٥/٦، ٨٤/٧.

(٤) انظر الدر المصون ورقة: ١٧٦٩.

النازعات: ٢٧، ٣٠، ٣١.

المسد: ١.

ولتبدو الصورة أكثر وضوحاً سأدون الآيات التي جاء فيها الماضي المقترن بـ (قد) في موضع الحال، وإليك هذه الآيات:

البقرة: ٧٥، ٢٣٧، ٢٤٦.

آل عمران: ٤٠، ١١٣، ١٤٤.

النساء: ٢١، ٦٠، ١٦١.

المائدة: ٦١.

الأنعام: ٨٠، ١١٩.

يونس: ٤٥، ٥١، ٩١.

يوسف: ٣٠، ٩٠، ١٠٠.

الرعد: ٦.

النحل: ٩١.

طه: ٧٥، ١١، ١٢٥.

العنكبوت: ٣٨.

سبأ: ٥٢ ـ ٥٣.

غافر: ٢٨.

الدخان: ١٣.

الأحقاف: ١٧، ٢١.

الفتح: ٢٣.

ق: ٢٨.

الحديد: ٨.

الممتحنة: ١، ١٣.

الطلاق: ١١.

القلـم : ٤٣.
نــوح : ١٣ - ١٤.

وبعد فلقد انتهيت في هذا البحث إلى تدوين بعض سمات هذه الجملة الماضوية في التنزيل:

(١) تكون مقترنة بالواو أو غير مقترنة.

(٢) يكثر فيها الافتتان في الأوجه الإعرابيــة.

(٣) يكثر مجيؤها بعد (إلاّ).

(٤) قد يكون فعلها جامداً.

(١) تكون مقترنة بالواو أو غير مقترنة:

وممّا جاء منها مقترناً بالواو قوله تعالى: ﴿وَجحدوا بها واستيقنتها أَنْفُسُهُم ظُلْماً وَعُلُوًّا...﴾[١]: قوله ﴿واستيقنتها﴾ في موضع الحال[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجَدْتُها وقومَها يسجدونَ للشمسِ مِنْ دونِ الله وزيَّن لهم الشيطانُ أعمالَهم فصدَّهم عن السبيل...﴾[٣] قوله: ﴿وزيَّن لَهُم الشيطانُ..﴾ في موضع الحال، ويجوز أَنْ يكون معطوفاً على (ويسجدونَ) على أنَّه مؤوَّل بالماضي[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿فقالوا ربَّنا باعِدْ بينَ أسفارِنا وظَلَموا أَنْفُسَهُم فجعلناهم أحاديثَ ومزَّقْناهم كُلَّ مُمَزَّقٍ...﴾[٥]: قوله ﴿وظَلَموا

---

(١) النمل: ١٤.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٥٨/٧، حاشية الشهاب: ٣٧/٧.
(٣) النمل: ٢٤.
(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٤٢/٧.
(٥) سبأ: ١٩.

أَنْفُسَهم...﴾ معطوف على قوله (فقالوا) ويجوز أنْ يكون في موضع الحال[1].

ومما جاء غير مقترن بالواو قوله تعالى: ﴿هؤلاء قومُنا اتَّخذوا مِنْ دونه..﴾[2]: ذكر الحوفي[3] أنَّ قوله ﴿اتَّخذوا﴾ في موضع الحال على أنَّ (قومُنا) خبر اسم الإشارة، وجعله الزمخشري[4] في موضع الخبر على أنَّ (قَومُنا) عطف بيان.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ أصابته فتنَةٌ انقلبَ على وجْهه خَسِرَ الدنيا والآخِرَة...﴾[5]: قوله ﴿خَسِرَ الدُّنيا...﴾ استئناف إخبار، ويجوز أَنْ يكون في موضع الحال وهو الظاهر، أو بدلاً من جواب الشرط (انقلب على وجهه)، وهو قول أبي الفضل الرازي[6]. وابن جني[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ يكذِّبوك فَقَدْ كَذَّب الذين من قبلِهم جاءتهم رُسُلُهم بالبيِّناتِ وبالزبر وبالكتاب المنير﴾[8]: قوله ﴿جاءتهم رُسُلُهم﴾ في موضع الحال[9].

---

(1) انظر البحر المحيط: ٢٧٣/٧، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٢٥، ٢٨، ٩٣، النساء: ٢١، ٤١، ٤٢.
(2) الكهف: ١٥.
(3) انظر البحر المحيط: ١٠٦/٦.
(4) انظر الكشاف: ٤٧٤/٢.
(5) الحج: ١١.
(6) انظر: البحر المحيط: ٣٥٥/٦، وانظر حاشية الشهاب: ٢٨٦/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩٣٤/٢/٢.
(7) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٧٥/٢/٢.
(8) فاطر: ٢٥.
(9) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧٤/٢، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٢٤، آل عمران: ٣٧، ٥٩، ١١٨، ١٣٣.

(٢) يكثر فيها الافتنان في الأوجه الإعرابية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكم أَنْ تكون له جَنَّةٌ مِنْ نخيلٍ وأعنابٍ تجري من تحتِها الأنهارُ له فيها من كلِّ الثمراتِ وأصابه الكِبَرُ...﴾[١]: قوله ﴿وأصابَه الكِبَرُ...﴾ فيه وجهان:

أ ـ أنّ يكون في موضع الحال والعامل فيها (يَوَدُّ) وهو الظاهر.

ب ـ أنْ يكون معطوفاً على (أَنْ تكونَ) على تأويل الماضي بالمضارع[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿كيفَ يَهْدِي اللهُ قوماً كفروا بعد إيمانِهم وشهدوا أنَّ الرسولَ حقٌّ...﴾[٣]: في قوله ﴿وَشَهِدوا..﴾ ثلاثة أوجه:

أ ـ أنْ يكون في موضع الحال من فاعل (كفروا)، وهو الظاهر.

ب ـ أن يكون معطوفاً على (كفروا)، فيكون في موضع نصب على أنّه نعت لـ (قوماً).

جـ ـ أنْ يكون معطوفاً على (إيمانِهم) لأنّه مصدر ينحل (إلى (أن) والفعل، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[٤]، وتقدير الكلام عنده: بعد أن آمنوا وشَهِدوا.

---

(١) البقرة: ٢٦٦.

(٢) انظر: الدر المصون، ورقة: ٩٥٤، البحر المحيط: ٢/٣١٤، تفسير القرطبي: ٣/٣١٩، حاشية الشهاب: ٢/٣٤٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢١٨.

(٣) آل عمران: ٨٦.

(٤) انظر الكشاف: ١/٤٤٢، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٧٨، البحر المحيط: ٢/٥١٨.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين لا يرجون لقاءَنا ورَضُوا بالحياةِ الدُّنيا واطْمَأنُّوا بها... أولئك مأواهُمُ النارُ بما كانوا يكسِبونَ﴾[1]: الظاهر في قوله ﴿واطمأنُّوا﴾ أنْ يكون معطوفاً على صلة الموصول ويجوز أنْ يكون في موضع الحال[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ أصابته فتنةٌ انقلبَ على وجهِه خَسِرَ الدُّنيا والآخرَةَ﴾[3]: لقد سبق الحديث عنها[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ إبراهيمَ كان أُمَّةً قانتاً لله حنيفاً... شاكراً لأنْعُمِه اجتباهُ اللهُ وهداهُ إلى صراطٍ مستقيم﴾[5]: قوله (اجتباه اللهُ وهداهُ...) في موضع الحال، ويجوز أن يكون في موضع الخبر الثاني لـ (إنَّ) وأنْ يكون مستأنفاً[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وتلك حُجَّتُنا آتيناها إبراهيمَ على قومه...﴾[7]: قوله (آتيناها) في موضع الخبر الثاني، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من (حجَّتُنا﴾؛ والعامل فيها معنى الإشارة. وأجاز الحوفي[8] أنْ يكون في موضع النعت لـ (حجَّتنا) لأنَّ النية فيها الانفصال، وهو تكلف لا محوج إليه.

---

(١) يونس: ٧ ـ ٨.
(٢) انظر البحر المحيط: ١٢٦/٥.
(٣) الحج: ١١.
(٤) انظر الصفحة: ٩٥٣.
(٥) النحل: ١٢٠ ـ ١٢١.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٨٠٩/٢.
(٧) الأنعام: ٨٣.
(٨) انظر البحر المحيط: ١٧٢/٤، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥١٥/١، حاشية الشهاب: ٩٠/٤.

(٣) يكثر مجيؤها بعد (إلاّ):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما يَأْتيهم مِنْ رسولٍ إلاّ كانوا بِه يسْتَهزِئون﴾[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما تأتيهم مِنْ آيةٍ مِنْ آيات ربِّهم إلاّ كانوا عنها مُعْرِضين﴾[٢]: قوله ﴿كانوا عنها معرضين﴾ في موضع الحال من فاعل تأتيهم)[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما أرْسَلْنا في قريةٍ من نبيٍّ إلاّ أَخَذْنا أَهْلَها بالبأساءِ والضَّراء لَعَلَّهم يَضَّرَّعون﴾[٤]: القول فيها مثل سابقتها[٥].

(٤) قد يكونُ فعلها جامداً:

الجملة الماضوية التي فعلها جامد لا تحتاج إلى (قد)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إن امرؤٌ هَلَكَ ليس له ولدٌ ولَهُ أُخْتٌ فلها نصفُ ما تَرَك...﴾[٦]: قوله ﴿ليس لَهُ وَلَدٌ....﴾ في موضع الحال من (امرؤٌ) الموصوف بالجملة الفعلية بعده[٧].

ومنه قوله تعالى: ﴿وأَنْذِرْ به الذين يخافونَ أَنْ يُحْشَروا إلى ربِّهم ليس

---

(١) يس: ٣٠.
(٢) الأنعام: ٤.
(٣) انظر البحر المحيط: ٧٤/٤.
(٤) الأعراف: ٩٤.
(٥) انظر البحر المحيط: ٣٤٧/٤، حاشية الشهاب: ١٩٣/٣، وانظر شواهد أخرى: يونس: ٦١، الكهف: ٤٩، الشعراء: ٥، الزخرف: ٢٣/٧، الذاريات: ٤٢، ٥٢.
(٦) النساء: ١٧٦.
(٧) انظر: الدر المصون ورقة: ١٨٧٢، البحر المحيط: ٤٠٦/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٤١٣/١، الكشاف: ٥٨٩/١.

لهم مِنْ دونِهِ وليٌّ ولا شفيعٌ. . . . ﴾(1): قوله: ﴿ليس لهم من دونه. . . ﴾ في موضع الحال.

* * * *

(2) الجمـــل الاسميـــة:

الجملة الاسمية التي في موضع الحال أقلُّ شيوعاً من الجملة الفعلية، وإليك ما في التنزيــل من ذلك:

البقــرة: ١ ـ ٢ ، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٣٠، ٣٦، ٣٩، ٤٢، ٤٤، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٧٥، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٩١، ٩٣، ١٠١، ١١٢، ١١٣، ١٢١، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٦، ١٦١، ١٦٢، ١٨٧، ١٨٨، ٢٠٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٨١. آل عمـــران: ٢، ٧، ٢٣، ٢٥، ٣٩، ٤٠، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٧٨، ٨١، ٨٤، ٨٨، ٩٠، ٩١ ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١١٣، ١٢٣، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٣، ١٥٣، ٢٥٤، ١٦١، ١٦٤، ١٧٢، ١٧٨ ١٩٥، النســاء: ١٢، ١٨، ٤٣، ٥٧، ٧٣، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ١٠٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٤٢، ١٥٧، ١٦٦. المــائدة: ١، ٢٤، ٣٦، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥١، ٥٥، ٦١ ٧٦، ٨٠، ٨٤، ٩٥، الأنعـــام: ١٢، ٣١، ٦١، ٩٣، ١٠٦، ١١٥، ١٣١،

الأعـــراف: ٤، ٢٤، ٣٦، ٤٢، ٤٦ ٤٩، ٩٢، ٩٥، ٩٨ ١٥٤، ١٥٨، ١٦٨، ١٧١، ١٧٩، ١٨٧، الأنفــال: ٦، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٧، ٣٣، ٤٢، ٤٨، ٥٠، ٦٠، التوبــة: ٢٩، ٣٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٤،

---

(1) الأنعام / ٥١،

(2) انظر : البحر المحيط : ٤ / ١٣٥.

الممتحنة: ١، الصف: ٤، ٦، ٧، ١٣، المنافقون: ٤، ٥، التحريم: ٨، الملك: ٤، ٧، القلم: ١٩، ٢٣، ٤٣، ٤٩، الحاقة: ٧، المعارج: ٤٣، المدثر: ٤٩ ـ ٥٠، الإنسان: ١٤، عبس: ٨ ـ ٩، الانفطار: ٩ ـ ١٠، ١٥ ـ ١٦، العلق: ٣، القدر: ٤، المسد: ٤ ـ ٥.

ولعل أهمَّ ما تتسم به هذه الجمل ما يلي:

(١) تصدُّرها بأحد الأحرف الناسخة.

(٢) وقوعها بعد إلاَّ.

(٣) مجيؤها من النكرة.

(٤) اقترانها بالواو وعدمه.

(٥) تصدرها بحرف نفي.

(٦) تصدُّرها بالفاء.

(٧) تصدُّرها باسم شرط.

(٨) استغناؤها بالواو عن الضمير.

* .. * .. * .. *

(١) تصدرها بأحد الأحرف الناسخة:

ومن ذلك في التنزيل مواضع كثيرة، ومن ذلك تصدُّرها بـ (إنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْه معَنا غداً يَرْتَعْ ويَلْعَبْ وإنَّا لَهُ لحافِظونَ﴾ (١): قوله: ﴿وإنَّا لَهُ لَحافِظون﴾ في موضع الحال، والعامل فيها الأمر أو الجواب.

---

(١) يوسف / ١٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ العنكبوتِ اتَّخَذَتْ بيتاً وإنَّ أَوْهَنَ البيوتِ لبيتُ العنكبوتِ.....﴾[١]: ذكر الشهاب[٢] أنَّ قوله: ﴿وإنَّ أَوْهَنَ البيوتِ..﴾ في موضع الحال، وأجاز أنْ يكون مستأنفاً.

ومنه قوله: ﴿والسماءَ بنيناها بأيدٍ وإنَّا لَموسِعونَ﴾[٣]: قوله: ﴿وإنَّا لَموسِعونَ﴾ في موضع الحال[٤].

ومنه قوله: ﴿كلا بَلْ تُكَذِّبونَ بالدِّين وإنَّ عليكم لحافظين﴾[٥]: القول فيها مثل سابقتها[٦].

ومن ذلك ما صُدِّرَ بـ(كَأَنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ نَتَقْنا الجَبَلَ فَوْقَهُم كأنَّه ظُلَّةٌ....﴾[٧]: قوله: ﴿كَأَنَّه ظلة....﴾ في موضع الحال[٨].

ومنه قوله: ﴿فلمَّا كَشَفْنا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لم يَدْعُنا إلى ضُرٍّ مسَّهُ....﴾[٩]، الجملة المصدرة بـ(كأنْ) المخففة في موضع الحال[١٠].

ومنه قوله: ﴿ولَّى مُسْتَكبِراً كَأَنْ لم يَسْمَعْها كَأَنَّ في أُذنيه

---

(١) العنكبوت / ٤١.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ١٠٢.

(٣) الذاريات / ٤٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٨ / ١٤٢.

(٥) الانفطار / ٩ - ١٠.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٨ / ٤٣٧، حاشية الشهاب: ٨ / ٣٣٣، وانظر شواهد أُخرى: الأنفال/٤٨، العنكبوت: ٤١، فصلت /٤١.

(٧) الأعراف / ١٧١.

(٨) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٤١٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٠٣.

(٩) يونس / ١٢.

(١٠) انظر: البحر المحيط: ٥ / ١٣٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٦٨،

وَقْراً...﴾[١]: قوله: ﴿كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا...﴾ في موضع الحال، والعامل فيها (ولّى) أَوْ (مُسْتَكْبِراً). وقوله: ﴿كأَنَّ في أُذنيه وقْراً﴾ في موضع نصب على البدل من الحال الأولى أو في موضع نصب على البدلِ من فاعل ﴿لَمْ يَسْمَعْها﴾، وأجاز الزمخشري[٢] أَنْ تكون الجملة المصدَّرة بـ (كَأَنْ) في الموضعين استئنافية[٣].

ومن ذلك ما صُدِّر بـ (لا) النافية للجنس، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بالطاغوتِ وَيُؤْمِنْ باللهِ فَقَدِ استمسَكَ بالعروةِ الوثقى لا انفصام لها...﴾[٤]: قوله ﴿لا انفصامَ لها﴾ في موضع نصب على الحال من (العروة)، ويجوز أَنْ يكون مستأنفاً[٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يومِ القيامة لا ريبَ فيه....﴾[٦]: قوله ﴿لا ريبَ فيه...﴾ في موضع الحال من (يوم)، وهو الظاهر، ويجوز أَنْ يكون نعتاً لمصدر محذوف دلّ عليه (لَيَجْمَعَنَّكُم)، أي: جمعاً لا ريبَ فيه[٧].

ومنه قوله تعالى: ﴿اتَّبِعْ ما أُوحي إليكَ مِنْ ربِّك لا إله إلاّ هو وأعرِضْ

---

(١) لقمان / ٧.
(٢) انظر الكشاف: ٣ / ٢٣٠.
(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢٥٤، البحر المحيط: ١٨٤/٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٤/٢، حاشية الشهاب: ١٣٣/٧، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٧٣، الأعراف: ١٨٧، يونس: ٢٤، النمل: ١٠، ٣١، الصافات: ٤٨ - ٤٩، الجاثية: ٨، الطور: ٢٤، القمر: ٧، ٢٠، الرحمن: ٥٨، الصف: ٤، المنافقون: ٤، الحاقة: ٧، المعارج: ٤٣، المدثر: ٤٩ - ٥٠.
(٤) البقرة / ٢٥٦.
(٥) انظر: الدر المصون ورقة / ٩٠٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢٠٦/١، البحر المحيط: ٢٨٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٦٨/١.
(٦) النساء / ٨٧، وانظر الأنعام: ١٢.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٧٦.

عَنِ المشركين﴾[1]: جملة (لا) النافية للجنس في موضع الحال المؤكدة من (ربِّك)، ويَجوزَ أنْ تكون معترضة، وأنْ تكون مستأنفة[2].

ومن ذلك ما صُدِّر بـ (لعل)، ومنه قوله تعالى: ﴿يأَيُّها الناس اعبدوا ربَّكُمْ الذين خلقكم والذين مِنْ قَبْلِكُم لعلَّكم تتَّقونَ﴾[3] : الجملة المصدَّرة بـ (لعلَّ) في موضع الحال في أحد التأويلات[4].

(٢) وقوعهـــا بعـد إلاَّ :

ومن ذلك قوله : ﴿ولا تَموتُنَّ إلاَّ وأنتمُ مُسْلِمونَ﴾[5]: قوله: ﴿وأنْتُم مُسْلِمونَ﴾ في موضع الحال[6].

ومنه قوله: ﴿وما نريهم من آيةٍ إلاَّ هي أكْبَرُ مِنْ أُخْتِها....﴾[7] : ما بعد (إلاَّ) في موضع الحال من (آية) لأنَّها في سياق النفي.

ومنه قوله: ﴿ما يَلْفِظُ من قولٍ إلاَّ لديهِ رقيبٌ عتيدٌ﴾[8].

(٣) مجيـؤها من النكـــرة :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وعسى أنْ تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم وعسى أنْ تحبُّوا شيئاً وهو شر لكم....﴾[9]: الجملة الاسمية بعد (شيئاً) في

---

(١) الأنعـــام / ١٠٦.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤ / ١٩٨، التبيان في إعراب القرآن:٥٢٩/١، وانظر شواهد أخرى: الأعراف: ١٥٨، التوبـة: ١٢٩، يونس:٣٧، الرعد:٤١، طـه:١٠٨.

(٣) البقـــرة / ٢١.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة / ١١٦٧.

(٥) البقـــرة / ١٢.

(٦) انظر : البحر المحيط : ٣ / ١٧، الدر المصون، ورقة/١٣٤٧.

(٧) الـزخـــرف / ٤٨.

(٨) ق / ١٨، وانظر شواهد أخرى: الحجر:٤٠، الفرقان: ٢٠، الشعراء:٢٠٨.

(٩) البقـــرة / ٢١٦.

الموضعين في موضع الحال منه، وقيل إنّها في موضع النعت له على أنّ الواو لتأكيد لصق الصفة بالموصوف، وهو قول الزمخشري(١)، وابن جني(٢)، والنحويون على خلافه، والقول الأول هو الظاهر على ما فيه من كون صاحب الحال نكرة لأنّ الواو تمنع اللبس بالنعت(٣).

ومنه قوله: ﴿أو كالذي مرَّ على قريةٍ وهي خاويةٌ على عروشِها﴾(٤): قوله: ﴿وهي خاويةٌ على عروشِها﴾ في موضع الحال من (قرية)، وهو الظاهر على ما فيه من كون صاحبها نكرة، ويجوز أنْ يكون حالاً من الهاء في (عروشها) على أنَّ العامل معنى الإضافة وهو قول أبي البقاء(٥)، وقد ضُعِّفَ لكون العامل معنوياً. ويجوز أنْ تكون في موضع النعت على مذهب الزمخشري وابن جني على أنَّ الواو لإلصاق الصفة بالموصوف(٦).

ومن مجيئها من النكرة العامة في سياق النفي قوله: ﴿وما أهلَكْنا من قريةٍ إلَّا لها مُنذِرونَ﴾(٧): الجملة الاسمية في موضع الحال من (قرية) لأنَّها في سياق النفي في أحد التأويلات(٨).

ومنه قوله: ﴿وما نُرِيهِمْ مِنْ آيةٍ إلاَّ هي أكْبَرُ من أُختِها﴾(٩).

---

(١) انظر الكشاف: ١ / ٣٥٦.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٢ / ١٤٤، الدر المصون ورقة/٧٦٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٣، تفسير القرطبي: ٣/٣٨ - ٣٩.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٢.
(٤) البقـــرة / ٢٥٩.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٠٨، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٢٤٨.
(٦) انظر: الدر المصون ورقة / ٩٢٠، البحر المحيط: ٢/٢٩١.
(٧) الشعـــراء / ٢٠٨.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف واو الحال، الصفحة/ ٧٧٣.
(٩) الـــزخـــرف / ٤٨.

ومنه قوله: ﴿وما أهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ ولَها كِتابٌ معلوم﴾[1]، الجملة الاسمية بعد (إلاَّ) في موضع الحال من (قريةٍ) وفي موضع النعت على مذهب الزمخشري وابن جني[2].

ومن مجيئها من النكرة الموصوفة قوله: ﴿ويطوفُ عليهِمْ غلمانٌ لهم كأنَّهم لُؤلؤٌ مكنون﴾[3]: الجملة المصدَّرة بـ (كَأنَّ) في موضع الحال من (غلمانٌ) الموصوف بـ(لهم)[4].

ومنه قوله: ﴿فَكَأيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْناها وهي ظالِمَةٌ..﴾[5]: قوله: ﴿وهي ظالِمَةٌ﴾ في موضع الحال من (قريةٍ) الموصوفة بـ (أهْلَكْناها)[6].

ومنه قوله: ﴿وكأيِّنْ من قريةٍ أمليت لها وهي ظالِمَةٌ...﴾[7]: القول فيها مثل سابقتها.

(٤) اقترانها بالواو وعدمه :

وفي التنزيل مواضع افترضت فيها الجملة الاسمية الحالية بالواو بالإضافة إلى الضمير ومواضع اُكتُفي بالضمير فيها[8]، وهي أقلُّ مِنْ كونها مقترنة بها.

ومن اقترانها بالواو قوله: ﴿فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتُم تَعْلَمونَ﴾[9]،

---

(١) الحجر / ٤.
(٢) انظر ما في هذا البحث من جملة اسمية في موضع النعت الصفحة / ٩٩٣.
(٣) الطـور / ٢٤.
(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣٩٥.
(٥) الـحج / ٤٥.
(٦) انظر الكشاف : ٣ / ١٧ ، البحر المحيط: ٦ / ٣٧٦.
(٧) الحج / ٤٨، وانظر شاهدين آخرين: آل عمران/٢٣، النساء/١٢.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف واو الحال الصفحة / ٧٧٣.
(٩) البقـرة / ٢٢.

وقوله: ﴿أَتَأْمُرونَ الناسَ بالبرِّ وتَنْسَونْ أَنْفُسَكُم وأنتم تتلونَ الكِتابَ..﴾[1]

وقوله: ﴿ثمَّ اتَّخَذْتُمُ العجلَ مِنْ بعدِهِ وأَنْتم ظالِمون﴾[2].

ومن مجيئها بغير الواو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنـا اهبطوا بعضُكم لبعضٍ عدوٌّ..﴾[3].

قوله: ﴿بَعْضُكم لبعضٍ عَدُوٌّ..﴾ في موضع الحال[4].

ومنه قوله: ﴿والذين كفروا وكذَّبوا بآياتِنا أُولئِكَ أَصْحابُ النارِ هُمْ فيها خـالِـدون﴾[5] قـوله: ﴿هم فيهـا خالـدون﴾ في موضـع الحال في أحـد التأويلات.[6].

(٥) تصدُّرهـــا بحـــرف نفـــي:

ومن ذلك تصدُّرها بـ (لا) النافية، ومنه قوله تعالى: ﴿ادخلوا الجَنَّة لا خوفٌ عليكم ولا أَنْتُم تَحْزَنونَ﴾[7]: الجملة المنفية بـ (لا) وما عطف عليها في موضع الحال.[8].

ومنه قوله: ﴿يُطافُ عليهم بكأسٍ مِنْ معين بيضاءَ لَذَّةٍ للشاربين لا فيها غولٌ ولا هم عنها يُنْزَفونَ﴾[9]: قوله ﴿لا فيها غَوْلٌ..﴾ في موضع النعت

---

(١) البقـــرة / ٤٤.

(٢) البقرة / ٥١، وانظر شواهد أُخرى: البقـرة: ٢٥، ٣٠، ٤٢، ٥٠، ٥٥، ٧٥، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٩١، ٩٣، ١١٢، ١١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٨١.

(٣) البقـــرة / ٣٦.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف واو الحال الصفحة / ٧٦١.

(٥) البقـــرة / ٣٩.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف واو الحال الصفحة / ٧٦١.

(٧) الأعـــراف / ٤٩.

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٧٢.

(٩) الصافـــات / ٤٧.

لـ (بِكَأْسٍ)، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال منها لأنّها موصوفة.

ومن ذلك قوله: ﴿فَمَنْ يكفُرْ بالطاغوتِ ويُؤْمِنْ باللهِ فقدِ استمْسَكَ بالعروةِ الوثقى لا انفصامَ لها..﴾[1]: قوله: ﴿لا انفصام لها..﴾ في موضع الحال[2].

ومن ذلك تصدرها بـ(ما) النافية، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّ الذين اختلفوا فيه لفي شكٍّ منه ما لهم به من عِلْمٍ إلَّا اتِّباعَ الظنِّ..﴾[3]: قوله ﴿ما لهم به مِنْ علمٍ...﴾ في موضع النعت لـ (شكٍّ) ويجوز أنْ يكون في موضع الحال منه، وأنْ يكونَ مُستأْنفاً[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خبيثةٍ كشجرةٍ خبيثةٍ اجْتُثَّتْ من فوقِ الأرْضِ مالها مِنْ قرارٍ﴾[5]: قوله: ﴿مالها من قرار﴾ في موضع النعت لـ (شجرةٍ) أوْ في موضع الحال من الضمير في (اجْتُثَّتْ)[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ هذا لَرِزْقُنا ما لَهُ مِنْ نفادٍ﴾[7]: الجملة الاسمية المنفية بـ(ما) في موضع الحال من (لَرِزْقُنا) والعامل فيها معنى الإشارة أو فعل مشتق من الإشارة[8].

---

(١) البقرة / ٢٥٦.
(٢) انظر الصفحة / ٩٦١.
(٣) النساء / ١٥٧.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٠٥، الدر المصون ورقة: / ١٨٤٦.
(٥) إبراهيم / ٢٦.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٦٩.
(٧) ص / ٥٤.
(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٠٤، وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ٩١، الكهف: ٥، غافر: ٣٣، ق: ٦، المجادلة: ١٤، الانفطار: ١٥ - ١٦.

(٦) تصدُّرهـــا بالفـــاء :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿صمٌ بُكمٌ عميٌ فهم لا يَرْجِعونَ﴾(١)، قوله: ﴿فَهُمْ لا يرجِعونَ﴾ معطـوف على ما قبله، وقيل إنّه في موضع الحال، وقد خطّأه أبو البقاء(٢) وغيره لأنَّ الفاء ترتب والأحوال لا ترتيبَ فيها ولأنَّ ما بعد الفاء لا يكون حالاً. والظاهر فيه أنْ يكون مستأنفاً.

(٧) تصدُّرها باسم الشرط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان لنبيٍّ أنْ يَغُلَّ ومَنْ يَغْلُلْ يأتِ بما غَلَّ يومَ القيامة﴾(٣). قوله: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ...﴾ مستأنف، وهو الظاهر، وأجاز أبو البقاء(٤) أنْ يكون في موضع الحال أيّ: في حال علمِ الغال بعقوبة المغلول، وهو قول مستبعد عند السمين الحلبي(٥).

(٨) استغناؤها بالواو عن الضمير:

ذكر السيوطي (٦) أنَّ صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري أجاز أن يكونَ المفعول معه جملة كقولِ العرب: جاء زيدٌ والشمسُ طالِعَةٌ، لأنّه لم يجوِّزْ أنْ يكون قوله ﴿والشمسُ طَالِعَةٌ﴾ حالاً لأنّها لا تنحل إلى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول، وليست حالاً مؤكدة.

---

(١) البقـــرة / ١٨.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٣٤/١، وانظر: البحر المحيط: ٢/١، حاشية الشهاب: ٣٨٥/١، تفسير القرطبي: ٢١٤/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٠/١، مشكل إعراب القرآن: ٢٧/١، الدر المصون ورقة/ ١٣١.
(٣) آل عمـــران / ١٦١.
(٤) انظر التبيـــان في إعراب القرآن : ١ / ٣٠٦.
(٥) انظر الدر المصون ورقة : ١٤٧٤.
(٦) انظر همع الهوامـــع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٤٠/٣.

وذكر ابن هشام[١] أنَّ الرابط في جملة الحال الاسمية إمَّا أنْ يكون الواو والضمير وإمَّا أنْ يكون الواو فقط، وذكر أنَّ ابن جني ذهب إلى أنَّه لا بدَّ من تقدير الضمير فيها أي: والشمسُ طالِعَةٌ وقتَ مجيئِهِ.

وذهب أبو حيان[٢] في قوله تعالى: ﴿ولو أنَّما في الأرْضِ مِنْ شَجَرةٍ أقْلامٌ والبحرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ......﴾[٣] إلى أنَّ الواو تغني عن الضمير في الربط.

ويجوز أن يكونَ الرابط (أل) على مذهب الكوفيين، وهو أحد قولي أبي القاسم الزمخشري[٤].

وذهب الزمخشري إلى أنَّ ما كان من ذلك محمول على أنَّ فيه معنى الظرفية: «وجئت والجَيْشُ مصطَفٌ وما أَشْبَه ذلك من الأحوالِ التي حكمُها حكمُ الظروف..» (*)

وأجاز قوم أنْ تكون الواو استئنافيـــة.

وأجاز الزمخشري في قوله (والبحرُ يَمُدُّهُ....) أنْ يكونَ معطوفاً على محل (أَنَّ) واسمها وخبرها أي: ولو ثبت كونُ الأشجارِ أقلاماً وثبت أنَّ البحرَ ممدودٌ بسبعة أَبْحُرٍ، وهو قول لا يصحُّ عند أبي حيَّان[٦] إلَّا على جعل المصدر المؤوَّل مِنْ (أَنَّ) وما في حيزها في موضع رفع على الفاعل لفعل

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٦٥٦، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٣/١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١٣٥/٢.
(٢) انظـر البحر المحيط: ٧ / ١٩١.
(٣) لقمـــان / ٢٧.
(٤) انظر الكشاف : ٣ / ٢٣٦.
(٥) الكشاف : ٣ / ٢٣٦، وانظر شرح المفصَّل لابن يعيش : ٢ / ٦٨.
(٦) انظـر البحـر المحيط : ٧ / ١٩١.

محذوف، وأجاز بعض[1] النحويين أنْ يكون معطوفاً إذا كان في موضع رفع على الابتداء، وقدْ ردَّه أبو حيان لأنَّ (لو) لا يليها المبتدأ اسماً صريحاً إلاَّ في ضرورة الشعر، ولست أتفق معه لأنَّه يمكن عدُّ ما جاء بعدها من الأسماء الصريحة مبتدآت، ومن ذلك قوله: ﴿قُلْ لَوْ أنتم تملِكونَ..﴾[2].

وإنَّني لأذهب في هذه المسألة إلى أنَّ الواو فيها معنى المصاحبة، وعليه فيمكن عدُّ هذه الجملة مفعولاً معه حملاً على مذهب صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري.[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا لَئِنْ أكَلَهُ الذئبُ ونَحْنُ عُصْبَةٌ إنَّا إذاً لخاسِرون﴾[4].

ومن قوله: ﴿فَأَخْرَجْنا به ثمراتٍ مُخْتَلِفاً ألوانُها ومِنَ الجبالِ جُدَدٌ..﴾[5]: ذكر الشهاب أنَّ قولَه: ﴿ومن الجبال جُدَدٌ..﴾ إمَّا أنْ يكون معطوفاً على ما قبله بحسب المعنى وإمَّا أنْ يكون في موضع الحال، وذكر أيضاً أنَّ كونه مُسْتأنَفاً مع ارتباطه بما قبله غير ظاهر[6].

---

(١) انظر البحر المحيط : ٧ / ١٩١.
(٢) الإســراء / ١٠٠.
(٣) انظر في هذه المسألة: التبيان في تفسير القرآن: ٨/٢٥٥ ـ ٢٥٦، حاشية الشهاب: ٧/١٤١، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/١٦٩، تفسير القرطبي: ١٤/٧٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٥٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٤٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٨٤.
(٤) يوســف / ١٤.
(٥) فاطـــر / ٢٧.
(٦) انظـر حاشية الشهاب : ٧ / ٢٢٣.
انظر ما في التنزيل من شواهد على كون الرابط الواو، الأنفال: ٨، هود: ٤١، الرعد: ٣٠، الأنبياء: ٩٦، النحل: ٥٠، القصص: ١١، ص: ٤٩، الشورى: ٥، الواقعة: ٨٣ ـ ٨٥، البلد: ١ ـ ٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿وعَنَتِ الوجوهُ للحيِّ القيُّومِ وقَدْ خَابَ مَنْ حمل ظُلْماً﴾(١)

سادساً: الجمل الواقعة مستثنى:

ذكر ابن هشام(٢) أنَّ النحويين أهملوا الجملة المستثناة والجملة المسند إليها، وفي التنزيل مواضع قليلة جداً حملت على أنَّ المستثنى جملة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَسْتَ عليهم بِمُصَيْطِرٍ إلاَّ مَنْ تولَّى وَكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العذابَ الأكبر﴾(٣): (من) اسم موصول في موضع رفع على الابتداء خبره الجملة الفعلية على زيادة الفاء. وأجازوا أنْ تكون شرطية، والجملة الاسمية في موضع نصب على الاستثناء.

ومن ذلك قراءة عبد الله وأُبي والأعمش الشاذة: «فشربوا منه إلاَّ قليلٌ منهم»(٤)، برفع (قليلٌ) على توهم أنَّ معنى (فَشَرِبوا): فلم يُطيعوهُ أي: فلم يُطيعُوه إلاَّ قليلٌ منهم، فيكون الرفع على البدل من ضمير الفاعلين في (فلم يُطيعُوه)، وهو قول الزمخشري(٥). وذكر أبو حيَّان(٦) أنَّه إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد (إلَّا) وجهان، أحدهما النصب على الاستثناء، وهو الأفصح والثاني أنْ يكون ما بعد (إلَّا) تابعاً لإعراب المستثنى منه، فيكون ما ذهب إليه الزمخشري من توهم لا محوج إليه.

---

(١) طـــه / ١١١.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٥٨.
(٣) الغاشيـــة / ٢٢ ـ ٢٤.
(٤) البقـــرة / ٢٤٩.
(٥) انظر الكشاف: ١ / ٣٨١.
(٦) انظر البحر المحيط: ٢ / ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

وذكر ابن هشام[1] أَنَّ الفراء أَجاز أَنْ يكون (قليلٌ) مبتدأ خبره محذوف أي: إلَّا قليلٌ منهم لم يشربوا، فتكون الجملة الاسمية في موضع نصب على الاستثناء.

ومن ذلك قراءة أبي عمرو من السبعة. ﴿ثم تولَّيْتُم إلَّا قليلٌ منكم وأنتم مُعْرِضونَ﴾[2]: القول فيها مثل سابقتها[3].

ومن ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة: ﴿فَأَسرِ بأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ الليلِ ولا يَلْتَفِتْ منكم أَحَدٌ إلَّا امرأَتُك إِنَّه مصيبُها ما أَصابهم..﴾[4] برفع (امرأَتُك) على معنى: ولا يلتفت أَحَدٌ إلَّا امرأَتُك فإنها ستلتفت فتكون (امرأتك) بدلاً من (أحد). كقولنا: ما قام أَحَدٌ إلَّا أَبوك.

ويجوز أَنْ تكون (امرأَتُك) مبتدأ خبره قوله «إنَّه مصيبُها ما أصابهم» والجملة في موضع نصب على الاستثناء[5].

سابعاً: الجملة المضاف إليها:

في إضافة أسماء الزمان إلى الجملة الفعلية قولان: الأَوَّل أَنَّ الإضافة إلى الأفعال لا تصح لأَنَّ الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص، والأفعال لا تكون إلَّا نكرات، والثاني: أَنَّ الإضافة

(1) انظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٥٨.
وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٩٩.

(2) البقـــرة / ٨٣.

(3) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهـــم الصفحة / ١١٦٧.

(4) هـــود / ٨١.

(5) انظر: حجة القراءات / ٣٤٧، حاشية الشهاب: ٥/١٢١، شرح الرضي على الكافية: ١/٢٣٤، معاني القرآن للفراء: ٢٠/٢٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٤٤، تفسير القرطبي: ٩/٨٠، الكشف عن وجوه القراءات: ١/٥٣٦، مشكل إعراب القرآن: ١/٤١٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٦، القراءات لابن خالويه، لوحة/٢٠٤، مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٥٥٨.

إلى الأفعال نفسها تنزيلاً للفعل منزلة الفعل الواقع موقع المصدر كقول العرب: تَسْمَعُ بالمعيدي خيرٌ مِنْ أَنْ تراهُ، وفي المسألة حديث مبسوط في (شرح المفصَّل)[1] لابن يعيش.

وذكر ابن هشام أنّه لا يضاف إلى الجملة إلاَّ ثمانية أسماء، وهي ظروف الزمان حيث، آية بمعنى (علامة)،ذو في قولهم: اذهب بذي تسلم، لَدُن، ريثَ، قَوْل، قائل [2].

وتكثر في التنزيل الجمل المضاف إليها وإليك ما فيه من ذلـــك:

البقـرة : ١١، ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٧، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٨٣، ٨٤، ٨٩، ٩١، ٩٣، ١٠٠، ١١٧، ٣٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٣١، ١٣٣، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٦، ١٩١، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٨٢، آل عمـران: ٨، ٢٥، ٣٠، ٣٥، ٣٦، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٥٢، ٥٥، ٨٠، ٨١، ١٠٣، ١٠٦، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٣٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٨٧، النســاء: ٦، ٨، ١٨، ٢٥، ٤١، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٧٧، ٧٢، ٨١، ٨٣، ٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٤، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١٤٢، المــائدة: ٢، ٥، ٦، ٧، ١١، ١٤، ٢٠، ٢٧، ٥٨، ٦١، ٦٤، ٨٣، ٨٩، ٩٣، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٦، ١١٧، ١١٩، الأنعــام: ٥،

---

(١) انظر : ٣ / ١٥ ـ ١٨ ، وانظر الأشباه والنظائر في النحــو : ٢ / ٨٤.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٥٤٧ ـ ٥٥١، وانظر الأشباه والنظائر في النحو : ٢ / ١٨، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/٥٥٩، شرح المفصّل لابن يعيش:٣/١٥.

٢، ٥، ٢٦، ٣٥، ٣٦، ٥٢، ٧٢، المؤمنـــون: ٢٧، ٢٨، ٣٥، ٤٤،
٦٤، ٧٧، ٨٢، ١٠٠، ١٠١، النـور: ١٢، ١٥، ١٦، ٢٤، ٣٩، ٤٠،
٤٨، ٥١، ٥٩، ٦١، الفرقـــان: ١٢، ١٣، ١٧، ٢٢، ٢٥، ٢٧، ٢٩،
٣٧، ٤١، ٤٢، ٦٣، ٦٧، ٧٢، ٧٣، الشعـــراء: ١٠، ٢١، ٣٢، ٣٣،
٤١، ٤٥، ٦١، ٧٠، ٧٢، ٨٠، ٨٧، ٨٨، ٩٨، ١٠٦، ١٢٤، ١٣٠،
١٤٢، ١٦١، ١٧٧، ٢١٨، النمـــل: ٧، ٨، ١٠، ١٣، ٣٤، ٣٦، ٤٠،
٤٢، ٤٤، ٤٥، ٥٤، ٦٢، ٨٠، ٨٣، ٨٤، القصص: ١٤، ١٨، ١٩،
٢٢، ٢٥، ٢٩، ٣١، ٣٥، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٥٣، ٦٢، ٦٥، ٧٤، ٧٦،
٨٧، الـعنـكبـــوت: ١٠، ١٦، ٢٨، ٣٣، ٥٥، ٦٥، ٦٦، ٦٥، ٦٨،
الـــروم: ١٢، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٥، ٣٣، ٣٦، ٤٨، ٥٢، ٥٥،
لقمـــان: ١٣، ٢١، ٣٢، السجـــدة: ١٠، ١٢، ٢٤، الأحـــزاب: ٧،
٩، ١٠، ١٢، ١٣، ١٩، ٢٢، ٣٦، ٣٧، ٤٤، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٦٦،
سبـــأ: ٧، ١٤، ٢٣، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٤٠، ٤٣، ٥١، ٥٢،
فاطـــر: ٤٢، ٤٥، يـس: ١٣، ١٤، ٢٩، ٣٧، ٤٥، ٤٧، ٥١، ٥٣،
٧٧، ٨٠، ٨٢، الصافـــات: ١٤، ١٦، ٣٧، ٥٣، ٨٤، ٨٥، ١٠٢،
١٠٣، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٤، ١٧٧، ص: ٢١، ٢٢، ٣١، ٤١، ٦٩،
٧١، ٧٢، الزمـــــر: ٨، ٢٥، ٣٢، ٤٥، ٤٩، ٥٨، ٦٨، ٧١، ٧٣،
٧٤، غافـــر: ١٠، ١٢، ١٦، ٢٥، ٣٣، ٣٤، ٤٦، ٥١، ٥٢، ٦٦،
٦٨، ٧١، ٧٨، ٨٣، ٨٤، ٨٥، فصلـــت: ١٤، ١٩، ٢٠، ٣٤، ٤١،
٤٧، ٥١، الشـــورى: ٢٩، ٣٧، ٣٩، ٤٤، ٤٨، الزخـــرف: ٥، ١٣،
١٧، ٢٦، ٣٠، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٣،
الدخـــان: ١٠، ١٦، ٤١، الجاثيـــة: ٩، ٢٥، ٢٧، ٣٢، الأحقـــاف:
٦، ٧، ١١، ١٥، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٣٤، ٣٥، محمـــد: ٤،
١٦، ١٨، ٢٠، ٢٧، الفتـــح: ١٥، ١٨، ٢٦، ق: ٥، ١٧، ٣٠، ٤١،

٤٢، ٤٤، الذاريـــات: ١٣، ٢٥، ٣٨، ٤١، ٤٣، الطـور: ٩ـ١٠، ١٣، ٤٦، ٤٨، الـنـجـم: ١، ١٦، ٣٢، ٤٦، الـقـمـر: ٤٨، الرحمـن:٣٧، الواقعـة: ١، ٤، ٤٧، ٨٣، الحديد: ١٢، ١٣، الـمـجـادلـة: ٦، ٨، ٩، ١١، ١٣، ١٨، الـحـشـر: ٢، ١٦، الممتحنـة: ١٠، ١٢، الصـف: ٥، ٦، الجمعة: ٩، ١٠، ١١، المنـافقـون: ١، ٤، ١١، التغـابـن:٩، الـطـلاق: ١، ٣، ٦، التحريـم: ٣، ٨، ١١، الملـك: ١٥، ١٧، ٢٦، ٤٢، ٤٤، ٤٨، ٥١، الحاقـة: ١١، ١٣، المعارج: ٨، ٢٠، ٢١، ٤٣، نـوح: ٤، الجـن: ١٣، ١٩، ٢٤، المزمـل: ١٤، المدثـر: ٨، ٣٣، ٣٤، القيامـة: ٧ـ٨، ١٨، ٢٦، الإنسـان: ١٩، ٢٠، ٢٨، المرسـلات: ٨، ٩، ١٠، ١١، ٣٥ـ٣٦، ٤٨، النبـأ: ١٨، ٣٨، ٤٠، النازعـات: ٦، ١٤، ١٦، ٣٤ـ٣٥، ٤٦، عبـس: ٢٢، ٣٣، ٣٤، التكويـر: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٧ ـ ١٨، الانفطار: ١، ٢، ٣، ٤، ١٩، المطففين: ٣، ٦، ١٣، ٣٠، ٣١، ٣٢، الانشقاق: ١، ٣، ١٨، ٢١، البـروج: ٦، الطارق: ٩، الفجـر: ٤، ١٥، ١٦، ٢١، ٢٢، ٢٣، الشمس: ٢، ٣، ٤، ١٢، الـلـيـل: ١، ٢، ١١، الضحى: ٢، الشـرح ٧، الـزلـزلـة: ١، ٢، ٣، العـاديـات: ٩، القارعـة: ٤، ٥، النصـر: ١، الفلـق: ٣،٥.

والأسمـاء التي جاءت في التنزيل مضافة إلى الجملـة هي:

يوم: -

وفي التنزيل من ذلك مواضع كثيرة أُضيفَ فيها (يوم) إلى الجملة الفعلية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يومَ تبيَضُّ وجوهٌ وتسوَدُّ وجوه..﴾[1].

(١) آل عمـــران : / ١٠٦.

وقوله تعالى: ﴿إنَّ الذيـن تَولَّوْا منكم يَوم التقى الجمعانِ. . . . .﴾[1]، وقوله: ﴿وما أصابكم يومَ التقى الجمعان فبإذْنِ اللهِ. . . . .﴾[2].

ولم أقف في التنزيل إلاّ على موضعين احدُهما أُضيفَ فيه (يوم) إلى الجملــــة الاسمية، وهو قوله تعالى: ﴿يومَ هُمْ بارِزون لا يخفى على اللهِ منهم شيءٌ. . . .﴾[3]: مذهب سيبويه[4]، أنَّ الظرف المبهم إذا كان بمعنى المستقبل لا يضاف إلاّ إلى الجمل الفعلية لأنَّه محمول على (إذا) التي لا تضاف إلاّ إلى الجملة الفعلية، وإذا كان الظرف بمعنى المضي فهو يضاف إلى الجملة الاسمية حملاً على (إذْ)، والمسألة تصح على مذهب الأخفش[5] لأنَّه مِمّن يجيز إضافة (إذا) إلى الجمل الاسمية. وقد أجازها ابن مالك[6] قياساً على الآية، وهو الظاهر عندي. وحمل ابن هشام الآية على أنَّ (يوم) محمول على (إذْ) لأنَّه لتحققه منزَّلٌ منزلة الماضي.

وذهب ابن عصفور إلى أنَّ (يوم) بدل مـن المفعول به في قـوله ﴿لِيُنْذِرَ يومَ التـلاقِ﴾[7]، وعليه فلا حمل لِــ(يَوْمَ) على (إذا) لأنَّه ليس

---

(١) آل عمـــران / ١٥٥.

(٢) آل عمـــران / ١٦٦، وانظر شواهد أُخرى: المائدة: ١٠٩، ١١٩، الأنعام: ٢٢، ٧٣، ١٢٨، ١٥٨، الأعراف: ١٤، ٥٣، ١٦٣، التوبـة: ٣٥، ٧٧، يونـس: ٢٨، ٤٥، هـود: ٨، ١٠٥، إبراهيـم: ٤١، ٤٤، ٤٨، النحـل: ٨٤، ٨٩، ١١١، الإسـراء: ٥٢، ٧١، الكهـف: ٤٧، ٥٢، مـريـم: ١٥، ٣٣، طـه: ١٠٢، الحـج: ٢، المؤمنـون: ١٠٠، النـور: ٢٤، الفرقـان: ١٧، ٢٢، ٢٥، ٢٧، الشعـراء: ٨٧، ٨٨، النمـل: ٨٣، ٨٧، القصص: ٦٢، ٦٥، ٧٤، الـروم: ٥٥، سبـأ: ٤٠، الصافات: ٤٢، غافـر: ٣٣، ٤٦، ٥١، ٥٢.

(٣) غافـــر : ١٦.

(٤) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) : ٣ / ١١٩.

(٥) انظر البحر المحيط : ٧ / ٤٥٥، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٢٣١، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/١٥٩.

(٦) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ١٥٩، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٢٣٢.

(٧) غافـــر / ١٥.

ظرفاً، وهو قول مردود عند ابن هشام[١]، لأنَّ ذلك يكون في اسم الزمان ظرفاً كان أو غيــره.

حيــــن:

وفي التنزيل من ذلك مواضع قليلة، منها قوله تعالى: ﴿ألا حينَ يَسْتَغْشونَ ثيابَهم يعلم ما يُسِرُّون وما يُعْلِنونَ﴾[٢]، وقوله: ﴿ولكم فيها جَمالٌ حين تُريحونَ وحينَ تَسْرَحون﴾[٣]، وقوله: ﴿لَوْ يَعْلَمُ الذين كفروا حينَ لا يَكُفُّونَ عَنْ وجوهِهِم النــارَ....﴾[٤].

لمَّــــا:

(لمَّا) ظرف عند أبي علي الفارسي وابن جني وابن السراج[*] وأبي البقـاء[٦] بمعنى (حين) والعامل فيها الجواب، والجملة بعدها في موضع المضاف إليه. وهي عند سيبويه[٧] حرف وجوب لوجـوب، وعليه أكثـر النحويين.

ومِمَّا جاء في التنـزيل من ذلـك قولـه تعالى: ﴿فلمَّـا أضَاءتِ مـا حَولَهُ....﴾[٨]، وقـوله: ﴿فلمَّـا أنْبَأهُم بـأَسْمائِهم....﴾[٩]، وقـوله:

---

(١) انظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٥٤٧، ٧٥٨، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٦٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١١٧، البحر المحيط: ٧/٥٥٤.

(٢) هــود / ٥.

(٣) النحــل / ٦.

(٤) الأنبياء / ٣٩، وانظر شواهد أُخرى: الفرقان : ٤٢، الشعراء: ٢١٨، الروم: ١٧، ١٨، الزمـر: ٥٨.

(٥) انظر : مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٦٩، رصف المباني: ٢٨٣، الأزهية في علم الحروف: /٢٠٨، شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٠٩.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٣، وانظر الدر المصون، ورقة/١٢٨.

(٧) انظر : الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) : ٤ / ٢٣٤.

(٨) البقــرة / ١٧.

(٩) البقــرة / ٣٣.

﴿ولمّا جاءَهُمْ كتابٌ مِنْ عندِ اللهِ. . . . ﴾[1].

إذا:

(إذا) ظرف للمستقبل مضمنة معنى الشرط[2]، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، وتكون للمفاجأة[3]، وتختص بالدخول على الاسمية، وذهب الأخفش[4]، إلى أنّ (إذا) المضمنة معنى الشرط يجوز أنْ تضاف إلى الجملة الاسمية، وذهب أبو حيان[5] إلى أنّها لا تضاف إلى ما بعدها لأنّه العامل فيها.

ومن (إذا) المضمّنة معنى الشرط قوله تعالى: ﴿وإذا قيلَ لهم لا تُفْسِدوا في الأرضِ قالوا إنّما نَحْنُ مُصْلِحونَ﴾[6]، وقوله: ﴿وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنّا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنّا مَعَكُم. . . . ﴾[7]، وقوله: ﴿وإذا أَظْلَم عليهم قاموا. . . . ﴾[8]، وقوله: ﴿وإذا لم تأتِهم بآيةٍ قالوا. . . ﴾[9].

ومما أُضيفت إليه (إذا) الفجائية من الجمل الاسمية قوله تعالى: ﴿ونَزَعَ

---

(1) البقرة / ٨٩ ، وانظر شواهد أُخرى: البقرة :١٠، ٢٤٩، ٢٥٩، آل عمران: ٣٦، ٥٢، ٦٥، المائدة: ١١٧، الأنعام: ٥، ٧٦، ٧٧، الأعراف: ٢٢، ١١٦، ١٢٦، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٩.

(٢) انظر مغني اللبيب(تحقيق مازن المبارك وزميله): / ١٢٧.

(٣) انظر التفصيل في هذه المسألة فيما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله الصفحة/ ٥٤٩.

(٤) انظر : الدر المصون ورقة / ١٠٢، تفسير ابن عطية:١/١٦٤، مشكل إعراب القرآن:١/٦٤.

(٥) انظر : البحر المحيط : ١ / ٦٤.

(٦) البقرة / ٩١.

(٧) البقرة / ١٤.

(٨) البقرة / ٢٠.

(٩) الأعراف / ٢٠٣، وانظر شواهد أُخرى: البقرة :٧٦، ٩١، ١١٧، ١٥٦، ١٧٠، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٦، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٣٩، ٢٨٢، آل عمران: ٢٥، ١١٩، ١٣٥.

يدَهُ فإذا هي بيضاءُ للناظرين﴾(1)، وقوله: ﴿خَلَقَ الإنسانَ مِنْ نطفةٍ فإذا هو خصيمٌ مبين﴾(2)، وقوله: ﴿فالقاها فإذا هي حيَّةٌ تسعى﴾(3).

إذْ:

(إذ) اسم للزمن الماضي، وتكون للزمن المستقبل، وذكر ابن هشام(4)، أنَّ الجمهور لا يثبتون ذلك.

ومن إضافتها إلى الزمن الماضي قوله تعالى: ﴿وإذْ قالَ ربُّك للملائكة..﴾(5)، وقوله: ﴿وإذ قُلْنا للملائكة اسجدوا...﴾(6)، وقوله: ﴿وإذْ نجَّيْناكم مِنْ آلِ فرعونَ..﴾(7).

وممَّا أضيفت إليه من الجمل الفعلية التي فعلها مضارع قوله تعالى: ﴿وإذْ يرفَعُ إبراهيْمُ القواعدَ مِنَ البيتِ...﴾(8)، وقوله: ﴿وَلَوْ يرى الذين ظَلَموا إذْ يَرَوْنَ العذابَ..﴾(9)، وقوله: ﴿وما كُنْتَ لديهم إذْ يُلْقونَ

(1) الأعراف / 108.
(2) النحل / 4.
(3) طه / 20، وانظر شواهد أُخرى: النساء: 6، الأعراف: 3، يونس: 22، 23، النحل: 54، الأنبياء: 18، 97، المؤمنون: 64، 77، النور: 48، 51، الشعراء: 32، 33، 45، النمل: 45، القصص: 18، العنكبوت: 65، الروم: 20، 25، 33، يس: 29، 37، 51، 53، 77، 80، الزمر: 45، 68، فصلت: 34، الزخرف: 45، 47، 50، 57، الملك: 16، النازعات: 14.
(4) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : / 111 - 1113، وانظر الدر المصون، ورقة/201، حاشية الشهاب: 118/3، مشكل إعراب القرآن: 34/1، البيان في غريب إعراب القرآن: 70/1، رصف المباني: /59، المقتضب: 177/3/3، شرح المفصَّل لابن يعيش: 95/4.
(5) البقرة / 30.
(6) البقرة / 34.
(7) البقرة / 49، وانظر شواهد أُخرى: 50، 51، 53، 54، 55، 58، 61، 63، 67، 93، 124، 125.
(8) البقرة / 127.
(9) البقرة /165.

أقلامَهم. . . .﴾ [1].

ولعل ما في التنزيل من شواهد[2] أُضيفت فيها (إذْ) إلى المضارع يجعلني أميل إلى إجازة المسألة من غير التفات إلى قول الجمهور.

وقد جاءت (إذْ) في التنزيل مضافة إلى الجملة الإسمية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أيأمُرُكم بالكفرِ بَعْدَ إذْ أنتُمْ مسلمون﴾[3]: الجملة الاسمية بعد (إذ) في موضع المضاف إليه[4].

ومنه قوله: ﴿ولو تَرى إذ الظالمونَ في غَمراتِ الموتِ. . .﴾[5]، وقوله: ﴿واذكروا إذْ أنتُم قليل مُسْتَضعَفونَ في الأَرْضِ. . .﴾[6].

حـيـثُ:

ظرف للمكان، وذكر الأخفش أنَّها قد ترد للزمان وتلزم الإضافة إلى جملة اسمية أوْ فعلية، وإضافتها إلى الفعلية أكثر. وتندر إضافتها إلى المفرد[7].

ولم ترد في التنزيل إلاَّ مضافة إلى جملة فعلية، ومن ذلك قوله: ﴿وَكُلا

---

(1) آل عمران / ٤٤، وانظر ما في هذا البحث من تأويل الفعل بالفعل / الصفحة/ ١٤٣٧.

(2) انظر شواهد أخرى: آل عمران: ١٢٤، ١٥٢، ١٥٣، النساء: ٧٢، ١٠٨، المائدة: ١١٠، الأعراف: ١٦٣، الأنفال: ٧، ٩، ١١، ١٢، ٣٠، ٣١، ٤٣، ٤٩، ٥٠، يونس: ٦١، الإسراء: ٤٧، ١٠٧، الكهف: ٢١، طه: ٤٠، ١٠٤، الأنبياء: ٧٨، الشعراء: ٧٢، ٩٨، ص: ٦٩، الفتح: ١٨، ق: ١٧، الأحقاف: ١١.

(3) آل عمران: ٨٠.

(4) انظر الدر المصون، ورقة: ١٠١٧.

(5) الأنعام: ٩٣.

(6) الأنفال: ٢٦، وانظر شواهد أخرى، الأنفال: ٤٢، التوبة: ٥٨، يوسف: ٨٩، الإسراء: ٤٧، السجدة: ١٢،، سبأ: ٣١، غافر: ٧١، النجم: ٣٢، البروج: ٦.

(7) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٧٦ ـ ١٧٧.

منها رغداً حيثُ شئتما...﴾[1]، وقوله: ﴿ومن حيث خَرَجْتَ فولِّ وَجْهَكَ...﴾[2] وقوله: ﴿وأخرِجوهم مِنْ حيثُ أَخْرَجوكم...﴾[3].

أيان:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما يشعرون أيَّان يُبْعَثونَ﴾[4]: (أيَّان) معمول لـ (يُبْعَثون)، والجملة في موضع نصب لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل.

وقيل إنَّ المعنى قد تم عند قوله ﴿وما يَشْعُرونَ﴾ على أنَّ (أيَّان) ظرف لقوله تعالى: ﴿إلهكم إلهٌ واحِدٌ...﴾[5] في الآية اللاحقة، وذكر أبو حيان[6] أنَّ في هذا القول خروجاً عما استقر في (أيَّان)، من كونها ظرفاً إما للإستفهام وإمَّا للشرط، وهي في التقدير السابق ظرف بمعنى (وقت) مضاف إلى الجملة الفعلية بعده، وهو كقولنا يومَ يقومُ زيدٌ. ولم ينسب أبو حيان هذا القول لأحدٍ، ويظهر لي أنَّ البيضاوي قد أجازه: ﴿ولا يَعْلَمونَ وقتَ بعثِهم﴾[7]، وهو قول أبي القاسم الزمخشري كما يُفْهَمُ مِن كلامِه. (ولا علمَ لهم بوقت بعثهم)[8].

وعليه فـ (أيَّانَ) في الآية الكريمة ظرف محض خرج عما استقرَّ فيه، ولقد حاولت جاهداً أنْ اهتدي إلى إشارة إلى هذه المسألة في كتب النحو

---

(١) البقرة: ٣٥.

(٢) البقرة: ١٤٩.

(٣) البقرة: ١٩١، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٥٨، ١٩٩، ٢٢٢، النساء: ٨٩، ٩١، الأنعام: ١٢٤، الأعراف: ٢٧، ١٦١، ١٨٢، التوبة: ٥، يوسف: ٥٦، ٦٨، النحل: ٢٦، ٤٥، ص: ٣٦، الزمر: ٢٥، ٧٤، الحشر: ٢، الطلاق: ٣، ٦، القلم: ٤٤.

(٤) النحل: ٢١.

(٥) النحل: ٢٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٤٨٢/٥، وانظر: حاشية الشهاب: ٣٢٢/٥، الكشاف: ٤٠٦/٢.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٣٢٢/٥.

(٨) الكشاف: ٤٠٦/٢.

فلم أوفَّق، فهي عند ابن يعيش[1] ظرف زمان بمعنى (متى)، والفرق بينهما أنَّ (متى) أكثر استعمالاً، وأنَّ (متى) تستعمل في كل زمان وأنَّ (أيان) لا تستعمل إلَّا فيما يراد تفخيمه وتعظيمه، وهي عند سيبويه[2] بمعنى (متى)، والقول نفسه مع أبي العباس المبرد[3]، وعند ابن فارس[4] أصلها: أيُّ أوانٍ.

ومما يعرب إعرابَ الجملة المضاف إليها ما عطف عليها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ قَتَلْتُم نفساً فادَّارأْتُم فيها...﴾[5]، وقوله: ﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون...﴾[6] وقوله: ﴿وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور...﴾[7].

ثامناً: التابعة لمفرد أو غيره:

وسأتحدث في هذه المسألة عما يلي:

(١) الجملة الواقعة نعتاً.

(٢) الجملة الواقعة بدلاً.

(٣) الجملة الواقعة توكيداً.

(٤) الجملة الواقعة عطف بيان.

* * *

---

(١) انظر شرح المفصل: ٤/١٠٥ ـ ١٠٦.
(٢) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ٢/٣١٢.
(٣) انظر المقتضب: ١/٥٢، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٨.
(٤) انظر الصاحبي في فقه اللغة: ١٤٢.
(٥) البقرة: ٧٢.
(٦) البقرة: ٨٩.
(٧) البقرة: ٩٣، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٤٨، ١٢٤، ١٦٦، آل عمران: ١٠٣، النساء: ٤١، ٦٢، المائدة: ٢٠، يونس: ٢٢، مريم: ٨٦، الطور: ٩ ـ ١٠.

(١) الجملة الفعلية الواقعة نعتاً:

وهي أكثر شيوعاً في التنزيل من الإسمية، وإليك ما فيه من ذلك:

البقرة: ٣، ٨، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣٦، ٤٨، ٦١، ٧١، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٥، ١١٤، ١١٨، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٤١، ١٤٤، ١٥١، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٥، ١٨٦، ١٨٨، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٥٤، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٨١، ٢٨٢، آل عمران: ٧، ١٣، ١٥، ٣٧، ٤٩، ٦٤، ٦٦، ٧٥، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٦، ٩٢، ٩٦، ١٠٤، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٣٣، ١٣٦، ١٤٤، ١٤٦، ١٥١، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٩، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٩. النساء: ٣، ١١، ١٢، ١٣، ١٩، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٤٣، ٤٦، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٧٢، ٨١، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١٠٢، ١٠٧، ١٠٨، ١١٨، ١٢٢، ١٢٢، ١٦٠، ١٦٤، ١٧٦. المائدة: ٢، ١٢، ١٤، ١٦، ٢٣، ٣١، ٤١، ٥٠، ٥٤، ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٧٠، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٩٤، ٩٥، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٩. الأنعام: ٦، ١٤، ٣١، ٣٨، ٤١، ٤٦، ٧١، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٥، ١١٢، ١١٧، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٥، ١٥٥، ١٥٨.

الأعراف: ٢، ٤، ٢٦، ٢٩، ٣٢، ٣٥، ٤٦، ٤٨، ٥٢، ٥٨، ٦٢، ٦٨، ٨٢، ١٢٣، ١٣٨، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٩، ١٧٩، ١٨١، ١٨٨، ١٨٨، ١٩٥، ٢٠٣. الأنفال: ٢٥، ٢٦، ٤٢، ٤٤، ٥٣، ٦٠، ٦٥، ٦٨.

التوبة: ٦، ٩، ١١، ١٣، ٢٤، ٢٦، ٤٠، ٥٦، ٦١، ٦٤، ٧٢، ٨٤، ٨٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١١٤، ١٢٠، ١٢٧. يونس: ٥، ٦، ١٢، ١٩، ٢٤، ٤٥، ٥٤، ٦٧، ١٠١. هود: ١، ١٠، ٢٩، ٣٨،

٢١، ٢٥، ٢٩. الذاريات: ٨ ـ ٩، ٤٢. الطور: ٣، ٣٨. النجم: ٤ ـ ٥، ٢٣، القمر: ٦، ١٢، ١٣ ـ ١٤، ١٩ ـ ٢٠، ٤٩، ٥٢. الرحمن: ٥٠، ٥٦، ٧٢ ـ ٧٤، الواقعة: ١٨ ـ ١٩، ٧٧ ـ ٧٩، الحديد: ١٠، ١٢، ٢٠، ٢١، ٢٧، ٢٨، المجادلة: ٣، ١٤، ٢٢، الحشر: ١٣، ١٤. الممتحنة: ١، ١٢، ١٣، الصف: ٦، ١٠، ١٢، ١٣، الجمعة: ٢، ٥، ٩، الطلاق: ٨، ٩، ١١، ١٢، التحريم: ٦، ٨، الملك: ٢٠، القلم: ٣٧ المعارج: ٤، ١٠ ـ ١١، الجن: ١ ـ ٢، المزمل: ١٧، ٢٠، المدثر: ٣١، ٥٠ ـ ٥١، القيامة: ٣٧، الإنسان: ١، ٥، ٦، ٧، ١٣، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩. المرسلات: ٣٠ ـ ٣١، النبأ: ٢٤، عبس: ٣٧، الانفطار: ٧ ـ ٨، ١١ ـ ١٢، ١٩، ١٤ ـ ١٥، المطففين: ٢٠ ـ ٢١، ٢٢ ـ ٢٤، ٢٨. الانشقاق: ١٧، البروج: ١١. الغاشية: ٢ ـ ٥، ٦ ـ ٧، ١٠ ـ ١١، الليل: ١٤ ـ ١٥، ١٩، البينة: ٢، الفيل: ٣ ـ ٤.

ولعل أهمّ ما تتسم به هذه الجملة ما يلي:

(١) تصدُّرها بفعل مضارع.

(٢) تصدرها بفعل ماض.

(٣) كونها نعتاً لـ (ما) أو (مَنْ) أو (ماذا).

(٤) كونها جملة شرطية.

(٥) كونها نعتاً لموصوف محذوف.

(٦) وقوعها نعتاً بعد نعت.

(٧) كونها نعتاً لمضاف إلى معرفة لأنّه لا يتعرف أو لأنّ الإضافة في نية الانفصال.

(٨) كونها معطوفة على نعت آخر.

(٩) كونها نعتاً لمجرور أوْ منصوب أو مرفوع.

ــ**

(١) تصدرها بفعل مضـارع:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وتلك حـدودُ اللهِ يُبيِّنها لقـوم يَعْلمونَ﴾[١]، وقوله: ﴿والذين يُتَوَفَّوْنَ منكم وَيَذَرونَ أزواجاً يتربَّصنَ بانفسِهن أربعة أشْهُرٍ وعشراً..﴾[٢]، وقوله: ﴿واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله...﴾[٣].

(٢) تصدُّرها بفعل مـاض:

ومن ذلك قوله: ﴿كَمَثل حبَّةٍ أنبتَت سَبْعَ سنابِلَ...﴾[٤]، وقوله: ﴿قد كانَ لكم آيةٌ في فئتين التقتا...﴾[٥]، وقوله: ﴿إنَّ أوَّلَ بيتٍ وُضِعَ للناس للذي ببكة مباركاً وهدى للعالمين﴾[٦]، وقوله: ﴿كنتم خيرَ أمّةٍ أُخْرِجت للناسِ...﴾[٧].

ومن ذلك الماضي المقترن بـ (قد)، ومنه قوله تعالى ﴿تلك أُمَّةٌ قَدْ خلت...﴾[٨]: قوله ﴿قد خلتِ..﴾ في موضع النعت لـ (أُمّةٌ) إذا كانت خبراً، وفي موضع الخبر إذا كانت (أُمَّةٌ) بدلاً من اسم الإشارة[٩].

---

(١) البقرة: ٢٣٠.
(٢) البقرة: ٢٣٤.
(٣) البقرة: ٢٨١، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١٤٤، ١٦٤، ١٦٥.
(٤) البقرة: ٢٦١.
(٥) آل عمران: ١٣.
(٦) آل عمران: ٩٦.
(٧) آل عمران: ١١٠، وانظر شواهد أُخرى: آل عمران: ١١٧، ١٣٣، النساء: ٦٠.
(٨) البقرة: ١٣٤، وانظر الآية: ١٤١.
(٩) انظر: الدر المصون، ورقة: ٥٣٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٢٠، تفسير القرطبي: =

ومنه قوله: ﴿وما مُحَمَّدٌ إلاَّ رسولٌ قد خَلَتْ مِنْ قبلِه الرُّسُلُ...﴾[1]، وقوله: ﴿وطَائِفَةٌ قد أَهَمَّتْهم أنفُسُهم يَظُنُّونَ باللهِ غيرَ الحَقِّ...﴾[2].

ومن ذلك الماضي الجامد، ومنه قوله تعالى: ﴿فإنْ يكفُرْ بها هؤلاءِ فقد وَكَّلْنا بها قوماً ليسوا بها كافرين﴾[3].

ومنه قوله: ﴿فَلِمَ تحاجُّونَ فيما ليس لكم به عِلْمٌ...﴾[4]: يجوز في (ما) أَنْ تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع النعت، وأنْ تكون موصولة والجملة بعدها صلتها،وأنكر البصريون أنْ تكون مصدرية لأنَّ المصدرية لا يعود عليها ضمير، وهي مسألة تصح على مذهب الأخفش[5].

ومنه قوله: ﴿يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم...﴾[6]، وقوله: ﴿إنِ امروءٌ هلك ليسَ لَهُ ولدٌ وله أخت فلها نصفُ ما ترك...﴾[7]: قوله ﴿ليس لَهُ وَلَدٌ...﴾ في موضع النعت الثاني لـ (امرؤ)، وأجاز أبو البقاء[8] أنْ يكون قوله (ليس له ولدٌ وله أخت...) في موضع الحال من (امرؤ) الموصوف، وقد ردَّه الزمخشري[9] مِنْ غيرِ أنْ يذكر سبب ذلك.

= ٢/١٣٩، البحر المحيط: ١/٤٠٤، تفسير ابن عطية: ١/٤٢٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٢٤، مشكل إعراب القرآن ١/٧٣.

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) آل عمران: ١٥٤، وانظر شاهداً آخر: الرعد: ٣٠.

(٣) الأنعام: ٨٩.

(٤) آل عمران: ٦٦.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٧٤.

(٦) آل عمران: ١٦٧.

(٧) النساء: ١٧٦.

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٤١٣.

(٩) انظر الكشاف: ١/٥٨٩، وانظر الدر المصون، ورقة: ١٨٧٢، البحر المحيط: ٣/٤٠٦.

(٣) كونها نعتاً لـ (ما) أو (من) أو (ماذا):

ومن كونها نعتاً لـ (ما) قوله تعالى: ﴿ويقطَعُون ما أمرَ اللهُ به أنْ يُوصَلَ..﴾[1]،: يجوز في (ما) أنْ تكون موصولة وما بعدها صلتها، وأنْ تكون نكرة موصوفة وما بعدها في موضع النعت لها[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿قال إنِّي أَعْلَمُ ما لا تعلمونَ﴾[3]: القول فيها مثلُ سابقتها[4].

ومنه قوله: ﴿فادعُ لنا ربَّك يُخْرِجْ لنا ممَّا تُنْبِتُ الأرْضُ مِنْ بقلِها...﴾[5]. يجوز في (ما) أنْ تكون موصولة أوْ موصوفة[6].

ومن كونها نعتاً لـ (مَنْ) قوله تعالى: ﴿ومِنَ الناس مَنْ يقول آمنَّا بالله وباليومِ الآخِر...﴾[7]: يجوز في (مَنْ) أنْ تكونَ موصولة وأنْ تكون موصوفة، أي: ومِنَ الناس فريقٌ يقولُ ذلك[8].

وذهب الكسائي إلى أنّها لا تكون موصوفة إلاَّ بشرط وقوعها في موضع النكرة، وذهب الزمخشري[9] إلى أنّها لا تكون كذلك إلاَّ إذا كانت للجنس، وهي عند السمين[10] الحلبي تكون للجنس أوْ العهد.

---

(١) البقرة: ٢٧.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٤.

(٣) البقرة: ٣٠.

(٤) انظر الدر المصون ورقة: ٣٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٣.

(٥) البقرة: ٦١.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٨، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٨٠، ٩٠، ٩٣، ٩٥.

(٧) البقرة: ٨.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٤، الدر المصون، ورقة: ٩٢، الكشاف: ١/١٦٧.

(٩) انظر: الكشاف: ١/١٦٧.

(١٠) انظر الدر المصون: ورقة: ٩٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا أتجعَل فيها مَنْ يفسدُ فيها...﴾[1] يجوز في (مَنْ) أنْ تكون موصولة وأنْ تكون موصوفة[2].

ومنه قوله: ﴿بئسما اشتَرَوْا به أنفُسَهم أنْ يكفروا بما أنْزَل اللهُ بغياً أنْ يُنَزِّلَ اللهُ مِنْ فضلِه على مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِه...﴾[3]: القول فيها مثل سابقتها[4].

ومن كونها نعتاً لـ(ماذا) قوله تعالى: ﴿وأمّا الذين كفروا فيقولون ماذا أراد اللهُ بهذا...﴾[5]: قيل إنَّ (ماذا) نكرة موصوفة في أحد التأويلات[6].

(٤) كونها جملة شرطية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنْهُم مَنْ إن تأمنْه بدينار لا يؤدِّهِ إليك..﴾[7]: الشرط وجوابه في موضع النعت لـ(من) الموصوفة[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿ويطوفُ عليهم ولدانٌ مخلَّدُون إذا رأيتَهم حسبتهم لؤلؤاً منثوراً﴾[9].

---

(١) البقرة: ٣٠.
(٢) انظر الدر المصون، ورقة: ٢٠٦.
(٣) البقرة: ٩٠.
(٤) انظر: الدر الموصون ورقة: ٤٢١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٩٠، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٠٥، ١١٤، ١٢٦، ١٣٠.
(٥) البقرة: ٢٦.
(٦) انظر ما في هذا البحث من زيادة الأسماء، الصفحة: ١٤٢٤.
(٧) آل عمران: ٧٥.
(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٧٢.
(٩) الإنسان: ١٩، وانظر شاهداً آخر: المائدة: ٢.

(٥) كونها نعتاً لموصوف محذوف:

ومن ذلك قوله: ﴿ومِنَ الذين هادوا سمّاعونَ للكذب سمّاعون لقوم آخرين لم يأتوك يُحرِّفونَ الكَلِم من بعدِ مواضِعِه...﴾[1]: قوله ﴿يُحرِّفون..﴾ في موضع النعت لموصوف محذوف: أي: هم قوم يحرِّفونَ الكلِمَ في أحد التأويلات[2].

ومنه قوله: ﴿ومِنَ الذين قالوا إنَّا نصارى أخذْنا ميثاقهم فنسوا حظًّا ممَّا ذُكِّروا به...﴾[3] أي: قوم أخذْنا ميثاقهم[4].

(٦) وقوعها نعتاً بعد نعت:

ومن ذلك قوله: ﴿ومِنَ الذين هادوا سمّاعون للكذبِ سمّاعون لقومٍ آخرين لم يأتوك يحرِّفون الكَلِمَ من بعدِ مواضعه...﴾[5]: قوله ﴿لم يأتوك﴾ في موضع النعت الثاني لـ (قوم)، ويجوز في قوله ﴿يحرِّفونَ الكَلِم..﴾ أنْ يكون في موضع النعت الثالث له أيضاً في أحد التأويلات[6].

ومن ذلك قوله: ﴿وقال المَلكُ إنِّي أرى سبع بقراتٍ سمانٍ يأكُلُهُنَّ سبعٌ عِجافٌ...﴾[7]: قوله ﴿يأكُلُهنَّ..﴾ في موضع النعت لـ (سِمانٌ) أو في

---

(١) المائدة: ٤١.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥٠٢.
(٣) المائدة: ١٤١.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥٠٢. وانظر شواهد أخرى في المكان نفسه.
(٥) المائدة: ٤١.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥٠٢.
(٧) يوسف: ٤٣.

موضع النعت الثاني لـ (بقراتٍ)[1].

ومنه قوله: ﴿أَلَمْ تر كيف ضربَ اللهُ مثلاً كَلِمَةً طيِّبَةً كشجرةٍ طيِّبَةٍ أصلُها ثَابتٌ وفرعُها في السماءِ تُؤْتي أكلَهَا كلَّ حين...﴾[2]: قوله ﴿تؤتي أكلَهَا..﴾ في موضع النعت الثالث لـ (﴿شجرةٍ﴾)، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من معنى الجملة، ولا محوج إليه[3].

(٧) كونها نعتاً لمضاف إلى معرفة لأنَّه لا يتعرَّف أوْ لأنَّ الإضافة في نيَّةِ الانفصال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فيهِنَّ قاصراتُ الطرفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إنسٌ قبلهم ولا جانٌّ﴾[4]: قوله ﴿لم يَطْمِثْهُنَّ..﴾ في موضع النعت لـ (قاصراتُ) لأنَّ الإضافة غير محضة، لأنَّ إضافة اسم الفاعل أو المفعول في نية الانفصال[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اللهُ الذي خَلَقَ سبعَ سمواتٍ ومِنَ الأرضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الأمر بينَهُنَّ...﴾[6]: قوله ﴿يَتَنَزَّلُ....﴾ في موضع النعت لـ (مِثْل) لأنَّه لا يتعرف، والأظهر أنْ يكون مستأنفاً[7].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٣٣/٢.
(٢) ابراهيم: ٢٤ ـ ٢٥.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٦٩/٢، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٢٨٢، آل عمران: ١١٨، المائدة: ٩٤، يوسف: ٤٦، النحل: ١١٢.
(٤) الرحمن: ٥٦.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٠٠/١، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٧٠/٤.
(٦) الطلاق: ١٢.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٣٣.

(٨) **كونها معطوفة على نعت آخر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً ولا يُقْبَل منها عَدْلٌ ولا تنفَعُها شفاعـة ولا هم يُنْصَرونَ﴾[١]: قوله ﴿لا تَجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً﴾ في موضع النعت لـ (يوماً) على حذف العائد أي: فيه، والقول نفسه في الجملتين الفعليتين المعطوفتين عليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ربَّنا وابعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياتِك ويُعَلِّمُهُم الكتابَ والحكمة ويُزَكِّيهم...﴾[٢]: قوله ﴿يتلو عليهم..﴾ في موضع النعت الثاني لـ ﴿رسولاً﴾ ويجوز أنْ يكون في موضع الحال منه لأنَّه موصوف، والقول نفسه فيما عطف عليه[٣].

ومنه قوله: ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بربوَةٍ أصابها وابِلٌ فآتت أُكُلَها ضِعْفَيْنِ﴾[٤]: قوله ﴿فآتت..﴾ معطوف على صفة (رَبْوةٍ)، وهي قوله (أصابَها وابِلٌ)، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال عطفاً على (أصابها وابِلٌ) على أنَّه في موضع الحال من (جنَّةٍ)[٥].

(٩) **كونها نعتاً لمجرور أو مرفوع أو منصوب:**

ومن الأوَّل قوله: ﴿كمثل جنَّةٍ بربوةٍ أصابها وابل...﴾[٦]، وقد سبق الحديث عنها.

---

(١) البقرة: ١٢٣.

(٢) البقرة: ١٢٩.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٥٢٣، البحر المحيط: ٣٩٢/١، تفسير ابن عطية: ٤٢٣/١، التبيان في إعراب القرآن: ١١٦/١.

(٤) البقرة: ٢٦٥.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢١٦/١، البحر المحيط: ٣١٢/٢. وانظر شواهد اخرى: البقرة: ٢٦، ٤٨، ٩٠، ٢٦٦.

(٦) البقرة: ٢٦٥.

ومنه قوله: ﴿وقال المَلِك إنّي أرى سبعَ بقراتٍ سمانٍ يأكُلُهنّ سبعٌ عِجافٌ...﴾[1]: وقد سبق الحديث عنها في هذه المسألة[2].

ومن المرفوع قوله تعالى: ﴿ومنهم أُمّيُّون لا يَعْلَمونَ الكتابَ إلاّ أمانيَّ....﴾[3]. قوله: ﴿لا يعلمونَ الكتابَ...﴾ في موضع النعت لـ(أُمّيُّون)[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنِ امرؤٌ هلكَ ليس لَهُ وَلَدٌ وله أختٌ فلها نصفُ ما ترك..﴾[5]: قوله ﴿هلك...﴾ في موضع النعت لـ(امرؤ)[6].

ومن المنصوب قوله تعالى: ﴿واتّقوا يوماً لا تَجْزي نفسٌ عن نفس شيئاً...﴾[7]، وقوله: ﴿ربَّنا وابعث فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياتِك....﴾[8]: ما بعد (يوماً) في الآية الأولى في موضع النعت له، والقول نفسه فيما بعد (رسولاً) في الآية الثانية[9].

الجملة الاسمية الواقعة نعتاً:

وهي أقل شيوعاً في التنزيل من الجملة الفعلية التي في موضع النعت، وإليك ما فيه من ذلك:

---

(١) يوسف: ٤٣.

(٢) انظر الصفحة: ٩٩١. وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٣٦، ٦١، ١١٤.

(٣) البقرة: ٧٨.

(٤) انظر الدر المصون، ورقة: ٣٦٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/٨٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٩٨، مشكل إعراب القرآن: ١/٥٦.

(٥) النساء: ١٧٦.

(٦) انظر الرقم: ٢، من هذه المسألة، الصفحة: ٩٨٦. وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٣٠، آل عمران: ١١٠، ١٤٤.

(٧) البقرة: ١٢٣.

(٨) البقرة: ١٢٩.

(٩) انظر الرقم: ٨، من هذه المسألة الصفحة: ٩٩٢، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٦، ٣٠، الطلاق: ١٢.

البقرة: ١٩ ٢٦، ٦٨، ٦٩، ٧١، ١٣٤، ١٤٨، ٢١٦، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٦، آل عمران: ٦، ٩، ٢٣، ٢٥، ٣٤، ٤٥، ٩٧، ١١٧، ١٣٣، ١٩٥. النساء: ٨٧، ٩٠، ٩٢، ١٥٧، ١٧٦. الأنعام: ٧١، ٨٥. الأعراف: ١٣٥، ١٤٨، ١٦٤ ١٦٨، ١٧٩، الأنفال: ٦، ٧٢، التوبة: ٢١، ٣٦، ١٠١، ١٠٨، ١٢٨، يوسف: ٣٧، الرعد: ١٠، ٤٣، إبراهيم: ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٣١. الحجر: ٤، ٤٤. النحل: ١٠، ٦٩، الكهف: ٥، ٢٢، مريم: ٧، ٧٤، طه: ٨٨، الأنبياء: ١٠، ٢١، الحج: ٦٧، المؤمنون: ١٩، ٢٥، ٦٣، ١٠٠، ١١٧، النور: ٢٩، ٣٥، ٤٠، الفرقان: ٣، ٢٠، الشعراء: ١٤٨، ١٥٥، ٢٠٨، النمل: ٢٣، ٣٧، القصص: ١٥، ٤٩، الروم: ٣٢، ٤٣، لقمان: ٣٣، فاطر: ٣٣، الصافات: ٤٧، ٤٨ - ٤٩، ٦٤ - ٦٥، ١٦٣، ١٦٤، ص: ١٥، ٦٧ - ٦٨، الزمر: ٢٠، ٢٩، غافر: ٣، ٥٦، ٧٨، الشورى: ٤٧، الأحقاف: ٢٤، محمد: ١٣. ق: ٢١، ٣٦. الطور: ٧ - ٨، ٢٣. الرحمن: ٥٤، ٥٨. الحديد: ١٣، ٢١، المجادلة: ١٤. الصف: ٦، التحريم: ٦. الحاقة: ٢٢ - ٢٣، ٣٢. المرسلات: ٣٢ - ٣٣، الغاشية: ١٠ - ١٣، البينة: ٢ - ٣.

ولعلَّ أهم مما تتسم به ما يلي:

(١) تصدُّرها بالمبتدأ أو الخبـر.

(٢) تصدُّرها بحرف ناسخ.

(٣) وقوعها نعتاً لمحذوف.

(٤) وقوعها نعتاً بعد نعت.

(٥) وقوعها نعتاً لـ (كم).

(٦) وقوعها نعتاً والواو تتصدرها.

(٧) وقوعها نعتاً لما قبل (إلَّا).

(١) تصدرها بالمبتدأ أو الخبـــر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تلك أُمَّةٌ خلت لها ما كَسَبتْ...﴾[١]: قوله ﴿لها ما كسبت﴾ في موضع النعت الثاني لـ (أُمَّةٌ)، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من الضمير في (خَلَتْ)، وأنْ يكون مستأنفاً[٢].

ومن ذلـك قولـه: ﴿ولكلٍّ وجهَـةٌ هو مـولِّيها...﴾[٣]: قـوله ﴿هُـو مولِّيها..﴾ في موضع النعت لـ (وِجْهَةٌ)[٤].

ومنه قوله: ﴿فأصابها إعصار فيه نار فاحترقت﴾[٥].

(٢) تصدرها بحرف ناسخ:

ومن ذلك تصدُّرها بـ (لا) النافية للجنس، ومنه قوله تعالى: ﴿قال إنَّه يقول إنَّها بقرة لا ذلول تثيـر الأَرْضَ ولا تَسْقي الحرْث مُسَلَّمَـةٌ لا شِيَةَ فيها..﴾[٦]: قوله (لاشية فيها﴾ في موضع النعت الآخر لـ (بقرةٌ)، ويجوز أنْ يكون خبراً ثانياً للمبتدأ المضمر الذي خبره الأوَّل قوله (مسلمة)[٧].

ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ قبلِ أنْ يأتِيَ يومٌ لا بيعَ فيهِ ولا خُلَّةٌ...﴾[٨]: قوله ﴿لا بيع فيه..﴾ في موضع النعت لِـ ﴿يومٌ﴾[٩].

---

(١) البقرة: ١٣٤.
(٢) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٣٦ التبيان في إعراب القرآن: ١/١٢٠.
(٣) البقرة: ١٤٨.
(٤) انظر الدر المصون ورقة: ٥٧٣.
(٥) البقرة: ٢٦٦، وانظر شاهدين آخرين: آل عمران: ٦، النساء: ١٥٧.
(٦) البقرة: ٧١.
(٧) انظر: البحر المحيط: ١/٢٥٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٥٤.
(٨) البقرة: ٢٥٤.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٠٢، البحر المحيط: ٢/٢٧٦، مشكل إعراب القرآن: ١/١٠٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٦٨.

ومنه قوله تعالى: ﴿ربَّنا إنَّك جامعُ الناسِ لِـ يومٍ لا ريبَ فيهِ...﴾[1].

ومن ذلك تصدُّرها بـ (كأنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وعندهم قاصراتُ الطَّرْفِ عينٌ كأنَّهُنَّ بيضٌ مكنونٌ﴾[2]: الجملة المصدرة بـ (كأنَّ) في موضع النعت أو الحال للموصوف المحذوف أي: وعندهم حورٌ قاصرات الطَّرْف عينٌ كأنَّهُنَّ بيض مكنون.

ومنه قوله: ﴿فيهنَّ قاصِراتُ الطَّرْفِ لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إنسٌ قبلهم ولا جانٌّ... كأنَّهُنَّ الياقوتُ والمَرْجانُ﴾[3]: القول فيها مثلَ سابقتها[4].

(٣) وقوعها نعتاً لمحذوف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعنَّكم إلى يومِ القيامةِ لا ريبَ فيه...﴾[5]: قوله ﴿لا ريبَ فيه﴾ في موضع الحال من (يومٍ) وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون في موضع النعت لمصدر محذوف، أي: جمعاً لا ريبَ فيه[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿ومِنْ أهلِ المدينةِ مَرَدوا على النفاقِ لا تَعْلَمُهُمْ نحنُ نعلمهم...﴾[7]: قوله ﴿نَحْنُ نَعْلَمُهم﴾ في موضع النعت للموصوف

---

(١) آل عمران: ٩، وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ٢٥، النساء: ٨٧، الروم: ٤٣، الشورى: ٤٧.
(٢) الصافات: ٤٨ ـ ٤٩.
(٣) الرحمن: ٥٦ ـ ٥٨.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٤٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١١/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٠١/٢، وانظر شاهداً آخر: المرسلات: ٣٢، ٣٣.
(٥) النساء: ٨٧.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٧٧/١.
(٧) التوبة: ١٠١.

المحذوف أيْ: ومِنْ أهلِ المدينةِ قومٌ مردوا على النِّفاق لا تَعْلَمُهم نحن نعلمهم[1].

(٤) وقوعها نعتاً بعد نعت:

ومن ذلك قوله: ﴿يخرُج مِنْ بطونِها شرابٌ مختلفٌ ألوانُه فيه شفاءٌ للناس...﴾[2]: قوله ﴿فيه شفاءٌ للناس﴾ في موضع النعت الثاني لـ (شرابٌ).

ومنه قوله: ﴿ولَهُم أعمالٌ من دونِ ذلك هم لها عامِلون﴾[3].

ومنه قوله: ﴿ليس عليكم جُناحٌ أنْ تدخلوا بيوتاً غيرَ مسكونة فيها متاعٌ لكم...﴾[4] قوله ﴿فيها متاعٌ لكم..﴾ في موضع النعت الثاني أو الحال من (بيوتا) لأنها موصوفة [5].

(٥) وقوعها نعتاً لـ (كم):

ومن ذلك قوله:﴿وكم أهلكنا قبلهم مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أثاثاً ورِئياً﴾[6]: ذكر الزمخشري[7] أنَّ قوله ﴿هم أَحسنُ...﴾ في موضع النعت لـ (كم)،

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥٠٢.

(٢) النحل: ٦٩.

(٣) المؤمنون: ٦٣

(٤) النور: ٢٩.

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩٤/٢، وانظر شواهد أخرى: النحل: ١٠، المؤمنون: ١١٧، القصص: ١٥، المجادلة: ١٤، الصف: ١٤، التحريم: ٦، الحاقة: ٢٢ ـ ٢٣، الغاشية: ١٠ ـ ١٣، البينة: ٢ ـ ٣.

(٦) مريم: ٧٤.

(٧) انظر الكشاف: ٥٢١/٢.

وهو قول أبي البقاء[1] أيضاً، وذكر أبو حيان[2] أنَّ أصحابَه البصريين نصوا على أنَّ (كم) الاستفهامية والخبرية لا توصفان ولا يوصف بهما، فالجملة عنده في موضع النعت لـ (قرن)، وهو الظاهر ولقد حاولت أنْ أقِفَ على ما أشار إليه أبو حيان فَلَم أُوَفَّق، ووجدت أنَّ السيوطي أجاز نعت الاستفهامية كما يفهم من كلامه: «ولا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية ...»،[3] فإغفاله لـ (كم) الاستفهامية وذكره لـ (كم) الخبرية يدل على أنَّه أجاز ما مر.

(٦) وقوعها نعتاً والواو تتصدَّرها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أوْ كالذي مرَّ على قرية وهي خاويةٌ على عروشِها...﴾[4] قوله ﴿وهي خاويةٌ على عروشِها...﴾ في موضع النعت في أحد التأويلات[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ثم يَتولَّى فريقٌ منهم وهمْ مُعْرِضون﴾[6]: القول فيها مثل سابقتها[7].

(٧) وقوعها نعتاً لما قبل (إلاَّ):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أهْلَكْنا من قريةٍ إلاَّ ولها كتابٌ معلوم﴾[8]:

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٨٩.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٦/٢١٠، وانظر حاشية الشهاب: ٦/١٧٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٦٥، وانظر شاهداً آخر: ق ٣٦.
(٣) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٧٧، وانظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧٠، المقتضب: ٤/٢٨١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/٧٣.
(٤) البقرة: ٢٥٩.
(٥) انظر ما في هذا البحث من جملة اسمية في موضع الحال، الصفحة ٩٥٧.
(٦) آل عمران: ٢٣.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٢/٤١٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٤٩، مشكل إعراب القرآن: ١/١٣٢، وانظر شاهداً آخر: الحجر: ٤.
(٨) الحجر: ٤.

قوله ﴿ولها كتابٌ معلوم﴾ في موضع الحال من (قرية) لأنَّها في سياق النفي. وذكر الزمخشري[1] أنَّه في موضع النعت لها على أنَّ الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وقد تبعه أبو البقاء[2] في ذلك أيضاً. وذكر أبو حيان [3] أنَّه لم يعلم أحداً قالَهُ غيرهما، وقد مر[4] أنَّ ابن جني سبقهما إلى ذلك.

وذكر ابن مالك[5] أنَّ (إلَّا) لا يليها نعت ما قبلها، وما جاء على غير ذلك فمحمول عنده على الحال أو النعت لبدل محذوف لأنَّه لا يصح الفصل بين الصفة وموصوفها بـ (إلَّا).

ويظهر لي أنَّ مكي بن أبي طالب قد سبق الزمخشري في ذلك: (كتابٌ) مبتدأ و(لها) خبر، والجملة في موضع نعت للقرية، ويجوز حذف الواو من (ولها) لو كان في الكلام»[6] والقول نفسه مع أبي البركات بن الأنباري[7].

ويظهر لي أنَّ أبا حيَّان وغيره من النحويين الذين قصروا هذه المسألة على أبي القاسم الزمخشري وأبي البقاء لم يطلعوا على ما اطَّلَعْنا عليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا مِنْ قريةٍ إلَّا لها مُنْذِرونَ﴾[8] القول فيها مثل سابقتها[9].

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: ٢ / ٣٨٧.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٧٧٧/٢.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥٤٥/٥.

(٤) انظر ما في هذا البحث من جملة اسمية في موضع الحال، الصفحة: ٩٥٧.

(٥) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠٥ وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٧٥/٣، وانظر: حاشية الشهاب: ٢٨٣/٥، معاني القرآن للفراء: ٨٣/٢.

(٦) مشكل إعراب القرآن: ٤/٢.

(٧) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٥/٢.

(٨) الشعراء: ٢٠٨.

(٩) انظر ما في هذا البحث من جملة اسمية في موضع الحال، الصفحة: ٩٥٧.

(٢) الجملة الواقعة بدلاً:

ذكر السيوطي[١] أنَّ الفعل يبدل من الفعل، والجملة من الجملة، وأجاز ابن جني[١] وابن مالك[٢] أنْ تبدَل الجملة من المفرد.

وذكر أبو حيّان[٣] أنَّ ابدال الجمل من الجمل غير المشتركة في عامل لا يعرفه، لذلك ردَّ ما ذهب إليه الزمخشري[٤] في قوله تعالى: ﴿الـذي له ملكُ السموات والأرضَ لا إله إلاّ هو يُحْيي ويُميت﴾[٥]، إذ ذكر أنَّ قوله ﴿لا إله إلاّ هو...﴾ بـدل من صلة الموصـول، وهي قولـه ﴿له ملك السموات والأرض﴾.

ولعل أهم ما أبدلت منه الجملة في التنزيل ما يلي:

(١) الجـار والمجرور.

(٢) الحـــال.

(٣) النعـــت.

(٤) خبر الأحرف الناسخة.

(٥) مقول القـول.

(٦) مفعول الأفعال الناسخة الثاني.

(٧) الخـــبر.

(٨) جواب الشرط.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال): ٢/٢٢٠/٢٢٢.
(٢) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧٣.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٠٥.
(٤) انظر: الكشاف: ١/١٢٣.
(٥) الأعراف: ١٥٨.

(٩) المفعول به.

***

(١) الجار والمجـــرور:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الساعة أيّان مُرْساها﴾[١]: قوله ﴿أيانَ مرساها﴾ بدل من (عن الساعة) على نية إعادة العامل[٢]، والفعل معلّق عن العمل.

ومنه قوله تعالى: ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خُلِقَتْ وإلى السماءِ كيف رُفِعَت﴾[٣] قوله ﴿كيف خُلِقَتْ﴾ بدل اشتمال من (إلى الإبل) والجملة في موضع المفعول لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل، وذكر أبـو حيّان[٤] أنَّ الجملة الاسمية تبدل من الاسم الذي قبلها، ومنها الجملة الاستفهامية كقولنا: عرفت زيداً أبو من هو، والقول نفسه في الآية الكريمة.

(٢) الحـــال:

وتبـدل الجملة الفعلية من الحـال المفردة، ومن ذلـك قولـه تعالى: ﴿فأصْبَح في المدينة خائفاً يَتَرقَّبُ...﴾[٥]: قوله ﴿يترقّب..﴾ بـدل من الحال (خائفاً)، ويجوز أنْ يكون حالاً من الضمير في (خائفاً)[٦].

ومنه قوله تعالى:﴿ولسليمانَ الريح عاصفـةً تجري بـأمره....﴾[٩]:

---

(١) الأعراف: ١٨٧، وانظر: المرسلات: ٤٢.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٢٣٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٠٦.
(٣) الغاشية: ١٧ ـ ١٨.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٨/٢٥٣.
(٥) القصص: ١٨.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠١٨، وانظر شاهداً آخر: القصص: ٢١.
(٩) الأنبيـــاء / ٨١.

القول فيها مثل سابقتها[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ونحشُرُ المجرمين يومئذٍ زُرقاً يتخافتون بينَهم. . . ﴾[2]: قوله: ﴿يتخافتون. . ﴾ بدل من الحال (زُرْقاً)، ويجوز أَنْ يكون حالاً من الضمير في (زرقا)[3].

ومن ذلك إبدال الجملة الاسمية من الجملة الاسمية التي في موضع الحال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا تُتْلى عليه آياتُنا ولَّى مُسْتَكْبِراً كأنْ لم يسمَعْها كأنَّ في أذنيه وَقْراً. . ﴾[4]: قوله: ﴿كأَنْ لم يَسْمَعْها﴾ في موضع الحالِ والعامل فيها (ولَّى) أَوْ (مُستكبراً)، وقوله: ﴿كأنَّ في أذنيه وَقْراً﴾ بدل من ﴿كَأَنْ لم يسمَعْها﴾.

وأجاز الزمخشري[5] أَنْ تكون هاتان الجملتان مستأنفتين.

ومنه إبدال الجملة الفعلية من الجملة الفعلية التي في موضع الحال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ياأيُّها الذين آمنوا لا تَتَّخذوا عدوِّي وعدُوَّكم أولياءَ تُلْقُونَ إليهم بالمودة. . . تُسِرُّونَ إليهم بالمودة﴾[6]: قوله: ﴿تُسِرُّون. . . . ﴾ بدل من قوله: ﴿تُلْقون إليهم بالمودة. . ﴾ الذي في موضع الحال. ويجوز أَنْ يكون مستأنفاً أَوْ خبر مبتدأ محذوف، وهو قول ابن عطية[7]، ولا ضرورة إليه.

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٢٤، حاشية الشهاب: ٦/٢٦٨.
(٢) طـه: ١٠٢ ـ ١٠٣.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٠٤.
(٤) لقمان / ٧.
(٥) انظر الكشاف: ٣ / ٢٣٠، وانظر البحر المحيط: ٧/ ١٨٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٤٣، حاشية الشهاب: ٧/١٣٣، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٥٤.
(٦) الممتحنة / ١.
(٧) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٥٣، وانظر حاشية الشهاب: ٨ / ١٨٥.

ومن ذلك وقوع الجملة الفعلية بدلاً من الجملة الفعلية المعطوفة على حال، ومنه قوله تعالى: ﴿ويا قوم ما لي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار تدعونني لأكْفُرَ بالله....﴾[1]: قوله: ﴿تدعونني لأكفر بالله..﴾ بدل من قوله ﴿وتدعونني إلى النار..﴾ المعطوف على ﴿أدعوكم إلى النجاة﴾ الذي في موضع الحال[2].

(٣) النعـــــت:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَل أهْلَها شِيَعاً يستضْعِفُ طائِفَةً منهم يُذَبِّحُ أبناءَهم ويستحيي نساءَهُم....﴾[3]: أجَازَ الشهاب[4] أنْ يكون قوله ﴿يُذَبِّحُ أبناءهم..﴾ بدل اشتمال من قوله ﴿يَسْتَضْعِفُ...﴾ الذي في موضع نعت لـ(طائفةً)، أوْ في موضع الحال من فاعل (وَجَعَل)، وقيل إنَّه مستأنف.

(٤) خبـــر الأحرف الناسخـة:

ومن ذلك إبدال الجملة الاسمية من خبر (إنَّ) المفرد ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّكم وما تعبُدونَ من دونِ اللهِ حَصَبُ جَهنَّمَ أنتم لها وارِدونَ﴾[5]: قوله: ﴿أنتم لها وارِدون﴾ بدل من (حَصَبُ جَهنَمَ)، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من (جَهنَّمَ) أوْ مستأنفاً[6].

ومنه إبدال الجملة الفعلية من الجملة الفعلية التي في موضع خبر

---

(١) غافـــر / ٤١ - ٤٢.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١٢٠.
(٣) القصص / ٤.
(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٧ / ٦٢، وانظر: البحر المحيط: ١٠٤/٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٠١٦/٢.
(٥) الأنبيـــاء / ٩٨.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٢ / ٩٢٨، حاشية الشهاب: ٦ / ٢٧٥.

(لكنَّ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يعلمون يعلَمُونَ ظاهراً من الحياةِ الدنيا. .﴾[1]: ذكر الزمخشري[2] أن قوله ﴿يعلمون ظاهراً. .﴾ بدل من قوله ﴿لاَ يعلمون﴾، وذكر أنَّ ذلك فيه إيحاءٌ بأنَّه لا فرق بين عدم العلم وهو الجهل وبين وجود العلم الذي لا يتجاوز الدنيا.

(٥) مقـــول القـــول:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال يا قوم اتَّبِعوا المُـرْسَلينَ اتَّبِعوا مَنْ لا يسألُكُم أجراً. .﴾[3]: قوله: ﴿اتَّبِعوا مَنْ لا يسألكم. . .﴾ بدل من مقول القول: ﴿اتَّبِعوا المُرْسَلينَ﴾[4].

ومن ذلك قراءة أبي جعفر وحمزة وغيرهما الشاذة: «ألا إنَّهم مِنْ إفكهم ليقولونَ وَلَدَ اللهُ وإنَّهم لكاذبونَ اصطفى البناتِ على البنين»[5] بألف الوصل في (اصطفى)، وهي قراءة لا وجه لها عند أبي حاتم لأنَّ ما بعده وهو قوله: ﴿ما لَكُم كَيفَ تَحْكُمونَ﴾[6]، فيه توبيخ، وهي محمولة عند القرطبي[7]، على أنَّ الاستفهام منقطع عما قبله، وعند الفراء[8] على أنَّ التوبيخ يكون بالاستفهام وبغيره، ويجوز أنْ تكون محمولة على إضمار القـول، أي: ويقولون اصطفى البناتِ على البنين، أوْ على البدل من قوله ﴿وَلَدَ اللهُ﴾.

---

(١) الـــــروم / ٦ ـ ٧.
(٢) انظر الكشاف: ٣ / ٢١٥.
(٣) يس / ٢٠ ـ ٢١.
(٤) انظر مغني اللبيب: (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٥٩٥.
(٥) الصافـــات / ١٥١ ـ ١٥٣.
(٦) الصافـــات / ١٥٤.
(٧) انظـــر: تفسير القرطبي: ١٥ / ١٣٤.
(٨) انظر معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٩٤.

(٦) مفعول الأفعـــال الناسخة الثاني:

ومن ذلك إبدال الجملة الاسمية من مفعول هذه الأفعال الثاني المفرد، ومنه قراءة العامة: ﴿أَمْ حَسِبَ الذين اجترحوا السَّيِّئاتِ أَنْ نَجْعَلَهم كالذين آمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ سواءٌ محياهم ومماتُهم. . .﴾[١] برفع (سواءٌ) على أنه خبر مقدم، والجملة الاسمية في موضع البدل عند الزمخشري[٢] من مفعول (جعل) الثاني وهو الكاف في (كالذين). وإبدال الجملة من المفرد مسألة أجازها ابن جني وابن مالك أيضاً كما مـــر.

وذكر أبو حيان أنَّ ابن العلج أنكر وقوع الجملة بدلاً، ولم يجوِّز أبو حيان[٣] البدل في هذه القراءة لأنَّ الفعل العامل في المفعول الثاني مِنْ أفعال التصيير، وعليه فلا يصح أنْ يقال: صيَّرْتُ زيداً أبوه قائِمٌ لأنَّ التصيير انتقال من ذاتٍ إلى ذات أو من وصف إلى وصف، والجملة في الآية ليس فيها انتقال، وإنني لا أرى ما أشار إليه أبو حيان في هذه القراءة. فالجملة الاسمية في الأصل خبر، وهي كقولنا: صيَّرتْ زيداً قائماً أبـــوه.

وأجاز أبو حيان أنْ تكون الجملة حالاً، ويجوز أنْ تكون في موضع المفعول الثاني على أنَّ (كالذين) حال من المفعول الأول[٤].

(٧) الخبـــــر :

ومن ذلك إبدال الجملة الفعلية من الخبر المفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿أولئكَ عنها مُبْعَدونَ لا يسمعونَ حسيسَها. . . .﴾[٥]: قوله: ﴿لا يسمعون

---

(١) الجاثيـــــة / ٢١.
(٢) انظر : الكشاف : ٣ / ٥١٢.
(٣) انظر : البحر المحيط : ٨ / ٤٧.
(٤) انظر : حاشية الشهاب : ٨ / ١٩، تفسير القرطبي: ١٦/١٦٥. التبيان في تفسير القرآن: ٩/٢٥٥.
(٥) الأنبياء / ١٠١ ـ ١٠٢.

حسيسها﴾ بدل من (مُبْعدونَ)، ويجوز أنْ يكون خبراً ثانياً أوْ حالاً من الضمير في (مُبْعَدونَ﴾[1].

(٨) جـــواب الشرط :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ أصابته فِتْنَةٌ انقلب على وَجْهِه خَسِرَ الدُّنيا والآخِرَةِ. . . ﴾[2] قوله: ﴿خَسِرَ الدنيا. . . ﴾ بدل من جوابِ الشرط في أحد التأويلات[3].

(٩) المفعـــول بـــه :

ومن ذلك إبدال الجملة الاسمية من المفعول به، ومنه قوله تعالى:

﴿ويومَ القيامةِ تـرى الذين كذَبوا على اللهِ وجوهُهم مُسْوَدَّةٌ. . . ﴾[4]، قـولـه ﴿وجـوهُهم مسْودَّةٌ﴾ بـدل من ﴿الـذين كـذَبـوا. . ﴾ في أحـد التأويلات[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكم أفَتَأْتونَ السحرَ. . . ﴾[6]: قوله: ﴿هل هذا إلاَّ بَشَرٌ﴾ و﴿أفتأتونَ السِّحْرَ﴾ محكيان بـ(النجوى) لأنَّها بمعنى القول، وهو الظاهر، وقيل إنَّ القـول مضمر، وهو مذهب البصريين. وأجاز الزمخشـري[7] أنْ يكونـا بدلاً من (النجـوى).

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٢٨، وانظر شاهداً آخر الحج /٥٩.
(٢) الحـــج / ١١.
(٣) انظر ما في هذا البحث من جملة فعلية في موضع الحال الصفحـــة / ٩٣٦.
(٤) الزمـــر / ٦٠.
(٥) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع المفعول به، الصفحة / ٩١٦.
(٦) الأنبيـــاء / ٣.
(٧) انظر : الكشاف : ٢ / ٥٦٢، وانـظر: البحر المحيط/ ٦/٢٩٧، حـاشيـة الشهاب ٦/٢٤٠.
وانظـر شاهداً آخر النحل : ١١٦.

(٣) الجملـة الواقعـة توكيـداً:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سأل سائِلٌ بعذابٍ واقع للكافرين ليس له دافع﴾[1]: أجاز الشهاب[2] أنْ يكون قوله ﴿لَيسَ له دافع﴾ توكيداً معنوياً لـ (للكافرين) على تقدير مبتدأ أي: هو للكافرين، وذكر أنَّه يجوز أنْ يكون لهذا التوكيد محل لأنَّه توكيد معنوي، وألَّا يكون له محل، وهي مسألة لا تصح في رأيي إلَّا على جعل الجملة الاسمية مـن قوله (للكافرين) نعتاً ثانياً لـ(بعذابٍ)، وذكر الشهاب أيضاً أنَّ النحويين لم يذكروا توكيد الجمل، ولا محوج إلى ذلـك.

(٤) الجملـة الواقعة عطف بيـان:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يـأيُّها الـذين آمنوا هـل أَدُلُّكم على تجارةٍ تُنجيكم مِنْ عِـذابٍ أليم تؤمِنون بـالله ورسـولـه وتجـاهِـدونَ في سبيـلِ الله. . . .﴾[3]: أجاز الأخفش أنْ يكون قوله ﴿تؤمِنونَ بالله﴾ عطفَ بيان في أحد التأويـلات[4].

تاسعـاً: الواقعة في موضع جـزم:

وهي المسبوقة[*] بأداةٍ شرط عاملة لم يظهر عملها، والواقعة جـواباً للشرط العامل والمعطوفة على أحدهما.

وسأتحدث عن الأولى والثانية أمَّا المعطوفة فسأتحدث عنها من خلال حديثي عن الأولَيين.

---

(١) المعـارج / ١ ـ ٢.
(٢) انظـر: حاشيـة الشهاب: ٨ / ٢٤٢.
(٣) الصـف / ١٠ ـ ١١.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الحروف المصدرية، الصفحـة / ٧٣٣.
(*) انظر الأشبـاه والنظائر في النحـو: ٢ / ١٨.

(١) الجملة المسبوقة بأداة شرط عاملة لم يظهـــر عملها :

وينحصر ذلك في الجملة الماضوية والجملة التي فعلها مضارع مسبوق بـ(لم)، والجملة الماضويـة أكثر شيوعاً ودوراناً من التي فعلها مضـارع مسبوق بـ (لم).

وإليــك ما في التنزيــل من ذلـــك:

البقــرة : ٢٣، ٣١، ٣٢، ٣٨، ٦٢، ٧٠، ٨١، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١١٢، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٢، ٢٨٣، آل عمــران: ٢٠، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤٩، ٦٣، ٦٤، ٧٦، ٨١، ٨٢، ٩٣، ٩٧، ١١٢، ١١٨، ١٣٩، ١٤٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٦، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، النساء: ٣، ٦، ١١، ١٢، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ٣٤، ٣٥، ٤٣، ٥٩، ٧٢، ٧٣، ٧٩، ٨٠، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ١٠١، ١٠٢، ١٤١، ١٤٧، ١٧٦، المــائدة: ٢، ٤، ٦، ١٢، ١٧، ٣٢، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٦٩، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١٠٧، ١١٦، الأنعــــام: ٣٥، ٤٠، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٤، ٦٣، ٨١، ١٠٤، ١٠٩، ١١٨، ١٤٥، ١٤٧، ١٥٠، ١٦٠، الأعــــراف: ٨، ٩، ١٨، ٧٠، ٧٧، ٨٥، ٨٩، ٩٠، ١٠٦، ١١٣، ١٤٣، ١٨٩، ١٩٤، الأنفـــال: ١، ٣٢، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٧٢، التوبـــة: ٣، ٥، ٧، ١١، ١٣، ٢٤، ٢٨، ٤١، ٥٨، ٦٥، ٧٥، ٨٣، ١٢٩، يونـــس: ١٥، ٢٢، ٣٨، ٤٨، ٧١، ٧٢، ٨١، ٨٤، ٩٤، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، هـــود: ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٣، ١٤، ١٥، ٢٨، ٣٣، ٣٤،

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتم في ريبٍ ممَّا نَزَّلْنا على عبدِنا فأْتوا بسورةٍ مِنْ مثلِه..﴾[1] وقوله: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هداي فلا خوفٌ عليهم...﴾[2] وقوله: ﴿وإنَّا إنْ شاءَ اللهُ لَمُهْتَدون﴾[3].

وممَّا جاء من الجملة التي فعلها مضارع مسبوق بـ(لم) قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فصيامُ ثلاثةِ أيَّامٍ..﴾[4]، وقوله: ﴿ومَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فإنَّه مِنِّي..﴾[5] وقوله: ﴿فإنْ لم يُصِبْها وابِلٌ فَطَلٌّ..﴾[6].

وممَّا جاء معطوفاً على هذه الجملة قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وأحاطَتْ به خَطِيئَتُهُ فأُولئك أصْحابُ النارِ هُمْ فيها خالدون﴾[7]، وقوله: ﴿أفإنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُم على أعقابِكم..﴾[8]، وقوله: ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عن النارِ وأُدْخِلَ الجَنَّةَ فقد فاز....﴾[9].

(٢) الجملة الواقعة جواباً للشرط العامل:

وتشيع هذه الجملة في التنزيل في مواضع كثيرة وإليك ما فيه من هذه المسألة:

---

(١) البقرة / ٢٣.
(٢) البقرة / ٣٨.
(٣) البقرة / ٧٠.
(٤) البقرة / ١٩٦.
(٥) البقرة / ٢٤٩.
(٦) البقرة / ٢٦٥، وانظر ما في التنزيل من ذلك: البقرة: ٢٨٢، النساء: ١١، ١٢، ٢٣، ٩١، ٩٢، ١٧٦، المائدة: ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٧٣، الأنعام: ٧٧، الأعراف: ٢٣، ١٤٩، التوبة: ٥٨، مريم: ٤٦، النور: ٢٨، الشعراء: ١١٦، ١٦٧، القصص: ٥٠، الأحزاب: ٥، ٦٠، يس: ١٨، الدخان: ٢١، الحجرات: ١١، المجادلة: ٤، ١٢، ١٣، العلق: ١٥.
(٧) البقرة / ٨١.
(٨) آل عمران / ١٤٤.
(٩) آل عمران / ١٨٥، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٢٣، ٢٥، ٩٠، المائدة: ١٢، الأنعام: ٤٨.

٨٨، ٨٧، ٧٦، ٧٠، ٥٧، ٤٠، ٢٩، ١٧، الكهف: ١١٠، ٩٧،
٨١، ٧٥، ٧٤، ٥١، ٤٩، ٧، طـه: ٧٦، ٧٥، ٢٦، مريم: ١١٠،
٨٥، ٩٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠٥، ١١٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٠،
الأنبياء: ٢٩، ٣٤، ٤٧، ٦١، ٩٤، ١٠٩، الحج: ٤، ٥، ١١،
١٥، ١٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤١، ٤٢، ٦٨، المؤمنون: ٦، ٧، ٩٤،
١٠٢، ١٠٣، ١٠٧، ١١٧، النور: ٢١، ٢٨، ٣٣، ٤٠، ٥٢، ٥٤،
٥٥، الفرقان: ١٠، ٧١، الشعراء: ٢١٦، النحل: ١١، ٣٧، ٤٠،
٨٩، ٩٠، ٩٢، القصص: ٢٧، ٢٨، ٥٠، ٦٠، ٦٧، ٨٤ العنكبوت:
٥، ٦، ٨، ١٨، ٦١، الروم: ٢٩، ٣٦، ٩٧، ٥٦، لقمان: ١١، ١٢،
١٥، ٢٢، ٢٣، الأحزاب: ٥، ٢٨، ٢٩، ٣٦، ٥١، ٦١، ٧١،
سبأ: ٣٩، ٤٧، ٥٠، فاطر: ٢، ٢٥، ٣٩، الصافات: ١٤٩،
الزمر: ٧، ١٩، ٢٣، ٣٦، ٣٧، ٤١، غافر: ٩، ٢٨، ٣٣، ٤٠،
٣٦، ٤٦، ٤٩، الشورى: ٩، ٣٠، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٦، ٤٨،
الزخرف: ٤١، ٤٢، ٨١، الدخان: ٢١، الجاثية: ١٥،
الأحقاف: ٨، ٣٢، ٣٥، محمد: ١٨، ٣٨، الفتح: ١٠،
الحجرات: ٩، ١١، الرحمن: ٣٣، الواقعة: ٨٩، ٩١، الحديد:
٢٤، المجادلة: ٤، ١٢، ١٣، الحشر: ٤، ٥، ٦، ٧، ٩،
الممتحنة: ١، ٦، ٩، ١٠، ١١، الجمعة: ٦، المنافقون: ٩،
التغابن: ١٢، ١٤، ١٦، الطلاق، ١، ٣، ٤، ٦، التحريم: ٤،
الملك: ٢٨، ٣٠، المعارج: ٣١، الجن: ١٣، ١٥، ٢٣، المزمل:
١٩، المدثر: ٥٥، الإنسان: ٢٩، المرسلات: ٣٩، النبأ: ٣٩،
عبس: ١٢، الانفطار: ٨، الأعلى: ٩، الغاشية: ٢٣ ـ ٢٤، الليل: ٧،
١٠، العلق: ١٤.

ولعل أهمَّ ما تتسم به هذه الجمل ما يلي:

١) تصدُّرها باسم مقترن بالفاء.

٢) تصدُّرها بحرف ناسخ مقترن بالفاء.

٣) تصدُّرها بشبه جملة مقترن بالفاء في موضع الخبر.

٤) تصدُّرها بفعل ماضٍ مقترن بالفاء وغير مقترن.

٥) تصدُّرها بفعل مضارع مسبوق بالفاء.

٦) تصدُّرها بأمر أو مضارع مسبوق بلام الأمر مقترن بالفاء.

٧) تصدُّرها بأداة شرط.

٨) اقترانها بـ(إذا) التي بمنزلة الفاء من حيث الربط.

٩) كونها معطوفة على جواب الشرط العامل.

(١) تصدُّرها باسم مقترن بالفاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ يرتدَّ منكم عَنْ دينه فَيَمُتْ وهو كافِرٌ فَأُولئكَ حَبِطتْ أعمالُهم..﴾[١]، وقوله: ﴿ومَنْ يَقْتُل مُؤْمِناً متعمِّداً فجزاؤه جهنَّمُ خالِداً فيها..﴾[٢] وقوله: ﴿إنْ يكن غنيًّا أَوْ فقيراً فالله أولى بهما﴾[٣].

(٢) تصدرها بحرف ناسخ مقترن بالفاء:

ومن ذلك تصدُّرها بـ(إنَّ)، وهو كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ كانَ عَدُوًّا للهِ وملائِكَتِهِ ورُسُلِهِ وجبريلَ وميكالَ فإنَّ اللهَ عَدوٌّ للكافرين﴾[٤]،

(١) البقرة / ٢١٧.
(٢) النساء / ٩٣.
(٣) النساء / ١٣٥.
(٤) البقرة / ٩٨.

وقوله: ﴿فإنِ انتَهَوْا فَإنَّ اللهَ غَفورٌ رحيم﴾(١)، وقوله: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نعمةَ اللهِ مِنْ بعدِ ما جاءته فإنَّ اللهَ شديدُ العقابِ﴾(٢).

وقد تكون (إنَّ) مهملة لاتصالها بـ(ما) الكافة، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ تَوَلَّوا فإنَّما هم في شقاقٍ...﴾(٣).

ومن ذلك تصدُّرها بـ(لا) النافية للجنس، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضطرَّ غيرَ باغٍ ولا عادٍ فلا إثْمَ عليه..﴾(٤)، وقوله: ﴿فإنِ انتَهَوْا فلا عدوانَ إلاَّ على الظالمين﴾(٥)، وقوله: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فيهِنَّ الحجَّ فلا رفثَ ولا فُسوقَ..﴾(٦)

ومن ذلك تصدرها بـ(أنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عليه أنَّه مَنْ تولَّاهُ فأنَّه يُضِلُّه ويهديهِ إلى عَذابِ السعير﴾(٧): (مَنْ) اسم شرط جوابه قوله: ﴿فأنَّه يضله..﴾ على تقدير مبتدأ أي: فشأنه أنَّه يُضِلُّه أو تقدير خبر أي: فَلَه أنْ يُضِلَّهُ. وأجاز الزمخشري(٨) أنْ يكون المصدر المؤوَّلُ من (أنَّ) معطوفاً على نائب الفاعل قبله وهو المصدر المؤوَّل من (أنَّ) الأولى وما في حيِّزها، وقد ردَّه أبو حيان لأنَّ الشرط يبقى بلا جواب، أوْ من غير خبر إذا كانت (مَنْ) اسماً موصولاً. وأجاز أبو البركات بن الأنباري(٩) أنْ يكون

---

(١) البقـرة / ١٩٢.
(٢) البقـرة / ٢١١، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٢١٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٥٨،
(٣) البقـرة / ١٣٧، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١٨١، يونس: ١٠٨، الرعد: ٤٠.
(٤) البقـرة / ١٧٣.
(٥) البقـرة / ١٩٣.
(٦) البقـرة / ١٩٧، وانظر شواهد أُخرى: البقـرة: ٢٠٣، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، الأنعام: ١٧.
(٧) الحج / ٤.
(٨) انظر الكشاف: ٣ / ٥.
(٩) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ١٦٨.

توكيداً للمصدر المؤوَّل من (أنَّ) الأولى وما في حيِّزها، ويرده ظهور الفاء فيه، وأجاز أنْ يكون بدلاً منه أيضاً، والقول فيه مثل سابقه[1].

ومن ذلك تصدُّرها بـ(كأنَّ) المهملة المتصلة بـ(ما) الكافة، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتلَ نفسا بغيرِ نفسٍ أَوْ فسادٍ في الأرض فكأنَّما قَتلَ النامَ جميعاً ومن أحياها فكأنَّما أحيا الناس جميعاً..﴾[2].

(٣) تصدُّرها بشبه جملة مقترن بالفاء في موضع الخبر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بلى مَنْ اسلم وجهه لله وهو مُحْسِنٌ فله أَجْرُه عندَ ربِّه﴾[3]، وقوله: ﴿وما تُنْفِقوا مِنْ خيرٍ فلأنفسكم..﴾[4]، وقوله: ﴿فمن جاءه موعِظَةٌ من ربِّه فانتهى فَلَه ما سَلفَ..﴾[5].

ومن ذلك تصدُّرها بالظرف، ومنه قوله: ﴿فأينما تُوَلُّوا فثَمَّ وجْهُ الله...﴾[6]، وقوله: ﴿مَنْ كان يريدُ ثوابَ الدنيا فعندَ اللهِ ثوابُ الدُّنيا والآخرة..﴾[7].

(٤) تصدرها بفعل ماض مقترن بالفاء وغير مقترن:

ومن كونه غير مقترن بالفاء قوله تعالى: ﴿إنْ أَحْسَنْتُم أَحْسَنْتُم لأنفسكم..﴾[8]،

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٣٢، البحر المحيط: ٦/٣٥١، مشكل إعراب القرآن ٢/٩٠، حاشية الشهاب: ٦/٨٢، التبيان في تفسير القرآن: ٧/٢٥٧، وانظر شاهداً آخر: الأنفال: ٤١.

(٢) المائدة / ٣٢.

(٣) البقرة / ١١٢.

(٤) البقرة / ٢٧٢.

(٥) البقرة / ٢٧٥.

(٦) البقرة / ١١٥.

(٧) النساء / ١٣٤.

(٨) الإسراء / ٧.

وقوله: ﴿إنْ عدتم عُدْنا وجعلنا جهنَّم للكافرينَ حصيراً﴾[1]، وقوله: ﴿مَنْ كان يريدُ العاجِلَةَ عَجَّلْنـا لَهُ فيها ما نشاء..﴾[2].

ومن كونه ماضياً متصرفاً مسبوقاً بالفاء و(قد) قوله: ﴿وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الكُفْر بالإيمان فقد ضلَّ سواءَ السبيل﴾[3] وقوله: ﴿فإنْ آمنوا بمثلِ ما آمنتُم به فقد اهتدوا﴾[4] وقوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بالطاغوتِ ويؤمِنْ باللهِ فقدِ استمسك بالعروةِ الوثقى..﴾[5].

ومن كونه ماضياً جامداً مقترناً بالفاء قوله تعالى: ﴿ومَنْ يفعل ذلك فليس مِنَ الله في شيء..﴾[6]، وقوله: ﴿فإنْ كَرِهتموهُنَّ فعسى أنْ تكرهوا شيئاً ويجعل اللهُ فيه خيراً كثيراً﴾[7]، وقوله: ﴿إنْ تبدوا الصدقاتِ فنعمَّا هي..﴾[8].

ومن المقترن بالفاء الماضي المتصرفُ المسبوقُ بـ(ما)، النافية، ومنه قولـه تعالى: ﴿وإنْ لم تفعلْ فما بَلَّغْتَ رسالَتَه..﴾[9] وقوله: ﴿فإنْ تولَّيْتُم فما سألْتُكم مِنْ أجرٍ..﴾[10].

ومن كونـه ماضياً متصرِّفاً مقترناً بالفاء على نيَّة (قد) قوله تعالى: ﴿إنْ

---

(١) الإسـراء / ٨.
(٢) الإسراء / ١٨، وانظر شواهد أخرى الحج: ١١، ٤١، الفرقـان: ١٠، المزمل: ١٩، المدثر: ٥٥، الإنسـان: ٢٩، النبأ: ٣٩، عبـس: ١٢.
(٣) البقـرة / ١٠٨.
(٤) البقرة / ١٣٧.
(٥) البقـرة / ٢٥٦.
(٦) آل عمـران / ٢٨.
(٧) النسـاء / ١٩.
(٨) البقـرة / ٢٧١، وانظر شواهد أُخرى، الكهف: ٤٠، القصص: ٦٧، الأحقاف: ٣٢.
(٩) المـائدة / ٦٧.
(١٠) يونـس / ٧٢.

كَان قميصه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ..﴾[1] وقوله: ﴿وإنْ كان قميصُه قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[2]، الجملتان الماضويتان في هاتين الآيتين في موضع الجزم على جواب الشرط وفي الكلام إضمار (قد)[3].

(٥) تصدُّرهـا بفعل مضارع مسبـوق بالفـاء :

ومن ذلك المسبوق بـ(لن)، ومنه قوله تعالى: ﴿وما يفعلوا من خيرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ..﴾[4].

ومن ذلك المسبوق بـ(سوف)، ومنه قوله تعالى: ﴿ومَنْ يقاتِلْ في سبيلِ اللهِ.. فَسَوفَ نؤتيه أجراً عظيماً﴾[5].

ومن ذلك المسبوق بالسين: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عن عبادَتِه ويستَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهم إليه جميعاً﴾[6].

ومن ذلك المضارع المسبوق بحرف النفي، ومنه قوله تعالى: ﴿فإنْ طلَّقها فلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بعدُ..﴾[7]: قوله: ﴿فلا تحل له من بعدُ..﴾ خبر مبتدأ محذوف عند النحويين[8].

ومن ذلك المضارع المسبوق بلام جواب القسم، ومنه قوله تعالى: ﴿ارجع إليهم فَلَنَأْتِيَنَّهُم بجنودٍ لا قِبلَ لَهُمْ بها..﴾[9]: قوله: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُم﴾.

---

(١) يوسف / ٢٦.
(٢) يوسف / ٢٧.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف (قد) الصفحة / ٨١٢.
وانظر شاهداً آخر النمـل / ٩٠.
(٤) آل عمران / ١١٥، وانظر شواهد أُخرى: النساء/٥٢، ٨٨، الإسراء: ٩٧.
(٥) النساء / ٧٤، وانظر شاهدين آخرين: الأعراف: ١٤٣، الكهف: ٨٧.
(٦) النسـاء / ١٧٢، وانظر شواهد أُخرى: الفتح: ١٠، الليل: ٧، ١٠.
(٧) البقـرة / ٢٣٠، وانظر شاهداً آخر: الجـن / ١٣.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٩) النمـل / ٣٧.

جواب شرط محذوف، أي: إنْ لم يأتوني مسلمين فَلنَأْتِيَنَّهم، وفي الكلام حذف القسم[1].

ومن ذلك المضارع المرفوع المقترن بالفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن عاد فَيَنْتَقِمُ اللهُ منه﴾[2]، أي: فهو يَنْتَقِمُ اللهُ منه[3].

(٦) تصدُّرها بأمـر أو مضارع مسبوق بلام الأمر مقترن بالفاء:

ومن تصدرها بفعل الأمر المقترن بالفاء قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتم في ريبٍ ممَّا نَزَّلْنا على عبدِنَا فأتوا بسورةٍ مِنْ مثلِه..﴾[4]، وقوله: ﴿قل إنْ كانت لَكُمْ الدارُ الآخِرَةُ عندَ اللهِ خالِصَةً مِـنْ دون الناس فتمنَّوا الموتَ إنْ كنتم صادقين﴾[5]، وقوله: ﴿وحيثما كنتم فَوَلُّوا وجوهَكم شَطْرَهُ..﴾[6].

ومن المضارع المسبوق بلام الأمر قوله تعالى: ﴿فإنْ كان الذي عليه الحق سفيهاً..، أوْ لا يستطيعُ أنْ يُمِلَّ هو فَلْيُملِلْ وليُّه بالعَدْلِ..﴾[7] وقوله: ﴿فَمَنْ شَهِدَ منكم الشهرَ فَلْيَصُمْهُ..﴾[8]، وقولـه: ﴿فإنْ أَمِنَ بعضُكم بعضاً فليؤدِّ الذي اؤْتُمِنَ أمانَتَهُ..﴾[9].

(٧) تصدُّرهـا بأداة شـرط:

ومن ذلك تصدُّرها بـ(إنْ) ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ كان كَبُـرَ عليك

---

(١) انظر البحر المحيط: ٧ / ٧٤، حاشية الشهاب: ٧ / ٤٦.
(٢) المـائدة / ٩٥.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٤) البقـرة / ٢٣.
(٥) البقـرة / ٩٤.
(٦) البقرة / ١٤٤، وانظر شواهد أخرى البقرة: ١٩١، ٢٠٩.
آل عمران: ٢٠، النساء: ١٥، ١٦، المائدة: ٦، ٤٢.
(٧) البقرة / ٢٨٢.
(٨) البقـرة / ١٨٥.
(٩) البقـرة / ٢٨٣.

إعراضُهم فإنِ استطعتَ أنْ تبتغيَ نفقاً في الأرض.. فلا تكونَنَّ من الجاهلين﴾[1].

ومن ذلك تصدُّرها بـ(مَنْ) ومنه قوله تعالى: ﴿فإمَّا يَأْتِيَنَّكُم منيِّ هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هداي فلا يَضِلُّ ولا يشقى﴾[2].

(٨) اقترانها بـ(إذا) التي بمنزلة الفاء من حيث الربط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهم سيئةٌ بما قدَّمَت أيديهم إذا هُمْ يَقْنَطون﴾[3]، قوله: ﴿إذا هم يقنطون﴾ في موضع جزم على الجزاء و(إذا) بمنزلة الفاء في جواب الشرط[4].

(٩) كونهـا معطوفة على جواب الشرط العامل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتم في ريبٍ ممَّا نَزَّلْنا على عبدِنا فأْتوا بسورةٍ مِنْ مثلِهِ وادعوا شهداءَكم مِنْ دونِ اللهِ إنْ كنتم صادقين﴾[5]، قوله: ﴿وادعوا شهداءكُم..﴾ معطوف على جملة جواب الشرط[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تبِعَ هداي فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾[7]، وقوله: ﴿مَنْ كَفَرَ باللهِ مِنْ بعد إيمانه..فعليهم غضبٌ مِنَ اللهِ

(١) الأنعـــام / ٣٥.
(٢) طه / ١٢٣، وانظر شاهداً آخر البقرة / ٣٨.
(٣) الـــروم / ٣٦.
(٤) انظر رصف المباني : / ٦٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٩٧/٤، الأزهية في علم الحروف: /٢١١، المقتضب: ٥٥/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٥١/٢، مشكل إعراب القرآن: ١٧٩/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٤١/٢.
وانظر شاهداً آخر التوبة / ٥٨.
(٥) البقرة / ٢٣.
(٦) انظر الدر المصون ورقة / ١٥٨.
(٧) البقـــرة / ٣٨.

ولَهم عذابٌ عظيم﴾[١].

(١٠) : الجملة المفســرة لما له موضع على مذهب الشلوبين:

الجملة المفسرة لا محل لها عند الجمهور، وذكر ابن هشام[٢]، وغيره أنَّ الشلوبيين خالف النحويين، فموضعها عنده بحسب ما تفسِّره، ولست اتفق معهم في أنَّ أوَّل من جعل لها موضعاً هو الشلوبيين لأنَّني وقعت على نص يدل على أنَّ مكي بن أبي طالب هو أوَّل من ذهب إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿يوصيكُم اللهُ في أوْلادِكم للذَّكِرَ مثلُ حظ الأُنثيين..﴾[٣]، جاء في (مشكل إعراب القرآن) ما يلي: «قوله تعالى: ﴿للذكر مثل حظ الأُنثيين﴾: ابتداء وخبر في موضع نصب، تبيين للوصية وتفسير لها[٤]».

وممَّا جاء من ذلك حملاً على ما مر قوله تعالى: ﴿إنَّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ﴾[٥] قوله: ﴿خَلَقْنــاهُ﴾ في موضع رفع لأنَّه مفسر للفعل الناصب لـ(كلَّ شيء)، لأنَّه وفاعله في موضع رفع على خبر (إنَّ)[٦]، وذكر ابن هشام[٦]، أنَّ الجملة المفسرة كأنَّها عند الشلوبيين عطف بيان أو بدل، ولا محوج إلى ما ارتكبه الشلوبيين من تكلف.

....*..*..*

---

(١) النحل / ١٠٦، وانظر شواهد أُخرى البقرة /٢١٧، مريم: ٧٦، الصافات: ١٤٩.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٢٦، وانظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٨/٣، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر) ٢٤٨/١.
(٣) النســـاء / ١١.
(٤) مشكل إعراب القرآن : ١ / ٨١.
(٥) القمـــر : ٤٩.
(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٢٦.
وانظر البحر المحيط : ٨ / ١٨٣.
وانظر شواهد أُخرى : يوسف : ٣٥، الأنبياء : ٣، المؤمنون: ٢٧.

الفصل الثاني

الظرف
(الجار والمجرور والظرف)

وسأتحدث في هذا الفصل عن مسألتين:

(١) ما يتعلق بمحذوف عند النحويين.

(٢) ما يتعلق بمذكور.

ولقد رأيت في هذا البحث أنَّ أُعامل ما يتعلق بمحذوف معاملة ما لا يتعلق، لأنني لست أتفق مع النحويين في جعل شبه الجملة الذي في موضع الحال وغيرها متعلقاً بمحذوف لأنَّ في ذلك تمحلاً وتعسُّفاً يغنينا عنهما كون ما عُدَّ متعلقاً بمحذوف في موضع نصب أَوْ رفع من غير تقدير تعلقه بمحذوف.

أولاً: ما يتعلق بمحذوف عند النحويين:

ولعل أهمَّ ما يتعلق بمحذوف من ذلك ما يلي:[١].

(١) الخبر.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٨١ ـ ٥٨٣.

(٢) الصفة.

(٣) الحال.

(٤) مفعول الأفعال الناسخة الثاني.

(٥) صلة الإسم الموصول.

(٦) الإسم المرفوع بالظرف قبله.

(٧) القسم بغير الباء.

وسأتحدث عن الأربعة الأولى لأنها تكون في موضع نصب أوْ جر أوْ رفع، أمّا الثلاثة الباقية فقد ناقشتها في موضع آخر[١].

(١) الخبــــر:

ويقع شبه الجملة في موضع خبر المبتدأ، والأحرف الناسخة، والأفعال الناسخة وإليك التفصيل في كل منها:

خبر المبتدأ:

شبه الجملة الذي في موضع الخبر يتعلق عند النحويين بمحذوف، وفي كون المحذوف فعلاً أو اسم فاعل خلاف مبسوط في مظانه[٢].

والخبر عند ابن كيسان[٢] هو المحذوف في الحقيقة، وتسمية الظرف خبراً من باب المجاز عنده، وقد تبعه في ذلك ابن مالك[٣].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله: ٥٤٩.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢١/٢ - ٢٣. تسهيل الفوائد تكميل المقاصد: ٤٩.

(٣) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٩.

وذهب أبو علي الفارسي[1] وابن جني[2] إلى أنَّ الظرف هو الخبر حقيقة، وأنَّ العامل صار نسياً منسيًّا، وهو الظاهر عندي، ولا ضرورة إلى تقدير المحذوف والقول نفسه مع ابن مضاء[3].

ويكثر في التنزيل وقوع الخبر شبه جملة من الظرف أو الجار والمجرور وإليك ما فيه:

الفاتحة: ٢، البقرة: ٥، ٧، ٨، ١٠، ١٧، ٢٥، ٣٦، ٣٨، ٤٩، ٦١، ٦٢، ٧٤، ٧٨، ٧٩، ٨٩، ٩٠، ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٠، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٧، ١٦١، ١٦٥، ١٦٨، ١٧١، ١٧٤، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٤، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤. ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، آل عمران: ٤، ٧، ١٤، ١٥، ٢٠، ٢٢، ٢٨، ٣٠، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٤، ٤٧، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٥٨، ٦٠-٦٤، ٦٦، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٥، ٩١، ٩٧، ١٠١، ١٠٥، ١٠٩، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٢٦، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩، النساء: ٧، ١١، ١٢، ١٤، ١٧، ٢٥، ٣٢، ٣٦، ٣٩، ٤٦، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٦٩، ٧٠، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ١٠٨، ١٢١، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٤، ١٤٦، ١٥٧، ١٧١، ١٧٦، المائدة: ٥، ٦، ٩، ١٤، ١٧،

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ٢٢، وانظر الإيضاح العضدي: ٤٧.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٢، وانظر اللمع في العربية: ٢٨.
(٣) انظر الصفحة: ١٠٠.

١٨، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٥٢، ٦٩، ٧٢،
٨٤، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ٩٩، ١٠٥، ١٠٦، ١١٩، ١٢٠، الأنعام:
١، ٢، ٣، ١٢، ١٣، ١٨، ٢٢، ٢٥، ٤٥، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٦،
٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٣، ٧٩، ٨٢، ٨٥،
٩٣، ٩٩، ١٠٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١٩، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٦،
١٤٨، ١٤٩، ١٥٩، ١٦٠،١٦٤، الأعراف: ٣، ٨، ١٠، ١٨، ٢٤،
٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٣، ٥٤، ٥٩،
٦٥، ٧٣، ٨٥، ١٠٥، ١٢٨، ١٣١، ١٣٩، ١٤١،١٤٨، ١٥٤، ١٥٨،
١٥٩، ١٦٨، ١٧٦، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٥. الأنفال:
١، ٤، ١٠، ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٤٢، ٤٩، ٦٦، ٧٢، ٧٤، ٧٥.
التوبة: ١، ٣، ١٧، ٢١، ٢٢، ٣٦، ٣٨، ٢٢، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٧،
٤٩، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٧٤، ٧٩، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ٩٩، ١٠٠،
١٠٨، ١١٦، ١٢٥، يونس: ٣، ٤، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٣٤،
٣٥، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٨،
٧٢، ٩٠، ٩٢، ١٠١، هود: ١، ٤، ٦، ١١، ١٧، ١٨، ٢٤، ٢٩،
٣١، ٣٥، ٤١، ٤٩، ٥٠، ٦٠، ٦٤، ٧١، ٧٣، ٨٤، ٨٨، ١٠٠،
١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١٢٣، يوسف: ١١، ٢٣، ٢٦، ٢٧،
٣١، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٦٧، ٧٢، ٧٦، ٨٠، ١٠٢، ١٨، الرعد: ١، ٤،
٥، ٧، ٨، ١١، ١٤، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣،
٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣،، ابراهيم: ٢، ٣، ٦، ١٠،
١٢، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٣١، ٤٤. الحجر: ٤، ٢١،
٣٢، ٤٤، النحل: ٥، ٦، ٩، ١٠، ١٧، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٥،
٣٦، ٣٧، ٥٢، ٥٣، ٥٧، ٦٠، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٨٢،
٩٤، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٦، ١١٧، ١٢٧. الإسراء: ١٧، ٣٩، ٥١، ٦٠،

٥٨، ٦٢، ٨٦. الزمر: ٢، ٣، ٦، ٧، ١٠، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٣،
٢٩، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٤، ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ٧٥. غافر: ٣،
١١، ١٢، ١٦، ١٨، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٤١، ٥٠، ٥٢،
٥٦، ٦٥، ٦٧، ٧١، ٧٣، ٧٥، ٧٨، ٨٠. فصلت: ٥، ٦، ٨، ١٠،
٢٤، ٢٨، ٣١، ٣٤، ٣٧، ٣٩، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٢.
الشورى: ٤، ٧، ٨، ١٢، ١٥، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٩، ٣٠،
٣١، ٣٢، ٣٥، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٣. الزخرف:
٢٠، ٣٥، ٦٥، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٨٥. الدخان: ١٣، ٣٣. الجاثية: ١ ـ
٢ ـ ٣ ـ ٥، ٧، ١٠، ١٣، ١٥، ٢٤، ٢٧، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧.
الأحقاف: ١ ـ ٢، ٤، ١٢، ١٣، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٣٢، ٣٥،
محمد: ٢، ٣، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٠ ـ ٢١، ٢٤،
٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٥، ٣٨. الفتح: ٤، ٦، ٧، ١٤، ٢٩. الحجرات:
٣. ق: ٤، ٥، ٦، ١٠، ١١، ١٥، ١٧، ١٨، ٢١، ٣٥، ٤٣.
الذاريات: ١٢ ـ ١٣، ١٩ ـ ٢٠، ٢١، ٢٢، ٦٠. الطور: ٨، ١١، ٢٣،
٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٣، النجم: ٧، ١٥، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٣١،
القمر: ٤، ٤٣، ٤٩، ٥٢. الرحمن: ٥، ١٠ ـ ١١، ٢٠، ٢٤، ٢٩،
٤٦، ٥٠، ٥٤، ٥٦، ٦٦، ٦٨، ٧٠. الواقعة: ١١ ـ ١٥، ٢٧، ٢٨،
٣٨ ـ ٣٩، ٩١، الحديد: ٢، ٤، ٥، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٣، ١٨،
١٩، ٢٠، ٢١، ٢٥، ٢٦، المجادلة: ٤، ٥، ٧، ١٠، ١٤، ١٦، ٢٠،
الحشر: ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ١١، ١٥، ١٦، ٢٤، الممتحنة: ٤،
الصف: ٨، الجمعة: ٥، المنافقون: ٧، ٨. التغابن: ١، ٣، ٥، ٦،
١٢، ١٥، الطلاق: ١٢، التحريم: ٦. الملك: ١، ٦، ٩، ١٢، ١٥،
١٧، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٩. القلم: ٥ ـ ٦، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤١،
٤٧. الحاقة: ١٧، ٢١، ٢٢، ٤٧، المعارج: ٢٤، ٣٥، ٣٦، نوح: ٣،

الجن: ١١، ١٥، المدثر ٣٠، ٣١، ٣٦، ٣٧، ٣٩ ـ ٤٠، القيامة: ٦، ١٠، ١٢، ١٤، ٣٠، ٣٤، ٣٥. الإنسان: ١٤، ٢١، المرسلات: ١٥، ٢٤، ٢٨، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٩، النازعات: ١٤، ١٨، ٤٢، ٤٣، ٤٤. عبس: ١٧، ١١ ـ ١٥، ٣٧، ٤٠، الانفطار: ١٩. المطففين: ١، ١، ٢٧، الانشقاق: ٢٠، ٢٢، البروج: ٩، ١٠، ١١، ١٩، الطارق: ٤، ١٠، الغاشية: ٨ ـ ١٠، ١٢، ١٣، الفجر: ٥، ٢٣، البلد: ٢٠، التين: ٦، القدر: ٤. البينة: ٣، ٨، الزلزلة: ٣، القارعة: ٧، الهمزة: ١، ٨ ـ ٩، الماعون: ٤، الكافرون: ٦، المسد: ٥.

ولعل أهم ما يتسم به خبر شبه الجملة.

١) وقوعه جاراً ومجروراً.

٢) وقوعه ظرفاً.

٣) تقدمه على المبتدأ وجوباً وتأخره عنه وجوباً.

٤) تعدُّده.

٥) شيوعه في جملة الجزاء.

٦) وقوعه خبراً لمبتدأ موصوف محذوف.

٧) وقوعه تابعاً.

(١) وقوعه جاراً مجـــروراً:

وهو اكثر شيوعاً من كونه ظرفاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولهم عذابٌ أليم﴾[(١)] وقوله: ﴿وفي ذلكم بلاءٌ مِنْ ربِّكم عظيم﴾[(٢)] وقوله: ﴿ذلك بما

---

(١) البقرة: ١٠.
(٢) البقرة: ٤٩.

عَصَوا﴾[1].

(٢) وقوعه ظرفاً:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأينما تُوَلُّو فثمَّ وجهُ اللهِ..﴾[2] وقوله: ﴿متى نصرُ اللهِ﴾[3] وقوله: ﴿واللهُ عندَهُ حسنُ الثواب﴾[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ تُصِبْهم سيِّئةٌ بما قدَّمت أيديهم إذا هم يَقْنطونَ﴾[5]: ذهب أبو البركات بن الأنباري[6] وغيره إلى أنَّ قوله ﴿يقنطون﴾ في موضع خبر (هم)، و(إذا) في موضع الخبر الثاني. أي: بالحضرة هم قانطون، والقول نفسه مع ابن يعيش[7]، فهي في موضع الخبر في قولنا، خرجت فاذا زيدٌ قائماً، أو: فإذا زيدٌ، أيْ: فبالحضرة زيدٌ، وهو قول فاسد عند المالقي[8]، والخبر في المثالين المصنوعين محذوف عنده.

ومن الظروف التي جاءت في موضع الخبر في التنزيل أنّى[9] بين[10] مع[11] فوق[12]، أسفل[13] ذات اليمين[14]، ذات الشمال[14]، هنالك[15]

---

(١) البقرة: ٦١، وانظر شواهد أُخرى البقرة: ٦٢، ٧٩، ٩٠، ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢٠.
(٢) البقرة: ١١٥.
(٣) البقرة: ٢١٤. وانظر شاهداً آخر: يونس: ٤٨.
(٤) آل عمران: ١٤، وانظر آل عمران: ١٩٥، النساء: ٣٤، المائدة: ٢٣، الأنعام: ٥٩، ١٠٩، الأعراف: ٣٧.
(٥) الروم: ٣٦.
(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٥١.
(٧) انظر شرح المفصل: ٤/٩٨.
(٨) انظر رصف المباني: ٦١، وانظر شاهدين آخرين: النساء: ٧٧، الزمر: ٦٨.
(٩) انظر آل عمران: ٣٧، ١٦٥.
(١٠) انظر: آل عمران: ٦٤.
(١١) انظر النساء: ١٠٨، محمد: ٣٥، الحديد: ٤.
(١٢) انظر الأنعام: ١٨، ٦١، الزمر: ١٦.
(١٣) انظر الأنفال: ٤٢.

=

تحت [١] ، لدى [٢] ، أينَ [٣] ، أيَّان [٤] ، يوم [٥] ، كيف [٦] .

(٣) تقدمه على المبتدأ وجوباً وتأخره عنه وجوباً:

ومن ذلك كون الخبر ظرفاً فيه معنى الاستفهام، وهو ممَّا لَهُ الصدارة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويقولون متى هذا الوعدُ إنْ كنتُم صادِقينَ﴾[٧] وقوله ﴿يسألونَكَ عنِ الساعةِ أيَّانَ مُرْساها..﴾[٨]: (أيَّان) في موضع الخبر المقدم وجوباً[٩].

ومنه قوله تعالى: ﴿قلتم أنَّى هذا﴾[١٠] وقوله: ﴿فستعلمون كيفَ نذير﴾[١١].

ومن ذلك كونه مقدماً وجوباً لتصحيح الابتداء بالنكرة، ومنه قوله تعالى. ﴿إلاَّ الذينَ يصِلونَ إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق﴾[١٢]وقوله: ﴿فترى الذين في قلوبهم مرض..﴾[١٣]وقوله: ﴿وبينَهما حجابٌ...﴾[١٤].

=(١٤) انظر الكهف: ١٨.
(١٥) انظر الكهف: ٤٤.
(١) انظر الزمر: ١٦.
(٢) انظر غافر: ١٨، ق: ١٨.
(٣) انظر غافر: ٧٣، القيامة: ١٠.
(٤) انظر الأعراف: ١٨٧، الذاريات، ١٢، القيامة، ٦، النازعات: ٤٢.
(٥) انظر المرسلات: ٣٥.
(٦) انظر آل عمران: ٢٥، النساء: ٦٢، الملك: ١٧.
(٧) يونس: ٤٨.
(٨) الأعراف: ١٨٧.
(٩) انظر البحر المحيط: ٤/٤٣٤.
(١٠) آل عمران: ١٦٥ وانظر شاهداً آخر: آل عمران: ٣٧.
(١١) الملك: ١٧.
(١٢) النساء: ٩٠.
(١٣) المائدة: ٥٢.
(١٤) الأعراف: ٤٦، وانظر شواهد أُخرى: الأعراف: ١٤١، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٩، ١٧٩، ١٩٥، التوبة: ١٠٨، ١٢٥، يونس: ٤٧، ٤٩.

ومن ذلك المسند إلى مقرون[1] بأداة حصر، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ تَوَلَّوْا فإنَّما عليك البلاغ..﴾[2]، وقوله: ﴿فإنْ تَوَلَّوْا فإنَّما عليك البلاغُ المبين﴾[3] وقوله: ﴿وما على الرسول إلاَّ البلاغُ المُبين﴾[4].

ومن ذلك، الظرف الذي فيه معنى الإشارة[5] ومنه قوله تعالى: ﴿فأَيْنما تُوَلُّوا فثَمّ وجهُ اللهِ﴾[6]: ذكر السيوطي[7] أنَّ القياس في ذلك تقديم اسم الإشارة في قولنا: هذا زيدٌ، فلا يقال: زيدٌ هذا، ولعل قولنا: زيد هذا يفتقر إلى الخبر لأنَّ اسم الإشارة يعد نعتاً لـ (زيدٌ).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هنالِكَ الولايةُ للهِ الحقُّ ثواباً..﴾[8]: (هنالك) في موضع الخبر لـ (الولايةُ)، ويجوز أنْ يكون ظرفاً وشبه الجملة (لله) في موضع الخبر، وأنْ يكون في موضع الحال من (الولاية)[9].

ومن ذلك إسناد الخبر إلى المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) المشددة وما في حيِّزها لئلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة[10]، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن آياته أنَّك ترى الأرْض خاشعةً﴾[11].

ومن تأخيره وجوباً اقتران المبتدأ بـ (إلاَّ)[12] ومنه قوله تعالى: ﴿إن

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٦/٢.
(٢) آل عمران: ٢٠.
(٣) النحل: ٨٢ وانظر شاهدين آخرين المائدة: ٩٢، الرعد: ٤٠.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٥/٢.
(٥) النور: ٥٤، وانظر شاهدين آخرين العنكبوت: ١٨، يس: ١٧.
(٦) البقرة: ١١٥.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٥/٢، وانظر شاهداً آخر: الكهف: ٤٤.
(٨) الكهف: ٤٤.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٤٩/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١١٠/٢.
(١٠) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٣٦/٢.
(١١) فصلت: ٣٩.
(١٢) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٣/٢.

الحُكم إلاّ لله﴾[1] وقوله: ﴿إنْ أجري إلاّ على اللهِ...﴾[2].

ومنه اقتران المبتدأ بـ (إنما)، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إنَّما الآياتُ عندَ اللهِ﴾[3] وقوله: ﴿إنَّما أمرُهم إلى اللهِ..﴾[4]، وقوله: ﴿قل إنَّما علمُها عندَ ربِّي...﴾[5].

ومن ذلك كون المبتدأ بعد (أمّا) لأنَّ الفاء لا تلي (أمّا)،ومنه قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الذين شقوا ففي النارِ لهم فيها زفيرٌ وشهيق﴾[6]، وقوله: ﴿وأمَّا الذين سَعِدوا ففي الجنَّةِ خالدين فيها..﴾[7].

ومن ذلك كون المبتدأ دعاء[8]، ومنه قوله تعالى: ﴿سلامٌ عليك﴾[9]، وقوله: ﴿سلامٌ عليكم بما صبرتم..﴾[10]، وقوله: ﴿طوبى لهم وحسنُ مآبٍ..﴾[11]، وقوله: ﴿ويلٌ للكافرين مِنْ عذابٍ شديدٍ﴾[12].

(٤) تعدده:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي

---

(١) الأنعام: ٥٧.
(٢) يونس: ٧٢.
(٣) الأنعام: ١٠٩.
(٤) الأنعام: ١٥٩.
(٥) الأعراف: ١٨٧ وانظر شواهد أُخرى: التوبة: ٦٠، ٩٣، يونس: ٢٠، ٢٤، المؤمنون: ١١٧، الشعراء: ١٥٣، النحل: ٩٢.
(٦) هود: ١٠٦.
(٧) هود: ١٠٨.
(٨) انظر همع الهوامع تحقيق (عبد العال سالم) ٣٤/٢.
(٩) مريم: ٤٧.
(١٠) الرعد: ٢٤، وانظر شواهد اخرى النحل: ٣٢، مريم: ١٥، القصص: ٥٥.
(١١) الرعد: ٢٩.
(١٢) ابراهيم: ٢. وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٧٩، مريم: ٣٧، الزمر: ٢٢، الزخرف: ٦٥، الجاثية: ٧، الذاريات: ٦٠، الطور: ١١.

ولا ينسى﴾ [1]: (علمها) مبتدأ خبره (عند ربي)، فيكون (في كتاب) في موضع الحال من الضمير في (عند) ويجوز أنْ يكون في موضع الخبر الثاني، وأنْ يكون في موضع الخبر على أنَّ قوله ﴿عند ربي﴾ في موضع الحال من (كتاب)، ويجوز أنْ يكون قوله ﴿عند ربي﴾ أيضاً ظرفاً للخبر (في كتاب) أو للمبتدأ (عِلْمُها) [2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فهي خاويةٌ على عروشِها..﴾[3] قوله ﴿على عُروشِها﴾ متعلق بـ ﴿خاوِيةٌ﴾ ويجوز أنْ يكون خبراً بعد خبر، وهو قول الزمخشري[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فيها فاكِهَةٌ ولهم ما يدَّعون﴾[5]: قوله ﴿لَهُمْ﴾ في موضع الخبر لـ (فاكهة)، و(فيها) في موضع المفعول فيه للاستقرار المفهوم من الخبر، ويجوز أنْ يكون في موضع الخبر الثاني، أوْ في موضع الخبر على أنَّ (لهم) في موضع الحال من (فاكِهَةٌ) وفي موضع المفعول به للاستقرار المفهوم من الخبر[6].

(٥) شيوعه في جملة الجزاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ كُنَّ نساءً فوق اثنتين فَلَهُنَّ ثُلثا ما

---

(١) طه: ٥٢.

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٤٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٩٢، حاشية الشهاب: ٦/٢٠٦.

(٣) الحج: ٤٥.

(٤) انظر الكشاف: ٣/١٧.

(٥) يس: ٥٢.

(٦) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٩٩، تفسير القرطبي: ١٥، ٤٥. وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ١٨، ٦١، الحج: ٤٥، الشعراء: ١٤.

ترك..﴾[1] وقوله: ﴿وإنْ كانت واحِدَةً فلها النصفُ..﴾[1]، وقوله: ﴿فإنْ لم يَكُنْ له ولدٌ وَورِثَه أبواه فلأمِّه الثُّلُث..﴾[1].

وممَّا جاء فيه المبتدأ محذوفاً قوله: ﴿وما تُنْفِقوا من خيرٍ فَلأنْفُسِكم..﴾[2] أي: فهو لأنفسكم[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿فمن أَبْصَرَ فلنفسِه ومَنْ عَمِيَ فعليها..﴾[4] أي: فالإبصار لنفسه والعمى عليها[5].

ومنه قوله: ﴿وإنْ أسأْتم فلها﴾[6] أي: فإساءتها لها[7].

(٦) وقوعه خبراً لمبتدأ موصوف محذوف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنَ الذين قالوا إنَّا نصارى أَخَذْنا ميثاقَهُم...﴾[8] أي: ومِن الذين قالوا إنَّا نصارى قومٌ أَخَذْنا ميثاقَهُم[9]. ومنه قوله: ﴿ومن أَهْلَ المدينة مَرَدُوا على النفاق﴾[10] أيْ: ومن أهلِ المدينة قومٌ مردوا على النفاق.[11].

---

(١) النساء: ١١، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٧٨، ٢٧٥، النساء: ١٢، ١٣٤، ١٧٦.
(٢) البقرة: ٢٧٢.
(٣) انظر الدر المصون ورقة: ٩٧١.
(٤) الأنعام: ١٠٤.
(٥) انظر البحر المحيط: ٤/١٩٦، حاشية الشهاب ٤/١٠٩، - ١١٠، الكشاف: ٢/٤٢، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٢٨.
(٦) الإسراء: ٧.
(٧) انظر البحر المحيط: ٦/١٠. وانظر شاهداً آخر: النساء: ٧٩.
(٨) المائدة: ١٤.
(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥٠٢.
(١٠) التوبة: ١٠١.
(١١) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥٠٢. وانظر شواهد أخرى: النساء: ٤٦، المائدة: ٤١، الأعراف: ١٦٨.

(٧) وقوعه تابعاً:

ومن ذلك البدل، ومنه قوله تعالى: ﴿ولأبويهِ لكلِّ واحدٍ منهما السدسُ ممَّا ترك﴾[١]: ذكر الزمخشري[٢] أنّ قوله ﴿ولأبويه﴾ في موضع الخبر وقوله ﴿لكلِّ واحدٍ منهما﴾ بدل منه، وقيل إنَّ الأولى حمل الكلام على حذف مبتدأ، أيْ، ولأبويهِ الثلث، فلمَّا ذكر نصيبهما مجملاً فصَّل بقوله: ﴿لكلِّ واحدٍ منهما السدسُ﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿وهو القاهر فوقَ عباده﴾[٣]: الظاهر في (فوقَ) أنّ يكون ظرفاً لـ (القاهِرُ) ويجوز أنْ يكون في موضع الخبر الثاني. وأجاز المهدوي[٤] أنْ يكون في موضع الحال، وهو قول أبي البقاء[٥] أيضاً.

ويجوز فيه عند أبي البقاء أيضاً أنْ يكون في موضع رفع على البدل من (القاهر)، وقيل إنّه زائد، وهو بعيد.

ومن ذلك العطف، ومنه قوله تعالى: ﴿إلاَّ الذين يَصِلونَ إلى قومٍ بيْنَكم وبينهُم ميثاق﴾[٦].

ومنه قوله: ﴿إنَّما الصَّدقَاتُ للفقراء والمَساكينِ.. وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله..﴾[٧].

---

(١) النساء: ١١.
(٢) انظر الكشاف: ٥٠٧/١، وانظر الدر المصون ورقة: ١٦٠٤، مشكل إعراب القرآن: ١٨٢/١، البحر المحيط: ١٨٣/٣.
(٣) الأنعام: ١٨.
(٤) انظر البحر المحيط: ٨٩/٤.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٨٥/١ ـ وانظر شاهداً آخر: الأنعام: ٩٩.
(٦) النساء: ٩٠ وانظر آل عمران: ٦٤، النساء: ٩٢.
(٧) التوبة: ٦٠ وانظر شاهدين آخرين: البقرة: ١٩، الأنعام، ٣.

خبـــر الأحـــرف الناسخـــة:

وهو أقلُّ شيوعاً من خبر المبتدأ، وإليـــك ما في التنزيـــل من ذلـــك:

البقرة: ٢، ١٤، ٢٥، ٣٢، ٦١، ٧١، ٧٤، ١٣٠، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٨٦، آل عمـــران: ٩، ١٢، ٢٥، ٤٩، ٥٩، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٨٧، ١٥٤، ١٦٠، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٩، النســـاء: ٢٣، ٢٤، ٧٢، ٨٧، ١٠١، ١١٤، ١٢٨، ١٣١، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٥، ١٥٧، ١٧٠، المـــائدة: ١٢، ٢٢، ٣٦، ٤٥، ٥٢، ٥٣، ٨٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، الأنعـــام: ١٢، ١٧، ١٩، ٣٤، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٩٩، ١١٥، ١٦٢، ١٦٣، الأعـراف: ١٣، ١٥، ٢١، ١١٣، ١١٤، ١٢٨، ١٨٦، الأنفـــال: ٧، ١٢، ١٤، ١٩، ٤١، ٤٦، ٤٨، ٦٦، التوبـــة: ١٢، ٣٦، ٤٠، ٥٦، ٦٣، ١١١، ١١٨، ١٢٣، يونـــس: ٢، ٦، ٩، ٢٠، ٣٧، ٥٤، ٥٥، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٨٣، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، هـــود: ٧، ١٤، ٣١، ٤٣، ٤٥، ٤٩، ٥٦، ٦٢، ٨٠، ١٠٣، ١١٠، يوســـف: ٨، ٢٤، ٢٨، ٥١، ٦٠، ٧٨، ٩٢، ٩٥، الرعـــد: ٣، ٤، ٥، ١٨، ٧٧، إبراهيم: ٥، ٩، ٣٠، ٣٦، ٧٥، الحجـــر: ٣٥، ٣٧، ٤٥، ٦٠، ٧٢، ٧٦، ٧٩، النحـــل: ١١، ١٢، ١٣، ٢٧، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٩، ١١٠، ١١٩، ١٢٢، ١٢٨، الإســـراء: ٩، ٩٩، الكهف: ٢، ٢١، ٢٧، ٣٩، طـــه: ١٢، ٤٨، ٥٤، ٧٤، ٩٧، ١١٨، ١٢٨، الأنبيـــاء: ٥٩، ٧٥، ٨٦، ٩٤، ١٠٦، الحـــج: ٧، ٣٣، ٥٣، ٦٧، المؤمنـــون: ٢١، ٣٠، ٣٢، ١٠١، ١١٧، النـــور: ٧، ٨، ٩، ٤٤، ٦٤، الفرقـــان: ٢٢، الشعـــراء: ٨، ١٥، ٤١، ٤٢، ٦٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٢١، ١٣٩، ١٥٨، ١٦٨، ١٧٤، ١٩٦، النمـــل: ٣، ٣٧،

٥٢، ٧٩، ٨٦، القصص: ٢، ٢٨، ٣١، ٧٥، ٧٩، العنكبوت: ٢٤، ٢٧، ٣٢، ٤٤، ٥١، ٦٩، الروم: ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٠، ٣٧، ٤٣، لقمان: ٧، ١٧، ٣١، السجدة: ٢، ١٠، ٢٦، الأحزاب: ١٣، ٢٠، ٤٧، ٥١، ٥٥، سبأ: ٧، ٩، ١٩، ٢٤، فاطر: ٢، يس: ٣ ـ ٤، ٢٤، ٣٨، ٤٣، ٥٥، الصَّافات: ٥٢، ٦٧، ٦٨، ٨١، ٨٣، ١١١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٢، ١٣٩، ١٦٨، ص: ٢٥، ٤٠، ٤٧، ٤٩، ٥٥، ٧٨، ٨٠، الزمر: ٨، ٢١، ٤٢، ٥٢، ٤٧، ٤٩، ٥٨، غافر: ٤٣، ٥٩، فصلت: ٣٣، ٥٠، ٥٤، الشورى: ٧، ١٤، ١٥، ١٨، ٣٣، ٤٣، ٤٥، ٤٧، الزخرف: ٣٨، ٤٣، الدخان: ٤٣ ـ ٤٥، ٥١ ـ ٥٢، الجاثية: ٣ ـ ٥، ١٣، ٢٦، ٣٢، الأحقاف: ١٥محمد: ١١، ١٣، الحجرات: ٧، ق: ٣٧، الذاريات: ٨، ١٥، ٥٩، الطور: ١٧، ٣١، ٤٧، ٤٨، النجم: ٤٢، ٤٧، القمر: ٢٤، ٤٧، ٥٤، ٥٥، الحديد: ٢٩، المجادلة: ١٨، الحشر: ١٧، الممتحنة: ١٠، التغابن: ١٤، القلم: ٣، ٤، ٣٤، ٣٨، ٣٩، الحاقة: ٤٩، الجن: ١٨، ٢٣، المزمل: ٧، ١٢، القيامة: ١٧، ١٩، المرسلات: ٤١، النازعات: ٢٦، عبس: ١١ ـ ١٣، الانفطار: ١٠، ١٣، ١٤، المطففين: ٧، ١٨، ٢٢، الأعلى: ١٨، الغاشية: ٢٥، ٢٦، الليل: ١٢، ١٣، الشرح: ٥، ٦، الفلق: ٨، البينة: ٦، الفلق: ٢.

ولعل أهمَّ ما يتسم به شبه الجملة الذي في هذه المسألة ما يلي:

(١) وقوعه جاراً ومجروراً.

(٢) وقوعه ظرفاً.

(٣) تقدمه على الاسم وجوباً وتأخُّره عنه وجوباً.

(٤) تعدده.

(٥) وقوعــــه تابعـــاً.

(١) وقوعـــه جاراً ومجـــروراً:

ويكاد يستولي على ما في التنزيل ما في هذه المسألة إلاَّ في مواضع قليلة جداً، ومنه قوله تعالى: ﴿وبشِّرِ الذين آمنوا وعمِلوا الصالِحات أنَّ لهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهارُ..﴾[١] وقوله: ﴿فإنَّ لكم ما سألتم﴾[٢] وقوله: ﴿إنَّ الصفا والمروةَ من شعائر الله...﴾[٣].

(٢) وقوعـــه ظرفـــاً:

وفي التنزيل من ذلك مواضع قليلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا إنَّا معكم..﴾[٤] وقوله: ﴿إنَّ اللهَ مع الصابرين﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿قل لو أنَّ عندي ما تستعجلون به لَقُضِيَ الأمرُ بيني وبينَكم﴾[٦]، وقوله: ﴿ولا حجَّةَ بيننا وبيْنَكم..﴾[٧].

(٣) تقدمـــه على الاسم وجوباً وتأخُّـــره عنه وجوباً:

ومن ذلك اقتران الاسم بلام الابتداء ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ في خلق السموات والأرضِ واختلاف الليلِ والنهارِ لآياتٍ لأُولى الألبابِ﴾[٨] وقوله:

---

(١) البقـرة / ٢٥.
(٢) البقـرة / ٦١.
(٣) البقـرة / ١٥٨.
(٤) البقـرة / ١٤،
(٥) البقـرة / ١٥٣، وانظر شواهد أخرى: المائدة:٢، الأنفال: ١٢، ١٩، التوبـة: ٤٠، يونس: ٢٠، ١٠٢.
(٦) الأنعـام: ٥٨، وانظر شاهداً آخر: الصافات: ١٦٨.
(٧) الشورى / ١٥.
(٨) آل عمـران / ١٩٠.

﴿وإنَّ مِنْ أهلِ الكتابِ لَمَنْ يؤمنُ باللهِ . . . .﴾[1]، وقوله: ﴿وإنَّ منكم لَمَن لَيُبطِّئَنَّ . . . . .﴾[2].

ومن ذلك كون الاسم نكرة: ﴿وقال الذين اتُّبعوا لو أنَّ لنا كرَّةً فنتبرَّأَ منهم . .﴾[3]، وقوله: ﴿ذلك بأنَّ منهم قسيسين ورُهباناً . . .﴾[4]، وقوله: ﴿وعلم أنَّ فيكم ضَعْفاً . .﴾[5].

ومن تأخره وجوباً اقترانه باللام، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّه في الآخرة لَمِنَ الصالحين﴾[6]، وقوله: ﴿وإنَّ الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاقٍ بعيد﴾[7]، وقوله: ﴿إنَّهم لَمعكم . . .﴾[8].

(٤) تعـــــــدده

ذكر السيوطي[9] أنَّ في جواز تعدد خبر هذه الأحرف خلافاً، وذكر أبو حيان أنَّ الذي يلوح من مذهب سيبويه المنع، وهو الذي يقتضيه القياس عنده لأنَّها عملت تشبيهاً بالفعل، والفعل لا يأخذ مرفوعين.

ولست أتفق مع أبي حيان وغيره من المانعين لأنَّ في التنزيل مواضع محمولة على ذلك، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ يأتِ الأحزابُ يودوا لَوْ أنَّهم بادون في الأعرابِ . . . .﴾[10]: قوله: ﴿في الأعـراب﴾ خبر ثـانٍ

---

(١) آل عمران / ١٩٩.
(٢) النساء / ٢، وانظر شواهد أخرى: الأنعام : ٩٩ ، الأعراف : ١١٣. يونس:٦٧.
(٣) البقـرة / ١٦٧.
(٤) المـــائدة / ٨٢.
(٥) الأنفال / ٦٦.
(٦) البقـــرة / ١٣٠.
(٧) البقـرة / ١٧٦.
(٨) المـــائدة / ٥٣.
(٩) انظر : همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٥٧.
(١٠) الأحـــزاب / ٢٠.

لـ (أنَّ)، ويجوز[1] أنْ يكون في موضع نصب على الحال من الضمير في (بادون).

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّك لَمِنَ المُرْسَلينَ على صراطٍ مستقيم﴾[2]: قوله ﴿لَمِنَ المُرْسلين﴾ في موضع رفع على خبر (إنَّ)، وقوله: ﴿على صراطٍ مستقيم﴾ في موضع الخبر الثاني، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من الضمير في الخبر أو من الضمير في (المُرْسَلين)[3].

ومنه قوله: ﴿إنَّ أَصْحابَ الجنة اليومَ في شُغُلٍ فاكهون﴾[4]: قوله (فاكهون) خبر (إنَّ) وقوله (في شُغُلٍ) يتعلق به، ويجوز أنْ يكون خبراً ثانياً[5].

(٥) وقوعه تابعـــــاً :

ومن ذلك البـــدل ، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ المتَّقين في مقامٍ أمينٍ في جنَّاتٍ وعيون﴾[6]: قوله: ﴿في جناتٍ وعيون﴾[7] بدل من قوله في (مقامٍ أمين﴾، والعامل معاد، ويجوز أنْ يكون في موضـع الحال من الضمير المستتر في الخبر[8].

---

(١) انظر : البيان في غريب إعراب القـــرآن : ٢ / ٢٦٦.

(٢) يـــس / ٣ ـ ٤.

(٣) انظر : التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧٨/٢، تفسير القرطبي: ٥/١٥، البحر المحيط: ٣٢٣/٧، حاشية الشهاب: ٢٣٢/٧.

(٤) يـــس / ٥٥.

(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن:١٠٨٤/٢، البحر المحيط: ٣٤٢/٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩٨/٢.

(٦) وانظر شواهد أخرى : هود: ٨٠، يوسف: ٦٠، المؤمنون:١١٧، الفرقان: ٢٢، النمل: ٣٧، عبس: ١١ ـ ١٣.

(٧) الدخـــان / ٥١ ـ ٥٢.

(٨) انظر : التبيان في إعراب القرآن:٢/ ١١٤٩، حاشية الشهاب : ٨ /١٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ المتقين في جَنَّاتٍ وَنَهرٍ في مقعد صدقٍ عند مليكٍ مُقْتَدِرٍ﴾(١): قوله ﴿في مقعدِ صِدْقٍ﴾ بدل من قوله ﴿في جنَّاتٍ وَنَهرٍ﴾، والعامل معاد(٢).

ومن ذلك المعطوف، ومنه قوله تعالى: ﴿لا حجَّةَ بيننا وبينكم. . . .﴾(٣). وقوله: ﴿قال يا ليتَ بيني وبينك بعدَ المشرِقَيْنِ. .﴾(٤)

خبر الأفعال الناسخة:

وهي مسألة أقلُّ شيوعاً في التنزيل من شبه الجملة الذي في موضع الخبر، وإليك ما فيه من ذلك:

البقرة: ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٦٧، ٦٤، ٧٥، ١١٣، ١١٤، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٧، ١٥٠، ١٨٥، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٨، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٧٢، ٣٨٢، ٢٨٣. آل عمران: ١٣، ٢٨، ٣٦، ٤٠، ٤٤، ٤٧، ٦٠، ٦٦، ٦٧، ٧٥، ٧٩، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٢٨، ١٣٧، ١٥٤، ١٥٦، ١٦١، ١٦٤، ١٦٧. النساء: ١١، ١٢، ١٨، ٤٣، ٧٣، ٧٨، ٨٢، ٨٥، ٩٢، ٩٤، ٩٧، ١٠١، ١٠٢، ١٢٣، ١٣٥، ١٤١، ١٦٥، ١٦١، ١٧٦، المائدة: ٦، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٩٣، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، الأنعام: ١١، ١٤، ٢٧، ٣٥، ٥١، ٥٢، ٦٣، ٧٠، ٧٥، ٧٧، ١٠١، ١١٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٦١، ١٦٤، الأعراف: ٢، ١١، ١٣، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٣٩، ٦١، ٦٧، ٧٠، ٧٧، ٨٣، ١٠٣، ١٠٦، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٧، ١٧٥، ١٨٩، ٢٠٥، الأنفال: ٧، ٢١، ٣٩، ٤٧، ٦٥، ٦٦، ٦٧، التوبة: ٧، ١٧، ١٨، ٧٥، ٨٦، ٨٧، ٩١،

---

(١) القمر / ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٨ / ١٢٩.

(٣) الشورى / ١٥.

(٤) الزخرف / ٣٨.

١٤، ١٦، المجادلة: ٧، الحشر: ٩ ،١٩، الممتحنة: ٤، ٦، الجمعة: ٢، المنافقون: ١٠، التحريم: ١٠، ١٢، الملك: ١٠، ١٨، القلم: ٢٠، ٤٨، الحاقة: ٣٥، ٤٧، المعارج: ٢، ٨، ٩، المزمل: ٢٠، المدثر: ٤٣، المرسلات: ٣٩، النبأ: ٢١ ـ ٢٢، ٣١، الغاشية: ٦، البلد: ١٧، العلق: ١١، القارعة: ٤ ـ ٥، الاخلاص: ٤.

ولعل أهم ما يتسم به الخبر في هذه المسألة ما يلي:

(١) وقوعه جاراً ومجروراً.

(٢) وقوعه ظرفاً.

(٣) تقدمه على الاسم وجوباً أو على الفعل الناسخ.

(٤) تعدده.

(٥) وقوعه تابعاً.

** .. ** .. **

(١) وقوعه جاراً ومجروراً:

وهو أكثر شيوعاً من كونه ظرفاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكان مِنَ الكافرين﴾[١]، وقوله: ﴿وقالت النصارى ليستِ اليهودُ على شيءٍ...﴾[٢]، وقوله: ﴿فلا تكونَنَّ من المُمْتَرينَ﴾[٣].

ورأيت أنَّ خبر هذه الأفعال جاء شبه جملة في جميع المواضع التي كان فيها اسمها مصدراً مؤوَّلاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما كان لبشر أنْ

---

(١) البقرة / ٣٤.
(٢) البقرة / ١١٣.
(٣) البقرة / ١٤٧، وانظر شواهد أخرى: ١٩٣، ٢٤٩، ٢٧٢، ٢٨٣.

يؤتيه اللهُ الكتابَ والحكم والنبوّة. . .﴾[1]، وقوله: ﴿وما كان لنفسٍ أنْ تموتَ إلاّ بإذنِ الله. . .﴾[2]، وقوله: ﴿وما كان لنبيٍّ أنْ يَغُلَّ . . . .﴾[3].

وقوعـــه ظرفاً:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كانوا عندنَا ما ماتوا. . .﴾[4]، وقوله: ﴿يا ليتَني كنتُ معَهُم فأفوزَ فوزاً عظيماً﴾[5]، وقوله: ﴿وكان وراءهم مَلِكٌ يأخذُ كلَّ سفينةٍ غَصْباً﴾[6]، وقوله: ﴿وكان تَحتَهُ كَنْزٌ لهمـا. . .﴾[7]، وقولـه: ﴿فكيف كان نكيرِ﴾[8]، وقوله: ﴿وهو معكم أيْنما كنتم. . . .﴾[9].

(٣) تقدمه على الاسم وجوباً أو على الفعل الناسخ:

ويتقدم الخبر على الاسم وجوباً إذا كان الاسم نكرة لا يصح الابتداء بها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يكونَ للناسِ عليكم حُجَّةٌ. . . .﴾[10]، وقوله: ﴿قالوا ليس علينا في الأُمّيّين سبيلٌ. .﴾[11]، وقوله: ﴿وإنْ كـان للكافرين نصيبٌ قالوا. . .﴾[12].

---

(١) آل عمـــران / ٧٩.
(٢) آل عمران . / ١٤٥ .
(٣) آل عمران / ١٦١، وانظر شواهد أُخرى: النساء:٩٢، المائدة: ١١٦، الأعراف:١٣، الأنعام: ٨٩، الأنفال: ٦٧، التوبـة: ١٧، ١١٣، ١٢٠، يونس: ١٥، ٣٧، ١٠٠، إبراهيم: ١١، مريم: ٣٥، النـور: ١٦، الشعـراء: ١٩٧، النمـل: ٦٠، الشورى:٥١.
(٤) آل عمـــران / ١٥٦.
(٥) النساء / ٧٣، وانظر شواهد أُخرى: النساء: ١٤١، التوبة: ٨٦، الحجر:٣٢، ٩٨.
(٦) الكهـــف / ٧٩.
(٧) الكهـف / ٨٢، وانظر شاهداً آخر: التحريم / ١٠.
(٨) الحـــج / ٤٤.
(٩) الحديد / ٤ وانظر شاهداً آخر : المجادلة / ٧.
(١٠) البقـــرة / ١٥٠.
(١١) آل عمـــران / ٧٥.
(١٢) النساء / ١٤١، وانظر شواهد أُخرى: النساء: ١٧٦، الأنعام: ١٠١، الإسراء: ٤٢.

ويتقدم الخبر على الفعل وجوباً إذا كان ظرفاً فيه معنى الاستفهام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فانظروا كيفَ كانَ عاقِبَةُ المكذِّبينَ﴾ (١).

(٤) تعدُّده:

ذكر السيوطي (٢) أنَّ منع تعدد خبر الأفعال الناسخة أولى من منع تعدده في خبر المبتدأ.

ومن ذلك قوله: ﴿لِئَلَّا يكونَ للناس على اللهِ حُجَّةٌ بعدَ الرُّسُلِ...﴾ (٣): قوله ﴿على اللهِ﴾ في موضع الخبر لـ (يكون) و(للناس) في موضع الحال من (حُجَّةٌ)، ويجوز أنْ يكون الاثنان خبرين(٤).

ومنه قوله تعالى: ﴿كلُّ ذلك كانَ سيِّئُهُ عندَ ربِّك مكروهاً﴾ (٥): يجوز في (عند ربِّك) أنْ يكون خبر (كان) على أنَّ (مكروهاً) حال، وأنْ يكون خبراً ثانياً(٦).

ومنه قوله تعالى: ﴿ولم تكن له فِئَةٌ ينصرونَه مِنْ دونِ اللهِ.....﴾(٧): أجاز القرطبي(٨) أنْ يكون قوله (ينصرونه) خبراً ثانياً، والأظهر فيه أنْ يكون نعتاً لـ (فئة).

---

(١) آل عمران/ ١٣٧، وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ١١٠، الأعراف: ٨٤، ٨٦، ١٠٣، يونس: ٣٩، ٧٣، يوسف: ١٠٩، الرعد، ٣٢، النحل: ٣٦، الحج: ٤٤.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٧٥/٢.
(٣) النساء / ١٦٥.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة / ١٨٦١، التبيان في إعراب القرآن: ٤١٠/١.
(٥) الإسراء / ٣٨.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٣٨، حاشية الشهاب: ٣٤/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٠/٢.
(٧) الكهف / ٤٣.
(٨) انظر تفسير: ١٠ / ٤١٠، وانظر شاهداً آخر: النساء: ١١.

ومنه قوله: ﴿وكانَ الكافِر على ربِّه ظهيراً﴾[1]: (على ربِّه) الظاهر فيه أنْ يتعلق بـ (ظهيراً)، ويجوز أنْ يكون في موضع الخبر الثاني، أو في موضع الخبر على أنَّ (ظهيراً) حال[2].

(٥) وقوعـــــه تابعـــاً:

ومن ذلك **العطـــف** ، ومنه قوله تعالى: ﴿ومَنْ كان منكم مريضاً أو على سفرٍ فعدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ...﴾[3]، وقوله: ﴿فمن كان منكم مريضاً أَوْ به أذى من رأسه ففديةٌ من صيامٍ....﴾[4]، وقوله: ﴿وإنْ كنتم مرضى أَوْ على سفرٍ أو جاء أَحَدٌ منكم مِنَ الغائِطِ....﴾[5]، وقوله: ﴿ليس على الضعفــاء ولا على المـرضى ولا على الــذين لا يجـدون مــا ينفقـون حَرَجٌ....﴾[6].

ومن ذلك **البـــدل** ، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تكونوا من المشركين مِنَ الذين فرَّقوا دِينَهم وكانوا شيَعاً كلُّ حزبٍ بما لديهم فَرِحون﴾[7]: قوله: ﴿من الذين فرَّقوا دينَهم...﴾ في موضع نصب على البدل من خبر ﴿ولا تكونوا﴾، وهو قوله ﴿من المشركين﴾ بإعادة الخافض. ويجوز أنْ يكون في موضع رفع على الخبر لقوله: ﴿كلُّ حزبٍ﴾ على أنَّ قوله (فَرِحون) نعت لـ (كلّ) لا خبر له[8] ، والأوَّل أظهـــر.

---

(١) الفرقـــان / ٥٥.

(٢) انـظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٨٨، وانـظر شاهـدين آخـرين: الفـرقـان:٦٦، القصص:١٨.

(٣) البقـــرة / ١٨٥.

(٤) البقـرة / ١٩٦، وانظر شاهداً آخر : النســاء / ٤٣.

(٥) المــائدة / ٦.

(٦) التوبــة / ٩١، وانظر شاهداً آخر : الفتح: ١٧.

(٧) الـــروم / ٣١ ـ ٣٢.

(٨) انظر : التبيان في إعراب القرآن:٢/١٠٤٠، البحر المحيط: ٧/١٧٢، حاشية الشهاب : ٧/١٢٢، الكشاف: ٣/٢٢٢، تفسير القرطبي: ١٤/٣٢.

(٢) الصفـــــة :

ويكثر في التنزيل وقوع شبه الجملـة نعتاً، وإليك ما فيه من ذلك:

البقـــرة : ٢، ٥، ١٠، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٣٥، ٣٦، ٤٩، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٦٨، ٧٥، ٨٣، ٨٥، ٨٩، ٩٠، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٦، ١٥١، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، آل عمـــران: ٤، ٥، ١٣، ١٥، ١٩، ٢٣، ٢٨، ٣٩، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٦٩، ٧٢، ٧٩، ٨٤، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠٣، ١١٠، ١١٢، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٩، ١٧١، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩، النســـاء: ٤، ٧، ٨، ١١، ١٢، ١٥، ٢٥، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٩، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٣، ٦٦، ٧٣، ٧٧، ٨١، ٨٣، ٨٥، ٩٠، ٩٢، ٩٦، ١٠٢، ١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، المـــائدة: ٢، ٤، ٥، ٦، ١٣، ١٤، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٠، ٣٢، ٣٨، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٥٢، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٨٠، ٨١، ٨٩، ٩٠، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥،

٣٨، ٥١، ٦٠، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٩، ٨٢، ٨٩٧، ٩١ ٩٣، ٩٦، ٩٧،
١٠٦، ١١١، الكهـــف: ٢، ٧، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٩، ٣١، ٣٢،
٤٠، ٤٣، ٤٥، ٥٠، ٥٤، ٦٥، ٦٦، ٧٦، ٨٢، ٩١، ٩٨،
مريــم: ١٣، ٢١، ٤٥، ٥٠، ٥٣، ٧٦، ٩٣، طــه: ٤، ٢٢، ٢٧،
٢٩، ٣٩، ٤٧، ٥٣، ٥٤، ٧٧، ٨١، ٨٦، ٨٧، ٨٦، ٩٩، ١١٢،
١١٣، ١١٧، ١٢١، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، الأنبيــاء: ٢،
٥، ٢١، ٢٤، ٢٩، ٣٤، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٨، ٦٩، ٨٠، ٨٢،
٨٤، ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١، ١١٢، الحــج
٥، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٨، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٤٧، ٥٣، ٥٥،
المؤمنــون: ٧، ١٢، ١٣، ١٩، ٣٢، ٣٣، ٦٣، ٦٤، ١٠٠، ١٠٩،
النــور: ٢، ١١، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧،
٤٨، ٥٨، ٦١، الفرقــان: ٢، ٨، ٢٠، ٢٢، ٣١، ٣٨، الشعــراء:
٥، ٨٤،١٦٨، ١٧١، ١٨٧، النمــل: ٢، ١٢، ١٥، ١٦، ٢٣، ٣٥،
٣٩، ٤٠، ٤٤، ٥٢، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٧٠، ٧٥، ٧٧، ٨٢، ٨٣، ٨٦،
٨٩، القصص: ٣، ٤، ٩، ١١، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٩، ٣٢،
٤٣، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥٧، ٦٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٨٣، ٨٤، ٨٦،
العنكبــوت: ١٠، ١٣، ١٦، ١٨، ٢٢، ٢٤، ٢٨، ٤٤، ٤٩، ٥٠،
٥١، ٦٨، الــروم: ٧، ٨، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٤٥، ٢٨، ٣٣،
٣٧، ٣٩، ٤٦، ٥٨، لقمــان: ٣، ٥، ١٠، ١٦، ١٩، ٣١، ٣٢،
السجدة: ٣، ٥، ٨، ٩، ٢٣، ٢٧، الأحــزاب: ٤، ٥، ١٣، ٢١،
٣٢، ٣٨، ٤٠، ٦٨، سبــأ: ٣، ٥، ٩، ١٣، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٠،
٢٢، ٢٤، ٣٣، ٣٩، ٤٦، فاطــر: ٣، ٤، ١٢، ٢٤، ٢٩، ٣٠، ٣٣،
٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤٤، يس: ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٤،
٤٦، ٤٧، ٥٦، ٥٨، ٧٢، ٨٠، الصافــات: ٤٥، ٤٦، ٥١، ٦٣،

الإنسـان: ١، ٥، ١٥، ١٦، ١٨، ٢١، المرسلات: ١٥، ١٨، ١٩، ٢٨، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٠، النبـأ: ٢١ ـ ٢٢، ٤٠، النازعـات: ٢٦، عبس: ١١ ـ ١٥، ٣٧، ٣٨، ٤٠، التكوير: ٢٧، ٢٨، الانشقاق: ١٩، البـروج: ٢١ ـ ٢٢، القيامـة: ٦، الفجـر: ٥، التين: ٤، ٥، البينة: ٢، الهمـزة: ٨ ـ ٩، الفيـل: ٤، المسـد: ٥.

ولعلَّ أهم ما يميز شبه الجملة الذي في موضع النعت ما يلي:

(١) كونـه جاراً ومجروراً.

(٢) كونـه ظرفـاً.

(٣) تقدمه على النعت المفرد والجملة في بعض المواضع.

(٤) كونه نعتـاً بعد نعت.

(٥) كونه ظرف زمـان واقعاً نعتـاً لجثة.

(٦) كونه نعتـاً لموصوف محذوف.

(٧) كونـه معطوفاً على نعت آخـر.

** .. ** .. **

(١) **كونـه جاراً ومجـروراً:**

وهو أكثر شيوعاً من كونه ظرف مكان أو زمان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أولئك على هدًى من ربِّهم﴾[1]: (من ربِّهم) في موضع جر على النعت لـ(على هدًى)[2].

---

(١) البقـرة / ٥.

(٢) انظر: الدر المصون، ورقة / ٧٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٧.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ من السماءِ﴾[1]: قوله: ﴿من السماءِ﴾ في محل جر على الصفة لـ(كصيِّب)، وفي الكلام حذف مضاف أي: كصيِّبٍ من أمطار السماء. ويجوز أَنْ يتعلق به لأنَّه يعمل عمل الفعل، وتكون (مِنْ)لابتداء الغايــة(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿ولكُم في الأَرضِ مُسْتَقرٌ ومتاعٌ إلى حين﴾[3]: (إلى حين) في موضع رفـع على الصفة لـ (متـاعٌ)،[4]ويجوز أَنَّ يتعلق بـه أو بــ(مستَقرٌ)(٥).

(٢) كونــــه ظرفاً:

وهو أقل شيوعاً من الجار والمجرور الذي في موضع النعت، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وعاداً وثموداً وقروناً بين ذلك كثيراً﴾[6]، وقوله: ﴿قال إنَّما أُوتيتُه على علمٍ عندي﴾[7]، وقـولـه: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أثقـالَهُم وأثقـالاً مَـعَ أثقالهم﴾[8]، وقوله: ﴿ويعملون عملاً دونَ ذلك. . . .﴾(٩).

ومنه قوله تعالى: ﴿وهم من فزعٍ يومئذٍ آمنون﴾[10]:(يومئذ) في موضع

---

(١) البقــــرة / ١٩.
(٢) انظــر : الدر المصون ورقة / ١٣٣، البحر المحيط: ١ / ٨٥.
(٣) البقـــرة / ٣٦.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٣، الدر المصون، ورقة/٢٣٨.
(٥) وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٩، ٣٥، ٤٩، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٨، ٧٥، ٨٣، ٨٥، ٨٩، ٩٠، ٩١، ١٠١، ١٠٣.
(٦) الفرقـــان / ٣٨، وانظر شاهداً آخر : الحديد: ٢٠.
(٧) القصص / ٧٨، وانظر شاهدين آخرين : التوبة : ٧ ، مريم : ٧٦.
(٨) العنكبـوت / ١٩.
(٩) الأنبيــاء / ٨٢.
(١٠) النمــل / ٨٩.

جر على النعت لـ (فَزَعٍ)، ويجوز أنْ يكون ظرفاً له أو لـ(آمِنونَ)[1].

(٣) تقدُّمه على النعت المفرد والجملة في بعض المواضع:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم مِنْ ذكْرٍ من ربِّهم مُحْدَثٍ إلاَّ استمعوه وهم يَلْعَبونَ﴾[2]: ذكر السيوطي[3] أنَّه إذا وُصِفَ بمفردٍ وظرفٍ أو مجرورٍ وجملة فالأولى ترتيبها هكذا لأن الأصل في الوصف أن يكون بالاسم، وعليه فالقياس يجب تقديمه، ويتقدم الظرف على الجملة لأنَّه من قبيل المفرد.

ومما جاء على ما مر قوله تعالى: ﴿وقال رجلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آل فرعونَ يكتُمُ إيمانَهُ﴾[4].

وقد جاء في الآية الأُولى شبه الجملة (من ربِّهم) مقدَّماً على النعت المفرد، وهو قوله ﴿مُحْدَثٍ﴾، ويجوز أنْ يتعلق قوله ﴿من ربِّهم﴾ بـ(يأتيهم) أو بـ(مُحْدَثٍ)، وأنْ يكون في موضع الحال من الضمير في (مُحْدَثٍ)[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿وقالوا لولا نُزِّلَ هذا القرآنُ على رَجُلٍ من القريتين عظيم﴾[6].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٧ / ١٠٢، حاشية الشهاب: ٦١/٧، وانظر شواهد أُخرى على كون الظرف في موضع النعت: آل عمران: ٦٣، النساء: ١١، المائدة: ٦٠، الأعراف: ٥١، التوبة: ٧، النحل: ٦، سبأ: ٣٣، فصلت: ١٣-١٤، المعارج: ٣١، المزمل: ١٣ - ١٤.

(٢) الأنبياء / ٢.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٨٥.

(٤) غافر / ٢٨، وانظر شاهداً آخر قدم فيه النعت المفرد: العنكبوت: ٤٩.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩١١، حاشية الشهاب: ٢٤٠/٦، البحر المحيط: ٢٩٦/٦.

(٦) الزخرف / ٣١.

ومنه قوله تعالى: ﴿وفي ذلكم بلاءٌ مِنْ ربِّكم عظيمٌ﴾[1]: قوله: ﴿من ربِّكمُ﴾ في موضع النعت لـ (بلاءٌ)، وهو قول أبي البقاء[2].

ومما جاء فيه نعت الجملة مقدَّماً على شبه الجملة، قوله تعالى: ﴿أم لهم آلهةٌ تمنَعُهم مِنْ دوننا...﴾[3]: قوله: ﴿تَمْنَعُهُم﴾ في موضع النعت لـ (آلهةٌ)، وقوله: ﴿مِنْ دوننا..﴾ في موضع النعت لها أيضاً، وفيه تقديم الجملة التي في موضع النعت على شبه الجملة الذي في موضع النعت. وذكر الحوفي أنَّ قوله ﴿منَ دوننا﴾ يتعلق بـ (تَمْنَعُهُم). ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من فاعل (تَمْنَعُهُم)[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك الذين حقَّ عليهم القولُ في أُمَمٍ قد خلت من قبلِهم مِنَ الجنِّ والإنس...﴾[5]: قوله (من الجنِّ والإنس) في موضع الحال من (أُمَمٍ) لأنَّها موصوفة أو في موضع النعت لها.

ومما جاء فيه شبه الجملة مقدَّماً على الجملة التي في موضع النعت قوله: ﴿وجاء رجلٌ مِنْ أقصى المدينةِ يسعى....﴾[6]: الظاهر في قوله: ﴿من أقصى المدينة﴾ أنْ يكون في موضع النعت لـ (رَجُلٌ)، وقوله: ﴿يسعى...﴾ في موضع الحال منه لأنَّه موصوف. وذكر الزمخشري[7] أنَّه إذا عُدَّ (من أقصى المدينة﴾ في موضع الحال من فاعل (وجاء) كان قوله ﴿يسعى﴾ في موضع النعت لا غير لأنَّ الحال من النكرة لا تصح.

---

(١) البقـــرة / ٤٩.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٦١، وانظر الدر المصون، ورقة ٢٨٥، وانظر شاهداً آخـر: القمـــر: ٢٤.

(٣) الأنبيـــاء / ٤٣.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٣١٤، حاشية الشهاب: ٦/٢٥٦.

(٥) الأحقاف / ١٨، وانظر شاهداً آخر: الشورى: ٤٧.

(٦) القصص / ٢٠.

(٧) انظر الكشاف: ٢/ ١٦٩، وانظر: حاشية الشهاب: ٧/٦٩، البحر المحيط: ٧/١١١.

ومنه قوله تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالُهم كسرابٍ بقيعةٍ يحسبُه الظمآنُ ماءً. . . .﴾[1]: قوله (بقيعةٍ) في موضع النعت لـ (كسرابٍ)[2].

(٤) كونـه نعتـاً بعد نعت:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بئسما اشتَرَوا به أنْفُسَهُم أنْ يكفروا بما أنْزَلَ اللهُ بغياً أنْ يُنَزِّل اللهُ مِنْ فضلِه على مَنْ يشاءُ من عبادِهِ. . .﴾[3]: قوله ﴿من عبادِهِ﴾ في موضع الحال من عائد الموصول المحذوف، ويجوز أنْ يكون في موضع النعت لـ (مَنْ) على أنها موصوفة بقوله ﴿يشاءُ﴾[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿كونوا عباداً لي مِنْ دونِ اللهِ. . .﴾[5]: (لي) في موضع النعت لـ (عباداً)، وكذلك قوله ﴿من دونِ اللهِ﴾[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿فآتِهِم عذاباً ضِعْفاً مِنَ النارِ﴾[7]: ﴿من النارِ﴾ في موضع النعت الثاني لـ (عذاباً)، أو في موضع الحال منه لأنّه موصوف[8].

(٥) كونـه ظرف زمان واقعاً نعتـاً لجثـة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قد سألَها قومٌ مِنْ قبلِكُم. . . .﴾[9]: قوله:

---

(١) النـور / ٣٩.
(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٩٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٧١.
(٣) البقـرة / ٩٠.
(٤) انظر: الدر المصون، ورقة/ ٤٢٢.
(٥) آل عمران / ٧٩.
(٦) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٢٩٤.
(٧) الأعـراف / ٣٨.
(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٦٧، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١٤٠، هود: ١، يوسف: ٥٩، ١٠٩، سبأ: ٤٦.
(٩) المـائدة / ١٠٢.

﴿مِنْ قَبْلِكُم﴾ في موضع النعت لِـ (قومٌ)، وقيل[١] إن ظرف الزمان لا يقع خبراً ولا صفة ولا حالاً لجثة، وذكر الشهاب[٢] أنَّ هذه المسألة تصح إذا حصلت الفائدة، وهو الظاهر لأنَّ ما في التنزيل من شواهد تجعل هذه المسألة منقاسة [٣].

(٦) كونـه نعتاً لموصوف محذوف:

ومن ذلك قوله: ﴿وأنَّا منَّا الصالحون ومنَّا دونَ ذلك﴾ [٤]، أيْ: قوم دونُ ذلك [٥].

ومنه قوله : ﴿وكلوا ممَّا رزَقكُمُ اللهُ حلالاً طيِّباً...﴾ [٦]، أي: شيئاً مما رزقكم الله.

(٧) كونـه معطوفاً على نعت آخر:

ومنه قوله تعالى: ﴿وما يعزبُ عَنْ ربِّك مِنْ مثقالِ ذرَّةٍ في الأرض ولا في السماءِ..﴾[٧].

ومنه قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذيـن آمنوا أنفِقوا من طيِّبات ما كَسَبْتُم ومِمَّا

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ٢٣، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٩٥.

(٢) انظر حاشية الشهاب : ٣/ ٢٨٩، وانظر: الدر المصون ورقة/ ٢١٥٠ ، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٦٤.

(٣) الأنعام / ١٠، وانظر شواهد أُخرى: الأنعام: ٣٤، ٤١، القصص: ٤٦، العنكبوت: ١٨، فاطر: ٤.

(٤) الجـن / ١١.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف ، الصفحة / ٢٠٥.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة / ٢٠٥.
وانظر شواهد أُخرى: البقرة : ٣٥، ٥٧، ٦١، ١٦٨، الأعراف: ١٦٨، الرعد: ١٦.

(٧) يوسف / ٦١.

أَخْرَجنا لكم مِنَ الأرضِ...﴾[1]: أي: شيئاً من طيِّبات ما كسبتم وما أَخْرَجْنا لكم من الأرض.

ومنه قوله: ﴿وما يخفى على اللهِ مِن شيْءٍ في الأرضِ ولا في السماء﴾[2].

* * *

(٢) الحال:

ذكر صاحب (إعراب القرآن)[3] المنسوب إلى الزجاج أنَّ كون الظرف في موضع الحال كثير فاش، ويكفيك دليلاً على قوله ما في سورة (البقرة)[4] من هذه المسألة.

ولعل أهمّ ما يميز حال شبه الجملة ما يلي:

(١) وقوعها حالاً من المرفوع والمنصوب والمجرور.

(٢) كونها جاراً ومجروراً.

---

(١) البقرة / ٢٦٧.

(٢) إبراهيم / ٣٨، وانظر شواهد أخرى: الرعد ١١، سبأ ٣، ٢٢.

(٣) انظر: ١ / ٢٦٤.

(٤) انظر الآيات: ٣، ٥، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٣، ٤٥، ٤٨، ٥٠، ٥٦، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٥٣، ٦٥، ٧١، ٧٩، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٩١، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٥.

(٣) كونهـــا ظرفـــاً.

(٤) تعددهـــــــا .

(٥) كونهـــا تابعة لحال أخـــرى.

(٦) وقوعهـــا حالاً مقدرة ومؤكدة ومتداخلـــة.

** .. ** .. **

(١) وقوعهـــا حالاً من المرفوع والمنصوب والمجرور:

ومن المرفوع المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿مالَكَ مِنَ اللهِ من وليٍّ ولا نصيـر﴾(١): قوله ﴿مِنَ اللهِ﴾ في موضع الحال من ﴿مِنْ وليٍّ﴾ المجرور بحرف الجر الزائد، وصحت الحال من النكرة لأنها مقدمـة عليها.

ومنه قوله تعالى: ﴿يقولون هل لنا من الأمرِ مِنْ شيءٍ....﴾(٢): قوله (لنا) في موضع خبر المبتدأ (شيء) المجرور بحرف الجر الزائد، فيكون قوله ﴿من الأمرِ﴾ في موضع الحال منه. ويجوز أَنْ يكون (من الأمرِ) في موضع الخبر على أنَّ اللام في (لنا) للتبيين، والأَوّل أظهـر(٣).

ومنـه قولـه تعالى: ﴿فـإنْ كان لَـهُ إخوةٌ فَـلأُمِّـه السُّـدُسُ مِنْ بعـدِ وَصِيَّةٍ...﴾(٤). في قوله (من بعد وصية) ثلاثة أوجه:

أ ـ أن يكون في موضع الحال من(السدس)والعامل ما في (لهم) من معنى الاستقرار وهو قول أبي البقـاء(٥).

---

(١) البقـرة / ١٢٠.

(٢) آل عمران / ١٥٤.

(٣) انظر البحر المحيط : ٣ / ٨٨، التبيان في إعراب القرآن: ٣٠٣/١، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٦/١، وانظر شاهداً آخر: التوبـة /١٠٠.

(٤) النسـاء / ١١.

(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن: ٣٣٥/١.

ب ـ أن يكون متعلقاً بمحذوف، والتقدير: يستحقون ذلك من بعد وصية، وهو قول أبي حيان[1]، ولا محوج إليـه.

جـ ـ أن يكون ظرفاً للاستقرار المفهوم من (لهم).

ومن المرفوع الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿ذلِكَ الفضلُ من اللهِ. . .﴾[2] قوله ﴿من اللهِ﴾ في موضع الحال من (الفضل) والعامل فيها ما في اسم الإشارة من معنى الإشارة، ويجوز أنْ يكون في موضع الخبر على أنَّ (الفضل) صفة أو بدل أو عطف بيـان[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿الحقُّ من ربِّك فلا تكونَنَّ مِنَ المُمْتَرينَ﴾[4]: الظاهر في ﴿مِنْ ربِّك﴾ أنْ يكون في موضع الخبر لـ(الحقُّ)، وأجاز أبو البقاء[5] أنْ (يكون) (الحقُّ) خبرَ مبتدأ محذوف أي: ما كتموه الحقُّ، وأنْ يكونَ مبتدأ خبره محذوف أيْ: الحقُّ يعرفونَه، ويكون قوله ﴿مِنْ ربِّك﴾ على كلا التقديرين الأخيريـن في موضع الحـال.

ومنه قوله تعالى: ﴿ويا قومِ هذه ناقةُ اللهِ لكم آيةً فذروها تأكُلْ في أرْضِ اللهِ. . . .﴾[6]: (لكم) في موضع الحال من (آيةً) الحال أيضاً، فتكون حالاً من الحال، وذكر الشهاب[7] أنَّ مجيء الحال من الحال لم يقل به أحد من النحاة. ويجوز أنْ يكون حالاً من (ناقةُ اللهِ) و(آيةً) حال من

---

(١) انظر: البحر المحيط: ١٨٦/٣، وانظر الدر المصون ورقة/ ١٦٠٧.
وانظر شاهداً آخر: يونس: ٦٤.

(٢) النســاء / ٧٠.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٣ / ٢٨٩، التبيان في إعراب القرآن: ٧١/١.

(٤) البقــرة / ١٤٧.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ١٢٦/١.

(٦) هــود / ٦٤.

(٧) انظر: حاشية الشهاب: ١١٢/٥، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٦/١، شرح الرضي على الكافية: ٢٠٠/١.

الضمير في (لَكُم)، وهي الحال المتداخلة. وقيل إنَّ (لَكُمْ) حال من الضمير في (آيَةً)، ويجوز أنْ يكونَ في موضع الخبر لاسم الإشارة على أنَّ (ناقةُ اللهِ) بدل منه أوْ عطف بيان[1].

ولست أتفق مع النحويين[2] في أنَّ مجيء الحال من خبر اسم الإشارة محمول على أنَّه في معنى المفعول لأنَّ حمل النص على ظاهره والقياس على ما في التنزيل أولى.

ولست أتفق مع النحويين في أنَّ الحال لا تجيء من الحال كما في (حاشية الشهاب) لأنَّ ما في التنزيل يرد ما ذهبوا إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿يُنَزِّلُ الملائكَةَ بالروحِ مِنْ أمرِه على مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِهِ﴾[3]: ذكر أبو البقاء[4] أنَّ قوله ﴿بالروحِ﴾ في موضع الحال من (الملائِكَةِ) و(مِنْ أمْرِهِ) في موضع الحال من (بالروح)، و(من) عند الشهاب[5] تعليلية

ومنه قوله :﴿ويخرُّونَ للأذقان يبكُون...﴾[6]: (للاذقان) متعلق بـ(ويخرُّونَ)، وأجاز أبو البقاء[7] أنْ يكون في موضع الحال أي: ساجدين للأذْقانِ، وأنْ تكونَ اللام بمعنى (على).

ومن المرفوع اسم (كان) وأخواتها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا ليسَ علينا في الأُميين سَبيلٌ...﴾[8]: (في الأُميين) يتعلَّق بما يتعلق به خبر

---

(1) انظر: حاشية الشهاب: ١١٢/٥، البحر المحيط: ٢٣٩/٥، الكشاف: ٢٧٩/٢.
(2) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٠٠/١، شرح التصريح على التوضيح: ٣٦٦/١.
(3) النحـــل / ٢.
(4) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٧٨٨/٢.
(6) انظر : حاشية الشهاب: ٥ / ٣١٠.
(5) الإسراء / ١٠٩.
(7) انظر : التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٣٥.
(8) آل عمـــران / ٧٥.

(ليس)، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من اسم (ليس)، والأوّل أظهر وأقلُّ تكلُّفاً[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ منكم أُمَّةٌ يدعون إلى الخيـــر.......﴾[٢]: يجوز في (تَكُنْ) أن تكون تامة فتكون (أمةٌ) فاعلاً لها، والجملة الفعلية بعدها في موضع النعت، ويكون (منكم) متعلقاً بـ(تكن) أو في موضع الحال من (أمَّةٌ).

وأجاز أبو البقاء[٣] أنْ تكون ناقصة على أنَّ (أُمَّةٌ) اسمها و(يدعون إلى الخيـــر...) في موضع الخبر، فيكون (منكم) متعلِّقاً بالفعل الناقص أو في موضع الحال من (أمَّةٌ)، والأظهر أنْ يكون (منكم) في موضع الخبر للفعل الناقص والجملة الفعلية في موضع النعت لاسم الفعل الناقص.

ومنه قوله تعالى: ﴿ليس لك من الأمرِ شيءٌ....﴾[٤].

وقد اعتُرِض على الزمخشري[٥] لجعله الحال من اسم (كان) في قوله تعالى: ﴿قل إنْ كـانـت لكم الدارُ الآخـرةُ عنـدَ اللهِ خـالصـةً مِنْ دونِ الناسِ...﴾[٦]، إذْ جعل (خالصةً). حالاً من (الدار)، وقيل[٧] إنَّ كلام الزمخشري محمول على أنَّ اسم (كان) عنده من باب الفاعـــل.

ولعلَّ ما في التنزيل من شواهد تجعلني أميل إلى القياس عليها ومجاراة

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ١٢٨٧، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٧٣.
(٢) آل عمـــران / ١٠٤.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٨٣.
(٤) آل عمران / ١٢٨.
(٥) انظر الكشاف: ١ / ٢٩٧، وانظر البحر المحيط: ١ / ٣١٠، شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٦٦.
(٦) البقـــرة / ٩٤.
(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح (حاشية يس الحمصي): ١/٣٦٦.

أبي القاسم فيما ذهب إليه من غير التفات إلى منع المانعين.

ومن المرفوع أيضاً الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أهواءَهم بعد الذي جاءَكَ مِنَ العلمِ...﴾[1]، وقوله: ﴿وارزُق أهلَهُ مِنَ الثمراتِ مَنْ آمن منهم باللهِ واليومِ الآخرِ...﴾[2]، وقوله: ﴿سيقول السفهاءُ مِنَ الناس...﴾[3].

ومن المنصوب المفعول به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ يرفَعُ إبراهيمُ القواعِدَ مِنَ البيتِ..﴾[4]: قوله ﴿مِن البيتِ﴾ في موضع الحال من (القواعدَ)، ويجوز أن يتعلق بـ(يَرْفَعُ) على أنَّ (مِنْ) لابتداء الغاية[5].

ومنه قوله: ﴿ربَّنا وابعث فيهم رسولاً منهم...﴾[6]: (فيهم) في موضع الحال من (رسولاً).

ومنه قوله: ﴿وأَخَذْنَ منكم ميثاقاً﴾[7]: (مِنكُمْ) في موضع الحال من (ميثاقاً)، ويجوز أنْ يتعلّق بالفعل قبله[8].

ومنه خبر (أصبحَ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأصبَحْتُم بنعمتِهِ إخْواناً..﴾[9]: (بنعمته) يتعلق بـ(إخْواناً) أي: تآخيتم بنعمَتِه. ويجوز أنْ

---

(1) البقرة / ١٣٠.
(2) البقرة / ١٢٦.
(3) البقرة / ١٤٢.
(4) البقرة / ١٢٧.
(5) انظر: الدر المصون، ورقة / ٥١٨، التبيان في إعراب القرآن: ١١٥/١، البحر المحيط: ٣٨٧/١.
(6) البقرة / ١٢٩.
(7) النساء / ٢١.
(8) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٦٣٩، التبيان في إعراب القرآن: ٣٤٣/١.
وانظر شاهدين آخرين: النساء: ٩١، ١٤١.
(9) آل عمران / ١٠٣.

يكون حالاً منه لأنّه صفة قُدِّمتْ على موصوفها، وأنْ يتعلّق بالفعل الناقص، وأنْ يكون خبراً لـ(أصْبَح) على أن (إخواناً) حال[1].

ومنه قوله: ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشيطانُ له قريناً....﴾[2].

ومن المجرور قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَر إلى الملأ من بني إسرائيلَ....﴾[3]: قوله ﴿من بني إسرائيل﴾ في موضع الحال من (الملأ)[4].

ومنه قوله: ﴿فكيف إذا جئنا من كلِّ أُمَّةٍ بشهيدٍ....﴾[5]: قوله: ﴿من كلِّ أمة﴾ في موضع الحال من (بشهيدٍ).[6]

ومنه قوله تعالى: ﴿ولو ردُّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمرِ منهم لعلمه الذين يستنبطونَه مِنْهُم...﴾[7]: قوله: ﴿منهم﴾ في موضع الحال من ﴿أولي الأمرِ﴾[8].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجاءوا على قميصه بدمٍ كَذِبٍ...﴾[9]: قوله ﴿على قميصه﴾ في موضع الحال من (بِدَمٍ) على قول من يجيز تقديم الحال على المجرور بحرف الجر غير الزائد، وذكر السفاقسي[10]أنَّ الحق

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٨٣، الدر المصون، ورقة/ ١٣٤٩.

(٢) النساء / ٣٨، وانظر شاهداً آخر: النساء / ١٠٣.

(٣) البقرة / ٢٤٦.

(٤) انظر: الدر المصون، ورقة / ٨٧٧، البحر المحيط: ٢/ ٢٥٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٩٦.

(٥) النساء / ٤١.

(٦) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٦٨٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٥٩، البحر المحيط: ٢٥٢/٣.

(٧) النساء / ٨٣.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٧٦، الدر المصون، ورقة/١٧٥٧.

(٩) يوسف / ١٨.

(١٠) انظر: حاشية الشهاب / ١٦٣/٥.

جوازه لكثرته، وهو القول الظاهر، وهو عند ابن مالك[1] ضعيف على الأصح لا ممتنـــع.

وذهب الزمخشري[2] إلى أنّه ظرف في موضع نصب، والتقدير: جاءوا فوق قميصه بدمٍ كذبٍ، وهو عند أبي حيّان[3] غير صحيحٍ لأنّ العامل فيه (جاءوا)، وليس (فوق) ظرفاً لـــه.

(٢) كونهـــا جاراً ومجـــروراً[4].

(٣) كونهـــــا ظرفـــــاً:

ومن ذلـك قولـه تعالى: ﴿وَرَفَعْنا فَوقَكُمُ الـطورَ....﴾[5]: قولـه: ﴿فوقَكُمُ﴾ ظرف لـــ(وَرَفَعْنَا)، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من (الطور)، وقد ضعّفه أبو البقـــاء[6].

ومنه قوله: ﴿وقالَ الآخَرُ إنّي أراني أحْمِلُ فوقَ رأسي خبزاً....﴾[7]: (فوق) ظرف لـــ(أحْمِلُ)، ويجوز أنْ يكون حالاً مِنْ (خبزاً)[8].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل إنْ كانت لكُمُ الـدارُ الآخرةُ عنـدَ الله خالِصةً..﴾[9]: (عند الله) في موضع الحال من (الدارُ الآخِرةُ)[10].

---

(١) انظر تسهيل الفوائد وتكميـل المقاصد / ١١٠.
(٢) انظـر الكشاف: ٢ / ٣٠٨.
(٣) انظر البحر المحيط: ٥ / ٢٨٩، وانظر: التبيان في إعراب القرآن. ٧٢٩/٢.
(٤) انظر في كون الحال جاراً ومجروراً المسألة السابقة، الصفحة نفسها.
(٥) البقـــرة / ٦٣.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧١/١، وانظر: الدر المصون، ورقة ٣٣٧، البحر المحيط: ٢٤٣/١.
(٧) يوســـف / ٣٦.
(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٣٢/٢، وانظر شواهد أُخرى على كون الظرف (فوق): النساء: ١٥٤، الأعراف: ١٧١، ق: ٦.
(٩) البقـرة / ٩٤.
(١٠) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٤/١.

ومنه قوله تعالى: ﴿فلما رآهُ مستقرًّا عنده قال هذا من فضلِ ربِّي..﴾[1]: النحويون مجمعون على أنَّ الظرف إذا أوقع حالاً وجب أنْ يتعلق بعامل محذوف وجوباً، ولذلك ردَّ أبو حيان[2] وابن هشام[3] قول ابن عطية في أنْ العامل في الحال (عندَه) هو (مستقراً) الظاهــر.

ومن الظروف التي جاءت في موضع الحال (بينَ)[4]، (مَعَ)[5]، (إذْ)[6]،(حيثُ)[7]، (يوم)[8]، (كيف)[9] على مذهب سيبويه، (عشاءً)[10].

ومما جاء في موضع الحال من الظروف (قبلُ) المقطوع عن الإضافة على قول أبي البقاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وقال يا أبتِ هذا تأويلُ رؤ ياي مِنْ قبلُ قَدْ جعلها ربِّي حقًّا....﴾[11]: أجاز أبو البقاء أنْ يكون (مِنْ قَبْلُ) في موضع الحال من (رؤياي)، وقيل إنَّ الظرف المبني المنقطع عن الإضافة لا يقع في موضع النعت أو الصفة أو الحال أو الخبر عند سيبويه[12] والمبرد[13] وغيرهما[14].

---

(١) النمل/ ٤٠.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٧/٧٧.
(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١/٥٨١.
(٤) انظر: البقرة / ١٨٨، آل عمران/١٤٠، النساء: ٩، ٦٥.
(٥) انظر: آل عمران / ٤٣، ٨١.
(٦) المائدة: ٧: يونس: ٧١، فصلت: ١٣ - ١٤.
(٧) انظر: يوسف: ٥٦، النحل: ٢٦.
(٨) انظر: الأنعام: ٧٣.
(٩) انظر: البقرة / ٢٥٩، ق: ٦، الفجر: ٦.
(١٠) انظر: الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ١٣٥، المقتضب: ٣/١٧٨.
(١١) يوسف / ١٠٠.
(١٢) انظر الكتاب (مطبعة بولاق) ٢ / ٤٤.
(١٣) انظر المقتضب: ٣ / ١٧٤.
(١٤) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٣٦.

وذكر الشهاب[1] أنّها مسألة مختلف فيها وأنّ الإمام المرزوقي أجازها في (شرح الحماسة) نقلاً عن الرماني وغيره.

وقد أجاز الزمخشري[2] وابن عطية[3] والفراء[3] أنْ يقع الظرف المنقطع عن الإضافة خبراً في قوله: ﴿ومِنْ قَبْلُ ما فرطتم في يوسف...﴾[4].

(٤) تعددهما[5]:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يمشي مكبًّا على وجهه أهدى أَمَّنْ يمشي سويًّا على صراطٍ مستقيم﴾[6]: قوله: ﴿على وجهِهِ﴾ في موضع الحال الثانية، والقول نفسه في قوله: ﴿على صراطٍ مستقيم﴾[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولكن تصديقَ الذي بين يديهِ وتفصيلَ الكتابِ لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين﴾[8]: قوله ﴿من ربِّ العالمين﴾ في موضع الحال الثانية من (الكتاب)، وأجاز الزمخشري[9]، أنْ يكون متعلّقاً بـ (تصديقَ) أو (تفصيلَ) على أنّ قوله ﴿لا ريبَ فيه﴾ معترض، وأجاز أبو

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٥ / ١٩٩.
(٢) انظر: الكشاف: ٢ / ٣٣٧.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٣٦، وانظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٥٣، التبيان في تفسير القرآن: ٦/١٧٩، حاشية الشهاب: ٥/١٩٩، تفسير القرطبي: ٩/٢٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٣، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٧ ـ ٤٣٨، شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٨٨.
(٤) يوسف / ٨٠.
(٥) انظر في تعدد الحال: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٧.
(٦) الملك / ٢٢.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٣٣.
(٨) يونس / ٣٧.
(٩) انظر: الكشاف: ٢ / ٢٣٧.

البقاء[١] ، أنْ يتعلق بمحذوف أي: ولكن أُنْزِلَ من ربِّ العالمين، وهو قولٌ لا محوَجٍ إليه.

(٥) كونهــا تابعــة لحــال أخرى:

ومن ذلك العطف ومنه قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبُشْرى في الحياةِ الدُّنيا وفي الآخِرَةِ...﴾[٢]، وقوله: ﴿اهبِطْ بسلامٍ منَّا وبَركاتٍ عليكَ...﴾[٣]: قوله ﴿بسلامٍ مِنَّا﴾ وما عطف عليه في موضع الحال[٤].

ومن ذلك البدل، ومنه قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الروحُ الأَمينُ على قَلْبِكَ لِتكونَ مِنَ المُنْذِرينَ بلسانٍ عربيٍّ مبين﴾[٥]: ذكر أبو حيَّان[٦] أنَّ قولـه (بلسانٍ) يتعلق بـ(نَزَل)، وأجاز الزمخشـري[٧] أنْ يتعلَّق بـ(المُنْذِرينَ)، وذهب أبو البقاء[٨] إلى أنَّه بدل من (بِهِ) الذي في موضع الحال أي: نزل الروحُ الأمينُ مصحوباً به بلسانٍ عربي مبين.

ومنـه قولـه تعالى: ﴿ومَنْ يُرِدْ فيهِ بِإلحادٍ بظلمٍ نُذِقْهُ مِنْ عذابٍ أليم﴾[٩]: البـاء زائـدة في مفعــول (يـرِدْ)، وهــو قـول أبي عبيدة [١٠]

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/٦٧٥، وانظر: البحر المحيط: ٥/١٥٧، وانظر شواهد أُخرى: هـود: ٤١، يونس: ٨٧، الحاقـة: ٧ .

(٢) يونـــس / ٦٤.

(٣) هــود / ٤٨.

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرآن:٢/٧٠٢، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٤٩٨، البحر المحيط: ٥/٢٣١، الكشاف: ٢/٢٧٤، حاشية الشهاب: ٥/١٠٤.
وانظر شاهدين آخرين: الحج: ٢٧، الحديد: ١٢.

(٥) الشعـــراء / ١٩٣ ـ ١٩٥.

(٦) انظر: البحــر المحيط : ٧ / ٤٠.

(٧) انظــر : الكشاف : ٣ / ١٢٨.

(٨) انظر : التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٠١.

(٩) الحـــج / ٢٥.

(١٠) انظر: البحر المحيط : ٦ / ٣٦٣.

والأخفش[1]. ويجوز أنْ يكونَ المفعول محذوفاً أي: وَمَنْ يردْ فيه الناسَ بإلحادٍ بظلمٍ، وهو قول ابن عطية[1] وغيره، فيكون قوله (بإلحادٍ) و(بظلمٍ) حالين مترادفتين عند أبي القاسم الزمخشري[2]، ويجوز أنْ يكونَ (بظلمٍ) بدَلاً من (بإلحادٍ) بإعادة الخافض، وهو قول أبي البقاء[3]. والصحيح عند أبي حيان[1] أنّ يضمن (يُردْ) معنى (يَلْتَبِس) لتصحَّ التعدية، وحذف المفعول أكثر من التضمين وأولى.

(٦) وقوعهـا حالاً مقدرة ومؤكدة ومتداخلـة:

ومن الحال المقدرة قوله تعالى: ﴿والنجمِ إذا هوى﴾[4]: العامل في (إذا) فعل القسم المحذوف على أنّ (إذا) للحال، لأنّها لو كانت للاستقبال لما صَحَّ أنْ تكون ظرفاً لفعل القسم. وذكر ابن هشام[5] أنّ الصحيح عدم تعلقها بفعل القسم الإنشائي لأنّ قسم الله سبحانه قد تمَّ، والقديم لا زمانَ له لأنه سابق على الزمان. ويجوز أنْ تكون في موضع الحال المقدرة مع بقائها على الاستقبال، وهي مسألة غير ممتنعة عند ابن هشام، وذكر الشهاب[5] أنّ الزمان لا يكون خبراً ولا حالاً عن اسم الجثـة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ويستعجلونك بالسيئةِ قبلَ الحسنةِ....﴾[6]: (قبل)

---

(١) انظر الكشاف: ٣ / ١٠.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٣٩، وانظر: البحر المحيط: ٣٦٣/٦، معاني القرآن للفراء: ٢٢٢/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٢٧٣/٧، تفسير القرطبي: ٣٥/١٢، حاشيـة الشهاب: ٢٩٢/٦.

(٣) النجم / ١.

(٤) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ١٣٠، ١٣٦.

(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٨ / ١٠٩، وانظر في هذه المسألة ما في هذا البحث من شبه جملة في موضع النعت، الصفحة / ١٠٥٥.

(٦) الرعـد / ٦.

ظرف لـ(يستعجلونَكَ)، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال المقدرة من (السيئة)[1].

ومن **الحال المؤكدة قوله تعالى**: ﴿فلمَّا تراءت الفئتان نكص على عقبيه.....﴾[2]: قوله ﴿على عقبيه﴾ في موضع الحال المؤكدة[3].

ومنه قولـه: ﴿فكنتم على أعقابِكم تَنْكِصون﴾[4]: القول فيهـا مثل سابقتها[5].

والحال المتداخلة : هي التي تكون من ضمير في حالٍ أخرى كما يفهم مما جاء في كلام الشهاب على قوله تعالى: ﴿ويا قوم هذه ناقةُ اللهِ لكم آيةً فذَروها تَأْكُلْ في أرضِ اللهِ.....﴾[6]: (وقيل (لكم) حال من (ناقةُ اللهِ)، و(آيةً) حال من الضمير فيه، فهي متداخلة....)[7].

ويفهم ذلك أيضاً من كلام أبي حيان على قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا وماتوا وهم كفَّارٌ أولئك عليهم لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعين خالدين فيها لا يُخَفَّفُ عنهُمُ العذابُ ولا هم يُنْظَرونَ﴾[8]، «فأغنى عن إعادَتِهِ هنا إلَّا أنَّ الجملة من قوله ﴿لا يُخَفَّفُ﴾ هي في موضع نصب من الضمير المستكن في (خالدين)، أي: غير مخفف عنهم العذابُ، فهي حال متداخلة، أي: حال من حال لأنَّ (خالدين) حال من الضمير في (عليهم)،

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٥٢.
(٢) الأنفـال / ٤٨.
(٣) انظر: حاشية الشهاب : ٤ / ٢٨١، التبيان في إعراب القرآن:٢/٦٢٧.
(٤) المؤمنـون / ٦٦.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/٩٥٨، وانظر شاهداً آخر: الأنبيـاء:١.
(٦) هـود / ٦٤.
(٧) حاشية الشهاب : ٥ / ١١٢، وانظر في هذه الآية الصفحة /١٠٥٩. من هذه المسألة.
(٨) البقـرة / ١٦١.

ومن أجاز تعدي العامل إلى حالين لذي حال واحد أجاز أنْ تكون الجملة من قوله ﴿لا يُخَفَّفُ﴾ حالاً من الضمير في «عليهم......»[1].

وجاء في موضع آخر في حديثه عن قوله تعالى: ﴿وإذْ قالَ ربُّكَ للملائكةِ إنِّي جاعِلٌ في الأرضِ خليفةً قالوا أتَجْعَلُ فيها مَنْ يُفْسِدُ فيها ويسفكُ الدماء ونحنُ نُسبِّحُ بحمدِكَ ونقدِّسُ لَك....﴾[2]: «(بحمدك) في موضع الحال، والباء فيه للحال أي: نسبح ملتبسين بحمدك كما تقول: جاء زيدٌ بثيابه، وهي حال متداخلة لأنها حال في حال، وقيل الباء للسبب، أي: بسبب حمدك......»[3].

ولقد حاولت جاهداً أنْ أقِفَ في مظان النحو على هذا النوع من الحال فلم أعثر إلاَّ على ما جاء في (المغني): «من الحال يحتمل التعدد والتداخل نحو: جاء زيدٌ راكِباً ضاحِكـاً، فالتعدد على أنْ يكون عاملهما (جاء)، وصاحبهما (زيدٌ)، والتداخل على أنَّ الأُولى من (زيدٌ) وَعاملها (جاء)، والثانية من ضمير الأُولى وهي العامل، وذلك واجب عندَ مَنْ منع تعدد الحال....»[4].

وممَّا جاء من ذلك بالإضافة إلى ما مرَّ قوله تعالى: ﴿واضمُمْ يدَكَ إلى جناحِكَ تَخْرُجْ بيضاءَ من غيرِ سوءٍ آيةً أُخرى﴾[5]: قوله: ﴿من غيرِ سوءٍ﴾ يتعلَّق بـ(تخرج) على أنَّه في موضع المفعول به، ويجوز أنْ يكون في موضع النعت لـ(بيضاء) أو في موضع الحال من الضمير في (بيضاء)، وهو

---

(١) البحر المحيط: ١ / ٤٦٢.
(٢) البقـرة / ٣٠.
(٣) البحر المحيط: ١ / ١٤٢ - ١٤٣.
(٤) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٣٣ انظر التصريح، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/١٧٧ - ١٧٨.
(٥) طـــه / ٢٢.

قول أبي البقـاء[1].

(٤) مفعول الأفعـال الناسخـة الثاني:

وفي التنزيل مواضع جاء فيها مفعول هذه الأفعال الثاني شبه جملـة، وإليـك ما فيـه:

البقرة: ١٧، ١٩، ٢٢، ٣٠، ٣١، ٥٧، ٨٠، ١٢٥، ١٢٨، ١٤٣، ١٦٥، ١٧٠، ٢٢٠، ٢٦٠، آل عمران: ٤٩، ٥٥، ٦١، ٧٨، ١٤٠، ١٥٤، ١٧٦، ١٨٨، النسـاء: ١٥، ١٩، ٣٣، ٥٢، ٦٥، ٧٥، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ١٠٠، ١٢٩، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٧٣، المـائـدة: ٦، ٢٠، ٤٨، ٦٠، ١٠٤، الأنعـام: ٢٥، ٣٩، ٧٤، ١٠٠، ١١٢، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٦، ١٤٥، الأعـراف: ١٠، ٢٨، ٤٧، ٦٠، ٦٦، ٧٤، ١٠٢، ١٣٨، ١٥٠، ١٨٩، ١٩٠، الأنفـال: ٢٣، ٢٩، ٣٧، ٧٠، التوبـة: ١٦، ١٩، ١٢٣، يونـس: ٥٩، ٧٨، ١٠٠، هـود: ٢٧، ٨٤، يونـس: ١٥، ٣٠، ٣٦، ٥٥، ٦٢، ٧٠، ٧٨، ٧٩، الرعـد: ٣، ١٦، ٣٣، ٣٨، إبراهيـم: ٣٠، الحجـر: ١٦، ٢٠، ٩٦، النحـل: ١٥، ٥٦، ٥٧، ٦٢، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١، ١٢٤، الإسـراء: ٢، ١٨، ٢٢، ٣٣، ٣٩، ٤٥، ٤٦، ٧٧، ٨٠، ٩٩، الكهـف: ١، ١٥، ٢١، ٢٧، ٣٢، ٤٥، ٤٨، ٥٢، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٧٧، ٨٦، ٩٠، ٩٤، ٩٥، مريـم: ٧، ١٠، ١٧، ٥٠، ٦٥، ٧٨، ٨١، ٨٧، ٩١، ٩٦، طـه: ٢٩، ٣٠، ٥٨، ٧٧، ١٠٧، الأنبيـاء: ٢١، ٣٠، ٣١، ٣٤، الحـج: ٢٥، ٢٦، ٣٤، ٣٦، ٧٦، ٧٨، المؤمنـون: ٩٤، النـور: ١٢، ٢٨، ٣٣، ٣٥، ٤٠، ٥٧، ٦٣،

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٨٩، وانظر: حاشية الشهاب: ١٩٧/٦، البحر المحيط: ٢٣٦/٦.

الفرقـــان: ٣، ٩، ١٠، ١٨، ٣١، ٣٥، ٣٩، ٤٥، ٦١، الشعـــراء: ٢١، ٢٩، ٨٤، ٨٥، ١٨٦، النمــل: ٥٧، ٦٠، ٦١، القصص: ٧، ٢٧، ٣٥، ٣٨، ٧٣، ٨٣، العنكبــوت: ٢، ١٠، ٢٧، ٣٥، ٤١، ٤٣، الـــروم: ٢١، ٢٨، ٥٤، ٥٨، لقمــان: ٢١، السجــدة: ٨، ٩، ٢٤، الأحـــزاب: ٤، ١٧، ٦٢، سبــأ: ١٨، ٣٣، فاطــر: ٤٣، يـــس: ٨، ٩، ١٣، ٢٣، ٢٧، ٣٤، ٧٤، ٧٨، ٨٠، الصافـــات: ١٠٢، ١٥٨، ص: ٦٢، ٨٨، الزمـــر: ٣، ٨، ٢٧، ٤٣، فصلـــت: ٩، ١٠، ٢٩، الشـــورى: ٦، ٩، الزخرف: ١٠، ١٢، ١٥، ١٦، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٣، ٣٤، ٤٥، ٥٨، ٦٠، الجـاثيـة: ١٨، ٢٣، الأحقــاف: ٢٦، محمـــد: ٣، الفتـــح: ٢٣، ٢٦، ٢٧، ق: ٢٦، الذاريـــات: ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٥١، الحـديـد: ٢٦، ٢٧، ٢٨، المجــادلــة: ٢٢، الحشـــر: ١٠، ٢١، المنافقـــون: ٤، الطـــلاق: ٣، ٤، ٧، القلـــم: ٣٥، ٥٠، الحـاقـة: ١٢، نـــوح: ٧، ١٢، ٢٥، الجـــن: ٢٥، المزمـــل: ١٩، ٢٠، المدثـــر: ١٢، القيامـة: ٣٩، المرســـلات: ٢١، ٢٧، البلـــد: ٨، الفيـــل: ٢،٥.

ولعل أهم ما يتسم به المفعول الثاني في هذه المسألة ما يلي:

(١) كونـــه جاراً ومجـــروراً.

(٢) كونـــه ظرفـــاً.

(٣) تقدمه على المفعول الأول والفعل الناســـخ.

* * * *

(١) كونـــه جاراً ومجـــروراً:

وهو أكثر شيوعاً من كونه ظرفاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يجعلونَ

أصابِعَهُم في آذانِهم مِنَ الصواعق حَذَرَ الموتِ......﴾[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا بل نَتَّبِعُ ما أَلْفَيْنا عليهِ آباءَنا....﴾[2]: قوله (عليه) في موضع المفعول الثاني لـ(ألفى)، ويجوز أنْ يكون الفعل ممَّا يتعدى إلى واحد[3].

ومنه قوله: ﴿ويظنُّون باللهِ غيرَ الحقِّ ظَنَّ الجاهليـة...﴾[4]: (بالله) في موضع المفعول الثاني[5].

(٢) كونـه ظرفـاً:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل أَتَّخَذْتُم عندَ اللهِ عهداً.....﴾[6]: قوله ﴿عندَ اللهِ﴾ في موضع المفعول الثاني لفعل الصيرورة، ويجوز أنْ يكون الفعل ممَّا يتعدَّى إلى مفعول واحد[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿وجاعلُ الذينَ اتَّبعوكَ فوقَ الذين كفروا إلى يوم القيامة..﴾[8]: ﴿فوق الذين كفروا﴾ في موضع المفعول الثاني[9].

ومنه قوله تعالى: ﴿الذين يجعلونَ مَع اللهِ إلهاً آخـر...﴾[10].

---

(١) البقـرة / ١٩.
(٢) البقـرة / ١٧٠.
(٣) انظر: البحر المحيط: ١ / ٤٨٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٣٩- ١٤٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٢٢٦.
(٤) آل عمـران / ١٥٤.
(٥) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٤٥٥، وانظر شواهد أُخرى: آل عمران: ١٤٠، ١٧٦، النساء: ١٥، ١٩، ٥٢.
(٦) البقـرة / ٨٠.
(٧) انظر: الدر المصون، ورقة / ٣٧٣، البحر المحيط: ١ / ٢٧٨.
(٨) آل عمـران / ٥٥.
(٩) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٢٣٦، البحر المحيط: ٢/٤٧٤.
(١٠) الحجـر / ٩٦، وانظر شواهد أُخرى: الإسراء: ٢٢، ٣٩، ٤٥، الكهف: ٣٢، ٥٢، ٩٥، مريم: ٨٧، طـه: ٥٨، النور: ٦٣، النمل: ٦٠، الروم: ٢١، سبأ: ١٨، فصلت: ٢٩.

(٣) تقدمه على المفعول الأوَّل والفعل الناسـخ:

ومن ذلك كون المفعول الأوَّل نكرة لا يصح الابتداء بها، فيقدم الثاني عليه وجوباً، ومنه قوله تعالى: ﴿ويَتَّخِذَ منكم شهداءَ....﴾[1]، وقوله: ﴿أَوْ يجعـلَ اللهُ لَهُنَّ سبيـلاً﴾[2]، وقـولـه: ﴿وجعلنـا عـلى قلوبـهم أكنـة.......﴾[3].

وممَّا جاء فيه المفعول الثاني مقدَّماً على الفعل الناسخ قوله تعالى: ﴿ولكلِّ أُمَّةٍ جعلنا منسكاً ليذكروا اسمَ اللهِ.....﴾[4]، وقوله: ﴿ ولكلٍّ جعلنا مواليَ مِمَّا تَرَكَ الوالدانِ والأَقْرَبونَ....﴾[5].

ثانيـاً : ما يتعلق بمذكـور:

يكتفي النحويُّون في إعرابهم للظرف أو الجار والمجرور الذي لا يتعلق بمحذوف في الغالب بالقول إنَّه يتعلق بما قبله أو بعده، فقوله (بالآخرة) في قوله: ﴿وبالآخِرَة هم يوقنون﴾[6] يتعلق بـ(يُوقِنون) عند أبي البقاء: «قوله تعالى: ﴿وبالآخرة﴾: الباء متعلقة بـ(يُوقِنونَ)....»[7].

ومنه تعلق (مِنْ ربِّكم) في قوله تعالى: ﴿ما يَوَدُّ الذين كفروا مِنْ أهلِ الكتابِ ولا المشركينَ أَنْ يُنَزَّلَ عليكم من خيرٍ مِنْ ربِّكُم.....﴾[8] بـ(أَنْ يُنَزَّلَ): «و(مِنْ ربكم): (من) لابتداء الغاية متعلقة بـ(يُنَزَّلَ)»[9].

---

(١) آل عمـران / ١٤٠.
(٢) النسـاء / ١٥.
(٣) الأنعـام / ٢٥.
(٤) الحـج / ٣٤، وانظر شاهداً آخـر: الحج / ٦٧.
(٥) النسـاء / ٣٣.
(٦) البقـرة / ٤.
(٧) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٩.
(٨) البقـرة / ١٠٥.
(٩) مشكل إعراب القرآن: ١ / ٦٧.

ومنه ما جاء في (البيان في غريب إعراب القرآن) في إعراب قوله تعالى: ﴿وإنّه في الآخرة لَمن الصالحين﴾(١): «(في) متعلقة بعامل مقدّر، وتقديره: وإنّه صالحٌ في الآخرة لَمِنَ الصالحين، ولا يجوز أنْ تكون (في) متعلِّقة بـ(الصالحين) لأنّه يؤدي إلى تقديم معمول الصلة على الموصول، وأجازه أبو عثمان المازني لأنَّ الألف واللام ليستا بمعنى (الذي) وإنَّما هما للتعريف، فجاز أنْ يتقدم حرف الجر عليه وهو متعلق به»(٢).

ولفظة التعلُّق تكاد تكون عامة في كلِّ ما يتعلق بعامل قبله، ولعل ما يعزِّز ما أذهب إليه أنَّ هذه اللفظة أطلقت على غير الظرف أو الجار والمجرور في مؤلَّفات إعراب القرآن، ومن ذلك تعلق الحال بالفعل العامل قبلها، جاء في (الكشاف) ما يلي: (فإنْ قُلْتَ: تلقونَ(٣) بمَ يتعلَّق؟ قلت: يجوز أنْ يتعلق بـ(تتَّخِذوا) حالاً من ضميره......»(٤).

ومنه ما جاء في (حاشية الشهاب): «ومرِّض القول بكون هذه الجملة الحالية متعلقة بـ(أَوْحَيْنا)(٥) لبعده وقلة جدواه....»(٦).

ومنه جعل ما يسد مسد المفعولين متعلِّقاً بالفعل، جاء في (البحر المحيط) ما يلي: «ومتعلّق (يعلمون)(٧) محذوف إمَّا لأنَّ المعنى نفي العلم عن الأكثر ولم يلحظ متعلقه، وإمَّا لأنّه محذوف....»(٨).

---

(١) البقـرة / ١٣٠.
(٢) البيـان في غريب إعراب القرآن: ١ / ١٢٣.
(٣) الممتحنة / ١ الآية: ﴿ياأيها الذين آمنوا لا تتّخذوا عدوّي وعدوّكم أولياء تُلقونَ إليهم بالمودة...﴾.
(٤) الكشاف: ٤ / ٨٩.
(٥) يوسف / ١٥، الآية: ﴿وأوحينا إليه لَتُنبّئَنّهم بأمرهم هذا وهم لا يشعُرون﴾.
(٦) حاشية الشهاب: ٥ / ١٦٢، وانظر: الكشاف: ٢ / ٣٠٧.
(٧) النحل / ٧٥، الآية ﴿الحمدُ لله بلْ أكثرُهم لا يَعْلَمونَ﴾.
(٨) البحر المحيط: ٥ / ٥١٩، وانظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٤٢.

ومن ذلك المفعول الصريح: «والظاهر حذف متعلق (أبى)(1)....»(2).

ومن ذلك تعلق ما فيه الفاء بما قبله جاء في (الكشاف) ما يلي: «فإنْ قلتَ: بمَ يتعلّق قوله ﴿فاصْبِرْ﴾؟ قلت: بـ(سأل سائلٌ)(3) لأنَّ استعجال النصر بالعذاب إنّما كان على وجه الاستهزاء برسول الله ﷺ والتكذيب بالوحي....»(4).

وقد صرّح بعض النحويين بموضع الجار والمجرور في بعض المواضع ومن ذلك قول ابن جني: «واعلم أنَّ الفعل إذا أوصله حرف الجر إلى الاسم الذي بعده، وجره الحرف فإنَّ الجار والمجرور جميعاً في موضع نصب بالفعل، الذي قبلهما، وذلك قولك: مررت بزيدٍ، فزيدٍ مجرور، وبزيدٍ جميعاً في موضع نصب....»(5).

وجاء في (البحر المحيط) ما يلي «....والباء وإنْ عملت الجر في (زيدٍ) فإنْ زيداً في موضع نصب بـ(مررت)، وكذلك إذا حذف حرف الجر حيث يجوز حذفه نَصَبَ الفعل ذلك الاسم الذي كان مجروراً بالحرف...»(6).

ومن ذلك قول أبي البقاء: «(مِنْ لَدُن)(7): يجوز أنْ يكون صفة أي:

---

(1) طـه / 116، الآية: ﴿وإذْ قلنا للملائكةِ اسجدوا لآدمَ فسجدوا إلاّ إبليسَ أبى﴾.
(2) البحر المحيط: 6 / 284، وانظر: البحر المحيط: 7 / 5.
(3) المعارج / 1 ـ 5، قوله تعالى: ﴿سأل سائل بعذاب واقع..... فاصبر صبراً جميلاً﴾.
(4) الكشاف: 4 / 157.
(5) سر صناعة الاعراب: 147.
(6) البحر المحيط: 5 / 548، وانظر في هذه المسألة: المقدمة المحسبة: 2/336، المقتضب: 4/33، شرح المفصل لابن يعيش: 7/65، المقرب: 1/114، المرتجل/ 157.
(7) هـود / 1، الآية: ﴿الر كتابٌ احكِمَتْ آياتُه ثم فُصِّلَت مِنْ لَدُنْ حكيمٍ خبيرٍ﴾.

كائن مِنْ لدن، ويجوز أنْ يكون مفعولاً والعامل فيه (فصلت)؛[1].

وهو عند الشهاب[2] مفعول غير صريح.

ويطلق النحويون أحياناً على حرف الجر الذي يعدّى به الفعل صلة[3].

وبعد : فإنّني لأميل إلى الاكتفاء بالتعلق في هذه المسألة، ولا ضرورة إلى القول إنّه في موضع نصب على المفعول به أو له أو فيه وغير ذلك.

ولقد رأيت أنْ أتحدث عن الظرف أو الجار والمجرور الذي لا يتعلق بمحذوف بإيجاز.

ولعل أهمّ ما يتعلق بمذكور من مسائل النحو ما يلي:

(١) المفعول به.

(٢) المفعول له.

(٣) المفعول فيه.

(٤) التمييز.

(٥) نائب الفاعل.

** ** **

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٨٨، وانظر: ٢/٧٤٥، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٢٦.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٣٠٣.

(٣) انظر: حاشية الشهاب : ٥ / ٢٤٤، ٦ / ١٩١.

(١) المفعول بـــه :

ويكثر الجار والمجرور الذي في موضع نصب على المفعول به في التنزيل كثـرة مفرطة، وإليك ما في سورة البقـرة من ذلك: ٢، ٣، ٤، ٥، ٨، ١٤، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦.

ولعل أهم ما يميز المفعول به غير الصريح ما يلي:

(١) وصول الفعل إليه بواسطة حرف الخفض.

(٢) وصول الفعل اليه بواسطة في الأفعال المتعدِّية إلى مفعولين.

(٣) وصول ما يعمل عمل الفعل المتعدى إليه بواسطة.

(٤) كونه تابعـاً.

(٥) كثرة الأوجه الإعرابية.

(١) وصول الفعل إليه بواسطة حرف الخفض:

وهو أكثر هذه المسائل شيوعاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلمّا أضاءت ما حولَه ذهبَ اللهُ بنورِهم﴾[١]، وقوله: ﴿فأتوا بسورةٍ مِنْ مِثله...﴾[٢] وقوله: ﴿كيف تَكْفُرونَ باللهِ...﴾[٣].

(٢) وصول الفعل إليه بواسطة في الأفعال المتعدية إلى مفعولين:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويقطعون ما أمرَ اللهُ بِهِ أنْ يُوصَلَ...﴾[٤] وقوله: ﴿ولا تُسْألونَ عمّا كانوا يَعْمَلونَ﴾[٥]، وقوله: ﴿فاهدوهم إلى صراطِ الجحيم﴾[٦].

(٣) وصـولُ ما يعمل عمل الفعل المتعدى إليه بواسطة:

ومن ذلك وصول الصفة المشبهة إليه بواسطة، ومنه قوله تعالى: ﴿فإنَّ اللهَ عليمٌ بالمفسـدين﴾[٧]، وقوله: ﴿فإنَّ اللهَ به عليمٌ﴾[٨] وقوله: ﴿والله

---

(١) البقرة: ١٧.
(٢) البقرة: ٢٣.
(٣) البقرة: ٢٨.
(٤) البقرة: ٢٧، وانظر الآية: ٤٤.
(٥) البقرة: ١٤١.
(٦) الصافات: ٢٣.
(٧) آل عمران: ٦٣.
(٨) آل عمران: ٩٢.

عليمٌ بذاتِ الصدور﴾[1]

ومن ذلك (أفْعل) التفضيل، ومنه قوله تعالى: ﴿ربُّكم أعْلَمُ بما في نفوسِكُم...﴾[2]، وقوله: ﴿نَحْنُ أعلمُ بما يستمعون به...﴾[3].

ومن ذلك المصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أَرَيْناكَ إلّا فِتْنَةً للناسِ...﴾[4]، وقوله: ﴿لَتِجَدنَّ أشدَّ الناسِ عداوةً للذين آمنوا اليهودَ والذين أشْرَكوا...﴾[5]، وقوله: ﴿ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسَنَ وتفصيلاً لكلِّ شيء...﴾[6].

(٤) كونه تابعــاً:

ومن ذلك العطف، ومنه قوله تعالى: ﴿خَتَم اللهُ على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوةٌ...﴾[7]، وقوله: ﴿ومِنَ الناسِ مَنْ يقولُ آمنَّا باللهِ وباليومِ الآخِرِ وما هم بمؤمنين﴾[8]، وقوله: ﴿كذلك يوحي إليكَ وإلى الذين مِنْ قَبْلِكَ...﴾[9].

ومن ذلك البدل، ومنه قوله تعالى: ﴿لِتُخْرِجَ الناسَ مِنَ الظلماتِ إلى النور بإذن ربِّهم إلى صراطِ العزيز الحميد﴾[10]: الظاهر في قوله ﴿إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ﴾ أنْ يكون بدلاً من (إلى النورِ) بإعادة العامل. وأجاز

(١) آل عمران: ١٥٤.
(٢) الإسراء: ٢٥.
(٣) الإسراء: ٤٧.
(٤) الإسراء: ٦٠.
(٥) المائدة: ٨٢.
(٦) الأنعام: ١٥٤.
(٧) البقرة: ٧.
(٨) البقرة: ٨.
(٩) الشورى: ٣.
(١٠) ابراهيم: ١.

أبو القاسم الزمخشري [1] أنْ يكون مستأنفاً على أنَّه جوابٌ لسؤالٍ مقدر أي: إلى أيِّ نور؟ فقيل: إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ، وعليه فهو متعلق بمحذوف، وهو تكلف لا محوج إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كانَ يريدُ العاجِلَة عجَّلْنا لَهُ فيها ما نشاءُ لِمَنْ نُريدُ...﴾[2]: (له) في موضع المفعول به، و(لِمَنْ نريد) بدل منه بإعادة الخافض[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿عمَّ يتساءلون عن النبأ العظيم﴾[4]: قوله ﴿عن النبأ العظيم﴾ بدل من (عَمَّ) بإعادة العامل في أحد التأويلات[5].

(٥) كثرة الأوجه الإعرابية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّك بِسِحْرٍ مِثْلِه...﴾[6]: (بِسِحْرٍ) في موضع المفعول به، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من فاعل (فَلَنَأتِيَنَّك)[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿قال آمنتم له...﴾[8]: (له) في موضع المفعول به، ويجوز أنْ يكون في موضع المفعول له[9]، والأوَّل أظهر.

---

(١) انظر: الكشاف: ٣٦٥/٢، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٦٢/٢، ٨١٦/٢، حاشية الشهاب: ٢٤٩/٥، البحر المحيط: ٤٠٣/٥.

(٢) الإسراء: ١٨.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٢٠/٦ التبيان في إعراب القرآن: ٨١٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٨٧/٢، البحر المحيط: ٢١/٦.

(٤) النبأ: ٢، ١ ـ ٢.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف الهمزة، الصفحة: ٨٠٦.

(٦) طه: ٥٨.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٩٣/٢.

(٨) طه: ٧١.

(٩) انظر: حاشية الشهاب: ٢١٦/٦.

ومنه قوله: ﴿وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار...﴾[1]: يجوز في (من) أنْ تكون بمعنى (في) أي: في تحتها، وأنْ تكون لابتداء الغاية، وأنْ تكون زائدة[2].

(٢) المفعـول لـه:

وفي التنزيل من ذلك مواضع أقلُّ من الجار والمجرور الذي في موضع المفعول به، وإليك ما في سورة البقرة من ذلك: ١٠، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٩، ٣٠، ٥٠، ٥٤، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٦، ٧٤، ٨٨، ٩٣، ٩٥، ١١٠، ١١٤، ١١٨، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٢، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٥، ١٩٠، ١٩٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٦١، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٢.

ولعلَّ أَهَمَّ ما يتسم به المفعول في هذه المسألة ما يلي:

(١) كونه جاراً ومجروراً.

(٢) كونه مصدراً مؤوَّلاً مجروراً بلام العلة أَوْ (حتَّى).

(٣) كثرة الأوجه الإعرابية فيه.

(١) كونه جاراً ومجروراً:

ومن الحروف التي بمعنى السبب أو العلة اللام، وتكاد اللام والباء تكونان أكثر حروف الجر شيوعاً في التنزيل في هذه المسألة، ومن ذلك قوله

---

(١) البقرة: ٢٥.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٦١٢/١، التبيان في إعراب القرآن: ٤١/١، الدر المصون، ورقة: ١٧٢.

تعالى: ﴿هو الذي خَلق لكم ما في الأرْض جميعاً...﴾[1] أي: لأجلكم، وهو قول الزمخشري[2].

ومنه قوله: ﴿وإذْ قُلتم يا موسى لَنْ نَصْبِرَ على طعامٍ واحدٍ فادعُ لنا ربَّك يُخْرج لنا ممَّا تُنبِتُ الأَرْضُ...﴾[3] أي: لأجلنا[4].

ومنه قوله ﴿وإذْ استسقى موسى لِقومِهْ...﴾[5].

ومنها الباء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم..﴾[6] أي: بسبب كفرهم، ويجوز أنْ تكون الباء للملابسة، أي: ملتبساً بكفرهم أو مختلطاً بكفرهم[7].

ومنه قوله: ﴿إذْ تَبَرَّأَ الذين اتُّبِعُوا مِنَ الذين اتَّبَعُوا ورأوا العذابَ وتَقَطَّعَت بِهِمْ الأسبابُ﴾[8]: الباء في (بهم) للسبب أي: بسبب كفرهم، ويجوز أنْ تكون للتعدية، وأنْ تكون للحال أي: موصولة بهم[9].

ومنه قوله: ﴿ولكن لَعَنَهم الله بكفرِهم...﴾[10].

ومنها (مِنْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّ منها لَما يَهْبِطُ من خَشْيَةِ

(١) البقرة: ٢٩.
(٢) انظر: الكشاف: ١/٢٧٠، وانظر: الدر المصون، ورقة: ١٩٥، تفسير القرطبي: ١/٢١٥، البحر المحيط: ١/٢٣٣.
(٣) البقرة: ٦١.
(٤) انظر: الدر المصون: ورقة: ٣٢٢.
(٥) البقرة: ٦٠.
(٦) البقرة: ٩٣.
(٧) انظر: الكشاف: ١/٢٩٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٩٣، البحر المحيط: ١/٣٠٩، حاشية الشهاب: ٢/٢٠٧، تفسير ابن عطية: ١/٣٥٥.
(٨) البقرة: ١٦٦.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٣٧٩.
(١٠) النساء: ٤٦.

الله . . .﴾[1] أيْ : مِنْ أجْلِ خشيةِ اللهِ[2].

ومنه قوله: ﴿يَجْعَلونَ أصابِعَهُم في آذانِهم من الصواعِقِ حذَرَ الموتِ . .﴾[3] أي : بسبب الصواعق[4].

ومنه قوله: ﴿إلاَّ كما يقومُ الذي يَتَخَبَّطُه الشيطانُ مِنَ المَسِّ. . .﴾[5] . أي : بسبب المس[6] .

ومنه قوله : ﴿مِنْ أجل ذلك كَتَبْنا على بني إسرائيلَ. . .﴾[7].

ومنها (على)، ومن ذلك قوله: ﴿فَأَصْبَح يُقَلِّبُ كفَّيْـهِ على ما أَنْفَقَ فيها. .﴾[8] أي : بسبَبِ إنفاقه[9].

ومنه قوله: ﴿فما آمن لموسى إلاَّ ذريَّةٌ مِنَ قومِهِ على خوفٍ مِنْ فرعونَ. .﴾[10]: يجوز أنْ يكون قوله ﴿على خوفٍ﴾ في موضع الحال أو في موضع المفعول له.

ومنه قوله: ﴿لِتُكَبِّروا اللهَ على ما هداكُم. . .﴾[11]:(على) بمعنى اللام التعليلية[12] .

---

(١) البقرة: ٧٤.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٧٩.
(٣) البقرة: ١٩.
(٤) انظر: البحر المحيط: ١/٨٥، الكشاف: ١/٢١٧، تفسير القرطبي: ١/٢١٩.
(٥) البقرة: ٢٧٥.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٢٣.
(٧) المائدة: ٣٢.
(٨) الكهف: ٤٢.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٤٩، حاشية الشهاب: ٦/١٣٠.
(١٠) يونس: ٧٣.
(١١) الحج: ٣٧.
(١٢) انظر: الكشاف: ٣/١٥، حاشية الشهاب: ٦/٢٩٩، البحر المحيط: ٦/٣٧٠.

ومنها الكاف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واخفض لهما جناحَ الذلِّ مِنَ الرحمة وقُلْ ربِّ ارحَمْهما كما ربَّياني صغيرا﴾[1]: الكاف ومجرورها في موضع النعت لمصدر محذوف، أي: رحمةً كرحمتهما، ويجوز أنْ يكون شبه الجملة في موضع الحال، وأجاز بعض النحويين أنْ تكون الكاف للتعليل[2].

ومنه قوله: ﴿ونُقَلِّبُ أفْئِدَتَهم وأبْصارَهم كما لَمْ يُؤْمِنوا به. . .﴾[3]. ذكر أبو حيَّان[4] أنَّ الكاف للتعليل.

ومنه قوله: ﴿فاليوم ننساهم كما نَسُوا لقاء يومِهم. . .﴾[5]: يجوز في الكاف أنْ تكون للتعليل، وأنْ تكون ومجرورها في موضع الحال أو النعت لمصدرٍ محذوف[6].

ومنها (في)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ أظْلَمُ مِمَّنْ منع مساجِدَ الله أنْ يُذْكَرَ فيها اسمُه وسعى في خرابها. . .﴾[7].

ومنه قوله: ﴿وقاتلوا في سبيلِ اللهِ الذين يقاتِلونَكُم. . .﴾[8].

وقوله: ﴿فلا تَتَّخِذوا مِنْهُم أوْلياءَ حتَّى يُهاجِروا في سبيل الله. . .﴾[9].

---

(١) الإسراء: ٢٤.
(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٦/٢٥، البحر المحيط: ٦/٢٨.
(٣) الأنعام: ١١٠.
(٤) انظر البحر المحيط: ٤/٢٠٤، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٣١.
(٥) الأعراف: ٥١.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٠٥.
(٧) البقرة: ١١٤.
(٨) البقرة: ١٩٠.
(٩) النساء: ٨٩، وانظر شاهداً آخر: آل عمران: ١٩٥.

(٢) كونه مصدراً مجروراً بلام العلة أو حتى:

ومن جره باللام قوله تعالى: ﴿ثم يقولون هذا مِنْ عندِ الله ليشتروا به ثمناً قليلاً...﴾[١]، وقوله: ﴿وأَنْزَلَ معهم الكتابَ بالحق ليحكُمَ بينَ الناسِ فيما اختلفوا فيه...﴾[٢]، وقوله: ﴿ولا تُمْسِكوهُنَّ ضِراراً لتعتدوا..﴾[٣].

ومن جره بـ (حتّى) قوله تعالى: ﴿ولا يزالون يقاتِلونَكُم حتّى يردُّوكم عَنْ دينكم...﴾[٤]، وقوله: ﴿هم الذين يقولون لا تُنْفِقوا على مَنْ عِندَ رسول الله حتّى يَنْفَضُّوا..﴾[٥]، وقوله: ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فِتنَةٌ ويكونَ الدينُ كلُّه لله...﴾[٦].

(٣) كثـــرة الأوجــه الإعرابيــة فيه:

ومن ذلك قوله: ﴿وإذا خَلَوْ عَضُّوا عليكُم الأَنامِلَ مِنَ الغيظِ...﴾[٧]: قوله (عليكم) و(من الغيظ) متعلقان بـ (عَضُّوا) على أنّهما في موضع المفعول له، وأجاز أبو البقاء[٨] أنْ يكونا في موضع الحال.

ومنه قوله: ﴿وقل ربِّ ارحَمْهُما كما ربَّياني صغيرا﴾[٩]، وقوله: ﴿إذْ تَبَـرَّأَ الـذين اتُّبِعـوا مِنَ الـذين اتَّبَعُـوا ورأوا العــذاب وتقـطَّعَتْ بِهِمُ

(١) البقرة: ٧٩.
(٢) البقرة: ٢١٣.
(٣) البقرة: ٢٣١.
(٤) البقرة: ٢١٧.
(٥) المنافقون: ٧.
(٦) الأنفال: ٣٩.
(٧) آل عمران: ١١٩.
(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢٨٨/١، وانظر البحر المحيط، ٤١/٣، الدر المصون: ورقة: ١٣٨١.
(٩) الإسراء: ٢٤.

الأسبابَ﴾[1]: وقد سبق الحديث عن هاتين الآيتين[2].

(٣) المفعول فيـــه[3]:

ولعل أهم ما يتميز به المفعول فيه في هذه المسألة ما يلي:

(١) كونه جاراً ومجروراً.

(٢) كونه تابعاً.

(٣) كثرة الأوجه الإعرابية فيه.

(١) كونه جاراً ومجروراً:

ومن ذلك كون الجار (في). وهو الأصل في هذه المسألة، ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالـوا إنَّما نحنُ مصلحون﴾[4]: (في الأرض) في موضع نصب على المفعول فيه[5].

ومنه قوله: ﴿كلَّما أضاء لَهم مشَوْا فيهِ...﴾[6]، وقوله: ﴿مِنْ بعدِ ما بيَّناه للناسِ في الكتابِ...﴾[7].

ومنه كون الجار الباء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولكنَّ الشياطين كفروا

---

(١) البقرة: ١٦٦.

(٢) انظر الصفحة: ١٠٨٤. من هذه المسألة.

(٣) انظر ما في سورة البقرة من هذه المسألة: ٤، ١١، ١٧، ٢٠، ٢٥، ٢٧، ٣٠، ٣٦، ٣٩، ٤٣، ٥١، ٥٢، ٦٤، ٧٥، ٨٢، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، ١١٤، ١٣٤، ١٤٥، ١٥٩، ١٦٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٩١، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٣، ٢٨١.

(٤) البقرة: ١١.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٨/١، الدر المصون، ورقة: ١٠٧.

(٦) البقرة: ٢٠.

(٧) البقرة: ١٥٩.

يعلّمونَ الناسَ السحرَ وما أُنــزِلَ على الملكين ببابِلَ...﴾[1]: الباء بمعنى (في)[2].

ومنه قوله: ﴿قالوا يا لوطُ إنَّا رُسُلُ ربِّكَ لَنْ يَصِلوا إليكَ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ من الليلِ...﴾[3] أي: في قطعٍ من الليل[4].

ومنه قوله: ﴿ولا تَقْعُدوا بكـلِّ صراطٍ تُـوعِدونَ وتَصُـدُّونَ عن سبيلِ اللهِ...﴾[5].

ومنه كون الجار (على) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فارتدا على آثارِهما قَصَصاً﴾[6]، أي: في آثارهما[7].

ومنه قوله: ﴿ودَخَلَ المدينةَ على حينِ غَفْلَةٍ﴾[8]أيْ: في حين غفْلَةٍ[9].

ومنه كون الجار اللام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل إنَّما علمُها عندَ ربِّي لا يجلِّيها لوقتها إلاَّ هو...﴾[10]: قيل إنَّ اللام لام التوقيت، واختلف النحاة فيها، فمنهم من ذهب إلى أنَّها بمعنى (في)، ومنهم من ذهب إلى

---

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٩٩.

(٣) هود: ٨١.

(٤) انظر الأزهية في علم الحروف: ٢٩٦.

(٥) الأعراف: ٨٦، وانظر شـواهد أُخرى: البقرة: ١٠٢، آل عمران: ٤١، ١٢٣، الأعراف: ٢٠٥، الإسراء: ٧٩، الكهف: ١٨، طه: ٣٩، الأنبياء: ٤٢.

(٦) الكهف: ٦٤.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٩١.

(٨) القصص: ١٥.

(٩) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٩١. وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٠٢، يس: ٦٧، الفتح: ٢٩، النجم: ١٢، الحاقة: ٤٤.

(١٠) الأعراف: ١٨٧.

أنها بمعنى (عند)، وهو قول ابن جني[1]. وهي عند الرضي اللام المفيدة للاختصاص، والاختصاص إمَّا أنْ يكون فيه الفعل مختصًا بالزمان لوقوعه قبله أو مختصًا به لوقوعه بعده أو فيه[1].

ومنه قوله: ﴿أقمِ الصلاةَ لدلوكِ الشمسِ...﴾[2]: ذكر ابن هشام[3] أنَّ اللام بمعنى (بعد)، وذكر الواحدي[4] أنَّها للسبب.

ومنه قوله: ﴿هو الذي أَخْرَجَ الذين كفروا مِنْ أهلِ الكتابِ مِنْ ديارهم لأَوَّلِ الحشرِ﴾[5]: اللام لام التوقيت، وقيل إنَّها للتعليل[6].

ومن الجار والمجرور جرُّ الظرف بجار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أمْ تريدون أَنْ تَسْألوا رسولَكم كما سُئِلَ موسى مِنْ قَبْلُ...﴾[7].

وقوله: ﴿لأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُم وأَرْجِلَكُم مِنْ خِلافٍ...﴾[8]، وقوله: ﴿إنَّه يراكم هو وقبيلُه مِنْ حيثُ لا تَرَوْنَهم...﴾[9].

(٢) كونه تابعاً:

ومن ذلك المعطوف، ومنه قوله تعالى: ﴿في الحميم ثم في النَّارِ

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢١٣، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٣٢/٢، حاشية الدسوقي على المغني: ٣٠٧/١.

(٢) الإسراء: ٧٨.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٢٨١.

(٤) انظر البحر المحيط: ٧٠/٦، حاشية الشهاب: ٥٣/٦.

(٥) الحشر: ٢.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ١٧٥/٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٨٠ - ٢٨١، وانظر شاهداً آخر: التغابن: .

(٧) البقرة: ١٠٨.

(٨) الأعراف: ١٢٤.

(٩) الأعراف: ٢٧.

يَسْجَرونَ﴾[1]، وقوله: ﴿وقد خَلَتِ النُّذُرُ مِنْ بينِ يديهِ ومِنْ خَلْفِهِ...﴾[2]، وقوله ﴿يومَ ترى المؤمنين والمؤمناتِ يسعى نورُهم بينَ أيديهم وبأيمانِهم..﴾[3].

ومن ذلك البدل، ومنه قوله تعالى: ﴿يَخْلُقُكُم في بطون أُمَّهاتِكُمْ خلقاً من بعدِ خلقٍ في ظلماتٍ ثلاثٍ...﴾[4]: قوله ﴿في ظُلُماتٍ﴾ بدل من قوله ﴿في بطونِ أُمَّهاتِكم﴾، ويجوز أنْ يكون ظرفاً لـ (خلق)[5].

(٣) كثرة الأوجه الإعرابية فيه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واللاتي تخافونَ نُشوزَهُنَّ فعِظوهُنَّ واهجروهُنَّ في المضاجِعِ...﴾[6]: قوله ﴿في المضاجِعِ﴾ يتعلق بـ (واهجروهن) على أنّه في موضع المفعول فيه، ويجوز أنْ تكون (في) للسبب، وأَنْ تتعلق بـ ﴿نُشوزَهُنَّ﴾[7].

ومنه قوله: ﴿فما يكونُ لك أنْ تَتَكَبَّر فيها﴾[8]: (فيها) ظرف لـ (تَتَكَبَّر)، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال[9].

ومنه قوله: ﴿ومن الليلِ فَتَهَجَّدْ به نافِلَةً لكَ...﴾[10]: ذكر ابن عطية أنَّ الهاء في (به) تعود على وقتٍ مقدَّر، أيْ: وقتاً مِنَ الليل؛ فتكون الباء

---

(١) غافر: ٧٢.
(٢) الأحقاف: ٢١.
(٣) الحديد: ١٢.
(٤) الزمر: ٦.
(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٣٢٨/٧.
(٦) النساء: ٣٤.
(٧) انظر: الدر المصون ورقة: ١٦٧٧، التبيان في إعراب القرآن: ٣٥٤/١.
(٨) الأعراف: ١٣.
(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٥٩/١.
(١٠) الإسراء: ٧٩.

ظرفية، والظاهر أنَّ الهاء تعود على القرآن على أنَّ الباء للملابسة[1].

(٤) التمييز:

ولعل أهم المواضع التي جاء فيها التمييز مجروراً بـ (من) ما يلي:

(١) بعد (كم).

(٢) بعد (كأين).

(٣) بعد (ما) الشرطية.

(٤) بعد العدد.

(٥) في تمييز النسبة المحوَّل عن فاعل.

(١) بعد (كـم):

ومن ذلك قوله: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللهِ...﴾[2]: (من فئةٍ) في موضع نصب على التمييز لـ (كم) في أحد التأويلات[3].

(٢) بعد (كأيـن):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّ من نبيٍّ قَاتَلَ معه رِبِّيُّون كثيرٌ..﴾[4] (من نبيٍّ) في موضع نصب على التمييز في أحد التأويلات[5].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٧١/٦.

(٢) البقرة: ٢٤٩.

(٣) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف (مِنْ) الصفحة ١٢٩٢ وانظر شواهد أخرى في هذه المسألة في الموضع نفسه، وانظر: الأنعام: ٦، الإسراء: ١٧، مريم: ٧٤، ٩٨، طه: ١٢٨، الأنبياء: ١١، الشعراء: ٧، القصص: ٥٨، السجدة: ٢٦، يس: ٣١، ص: ٣، الزخرف: ٦، الدخان: ٢٥، ق: ٣٦، النجم: ٢٦،

(٤) آل عمران: ١٤٦.

(٥) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف (مِنْ) الصفحة: ١٢٩٢. وانظر شواهد أُخرى: يوسف: ١٠٥، الحج: ٤٥، ٤٨، العنكبوت، ٦٠، محمد: ١٣، الطلاق: ٨.

(٣) بعد (ما) الشرطية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما ننسخْ من آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بخير منها أو مثلها...﴾[1] (مِنْ آيةٍ) في موضع نصب على التمييز في أحد التأويلات[2].

(٤) بعد العدد:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذْ تقولُ للمؤمنين أَلَنْ يكفيكُم أَنْ يُمِدَّكُمْ ربُّكم بثلاثةِ آلافٍ من الملائكةِ مُنْزِلين﴾[3]: قوله ﴿مِنَ الملائكة﴾ في موضع نصب على التمييز، ويجوز أَنْ يكون في موضع النعت، فيتعلق بمحذوف[4].

(٥) في تمييز الشبة المحول عن الفاعل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا سمِعوا ما أُنْزِلَ إلى الرسول ترى أعيُنَهُم تفيض مِنَ الدمع...﴾[5]: قوله:(مِنَ الدَّمع) في موضع نصب على التمييز في أحد التأويلات[6].

(٦) نائب الفاعل:

في إنابة الجار والمجرور مناب الفاعل المحذوف خلاف فإن جر بحرف جر زائد فلا خلاف فيه، وإنْ جر بحرف جر أصلي ففيه مذاهب كما في

---

(١) البقرة: ١٠٦.

(٢) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف (مِنْ) الصفحة ١٢٩٢ وانظر شواهد أخرى في المكان نفسه.

(٣) آل عمران: ١٢٤.

(٤) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٣٩٦ ، وانظر شاهداً آخر: آل عمران: ١٢٥.

(٥) المائدة: ٨٣.

(٦) انظر ما في هذا البحث من التضمين، الصفحة: ١٢٦٠. وانظر شاهداً آخر: التوبة: ٩٢.

(همع الهوامع)[1] وغيره:

أ ـ أنَّ النائب المجرور،فيكون المجرور في محل رفع، وهو مذهب الجمهور.

ب ـ أنَّ النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل جُعِلَ مبهماً ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر، أو ضميرٍ ما يدلُّ عليه من ظرف مكان أو زمان، وهو قول الكسائي.

جـ ـ أنَّ النائب حرف الجر وحده، فيكون في موضع رفع، وذكر أبو حيان أنَّ هذا القول قائم على الخلاف في قولهم: مر زيدٌ بعمرٍو، فالمجرور في موضع نصب عند البصريين، وحرف الجر في موضع نصب عند الفراء.

د ـ أنَّ النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل[2].

ولعلَّ ما يتسم به نائب الفاعل في هذه المسألة ما يلي:

(١) كونه مجروراً أوْ حرفَ جر على مذهب الفراء.

(٢) كونه ظرفاً.

(٣) إقامة غير المفعول به مع وجوده.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٦٧، وانظر: الدر المصون، ورقة: ٨٣٦، البحر المحيط: ٢/٢١٣، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/١٨٤.

(٢) انظر بعض ما في التنزيل من هذه المسألة: الفاتحة: ٧، البقرة: ١١، ١٣، ٢٠، ١٠٤، ١٧٣، ١٨٠، ٢٣٣، ٢٥٩، آل عمران: ٢٣، ١٦٧، النساء: ٧٧، ١٤٠، ١٤٨، ١٥٧، المائدة: ٣، ٤٨، ٦٧، ٦٨، ٨٢، الأعراف: ١٤٩، التوبة: ٣٥، يونس: ٥٢، هود: ٧٧، الرعد: ٣٢، النحل: ٢٤، ٣٠. الكهف: ٤٢، طه: ١٠٢، الأنبياء: ٦٠، الحج: ٣٩، ٦٠، المؤمنون: ١٠١، النور: ٢٨، ٣٦، ٥١، ٦٠، الشعراء: ٣٩، ٩٢.

(٤) كون فعله للمعلوم في صيغة المجهول.

(١) كونه مجروراً أوْ حرفَ جرٍ على مذهب الفراء:

وتكاد جميع المواضع التي جاءت في التنزيل تكون من ذلك إلاَّ موضعاً واحداً أنيب فيه الظرف عند بعض النحويين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقد نَزَّل عليكم في الكتابِ أنْ إذا سمعتم آياتِ اللهِ يُكْفَرُ بها ويستَهْزَأُ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديثٍ غيره...﴾[١]، وقوله: ﴿ولمَّا سُقط في أيديهم... قالوا...﴾[٢] وقوله: ﴿يومَ يُحمَى عليها في نارِ جهنَّم..﴾[٣].

وينوب الجار والمجرور عما يعمل عمل الفعل، ومن ذلك قوله: ﴿غيرِ المغضوبِ عليهِم﴾[٤]، وقوله: ﴿وعلى المولودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ...﴾[٥].

ومنه قراءة ابن محيصن الشاذة[٦]: ﴿مصدِّقاً لما بينَ يديهِ من الكتاب ومُهَيْمَناً عليه...﴾[٧].

ويكثر في التنزيل إنابته عن فاعلِ فعلِ القول[٨]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا قيلَ لهم لا تُفْسِدوا في الأرض قالوا إنَّما نحْنُ مُصْلِحون﴾[٩].

---

(١) النساء: ١٤٠.
(٢) الأعراف: ١٤٩.
(٣) التوبة: ٣٥.
(٤) الفاتحة: ٧.
(٥) البقرة: ٢٣٣.
(٦) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٩٩٢، حاشية الشهاب: ٣/٢٥٠، البحر المحيط: ٣/٥٠٢.
(٧) المائدة: ٤٨.
(٨) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع الفاعل أو نائبه، الصفحة: ٨٩٧.
(٩) البقرة: ١١، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٣، آل عمران: ١٦٧، يونس: ٥٢، النحل: ٢٤، ٣٠، الأنبياء: ٦.

(٢) كونـــه ظرفـــاً:

ولم أقف في التنزيل إلاَّ على إنابة الظرف (بين) عن الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وحيل بينَهُم وبينَ ما يَشْتَهونَ...﴾[١]: ذكر الحوفي[٢] أنَّ الظرف قائم مقام الفاعل المحذوف، والظاهر عند أبي حيَّان أنْ يكون نائب الفاعل ضمير المصدر.

(٣) إقامـــة غير المفعول به مع وجوده:

لقد منع البصريون[٣] هذه المسألة، وأجازها الكوفيون والأخفش وابن مالك[٤]. والحق ما عليه الكوفيون ومَنْ تبعهم لأنَّ ما في التنزيل يعززه، ومن ذلك قوله: ﴿كُتِبَ عليكُمْ إذا حَضَرَ أحَدَكُمُ الموتُ إنْ تَرَكَ خيراً الوصيَّةُ للوالِدَيْنِ والأقربِينَ....﴾[٥]: يجوز في (عليكم) أنْ يكون نائباً عن الفاعل على أنَّ (الوصيَّةُ) مبتدأ خبره محذوف، أيْ: فعليكم الوصيَّةُ، أو على أنَّ (للوالدين) وما عطف عليه الخبر، وهي مسألة لا تصح على مذهب البصريين، فالقائم مقام الفاعل عندهم إمَّا (الوصية) وإمَّا ضمير المصدر، وهو الإيصاء. وقيل إنْ (الوصية) لا يصح أنْ ترفع على نائب الفاعل لأنَّها في جواب (إذا) أيْ: فالوصية للوالدين،فالفاء مضمرة[٦].

ومنه قراءة أبي جعفر الشاذة: ﴿ليجزي، قوماً بما كانوا يكسبونَ﴾[٧]

---

(١) سبـا / ٥٤.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٧ / ٢٩٤، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٦٧٠، حاشية الشهاب: ٢١٣/٧، وانظر شواهد أخرى: يونس: ١٩، ٤٧، ٥٤، هـود: ١١٠، الزمـر: ٦٩، ٧٥، فصلت: ٤٥، الشورى: ١٤، ٢١.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ٢٦٥.

(٤) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ٧٧.

(٥) البقـــرة / ١٨٠.

(٦) انظر الدر المصون ورقة / ٦٥١.

(٧) الجاثيـــة / ١٤.

على ما لم يسّم فاعله، وقد لحنُّها أبو عمرو بن العلاء[1] لأنَّهَا تخالف أصله النحوي، والقول نفسه مع الفراء[2]، وحمل بعض النحويين هذه القراءة على أنَّ نائب الفاعل هو ضمير المصدر، وهي عند أبي حيَّان[1] محمولة على فعل ناصب لـ(قوماً)، وهو تكلف لا محوج إليــــه.

ومنه قراءة عـاصـم من السبعة: ﴿وكـذلك نُجِّيْ المؤمنينَ﴾[3]، بنـون مضمومة، وتشديد الجيم وتسكين الياء ونصب (المؤمنين)، وهي لحن عند الزجاج[4]، والفارسي[4] والفراء[5]، وهي عند أبي عبيدة[4] محمولة على أنَّ الفعل مضارع أي: (ننجي)، ولكنَّ فيه إدْغام النون في الجيم، فيكون (المؤمنين) مفعولاً به، وقد ضُعِّفَ هذا القول لأنَّ النون لا تَدغم في الجيم ولا الجيم في النون، ولكن النون تخفي عند الجيم، فلما خفيت خزلوها خطأ، فكتبت في المصحف بنون واحدة، وهو قول ابن خالويه[6]، وغيره.

وذهب آخرون إلى أنَّ الفعل ماضٍ مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير المصدر، فيكون (المؤمنين) مفعولاً به.

والصحيح في هذه المسألة مذهب الكوفيين وغيرهم في إقامة غير المفعول مع وجوده على ما فيه من تسكين الفعل، ولا ضرورة تدعو إلى جعل (المؤمنين) منصوباً بفعل مضمر كما مر في القراءة السابقة.

---

(١) انظر البحر المحيط : ٨ / ٤٥، وانظر: حاشية الشهاب: ٨ /١٨، الكشاف: ٣/٥١١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣/٤٦، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٥٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣٦٥.

(٣) الأنبيـــاء / ٨٨.

(٤) انظر : البحر المحيط : ٦ / ٣٣٥.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢١٠.

(٦) انظر القراءات ، لوحة / ٣٣٧ ـ ٣٣٨، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٢٥، البحر المحيط: ٦/٣٣٥، حاشية الشهاب: ٦/٢٧٠، تفسير القرطبي: ١١/٣٣٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٦٤، الكشاف: ٢/٥٨٢، حجة القراءات/٤٦٩.

ويمكن أنْ يعدَّ من ذلك قوله تعالى: ﴿وما قتلوه وما صلبوه ولكِنْ شُبِّهَ لهم..﴾[1] حملاً على قول من أجازَ أنْ يكون (لهم) نائباً عن الفاعل، والأظهر أنْ يكون نائب الفاعل ضميراً عائداً على القتل أو الصلب[2].

(٤) كـون فعله للمعلوم في صيغـة المجهول:

ومن ذلك قراءة أبي عمرو من السبعة: ﴿ونُزِلَ الملائكةُ تنزيلاً﴾[3]، على أنَّ الفعل مخفف ومبني للمفعول، وخرجت هذه القراءة على حذف مضاف أي: ونُزِلَ نزولُ الملائِكةِ، والظاهر فيها أنْ يكون الفعل محمولاً على تلك الأفعال التي للمعلوم[4] ولكنها في صيغة المجهول نحو: زُكِمَ وجُنَّ، ولست أتفق مع ابن جني[4] في أنَّ القياسَ على ما سمع من ذلك مردود مرذول.

ومنه قوله تعالى: ﴿تدورُ أعْيُنهم كالذي يُغْشى عليهِ مِنَ الموتِ﴾[5]، ويظهر لي أنَّ جعل المرفوع بعد هذه الأفعال فاعلاً أولى من كونه نائباً عن الفاعل لأنَّ المعنى عليه..

** .. ** .. ** .. ** .. **

---

(١) النســاء / ١٥٧.
(٢) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٨٤٥، الكشاف: ١ / ٥٨٠.
(٣) انظر هذه الأفعال في المخصص: ١٥ / ٧٢ - ٧٣، وانظر: شذا العرف في فن الصرف/ ٥٥، اتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل: / ٧.
(٤) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/١٢١، وانظر: البحر المحيط: ٦/٤٩٤، حاشية الشهاب: ٦/٤٢٧.
(٥) الأحــزاب / ١٩.

الفصل الثالث

المصادرُ المؤوّلة مِن الحُروف المصدريّة وما في حيّزها

ذكر ابن مالك في (شرح التسهيل)[1] أنَّ الموصولات الحرفية هي: أنْ الناصبة مضارعاً، وهي توصَلُ بفعل متصرِّف مطلقاً. و(أنَّ)، وهي توصل بمعموليها. و(كي)، وهي توصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً أوْ تقديراً. و(ما)، وهي توصل بفعل متصرف غير أمر. و(لو).

ومن هذه الموصولات التي يسبك منها مصدر: (الذي)،اللام المكسورة والمفتوحة، إذْ، كيــــف.

وإليـــك التفصيـــل في هذه المسألة:

المصادر المؤوَّلة من (ما) وما في حيِّزهـــــا :

ذكر ابن مالك[2] أنّها توصل بفعل متصرف غير أمر. وأكثر ما يكون

---

(١) انظر: ١ / ٢٤٩ ـ ٢٥٩، وانظر في هذه المسألة: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٠٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٥٦/٨، ١٤٢، اللمع في العربية: /١٩٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٥/٢، المقدمة المحسبة: ٢٢٢/١، الأشباه والنظائر: ٢٠٨/١.

(٢) انظر شرح التسهيل : ١ / ٢٥٢ ـ ٢٥٥.

ماضياً، وأنّها تقع هي وصلتها موقع ظرف الزمان، وهي في هذه الحالة لا توصل في الغالب إلاّ بفعل ماضي اللفظ مثبت أو منفي بـ (لم)، وذكر أنّها قد توصل بمضارع، وعزّز قوله بشاهد شعري، وقد توصل بجملة اسمية.

وذكر ابن خروف أنّ (ما) المصدرية حرف باتفاق، وذكر ابن هشام[1]، وغيره[2] أنّ الأخفش صرّح باسميتها، وعليه فهي كالموصولة والموصوفة في احتياجها إلى عائد.

وذكر المالقي[3] أنّ بعض الكوفيين والأخفش يجعلها اسمية إذا كانت مصدرية.

وبعد فتكثر في التنزيل المصادر المؤوّلة من (ما) وما في حيزها، ولعل ما يعزز ذلك ما في سورة البقرة[4] منها، ولعل أهم المواضع التي يمكن أنْ تعدّ فيها مصدرية ما يلي:

(١) فيما لا يصح فيه أن تكون موصولة أو موصوفة أو استفهامية لعدم توافر الشروط.

(٢) فيما هي فيه مصدرية ظرفيـــة.

(٣) فيما يعود عليها ضمير على أنّها اسميـــة.

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤٠٢.
(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ١٤٢، الأزهية في علم الحروف: /٨١ـ٨٦، رصف المباني/٣١٣.
(٣) انظـــر رصف المباني / ٣١٥.
(٤) انظر: الآيات: ٣، ١٠، ١٣، ٢٠، ٣٢، ٤١، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٨، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٨، ٩٠، ٩٥، ١٠٢، ١٠٩،١٣٤، ٢٣٤، ١٣٧، ١٤٦، ١٥٧، ١٦٤، ١٦٧، ١٨١، ١٨٥، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨١، ٢٨٦.

(٤) فيما فيه أنَّ صلتها جملة فعلية فعلها مضارع أو جملـة اسميـة.

* .. * .. * .. *

(١) فيما لا يصح فيه أن تكون موصولة أو موصوفة أو استفهامية لعدم توافر الشـــروط:

ومن ذلك خلو ما يمكن أنْ يكـون صلة أوْ صفـة للمـوصوف من العائد، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تكونوا كالذين تفرَّقوا واختلفوا من بعدِ ما جاءَهم البيناتُ...﴾[١]: (ما) مصدريَّة لأنَّه ليس في الكلام عائد عليها إذا عدَّت موصولة، فقوله (البينات) فاعل الفعل (جاءهم)، وعليه فلا يصح أنْ يكون ضميراً مستتراً[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿لقد جاءكم رسـولٌ مِنْ أنْفُسِكم عزيزٌ عليهِ مـا عَنِتُّم..﴾[٣]: الظاهر في (ما) أنْ تكون مصدريَّة والمصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيِّزها فاعل (عزيز)، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره (عزيز)، والجملة الاسمية في موضع النعت لـ (رسول). وأجاز الحوفي[٤] أنْ تكون موصولة والأوَّل أظهر لأنَّ (عنت)[٥] لازم إلَّا إذا حُمِل على معنى اكتساب الإثم، أوْ على أنَّ المعنى: عزيز عليه ما أعنتكم أي: ما أوردكم العنت والمشقة.

ومـن ذلـك قـولـه: ﴿حتى إذا ضـاقت علـيهـمُ الأرْضُ بـمـا

---

(١) آل عمـران / ١٠٥.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٣ / ١٥٩.

(٣) التوبـة / ١٢٨، وانظر: آل عمران / ١١٨.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥/١١٨، وانظر: التبيان في تفسير القرآن: ٥/٣٢٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٦٣، حاشية الشهاب: ٤/٣٨٠، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٩٩.

(٥) انظر: لسان العرب، تاج العروس (عنت).

رَحُبَتْ....﴾[1] (ما) مصدرية لأنَّ الفعل (رَحُبَتْ) لازم[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعدِ ما رأوا الآياتِ....﴾[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن بعد ما أصابهم القرح﴾[4]، المصدر المؤول من (ما) وما في حيزها في موضع جر على الاضافة[5].

ومن ذلك عدم توافر شروط حذف العائد على احتمالِ كونها موصولة، ومنه قوله تعالى: ﴿سَنَجزي الذين يَصْدِفونَ عن آياتِنا سوءَ العذابِ بما كانوا يَصْدِفون﴾[6]: (ما) في (بما) مصدريَّة ولا يصح أَنْ تكون موصولة لاختلاف العاملين والخافضين[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿سلامٌ عليكم بما صبرتم....﴾[8]: (ما) مصدرية أي: بصبرِكم، وأجاز أبو جعفر الطوسي أَنْ تكون موصولة أي: بما صبرتم عليه[9].

ومنه قوله: ﴿لِتُجْزى كلُّ نفسٍ بما تَسْعى﴾[10]: (ما) مصدريَّة، وأجاز أبو البقاء[11] أَنْ تكون موصولة على تقدير العائد أي: بما تسعى فيه، ويؤخَذُ عليه أنَّه مجرور بحرف غير الذي جُرَّ به الموصول[12].

---

(1) البقـرة / ١١٨.
(2) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٩٩، وانظر: لسان العرب (رحب).
(3) يوسـف /٣٥.
(4) آل عمران / ١٧٢، وانظر شاهداً آخر: البينـة / ٣.
(5) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٤٩٤.
(6) الأنعـام / ١٥٧.
(7) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١ / ٣١٠.
(8) الرعـد / ٤.
(9) انظر ما في هذا البحث من حذف عائد الموصول، الصفحة/ ٤٦٤.
(10) طـه / ١٥.
(11) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٨٧، وانظر الكشاف: ٥٣٢/٢.
(12) انظر شواهد أخرى: النور: ٥٥، الفرقان: ٧٥، الشعراء: ٢٠٧، النحل: ٥٢، ٨٥، القصص: ٤٣، السجدة: ١٤، الشورى: ١٤، ٢٨، الجاثية: ١٧، ٣٤، البينة: ٣.

ومن ذلك أيضاً خلو المعطوف على الصلة من العائد، ومنه قوله تعالى: ﴿فاكهينَ بما آتاهم ربُّهم ووقاهُمْ ربُّهم عذابَ الجحيم﴾[1]: (ما) مصدريَّة وقد استبعد الشهاب[2] أَنْ تكون موصولة لخلو ﴿ووقاهم ربُّهم...﴾ من العائد، ويمكن أَنْ يكون التقدير: ووقاهم به، وفيه خروج على ما أصله النحويون.

ومن ذلك كونها لغير عاقل، ومنه قوله تعالى: ﴿والسماءِ وما بناها﴾[3]، (ما) مصدريَّة أي: وبنائِها، ولا يصحُّ أَنْ تكون موصولة إلاَّ إذا كانت بمعنى (مَنْ) فيعود عليها الضمير المستتر في (بناها)[4].

ومنه قوله: ﴿والأرض وما طحاها﴾[5]، وقوله: ﴿ونفسٍ وما سوَّاها﴾[6].

ومن خلوها من شروط (ما) الاستفهامية بقاء الألف مع الخافض في أحد التأويلات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال فَبِما أغويتَني لأَقْعُدَنَّ لهم صراطَكَ المستقيم﴾[7]: الباء للقسم و(ما) مصدريَّة، وقيل إن الباء بمعنى اللام على أنَّها للعلة.

وذكر الزمخشري[8] أنَّه قيل إنَّ (ما) استفهامية، وذكر أنَّ إثبات الألف مع الجار قليل شاذ. وهذا القول مناقض لقوله في سورة (يس) في قوله تعالى: ﴿بما غفر لي ربِّي﴾[9]: «ويحتمل أَنْ تكون استفهامية يعني بأيِّ

(١) الطـور / ١٨.
(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٨ / ١٠٣، وانظر البحر المحيط: ١٤٨/٨.
(٣) الشمس / ٥.
(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٥١٦/٢، تفسير القرطبي: ٧٤/٢٠، التبيان في تفسير القرآن: ٣٥٧/١٠، إعراب ثلاثين سورة: ٩٨.
(٥) الشمس / ٦.
(٦) الشمس / ٧.
(٧) الأعـراف / ١٦.
(٨) انظر: الكشاف: ٦٩ - ٧٠.
(٩) يـس / ٢٧.

شيءٍ غَفَر لي ربِّي . . . . إلاَّ أَنَّ قولَك (بمَ غَفَرَ لي) بطرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزاً. . . . . . . »[1].

وذكر السمين الحلبي[2] أنَّه يجوز إثبات الألف في ضرورة أو في قليل الكلام. وإثباتها عند ابن جني[3] أضعف اللغتين. وإثباتها عند ابن يعيش[4] وابن هشام[5] وأبي حيَّان[6] وغيرهم من باب الضرورة.

وقد عدَّ ابن هشام[5] قراءة عيسى بن عمر وعكرمة الشاذَّة: «عمَّا يتساءلونَ»[7]، نـــادرة.

والألف لا بدَّ مِنْ سقوطِها عند الرضي: «وقد تُحذَفُ ألف (ما) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جر أَوْ مضاف، وذلك لأنَّ لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار عنها، فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر، وجعل حذف الألف دليل التركيب. . . . »[8].

ويتراءى لي أَنَّ قول أبي القاسم الزمخشري في سورة (يس) أكثر احتراماً للقراءة القرآنيـة، لأنَّه يجب القيـاس عليها، من غيـر تفضيل أَوْ ترجيح، ولا ضير في ذلك، وقد ورد في كلام العرب شعره ما يعزز هذه القراءة﴾[9].

---

(1) الكشــاف / ٣ / ٣٢٠.
(2) انظــر : خزانة الأدب : ٢ / ٥٣٧.
(3) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٤٧.
(4) انظر: شرح المفصل : ٤ / ٨ ـ ٩
(5) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٣٩٤.
(6) انظر البحــر المحيط : ٧ / ٣٣٠.
(7) النبــأ / ١.
(8) شرح الرضي على الكافيــة / ٢ / ٥٤.
(9) انظر : التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٨٠، تفسير القرطبي: ١٠٩/٥، معاني القرآن للفراء: ٢/٣٧٥، حاشية الشهاب: ٢٣٧/٧.

ومنه قوله تعالى: ﴿قال ربِّ بما أغْوَيْتَنـي....﴾[1].

(٢) فيما هـي فيه مصدريَّة ظرفيـة:

وتشيع (ما) المصدرية الظرفيـة في التنزيل، ولعلَّ أهمَّ مواضعها ما يلي:

أ ـ في (كلَّمـــا):

ذكر ابن هشام[2] أنَّ (كلُّ) في (كلمَّا) منصوبة على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى. وذكر أنَّ (ما) إمَّا أنْ تكون حرفاً مصدريًّا، وإمَّا أنْ تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع النعت، والأوَّل هو الظاهر عنده.

وذكر الشهاب[3] أنَّ تسميتها بالشـرط جاء من كـلام الفقهاء، وذكـر السفاقسي أنَّها سميت شرطاً لاقتضائها جواباً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يكاد البرقُ يخطِفُ أبصارَهم كلَّما أضاء لهم مَشَوْا فيه....﴾[4]، أي: كلُّ وقت إضاءة.

ومنـه قولـه: ﴿كلَّما دخـل عليهـا زكـريا المحـرابَ وجَـدَ عنـدَهـا رِزْقاً....﴾[5]، أي: كلُّ وقت دخول[6].

(١) الحجـر / ٢٩.
(٢) انظـر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٦٦ ـ ٢٦٧.
(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٣ / ٢٦٨، وانظر: البحر المحيط:٣/ ٥٣٣، وانظر: الدر المصون ورقة/١٤٣، التبيان في إعراب القرآن:١/٣٧، البحر المحيط: ١/٩٠.
(٤) البقـــرة / ٢٠.
(٥) آل عمـــران / ٣٧.
(٦) انظر حاشيـة الدسوقي على المغني: ١ / ٢٩٢.

ومنه قوله: ﴿كلمَّا رُدُّوا إلى الفتنة أُرْكِسوا فيها﴾[1].

ب ـ فيما فيه أنَّ صلتها جملة ماضوية:

ومن ذلك كون الفعل (دام) وفاعله صلة لها، وهي لا تكون معه إلَّا مصدرية ظرفية، ومنه قوله تعالى: ﴿ومنهم مَنْ إنْ تأمَنْهُ بدينارٍ لا يؤدِّهِ إليك إلَّا ما دُمْتَ حيًّا﴾[2]: القول في (ما) كالقول فيها في (كلمَّا)، وتقدير الكلام على كونها ظرفيَّة، أي: مدَّةَ دوامِكَ حيًّا[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وكنتُ عليهم شهيداً ما دُمْتُ فيهم....﴾[4]، وقوله: ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دُمْتُ حيًّا.....﴾[5].

وتكون صلتها جملة فعلية ماضوية فعلها غير (دام)، وتشيع فيها الأوجه الجائزة، فيجوز أنْ تكون شرطية أَوْ موصولة أوْ موصوفة، أَوْ مصدرية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فانكِحوا ما طابَ لكم مِنَ النساءِ مثنى وثُلاثَ ورُباعَ....﴾[6]، فـ(ما) يجوز فيها أنْ تكون موصولة على أنَّها للعاقل بمعنى (مَنْ)، وأنْ تكون موصوفة، والجملة الفعلية في موضع النعت، وأنْ تكون مصدرية على أنَّ المصدر المؤول منها وممَّا في حيِّزها مؤوَّل باسم الفاعل، وأنْ تكون مصدريَّة ظرفية أيْ: مدَّة يطيب فيها النكاح. والأولى أنْ تكون موصولة[7].

---

(1) النساء / ٩١، وانظر شواهد أخرى: المائدة: ٧٠، هود: ٣٨. الإسراء: ٩٧، الأنبياء: ٢٢، السجدة: ٢٠، نوح: ٧.
(2) آل عمران / ٧٥.
(3) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٧٣.
(4) المائدة / ١١٧.
(5) مريم / ٣١، وانظر شواهد أخرى: المائدة: ٢٤، ٩٦، هود: ١٠٧، ١٠٨.
(6) النساء / ٣.
(7) انظر: الدر المصون ورقة / ١٥٦٦، البحر المحيط: ١٦٢/٣، تفسير القرطبي: ١٣/٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿إلاَّ الذين عاهدتم عندَ المسجد الحرام فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم....﴾[1]: (ما) مصدريَّة ظرفية، أيْ: مدة استقامتهم لكم. وذكر أبو البقاء[2] أنَّها شرطية أيْ: ما استقاموا لكم فاستقيموا لهم لأنَّ الفاء في جوابها. وجعل الشهاب[3] الفاء زائدة على كونها مصدرية ظرفية.

ويتراءى لي أنَّ قول ابن مالك[4] وأبي علي الفارسي[4] وأبي البقاء في أنَّ المصدريَّة الظرفية يصح أنْ تكون شرطية جازمة يغنينا عن تكلف زيادة الفـــاء.

ومنه قوله تعالى: ﴿يُضَاعفُ لَهُمُ العذابُ ما كانوا يستطيعون السمعَ وما كانوا يُبْصِرون﴾[5]: (ما) مصدرية ظرفية، أيْ: مدة كونهم يستطيعون.

ويجـوز أنْ تكون مـوصولـة على حذف البـاء، أي: بالـذي كـانـوا يستطيعونه، ولا ضرورة إليه. ويجوز أنْ تكون نافية[6]، وهو أظهر الأقوال عندي.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أُبرِّيءُ نفسي إنَّ النفسَ لأَمَّارَةٌ بالسوءِ إلاَّ ما رَحِمَ ربِّي.....﴾[7]: يجوز في (ما) أنْ تكون مصدريَّة ظرفية، وأنْ تكون موصولة بمعنى (مَنْ)[8].

---

(١) التوبـــة / ٧.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٣٦.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٤ / ٣٠٢، وانظر البحر المحيط: ١٢/٥.

(٤) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٩٨.

(٥) هـــود / ٢٠.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٢١٢، التبيان في إعراب القرآن: ٦٩٣/٢، تفسير القرطبي: ١٩/٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠/٢، معاني القرآن للفراء: ٨/٢.

(٧) يوســف / ٥٣.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه، الصفحة / ٤٤١.

ومن ذلك قوله: ﴿وَلِيُتَبِّروا ما عَلَوْا تتبيراً﴾[1]: يجوز في (ما) أنْ تكون مصدريَّة أي: علوُهم، وأنْ تكون مصدريَّة ظرفية، أي: مدةُ عُلُوُهم، وأنْ تكون موصولة على حذف العائد[2].

جـ ـ فيما فيه أنَّ صلتها جملة فعلية فعلها مضارع:

ومن ذلك كون صلتها مضارعاً مسبوقاً بـ (لم) حرف القلب، ومنه قوله تعالى: ﴿لا جُناحَ عليكم إنْ طلَّقْتُم النساءَ ما لم تمسُّوهُنَّ أوْ تفرِضوا لَهُنَّ فريضةً...﴾[3]: يجوز في (ما) ثلاثة أوجه:

١ ـ أنْ تكون مصدريَّة ظرفية على حذف مضاف، أيْ: مدَّة عدم المسيس، وهو الظاهر لأنَّ المعنى عليه بيِّنٌ.

٢ ـ أنْ تكون شرطية، فتكون من باب قولنا: إنْ تأتِ إنْ تُحْسِنَ إليَّ أُكْرِمْك.

٣ ـ أنْ تكون موصولة على أنَّها بدل من (النساء)[4].

ومن ذلك كون صلتها فعلاً مضارعاً، ووقفت في التنزيل على موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿بل إيَّاهُ تَدْعونَ فيكشف ما تَدْعونَ إليه إنْ شاءَ...﴾[5] الظاهر في (ما) أنْ تكون موصولة، وأجاز ابن عطية أنْ تكون ظرفيـة، وقيل إنَّ وصلها بالمضارع قليل، أيْ: مَدَّةَ دعائكم، وأجاز أيضاً

---

(١) الإسـراء / ٧.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨١٤، البحر المحيط: ٦/١١، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٨. وانظر شواهد أخرى: هـود: ٨٨، طه: ٧٢، التغابن: ١٦.

(٣): البقـرة / ٢٣٦.

(٤) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/ ٤١٨، الدر المصون ورقة/ ٨٥٤ البحر المحيط: ٢/٢٣١، البيان في غريب إعـراب القرآن: ١/١٦٢، التبيـان في إعراب القرآن: ١/١٨٨، تفسير القرطبـي: ٣/١٩٩.

(٥) الأنعـام / ٤١.

أنْ تكون مصدريّة على حذف مضاف أي: فيكشف موجب دعائكم. ويجوز أنْ تكون نكرة موصوفــة[1].

(٢) فيما يعود عليها ضميـــر على أنّها اسميــة:

ومن ذلـك قولـه تعالى: ﴿فمـا كانـوا ليؤمنـوا بمـا كـذّبـوا بـهِ مِنْ قبلُ...﴾[2]:

ذكر ابن عطية أنَّ (ما) يجــوز فيها أنْ تكون مصدريّة، أيْ: بتكذيبهم من قبل على أنَّ الباء للسبب، وعليه فهي اسمية على مذهب الأخفش لأنَّ الضمير في (بِهِ) يعود عليها[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وكُلاًّ نقصُّ عليكَ مِنْ أنباء الرُّسُـلُ ما نُثَبِّتُ بِـه فؤادَك﴾[4].....: يجوز في (ما) عند أبي حَيَّــان[5]، أنْ تكون موصولة، وهو الظاهر وأنْ تكون مصدريّة مع عودة الضميـــر عليها.

ومنه قوله تعالى: ﴿واتَّبِع الذينَ ظَلَمُوا ما أُترِفُوا فيه....﴾[6]: أجاز الزمخشري[7] أنْ تكون (ما) مصدريّة، أيْ: واتَّبَعُوا الإتراف، والظاهر عند غيره أنْ تكون موصولة لعودة الضمير عليها.

ومنه قوله تعالى: ﴿وحاقَ بهم ما كانوا به يَسْتَهْزِئونَ﴾[8]: الظاهر في (ما) أنْ تكون موصولة، وأجاز الشهاب[9] أنْ تكون مصدريّة مـع عودة

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤ / ١٢٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٩٦.
(٢) يونــس / ٧٤.
(٣) انظر البحر المحيط: ٥ / ١٨١، حاشيــة الشهاب: ٥ / ٥.
(٤) هـــود / ١٢٠.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٢٧٤.
(٦) هـــود / ١١٦.
(٧) انظر: الكشاف: ٢ / ٢٩٨، وانظر: البحر المحيط: ٥ / ٢٧٢.
(٨) النحـــل / ٣٤.
(٩) انظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٣٣٠.

الضمير عليها.

ومنه قوله تعالى: ﴿فاستَمِعْ لِما يُوحى﴾[1]: الظاهر في (ما) أنْ تكون موصولة لعودة الضمير المستتر في (يُوحَى) عليها، وأجاز الشهاب أنْ تكون مصدريّة[2].

(٤) فيما فيه أنَّ صلتها جملة فعلية فعلها مضارع أوْ جملة اسمية:

ذكر ابن مالك في (شرح التسهيل)[3] أنَّ (ما) غير الظرفية قد توصل بمضارع، وعزَّز قوله بشاهد من الشعر.

ولست أتفق معه فيما ذهب إليه إنْ كان المراد بـ (قد) هو (ربَّما)، ولست أذهب إلى التفرقة بين كون صلتها فعلاً ماضياً أوْ مضارعاً في الكثرة لأنَّ في التنزيل فيضاً من كون صلتها مضارعاً[4]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فافعلوا ما تُؤْمَرونَ﴾[5]: يجوز في (ما) أنْ تكون موصولة والعائد محذوف، أيْ تؤمَرونَ به، فحذف الخافض والضمير بالتدريج. ويجوز أنْ تكون مصدريّة، وهو قول الزمخشري[6]، وذهب أبو حيان[7] إلى أنَّ هذا

---

(١) طـه / ١٣٧.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٦ / ١٩٣، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٧٦، آل عمران: ٦١، فاطر: ٣٧، الأحزاب: ٢٣.

(٣) انظر شرح التسهيل: ١ / ٢٥٤.

(٤) انظر: البقرة: ٦١، ٦٨، ٧٩، ١٤٦، ١٦٤، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٧١، ٢٨٣، آل عمران: ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٣، ١٥٧، ١٦٧، ١٨٠، ١٨٨، النساء: ١١، ٤٣، ٩٤، المائدة: ٨، ١٤، ٢٠، ٦٦، ٧٠، ٧١، ٨٩، الأنعام: ٩، ١٩، ٢٠، ٣١، ٤١، ٨٠، ١٠٠، ١٣٤، الأعراف: ٣، ١٠، ١١٧، ١٩٠، الأنفال: ٣٩، ٤٧، ٤٨، التوبة: ٣١، ٣٦، ٧٤، ٩١، ١١٥، يونس: ١٨.

(٥) البقرة / ٦٨.

(٦) انظر: الكشاف: ٢ / ٣٩٩.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٧٠.

القول محمول على مذهب مَنْ يجيز سبك المصدر من (ما) والفعل المبني للمجهول، والصحيح عنده عدم الجواز، وقد ردَّ الشهاب[1] ما ذهب إليه أبو حيان لأنّه ليس محل خلاف لأنَّ الخلاف في المصدر الصريح في انحلاله إلى حرف مصدري وفعل المفعول. وقد أجاز المسألة أبو البركات بن الأنباري[2] وأبو البقـاء[3] .

ومنه قوله تعالى: ﴿فاصدَعْ بما تُؤمَرُ...﴾[4] : القـول فيها مثل سابقتها.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللهِ ورحمةٌ خيرٌ مِمَّا يَجْمَعونَ﴾[5]: يجوز في (ما) أنْ تكون مصـدريَّة ، وأنْ تكـون موصـولة أوْ مـوصوفة على حذف العائد[6] .

وذكر ابن مالك في (شرح التسهيل)[7] أيضاً أنَّها قد تـوصل بجملة اسمية، وعزز قوله ببيتين من الشعـر.

ومما جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا يا موسى اجعلْ لنا إلٰهاً كما لَهم آلِهَةٌ....﴾[8]: ذكر بعض النحويين أنَّ (ما) موصول حرفي أي: كما ثبت لهم آلِهَةٌ، فيكون في الكلام حذف صلة الموصول وإبقاء معمولها، وهي مسألة لا تصح عند ابن مالك لأنَّ فيها حذف صلة الموصول الحرفي وبقاء معمولها.

---

(١) انظر: حاشية الشهاب : ٥ / ٣٠٨.
(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن:٢/ ٧٢ ـ ٧٣.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن:٢/٧٨٧، وانظرْ: تفسير القرطبي: ١/٦١.
(٤) الحجـر / ٩٤.
(٥) آل عمران / ١٥٧.
(٦) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٤٦٦، التبيان في إعراب القرآن:١/٣٠٥.
(٧) انظـر / ١: ٢٥٤.
(٨) الأعـراف / ١٣٨.

وذكر بعض النحويين أنَّ (ما) موصول اسمي أي: كالذي استقر لهم، فيكون (آلهة) بدلاً من ذلك الضمير المستتر في (استقر)، وهو الظاهر.

وأجاز بعضهم أنْ تكون مصدريَّة موصولة بالجملة الاسمية، وقيل إنَّ الكاف كافة لـ(ما) ولذلك جاءت الجملة الاسمية بعدها[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿هأنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم بِهِ عِلْمٌ...﴾[٢]: يجوز في (ما) أنْ تكون موصوفة، والجملة بعدها في موضع النعت. ويجوز أنْ تكون موصولة وما بعدها صلتها. وقيل إنَّها مصدريَّة، والجملة الاسمية صلتها، وهي مسألة لا تصح إلاَّ على مذهب الأخفش ومن يدور في فلكه في عودة الضميـر عليها[٣].

المصادر المؤوَّلـة من (الذي) وما في حيِّزهــا:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وخُضْتُم كالذي خاضوا....﴾[٤]: الكاف في (كالذي) نعت لمصدر محذوف عند أبي البقاء[٥] والفراء[٦]، وغيرهما، أيْ: كالخوض الذي خاضوه على أنَّ (الذي) اسم موصول حذف عائده. وأجاز قوم أنْ تكون النون محذوفة، أيْ: وخضتم كخوض الذين خاضوا.

وأجاز الفراء[٧] ويونس[٧] وأبو علي الفارسي[٧] أنْ يسبك من (الذي)

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٣٥، ٤٠، البحر المحيط: ٣٧٨/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٢/١، حاشية الشهاب: ٢١١/٤، الكشاف: ١١٠/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٣/١، خزانة الأدب: ٤٩٣/٤.

(٢) آل عمــــران / ٦٦.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ١٢٦٢.

(٤) التوبـــة / ٦٩.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٥٠.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٦٩.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٧٠٩. وانظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٣١٥/١.

وما في حيِّزه مصدر مؤول أي: وخضتم كخوضهم، وارتضاه ابن خروف(*) وابن مالك(١). وذكر المرادي(٢) أنَّ (الذي) في هذه المسألة لا بدَّ له من عائد مع كونه يُسْبَك منه وممَّا في حيِّزه مصدر.

وذكر ابن هشام(*) أنَّ محمد بن مسعود الزكي ذهب في كتابه (البديع) إلى أنَّ (الذي) و(أنْ) يتقارضان، فيقع (الذي) مصدراً، وتقع (أنْ) بمعنى (الذي)، والأخيـــر قول غريب.

وذكر السيوطي(٣) أنَّ (الذي) موصول حرفي لا يحتاج إلى عائد، وهو أظهر عندي من قــول المرادي، وهــو قول يونس بن حبيب(٤).

ويتراءى لي أنَّ حمل النص على ظاهره أولى من الالتجاء إلى التأويل، إذْ يمكننا أنْ نحمل (الذي) على أنَّه جمع كقوله تعالى: ﴿كمثل الذي استوقَدَ نـاراً﴾(٥) بدليـل قولـه تعالى: ﴿ذَهَبَ اللهُ بنـورِهم﴾(*)، وذكـر السيوطي(٦) أنَّه قيل إنَّ (الذي كـ (مَنْ) يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وذكر أبو حيان(*) أنَّه لم يُسْمَعْ في المثنَّى.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذلك الذي يُبَشِّر اللهُ عبادَهُ.....﴾(٧): أجاز يونس أن يكون (الذي) وما في حيِّزه مصدراً مؤولاً(٨).

ومنه قوله تعالى: ﴿تماماً على الذي أَحْسَنَ﴾(٩): الظاهر في (الذي) أنْ

---

(١) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ٣٧.
(٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/٢٠٣.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١ /٢٨٥.
(٤) انظر: شرح التسهيل : ١ / ٢٤٥.
(٥) البقـــرة / ١٧.
(٦) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/٢٨٥.
(٧) الشـــورى / ٢٣.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف عائد الموصول، الصفحة / ٤٦٤.
(٩) الأنعـام / ١٥٤.

يكون موصولاً، وجاء في (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج: «وقيل: تماماً على إحسانِهِ. أيْ: إحسان موسى بطاعَتِهِ، فيكون مصدراً...»[1].

وذكر ابن مالك (في شرح التسهيل)[2] أنَّ هذا القول قول الفراء، وأنَّ الفراء أجاز أيضاً أنْ يكون (الذي موصوفاً بـ (أحْسَنَ).

المصادر المؤوَّلة بِنْ (لو) وما في حيِّزهـــا:

ذكر ابن مالك[3] أنَّ علامة (لو) المصدرية أنْ يصلح وضع (أنْ) في موضعها وأنَّ أكْثَرَ وقوعها مصدرية بعد ما يدل على تَمَنٍّ، وأنها لا توصل إلاَّ بفعل متصرف ماضٍ أوْ مضارعٍ، وذكر أنَّ أكثر النحويين لا يذكرونها في الحروف المصدرية، ومِمَّنْ ذكرها أبو علي الفارسي والفرَّاء والتبريزي وأبو البقاء.

وذكر ابن هشام[4] أنَّ أكْثر وقوعهـا بعدَ (ودَّ) أوْ (يَـودُّ) ولم يذكـر المالقي[5] (لو) المصدرية في أقسامها.

وذهب صاحب (إعراب القرآن)[6] المنسوب إلى الزجاج إلى أنَّ (لو) في ذلك زائدة وفي الكلام (أنْ) المصدرية محـــذوفـة.

ومما جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أحدُهم لَوْ يُعَمَّرُ ألفَ سنةٍ...﴾[7] أي: يود أحدَهم تعميرَ ألف سنة[8].

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١ / ٣٧٣.
(٢) انظــر: ١ / ٢٤٥ ـ ٢٤٦.
(٣) انظر: شرح التسهيل: ١ / ٢٥٦ ـ ٢٥٧، وانظر: البرهان في علوم القرآن: ٤/٣٧٣.
(٤) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٥٠ ـ ٣٥١.
(٥) انظر رصف المباني: ٢٨٩ ـ ٢٩١.
(٦) انظر: ٢/٤٣٨ ـ ٤٣٩.
(٧) البقرة: ٩٦.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري (أنْ) الصفحة: ٧٢٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿ودَّ كثيرٌ من أهل الكتابِ لَوْ يردُّونكم مِنْ بعدِ إيمانِكُمْ كفَّاراً...﴾[1]: القول فيها مثل سابقتها[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ودَّت طائِفةٌ مِنْ أهْلِ الكتابِ لو يُضلُّونَكُم...﴾[3]: القول فيها مثل سابقتيها[4].

والقول نفسه في (لَوْ) المتلُوة بـ (أَنَّ) المصدرية لأنَّ المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيِّزها في موضع رفع على أنَّه فاعل لفعل محذوف في أحد التأويلات[*] ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ يأتِ الأحزابُ يودُّوا لَوْ أنَّهُم بادون في الأعرابِ...﴾[6]، وقوله: ﴿تودُّ لَوْ أنَّ بينَها وبينَه أمَداً بعيداً﴾[7].

ويجوز أَنْ تكون مصدريَّة بعد غير (وَدَّ) أَوْ (يَودُّ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وماذا عليهم لو آمَنُوا باللهِ واليومِ الآخِرِ...﴾[8]: يجوز أنْ يكون الكلام قد تمَّ بقوله ﴿وماذا عليهم﴾، ثم استأنَفَ الكلامَ بقوله: ﴿لو آمنوا﴾، فيكون جواب (لو) محذوفاً، أيْ: لحصلتِ السعادةُ.

ويحتمل أنْ يكون الكلام قد تمَّ بقوله ﴿لَوْ آمنُوا﴾، وعليه فـ (لو)

---

(١) البقرة: ١٠٩.
(٢) انظر: الدر المصون، ورقة: ٤٧٨، البحر المحيط: ٣٤٨/١.
(٣) آل عمران: ٦٩.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ١٢٦٣، البحر المحيط: ٤٨٩/١، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٣٩، ٨٩، ١٠٢، الحجر: ٢، الممتحنة: ٢، القلم: ٩ المعارج: ١١.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر، الصفحة: ١٩٣.
(٦) الأحزاب: ٢٠.
(٧) آل عمران: ٣٠.
(٨) النساء: ٣٩.

مصدرية على حذف الخافض، أيْ: وماذا عليهم في الإيمان[1]، وهو الظاهر.

وقد أجاز ابن مالك[2] أنْ تنوب (لَوْ) المصدريَّة وما في حيِّزها عن فعل التمني غير المذكور في الجملة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال الذين اتُّبعوا لو أن لنا كرةً فنتبرأ منهم كما تبرَّؤوا منَّا....﴾[3]: قيل إنَّ جواب (لو) محذوف أيْ: لتبرَّأنا، وقيل إنَّ (لو) للتمني وقد عدَّها ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي قسماً خاصًا، وهي لا تحتاج عندهما إلى جواب.

وذكر ابن مالك أنَّها مصدريَّة أغنت عن فعل التمني والأصل: ودوا لو أنَّ لنا كَرَّةً، فحذف فعل التمني، فيكون المصدر المؤوَّلُ مِنْ (لو) وما في حيِّزها في موضع المفعول به للفعل المحذوف[4].

ومنه قوله تعالى:﴿أَوْ تقولَ حين ترى العذابَ لو أنَّ لي كرَّةً فأكونَ من المُحْسنينَ﴾[5].

المصادر المؤوَّلة من اللام وما في حيِّزها:

ومن ذلك سبك مصدر مؤول من اللام المفتوحة وما في حيِّزها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كتَبَ على نفسه الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يوم

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٦٨٥، التبيان في إعراب القرآن: ٣٥٨/١، البحر المحيط: ٢٤٩/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل: ٢٥٧/١، وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٩٦/٣ ـ ٥٩٧.

(٣) البقرة: ١٦٧.

(٤) انظر في هذه المسألة: الدر المصون، ورقة: ٦١٤، التبيان في إعراب القرآن: ١٣٧/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٣٤/١.

(٥) الزمر: ٥٨.

القيامةِ..﴾[1]: قوله ﴿لَيَجْمَعَنَّكُم...﴾ جواب القسم، ولا تعلُّقَ له بما قبله من جهة الإعراب وإنْ كان من حيثُ المعنى متعلِّقاً بما قبله، وهو قول أبي حيّان[2] وغيره من النحويين. وذكر أبو حيّان أنَّ المهدوي حكى أنَّ جماعة من النحويين قالوا إنَّه تفسير لـ(الرحمة)، وذكر أبو حيان أنَّ الجملة تكون على هذا القول في موضع نصب على البدل من (الرحمة). وذهب مكي بن أبي طالب[3] إلى أنَّ قوله ﴿لَيَجْمَعَنَّكُم...﴾ في موضع نصب على البدل من (الرحمة)، وعليه فيكون قد سبك مصدراً مؤوَّلاً من اللام وما في حيِّزها، أي: كتبَ اللهُ على نفسِه الجَمْعَ.

وذكر ابن هشام[4] أنَّ كونَ اللام حرفاً مصدريًّا لم يثبت. وقد ردَّ ابن عطية هذا القول لأنَّ النون المشددة لا تدخل في الإيجاب، وردَّ أبو حيان قول ابن عطية[2] لأنَّ الكلام في صورة المقسم عليه. وكون اللام حرفاً مصدريًّا باطِلٌ عند أبي حيّان لأنَّ الجملة المقسم عليها لا موضع لها من الإعراب.

ومنه قوله تعالى: ﴿وعَدَ اللهُ الذين آمنوا منكم وعَمِلوا الصالحات لَيَسْتَخْلِفَنَّهمْ في الأرض...﴾[5]: أيَ: وعدَهُم الاستخلافَ لأنَّ (وعَدَ) يتعدَّى إلى مفعولين. وذكر مكي بن أبي طالب[6] أنَّه يجوز أنْ يكون قوله ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهم﴾ منزَّلاً منزلة المفعول به، وكأنِّي به يجعل اللام حرفاً مصدرياً.

---

(١) الأنعام: ١٢.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٨٢.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن: ١/٢٥٨.

(٤) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٣٢.

(٥) النور: ٥٥.

(٦) انظر:مشكل إعراب القرآن: ٢/١٢٥.

ومنه قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات لَيَسجُنُنَّه حتى حينٍ﴾[1] أي: ثُمَّ بدا لهم السَّجْنُ[2].

ومن ذلك سبك مصدر مؤوَّلٍ من اللام المكسورةِ وما في حيِّزها، ومنه قوله تعالى: ﴿يريدُ الله لِيُبيِّنَ لكم ويهدِيَكُم سُنَنَ الذينَ مِنْ قبلِكم ويتوبَ عليكم...﴾[3] أي: يريدُ الله التبيينَ[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّما يريدُ الله لِيُعَذِّبَهم بها في الحياة الدُّنيا...﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يريدون لِيُطْفِئوا نورَ اللهِ بأفواهِهِم...﴾[7]. وقوله: ﴿بل يريد الإنسانُ لِيَفْجُرَ أمامَهُ﴾[8].

ومنه سبك مصدر من اللام المكسورة بعد الفعل (أَمَرَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وأُمِرتُ لأعْدِلَ بينَكم﴾[9] أيْ: وأُمِرْتُ العَدْلَ أوْ بالعدل على حذف الباء[10]، وفيه من الأوجه ما في المصدر المؤوَّل[11]، منها وممَّا في حيِّزها بعد اللام، وهو قول الفراء[12].

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٣٩٧/٦، وانظر: البحر المحيط: ٤٦٩/٦.

(٢) يوسف: ٣٥.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الفاعل، الصفحة: ٢٣٢.

(٤) النساء: ٢٦.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري (أنْ) الصفحة: ٧٢٣.

(٦) التوبة: ٥٥.

(٧) انظر: معاني القرآن للفرّاء: ٢٨٢/٣، حاشية الشهاب: ١٩٣/٨، البحر المحيط: ٥٤/٥، التبيان في تفسير القرآن: ٢٣٨/٥، الكشاف: ١٩٦/٢.

(٨) الصف: ٨.

(٩) القيامة: ٥.

(١٠) الشورى: ١٥.

(١١) انظر: حاشية الشهاب: ٤١٥/٧، تفسير القرطبي: ١٣/١٦.

(١٢) انظر معاني القرآن: ٢٨٢/٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما أُمِرُوا إلَّا لِيَعْبُدوا الله...﴾[1] أي: وما أُمِروا إلا بالعبادة[2].

المصادر المؤولة من (إذْ) وما في حيِّزها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واذكُرْ في الكتابِ مَرْيَمْ إذِ انتَبَذَتْ من أهلها مكاناً شرقياً﴾[3]: في قوله: ﴿إذ انتَبَذَتْ﴾ أوجه:

أ ـ أن تكون (إذْ) بمعنى (أنْ) المصدريَّة كقولنا: لا أُكْرِمُكَ إذْ لَمْ تكرِمْني أي: لأنك لم تُكْرِمْني، ويصحُّ على هذا الوجه عندَ أبي البقاء[4] أنْ يكون المصدر المؤوَّل منها ومِمَّا في حيِّزها بدل اشتمال من (مَرْيَمَ) أيْ: واذكر مريمَ انتباذَها، وهو قول ضعيف عند النحاة كما في (حاشية الشهاب)[5]، والظاهر عنده أنْ تكون ظرفية أوْ تعليلية.

ولم يذكر ابن هشام[6] هذا القولَ بل ذكر أنَّ (أنْ) قد تأتي بمعنى (إذْ)، والصواب عنده في كل ما حُمِلَ على ذلك أنْ تكونَ (أنْ) مصدريَّة وقبلها لام العلة مقدَّرة، وذكر[7] أنَّه يجوز في (إذْ) أنْ تكون حرفاً فيه معنى التعليل كاللَّام وظرفاً فيه معنى التعليل.

ب ـ أنْ تكون (إذْ) بدلاً من (مريَمَ)، وهو بدل اشتمال، وهو قول أبي

---

(١) البينة: ٥.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٣٨٦/٨، الكشاف: ٢٧٥/٤، معاني القرآن للفراء: ٢٨٢/٣، تفسير القرطبي: ١٤٤/٢٠.

(٣) مريم: ١٦.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٦٨/٢.

(٥) انظر: ١٤٩/٦.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٤ ـ ٥٥.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١١٣.

القاسم الزمخشري[١]، وقد ارتضاه ابن هشام[٢] وهو الظاهر عندي، وذكر أبو حيّان[٣] أنّ هذا القول يقتضي التصرف في (إذْ)، وهي عنده لَيْسَ مما يتصرف به إلاّ بإضافة ظرف زمان إليه، والأولى عنده أنْ يُقدَّرَ في الكلام معطوفٌ محذوف عامل في (إذ) أيْ: واذكُرْ في الكتابِ مريَم وما جرى لها إذ انتبذت. وقد استبعد أبو البقاء[٤] أيضاً بدل الاشتمال.

جـ ـ أنْ تكون (إذْ) معمولة لمضاف محذوف أي: واذكر في الكتابِ خبرَ مَريَم إذ انتبذَتْ، ويجوز أنْ تكون في موضع الحال من المضاف المحذوف. ومن ذلك قوله: ﴿واضربْ لهم مثلاً أصحابَ القرية إذْ جاءَها المُرْسَلون﴾[٥] وقوله: ﴿اذكروا نعمةَ اللهِ عليكم إذْ جعَلَ فيكم أنبياءَ﴾[٦].

المصادر المؤولة من (كيف) وما في حيزها:

من ذلك، قوله تعالى: ﴿هو الذي يُصَوِّرُكم في الأرحام كيفَ يشاءُ...﴾[٧]، يفهم من كلام النحويين أنّهم سبكوا مصدراً من (كيف) وما في حيِّزها[٨].

ويمكن أنْ يكون من ذلك قوله تعالى: ﴿وتبين لَكُم كيف فَعَلْنا بهم..﴾[٩]:

---

(١) انظر: الكشاف: ٢/٥٠٤.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١/٨٠.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٦/١٧٩.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٦٨.
(٥) يس: ١٣.
(٦) المائدة: ٢٠، وانظر شاهدين آخرين: آل عمران: ١٠٣ الزخرف: ٣٩.
(٧) آل عمران: ٦.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط، الصفحة: ٦٣٣.
(٩) ابراهيم: ٤٥.

قيل إنَّ فاعل (وتبيَّن) مضمر، أي: وتبيَّن حالُهم، وهو الظاهر. ولا يصح عند النحويين أنّ يكون الفاعل (كيف) لأنَّ أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها إلاَّ حروف الخفض والمضاف[1]. ولأنَّ (كيف) يقع مخبراً بها لا عنها.

وأجاز الكوفيون[2] أنّ يكون الفاعل جملة قوله ﴿كَيْفَ فَعَلْنا بهم﴾، والجملة تؤول بمشتق لا بمصدر، وعليه فيمكن أنْ يقال إنَّ المصدر المؤوّل من (كيفَ) وما في حيِّزها في موضع رفع على الفاعل.

ولست في هذين الشاهدين أؤيد كون (كَيْفَ) من الحروف المصدرية بل أذهب إلى أنّها للاستفهام.

المصادر المؤولة من (كي) وما في حيِّزها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومنكم مَنْ يُرَدُّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ لكي لا يعلَم بعدَ عِلْمٍ شيئاً...﴾[3] أي: لِعَدَمِ العلم[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿فلمَّا قضى زيدٌ منها وطراً زوَّجناكها لكي لا يكونَ على المؤمنين حرج...﴾[5] وقوله: ﴿لكيلا تأسَوْا على ما فاتكم﴾[6].

ومن ذلك سبك مصدر مؤوَّل من (كي) غير المقترنة بلام العلة عند من

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٧٠.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٦١/٢، حاشية الشهاب: ٢٧٦/٥، البحر المحيط: ٢٣٦/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٧٧٣/٢.

(٣) مريم: ٧٠.

(٤) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أن)، الصفحة؛ ٧٤٤ وانظر: شرح التسهيل: ٢٥١/١.

(٥) الأحزاب: ٣٧.

(٦) الحديد: ٢٣، وانظر شاهدين آخرين: الحج: ٥، الحديد: ٢٩.

يذهب إلى أنَّها ناصبة بنفسها، وعليه فلام العلة مقدَّرة[١]، ومنه قوله تعالى: ﴿وأشْرِكْهُ في أمري كي نسبِّحَك كثيراً﴾[٢]، وقوله: ﴿فرَجَعْناك إلى أمك كي تقرَّ عينُها...﴾[٣]، وقوله: ﴿فردَدْناهُ إلى امِّه كي تقرَّ عينُها﴾[٤].

المصادر المؤوَّلة من (أنْ) وما في حيِّزها:

ذكر ابن مالك[٥] أنَّ (أنْ) المصدرية توصل بفعل متصرف مطلقاً، وعليه فهي توصل بالمضارع والماضي والأمر، وعليه أيضاً فإنَّ (أنْ) الواقعة قبل (عسى) في قوله: ﴿وأنْ عسى أنْ يكون قد اقتربَ اجلهم﴾[٦]، وقبل (ليس) في قوله: ﴿وأنْ ليس للإنسان إلاَّ ما سعى﴾[٧] مخففة من الثقيلة[٨].

ولقد رأيت أنَّها توصل بفعل الأمر في مواضع كثيرة[٩].

ومن ذلك ما يكون فيه المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب أوْ خفض بعد نزع الخافض، ومنه قوله تعالى: ﴿ولو أنَّا كتبنا عليهم أنْ اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من ديارِكم...﴾[١٠]المصدر المؤوَّل

---

(١) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أن): الصفحة ٧٤٤.
(٢) طه: ٣٣.
(٣) طه: ٤٠.
(٤) القصص: ١٣.
(٥) انظر شرح التسهيل: ١/٢٥٠ ـ ٢٥١.
(٦) الأعراف: ١٨٥.
(٧) النجم: ٣٩.
(٨) انظر: اللمع في العربية:. ١٩٣، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/٤٥، شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٤٢ المقدمة المحسبة: ٢/٨٦،
(٩) انظر: البقرة: ١٢٥، النساء: ٦٦، المائدة: ٤٩، ١١٧، الأنعام: ٧٢، الأعراف: ١١٧، ١٦٠، يونس: ٢، ٨٧، ١٠٥، هود: ٣، ابراهيم: ٥، النحل: ٢، ٣٦، ٦٨، ١٢٣، طه: ٣٩، ٧٧، المؤمنون: ٢٧، ٣٢، الشعراء: ٥٢، ٦٣، النمل: ٤٥، القصص، ٧، لقمان: ١٢، ١٤، سبأ: ١١، يس: ٦١، الشورى: ١٣، القلم: ٢٢.

(١٠) المائدة: ٦٦.

مِنْ (أَنْ) وما في حيزها في موضع نصب على المفعول به، ويجوز أَنْ تكون (أَنْ) تفسيرية بمعنى (أَيْ) لأَنَّ (كتبنا) فيه معنى القول[1]، والأوَّل أظهر.

وذكر ابن هشام في (المغني) أَنَّ أبا حيان من الذين لا يجوِّزون وصل (أَنْ) الثنائية بالأمر لأَنَّ المصدر منها ومن المخففة الثقيلة لا يدل على معنى الأمر: «الأمر الثاني: كونها توصل بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيان، زعم أَنَّها لا توصلُ به وأَنَّ كلَّ شيء سُمِعَ من ذلك فأَنْ فيه تفسيرية، واستدل بدليلين، أحدُهما: أَنَّهما إذا قُدِّرا بالمصدر فات معنى الأمر، الثاني: أَنَّهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح: أعجبني أَنْ قُمْ، ولا: كَرِهْتُ أَنْ قم كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع»[2].

ولست أتفق مع ابن هشام[3] فيما نسبه إليه لأَنَّ ما في (البحر المحيط) يعزز أَنَّ المسألة جائزة عنده، ولنستمع إليه في كلامه عن قوله تعالى: ﴿أكانَ للناسِ عجباً أَنْ أَوْحينا إلى رجلٍ منهم أَنْ أَنذِرْ الناس وبشِّرِ الذين آمنوا. . .﴾[4]: «و(أَنْ أنذِر) (أَن) تفسيرية أَوْ مصدرية مخففة من الثقيلة وأصله أَنَّه أنذر النَّاسَ على معنى أَنَّ الشأن قولنا أَنْ أنذِرِ الناس قالهما الزمخشري، ويجوز أَنْ تكون (أَنْ) المصدرية الثنائية الوضع لا المخففة من الثقيلة لأَنَّها توصل بالماضي والمضارع والأمر، فوصلت هنا بالأمر، وينسبك منها معه مصدر تقديره: بإنذارِ الناس، وهذا الوجه أولى من التفسيرية لأَنَّ الكوفيين لا يثبتون لـ (أَنْ) أن تكون تفسيرية. . .»[5].

---

(1) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٧٠، البحر المحيط: ٣/٢٨٥.

(2) مغني اللبيب (تحقيق محي الدين عبد الحميد): ١/٢٩.

(3) انظر في رد ابن هشام على أبي حيان: مغني اللبيب (تحقيق محي الدين عبد الحميد) ١/٢٩.

(4) يونس: ٢.

(5) البحر المحيط: ٥/١٢٢.

وجاء في موضع آخر: «و(أنْ) هنا يحتمل أنْ تكون تفسيرية وأنْ تكون مصدريَّة على ما قرروا أنَّ (أنْ) توصل بفعل الأمر»[1] وقوله: «و(أنْ) مصدريَّة، وهي التي مِنْ شأنها أنْ تنصب المضارع وصلت بالأمر كما وصلت في قولهم: كتبت إليهم بأن قم...»[2].

ولست أنكر أنَّ أبا حيان قد ذكر ما التقطه ابن هشام في سورة البقرة، ولكن ابن هشام لم يستقصِ ما في (البحر المحيط) لأنَّ أبا حيان كما مر قد تراجع عما أشار إليه ابن هشام، ولست أتفق مع ابن هشام فيما فهمه من قول أبي حيان في مؤلفه النفيس: «(انْ طهِّرا): يحتمل أنْ تكون تفسيرية أي: طهرا، ففسّر بها العهد، ويحتمل أنْ تكون مصدريَّة أي: بأنْ طهرا، فعلى الأوَّل لا موضع لها من الإعراب، وعلى الثاني يحتمل الجر والنصب على اختلاف النحويين، إذ حذف من (أنْ) حرف الجر، هل المحل نصب أوْ خفض. وقد تقدّم لنا الكلام مرة في وصل (أنْ) بفعل الأمر وأنّه نص على ذلك سيبويه وغيره، وفي ذلك نظر لأنَّ جميع ما ذكر من ذلك محتمل، ولا أحفظ من كلامهم: عجبت من انِ اضرِبْ زيداً، ولا يعجبني أنِ اضرِبْ زيداً، فتوصل بالأمر، ولأنَّ انسباكَ المصدر يحيل معنى الأمر ويصيره مستنداً إليه وينافي ذلك الأمر»[3].

ولعلَّ أوّلَ موضع تحدث فيه أبو حيان عن هذه المسألة هو: «(أنْ): حرف ثنائي الوضع ينسبك منه مع الفعل الذي يليه مصدر، وعمله في المضارع النصب إنْ كان معرباً، والجزم بها لغة لبني صباح. وتوصل أيضاً بالماضي المتصرف، وذكروا أنَّها توصل بالأمر...»[4].

---

(١) البحر المحيط: ٢٨٥/٣.
(٢) البحر المحيط: ٤٧٣/٥.
(٣) البحر المحيط: ٣٨١/١ ـ ٣٨٢.
(٤) البحر المحيط: ١١٨/١.

ولست أتفق معهم في تقدير حرف خفض قبل المصدر المؤوَّل منها ومِمَّا في حيِّزها وتقدير مفعول للفعل (أوحى) أو (كتب) في الآيتين السابقتين، لأنَّني أذهب إلى أنَّ المصدر المؤوَّل هو المفعول به، وفي ذلك هجر لتكلف تقدير محذوف، ولأنَّ الأصل عدم الحذف.

ومِنْ وصلها بفعل الأمر أيضاً قوله تعالى: ﴿يُنَزِّلُ الملائِكَة بالرُّوحِ من أمره على مَنْ يشاءُ من عبادِه أن أنذِروا أنَّه لا إله إلاَّ أنا فاتَّقُونِ﴾[1]: ذكر الزمخشري[2] أنَّ (أنْ) مخففة من الثقيلة على أنَّ (أنذروا) معمول لقول محذوف هو خبر (أنْ) المخففة لأنَّه لا يجوز وقوع جملة الأمر خبراً، وهو قول ابن السراج[3].

وذكر الشهاب[4] أنَّ الإخبار بجملة إنشائية جائز عند الزمخشري، ولعلَّ ما يعزز ذلك ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ﴿أن أدُّوا إليَّ عبادَ اللهِ إنِّي لكم رسوُل أمين﴾[5]: «أو المخففة من الثقيلة ومعناه: وجاءهم بأنَّ الشأنَ والحديثَ أدُّوا إليَّ» [6].

وأجاز أبو البقاء[7] وابن عطية[8] وغيرهما أنْ تكون مفسِّرة، والصحيح عند أبي حيان[8] أنَّ تكون موصولة بالأمر فيكون المصدر المؤوَّل منها ومِمَّا

---

(١) النحل: ٢.
(٢) انظر الكشاف: ٢/٤٠٠.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٤.
(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٨/٨.
(٥) الدخان: ١٨.
(٦) الكشاف: ٣/٥٠٤.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٨٨.
(٨) انظر البحر المحيط: ٥/٤٧٣، وانظر: حاشية الشهاب: ٥/٣١٠، الكشاف: ٢/٤٠٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٧٥.

في حيزها في موضع جر على البدل من (بالروح)، أو في موضع جر أَوْ نصب بعد حذف الخافض.

وجاءت (أنْ) في التنزيل موصولة بالماضي المتصرِّف في مواضع قليلة[1] إذا ما قورنت بوصلها بفعل الأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿فلمَّا جاءها نودِيَ أنْ بُورِكَ مَنْ في النارِ...﴾[2] أي: بأنْ بورِك[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿أفنضْرِبُ عنكُمُ الذكرَ صفحاً أنْ كنتم قوماً مسرفين﴾[4] أي: لأنْ كنتم مسرفين[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿بل عجبوا أنْ جاءهم منذِرٌ منهم...﴾[6]. أي: لأنْ جاءَهُم[7].

وسأحاول أنْ أتحدَّث عن شيوع هذه المصادر المؤوَّلة في التنزيل رفعاً ونصباً وجرًّا.

(١) المصادر التي في موضع رفع:

ومِمَّا جاء فيه المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزها مرفوعا المبتدأ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأنْ تصوموا خيرٌ لكُم إنْ كنتم تعلمون﴾[8] أي:

---

(١) انظر المائدة: ٥٩، ٨٠، التوبة: ٢٣، ٧٤، هود: ٦٩، الرعد: ٣٦، الحجر: ٥٤، الإسراء: ٥٩، الشعراء: ٢٢، النمل: ٨، الزخرف: ٥، ق: ٢، عبس: ٢، العلق: ٦.

(٢) النمل: ٨.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف (قد) الصفحة: ٨١٢.

(٤) الزخرف: ٥.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٣٧/٢، البحر المحيط: ٦/٨، التبيان في تفسير القرآن: ١٧٧/٩، حاشية الشهاب: ٤٣٣/٧.

(٦) ق: ٢.

(٧) انظر: تفسير القرطبي: ١٧ / ٣.

(٨) البقرة: ١٨٤.

الصوم خيرٌ لكم[1].

ومنه قوله: ﴿وأنْ يَسْتَعففْنَ خيرٌ لَهُنَّ..﴾[2] أي: الاستعفاف خير[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن آياتِه أنْ خلقَكُم من ترابٍ...﴾[4].

ويقع المصدر المؤول مخصوصاً بالذم، ومنه قوله تعالى: ﴿بئسما اشتَرَوْا به أنْفُسَهُم أنْ يكفروا بما أنزَل اللهُ بغياً...﴾[5]: يجوز في المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيِّزها أنْ يكون مخصوصاً بالذم، وفي ذلك ثلاثة أوجه: أنْ يكون مبتدأ خبره الجملة الفعلية، أوْ مبتدأ خبره محذوف، ولا محوج إليه، أوْ خبراً لمبتدأ محذوف، والقول فيه مثل سابقه. وأجاز الفراء[6] أنْ يكون في محل جر على البدل من الضمير في (به).

ويقع مبتدأ بعد (لولا)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد هَمَّتْ به وهمَّ بها لولا أنْ رآى بُرْهانَ ربِّه...﴾[7]: يجوز في المصدر المؤوّل من (أنْ) وما في حيزها أن يكون في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف وأن يكون مبتدأ لا خبر له، وأن يكون فاعلاً لفعل محذوف، وهو في ذلك كالمصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها بعد (لولا)[8]. وكونه مبتدأ أولى وأظهر

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٥١.

(٢) النور: ٦٠.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/١٢٨.

(٤) الروم: ٢٠، وانظر: الروم: ٢٥، الأحزاب: ٣٧.

(٥) البقرة: ٩٠.

(٦) انظر: الدر المصون ورقة: ٤٢٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٩١، مشكل إعراب القرآن: ١/٦٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/١٤٧، وانظر شاهداً آخر: الصف: ٣.

(٧) يوسف: ٢٤.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده، الصفحة ٥٢٦، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٣٦٠، تفسير القرطبي: ٩٠/١٦٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٢٩، البحر المحيط: ٥/٢٩٥، الكشاف: ٢/٣١١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٨٠.

لاطِّراد مجيء الاسم بعدها إذا لم تكن للتخصيص أو غيره[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا أنْ ثبَّتناكَ لقد كِدْتَ تَرْكَنُ إليهم شيئاً قليلاً﴾[2] وقوله: ﴿إنْ كادَ لَيُضِلُّنا عن آلهتنا لولا أنْ صَبَرْنَا عليها...﴾[3].

ويقع أيضاً مبتدأ بعد (إمَّا)، ومنه قوله تعالى: ﴿إمَّا أنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أنْ تتَّخِذَ فيهم حُسْناً﴾[4]: المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيزها في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف في أحد التأويلات[5].

ومنه قوله: ﴿قالوا يا موسى إمَّا أنْ تُلْقِيَ وإمَّا أنْ نكونَ أوَّلَ مَنْ ألْقى﴾[6].

ومن ذلك اسم (كان) أوْ إحدى أخواتها، وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ليس البرَّ أنْ تُوَلُّوا وجوهَكُم قِبَلَ المشرقِ والمغربِ..﴾[7]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها في موضع رفع على اسم (ليس)[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿ما كان لِبَشرٍ أنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الكتابَ والحُكْمَ والنُّبوةَ..﴾[9] وقوله: ﴿وما كان لِنَفْسٍ أنْ تموتَ إلاَّ بإذنِ اللهِ..﴾[10]،

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٦١.

(٢) الإسراء: ٧٤.

(٣) الفرقان: ٤٢، وانظر شواهد أُخرى: الزخرف: ٣٣، الحشر: ٣، القلم: ٤٩.

(٤) الكهف: ٨٦.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.

(٦) طه: ٦٥.

(٧) البقرة: ١٧٧.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٤٣/١، البحر المحيط: ٢/٢.

(٩) آل عمران: ٧٩.

(١٠) آل عمران: ١٤٥.

وقوله ﴿وما كان قولَهُم إلاَّ أنْ قالوا ربَّنا اغفر لنا ذنوبنا وإسْرافَنا في أمرنا..﴾[1].

ومن ذلك خبر المبتدأ، وفي التنزيل من ذلك مواضع قليلة، ومنه قوله تعالى: ﴿قال آيتك ألا تكلم الناسَ ثلاثة أيامٍ إلاَّ رمزاً﴾[2]: المصدر المؤول مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها في موضع رفع على خبر الابتداء[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّما قولُنا لشيءٍ إذا أرَدْنا نقولَ لَهُ كُنْ فيكون﴾[4]: المصدر المؤول مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها في موضع رفع على خبر الابتداء[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّما أمرُه إذا أرادَ شيئاً أَنْ يقولَ له كُنْ فيكونُ﴾[6]، وقوله: ﴿أَجَلُهُنَّ أَنْ يضعنَ حمْلَهُنَّ..﴾[7].

ومن ذلك الفاعل، ويشيع في التنزيل في مواضع، ومن ذلك قوله: ﴿وما هو بمزحزحه مِنَ العذابِ أنْ يُعَمَّرَ...﴾[8]: المصدر المؤوَّل من

---

(1) آل عمران: ١٤٧، وانظر شواهد أُخرى: آل عمران: ١٦١، الأعراف: ٨٢، ٨٩، الأنفال: ٦٧، التوبة: ٦٢، ١١٣، يونس: ٢، ١٥، يوسف: ٣٨، ابراهيم: ١١، مريم: ٣٥، النور: ١٦، ٥١، الشعراء: ١٩٧، النمل: ٥٦، ٦٠، العنكبوت: ٢٤، ٢٩، الروم: ١٠، الأحزاب: ٣٦، ٣٥، غافر: ٧٨، الشورى: ٥١، الجاثية: ٢٥.

(2) آل عمران: ٤١.

(3) انظر الدر المصون ورقة: ١١٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٨/١، مشكل إعراب القرآن: ١٤٠/١.

(4) النحل: ٤٠.

(5) انظر: الكشاف: ٤٠١/٢.

(6) يس: ٨٢.

(7) الطلاق: ٤: وانظر شاهداً آخر: مريم: ١٠.

(8) البقرة: ٩٦.

(أنْ) وما في حيِّزها في موضع رفع على أنَّه فاعل اسم الفاعل (بمزحزحه)[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُم أَنْ يُمِدَّكم ربُّكم بثلاثةِ آلافٍ مِنَ الملائكة مُنْزلِينَ﴾[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يَحِلُّ لكم أنْ تأخذُوا مِمَّا آتيتموهُنَّ شيئاً..﴾[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما مَنَعَ الناس أنْ يُؤْمِنوا إذْ جاءَهُمُ الهدى إلاَّ أَنْ قالوا أَبَعَثَ اللهُ بشراً رسولاً﴾[4]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أَنْ) التي بعد (إلاَّ) وما في حيِّزها في موضع رفع على الفاعل[5].

ومنه فاعل (عسى)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وعسى أَنْ تكرهُوا شيئاً وهو خيرٌ لكم...﴾[6]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أَنْ) وما في حيِّزها في موضع رفع فاعل (عسى)، وزعم الحوفي أنَّه في موضع نصب على تقدير حذف اسمها، وهو تكلف لا محوج إليه، وأجاز النحويون إضمار اسمها فيها لأنها

---

(١) انظر: الدر المصون، ورقة: ١/٤٣٤، الكشاف: ١/٢٩٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/٩٦، تفسير ابن عطية، ١/٣٦٠، تفسير القرطبي: ٢/٣٤، حاشية الشهاب: ٢/٢١٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١١١.

(٢) آل عمران: ١٢٤.

(٣) البقرة: ٢٢٩.

(٤) الإسراء: ٩٤.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٣٢، البحر المحيط: ٦/٨١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٤، معاني القرآن للفراء: ٢/١٣٢، تفسير القرطبي: ١٠/٣٣٢، وانظر شواهد أخرى: الأعراف: ١٠٥، يوسف: ١٣، مريم: ٩٢، النور: ٨، الفرقان: ١٨، يس: ٤٠، الحديد: ١٦.

(٦) البقرة: ٢١٦.

عندهم فعل لا حرف على مذهب ابن السراج وثعلب. وأجاز ابن مالك(١) أنْ تكون ناقصة ولكنَّ المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها سد مسد الجزأين شأنها في ذلك شأن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وأنْ عسى أنْ يكون قَدِ اقتربَ أجَلُهُم...﴾(٢)، وقوله: ﴿وقُلْ عسى أنْ يهدِيَنِ ربِّي..﴾(٣).

ومن ذلك البدل من مرفوع: وفي التنزيل من ذلك قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا رجالٌ مؤمنون ونساءٌ مؤمناتٌ لَمْ تعلموهم أنْ تطؤوهم فتصيبكم منهم معرَّةٌ بغيرِ علم...﴾(٤): المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها في موضع رفع على البدل من (رجالٌ) أوْ في موضع نصب على البدل من ضمير المفعولين في (تعلموهم)(٥).

ومنه قوله تعالى: ﴿لَبِئْسَ ما قدَّمتْ لهم أنفُسُهم أنْ سَخِطَ اللهُ عليهم، وفي العذاب هم خالدون﴾(٦): في المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيزها أوجه:

أ ــ أنْ يكون مرفوعاً على البدل من المخصوص بالذم المحذوف على أنَّ

---

(١) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٦٠، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٠٣/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٢٠٩/١، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١٥١/١.

(٢) الأعراف: ١٨٥.

(٣) الكهف: ٢٤، وانظر شواهد أخرى: النساء: ١٩، الإسراء: ٥١، ٧٩، مريم: ٤٨، النمل: ٧٢، القصص: ٩، ٦٧.

(٤) الفتح: ٢٥.

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٨/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١١٦٧/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣١٢/٢، الكشاف: ٥٤٨/٣.

(٦) المائدة: ٨٠.

قولَه (قدَّمَتْ لهم أنفُسُهم) في موضع النعت لذلك المحذوف، فتكون (ما) اسماً تاماً معرفة في موضع رفع على الفاعل، أي لَبِئْسَ الشيءُ شيءٌ قدَّمته لهم أنفُسُهم، وهو مذهب سيبويه[1].

ب ــ أنْ يكون المخصوص بالذم، فهو إمَّا أنْ يكون مبتدأ والجملة التي قبله في موضع الخبر وهو الظاهر، أو خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، وهذا الوجه اختيار الزمخشري[2] ومكي بن أبي طالب[3].

جـ ــ أنْ يكون في موضع رفع على البدل من (ما) على أنَّها فاعل (بئس)، وهو قول ذكره مكي بن أبي طالب[3] وابن عطية[4]، وقد ضعَّفه أبو حيان[4] لأنَّ فاعل (بئس) لا يصح أنْ يكون مصدراً مؤوَّلاً من (أن) وما في حيِّزها.

د ــ أنْ يكون في موضع نصب على البدل من (ما) على أنَّها تمييز، وقد ضعَّفه السمين الحلبي[5] لأنَّ التمييز لا يكون معرفة لأنَّ المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيِّزها معرفة، ولكن ذلك يصح على مذهب الكوفيين وابن الطراوة[6] في إجازة تعريفه.

هـ ــ أنْ يكون في موضع نصب أو خفض بعد نزع الخافض أي: لأنْ سخط، وهو قول جيد أيضاً لأنَّ حذف الحروف الخافضة منقاس مع

(١) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١/ ٤٧٦.
(٢) انظر الكشاف: ١/ ٦٤١.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٤٢.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٤١.
(٥) انظر: الدر المصون، ورقة: ٢٠٨٩.
(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/ ٧٢.

مثل هذه المصادر المؤولة، ويكون المخصوص بالذم محذوفاً[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالت ما جزاءُ مَنْ أرادَ بأهلِكَ سوءاً إلَّا أنْ يُسْجَنَ أوْ عذابٌ أليم﴾[2]: الظاهر في (ما) أنْ تكون نافية على أنَّ المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيِّزها في موضع الخبر لـ (جزاءُ). وأجاز أبو حيان[3] والشهاب[4] أنْ تكون (ما) استفهامية، على أنّها إمَّا مبتدأ خبره (جزاء) وإمَّا خبر على أنَّ المبتدأ(جزاء)، ولم يذكرا موضع المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزها في هذا الوجه، ويظهر لي أنَّه في موضع رفع على البدل من (جزاء) في كلا الإعرابين على لغة من يتبع[5] ما بعد(إلاّ) ما قبلها في الموجبِ أو على أنَّ الإستفهام فيه معنى النفي كما أجاز الزجاج[6] الإبدال في التحْضيض اجراء له مجرى النفي، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فلولا كانت قريةٌ آمنتْ فنفعَها إيمانُها إلا قومَ يونسَ...﴾[7].

ومن ذلك العطف على مرفوع:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمت عليكم الميتةُ والدمُ ولحمُ الخنزير.. وأنْ تستقسموا بالأزلام...﴾[8]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها

---

(1) انظر: الدر المصون، ورقة: ۲۰۸۹، حاشية الشهاب: ۲۷۲/۳، تفسير القرطبي: ۲٥٤/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ۳۰۲/۱، ۳۰۳، مشكل إعراب القرآن: ۲٤۲/۱، التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٥/۱.

(۲) يوسف: ۲٦.

(۳) انظر: البحر المحيط: ۲۹۷/٥.

(٤) انظر: حاشية الشهاب: ۱۷۰/٥.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ۲٥۸/۳.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ۲٥۱/۳.

(۷) يونس: ۹۸، وانظر شاهداً آخر على إبدال المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيزها من المرفوع: البقرة: ۲۲۹.

(۸) المائدة: ۳.

في موضع رفع عطفاً على (الميتة) نائب الفاعل[1].

ومنه قوله تعالى:﴿قال مَوْعِدُكم يومُ الزينةِ وأَنْ يُحْشَرَ الناسُ ضحًى﴾[2]: المصدر المؤوَّل من (أن) وما في حيزها في موضع رفع عطفاً على الخبر وهو (يوم الزينة) أي: موعدكم أَنْ يُحْشَرَ الناسُ. ويجوز أَنْ يكون في موضع جر عطفاً على (الزينةِ) على أنَّ في الكلام حذف مضاف، أي: يوم حشرِ الناس[3].

ومنه عطف المصدر المؤوَّل من (أَنْ) المضمرة بعد الفاء أو الواو أَوْ على آخر متصيد، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تقربا هذه الشجرةَ فتكونا من الظالمين﴾[4] أيْ: لا يَكُنْ قربٌ فكونٌ[5].

(٢) المصادر المؤوَّلةِ مِنْ (أَنْ) وما في حيِّزها التي في موضع نصب:

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة جدًّا، ومما جاء فيه المصدر المؤول مِن (أَنْ) وما في حيزها منصوباً المفعول به، وهو أكثرها شيوعاً[6]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما يَوَدُّ الذين كفروا مِنْ أَهْلِ الكتابِ ولا

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤١٨/١، البحر المحيط: ٤٢٤/٣، معاني القرآن للزجاج وإعرابه: ١٢٦٠/٢، الكشاف: ٥٩٣/١، تفسير القرطبي: ٥٨/٦.

(٢) طه: ٥٩.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٩٤/٢، البحر المحيط: ٢٥٤/٦، الكشاف: ٥٤٢/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٤/٢.

(٤) البقرة: ٣٥.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم، الصفحة: ١١٦٧.

(٦) انظر: البقرة: ١٠٥، ١٠٨، ٢٣٣، ٢٨٢، آل عمران: ١٧٦، ١٨٨، النساء: ٣، ٢٧، ٤٤، ٥٨، ٦٠، ٦٦، ٨٨، ٩١، ١٤٤، ١٥٠، ١٥٣، المائدة: ٢٩، ٣٦، ٤١، ٤٩، ٩١، ١٠٨، ١١١، ١١٣، الأنعام: ٣٥، ١٢٥، ١٥٨، الأعراف: ٩٧، ٩٨، ١١٠، ١١٧، ١٦٠، الأنفال: ٧، ٦٢، التوبة: ٣٢، ٨١، ٨٥، ١٠٨، يونس: ٨٧، هود: ٨٨، يوسف: ١٣، ١٥، ١٠٧، إبراهيم: ١٠، الحجر: ٣١، النحل: ٣٣، ٤٥، ٤٦، ٤٧، الإسراء: ١٦، ٢٣، ٦٨، ٦٩، ١٠٣، الكهف: ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٩٧، مريم: ٤٥، =

المشركين أَنْ يُنَزَّل عليكم من خير مِنْ ربكم..﴾[1]: المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيزها في موضع نصب على المفعول به، وذكر القرطبي[2] أنَّ هناك حرفَ خفضٍ محذوفاً، وهو تكلف لأنَّ الفعل يعدى بنفسه.

ومنه قوله تعالى: ﴿أم تريدونَ أَنْ تَسأَلُوا رسولَكم كما سُئِلَ موسى مِنْ قَبْلُ...﴾[3]: المصدر المؤوّل في موضع نصب على المفعول به[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ أردتم أَنْ تَسْتَرْضِعوا أولادَكم فلا جناحَ عليكم...﴾[5].

ومن ذلك خبر (كان) أو إحدى أخواتها: ومنه قوله تعالى: ﴿ثمّ لم تَكُنْ فتنَتُهم إلاّ أنْ قالوا واللهِ ربِّنا ما كنّا مشركين﴾[6]، ومنه قوله تعالى: ﴿فما كان دعواهم إذْ جاءَهُم بأْسُنا إلاّ أنْ قالوا إنّا كنّا ظالمين﴾[7]: المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب على خبر (كان)[8].

= طه: ٤٥، ٦٣، ٦٥، ٨٦، ٨٩، الأنبياء: ١٧، الحج: ٢٢، المؤمنون: ٢٤، ٢٧، النور: ١٩، ٢٢، ٥٠، النور: ٦٣، الفرقان: ٥٧، ٦٢، الشعراء: ١٢، ٣٥، ٥٢، ٦٣، النحل: ١٩، القصص: ٥، ٧، ١٩، ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٨٦، الأحزاب: ٣، ٥٠، ٧٢، سبأ: ٤٣ الزمر: ٤، غافر: ٢٦، الأحقاف: ١٧، الفتح: ١٥، الحجرات: ١٢، ١٧، الذاريات: ٧، الرحمن: ٣٣، المدثر، ٣٧، ٥٢، التكوير: ٢٨.

(١) البقرة: ١٠٥.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ٦١/٢، وانظر: البحر المحيط: ٣٤٠/١، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٢/١، تفسير ابن عطية: ٣٧٦/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١١٦/١، حاشية الشهاب: ٢١٨/٢.

(٣) البقرة: ١٠٨.

(٤) انظر: الدر المصون، ورقة: ٤٧٦، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٤/١، البحر المحيط: ٣٤٦/١.

(٥) البقرة: ٢٣٣.

(٦) الأنعام: ٢٣.

(٧) الأعراف: ٥.

(٨) انظر: البحر المحيط: ٦٩/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٥٥٧/١.

ومنه قراءة علي وغيره الشاذة: ﴿إنما كان قولُ المؤمنينَ إذا دُعُوا إلى اللهِ ورسوله لِيَحْكُمَ بينَهم أنْ يقولوا سَمِعْنا وأَطَعْنا...﴾[1] برفع (قولُ) على أنَّ المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب على خبر (كان)[2].

ومن ذلك خبر (عسى): ومنه قوله تعالى: ﴿وحرِّضِ المؤمنينَ عسى اللهُ أنْ يكفَّ بأسَ الذينَ كفروا...﴾[3]، وقوله: ﴿فأولئك عسى اللهُ أنْ يعفُوَ عنهم...﴾[4]، وقوله: ﴿فعسى اللهُ أنْ يأتِيَ بالفتحِ...﴾[5].

ومن ذلك ما يسد مسد مفعولي الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وفي التنزيل مواضع قليلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أمْ حسبتم أنْ تدخلوا الجنَّةَ ولمَّا يأتِكم مثلُ الذين خَلَوْ مِنْ قبلِكم...﴾[6]: المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزها ساد مسد مفعولي فعل الحسبان، ومسد الأوّل على أنَّ الثاني محذوف على مذهب الأخفش[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ ظنَّا أنْ يقيما حدودَ اللهِ...﴾[8] القول فيها مثل سابقتها[9].

---

(1) النور: ٥١.

(2) انظر: البحر المحيط: ٦/٤٦٨، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٧٧، ١٨٧، يونس: ٣٧، الشعراء: ١٩٧، النمل: ٥٦، العنكبوت: ٢٤.

(3) النساء: ٨٤.

(4) النساء: ٩٩.

(5) المائدة: ٥٢، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢١٦، ٢٤٦، الأعراف: ١٢٩، التوبة: ١٨، ١٠٢، يوسف: ٢١، ٨٣، الإسراء: ٥١، الكهف: ٤٠، القصص: ٢٢، محمد: ٢٢، الحجرات: ١١، التحريم: ٥، ٨، القلم: ٣٢.

(6) البقرة: ٢١٤.

(7) انظر: الدر المصون، ورقة: ٧٦١، البحر المحيط: ٢/١٤٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧١.

(8) البقرة: ٢٣٠.

(9) انظر: الدر المصون ورقة ٨٢٧.

ومنه قوله تعالى: ﴿وحَسِبوا أَلاَّ تكونَ فِتْنَةٌ...﴾[1]: القول فيها مثل سابقتها[2].

ومن ذلك بدل الاشتمال من منصوب: وفي التنزيل من ذلك قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿وما أنسانيه إلاَّ الشيطانُ أنْ أذْكُرَه﴾[3]: المصدر المؤول من أنْ وما في حيِّزها في موضع نصب على بدل الاشتمال من الهاء في (انسانيه)[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿والذين اجتنبوا الطاغوت أنْ يعبُدوها..﴾[5]: المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيِّزها بدل اشتمال من (الطاغوتَ)[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿هل ينظرونَ إلاَّ الساعةَ أنْ تأتِيَهُم بَغْتَةً وهم لا يَشْعُرونَ﴾[7]: المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب على بدل الاشتمال من (الساعة)[8].

ومن ذلك النصب على الاستثناء:

وفي التنزيل من ذلك قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿وأولو الأرحام بعضهم

---

(١) المائدة: ٧١.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٠٧٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٠١/١، البحر المحيط: ٥٣٣/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٢/١، وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ١٤٢، التوبة: ١٦، الكهف: ٣٥، ١٠٢، العنكبوت: ٢، ٤، الجاثية: ٢١، الحشر: ٢. القيامة: ٢٥، ٣١.

(٣) الكهف: ٦٣.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٨٥٤/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١١٣/٢، مشكل إعراب القرآن: ٤٥/٢.

(٥) الزمر: ١٧.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٣٢٢/٧، الكشاف: ٣٩٣/٣، تفسير القرطبي: ٢٤٣/١٥.

(٧) الزخرف: ٦٦.

(٨) انظر: الكشاف: ٤٩٥/٣، التبيان في إعراب القرآن: ١١٤١/٢، وانظر شواهد أخرى محمد: ١٨، الملك: ١٦، ١٧.

أولى ببعضٍ في كتابِ اللهِ من المؤمنين والمهاجرينَ إلاَّ أنْ تفعلوا إلى أَوْليائِكُمْ معروفاً...﴾[1] المصدر المؤول من (أَنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب على الاستثناء المنقطع[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أَجِدُ في ما أوحيَ إليَّ مُحَرَّماً على طاعمٍ يَطْعَمُهُ إلاَّ أنْ يكون مَيْتَةً..﴾[3]: المصدر المؤول مِنْ (أَنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب على الاستثناء[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما كان لي عليكم من سلطانٍ إلاَّ أنْ دَعَوْتُكُم فاستجبتم لي...﴾[5]: المصدر المؤوَّل في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وقيل إنَّه متصل[6]. والأوَّل أظهر لأن دعاءه إيَّاهم إلى الضلالة ووسوسته ليس من جنس السلطان كما في (البحر المحيط)[7].

ومن ذلك **النصب على الحال**: ومنه قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا لا تدخُلوا بيوت النبي إلاَّ أنْ يؤذنَ لَكُم...﴾[8]: المصدر المؤول من (أَنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب على الحال على قول ابن جني[9] أي إلاَّ

---

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٥٢/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٤/٢، مشكل إعراب القرآن: ١٩٢/٢.

(٣) الأنعام: ١٤٥.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٤٥/١، البحر المحيط: ٢٤١/٤.

(٥) ابراهيم: ٢٢.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٧٦٧/٢، البحر المحيط: ٤١٨/٥، تفسير القرطبي: ٣٥٦/٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٧/٢، مشكل إعراب القرآن: ٤٥٠/١.

(٧) انظر: ٤١٨/٥.

(٨) الأحزاب: ٥٣.

(٩) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٧/٤، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٦٤/٢.

مأذوناً لكم، وهي مسألة لا تصح عند سيبويه[11]، لأنَّ الحال لا يكون إلاَّ مصدراً صريحاً لأنَّ المصدر المؤول معرفة، وقد ذكر الشهاب[12] أنَّه يجوز أنْ يكون نكرة. وأجاز الزمخشري[13]. أنْ يكون في موضع نصب على الظرف على حذف مضاف أي: إلاَّ وقتَ الإذن.

وأجاز آخرون أنْ يكون في موضع الحال على حذف باء الملابسة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يحل لكم أَنْ تأخذوا ممَّا آتيتموهن شيئاً إلَّا أنْ يخافا ألاَّ يقيما حدودَ الله...﴾[1]: المصدر المؤوَّل بعد (إلَّا) في موضع نصب على الحال في أحد التأويلات[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يَخْرُجْنَ إلَّا أنْ يأتِين بفاحشةٍ مبيِّنةٍ...﴾[3].

ومن ذلك النصب على الظرفية:

ذهب الزمخشري كما مر إلى أنَّ المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيزها يجوز أنْ يقع منصوباً على الظرفية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يَحِلُّ لكم أنْ تأخذوا مما آتَيْتُمُوهُنَّ شيئاً إلَّا أنْ يخافا ألَّا يُقيما حدودَ اللهِ﴾[4]. أي: إلَّا وقتَ الخوفِ[5].

ومنه قوله: ﴿يأيُّها الذين آمنوا لا تدخُلوا بيوتَ النبيِّ إلَّا أنْ يؤذَنَ لكم...﴾[6] أي: إلَّا وقتَ الإذْن[7].

---

(1) البقرة: ٢٢٩.
(2) انظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه الصفحة: ٤٤١.
(3) الطلاق: ١.
(4) البقرة: ٢٢٩.
(5) انظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه، الصفحة: ٤٤١.
(6) الأحزاب: ٥٣.
(7) انظر الصفحة: ١١٣٦.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مسلَّمةٌ إلى أَهْلِه إلاّ أنْ يَصَّدَّقُوا..﴾[1]: المصدر المؤول مِنْ (أنْ) وما في حيزها في موضع النصب على الظرف عند الزمخشري[2] على أنّ في الكلام حذف مضاف، وأجاز أنْ يكون حالاً من(أهْلِه)، وقد ردَّ أبو حيان [3] نصبه على الظرف لأنَّه لا يجوز أنْ يكون الظرف إلاّ مصدراً صريحاً.

وذكر ابن مالك[4] أنَّ ما ذهب إليه الزمخشري غير جائز عنده لأنَّ استعمال (أنْ) في موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين، وما مر محمول عنده على حذف حرف الخفض.

ولست أتفق مع ابن مالك وغيره ممن ردُّوا قول أبي القاسم لأنَّ ذلك محمول على حذف مضاف، لأنَّ المصدر الصريح أجازوا فيه أنْ يكون ظرفاً[5].

ومن ذلك **المعطوف على اسم(أنَّ)**: ومنه قوله تعالى: ﴿لو أنَّ لنا كرةً فنتبرَّأَ منهم...﴾[6]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) المضمرة وما في حيزها في موضع نصب عطفاً على اسم (أنَّ)[7].

---

(١) النساء: ٩٢.

(٢) انظر: الكشاف: ١/٥٥٣.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٢٣، وانظر حاشية الشهاب: ٣/١٦٧. الدر المصون، ورقة: ١٧٧٤.

(٤) انظر شرح التسهيل: ١/٢٥٣.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/١٧٠، ٢٦٧، وانظر شواهد أخرى: الأعراف: ٢٠، الكهف: ٢٤، الإنسان: ٣٠، التكوير: ٢٩.

(٦) البقرة: ١٦٧.

(٧) انظر: الدر المصون ورقة: ٨١٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٣٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٣٤.

(٣) المصادر المؤوَّلة من (أنْ) وما في حيزها التي في موضع جر:

ومن ذلك الجر بحرف جر ظاهر، وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع[(١)] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذلك بقادر على أنْ يحيي الموتى﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿على أنْ نُبَدِّلَ خيراً منهم وما نَحْنُ بمسبوقينَ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿فَذَرْهُمْ يخوضوا ويلعبوا حتى يُلاقوا يومَهُم الذي يُوْعَدونَ﴾[(٤)].

ومن ذلك الجر بحرف جر محذوف: فيكون المصدر المؤوَّل إمَّا في موضع نصب، وهو قول سيبويه والفراء، وإمَّا في موضع جر وهو قول الخليل والكسائي[(٥)]، وهي مسألة أكثر شيوعاً[(٦)] من سابقتها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ يأمُرُكمْ أنْ تذبحوا بقرةً...﴾[(٧)]: المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب أوْ خفض بعد نزع الخافض أيّ: بأنْ تذبحوا[(٨)].

ومنه قوله تعالى:﴿فإنْ طلَّقَها فلا جناحَ عليهما أنْ يَتَراجعا...﴾[(٩)]

---

(١) البقرة: ٥٥، ٧٩، ١٠٢، ١٥٠، ٢٠١، ٢١٣، آل عمران: ١٢٢، النساء: ١٦٥، المائدة: ٨، الأنعام: ١٩، ٦٥، ٧١، ٩٧، الحجر: ٥٤، الإسراء: ٨٨، ٩٩، الكهف: ٩٤، القصص: ٢٧، الحديد: ٢٩، المعارج: ٤١.

(٢) القيامة: ٤٠.

(٣) المعارج: ٤١.

(٤) المعارج: ٤٢.

(٥) انظر: البحر المحيط: ١ / ١١٢، الدر المصون ورقة / ١٧٠.

(٦) انظر بعض ما في التنزيل: البقرة: ٢٦، ٦٧، ٩٠، ١١٤، ١٦٩، ١٩٨، ٢١٧، ٢٤٦، ٢٥٨، ٢٨٢، آل عمران: ٣٨، ٧٣، ١٢٢، ١٤٣، النساء: ٢٤، ٩٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٥، ١٧١، ١٧٦، المائدة: ٢، ٩، ٣١، ٨٠، ٨٤، ١١٧.

(٧) البقرة: ٦٧.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٧٣، البحر المحيط: ١/٢٣٩.

(٩) البقرة: ٢٣٠.

أي: في أنّ يتراجعا [1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وترغبون أنْ تَنْكِحوهُنَّ...﴾[2] أي: في نكاحهن، وقيل: عَنْ نِكاحهن[3].

ومن ذلك المضاف إليه:

وتكثر المصادر المؤوَّلة من (أنْ) المجرورة بالإضافة[4]، ويكاد الظرف (قبل) يكون هو المضاف إلى هذا المصدر المؤوّل في هذه المواضع[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ طَلَّقتموهُنَّ مِنْ قبلِ أنْ تَمَسُّوهُنَّ..﴾[5]، وقوله: ﴿يأيُّها الذي آمنوا أنفِقُوا ممّا رزقناكم مِنْ قبلِ أنْ يأتيَ يومٌ لا بيعٌ فيه...﴾[6]، وقوله: ﴿إلاَّ ما حرَّم إسرائيلُ على نفسِهِ مِنْ قبلِ أنْ تُنَزَّلَ التوراةُ..﴾[7].

ومن ذلك البدل منْ مجرور، ومنه قوله تعالى: ﴿قل يأهلَ الكتابِ تعالَوْا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم ألاَّ نعبُدَ إلاَّ اللهَ ولا نُشْرِكَ به شيئاً﴾[8]: يجوز في المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها أنْ يكون في موضع جر، وفي ذلك قولان:

---

(1) انظر: الدر المصون، ورقة: ٨٢٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٨٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٣٠١، البحر المحيط: ٢/٢٠٢، تفسير القرطبي: ٣/١٥٣.

(2) النساء: ١٢٧.

(3) انظر: الدر المصون، ورقة ١٨٠٦، حاشية الشهاب: ٣/١٨٤، تفسير القرطبي: ٥/٤٠٢، مشكل إعراب القرآن، ١/٢٠٧.

(4) انظر: البقرة: ٢٣٧، ٢٥٤، آل عمران: ٩٣، ١٤٣، النساء: ٤٧، المائدة: ٣٤، الأعراف: ٢٩، يوسف: ٣٧، النمل: ٣٩، ٤٠، الروم: ٤٣، ٤٩ الأحزاب: ٤٩، الزمر: ٥٤، ٥٥، الشورى: ٤٧، المجادلة: ٣، ٤، المنافقون: ١٠.

(5) البقرة: ٢٣٧.

(6) البقرة: ٢٥٤.

(7) آل عمران: ٩٣.

(8) آل عمران: ٦٤.

أ: أَنْ يكون بدَلَ كلٍّ من كلٍّ من (كلمةٍ)، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ب: أَنْ يكون بدلاً مِنْ (سواءٍ) صفة (كلمة)، وهو وجه ذكره أبو البقاء[1].

ويجوز أنْ يكون في موضع رفع، وفي ذلك أقوال:

أ ـ أنْ يكون خبراً لمبتدأ مضمر أي: هي ألاّ نَعْبُدَ، وهذه الجملة مستأنفة في جواب سؤال مقدر.

ب ـ أنْ يكون مبتدأً خبره شبه الجملة (بيننا وبينكم)، وهو أولى من حذف المبتدأ.

جـ ـ أنْ يكون فاعلاً بالظرف قبله، وهو قول الأخفش، وأجاز أبو البقاء[8]، أنْ تكون هذه الجملة في موضع النعت لـ (كلمةٍ)، وفي الكلام حذف العائد، والأظهر عند السمين[2] الحلبي أنْ تكون مستأنفة.

المصادر المؤوَّلة من (أنَّ) وما في حيزها:

(أنَّ) المفتوحة وما في حيزها مؤولة بالمفرد، و(إنَّ) المكسورة مقدرة تقدير الجمل[3].

وتكثر في التنزيل المصادر المؤوَّلة من (أنَّ) وما في حيزها، وسأسلك

---

(1) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٦٩.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ١٢٥٣، وانظر البحر المحيط: ٢/٤٨٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٤٣٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٠٦ ـ ٢٠٧، مشكل إعراب القرآن: ١/١٤٣.

(٣) انظر: المقدمة المحسبة: ١/٢٢٢ اللمع في العربية: ١٩٣. حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/٤٥، شرح المفصل: ٨/٥٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٩ ـ ٦٠، رصف المباني: ١٢٥ ـ ١٢٦.

في الحديث عنها ما سلكته في المصادر المؤوّلة مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها، فأتحدث عنها رفعاً ونصباً وجرًّا.

(١) المصادر المؤولة من (أنَّ) وما في حيزها التي في موضع رفع:

ومن ذلك **الرفع على الابتداء بعد (لو)**، ومنه قوله تعالى: ﴿وقال الذين اتُّبعوا لو أنَّ لنا كَرَّةً فنتبرَّأَ منهم كما تبرَّؤوا منا...﴾[١]: المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيزها يجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أوْ فاعلاً لفعل محذوف[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿تَوَدُّ لو أنَّ بينَها وبينَه أَمَداً بعيداً..﴾[٣]. وقوله: ﴿ولو أنَّهم إذْ ظَلَموا أنفسهم جاءوك...﴾[٤].

ومنه الرفع على الابتداء بعد لولا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلولا أنَّه كان مِنَ المسبِّحين﴾[٥]: القول في المصدر المؤول بعد (لولا) كالقول في المصدر بعد (لو).

ومنه الرفع على الابتداء في غير ما مر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنْ آياته أنَّك ترى الأرضَ خاشِعَةً...﴾[٦]: المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيِّزها في موضع رفع على الابتداء خبره شبه الجملة المقدم[٧].

---

(١) البقرة: ١٦٧.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر، الصفحة: ١٩٣.

(٣) آل عمران: ٣٠.

(٤) النساء: ٦٤، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٦٤، ٦٦، المائدة: ٣٦، ٦٥، ٦٦، الأنعام: ٥٨، ١١١، الأعراف: ٩٦، الرعد: ١٨، ٣١، المؤمنون: ١١٤، الشعراء: ١٠٢، لقمان: ٢٧، الأحزاب: ١٤، الصافات: ١٦٨.

(٥) الصافات: ١٤٣.

(٦) فصلت: ٣٩.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٧٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٤٠.

ومن ذلك خبـــر المبتدأ : ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك جزاؤهم أنَّ عليهم لعنةَ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعين﴾[1]: قوله: ﴿جزاؤهم﴾ مبتدأ ثانٍ، والمصدر المؤول من (أنَّ) وما في حيِّزها خبره. ويجوز أنْ يكون (جزاؤهم) بدل اشتمال من (أولئك) على أنَّ الخبر المصدر المؤوَّل[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿والخامِسَةُ أنَّ لعنَةَ اللهِ عليه إنْ كانَ مِنَ الكاذبين﴾[3]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أنَّ) وما في حيِّزها في موضع رفع على خبر المبتدأ[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنِّي أُلقيَ إليَّ كتابٌ كريمٌ. . ألاَّ تعلوا عليَّ وأتوني مسلمين. .﴾[5]: الظاهر في (أنْ) أنْ تكون تفسيرية، ويجوز أنْ تكون مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف، فتكون (لا) ناهية على القولين. والمصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) المخففة وما في حيِّزها في موضع رفع على البدل من (كتاب)، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف، أيْ: المقصود ألاَّ تعلوا علي، ويجوز أنْ تكون مصدريَّة ناصبة للفعل المضارع على أنَّ (لا) نافية، وفي المصدر المؤول منها وممَّا في حيزها ما في المخففة من الثقيلة وما في حيِّزها[6].

---

(1) آل عمران / ٨٧.

(2) انظر: البحر المحيط : ٢ / ٥١٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢١١ - ٢١٢، مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٥٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٧٨.

(3) النـــور / ٧.

(4) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ١١٩، البحر المحيط: ٦/٤٣٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٩٣، تفسير القرطبي: ١٢/١٨٣.

(5) النمـــل / ٢٩ - ٣١.

(6) انظر: حاشية الشهاب : ٧ / ٤٤، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٠٨، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٤٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٢٢١، وانظر شواهد أُخرى: النمل: ٥١، يس: ٤١، الدخان: ٥٠، الذاريـات: ٢٣، الجـــن: ٢٣.

ومن ذلك **الفاعـل**: ومنه قـولـه تعـالى: ﴿حتى يَتَبَيَّنَ لهم أَنَّـهُ الحق..﴾[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿أو لَمْ يهدِ للذينَ يَرِثونَ الأرْضَ من بعدِ أَهْلِها أَنْ لو نَشاءُ أَصْبناهم بِذنوبهم..﴾[2]: (أَنْ) مخففة من الثقيلة، والمصدر المؤول منها ومِمَّا في حيِّزها يجوز فيه أَنْ يكـون في موضـع رفع على فـاعل (يهدِ)[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿لا جَـرَم أَنَّهم في الآخرة هُمُ الأَخْسَـرونَ﴾[4]: المصدر المؤوَّلِ مِنْ (أَنَّ) وما في حيزها في موضع الرفع على فاعل (جرم) في أحد التأويلات[5].

ومن ذلك **نائب الفاعـل**: ومنه قوله تعالى: ﴿وقد نُزِّل عليكم في الكتـابِ أَنْ إذا سمعتم آياتِ اللهِ يُكْفَـرُ بهـا ويُسْتَهْزأُ بهـا فـلا تقعـدوا معهم..﴾[6]: المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيِّزها نائب الفاعل على أنَّ (أنْ) مخففة من الثقيلة[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿وأُوحيَ إلى نوحٍ أَنَّه لن يُؤْمِنَ مِنْ قومِكَ إلاَّ مَنْ قد آمن...﴾[8]: المصدر المؤول من (أَنَّ) وما في حيزها في موضع رفع على نائب الفاعل[9].

---

(١) فصلـت / ٥٣.
(٢) الأعـراف / ١٠٠.
(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٤ / ١٩٦، البحر المحيط: ٤/٣٥٠، الكشاف: ٢/٩٩.
(٤) هـود / ٢٢، وانظر شواهد أخرى: النحل: ٢٣، ٦٢، ١٠٩.
(٥) انظر ما في هذا البحث من زيادة (لا) في أحد التأويلات، الصفحة/ ١٣٧٢.
(٦) النسـاء / ١٤٠.
(٧) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٨٢أ، البحر المحيط: ٣ / ٣٧٤.
(٨) هـود / ٣٦.
(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٩٧، البحر المحيط: ٥ / ٢٢٠.

ومنه قوله: ﴿قل إنَّما أنا بَشَرٌ مثلُكم يُوحَى إليَّ انَّما إلهُكُم إلهٌ واحد...﴾[1].

ومن ذلك اسم كان، ومنه قوله تعالى: ﴿فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها...﴾[2].

ومن ذلك المعطوف على مرفوع: ومنه قوله تعالى: ﴿ذلكم فذوقوه وأنَّ للكافرينَ عذابَ النارِ﴾[3]: ذكر الزمخشري[4] أنَّ المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيِّزها معطوف على (ذلكم)، فيجوز فيه ما في المعطوف عليه من أوجه إعرابية، فهو إمَّا أنْ يكون في موضع رفع على الخبر لمبتدأ محذوف، وإمَّا أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب على المفعول به بفعل مضمر. وأجاز فيه الزمخشري أيضاً أنْ يكون في موضع نصب على المفعول معه على أنَّ الواو للمعية، وفيه وضع الظاهر موضع المضمر، أي: وأنَّ لكم عذابَ النارِ، وهي مسألة مردودة عند النحويين لأنَّهم لا يجوِّزون كون المفعول معه مصدراً مؤوَّلاً، جاء في (شرح التصريح على التوضيح) ما يلي: «فليسا مفعولاً معه بناء على أنَّ المؤوَّل من (أن) والفعل لا يسمى مفعولاً معه خلافاً لبعضهم...»[5]

وذكر الدنوشري[6] أنَّه سأل مشايخ العصر عن سبب المنع فلم يبدوا جواباً شافياً. وذكر الشيخ[6] يس الحمصي أنَّ مجيئه في موضع نصب على

---

(١) الكهف / ١١٠، وانظر شواهد أُخرى: طه: ٤٨، ٦٧، الحج: ٤، ص: ٧٠، فصلت: ٦، الزخرف: ٤٣، الجن: ١.

(٢) الحشر / ١٧.

(٣) الأنفال / ١٤.

(٤) انظر الكشاف: ٢ / ٤٨.

(٥) شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٣٤٣.

(٦) انظر: شرح التصريح على التوضيح (حاشية الشيخ يس الحمصي): ٣٤٣/١، وانظر حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح العلامة الفاكهي على قطر الندى وبل الصدى: ٨٨/٢.

المفعول معه هو الحق، ويظهر لي أنَّ ما ذهب إليه أبو القاسم الزمخشري صحيح ولا ضير فيه لأنَّ المعنى عليه بيِّنٌ.

وذهب ابن عطية[1] إلى أنَّ المصدر المؤوَّل في موضع رفع على الخبر لمبتدأ محذوف. وأجاز فيه الفراء النصب على إسقاط الخافض وأنْ يكون منصوباً بفعلٍ مضمر أيْ: واعلَموا أنَّ للكافرين عذابَ النار.

ومنه قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عليه أنَّه مَنْ تولاه فأنَّه يُضِلُّه ويهدِيهِ إلى عذابِ السعير﴾[2]: (مَنْ) اسم شرط جوابه (﴿فأنَّه يُضِلُّهُ...﴾ على تقدير مبتدأ، أيْ: فشأنُه أنَّه يُضِلُّه، أَوْ على تقدير الخبر أَيْ: فَلَهُ أنْ يضله.

وأجاز أبو القاسم الزمخشري[3] أنْ يكون قوله ﴿فأنَّهُ يُضِلُّه..﴾ معطوفاً على نائب الفاعل، وهو المصدر المؤوَّل من (أَنَّ) الأولى وما في حيزها، وقد ردَّه أبو حيان[4] لأنَّ فيه إبقاء الشرط من غير جواب إذا كانت شرطية، أوْ من غير خبر إذا كانتْ موصولة، ويؤخذ عليه أيضاً أنَّ فيه عطفاً قبل تمام صلة (أنَّ)، لأنَّ الشرط وجوابه في موضع الخبر لـ(أنَّ) الأولى. وذكر الشهاب[5] أنَّ الجواب محذوف، ولا محوج إليه.

وذكر أبو البركات بن الأنباري[6] أنَّ في المصدر المؤوَّل مِنْ (أَنَّ)

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٧٢، وانظر: الكشاف: ٢ / ١٤٨.
الكتاب: (مطبعة بولاق) ١/٤٦٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦١٩، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٩٠، معاني القرآن للفراء: ١/٤٠٥، حاشية الشهاب: ٤/٢٥٩، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٩٣.

(٢) الحج / ٤.

(٣) انظر: الكشاف: ٣ / ٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦ / ٣٥١.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ٢٨٢.

(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٦٨، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٠، حاشية الشهاب: ٦/٢٨٢، التبيان في تفسير القرآن: ٧/٢٥٧ - ٢٥٨.

الثانية وما في حيزها أوجهاً أصحها أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف، وهو الظاهر عندي، وذكر من هذه الأوجه أنْ يكون توكيداً للأوَّل، وهو مردود لوجود الفاء إلاّ على ادّعاء زيادتها، وأنْ يكون بدلاً من الأوَّل، والقول فيه مثل سابقه.

ومنه قراءة الأعرج وغيره الشاذة: ﴿ولولا كلمةُ الفصلِ لَقُضِيَ بينَهُم وأَنَّ الظالِمينَ لَهُمْ عذابٌ أليم﴾[1] بفتح همزة (وأَنَّ) عطفاً على (كلمةُ)، وأجاز ابن جني[2] أنْ يكون المصدر المؤول مِنْ (أَنَّ) وما في حيِّزها في موضع رفع على فاعل فعل محذوف أي: ووجَب أوْ وحقَّ، والأوَّل أظهر لبعده عن التكلف.

(٢) المصادر المؤوَّل مِنْ (أَنَّ) وفي حيِّزها التي في موضع نصب:

ومن ذلك المفعول به: ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ أجلِ ذلك كتبنا على بني إسرائيل أَنَّه مَنْ قَتَل نفساً بغير نفسٍ... فكأنَّما قتل الناسَ جميعاً..﴾[3]، وقوله: ﴿ولا تخافون أنَّكم أشركتم بالله.....﴾[4]، وقوله: ﴿أولا يذكُرُ الإنسانُ أنّا خلقناه مِنْ قبل ولم يكُ شيئاً﴾[5].

ومن ذلك **ما يسد مسد مفعولي الأفعال** التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، وقد

---

(١) الشـورى / ٢١.

(٢) انظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات:٢/ ٢٥٠، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٣٤٦، الكشاف: ٣/٤٦٦، تفسير القرطبي: ١٦/٢٠، البحر المحيط: ٧/٥١٥، حاشية الشهاب: ٧/٤١٧.

(٣) المائدة / ٣٢، وانظر الآية / ٤٥.

(٤) الأنعـام / ٨١.

(٥) مريم / ٦٧، وانظر شواهد أُخرى: النساء: ١٤، الأنبياء: ٢٥، ١٠٥، المؤمنون: ٢٧، الشعراء: ١٤، ٥٢، ٦٣، القصص،٧، سبأ: ١٤.

ناقشت هذه المسألة في حذف أحد مفعولي هذه الأفعال[1].

ومن ذلك ما **يسد مسد مفعولي الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة** الثاني والثالث: ومنه قوله تعالى: ﴿نَبِّئْ عبادي أني أنا الغفور الرحيم﴾[2]: المصدر المؤول من (أنَّ) وما في حيِّزها ساد مسدَّ المفعولين على أنَّ الفعل متعدٍّ إلى ثلاثة أو مسدَّ واحدٍ على أنَّه متعدٍّ إلى اثنين[3].

ومن ذلك **خبر (كان)**: ومنه قراءة الحسن وغيره الشاذة: «فكان عاقبتُهما أنَّهما في النار خالدين فيها...»[4] بالرفع على أنَّ المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيِّزها في موضع نصب على خبر (كان)[5].

ومن ذلك **البدل من المنصوب**: ومن ذلك البدل من المفعول به، ومنه قوله تعالى: ﴿وقضينا إليهِ ذلكَ الأَمْرَ أنَّ دابِرَ هؤلاءِ مقطوعٌ مُصْبِحينَ﴾[6]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أَنَّ) وما في حيزها بدل من (الأَمرَ) أو من (ذلك)، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب أَوْ خفض بعد نزع الخافض أيْ: بأنَّ دابِرَ هؤلاءِ مقطوعٌ، وهو قول الفراء[7] والحوفي[7]، والأوَّل أظهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وتَصِفُ أَلسِنَتُهُم الكَذِبَ أَنَّ لَهُم الحُسْنى...﴾[8]:

---

(١) انظر الصفحة / ٢٩٣.

(٢) الحجر / ٤٩.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٥٧، مشكل إعراب القرآن: ٢ / ١٠.

(٤) الحشر / ٢.

(٥) انظر: تفسير القرطبي: ٤٢/١٨، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٥٤، التبيان في إعراب القرآن: ١٢١٦/٢.

(٦) الحجر / ٦٦.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٦١، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٨٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٠/٢، مشكل إعراب القرآن: ١٠/٢.

(٨) النحل / ٦٢.

المصدر المؤول من (أنَّ) وما في حيزها في موضع نصب على البدل من (الكَذِبَ). ويجوز أنْ يكون في موضع نصب أوْ خفضٍ بعد نزع الخافض أيْ: بأنَّ لَهُم الحُسْنى[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ورسولاً إلى بني إسرائيلَ أنِّي قد جئتكم بآيةٍ مِنْ ربِّكم....﴾[2]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أنَّ) وما في حيزها في موضع نصب على البدل من (رسولاً)، على أنَّه مصدر مفعول به. ويجوز أنْ يكون في موضع رفع على خبر مبتدأ محذوف أي: هو أنِّي قد جئتكم، وأجازوا فيه أيضاً أنْ يكون منصوباً بفعل مقدَّر أوْ على نزع الخافض[3].

ومن ذلك المعطوف على منصوب: ومنه المعطوف على مصدر مؤوَّل آخر ساد مسد مفعولي الأفعال الناسخة، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُم أنَّما خلقناكم عبثاً وأنَّكُم إلينا لا تُرْجعونَ﴾[4]: المصدر المؤوَّل من (أنَّ) الثانية وما في حيزها معطوف على المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيزها الساد مسد مفعولي فعل الحسبان[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿الذين يَظُنُّونَ أنَّهم ملاقو ربِّهم وأنَّهم إليه راجعون﴾[6]، وقوله: ﴿فاعلموا أنَّما أُنْزِلَ بعلمِ الله وأنْ لا إله إلاَّ هُوَ...﴾[7].

---

(1) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٥٠٦، حاشية الشهاب: ٥ / ٣٤٣. مشكل إعراب القرآن: ٢ / ١٦ - ١٧، الكشاف: ٢/٤١٥.
(٢) آل عمران / ٤٩.
(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ١٢١٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٦٢.
(٤) المؤمنون / ١١٥.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٤٢٤، الكشاف: ٣ / ٤٥.
(٦) البقرة / ٤٦.
(٧) هود / ١٤.

ومنه العطف على المفعول به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا بني إسرائيلَ اذكروا نعمتي التي أَنْعَمْتُ عليكم وأَنّي فَضَّلْتُكم على العالَمِينَ﴾(1).

ومنه العطف على اسم (إنَّ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ لَكَ أَلاَّ تجوعَ فيها وَلاَ تعرى وأَنَّك لا تظمأ فيها ولا تَضْحى﴾(2).

(٣) المصادر المؤولة مِنْ (أَنَّ) وما في حيِّزها التي في موضع جر:

ومن ذلك المجرور بحرف جر ظاهر، ومنه قوله تعالى: ﴿ذلك بأَنَّ الله نَزَّلَ الكتابَ بالحقِّ﴾(3)، وقوله: ﴿ذلك بأَنَّهم قـالوا لَنْ تَمَسَّنا النارُ إلاَّ أيّاماً معدودات...﴾(4)، وقوله: ﴿واشهدْ بأَنَّا مسلمون﴾(5)، وقوله: ﴿فإنْ تولَّوْا فقولوا اشهدوا بأنّا مسلمون﴾(6).

ومنه المجرور بحرف جر مضمر، ومنه قوله تعالى: ﴿شَهِدَ الله أَنَّه لا إلَهَ إلاَّ هُوَ...﴾(7)، أَيّ: بأَنَّـهُ.

ومنه قوله تعالى: ﴿فاستجابَ لَهُم ربُّهم أَنِّي لا أُضَيِّعُ عَمَلَ عـامِلٍ منكم..﴾(8)، أي: بأَنِّي(9).

---

(١) البقـرة / ١٢٢.
(٢) طـه / ١١٨ - ١١٩.
(٣) البقـرة / ١٧٦.
(٤) آل عمـران / ٢٤.
(٥) آل عمـران / ٥٢.
(٦) آل عمران / ٦٤، وانظر شواهد أُخرى: ٧٥، النساء: ١٣٨، المائدة: ٥٨، ٨٢، ١٠٦، ١١١، الأعراف: ١٣٦، الأنفال: ١٣، ٥٣، ٦٥، التوبة: ٦، ٦٦، ٨٠، ١١١، ١٢٠، النحـل: ١٠٧، الإسـراء: ٩٨، الحج: ٦، ٦١، ٦٢.
(٧) آل عمران/ ١٨، وانظر شاهداً آخر: آل عمـران / ٨٦.
(٨) آل عمـران / ١٩٥.
(٩) انظر الدر المصون ورقة / ١٥٤٤، البحر المحيط: ٣/١٤٣، مشكل إعراب القرآن: ١/١٧٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿وشهدوا على أَنْفُسِهِم أَنَّهم كانوا كافرين﴾(١).

ومن ذلك البدل من المجرور، ومنه قراءة الكسائي من السبعة: «قائماً بالقسط لا إله إلاَّ هو العزيزُ الحكيمُ أَنَّ الدين عندَ اللهِ الإسلامُ..»(٢) بفتح الهمزة (أَنَّ) على أَنَّ المصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيزها في موضع البدل من (بالقسطِ) في أحد التأويلات(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿ورسولاً إلى بني إسرائيل أَنِّي قد جئتكم بآيةٍ من ربِّكم أَنِّي أخلُقُ لكم من الطينِ كهيئةِ الطير...﴾(٤): يجوز في المصدر المؤوَّل من (أَنَّ) الثانية وما في حيِّزها أَنْ يكون في موضع نصب أَوْ خفض بعد نزع الخافض، وأَنْ يكون في موضع نصب على البدل من (رسولاً) على أَنَّه مصدر مفعول به، وأَنْ يكون في موضع الجر على أنَّه من (بـآيةٍ) أو على أنـه بدل من المصـدر المؤوَّل من (أَنَّ) الأولى وما في حيزها(٥) على أنَّه في موضع جر.

ومن ذلك المعطوف على مجرور: ومنه قوله تعالى: ﴿يستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم مِنْ خَلْفِهِم أَلاَّ خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون يستبشرون بنعمةٍ من اللهِ وفضلٍ وأَنَّ اللهَ لا يُضيعُ أَجْرَ المؤمنين﴾(٦): المصدر المؤول من

---

(١) الأعراف ٣٧، وانظر: آل عمران: ٣٩، ٤٩، ٨٦، ١٨٢، ١٩٣، الأنعام: ١٩، ١٠٩، ١٥٠، الأعراف: ٤٣، ٤٤، ٥٠، الأنفال: ٩، ١٢، ٥٩، التوبـة: ٣، ٥٤، يونس: ٩٠، هـود: ٥٤، النحـل: ٦٢، الاسـراء: ٩، طه: ٦٦، الأنبيـاء: ٨٣، المؤمنـون: ٦٠، ١١١، ١١٧.

وانظر ما في هذا البحث من حذف الحروف الخافضة، الصفحة/ ٧٠٣.

(٢) آل عمران / ١٨ ـ ١٩.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع ، الصفحة / ١٢١٥.

(٤) آل عمـــران / ٤٩.

(٥) انظر الدر المصون ورقة / ١٢١٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٦٢.

(٦) آل عمـران / ١٧٠ ـ ١٧١، وانظر شاهدين آخرين: آل عمران: ٥١، ١٧٠.

وما في حيِّزها، ويجوز أنْ يكون معطوفاً على (بنعمة) وهو الظاهــر[1].

ومنه قـولـه تعـالى: ﴿ذلـك بـأنَّ منهم قسيسينَ ورُهبـانـاً وأنَّهم لا يستكبرون﴾[2]: المصدر المؤول من (أنَّ) الثانية وما في حيِّزها معطوف على المصدر المؤوّل من (أنَّ) الأولى وما في حيِّزها[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿ذلـك بما قـدَّمت أيديكُم وأنَّ اللهَ ليس بـظلاَّمٍ للعبيد...﴾[4] المصدر المؤول من (أنَّ) وما في حيِّزها معطوف على الجار والمجرور ﴿بما قدمت أيديكم﴾. وأجاز الطوســي[5] أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف، وهو تكلـف لا محوج إليـــه..

* .. * ... * .. *

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٠٠، الكشاف: ١/ ٤٨٠، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥٠٥٨، تفسير القرطبي: ٤/ ٢٧٦،.

(٢) المـــائدة / ٨٢.

(٣) انظــر: الدر المصــون، ورقة / ٢٠٩٨.

(٤) الأنفــال / ٥١.

(٥) انظر: التبيان في تفسير القرآن: ٥/ ١٣٨، وانظر البحر المحيط: ٤/ ٥٠٦، وانظر شواهد أخرى: النحل: ١٠٧، الإســراء: ١٠، الحج: ٦، الحديد: ٢٩.

الفصل الرّابع

الإعرابُ المقدَّر

ذكر الرضي[1] أنَّ الإعراب المقدَّر يكون في شيئين: تعذر النطق واستحالته، وتعسره واستثقاله، فالتعذر في بابين، في الاسم المقصور والاسم المضاف إلى ياء المتكلم، والاستثقال في بابين أيضاً، في الاسم المنقوص جراً ورفعاً، وجمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم رفعاً.

وذكر السيوطي[2] أنَّ الإعراب المقدَّر أربعة أنواع:

(١) ما يقدَّر فيه الحركات كلها، وهو خمسة أشياء: المضاف لياء المتكلم، والحرف المسكن للادغام، ومنه ﴿وترى الناس سُكارى﴾، والمحكي في نحو: مَنْ زيداً؟ لمن قال: ضربت زيداً، لمن قال: والقول نفسه في الجر والرفع، والاسم المقصور، والمضارع الذي آخره ألف.

(٢) ما يقدَّر فيه حركتان فقط، الضمة والكسرة، وهو الاسم المنقوص.

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٣ ـ ٣٥.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم، وعبد السلام هارون): ١٨١/١.
وانظر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٨٩ ـ ٩٠.

(٣) ما يقــدر فيه حركة واحدة، وهي الضمة، وهو المضارع المنتهــي بــواو أو يــاء.

(٤) ما يقدَّر فيه السكون، وهو ثلاثة أشياء: الأوَّل: ما كُسِرَ لالتقاء الساكنين، والثاني: المهموز إذا أبدلت همزته حرف لين محض؛ والثالث المضارع صحيح الآخر المسبوق بحرف جزم مثل: لم يلد، مضارع (ولد) عند تسكين لامه وفتح الدال لالتقاء الساكنين.

وسأتحدث في هذا الفصل عن تلك التي لها شواهد في التنزيــل وهي ما يلي:

(١) ما يقدَّر فيه الحركات كلها، ومن ذلك: المضاف إلى ياء المتكلم، والاسم المقصور والمضارع الذي آخــره ألف.

(٢) ما يقدَّر فيه حركتان، الضمة والكســرة، ومن ذلك: المنقوص.

(٣) ما يقدر فيه حركة واحدة، وهو المضارع المنتهي بواو أو يــاء.

(١) ما يقدر فيــه الحركات كلهــا:

ومن ذلك الاسم صحيح الآخر المضاف إلى يــاء المتكلم:

ذهب قوم إلى أنَّ هذا الاسم ليس معرباً ولا مبنياً، ومن هؤلاء ابن جني: «وذلك نحو كسرة ما قبل يــاء المتكلم في نحو: غلامي وصاحبي، فهذه الحركة لا إعرابٌ ولا بناءٌ...»[1]، واحتجاج ابن جني لمذهبه مبســوط في (الخصائص)[1]، ولذلك أطلق عليه مصطلح (الخصي)، والانتصار لهذا المصطلح أو ردُّه مبسوط في مظانه[2].

---

(١) انظر: الخصائص: ٢ / ٣٥٦ - ٣٥٧، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٣ - ٣٧.
(٢) مسائل خلافيــة في النحو: / ٨٠.

وذهب ابن الشجري[(١)] إلى أنها حركة بناء كحركة التقاء الساكنين، في قولنا: لم يخرجِ القوم لأنَّ كل حركة لم تحدث من عامل هي حركة بناء عنده، وحركة التقاء الساكنين حركة بناء عند أبي علي الفارسي[(١)].

وقيل إنَّ الضمة والفتحة تقدَّران فيه، والكسرة التي قبل الياء هي علامة الجر[(٢)].

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنّه معرب تارة ومبني تارة أُخرى:

«والجواب عما ذكروه من وجهين: أحدهما أنَّا نقول: هو معرب تارة لكن ظهور الحركة فيه مستثقل كما يستثقل على الياء في المنقوص، وكما يمتنع على الألف، ولم يمنع ذلك من كونه معرباً. وتارة نقول: هو مبني، وعلة بنائه أنَّ حركته صارت تابعة للياء، فتعذر أنْ تكون دالة على الإعراب، ولذلك أشبه الحرف، لأنّه أصل قبل الإضافة، وصار بعد الإضافة تابعاً للمضمر الذي هو فرع. ولذلك إذا وجدت في المعرب كانت بناء كقولنا: لم يَسُدْ[(٣)]، ولَمْ يَصرْ هذا الفعل معرباً، وضمُّه وفتحُهُ وكسره بناء»[(٤)]. وهو قول الجرجاني[(٥)] وابن الخشاب[(٥)].

وذهب قوم إلى أنَّ الحركات جميعها مقدَّرة[(٦)]، وهو مذهب الجمهور،

---

(١) انظر الأمالي الشجرية / ١ / ٣ ـ ٤.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١٨١/١، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٨١/٢.

(٣) لا بد من تقدير اسم آخر ليلتقي ساكنان أي: لم يَسُدِ الرجل.

(٤) مسائل خلافية في النحو / ٨١، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢/٣، الأمالي الشجرية: ٤/١.

(٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٨٣/٢.

(٦) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١٨١/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٨٣/٢.
شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٣٣.

وإنّني لاميل في هذه المسألة إلى كون الاسم مبنياً للاستغناء عن تقدير علامات الإعراب واشتغال المحل بحركة المناسبة.

وفي التنزيل مواضع جاء فيها الاسم المضاف إلى ياء المتكلم في موضع رفع أوْ نصب أوْ جر.

ومن الرفع قوله تعالى: ﴿إنْ اجريَ إلاّ على اللهِ...﴾(١)، وقوله: ﴿قُلْ إنِ افتَرَيْته فعليَّ إجرامي...﴾(٢)، وقوله: ﴿وَيَسْتَخْلِفُ ربِّي قوماً غَيْرَكم...﴾(٣).

ومن النصب قوله: ﴿قال يا قومِ...﴾(٤)، وقوله ﴿إنَّ ربِّي بما تعلمون محيط﴾(٥)، وقوله: ﴿وما أبرِّيءُ نفسي...﴾(٦).

ومن المجرور قوله تعالى: ﴿إنِّي توكَّلْتُ على اللهِ ربِّي وربِّكم..﴾(٧)، وقوله: ﴿قال يا قومِ أرَأَيْتم إنْ كنتُ على بيِّنةٍ من ربِّي.....﴾(٨).

وقوله: ﴿ولا تُخْزُونِ في ضَيْفي...﴾(٩).

---

(١) هـود / ٢٩.
(٢) هـود / ٣٥.
(٣) هـود / ٥٧، وانظر شواهد أُخرى: هـود / ٧٨، ٨٨، ٨٩، ٩٢، يوسف: ٥٣، ٨٠، ١٠١، ١٠٨.
(٤) هود / ٦٣، وانظر الآية / ٧٨.
(٥) هود / ٩٢.
(٦) يوسف / ٥٣، وانظر شواهد أُخرى: هـود / ٦٣، ٨٨، ٨٩. يوسف: ٩٨، ١٠٠.
(٧) هـود / ٥٦.
(٨) هود / ٦٣.
(٩) هود / ٧٨، وانظر شواهد أُخرى: هود: ٨٨، يوسف/٥٣، ١٠٠، وانظر شواهد أُخرى على المسألة في الأوضاع الإعرابية الثلاثة:
يوسف: ١٠١، ١٠٨، إبراهيم: ١٤، ٣٩، الحجر: ٤٩، ٥٠، النحل: ٢٧، الإسراء: =

الاسم المقصـــور :

أجمع النحويـــون[1] على أنَّ الاسم المقصور المصروف تقـدر فيه حركات الإعراب ، أمَّا غير المصروف فتقدر فيه الضمة والفتحة .

وإنّني لأميل في هذه المسألة إلى معاملة المقصور معاملة المبني من غير التفات إلى افتقاره إلى موجبات البناء أوْ إلى ظهور تنوين عند خلوه من الألف واللام أوْ في كونه غير مضاف .

وقد جاء المقصور في التنزيل في موضع رفع ونصب وجر .

ومن الرفع قوله تعالى : ﴿ولا يأتون الصلاة إلاَّ وهم كُسالى . . .﴾[2] ، وقوله : ﴿لَهُمُ البشـرى في الحياةِ الـدُّنيا وفي الآخـرةِ . . .﴾[3] ، وقولـه : ﴿بســم اللهِ مَجراهــا ومُرْساها . . .﴾[4] .

ومن المنصوب قوله تعالى : ﴿وقال الذي اشتراهُ مِنْ مصرَ لامرأتِه أكرمي مثواه . .﴾[5] ، وقوله : ﴿ونزَّلْنا عليك الكتابَ تبياناً لكلِّ شيء وهدًى ورحمةً وبشرى للمسلمين﴾[6] ، وقوله : ﴿ولا تقربوا الزنى . .﴾[7] .

ومن المجـرور قـولـه تعـالى : ﴿وآخـرُ دعـواهم أنِ الحمـدُ لله ربِّ

= ٥٣ ، ٦٥ ، ٨٥ ، ١٠٠ ، الكهف : ٢٢ ، مريم : ٥ ، ٨ ، ٤٨ ، طه : ٢٥ ، ٢٦ ، ٩٦ ، الأنبياء : ٣٧ ، الفرقان : ٣٠ ، الشعراء : ٨٦ ، ١١٧ ، القصص : ٣٤ ، ٣٨ ، الصافات : ٧ ، غافـر : ٢٨ .

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح : ٨٩/١ ـ شرح الرضي على الكافية : ٣٣/١ ، المقدمة المحسبة : ١١٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٣٦/٩ ، الأشباه والنظائر في النحـو : ١٦٤/٢ ، المرتجل : ٤٥ .

(٢) التوبـة / ٥٤ .

(٣) يونـس / ٦٤ .

(٤) هـود / ٤١ ، وانظر شواهد أخرى : الرعد : ٣٥ ، الإسراء : ١١٠ ، طه : ٨ .

(٥) يوسـف / ٢١ .

(٦) النحـل / ٨٩ .

(٧) الإسـراء / ٣٢ ، وانظر شاهداً آخر : الصافات / ٥٩ .

العالمين﴾[1] وقوله: ﴿ذلك من أنباء القرى نَقُصّهُ عليكَ...﴾[2]، وقوله: ﴿وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل....﴾[3].

والقول نفسه في الفعل المضارع الذي آخره ألف في حالتي الرفع والنصب، ومن المرفوع قوله: ﴿إنَّ الله يأمر بالعدلِ ... وينْهى عن الفحشاءِ والمنكرِ....﴾[4]، وقوله: ﴿فترى المجرمين مُشْفِقينَ ممَّا فيه...﴾[5].

وقوله : ﴿ومنكم مَنْ يُتَوفَّى ومنكم مَنْ يُرَدُّ إلى أرذل العمر...﴾[6].

ومن المنصوب قوله : ﴿قالا ربَّنا إنَّنا نخافُ أنْ يَفْرُطَ علينا أوْ أنْ يطغى﴾[7]، وقوله: ﴿ولا تعجَلْ بالقرآنِ من قبلِ أنْ يُقْضى إليك وحيُه.....﴾[8]، وقوله: ﴿مِنْ قبلِ أنْ نَذِلَّ ونخزَى﴾[9].

(٢) ما يقدر فيه حركتان، الضمة والكسرة:

وهو الاسم المنقوص في حالتي الجر والرفع، والضمة والكسرة تقدران على الياء الظاهرة، وعلى المحذوفة إذا كان غير مضاف وغير مقترن بالألف واللام.

وإنَّني لأميل في هذه المسألة إلى الاكتفاء بالقول إنَّ الاسم مرفوع أو

---

(١) يونس / ١٠.
(٢) هود / ١٠٠.
(٣) يوسف / ١٠٠، وانظر شواهد أخرى: النحل : ٧٦، ٩٠، الحج: ٢. القصص: ٣٧،
(٤) النحل : / ٩٠.
(٥) الكهف / ٤٩.
(٦) الحج / ٥.
(٧) طه / ٤٥.
(٨) طه / ١١٤.
(٩) طه / ١٣٤.

مجرور من غير تقدير الحركة على الياء الظاهرة أو المحذوفة.

ومِمَّا جاء من ذلك مرفوعاً قوله تعالى: ﴿وإنَّ اللهَ لهــاد الذين آمنوا إلى صراطٍ مستقيم﴾[2]، وقولـه: ﴿فتولَّ عنهم يـومَ يَدْعُ الـداعِ إلى شيءٍ نكـــر...﴾[3]، وقوله: ﴿فإنَّه مُلاقيكم...﴾[4].

ومن المجرور قوله: ﴿فإنِّي قريبٌ أُجيبُ دعوةَ الداعِ إذا دعانِ﴾[5]، وقوله: ﴿وما لَهُم مِنْ دونه مِنْ والٍ﴾[6] وقوله: ﴿ما لَكَ مِنَ اللهِ مِنَ وليٍّ ولا واقٍ﴾[7].

(٣) ما يقدر فيه حركة واحدة، وهي الضمة:

ومن ذلك المضارع[8] الذي آخره واو أو ياء، وذكر السيوطي[8]، أنَّ الضمة مقدَّرة على هذين الحرفين، وخلاف ذلك ضرورة أَوْ شاذ لا يقاس عليه.

والقول فيه مثل القول في الاسم المنقوص.

ومن المنتهي بالياء قوله تعالى: ﴿سوف تعلمـون مَنْ يأتيه عذابٌ يُخْزيه...﴾[9]، وقوله: ﴿ومِنْ كلِّ الثمراتِ جعل فيها زوجين اثنين يُغْشي

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٣ - ٣٤، شرح التسهيل: ١/٥٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/٨٩- همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١/١٨٢.

(٢) الحج / ٥٤.

(٣) القمـــر / ٦.

(٤) الجمعة / ٨، وانظر شواهد أُخرى: ق: ٤، الانشقاق:٦، الرعـد:١٠.

(٥) البقرة: ٨٦.

(٦) الرعد: ١١.

(٧) الرعد: ٣٧، وانظر شواهد أُخرى: النحل: ٩٦، ١٠١، ١١٥.

(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١/١٨٤.

(٩) هود: ٩٣.

الليلَ النهار. . .﴾[1]، وقوله: ﴿قُلْ هل يستوي الأعمى والبصيرُ أَمْ هل تستوي الظُّلُماتُ والنُّور. . .﴾[2].

ومن المنتهي بالواو قوله تعالى: ﴿يمحو اللهُ ما يشاء ويُثْبِتُ. . .﴾[3] وقوله: ﴿ونبلوكم بالشر والخير فِتْنَةً. . .﴾[4]، وقوله: ﴿مالي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار﴾[5].

وما تقدر فيه علامة الإعراب[6] في حالة الرفع جمع المذكر السالم المضاف إلى ياء المتكلم، كقولنا: جاء مسلميَّ، لأنَّ الأصلَ: جاء مسلموي، فاجتمعت الواو والياء، فقلب أثقلهما إلى أخفِّهما، ولذلك قلبت الواو إلى الياء، فحصل الإدغام.

ويمكن أنْ يكون من هذا الباب على أن الباء زائدة قوله تعالى: ﴿ما أنا بِمُصْرِخِكم وما أنتم بمصرخيَّ . .﴾[7]: فيكون قوله﴿بمصرخِيَّ﴾ مرفوعاً بعد حذف الباء، وعلامة الرفع الواو المقدَّرة.

---

(١) الرعد: ٣.
(٢) الرعد: ١٦، وانظر شواهد أُخرى: إبراهيم: ٤، النحل: ٢٧، ٣١.
(٣) الرعد: ٣٩.
(٤) الأنبياء: ٣٥.
(٥) غافر: ٤١، وانظر: الآية: ٤٢.
(٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/٣٤.
(٧) إبراهيم: ٢٢.

الباب الرابع

الباب الرابع

مظاهر التأويل النحوي الأخرى

وهو يقع في ثلاثة فصول:

١ ـ الفصل الأول: الحمل على المعنى.

٢ ـ الفصل الثاني: الزيـــادة.

٣ ـ الفصل الثالث: تأويل اللفظة باللفظة لموافقة المعنى.

الفصل الأوّل

الحمل على المعنى

وهو في المسائل التالية:

١ ـ الحمل على التوهم.

٢ ـ الحمل على الموضع.

٣ ـ التضمين.

٤ ـ العوامل المعنوية.

٥ ـ الحمل على الحكاية.

«الحمل على التوهم»

لقد أهمل النحويون هذه المسألة، وتكاد كتبهم تخلو من الحديث عنها إلاَّ في بعض المواطن المتفرقة مكتفين فيها بنتف منها تدل على أنهم لم يستقصوا شواهدها في التنزيل وكلام العرب نظمه ونثره، فاللاحق يرث السابق فيها، ولعل ما يعزز ما تذهب إليه أنَّ المسائل التي تطالع القارىء في العطف على التوهم تكاد تكون واحدة، والقول نفسه بالنسبة لشواهدها، فالعودة إلى بعض المظان تؤكد أنَّ ابن هشام[1] يكاد يكون رائداً في تحديد بعض مظاهر العطف على التوهم إذا ما قورن حديثه بحديث غيره، فالسيوطي[2] وبدر الدين الزركشي[3] يكادان ينقلان ما في (المغني)[1] من شواهد قرآنية وشعرية ومسائل في العطف على التوهم، أمَّا ما جاء في (المغني)[1] فهو مختصر موجز يدل على عدم استقصاء واف لهذه المسألة، ولست أدري لم حصر التوهم في العطف؟، وغالب ظني أنه كأبي حيَّان ينكر كونه في غير باب العطف، جاء في (البحر المحيط): «وقول من زعم أنه نصب (ربَّ) بفعل دل عليه الكلام قبله، كأنه قيل: نحمد الله ربَّ العالمين ضعيف لأنه مراعاة التوهم، وهو من خصائص العطف ولا ينقاس فيه»[4].

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦١٩.

(٢) انظر الإتقان في علوم القرآن: ١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن: ٤/ ١١.

(٤) البحر المحيط: ١/ ١٩.

ولست أتفق مع هذين النحويين الجليلين فيما ذهبا إليه لأنَّ التوهم باب واسع يكاد يشيع في مسائل اللغة والنحو فكثير من الكلمات ما يحذف منها حرف توهُّماً، ومن ذلك (أَرَضُون) و(دُهَيْدِهون) وغيرهما جاء في (رصف المباني) ما يلي «النوع الثاني: ما حذف منه حرف «توهُّماً»، وذلك قولهم: (أَرَضُون) في جمع أرض، ودُهَيْدِهون في جمع دهْداه، وهي القطعة من الإبل.... فهذه الألفاظ جمعت بالواو والنون دلالة على أنها قد حذف منها شيء توهُّماً، وهو التاء التي تدل على التأنيث، فـ (أرض) مؤنثة فحقها أنْ تكون بتاء التأنيث، قال تعالى: ﴿والأرضَ بعد ذلك دحاها﴾[1]، ﴿وما طحاها﴾[2]، فلما استعملت بغير تاء بقيت التاء متوهمة فيها في التقدير، فجعلت الواو تدل عليهما»[3]. ومن ذلك[4] أيضاً ما غير توهماً فدلت الواو عليه كقولهم إوَزّون في جمع إوَزَّة وإحَرون في جمع إحرَّة في اللسان جمع إحرَّة، وهي الأرض وحَرُّون في جمع حرة والأصل فيها: إوْزَزَة وإحْرَرَة وحَرَرَة، فلما نقلت حركة الزاي الأولى والراء الأولى إلى الواو والحاء لاجتماع المثلين سكنتا، فحدث الإدغام، وذكر المالقي[5] أنه جُعِلَ الجمعُ بالواو والنون عوضاً عن التغير المذكور. ومن ذلك أيضاً توهم زيادة الحروف، ويظهر ذلك فيما روى عن أبي منصور الأزهري «وشيء ذَهيب «مذهب» قال: أراه على توهم حذف الزيادة»[6]. ولست أريد أن أمضي في الحديث عن التوهم في مسائل اللغة أو في مناقشتها لأنَّ ذلك ليس بغْيتي في هذا البحث.

---

(١) النازعات: ٣.

(٢) الشمس: ٦.

(٣) رصف المباني: ٤٣٠ ـ ٤٣١.

(٤) انظر رصف المباني: ٤٣٣.

(٥) انظر رصف المباني: ٤٣٣.

(٦) لسان العرب (ذهب) وانظر تاج العروس (ذهب)، مزاعم بناء اللغة على التوهم: ٦ ـ ٧.

ولعل ما يعزز شيوع هذه المسألة ما جاء في (الخصائص): «والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً ومنه قول الله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذي حاجَّ إبراهيمَ في ربِّه﴾[1]، ثم قال: ﴿أو كالذي مر على قرية﴾[2] قيل فيه إنه محمول على المعنى حتى كأنه قال: أرأيت كالذي حاجَّ إبراهيم في ربّه أو كالذي مر على قرية...»[3] ويقول في موضع آخر: «وباب الحمل على المعنى بحــر لا ينكش ولا يفثــج ولا يُـؤْبَى ولا يـغــرُضُ ولا يغضّغَض..﴾[4].

والحمل على التوهم والتضمين من مسائل الحمل على المعنى عند ابن جني، وسأحاول في حديثي عن التوهم في مسـائل النحـو المختلفة أنْ أستقصي مظاهره في القرآن الكريم معززاً هذه المظاهر بالشواهد القرآنية المختلفة. والتوهم في التنزيل منعه قوم لما في هذا المصطلح من معنى لا يصح أنْ يقال في القرآن، ولعل ما ألجأ هؤلاء إلى ذلك أنّه قد يُرادُ به الغلط أو الخطأ كما جاء في كتاب سيبويه: «واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيد ذاهبان، وذاك أنَّ معناه الابْتداء فيرى أنَّه قال: هم...»[5] وذكر ابن هشام أنَّ المراد بالغلط في هذا النص المقتبس التوهم، وذكر أنَّ ابن مالك زعم أنّه أراد بالغلط الخطأ، ولعل ما ذهب إليه ابن هشام هو الظاهر من كلام سيبويه.

ولقد اطلق بعض النحويين والمعربين على الحمل على التوهم في التنزيل مصطلح الحمل على المعنى تأدباً: «ويسمى العطف على المعنى،

(١) البقرة: ٢٥٨.
(٢) البقرة: ٢٥٩.
(٣) الخصائص: ٢/٤٢٣.
(٤) الخصائص: ٢/٤٣٥.
(٥) الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٢/١٥٥.

ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم»(1).

وبعد فلقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ للحمل على المعنى (الحمل على التوهم) في غير العطف على التوهـــم مظاهر يمكن أنْ يقاس عليها، وهي:

(1) توهم اسم موصول مكان آخر.

(2) توهم وضع فعل مكان آخر لتصحيح الأصل النحوي.

(3) توهم وضع حرف في مكانٍ آخر غير مكانه ليصح تسلط العامل على معموله.

(4) توهم صرف الفعل المضارع الذي بلفظ الخبر عن الأمر.

(5) توهم اسمين على أنهما شيء واحد.

(6) توهم اسم من معنى الكلام ليعود عليه ضمير.

(7) توهم النفي من كلام مثبت.

(8) توهم سبك مصدر من غير حرف مصدري.

(9) توهم إقامة شبه جملة مقام مصدر مؤوَّلٍ من (أنّ) وما في حيزها.

(10) توهم الحرف المحذوف موجوداً.

(11) توهم الحرف الذي قبل الآخير في الكلمة على أنَّه الأخير.

(12) توهم سبك مصدر مؤول مضاف إلى اسم آخر باق على خفضه.

(13) توهم اسم الشرط على أنَّه موصول والعكس.

(14) توهم معنى الشرط من الجملة الاستفهامية.

---

(1) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٥٣، وانظر: خزانة الأدب: ٢/١٤٠، حاشية الشهاب: ٧/٣٨٢.

(١٥) توهم الشرط من مضمون الكلام.

(١٦) توهم المصدر من الفعل.

(١٧) توهم خلو اسم التفضيل من معنى التفضيل.

(١٨) توهم معنى غير المعنى الظاهر من اللفظة.

(١٩) توهم إهمال أداة الشرط العاملة.

(١) توهم اسم موصول مكان آخـــر:

ومن ذلك قراءة ابن السميفع الشاذة: ﴿مثَلُهُم كمثَل الذين استوقد ناراً فلمَّا أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلماتٍ لا يُبْصِرون﴾[1]، وهي قراءة مشكلة عند النحويين لأنَّ (الذين) بلفظ الجمع وصلته (استوقد) بالإفراد،وفي هذه القراءة أوجه:

أ) أنْ تكون محمولة على التوهم، توهم النطق بـ (مَنْ)، وذكر النحويون أنَّ نظير ذلك الجزم بالذي على توهم النطق بـ (مَنْ) الشرطية، والتوهم في القراءة أظهر من توهم الجزم بـ (مَنْ) عند أبي حيَّان[2] لأنَّ الثاني وقع بين مختلفي الحد وهو إجراء الموصول مجرى اسم الشرط،والأول بين اسمي موصول.

ب) أنْ يكون إفراد الضمير ـ وإنْ كان عائداً على جمع ـ اكتفاء بالإفراد عن الجمع كما يكتفي بالمفرد الظاهر عن الجمع.

جـ) أن يكون فاعل (استوقد) ضميراً عائداً على اسم الفاعل المتصيَّد أو المفهوم من الفعل نفسه والتقدير: استوقد هو أي: المستوقد، وهو

---

(١) البقرة: ١٧.

(٢) انظر البحر المحيط: ٧٧/١ وانظر الدر المصون ورقة: ١٢٧.

كقوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات..﴾[1] على أنَّ فاعل (بدا) ضمير يعود على المصدر المتصيَّد من (بدا).

ويبقى الموصول على هذا الوجه من غير عائد، فهو إمَّا أنْ يكون محذوفاً تقديره: كمثل الذين استوقد لهم المستوقد، وهو حذف خالٍ من القيود التي وضعها النحويون[2]، وإمَّا أنْ تكون الجملة الأولى صلة لا عائد فيها، ولكنَّ الربط تحقق بالجملة التي عُطِفَتْ عليها، وهي ﴿فلما أضاءت ما حوله ذهب اللهُ بنورهم...﴾، وهو أقلُّ هذه الأوجه تكلفاً وأكثرها احتراماً لظاهر النص القرآني على ما فيه من توهم ما يعود عليه الضمير.

ومَنْ لم يرتض[3] هذه التأويلات ضعَّف القراءة وشذَّذها، وهو موقف لا يصح في قراءات منسوبة إلى الرسول عليه السلام.

(٢) توهم فعل مكان آخر لتصحيح الأصل النحوي:

ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان الشاذة: «أينما تكونوا يُدْرِكُكُمْ الموتُ»[4]، برفع الكافيين، وفيها الأوجه التالية:

أ) أنْ يكون قوله (يُدْرِكُكُم) جواباً للشرط على حذف الفاء والتقدير: فَيُدْرِكُكُم، وهو قول أبي الفتح بن جني[5] وأبي العباس المبرد[6]، والقراءة عند أبي الفتح ضعيفة في العربية. وحذف الفاء عند بعض

---

(١) يوسف: ٣٥.
(٢) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٨١/١، شرح الرضي على الكافية: ٤٤/٢. همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ٣٠٧/١.
(٣) انظر الدر المصون ورقة: ١٢٧.
(٤) النساء: ٧٨.
(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١٩٣/١.
(٦) انظر المقتضب: ٧٢/٢.

النحويين بابه الضرورة والاختيار، وعند بعض لا يصح في هذين الحالين، وعند سيبويه بابه الضرورة ولا يصح في السعة[1]،وفي الكلام أيضاً حذف مبتدأ لأنَّ الفاء لا تدخل في المضارع لأنه ينبغي جزمه من غير تقدير مبتدأ.

ب) أنْ تكون محمولة على توهم النطق بـ(أينما كنتم)، وذلك لأنَّ الشرط إنْ كان ماضياً جاز في المضارع الجزم والرفع. والتوهم عند أبي حيَّان كما مر غير منقاس، وقيل إنَّ شرط التوهم أنْ يكون ما يُتَوَهَّمُ هو الأَصْل أوْ مِمَّا كثر في الاستعمال، ويتراءى لي أنَّ الأصل في فعل الشرط أنْ يكون مضارعاً لأنَّ الشرط لم يقع، فكل ما جاء من أفعال ماضية في الشرط أو الجواب مؤوَّل بالمضارع.

جـ) أنْ يكون الشرط محذوفاً، وهي مسألة لا تصح عند الجمهور وسيبويه[2]إلَّا إذا كان فعل الشرط ماضياً، وما في الآية مضارع[3].

ويظهر لي أنَّ القياس على هذه القراءة أولى من التمحل والتخيُّل من غير التفات إلى تلك القيود، فينبغي إجازة رفع جواب الشرط المضارع إذا كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً، ومن ذلك قول عمرو بن خثارم أو جرير بن عبد الله البجلي[4].

---

(١) انظر الدر المصون ورقة: ١٧٤٦، البحر المحيط: ٢٩٩/٣ همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٢٧/٤.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٧٠٥ ـ ٧٠٦.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ١٧٤٦، التبيان في إعراب القرآن: ٣٧٤/١، تفسير القرطبي: الكشاف : ١ / ٥٤٤، البحر المحيط: ٢٩٩/٣، حاشية الشهاب: ١٥٧/٣، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٣٢٢/٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥ـ٧٠٦ ـ ٧١٨.

(٤) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧١٧ الكتاب (مطبعة بولاق) ٤٣٦/١، خزانة الأدب: ٣٩٦/٣، ٦٤٣ و ٤: ٥٤١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٣١/٤.

يا أَقْرَعُ بنُ حابسٍ يا أَقْرَعُ   إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ.

ومن ذلك أيضاً توهم أمر موضع مضارع ليصح عطف الإنشاء على الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تعبُدونَ إلاَّ الله... وقولوا للناس حُسْناً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة...﴾[1] أي لا تعبدوا إلاَّ الله وقولوا للناس حُسْناً فحدث التجانس بين المتعاطفين[2]. ولست أتفق مع النحويين في مثل هذا التعسف وحمل القرآن على ما لا يجوز أن يحمل عليه، فأضم صوتي إلى أولئك القائلين[3] بجواز عطف الإنشاء على الخبر هاجرين مثل هذا التوهم أو إضمار قول قبل الإنشاء ليصح العطف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأُمِرْتُ أنْ أكونَ من المؤمنين وأنْ أَقِمْ وجهَكَ للدين حنيفاً ولا تكونَنَّ من المشركين﴾[4]، أيْ: وأُمِرْتُ أنْ كُنْ من المؤمنين وأنْ أَقِمْ وجهك، وذلك ليصح عطف قوله: ﴿وأن أَقِمْ وَجْهَكَ﴾ على معمول (وأُمِرْتُ). وذهب أبو حيان[5] إلى أنَّ الظاهر في هذه المسألة أنْ يكون قوله ﴿وأنْ أَقِمْ وَجْهَكَ﴾ معمولاً لفعل مضمر أي: وأوحي إلي أنْ أَقِمْ وَجْهَكَ، فيجوز في (أنْ) أنْ تكون مصدرية لأنها توصل بالماضي والأمر أيضاً،وأن تكون تفسيرية. ويظهر لي أنَّ العطف يصح من غير تأويل على أنَّه من باب عطف المصدر المُؤوَّل على المصدر المؤوَّل.

---

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) انظر الدر المصون، ورقة: ٣٨٤، البحر المحيط: ١/٢٨٥.

(٣) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٤٣٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٧٣.

(٤) يونس: ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥/١٩٦، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٥٠٨، الكشاف: ٢/٢٥٦، تفسير القرطبي: ٨/٣٨٧، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٤٤٠، حاشية الشهاب: ٥/٦٥، وانظر شاهداً آخر: سورة هود، الآية: ٦٩.

(٣) توهم وضع حرف في مكانٍ آخرَ غير مكانِه ليصح تسلط العامل على معموله:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الله يأمُرُكم أَنْ تُؤدُّوا الأَماناتِ إلى أَهْلِها وإذا حكمتم بين الناسِ أَنْ تحكُمُوا بالعدل..﴾[1]: في العامل في (وإذا) قولان. أحدهما أنْ يكون فعلاً مضمراً والتقدير: إنَّ الله يأمُركُم أنْ تؤدُّوا الأمانات إلى أهلِها وأَنْ تحكموا إذا حكمتم بين الناس أنْ تحكموا بالعدل، فيكون (أن تحكموا) الظاهر مفسِّراً للمحذوف، والمصدر المؤوّل من (أنْ) والفعل المحذوف معطوف على مفعول (يأمركم)، وهو تكلف لا محوجَ إليه. والثاني أنْ يكون العامل في (اذا) إمَّا (يأمركم) وإمَّا (أَنْ تحكموا) على أنَّ حرف العطف (الواو) الأصل فيه أنْ يكون مع (أنْ تحكموا)، ولكن فصل بين العاطف والمعطوف بـ (إذا حكمتم)،والتقدير: وأن تحكموا بالعدل إذا حكمتم بين الناس، وهي مسألة قائمة على التوهم، وذهب الفرّاء[2] إلى أنَّ العامل هو (أنْ تحكموا) أيضاً على أنَّ معمول الصلة مقدم عليها، والآيةكقولنا: يعجبني العسل أنْ تشرَب، وهو كالقول السابق، وهو الظاهر في هذه المسألة من غير التفات إلى منع النحويين تقدم معمول صلة الموصلات عليها، والنص القرآني يهدم هذا الصرح.

(٤) توهم صرف الفعل المضارع الذي بلفظ الخبر عن الأمر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذي آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم...﴾[3] في حذف النون من قوله ﴿يقيموا الصلاة﴾ وما عطف عليه أقوال:

---

(١) النساء: ٥٨.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٦٦/١، البحر المحيط: ٢٧٧/٣.

(٣) ابراهيم: ٣١.

أ) أنّ يكون الفعل جواباً للأمر (قل) على أنْ يكون معناه بلِّغْ أو أدِّ الشريعة يقيموا الصلاة،وهو قول ابن عطية وهو عند الأخفش جواب (قل) من غير تضمين أي: إن تقل لهم يقيموا.

وقد ردَّ مكي بن أبي طالب وغيره قول الأخفش لأنَّ (يقيموا الصلاة...) ليس بجواب لـ (قُلْ) لأنَّ أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه أمرٌ لهم بإقامة الصلاة.

ب) أن يكون جوابَ (أقيموا) محذوف أي: قل لهم أقيموا يقيموا، وهو قول أبي العباس المبرد[1]، وهو أظهر الأوجه عند أبي البركات بن الأنباري[2] وابن الشجري[3] الذي ذهب إلى أنَّ ما يدل على مثل هذا الحذف أنَّ فعل القول لا بد له من جملة تُحْكى به.

ويظهر لي مما نسبه ابن عطية إلى سيبويه كما في (البحر المحيط) أنَّ أبا العباس المبرد تبع سيبويه في هذا القول: «وقيل التقدير: إنْ تَقُلْ لهم أقيموا يقيموا،قاله سيبويه فيما حكاه ابن عطية»[4] ولست أتفق مع ابن عطية في مثل هذا القول لأنَّ ما في الكتاب يدل على أن سيبويه جعل (يقيموا) جواباً لـ (قل): «وتقول: مرهُ يحفرها، وقل له يقل ذاك،وقال الله عز وجل: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم﴾»[5].

ويظهر لي مما في (معاني القرآن) للفراء أنَّه جزمه على نية أمرٍ آخر معمول للقول «جُزِمَت (يقيموا) بتأويل الجزاء ومعناه ـ والله أعلم ـ معنى أمرٍ

(١) انظر المقتضب: ٢/٨٥.
(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٩.
(٣) الأمالي الشجرية: ٢/١٩٢.
(٤) البحر المحيط: ٥/٤٢٦.
(٥) الكتاب (مطبعة بولاق): ١/٤٥١ ـ ٤٥٢.

كقولك قل لعبد الله يذهَبْ عنّا، تريد: اذهبْ هنا، فجزم بنية الجواب للجزم وتأويله الأمر، ولم يجزم على الحكاية»[1] وهو قول المبرد السابق نفسه.

وذكر أبو البقاء[2] أنَّ تقدير أبي العباس المبرد وصحبه فاسد لأنَّ جواب الشرط يجب أنْ يخالف الشرط إمَّا في الفعل أو الفاعل أو فيهما، فأمَّا إذا كان مثله في الفعل والفاعل فلا، لأنَّه لا يصح أنْ يقال: قم تقم، والتقدير على قول المبرد: إنْ يُقيموا يقيموا لأن الأمر فيه للمواجهة والجواب بلفظ الغيبة، وهي مسألة لا تصح عنده إذا كان الفاعل واحداً.

وقد ضعفه أيضاً أبو حيَّان[3] والرضي[4].

جـ) أنْ يكون (يقيموا)مضارعاً بلفظ الخبر صرف عن لفظ الأمر والمعنى: قل لهم أقيموا، وهو قول أبي علي الفارسي، وهو بابه التوهم والتخيل، فلست أتفق معه إذْ لو كان كذلك لثبت النون في آخره أي: يقيمون، ولست أتفق معه في زعمه ووهمه أنه مبني على حذف النون لأنه بمعنى الأمر كما بُني الاسم المتمكن في نحو: يا زيدُ.

د) أن يكون مجزوماً بلام أمر محذوفة والتقدير: ليقيموا، ويدل على حذفها فعل الأمر (قل)، وهو قول الكسائي والزجاج وجماعة، وهو قول حسن ظاهر، ولسنا نجاري سيبويه[5] وابن هشام[6] والمبرد في زعمهم أنَّ

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/٧٧.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٦٩.
(٣) انظر البحر المحيط: ٥/٤٢٦.
(٤) شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٤٨.
(٥) الكتاب (مطبعة بولاق) ١/٤٨.
(٦) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٨٤٠.

حذف اللام بابه الشعر، وهي مسألة أجازها أبو القاسم الزمخشري [١] وابو البقاء[٢]، وجعل ابن مالك[٣] حذفها على أضرب: قليلٍ وكثيرٍ ومتوسطٍ، فالكثير ما كان قبله قول بصيغة الأمر كما هو في الآية الكريمة، والمتوسط ما تقدمه قول غير أمر والقليل ما سواه.

هـ) أن يكون منصوباً بإضمار (أنْ) أي: أن يقيموا، وهي مسألة لا تصح عند البصريين إلّا بعد الفاء أو الواو أو غيرهما[٤].

وبعد فيمكننا أن نرجح منها قول الأخفش، لأنَّه يخلو من التقدير، ولعل قول الكسائي في أنَّ الفعل مجزوم بلام الطلب المحذوفة أظهر من تلك الأقوال المتكلِّفة الباقية[٥].

(٥) توهم اسمين على أنَّهما شيء واحد:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنَّهْ﴾[٦]، فالضمير في (يتسنَّهْ) للمفرد، وقد تقدمه اثنان، الطعام والشراب، فيجوز أنْ يكون عائداً عليهما على أنهما كالشيء الواحد توهماً لتلازمهما في عدم الاستغناء عنْ أحدهما، فكأنه قيل: فانظر إلى غذائك لم يتسنَّه. ويجوز أنْ يعود الضمير على (وشرابك) لأنَّه أقرَبُ على أنَّ في الكلام حذفَ جملةٍ في موضع الحال من (طعامك) يدل عليها جملة الحال من (وشرابك) أي:

---

(١) الكشاف: ٣٧٨/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٧٦٩/٢.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٠٨/٤ ـ ٣٠٩، حاشية الشهاب: ٢٦٧/٥.

(٤) انظر المقتضب: ٨٤/٢ ـ ٨٥.

(٥) انظر في هذه المسألة: تفسير القرطبي: ٣٦٧/٩، التبيان في تفسير القرآن: ٢٩٦/٦، حاشية الشهاب: ٢٦٧/٥، مشكل إعراب القرآن: ٤٥١/١ ـ البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٩/٢، الكشاف: ٢٧٨/٢، وانظر شواهد أخرى على ذلك: سورة الإسراء الآية: ٥٣، سورة النور: ٣٠، ٣١، سورة الجاثية الآية: ١٤.

(٦) البقرة: ٥٩. (لم يتسنه) لم تغيِّره السنون.

فانظر إلى طعامك لم يتسنَّه وشرابك لم يتسنّه، وهو أظهر من سابقه لأنَّ الظاهر يدل عليه فيجعله كالمذكور، وأجاز أبو البقاء[1] أنْ يكون قد سُكِتَ عن عَدَمِ تغير الطعام واكتفى بتغير الشراب لأنَّه أولى.

ومن ذلك أيضاً توهم أشياء من شيئين لتصح عودة الضمير أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهبَ والفضةَ ولا يُنْفِقونها في سبيل الله﴾[2] على أنْ يعودَ الضمير في (ولا يُنْفِقونَها) على أنواعٍ أُخرى متوهَّمةٍ يَشْملها الذهب والفضة في أحد التأويلات[3].

(٦) توهم اسم من معنى الكلام ليعود عليه ضمير:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا خلا بعضُهُم إلى بَعْضٍ قالوا أَتُحَدِّثونَهم بما فَتَح الله عليكم لِيُحاجُّوكم به عندَ ربِّكم...﴾[4]: الظاهر في (ما) في هذه الآية الكريمة أن تكون موصولة لأنَّ الضمير في (به) يعود عليها، ويجوز أن تكون مصدرية على أنَّ الضمير في (به) عائد على مصدر مُتَصيَّدٍ أو متوهَّمٍ من قوله (أتحدِّثونهم) أو من قوله ﴿فتح﴾ أي: لِيُحاجُّوكم بالفتح أو بالتحديث، وهو تكلف لا محوج إليه، ويمكن أنْ تكون مصدرية اسمية على قول الأخفش وابن السراج، فتصح عودة الضمير عليها، شأنها في ذلك شأن (ما) الموصولة[5].

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٠٩ - ٢١٠، وانظر الدر المصون ورقة: ٩٢٣، البحر المحيط: ٢/٢٩٢.

(٢) التوبة: ٣٤.

(٣) انظر ما في هذه البحث من حذف المعطوف ص: ٤٢١.

(٤) البقرة: ٧٦.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٠٢ - ٤٠٣، الدر المصون ورقة: ٣٦٤، البحر المحيط: ١/٢٧٣ التبيان في إعراب القرآن: ١/٨٠.

(٧) توهم النفي منْ كلام مثبت:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأبى أكثر الناس إلاَّ كُفُورًا﴾[١]، فقوله (كُفُورا) مفعول به على أنَّ الاستثناء مفرَّغ، وهي مسألة لا تصح إلاَّ في كلام منفي وقد أُوِّل ذلك على توهم النفي من قوله (فأبى) لأنَّ معناه قريب من النفي، والتقدير. لم يرضوا أو ما فعلوا إلاَّ كفورا[٢].

ومن ذلك أيضاً قراءة أبي عمرو من السبعة: ﴿ثُمَّ توليتم إلاَّ قليلٌ منكم﴾[٣] بالرفع، وفي تأويلها أوجه:

أ) أنَّ يكون مرفوعاً على الصفة على أنَّ (إلا) وما بعدها بمعنى (غير)، وهو قول سيبويه[٤] والسمين الحلبي وشيخه أبي حيَّان وغيرهم، وغالب ظنِّي أنَّ المراد بالوصف في الآية عطف البيان أو البدل، وهو ما يفهم من كلامه[٤] ولأنَّ الضمير لا يوصف إلاَّ ضمير الغائب المتصل الذي في موضع جر على قول الكسائي[٥]، وذكر السيوطي[٦]، أنَّ المفهومَ من كلام الأكثرين أنَّ المراد بالوصف الوصف الصناعي، ويمكن أنْ يحمل ذلك على قول بعض المغاربة[٧] أنَّه يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة، والوصف بها عند هؤلاء يخالف سائر الأوصاف. ويمكن حمل ذلك أيضاً على حذف الموصوف ولكنَّ ذلك يرده أنَّ من شروط الوصف بها ألاَّ يحذف موصوفها بخلاف (غير) فلا يقال جاءني إلاَّ زيدٌ[٧]

---

(١) الإسراء: ٨٩.
(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٦/٦٠ الكشاف: ٢/٤٦٥.
(٣) البقرة: ٨٣.
(٤) انظر الكتاب: (تحقيق عبد السلام هارون) ٢/٣٣١.
(٥) انظر شرح الأشموني على الفية ابن مالك: ٢/٤٠٢.
(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٢٧١.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٢٧٢.

ب ـ أنْ يكون عطفَ بيان ، وهو خارج على ما اشتُرِطَ في عطف البيان[1] من جريانه على المضمر وغير ذلك.

جـ) أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف أي: امتنع قليل.

د) أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي: إلا قليلٌ منكم لم يتولوا، وهو قول مردود عند أبي حيَّان.

هـ) أن يكون توكيداً للضمير المرفوع في (توليتم) وهو مخالف لأصول النحويين.

و) أن يكون بدلاً من الضمير المرفوع في (توليتم)، وهي مسألة تصحُّ على مذهب الكوفيين في عدم اشتراط الإحاطة[2].

س) أن يكون بدلاً على توهم النفي من (توليتم) أي: لم يثبتوا إلاَّ قليل منكم، وهو تأويل أنكره أبو حيان[3] لما فيه من التوهم.

ويتراءى لي وجه آخر بعيد عن التكلف، وهو أنْ تُحْمَلَ القراءة على لغة من يتبع ما قبل إلاَّ ما بعدها في الموجب كما في (همع الهوامع)[4].

(٨) توهُّم سبك مصدر من غير حرف مصدري:

لقد توهم النحويون مصدراً من (لعلَّ) وما في حيزها، وجعلوا هذا المصدر متعلقاً بفعل عامل، وهو عندهم معلل لذلك الفعل لأنَّ (لعل) بمعنى كي أو لام التعليل ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيها الناس اعبدوا ربَّكُم

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٩٠.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢١٧ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٤٣٩.

(٣) انظر البحر المحيط: ١/٢٨٧، الدر المصون، ورقة: ٢٨٦.

(٤) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٢٥٨.

الذي خلقكم والذين مِنْ قبلِكُم لعلكم تتقون﴾[1]: قيل إنَّ المصدر المؤول من (لعلَّ) وما في حيزها يتعلق بقوله (اعبدوا) أي: اعبدوه على رجائكم التقوى أو لتتقوا، وهو اختيار أبي البقاء[2] وغيره كالمهدوي[3]، وقيل إنَّه يتعلق بـ (خلقكم)، وهو اختيار الزمخشري[3] وابن عطية[3]، وقيل إنَّ الجملة في موضع الحال، وقد رد الشهاب[4] ذلك لأنَّ الإنشاء لا يقع حالاً إلاَّ بتأويل ويظهر لي أنَّ القول الأخير أكثر دلالة على المعنى.

(٩) توهم إقامة شبه جملة مقام مصدر مؤول من (أنْ) وما في حيزها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قد نبأنا الله من أخباركم﴾[5]، قوله: ﴿من أخباركم﴾ في موضع النعت لمفعول (نبَّأ) الثاني المحذوف أي: قد نبأنا جملة من أخباركم، وهو عند الأخفش المفعول الثاني على زيادة (من) في الواجب. وجوز بعض النحويين أنْ يكون الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل على أنَّ شبه الجملة ساد مسد مفعولية الثاني والثالث على توهم أنَّه في معنى أنكم كذا وكذا، وهو بعيد متكلف لا ضرورة إليه. وذكر أبو البقاء أن حذف المفعول الثالث لا يصح إلاَّ إذا كان الثاني محذوفاً[6]، وهو قول ليس مجمعاً عليه عند النحويين[7]، ولعل القول الأول يغنينا عن مثل هذه التكلفات والتمحُّلات التي لا محوج إليهـا.

---

(١) البقرة: ٢١.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٣٨/١.
(٣) انظر الدر المصون، ورقة: ١٥٢.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ١١/٢، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٥٦/١.
(٥) التوبـة / ٩٤.
(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٦٥/١ ـ ٢٦٦، شرح ابن عقيل: ٦٥/٢.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٦٥٥/٢، البحر المحيط: ٨٩/٥، حاشية الشهاب: ٣٥٧/٤.

(١٠) توهم الحرف المحذوف موجوداً:

ومن ذلك قراءة ابن عباس الشاذة: ﴿يُحَلَّوْنَ فيها من أَسْورَ من ذهبٍ﴾[١]، بفتح الراء ومن غير ألف ولا هاء في (أساور) على توهم وجود الحرف المحذوف، وهو الألف، فلذلك منع من الصرف وهو تأويل أبي حيّان[٢]، والقياس يوجب صرفه لأنَّ البناء نقص[٣]، ويمكن أنْ يقال إنَّ الأصل فيه أسورة، فحذف الحرف الذي عليه الإعراب وبقيت الراء على فتحها.

(١١) توهم الحرف الذي قبل الأخير في الكلمة على أنّه الحرف الأخير:

ومن ذلك قراءة السلمي ﴿ألم ترْ إلى الذين خرجوا من ديارهم..﴾[٤]: القراءة محمولة إما على توهم أنَّ الراء لام الكلمة أو على أنَّ الاسكان لغة قوم لم يكتفوا في الجزم بحذف حرف العلة، وهو قول ظاهر، أوْ على أنْ تكون القراءة محمولة على إجراء الوصل مجرى الوقف، وقيل[٥] إنَّ هذا القول أولى من غيره، وهو عندي بابه التوهم، توهم الوقف في حال الوصل.

(١٢) توهم سبك مصدر مؤول مضاف إلى اسم آخر باقٍ على خفضه:

ومن ذلك قراءة بعض السلف من غير السبعة ﴿والليل إذا يغشى والنهارِ

---

(١) الكهف / ٣١.
(٢) انظر البحر المحيط: ٦ / ٣٦١.
(٣) البحر المحيط: ٦ / ٣٦١.
(٤) البقرة / ٢٤٣.
(٥) انظر: الدر المصون ورقة: / ٨٧١. البحر المحيط: ٢٤٩/٢.

إذا تَجَلَّى وما خلق الذكرِ والأنثى﴾[1] بجر (الذكرِ) على أنه بدل من (ما) على تقدير: والذي خلق الذكرِ والأنثى، وهو الظاهر، وأجاز أبو حيَّان[2] أنْ يكون مجروراً على توهم سبك مصدر مؤوَّل من (ما) وما في حيزها وإضافة المصدر إلى (الذكر)، وهو تكلف لا ضرورة إليه. وأجاز الفراء[3] أنْ يكون مجروراً على إضمار حرف جر أي: والذي خلق من الذكرِ والأنثى، فحذف الخافض وبقي عمله.

(١٣) توهم اسم الشرط على أنه موصول والعكس:

ومن ذلك قراءة عكرمة الشاذة: «فمن يعملْ مثقال ذرةٍ خيراً يراهُ ومن يَعْمَلْ مثقالَ ذرة شرًّا يراهُ»[4] بالألف في (يراه) في الموضعين حملاً على لغة من يجزم المضارع بحذف الحركة المقدرة على حرف العلة، وهي لغة حكاها الأخفش[5] ويجوز أن تكون القراءة محمولة على توهم أنَّ اسم الشرط موصول، فرفع وبقي فعل الشرط مجزوماً على أنَّ (مَنْ) اسم شرط. وحمل القراءة على لغة العرب أولى وأظهر من التمحل والتخيل.

وقد يكون العكس، فيتوهم الموصول على أنه شرط كما هو مبيَّنٌ في العطف على التوهم.

---

(١) الليل / ١ ـ ٣.
(٢) انظر البحر المحيط: ٨ / ٤٨٣.
(٣) انظر معاني القرآن: ٣ / ٢٧٠، وانظر في هذه المسألة: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: /١٧٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥١٨، تفسير القرطبي ٢٠/٨١، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٧٨، إعراب ثلاثين سورة: ١٠٧، حاشية الشهاب: ٨/٣٦٨، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٦٤.
(٤) الزلزلة / ٧ ـ ٨.
(٥) انظر البحر المحيط: ٨ / ٥٠٢.

(١٤) توهـــم معنى الشرط من الجملة الاستفهامية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل أَتَّخَذْتُم عندَ اللهِ عهداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عهدَهُ أم تقولون على الله ما لا تعلمون﴾[١]: الظاهر من الآية الكريمة أَنَّ الفاء واقعة في جواب الاستفهام في قوله: ﴿أَتَّخَذْتُم﴾ وفي تأويـل هذه المســألة أربعة مذاهب.

أ) أَنْ يكون الاستفهام مُتوهَّماً فيه الشرط، ولا ضرورة إليـــه.

ب) أَنْ يكون في الكلام إضمار شرط، وهــو اختيار أبي القـاسم الزمخشري[٢]، فقوله ﴿فلن يُخْلِفَ الله عهده﴾ متعلق بمحذوف (جواب الشرط) عنده والتقدير: إنْ اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده.

جـ) أَنْ يكون قولُه (فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عهدَهُ﴾ معترضاً على أَنَّ (أم) معادلة معادلها قوله ﴿تقولون على الله ما لا تعلمون﴾ وهو قول ابن عطية[٣]، ويظهر لي أَنَّ هذا القول أَقل تكلفاً لبعده عن التقدير والتوهـــم:

د) أنْ يكون معمولاً لقول محذوف أي: فيقولون لن يخلف الله عهده، وهـــو قول أبي البقـــاء[٤].

(١٥) توهـــم الشرط من مضمـــون الكلام:

ومن ذلك قوله: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجَرَيْنَ بهم بريحٍ طيِّبةٍ وفرحوا بها جاءتها ريحٌ عاصِفٌ وجاءَهُمُ الموجُ من كلِّ مكانٍ وظنوا أَنَّهم

---

(١) البقـــرة / ٨٠.
(٢) الكشـــاف / ١ / ٢٩٢.
(٣) تفسيـــر ابن عطيـــة : ١ / ٣٣٤.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٨٢، وانظر الدر المصون ورقة/ ٣٧٣، تفسـير ابن عطية: ٣٣٤/١، البحر المحيط: ٢٧٨/١، حاشية الشهاب: ١٩٢/٢.

أحيط بهم دعوا الله مخلصين..﴾[1]: ذكر أبو البقاء أنَّ قوله (دعوا الله) جواب لما اشتمل عليه المعنى من الشرط أي: لما ظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله، وهو كلام لا فائدة فيه عند أبي حيَّان. وذهب الطبري إلى أنَّه جواب قوله ﴿وظنوا﴾ على توهم أداة الشرط، وذهب الزمخشري إلى أنَّه بدل من (وظنوا)، وجعله أبو جعفر بن الزبير شيخ أبي حيَّان جواب سؤال مقدر أي: فما كان حالهم إذْ ذاك؟ فقيل: دعوا الله[2]. ويظهر لي أنَّ قول الزمخشري أقلها تكلفاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تقولَنَّ لِشيءٍ إني فاعل ذلك غداً إلاَّ أنْ يشاءَ الله..﴾[3]: ذكر أبو حيَّان أنَّ الاستثناء لا يصح حمله على ظاهره لأنَّ الله لا ينهاه عن أنْ يقول إنِّي فاعل ذلك غداً إلاَّ أنْ يشاء الله، فيكون ليس داخلاً في حيز المقول، وفي هذه الآية أوجه من التأويل:

أ) أنْ يكون التقدير: إلاَّ أنْ تقول إلاَّ أن يشاء، ففي هذا التقدير حذف (إلاَّ) وما بعدها من الفعل والحرف المصدري، فيكون قوله: ﴿إلاَّ أن يشاءَ الله﴾ معمولاً للقول المحذوف، وهو قول ابن عطية، وقد نسبه القرطبي أيضاً إلى الكسائي والفراء والأخفش، وفيه تكلف تقدير (إلاَّ) وما بعدها.

ب) أنْ يكون في الكلام حال محذوفة وتوهم أنَّ (أنْ) بمعنى (إنْ) الشرطية والتقدير ولا تقولَنَّ ذلك إلاَّ قائلاً إنْ شاء الله، وهو قول فيه تأويلات لا ضرورة إليهما، وهو قول ذكره أبو البقاء.

جـ) أنْ يكون المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيزها منصوباً على

---

(١) يونس / ٢٢.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ١٩، البحر المحيط: ٥/١٣٩، الكشاف: ٢/٢٣١.

(٣) الكهف / ٢٣ - ٢٤.

المصدر، وهي مسألة لا تصح إلاّ على مذهب الأخفش(١) في إجازته كون المفعول المطلق مصدراً مؤولاً، ويجوز أن يكون على حذف مضاف أي: وقت أنْ يشاء الله، وأجاز قوم أنّ يكون التقدير: إلاّ بذكر مشيئة الله، فحذف المضاف والخافض.

د) أن يكون الاستثناء متعلقاً بالنهي إمّا على حذف مفعول (يشاء) أي: إلاّ أنْ يشاءَ اللهُ أنْ تقولَهُ، وإمّا أنْ يكون المصدر المؤوّل في موضع الحال على حذف باء الملابسة أي: ملتبساً بمشيئة الله، وهما قولا الزمخشري(٢)، والثاني أظهر الأوجه في هذه المسألة واقلها تكلفاً لأنّ حذف الخافض مع المصادر المؤول مطرد منقاس.

(١٦) توهُّم المصدر من الفعـــل :

ومن ذلك قراءة الأعمش وعبد الله الشاذة: «فوجدا فيها جداراً يُريدُ لِيَنْقَضَ»(٣): القراءة محمولة عند أبي الفتح بن جنى(٤) إمّا على زيادة اللام قياساً على قراءة النبي عليه السلام «يريدُ أنْ يُنْقَضَ» وإمّا على أنَّ الفعل مرادٌ به المصدر أي: إرادته لينقض. والأول أظهر لأنَّ القراءة تعزّزهُ.

(١٧) توهم خلو اسم التفضيل من معنى التفضيـــل:

ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف وأُبي الشاذة: «وقولوا للناس حُسْنى»(٥) على أنّ (حُسْنى) مؤنث الأحسن، وقياس ما كان من باب

---

(١) انظر همـــع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٣ / ١٠١.

(٢) انظر : البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٠٥، تفسير القرطبي: ١٠/٣٨٥، حاشية الشهاب: ٦/٩٠، البحر المحيط: ٦/١١٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٤٣، الكشاف: ٢/٤٧٩ - ٤٨٠.

(٣) الكهـــف : ٧٧.

(٤) انظر المحتســب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ / ٣٢.

(٥) البقــــرة / ٨٣.

(فُعْلى) أنْ يكون إمَّا بالألف واللام وإمَّا مضافاً إلى معرفة، وعليه فالقراءة على خلاف أصول النحويين، فمن لم يجد منهم لها وجهاً في العربية رماها بالشذوذ كأبي جعفر النحاس الذي زعم أنَّ ذلك لا يجوز في العربية إلَّا أنْ تكونَ مصدراً، وهو ليس مسموعاً عنده، والقول نفسه مع ابن عطية، وذهب أبو اسحق الزجاج إلى أنَّه كان ينبغي ألَّا يقرأ بها. وذكر أبو حيَّان أنَّ (حُسْنى) مصدر من باب: بُشْرى، وعقبى، وهو الظاهر عندي في هذه المسألة فالقياس على القراءة واجب، وذكر أيضاً أنه يمكن أن تكون القراءة محمولة على توهم خلو (حسنى) من التفضيل على أنَّها بمعنى (حَسَنة)[1].

(١٨) توهُّم معنى غير المعنى الظاهر من اللفظة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[2]: ذكر الرضى[3] أنَّ التفريغ يصح في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر إلَّا في المفعول المطلق المؤكد، والمفعول معه فلا يقال: لا تَمْشِ إلَّا وزيداً، وعطف النسق، فلا يقال: قام زيد إلَّا وعمرو.

ولقد منع النحويون التفريغ في المفعول المطلق المؤكد كقولنا: ما ضربت إلَّا ضرباً لأنه لا فائدة فيه، فهو بمنزلة تكرير الفعل أي: ما ضربت إلَّا ضربتُ، وعليه فالآية لا بد لها من تأويل، وفي ذلك أوجه:

أ) أن يكون في الكلام حذف نعت المصدر، أي: إنْ نظنُّ إلَّا ظنًّا ضعيفاً، فيصير المصدر مختصاً مؤكداً، وهو الظاهر عند ابن هشام[4]، وأبي

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج: ١ / ١٣٧، الدر المصون ورقة/ ٣٨٤، البحر المحيط: ١/٢٨٥، القراءات لوحة/٥٨.

(٢) الجاثيـــة / ٣٢.

(٣) شرح الرضى على الكافية: ١ / ٢٣٥ ـ ٢٣٦، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٢٥١.

(٤) انظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٨٨.

حيان[1] وغيرهما. وذكر عبد القادر البغدادي في (خزانة الأدب)[2] أنَّ الخفاف الإشبيلي في كتابه (شرح الجمل) ذهب إلى أنَّ حذف الصفة أظهر الأقوال لأنَّ حذف الصفة قد ثبت في الكلام. وهذا الوجه أظهر الأقوال عندي وأقلُّها تكلفاً.

ب) أصل الكلام عند أبي القاسم الزمخشري[3]: نظن ظناً، ومعناه إثبات الظنّ، فأدخل حرفي النفي والاستثناء ليفاد إثبات الظن مع نفي ما سواه توكيداً بقوله تعالى: ﴿وما نحن بمستيقنين﴾[4] وهو عند أبي حيَّان[1] كلام من لا شعور له بالقاعدة النحوية التي أشَرْنا إليها. ويظهر لي أنَّ أبا القاسم قد حمَّل الآية المعنى المفاد من التفريغ من غير التفات إلى الأصل النحوي، ويمكن أنْ يعد ممن يجوزون التفريغ في باب المفعول المطلق المؤكد، ولسنا مع أبي حيان في هجومه عليه في كثير من المواضع ووسمه بالعجمة والخروج على قواعد النحو[5] لأن ما في الكشاف يدل على أنَّ الرجل يملك ناصية هذا العلـم.

جـ) أن تكون الآية محمولة على التقديم والتأخير على أنَّ (إلَّا) في غير موضعها، والتقدير: إنْ نحن إلَّا نظنُّ ظناً، فيكون في الكلام حذف مبتدأ أيضاً، وهذا القول منسوب إلى أبي العباس المبرد وأبي علي الفارسي وابن يعيش[4] وأبي البقاء[6] وهو قول متكلف عند الرضي[7] وعند الخفاف الإشبيلي لأنه لم يثبت وضع (إلَّا) في غير موضعها.

---

(1) انظر البحر المحيط: ٨ / ٥١.
(2) خزانـة الأدب: ٢ / ٣٠.
(3) الكشـاف : ٣ / ٥١٣.
(4) انظر البحر المحيط : ٨ / ١٢٤، ١٤٨، ٢١٢.
(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ١٠٢.
(6) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٥٣.
(7) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

د) أنّ تكونَ الآية من باب الحمل على التوهم، ويظهر هذا التوهم في أنَّ المستثنى المفـرَّغ يجب أنْ يستثنى من متعدد مقـدَّر معرب بإعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس حتى يدخل فيه المستثنى، وذكر الرضى أنَّ مصدر (نظن) ليس محتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه، وذكر أن حل هذه المسألة محمول على توهم المخاطب لأنه ربما تقول: ضربت وقد تكون فعلت فعلاً غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب، فيقول: ضربت ضرباً لرفع ذلك التوهم، فلما كان الأمر كذلك من حيث التوهم صار المستثنى منه في قولنا: ما ضربت إلَّا ضرباً كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم، فكأنَّك قلت: ما فعلت شيئاً إلَّا ضرباً، وقد قيل إنَّ الاستثناء يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلاً عن التوهم، وهو قول الفاضل المحشى تبعاً لما في (شرح المفتاح الشريفي) وحواش المطول كما في (حاشية الشهاب)[1]. وهو اعتراض مردود عند الشهاب.

ومثل الآية قـول الأعشـى ميمون[2].

أَحَـلَّ بـه الشَّيْـبُ أثقـالَـهُ   وما اغتَّره الشَّيْبُ إلَّا اغْتِـراراً

وأجاز ابن يعيش[3] في هذا الشاهد أنْ يكون الشاعر راعى اللفظ لأنَّه منفي ولم ينظر إلى المعنى فأدخل (إلَّا)، وهي مسـألة لا تصح في الآيـــة.

هـ) أن يكون في الكلام حذف (أنَّ) واسمها فيكون (ظنّاً) منصوباً

---

(١) حاشيـة الشهاب: ٨ / ٢٣.

(٢) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: ١٠٢/٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٨٨/، خزانة الأدب: ٣٠/٢، شرح الرضى على الكافية: ٢٣٦/١.

(٣) شـــرح المفصَّل لابن يعيش: ٧ / ١٠٧.

على المصدر بفعل محذوف من لفظه والجملة الفعلية في موضع الخبر لـ (أنْ) المحذوفة واسمها والتقدير: إنْ نظنُّ إلاَّ أنَّكُم تظنونَ ظنًّا، وذكر أبو حيَّان[1] أنَّ هذا القول محكي عن أبي العباس المبرد، وهي مسألة لا تصح عند أبي حَيان، ولسنا نتفق معه لأنَّ حذف (أنَّ) واسمها قد ثبت في تأويلات النحويين، ويعزز هذا القول أنَّ مكي بن أَبي طالب[2] والقرطبي[3] قد نقلا هذا القول من غير أنْ يخطئاه أو يضعِّفاه.

(١٩) توهم في إهمال أداة الشرط العاملـــة:

ومن ذلك قراءة طلحة وغيره الشاذة: «أينما يُوَجِّهُ لا يأْتِ بخيرٍ..»[4]، بكسر الجيم وهاء مضمومة على أنَّ (أينما) مثل (إذا)، وحذفت الياء من قوله (لا يأْت) تخفيفاً أو للجزم على توهم النطق بـ (أينما) المهملة عاملة، وهي كقراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يتقي ويَصْبِرْ﴾[5] بالياء في (يتقي) وجزم الراء في (ويصبر)[6].

وبعـــد : فهذه بعض مظاهر الحمل على التوهم في القرآن الكريم، وفيه مظاهر أخرى أعرضت عن ذكرها حباً في الإيجاز والاختصار.

أمَّا العطف على التوهم فقد أغفل كثير من النحويين كثيراً من مسائله وشواهده لأنَّ استقصاءهم لما في القرآن لم يكن شاملاً مكتفين بتدوين شواهد اهتدى إليها بعضهم، لذلك اضطربت بعض مصطلحـاتهم، فابن

---

(١) انظـــر البحـــر المحيط : ٨ / ٥١.
(٢) انظـــر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٩٨.
(٣) انظر تفسير القرطبي: ١٦ / ١٧٧. وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٦٦.
(٤) النحـــل / ٧٦.
(٥) يـــوســـف / ٩٠.
(٦) انظر : البحر المحيط : ٥ / ٥٢٠، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/١١.

هشام يسمي القسم الثالث من أنواع العطف بالعطف على التوهم[١] ويستشهد ببعض الآيات القرآنية، ولكنه يطالعنا تحت ما أطلق عليه لفظة (تنبيه) بالقول «من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لألْزَمَنَّك أو تقضيني حقي، إذْ النصب عندهم بإضمار (أنْ) و(أنْ) والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوَهَّم...»[٢]، وغالب ظني أنّه هجر المصطلح الأوَّل، وهو التوهم لأنّه ليس من باب قولنا: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعد على توهم العامل الذي لم يظهر أثره في معموله، فالمفعول ظاهر، وفي الأول العامل والمعمول متوهَّمان، ولست أتفق معه في ذلك إنْ صدق ظني، والقول نفسه مع من نقل عنه[٣].

ويشترط ابن هشام لصحَّة هذه المسألة صحةَ دخول العامل المتوَهَّم ولحسنه كثرة دخوله، ويذكر أنَّه يقع في المجرور والمجزوم والمنصوب والمرفوع، وجاء حديثه غير وافٍ لاعتماده على كثير من شواهد تدور في مؤلَّفات من جاءوا قبله. وسأحاول في هذا البحث أنْ أدوِّنَ أهم مواطن هذه المسألة عمدتي فيها استقصاء شامل للمسألة في مظانها المختلفة وهي ما يلي:

(١) العطف على مصدر متوهم من معنى الكلام لتعطف عليه المصادر المؤولة من (أنْ) المضمرة بعد الفاء أو الواو أو أو وما في حيزها.

(٢) العطف على فعل متوهم يدل عليه الكلام.

(٣) العطف على فعل مُتَوَهَّمٍ من اسمٍ في الكلام.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦١٩/.

(٢) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٢٤/.

(٣) انظر الاتقان في علوم القرآن: ٣٨٠/١، البرهان في علوم القرآن: ١١٠/٤.

(٤) العطف على علةٍ متوهَّمةٍ من مشتق أو على مصدر متوهمٌ انحلاله إلى (أنْ) والفعل وجره بلام العلة.

(٥) العطف على فعل متوَهَّمٍ من المشتق ليتم التجانس بين المتعاطفين.

(٦) العطف على اسم مجرور بخافض مُتَوَهَّمٍ فيه النصب بفعل معناه معنى الفعل العامل.

(٧) العطف على مصدر مؤوَّلٍ من (أنْ) وما في حيزها في موضع نصب متوهم فيه الرفع.

(٨) العطف على توهم الأوجه الجائزة.

(٩) العطف على المعنى المتوهَّم من الشرط وجوابه.

(١٠) عطف اسم مجرور بخافض على آخر مجرور بخافض غير خافِضِهِ متوهم فيه الجر بالخافض نفسه.

(١١) عطف المجرور على مرفوع على توهم جره بخافض.

(١٢) عطف المنصوب على مجرور يتوهم فيه النصب بعامل متوهم غير عامله.

(١٣) عطف المنصوب على المجرور بالإضافة على توهم نصبه بالمصدر المضاف إليه المتوهم انحلاله إلى (أنْ) والفعل.

(١٤) عطف الفعل المنصوب على آخر مرفوع على توهم نصبه بـ (أنْ) متوهمة.

(١٥) عطف الفعل المجزوم على آخر منصوب بلام التعليل متوهم فيه الجزم على جواب الاستفهام.

(١٦) عطف الفعل المجزوم على آخر مرفوع متوهم فيه الجزم على أنّ الاسم الموصول متوهم فيه اسم الشرط.

(١) العطف على مصدر متوهَّم من معنى الكلام لتعطف عليه المصادر المؤوّلة مِنْ (أنْ) المضمرة بعد الواو أو الفاء أوْ أو وما في حيزها :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين﴾(١): قوله: ﴿فتكونا﴾ يجوز فيه أنْ يكون مجزوماً عطفاً على (تقربا) وأنْ يكون منصوباً بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء في جواب النهي، وهو قول البصريين، وبالفاء عند الجرمي وبالخلاف عند الكوفيين، والفاء عند البصريين عطفت مصدراً مؤوّلاً على مصدر آخر متصيَّدٍ أو متوَهَّمٍ من الفعل السابق(٢)، والتقدير: ولا يكن قربٌ من هذه الشجرة فكونٌ من الظالمين، ويشيع مثل هذا في القرآن الكريم.

(٢) العطف على فعل مُتَوَهَّمٍ يدل عليه الكلام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كَفَرَ سليمانُ ولكنَّ الشياطينَ كفروا يعلِّمونَ الناسَ السحرَ وما أُنزِلَ على المَلَكَيْنِ ببابلَ هاروت وماروت وما يعلِّمانِ مِنْ أحدٍ حتى يقولا إنَّما نحن فتنةٌ فلا تكفرْ فيتعلَّمونَ منهما....﴾(٣): قوله ﴿فيتعلمون﴾، فيه أقوال:

---

(١) البقرة / ٣٥.

(٢) انظر الدر المصون ورقة / ٢٣١، شرح المفصّل لابن يعيش ٢٦/٧، معاني القرآن للزجاج: ٨٣/١، تفسير ابن عطية: ٢٣٧/١، تفسير القرطبي: ٣١١/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٥٨/١.

وانظر شواهد أخرى: البقرة الآيات: ٣٠، ٤٢، ١١٧، ١٦٧، ١٨٨، ٢٣٦، ٢٨٤.

(٣) البقرة / ١٠٢.

(أ) أنَّ يكون معطوفاً على قوله ﴿وما يُعَلِّمانِ..﴾ على أنَّ الضمير في (فيتعلمون) عائد على (أحدٍ) حملاً على المعنى، وعطف المثبت على المنفى محمول على أنَّ قوله ﴿وما يعلِّمان..﴾ منفي لفظاً موجَبٌ معنىً لأنَّ المعنى: يعلِّمان السحر بعد قولهما (إنَّما نحن فتنةٌ)، وهو وجه ذكره أبو إسحق الزجاج، وهو الظاهر عند أبي حيان والسمين الحلبي، وهو الظاهر في هذه المسألة عندي.

(ب) أنْ يكون معطوفاً على ﴿يُعَلِّمونَ الناس السحرَ﴾، وهو قول الفراء.

(جـ) أنْ يكون في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف أي: فهم يتعلَّمونَ على أنَّ العطف من باب عطف الجملة الاسمية على الفعلية، وهو قول سيبويه.

(د) أن يكون معطوفاً على معنى ما يدلُّ عليه الكلام أي: فيأتوْن فيتعلمون فيكون من باب التَوَهُّم.

(هـ) أنْ يكونَ مستأنفاً على إضمار مبتدأ عند النحويين وهي مسألة ناقشناها في حذف المبتدأ.

(٦) أن يكون معطوفاً على (كفروا)، وهو قول سيبويه أيضاً[١].

(٣) العطف على فعل متوهم من اسم في الكلام:

ومن ذلك قراءة قوله تعالى السبعية: ﴿وإذْ جعلنا البيت مثابةً للناس وأمناً واتَّخذوا من مقام إبراهيم مُصَلًّى﴾[٢] بلفظ الأمر في ﴿واتَّخِذوا﴾: في

---

(١) انظر: الدر المصون، ورقة / ٤٥٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٠٠، تفسير القرطبي: ٢/٥٥، البحر المحيط: ١/٣٣٢.
(٢) البقــــرة / ١٢٥.

عطف قوله ﴿واتَّخِذوا﴾ أقوال:

(أ) أن يكون معطوفاً على ﴿اذكروا نعمتي﴾[1] إذا عُدَّ الخطاب لبني إسرائيل.

(ب) أن يكون معطوفاً على ما يُتَوَهَّمُ من قوله (مثابةً)، فكأنَّهُ قال: ثوبوا مثابةً واتَّخِذوا من مقام إبراهيم مُصلًّى.

(جـ) أن يكون معمولاً لقول محذوف أي: وقلنا اتَّخِذوا، وهو قول الزمخشري[2].

(د) أن يكون مستأنفاً، وهو قول ذكره أبو البقاء[3]، وهو قول ظاهر بعيد عن التكلف.

(٤) العطف على علةٍ متوهَّمَةٍ من مشتقٍ أوْ من مصدر مُتَوَهَّم انحلاله إلى (أنْ) والفعل وجَرُّه بلام العلة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومصدقاً لما بين يَدَيَّ من التوراةِ ولأُحِلَّ لكم بعضَ الذي حُرِّمَ عليكم وجئتكم بآيةٍ من ربِّكم فاتقوا اللهَ واطيعونِ﴾[4]: في قوله ﴿ولأُحِلَّ لكم..﴾ مذاهب:

(أ) أنْ يكون معطوفاً على معنى (مُصَدِّقاً) لأنَّ المعنى عند من يدَّعي ذلك: لأُصَدِّقَ، وذكر أبو حيان أنَّ هذا من باب العطف على التوهم، والعطف على التوهم يوجب أنْ يكون المعنى متَّحِداً في المعطوف

---

(١) الآيـــة / ١٢٢.

(٢) انظـــر : الكشاف : ١ / ٣١٠.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١١٢، وانظر : الدر المصون، ورقة/٥١٠، البحر المحيط: ٣٨١/١، تفسير القرطبي: ١١١/٢.

(٤) آل عمـــران / ٥٠.

والمعطوف عليه، فالمعطوف عليه في الآية الكريمة حال والمعطوف في موضع المفعول له، وذكر أنَّه يمكن أنّ يقال إنَّه معطوف على معنى (مصدِّقاً) بسبب دلالته على العلة المحذوفة، وقوله هذا بابه أيضاً التوَهُم.

(ب) أنْ يكون معطوفاً على علةٍ محذوفة أيْ: لأوسِعَ لكم وَلأُحِلَّ لكم.

(جـ) أن يكون علةً لفعل مضمر إمَّا أنْ يكون بعد الواو وإمَّا أنّ يكون قبلها، أي: وجئتكم لأُحِلَّ لكم أو: وَلأُحِلَّ لكم جئتكم.

(د) أنْ يكونَ متعلقاً بقوله: ﴿وأطيعونِ﴾، وهو أظهر الأقوال عندي.

(هـ) أنْ يكون معطوفاً على قوله ﴿بآية﴾[1] أي: وجئتكم بآيةٍ من ربِّكم ولأُحِلَّ لكم، وهو قول أبي القاسم الزمخشري، وقد استبعده أبو حيان لأنْ ﴿بآية﴾ في موضع الحال والآخر في موضع المفعول له، فلا يصح عطف العلة على الحال لأنَّ العطف بالحرف المشترك يوجب التشريك في جنس المعطوف عليه.

(و) أن تكون الواو زائدة ويصح ذلك على قول الكوفيين[2].

ومن العطف على علة متوهَّمة من مصدر قولُهُ تعالى: ﴿وما جعله الله إلاَّ بشرى لكم ولتطْمَئِنَّ قلوبكم به﴾[3]: في قوله ﴿ولتَطْمَئِنَّ﴾ مذاهب:

(أ) أن يكون معطوفاً على موضع (بشرى)، إذا كانت مفعولاً له، وَجُرَّ

---

(١) الآيـــــة / ٤٩.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٢ / ٤٦٨ - ٤٦٩، الدر المصون ورقة/٢٢٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٦٤، الكشاف: ١/٤٣١، تفسير القرطبي: ٩٦/٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٠٥. وانظر شاهداً آخر: سورة الروم الآية /٣٠.

(٣) آل عمران / ١٢٦.

باللام لعدم اتحاد الفاعل وهو قيد ليس بمجمَعٍ عليه[١]. ولم يجوِّز البصريون في هذه الآية العطف على الموضع لأنَّه لا مُحْرِزَ هنا لأن عامل الجر مفقود، والأصل: ليبشِّرَ ولتطمَئِنَّ، والمسألة عندي من باب العطف على التوهم، توهم انحلال المصدر (بشرى) إلى حرف مصدري وفعل، وتوهم جره بلام العلة. والنحويون كما مر جعلوا هذه المسألة من باب العطف على الموضع وحجتهم في ذلك أنَّ المفعول له مصدر معلل الأَصْلُ فيه جرُّه بلام التعليل.

(ب) أنْ تكون الواو زائدة على مذهب الأخفش فتعلق اللام بـ(بشرى)، وهو مذهب الكوفيين أيضاً.

(جـ) أن تتعلق اللام بفعل بعد الواو أو بعد العلة كما مر في الآية السابقة. ويظهر لي أنَّ زيادة الواو أكثر دلالة على المعنى فالاطمئنان معلَّلٌ للبشرى من باب علة العلة[٢].

(٥) العطف على فعل متوهم من المشتق ليتم التجانس بين المتعاطفين:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واتقوا ربَّكُم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها﴾[٣].

ظاهر الآية يدل على أنَّ الوَلَد مخلوق قبل الزواج إذا جعلت الواو مرتبة وفي تأويل ذلك أوجه:

(أ) أنْ يكون قوله ﴿وخلق﴾ معطوفاً على توهم فعل من (واحدة)،

---

(١) انظر: شرح الكافية: ١٩٢/٢ - ١٩٣، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢١٦/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٢٣/١.

(٢) انظر الدر المصون ورقة/١٣٩٨، تفسير القرطبي: ١٩٨/٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩١/١، البحر المحيط: ٥١/٣. وانظر شاهداً آخر: سورة الملك الآية/٦٧.

(٣) النساء / ١.

والتقدير: ونفس وحدت وخلق منها زوجها.

(ب) أن يكون قوله ﴿وخلق﴾ معطوفاً على محذوف أي: من نفس واحدة أنشأها وخلق منها زوجها، وهو قول الزمخشري.

(جـ) أنْ يكون قوله ﴿وخلق﴾ معطوفاً على (خلقكم) لأنَّ الواو لا تفيد الترتيب، وهو الظاهر في هذه المسألة، ولا ضرورة إلى تكلف التقدير أو التوهم[1].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فرحين بما آتاهُمُ اللهُ من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفِهم..﴾[2]: في قوله ﴿ويستبشرون﴾مذاهب أختار منها ما يلي:

(أ) أنْ يكونَ معطوفاً على (فرحين) على توهم الفعل في (فرحين) أي: يفرحون ويستبشرون. ويجوز أنْ يكون من باب توهم الاسم في (ويستبشرون) فيكون من باب عطف الاسم على الاسم أي: فرحين ومستبشرين.

والأظهر إجازة العطف من غير تأويل أو توهم.

(ب) أنْ يكونَ في موضع الخبر لمبْتدأ محذوف أي: وهم يستبشرون. والجملة الاسمية إما أن تكون مستأنفة وإمَّا أنْ تكون في موضع الحال[3].

---

(1) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥٩/، الدر المصون، ورقة/١٥٥٧، البحر المحيط: ١٥٤/٣.
وانظر شاهداً آخر: سورة الزمر الآية / ٦.

(2) آل عمران / ١٧٠.

(3) انظر: الدر المصون، ورقة/١١٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣١٠. البحر المحيط: ١١٥/٣.
وانظر شاهدين آخرين سورة الحديد الآية / ١٨، سورة الملك الآية/١٩.

(٦) العطف على اسم مجرور بخافض متوهَّم فيه النصب بفعل معناه معنى الفعل العامل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّا أوْحينا إليك كما أوْحَيْنا إلى نوح والنبيين من بعده... ورسلا قد قصصناهم عليك من قبلُ..﴾[1]: في نصب قوله ﴿ورسلاً﴾ أوجه:

(١) أنْ يكون معطوفاً على توهم أنَّ قوله تعالى: ﴿كما أوحينا إلى نوح﴾ تقديره: كما أرسلنا وَنَبَّأْنا نوحاً ورُسُلاً، فيكون قوله: ﴿قد قصصناهم عليك..﴾ في موضع النعت له.

(٢) أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر يُفَسِّرُه المذكور أي: وقصصنا رسلاً قد قصصناهم، وفي الكلام حذف مضاف أي: وقصصنا أخبارهم، ويجوز أنْ يكون التقدير: وأرسلنا رسلاً على أنَّ الجملة المفسِّرة في القول السابق في موضع النعت[2]، ونصبه على الاشتغال أظهر لأنَّ فيه إغناءً عن تقدير موضع للجملة الفعليــة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فبشَّرْناها بإسحاق ومِنْ وراء إسحقَ يعقوبَ﴾[3] في نصب (يعقوب) أوجه من الأعاريب:

(أ) أنْ يكون من باب العطف على التوهم، توهم نصب (بإسحق) بفعل متوهَّم في معنى (فبشَّرْناها) أي: ووهبنا لها إسحقَ ويعقوبَ، وهو عند النحويين غير مقيس.

---

(١) النســـاء / ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٢) انظر: الدر المصون، ورقة/١٨٥٨، التبيان في إعراب القرآن: ٤٠٩/١، البحر المحيط: ٣٩٨/٣، الكشاف: ٥٨٢/١، تفسير القرطبي: ١٧٠/٦، معاني القرآن للزجاج: ١٤٦/٢.

(٣) هـــود / ٧١.

(ب) أنْ يكون منصوباً بفعل مقدَّرٍ أي: ومن وراء إسحق وهبنا لها يعقوب، وعليه فلا يكون داخلاً في البشارة، وهو اختيار أبي حيان وأبي جعفر الطوسي وغيرهما.

(جـ) أنْ يكون معطوفاً على قوله ﴿بإسحق﴾ على أنّه ممنوع من الصرف للتعريف والعجمة، وهو مذهب الكسائي وقد ضعفه النحويون للفصل بالجار والمجرور بين المعطوف عليه والمعطوف، وهي مسألة لا تصح عندهم إلاّ بإعادة الخافض، والآية من باب قولنا: مررت بزيد اليوم وأمسِ عمرٍو[1]، ويظهر لي أنَّ قول الكسائي على ما فيه من الفصل المشار إليه أقل تكلفاً وأكثرها دلالة على المعنى.

(٧) العطف على مصدر مؤول من (أنَّ) وما في حيزها في موضع نصب متوهَّم فيه الرفع:

ومن ذلك قراءة الكسائي: ﴿وكتبنا عليهم فيها أنَّ النفْسَ بالنفس والعينُ بالعينِ والأنْفُ بالأنْفِ...﴾[2] بالرفع فيما بعد الواو في الآية، وفي تأويلهما عند أبي علي الفارسي ثلاثة أوجه:

(أ) أنْ تكون الواو عاطفة جملةً اسمية، وهي قوله (والعينُ بالعينِ) وما بعدها على جملة فعلية، وهي قوله: (وكتبنا عليهم...)، وهو قول ظاهر بعيد عن التكلف.

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٥ / ١١٥، القراءات لوحة / ٢٠٢، الكشاف: ٢٨١/٢، البحر المحيط: ٢٤٤/٥، معاني القرآن للفراء: ٢٢/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٣١/٦، الكشف عن وجوه القراءات: ٥٣٥/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٢/٢، مشكل إعراب القرآن: ٤٠٩/١، التبيان في إعراب القرآن: ٧٠٦/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٢٢.

(٢) المائدة / ٤٥.

(ب) أنّ تكون المسألة من باب العطف على التوهم، توهم أنَّ قوله تعالى: ﴿أَنَّ النفسَ بالنفسِ﴾ جاء مرفوعاً والتقدير: النفسُ بالنفسِ والعينُ بالعين، وهو قول ابن عطية. وذكر أبو حيَّان أن الزمخشري، نَحا إلى هـذا القول معبراً عنه بطريق آخر، إذ جعل (والعينُ بالعين) معطوفاً على (أَنَّ النفسَ بالنفس) لأنَّ المعنى: وكتبنا عليهم النفسُ بالنفسِ، أو على إجراء الكُتب مجرى القولِ، وهو قول أبي علي الفارسي عند أبي حيان أيضاً. ويغنينا عن الرد على أبي حيَّان في حمله كلام الشيخين على غير مرادهما السمينُ الحلبي تلميذه، فمرادهما عنده العطف على موضع اسم (أنَّ) قبل دخولها، ويظهر لي أيضاً أنَّ ذلك من باب التوهم، توهم الأصل في اسم (أنَّ) لأنَّ العامل أثره ظاهر.

(جـ) أنّ يكون معطوفاً على الضمير المستتر في (بالنفس) لأن شبه الجملة في موضع خبر (أنَّ) على أنَّ (بالعين) في موضع الحال[1]. وقد عيب عليه أنَّ فيه العطفَ على الضمير المتصل المرفوع مـن غير فصل بين المتعاطفين أو من غير تأكيد، وهي مسألة لا تصح عنـد البصريين[2]. ويظهر لي أنه القول المختار في هذه المسألة من غير التفات إلى قيود البصريين السابقة.

(٨) العطف على توهم أحد الأوجه الجائزة:

ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿والأنعامَ خلقها.... والخيلُ والبغالُ

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٢٤٨/٣، الدر المصون، ورقة/١٩٧٤، التبيان في إعراب القرآن: ٤٣٩/١، البحر المحيط: ٤٩٤/٣، الكشاف ٦١٧/١، مشكل إعراب القرآن: ٢٣/١، معاني القرآن للزجاج: ١٩٦/٢، تفسير القرطبي: ١٩٣/٦، القراءات لوحة: /١٠٢.

(٢) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤٢٩/٢ ـ ٤٣٠، شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٣.

والحميرُ لتركبوها﴾[1] برفع ﴿والخيلُ والبغالُ والحمير﴾ على الاستئناف على أنَّ (الخيلُ) مبتدأ خبره شبه الجملة من قوله ﴿لتركبوها﴾، ويجوز أنْ يكونَ الخبرُ محذوفاً وحمل الفراء[2] هذه القراءة على توهم أنَّ الرفع في (والأنعامُ) قد كان يصلح لأنَّ ما كان من هذا الباب يجوز فيه النصب على الاشتغال، والرفع على الابتداء على أنْ قوله ﴿خلقها﴾ في موضع الخبر فكأنَّ التقدير: والأنعام خلقها والخيلُ والبغالُ والحميرُ، وهو تكلف لا محوجَ إليه.

(٩) العطف على المعنى المتوهم من الشرط وجوابه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ للناس الشرَّ استعجالَهُم بالخير لَقُضِيَ إليهم أَجَلُهُم فنذرُ الذين لا يرجون لقاءنا في طغيانِهِمْ يعمهون﴾[3]: أجاز أبو القاسم الزمخشري أنْ يكون قوله ﴿فنذرُ..﴾ معطوفاً على المعنى المتوهم من مجموع الشرط والجواب لأنهما في معنى: لا يعجِّلُ، لأنه لا يصح عطفه على شرط (لو) ولا على جوابها لانتفائهما لأنَّ القصد منه الإثبات والتقدير عند الزمخشري: لا يعجل فيذرهم أو :ولكنْ نُمهِلُهُم أوَّلاً فنذرهم. ويجوز أنْ تكون الجملة استئنافية على تقدير مبتدأ عند النحويين أي: فنحن نذرهم، وهو أظهر الأقوال عندي وأقلها تكلفاً. ويجوز أيضاً أنَّ تكون الفاء في جواب شرط مقدر أي: وإذا كان الأمرُ كذلك فنحن نذرهم[4].

---

(١) النحـــل / ٥ ـ ٨ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ٩٧، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٧٩٠/٢، البحر المحيط: ٤٧٦/٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٧٥/٢، تفسير القرطبي: ٧٣/١٠، الكشاف: ٤٠٢/٢ .

(٣) يونس / ١١.

(٤) انظر البحر المحيط: ٥ / ١٢٨، حاشية الشهاب: ١٠/٥، الكشاف: ٢٢٧/٢.

(١٠) عطف اسم مجرور بخافض على آخر مجرور بخافض غير خافضه متوهم فيه الجر بالخافض نفسه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ألم تَرَ إلى الذي حاجَّ إبراهيم في ربه أَنْ آتاه الله الملك... أو كالذي مر على قريةٍ وهي خاوية على عروشها قال أَنَّى يُحْيِي هذه اللهُ بعد موتها..﴾[1]: في موضع قوله ﴿أو كالذي مر على قرية﴾ خمسة أوجـه:

أ) أنْ يكونَ من باب العطف على التوهم على قوله تعالى: ﴿ألم تَرَ إلى الذي حاج إبراهيم..﴾، توهُّم جرِّ (الذي حاجَّ) بالخافض نفسه الذي جُرَّ به المعطوف، والتقدير: ألم تر كالذي حاجَّ إبراهيم أو كالذي مر على قريةٍ، والذي دفعهم إلى ذلك استحالة دخول الخافض (إلى) على الكاف في (كالذي) على قول من يعدها حرفاً، وهو قول الكسائي والفراء.

ب) أنْ يكون في الكلام إضمار فعل قبل قوله (كالذي) أي: أو رأيت كالذي، فيكون من باب عطف الجملة الفعليـة على الفعلية، وهـو قول أبي القاسم الزمخشري، وقد اختاره السمين الحلبي لأن الحذف ثابت كثير بخلاف الحمل على التوهم.

جـ) أنْ تكون الكاف زائدة والتقدير: ألم تر إلى الذي مر على قرية، وقد ضُعِّفَ هذا القول لأنَّ الأصل عدم الزيادة.

د) أنْ تكون الكاف اسماً بمعنى (مثل)، وهو مذهب الأخفش، وهو القولُ الظاهر عندي لبعده عن التكلف والتوهم، والبصريون لا يجيزون أنْ تكونَ الكاف اسماً، والتقدير عند الأخفش: ألم تر إلى الذي حاج أو إلى مثل الذي مر على قرية.

---

(١) البقـــــرة / ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

هـ) أن يكون في الكلام حذف مبتدأ والتقدير: أَلم تَرَ مَنْ كالذي، وهو قول متعسِّف لأنَّ فيه تأويلين: حذف (مَنْ) الاستفهامية وجعل الفعل معلقاً عن العمل على نية إعادة العامل. وهو قول المبرد كما في (تفسير القرطبي)[1].

(١١) عطف المجرور على مرفوع متوهم جره بخافض:

ومن ذلك قراءة ابن عباس وغيره الشاذة: ﴿إِذِ الأَغْلالَ في أعناقِهم والسلاسِلِ يُسْحَبُونَ﴾[2]، بجر (والسلاسِلِ) حملاً على توهم أنَّ (الأغلالُ) مجرور في المعنى، وهو قول الفراء كما يُفهم مما جاء من كلامه: «فلا يجوز خفض السلاسِلِ والخافض مضمر ولكن لو أَنَّ متوهِّماً قال: إنَّما المعنى: إذْ أعناقُهم في الأغلالِ وفي السلاسِلِ يسحبون جاز الخفض في السلاسِلِ على هذا المذهب، ومثله مما رُدَّ إلى المعنى قول الشاعر...»[3].

والقراءة من باب قول الأخوص الرياحي اليربوعي[4]:

مشائِيمُ ليسوا مُصْلِحيْنَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرابُها

وفيه عطف (ولا ناعبٍ) على (مُصْلِحينَ) على توهم جره بالباء الزائدة، وهذا العطف أقرب عند أبي حيان[5] مما في الآية لأنَّ فيه تغيير

---

(١) تفسير القرطبي : ٣ / ٢٨٨، وانظر الدر المصون: ورقة/ ٩١٨ - ٩١٩، البحر المحيط: ٢/ ٢٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٠٨، معاني القرآن للزجاج: ١/ ٣٣٩، حاشية الشهاب: ٢/ ٣٣٧ - ٣٣٨ - البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٧٠.

(٢) غافر / ٧١.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٣ / ٩.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٦٢٢، خزانة الأدب: ٢/ ١٤٠، الكتاب: (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ١٦٥، ٣٠٦، ٣/ ٢٩، وهو من الطويل.

(٥) انظر البحر المحيط : ٧ / ٤٧٥.

تركيب الجملة بأسرها. ونظير ما في الآية قول المرار بن سعيد الفقعسي[١]:

أجِدَّك إنْ ترى بِثُعيْلَباتٍ ... ولا بيدان ناجيةً ذَمُولا
ولا مُتداركٍ والشمسُ طفلٌ ... ببعض نواشغِ الوادي حُمُولاً

والتقدير فيه: لسْتَ براءٍ ولا متداركٍ.

وقد تبع الزمخشري[٢] وابن عطية[٣] الفراء في حمل القراءة على التوهُّم، وهي عند أبي إسحق الزجاج[٣] محمولة على حذف حرف الجر أي: وفي السلاسِلِ يسحبونَ، وقد مرَّ أنَّ الفراء لم يجز إضمار الخافض، والقراءة كقولنا: زيدٌ الدارِ على نيَّة: في الدار.

وذكر أبو حيَّان[٣] أنَّ ابن الأنباري حمل القراءة على مثل قولنا: خاصَمَ عبدُ اللهِ زيداً العاقلين بنصب (العاقلين) ورفعهما، وذكر أنَّ هذه المسألة لا تصح على المذهب البصري، وغالب ظني أنَّ ابن الأنباري أجرى المعطوف مجرى النعت في الإتباع وَالقطع، وهي مسألة فيها خلاف[٤]، فإنْ كان العامل واحداً ولم يختلف العمل جاز كقولنا: قام زيدٌ وعمروٌ العاقلانِ، وإذا اختلف العامل وجب القطع عند البصريين، وأجاز الفراء فيها إتباع المرفوع تغليباً له، وأجاز محمد بن سعدان الكوفي[٤] إتباع كل منهما كقولنا: خاصم زيدٌ عمراً الكريمان والكريمين لأنَّ كل منهما فاعل ومفعول، وعلى هذا

---

(١) انظر: خزانة الأدب: ١ / ٢٦٢، مجالس ثعلب: /١٣١، لسان العرب (نشغ). بيدان: ماء لبني جعفر بن كلاب، الناجية: الناقة السريعة، الطفل: الشمس عند غروبها والشاهدان من الوافر. النواشغ: مجاري الماء في الأودية.

(٢) انظر الكشاف: ٤٣٦/٣.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٧٥/٧، تفسير القرطبي: ٣٣٢/١٥، وانظر حاشية الشهاب: ٣٨٢/٧، التبيان في تفسير القرآن ٩٣/٩.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٨١/٥، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١١٤.

القول يكون قوله (والسلاسِلِ) مجروراً إتباعاً لقوله (في أعناقهم)، ويمتنع عطفه على (في أعناقهم) لأنَّ المعنى عليه فاسد، والتقدير عليه: الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل.

وأجاز قوم أنْ يكون معطوفاً على قوله ﴿في الحميم﴾ في قوله تعالى: ﴿في الحميم ثم في النار يُسْجرونَ﴾[1] في الآية اللاحقة،وقد ردَّه مكي بن أبي طالب[2] وأبو البركات بن الأنباري[3] لأنَّ المسألة لا تصح في المجرور، وأجازا ذلك في المرفوع كقولنا: قام وزيد عمرو، واستبعداه في المنصوب أيضاً.

وقد جعل الرضى[4] تقديم المعطوف من غير قيد بالمجرور أو المنصوب أو المرفوع من باب الضرورة، وهي مسألة لا تصح إلاَّ في المعطوف بالواو أو الفاء أو ثمَّ أو أوْ أو لا، واشترط فيها ألاَّ يتقدم المعطوف على العامل وألاَّ يكون المعطوف عليه مقروناً بـ (إلاَّ). ويظهر لي أنَّ حمل القراءة على تقديم المعطوف على المعطوف عليه أظهر من غير التفات إلى قول الرضى وغيره، لأنَّ القراءة تعزِّزُ ما نذهب إليه ولأنَّ فيه هجرَ التمحُّل والتكلُّف في كتاب الله وجعله مسرحاً للتأويلات المتكلِّفة.

ويظهر لي وجه آخر في هذه القراءة لم يهتد إليه النحويون، وهو العطف على الجوار كقراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿وامسحوا برؤوسكم وارجُلِكم إلى الكعبين﴾[5] بجر (وأرجُلِكُم). وقد أجاز العطف بالجر على

---

(1) الآية: ٧٢.
(2) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٦٨.
(3) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٣٤.
(4) انظر شرح الرضى على الكافية: ٢/٣٢٦.
(5) المائدة: ٦.

الجوار التفتازاني كما في (شرح التصريح على التوضيح)[1]، وهو الظاهر من غير التفات إلى منع ابن هشام[2] أنْ يكون في النسق لأنَّ الناسق يمنع من التجاور، ولسنا مع أبي البركات ابن الأنباري في جعل القراءة ضعيفة.

(١٢) عطف المنصوب على مجرورٍ يُتَوَهَّمُ فيه النصب بعامل متوهم غير عامله:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يـأيها النبيُّ حسبُـكَ اللهُ ومنَ اتَّبَعَكَ من المؤمنين﴾[3]: في موضع قوله ﴿ومن اتبعك﴾ أوجه:

(أ) أن يكونَ في موضع نصب عطفاً على موضع الكاف في (حسبُكَ)، وهو قول الفرَّاء واختيار ابن عطية، وقد ردَّه السفاقسي[4] لأنَّ الإضافة فيه حقيقية لا لفظيـة فلا محـلَّ له لأنَّ (حسبُ) اسم موضوع موضع المصدر[5].وليس اسم فاعل أو مصدراً كما زعم أبو البقاء[6] فكأن الفراء توهم أنَّه قيل: يكفيك الله.

(ب) أنْ يكون في الكلام حذفُ مضاف أي: حسبُكَ وحسبُ من اتَّبَعَكَ على أنْ يكون (ومَنْ) في موضع جر على حذف المضاف كقول أبي داود الإيادي:[7]

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: ١٣٧/٢.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٩٥.

(٣) الأنفال: ٦٤.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٢٨٩/٤.

(٥) انظر لسان العرب (حسب).

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٣١.

(٧) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٧٧/٣، الكتاب (مطبعة بولاق): ٣٣/١، شرح شواهد المغني: ٧٠٠/٢، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٨١/١، حاشية الشهاب: ٢٩٢/٤، وقيل إنَّ الشاهد مختلف في نسبته، وهو من المتقارب.

أَكُـلَّ امـريءٍ تحسبين امـرَأً ونـارٍ تـوقَـدُ بـالليـلِ نـارا

أي: وكلَّ نارٍ، وقيل إنَّ هذا الحذف مكروه بابه الضرورة الشعرية، وقيل إنَّ ذلك مشروط بكون المعطوف المحذوف مماثلًا للمعطوف عليه وقد أجازه سيبويه(٧) وهو المختار عند أبي حيان(١). والظاهر في هذه المسألة أن يكون معطوفاً على الكاف من غير إعادة الخافض من غير التفات إلى قول البصريين.

(جـ) أن تكونَ الواو بمعنى (مع) على أنَّ ما بعدها في موضع نصب كقولنا: حسبُكَ وزيداً دِرْهَمٌ وهو قول أبي القاسم الزمخشري وأبي إسحق الزجاج، وقد ردَّه أبو حيَّان لأنَّه مخالف لكلام سيبويه(١) الذي جعل (وزيداً) في المثال المصنوع منصوباً بفعل مقدر أي: وكفى زيداً درهم، والعطف من عطف الجمل.

وذهب الزجاج إلى أنَّ (حسبُ) اسم فعل، والكاف في موضع المفعول والواو بمعنى (مع)، وعليه فيجوز أنْ يكون (ومَنْ)في موضع نصب عطفاً على الكاف لأنها مفعول به لأنَّ اسم الفعل لا يضاف(٢)، وقد ردَّه أبو حيان لأنَّه لم يثبت كون (حسبُ) اسم فعل بل هو اسم.

(د) أنْ يكون في موضع رفع عطفاً على لفظ الجلالة، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: وحَسْبُكَ منَ اتَّبعك، وأَنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر أَيْ: وكذلك من اتَّبعك(٣).

---

(١) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٦٦/١، وانظر البحر المحيط: ٥١٥/٤.

(٢) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢١٠.

(٣) انظر في هذه المسألة: البحر المحيط: ٥١٥/٤، مشكل إعراب القرآن: ٣٥/١، البيان في إعراب القرآن: ٦٣١/٢، التبيان في تفسير القرآن: ١٥٢/٥، حاشية الشهاب: ٢٨٩/٤، الكشاف: ١٦٦/٢ - ١٦٧.

(١٣) عطف المنصوب على المجرور بالإضافة على توهم نصبه بالمصدر المضاف إليه المتوهم انحلاله إلى (أن) والفعل:

ومن ذلك قراءة أبي عمرو من السبعة: ﴿فأذاقها الله لباسَ الجوعِ والخوفَ...﴾[١] بنصب (والخوفَ) عطفاً على (لباسَ) وهو الظاهر، وأجاز قوم أن يكون معطوفاً على موضع (الجوع) لأنَّ التقدير: أنْ ألبسهم الجوعَ والخوفَ، وفيه تكلف مصدره التوهم والتمحل. وأجاز آخرون أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر، وأجاز الزمخشري أنْ تكون القراءة محمولة على حذف مضاف أي: ولباسَ الخوف، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه[٢].

(١٤) عطف الفعل المنصوب على آخر مرفوع على توهم نصبه بـ (أنْ) متوهمة:

ومن ذلك قراءة أبي حيوة والأعرجِ وغيرهما الشاذة: ﴿يا هامان ابن لي صرحاً لعلي أبلغ الأسبابَ أسبابَ السموات فَأَطَّلِعَ إلى إلهِ موسى...﴾[٣] بنصب (فَأَطَّلِعَ) في جواب الترجّي تشبيهاً له بالتمني على قول الفراء[٤] والكوفيين[٥]، وهو الظاهر البعيد عن التكلف والتمحل، وقد تبعهم في ذلك أبو القاسم الزمخشري[٦] وهو الصحيح عند ابن مالك[٧]. وحمل أبو حيان[٨] القراءة على توهُّمِ أنْ يكون خبر (لعلَّ) ـ وهو الأكثر فيه ـ مقترناً بـ

---

(١) النحل: ١١٢.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٨٠٨/٢ البحر المحيط: ٥٤٣/٥، الكشاف: ٤٣٢/٢، تفسير القرطبي: ١٩٤/١٠.

(٣) غافر: ٣٦ ـ ٣٧.

(٤) انظر معاني القرآن: ٩/٣.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٠٦، ٣٨٠، ٧١٤.

(٦) انظر الكشاف: ٤٢٨/٣.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٣٢/٤.

(٨) انظر البحر المحيط: ٤٦٥/٧.

(أنّ) وهو بعيد متكلّف. وقدر بعض النحويين (أن) قبل (أَبْلُغَ) ثم حذفت فارتفع الفعل ، وحمل بعضهم أيضاً القراءة على النصب في جواب الأمر، وهو قوله (ابنِ لي صرحاً).

وذهب ابن هشام[1] إلى أنّه لا يصح تخريج القراءة على قول الفراء لأنَّ ما جاء من هذا الباب قليل، ويظهر لي أنّه كغيره يجري وراء البصريين[1] في التكلف والتمحل.

(١٥) عطف الفعل المجزوم على آخر منصوب بلام التعليل متوهم فيه الجزم على جواب الاستفهام:

ومن ذلك قراءة علي الشاذة: ﴿وقال الملأُ مِنْ قومِ فرعونَ أتَذَرُ موسى وقومَهُ لِيُفْسِدوا في الأرض ويَذَرْكَ وآلِهَتَك...﴾[2] بجزم (ويذَرْكَ)، والقراءة محمولة على العطف على توهم جزم (يفسدوا) في جواب الاستفهام كقوله تعالى: ﴿فيقولُ ربِّ لولا أخَّرْتني إلى أَجَلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ وأكُنْ من الصالحين﴾[3] على توهم جزم (فاصَّدَّقَ) في جواب التحضيض.

وذهب ابن جني[4] إلى أنَّ الضمة تركت في القراءة تخفيفاً كقراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿إنَّ اللهَ يأمُرْكُمْ أنْ تؤدُّوا الأمانات إلى أهْلِها...﴾[5] بإسكان الراء في (يأمُرْكُم﴾، وهو الظاهر عندي في هذه القراءة لأنَّ توهم

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/ ٢٠٦، ٣٨٠، ٧١٤، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٢٠ حاشية الشهاب: ٧/٣٧٢، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٤٤.

(٢) الأعراف: ١٢٧.

(٣) المنافقون: ١٠.

(٤) انظر المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ١/٢٥٦، وانظر: البحر المحيط ٤/٣٦٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٨٩، حاشية الشهاب: ٤/٢٦، الكشاف: ٢/٢٠٤.

(٥) النساء: ٥٨

جزم الفعل بعد حذف لام التعليل تكلُّف بعيد مكروه.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فيقولُ ربِّ لولا أَخَّرْتَني إلى أَجَلٍ قريبٍ فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ من الصالحين﴾[1]: ذهب الزمخشري [2] ومكي بن أبي طالب[3] وأبو علي الفارسي [4] وأبو سعيد السيرافي [5] إلى أنَّ قوله ﴿وأَكُنْ﴾ معطوف على موضع ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ لأنَّ المعنى: ﴿إنْ أَخَّرْتَني إلى أَجَلٍ قريبٍ فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ. والمسألة عند الخليل بن[6] أحمد وسيبويه[6] وتبعهما ابن هشام[7] من باب توهم الشرط الذي يدل عليه التمني وإسقاط الفاء من (فاصَّدَّق)، وليس فيها حمل على الموضع لأنَّ العطف على الموضع يصح حيث يظهر الشرط وهو العامل لأنَّ من شروطه ظهور العامل وخفاء الأثر كقوله تعالى: ﴿مَنْ يُضَلِلِ اللهُ فلا هاديَ له ويَذَرْهُم...﴾[8] في قراءة الجزم. والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أنَّ العامل في الأول موجود وأثره مفقود وفي الثاني العامل مفقود وأثره ظاهر في المعطوف كما في (البحر المحيط). ويظهر لي أنَّ الأثر ظاهر في الاثنين، وهي مسألة ستتضح في حديثنا عن العطف على الموضع، وهو القول الظاهر في هذه المسألة.

وقيل إنَّ المصدر المؤول من (فأَصَّدَّق) على أنَّ في الكلام (أنْ) مضمرة في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف، والجملة الاسمية في

---

(١) المنافقون: ١٠.

(٢) انظر الكشاف: ٤/١١٢.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات ٢/٣٢٢.

(٤) انظر البحر المحيط: ١/٢٧٥.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٢٠.

(٦) الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣/١٠١

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٥٥٣، وانظر في هذه المسألة: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٢٥، تفسير القرطبي: ١٨/١٣١، معاني القرآن للفراء: ٣/١٦٠.

(٨) الأعراف: ١٥٨.

موضع الجزم على جواب الشرط أي: فتصدقي ثابت، فتكون الفاء رابطة لا عاطفة مصدراً مؤوّلاً على آخر متوهم، وهو قول غير مناسب عند الشهاب[1] لركاكتـه وتفكيك نظم القرآن.

(١٦) عطف الفعل المجزوم على آخر مرفوع متوهم فيه الجزم على أنّ الاسم الموصول متوهم فيه اسم الشرط.

ومن ذلك قراءة ابن كثير: ﴿إنّه من يتقي ويَصْبِرْ فإنّ اللهَ لا يضيعُ أَجْرَ المحسنين﴾[2] بالياء في (يتّقي) وجزم الراء في (ويصبِرْ)، وفي تأويل هذه القراءة أوجه:

أ) أن يكونَ (يتقي) مجزوماً، وعلامة الجزم حذف حرف العلة، والياء الظاهرة ناشئة من إشباع الكسرة.

ب) أنّ يكون (يتقي) مجزوماً، وعلامة جزمه السكون على الياء على لغة من يقول: لم يرمي، وهو أَظْهَر الأقوال عندي وأجـودهـا لأنّ حمـل القراءات على لغات العرب أولى لإبقاء النص على ظاهره، وهو اختيار أبي حيان[3] أيضاً.

جـ) أن يكون (يتّقي) مرفوعاً على توهم أنّ (مَنْ) اسم موصول، وجزم (ويصبِرْ) حملاً على توهم كونها شرطية جازمة لفعل الشرط. وذكر بعض النحويين أنّه يجوز أنْ يكون (ويصبِرْ) مرفوعاً علىَ أنَّ الراء سكنت لتوالي الحركات أو على أنّ السكون للوقف فأجري الوصل مجرى الوقف[4]، ولا

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٢٠١/٨.

(٢) يوسف: ٩٠.

(٣) انظر البحر المحيط: ٣٤٢/٥.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٣٤/١، البحر المحيط: ٣٤٢/٥، التبيان في تفسير القرآن: ٦ - ١٩، تفسير القرطبي: ٢٥٦/٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٥/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٧٤٤/٢، حاشية الشهاب: ٢٠٤/٥.

ضرورة إلى مثل هذه التأويلات البعيدة عن ظاهر النص.

وبعد فهذه بعض مظاهر العطف على التوهم في التنزيل، وهي شاهد على أنَّ هذه المسألة منقاسة، ولست أتفق مع أبي حيان[١] في أنَّها ليست كذلك، ولكنني أتفق معه[٢] في أنَّه إنْ وقع شيء منه وأمكن التخريج عليه عند استعصاء الأوجه الأخرى فلا مانع من ذلك، ولست أتفق أيضاً مع من[٣] يزعم أنَّ بابه الشعر.

وبعد فلا يظنَّن ظان أنَّني من أنصار الحمل على التوهم والقياس عليه، فلست من هؤلاء لأنَّ حمل النص القرآني على غير ظاهره لا يصح إلَّا إذا استعصى الاحتجاج للآية أو القراءة، فلا ضير في الاعتراف من إناته لإبعاد القراءة عن القبح أو الشذوذ أو الضعف، ولست في ذلك أيضاً كالشيخ التونسي البنبليّ الذي أرخى العَنان للقياس عليه كما في (الرحلة العلمية الشنقيطية التركزية): ﴿ومن أساطير التونسي البنبلي الضلالية وأوهامه التوهمية قوله (وأحسن من هذا كله أنْ يُسْلَكَ بالعبارة طريقة التخريج على التوهم، وهو غور من أغوار العربية يستلطفه العرفاء ولا يستضعفه إلَّا الضعفاء) ثم أرخى عنان القلم في ميدان مدحه التوهم....﴾[٤].

---

(١) انظر البحر المحيط: ٣/٤٩٤، ٤/٩٥، ٧/٤٦٥.
(٢) انظر البحر المحيط: ٧/٤٦٥.
(٣) انظر البرهان في علوم القرآن: ٤/١١١.
(٤) السنية الكاملة المزية في الرحلة العلمية الشنقيطية التركزية: ٦٨.

٢ ـ الحمل على الموضع

يتراءى لي أنَّ النحويين لم يستوفوا في مؤلفاتهم الحديث عن هذه المسألة فلم يبلغوا فيها ما بلغوه في غيرها من حيث الاستقصاء والتبويب والتقعيد، ويظهر لي أنَّ حديثهم عن هذه المسألة في باب العطف جاء أوفى استقصاء وتبويباً وتقعيداً، فالعطف على الموضع قد أفرد له ابن هشام مكاناً خاصاً[١].

وقد قيد النحويون[٢] العطف على الموضع بقيُود ثلاثة:

(١) أن يكون للمعطوف عليه موضع ولفظ كقولنا: ما قام من رجل، فرجلٌ موضعه الرفع لأنَّ الخافض زائد ولفظه الجر.

(٢) أنْ يكون الموضع بحق الأصالة كقولنا: ما قام من رجلٍ، فرجلٌ موضعه الرفع لأنَّه فاعل مجرور بالخافض الزائد وما كان موضعه بحق الفرعية لا يصح العطف عليه عند أكثرهم كقولنا: هذا ضاربٌ زيداً، و(زيداً) لفظه نصب وله موضع جر لأنَّه يجوز أنْ يقال: هذا ضاربُ زيدٍ، وهذا الموضع بحق الفرعية لا الأصالة لأنَّ الأصل عند النحويين إعمال اسم

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٢٤، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٧٧/٥، الدر اللقيط على البحر المحيط: ١٨٦/٤.

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٢٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٧٧/٥، الدر اللقيط على البحر المحيط: ١٨٦/٤، إعراب القرآن المجيد للسفاقسي ورقة: ٧٧، المقدمة المحسبة: ٢٢١/١، البحر المحيط: ٥٩/٨، حاشية الشهاب: ٢٠١/٨، البرهان في علوم القرآن: ١١٠/٤.

الفاعل المستوفي للشروط.

(٣) أنْ يكون للموضع مُحْرِزٌ، والمحرزُ هو طالب يطلب الموضع أو عامل يعمل فيه، فيصح أنْ يعمل فيه لو زال العامل اللفظي كقولنا: ليس زيدٌ بقائِمٍ ولا قاعداً، فمُحْرِز النصب موجود وهو (ليس)، ولذا منع بعض النحويين العطف على موضع اسم (إنَّ) لأنَّه لا محرزَ للرفع لأنَّ عامل الرفع الابتداء، والابتداء زال بدخول (إنَّ) وهو أيضاً عامل ضعيف وقد خرج بعض النحويين كالزمخشري وأبي علي الفارسي على بعض هذه القيود، فلم يكترثوا بوجود المحرِز مثلا كما سيظهر في هذا البحث.

وذكر النحويون أيضاً أنَّ الحمل على الموضع غير منقاس إلاَّ بهذه القيود السابقة، وما سمع من العرب على خلافها يحفظ ولا يقاس عليه.

ولم أقف على نص نحوي في مؤلفات النحو يمكن أنْ نأخذه دليلاً على بعض القيود في غير العطف كالتوكيد والنعت والبدل، وهي مسائل لم يستوفوها تبويباً واستقصاءً وتقعيداً كحديثهم عن العطف على الموضع، ولعل أظهرها ما جاء في باب المنادى.

وسأحاول في هذا البحث أنْ أُدوِّن مظاهر الحمل على الموضع في الأبواب التالية: النعت، التوكيد، البدل، العطف.

النعـــت:

وهو سائغ جائز، وقد حمل عليه النحويين والمعربون بعض الآيات القرآنية وقراءاتها وهو يشيع في المواطن التالية:

(١) نعت الاسم المضاف إليه اسم الفاعل بمنصوب حملاً على موضعه.

(٢) نعت الاسم المجرور بفي الظرفية بمنصوب حملاً على موضعه.

(٣) نعت الاسم المجرور بخافض زائد بمرفوع حملاً على موضعه.

(٤) نعت الاسم المجرور بخافض زائد بشبه جملة إمّا على المحل وهو الرفع وإمّا على اللفظ وهو الجر.

(٥) نعت الاسم المخفوض بخافض زائد بجملة فعلية إمّا على المحل، وهو الرفع وأما على اللفظ وهو الجر.

(٥) نعت الاسم المخفوض بخافض زائد بجملة فعلية إمّا على المحل، وهو الرفع وإما على اللفظ وهو الجر.

(٦) نعت المنادى المبني على الضم بمنصوب حملاً على موضعه.

(١) نعت الاسم المضاف إليه اسم الفاعل بمنصوب حملاً على موضعه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً الذين يتربصون بكم فإنّ كان لكم فتحُ من الله قالوا...﴾[1]: يجوز في قوله ﴿الذين يتربصون...﴾ أوجه من الأعاريب.

(أ) أن يكون بدلاً من (الذين يتّخذون) في قوله تعالى: ﴿الذين يتّخذون الكافرين﴾[2]، ففيه من الأوجه ما في المبدل منه.

---

(١) النساء: ١٤٠ - ١٤١.

(٢) النساء: ١٣٩.

(ب) أنْ يكون نعتاً لـ (المنافقين) في قوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ جامعُ المنافقين والكافرين...﴾[1] على اللفظ، فيكون في موضع جر. ويجوز أنْ يكون في موضع نصب حملاً على الموضع لأنَّ اسم الفاعل في قوله (جامعُ المنافقينَ﴾ إذا أُضيفَ جاز في معموله أنْ يتبع لفظاً وموضعاً.

(جـ) أن يكون في موضع رفع على أنَّه مبتدأ خبره قوله ﴿فإنْ كان لكم فتحٌ...﴾ على زيادة الفاء في خبر الاسم الموصول المشبه باسم الشرط، ويجوز أن يكونَ خبر مبتدأ محذوف.

(د) أن يكون في موضع نصب على الذم والشتم[2]. ولا ضرورة إلى القولين الأخيرين لما فيهما من تأويل.

(٢) نعت الاسم المجرور بفي الظرفية بمنصوب حملاً على موضعه:

ومن ذلك قراءة الحسن الشاذَّة: ﴿أوْ إطعامٌ في يوم ذا مسغبة يتيماً ذا مقربَة﴾[3] على أنَّ (ذا مسغبة) مفعول المصدر (أو إطعامٌ) و(يتيماً) بدل منه، وهو الظاهر في هذه القراءة، ويجوز أنْ يكون نعتاً على الموضع لـ (في يومٍ) لأنَّ الظرف منصوب المحل[4].

(٣) نعت الاسم المجرور بخافض زائد بمرفوع حملاً على موضعه:

ومن ذلك قراءة ابن أبي عبلة الشاذة ﴿ما يأتيهم من ذكرٍ من ربهم

---

(١) النساء: ١٤٠.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ١٨٢٣، البحر المحيط ٣/٣٧٥، الكشاف: ١/٥٧٣ التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٠٠.

(٣) البلد: ١٤ ـ ١٥.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ٢٠/٧٠ إعراب ثلاثين سورة: ٩١، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٦٢، معاني القرآن للفراء: ٣/٢٦٥.

محدَثٌ...﴾[1] بالرفع على أنّه صفة لـ (من ذكرٍ) على الموضع لأنَّ موضعه الرفع على الفاعل و(من) زائدة[2].

ومن ذلك قراءة قوله تعالى السبعيّة: ﴿ما لكم من إلهٍ غيرُهُ﴾[3] برفع (غيرُ) على النعت لِـ (من إلهٍ) على الموضع لأنَّ موضعه الرفع على الابتداء، ويجوز أنْ يكونَ بدلاً على الموضع أيضاً[4].

(٤) نعت الاسم المجرور بخافِضٍ زائد بشبه جملة إمَّا على المحل وهو الرفع، وإمَّا على الموضع وهو الجر.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وما تأتيهم من آيةٍ من آيات ربِّهم...﴾[5]: يجوز في قوله ﴿من آيات ربهم﴾ أنْ يكون في موضع النعت لـ (من آية) إمّا على المحل وإما على اللفظ[6].

(٥) نعت الاسم المخفوض بخافض زائد بجملة فعلية إمَّا على المحل وهو الرفع وإمَّا على اللفظ، وهو الجر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما للظالمين من حميم ولا شفيعٍ يطاع﴾[7]: قوله ﴿يُطاعُ﴾ إمَّا أنْ يكون في موضع جر على أنه نعت لـ ﴿ولا شفيعٍ﴾ على اللفظ وإمَّا أن يكون في موضع رفع على المحل

---

(١) الأنبياء: ٢.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩١١، البحر المحيط: ٦/٢٩٦ مشكل إعراب القرآن: ٢/٨١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٥٧، الكشاف: ٢/٥٦٢.

(٣) الأعراف: ٦٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٤/٣٢٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٧٧. وانظر شواهد أخرى: سورة الأعراف، الآيات: ٦٠، ٧٣، ٨٥.

(٥) الأنعام: ٤.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٨٠.

(٧) غافر: ١٨.

لأنَّ محل المنعوت العطف على ما موضعه الرفع على الابتداء[1].

(٦) نعت المنادى المبني على الضم بمتعـرب حملاً على موضعه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللهم فاطِرَ السموات والأرض... ﴾[2]: ذهب سيبويه والخليل [3] إلى أنَّ قوله ﴿فاطرَ﴾ منصوب على النداء لأنَّه منادى مضاف، وفي الكلام حذف حرف النداء. وذكر ابن هشام أن سيبويه لم يجعله صفة على المحل لأنَّ لفظ الجلالة لما اتصل بالميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات، لم يجز نعته. وذهب المبرد[4] والزجاج[4] إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على المحل، والصحيح عند أبي حيان[4] مذهب سيبويه، ويظهر لي أن قول المبرد والزجاج ظاهر أيضاً لأنَّه لا حذف فيه.

البـدل:

والقول فيه مثل سابقه، فهو يشيع في القرآن وقراءاته في المواطن التالية:

(١) إبدال الحال المنصوبة من موضع الحال شبه الجملة.

(٢) ابدال اسم منصوب من موضع الجار والمجرور لأنّه في موضع نصب على المفعول به.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١١٨/٢، البحر المحيط: ٤٥٦/٧، مشكل إعراب القرآن: ٢٦٤/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٣٠/٢، وانظر شاهداً آخر: سورة الأنبياء الآية: ٦.

(٢) الزمر: ٤٦.

(٣) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١٤٦/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٨٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٦٥/٣.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٦٥/٣.

(٣) إبدال ظرف مبني في موضع نصب من موضع ظرف مجرور بخافض.

(٤) إبدال مصدر مؤوّلٍ من حرف مصدري وما في حيزه من موضع جار ومجرور لأنه في موضع نصب.

(٥) إبدال اسم مرفوع من موضع اسم (إنَّ) أو (لا) التبرئة.

(٦) إبدال اسم مرفوع من موضع مجرور بخافض زائد.

(٧) إبدال جملة من موضع الجار والمجرور الذي في موضع المفعول به.

(٨) إبدال اسم منصوب من موضع ما أضيف إليه المصدر لأنَّه في الأصل مفعول به.

(١) إبدال الحال المنصوبة من موضع الحال شبه الجملة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نزَّل عليك الكتابَ بالحق مصدِّقاً لما بين يديه...﴾[١]: (مصدقاً) حال من (الكتاب) على رأي من يجيز تعدد الحال أو من الضمير المستتر في (بالحق) لأنَّه يتعلق بمحذوف على أنَّه حال، ويجوز أنْ يكون بدلاً من موضع (بالحق)[٢].

(٢) إبدال اسم منصوب من موضع الجار والمجرور لأنَّه في موضع نصب على المفعول به:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّني هداني ربِّي إلى صراط مستقيم ديناً

(١) آل عمران / ٣.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٣٦، البحر المحيط: ٢/٢٧٨.

قِيَماً﴾[1]: يجوز في (ديناً) أنْ يكون منصوباً على البدل من موضع (إلى صراط)، وأنْ يكون منصوباً على إضمار فعل، أي: الزموا أو اتبعوا ديناً، وأن يكون منصوباً على المصدر من غير الصدر[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وسبِّحْ بحمد ربِّك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن آناء الليل فسبِّحْ وأطْرافَ النهار..﴾[3]: الظاهر في قوله ﴿وأطرافَ﴾ أنْ يكون معطوفاً على قوله ﴿وقبل غروبها﴾ ويجوز أن يكون معطوفاً على موضع ﴿من آناء الليل﴾[4].

(٣) إبدال ظرف مبني في موضع نصب من موضع ظرف مجرور بخافض:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبلُ وَكنَّا به عالمين إذْ قال لأبيه وقومه..﴾[5]: (إذْ) ظرف لقوله ﴿عالمين﴾ أو (آتينا) أو (رشده)، ويجوز أن يكون معمولاً لـ(اذكر) مضمراً، ولا ضرورة إليه، وأنْ يكون في موضع البدل من موضع (من قبلُ)[6]، ولا ضرورة إليه أيضاً.

(٤) إبدال مصدر مؤول منصوب من موضع جار ومجرور لأنه في موضع نصب:

ومن ذلك قراءة الكسائي من السبعة: ﴿قائماً بالقسط لا إلهَ إلاَّ هو العزيزُ

(١) الأنعام / ١٦١.

(٢) انظر البحر المحيط ٤ / ٢٦٢، التبيان في إعراب القرآن ١/٥٥٣.

(٣) طـه / ١٣٠.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٢٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٠٨، حاشية الشهاب: ٦/٢٣٥.

(٥) الأنبياء / ٥١ ـ ٥٢.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩٢٠، الكشاف: ٢/٥٧٥، البحر المحيط: ٦/٣٢٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٨٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٦٢.

الحكيمُ أَنَّ الدين عند الله الإسلام..﴾[1] بفتح همزة (أَنَّ): في موضع المصدر المؤول من (أَنَّ) وما في حيزها أوجه:

(أ) أنْ يكون بدلاً من المصدر المؤول من (أَنَّ) وما في حيزها في قوله تعالى: ﴿شهد اللهُ أنَّه لا إله إلاَّ هو..﴾[2]، وهو إمَّا أنْ يكون بدل كلٍ من كل لأنَّ الدين الإسلامي يتضمن العدل والتوحيد وإمَّا أنْ يكون بدل اشتمال.

(ب) أنْ يكون بدلاً من قوله (بالقسط) إمَّا على اللفظ وهو الأظهر، وإمَّا على الموضع لأنَّه في موضع نصب. والأوَّل أظهر ما في هذه المسألة.

(جـ) أنْ يكونَ معطوفاً على قوله ﴿أنَّه لا إله إلاَّ هو..﴾[2]،وفي الكلام حذف حرف العطف، وهو قول الطبري، وهو ضعيف عند ابن عطية لحذف العاطف.

(د) أنْ يكون معمولاً لقوله ﴿شَهِدَ﴾[2] على حذف الخافض على جعل المصدر المؤول من قوله: ﴿أنَّه لا إله إلاَّ هو..﴾ في موضع المفعول له على حذف لام العلة أي: شهد الله بأن الدين عند الله الإسلام لأنَّه لا إله إلاَّ هو، ولا ضرورة إليه. ويجوز أنْ يكون معمولاً لقوله ﴿الحكيم﴾ على حذف الخافض أيضاً أي: إلاَّ هو العزيز الحكيم بأنَّ الدين عند الله الإسلام[3].

---

(1) آل عمران / ١٨ - ١٩.

(2) الآية / ١٨.

(3) انظر: الدر المصون ورقة / ١١١٧ - ١١١٨ التبيان في إعراب القرآن: ٢٤٨/١، الكشاف: ٤١٨/١ -٤١٩، مشكل إعراب القرآن: ١٣٠/١، البيان في غريب إعراب القرآن ١٩٥/١.

(٥) إبدال اسم مرفوع من موضع اسم (إنَّ) أو (لا) التبرئـــة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل إنَّ ربي يقذف بالحق علاَّمُ الغيوب﴾(١): قوله ﴿علاَّمُ الغيوبِ﴾ خبر مبتدأ محذوف أو خبر ثان لـ (إنَّ)، وهو قول الزجاج(٢)، والثاني هو الظاهر. وأجاز أبو القاسم الزمخشري(٣) أنْ يكون بدلاً من موضع (إنَّ) واسمها، وهي مسألة لا تصح على مذهب البصريين(٢) وأبي حيَّان(٢). لأنهم على ما يبدو لا يجيزون إبدال المرفوع من محل اسم (إنَّ) لأنَّ ذلك مخصوص بعطف النسق عندهم. وقيل أنَّه بدل من موضع اسم (إنَّ). ويجوز فيه أيضاً أن يكون صفة لـ(ربي) على الموضع، وأنْ يكون بدلاً من الضمير المستتر في (يقذف) كما يفهم مما في (الكشاف)، ويجوز على مذهب الكسائي(٤) أن يكون نعتاً لهذا الضمير المستتر لأنَّ من مذهبه نعت المضمر الغائب.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿لا إله إلاَّ هو الرحمنُ الرحيم﴾(٥): في موضـــع (هو) أوجـــه:

(أ) أنَّ يكون في موضع رفع على أنَّه بدل من موضع اسم (لا) لأنَّ موضعه الرفع على الابتداء، ويظهر لي أنَّه أقل هذه الأوجه تكلفاً.

(ب) أن يكون بدلاً من موضع (لا) وما عملت فيه لأنَّها وما بعدها في موضع رفع على الابتداء، ولعل في قول النحويين تجوزاً في هذه المسألة

---

(١) سبـــا / ٤٨.

(٢) انظر البحر المحيط ٧ / ٢٩٢، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ /٢٨٤ـ ٢٨٥.

(٣) انظر الكشاف : ٣ / ٢٩٥.

(٤) انظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٦٥، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٧٥ـ١٧٦.

(٥) البقـــرة / ١٦٣، وانظر شاهداً آخر: سورة المائدة الآية / ١١٧.

لأنَّ (لا) لا محل لها من الإعراب فهي ليست حرفاً مصدرياً، فيسبك منها ومما في حيزها مصدر، فالموضــع هو لاسمها، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه أنَّ الرضي[1] ذكر أنَّ الأولى أن يقال إنَّ العطف بالرفع على موضع اسم (إنَّ) وحده إذا كانت هي العامل.

(جـ) أنْ يكون بدلاً من الضمير المستتر في خبر (لا) المحذوف، والتقدير لا إلهَ كائنٌ أو موجود إلاَّ هو، وهو قول أبي حيَّان[2]، واستشكل أبو حيَّان[2] الإبدال من اسم (لا) لأنَّه لا يمكن تكرير العامل، ويردُّ عليه تلميذه السمين الحلبي[3] هذا القول لأنَّه ليس بدلاً على اللفظ حتى يلزمهم تكرير العامل، فالنحويون لم يجيزوا الإبدال من اسم (لا) على اللفظ لعدم إمكانية تكرير العامل[4].

(٦) إبدال اسم مرفوع من موضع مجرور بخافض زائد:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما من إلهٍ إلاَّ اللهُ﴾[5]: ﴿الله﴾ مرفوع على البدل من موضع ﴿من إلهٍ﴾ لأنَّ موضعه الرفع على الابتداء و(من زائدة) على أنَّ الخبر محذوف أي: وما لنا من إلهٍ إلاَّ اللهُ، والظاهر أن يكونَ لفظ الجلالة خبراً، فلا حذف في الكلام[6].

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/٣٥٣.
(٢) انظر البحر المحيط ١/٤٦٤.
(٣) انظر: الدر المصون، ورقة/٦٩٤، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٣٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٣١.
(٤) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٢٢٩، وانظر شواهد أخرى: البقرة الآية: ٢٥٥، سورة آل عمران الآيات: ٢، ٦، ١٨، ٦٢، سورة الأنعام الآية /١٧.
(٥) آل عمـــران / ٦٢.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٦٨، الدر المصون ورقة/١٢٥٠، البحر المحيط: ٢/٤٨٢، تفسير القرطبي: ٤/١٠٥، مشكل إعراب القرآن: ١/١٤٣.

(٧) إبدال جملة من موضع الجار والمجرور الذي في موضع المفعول به:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وانظر إلى العظام كيف نُنْشِزها﴾[١]: في موضع قوله: ﴿كيف نُنْشِزُها﴾ قولان:

(أ) أنْ يكون في موضع الحال من (العظام) والعامل فيها قوله ﴿وانظر﴾، وهو قول أبي البقاء، وردَّ السمين الحلبي وشيخه أبو حيان هذا القول لأنَّ الجملة الاستفهامية لا تقع حالاً، وإنَّما الذي يقع حالاً هو (كيف) وحدها.

(ب) أنْ يكون في موضع البدل من موضع (إلى العظام)، لأنَّ موضعه النصب على المفعول به لأنَّ الفعل (وانْظُرْ)، يجوز فيه التعليق، فتكون الجملة في موضع المفعول به على البدل من موضع (إلى العظام)[٢].

(٨) إبدال اسم منصوب من موضع ما أضيف إليه المصدر لأنَّه في الأصل مفعول به:

ومن ذلك قراءة ابن كثير وغيره: ﴿فجزاءُ مثلِ ما قَتَلَ من النَّعَم يحكم به ذوا عدلٍ منكم هدياً بالغ الكعبة..﴾[٣] بإضافة (فجزاءُ) إلى (مثلِ): جَوَّز النحويون في (هديا) في هذه القراءة الحمل على موضع (مثل) لأنَّ محله النصب بالمصدر عند الانفصال. ويجوز أنْ يكون منصوباً على المصدر أو على الحال من الهاء في (به)، وهو القول الظاهر[٤].

---

(١) البقرة / ٢٥٩.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ٩٢٧، البحر المحيط: ٢/٢٩٣ - ٢٩٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢١٠، حاشية الشهاب: ٢/٣٣٩، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٢٥٦.

(٣) المائدة / ٩٥.

(٤) انظر: الدر المصون: /٢١٣٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٦١، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٤٥.

التوكيد :

لم أجد في القرآن إلاّ موضعاً واحداً أكد فيه اسم (إنَّ) على الموضع، لأن موضعه الرفع قبل دخولها، وهو قراءة أبي عمرو ويعقوب الشاذة: ﴿إنَّ الأمرَ كلُّه لله﴾[1] برفع (كلُّه) إمَّا على أنَّه مبتدأ و(لله) في موضع الخبر، وإمَّا على أنَّه توكيد لموضع اسم (إنَّ)، وهو قول الزجاج والجرمي والفراء، فهم يجرون التوابع كلها مجرى عطف النسق، فيكون شبه الجملة (لله) في موضع رفع على خبر (إنَّ)[2].

العطـــف :

وهو أكثـر هذه المسائل شيوعاً في التنزيل، وقد مر أنَّ للنحويين في هذه المسألة ثلاثة قيود، ولكنَّ هذه القيود كثيراً ما يتخطاها النحويون، وهو الصحيح لأنَّ الاحتجاج للقراءة أظهر منها، والشاهد القرآني يعزز هذا التخطي والتجاوز.

ولقد رأيت أنْ أوزِّع مسائل العطف على الموضع على أبواب النحو، وذلك لتبدو الصورة أكثر وضوحاً، ومن هذه الأبواب ما يلي:

(١) العطف على موضع الجار والمجـرور.

(٢) العطف على موضـع المنادى المبنـي.

(٣) العطف على موضـع المبتدأ المجرور بحـرف جر زائد.

(٤) العطف على موضع الفاعل المجرور بحرف جر زائد.

---

(١) آل عمران/١٥٤.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ١٤٥٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٠٣، تفسير القرطبي: ٤/٢٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٢٦، مشكل إعراب القرآن ١/١٦٤، البحر المحيط: ٣/٨٨، الاتحاف/٢٦٥.

(٥) العطف على موضع اسم (كان) المجرور بحرف زائد.

(٦) العطف على موضع خبر (ما) التميمية المجرور بحرف جر زائد.

(٧) العطف على موضع اسم (إنَّ) أو على محلها واسمها.

(٨) العطف على موضع ما أُضيف إليــه المصدر.

(٩) العطف على موضع ما أُضيفَ إليه اسم الفاعــل.

(١٠) العطف على موضع جملة الشرط والجـــزاء.

(١) العطف على موضع الجـــار والمجرور:

وهو أكثر المسائل شيوعاً في التنزيل، وهو يطالع القارىء في آيات كثيرات، ولعل هذا الشيوع يعزز كون العطف على الموضع منقاساً التزم بالقيود السابقة أم لم يلتزم. ومن ذلك قراءة عائشة وغيرها الشاذة: «حافظوا على الصلاةِ والصلاةَ الوسطى»[١] بنصب (والصلاةَ) إمَّا بالعطف على موضع الجار والمجرور (على الصلاة)، وهي مسألة لا تصح إلاَّ على قول ابن جنى[٢] لأنه لا يشترط في المعطوف عليه أنْ يكون له لفظ وموضع، وإمَّا بفعل مضمر أي: والزموا الصلاةَ، وهو قول الزمخشري، ويظهر لي أن مذهب ابن جني هو الصحيح لأنَّ ما في القرآن يرد مزاعم المانعين، ولا محوج إلى تكلف تقدير فعل عامـــل[٣].

ومن ذلك أيضاً العطف على موضع الجار والمجرور الذي في موضع

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٧٧/٥.
(٢) البقــــرة / ٢٣٨.
(٣) انظـــر : مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/٦١٦، البحر المحيط: ١٨٦/٤، الدر المصـــون ورقـــة: /٨٦٥، البحـــر المحيط: ٢٣٩/٢، الكشـــاف: ٣٧٦/١، تفسيـــر القرطبي: ٢٠٩/٣، مختصر في شواذ القرآن/١٥.

المفعول له.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما جعله الله إلاّ بشرى لكم ولتَطْمَئِنَّ قلوبُكم به﴾(١): لقد صنفت هذه المسألة تحت مسائل العطف على التوهم كما مر(٢)، فلست أتفق مع النحويين في عدهم هذه الآية من باب العطف على الموضع، فالتوهم ظاهر فيها، وهو توهم انحلال المصدر إلى حرف مصدري وفعل وجره بلام العلة، وبذلك يكون المجرور ليس موجوداً، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه أنّهم أجازوا عطف المفعول له المنصوب على موضع المفعول له المجرور بلام العلة، وكأني بهم يجعلون له موضعين يحملون عليهما أنّى شاءوا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كتابٌ أُنزِلَ إليك فلا يكن في صدرِك حرَجٌ منه لِتُنْذِرَ به وذكرى للمؤمنين﴾(٣): في موضع قوله (وذكرى) أوجه من الأعاريب:

أ ـ ان يكون مرفوعاً عطفاً على (كتابٌ)، ويجوز أنّ يكون خبر مبتدأ محذوف.

ب ـ أنْ يكون منصوباً على المصدر بفعل مضمر من لفظه معطوف على قوله ﴿لِتُنْذِرَ﴾.

جـ ـ أنْ يكون منصوباً عطفاً على موضع ﴿لِتُنْذِرَ﴾ لأنّ موضعه نصب، وأجاز أبو البقاء أنْ يكون منصوباً على الحال من الضمير في ﴿أُنْزِلَ﴾، ولا يصح ذلك إلاّ على زيادة الواو، وهو تكلف لا ضرورة إليه.

د ـ أن يكون في موضع جر عطفاً على المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة وما في حيزها. وأجاز قوم أن يكون معطوفاً على الضمير في (به)،

---

(١) آل عمران / ١٢٦.
(٢) انظر ص: ٨٩٢.
(٣) الأعراف / ٢.

ولا يصح ذلك عند قوم إلا بإعادة الخافض[1].

ومن ذلك أيضاً العطف على موضع الظرف المجرور الذي في موضع المفعول فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الذين ملكت أيمانُكم والذين لم يبلغوا الحُلُم منكم ثلاثَ مراتٍ من قبلِ صلاةِ الفجرِ وحينَ تضعونَ ثيابكم من الظهيرة﴾[2]: قوله ﴿وحين﴾ معطوف على موضع قوله ﴿من قبلِ صلاة الفجر﴾[3].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿لقد نصركم الله في مواطِنَ كثيرةٍ ويومَ حنين﴾[4]: ذكر ابن عطية أنّ قوله ﴿ويومَ﴾ معطوف على موضع قوله ﴿في مواطِنَ﴾ أو على لفظه على تقدير حرف الجر أي: وفي يومِ حنينٍ[5].

ومن ذلك أيضاً العطف على موضع شبه الجملة الذي في موضع الحال، ومنه قراءة الشذوذ لقوله تعالى: ﴿وشَجَرَةً تخرج من طور سَيْناءَ تُنْبِتُ بالدُّهْنِ وَصِبْغاً للآكلين﴾[6] بنصب (وصِبْغاً) بالعطف على موضع (بالدهن) إنْ كان في موضع الحال أو المفعول به[7].

ومن ذلك أيضاً العطف على موضع شبه الجملة الذي في موضع الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿فكفارَّته إطعامُ عشرةِ مساكينَ من أوْسَطِ ما تُطعِمونَ أهْليكُم أَو كسوَتُهم أو تحريرُ رقبة....﴾[8]: قوله: ﴿أو كِسْوَتُهم﴾

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣٦٧/٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٥٦، حاشية الشهاب: ١٧٤/٤. وانظر شاهداً آخر: سورة النحل الآية/٦٤.
(٢) النـور / ٥٨.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٤٧٢/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩٧٧/٢.
(٤) التوبـة / ٢٥.
(٥) انظـر: البحر المحيط: ٢٤/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٦٣٩/٢.
(٦) المؤمنـون / ٢٠.
(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٥٢/٢، البحر المحيط: ٤٠١/٦.
(٨) المـائدة / ٨٩.

معطوف على (إطعامُ)، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون معطوفاً على موضع قوله ﴿من أَوْسَطِ﴾ إذا كان في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[1].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿فهي كالحجارة أو أشدُّ قسوةً﴾[2]: في قوله ﴿أو أشدُّ قَسْوةً﴾ أوجـــه:

(أ) أنْ يكون معطوفاً على موضع (كالحجارة) لأنَّه في موضع رفع خبر الابتداء (فهي)، وهو الظاهـــر.

(ب) أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: أو هي أشدُّ قسوةً، فيكونُ العطف من باب عطف الجمل.

(جـ) أن يكون معطوفاً على الكاف على أنَّها اسم بمعنى (مثل)، وعليه ففي الكلام حذف مضاف أي: أو مثلُ أشدَّ قسوةً، وهو قول أبي القاسم الزمخشري. وقد رده أبو حيان لأنَّ الضمير في (أشدّ) عائد على القلوب، وفي تأويل أبي القاسم يكون عائداً على الموصوف المحذوف أي: أو مثل شيء أشدَّ قسوةً من الحجارة[3].

ومن ذلك أيضاً العطف على موضع شبه الجملة التي في موضع النعت، ومنه قوله تعالى: ﴿يخشون الناسَ كَخَشْيَةِ الله أَوْ أشدَّ خشيةً﴾[4]: قوله (أو أشدَّ) معطوف على قوله (كخشية) على أنَّه مجرور، ويجوز أنَّ

---

(١) انظر: الكشاف: ١ / ٦٤٠، الدر المصون، ورقة/٢١١٥.

(٢) البقـــرة / ٧٤.

(٣) انظر الدر المصون، ورقة / ٣٥٩، حاشية الشهاب: ١٨٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٦/١، معاني القرآن للزجاج: ١٢٩/١، الكشاف: ٢٩٠/١، التبيان في إعراب القرآن: ٧٩/١، البحر المحيط ٢٦٢/١ ـ ٢٦٣، تفسير ابن عطية ٣٢٢/١.

(٤) النســـاء / ٧٧.

يكونَ منصوباً عطفاً على موضع ﴿كخشيةِ الله﴾ لأنَّه في موضع النعت لاسم منصوب[1].

(٢) العطف على موضع المنادى المبنـــي:

ولم يطالعني في القرآن الكريم من ذلك إلاّ موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا داودَ منا فضلاً ياجبالُ أوِّبي معه والطيرَ.﴾[2]: قوله ﴿والطيرَ﴾ منصوب على أنَّه معطوف على موضع (ياجبال) لأنَّه في موضع نصب على المفعول به، وفيه عطف المعرّف بأل على المنادى، وهو مما لا تدخل عليه (يا). وذهب الرضي[3] إلى أنَّه محمـول على أنَّه كـالمنادى المستأنف، وأجاز الكسائي أنْ يكون معطوفاً على (فضلاً) على أنَّ في الكلام حذف مضاف أي: وتسخيرَ الطيرِ أو تسبيحها، وأجاز الـزجاج[4] والنحاس[4] أن يكون مفعولاً معه،وهي مسألة لا تصح عند أبي حيّان[4] لأنَّ في الكلام قبل (والطيرَ) قوله (معه) لأنَّ الفعل لا يصـل إلى اثنين من المفعول معه إلاّ على البدل والعطف، ويصح أن يكون (معه) في موضع الحال، فيكون الفعل قد عمل في معمولين متغايرين، وهو قول الشهاب[5].

(٣) العطف على موضع المبتدأ المجرور بحرف جر زائد:

ومن ذلك قراءة ابن أبي عبلة الشاذة: «وما من دابَّةٍ في الأرْض ولا طائرٌ يطيرُ بجناحيه»[6] برفع (طائرٌ) نسقاً على موضع (مِن دابَّةٍ)[7].

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٧٤.
(٢) سبـأ / ١٠.
(٣) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/١٣٦، وانظر في هذه المسألة همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٨٢، الكتاب(تحقيق عبد السلام هارون) ٢/١٨٦.
(٤) انظـر البحر المحيط: ٧ /٢٦٣.
(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٧ / ١٩٣، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٢٣٥.
(٦) الأنعـام / ٣٨.
(٧) انظـر: البحر المحيط: ٤/١١٩، التبيان في إعراب القرآن:١/٤٩٣.

(٤) العطف على موضع الفاعل المجرور بحرف جر زائد:

ومن ذلك قراءة حمزة: «وما يعزُبُ عن رَبِّك من مثقالِ ذرَّةٍ في الأرض ولا في السماء ولا أصْغرُ من ذلك ولا أكبرُ إلاَّ في كتاب مبين﴾[١] برفع الراء فيهما عطفاً على موضع (من مثقالِ) وهو قول الحوفي وابن عطية وأبي البقاء، وأجاز قوم[٢] أنْ يكونا مرفوعين على الابتداء على أنَّ الخبر قوله ﴿في كتاب مبين﴾.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل كفى بالله شهيداً بيني بينكم ومَنْ عنده علمُ الكتـــاب﴾[٣]: قوله: ﴿ومَنْ عندَهُ..﴾ في موضع رفع عطفاً على موضع لفظ الجلالة المجرور بحرف الجر الزائد على مذهب من يجعلها زائدة، وأجاز ابن عطية أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي: ومَنْ عندَهُ علمُ الكتاب أعْدَلُ وأمْضى قولاً. ويجوز أن تكون (مَنْ) موصوفة على أنَّ ما بعدها في موضع النعت[٤].

(٥) العطف على موضع اسم (كان) المجرور بحرف جر زائـــد:

ولم يطالعني في القرآن من ذلك إلاَّ موضع واحد، وهو قراءة الحسن وغيره الشاذة: «ألم ترَ أنَّ الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نَجْوى ثلاثةٍ إلاَّ هو رابعهم ولا خمسةٍ إلاَّ هو سادسُهم ولا أدنى من ذلك

---

(١) يونـــس / ٦١.

(٢) انظر : البحر المحيط: ٥/١٧٤، تفسير القرطبي: ٨/٣٥٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٧٩، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٨٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤١٦، التبيان في تفسير القرآن ٥/٣٩٩، الكشاف: ٢/٢٤٣، حاشية الشهاب: ٥/٣٤٤، القراءات لوحة: /١٩٠.

(٣) الرعـــد / ٤٣.

(٤) البحر المحيط: ٥ / ٤٠٢، حاشية الشهاب: ٥/٢٤٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٦٠، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٥٢.

ولا أكثرَ إلاّ هو معهم...﴾[1] بالباء في (أكبر) ورفع الرّاءِ عطفاً على موضع (من نجوى)[2].

(٦) العطف على موضع خبر (ما) التميمية المجرور بحرف جر زائد:

وفي القرآن موضع واحد عطفت فيه الجملة الاسمية على الخبر المجرور بالباء الزائدة، وهو قوله تعالى: ﴿فما الذين فُضِّلُوا برادِّي رِزْقِهم على ما ملكت أيمانُهم فهم فيه سواء﴾[3]: قيل إنَّ الذين فُضِّلوا لا يشركون عبيدهم في أموالهم وأزواجِهم حتى يكونوا سواء، وعليه فتكون الجملة الاسمية من قوله ﴿فهم فيه سواء﴾ في موضع الفعل المضارع المنصوب بعد الفاء في جوابِ النفي، والتقدير: فما الذين فُضِّلوا برادي رزقِهم على ما ملكت أيمانُهم فيستووا. وأجاز أبو حيان أَنْ تكون هذه الجملة استفهامية على حذف همزة الاستفهام أي: أَفَهُم فيه سواء، والاستفهام فيه معنى النفي والإنكار. وقيل إنّهم سواء في أنَّ الله رزق الجميع وأنَّه لا يمكن لأحدٍ أن يرزق عبيدَه إلاّ برزق الله إياه.

ويجوز أَنْ تكون هذه الجملة في موضع رفع عطفاً على موضع (برادِّي) أي: فما الذين فُضِّلُوا رادون فمستوون[4].

(٧) العطف على موضع اسم (إنَّ) أو على محلها واسمها[5].

---

(١) المجادلـــــة / ٧.

(٢) انظـــر : التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢١٣، البحر المحيط: ٨/٢٣٥، حاشية الشهاب: ٨/١٧٠، تفسير القرطبي: ١٧/٢٩٠، الكشاف: ٤/٧٤.

(٣) النحــــل / ٧١.

(٤) انظر البحر المحيط: ٥/٥١٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠٢، حاشية الشهاب: ٥/٣٥١، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٤٦.

(٥) انظـــر ص / ٦ .

وفي هذه المسألة خلاف بين النحويين[1]، فمنهم من يمنع هذا العطف مطلقاً، ومنهم من يقيده بتمام الخبر، ومنهم من يقيده بكون الاسم المعطوف غير ظاهر الإعراب، وهو مذهب الفراء، ومنهم من يجيزه مطلقاً، وهو مذهب الكسائي، ولعلَّ ما في القرآن من شواهد تعزز صحة هذه المسألة وتجعلها منقاسة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى من آمن بالله...﴾[2]: في قوله ﴿والصائبون﴾ أوجهٌ:

(أ) أن يكون مبتدأ خبره محذوف والنية فيه التأخير أي: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله والصائبون كذلك، وهو قول جمهور البصريين والخليل وسيبويه.

(ب) أن تكون (إنَّ) بمعنى (نعم) حرف الجواب، فيكون ما بعدها مرفوعاً على الابتداء وما بعده معطوف عليه، وقد رُدَّ لأنَّه لم يتقدم هذه الجملة سؤال، ويمكن أنْ يكون الكلام محمولاً على نية السؤال.

(جـ) أنْ يكون معطوفاً على ضمير الفاعلين في (هادوا)، وهو قول الكسائي، وقد ردَّه الفرَّاء والزجَّاج لأنَّ الصابىء فيه يشارك اليهودي في اليهودية، والمعنى ليس كذلك، ورده مكي بن أبي طالب لعطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل من غير تأكيده، ولا حجة لمكي في ذلك لأنَّ مذهب الكسائي كذلك.

(د) أنْ يكون معطوفاً على محل اسم (إنَّ) قبل دخولها عليه، وهو قول الفراء ويونس بن حبيب، وهو القول الظاهر في هذه المسألة من غير

---

(١) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/١٤٣ ـ ١٤٤، شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٥٣.

(٢) المائدة / ٦٩.

التفات إلى كون العطف قبل تمام الخبر، والنحاة في هذه المسألة مختلفون كما مر.

(هـ) أنْ يكون مبتدأ خبره قوله ﴿من آمن بالله﴾ على أنَّ خبر (إنَّ) محذوف، أي إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا يُرْحَمونَ. ولا محوج إلى ارتكابه.

(و) أنَّ يكون مبتدأ خبره محذوف، وهو كقول البصريين السابق إلاَّ ما في قولهم من نية التأخير، وقد ضعفه أبو البقاء لما فيه من حذف وفصل.

(ن) أنْ يكونَ في موضع نصب على لغة بني الحرث وغيرهم الذين يعاملون المثنى بالألف في كل حال، فالجمع السالم محمول عليه، وهو ضعيف فاسد عند السمين الحلبي، ولست أدري ما سبب ضعفه؟.. أليس منه قراءة قوله تعالى: ﴿إنَّ هذان لساحران﴾[1]؟ ويتراء لي أنَّ الحمل على لغات العرب أولى من الحمل على التخيُّل والتمحُّل.

(س) أن يكونَ منصوباً على أنَّ علامة نصبه فتحة النون، وقد أجاز أبو علي الفارسي ذلك مع الياء، وأجازه غيره مع الواو، وهو قول ظاهر أيضاً[2].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أإذا متنا وكنَّا تراباً وعظاماً أإنَّا لمبعوثون أَوَ آباؤنا الأوَّلون﴾[3]: أجاز الزمخشري أنْ يكون قوله ﴿أَوَ آباؤنا﴾ معطوفاً

---

(1) طـه / ٦٣.

(2) انظر الدر المصون ورقة / ٢٠٥٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٥١، البحر المحيط ٣/٥٣١، الكشاف: ١/٦٣١، تفسير القرطبي: ٦/٢٤٦، معاني القرآن للزجاج: ٢/٢١٢ - ٢١٣، حاشية الشهاب: ٣/٢٦٤ - ٢٦٨، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٣٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٩٩، الكتاب (مطبعة بولاق): ١/ ٢٩٠.
وانظر شاهداً آخر: سورة النساء الآية / ٥٧.

(3) الصافات / ١٦ - ١٧.

على محل (إنَّ) واسمها، وهو قول الكوفيين وبعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز الطالب لذلك المحل. وأجاز الزمخشري أيضاً أنْ يكون معطوفاً على الضمير في (لمبعوثون)[1]، وفي المسألة خلاف بسبب تقدم همزة الاستفهام على حرف العطف مبسوط في مظانّه[2]. وذهب سيبويه[3] إلى أنَّ قوله ﴿آباؤنا الأوَّلون﴾ مبتدأ محذوف الخبر أيْ: مبعوثون وهو الظاهر.

وقد جاء في التنزيل ما يمكن تخريجه على العطف على موضع اسم (أنّ)، وهي مسألة لا تصح عند أبي علي الفارسي[4]، وغيره لأنَّ (أنَّ) المفتوحة لا تكون مفتوحة إلَّا بعامل وهي عند النحويين مجراة مجرى (إنَّ) في كونهما حرفين مؤكدين، وذكر ابن بشاذ[4] أنَّه لا يعطف بالرفع على الموضع إلَّا في (إنَّ) المكسورة وحدها بلا خلاف و(أنَّ) المفتوحة بخلاف. ومن ذلك قراءة الأعرج وغيره: «ألم تَرَ أنَّ الله سخَّر لكم ما في الأرض والفلكُ تجري في البحرِ بأمرِه...»[5] برفع (والفلكُ) على الابتداء على أنَّ الخبر قوله ﴿تجري في البحر...﴾، والجملة مستأنفة، وهو الظاهر، ويجوز أن يكون (والفُلْكُ) معطوفاً على موضع اسم (أنَّ)[6].

ومن ذلك أيضاً قراءة الكسائي: «وكتبنا عليهم فيها أنَّ النفسَ بالنفسِ

---

(١) انظر: الكشاف: ٣ / ٣٣٧، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٧٨، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٢/١٤٤ - ١٤٦، البحر المحيط: ٧/٣٥٥.

(٢) انظر البحر المحيط: ٧/٣٥٥.

(٣) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٢/١٤٤.

(٤) انظر المقدمة المحسبة: ١ / ٢٢١.

(٥) الحج / ٦٥.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٩٤، البحر المحيط: ٦/٣٨٧، حاشية: الشهاب: ٦/٣١١.

والعينَ بالعينِ والأنْفَ بالأنْفِ...»[1] برفع (والعينُ) وما عطف عليها، وقد سبق القول فيها[2].

(٨) العطف على موضع ما أُضيفَ إليــه المصدر:

أجاز النحويون العطف على موضع ما أُضيفَ إليه المصدر، وهي مسألة بابها التوهم، توهم انفصال المصدر عما أُضيفَ إليه وتنوينه لأنَّ الإضافة عندهم في نية الانفصال لأنَّ الأصل في المصدر المستوفي للشروط العمَلُ، ومن ذلـك قراءة ابن أبي عبلة الشـاذة: «فصيام ثـلاثةِ أيـامٍ في الحَـجِّ وسبعةً.....»[3] بنصب (وسبعةً) وفي الاحتجاج للقراءة قولان:

(أ) أنْ تكون محمولة على العطف على موضع (ثلاثة)، فكأنَّه قيل: فصيـامٌ ثلاثـةٌ أيّـامٍ على إعمـال المصـدر، وهــو قـول أبي القــاسـم الزمخشري[4] .

(ب) أنْ يكونَ النصب بفعل مضمر والتقدير: وليصوموا سبعةً، وهو قول أبي حيّان[5].

ومن ذلك قراءة الحسن الشاذة: «أولئك عليهم لعنـةُ اللهِ والملائكـةُ والناسُ أجمعونَ»[6] برفع (والملائكةُ) وما بعدَهُ، وفي هذه القراءة أربعة أوجه:

---

(١) المـــائدة / ٤٥.
(٢) انظر الحمل على التوهم / ١٢٠١.
(٣) البقـــرة / ١٩٦.
(٤) انظـــر الكشاف : ١ / ٣٤٥.
(٥) انظر البحر المحيط : ٢ / ٧٩، وانظر الدر المصون ورقة / ٧٠٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٦٠، الكشاف ١/ ٣٤٥.
(٦) البقـــرة / ١٦١.

(أ) أنْ يكونَ قوله (والملائكةُ) مرفوعاً بفعل محذوف، أي: وتلعَنُهم الملائكةُ، وهو قول الفراء[1].

(ب) أنَّ يكونَ معطوفاً على قوله (لعنةُ) على أنَّ في الكلام حذف مضاف أي: ولعنةُ الملائِكةِ، فلمَّا حُذِفَ المضاف أقيم المضاف إليه مقامه.

(جـ) أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر أي: والملائكةُ والناسُ أجمعونَ تلعَنُهم، وهو قول ابن عطية[2] والقرطبي[3] وابن جني [4] وغيرهـــم.

(د) أنْ يكونَ معطوفاً على موضع لفظ الجلالة لأنّه في الأصل فاعل اضيف إليه المصدر، وهو قول الزمخشري[5] وقد ردَّه أبو حيان لأنَّ طالب الاسم المرفوع، وهو التنوين ليس موجوداً، ولأنَّ المصدر المنونَّ لا يرفَعُ فاعلاً مظهراً، وذهب السمين الحلبي [6] إلى أنَّ الأوجه الثلاثة الأولى متكلَّفة لا ضرورة إليها، والأظهر في هذه القراءة عنده أنْ تكون محمولة على العطف على الموضع الذي رده أبو حيَّان، وقيل إنَّ الأصل انحلال المصدر إلى حرف مصدري وفعل وفاعل، وهو عندي بابه التوهم، توهم انحلاله إلى حرف مصدري وفعل وفاعل لأنَّ المصدر المنون كما مر لا يرفع فاعلاً مظهراً على قول الفراء وأبي حيان، وهي مسألة أجازها الأخفش والشلوبين[7] وما في القرآن الكريم يعزز مذهب الفراء وأبي حيَّان.

---

(١) انظر البحر المحيط: ١/٤٦٠، الدر المصون ورقة / ٥٩٢.
(٢) تفسير ابن عطية : ١ / ٤٦٦.
(٣) تفسيـــر القرطبي ٢ / ١٩٠.
(٤) المحتسب في تبيين وجـــوه شواذ القراءات : ١ / ٤٦٦.
(٥) الكشاف : ١ / ٣٢٤.
(٦) الدر المصون ورقة / ٥٩٢.
(٧) انظـــر همع الهوامـــع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ /٧٥.

(٩) العطف على موضع ما أضيف إليه اسم الفاعل:

ومن ذلك قراءة بعض السبعة: ﴿فالِقُ الإصباحِ وجاعِلُ الليلِ سَكَناً والشمْسَ والقمرَ حُسْباناً ذلك تقديرُ العزيزِ العليم﴾[١] على أنَّ (وجاعِلُ) اسم فاعل مضاف إلى (الليل)، فيكون قوله (والشمسَ والقَمَر) منصوباً بالعطف على محل (الليل) على أنَّ (جاعِلُ) اسم فاعل ليس للمُضِيِّ بل للاستمرار، وعليه فيكون للمجرور بعدَهُ موضع من الإعراب، وهو النصب على المفعول به على نية الانفصال، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[٢]، وقد ردَّه أبو حيان لأنَّه جعله للاستمرار، وما كان كذلك لا يصح أنْ يعمل ولا يكون لمجروره موضع، ويمكن أنْ يُخَرَّجَ ذلك على مذهب الكسائي وهشام[٣] في إعمال ما كان للماضي، فيصح العطف على موضع ما أُضيف إليه. وذهب أبو حيان[٤] أيضاً إلى أنَّه لا يجوز العطف على محل مجروره ولو كان حالاً أو مستقبلاً على القول الصحيح، فلا يصح عنده أن تعطف (محمَّداً) على (زيدٍ) في قولنا: إبراهيمُ ضاربُ زيدٍ ومحمداً الآن أوْ غداً، لأن شرط العطف على الموضع مفقود، وهو أنَّ المحرِزَ أو الطالب للموضع لا يصح أنْ يتغير كقولنا: ليس زَيْدٌ بقائمٍ ولا قاعداً، فالباء الزائدة لو حذفت لما تغيَّر شيء في المحرز وهو (ليس)، فالمحرز في الآية يتغير بزيادة التنوين لو جعلنا (الليلَ) منصوباً. ولست أتفق مع أبي حيَّان لأنَّ الإضافة في نية الانفصال، ويمكن أنْ يقال إنَّ الموضع في القراءة والمثال المصنوع بحق الفرعية لا الأصالة، لأنَّ الأصل في اسم الفاعل المستوفي للشروط

---

(١) الأنعام / ٩٦.

(٢) انظر الكشاف: ٢ / ٣٧.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢ /٦٦، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٨١/٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ١٨٦/٤، وانظر: التبيان في إعراب القرآن ٥٢٣/١، حاشية الشهاب ١٠٠/٤ ـ ١٠١، وانظر الدر اللقيط بهامش البحر المحيط: ١٨٦/٤.

العمل، فالإضافة فرع، والزمخشري كما في القراءة مِمَّن يجوِّزون ذلك من غير التفاتٍ إلى تلك القيود.

والنصب عند أبي حيان(٣) وسيبويه(٣) في القراءة بفعل مضمر أي: وجعل الشمسَ والقمرَ حسباناً، ولا محوَجِ إلى ذلك، فالحمل على الموضع أقل تكلفاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ...﴾(١) قوله: ﴿وَأَهْلَكَ﴾ منصوب بالعطف على موضع الكاف، أو بفعل مضمر عند سيبويه أي: وننجِّي أهلَكَ(٢).

(١٠) العطف على موضع جملة الشرط والجـزاء:

يشيع هذا في القرآن وقراءاته، ومن ذلك قراءة ابن عامر السبعية: ﴿وإنْ تُخفوها وتُؤتوها الفقراءَ فهو خيرٌ لكم ويُكَفِّرُ عنكم....﴾(٣) برفع (وَيُكَفِّرُ)، وفي الاحتجاج لهذه القراءة وجهان:

(أ) أنْ يكون قوله (ويكفرُ) كلاماً مستأنفاً لا موضع له من الإعراب، وفي الكلام حذف مبتدأ، أي: وهو يُكَفِّرُ.

(ب) أنْ يكونَ معطوفاً على موضع ما بعد الفاء، لأنَّه لو وقع بعدها فعل مضارع لكان مرفوعاً كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منه...﴾(٤)، والأوّلَ أقلُّ تكلُّفاً(٥).

---

(١) العنكبوت / ٣٣.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٣٢/٢، البحر المحيط ١٥١/٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٤٤/٢، التبيان في تفسير القرآن ١٨٣/٨.

(٣) البقـرة / ٢٧١.

(٤) المـائدة / ٩٥.

(٥) انظـر البحر المحيط: ٢ / ٣٢٥.

ومن ذلك أيضاً عطف الفعل المضارع المرفوع على موضع جوابِ الشرط من الفعل الماضي، ومنه القراءة السبعية ﴿تبارَكَ الذي إنْ شاءَ جعلَ لكَ خيراً مِن ذلكَ جنَّاتٍ تجري من تحتِها الأنهارُ ويجعلُ لكَ قصوراً﴾ (١) برفع (ويجعلُ) عطفاً على موضع (جعل) لأنَّ الشرط إذا كان ماضياً جاز في جوابه الجزم والرفع وهو قول الزمخشري(٢). وذكر أبو حيَّان(٣)، أنَّ مذهب سيبويه ليس كذلك، فالجواب عنده محذوف، والمضارع المرفوع في نية التقديم، وفيه تكلف، والصحيح مذهب الزمخشري(٤)، وهو مذهب الكوفيين والمبرد أيضاً من حيث كونه جواباً على حذف الفاء.

وجاء في التنزيل عطف الفعل المضارع المجزوم على موضع جواب الشرط، ومن ذلك قراءة نافع: ﴿ومَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هاديَ لَهُ وَنَذَرْهُمْ في طُغيانِهِم يعمهون﴾(٥)، بالنون والجزم في (ونَذَرْهُم) عطفاً على موضع قوله تعالى: ﴿فلا هاديَ له﴾ لأنَّه في موضع جزم على جواب الشرط. ويجوز أنْ يكون التسكين محمولاً على توالي الحركات(٦).

ومن ذلك أيضاً قراءة حفص ﴿فإنْ تولَّوا فقدْ أبلَغْتُكُم ما أُرْسِلْتُ به إليْكُم ويَسْتَخْلِفْ ربِّي قوماً غيرَكم..﴾(٧)، بجزم الفاء من قوله (ويستخلفْ) عطفاً على موضع جواب الشرط، ويجوز أنْ يكون التسكين محمولاً على التخفيف

---

(١) الفرقـــان / ١٠.

(٢) انظر الكشاف: ٣ / ٨٣، وانظـر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٠٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٨١، حاشية الشهاب: ٦/٤٠٩، البحر المحيط: ٦/٤٨٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٨٩٣.

(٤) انظـر البحـر المحيط: ٦ / ٤٨٤.

(٥) الأعـــراف / ١٨٦.

(٦) انظـر: البحر المحيط: ٤/ ٤٣٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٦٠٦. حاشية الشهاب: ٤/٢٤١.

(٧) هـــود / ٥٧.

لتوالي الحركات[١] .

وجاء في التنزيل العطف على موضع جملة الشرط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً. . . .﴾[٢] : في موضع جملة قوله ﴿ولم تجدوا كاتباً﴾ ثلاثة أوجه:

(أ) أنْ تكونَ في موضع جزم عطفاً على موضع قوله (كنتم) لأنَّه في موضع جزم.

(ب) أن تكونَ معطوفة على خبر (كان) وهو قوله (على سَفَرٍ)، وهو الظاهر في هذه الأوجه.

(جـ) أنْ تكون في موضع الحال[٣].

وأجاز النحويون العطف على موضع فعل الشرط المجزوم قبل دخول أداة الشرط، وهو عندي بابه التوهم، ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف وغيره: ﴿ومَنْ يخرُجْ من بيتِه مهاجراً إلى اللهِ ورسولِه ثم يُدْرِكُهُ الموتُ. .﴾[٤] برفع الكاف في (يُدْرِكُهُ)، وفي القراءة ثلاثة أوجه:

(أ) أنْ يكون (يُدْرِكُه) في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي: ثم هو يُدْرِكُهُ، فيكون العطف من باب عطف الجملة الاسمية على الفعلية.

(ب) أنْ يكون معطوفاً على موضع فعل الشرط قبل دخول (مَنْ) الشرطيـة.

---

(١) انظر البحر المحيط: ٥/٢٣٤، الكشاف :٢/٢٧٧، التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٠٤. معاني القرآن للفراء: ٢/١٩، حاشية الشهاب: ٥/١٠٨، تفسير القرطبي ٩/٥٣.

(٢) البقـرة / ٢٨٣.

(٣) انظـر : الدر المصون ورقة / ١٠٢٩.

(٤) النسـاء / ١٠٠.

(جـ) أنْ يكون رفع الكاف منقولاً من الهاء التي بعدها كأنّه أراد أنْ يقف عليها، فنُقِلَتْ حركة الهاء إلى الكاف، وهو قول أبي حيان والزمخشري[(١)] ،وأوّل هذه الأوجه أظهرها.

وبعد فلا يصح الحمل على الموضع إنْ صلح الحمل على اللفظ، لأنَّ في الحمل على اللفظ احتراماً لظاهر النص القرآني، ولا يصح اللجوء إليه إلاّ إذا استحال الحمل على اللفظ، وهي مسألة يكاد النحويون يجمعون عليها[(٢)]. ولست أتفق مع النحويين في الفصل بين الحمل على التوهم والحمل على الموضع، فكلاهما مبني على التوهم، توهم الموضع المحمول عليه، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه ما جاء في (حاشية الشهاب): «والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم كما قاله أبو حيان أنَّ العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود، وفي التوهم هو مفقود وأثره موجود، والظاهر أنَّ الخلاف فيه لفظي، فمراد أبي علي العطف على الموضع المتوهم أو المقدر إلا موضع هنا في التحقيق»[(٣)].

فلست أتفق مع أبي حيّان والشهاب فيما مر، فإن كان الأثر في التوهم ظاهراً في المعطوف فهو ظاهر أيضاً في المعطوف في الحمل على الموضع كما مر.

---

(١) انظر: الكشاف : ١ / ٥٥٨، الدر المصون، ورقة/١٧٨٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٨٤، البحر المحيط: ٣/٣٣٦.

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٦٥، الأشباه والنظائر: ١/١٨٦. الخصائص: ٣/٣١٤.

(٣) حاشية الشهاب: ٨/٢٠١، وانظر البحر المحيط: ٨/٢٧٤ - ٢٧٥.

٣ ــ التضــمين

جاء في (الخصائص) ما يلي: «اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإنَّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه..»(١)

وذكر ابن جني أنَّه وجد في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به: «ولعلَّه لو جُمِعَ أكثره لاجميعه لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه، فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبَّله وانس به، فإنَّه فصلٌ من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها. وفيه أيضاً موضع يشهد على من أنْكَرَ أنْ يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد..»(٢).

وذكر ابن هشام أنَّه كثير وأنَّ ابن جني قال في كتاب (التمام): «أحسبُ لو جُمِعَ ما جاء منه لجاء منه كتابٌ يكون مئين أوراقاً»(٣).

وذكر ابن هشام(٤) أنَّ فائدته أنْ تؤدي كلمة مؤدَّى كلمتين. وجعله السيوطي كغيره من الحمل على المعنى: «ومنه باب واسع لطيف ظريف»(٥).

---

(١) الخصائص: ٢/٣٠٨.

(٢) الخصائص: ٢/٣١٠.

(٣) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٨٩٩.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٩٧.

(٥) الأشباه والنظائر في النحو: ١/١٨٧.

وذكر الزركشي[1] أنَّ ابن الأثير ذكر في كتاب (المعاني المبتدعة) أنَّ التضمين واقع في القرآن خلافاً لما أجمَعَ عليه أهلُ البيان.

وذكر السيوطي[2] أنَّ الإضمار أسْهَل من التضمين، ونسب ذلك إلى ابن مالك لأنَّ التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير.

وقد عَدَّ النحويون التضمين من وسائل التعدية[3].

ويدور التضمين في فلكين، الأفعال وما يعمل عملها، والحروف.

(١) تضمين الأفعال وما يعمل عملها:

تشيع هذه المسألة في التنزيل في مواضع كثيرة جداً، ولعلَّ أهمها ما يلي:

(١) تضمين ما يتعدى إلى مفعول صريح معنى ما يتعدى بواسطة.

(٢) تضمين ما يتعدى بواسطة معنى ما يتعدى إلى مفعول صريح.

(٣) تضمين ما يتعدى بواسطة معنى ما يتعدى بواسطة ليصح التعلق.

(٤) تضمين الفعل معنى فعل العطاء ليصل إلى مفعولين صريحين.

(٥) تضمين الفعل معنى الفعل الناسخ ليصل إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/٣٤٣.

(٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ١/٧١، وانظر في التضمين: البرهان في علوم القرآن: ٣/٣٣٨، ٣٧٢، المقرب: ٢٩٥، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٩٧، الأشباه والنظائر، ١/١٤، ٣١، ١٠٠، ١٠٥.

(٣) انظر الأشباه، والنظائر في النحو: ١/٥٧١، وانظر في التضمين؛ البرهان في علوم القرآن: ٣/٣٣٨، ٣٧٢، المقرب: ٢٩٥، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٩٧، الأشباه والنظائر: ١/١٤، ٣١، ١٠٠، ١٠٥.

(٦) تضمين الفعل معنى ما يعلق ليصح التعليق.

(٧) تضمين فعل القول معنى ما يصل إلى مفعول صريح.

(٨) تضمين الفعل معنى القول لتصحيح كسر همزة (إنَّ).

(٩) التضمين فيما يعمل عمل الفعل.

(١) تضمين ما يتعدى إلى مفعول صريح معنى ما يتعدى بواسطة:

ويكثر هذا النوع من التضمين في التنزيل، ومنه قوله تعالى ﴿صراط الذين أنْعَمْت عليهم...﴾[١] الأصل في (أنْعَم) أنْ يصل إلى المفعول بنفسه﴾ أي أنْعَمْتَه، وذكر أبو حيان[٢] أنَّه مضمَّن معنى التفضيل، وقيل[٣] إنَّ المسألة محمولة على حذف المفعول، ويظهر لي أنَّ التضمين أقل تكلُّفاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿ألَمْ تَرَ إلى الذين خَرَجوا مِنْ ديارِهم...﴾[٤]: ضُمِّن الفعل معنى ما يتعدى بـ (إلى) أي: ألم تنظر أو تنتبه[٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا جاءهم أمرٌ من الأمنِ أو الخوف أذاعوا به..﴾[٦]: إمَّا أنْ تكون الباء في (بِه) زائدة وإمَّا أنْ يكون الفعل مضمَّناً معنى (تحدَّثوا)[٧].

---

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) انظر البحر المحيط: ١/٢٦.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ١/١٣٨.

(٤) البقرة: ٢٤٣، وانظر: البقرة: ٢٤٦، ٢٥٨، آل عمران: ٢٣، النساء: ٤٤، ٤٩، ٥١، ٦٠، ٧٧، إبراهيم ٢٨ الفرقان: ٤٥، المجادلة: ٨/١٤، الحشر: ١١.

(٥) انظر الدر المصون ورقة: ٨٧١،، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٩٣،، البحر المحيط: ٢/٢٤٩، تفسير القرطبي: ٣/٢٣٠.

(٦) النساء: ٨٣.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٣/١٦١، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٦.

ومنه قوله تعالى: ﴿وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لَتُفْسِدُنَّ في الأرضِ مرّتين. ﴾[1] أي: وأوحينا إلى بني إسرائيل[2].

ومنه ذلك تضمين ما يتعدى إلى مفعولين معنى ما يتعدى إلى واحد ومنه قوله تعالى: ﴿وقفّينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقاً لما بين يديه من التوراة. ﴾[3]: الفعل (قفّى) يتعدى إلى مفعولين صريحين أي: وقفّيناهم عيسى بن مريم، ولذلك قيل إنّه مضمن معنى (وجئنا)[4].

ومن الأفعال المضمَّنة معنى ما يصل إلى مفعوله بواسطة: يجحدون[5] يعبأ[6] رَدِفَ[7]، تُلْقُونَ[8].

(٢) تضمين ما يتعدى بواسطة معنى ما يتعدى إلى مفعول صريح:

ومنه قوله تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملّةِ إبراهيم إلاّ مَنْ سفه نَفْسَهُ. ﴾[9] أي: جَهِلَ نَفْسَه في أحد التأويلات[10].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ عَزَموا الطلاقَ فإنَّ الله سميعٌ عليمٌ. ﴾[11]: أي وإنْ عزموا على الطلاق، فحذف الخافض فانتصب، ويجوز أنْ يكون الفعل مضمَّناً معنى (نووا)[12].

---

(١) الإسراء: ٤.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٨/٦، حاشية الشهاب: ٩/٦
(٣) المائدة: ٤٦.
(٤) انظر ما في هذا البحث من زيادة الباء الصفحة: ١٢٨٠.
(٥) النحل: ٧١.
(٦) الفرقان: ٧٧.
(٧) النمل: ٧٢.
(٨) الممتحنة: ١.
(٩) البقرة: ١٣٠.
(١٠) انظر ما في هذا البحث من حذف المؤكّد الصفحة: ٤٥١.
(١١) البقرة: ٢٢٧، وانظر الآية: ٢٣٣٥.
(١٢) انظر: البحر المحيط: ١٨٣/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٨٠/١.

ومنه قوله تعالى: ﴿ألا إنَّ عاداً كفروا ربَّهم..﴾[1]، أي: كفروا بربِّهم، ويجوز أن يكون الفعل مضمَّناً معنى (جحدوا)[2].

ومن الأفعال المضمَّنة معنى ما يصل إلى مفعول صريح: تطوَّع،[3] تمَّ[4]، استبق[5]، استعان[6]، بطِرَ[7].

ومن ذلك تضمين ما يصل إلى المفعول الثاني بواسطة معنى ما يصل إليه بغيرها، ومنه قراءة الجارود بن أبي سبرة وغيره الشاذة: ﴿وما يُخْدَعونَ إلاَّ أنْفُسَهُم﴾[8] بضم الياء وفتح الدال على حذف حرف الجر أي: عن أنفُسِهم، فلما حذف انتصب الاسم، ويجوز أنْ يكون الفعل مضمَّناً معنى ما يتعدى إلى مفعولين صريحين كالفعل (انتقص)، وهو قول ابن جني[9] وابن عطية[10].

(٣) تضمين ما يتعدى بواسطة معنى ما يتعدى بواسطة ليصح التعلُّق:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا...﴾[11]: الفعل خلا يتعدى بـ (مع)، فيجوز أنْ يكون مضمَّناً معنى (انضوى) وأن يكون حرف الجر (إلى) بمعنى مع[12].

---

(١) هود: ٦٠.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٣/٧٠٤، حاشية الشهاب: ٥/١٠٩.
(٣) البقرة: ١٨٤.
(٤) الأعراف: ١٤٢.
(٥) يوسف: ٥، يس: ٦٦.
(٦) القصص: ١٥.
(٧) القصص ٥٨.
(٨) البقرة: ٩.
(٩) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٥١.
(١٠) انظر تفسير ابن عطية: ١/١٦٠.
(١١) البقرة: ٧٦.
(١٢) انظر البحر المحيط: ١/٢٧٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿هل تَنْقِمونَ مِنّا إلاّ أنْ آمنّا بالله..﴾[1] (نقم) يتعدى بـ (على)، فعدّي بـ (من) على أنّه مضمن معنى (تكرهون) أي: تكرهون من جهتنا الإيمان[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فاعبُدْه واصْطَبِرْ لعبادَتِه..﴾[3]: (اصْطَبِرْ) الأصل فيه أن يتعدّى بـ (على)، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿واصْطَبِرْ عليها﴾[4]، وعليه فهو مضمَّن معنى ما يصل باللام، أي: واثبت لعبادته[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآلَ عمرانَ على العالمين﴾[6] أي: فضَّلهم على العالمين[7].

ومن الأفعال المضمنة في هذه المسألة: آمن[8]، رفث[9]، أفاض[10]، أكل[11] جمع[12]، أتمّ[13]، استحبَّ[14]، اثّاقل[15]، كبِّر[16]،

---

(١) المائدة: ٥٩.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٠٢١، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٣٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٤٧.

(٣) مريم: ٦٥.

(٤) طـه: ١٣٢.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٦/٢٠٤، حاشية الشهاب: ٦/١٧١، الكشاف: ٢/٥١٧.

(٦) آل عمران: ٣٣.

(٧) انظر: الدر المصون ورقة: ١١٥٧.

(٨) البقرة: ٣.

(٩) البقرة: ١٨٧.

(١٠) الأعراف: ٥٠.

(١١) النساء: ٢.

(١٢) النساء: ٨٧.

(١٣) التوبة: ٤.

(١٤) التوبة: ٢٣.

(١٥) التوبة: ٣٨.

(١٦) الحج: ٣٧.

سارَعَ[1]، ضَرَبَ[2]، خالَفَ[3] أبدى[4]، عَمِلَ[5]، انتصر[6]، فُتِنَ[7]، شَرِبَ[8].

(٤) تضمين الفعل معنى فعل العطاء ليصل إلى مفعولين صريحين:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وفضّل اللهُ المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً﴾[9]: يجوز في (أجراً) أنْ يكون مفعولاً به على تضمين (فضّل) معنى (أعطى)، ولا محوج إليه. ويجوز فيه أنْ يكون مصدراً على غير الصدر، وأنْ يكون منصوباً على الحال، وأنْ يكون منصوباً على نزع الخافض أي: بأجرٍ[10].

ومنه قوله تعالى: ﴿ألَم يروا كم أهْلَكْنا قبلَهم من قرنٍ مكنّاهم في الأرضِ ما لم نُمْكِّن لكم..﴾[11]: أجاز أبو البقاء[12] أنْ يكون قوله (ما لم نُمَكِّن..) مفعولاً به على تضمين الفعل معنى (أعطيناهم).

ومنه قوله تعالى: ﴿ثم بدّلْنا مكان السيئةِ الحَسَنةَ..﴾[13]: أي:

---

(١) المؤمنون: ٦١.
(٢) النور: ٣١.
(٣) النور: ٦٣.
(٤) القصص: ١٠.
(٥) الزمر: ٣٩.
(٦) محمد: ٤.
(٧) الذاريات: ١٣.
(٨) الإنسان: ٦، المطففين: ٢٨.
(٩) النساء: ٩٥.
(١٠) انظر: حاشية الشهاب: ١٦٩/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٣٨٣/١ - ٣٨٤، الكشاف: ٥٥٦/١، الدر المصون ورقة: ٧٨٠.
(١١) الأنعام: ٦.
(١٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٨١/١، وانظر البحر المحيط: ٧٦/٤.
(١٣) الأعراف: ٩٥.

أعطيناهم مكان السيئة الحسنةَ، وهو قول البيضاوي[1]، وفي الكلام حذف المفعول الأول، ولا محوج إليه والأظهر أنْ يكون (مكان) منصوباً على نزع الخافض أي: بمكانٍ.

ومنه قوله تعالى: ﴿ الذي أحْسَنَ كلَّ شيءٍ خَلْقَهُ.. ﴾[2] (خَلْقَهُ) بدل اشتمال من (كلَّ). وذكر الشهاب[3] وغيره أنَّه يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً على غير الصَّدْر، ويجوز أنْ يكون مفعولاً ثانياً لـ (أَحْسَنَ) على تضمينه معنى (أعطى).

(٥) تضمين الفعل معنى الفعل الناسخ ليصل إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر:

ويشيع في أفعال الصيرورة[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿وظَلَّلْنا عليكُمُ الغمامَ وأنْـزَلنا عليكُمُ المنَّ والسَّلوى﴾[5] أي: وجعلنا عليكم الغمام، فيكون (عليكم) مفعولاً ثانياً ويجوز أنْ يكون (الغمامَ) منصوباً على نزع الخافض أي: بالغمام، وهو أظهر من سابقه لأنَّ حذف حروف الجر كثير.

ومنه قوله تعالى: ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فَيُضَاعِفَه له أضعافاً كثيرة.. ﴾[6] أي فيصيِّره أضعافاً[7]، والأظهر أنْ يكون منصوباً على

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٤/١٩٤، وانظر البحر المحيط: ٤/٣٤٧.

(٢) السجدة: ٧.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٧/١٤٩، وانظر، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٨٧، تفسير القرطبي: ١٤، ٩٠، التبيان في تفسير القرآن: ٨/٢٦٦.

(٤) البقرة: ٥٧.

(٥) انظر الدر المصون ورقة: ٣٠٢، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٥، البحر المحيط: ١/٢١٣.

(٦) البقرة: ٢٤٥.

(٧) انظر الدر المصون ورقة ٨٧٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٩٥.

المصدر متناسين فكرة اسم المصدر، لأنني أذهب إلى أنَّه مصدر آخر للفعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿وتَنْحِتونَ الجبال بيوتاً..﴾[1]: (بيوتاً) حال من الجبال، ويجوز أنْ يكون مفعولاً ثانياً على تضمين الفعل معنى ويتَّخِذونَ[2].

ومن الأفعال المضمنّة معنى فعل التصيير: ألقى[3]، نقض[4]، دعا[5]، تقطّع[6]، قضى[7]، فجّرَ[8].

(٦) تضمين الفعل معنى ما يُعلَّق ليصحَّ التعليق:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا ادْعُ لنا ربَّك يُبيِّنْ لنا ما هي..﴾[9]: الجملة الاستفهامية (ما هي) في موضع المفعول به لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل لأنَّه مضمَّن معنى ما يعلق[10]، والأظهر أنْ يعلق من غير تضمين لأنَّ فيه معنى العلم.

ومنه قوله تعالى: يدعو مِنْ دون الله ما لا يَضُرُّه وما لا يَنْفَعُه ذلك هو الضَّلال البعيدُ يدعو لَمَنْ ضره أقربُ مِنْ نفْعِه..﴾[11] الفعل (يدعو) الثاني

---

(١) الأعراف: ٧٤.

(٢) انظر البحر المحيط: ٣٢٩/٤. التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٨٠.

(٣) النحل: ١٥.

(٤) النحل: ٩٢.

(٥) مريم: ٩١.

(٦) المؤمنون: ٥٣.

(٧) فصلت: ١٢.

(٨) القمر: ١٢.

(٩) البقرة: ٦٨.

(١٠) انظر الدر المصون ورقة: ٣٤٦.

(١١) الحج: ١٢ - ١٣.

مضمَّن معنى ما يُعلِّق في أحد التأويلات[1].

(٧) تضمين فعل القول معنى ما يصل إلى مفعول صريح:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال سبحانَك ما يكونُ لي أنْ أقولَ ما ليس لي بحق..﴾[2]: ذكر أبو البقاء[3] أنَّ (ما ليس لي بحق) مفعول به على أنَّ فعل القول مضمَّن معنى (أدَّعي) أو (أذكر)، والأظهر أنْ يكون من باب: قلت شعراً أو خطبةً أو كلاماً.

ومنه قراءة حكاها عيسى بن عمر من غير السبعة: ﴿وَلَئِنْ قُلْتَ أَنَّكم مبعوثون من بعدِ الموتِ..﴾[4] بفتح همزة (أنَّ) على أنَّها بمعنى (لعلَّ)، وقيل إنَّ (قلت) مضَمَّن معنى (ذكرتَ)[5].

(٨) تضمين الفعل معنى القول لتصحيح كسر همزة (إنَّ).

ومن ذلك قراءة غير نافع من السبعة ﴿كَتَبَ ربُّكم على نفسهِ الرَّحمةَ إنَّه مَنْ عَمِلَ منكم سوءاً بجهالة .. فإنَّهُ غفورٌ رحيم﴾[6]، بكسر همزتي (إنَّ) على أن (كتب) مضمن معنى القول. وذكر القرطبي أنَّ الجملة الأولى المصدَّرة بـ (إنَّ) مستأنفة[7].

ومنه قراءة الأعمش الشاذة ﴿فأذَّنَ مؤذِّن بينَهم إنَّ لعنةَ الله على

(١) انظر ما في هذا البحث من زيادة لام الإبتداء: ١٣٨٣، وانظر ما في هذا البحث من جملة في موضع المفعول الصفحة: ٩٠٥.

(٢) المائدة: ١١٦.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: ٢٢٢١، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٧٥.

(٤) هود: ٧.

(٥) انظر: الكشاف: ٢/٢٦٠، البحر المحيط: ٥/٢٠٥، حاشية الشهاب: ٥/٧٦.

(٦) الأنعام: ٥٤.

(٧) انظر: تفسير القرطبي: ٦/٤٣٦ وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٠٠، وانظر البحر المحيط: ٤/١٤٠.

الظالمين﴾[1] بكسر همزة (إنْ) والتشديد ونصب (لعنة) على أنَّ (فأذَّن) مضمَّنٌ معنى القول، ويجوز أنْ تكون القراءة محمولة على إضمار القول[2].

ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: ﴿فاستجاب لكم إني مُمِدُّكم بألفٍ من الملائكةِ مُرْدِفِينَ﴾[3]: القول فيها مثلُ سابقتها[4].

(٩) التضمين فيما يعمل عمل الفعل:

ومن ذلك تضمين الصفة المشبهة معنى ما يصح تعلق الجار والمجرور به، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ يرتد منكم عن دينِهِ فسوفَ يأتي اللهُ بقوم يحبُّهم ويحبُّونه أذِلَّةٍ على المؤمنين..﴾[5]: ذكر الزمخشري[6] أنَّ قولَه (على المؤمنين) يتعلق بـ (أذِلَّةٍ) على تضمينه معنى الحنو والعطف أي: عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل، وتقدير الكلام عند أبي حيان[7]: أذِلَّةٍ على فضلهم على المؤمنين، وفيه حذف الجار والمجرور من غيرضرورة.

ومنه قوله تعالى: ﴿يسألونك كَأَنَّك حفِيٌّ عنها..﴾[8] (حفيٌّ) يتعدّى بالباء أي: حفيٌّ بها، وعليه فمتعلقه محذوف على أنَّ (عن) تتعلق بـ (يسألونَكَ)، ويجوز أنْ يكون مضمَّناً معنى ما يعدَّى بـ (عن) أوْ أنْ تكون (عَنْ) بمعنى الباء[9] أي: كاشف عنها.

---

(١) الأعراف: ٤٤.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٣١٠.
(٣) الأنفال: ٩.
(٤) انظر البحر المحيط: ٤/٤٦٥.
(٥) المائدة: ٥٤.
(٦) انظر الكشاف: ١/٦٢٣.
(٧) انظر البحر المحيط: ٣/٥١٢، وانظر: الدر المصون ورقة: ٢٠١١.
(٨) الأعراف: ١٨٧، وانظر شاهداً آخر الأعراف: ٢١٥.
(٩) انظر: البحر المحيط: ٤/١٣٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٠٦، حاشية الشهاب: ٤/٢٤٢، أساس البلاغة(حفي).
وانظر شاهداً آخر على تضمين ما يعمل عمل الفعل ليصح تعلق الظرف الأنعام: ١٢٤.

ومن ذلك تضمين المصدر معنى القول لتصحيح كسر همزة (إنَّ) ومنه قراءة الحسن الأعرج الشاذة: ﴿وأذانٌ مِنَ اللهِ ورسولِهِ إلى النَّاسِ يَومَ الحجِّ الأكبرِ إنَّ الله بريءٌ من المُشْرِكينَ ورسولُه..﴾[1] بكسر همزة (إنَّ) على تضمين (وأذانٌ) معنى القول على مذهب الكوفيين أوْ على إضمار القول على مذهب البصريين[2].

ومن ذلك قراءة نافع من السبعة: ﴿ورسولاً إلى بني إسرائيل إنِّي قد جئْتُكم بآيةٍ مِنْ ربِّكم..﴾[3] بكسر همزة (إنَّ) على أنَّ (ورسولا) مضمَّن معنى القول أو على إضمار القول[4].

(٢) تضمين الحروف معاني أخرى:

ذكر ابن العربي أنَّ وضع فعل مكان آخر أقيس وأوسع من وضع حرف مكان آخر: «وكذلك عادة العرب أنْ تحمل معاني الأفعال على الأفعال لما بينهما من الارتباط والاتصال، وجهلت النحوية هذا فقال كثير منهم: إنَّ حروفَ الجر يبدل بعضها من بعض ويحمل بعضها معاني البعض، فخفي عليهم وضع فعل مكان فعل، وهو أوسع وأقيس، وَلَجَئوا بجهلهم إلى الحروف التي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال»[5].

وذكر الزركشي[6] أنَّ النحويين اختلفوا في أيِّهما أولى، فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أنَّ التوسع في الحرف وأنَّه واقع موقع غيره

(١) التوبة: ٣.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤٣٥/٥.
(٣) آل عمران: ٤٩.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ١٢١٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٤/١، مشكل إعراب القرآن: ١٤١/١.
(٥) أحكام القرآن: ١٧٧/١.
(٦) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٤٣/٣، وانظر الدر المصون ورقة: ١٥٦٢، البحر المحيط: ١٦٠/٣.

من الحروف أولى، وذهب آخرون إلى العكس، والأوّل مذهب الكوفيين[(١)].

وتضمين الحرف معنى آخر واسع في التنزيل، وسأحاول أنْ أذكر بعض الشواهد لهذه المسألة خوفاً من الإطالة وهي مسألة تدور في فلك تصحيح التعلق، وإليك ما في بعض الحروف من تضمين:

إلـــى:

وتأتي بمعنى (مع) ومنه: ﴿ولا تأكُلُوا أموالَهُم إلى أموالِكم﴾[(٢)]: (إلى) بمعنى (مع)، ويجوز أنْ يكون قوله ﴿إلى أموالِكم﴾: في موضع الحال، أي مضمومةً إلى أموالِكم، وأنْ يكون في موضع المفعول على تضمين (تأكلوا) معنى (تضمُّوا)[(٣)].

وتأتي بمعنى (في)، ومنه قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يومِ القيامة..﴾[(٤)] أي: في يوم القيامة، ويجوز أنْ يكون الفعل مضمناً معنى الحشر، وأنْ تكون (إلى) زائدة[(٥)].

الـــلام:

وتأتي اللام بمعنى (في)، ومن ذلك قوله: ﴿يا ليتني قدَّمْتُ لحياتي..﴾[(٦)] أي: في حياتي، ويجوز أنْ تكون اللام للتعليل[(٧)].

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن: ٤٣/٣، وانظر: الدر المصون ورقة: ١٥٦٢، البحر المحيط: ١٦٠/٣.

(٢) النساء:٣، وانظر شاهداً آخر البقرة: ٧٦.

(٣) انظر: الدر المصون، ورقة:١٥٦٢، البحر المحيط: ١٦٠/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٣٢٧/١.

(٤) النساء: ٨٧.

(٥) انظر: الدر المصون ورقة: ١٧٦١، التبيان في إعراب القرآن: ٣٧٧/١، تفسير القرطبي: ٣٠٥/٥، حاشية الشهاب: ١٦٤/٣، البحر المحيط: ١٦٤/٣.

(٦) الفجر: ٢٤.

(٧) انظر: حاشية الشهاب: ٣٦٠/٨، الكشاف: ٢٥٢/٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٨١. وانظر شاهداً آخر الأنبياء: ٤٧.

وتأتي بمعنى (بعد) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس..﴾[1]: ذكر ابن هشام[2] أنّ اللام بمعنى (بعد)، وذكر الواحدي أنّ اللام للسبب[3].

وتأتي بمعنى الباء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العالمين﴾[4]: أي: بأنْ نُسْلِمَ، وهو قول «غريب عند أبي حيان[5]، وفي هذه الآية ما في قوله: ﴿وأُمِرْتُ لأنْ أكون مِنَ المسلمين﴾[6] من الأوجه[7].

البـــاء:

وتأتي بمعنى (في)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فاكهين بما آتاهُم ربُّهم..﴾[8]: قوله ﴿بما آتاهم﴾ في موضع المفعول به، وهو الظاهر، وأجاز أبو البقاء[9] أنْ تكون الباء بمعنى (في)، ولا ضرورة إليه.

وتأتي بمعنى (عَنْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فاسألْ به خبيراً﴾[10] أي: فاسأل عَنْه خبيراً، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون الفعل مضمَّناً معنى ما يُعَدَّى بالباء كالتفتيش عند البيضاوي[11]، والآية محمولة عند البصريين على

---

(١) الإسراء: ٧٨.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢١٣/١.
(٣) انظر البحر المحيط: ٧٠/٦، حاشية الشهاب: ٥٣/٦.
(٤) الأنعام: ٧١.
(٥) انظر البحر المحيط: ١٥٨/٤.
(٦) الزمر: ١٢.
(٧) انظر ما في هذا البحث من زيادة اللام، الصفحة: ١٣٠٧.
(٨) الطور: ١٨.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٨٣/٢. وانظر شاهدين آخرين: لقمان: ٣٤، الإنسان: ٦.
(١٠) الفرقان: ٥٩.
(١١) انظر حاشية الشهاب: ٤٣٣/٦.

أنَّ الباء للسبب لأنَّهم لا يجوِّزون أنْ تكون بمعنى (عن)، وهو قول فيه بعد عند ابن هشام[1] لأنَّه لا يقتضي على قولهم أنْ يكون المجرور مسؤولا عنه.

وتأتي بمعنى (إلى) ومنه قوله تعالى: ﴿وقد أحسن بي..﴾[2]. ،أي: وقد أحسن إليَّ[3].

وتأتي بمعنى اللام، ومنه قوله تعالى: ﴿نَحْنُ أعلم بما يستمعونَ به﴾[4]: ذكر القرطبي[5] أنَّ الباء في (به) زائدة، وذكر أبو البقاء[6]، أنَّها بمعنى اللام أي: يستمعونَ له، وذهب الزمخشري[7] إلى أنَّ شبه الجملة في موضع الحال، وهو قول ظاهر.

فـي:

وتأتي بمعنى الباء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿جعل لكم مِنْ أَنْفُسِكُم أزواجاً ومِنَ الأنعامِ أزواجاً يذرؤكم فيه..﴾[8]: (فيه) في موضع المفعول فيه، وذهب الفراء، وابن كيسان والزجاج إلى أنَّ (في) بمعنى الباء، والأول أظهر لأنَّ الهاء تعود إلى البطن[9].

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٤١ ـ ١٤٢، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٨٩، البحر المحيط: ٦/٥٠٨، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٣٥، الكشاف: ٣/٩٨.

(٢) يوسف: ١٠٠.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول به: ٢٥٨. وانظر شاهداً آخر: السجدة: ٢٤.

(٤) الإسراء: ٤٧.

(٥) انظر تفسير القرطبي: ١٠/٢٧٢.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٢٣.

(٧) انظر الكشاف: ٢/٢/٤٥٢، وانظر البحر المحيط: ٦/٤٣، أساس البلاغة (سمع).

(٨) الشورى: ١١.

(٩) انظر تفسير القرطبي: ١٦/٨، وانظر شاهداً آخر: الروم: ٨.

مِــنْ:

وتأتي بمعنى (في)، ومنه قوله تعالى: ﴿إذا نودِيَ للصَّلاةِ من يومِ الجمعة﴾[1] أي: في يوم الجمعة[2].

وتأتي بمعنى الباء، ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا سَمِعوا ما أُنْزِلَ إلى الرسول ترى أعيُنَهُم تفيض مِنَ الدَّمْعِ..﴾[3]: في قوله ﴿مِنَ الدمع﴾ أربعة أوجه:

أ ــ أنْ يكون متعلقاً بـ (تَفيضُ) على (أنَّ) (مِنْ) لابتداء الغاية.

ب ــ أنْ يكون في موضع الحال من فاعل (تفيض) وتقديره عند أبي البقاء[4]: تفيضُ مملوءةً مِنَ الدَّمع، فيكون ما يتعلق به الجار والمجرور كوناً مقيَّداً، والنحويون يقدِّرونه كوناً مطلقاً.

جـ ــ أنْ يكون في موضع التمييز، وهو قول الكوفيين لأنَّهم لا يشترطون تنكير التمييز، ويؤخذ عليه أنَّ التمييز المحوَّل عن الفاعل لا يصح جره بـ (مِنْ)، وقد أجازه الزمخشري[5] في قوله: ﴿تَوَلَّـوْا وأعيُنُهُم تفيضُ مِنَ الدَّمْعِ حزناً..﴾[6].

د ــ أنْ تكون (مِنْ) بمعنى البَاء، وقد ضُعِّفَ هذا القول[7].

---

(١) الجمعة: ٩.

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٣٨/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٢٣/٢.

(٣) المائدة: ٨٣.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٥/١.

(٥) انظر الكشاف: ٣٢١/٢.

(٦) التوبة: ٩٢.

(٧) انظر: الدر المصون ورقة: ٢١٠٠، البحر المحيط: ٦/٤، حاشية الشهاب: ٢٧٣/٣، تفسير القرطبي: ٢٥٨/٦، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٦٤/١.

علـــى :

وتأتي بمعنى (في) ومنه قوله تعالى: ﴿يومَ هُمْ على النار يُفْتَنون﴾[1]: (يُفْتَنون) معدّى بـ (على) لأنَّه مضمَّن معنى (يُجْبَرون) وقيـل إنَّ (على) بمعنى (في)[2].

عـــن :

وتأتي بمعنى (بعد)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَحذِر الذين يُخالِفُون عن أمرِه..﴾[3]: (خالف) يتعدى إلى مفعول صريح وبـ (إلى)، أمَّا تعديته بـ (عن) فعلى تضمينه معنى الإعراض.

وأجاز أبو عبيدة[4] والأخفش[4] أنْ تكون (عَنْ) زائدة.

وذهب الزمخشري[5] إلى أنَّ (يخالفون) بمعنى (يَصُدُّون) أي: يصُدُّون الناس عن أمْرِه، فحذف المفعول، ونسب القرطبي[6] إلى الخليل وسيبويه أنَّهما لم يعدا (عن) زائدة والتقدير: يخالفون بَعْدَ أمرِه، ولا ضرورة إلى ذلك.

إلاَّ :

وتأتي بمعنى (غير)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلِهَةٌ إلاَّ

---

(١) الذاريات: ١٣.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٧٨.

(٣) النور: ٦٣.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٤٧٧.

(٥) انظر الكشاف: ٣/٧٩.

(٦) انظر تفسير القرطبي: ١٢/٣٢٣، وانظر، حاشية الشهاب: ٦/٤٠٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٧٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٨٢، ٦٧٦، وانظر لسان العرب (خلف). وانظر شاهداً آخر: المؤمنون: ٤٠.

اللهُ لفسَدتا.. ﴾[1] (الله) لا يصح رفعه على البدل لأنَّ المعنى عليه مستحيل، وتقدير الكلام عليه: لو كان فيهما الله لفسدتا، أو لو كان فيهما إلاَّ اللهُ لفسدتا، وفي المسألة كلام مبسوط في مظانّه[2] والظاهر في هذه المسألة أنْ تكون (إلاَّ) بمعنى (غير) أو (سوى)، ويجوز أنْ تكون (إلاَّ) في موضع النعت لـ (آلِهَةٌ)، وهو الظاهر عند أبي حيَّانَ. وذهب المبرد إلى أنَّ (إلاَّ) للاستثناء، وأنَّ ما بعدها بدل لأنَّ (لو) تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، وقد ردَّه ابن هشام[3].

---

(٧) الأنبياء: ٢٢.

(٨) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٨٢/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٩/٢، معاني القرآن للفراء: ٢٠٠/٢، البحر المحيط: ٢٥٤/٦، الكشاف: ٥٦٦/٢ - ٥٦٧، حاشية الشهاب: ٢٤٩/٦، تفسير القرطبي: ٢٧٩/١١، التبيان في إعراب القرآن: ٩١٥٠/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٢.

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٩٩.

٤ ـ العوامل المعنوية

في التنزيل بعض المواضع المحمولة على توهم العامل المعنوي من الكلمة أو الجملة، ولعل أهم هذه العوامل ما يلي:

(١) الصرف.

(٢) الإضافة.

(٣) التشبيه.

(٤) ما في الكلام من معنى.

(٥) النفي.

(٦) الإشارة أو التنبيه.

(١) الصرف:

الفعل المضارع ينصب بعد الواو والفاء وأو عند البصريين بـ (أن) مضمرة، وعلى الصرف أو الخلاف عند الكوفيين[١]، وفي المسألة خلاف أشرت إليه في حديثي عن إضمار (أنْ) ومنه قوله تعالى: ﴿وما يُدْرِيكَ لعلَّهُ يَزَّكَّى أوْ يَذَّكَّرُ فَتنفَعَه الذكرى﴾[٢]، وقوله: ﴿ولا تَأْكلُوا أموالكم بينكم

(١) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أن) الصفحة: ٧٤٤، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١١٧/٤.

(٢) عَبَسَ: ٣ ـ ٤.

بالباطل وتُدْلوا بها إلى الحكام...﴾[1]، وقوله: ﴿أمْ حَسِبْتُمْ أنْ تدخلوا الجنَّة ولمَّا يَعْلِم اللهُ الذين جاهدوا منكم ويَعْلَمَ الصَّابرين﴾[2].

(٢) الإضـــافة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنما المسيحُ عيسى بنُ مريمَ رسولُ اللهِ وكَلِمَتُه ألقاها إلى مريَمَ...﴾[3]: قوله ﴿ألقاها﴾ في موضع الحال من (وكلمته) على أنَّ العامل فيها عند أبي البقاء[4] معنى الإضافة، وهوعامل ضعيف عند السمين الحلبي[5]. وقيل إنَّ العامل معنى (وَكَلِمَتُهُ).

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّ جهنَّمَ لَمَوْعِدُهم أجْمعين﴾[6]: ﴿أجمعين﴾ حال من الضمير من (لموعِدُهم) والعامل فيها معنى الإضافة. ومجيء الحال من المضاف إليه مسألة فيها خلاف[7]، إذْ اشترط بعضهم كون المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء، وأن يكون مما يعمل عمل الفعل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول ليصح أنْ يعمل في الحال وصاحبها المضاف إليه، وجوز بعض البصريين مجيئها من المضاف إليه مطلقاً، وهو الصحيح عندي. وفي الآية مضاف مقدر يدل على المكان لأنَّ كون (موعدهم) مصدراً ميمياً لا يصح المعنى عليه لأنَّ جهنم ليست عين الموعد بل محله والتقدير: وإنَّ جهنَّم لمحلُّ موعدهم. ويجوز أنْ يكون (أجمعينَ) توكيداً للضمير في

(١) البقرة: ١٨٨.
(٢) آل عمران: ١٤٢.
(٣) النساء: ١٧١.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٤١٢/١.
(٥) انظر الدر المصون ورقة: ١٨٦٥، وانظر البحر المحيط: ٤٠٠/٣، الكشاف: ٥٨٤/١.
(٦) الحجر: ٤٣.
(٧) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٨٠/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٤/٤.

(لَمَوْعِدُهم)[1].

ومنه قوله ﴿وقضينا إليه ذلك الأمر أنَّ دابرَ هؤلاء مقطوع مصبحين﴾[2]: (مصبحين) حال من (هؤلاء) والعامل فيها معنى الإضافة[3].

(٣) التشبيه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ آدم خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ﴾[4]: قوله ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ﴾ في موضع الحال والعامل فيها ما في الكاف من معنى التشبيه. وقيل إنَّ هذه الجملة تفسيرية لا موضع لها من الإعراب. وهي عند أبي البركات بن الأنباري[5] خبر مبتدأ محذوف أي: المثل خلقه الله. ولا محوج إلى إضمار مبتدأ.

ومنه: ﴿إنَّ شجرَةَ الزَّقُّومِ طعامُ الأثيمِ كالمُهْلِ يَغْلي في البطون..﴾[6] قوله (كالمُهْل)في موضع الخبر الثاني لـ (إنَّ) أو في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، أي: هو كالمُهْلِ، وأجاز الشهاب[7]، أنْ يكون في موضع الحال والعامل فيها معنى التشبيه، ولم يجوِّز أبو البقاء ذلك[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الحمارِ يَحْمِل أَسْفاراً...﴾[9].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٨٢/٢، حاشية الشهاب: ٢٩٥/٥.
(٢) الحجر: ٦٦.
(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٧١/٢،، مشكل إعراب القرآن: ١٠/٢، وانظر شاهدين آخرين: البقرة: ١٢٥، ٢٥٩.
(٤) آل عمران: ٥٩.
(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/١، وانظر البحر المحيط: ٤٧٧/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢٦٧/١، معاني القرآن للزجاج: ٤٢٨/١ الكشاف: ، ٤٣٣/١.
(٦) الدخان: ٤٣ ـ ٤٥ .
(٧) انظر حاشية الشهاب: ١٢/٨.
(٨) انظر البيان في إعراب القرآن: ١١٤٨/٢.
(٩) الجمعة: ٥.

(٤) ما في الكلام من معنى:

ومن ذلك قوله: ﴿فكيف إذا جَمَعْناهم ليوم لا ريبَ فيه...﴾[(١)]: ذكر أبو البركات بن الأنباري أنَّ العامل في (كيف) ما يدل عليه الكلام من معنى الفعل[(٢)].

ومنه قوله تعالى: ﴿ليس على الذين آمنوا وعَمِلوا الصالحات جُناحٌ فيما طَعِموا إذا ما اتقوا وآمنوا...﴾[(٣)]:(إذا) ظرف العامل فيه معنى الجملة أي: لا يؤخذون وقتَ اتِّقائِهم، ويجوز أنْ يكون فيه معنى الشرط، فيكون جوابه محذوفاً، ويجوز أن يكون المتقدِّمَ عليه[(٤)].

ومنه قوله تعالى: ﴿ليس على الضعفاءِ ولا على الذين لا يجدونَ ما يُنْفِقونَ حَرجٌ إذا نصحوا لله وَرَسولِه..﴾[(٥)]:ذكر أبو البقاء[(٦)] أنَّ العامل في (إذا) معنى الكلام، أي: لا يَخْرُجونَ.

(٥) النفـــي:

ومنه قوله تعالى: ﴿ما أنت بنعمة ربِّك بمجنون﴾[(٧)]: قوله:(بنعمة ربك) في موضع الحال العامل فيها (بمجنون) والباء زائدة، وأجازوا أنْ يكون العامل معنى النفي، ولا ضرورة إليه، وأجاز بعضهم أنْ تكون الباء للقسم على أنَّ جواب القسم محذوف، ولا محوج إليه أيضاً[(٨)].

---

(١) آل عمران: ٢٥.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف كان، الصفحة: ٥٩٩.

(٣) المـائدة: ٩٣.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٢٢١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٥٩.

(٥) التوبـة: ٩١.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٥٤، وانظر شاهداً آخر: المدثر: ٢٧ ـ ٢٨.

(٧) القلـم: ٢.

(٨) انظر حاشية الشهاب: ٨/٢٢٧، البحر المحيط: ٨/٣٠٨، تفسير القرطبي: ١٨/٢٢٦.

(٢) الإشارة أو التنبيه:

وعامل الإشارة أكثر العوامل المعنوية شيوعاً في التنزيل، ومنه قوله تعالى: ﴿والذين كفروا وكذَّبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾[١]، وقوله (هم فيها خالِدون) في موضع الحال والعامل فيها ما في اسم الإشارة من معنى الإشارة[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿وتلك حُدود اللهِ يُبيِّنُها لِقَوْمٍ يعلمون﴾[٣]: فقوله ﴿يُبَيِّنها...﴾ في موضع الحال، والعامل فيها معنى الإشارة، ويجوز أنْ يكون خبراً ثانياً[٤].

---

(١) البقرة: ٣٩.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله: ٥٤٩.

(٣) البقرة: ٢٣٠.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ٨٢٧، البحر المحيط: ٢/٢٠٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢٠٤.

وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٨٥، ٢٥٢، آل عمران: ٢٤، ٤٤، ٥٨، ٦٦، ١٤٠، ١٧٥، النساء: ٧٠، المائدة: ٥٤، الأنعام، ٨٣، ٨٨، ١٢٦، ١٥٣، الأعراف: ٣٦، ٤٣، ١٠١، هود: ٥٩، ٨٧، ١٠٠، يوسف: ١٠٠، الكهف: ٥٩، طه، ١٧، ٩٢، المؤمنون: ٥٢، الفرقان: ٧، النمل: ٥٢، القصص: ٥٨، ٨٣، العنكبوت: ٤٣، الأحزاب: ٤، ق: ٤٩، ٥٤، الزمر: ٢٣، الجاثية: ٦، ٢٩، الأحقاف: ١٢، ١٤، محمد: ٣، ٩، الواقعة: ١١ ـ ١٢، الحديد: ٢١، الحشر: ٢١، الجمعة: ٤، المدثر: ٨ ـ ٩، المرسلات: ٣٨.

٥ ـ الحمل على الحكاية[١]

في التنزيل مواضع حُمِلَ فيها النص القرآني على الحكاية ولعل أهم هذه المواضع ما يلي:

(١) في اسم الفاعل الذي لِلْمُضِيّ.

(٢) بعد (إذ) المضافة إلى جملة فعلية فعلها مضارع.

(٣) في اقتضاء المعنى.

(٤) في العامل في (إذا) إذا كان ماضياً.

(٥) في منفى ما.

(٦) في الجملة الاسمية.

(٧) في القسم.

(٨) فيما فيه (لولا) متبوعة بمضارع مسبوق بـ (أنْ) الاستقبالية.

(٩) فيما فيه (لو) متلوة بمضارع.

(١٠) في المفرد.

(١) في اسم الفاعل الذي لِلْمُضِيّ:

ذهب النحويون إلى أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل

---

(١) انظر في هذه المسألة: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٣٢١. المقرب: ١/٢٩٣، حاشية الشهاب: ١/١٨٠.

إلاّ وفيه الألف واللام لأنهما موصول واسم الفاعل حال محلّ الفعل الماضي، والفعل يعمل من غير قيد[1]. وذكر السيوطي[1] أنّ الأصح فيه أنْ يرفع فقط.

وذهب الكسائي وهشام[2] إلى أنّه يعمل من غير قيد، وهو الظاهر في هذه المسألة لأنّ ما في التنزيل من شواهد يعزز مذهبهما.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والله مخرجٌ ما كنتم تكتمونَ﴾[3]: (ما) في موضع نصب على المفعول به على أنّ اسم الفاعل محمول على حكاية الحال[4].

ومنه قوله: ﴿فلعلك باخِعٌ نفسَك على آثارِهم..﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها[6].

ومنه قوله: ﴿ونُقَلِّبُهم ذاتَ اليمينِ وذاتَ الشِّمالِ وكَلْبُهم باسِطٌ ذراعيهِ بالوصيدِ..﴾[7]: اسم الفاعل محمول على حكاية الحال الماضية[8].

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٨١.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٨١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٣٤٠، شرح المفصّل لابن يعيش: ٦/٧٦.
(٣) البقرة: ٧٢.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ٣٨٥، البحر المحيط: ١/٢٥٩، الكشاف: ١/٢٨٩، حاشية الشهاب: ٢/١٨٤، وانظر شرح الأشموني على الفية ابن مالك ٢/٣٤٠، شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٧٦.
(٥) الكهف: ٦.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٦/٧٦.
(٧) الكهف: ١٨.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٦/١٠٥، الكشاف: ٢/٤٧٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٤٠، تفسير القرطبي، ١٠/٣٧٣.

(٢) بعد (إذْ) المضافة إلى جملة فعلية فعلها مضارع:

(إذ) ظرف لما مضى[١]، وعليه فالمضارع بعدها محمول على حكاية الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَو يَرى الذين ظَلَموا إذْ يَرَوْنَ العذاب أنَّ القوةَ لله جميعاً...﴾[٢]: (لو)[٣] و(إذْ) يليهما الماضي، فالآية إمَّا أنْ تكون محمولة على حكاية الحال وإمَّا على أنَّ ما لم يقع في حُكم الواقع[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضيَ اللهُ عن المؤمنين إذْ يبايعونَكَ تَحْتَ الشجرةِ فَعَلِمَ ما في قلوبِهم...﴾[٥]: قوله ﴿يبايِعونَكَ﴾ محمول على حكاية الحال الماضية[٦].

(٣) في اقتضاء المعنى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكذلك نُري إبراهيمَ ملكوتَ السمواتِ والأرضِ..﴾[٧] أي: وكذلك أرَيْناه، وهو من باب حكاية حال ماضية[٨].

ومنه قوله تعالى: ﴿يا بني آدَمَ لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشيطانُ كما أَخْرَجَ أبويْكُم مِنَ الجنّةِ ينزِعُ عنهما لِباسَهُما..﴾[٩]: قوله ﴿يَنْزِعُ عَنْهُما..﴾ حكاية أمر قد وقع لأنَّ نزعَ الملابس كان قبل الإخراج[١٠].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من تأويل الفعل بالفعل الصفحة: ١٤٣٧.
(٢) البقرة: ١٦٥.
(٣) انظر ما في هذا البحث من تأويل الفعل بالفعل الصفحة: ١٤٣٧.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٣٥.
(٥) الفتح: ١٨.
(٦) انظر البحر المحيط: ٨/٩٦، حاشية الشهاب: ٨/٦٢. وانظر شاهداً آخر: الشعراء: ٧٢.
(٧) الأنعام: ٧٥.
(٨) انظر البحر المحيط: ٤/ ١٦٥.
(٩) الأعراف: ٢٧.
(١٠) انظر البحر المحيط: ٤/٢٨٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٦٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الفُلْكَ وكلَّما مرَّ عليهِ مَلأٌ مِنْ قومِهِ سَخِروا منه..﴾[١]: أي: وَصَنَع الفلكَ، وهو حكاية حال ماضية[٢].

ومن ذلك حكاية ما سيقع، ومنه قوله تعالى: ﴿وأَسَرُّوا الندامة لمَّا رأوا العذابَ وقُضِيَ بينَهم بالقسطِ..﴾[٣]: الكلام محمول على حكاية ما يكون في الآخرة، وأجاز بعضهم أنْ يكون ذلك في الحياة الدنيا[٤].

ومنه قوله تعالى ﴿انظر كَيفَ كَذَبوا على أَنْفسِهم وضلَّ عنهم ما كانوا يفترون﴾[٥]: قوله ﴿كَذَبُوا﴾ ماض وهو أمر لم يقع لأنَّ الحديث عَنْ يوم القيامة، والآية محمولة على حكاية ما يكون يوم القيامة، ويجوز أن يكون من باب وضع الماضي موضع المضارع لتحقق وقوعه[٦].

(٤) في العامل في (إذا) إذا كان ماضياً:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيّها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لإخوانِهم إذا ضربوا أوْ كانوا غُزًّى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قُتِلوا..﴾[٧]: العامل في (إذا) ظرف المستقبل قوله ﴿وقالوا﴾، وهو فعل ماضٍ، وهو عند الزمخشري[٨] محمول على حكاية الحال الماضية، وهو عند أبي البقاء[٩] مؤول بمستقبل محكي به الحال أي: يكفرون ويقولون.

---

(١) هود: ٣٨.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٢٢١، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢١٤، آل عمران: ٥٩، الأعراف: ٧٩، هود: ١٠٣، يوسف: ٣٦، الشورى: ٣.
(٣) يونس: ٥٤.
(٤) انظر البيان في إعراب القرآن: ٢/٦٧٧.
(٥) الأنعام: ٢٤.
(٦) انظر البحر المحيط: ٤/٩٦.
(٧) آل عمران: ١٥٦.
(٨) انظر الكشاف: ١/٤٧٣.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٠٣ - ٣٠٤.

وقيل إنَّه مستقبل لوقوعه صلة لموصول. وقيل إنَّ (إذا) بمعنى (إذْ)، وهو قول ضعيف عند النحويين[1].

(٥) في منفـي (مـا):

ذكر الزمخشري[2] أنَّ (ما) النافية لا تدخل على المضارع إلَّا وهو في موضع الحال، ولا تدخل على ماضٍ قريب من الحال، وهو قول الجمهور أيضاً، وقد ردَّ ابن مالك[3] ذلك.

ومما جاء من ذلك محمولاً على حكاية حال ماضية قوله تعالى: ﴿وما يأتيهم من رسولٍ إلَّا كانوا به يستهزئون﴾[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما يأتيهم من نبيٍّ إلَّا كانوا به يستهزئون﴾[5].

(٦) في الجملة الاسمية:

ومن ذلك حكاية الجملة المصدَّرة بـ (إنَّ) المكسورة، ومنه قراءة أبي جعفر الشاذة: ﴿إنْ يُوحى إليَّ إلَّا إنَّما أنا نذيرٌ مبين﴾[6] بكسر (إنَّ) على الحكاية أي: ما يُوحى إلَّا هذه الجملة. وذهب الزمخشري[7] والشهاب[8] إلى أنَّ في الكلام حذف قول أيْ: إلَّا هذا القول إنَّما أنا نذيرٌ مبين، ولا ضرورة إليه. ويظهر لي أنَّ ابن جني أجاز أنْ يكون (يُوحَى) مضمَّناً معنى

---

(١) انظر البحر المحيط: ٩١/٣.
(٢) انظر الكشاف: ٢٨٨/٢.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد) ٣٠٣/١، وانظر حاشية الدسوقي على المغني: ٤١١/١، رصف المباني: ٣١٣/١.
(٤) الحجر: ٣١، البحر المحيط: ٤٤٧/٥، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٧/٨.
(٥) الزخرف: ٧.
(٦) ص: ٧٠.
(٧) انظر الكشاف: ٣٨١/٣.
(٨) انظر حاشية الشهاب: ٣٢٠/٧.

القول، وهو مذهب الكوفيين: «قال أبو الفتح هذا على الحكاية حتى كأنّه قال: إنْ يُوحَى، أيْ: إنْ يقال لي: إلاّ أنت نذيرٌ مبين»[1].

ومن حكاية الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿وَدَخل المدينةَ على حينِ غَفْلَةٍ مِنْ أهْلِهـا فوجَـد فيها رجلين يقتـتلان هـذا مِنْ شيعَتِـه وهـذا من عدوِّه..﴾[2]: قوله (هذا مِنْ شيعَتِه..﴾ حكاية حال ماضية، وذكر أبو حيان[3] أنّه لحكاية الحال عبر عن غائب ماضٍ باسم الإشارة الذي هو موضوع للحاضر وذكر المبرّد[3] أنّ العرب تشير بـ (هذا) إلى الغائب.

(٧) في القـــسم:

ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذة: ﴿قالَ فالحقِّ والحقِّ أقولُ لأمْلأنَّ جهنَّم..﴾[4] بجرهما على حذف واو القسم وإبقاء عملها أي: فَوالحقِّ، (والحق) معطوف على الأوّل، وجملة (أقول) معترضة بين القسم وجوابه. وحمل الزمخشري[5] جر الثاني على حكاية لفظ المقسم به بإعرابه، وذكر أبو حيان[6] أنّ الزمخشري أعمل القول في لفظ المقسم به على سبيل الحكاية نصباً أو رفعاً أو جراً.

---

(١) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٣٥، وانظر البحر المحيط: ٧/٤٠٩.
(٢) القصص: ١٥.
(٣) انظر البحر المحيط: ٧/١٠٩، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠١٨ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٣٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٥٨.
(٤) ص: ٨٤ ـ ٨٥.
(٥) انظر الكشاف: ٣/٣٨٤.
(٦) انظر البحر المحيط: ٧/٤١١، وانظر: تفسير القرطبي: ١٥/٢٣٠، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٣٠، معاني القرآن للفراء: ٢/٤١٢، حاشية الشهاب: ٢/٣٢٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥١٠.

والقراءة عند أبي البركات بن الأنباري[1] ضعيفة جداً قياساً واستعمالاً، وهو موقف لا يصحُّ من هذه القراءة.

(٨) فيما فيه (لولا) متبوعة بمضارع مسبوق بـ (أنْ) الاستقبالية:

ومن ذلك قراءة الحسن الشاذَّة: ﴿لولا أنْ تدَّاركه نعمةٌ مِن ربِّه لَنُبِذَ بالعَراء..﴾[2] بتشديد الدَّال مِنْ ﴿تَدَّارَكه﴾، أي: تَتَدارَكه، والقراءة محمولة على حكاية الحال الماضية لأنَّ (أنْ) علم استقبال، (ولولا) تقتضي امتناع الثاني لتحقق الأول، ووجود (أنْ) الاستقبالية يخالف ذلك، ولذلك سبقت الماضي في القراءة المشهورة.

وقيل إنَّ دخول (لولا) على المضارع المسبوق بـ (أنْ) لا يصح إلَّا بالحمل على حكاية الحال الماضية[3].

(٩) فيما فيه (لو) متلوة بمضارع:

(لو) تخلص الفعل إلى الماضي[4]، وما جاء على خلاف ذلك محمول على أنَّ المضارع مؤوَّل بالماضي أو على حكاية الحال الماضية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يرى الذين ظَلَمُوا إذْ يَرَوْنَ العذابَ أنَّ القوَّةَ لله جميعاً..﴾[5]: الآية محمولة على حكاية الحال الماضية[6].

ومنه قوله تعالى:﴿وربُّك الغفورُ ذو الرحمةِ لَوْ يُؤاخِذُهم بما كسبوا

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣٢٠.
(٢) القلم: ٤٩.
(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٢٦/٢، الكشاف: ١٤٨/٤، حاشية الشهاب: ٢٣٣/٨.
(٤) انظر ما في هذا البحث من تأويل الفعل بالفعل الصفحة: ١٤٣٧.
(٥) البقرة: ١٦٥.
(٦) انظر الصفحة: ١٢٧٠، من هذه المسألة.

لَعَجَّلَ لَهُمُ العذابَ..﴾[1]: الآية محمولة في أحد الأوجه على حكاية الحال الماضية[2].

(١٠) في المفـرد:

ذكر ابن عصفور[3] وغيره أنَّ المفرد المرفوع الواقع بعد القول يحكى كما تحكى الجملة على أن يقدر له عامل.

ومما جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿وقولوا حِطَّةٌ نَّغْفِر لكم خطاياكم..﴾[4]: في رفع قوله ﴿حِطَّةٌ﴾ وجهان:

(أ) أنْ يكون مرفوعاً على الحكاية على أنَّهم أُمِروا أنْ يقولوه هكذا، وهو قول أبي عبيدة[5] وابن عطية[6]، وهو قول مردود عند أبي حيان[7] لأنَّه يكون مرفوعاً من غير رافع، ولأنَّ القول يحكي به الجمل لا المفردات كما مر[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿يُقَالُ له إبْراهيمُ﴾[9]: (إبراهيمُ) مرفوع على الحكاية على مذهب من يجيز حكاية المفرد، أو على أنَّه منادى مبني وحرف النداء محذوف أي: يا إبراهيمُ[10]،ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: إبراهيمُ فاعلٌ ذلك، وأنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هذا إبراهيمُ، أو:

(١) الكهف: ٥٨.
(٢) انظر ما في هذا البحث من تأويل الفعل بالفعل الصفحة: ١٤٣٧.
(٣) انظر المقرب: ٢٩٦/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٣٢١/٥.
(٤) البقرة: ٥٨.
(٥) انظر الدر المصون ورقة: ٣٠٧.
(٦) انظر تفسيره: ٢٨٥/١.
(٧) انظر البحر المحيط: ٢٢٢/١.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ: ١٣٩.
(٩) الأنبياء: ٦٠.
(١٠) انظر المقرب: ٢٩٦/١.

هُو إبراهيمُ. وأجاز أبو البقاء[1] أنْ يكون نائب فاعل لـ (يُقال)، وقد رَدَّه النحويون لأنَّ القول لا ينصب مفعولاً صريحاً. وقيل[2] إنَّه يصل إلى المفرد المؤدِّي معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة نحو: قلت حديثاً وشعراً وخطبةً، وذهب الزجاجي وابن مالك والزمخشري وابن خروف إلى أنَّه يصل إلى ذلك من غير قيد، وجعلوا من ذلك الآية الكريمة، وهو الظاهر في هذه المسألة.

وذهب أبو الحجاج الإشبيلي[3] إلى أنَّه مرفوع على الإهمال، وهو أنْ يكون مرفوعاً بغير عامل من العوامل[4]، وهو قول يريحنا إنْ صحَّ من كثير من التمحُّلاتِ في تقدير العوامل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بل قالوا أضغاثُ أحْلامٍ..﴾[5].

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٢١.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٤٤.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٤٤.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٦/٣٢٤، تفسير القرطبي: ١١/٢٩٨، حاشية الشهاب: ٦/٢٦١، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٨٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٧٦، الكشاف: ٢/٥٧٦.

(٥) الأنبياء: ٥.

الفصل الثاني

الزيادة في التنزيل

لقد اختلف النحويون والمفسرون في وقوع الزائد في التنزيل، وفي ذلك مذهبـــان:

(١) ذهب قوم إلى أنَّ ذلك لا يصح في التنزيل، وذكر الزركشي أنَّ الطرطوسي قـال في العمدة: «زعم المبرِّد وثعلب ألاَّ صلة في القرآن والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات في القرآن، وقد وُجِدَ ذلك على وجهٍ لا يسعنا إنكاره فذكر كثيراً»[١].

وذكر ابن السراج[١] أنَّه ليس في كلام العرب زائد لأنَّـه تكلُّمٌ بغير فائدة، وما جاء من ذلك محمول عنده على التوكيـــد.

ويمَّنْ نصَّ على عدم إطلاق الزائد على بعض الحروف في التنزيل الإمام داود الظاهري[٢].

وذكر ابن مضاء أنَّه لا يُزادُ في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته:

«ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظٍ أوْ معنًى على ظنٍّ باطلٍ قد تبيَّنَ

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ٧٢.

(٢) انظـر: البرهان في علوم القرآن: ٢/ ١٧٨.

بطلانه فقد قال في القرآنِ بغير علمٍ وتوجه الوعيد إليه. وممّا يدل على أنّه حرام الإجماع على أنّه لا يُزادُ في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته. وزيادة المعنى كزيادة اللفظ بل هي أحرى. لأنَّ المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها»[1].

وذكر ابن جني [2] أَنَّ القياس ألَّا يجوز حذف الحروف وزيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة وزيدت أخـــرى.

(٢) ذهب قوم إلى جواز وقوع الزيادة في التنزيـل، وجعلوا وجوده كالعدم، وهو أفسد الطرق عند الزركشي[3].

ولعلَّ أكثر النحويون على جوازِ وقوعها في التنزيل من جهة الإعراب لا من جهة المعنى، وقد عقد ابن أبي الأصبع المصري باباً لها: «باب الزيادة التي تفيـد اللفظ فصاحةً وحسناً والمعنى تـوكيداً وتمييـزاً لمدلـولـه عن غيـــره»[4].

والقول نفسه مع صاحب (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج: «هذا بابٌ ما جاء في التنزيل من الحروف الزائدة في تقدير وهي غير زائدة في تقدير آخر»[5]. ويقول في موضع آخر: «ولولا أنّي خفتُ أنْ تقول بعدي ما لا يحل لك في هذا الكتاب لسقت جميع ما اختلفوا في زيادته في التنزيل في هذا الباب لكنّي ذكرتها في مواضع ليكون أحفظ عندك»[6].

---

(١) الرد على النحـاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): / ٧٤.
(٢) انظـــر الخصائص : ٢ / ٢٨٠.
(٣) انظـر : البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٧٣.
(٤) بديع القرآن : / ٣٠٥.
(٥) إعراب القرآن المنســوب إلى الزجاج : ٢ / ٦٦٧.
(٦) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١ / ١٤٠.

وذكر ابن الخشاب[1] أنَّ الأكثرين ذهبوا إلى جواز إطلاق الزائد في القرآن لأنّه نزل بلسان القوم ومتعارفهم، لأنَّ الزيادة بازاء الحذف، هـذا للاختصار والتخفيف وهذا للتوكيد والتوطئة، وهو الظاهر عندي، وذكر أنَّ منهم مَنْ لا يرى الزيادة في شيء من الكلام.

وقد تجنب كثير من النحويين والمفسرين إطلاق لفظ الزيادة على ما في التنزيل من هذه المسألة تأدُّباً[2]، ومن الألفاظ التي تـدور في مؤلفاتهم بـالإضافـة إلى لفظ الـزيـادة[3] عنـد بعضهم: الإقحـام[4]، الصلـة[5]، التوكيـد[6]. والإلغاء والحشو، فالإلغاء مصطلح بصري والحشو كوفي،

جاء في (شرح المفصل) لابن يعيش: «والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين...»[7].

وذكر الزركشي[8] أنَّ حق الزيادة أنْ تكون في الحروف والأفعال، أمّا الأسماء فنص كثيرون على أنَّها لا تزاد، ولعل ما في هذا البحث من زيادة الأسماء يرد مثل هذا الزعم.

** ** **

---

(1) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١ / ٣٠٥.

(2) انظـر حاشية الشهاب: ١ / ٢٠٠، ٢٨٨/٢، ٨ / ٣٥.

(3) انظر البحر المحيط: ٨ / ١٧٨، التبيان في إعراب القرآن:١١١٥/٢، معاني القرآن للأخفش ورقة/١٢٩، البرهان في علوم القرآن: ٤٤١/٤، الأشباه والنظائـر: ٦٦/٤.

(4) انظر: حاشية الشهاب: ١٧٨/٨، شرح المفصل لابن يعيش: ٩٣/٨ـ ٩٤، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢٧/١ ـ ٢٨، الأزهية في علم الحروف/٢٤٣.

(5) انظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٩٩، حاشية الشهاب: ٣٥/٨، ١٧٨، الأزهية في علم الحروف: ٧٥، البرهان في علوم القرآن:٧٢/٣.

(6) انظـر: الأزهية في علم الحروف: ٧٥، البرهان في علوم القرآن ٣ / ٧٣. الأشبـاه والنظائـر: ١ / ٢٠٤.

(7) شرح المفصل: ٨ / ١٢٨، وانظر الأشباه والنظائر: ١ / ٢٠٤.

(8) انظـر: البرهان في علوم القرآن: ٧٤/٣.

ولقد رأيت في هذا البحث أن أتحـدث عما يلــي:

(١) زيادة الحــــروف.

(٢) زيادة الأفعــال.

(٣) زيادة الأسمــاء .

** .. ** .. **

زيـــادة الحـــروف

ويكثر في التنزيل زيادة الحروف، ومن هذه الحروف:

(١) حـــروف الجـــر.

(٢) حـــروف العطـف.

(٣) الحروف غير الخافضـــة وغير العاطفة.

* * *

زيادة حـــروف الجـــر

وهي مسألة تشيع في التنزيـل في مواضع كثيـرة جداً وإليك ما فيـه من ذلـــك:

زيـــادة البـــاء :

يكثر في التنزيل زيادتها، ولعل أهم مواضع هذه الزيادة ما يلي[1]:

(١) في الفاعل ونائبـه. (٢) في المفعول.

(٣) في المبتـــدأ. (٤) في الخبـــر.

(٥) في البـــدل. (٦) في التوكيـد المعنوي.

---

(١) انظر في بعض هذه المواضع: البرهان في علوم القرآن: ٥٢/٤، شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٨/٨، المقدمة المحسبة: ٣٨١/٢، الخصائص: ٢٨٢/٢، الأشباه والنظائر: ٥٧/٢، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٦٦٩/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/١٤٤ ـ ١٥٠ ، رصف المباني: ١٤٧ ـ ١٥١.

(١) في الفاعـــل ونائبـــه:

ومن ذلك زيادتها في **فاعـــل (كفى)**، ومنه قوله تعالى: ﴿وكفى بالله حسيباً﴾[١]: ذكر ابن هشام[٢]، أنَّ زيادة الباء في فاعل (كفى) غالبة، وهي تزاد في فاعل هذا الفعل الماضي منه والمضارع غير المتعدي إلى مفعولين، ويجوز أنْ تكون غير زائدة على أنَّ الفاعل ضمير الاكتفاء المستتر في الفعل، فيكون قوله ﴿بالله﴾ في موضع المفعول به.

ويجــوز أنْ يكون (كفى) اسم فعل بمعنى (اكتفِ)، فيكون الفاعل مضمراً وعليه فالباء ليست زائدة[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً﴾[٤]، وقـولـه ﴿وكفى به إثماً مبينـاً﴾[٥].

ومن ذلك زيادتها **في فاعل التعجب**، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ اللهُ أَعْلَمُ بما لبثوا له غيبُ السمواتِ والأرضِ أَبْصِرْ به وَأَسْمِعْ...﴾[٦]: الباء في (به) زائدة في أحد التأويلات[٧].

ومنه قوله تعالى: ﴿أسمـــع بهم وأبصـــر﴾[٨].

ومن ذلك زيادتها **في فاعـــل المصدر**، ومنه قوله تعالى: ﴿كلوا

---

(١) النســـاء / ٦.

(٢) انظـــر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ١٤٤.

(٣) انظـــر: الدر المصون ورقة / ١٥٩١، تفسير القرطبي: ٤٥/٥، البحر المحيط: ١٧٤/٣، ٢٦١، ١٥/٦، حاشيــة الشهاب: ١٦/٦، مشكل إعراب القرآن: ١٩١/١، معاني القرآن للزجاج: ٥٩/٢، رصـــف المباني /١٤٨.

(٤) النســـاء / ٤٥.

(٥) النســاء / ٥٠، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٥٥، ٧٠، ٧٩، ٨١، ١٣٢، ١٦٦، ١٧١.

(٦) الكهـــف / ٢٦.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الفاعـــل الصفحة / ٢٣٢.

(٨) مريم / ٣٨.

واشربوا هنيئاً بما كنتم تعملون﴾[1]: ذهب الزمخشري إلى أنَّ الباء زائدة في فاعل (هنيئاً)، أي: هنأكم ما كنتم تعملون: « وكذلك معنى (هنيئاً) هاهنا :هنأكم الأكل والشرب، أوْ: هنأكم ما كنتم تعملون، أي: جزاءُ ما كنتم تعملون والباء مزيدة كما في: كفى بالله، والباء متعلقة بـ ﴿كلوا واشربوا﴾، إذا جعلت الفاعل الأكل والشرب...»[2].

وزيادة البـاء في غير فاعل (كفى) ليست مقيسة عند أبي حيان[3]، وهي عند ابن هشام[4]، من باب الضرورة كقول قيس بن زهير[5]:

أَلَمْ يَـأْتِيـكَ والأنبـاءُ تَنْـمي بمـا لاقت لَبـونُ بني زيـادِ

فالبـاء في (بما) زائدة في أحد التأويـلات.

وزيادتها في غير فاعل (كفى) وغير فاعل صيغة التعجب عند ابن عصفور[6] أيضاً من باب الضرورة والشذوذ، وما جاء منه يحفظ ولا يقاس عليه، والقول نفسه مع المالقي[7]. والمسألة عند ابن الشجري[8] والأعلم[9] ليست كذلك. واكتفى ابن يعيش[10] بالقول إنَّها زائدة، والقول

---

(1) الطـور / ١٩.
(2) الكشاف : ٤ / ٢٤.
(3) انظـر البحر المحيط : ٨ / ١٤٨.
(4) انظر : مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /١٤٦.
(5) انـظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/١٤٦ ، خزانة الأدب: ٣/٥٣٤، المقرب: ١/٢٠٣، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/١٦٧، ١٩٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣٠، والشاهد من الوافـر.
(6) انظر: المقرب : ١ / ٢٠٣.
(7) انظـر : رصـف المباني : / ١٤٩.
(8) انظر الأمالـي الشجرية: ١ / ٢١٥، وانظر خزانة الأدب: ٣/٥٣٤.
(9) انظـر خزانة الأدب: ٣ / ٥٣٤.
(10) انظـر شرح المفصل: ٨ / ٢٤.

نفسه مع الشيخ خالد الأزهري صاحب (شرح التصريح على التوضيح)(١).

ومن زيادتها في نائب الفاعل قوله تعالى: ﴿فَضُرِبَ بينَهُم بسورٍ﴾(٢): الباء في (بسورٍ) زائدة في نائب الفاعل، وذكر مكي بن أبي طالب(٣) أنّها متعلقة بالمصدر أي: ضرباً بسورٍ، ويظهر لي أنَّها ليست كذلك بل تتعلق بمحذوف لأنّها ومخفوضها في موضع النعت للمصدر المشار إليه أي: ضرباً بسورٍ، ولا محوج إلى ما ذهب إليه مكي لأنَّ القول بزيادتها أقل تكلفاً.

(٢) في المفعـــول :

ومن ذلك زيادتها في المفعول به، وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿وأنفقوا في سبيلِ اللهِ ولا تُلقوا بأيديكُم إلى التَّهلُكة...﴾(٤): في الباء في قوله ﴿بأيديكم﴾ ثلاثة أوجــه:

أ ـ أنْ تكون زائدة في المفعول به، لأنَّ الفعل يصل إلى مفعولٍ صريح، وهو قول أبي عبيـــدة(٥) والزمخشـــري(٦).

ب ـ أنْ تتعلق بالفعل (ولا تُلقوا) والجار والمجرور في موضع المفعول له، فيكون مفعول الفعل محذوفاً، أيْ: ولا تلقوا أَنْفُسَكُم إلى التهلكة بأيديكم، وهو قول أبي العباس المبرد(٧).

---

(١) انظـر : شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٨٨.
(٢) الحديد / ١٣.
(٣) انظـر : مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٥٩، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٢١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٠٨.
(٤) البقـــرة / ١٩٥، وانظر شاهداً آخـر الممتحنـة: ١.
(٥) انظر البحر المحيط : ٢ / ٧١، الدر المصون، ورقة /٦٩٨.
(٦) انظـر : الكشاف : ١ / ٣٤٣.
(٧) انظـر : التبيان في إعراب القرآن:١/١٥٩، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /١٤٧.

جـ ـ أنْ تتعلق بالفعل (ولا تُلقوا) على أنّه مَضّمن معنى (ولا تُفْضُوا)[1]،

ولعل أظهر الأقوال أنْ تكون الباء زائدة لأنّ زيادتها في المفعول به قد ثبتت في التنزيل في مواضع كثيـرة.

ومن ذلـك قـراءة ابن أبي عبلـة الشـاذة: «ولـو شـاء الله لأذهبَ بسمعهم...»[2]: في الباء في قوله (بسمعهم) ثلاثة أقـوال:

أ ـ أنْ تكون زائدة لتأكيـد التعديـة.

ب ـ أنْ يكون الفعل (أَذْهَب) لازماً بمعنى (ذهب)، وهو أظهرها لبعده عن التكلـف.

جـ ـ أنْ يكون المفعول محذوفاً والباء متعلقة بالفعل أي: لأذهبهم بسمعهم[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وهزِّي إليك بجذعِ النخلة تُساقِطْ عليكِ رُطَباً جَنِيًّا﴾[4]: الباء في (بجذع) زائدة، وهو قول أكثر النحويين، ويجوز أنْ يكون المفعول قوله (رطباً جنياً) على أنْ تكون الباء للملابسة، وهو قول أبي العباس المبرد[5]. والمسألة من باب التنازع، فيكـون مفعول (تُسـاقط) محذوفاً، وتقدير الكلام عند أبي البقاء[6]: هزي الثمـرة بالجذع.

وذكر الفرَّاء[7] أنّ العرب تقول: هـزَّ به وهـزَّهُ، وخُذِ الخِـطامَ وخذ

(١) انظـر: الدر المصون ورقة / ٦٩٨، البحر المحيط: ٢/٧١، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٥٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /١٤٧.

(٢) البقـرة / ٢٠، وانظـر شاهداً آخر: النـور / ٤٣.

(٣) انظـر: الدر المصون ورقة / ١٤٧، البحر المحيط: ١/٩١، الكشاف: ١/٢٢١، حاشية الشهاب: ١/٤١١.

(٤) مريـم / ٢٥.

(٥) انظـر: البحر المحيط: ٦ / ١٨٤.

(٦) انظـر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٧١.

(٧) انظـر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٦٥، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٧١، حاشية الشهاب: ٦/١٥٣، تفسير القرطبي: ١١/٩٤، التبيان في تفسير القرآن: ٢/١٢٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٢٢، وانظر لسان العرب (سقط).

بالخِطَام ، وخذ برأسِهِ، وخُذْ رأسَهُ، وهو أظهر الأقوال وأقلها تكلفاً وأكثرها احتراماً لظاهر النص القرآني.

وقد زيدت الباء في مفاعيل الأفعال التالية: أذاع(١)، مسح(٢)، أخذ(٣)، أرسل(٤)، أبدي(٥)، قدّم(٦)، سبّح(٧)، سَمِعَ(٨)، علم(٩)، أسرّ(١٠)، شرب(١١)، قرأ(١٢)، أخرج(١٣)، استمع(١٤)، وسوس(١٥)، أثار(١٦)، قذف(١٧).

ومن زيادتها زيادتُها في المفعول الثاني للفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وقفَّينا على آثارهم بعيسى ابنِ مَريمَ...﴾(١٨): قيل إنَّ التقدير: وقفّيناهم عيسى بن مريم على زيادة الباء في المفعول الثاني، وذكر أبو القاسم الزمخشري(١٩) أنَّ هذا الفعل قد يعدى أيضاً بالباء والظرف (على آثارهم) ساد مسد المفعول المحذوف، وقد منع بعض النحويين أنْ يتعدى الفعل المتعدي إلى مفعول واحد إلى مفعول آخر بالباء، وعليه فالباء زائدة لأنّه لا يقال: أطعمت زيداً باللحم، ولكن السمين الحلبي(٢٠)، وأبا حيان(٢١)، ذكرا أنَّ في كلام العرب شواهد قليلة منها: صككت الحجر بالحجر.

---

(١) النساء / ٤٣، ٨٣.
(٢) المائدة / ٦.
(٣) الأعراف / ١٤٥.
(٤) الإسراء / ٥٩.
(٥) القصص: ١٠.
(٦) ق: ٢٨.
(٧) الواقعة / ٧٤.
(٨) المؤمنون / ٢٤.
(٩) الممتحنة / ١.
(١٠) الممتحنة / ١.
(١١) الإنسان: ٥، ٦، المطففين / ٢٨.
(١٢) العلق / ١.
(١٣) البقرة / ٢٢.
(١٤) الإسراء / ٤٧.
(١٥) ق: ١٦
(١٦) العاديات / ٤ - ٥.
(١٧) سبأ / ٤٨.
(١٨) المائدة / ٤٦.
(١٩) انظر: الكشاف: ١ / ٦١٧.
(٢٠): الدر المصون، ورقة / ١٩٨٢
(٢١) انظر البحر المحيط: ٣ / ٤٩٨، وانظر حاشية الشهاب: ٣ / ٢٤٩.

وقيـــل إنّ الفعل مضمَّن معنى (وجئنا)، فيكون الظرفان بعده في موضع المفعولين، وهو قول أبي حيأن والسمين الحلبي، وعليه فالتضعيف ليس للتعدية عندهما.

ويظهــر لي أنّ تعدية الفعل إلى المفعول الثاني بـالباء أظهـر وأقل تكلفـاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَفَّينا مِنْ بعدِه بالرُّسُـل﴾[1] : القول فيهـا مثل سابقتها[23].

ومن ذلك زيادتها فيما ينوب عن المصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَها ربُّها بقبولٍ حَسَنٍ...﴾[2]: في الباء في (بقبول) قولان:

أ ـ أنْ تكون زائدة أي: قبولاً حَسَناً، فهو نائب عن المصدر، وذكر الزجاج أنّه منصوب بفعل مضمر موافق له أي: قبل قبولا حسناً، وهو تكلف لا محوج إليــه.

ب ـ أنْ تكون الباء أصيلة على أنّ شبه الجملة في موضع الحال، والقبول مراد به اسم ما يقبل به الشيء[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فعاقِبوا بِمِثْلِ ما عوقِبْتُم به﴾[4]: قيل إنّ الباء في (بمثلِ) زائدة أي: فعـاقبوا معـاقبةً مثـلَ ما عـوقِبْتُم به، وقيـل إنّها للسبب[5].

---

(1) البقـــرة / ٨٧.
(٢) آل عمران / ٣٧.
(٣) انظر: الدر المصون، ورقة / ١١٦٨، التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٥٤.
(٣) البحـر المحيط : ٢ / ٤٤١، الكشاف : ١ / ٤٢٦، حاشية الشهاب: ٣/ ٢٣.
(٤) النحـــل / ١٢٦.
(٥) انظـر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٨١٠.

(٣) في المبتـــــدأ :

ومن ذلك قوله تعالـــى: ﴿فستبصِرُ ويُبْصِرون بـأيِّكُمُ المفتون﴾[(١)]: الظاهر عند أبي حيان[(٢)] أنْ يتعلق قوله (بأيِّكُـــم) بما قبله على أنَّ (أيّ) اسم موصول لأنَّ الاستفهام لا يعمل فيـه ما قبله إلاَّ حروف الخفض والمضاف.

وذهب أبـو عثمـان[(٢)] المـازني إلى أنَّ الكلام قـد تم عنـد قـولـه ﴿وَيُبْصِرون﴾، فيكون ما بعده مستأنفاً على أنَّ الباء زائدة في اسم الاستفهام (أيّ) الذي في موضع رفع على الابتداء، وهو قول قتادة[(٢)] وأبي عبيـــدة[(٢)] وسيبـويـه كمـــا في (مغني اللبيب)[(٣)]. وذهب الأخفش[(٢)] والضحاك[(٢)] والحسن[(٢)] إلى أنَّ الباء ليست زائدة على أنَّ شبه الجملة في موضع الخبـــر لـــ(المفتون) على أنّه مصـدر كالمعقـول[(٤)] والمجلود والمحلوف أوْ على حذف مضاف أي: بأيِّكم فتنُ المفتـــون.

وذهب الفـــراء[(٥)] ومجاهـــد إلى أنَّ البـــاء بمعنى (في) الظرفيـة أي: في أيِّ فريقٍ المفتـــون.

(٤) فـــي الخبـــر :

ذكر ابن هشام[(٦)] أنَّ زيادة الباء في الخبر ضربان، أحدهما في الخبر

---

(١) القلـــم / ٥ - ٦.
(٢) انظـر : البحر المحيط : ٨ / ٣٠٩.
(٣) انظـر : مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/١٤٨.
(٤) انظـر : الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٤/١٩٧.
(٥) انظر : معاني القرآن: ٣/١٧٣، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٣٤، تفسير القرطبي: ١٨/٢٢٩، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٩٧، حاشية الشهاب: ٨/٢٢٨، التبيان في تفسيـر القـرآن: ١٠/٧٦، الكشـاف: ٤/١٤١، البيـــان في غـريـب إعـراب القرآن: ٢/٤٥٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ١٤٨.
(٦) انظـر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ١٤٩.

المنفي وهو منقاس، والثاني في الخبر الموجب، وهو موقوف على السماع، وهو قول الأخفش ومن تبعه.

ومن زيادتها في الخبر المنفي زيادتها في خبر (ليس)، ومنه قوله تعالى: ﴿وليس البرُّ بأنْ تأتوا البيوتَ مِنْ ظُهورِها.....﴾[1]: الباء زائدة والمصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب على خبر (ليس)[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وأنَّ اللهَ ليس بظلَّامٍ للعبيد﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ولستم بآخِذِيه إلاَّ أن تُغْمِضوا فيه...﴾[4].

ومن ذلك زيادتها في خبر (ما)، ومنه قوله تعالى: ﴿وما هم بمؤمنين﴾[5]: الباء زائدة في خبر (ما) الحجازية أو التميمية، وزعم أبو علي الفارسي[6] وتبعه الزمخشري[7] أنّها لا تزاد إلاّ في خبر (ما) العاملة، وهو زعم مردود بإجماع النحويين[8].

وإنّني لأميل في هذه المسألة إلى أنَّ الباء ليست زائدة لهجر التأويل الذي يوجب أنْ يكون الخبر مجروراً لفظاً منصوباً محلاً.

---

(١) البقرة / ١٨٩.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٢ / ٦٤، الدر المصون، ورقة / ٦٩٣.
(٣) آل عمران / ١٨٢.
(٤) البقرة / ٢٦٧، وانظر شواهد أُخرى: الأنعام/٣٠، ٥٣، ٦٦، ٨٩، الأعراف: ١٧٢، هود: ٨١، الحج: ١٠، العنكبوت: ١٠، يس: ٨١، الأحقاف: ٣٤.
(٥) البقرة / ٨.
(٦) انظر الدر المصون ورقة / ٧٦.
(٧) انظر الكشاف: ٤ / ٧٠.
(٨) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٢٤/١، شرح المفصل لابن يعيش. ٢٣/٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٤٩/، رصف المباني/١٤٨، البحر المحيط: ٢٣٢/٨، حاشية الشهاب: ١٦٦/٨، معاني القرآن للفراء: ١٣٩/٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما اللهُ بغافِلٍ عمَّا تعملون﴾[1]، وقوله: ﴿وما هم بضارِّين به مِنْ أحَدٍ إلَّا بإذْنِ الله...﴾[2].

ومن زيادتها في الخبر الموجب زيادتها في خبر (أنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يروا أنَّ الله الذي خلق السمواتِ والأرضَ ولم يعيَ بخلقهن بقادِرٍ على أنْ يُحيِيَ الموتى...﴾[3]: الباء في (بقادرٍ) زائدة في خبر (أنَّ) لأنَّ معنى الكلام عند النحويين: أو ليس الله بقادرٍ، وزيادتها في خبر (أنَّ) عند أبي حاتم[4] قبيحة، ولذلك اختار قراءة ابن مسعود وغيره الشاذة «يقدِرُ»، وهي عند ابن عصفور[5] من النادر الذي لا يُقاسُ عليه، وعند المالقي[6] سائغة لتصدر الكلام بالنفي.

ومن ذلك زيادتها في خبر المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿والذين كسبوا السيئاتِ جزاءُ سيِّئةٍ بمثلها وترهقهم ذلَّةٌ ما لهم من اللهِ من عاصِمٍ كأنما أُغْشِيَتْ وجُوهُهم قطعاً من الليل مُظْلِماً أولئك أصحابُ النارِ هم فيها خالدون﴾[7]: في خبر المبتدأ (والذين) أقوال:

---

(1) البقرة / ٧٤.

(2) البقرة / ١٠٢، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٤٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٦٧، آل عمران: ٩٩، المائدة: ٢٨، ٤٣، الأنعام: ٢٩، ١٠٤، ١٣٢، ١٣٤، الأعراف: ١٣٢، يونس: ١٠٨، هود: ٢٩، ٣٣، ٨٦، ٩١، ٩٧، إبراهيم: ١٧، ٢٢، النحل: ٤٦، النمل: ٨١، ٩٣، العنكبوت: ١٢، ٢٢، الروم: ٥٣، الأحزاب: ١٣، المجادلة: ٢.

(3) الأحقاف. ٣٣.

(4) انظر: تفسير القرطبي: ١٦ / ٢١٩، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٥٩، البحر المحيط: ٨/٦٨، الكشاف: ٣/٥٢٨، التبيان في تفسير القرآن: ٩/٢٨٤، معاني القرآن للفراء: ٣/٥٦. مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٠٤، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٧٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٨٤.

(5) انظر المقرب: ١ / ٢٠٣.

(6) انظر رصف المباني / ١٥٠.

(7) يونس / ٢٧.

أ ـ أنْ يكون قوله ﴿جزاءُ سيِّئةٍ بمثلِها﴾ على أنَّ (جزاء) مبتدأ خبره قوله (بمثلِها) إمَّا على زيادة الباء، وهو قول ابن كيسان والأخفش وإمَّا على تعلقها بمحذوف، وفي الكلام حذف الرابط، ويجوز أنْ يكون الخبر محذوفاً أي: لهم جزاءُ سيِّئةٍ، وهو قول الحوفي، ولا محوج إلى الحــذف.

ب ـ أن يكون قَولُهُ ﴿ما لهم مِنَ اللهِ مِنْ عاصِم﴾، وهو أقلُّ تكلفاً من الأوَّل على ما فيه من طول الفصل بجملتين معترضتين، وهي مسألة لا تصح عند أبي علي الفارسي.

جـ ـ أنْ يكون قَولَهُ ﴿أولئك أصحابُ النارِ هم فيها خالدون﴾، ويؤخذ عليه الفصـل بأربـع جمل معتـرضة، والصحيـح عند أبي حيـان[1] منـع الاعتراض بثلاث جمل أو أربع، وليست المسألة على ما زعم لأنَّ أبا القاسم الزمخشري[2] أجاز الاعتراض بسبع جمل.

(٥) فــي البــــدل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فاليومَ ننجيـك بِبدَنِـكَ لتكونَ لِمَنْ خَلْفَـك آيةً..﴾[3] قوله (ببدنك) في موضع الحال أي: عارياً، وجوَّزوا فيه أنْ يكون بدلاً على زيادة الباء، والأوَّل أظهـــر[4].

(٦) في التوكيـــد المعنـــوي:

ومن ذلـك قـولـه تعـالى: ﴿والمُـطَلَّقـاتُ يتـربَّصْن بـأنْفسِهِنَّ ثـلاثـةَ

---

(١) انظـــر: البحر المحيط: ٥ / ١٤٧، وانظـــر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٧٢، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٣٦٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤١٠، حاشية الشهاب: ٥/٢٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /١٤٩.

(٢) انظـــر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٣٩٤.

(٣) يونـــــس / ٩٢.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٨٦، الكشاف: ٢/٢٥٢، حاشية الشهاب: ٥/٥٨.

قروء..﴾[1]: في قوله ﴿بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ وجهـان:

أ ـ أنْ يتعلق بالفعل قبله على أنَّ البـاء للسبب، وهو الظاهـر.

ب ـ أنْ يكون توكيداً معنوياً لنون النسوة على أنَّ الباء زائدة، وقيل إنَّ ذلك لا يصح لأنَّه ليس من مواضع زيادتها[2]، وذكر ابن هشام[3] أنَّ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكَّد بالنفس أوْ بـالعين أنْ يؤكَّدَ أوَّلاً بالمنفصل كقولنا: قمتم أنتم أَنْفُسُكم.

زيـادة مِـنْ:

ذكر ابن هشام[4] أنَّ (مِنْ) تكون زائدة في التنصيص على العموم، وفي توكيد العموم، وذكر أنَّ شرط زيادتها في هذين الموضعين ثلاثة أمـور: الأوَّل تقدم نفي أوْ نهي أو استفهام بـ(هل)، والثاني تنكير مجرورها، والثالث كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتـدأ.

ولم يشترط الكوفيون[5] تقدم النفي أو النهي أو الاستفهام بـ(هل)، ولم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأوَّلين.

وتشيع في التنزيل زيادة (مِنْ) ولعلَّ أهم مواضع زيادتها ما يلي:

(١) في الفاعل أو نائبه في النفي أو الاستفهام بـ(هل) والإيجاب.

---

(١) البقـرة / ٢٢٨.

(٢) انظـر: الدر المصون، ورقة/٨١٠، التبيان في إعراب القرآن: ١٥٦/١. البحـر المحيط: ١٨٥/٢.

(٣) انظـر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /١٥٠.

(٤) انظـر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/٤٢٥.

(٥) انظـر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤٢٨، رصف المباني: /٣٢٥، وانظر: البرهان في علوم القرآن: ١٦٣/٤، شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٧/٨، الصاحبي في فقه اللغة/١٧٣، إعراب القرآن المجيد: ورقة/٢٣، الأزهيـة في علم الحروف: /٢٣٤ - ٢٣٩.

(٢) في المفعول في النفي أو الاستفهام بـ(هل) والإيجاب.

(٣) في الحــــال.

(٤) في البــــدل.

(٥) في المبتدأ في النفي أو الاستفهام بـ(هل).

(٦) بعد (كأيِّــنْ).

(٧) بعد (كــم) الخبريــة.

(٨) في الظــرف.

(٩) في النائب عن المصــــدر.

(١٠) في اسم (كان) أو إحدى أخواتها المنفي.

(١١) مع (مثل) إذا كانت نعتــاً.

---

(١) في الفاعل أو نائبه في النفي أو الاستفهام بـ(هل) أو الايجاب:

وزيادتها في هذا الموضع كثيرة في التنزيل، ومن ذلك زيادتهـا في الفاعل المنفي، ومنه قوله تعالى: ﴿وما يعزُبُ عن ربِّك مِنْ مثقالِ ذرَّةٍ في الأرْض ولا في السمـاء...﴾[1]: (مِنْ) في ﴿مِنْ مثقالِ ذرَّةٍ﴾ زائدة[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما يخفى علىٰ الله مِنْ شيءٍ...﴾[3]، وقوله: ﴿وما

---

(١) يونــس / ٦١.

(٢) انـظر: البحر المحيط: ١٧٤/٥، تفسير القرطبي: ٣٥٦/٨، التبيـان في إعـراب القـرآن: ٦٧٩/٢، مشكـل إعـراب القـرآن: ٣٨٥/١، البيـان في غـريب إعـراب القرآن: ٤١٦/١، التبيان في تفسير القرآن: ٣٩٩/٥، الكشاف: ٢٤٣/٢، حاشية الشهاب: ٣٤٤/٥، القراءات، ورقة/١٩٠.

(٣) إبراهيــم / ٣٨.

تسبق مِنْ أُمَّةٍ أجَلَها وما يستأخرون﴾[1]، وقوله: ﴿وما تأتيهم من آيةٍ مِنْ آياتِ ربِّهم إلاَّ كانوا عنها معرضين﴾[2].

ومن زيادتها في حيِّز الاستفهام بـ(هل) قوله تعالى: ﴿هل يراكم مِنْ أحَدٍ...﴾[3]، ومن زيادتها في نائب الفاعل قوله تعالى: ﴿وما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ...﴾[4]، أي: وما يُعَمَّرُ مُعَمَّرٌ[5].

ومن زيادتها في الفاعل في الكلام الموجب قوله تعالى: ﴿ولقد جاءك مِنْ نَبَإِ المُرْسَلين﴾[6]: (مِنْ) زائدة في فاعل (جاء)، وهو قول أبي علي الفارسي [7] والأخفش [7]، وهو قول مردود عند أبي حيان [7]، لأنَّه ليس من مواضع زيادتها، وفاعل الفعل عنده ضمير مستتر، وشبه الجملة ﴿من نبأ المرسلين﴾ في موضع الحال.

(٢) في المفعول في النفي أو الاستفهام بـ(هل):

ومن زيادتها في النفي قوله تعالى: ﴿ما كان لنا أنْ نُشْرِكَ باللهِ مِنْ شيءٍ﴾[8]: (من) زائدة في مفعول (نشرك) لأنَّه في حيز النفي[9].

---

(١) الحجر / ٥.

(٢) الأنعام / ٤، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٧٩، المائدة: ١٩، الأنعام: ٥٩، الأعراف: ٨٠، الحجر: ١١، المؤمنون: ٤٣، الشعراء: ٥، القصص: ٤٦، السجدة: ٣، فاطر: ٤١، ٤٤، يس: ٣٠، ٤٦، الزخرف: ٧، الذاريات: ٥٢، الحديد: ٢٢، التغابن: ١١.

(٣) التوبة / ١٢٧.

(٤) فاطر / ١١.

(٥) انظر البحر المحيط: ٣٠٤/٧.

(٦) الأنعام / ٣٤.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٤ / ١١٣، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٩٢/١.

(٨) يوسف / ٣٨.

(٩) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٣١٠، مشكل إعراب القرآن: ٤٣٠/١، حاشية الشهاب: ١٧٨/٥، تفسير القرطبي: ١٩١/٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما هم بضارِّينَ به مِنْ أَحَدٍ إلَّا بإذنِ اللهِ...﴾ [1]، وقوله: ﴿وما يُعلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حتَّى يقولا إنَّما نحنُ فتنةٌ...﴾ [2].

وقوله: ﴿وما أرْسَلْنا مِنْ رَسولٍ إلَّا لِيُطاعَ بإذْنِ اللهِ....﴾[3].

ومن زيادتها بعد الاستفهام بـ(هل) قوله تعالى: ﴿هل تُحِسُّ منهم مِنْ أحدٍ أو تسمعُ رِكزاً﴾[4].

ومن زيادتها في المفعول في الكلام الموجب قوله تعالى: ﴿وقد بلغتُ من الكِبَرِ عِتيًّا﴾[5]: ﴿مِنَ الكبرِ﴾ في موضع الحال من (عِتِيًّا)، ويجوز أنْ يكون في موضع المفعول له أي: من أجل الكبر، وقيل إنَّ (من) زائدة في المفعول به، فيكون (عِتِيًّا) تمييزاً أو حالاً[6]، ولا محوج إليــه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وكتبنا في الألواحِ مِنْ كلِّ شيءٍ موعظةً وتفصيلاً لكلِّ شيءٍ...﴾[7]: في قوله ﴿من كل شيء﴾ أوجه:

أ ـ أنْ تكون (مِنْ) زائدة في المفعول به في الكلام الموجب، أي: وكتبنا في الألواح كلَّ شيء.

ب ـ أنْ يكون في موضع الحال من المفعول به (موعظةً)، وهو قول الحوفي[8]، وهو الظاهــــر.

---

(1) البقــرة / ١٠٢.
(2) البقــرة / ١٠٢.
(3) النساء / ٦٤، وانظر شواهد أخرى: المائدة:٦، الأعراف: ٧١، يونس: ٦١، هــود: ٢٧، ١٠١، الحجــر:٤، النحــل: ٣٥، ٦١، الأنبيــاء: ٢٥، المؤمنــون:٩١، العنكبوت:٤٨، فاطــر:٤٥، الزخرف: ٤٨، ق: ١٨، الذاريات:٤٢، ٤٥، ٥٧.
(4) مريــم / ٩٨.
(5) مريــم / ٨.
(6) انظــر: التبيان في إعراب القرآن:٨٦٧/٢.
(7) الأعـــراف / ١٤٥.
(8) انظــر: البحر المحيط: ٣٨٧/٤.

جـ ـ أَنْ يكون في موضع المفعول به، ويكون قوله (موعظةٌ)، بدلاً منه على الموضع وهو قول الزمخشري[1]، أَوْ مفعولاً له.

ومنه قوله تعالى: ﴿ويُنَزِّلُ مِنَ السماءِ مِنْ جبالٍ فيها مِنْ بَرَدٍ..﴾[2]: يجوز في (مِنْ) الثانية والثالثة أَنْ تكونا زائدتين في أَحد التأويلات[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فليسَ عليكم جُناحٌ أَنْ تَقْصُروا مِنَ الصلاةِ إِنْ خفتم أَنْ يفتِنَكُمُ الذين كفروا...﴾[4]: (مِنَ الصلاة) في موضع النعت لمفعول محذوف، ويجوز أَنْ تكون (مِنْ) زائدة على قول الأَخفش[5].

ومن ذلك زيادتها في المفعول الثاني لـ(نَبّأَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿قل لا تَعتَذِروا لَنْ نؤمِنَ لكم قد نَبَّأَنا اللهُ مِنْ أَخْبارِكم....﴾[6]، أي: قد نبأنا الله أخبارَكم[7].

ومن ذلك زيادتها في مفعول فعل التصيير الأَوَّل، ومنه قوله تعالى: ﴿وجعل فيها رواسي وأَنهاراً ومِنْ كلِّ الثمرات جعل فيها زوجين اثنين﴾[8]: قوله ﴿من كل الثمرات﴾ متعلق بفعل الجعل الثاني، ويجوز أَنْ يكون في موضع الحال من (اثنين) وهو الظاهر، وأن تكون (من) زائدة في المفعول به، وهو قول الشهاب[9] أي: وجعل فيها كل الثمرات حالة كونها صنفين

---

(١) انظـر الكشاف: ٢/١١٦.

(٢) النـور / ٤٣.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف عائد البدل، الصفحة / ٤٨٦.

(٤) النساء / ١٠١، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١٥٥، ٢٦٦، النساء: ١٢٤، المائدة: ٤، إبراهيم: ٣٢، ٣٧، النحـل: ٥، ١٤، ٦٦، ٦٩، الإسراء: ٦٦، ٧٠، الكهف: ٣١، الأحقاف: ٢٦، ٣١، الحاقـة: ٤٥، نـوح٤، المزمـل: ١١.

(٥) انظـر التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٨٦.

(٦) التوبـة / ٩٤.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم، الصفحة/ ١١٦٧.

(٨) الرعـد / ٣.

(٩) انظر: حاشية الشهاب: ٥/٢١٩، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٥٠.

على أَنَّ (زوجين اثنين) حال من المفعول به، ويظهر لي أَنَّ (جعل) في هذه الآية الكريمة من أفعال التصيير فتكون (مِنْ) زائدة في المفعول الأول.

وذكر ابن هشام[١] أَنَّ القياس أَنْ لا تزاد (من) في ثاني مفعولي (ظنَّ) لا ثالث مفعولات (أعلم).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما كان ينبغي لنا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دونك مِنْ أَوْلياء...﴾[٢]: قيل إنَّ (مِنْ) في (من أولياء) زائدة لأنَّها في حيز النفي لأن (من أَوْلياء) معمول (أَنْ نَتَّخِذَ) المعمول لـ(ينبغي)، فتكون (مِنْ) زائدة في المفعول الأول.

وفي قراءة أبي الدرداء وغيره الشاذة: «أَنْ نُتَّخَذَ» بضم النون وفتح الخاء على أَنَّ الفعل مبني للمفعول، تكون (مِنْ) زائدة في المفعول الثاني، وهي مسألة منعها النحويون كما مر، والمفعول الأوَّل نائب الفاعل، وهو الضمير المستتر في الفعل.

وذهب ابن جني[٣] إلى أَنَّ (مِنْ أَوْلياءَ) في موضع الحال على أَنَّ (مِنْ) زيدت في حيِّز النفي، وهي مسألة لا تصحُّ عند ابن هشام[٤]، وغيـــره.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد تركنا منها آيةً بيِّنةً لقومٍ يعقلون﴾[٥]: ذكر الفراء[٦] أَنَّ (مِنْ) زائدة، وهو قول لا يصح عند أبي حيان[٦] إلاَّ على

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٤٢٧.

(٢) الفرقـــــان / ١٨.

(٣) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/ ١٢٠، وانظر: البحر المحيط: ٤٨٩/٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/ ٤٢٧، التبيان في إعراب القرآن: ٩٨٢/٢، معاني القرآن للفراء: ٢٦٤/٢، حاشية الشهاب ٤١٢/٦.

(٤) انظـر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٤٢٧.

(٥) العنكبـــوت / ٣٥.

(٦) انظر البحر المحيط: ١٥١/٧، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١٠٣٣/٢.

زيادتها في الكلام الموجب، وعليه فـ(مِنْ) زائدة في مفعول (ترك) الأول.

(٣) في الحـــــال :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما نَنسخْ مِنْ آيةٍ أَوْ نُنسِها نأتِ بخيرٍ منها أوْ مِثلها. . . . . ﴾[١]: في قوله ﴿من آيةٍ﴾ أربعة أوجـــه:

أ ــ أنْ تكون (مِنْ) زائدة و(آيةٍ)، حال، والمعنى: أيَّ شيءٍ ننسخ قليلاً أوْ كثيراً، وهو قول أبي البقاء[٢]، وقد ردَّه أبو حيان[٣] وابن هشام لأنَّ (مِنْ) لا تزاد في الحال، وذكر ابن هشام[٤] أنَّ فيه تخريجَ التنزيل على شيءٍ إنْ ثبت فهو شاذ.

ب ــ أنْ يكون في موضع نصب على التميز من (ما)، ولا يصح عند النحويين أنْ يقال: إنَّ آيةٍ ننسخ لأنَّه لا يصح الجمع بين التمييز والمميَّز في هذه المسألة.

جـ ــ أنْ تكون (مِنْ) للتبعيض و(آيةٍ) مفرد وقع موقع الجمع والمعنى: أيَّ شيءٍ من الآيات، وهو تقدير أبي حيان، ويتراءى لي أنَّ أبا حيان جعل شبه الجملة في موضع النعت لاسم الشرط (مَا)، وهي مسألة لا تصح لأنَّ كل متوغل في البناء كأسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به[٥].

د ــ أن تكون (ما) الشرطية مصدراً، وهي مسألة جائزة عند أبي حيان، فتكون (اية) مفعولاً به على زيادة (من)، وهي مسألة لا تصح عند ابي

---

(١) البقـــــرة / ١٠٦.
(٢) انظـر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٠٢.
(٣) انظـر البحـر المحيط : ١ / ٣٤٢.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٤٢٧.
(٥) انظـر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٥ / ١٧٧.

حيان لأن الكلام موجب[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما تفعلوا من خيرٍ يَعْلَمْه اللهُ..﴾[2]، وقوله: ﴿وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم مِنْ نَذْرٍ فإنَّ الله يعلمه....﴾[3].

ومن ذلك قراءة أبي الدرداء وغيره الشاذة: «ما كان ينبغي لنا أنْ نُتَّخَذَ من دونِك مِنْ أولياءَ...»[4]، بضم النون وفتح الخاء على أنَّ الفعل مبني للمفعول[5].

(٤) في البـــدل :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فاستجاب لهم ربُّهم أنّي لا أُضيعُ عملَ عاملٍ منكم مِنْ ذكرٍ أوْ أُنثى بعضُكم مِنْ بعضٍ....﴾[6]: في قوله ﴿من ذكرٍ﴾ أوجه منها:

أ ـ أنْ تكن (منْ) للبيان أي: أعني من ذكر.

ب ـ أنْ تكون (مَنْ) زائدة على أنَّ (ذكرٍ) بدل من (عامل)، فكأنَّ التقدير: عاملٍ ذكرٍ أوْ أُنثى. وقيل إنَّ البدل لا تزاد فيه (من).

جـ ـ أنَّ يكون في موضع الحال من الضمير المستتر في (منكم)، وهو الظاهـــر.

د ـ أنْ يكون في موضع النعت الثاني لــ(عامـل)[7].

---

(١) انظـر : الدر المصون، ورقة / ٤٧٠.

(٢) البقـــرة / ١٩٧.

(٣) البقــرة / ٢٧٠، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٧٢، ٢٧٣، آل عمران: ٩٢، الروم: ٣٩، سبـــأ: ٣٩.

(٤) الفرقـــان / ١٨.

(٥) انظر الصفحة /١٢٩٧، من هذا البحث.

(٦) آل عمران / ١٩٥.

(٧) انظـر : الدر المصون ورقة / ١٥٤٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٢٢.

(٥) في المبتدأ في النفي أو الاستفهام بـ(هل):

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة إذا كان المبتدأ في حيِّز النفي، ومنه قوله تعالى: ﴿وما لكم مِنْ دونِ اللهِ مِنْ وليٍّ ولا نصيرٍ﴾[٨].

وقوله ﴿وما لهم مِنْ ناصرينَ﴾[١]، وقوله: ﴿وما للظالمين مِنْ أنصارٍ﴾[٢]، وقوله: ﴿ما لهم به من علمٍ إلاَّ اتباع الظن....﴾[٣].

ومن زيادتها في حيِّز الاستفهام بـ(هل) قوله تعالى: ﴿قُلْ هل عندَكُم مِنْ علمٍ....﴾[٤]، وقوله: ﴿فهل لنا من شفعاءَ فيشفعوا لنا....﴾[٥]، وقوله: ﴿فهل إلى خروجٍ مِنْ سبيلٍ﴾[٦]، وقوله: ﴿يقولون هل إلى مَرَدٍّ من سبيلٍ﴾[٧].

(٦) بعـــد كأيِّن:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكأيِّنْ من نبيٍّ قاتل معه ربِّيُّون كثير....﴾[٨]: (من نبي) تمييز (كأيِّن)، والغالب في تمييزها أنْ يكون

---

(١) البقـــرة / ١٠٧.
(٢) آل عمـــران / ٢٢.
(٣) آل عمـــران / ١٩٢.
(٤) النساء / ١٥٧، وانظر شواهد أخرى: البقـرة: ١٠٢، ٢٠٠، آل عمران: ٥٦، ٩١، المائدة: ٧٣، الأنعام: ٣٨، ٣٢، الأنعام: ٦٥، ٧٣، ٨٥، ١٨٤، الأنفال: ٧٢، التوبـة: ٧٤، ٩١، ١١٦، يونس: ٣، ٢٧، ٦٨، هـود: ٦، ٥٦، إبراهيم: ٢١، النحـل: ٣٧، الإسراء: ٤٤، ٥٨، الكهـف: ٢٦، الشعراء: ١٠٠، العنكبوت: ٢٥، الـروم: ٢٩، السجدة: ٤، الشورى: ٢٠، ٣١، ٣٥.
(٥) الأنعـــام / ١٤٨.
(٦) الأعـــراف / ١٥٣.
(٧) غافـــر / ١١.
(٨) الشورى / ٤٤، وانظر شواهد أخرى: ق: ٦، ٣٦، القمـر: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١.
(٩) آل عمـــران / ١٤٦.

مجروراً بـ(من)، وقد لا يجر كقول العرب في زعم يونس بن حبيب: وكأيٍّ رَجُلاً رأيتُ، وذكر، الشهاب[1] أنَّ (مِنْ) يجوز أنْ تكون زائدة حملاً على ما مر، ولا محوج إليــه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وكأيِّنْ مِنْ آيةٍ في السمواتِ والأرضِ...﴾[2]، وقوله: ﴿وكأيِّن مِنْ قريةٍ هي أشدُّ قوةً من قريتك....﴾[3].

(٧) بعــد كــم (الخبريــة):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قليلةٍ غلبت كثيرةً بإذنِ اللهِ...﴾[4] قيل إنَّ (مِنْ) زائدة، وهو ليس من مواضع زيادتها[5]. وأجاز بعض النحويين أنّ يكون في موضع النعت لـ(كم)، والجملة الفعلية في موضع الخبــر لــ(كم)، والأوْلى أنّ يكون (من فئةٍ) تمييزاً لها[6]. لأنَّ (كم) الخبرية كما مــر[7]، لا تنعت ولا ينعـــت بهـــا.

ومنه قوله تعالى: ﴿ألَمْ يروا كَمْ أهْلَكْنا مِنْ قبلِهم مِنْ قرن مكَّناهم في الأرض ما لم نمكِّنْ لكم....﴾[8]: أجاز أبو البقاء[9] أنْ تكون (كَم) ظرفاً

---

(١) انظــر: حاشية الشهاب: ٥/٢١٠، وانظر: الدر المصون، ورقة/١٤٣٨، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/١٨٦، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٨٨، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/١٢٥.

(٢) يوســـف / ١٠٥.

(٣) محمــد / ١٣، وانظــر شاهداً آخــر: الطلاق / ٨.

(٤) البقـــرة / ٢٤٩.

(٥) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ١ / ٤٣٤.

(٦) انظــر: الدر المصون ورقة / ٨٩٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٩٩ ـ ٢٠٠، البحر المحيط: ٢/٢٦٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٤٥.

(٧) انظر الصفحة /١٢٩٧، من هذه المسألة.

(٨) الأنعـــام / ٦.

(٩) انظــر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٨١.

أَوْ مصدراً على أنَّ قوله ﴿من قريةٍ﴾ مفعول (أهلكنا) على زيادة (مِنْ)، وهو تكلف من غير ضرورة[1]، والأظهر أَنْ يكون (من قرية) تمييزاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وكم أهلكنا قَبْلَهُم مِنْ قرنٍ هُمْ أَحْسَنُ أثاثاً ورِئْياً﴾[2].

(٨) في الظرف:

ومن الظروف التي زيدت فيها (من) (بعد)، ومنه قوله تعالى: ﴿الذين يَنْقُضونَ عهدَ اللهِ من بعدِ ميثاقِه...﴾[3]: ذكر ابن هشام أَنَّ النحويين اختلفوا في (مِنْ) الداخلة على (قبل) و(بعد)، فهي عند الجمهور لابتداء الغاية، وهي عند ابن مالك زائدة حملاً على قول الأخفش في زيادتها من غير قيد، ولعلَّ ما يعزز قول ابن مالك ورود هذين الظرفين في التنزيل من غيرهما، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إلَّا نَبَّأْتُكما بتأويلِه قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُما....﴾[4]، وقوله: ﴿فبدأ بِأَوْعِيَتِهِم قبلَ وِعاء أخيه....﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ولَئِنْ اتَّبَعْتَ أهواءهم بعد الذي جاءَكَ مِنَ العلم....﴾[6].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٧٦، حاشية الشهاب: ٤ / ٢١.
(٢) مريم / ٧٤، وانظر شاهداً آخر: مريم / ٩٨.
(٣) البقرة / ٢٧.
(٤) يوسف / ٣٧.
(٥) يوسف / ٧٦، وانظر شواهد أخرى: الإسراء: ٧٧، الفرقان: ٢٠، سبأ: ٤٤.
(٦) البقرة / ١٢٠، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٧٨، ١٨١، ٢٥٩، آل عمران: ٨، ٨٠، ٨٢، ٩٠، ١٠٠، ١٠٦، النساء: ٦٥، المائدة: ١٢، ٣٢، ٩٤، ١٠٨، ١١٥، الأنعام: ٦٨، ٧١، الأعراف: ٥٦، ٨٥، ٨٩، الأنفال: ٦، التوبة: ٢٨، ٦٦، ٧٤، يونس: ٣٢، هود: ١٠، يوسف: ٤٥، الرعد: ٢٥، النحل: ٦٥، ٧٠، ٩١، ٩٤، الأنبياء: ١١، ٥٧، المؤمنون: ١٥، النور: ٥٥، ٥٨، الفرقان: ٢٩، الشعراء: ١٢، النمل: ١١، القصص: ٨٧، الروم: ١٩، ٢٤، ٥٠، سبأ: ٣٢، فاطر: ٩، ص: ٨٨، الشورى: ٤١، الجاثية: ٥، ٦، محمد: ٤، الحجرات: ١١، الطلاق: ١، ٧، التحريم: ٤، القلم: ١٣، النازعات: ٣٠، التين: ٧، المرسلات: ٥.

ومن زيادتها مع (بعد) قوله: ﴿ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون﴾[1]، وقوله: ﴿ثم عفونا عنكم من بعدِ ذلك...﴾[2].

ومن زيادتها مع (قبل) قوله تعالى: ﴿قالوا هذا الذي رُزِقْنا من قبلُ...﴾[3]، وقوله: ﴿وكانوا من قبل يُستفتحون على الذين كفروا...﴾[4]، وقوله: ﴿قُلْ فَلِمَ تقتلونَ أنبياء الله مِنْ قبلُ إنْ كنتم مؤمنين﴾[5].

ومن ذلك زيادتها مع (دون)، ومنه قوله تعالى: ﴿وجعلناهُ هدًى لبني إسرائيلَ ألاَّ تتَّخِذوا مِنْ دوني وكيلاً ذرِّيَّة مَنْ حملنا معَ نوحٍ﴾[6]: (وكيلاً) مفعول (تتَّخِذوا) الأوَّل، والثاني (ذرية من حملنا....)، وهو قول مكي بن أبي طالب[7]، وغيره، فيكون شبه الجملة (مِنْ دوني) في موضع الحال من (وكيلاً). وذكر الشهاب[8] أنَّ (دونَ) بمعنى (غير)، وأجاز أنْ تكون (مِنْ) زائدة وأنْ تكون تبعيضية، وهو الظاهر لأنَّ جميع ما ورد في التنزيل من (دون) في مثل ما مر مصحوب بها إلاَّ في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿أئفكاً آلِهَةً دونَ اللهِ تريدون..﴾[9].

---

(1) البقرة / 51.
(2) البقرة : 52، وانظر شواهد أخرى: البقرة: 56، 64، 75، 87، 92، 109، 133، 145، 159، 164، 209، 211، 213، 230، 246، 253.
(3) البقرة / 25.
(4) البقرة / 89.
(5) البقرة / 91، وانظر شواهد أخرى: البقرة: 108، 237، 254.
(6) الإسراء / 2 ـ 3.
(7) انظر مشكل إعراب القرآن: 2/ 26.
(8) انظر حاشية الشهاب: 6/ 8، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 86، معاني القرآن للفراء: 2/ 116، التبيان في تفسير القرآن: 6 / 444، الكشاف: 2/ 438، تفسير القرطبي: 10/ 213، البحر المحيط: 6/ 7 وانظر القاموس المحيط (دون).
(9) الصافات / 86.

ويجوز أنْ يكون المفعول الثاني (مِنْ دوني)، و(ذُرِّيَّةَ)، منصوبة إمَّا على النداء أو بإضمار (أعني) أو على البدل من (وكيلاً).

ومنه قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا لا تَتَّخِذوا بطانَةً مِنْ دونكم...﴾[1]: قوله: ﴿مِنْ دونكم﴾ في موضع النعت لـ(بطانةً)، وقيل إنَّ (مِنْ) زائدة والأَوَّل أظهر[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما لَكُمْ من دونِ اللهِ مِنْ وليٍّ ولا نصيرٍ....﴾[3].

ومن ذلك زيادتها مع (وراء)، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين ينادونَكَ مِنْ وراءِ الحجرات أَكْثَرُهُمْ لا يعقلون﴾[4]: (من وراء) ظرف، كقولنا: صليت مِنْ خلفِ الإمام، وقيل إنَّ (من) زائدة كزيادتها في (من قبل) و(من بعد)[5]، والأَوَّل هو الظاهر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان لبشرٍ أنْ يُكَلِّمَه اللهُ إلاَّ وحياً أَوْ مِنْ وراء حجابٍ﴾[6]، وقوله: ﴿لا يقاتلونكم جميعاً إلاَّ في قرىً محصَّنةٍ أو من وراءِ جُدُرٍ﴾[7].

ومن ذلك زيادتها مع (بين)، ومنه قوله تعالى: ﴿فاختلف الأَحْزابُ مِنْ بينهم...﴾[8]: (بينهم) ظرف مخفوض بـ(من)، وأجاز قوم أن يكون

---

(١) آل عمران / ١١٨.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٨٧، البحر المحيط: ٣/٣٨.

(٣) البقرة / ١٠٧، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٦٥، آل عمران: ٢٨، ٦٤، ٧٩، النساء: ١١٦، ١١٩، ١٢٣.

(٤) الحجرات / ٤.

(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٨ / ٧٤.

(٦) الشورى / ٥١.

(٧) الحشر / ١٤ ، وانظر شواهد أخرى: النساء: ١٠٢، إبراهيم: ١٦، ١٧، المؤمنون: ١٠٠، الجاثية: ١٠، البروج: ٢٠.

(٨) مريم / ٣٧.

اسماً، وأجاز آخرون أنْ تكون (مِنْ) زائدة[1]. والأوَّل هو القول الظاهـر.

ومنه قوله تعالى: ﴿ومن بيننا وبينك حجاب...﴾[2].

ومن ذلك زيادتها مع (حول) ومنه قوله تعالى: ﴿وترى الملائكة حافِّينَ مِنْ حولِ العرش...﴾[3]: (من) زائدة على مذهب الأخفش[4].

ومن ذلك زيادتها مع (تحت)، ومنه قوله تعالى: ﴿تجري من تحتها الأنهارُ﴾[5]: يجوز في (مِنْ) ثلاثة أوجه:

أ ـ أ تكون زائدة أي: تجـري تحتهـا.

ب ـ أنْ تكون بمعنى (في) أي: في تحتهـا.

وهذان القولان خارجن على مألوف المحقِقين من أهل العربية عند أبي حيان[6]، وليست المسألة كذلك لأنَّه جاء الظرف من غيرها في التنزيل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأعدَّ لَهُم جنَّاتٍ تجري تحتها الأنهارُ خالدين فيها أبداً﴾[7].

جـ ـ أن تتعلق بالفعل (تجري)، وهي لابتداء الغاية.

ومنه قوله تعالى: ﴿للذين اتقوا عند ربهم جناتٌ تجري من تحتهـا

---

(١) انظـر: البحر المحيط: ٦ / ١٩٠، تفسير القرطبي: ١٠٨/١١، وانظر شاهداً آخر: الزخرف: ٦٥.
(٢) فصلـت / ٥.
(٣) الزمـر / ٧٥.
(٤) انظـر: البحر المحيط: ٤٤٣/٧، حاشية الشهاب: ٣٥٥/٧، تفسير القرطبي: ٢٨٧/١٥.
(٥) البقـرة / ٢٥.
(٦) انظر: البحر المحيط: ١ / ١١٢، وانظر الدر المصون ورقة/ ١٧٢، التبيان في إعراب القرآن: ٤١/١.
(٧) التوبـة / ١٠٠.

الأنهار﴾[1]، وقوله: ﴿وَلأُدْخِلَنَّهم جناتٍ تجري مِنْ تحتِها الأنهارُ..﴾[2].

(٩) في النائب عن المصدر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما فَرَّطْنا في الكتابِ مِنْ شيءٍ...﴾[3]: الأصل في (فرَّط) أنْ يتعدى بـ(في)، والفعل مضمَّن معنى (أغفل) على أنَّ (مِنْ) زائدة. وأجاز أبو البقاء[4] أنْ يكون (مِنْ شيءٍ)، واقعاً موقع المصدر على زيادة (من).

(١٠) في اسم (كان) أوْ إحدى أخواتِها المنفي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان لهم من دونِ اللهِ مِنْ أوْلياءَ﴾[5]: (من) في (من أوْلياء) زائدة[6].

ومنه قوله: ﴿فما كان لَهُ مِنْ فئةٍ يَنْصُرونَه......﴾[7]، وقوله: ﴿وما كان له عليهِمْ مِنْ سُلْطانٍ....﴾[8].

(١١) مع مثل إذا كانت نعتاً:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأتوا بسورةٍ مِنْ مثلِه.......﴾[9]، قوله

---

(١) آل عمران / ١٥.
(٢) آل عمران / ١٩٥، وانظر شواهد أُخرى: آل عمران: ١٣٦، ١٩٨، النساء: ١٣، ٥٧، ١٢٢، المائدة: ١٢، ٨٥، ١١٩.
(٣) الأنعام / ٣٨.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٩٣، وانظر: البحر المحيط: ٤ / ١١٩.
(٥) هود / ٢٠.
(٦) انظر: تفسير القرطبي: ٩ / ١٩.
(٧) القصص / ٨١.
(٨) سبأ / ٢١، وانظر شواهد أُخرى: الصافات: ٣٠، ص: ٦٩، غافر: ٢١، المجادلة: ٧.
(٩) البقرة / ٢٣.

﴿من مثله﴾ في موضع النعت لـ(بسورةٍ)، وهو الظاهر، ويجوز أنْ تكون (من) زائدة، وهو قول الأخفش، وتبعه فيه أبو البقاء[١]، وابــن عطيــة[٢].

زيـــادة الـلام:

ذكر ابن هشام[٣]، أنَّ اللام الزائدة أنواع، منها: المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، والمقحمة بين المتضايفين، ولام التّعليل الداخلة على الفعل المضارع المنصوب بـ(أنْ) مضمرة في مثل قوله تعالى: ﴿يريد الله ليُبيِّنَ لكم﴾[٤]، ومنها لام التقويـــة.

ولعل أهم المواضع التي جاءت فيها اللام زائدة في التنزيل ما يلي:

(١) في تقوية عامل ضعف عن الوصول إلى مفعولــه.

(٢) في مفعول الفعل الصريــح.

(٣) في مفعول الفعل الأوَّل.

(٤) في الاعتراض بين المتضايفين.

(٥) في المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) المضمرة وما في حيزها الواقع موقع مفعول الفعل الصريح.

(٦) في فاعــل اسم الفعــل.

(٧) في نائــب الفاعــل.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٠.

(٢) انظــر: الدر المصون، ورقة / ١٦١، البحر المحيط: ١/١٠٤، وانظر الكشـاف: ١/٢٤١، حاشية الشهاب: ٢/٣٤-٣٥.

(٣) انظــر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/٢٨٤، وانظر: البرهان في علوم القرآن: ٣/٨٥، رصف المباني: /٢٤٤ - ٢٤٧.

(٤) النســـاء / ٢٦.

(٨) فيما ظاهره أن خبر (كان) مسبوق بلام الجحـود.

* * *

(١) في تقوية عامل ضعف عن الوصول إلى مفعوله:

ذكر ابن هشام[١]، أنَّ اللام المزادة للتقوية تكون لتقوية وصول الفعل إلى مفعوله المتقدم عليه، ولتقوية ما يعمل عمل الفعل من المشتقات.

وممّا زيدت فيه اللام لتقوية وصول الفعل إليه لأنّه مقدم عليه قوله تعالى: ﴿إنْ كنتمْ للرؤيا تعبرون﴾[٢]: اللام في (للرؤيا)، زائدة لتقوية وصول الفعل إلى مفعوله المقدَّم عليه، وذهب الزمخشري[٣] إلى أنَّ اللام للتبيين، أيْ: أعني للرؤيا، فيكون مفعول الفعل محذوفاً، أي: تعبرونها، وذهب أيضاً إلى أنَّ (للرؤيا) خبر ثانٍ لـ(كان) أوْ حال، وأجاز أنْ يكون الفعل مضمّناً معنى ما يصل إلى مفعوله باللام، ولا محوج إلى ما ارتكبه أبو القاسم الزمخشري.

ومنه قوله تعالى: ﴿وفي نسختها هدىً ورحمةٌ للذين هم لربِّهم يرهَبون﴾[٤]: اللام في (لِرَبِّهم) لتقوية وصول الفعل إلى مفعوله المقدم وهو الظاهر، وهي عند الأخفش[٥]، لام المفعول له على أنَّ في الكلام مفعولاً محذوفاً أي: يرهبون معاصي الله لِرَبِّهم، وهي عند المبرد[٥]، تتعلق بمصدر الفعل الظاهر أي: للذين هـم رهبتهم لربهم، وقد رُدَّ هذا القول لأن فيه

---

(١) انظـر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٨٦.
(٢) يوسـف / ٤٣.
(٣) انظر: الكشاف: ٢ / ٣٢٣، وانظر: حاشية الشهاب: ٥/١٨١، تفسير القرطبي: ٩/٢٠٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٢، البحر المحيط: ٥/٣١٢.
(٤) الأعـراف / ١٥٤.
(٥) انظـر البحر المحيط: ٤ / ٣٩٨، وانظر: حاشية الشهاب: ٤/٢٢٢.

حذف المصدر وابقاء معموله[1]، وهو عند البصريين بابه الشعر، وقيل إنَّ هذا التقدير يخرج القرآن عن الفصاحة.

وأجاز أبو البقاء[2] أن تتعلق اللام بفعل محذوف أي: للذين يخشعون لربهم، وهو تكلف لا محوج إليه.

ومن ذلك زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي إلى مفعولين لتقوية وصوله إليه لأنَّه مقدم عليه، ومنه قراءة ابن عامر من السبعة: ﴿ولكلٍّ وجهةٍ هو مُوليِّها فاستبقوا الخيراتِ...﴾[3]: في هذه القراءة وجهان:

أ ـ أنْ تكون اللام زائدة أي: وكلَّ وجهةٍ الله مُوَلِّيها، وهو قول الزمخشري[4] وأبي البقاء[5]، وقد خطَّأهما ابو حيان[6] لأنَّ الفعل تعدَّى إلى الضمير وظاهره معاً، فلا يصح أنْ يصل الفعل إلى المفعول الظاهر باللام، والقراءة عنده كقولنا: لِزَيدٍ ضربته أو: لزيدٍ أنا ضارِبُه، وعليه فلا يصح أنْ يكون العامل قويًا في وصوله إلى الضمير وضعيفاً في وصوله إلى الاسم الظاهر، ويصير الفعل على هذا التأويل في المثال المصنوع متعدِّياً إلى مفعولين.

ولا يصح أنْ تكون المسألة عند أبي حيان أيضاً من باب الاشتغال لأنَّه يجب أنْ يعمل في الاسم المشتغل عنه فعلٌ يوافق العامل الظاهر في ضميره كقولنا: زيداً مررتُ به، فلا يصح أنْ يقال: لزيدٍ مررت به[7].

---

(١) انظـر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٧١.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٩٦.
(٣) البقـــرة / ١٤٨.
(٤) انظـر: الكشاف: ١ / ٣٢٢.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٢٧.
(٦) انظـر: البحر المحيط: ١ / ٤٣٨، وانظر: الدر المصون، ورقة/٥٧٤، تفسير القرطبي: ٢/١٦٥، تفسير ابن عطية: ١/٤٥٠.
(٧) انظـر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٥٨.

وتقدير الكلام عند أبي علي الفارسي[1]: اللهُ مولٍّ كلَّ ذي وجهةٍ وَجْهَتَه، فحذف المضاف لئلاّ يتعدَّى العامل إلى الضمير وظاهره معاً.

وذهب السمين الحلبي إلى أنَّ الضمير ليس مفعولاً أوّل بل ضمير المصدر أي: مولّي التولية، فيكون المفعول الأوَّل محذوفاً، أي: فاللهُ مولي التوليةِ كلَّ وجهةٍ أصحابَها، فلما قدم المفعول على العامل قوي باللام.

وذكر ابن مالك[2] والرضي[3] أنَّ لام التقوية لا تزاد مع عامل يتعدى إلى اثنين.

ب ــ أنْ يكون قوله ﴿ولكلٍّ وُجْهةٍ﴾ متعلقاً بقوله ﴿فاستبقوا الخيرات﴾ أي: فاستبقوا الخيراتِ إلى كل وجهةٍ، وقُدِّم على العامل للاهتمام به، وهو قول ابن عطية[4]، وهي مسألة لا تصح عندي إلاّ على زيادة أحد حرفي العطف.

ومن ذلك زيادتها في مفعول أمثلة المبالغة لتقويتها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنَ الذين هادوا سمَّاعُونَ للكذب سمَّاعونَ لقومٍ آخرين لَمْ يأتوكَ..﴾[5]: اللام في الموضعين زائدة في مفعول مثال المبالغة، وهي زيادة مطردة لكون العامل فرعاً. ويجوز أنْ تكون اللام للتعليل على أنْ يكون المفعول محذوفاً أيْ:سمَّاعون أخبارَكم وأحاديثكم لأجل الكذب[6]،

---

(١) انظـر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٨٨.

(٢) انظـر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٨٧.

(٣) انظـر شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٢٩.

(٤) انظـر: البحر المحيط: ١ / ٤٣٧.

(٥) المـائدة / ٤١. وانظـر الآية / ٤٢.

(٦) انظـر: الدر المصون ورقة / ١٩٦٨، التبيان في إعراب القرآن: ٤٣٧/١، البحر المحيط: ٤٨٧/٣، تفسير القرطبي: ١٨١/٦، حاشية الشهاب: ٢٤٣/٣، معاني القرآن للزجاج: ١٩١/٢.

والأوّل أظهر .

ومنه قوله تعالى: ﴿وفيكم سمّاعونَ لَهُم...﴾[1]: القول فيها مثل سابقتها[2].

ومنه قوله: ﴿إنَّ ربَّك فَعَّالٌ لِما يريد﴾[3]، وقوله: ﴿وما ربُّك بِظَلَّامٍ للعبيد﴾[4].

ومن زيادتها للتقوية زيادتها في مفعول اسم الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وهو ظالِمٌ لِنفسه﴾[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّهم لنا لغائظون﴾[6]: اللام زائدة في مفعول اسم الفاعل للتقوية، وأجاز الشهاب[7]، أنْ يكون اسم الفاعل منزلاً منزلة اللازم.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّا سَمِعْنا كتاباً أُنْزِلَ مِنْ بعدِ مُوسى مُصَدِّقاً لِما بينَ يَدَيْهِ....﴾[8].

ومن ذلك زيادتها في مفعول المصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿وما اللهُ يريدُ

---

(1) التوبة / ٤٧.
(٢) انظر : البحر المحيط: ٥/٥٠.
(٣) هود: ١٠٧.
(٤) فصلت / ٤٦، وانظر شواهد أخرى: الحج: ١٠، ق: ٢٩، القلم: ١٢٠. البروج: ١٦.
(٥) الكهف / ٣٥.
(٦) الشعراء / ٥٥.
(٧) انظر : حاشية الشهاب: ٧ / ١٤، وانظر لسان العرب (غيظ).
وانظر شواهد أخرى: يوسف: ١٢، ٥٨، ٦٣، الحجر: ٩، ٢٠، ٢٢، النحل: ١٢١، الأنبياء: ٥٠، ٧٣، ٧٨، ٨٢، ٩٤، المؤمنون: ٨، ٤٧، ٦١، ٦٣، ٦٩، الشعراء: ١٦٨، ٢٠٨، يس: ٧١، ١١٣، الزخرف: ١٣، ٧٨، الأحقاف: ٣٠، المعارج: ٢٩، ٣٢.
(٨) الأحقاف / ٣٠.

ظُلْماً للعالمين﴾[1]: اللام زائدة في مفعول المصدر للتقوية، أيْ: ظلْماً العبـــادَ[2].

(٢) في مفعول الفعـــل الصـــريـــح:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل عسى أنْ يكونَ رَدِفَ لكم بعضَ الذي تَسْتَعْجِلونَ﴾[3]: اللام في (لكم) زائدة في مفعول (رَدِفَ) لتأكيد وصول الفعل إلى مفعوله، ويجوز أَنْ يكون الفعل مضمَّناً معنى ما يعدَّى باللام مثل (اقترب)، ولذلـك فسَّره ابن عبـاس[4] بـ(قَرُب لَكُم)، وقيـل إنَّ الفعل محمول على المصدر، وهو تكلُّف عند أبي حيان[5] يجب أَنْ ينزه القرآن عنه.

وأجاز قوم أنْ تكون اللام للعلَّة على أَنَّ المفعول محذوف، أي: ردِف الخَلْقَ لأجْلِكم، وأَجاز آخرون أنْ يكون الفاعل ضميراً يعود على الوعد في قوله تعالى: ﴿ويقولون متى هذا الوعدُ إنْ كنتم صادِقينَ﴾[6]، فيكون (لكم) خبر المبتدأ وهو (بعض)، وهو تكلف فيه تفكيك للكلام وخروج عن ظاهر النص لغير حاجة عند أبي حيَّان.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا قرِيء القرآنُ فاستَمِعوا لَهُ...﴾[7]: ذكر

---

(١) آل عمـــران / ١٠٨، وانظـــر: غافر: ٣١.
(٢) انظـــر: الدر المصون ورقة / ١٣٦٠.
(٣) النمـــل / ٧٢.
(٤) انظـــر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: / ٣٢١.
(٥) انظـــر: البحر المحيط: ٧ / ٩٥، وانظر معاني القرآن للفراء: ٢٩٩/٢، حاشية الشهاب: ٢٥٧/٧، التبيـان في إعراب القرآن: ١٠١٣/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٨٥، مشكل إعراب القرآن: ١٥٥/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٢٧/٢.
(٦) النمـــل / ٧١.
(٧) الأعـــراف: ٢٠٤، وانظـــر طه / ١٣.

أبو البقاء[1] أنَّ اللام يجوز أنْ تكون للتعليل على أنْ يكون المفعول محذوفاً، وأجاز أنْ تكون زائدة وأنْ تكون بمعنى (إلى)، والأظهر أنْ يكون الفعل ممَّا يُعدَّى باللام، جاء في (القاموس المحيط): «واستَمَعَ له وإليه أصغى»[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويقولون هو أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خير لكم يُؤْمِنُ بالله ويؤمِنُ للمؤمنين...﴾[3]: في تعدية ﴿يؤمِنُ﴾ بالباء واللام أقوال:

أ ـ أنْ يكون حرفا الخفض زائدين والمعنى: يُصدِّقُ اللهَ ويصدِّقُ المؤمنينَ، وهو قول ابن قتيبة[4]، واللام عند ابن عطية[4]، وأبي علي الفارسي[4] والكوفيين[4]، هي الزائدة على أنَّ الفعل ﴿يُؤْمِنُ﴾ الأوَّل معدى بالباء.

ب ـ أنْ يكونَ الفعلُ معدًّى إلى المفعولين بواسطة، فعدى بالباء لأنَّه نقيض الكفر، وعدى باللام لأنَّ الرسول قصد الاستماع إلى المؤمنين وأنْ يسلِم لَهم ما يقولون كقوله تعالى: ﴿وما أنتَ بمؤمِنٍ لنا...﴾[5]، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[6]، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكذلك مَكَّنَّا ليوسف في الأرْضِ...﴾[7]: أي: مَكَّنَّا يوسف في الأرْضِ، ويجوز أنْ تكون اللام للعلة على أنَّ المفعول

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٦٠٩.

(٢) القاموس المحيط (سمع).

(٣) التوبة / ٦١.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٦٣، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٤٨. تفسير القرطبي: ٨/١٩٣، وانظر لسان العرب (أمن).

(٥) يوسف / ١٧.

(٦) انظر: الكشاف: ٢ / ١٩٩.

(٧) يوسف / ٥٦.

به محذوف، أيْ: وكذلك مَكَّنَّا الأمُورَ لأَجْلِ يوسف[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تُسَبِّح لَهُ السمواتُ السَّبْعُ والأَرْضُ...﴾[2]: اللام في (لَهُ) بمنزلة اللام في قولنا: نصح له، وشكر له وهو الظاهر، وقد يقال نَصَحْتُه وَشَكَرْتُه، وذكر الفراء[3] أنَّ العرب لا تكادُ تقول: نَصَحتُكَ، وهو القول الظاهر لأنَّ ما في القرآن[4] عليه.

أمَّا الفعل (شَكَر) فقد جاء في التنزيل معدًّى باللام وهو الأكثر وبغيرها، ومن تعديته بغير اللام قوله تعالى: ﴿وقـــال ربِّ أوْزِعْني أنْ أشْكُرَ نِعْمَتَكَ التي أنْعَمْتَ عليَّ وعلى والديَّ..﴾[5].

ومن تعديته باللام قوله تعالى: ﴿ومَنْ شَكَر فإنَّما يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ...﴾[6].

ويجوز أنْ تكون اللام في (لَهُ) للتعليل على أنَّ الفعـل لازم بمعنى إحداث التسبيح أي: لأجل الله، ويجوز أنْ تكون زائدة[7]، ويعزِّزُ زيادَتها أنَّ الفعل ورد في التنزيل معدًّى بنفسه في مواضع كثيرة، ومنها قوله تعالى: ﴿كي نسبِّحَك كثيـراً﴾[8].

---

(1) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٣٦، التبيان في تفسير القرآن: ٦/١٥٨، وانظر شواهد أُخرى: الأعراف: ٦٢، هود: ٣٤، يونس: ٨٧، الكهف: ١٢.

(2) الإسراء / ٤٤، وانظر شواهد أُخرى: الحديد: ١، الحشر: ١، الصف: ١.

(3) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٢١، حاشية الشهاب: ٤/١٨٠، الكشاف: ٢/٨٦، وانظر لسان العرب (نصح).

(4) انظر: الأعراف: ٧٩، ٦٢، ٦٨، ٩٣، التوبة: ٩١، هود: ٣٤، يوسف: ١٢.

(5) النمل / ١٩، وانظر شاهدين آخرين: النحل ١١٤، الأحقاف: ١٥.

(6) النمل / ٤٠، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١٥٢، ١٧٢، العنكبوت: ١٧، لقمان: ١٢، ١٤، سبأ: ١٥.

(7) انظر: البحر المحيط: ٨ / ٢١٧، حاشية الشهاب: ٨/١٥٢، الكشاف: ٤/٦٠.

(8) طه / ٣٣، وانظر شواهد أُخرى: الأعراف: ٢٠٦، الأحزاب: ٤٢، ق: ٤٢، الطور: ٤٩، الإنسان: ٢٦.

(٣) في مفعول الفعــل الأوّل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ بَوَّأْنا لإبراهيمَ مكانَ البيتِ أنْ لا تُشْرِكْ بي شيئاً...﴾[١]: قيل إنَّ اللام في (لإبراهيم) زائدة، أيْ بَوَّأْنا إبراهيمَ مكانَ البيتِ، ويدل على زيادتها قوله تعالى: ﴿ولقـد بوَّأْنـا بني إسرائيـل مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾[٢]، وقيل إنَّ هذا ليس من محالِّ زيادتها، لأنَّ (مكان) ليس مُبْهَماً فلا ينتصب على الظرفية، ويردُّ هذا القول أنَّ الفعل يتعدى إلى مفعولين.

ويجوز ألاَّ تكون اللام زائدة على أنْ يكون الفعل مضمَّناً معنى (جعلنا) أوْ (هيَّأْنا) أي: جعلنا لإبراهيمَ مكانَ البيت.

وجعل أبو البركات بن الأنباري[٣] المفعول محذوفاً على أنَّ (مكان) ظرف أيِّ: بوَّأْنا لإبراهيمَ مكانَ البيتِ منزلاً، وهو تكلف من غيــر ضرورة.

وذكر مكي بن أبي طالب[٤] أنَّه قيل إنَّها متعلقة بمصـدر محذوف، ويتراءى لي أنَّ هذا القول محمول على أنَّ اللام للتبيين، لأنَّها تتعلق أما بـــ(أعني) مضمـراً أوْ بمحذوف على أنَّهـا ومجرورهـا في موضـع الخبر لمحذوف أي: إرادتي لإبراهيم[٥].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أوَ لَمْ يهدِ للذين يرثونَ الأرضَ مِنْ بعدِ أهلها أنْ لو نشاء أصبناهم بذنوبهم....﴾[٦]: يجوز في فاعل (يهدِ) أنْ يكون ضمير اللهِ سبحانه، وأنْ يكون ضميراً عائداً على ما يُفْهم من سياق الكلام

---

(١) الحـــج / ٢٦.
(٢) يونـــس / ٩٣.
(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ١٧٣.
(٤) انظـر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٩٧، وانظـر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٣٩، البحر المحيط: ٦/٣٦٣، حاشية الشهاب: ٦/٢٩٢، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٢٣.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة / ١٣٩.
(٦) الأعـراف: ١٠٠.

السابق أي: أَو لَمْ يهدِ ما جرى للأمم السالفة أهل القرى أو غيرهم، وعليه فالمصدر المؤوَّل مِنْ (أَنْ) المخففة وما في حيزها في موضع نصب على المفعول به، وقيل إنَّ الفعل مضمَّنٌ معنى (يبين) أيْ: يبين لهم ذلك.

والفعل (هدى) يصل إلى مفعولين أحدهما باللام أو بـ(إلى)، ويجوز أنْ يصل إليهما بنفسه، ولذلك ذهب قوم إلى أنَّ اللام زائدة، وعليه فلا تضمين في الكلام[1].

(٤) في الاعتراض بين المتضايفين:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حاشَ للهِ ما هذا بشراً...﴾[2]، في قوله (حاش لله) ثلاثة مذاهب:

أ ـ أنْ تكون (حاشَ) اسماً مضافاً تارةً إلى ما بعده وتارة تظهر اللام قبل المضاف إليه، فيقال: حاشى الله وحاش لله كما يقال: معاذ الله ومعاذ لله، وهو قول منسوب إلى الزجاج كما في (رصف المباني)[3]، وعليه ففي الكلام لام زائدة معترضة بين المتضايفين. والصحيح عند ابن هشام[4] أنْ تكون اسماً مرادِفاً للبراءة من كذا، ويعزز ذلك قراءة ابن مسعود الشاذة «حاش اللهِ» بجر لفظ الجلالة، وهو أقل هذه الأقوالِ تكلُّفاً.

ب ـ أنْ يكون (حاشَ) فعلاً فاعله ضمير يوسف وهو قول أَبي العباس

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٤ / ١٩٦، البحر المحيط: ٤ /٣٥٠، الكشاف: ٢/ ٩٩.
(٢) يوسف: ٣١، وانظر الآية: ٥١.
(٣) انظر الصفحة ١٩١.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ١٦٥.

المبرد[١] وابن جني[٢] والكوفيين[٣].

جـ ـ أنْ تكون اسم فعل بمعنى (أتبرأ) أو (برئت).

د ـ أنْ تكون للاستثناء، وهي عند سيبويه[٤] وأكثر البصريين حرف دائماً بمنزلة (إلَّا) ولكنها تجر المستثنى، وذهب غيرهم إلى أنَّها قد تكون حرفاً جاراً، وقد تكون فعلاً جامداً لتضمنه معنى (إلَّا). واللام تتعلق بمحذوف على جعل (حاشا) مصدراً واقعاً موقع الفعل على أنَّها للتبيين، وهي كقولنا: سقياً لك، وبالفعل على عدِّها فعلاً، وتكون زائدة على عدِّها حرفاً خافضاً، وهو قول ضعيف عند أبي البقاء[٥] وموطنه الشعر.

والصحيح عند المالقي[٦]، أنْ تكون (حاشَ) فعلاً حذف آخره لكثرة الاستعمال وفاعله مضمر يعود على (يوسف) كما مر، ومفعوله محذوف اختصاراً أيّ: حاشَ يوسفُ الفعلةَ لأجل الله.

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿طوبى لهم وَحُسنَ مآبٍ﴾[٧] بنصب (وحسنَ مآبٍ) على تقدير: يا طوباهم وحسنَ مآبٍ[٨].

(٥) في المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها الواقع موقع مفعول الفعل الصريح:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يريدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لكم ويهدِيكم سننَ الذين من

---

(١) انظر: المقتضب: ٤/٣٩١ ـ ٣٩٢.

(٢) انظر اللمع: ٦٩، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٤٢.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٤٢، وانظر شرح الرضي على الكافية: ١/٢٤٤.

(٤) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١/٤٤٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٨٤، ٨/٤٧، شرح الرضي على الكافية: ٢٤٤١ همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٢٨٢.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦/١٣٠، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٠، الكشاف: ٢/٣١٧، حاشية الشهاب: ٥/١٧٤، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٤٢.

(٦) انظر: رصف المباني: ١٨٠.

(٧) الرعد: ٢٩.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف حروف النداء، الصفحة ٨٢٣.

قبلكم ويتوبَ عليكم...﴾[1] أي: يريدُ الله أنْ يبينَ لكم ذلك[2].

ومن ذلك قراءة الأعمش وعبد الله الشاذة: ﴿فوجدا فيها جداراً يريد لَيَنْقَضَ﴾[3] أي: يريدُ أَنْ يَنْقَضَ[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّما يريدُ الله لِيُذْهِبَ عنكُمُ الرجسَ...﴾[5].

ومن ذلك زيادتها في مفعول (أمر) الثاني، ومنه قوله تعالى: ﴿وأُمِرْتُ لأَنْ أَكونَ أوَّلَ المسلمين﴾[6]: ذكر أبو حيان[7] والزمخشري[8] أنَّ لك أنْ تَجْعَلَ اللام مزيدة كقولنا: أردت لأَنْ أفْعَلَ، واللام لا تزاد عند أبي حيان إلا مع (أنْ) خاصة، ويعزز زيادتها قوله تعالى: ﴿قل إني أُمِرْتُ أن اكونَ اوَّلَ مَنْ اسلمَ﴾[9]، وقوله: ﴿وأُمِرْتُ أنْ أكونَ مِنَ المسلمين﴾[10]

ويظهر لي مما جاء في (الكتاب) أنَّ اللام للعلة والمفعول محذوف: «وسألته عن معنى قوله: أريدُ لأنْ أَفْعلَ، فقال: إنَّما يريدُ أنْ يقولَ: إرادتي لهذا كما قال عز وجل: ﴿وَأُمِرْتُ لأَنْ أكون أوَّلَ المسلمين﴾[11]، إنما هو أُمِرْت لهذا»[12].

---

(١) النساء: ٢٦.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف (أنْ) المصدريَّة، الصفحة: ٧٣٣.
(٣) الكهف: ٧٧.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم، الصفحة: ١١٦٧.
(٥) الأحزاب: ٣٣، وانظر شاهدين آخرين: الصف: ٨، القيامة: ٥.
(٦) الزمر: ١٢.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٧/٤٢٠.
(٨) انظر: الكشاف: ٣/٣٩٢.
(٩) الأنعام: ١٤.
(١٠) يونس: ٧٢.
(١١) الزمر: ١٢.
(١٢) انظر الكتاب: (تحقيق عبد السلام هارون) ٣: ١٦١.

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ اللام متعلقة بمصدر محذوف أي: أُمِرْتُ وأمري لهذا[1].

ويظهر لي أنَّ قول سيبويه ـ إنْ صحَّ ما فهمته من كلامه ـ أقلُّ ما في هذه المسألة تكلفاً على ما فيه من تقدير المتعلق أي: أُمِرْت بهذا لأجْلِ ذلك.

ومنه قوله تعالى: ﴿وأُمِرْت لأعدل بينَكُم...﴾[2].

(٦) في فاعل اسم الفعل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هيهاتَ هيهاتَ لِما تُوْعَدونَ﴾[3]، أي: هيهاتَ هيهاتَ ما تُوعَدونَ[4].

(٧) في نائب الفاعـل:

ومن ذلـك قراءة عـطية العـوفي وغيره الشـاذة: ﴿إنْ يقولـوا يُسْمَـعْ لِقَوْلِهِمْ﴾[5] بالياء في (يُسْمَعْ) مبنياً للمفعول على أنَّ (لِقولهم) نائب فاعل على زيادة اللام، وذكر أبو حيَّان[6] أنَّه لا ضرورة إلى جعل اللام زائدة لأنَّ الفعل مضمَّن معنى (يُصْغَ).

(٨) فيما ظاهره أنَّ خبر (كان) مسبوق بلام الجحود:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كانَ اللهُ لِيُضيعَ إيمانَكُم...﴾[7] أيْ:

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٦/٣٣٢، تفسير القرطبي: ١٥/٢٤٢، وانظر: لسان العرب (أراد) و(أمر).

(٢) الشورى: ١٥.

(٣) المؤمنون: ٣٦.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الفاعل، الصفحة: ٢٣٢.

(٥) المنافقون: ٤.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٨/٢٧٢.

(٧) البقرة: ١٤٣.

مضيماً إيمانَكُم[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿لم يَكُنِ اللهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ ولا لِيَهْدِيَهم سبيلاً﴾[2] وقوله: ﴿ما كانوا لِيؤْمِنوا إلاَّ أنْ يشاءَ اللهُ...﴾[3].

....**

زيـادة الكـاف:

ذكر ابن هشام[4] وغيره أنَّ الكاف تزاد للتوكيد في خبر ليس إذا كان لفظة (مثل) كقوله تعالى: ﴿ليسَ كَمِثْلِه شيءٌ﴾[5].

ولعل أهم المواضع التي تُزاد فيها الكاف في التنزيل ما يلي:

(١) في خبر (ليس) إذا كان لفظة (مثل).

(٢) في (كأيِّـن).

(٣) في خبر المبتدأ إذا كان لفظة (مثل).

(٤) في اسم الإشـارة.

(٥) في الاسم الموصول ليصح عطفه على موصول آخر.

(١) في خبر (ليس) إذا كان لفظة (مثل):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْس كمِثله شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ﴾[5]: ذكر أبو حيان أنَّ المفسِّرين مجمعون على أنَّ الكاف و(مثل) مراد بهما

---

(١) انظر ما في هذا البحث من اضمار (أنْ)، الصفحة: ٧٤٤.

(٢) النساء: ١٣٧.

(٣) الأنعام: ١١١، وانظر شاهداً آخر: الأعراف: ٤٣.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٣٧، وانظر البرهان في علوم القرآن: ٣١٠/٤، معاني القرآن للأخفش ورقة: ١٢٩، وانظر: رصف المباني: ١٩٦.

(٥) الشورى: ١١.

التشبيه، وعليه فلا يصح حمل الآية على ظاهرها لأنَّ المعنى يصير عليه: ليس شيءٌ مثل مِثْلِه. ففيه إثبات المِثْل، وهو محال، ولذلك حملوا الآية على زيادة الكاف للتوكيد، لأنَّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة مرة ثانية كما في (المغني)(١).

وقيل إنَّ لفظة (مثل) زائدة، والأوَّل أظهر لأنَّ زيادة الحروف مطردة، وزيادة الأسماء لم تثبت عند ابن هشام(١)، ويردُّه ما في هذا البحث من شواهد قرآنية حملت على زيادة الأسماء(٢).

وقيل إنَّ المراد بالمثل الصفة، فيكون المعنى: ليس مثلَ صِفتِه تعالى شيء مِنَ الصِفات، وهو محمل سهل عند أبي حيَّان(٣). وهو الظاهر في هذه المسألة عندي.

وذكر ابن قتيبة(٣) أنَّ العرب تقيم المثل مقام النفس كقولهم: مثلي لا يُقالُ له أي: أنا لا يقال لي هذا، فالمثل كناية عن الذات، فيكون المعنى: ليس كالله شيء.

وذكر أبو جعفر الطوسي أنَّه اهتدى إلى وجه جاراه فيه المرتضى علي ابن الحسين الموسوي(٤)، وهو أنَّ الكاف ليست زائدة على أنَّ المعنى أنَّ الله نفى أنْ يكون لمثله مِثْلٌ، فاذا ثبت أنَّه لا مِثلَ لِمثْلِه، فلا مثل له أيضاً، لأنَّه لو كان له مثل لكان لَهُ أمثال كالقدرة لا مثل لها، وعليه فلا أمثال لها.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٣٧، وانظر رصف المباني: ١٩٦، وانظر البرهان في علوم القرآن: ٤/٣١٠، معاني القرآن للأخفش ورقة: ١٢٩.

(٢) انظر ما في هذا البحث من زيادة الأسماء، الصفحة ١٤٢٤.

(٣) انظر البحر المحيط: ٧/٥١٠.

(٤) انظر: التبيان في تفسير القرآن: ٩/١٤٧، وانظر: حاشية الشهاب: ٧/٤١٢، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٧٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٤٥، تفسير القرطبي: ١٦/٨، الكشاف: ٣/٤٦٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٣١، وانظر: رصف المباني: ٢٠١.

(٢) في كأيِّن:

قيل إنَّ الكاف في (كأيِّن) زائدة، لأنَّها مركبة من كاف التشبيه و(أي) اسم الاستفهام، والأظهر أنْ تكون الكاف و(أي) اسماً لأنَّهما جعلا بلفظ واحد[١].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكأيِّنْ من نبيٍّ قاتل معه ربيُّون كثير...﴾[٢]، وقوله: ﴿وكأيِّنْ مِنْ آيةٍ في السمواتِ والأَرْضِ...﴾[٣].

(٣) في خبر المبتدأ إذا كان لفظة (مثل):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الذين يُنْفِقونَ أموالَهم في سبيلِ اللهِ كَمَثَلِ حبَّةٍ أنبتت سَبْعَ سنابِلَ...﴾[٤]: قوله ﴿كمَثل﴾ في موضع الخبر للمبتدأ (مَثلُ)، وقيل إنَّ الكاف زائدة، ويجوز أنْ يكون (مَثَلُ) زائداً[٥]. وهو تكلف من غير ضرورة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُه كَمَثَلِ صَفْوانٍ عليهِ تُرابٌ...﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿ومَثَلُ الذين يُنْفِقُون أموالَهم ابتغاء مرضاتِ اللهِ وتثبيتاً مِنْ أنْفُسِهم كَمَثَلِ جنَّةٍ بِرَبْوةٍ...﴾[٧].

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٤٦، رصف المباني: ٢٠٥، التبيان في إعراب القرآن: ٣٠٣/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٨٨/٤، الدر المصون، ورقة: ١٤٣٨، حاشية الشهاب: ٢١٠/٥، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٢٥.

(٢) آل عمران: ١٤٦.

(٣) يوسف: ١٠٥، وانظر شواهد أخرى: الحج: ٤٥، ٤٨، العنكبوت: ٦٠، محمد: ١٣، الطلاق: ٨.

(٤) البقرة: ٢٦١.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢١٥/١، الدر المصون، ورقة: ٩٣٨.

(٦) البقرة: ٢٦٤.

(٧) البقرة: ٢٦٥.

(٤) في اسم الإشارة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال كذلك أتتك آياتُنا فَنسيتَها وكذلك اليومَ تُنسى﴾[١]: ذكر الشهاب[٢] أنّه يجوز أنْ تكون الكاف مقحمة، ولا محوج إلى ذلك.

(٥) في الاسم الموصول ليصح عطفه على موصول آخر:

ومنه قوله تعالى: ﴿ألَمْ تر إلى الذي حاجَّ إبراهيمَ في ربِّه أنْ آتاهُ الله المُلْكَ... أو كالذي مرَّ على قريةٍ وهي خاوِيَةٌ على عروشها...﴾[٣]، أي: ألَمْ تَر إلى الذي مرَّ على قريةٍ[٤].

زيـادة إلـى:

ولم أقف في التنزيل إلاَّ على موضعين يمكن أنْ تكون فيهما (إلى) زائدة، الأوّل قوله تعالى: ﴿فاجعل أفئدة مِن الناسِ تهوى إليهم..﴾[٥]: قوله ﴿إليهم﴾ في موضع المفعول به على تضمين (تهوى) معنى (تميل)، ويظهر من كلام الفراء أنَّ (إلى) زائدة في قراءة بعضهم «تهوَى إليهم»[٦] بفتح الواو: «بمعنى: تهواهم، كما قال ﴿رَدِفَ لكم﴾[٧] يريد: رَدِفَكُم وكما قالوا: نَقَدْتُ لَها مائة أي: نَقَدْتُها»[٨].

---

(١) طه: ١٢٦، وانظر الآية: ١٢٧.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٦/٢٤٠.

(٣) البقرة: ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧.

(٥) ابراهيم: ٣٧.

(٦) في مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٦٩، «يهوى اليهم» قراءة جعفر بن محمد ومجاهد واليماني ومسلمة بن عبد الله.

(٧) النمل: ٧٢.

(٨) معاني القرآن للفراء: ٢/٧٨، وانظر البرهان في علوم القرآن: ٤/٢٣٤.

وذكر ابن هشام[1] أنَّ الفعل في هذه القراءة إمَّا أنْ يكون مضمَّناً معنى (تميل) وإمَّا أنْ يكون الأصل (تهوى) بكسر الواو، فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً، وهو قول ابن مالك[1]، وهو قول فيه نظر عند ابن هشام لأنَّ شرط هذه اللغة تحرك الياء في الأصل.

والثاني قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يومِ القيامةِ لا ريبَ فيهِ..﴾[2] في قوله ﴿إلى يوم القيامة﴾ أربعة أوجه:

أ ـ أنّ تكون (إلى) على بابها من انتهاء الغاية على تضمين الفعل معنى الحشر، وعليه فالجار والمجرور في موضع المفعول به أو في موضع الحال، وهو قول أبي البقاء[3]، وقد ردَّ أبو حيان[4] الثاني.

ب ـ أنْ تكون (إلى)بمعنى (في) أي: في يوم القيامة.

جـ ـ أنْ تكون بمعنى (مع)، وهو غير واضح عند أبي حيان.

د ـ أنْ تكون (إلى) زائدة، وهو قول ذكره القرطبي[5].

....**

زيادة عـــن:

ذكر ابن هشام[6] أنَّها قد تكون زائدة للتعويض من أُخرى محذوفة، ولم يذكر شاهداً من التنزيل على زيادتها في حديثه عن (عن).

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ١٠٥.

(٢) النساء: ٨٧.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٧٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣/١٦٤.

(٥) انظر: تفسير القرطبي: ٥/٣٠٥.

(٦) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٩٨.

ووقفت في التنزيل على موضعين عُدَّتْ فيهما (عَنْ) زائدة، الأَوَّل منهما قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الذين يُخالِفونَ عن أمرِه أنْ تصيبَهم فِتْنَةٌ أوْ يصيبهم عذابٌ أليم﴾[1]: الفعل (خالف) يتعدى إلى مفعول صريح وبـ (إلى)، أمّا تعديته بـ (عن) فمن باب تضمينه معنى الإعراض والخروج، وأجاز أبو عبيدة[2] والأخفش[2] أن تكون (عن) زائدة.

وذهب الزمخشري[3] إلى أنّ الفعل بمعنى (يصدُّون)، أيْ: يصدون الناسَ عن أمرِه، فحذف المفعول به.

ونسب القرطبي[4] إلى الخليل وسيبويه أنّهما لم يَعُدَّا (عن) زائدة والمعنى عندهما: يخالفون بعدَ أمرِه، فيكون في الكلام حذف مفعول به، و(عن) بمعنى (بعد)[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يسألونَكَ عن الأنفال...﴾[6]: السؤال قد يكون لاقتضاء معنى في نفس المسؤول فيتعدى بـ (عَنْ)، وقد يكون لطلب مالٍ وغيره، فيصل إلى مفعولين كقولنا: سألت زيداً مالاً، وقد جعل بعض المفسِّرين ما في الآية من هذا الباب، فجعل (عن) زائدة، وهو قول لا ضرورة إليه عند أبي حيان[7]، ولذلك حمل قراءة سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وغيرهما الشاذة[7].: ﴿يسألونك الأنفالَ﴾ بغير (عن) على نيَّتها.

---

(١) النور: ٦٣.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤٧٧/٦.

(٣) انظر: الكشاف: ٧٩/٣، وانظر: حاشية الشهاب: ٤٠٣/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩٧٩/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٨٢، ٦٧٦، وانظر لسان العرب (خلق).

(٤) انظر تفسير القرطبي: ٣٢٣/١٢.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ١٩٧.

(٦) الأنفال: ١.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٤٥٦/٤، حاشية الشهاب: ٢٥٠/٤ . التبيان في تفسير القرآن: ٧٣/٥.

زيـادة فـي:

ذكر ابن هشام[1] أنَّ أبا علي الفارسي أجاز زيادتها لغير تعويض في الضرورة، وذكر أنَّ بعض النحويين أجاز زيادتها في قوله تعالى: ﴿وقال اركبوا فيها﴾[2].

ولعل أهمَّ المواضع التي يمكن أنْ تكون فيها (في) زائدة ما يلي:

(١) فيما ينوب عن المصدر.

(٢) في المفعول بـه.

(١) فيما ينوب عن المصدر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لقد خلقنا الإنسان في أَحْسَنِ تقويم﴾[3]: ذكر أبو البقاء[4] أنَّ قوله ﴿في أَحْسنِ تقويم﴾ في موضع الحال من ﴿الإنسان﴾، وأجاز أنْ يكون في الكلام حذف مضاف لأنَّ التقويم من أفعال الخالق لا المخلوق والتقدير: في أحسن قوام التقويم، وأنْ يكون (في) زائدة، أي: قومناه أحسن تقويم، وعليه فـ (أحسن) نائب عن المصدر، وهو تكلف لأنَّ فيه زيادة (في) ونصب ما ينوب عن المصدر بفعل في معنى فعل المصدر. ولا ضرورة أيضاً تدعو إلى تقدير مضاف لأنَّ المعنى: في أحسن تعديل أو تثقيف، وفي المقصود من التقويم أوجه مبسوطة في (البحر المحيط)[5]. وأجاز أبو حيان أنْ يكون (أحسن) نعتاً لمصدر محذوف أي: في تقويم أحسن تقويم.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٢) هود: ٤١.

(٣) التين: ٤.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٩٤/٢.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٤٩٠/٨، وانظر: أحكام القرآن لابن العربي: ١٢٩٥/٤، وانظر: لسان العرب(قوم)، المفردات في غريب القرآن (قوم)، الكشاف: ٢٦٩/٤.

(٢) في المفعول به:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد صرَّفْنا في هذا القرآن لِيَذَّكَّروا...﴾[١]: مفعول الفعل (صرَّفْنا) محذوف، والتقدير، وَلَقَدْ صرَّفْنا المواعِظَ. أو: ولقد صرَّفْنا القولَ. وأجاز قوم أنْ تكون (في) زائدة أيْ: ولقد صرَّفْنا هذا القرآن، وقيل إنَّ هذا القول ضعيف لأنَّ (في) لا تزاد[٢]، والأول أظهر لأنَّ حذف المفعول مطرد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال اركبوا فيها﴾[٣]: الفعل (رَكِب) يصل إلى المفعول بنفسه، ولذلك ذهب قوم إلى أنَّ (في) زائدة للتوكيد، وذهب آخرون إلى أنَّ المفعول به محذوف أي: اركبوا الماء فيها، وقيل إنَّ الفعل مضمَّنٌ معنى (صِيروا)، وحذف المفعول أظهر لاطِّراد حذفه[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأقبلتِ امْرَأَتُه في صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا...﴾[٥]: قوله ﴿في صَرَّةٍ﴾ في موضع الحال من الفاعل، وأجاز الشهاب[٦] أنْ تكون (في) زائدة في المفعول به على تضمين الفعل معنى (فأخذت) ولا محوج إليه.

زيادة رب:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ربما يَوَدُّ الذين كفروا...﴾[٧]، ذكر النحويون

---

(١) الإسراء: ٤١.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٨٢٣/٢، البحر المحيط: ٣٩/٦، حاشية الشهاب: ٣٥/٦.
(٣) هود: ٤١.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٢٢٤/٥، تفسير القرطبي: ٣٦/٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٢٥، ٢٢٦.
(٥) الذاريات: ٢٩.
(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٩٨/٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٨١/٢.
(٧) الحجر: ٢.

أنَّ (ربَّ) حرف جر زائد في الإعراب لا في المعنى، وهي عندهم كقولنا: جئت بلا زادٍ، فـ (لا) زائدة في الإعراب لا في المعنى لأنَّها لو عدَّت زائدةً لفسد المعنى، وعليه فلا متعلق لها لأنَّها تدخل لإفادة التكثير أو التقليل، وهي في الآية كقولنا: ربَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ، إذ لو كانت للتعدية لما صح لأنَّ الفعل يتعدى بنفسه لا بواسطة، أمَّا إذا قيل إنَّها تتعلق بمحذوف مثل (حصل) وما إلى ذلك فلا محوج إليه عند ابن هشام[1] والأشموني[2] وغيرهما. وذكر السيوطي[3] أنَّ الأصح فيها أنْ تتعلق كسائر الحروف الخافضة، وهذا يعني أنَّها ليست زائدة لأنَّ الحروف الزائدة لا تتعلق. وهي عند الرماني وابن طاهر من الحروف الزائدة التي لا متعلق لها.

وذكر آخرون أنَّ الأصحَّ تعلقها بالعامل الذي يكون خبراً لمجرورها أو عاملاً في موصوفه أو مفسراً له.

ولست أتفق مع ابن هشام والأشموني ومن يدور في فلكهما لأنَّها لو كانت زائدة إعراباً لما أفادت التقليل أو التكثير أو غيره، لأنَّ الزائد لا يفيد إلَّا التوكيد، أمَّا كون الفعل في المثال المصنوع لا يصل إلى مفعوله بواسطة على القول بأنَّها للتعدية فليست المسألة كذلك لأنَّ بعض الأفعال المتعدية بلا واسطة قد تتعدى بواسطة لإفادة معنى ما كقوله تعالى: ﴿وارزقهم مِنَ الثمرات...﴾[4]، وقوله: ﴿إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي...﴾[4] ولا ضرورة تدعو إلى تقدير موصوف في هذه المسألة. ويمكن حمل ذلك على بعض

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١/١٣٦. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨/٢٧، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١٨١، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٢، رصف المباني: ١٨٨ - ١٩٤، الأزهية في علم الحروف: ٢٦٨ - ٢٧٢.

(٢) وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٢٠٣.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١٨١.

(٤) ابراهيم: ٣٧.

الأفعال في العربية التي تتعدى تارة بواسطة وأُخرى من غيرها ومن ذلك: نصح، وشكر.

ويرى الصبَّان[1] أنّه لا ضير في أنْ تكون المسألة من باب الاشتغال كقولنا: زيداً ضربته.

وذهب أبو البقاء[2] إلى أنَّ العامل في (ربَّ) محذوف أي: ربَّ كافرٍ يَوَدُّ الإسلامَ يومَ القيامة أَنْذَرْتُ أو نَحْو ذلك.

و(ربَّ) عند الكوفيين اسم، والاحتجاج لمذهبهم أوْ عليه مبسوط في مظان النحو.

(٢) زيادة حروف العطف:

تكثر هذه الزيادة في التنزيل حملاً على مذهب الأخفش[3] والكوفيين[3]، وسأحاول في هذا البحث أنْ أتحدث عن كل حرف من هذه الحروف عُدَّ زائداً.

زيادة الواو:

وزيادتها أكثر دوراناً[4] من غيرها في التنزيل، وذكر ابن يعيش[5] أنَّ

---

(١) انظر حاشية الصبان: ٢/٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٧٦.

(٣) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: ٨/٩٣ ـ ٩٦ الأشباه والنظائر في النحو: ٤/٦٦، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣/١٠.

(٤) انظر: البقرة: ٥، ٤٩، ٥٣، ١٠٠، ١٥٠، ١٨٥، ٢٥٩، آل عمران: ٤٩، ٥٠، ٩١، ١٤٠، ١٥٢، المائدة: ٥٩، ٨٤، الأنعام: ٧٥، الأنفال: ١٠، ١٧، التوبة: ٥٩، ١١٢، هود: ٦٦، يوسف: ١٥، ٢١، ٧٠، الرعد: ١، ابراهيم: ٥٢، الحجر: ٤، ٨٧، النمل: ١٤، مريم: ٢١، طه: ٣٩، الأنبياء: ٩٦، الحج: ٢٥، الفرقان: ٦٠، الشعراء: ٢٣، ١١٢، القصص: ٢٦، الروم: ٤٦، الأحزاب: ٤٠، يس: ٦٥، الصافات: ٧، ١٠٤، ص: ٤٤، الزمر: ٧٣، غافر: ٦٧، فصلت: ١٢، الجاثية: ٢٢، الأحقاف: ١٩، الفتح: ٢٠، الحديد: ٢٥، الحشر: ٥، الإنشقاق: ٢، ٥.

(٥) انظر: شرح المفصل: ٨/٩٣.

البغداديين أجازوا زيادة الواو واحتجوا بأنها قد جاءت زيادتها في مواضع من التنزيل، وتكاد الأمثلة التي دوّنها تدور في فلك زيادتها في جواب الشرط بعد (إذا) و(لمّا)، وذكر أنّ البصريين يتأوّلون ذلك بحمل الكلام على حذف جواب الشرط.

وذكر ابن هشام[1] أنّ زيادة الواو مسألة أثبتها الكوفيون والأخفش، وذكر الهروي[2] أنّها تكون زائدة للتوكيد.

ولعل أهم المواضع التي جاءت فيها الواو زائدة في أحد التأويلات ما يلي:

(١) بين الصفة والموصوف.

(٢) في جواب الشرط.

(٣) في الخبر.

(٤) فيما ظاهره أنّه مفعول له على زيادتها.

(٥) في الحـــال.

(٦) في الجملة الاستئنافية الواقعة في جواب سؤال مقدّر.

(٧) بعد القـــول.

(٨) قبل (لكـــن).

(٩) بعد همزة الاستفهام.

(١) بين الصفة والموصوف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذ آتينا موسى الكتـابَ والفرقـانَ لعلكم

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٧٣.

(٢) انظر: الأزهية في علم الحروف: ٢٤٣، وانظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٤/٦٦، البرهان في علوم القرآن: ٤/٤٤٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٣٠.

تَهْتَدون﴾[1]. اختلف النحويون والمفسِّرون في المراد من لفظة (الفرقان) وفي ذلك مذاهب أختار منها ما فيه تأويل نحوي:

أ ــ أنْ يكون (الكتاب) مفعولاً ثانياً و(والفرقان) معطوفاً عليه، وكرر المعنى لاختلاف اللفظ، ولأنَّ في (والفرقان) معنى التفرقة بين الحق والباطل، ولفظة الكتاب لا تفيد ذلك، وهو قول ابن عطية[2]، وهو الظاهر عندي في هذه المسألة.

ب ــ أنْ تكون الواو زائدة على أنَّ (الفرقان) نعت لـ (الكتاب)، والواو تزاد في النعوت كقولنا: محمدٌ كريمٌ وشجاعٌ.

جـ ــ أنْ يكون في الكلام حذف معطوف أيْ: إنَّ الله آتى موسى الكتابَ ومحمَّداً الفرقان، وهو قول الفراء وقطرب وثعلب وقد ردَّه مكي[3] والنحاس[3] وجماعة[3] لأنَّه لا دليل على المحذوف، ولأنَّ ذلك من باب قولنا: أطعمت زيداً خبزاً ولحماً، فيكون اللحم على تقدير حذف المعطوف مطعماً لغير زيد.

ومنه قوله تعالى: ﴿المر تلك آياتُ الكتاب المبين والذي أُنزِلَ إليك من ربِّك الحقُّ ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يُؤْمِنون﴾[4]: قوله﴿والذي﴾ في موضع رفع على الابتداء خبره (الحقُّ)، ويجوز أنْ يكون الخبر (مِنْ ربِّك) على أنَّ (الحقُّ) خبر مبتدأ محذوف أي: هو الحق ولا محوج إليه لأنَّه يمكن أنْ يكون خبراً ثانياً.

---

(١) البقرة: ٥٣.

(٢) انظر تفسيره: ١/٢٧٤.

(٣) انظر: البحر المحيط: ١/٢٠٢، وانظر: معاني القرآن، وإعرابه للزجاج: ١/١٠٤، الدر المصون، ورقة ٢٩٣، تفسير القرطبي: ١/٣٩٩، تفسير ابن عطية: ١/٢٧٤.

(٤) الرعد: ١.

ويجوز أنْ يكونَ (والذي) في موضع رفع عطفاً على (ايات).

وأجاز أبو البقاء[1] أنّ يكون في موضع جر نعتاً لـ! (الكتاب) على زيادة الواو، وهي مسألة حَصَرها ابن هشام[2] في الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أنَّ التصاقه بها أمرٌ ثابت، وهذه الواو أثبتها الزمخشري[2]، فيكون أبو البقاء قد انفرد فيما ذهب إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما أهْلَكْنا مِنْ قريَةٍ إلاّ ولها كتابٌ معلومٌ﴾[3]: قوله ﴿ولها كتابٌ معلومٌ﴾ في موضع الحال من (قريةٍ) لأنَّها في سياق النفي. وذهب الزمخشري[4] إلى أنّه في موضع النعت لـ (قريةٍ) على أنَّ الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وقد تبعه أبو البقاء[5] والبيضاوي[6].

وذكر أبو حيّان[7] أنَّ الزمخشري تابع مقلد لا مبتكر لأنَّ ابن جني ذهب إلى ذلك أيضاً. وذكر ابن مالك[8] أنَّ (إلاّ) لا يليها نعت ما قبلها، وما أوهم ذلك فحال أوْ صفة بدل محذوف عنده، لأنّه لا يصح الفصل بين الصفة وموصوفها بـ (إلاّ).

ويظهر لي أنَّ مكي بن أبي طالب قد سبق أبا القاسم الزمخشري أيضاً إلى ذلك: (كتابٌ) مبتدأ، و(لها) الخبر، والجملة في موضع النعت للقرية.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٤٩.

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٣٦٤ ـ ٣٦٥، وانظر: حاشية الشهاب: ٥/٢١٥، البحر المحيط: ٥/٣٥٩، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٤٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٧، تفسير القرطبي: ٩/٢٧٨، معاني القرآن للفراء: ٢/٥٨.

(٣) الحجر: ٤.

(٤) الكشّاف: ٢/٣٨٧، الكشاف: ١/٣٥٦.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٧٧.

(٦) انظر حاشية الشهاب: ٥/٢٨٣.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٥/٥٤٥.

(٨) انظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠٥، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٢٧٥.

ويجوز حذف الواو من (وَلها)...»[1]، والقول نفسه مع أبي البركاتِ بن الأنباري الذي كان معاصراً لأبي القاسم الزمخشري: «(كتاب) مرفوع لأنّه مبتدأ، و(لها) خبره، والجملة في موضع جر لأنّها صفة (قرية). ويجوز حذف هذه الواو من (ولها) في هذا النحو في اختيار الكلام لمكان الضمير»[2]. .ويظهر لي أنّ أبا حيان لم يطلع على ما اطلعنا عليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وعسى أنْ تكرَهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم وعسى أنْ تحبُّوا شيئاً وهو شرٌّ لكم...﴾[3]: الجملة الاسمية من قوله ﴿وهو خيرٌ لكم﴾ وقوله ﴿وهو شرٌّ لكم﴾ في موضع الحال من النكرة، وقيل إنّهما في موضع النعت[4] لـ (شيئاً) على مذهب ابن جني ومكيّ بن أبي طالب والزمخشري وأبي البركات بن الأنباري والبيضاوي كما مر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سيقولون ثَلاثَةٌ رابعُهُم كَلْبُهم ويقولون خَمْسَةٌ سادِسُهم كَلْبُهُم رجماً بالغيبِ ويقولونَ سَبْعَةٌ وثامِنُهُم كَلبهُم...﴾[5]: قوله ﴿وثامِنُهُم كَلْبُهم﴾ في موضع النعت لـ ﴿سَبْعَةٌ﴾ على زيادة الواو في أحد التأويلات[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿أو كالذي مرَّ على قريةٍ وهي خاويةٌ على عروشها﴾[7]: قوله ﴿وهي خاويةٌ على عروشِها﴾ في موضع الحال من

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/٤.
(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٦٥.
(٣) البقرة: ٢١٦.
(٤) انظر: الدر المصون، ورقة: ٧٦٨، البحر المحيط: ٢/١٤٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٣، الكشاف: ١/٣٥٦، تفسير القرطبي: ٣/٣٨ - ٣٩.
(٥) الكهف: ٢٢.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف حروف العطف، الصفحة ٧٩٥.
(٧) البقرة: ٢٥٩.

(قريةٍ)، وهو الظاهر، ويجوز أَنْ يكون في موضع النعت لها على زيادة الواو[1].

(٢) في جـواب الشــرط:

ومن ذلك زيادتها في جواب (لَوْ) ومنه قوله تعالى: ﴿ولو أَنَّهم رضوا ما آتاهُمُ اللهُ ورسولُه وقالوا حَسْبُنا اللهُ سيؤتينا اللهُ مِنْ فضلِهِ ورَسولُهُ..﴾[2]: قوله ﴿وقالوا حسبُنا اللهُ...﴾ جواب الشـرط على زيادة الـواو في أحد التأويلات[3].

ومن ذلك زيادتها في جواب (لمَّا)، ومنه قوله تعالى: ﴿فلمَّا أسلما وتلَّه للجبين وناديناه أنْ يا إبراهيمُ﴾[4]: جواب الشرط إمَّا أنْ يكون قوله ﴿وتَلَّهُ للجبين﴾ أَوْ ﴿وناديْناه﴾ على زيادة الواو في أحد التأويلات[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿فلمَّا ذهبوا به وأجمعوا أنْ يجعلوه في غيابه الجبِّ وأوحينا إليه لَتُنَبِّئَنَّهم بأمرِهم هذا وهم لا يشعرون... قالوا يا أبانا إنَّا ذهبنا نستبق...﴾[6]: جواب الشرط قوله ﴿قالوا يا أبانا إنَّا ذهبنا...﴾، وهو تخريج حسن عند أبي حيان، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون قوله ﴿وأوحينا إليه...﴾ على زيادة الواو عند الكوفيين، لأنَّ الواو تزاد عندهم بعد (لمَّا) و(حتى إذا). ويجوز أنْ يكون الجواب محذوفاً، وهو قول البصريين لأنَّهم لا

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٧٧، الدر المصون ورقة: ٩٢٠، البحر المحيط: ٢/٢٩١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٠٨.

(٢) التوبة: ٥٩.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط، الصفحة: ٦٣٣.

(٤) الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط، الصفحة: ٦٣٣.

(٦) يوسف: ١٥ ـ ١٧.

(٧) انظر البحر المحيط: ٥/٢٨٧.

يجوِّزون زيادة الحروف الناسقة، وتقديره عند الزمخشري[١]: فعلوا به ما فعلوا.

ومن ذلك زيادتها في جواب (إذا)، ومنه قوله تعالى: ﴿حتى إذا فُتِحَتْ يأجوجُ ومأجوجُ وهم مِنْ كلِّ حدْبٍ ينسلونَ واقترب الوَعْدُ الحقُّ فإذا هي شاخصةٌ أبصارُ الذين كفروا يا ويلنا قد كنّا في غفلةٍ مِّنْ هذا..﴾[٢]: جواب الشرط قوله ﴿واقتربَ الوَعْدُ الحقُّ﴾ على زيادة الواو. ويجوز أنْ يكون الجواب قوله ﴿فإذا هي شاخِصَةٌ أبصارُ الذين كفروا...﴾ على أنَّ الفاء زائدة في (إذا) الفجائية لأنَّ (إذا) تسد مسد الفاء، وقيل إن الفاء ليست زائدة على مذهب الزمخشري[٣] وابن عطية[٤]، وهو الظاهر. ويجوز أنْ يكون الجواب محذوفاً أيْ: قالوا يا ويلَنا، وهو قول الزجاج، أو فحينئذ يبحثون.

ومنه قوله تعالى: ﴿وسيقَ الذين اتَّقَوْا ربَّهم إلى الجنَّةِ زُمَراً حتَّى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خَزَنَتُها سلامٌ عليكم...﴾[٥]: جواب الشرط عند البصريين محذوف أيْ: سعدوا، فيكون قوله ﴿وفتحت...﴾ وقوله ﴿وقال لهم...﴾ معطوفين على الجواب المحذوف كما في (مغني اللبيب)[٦]. والجواب عند الكوفيين قوله ﴿وفتحت أبوابها﴾ على زيادة الواو،

---

(١) انظر: الكشاف: ٣٠٦/٢، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٧٢٥/٢، البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٥/٢، تفسير القرطبي: ١٤٢/٩، حاشية الشهاب: ١٦١/٥، البحر المحيط: ٢٨٧/٥. وانظر شاهداً آخر على زيادة الواو بعد (لمّا): يوسف: ٧٠.

(٢) الأنبياء: ٩٦ ـ ٩٧.

(٣) انظر: الكشاف: ٥٨٤/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٣٣٩/٦، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٨٨/٢، تفسير القرطبي: ٣٤٢/١١، معاني القرآن للفراء: ٢١١/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٢٤٨/٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٩٧.

(٥) الزمر: ٧٣.

(٦) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٧٣.

فيكون قولـه ﴿وقالَ لهم..﴾ معطوفاً على الجـواب، ويجوز أنْ يكـون الجواب قوله ﴿وقال لهم...﴾ على زيادة الواو على أنَّ قوله ﴿وفتحت أبوابها..﴾ في موضع الحال، ولعل ما يعزز هذا القول قوله تعالى: ﴿وسيق الـذين كَفَـرُوا إلى جَهَنَّم زُمَرَاً حتى إذا جـاءوها وفُتِحَتْ أبـوابُهـا وقـالَ لهم خَزَنَتُها...﴾[1].

وقيل إن الواو في (وَفُتِحَتْ أبوابها) واو الثمانية لأنَّ الباب المنفتح لهم يجعلها ثمانية، وهو قول ضعيف عند الشهاب[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿إذا السماءُ انشقَّتْ وأَذِنَتْ لربِّها وحُقَّت وإذا الأرْضُ مُدَّت وألقت ما فيها وتخلَّتْ وأَذِنَتْ لِربِّها وحقت يأيُّها الإنسان...﴾[3] الواو في و﴿وأَذِنَتْ...﴾ زائدة في أحد التأويلات[4].

(٣) في الخبـــر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ الذين يُؤْمِنونَ بالغيبِ ويُقيمونَ الصلاةَ... أولئك على هدًى من ربِّهم وأولـئك هم المفلحون﴾[5]: قـوله ﴿والـذين يؤمنون..﴾ يجوز أنْ يكونَ في موضع نصب أَوْ جر أَوْ رفع، فالرفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف أي: هُمُ الذين يُؤْمِنون، ويجوزَ أنْ يكون مبتدأ خبره قوله ﴿أولئك على هدًى مِنْ ربِّهم﴾، أو قوله ﴿وأولئك هم المفلحون﴾ على

---

(١) الزمر: ٧١.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٧/٣٥٣، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١١٤، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٦١، البحر المحيط: ٧/٤٤٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٢٧، الكشاف: ٣/٤١٠، التبيان في تفسير القرآن: ٩/٤٩.

(٣) الإنشقاق: ١ ـ ٦.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الفاء، الصفحة: ٧٨٥. وانظر شاهدين آخرين على زيادة الواو في جواب (اذا): آل عمران: ١٥٢، الانشقاق: ٣ ـ ٥.

(٥) البقرة: ٣ ـ ٥.

زيادة الواو[1]، ولا محوج إلى ادّعاء الزيادة.

ومن ذلك زيادة الواو في خبر (إنّ)، ومنه قوله تعالى ﴿إنَّ الذين كَفَروا ويصدُّونَ عن سبيلِ اللهِ والمسجِدِ الحرام...﴾[2]: قوله ﴿وَيَصُدُّون عَنْ سبيلِ الله...﴾ في موضع الخبر لـ (إنّ) على زيادة الواو في أحد التأويلات[3].

(٤) فيما ظاهره أنّه مفعول له على زيادتها:

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومصدِّقاً لِما بينَ يديَّ من التوراةِ ولأُحِلَّ بعضَ الذي حُرِّمَ عليكم وجئتكم بآية مِنْ ربِّكم فاتَّقوا اللهَ وأطيعونِ﴾[4]: قوله ﴿ولأحل لكم...﴾ في موضع المفعول له على زيادة الواو في أحد التأويلات[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما جَعَلَه اللهُ إلاَّ بشرى لكم وَلِتَطْمَئِنَّ قلوبُكُم به﴾[6]: قوله ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ قلوبكم به﴾ في موضع المفعول له على زيادة الواو[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿فلا تَخْشَوْهم واخْشَوْني ولأُتِمَّ نعمتي عليكم ولعلَّكم تهتدون﴾[8].

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ٧١، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٦ ـ ١٧.
(٢) الحج: ٢٥.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف خبر الأحرف الناسخة، الصفحة: ٢١٧.
(٤) آل عمران: ٥٠.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم، الصفحة: ١١٦٧.
(٦) آل عمران: ١٢٦.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم، الصفحة: ١١٦٧.
(٨) البقرة: ١٥٠، وانظر شواهد أخرى: ١٨٥، ٢٥٩، المائدة: ٥٩، الأنعام: ٧٥، الأنفال: ١٠، ١٧، الصافات: ٦ ـ ٧، فصلت: ١٢.

(٥) في الحـــال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ نَجَّيناكُمْ مِنْ آلِ فرعونَ يسومونَكم سوءَ العـذابِ يُـذَبِّحـونَ أبنـاءكم ويستحيـونَ نسـاءَكُم...﴾[1]: قـولـه ﴿يسومونكم...﴾ في موضع الحال، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون مستأنفاً أوْ خبر مبتدأ محذوف أي: هم يسومونكم.

ويجوز في قوله (يُذَبِّحونَ أبناءكم) أنْ يكون بدلاً من الجملة السابقة وأنْ يكون في موضع الحال الثانية، وأنْ يكون مستأنفاً، أمَّا قوله ﴿ويستحيون نساءكم...﴾ فمعطوف على ﴿يُذَبِّحونَ أبناءكم﴾، وأجاز القرطبي[2] فيه أنْ تكون الواو زائدة، وفيه من الأوجه ما في سابقه.

(٦) في الجملة الاستئنافية الواقعة في جواب سؤال مقدَّر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويقولون ربَّنا آمنا فاكتبنا مَعَ الشَّاهِدينَ وما لنا لا نُؤْمِنَ بـاللهِ وما جاءنا مِنَ الحقِّ...﴾[3]: قوله ﴿وما لنا لا نُؤْمِنُ بالله...﴾ معطوف على مقول القول، وقيل إنَّه مستأنف في جواب سؤالٍ مقدَّر أي: لِمَ آمنتم، وذكر الشهاب[4] أنَّ الجملة الاستئنافية الواقعة جواباً لسؤال مقدَّر لا تقترن بالواو، ولذلك قيل إنَّ الواو زائدة، ونقل عن الأخفش أنَّ الواو تزاد في الجواب المستأنف.

(٧) بعد القـــول:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما

---

(١) البقرة: ٤٩.

(٢) انظر تفسير القرطبي: ٣٨٤/١، وانظر: الدر المصون ورقة: ٢٨٠ ـ ٢٨٥، البحر المحيط: ١٩٣/١، التبيان في إعراب القرآن: ٦١/١، مشكل إعراب القرآن: ٤٦/١، تفسير ابن عطية: ٢٦٥/١.

(٣) المائدة: ٨٣ ـ ٨٤.

(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٢٧٤/٣.

الرحمنُ...﴾[1]: الواو بعد (قالوا) زائدة، ويجوز أنْ تكون عاطفة جملة الاستفهام على أُخرى محذوفة، أي: قالوا أنسجد للرحمن وما الرحمن.

ومنه قوله تعالى: ﴿قالَ فِرعونُ وما ربُّ العالمين﴾[2]، وقوله: ﴿قال وما علمي بما كانوا يعملون﴾[3].

(٨) قبل (لكــن):

ومنه قوله تعالى: ﴿وما كان محمدٌ أبا أحد من رجالِكم ولكنْ رسولَ اللهِ وخاتَمَ النبيين...﴾[4]: الواو قبل (لكن) زائدة في أحد التأويلات[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ما كان حديثاً يُفْتَرى ولكن تصديقَ الذي بين يديه وتفصيلَ كلِّ شيءٍ...﴾[6]، وقوله: ﴿وما كنتَ بجانبِ الطور إذْ نادينا ولكنْ رحمةً مِنْ ربِّك...﴾[7]: القول في هاتين الآيتين مثل سابقتهما[8].

(٩) بعد همزة الاستفهام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَ كلَّما عاهدوا عهداً نبذه فريقٌ منهم بلْ أكثَرُهم لا يُؤْمِنونَ﴾[9]: في الواو بعد همزة الاستفهام أربعة أقول:

أ ــ أنْ تكون زائدة، وهو قل قول الأخفش.

ب ــ أنْ تكون واو عطف مقدمة على همزة الاستفهام.

---

(١) الفرقان: ٦٠.
(٢) الشعراء: ٢٣.
(٣) الشعراء: ١١٢.
(٤) الأحزاب: ٤٠.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) واسمها، الصفحة: ٥٩٩.
(٦) يوسف: ١١١.
(٧) القصص: ٤٦.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) واسمها، الصفحة: ٥٩٩.
(٩) البقرة: ١٠٠.

جـ ـ أنْ تكون (أو) حرف عطف وحركت الواو.

د ـ أنْ تكون الواو عاطفة جملة على جملة محذوفة أي: أكفروا بالآيات وكلّما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم[1].

..*..*..*

زيادة ثـمّ:

ومن ذلك زيادتها في جواب (إذا) ومنه قوله تعالى: ﴿وعلى الثلاثة الذين خُلفوا حتى إذا ضاقت عليهم أنْفُسَهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لا ملجأ مِنَ اللهِ إلاّ إليه ثم تاب عليهم ليتُوبوا...﴾[2]: قوله ﴿ثم تاب عليهم...﴾ جواب الشرط على زيادة (ثمّ)، وهي مسألة تصح على مذهب الكوفيين لأنَّ زيادتها عندهم كزيادة الواو والفاء[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد صَدَقَكُم اللهُ وَعْدَهُ إذْ تَحسُّونهم بإذنِه حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتم من بعد ما أراكم ما تحبون... ثم صرفكم عنهم ليبتليكم...﴾[4]: في جواب (إذا) ثلاثة أقوال:

أ ـ أنْ يكون قوله ﴿وتنازعتم في الأمر..﴾ على زيادة الواو، وهو قول الفراء.

---

(١) انظر التفصيل في هذه المسألة فيما جاء في هذا البحث من حذف المعطوف عليه، الصفحة: ٢٨٦، وانظر: الدر المصون، ورقة: ٤٤٣، تفسير القرطبي، ٣٩/٢، الكشاف: ٣٠٠/١، التبيان في إعراب القرآن: ٩٧/١، البحر المحيط: ٣٢٣/١، تفسير ابن عطية: ٣٦٥/١ ، مشكل إعراب القرآن: ١٥٨/١. وانظر شواهد أُخرى: مريم: ٦٧، فصلت: ١٥، الأحقاف: ٣٣، الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨.

(٢) التوبة: ١١٨.

(٣) انظر حذف جواب الشرط الصفحة: ٦٣٣، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩٣/٨ ـ البرهان في علوم القرآن: ٤٥٢/٢، ٢٦٩/٤، ٤٤١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ١٥٨.

(٤) آل عمران: ١٥٢.

ب ـ أنّ يكون قوله ﴿ثم صرفكم عنهم﴾ على زيادة(ثم)، وهو قول أبي علي الفارسي.

جـ ـ أنْ يكون محذوفاً، وهو الصحيح عند أبي حيّان، والتقدير: انهزمتم أو منعكم نصره، وهو قول سيبويه[1] والخليل[1] والمبرد[2].

زيادة أم:

ذكر ابن فارس[3] وغيره[4] أنَّ أبا زيد قال إنَّ العرب تزيد (أمْ)، وجعل من ذلك قوله ﴿أمْ أنا خيرٌ مِنَ هذا الذي هو مَهينٌ...﴾[5].

ولم أقف في التنزيل من ذلك إلاّ على هذه الآية السابقة.

زيادة الفاء:

ذكر ابن هشام[6] وغيره[7] أنَّ الأخفش يثبت زيادتها في الخبر، مطلقاً، وحكى من ذلك: أخوك فوجد، وقيد الفراء[6] والأعلم[6] وجماعة[6] الجواز بكونِ الخبر أمراً أو نهياً وذكر من مواضع زيادتها زيادتها في جواب (لمّا).

---

(١) انظر: الكتاب :(تحقيق عبد السلام هارون):١٠٣/٣.

(٢) انظر: المقتضب: ٨٠/٢، وانظر: الدر المصون ورقة: ١٤٤٥ البحر المحيط: ٧٩/٣، الكشاف: ٤٧١/١، التبيان في إعراب القرآن: ٣٠١/١، تفسير القرطبي: ٢٣٦/٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٧٣ ـ ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦.

(٣) انظر الصاحبي في فقه اللغة: ١٢٦.

(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٠٥/٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٠.

(٥) الزخرف: ٥٢.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقق مازن المبارك وزميله) ٢١٩.

(٧) انظر: رصف المباني: ٣٨٦، خزانة الأدب: ١٥٢/١، الأزهية في علم الحروف: ٢٥٥، الكتاب (مطبعة بولاق): ٦٧/١، شرح المفصَّل لابن يعيش: ٩٥/٨.

وذكر الهروي[1] أنّ الفاء تكون زائدة للتوكيد في خبر كل شيء يحتاج إلى صلة كقولنا: الذي يقوم فله درهم، وهو قول أبي عمر الجرمي[2]. وكثير من النحويين. وذكر[3] أيضاً أنّهم قد يدخلون الفاء زائدة للتوكيد فيما لا يحتاج إلى صلة.

وبعد فلقد انتهيت في هذا البحث إلى أنّ زيادة الفاء تشيع في التنزيل، ولعل أهمّ مواضع زيادتها ما يلي:

(١) في خبر ما له صلة وغيره.

(٢) فيما ظاهره الجمع بين حرفي عطف.

(٣) في القول المتبوع بما هو مصدر بالفاء:

(٤) في البــدل.

(٥) في (إذا) الفجائية.

(٦) في جواب لمّا.

(٧) في الجملة التي في موضع المفعول لأنّ الفعل معلّق عن العمل.

....**

(١) في خبر ما له صلة وغيره:

ذكر الفراء[4] أنّ دخولها وخروجها واحد في خبر الموصول لشبهه باسم الشرط، وقد مرّ أيضاً أنّه قول أبي عمر الجرمي وكثير من النحويين.

---

(١) انظر الأزهية في علم الحروف: ٢٥٥، وانظر حاشية الشهاب: ١٧٣/٢.
(٢) انظر الأزهية في علم الحروف: ٢٥٦.
(٣) انظر الأزهية في علم الحروف: ٢٥٦.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ١٥٥/٣ ـ ١٥٦.

ومن ذلك زيادتها في خبر (مَنْ) ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جاءه موعِظَةٌ مِنْ ربِّهِ فانتهى فَلَه ما سَلَف وأمرُه إلى اللهِ...﴾[1]: قوله: (فله ما سلف) إمَّا أنْ يكون في موضع جزم على جواب الشرط، وإمَّا أنْ يكون في موضع الخبر على زيادة الفاء على أنَّ (مَنْ) اسم موصول، ويجوز أنْ يكون (مَنْ) في موضع نصب بفعل يفسره الظاهر، ولا محوج إليه[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿بلى من أسلَمَ وَجهَه لله وهو محسن فَلَه أجرُه عندَ ربِّه..﴾[3]:يجوز في (مَنْ) أنْ تكون شرطية وأنْ تكون موصولة، فيكون قوله ﴿فَلَه أجرُه..﴾ إمَّا في موضع الجزم على الجزاء وإمَّا في موضع الخبر لـ (مَنْ) الموصولة على زيادة الفاء[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَه مِنْ أخيهِ شيءٌ فاتِّباعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه بإحسانٍ...﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها[6].

ومن ذلك زيادتها في خبر (ما)، ومنه قوله تعالى: ﴿وما أنفقتم من نفقَة أَوْ نَذَرْتُم مِنْ نَذْرٍ فإنَّ اللهَ يَعْلَمُه...﴾[7]: يجوز في (ما) أنْ تكون موصولة وأنْ تكون شرطية[8].

ومنه قوله: ﴿فما استمتعتم به منهن فَآتوهُنَّ أُجورَهُنَّ فريضة...﴾[9].

---

(1) البقرة: ٢٧٥.

(2) الدر المصون ورقة: ٩٨٨.

(3) البقرة: ١١٢.

(4) انظر: البحر المحيط: ٣٥١/١، الدر المصون، ورقة: ٤٨٤.

(5) البقرة: ١٧٨.

(6) انظر: البحر المحيط: ١٤/٢. وانظر شواهد أُخرى على زيادة الفاء في خبر (مَنْ): البقرة: ١٩٧، المائدة: ٣، ٦٩، طه: ١٠٠، النمل: ٨٩، الزخرف: ٨١ غافر: ٤٠.

(7) البقرة: ٢٧٠.

(8) انظر الدر المصون، ورقة: ٩٦٤.

(9) النساء: ٢٤.

يجوز في (ما) أنْ تكون شرطية، فيكون قوله ﴿فآتوهُنَّ أُجورَهُنَّ﴾ جواب الشرط، ويجوز أنْ تكون موصولة في موضع رفع على الابتداء خبره قوله ﴿فآتوهُنَّ أُجورَهُنَّ﴾ على زيادة الفاء(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿وما أصابَكُم يومَ التقى الجمعانِ فَبإذنِ اللهِ...﴾(٢): (ما) اسم موصول، ودخلت الفاء لشبهه بالشرط، ولكن هذا الشبه تضاءل في هذه الآية الكريمة لأنَّ صلة الموصول ماضية لفظاً ومعنى، والشرط لا يكون إلاَّ في المستقبل، وقيل إنَّ المعنى: وما تبيَّن إصابَتُه إيَّاكم، وعليه فيصح أنْ تكون شرطية(٣).

ومن ذلك زيادتها في خبر(الذين)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَتَبَ على نفسه الرحمةَ لَيَجْمَعَنَّكم إلى يومِ القيامةِ لا ريبَ فيهِ الذين خَسِروا أنْفُسَهُم فهم لا يؤمنون﴾(٤): الظاهر في (الذين خسروا أنفسهم) أنْ يكون مبتدأ خبره (فَهُم لا يؤمنون) على زيادة الفاء. وأجاز الزمخشري أنْ يكون منصوباً على الذم. وأجاز الأخفش أنْ يكون بدلاً من ضمير الخطاب في (ليجمعنكم)، وهو قول مردود عند المبرد(٥) لأنَّ ضمير الخطاب لا يبدل منه إلاَّ بالإحاطة، وهي مسألة تصح على مذهب الكوفيين والأخفش(٦)، ويجوز فيه أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف.

ومنه قوله تعالى: ﴿إلاَّ الذين تابوا وأَصلحوا واعتصموا باللهِ وأخلصوا

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٢١٨/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٣٤٧/١، الدر المصون، ورقة: ١٦٥٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٥٠/١.
(٢) آل عمران: ١٦٦.
(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ١٤٨١، التبيان في إعراب القرآن: ٣٠٧/١.
(٤) الأنعام: ١٢. وانظر الآية: ٢٠.
(٥) انظر البحر المحيط: ٨٣/٤، حاشية الشهاب: ٣٠/٤، الكشاف: ٨/٢.
(٦) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤٣٩/٢.

دينَهم لله فأولئك مَعَ المؤمنين...﴾[1]: (الذين) في موضع نصب على الاستثناء، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره (فأولئك مع المؤمنين) على زيادة الفاء[2].

ومن ذلك زيادتها في خبر (اللاتي)، ومنه قوله تعالى: ﴿واللاتي يأتين الفاحشة من نسائِكُم فاستشهدوا عليهن أربعةً منكم...﴾[3]: يجوز في قوله ﴿واللاتي﴾ أنْ يكون في موضع رفع على الابتداء خبره (فاستشهدوا عليهن..﴾ على زيادة الفاء، ويجوز أنْ يكون الخبر محذوفاً، أيْ: وفيما يُتْلى عليكم اللاتي يأتين الفاحشة[4].

ومن ذلك زيادتها في خبر (اللذان)، ومنه قوله تعالى: ﴿واللذانِ يأتيانِها منكم فآذوهما﴾[5].

ومن ذلك زيادتها في خبر (الذي)، ومنه قوله تعالى: فإنَّهم عدوٌ لي إلاَّ ربَّ العالمين الذي خلقني فهو يهدينِ﴾[6]: الظاهر في (الذي) أنْ يكون نعتاً لـ (ربَّ العالمين)، ويجوز أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر، أي: أعني الذي خلقني، وأنْ يكون في موضع رفع على الابتداء وخبره (فهو يهدين) على زيادة الفاء[7]، وأنْ يكون خبر مبتدأ محذوف.

ومنه قوله تعالى: ﴿ألقيا في جهنَّمَ كلَّ كفَّار عنيد... الذي جَعَل مع

---

(١) النساء: ١٤٦.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٣/٣٨١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٠١، وانظر شاهدين آخرين: البقرة: ٢٧٤، النساء: ٩٧.

(٣) النساء: ١٥.

(٤) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٦٦٩، البحر المحيط: ٣/١٩٥، مشكل إعراب القرآن: ١/١٨٤.

(٥) النساء: ١٦.

(٦) الشعراء: ٧٧ ـ ٧٨.

(٧) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢١٥، التبيان في إعراب القرآن: ٨٩٧.

اللهِ إلهاً آخر فألقياهُ في العذابِ الشديد﴾[1]: الظاهر في (الذي جعل) أنْ يكون بدلاً مِنْ (كل)، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب بفعل مضمر أي: أعني الذي جعل، وأنْ يكون في موضع رفع على الابتداء خبره قوله (فألقِياه..) على زيادة الفاء[2].

ومن ذلك زيادتها في خبر (إنَّ) إذا كان اسمها موصولاً، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا وصدُّوا عن سبيلِ الله ثم ماتوا وهم كفّارٌ فلن يَغْفِرَ اللهُ لهم﴾[3]: قوله ﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لهم﴾ في موضع خبر (إنَّ) على زيادة الفاء[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين قالوا ربُّنا اللهُ ثم استقاموا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾[5]، وقوله: ﴿إنَّ الذين فَتَنوا المؤمنينَ والمؤمناتِ ثم لم يتوبوا فَلَهُم عذابُ جهنَّمَ...﴾[6].

ومن ذلك زيادتها في خبر (إنَّ) إذا كان اسمها موصوفاً باسم موصول، ومنه قوله تعالى: ﴿قل إنَّ المَوت الذي تفرُّون منه فإنَّه ملاقيكم...﴾[7] قوله (فإنَّه ملاقيكم) خبر (إنَّ) على زيادة الفاء[8].

ومن غير الصلة، قوله تعالى: ﴿وما كان ربُّك نسياً ربُّ السمواتِ

---

(١) ق: ٢٤ ـ ٢٦.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٢١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٧/٢، حاشية الشهاب: ٩٠/٨.

(٣) محمد: ٣٤.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣٠٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٦/٢.

(٥) الصافات: ١٣.

(٦) البروج: ١٠، وانظر شاهداً آخر: التين: ٦.

(٧) الجمعة: ٨.

(٨) انظر: الكشاف: ١٠٤/٤، البحر المحيط: ٢٦٧/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٢٢/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٣٨/٢.

والأرضِ وما بينهما فاعْبُدْه...﴾[1]: (ربُّ السمواتِ) خبر مبتدأ محذوف، ويجوز أَنْ يكون بدلاً من (ربُّك)، وهو الظاهر. وأجاز الأخفش أنْ يكون مبتدأ خبره (فاعبده...) على زيادة الفاء[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿الزانيةُ والزاني فاجلِدوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جلدةٍ...﴾[3]: مذهب سيبويه[4] أنْ يكون (الزانيةُ) مبتدإ خبره محذوف أي: فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني على أنَّ قوله ﴿فاجلدوا...﴾ بيان لذلك الحكم. ومذهب الفراء والمبرد والزجاج أنَّ الخبر الجملة الأمرية على زيادة الفاء.

وذهب أبو حيان[5] إلى أنَّ الفاء في جواب أمر مقدَّر، أي: تنبهوا لحكمها فاجلدوهما، ولا محوج إليه.

ومن ذلك زيادتها في الخبر المفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يومٌ عسيرٌ﴾[7]: العامل في (إذا) ما في اسم الإشارة من معنى،و(يومئذ) بدل من (فإذا)، فيكون اسم الإشارة مبتدأ خبره (يومٌ عسير) على حذف مضاف أي: فذلك نقر يوم عسير. ويجوز على مذهب الأخفش أنْ يكون (فإذا) مبتدأ خبره اسم الإشارة على زيادة الفاء[8].

---

(١) مريم: ٦٤ ـ ٦٥.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٧٧/٢، البحر لمحيط: ٢٠٤/٦، حاشية الشهاب: ١٧١/٦، الكشاف: ٥١٧/٢.

(٣) النور: ٢.

(٤) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١٤٣/١.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٤٢٧/٦، وانظر: حاشية الشهاب: ٣٥٣/٦، مشكل إعراب القرآن: ١١٦/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢١٩.

(٦) انظر شواهد أُخرى: الأنفال: ١٤، الفرقان: ٥٩، ص: ٥٧.

(٧) المدثر: ٨ ـ ٩.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٤٩/٢، الكشاف: ١٨١/٤، البحر المحيط: ٣٧٢/٨، مشكل إعراب القرآن: ٤٢٤/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧٣/٢، حاشية الشهاب: ٢٧٣/٨.

(٣) فيما ظاهره الجمع بين حرفي عطف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وعلى اللهِ فَلْيَتوكَّلِ المؤمنون﴾[1] أي: وعلى اللهِ ليتوكَّلِ المؤمنون[2].

(٤) في القول المتبوع بما هو مصدَّر بالفاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال فإنَّها محرَّمَةٌ عليهم...﴾[3] أي: قال إنَّها محرَّمةٌ عليهم[4].

ومنه قوله: ﴿قُلْ فللهِ الحجَّةُ البالِغَةُ فلو شاء لهداكم أجمعين﴾[5] أي: قل للهِ الحجة[4].

(٥) في البـــدل:

ومن ذلك قراءة غير الكوفيين من السبعة: ﴿لا يَحْسَبَنَّ الذين يفرحون بما أَتَوْا ويُحِبُّونَ أنْ يُحْمَدوا بما لم يفعلوا فلا يَحْسَبُنَّهُمْ بمفازةٍ مِنَ العذابِ ولهم عذابٌ أليم﴾[6] بالياء في (يحسبن) و(يَحْسَبُنَّهم): يجوز أنْ يكون قوله ﴿فلا يَحْسَبُنَّهم﴾ بدلاً من الفعل الأول (يَحْسَبَنَّ) في أحَد التأويلات[7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ بفضلِ الله وبرحمتِه فبذلكَ فَلْيَفْرَحوا هو

---

(١) آل عمران: ١٢٢.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه، الصفحة: ٤٠١، وانظر شواهد أُخرى: التوبة: ٥١، يوسف: ٤٧، ابراهيم: ١١، ١٢. طه: ١٣٠، العنكبوت: ٥٦، الزمر: ٦٦، المجادلة: ١٠، التغابن: ١٣.

(٣) المائدة: ٢٦.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه، الصفحة: ٤٠١.

(٥) الأنعام: ١٤٩، وانظر شواهد أُخرى على زيادة الفاء في القول المتبوع بما هو مصدَّر بالفاء: الحجر: ٣٦، طه: ٤٩، ٥١، ٨٥، ٩٥، ٩٧، الأنبياء: ٦١، المؤمنون: ٨٩، الشعراء: ٣١، القصص: ٤٩، ص: ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤، الفتح: ١١، الذاريات: ٣١.

(٦) آل عمران: ١٨٨.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف مفعولي الأفعال الناسخة، الصفحة: ٣٠٦.

خيرٌ مِمَّا يجمعون﴾[1]: ذكر أبو حيان[2] أنَّ العامل في (بفضل الله وبرحمته) فعل محذوف تقديره: لِيَفْرَحوا، ثم عطف الفعل الثاني عليه للتأكيد. وأجاز الزمخشري[3] أنْ يكون التقدير بفضل الله وبرحمته فليعتنوا بذلك فليفرحوا، وأجاز أنْ تكون الفاء في جواب شرط مقدَّر، وأنْ يكون متعلِّقاً بـ (جاءتكم) في قوله: ﴿ياأيُّها الناس قد جاءتكم موعِظَةٌ مِنْ ربِّكم...﴾[4]، وقد ردَّه أبو حيان لطول الفصل، وهو الظاهر عندي على ما فيه من طول الفصل.

وأجاز قوم أنْ تكون الفاء زائدة على أنْ يكون اسم الإشارة بدلاً ممَّا قبله، وقيل إنَّ الفاء كررت للتوكيد[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ألم يعلموا أنَّه مَنْ يُحادِدِ اللهَ ورسولَه فأَنَّ لَه نارَ جهنَّمَ خالداً فيها...﴾[6]: في موضع المصدر المؤول من (أنَّ) الثاني وما في حيزها أقوال أختار منها ما يلي:

أ ــ أنْ يكون بدلاً من المصدر المؤول من (أنَّ) الأولى وما في حيزها، على زيادة الفاء، وفي زيادتها ضعف عند النحويين.

ب ــ أنْ يكون في موضع نصب أو جر بعد حذف لام العلة.

جـ ــ أنْ يكون في موضع رفع على الابتداء على أنَّ الخبر محذوف أي: فله أَنَّ له نارَ جهنَّم، ويجوز أَنْ يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي: فجزاؤه أَنَّ له نار جهنم[7] وهو أقل هذه الأقوال تكلُّفاً.

---

(١) يونس: ٥٨.

(٢) انظر البحر المحيط: ١٧١/٥.

(٣) انظر: الكشاف: ٢٤٢/٢.

(٤) يونس: ٥٧.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٧٨/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٣٩٥/٥، البحر المحيط: ١٧١/٥، حاشية الشهاب: ٤١/٥، الكشاف: ٢٤٢/٢.

(٦) التوبة: ٦٣.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٦٥/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٦٤٩/٢، تفسير القرطبي: =

(٦) في إذا الفجائيـة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإذا هي ثعبانٌ مبين﴾[1]: قيل إنَّ الفاء في (إذا) الفجائية زائدة[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا هي بيضاء للنَّاظرين﴾[3]، وقوله: ﴿فإذا هي تَلْقَفُ ما يأفِكون﴾[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإذا نزل بساحتهم فساءَ صباحُ المُنْذَرين﴾[5]: ذهب البيضاوي[6] إلى أنَّ (فإذا) فجائية، وهي عند ابن هشام[7] وابن مالك[8] مختصة بالجمل، ولا تحتاج إلى جواب وتقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، وهو قول مردود عند أبي حيان[9]، ويجوز أنْ تدخل على الفعل مطلقاً. وذكر الأخفش أنَّها تدخل[9] على الفعل المصحوب بـ (قد) كقول العرب: خرجت فإذا قد قَدِم زيد. والصحيح أنْ يليها الفعل حملاً على هذه الآية.

(٧) في جواب (لمـــا):

ذكر ابن هشام أنَّها تزاد في جواب (لمَّا) خلافاً لابن مالك. وقيل إنَّ

= ١٩٥/٨، مشكل إعراب القرآن: ٣٦٦/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠٢/١، الكشاف: ١٩٩/٢.

(١) الأعراف: ١٠٧.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله المضمر، الصفحة: ٥٤٩.

(٣) الأعراف: ١٠٨.

(٤) الأعراف: ١١٧، وانظر شواهد أُخرى: النحل: ٤، طه: ٢٠، ٦٦، الأنبياء: ١٧، ٩٧، الشعراء: ٣٢، ٣٣، النمل: ٤٥، القصص: ١٨، يس: ٣٧، ٥١، ٥٣، ٧٧، ٨٠، الصافات: ١٩.

(٥) الصافات: ١٧٧.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ١٩٢/٧.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٢٠.

(٨) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٩٤.

(٩) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١٨٢/٣.

من ذلك قوله تعالى: ﴿فلمّا نجّاهم إلى البرِّ فمنهم مُقْتَصِدٌ...﴾[1]: ذكر ابن هشام[2] أنَّ الجواب محذوف أيّ: انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك.

وقيل إنَّ من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ولمّا جاءهم كتابٌ من عندِ اللهِ مُصدِّقٌ لِما مَعهم وكانوا من قبلُ يُستفتحون على الذين كفروا فلمّا جاءهم ما عرفوا كفروا به﴾[3]: قوله ﴿فلمّا جاءهم...﴾ جواب لمّا الأُولى على زيادة الفاء وهو مردود عند ابن هشام[2]، وقيل إنَّ جواب الأُولى محذوف أي: أنكروه. ويجوز أنْ يكون قوله (كفروا به) سادًّا مسد الجوابين لأنَّ الثانية تكرير للأُولى.

(٨) في الجملة التي في موضع المفعول لأنَّ الفعل معلّق عن العمل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل أرَأيْتُم إنْ أهلَكَنِيَ اللهُ ومَنْ مَعيَ أوْ رَحِمَنا فَمَنْ يجيرُ الكافرين مِنْ عذابٍ أليم﴾[4]: ذكر أبو حيان[5] أنَّ جواب الشرط قوله ﴿فَمَنْ يجير الكافرين...﴾؛ وهو الظاهر، وذهب أبو البركات بن الأنباري[6] إلى أنَّ ما عدّه أبو حيان جواباً جوابٌ لـ (أرأيتم) على توهُّم أنَّ معناه: انتبهوا فَمَنْ يجيرُ، فيكون جواب الشرط محذوفاً يدل عليه قوله ﴿أرأيتم﴾، وهو تكلف لا محوج إليه.

وأجاز أبو البركات بن الأنباري[6] أيضاً أنْ تكون الفاء زائدة والجملة الاستفهامية قائمة مقام مفعول (أرأيتم)، وعلى مذهب أبي حيان يكون مفعولا

---

(١) لقمان: ٣٢.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٢٠ ـ ٢٢١.
(٣) البقرة: ٨٩.
(٤) الملك: ٢٨.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٣٠٤/٨.
(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٥٢/٢.

الفعل محذوفين(١).

(٣) زيادة الحروف غير الخافضة وغير العاطفة.

ومن ذلك:

ما:

ذكر ابن هشام(٢) أنَّ (ما) الزائدة نوعان، كافة وغير كافة. فالكافة ثلاثة أنواع: الأوَّل: الكافة عن عمل الرفع، وهي التي تتصل بالأفعال: قل وكثر وطال. والثاني: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ (إنَّ) وأخواتها. والثالث: الكافة عن عمل الجر، وهي التي تتصل بالظروف والحروف الخافضة، فالظروف هي: بعد، بين، حيث، إذْ. والحروف الخافضة هي: ربَّ، الكاف، الباء، مِنْ.

وغير الكافة نوعان: عوض وغير عوض، فالعوض في موضعين: الأوَّل في نحو قولهم: أمَّا أنْت منطلقاً انطلقت، أي: انطلقت لأنْ كنت منطلقاً، والثاني في نحو قولهم: افعل هذا إمَّا لا، أي: إن كنت لا تفعل غيره.

وغير العوض: وهي التي تقع بعد الرافع كقولك: شتان ما زيد وعمرو، وبعد الناصب الرافع كقولنا: ليتما زيداً قائمٌ، والجازم كقوله تعالى: ﴿أينما تكونوا يأتِ بكُمُ اللهُ جميعاً﴾(٣)، والخافض حرفاً كان أو اسماً. ومن الأول قوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ لِنْتَ لهم﴾(٤)، ومن الثاني قوله ﴿أيَّما الأجلين...﴾(٥).

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول به، الصفحة: ٢٥٨.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٠٣ - ٤١٤.
(٣) البقرة: ١٤٨.
(٤) آل عمران: ١٥٩.
(٥) القصص: ٢٨.

وذكر أنّها تُزادُ قبل الخافض كقولنا: ما خلا زيدٍ وما عدا عمروٍ، وأنّها تزاد بعد أداة الشرط جازمة كانت أوْ غير جازمة، ومن زيادتها بعد أداة الشرط الجازمة قوله تعالى: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت﴾[1] ومن زيادتها بعد غير الجازمة قوله تعالى: ﴿حتى إذا ما جاؤها شَهِدَ عليهم سمعُهُم...﴾[2]، وبين المتبوع وتابعه، كقوله تعالى: ﴿مثلاً ما بعوضةً﴾[3].

وذكر المالقي[4] أنّ أنواع (ما) الزائدة تتشعب، ولكنه حصرها في أربعة أقسام:

(١) قسم يكون دخولها فيه كخروجها، وهي التي تقع بعد (إذا) الظرفية كقولنا: إذا ما قمت أكرمتــك.

(٢) قسم يلزم في اللفظ كقولهم: ضربته ضرباً ما، ودققته دقًّا مـا، فـ(ما) زيدت في هذين الموضعين لتصلاح اللفظ، وأفادت معنى يزول بزوالها، فهي كالألف واللام في الذي والتي وغيرهما.

(٣) قسم تكــف فيـه عمل ما تدخل معه، وهـي التي تلحق إنّ وأنّ وكأنّ وليــت ولعل وربَّ وبيــــنَ.

(٤) قسم توطيء فيه لدخول ما تتصل به للدخول على ما لم يكن له دخول عليه، وهي التي تدخل على (إنَّ) وأخواتها للتوطئة لدخولها على الفعل كقولك: إنّما يقوم زيــد.

---

(١) النساء: ٧٨.

(٢) فصلت: ٢٠.

(٣) البقرة: ٢٦.

(٤) انظر رصف المباني / ٣١٥، وانظر الأزهية في علم الحروف: /٨٦، الخصـائص: ٢٨٢/٢، البرهان في علوم القرآن: ٢٤٥/٤، ٧٦/٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١٣١/٨ ـ ١٣٦.

وبعد، فسأحاول في هذا البحث أنْ أتحدَّث عن (ما) الكافية وغير الكافة في التنزيل.

ما الكافة عن العمل:

ولم أقف في التنزيل على موضع لـ (ما) الكافة عن عمل الرفع، وهي تلك المتصلة بالأفعال: قل وكثر وطال.

ولعل أهمَّ المواضع التي جاءت فيها (ما) زائدة كافة عن العمل ما يلي:

(١) الكف عن عمل النصب والرفع.

(٢) الكف عن عمل الجر.

** ** **

(١) الكف عن عمل النصب والرفع:

وتكف عن هذين إذا اتصلت بـ(إنَّ) وأخواتها، وزعم ابن درستويه[١] وبعض الكوفيين[٢] أنَّ (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وفي أنَّ الجملة بعده مفسِّره له ومُخْبَرٌ بها عنه، وذكر ابن هشام[٣] أنَّ هذا القول مردود لأنَّ (ما) لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير (إنَّ) وأخواتها.

وذكر ابن هشام[٣] أيضاً أنَّ جماعة من الأصوليين والبيانيين زعموا أنَّ

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٠٤/، وانظر حاشية الدسوقي على المغني: ٤١٦/١.

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٠٤/، وانظر حاشية الدسوقي على المغني: ٤١٦/١.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/٤٠٦.

(ما) مع (إنَّ) وأخواتها نافية، وقد ردَّه أبو حيان لأنَّ في كون (إنَّ) للاثبات و(ما) للنفي تناقضاً.

ومن اتصال (ما) الكافة بـ(إنَّ) قوله تعالى: ﴿إنَّما نحن مصلحون﴾[1]، وقوله: ﴿حتى يقولا إنَّما نحن فتنةٌ....﴾[2]، وقوله: ﴿إنَّما يأمركم بالسوء والفحشاء....﴾[3].

واتصال (ما) الزائدة بـ(إنَّ) يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة[4].

ومن ذلك اتصالها بـ(أنَّ)، وفي التنزيل من ذلك مواضع قليلة ومنها قوله تعالى: ﴿قل إنَّما أنا بشرٌ مثلُكُم يوحى إليَّ أنَّما إلهُكم إلهٌ واحد...﴾[5].

---

(١) البقرة / ١١١.
(٢) البقرة / ١٠٢.
(٣) البقرة / ١٦٩.
(٤) انظر: البقرة: ١٧٣، ١٨١، آل عمران: ١٧٨، ١٨٥، النساء: ١٠، ١٧، المائدة: ٢٧، ٣٣، ٥٥، ٩٠، ٩١، الأنعام: ١٩، ١٠٩، ١٥٩، الأعراف: ١٣١، ١٨٧، الأنفال: ٢، التوبة: ٣٧، ٤٣، ٥٥، ٦٠، ٦٥، ٨٥، ٩٣، يونس: ٢٠، ٢٣، ٢٤، ١٠٨، هود: ١٢، ٣٣، يوسف: ٨٦، الرعد: ٧، ٣٦، ٤٠، إبراهيم: ٤٢، ٥٢، النحل: ٥١، ٩٢، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١١٥، ١٢٤، الإسراء: ١٥، الكهف: ١١٠، مريم: ١٩، ٣٥، ٨٧٣، ٩٧، طه: ٧٢، ٩٠، ٩٨، الأنبياء: ٤٥، ١٠٧، الحج: ٤٩، النور: ٥١، ٦٢، النمل: ٤٠، ٩١، ٩٢، القصص: ٧٨، العنكبوت: ٦، ١٧، ٢٥، ٥٠، لقمان: ١٢، الأحزاب: ٣٣، ٦٣، سبأ: ٤٦، ٥٠، فاطر: ٦، ١٨، ٢٨، يس: ١١، ٨٢، ص: ٦٥، ٧٠، الزمر: ٩، ١٠، ٤١، ٤٩، غافر: ٣٩، ٦٨، فصلت: ٦، الشورى: ٤٢، الأحقاف: ٢٣، محمد: ٣٧، ٣٨، الفتح: ١٠، الحجرات: ١٠، ١٥، المجادلة: ١٠، الممتحنة: ٩، التغابن: ١٢، ١٥، التحريم: ٧، الملك: ٢٦، الجن: ٢٠، الإنسان: ٩، النازعات: ١٣، ٤٥، الغاشية: ٢١.
(٥) الكهف / ١١٠، وانظر شواهد أخرى: المائدة: ٤٩، المؤمنون: ٥، ١١٥، القصص: ٥٠، ص: ٢٤، الحديد: ٢٠.

ومن ذلك اتصالها بـ(كأنّ)، وفي التنزيل من ذلك مواضع قليلة، ومنها قوله تعالى: ﴿فكأنّما قتل النّاسَ جميعاً...﴾[1].

(٢) الكف عن عمل الجر:

وهي التي تكف الحروف الخافضة عن العمل في المجرور وتكف الظروف عن العمل في المضاف إليه.

أ ـ (ما) الزائدة الكافة حروف الجر عن العمل في المجرور:

ومن هذه الحروف (ربَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ربما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾[2]: (ما) في (ربما) كافة لها عن العمل، ويجوز أنْ تكون نكرة موصوفة وما بعدها في موضع النعت، أي: ربَّ شيءٍ يودُّه الذين كفروا، وفي الكلام حذف العائد المنصوب[3].

ومنها الكاف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم آمِنوا كما آمَنَ النّاسُ قالوا أَنُؤْمِنُ كما آمَنَ السفهاءُ...﴾[4]: في (ما) في (كما) قولان:

أ ـ أنْ تكون زائدة كافة للكاف عن العمل، والكاف المكفوفة بـ(ما) تدخل على الجملة وتكون لتشبيه مضمون الجملة بمضمون جملة أُخرى. وذكر صاحب (خزانة الأدب)[5]، أنَّ (ما) اللاحقة للكاف عند البصريين على ثلاثة أقسام على خلاف فيها: المصدرية والموصولة والكافة.

---

(١) المـائدة: ٣٢، وانظر شواهد أخرى: يونس: ٢٧، الحج: ٣١.
(٢) الحجـر / ٢.
(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤٠٧ ـ ٤٠٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٧٦، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٦٣، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٣١٤، تفسير القرطبي: ١٠/١، البحر المحيط: ٥/٤٤٤، حاشية الشهاب: ٥/٢٨٣.
(٤) البقـرة / ١٣.
(٥) انظـر خزانة الأدب: ١ / ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

وقيل إنَّ (ما) الكافة زيدت مع الكاف ليصلح وقوع الفعل بعد الكاف لأنَّها لا تدخل على الفعل. وذكر ابن هشام[1] أنَّ الكاف لا تُكَفُّ بـ(ما) عن العمل عند القاضي كمال الدين علي بن مسعود الفرحان صاحب (المستوفي)، وذكر أنَّ ذلك مردود بالشواهد.

وذكر الرضي[2] أنَّه قد شذ إعمال الكاف مع (ما).

وذكر الشهاب أنَّ الرضي ذهب إلى أنَّ الكاف المكفوفة لا متعلق لها، وهو خلاف الظاهر عند الشهاب[3]. وذهب الأخفش[4] وابن عصفور[4] إلى أنَّ كاف التشبيه لا متعلق لها، فهي لا متعلق لها في قولنا: زيد كعمرٍو، وذكر ابن هشام[4] أنَّ الحق في جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه أنَّها تدل على الاستقرار.

وذهب أبو القاسم الزمخشري[5]، في قوله تعالى: ﴿كما بَدَأْنا أوَّل خَلْقٍ نُعيدُه﴾[6]، إلى أنَّ الكاف المكفوفة تتعلق بفعل محذوف يفسره (نعيده).

ب ـ أنْ تكون مصدريَّة والتقدير: فإيمان الناس، فيكون المصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيِّزها في موضع جر بالكاف، وهو اختيار أبي حيان[7]، والمصدرية عنده يجب أنْ تكون صلتها مصدرَّة بفعل ماضٍ

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١/١٧٨.
(٢) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٣٢.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ٢٧٨.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٥٧٧ ـ ٥٧٨.
(٥) انظر: الكشاف: ١ / ٥٨٥.
(٦) الأنبياء / ١٠٤.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٣٤٣، وانظر: خزانة الأدب: ٤/٢٧٨ ـ ٢٧٩، الأزهية في علم الحروف: ٧٤، ٩٠، أمالي ابن الشجري: ٢/٢٣٥، حاشية الشهاب: ٦/٢٧٨، المقتضب: ٢/٥٤ ـ ٥٥، الكشاف: ٢/٥٨٥.

متصرف أَوْ مضارع، ولا توصل بالاسمية إلّا شذوذاً، وذكر أنَّه ينبغي ألّا تجعل كافة إلّا في المواضع التي يصعب فيها تقديرها مصدريّة.

ومنه قوله تعالى: ﴿فلا تَكُ في مِرْيَةٍ ممَّا يَعْبُدُ هؤلاءِ ما يعبدون إلّا كما يعبدُ آباؤهم مِنْ قبلُ...﴾[1]، وقوله: ﴿ويُتِمُّ نعمَتَه عليك وعلى آلِ يعقوبَ كما أتَمَّها على أبويك مِنْ قبل...﴾[2].

ب ـ ما الزائدة الكافة الظروف عن العمل في المضاف إليه.

ومن ذلك الظرف (بعد)، ومنه قوله تعالى: ﴿ولَئِنِ اتَّبَعْتَ أهواءَهم مِنْ بعد ما جاءكَ مِنَ العِلم...﴾[3]: (ما) مصدرية، وهو الظاهر عند ابن هشام[4] لأنَّ فيه إبقاءَ (بعد) على أصلها من الإضافة، ولأنَّها لو لم تكن مضافة لنونت، وقيل إنَّ (ما) زائدة، والأوَّل أظهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿فإنْ زللتم مِنْ بعدِ ما جاءَتْكُم البيِّناتُ فاعلموا أنَّ الله عزيزٌ حكيمٌ﴾[5]، وقوله: ﴿وَمَنْ يبدِّلْ نعمةَ اللهِ مِنْ بعدِ ما جاءَتْهُ فإنَّ اللهَ شديدُ العقابِ﴾[6].

ومن ذلك (حيث)، ومنه قوله تعالى: ﴿وحيثُما كُنْتُم فَوَلُّوا وجوهَكُم شَطْرَهُ...﴾[7]: ذكر ابن هشام[8] أنَّ (حيثُ) و(إذْ) إذا اتصلت بهما (ما)

---

(١) هـــود / ١٠٩.
(٢) يوسف / ٦، وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ٢٠، ٩٤، ١١٠، ١٣٣، الأعراف: ٢٧، ٢٩، ٣٧، ١٣٨، الأنفال: ٥، التوبة: ٣٦.
(٣) البقــرة / ١٤٥.
(٤) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/ ٤١٠.
(٥) البقــرة / ٢٠٩.
(٦) البقــرة: ٢١١، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢١٣، ٢٥٣، التوبة/١١٧، الشعراء: ٢٢٧، البينة: ٣.
(٧) البقــرة / ١٤٤، وانظر الآية / ١٥٠.
(٨) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤١٠.

الكافة تكفهما عن العمل فيضمَّنان معنى (إنْ) الشرطية، فيجزمان فعلين.

ما غير الكافة عن العمل:

وهي أكثر شيوعاً في التنزيل من (ما) الكافة، ولعل أهمَّ المواضع التي جاءت فيها زائدة ما يلي:

(١) بعد الظروف.

(٢) بعد أدوات الشرط.

(٣) بعد حروف الجر.

(٤) بين حرف العطف والمعطوف.

(٥) بين اللام الفارقة وخبر (إنّ) المخففة.

(٦) بين التابع ومتبوعه.

(٧) بين المبتدأ والخبر.

(٨) في (ماذا).

(٩) في (لمّا).

(١٠) بين الفعل ومفعوله.

(١١) بين اللام الموطئة للقسم وفعله.

(١٢) بين المضاف والمضاف إليه.

** ** **

(١) بعد الظروف:

ومن ذلك زيادتها بعد (قليلاً)، ومنه قوله تعالى: ﴿بل لَعَنَهُمُ اللهُ فقليلاً

ما يؤمنون﴾[١]، أي: قليلاً يؤمنـــون[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿كانوا قليلاً مِنَ الليلِ ما يَهْجَعونَ﴾[٣]: (قليلاً) نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف و(يهجعون) في موضع الخبر لـ(كان)، وما زائدة. ويجوز أنْ تكون مصدرية والمصدر المؤول منها ومِمَّا في حيزها في موضع رفع على البدل من اسم (كان) على أنَّ الخبر (قليلاً)، ويجوز أنْ يكون المصدر المؤوَّل فاعلاً لـ(قليلاً)، وهو الظاهر، ومنع النحويون أنْ يكون (قليلا) معمولاً لـ(يَهْجَعون) لأنَّ فيه تقديم الصلة على الموصول.

ويجوز أنْ تكون (ما) نافية على أنَّ (قليلاً) خبر (كان)، ولا يصح أنْ يكون الخبر (ما) النافية ومنفيها و(قليلاً) معمولاً لـ(يهجعون) لأن فيه تقديم معمول العامل المنفي، وهي مسألة تصح عند البصريين في الشعر كما في (البحر المحيط)[٤].

ويجوز أنْ تكون (ما) موصولة والعائد محذوف أي: يهجعون فيه، وفيه خروج على الأَصل النحوي لأنَّ الموصول غير مجرور بالخافض الذي جر العائد.

ومن ذلـك قـولـه تعـالى: ﴿ولاَ تتَّبِعوا مِنْ دونِـهِ أَوليـاءَ قليلاً ما تَذَكَّرونَ﴾[٥].

---

(١) البقـــرة / ٨٨.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة / ٥٠٢.

(٣) الذاريـــات / ١٧.

(٤) انظـر: ٨ / ١٣٥، وانظر: معاني القرآن للفراء: ٨٤/٣، الكشاف: ١٦/٤، تفسير القـرطبي: ٣٦/١٧، مشكل إعـراب القـرآن: ٣٢٢/٢ـ ٣٢٣، التبيـان في إعراب القرآن: ١١٧٩/٢، حاشية الشهاب: ٩٦/٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٩٠/٢.

(٥) الأعراف / ٣.

القول فيها[1] مثل قوله: ﴿فقليلاً ما يؤمنون﴾[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وجعلنا لكم فيها معايشَ قليلاً ما تَشْكُرونَ﴾[3].

ومن ذلك زيادتها بعد (قبل) المقطوعة عن الإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿قال كبيرُهم أَلَمْ تعلموا أَنَّ أباكم قد أخذ عليكم موثقاً من الله ومِنْ قَبْلُ ما فَرَّطْتُم في يوسُفَ. . . .﴾[4]: يجوز في (ما) أَنْ تكون زائدة على أَنَّ (مِنْ قَبْلُ) متعلق بـ(فَرَّطتم)، وهو أظهر ما في هذه المسألة وأَوْجهها عند أبي حيان[5].

ويجوز أَنْ تكون مصدرية، وفي موضع المصدر المؤول منها ومما في حيزها قولان:

(أ) أَنْ يكونَ في موضع رفع على الابتداء وخبره الظرف (مِنْ قبلُ)، وهو قول الزمخشري وابن عطية والفراء، وذكر أبو حيان[5] وأبو البقاء[6] أَنَّ الغاياتِ من الظروفِ إذا بنيت لا تقع أخباراً أَوْ صلات أو أحوالاً أَوْ صفات، وهو قول سيبويه والمبرد، فلا يصح أَنْ يقال: السفرُ بعدُ، وذكر السمين الحلبي أَنَّ ذلك ممتنع لعدم الفائدة، وسبب ذلك عدم العلم بالمضاف إليه المحذوف، وردَّ هذا القول بأَنَّ حذف المضاف إليه في الغايات مشروط بقيام القرينة على تعيينه، وهو قول الرضي[7].

(1) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٢٦٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٩٠، حاشية الشهاب: ٤/ ١٤٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٣٥٤، الكشاف: ٢/ ٦٦، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٠٣ ـ ٣٠٣.

(2) البقـــرة / ٨٨.

(3) الأعراف / ١٠، وانظر شواهد أُخرى: المؤمنون: ٧٨، النمــل: ٦٢، السجدة: ٩، غافــر: ٥٨، الملك: ٢٣، الحاقــة: ٤١ ـ ٤٢.

(4) يوســـف / ٨٠.

(5) انظــر البحر المحيط: ٥ / ٣٣٦.

(6) انظــر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٤٢.

(7) انظر: حاشية الشهاب: ٥ / ١٩٩، وانظر شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠١.

وذكر الشهاب[1] أنها مسألة غير متفق عليها، إذ أجاز الإمام المرزوقي أنْ تقع أخباراً وأحوالاً، ونقل هذا الإعراب عن الرماني وغيــره.

ب ــ أنْ يكون في موضع نصب عطفاً على المصدر المؤول من (أنَّ) وما في حيزها، وهو قول الزمخشري[2] وابن عطية[3]، ويؤخذ عليه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجار والمجرور، وهي مسألة لا تجوز عند أبي علي الفارسي[3] إلَّا في ضرورة الشعـر.

(٢) بعــد أدوات الشرط:

وتزاد (ما) بعد أدوات الشرط العاملة وغير العاملــة، ومن زيادتها بعد أدوات الشرط العاملة زيادتها بعد (إنْ)، ومن ذلك قـوله تـعـالى: ﴿وإمَّا ينـزَغَنَّك مِنَ الشيـطان نَزْغٌ فـاستعـذْ بـالله...﴾[4]: :(مـا) في (وإمَّـا) زائــــدة[5].

ومنـه قـولــه تعــالى: ﴿فَــإمَّا تَثْقَفَنَّهم في الحــرب فَشَـرِّدْ بهم مَنْ خَلْفَهُم...﴾[6]، وقوله: ﴿وإمَّا تَخَافَنَّ من قومٍ خيانةً فانبِـذْ إليهم على سواء...﴾[7].

ومن ذلك زيادتها بعد (أيْنَ)، ومنه قوله تعالى:﴿فَأَيْنما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٥ / ١٩٩.
(٢) انظر: الكشاف : ٢ / ٣٣٧.
(٣) انظر: البحر المحيط : ٥ / ٣٣٦، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٥٣، التبيان في تفسير القرآن: ٦/١٧٩، تفسير القرطبي ٩/٢٤٢، البيان في غريب إعراب القـرآن: ٢/٤٣، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٧ - ٤٣٨ ، وانظر شرح المفصَّل لابن يعيش: ٤/٨٨.
(٤) الأعــراف / ٢٠٠.
(٥) انظر: رصف المباني / ٣١٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/٤١١.
(٦) الأنفــال / ٥٧.
(٧) الأنفال / ٥٨، وانظر شواهد أخرى: يونس: ٤٦، الرعــد: ٤٠، الإسراء: ٢٣، ٢٨، مريم: ٢٦، ١٢٣، المؤمنــون: ٩٣، غافــر: ٧٧، الزخرف: ٤١، الإنســان: ٣.

الله...﴾[1]: (أَيْنَ) اسم شرط بمعنى (إنْ) و(ما) مزيدة عليه[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿أينما تكونوا يُدْرِكْكُمُ الموتُ...﴾[3]، وقوله: ﴿أينما تكونوا يأتِ بكم الله جميعاً...﴾[4].

ومن ذلك زيادتها بعد (أي)، ومنه قوله تعالى: ﴿قال ذلك بيني وبينك أيّما الأجلين قضيتُ فلا عدوانَ عليَّ....﴾[5]: (ما) في (أيّما) زائدة، وذهب ابن كيسان[6] إلى أنّها نكرة في محل جر بالإضافة و(الأجلين) بدل منها، وعلّل مكي بن أبي طالب[6]، ذلك بأنّه كان يتلطف في أنْ لا يجعل شيئاً زائداً في القرآن، ويخرّجُ ما عدّ زائداً على وجوه أُخرى مِنَ التأويل تبعده عن الزيادة.

ومنه قوله تعالى: ﴿أيًّا ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى﴾[7] (أيا) اسم شرط و(ما) زائدة للتوكيد، ويجوز أنْ تكون شرطية أيضاً، فتكون المسألة من باب دخول شرط على شرط على وجه الشذوذ عند أبي حيان[8] وغيره.

---

(1) البقرة / ١١٥.

(2) انظر: الدر المصون، ورقة/٤٩٠، شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٢/٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/٤١١.

(3) النساء / ٧٨.

(4) البقرة / ١٤٨، وانظر شواهد أُخرى: آل عمران:١١٢، النحل:٧٦، مريم:٣١، الأحزاب:٦١.

(5) القصص / ٢٨.

(6) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢ / ١٥٩، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣١/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٨٧، ٤١٢، البحر المحيط: ١١٥/٧، معاني القرآن للفراء: ٣٠٥/٢، التبيان في إعراب القرآن:١١٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١٣١/٨.

(7) الإسراء / ١١٠.

(8) انظر: البحر المحيط : ٦ / ٩٠، حاشية الشهاب: ٧٠/٦، الكشاف: ٤٧٠/٢، التبيان في إعراب القرآن:٨٣٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن:٩٨/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤١١.

ومن زيادتها بعد أدوات الشرط غير الجازمة زيادتها بعد (إذا) ومنه قوله تعالى: ﴿فأمّا الإنسانُ إذا ما ابتلاهُ ربُّه فأَكْرَمَه ونعَّمَه فيقول ربِّي أكْرَمنِ﴾[1]: الظاهر في (ما) بعد (إذا) أنْ تكون زائدة، وأجاز ابن خَالَوَيْهِ[2] أنْ تكون شرطية على أنَّ الجواب (فيقول) أي: فهو يقول، ولا يصح ذلك إلاّ على كون (إذا) ظرفاً معمولاً لمحذوف لأنَّ ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله ولا بدَّ أيضاً من تقدير الفاء في جواب (فأما)، وهــو تكلـف بعيد.

ومنه قوله تعالى: ﴿وأمّا إذا ما ابتـلاهُ فَقَدَرَ عليه رِزْقَهُ فيقـولُ ربِّي أهانَنِ﴾[3]: القول فيها مثل سابقتها.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا ما أُنزِلَتْ سورةٌ فمنهم مَنْ يقولُ أيُّكم زَادتْه هذه إيمانــاً...﴾[4].

(٣) بعــد حـــروف الجــر:

ومن ذلك زيادتها بعد الباء، ومنه قوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ مِنَ اللهِ لنتَ لهم...﴾[5]: يجوز في (ما) في (فبما) أنْ تكون زائدة للتوكيد وأنْ تكون نكرة تامة على أنَّ (رحمةٍ) بدل منها، وهو الظاهــر.

وأجاز بعض النحويين أنْ تكون استفهامية للتعجب على أنَّ (رحمةٍ) بدل منها لأنَّ (ما) لا تضاف إلى ما بعدها، وهو قول الرازي[6]، وهو خطأ عند أبي حيان[6]، من وجهين، الأوَّل أنَّها لا تضاف إلى ما بعدها، والثاني

---

(١) الفجر / ١٥.

(٢) انظر إعراب ثلاثين سورة / ٧٩، وانظر تفسير القرطبي: ٢/٥١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/٤١٣.

(٣) الفجــر / ١٦.

(٤) التوبــة / ١٢٤، وانظر شواهد أخرى: المائدة: ٩٣، يونس: ٥١، مريم: ٦٦، الأنبياء: ٤٥، فصلت: ٢٠، الشورى: ٣٧.

(٥) آل عمــران / ١٥٩.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣ / ٩٧ - ٩٨.

أنّه إذا كان قوله (رحمةٍ) بدلاً منها فلا بدَّ من إعادة همزة الاستفهام في البدل[1] لأنَّ المبدل من اسم شرط أو اسم استفهام يقترن بأداته كقولنا: ما تقرأْ إنْ نحواً وإنْ فقهاً اقرأه، وقولنا: كيف زيد أصحيح أم سقيم؟[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فبما نقضِهم ميثاقَهم وكُفْرِهم بآياتِ اللهِ وقتلِهِمُ الأنبياءَ بغيرِ حق...﴾[3]: القول فيها مثل سابقتها.

ومنه قوله تعالى: ﴿فبما نقضِهِم ميثاقَهم لَعَنَّاهم....﴾[4].

ومن ذلك زيادتها بعد (عَنْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿قال عمَّا قليل لَيُصْبِحُنَّ نادمين﴾[5]: (ما) في (عمَّا) زائدة، وأجاز أبو البقاء[6] أنْ تكون نكرة بمعنى شيء على أنَّ (قليل) بدل منها.

ومنْ ذلك زيادتها بعد (مِنْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ومِمَّا خطيئاتِهِم أُغْرِقوا فَأُدْخِلوا ناراً فلم يجدوا لهم من دونِ اللهِ أنصاراً﴾[7]: (ما) زائدة بعد (من) التي للسبب[8].

---

(١) انظر في هذه المسألة: الدر المصون، ورقة/١٤٦٨، البحر المحيط: ٣/٩٧ تفسير القرطبي: ٤/٢٤٨، معاني القرآن للزجاج: ١/٤٩٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٢٩.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٢٢٠.

(٣) النساء / ١٥٥.

(٤) المائدة / ١٣.

(٥) المؤمنون/ ٤٠.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٦٥٥، وانظر حاشية الشهاب: ٦/٣٣٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /١٧٩، ١٩٧، ٤١١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٨٥، البحر المحيط: ٦/٤٠٦، الكشاف: ٣/٣٢.

(٧) نوح / ٢٥.

(٨) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤١١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٤٢، حاشية الشهاب: ٨/٢٥٣، تفسير القرطبي: ١٨/٣١٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤١٢، الكشاف: ٤/١٦٤، معاني القرآن للفراء: ٣/١٨٩.

(٤) بيـــن حـــرف العطـف والمعطوف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أَنزَلْنا على قومِهِ مِنْ بعدِه من جندٍ من السماءِ وما كُنَّا مُنْزِلين﴾[١]: ذكر مكي بن أبي طالب[٢]، أنَّ (ما) الثانية عند أكثر النحويين زائدة، وهو قول ليس صحيحاً عند أبي حيان[٣].

ويجوز أنْ تكون نافية، وهو الظاهر عند أبي حيَّان[٣]، وعندي لأنَّ المعنى قريب من ﴿وما أَنزَلْنا على قومه﴾. وأجاز ابن عطية[٣]، أنْ تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي) معطوفاً على (مِن جندٍ)، وقد ردَّه أبو حيَّان لأنَّه لا يصح عطف المعرفة على النكرة المجرورة بـ (مِنْ) الزائدة[٤].

(٥) بين الــلام الفارقة وخبــر (إنْ) المخفَّفة:

ومن ذلك قراءة أبي عمرو من السبعة: ﴿وإنْ كُلٌّ لَما جميعٌ لدينا مُحْضَــرون﴾[٥] بتخفيف (إنْ) و(لمـا) على أنَّ (مـا) زائـدة، وهــو قــول البصريين، واللام عند الكوفيين بمعنى (إلَّا) و(ما) زائدة)، على أنَّ (إنْ) نافيـــة[٦].

ومنه قراءة الجمهور: «وإنَّ كلُّ ذلك لَمَا متاعُ الحياةِ الدُّنيـا...»[٧]، بتخفيف ميم (لَما) على إنَّ (ما) زائدة واللام هي الفارقة، فيكون قولـه

---

(١) يــس / ٢٨.
(٢) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٢٢٤.
(٣) أنظر: البحر المحيط ٧ / ٣٣١.
(٤) انظر: البيان في غـريب إعراب القـرآن: ٢ / ٢٩٤، التبيان في إعـراب القرآن: ١٠٨٠/٢..
(٥) يس / ٣٢.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٧ / ٣٣٤، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٨١/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٤١٦/٨ ـ ٤١٧، مشكل إعـراب القرآن: ٢٢٧/٢، البيـان في غريب إعـراب القرآن: ٢٩٤/٢ ـ ٢٩٥، تفسير القرطبي: ٢٥/١٥، معاني القرآن للفراء: ٣٦٧/٢.
(٧) الزخـــرف / ٣٥.

﴿متاعُ الحياةِ الدنيا﴾ خبر المبتدأ (كلٌ). ويجوز أنْ تكون (ما) اسماً موصولاً حذف صدر صلته أي: لَما هو متاع[1].

ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿إنّ كلُّ نفسٍ لَمَا عليها حافظ﴾[2]، بتخفيف ميم (لَما): القول فيها مثل سابقتها[3].

(٦) بيـــن التابــع ومتبوعـــه:

ومن ذلك زيادتها بين الموصوف وصفته، ومنه قوله تعالى: ﴿جُنْدٌ ما هنالِكَ مهزومٌ من الأحزابِ﴾[4]: (جند) مبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لأنّها موصوفة بالظرف (هنالك) على أنّ (ما) زائدة، والخبر (مهزوم) ويجوز أنْ يكون (هنالك) ظرفاً لـــ(مهزومٌ) على أنّ (جند) خبر مبتدأ محذوف أي: هم جندٌ، فيكون (مهزومٌ) نعتاً للخبر[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدرٍ ما يشاء إنَّه بعباده خبيرٌ بصير﴾[6]: (ما) اسم موصول في موضع نصب على المفعول به لـــ(يُنَزِّلُ)، وقيل إنَّه مفعول به لفعل محذوف أي: يَقَدِّرُ ما يشاء ولا محـــوج إليه. ويجوز أنْ

---

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٥٣، مشكل إعراب القرآن: ٢٨٣/٢، البحر المحيط: ١٥/٨، حاشية الشهاب: ٤٤٢/٧، حجة القراءات: /٦٥٠.

(٢) الطـــلاق / ٤.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٨ / ٣٤٦، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٨١/٢، البحر المحيط: ٤٥٤/٨، الكشـاف: ٢٤١/٤، معـاني القـرآن للفـراء: ٢٥٥/٣، مشكـل إعـراب القرآن: ٤٦٩/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٠٧/٢، حجة القراءات: /٥٧٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٤، ٣٧، ٣٠٥، ٣٧٠.

(٤) ص / ١١.

(٥) انـظر: معاني القـرآن للفراء: ٣٩٩/٢، البحـر المحيط: ٣٨٦/٧، حاشيـة: الشهـاب: ٣٠٠/٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٩٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣١٣/٢، تفسير القرطبي: ١٤٨٥، الكشاف: ٣٦٢/٣، التبيان في تفسير القرآن: ٥٠٠/٨ مشكل إعراب القرآن: ٢٤٨/٢.

(٦) الشورى / ٢٧.

تكون (ما) زائدة بين الموصوف وصفته على أنّ العائد إلى الموصوف محذوف[1].

ومن ذلك قراءة عمرو بن عبيد وغيره الشاذة: «قل أعوذُ بربِّ الفَلَقِ من شرٍّ ما خَلَق»[2]، بتنوين (شرٍّ)، والقراءة محمولة عند المعتزلة الذين يذهبون إلى أنّ الله لم يخلق الشرّ على أنّ (ما) نافية. والظاهر في هذه القراءة أنْ يكون (ما خلق) بدلاً مِنْ (مِنْ شرٍّ) على حذف مضاف أي: من شرٍّ من شرِّ ما خلق. وأجاز أبو البقاء[3]، أنْ تكون (ما) زائدة على أنّ الجملة الفعلية من قوله (خَلَقَ) في موضع النعت لـ(شرٍّ) والعائد محذوف.

ومن ذلك زيادتها بين المبدل منه والبدل، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الله لا يستحيي أنْ يضربَ مثلاً ما بعوضةً فما فَوقها...﴾[4]: ذكر الزجاج[5] أنّ (ما) حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين فتكون (بعوضةً) بدلاً من (مثلاً). ويجوز أنْ تكون (ما) صفة لـ(مثلاً) أو بَدلاً منه فتكون (بعوضةً) عطف بيان على (ما)، ويجوز أنْ تكون نكرةً موصوفةً صفتها (بعوضةً)[6].

ومن ذلك زيادتها بين التوكيد والمؤكَّد، ومنه قراءة عيسى بن عمر

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٤٢١.

(٢) الفلق / ١ ـ ٢.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٣١٠/٢، وانظر: البحر المحيط: ٥٣٠/٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٤٨/٢، مشكل إعراب القرآن: ٥١١/٢، الكشاف: ٣٠٠/٤، تفسير القرطبي: ٢٥٤/٢٠، التبيان في تفسير القرآن: ٤٤٣/١٠.
وانظر شاهداً آخر: الانفطار / ٣.

(٤) البقـرة / ٢٦.

(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٧٠.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٣/١، الدر المصون ورقة/١٧٨، الكشاف: ٢٦٤/١، البحر المحيط: ١٢٢/١، حاشية الشهاب: ٨٨/٢، تفسير ابن عطية: ٢٠٤/١، تفسير القرطبي: ٢٤٣/١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/٤١٣.

الشاذة: «القارِعَةَ ما القارِعَةَ»[١] بنصب (القارِعَةَ) في الموضعين بفعل مضمر على أنَّ (القارِعةَ) الثانية توكيد لفظي و(ما) زائدة، أي: اذكروا القارعةَ القارعةَ[٢].

(٧) بيـــن المبتدأ والخبـــر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إلاَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ وقليلٌ ما هم﴾[٣]، (ما) زائدة بين (قليل) الخبـر و(هم) المبتدأ[٤].

(٨) فـــي (مـــاذا)

ومنه قوله تعالى: ﴿فيقولون ماذا أرادَ اللهُ بهذا مثلاً...﴾[٥].

(٩) فـي (لمَّـــا)

قيل إنَّ (لمَّا) مركبة من (لَمْ) و(ما) الزائدة، وهو تكلف لا محـوج إليـه. وفي (لمَّا) كلام مبسوط في مظانـــه[٦].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولمَّا يأتِكُم مثَلُ الذين خلَوْا مِنْ قبلِكُم﴾[٧]، وقوله: ﴿ولمَّا يَدْخُلِ الإيمانُ في قلوبِكم﴾[٨].

---

(١) القارعة / ١ ـ ٢.
(٢) انظر البحر المحيط: ٨ / ٥٠٦.
(٣) ص / ٢٤.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٩٩، تفسير القرطبي: ١٥ / ١٧٨، حاشية الشهاب: ٣٠٦/٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣١٤/٢.
(٥) البقـرة / ١٦، وانظر ما في هذا البحث من زيادة الأسماء، الصفحة/ ١٤٢٤.
(٦) انظر: تفسير القرطبي: ١٥٢/١٥، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣١٣/٤، رصف المباني/٧٨١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٦٧ ـ ٣٦٩.
(٧) البقــرة / ٢١٤.
(٨) الحجــرات / ١٤.

(١٠) بيـــن الفعـــل ومفعوله:

ومن ذلك قراءة ابن مسعود الشاذة: «وحَبِطَ ما صنعوا فيها وباطلاً ما كانوا يعملون»[١]، بنصب (وباطلاً) على أنّه مفعول به لـ(يعمَلون) و(ما) زائدة، والقراءة تعزِّز إجازة تقديم معمول خبر (كان) عليها.

وأجاز قوم أنْ تكون (ما) صفة لــ(باطلاً). وأجاز الزمخشري[٢] أنّ ينتصب (وباطلاً) على المصدر على أنّ (ما) فاعل في غير استفهام أو نفي، وهو أظهر من زيادتها.

ومن ذلك قراءة من قرأ فيما ذكره أبو البركات بن الأنباري[٣]: «قلتم ما نَدْري ما الساعةَ....»[٤]، بنصب (الساعةَ) على المفعولِ به بــ(ندري) على أنّ (ما) زائـدة بين الفعل ومفعوله.

(١١) بيـــن اللام الموطِّئة للقســم وفعله:

ومن ذلك قراءة الحرميين (ابن كثير المكي ونافع المدني) وأبي بكر بن عياش الأزدي: ﴿وإنْ كُلاًّ لَما لَيُوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم..﴾[٥] بتخفيف (إنْ) و(لَما) على أنَّ (إنْ) مخففَّة من الثقيلة، واللام هي الفارقة، و(ما) بمعنى الذي، وجملة القسم صلة الموصول وهو قول الفراء، وهو الظاهر في هذه المسألة.

---

(١) هــود / ١٦.
(٢) انظر: الكشاف: ٢ / ٢٦٢، وانظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٨٣، تفسير القرطبي: ١٥/٩، البحر المحيط: ٢١٠/٥، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٢٠/١، مشكل إعراب القرآن: ٣٩٤/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٦٩٢/٢.
(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٦٦.
(٤) الجاثيــة / ٣٢.
(٥) هــود: ١١١.

وأجاز قوم أنْ تكون (ما) نكرة موصوفة لمن يعقل وجملة القسم في موضع النعت لها، وهو اختيـار الطبـري.

وذهب أبو علي الفارسي[1] وتبعه الزمخشري[2] والبيضاوي[3] إلى أنَّ اللام هي الموطئة للقسم، وفي جواب القسم لام موطئة، فلما اجتمع اللامان واتفقا في اللفظ في تلقي القسم فصل بينهما بـ(ما)[4].

(١٢) بيـن المضاف والمضاف إليـه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّه لحقٌّ مثلَ ما أنَّكم تنطِقون﴾[5]، ذكر ابن يعيش[6] وغيـره[7] أنَّ (ما) زائدة عنـد من ذهب إلى أنَّ (مثل) مبنية لإضافتها إلى غير متمكّن، وذكر المازني أنَّها بنيت لأنَّها ركبت مع (ما) فصارتا شيئاً واحداً.

وذكر أبو حيان أنَّه يجوز أنْ تكون نعتاً لمصدر محذوف أي: إنَّه لَحَقٌّ حقاً مثل ما أنَّكم تنطقون، فحركته حركة إعراب، وقيل إنها حال من الضمير المستكن في (لَحَقٌّ)، أوْ مِنْ (لحق) النكـرة. والكوفيون ينصبون (مثل) على الظـرف.

** .. ** .. ** .. **

(١) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٢٦٦، حاشية الشهاب: ٥ / ١٤١.
(٢) انظر: الكشاف: ٢ / ٢٩٥.
(٣) انظـر حاشية الشهاب: ٥ / ١٤١.
(٤) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: ٥٣٧/١، حاشية الشهاب: ١٤١/٥، البحر المحيط: ٢٦٦/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٧١٦/٢، الكشاف: ٢٩٥/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٦، معاني القرآن للفراء: ٢٨/٢، وانظر شرح الرضي على الكافية: ٣٥٦/٢.
(٥) الذاريـات / ٢٣.
(٦) انظـر شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ١٣٥.
(٧) انظـر: البحر المحيط: ٨ / ١٣٦ ـ ١٣٧.

زيـــــــادة لا

ذكر الفــراء[1] أنَّ العرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخــل في أوَّله جحد وفي آخره جحــد، وذكر الشهــاب[2] أنَّه يجـوز زيادتهـا كثيراً مــع القرينـــة.

وذكر الحوفي[3] أنَّه لا تكون (لا) في أوَّل الكلام زائدة، وذكر أبو علي الفارسي[4] أنَّ زيادتها جاءت في الإيجاب والنفي.

وذكر المالقي[5] أنَّ (لا) الزائدة تنقسم قسمين، قسم تكون فيه باقية على معناها، فلا تخرج من الكلام ولا يكون معناه بها كمعناه دونها، وهي في ذلك بمعنى (غير)، وتعد زائدة لعمل ما قبلها فيما بعدها. وقسم يكون دخولها وخروجها فيه واحداً.

وذكر أنَّ من النوع الأوَّل زيادتها بين الجار والمجرور كقولنا: جئت بلا زادٍ، وبين المعطوف والمعطوف عليه كقولنا: ما رأيت زيداً ولا عمراً، وبين النعت والمنعوت كقولنا: مررت برجل لا ضاحكٍ ولا باكٍ، والمعنى في ذلك كله (غير)، وهي زائدة ولكنه لا يجوز إخراجها من الكلام لئلاَّ يصير النفي إثباتاً.

ومنه أيضاً زيادتها بين الفعل وناصبه والفعل وجازمه، وكل النواصب يجوز زيادتها معهــا إلاَّ لام كي ولام الجحود و(أو)، و(لن)، ومن زيادتها بين الجازم والمجزوم قولنا: إلاَّ تَقُمْ أُكْرِمْك.

---

(١) انظر معاني القرآن : ٣ / ١٣٧.

(٢) انظـر حاشية الشهاب : ٨ / ٦٤.

(٣) انظـر إعراب القرآن ورقة / ٥٦.

(٤) انظـر الحجة في علل القراءات السبع : ١ / ١٢١.

(٥) انظر: رصف المباني / ٢٧٠ - ٢٧٤.

وذكر أنَّ القسم الثاني نوعان، نوع تكون فيه زائدة لتأكيد النفي كقولنا: ما قام زيدٌ ولا عمروٌ، فالواو تشرك بين الاسمين، فيمكن الاستغناء عنها، ونوع تكون فيه زائدة من باب الشذوذ، وهذا النوع محصور فيما سُمِعَ كزيادتها قبل خبر (كاد)[1].

ولعل أهم المواضع التي جاءت فيها (لا) زائدة في التنزيل ما يلي:

(١) في حيز النفي أو النهي بعد الواو العاطفة.

(٢) في حيز غير النفي أو النهي.

(٣) في القسم.

(٤) في تابع المثبت.

(٥) في لا جرم.

(٦) بين الفعل المنصوب وناصبه والمجزوم وجازمه.

(١) في حيِّز النفي أو النهي بعد الواو العاطفة:

وتشيع زيادة (لا) في حيِّز النفي في مواضع كثيرة[2] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما يودُّ الذين كفروا مِنْ أهلِ الكتابِ ولا المشركينَ أنْ يُنـزَّلَ عليكم مِنْ خيرٍ مِنْ ربِّكم...﴾[3]: في (لا) قولان:

---

(١) انظر في زيادة (لا): مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٢٧ إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/١٣١ ـ ١٤٠، شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٣٦، البرهان في علوم القرآن: ٣/٨١ ـ ٨٢، ٤/٣٥٦، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: ٤٧، الأزهية في علم الحروف: ١٦، خزانة الأدب: ٢/٩٥، الكتاب (مطبعة بولاق): ١/١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) انظر: البقرة: ١٠٥ ، ٢٥٥، النساء: ١٩، الأعراف: ١٢، فاطر: ١٩ ـ ٢٢، فصلت: ٣٤، الشورى: ٥٢، الأحقاف: ٩، ٢٦، الفتح: ٢٢، الحشر: ٢٠.

(٣) البقرة: ١٠٥.

أ ـ أنْ تكون زائدة للتوكيد لأن المعنى على زيادتها، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الذين كفروا مِنْ أهلِ الكتابِ والمشركينَ منفكِّين حتى تأْتِيَهُمُ البيِّنَةُ...﴾[1].

ب ـ أنْ تكون غير زائدة على أنَّ (المشركينَ) معطوف على فاعل (يَوَدُّ) ولكنه جر على الجوار، وقد ردَّه بعض النحويين[2].

ومن ذلك قوله: ﴿قل ما كنتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ وما أدري ما يُفْعَلُ بي ولا بِكُم...﴾[3]: (لا) زائدة في حيز النفي[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تستوي الحَسَنَةُ ولا السيِّئةُ ادفع بالتي هي أَحْسَنُ...﴾[5]: (لا) الثانية زائدة[6].

وقد جاءت زائدة في حيز ما فيه معنى النفي، ومنه قوله تعالى: ﴿صراطَ الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضالين﴾[7]: (لا) زائدة للتوكيد لمجيء (غير) قبلَ الكلام، فتكون قد زيدت في حيز ما فيه معنى النفي[8].

---

(١) البينة: ١.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٢/١، الدر المصون، ورقة: ٤٦٦، البحر المحيط: ٣٤٠/١، تفسير القرطبي: ٦١/٢.
(٣) الأحقاف: ٩.
(٤) حاشية الشهاب: ٢٨/٨.
(٥) فصلت: ٣٤.
(٦) انظر: البحر المحيط (النهر الماد): ٤٩٥/٧، الكشاف: ٤٥٤/٣، تفسير القرطبي: ٣٦١/١٥.
(٧) الفاتحة: ٧.
(٨) انظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١٣١/١، التبيان في إعراب القرآن: ١٠/١، البحر المحيط: ٢٨/١ ـ ٢٩، الدر المصون ورقة: ٥٦ ـ ٥٧، تفسير القرطبي: ١ ـ ٥، إعراب ثلاثين سورة: ٢٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٧/١، مشكل إعراب القرآن: ١٤/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١/١، تفسير ابن عطية: ١٣٠/١.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال ما مَنعك الاَّ تَسْجُد إذْ أمَرْتُك..﴾[1]: (لا) زائدة للتوكيد، ويدل على زيادتها قوله تعالى: ﴿ما منعك أنْ تسجد لِمَا خَلَقْتُ بيدَيَّ....﴾[2]، وزيدت لأنَّها في حيز ما فيه معنى النفي وهو المنع. وقيل إنَّها ليست زائدة على أنَّ في الكلام تقدير معطوف وعاطف أي: ما منعك فأحوجك أنْ لا تَسْجُدَ[3]. ويمكن أنْ تكون هذه الآية من الفصل بين الفعل المنصوب وعامله.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والمُحْصناتُ مِنَ المؤمناتِ والمحصناتُ مِنَ الذين أُوتوا الكتابَ مِنْ قبلكم إذا آتيتموهن أُجورَهن محصنينَ غير مسافحين ولا متخذي أخدانٍ..﴾[4]: قوله ﴿ولا متَّخذي أخدانٍ﴾ معطوف على (مسافحين) على زيادة (لا) تأكيداً للنفي المفهوم من (غير)[5].

ومن ذلك زيادتها في كلام آخره جحد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَم أهْلُ الكتابِ الاَّ يقدرون على شيءٍ مِن فضلِ الله..﴾[6]: ذكر الفراء[7] أنَّ (لا) زائدة لأنها في كلام آخره جحد، وذكر الشهاب[8] أنَّه يجوز زيادتها مع القرينة.

ومن ذلك زيادتها في حيز النهي، ومنه قوله تعالى: ﴿ومن آياتِه الليلُ

---

(١) الأعراف: ١٢.

(٢) ص: ٧٥.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٥٨/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٥٥/١، البحر المحيط: ٢٧٢/٤، رصف المباني: ٢٧٢.

(٤) المائدة: ٥.

(٥) انظر: الدر المصون ورقة: ١٩٠٥.

(٦) الحديد: ٢٩.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء: ١٣٧/٣، ١٤٧.

(٨) انظر حاشية: الشهاب: ٢٢٩/٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢١١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٢٥/٢، البحر المحيط: ٢٢٩/٨، حاشية الشهاب: ١٦٤/٨. الكشاف: ٦٩/٤، تفسير القرطبي: ١٧ / ٢٦٧.

والنهارُ والشمسُ والقمرُ لا تَسجُدوا للشمسِ ولا للقَمَرِ.﴾[1]: (لا) زائدة في حيز النهي[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وحرامٌ على قريةٍ أَهْلَكناها أنَّهم لا يرجعون﴾[3] في موضع قوله (وحرامٌ) أوجه:

أ ـ أنْ يكون مبتدأ خبره قوله (أنَّهم لا يرجعون) على زيادة (لا) لأنَّ المحرَّم رجوعهم إلى الدنيا، والأظهر أنْ يكون المصدر المؤول مِنْ (أنَّ) وما في حيزها فاعلاً سد مسد الخبر، وهو قول أبي البقاء[4]، ويجوز أنْ تكون (لا) أصيلة على تقدير متعلق للفعل (يرجعون) أي وحرامٌ عدمُ رجوعِهم عَنْ معصيتِهم.

ب ـ أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: وحرام على قرية أهلكناها أنَّهم لا يرجعون كائن أو محكوم أو مقضي، وهو أوجه الوجهين عند أبي علي الفارسي[5] وحذف الخبر عند أبي البركات بن الأنباري[6]، أكثر من زيادة (لا)، ويكون المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيِّزها على هذا الوجه في موضع نصب أوْ خفض بعد نزع لام التعليل أي: لأنَّهم لا يرجعون.

جـ ـ أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: ذلك الذي ذَكَرْناه مِنَ العمل الصالح

---

(١) فصلت: ٣٧.
(٢) انظر: البحر المحيط(النهر الماد): ٧/٤٩٥، الكشاف: ٣/٤٥٤، تفسير القرطبي: ١٥/٣٦٣.
(٣) الأنبياء: ٩٥.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٢٦.
(٥) انظر البحر المحيط: ٦/٣٣٨، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/١٣٣.
(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٦٥، وانظر: تفسير القرطبي: ١١/٣٤١، حاشية الشهاب: ٦/٢٧٣.

حرامٌ أوْ: توبتهم أوْ رجوعهم إليها حرام، وهو قول ظاهر لأنَّ حذف المبتدأ أكثر من حذف الخبر.

ومن ذلك قراءة عاصم وحمزة وابن عامر وغيرهم من السبعة: ﴿وما يُشعِرُكم أنّها إذا جاءت لا يؤمنون﴾[1] بفتح همزة (أنّها) على أنَّ الخطاب للمؤمنين أي: وما يدريكم أيُّها المؤمنون أنَّ الآية التي تقترحونهاإذا جاءت لا يؤمنون، فالله يعلم وهم لا يعلمون.

وقيل إنَّ الخطاب للكفار، وهو بعيد جداً عند أبي حيّان[2] لأنَّ ذلك لا بدَّ له من تأويل، وفي ذلك أقوال:

أ ـ أنْ تكون (أنَّ) بمعنى (لعل) و(لا) نافية، وهو قول أبي عبيدة[3] والخليل بن أحمد كما في الكتاب: «فقال الخليل هي بمنزلة قول العرب: ائتِ السوقَ أنّك تشتري لنا شيئاً، أيْ: لعلّك، فكأنه قال: لَعَلَّها إذا جاءت لا يُؤْمِنون»[3]، وقد رجحه الزجاج[4] ورده أبو علي[4] الفارسي لأنَّ التوقع الذي في (لعل) ينافيه الحكم بعدم إيمانهم في قراءة الكسر. ولعل هذا القول أقلها تكلفاً.

ب ـ أنْ يكون في الكلام حذف لام العلة أي: لأنّها إذا جاءت لا يؤمنون، وهو قول أبي علي الفارسي[4]، واللام تتعلق بمحذوف أي: لأنّهم لا يؤمنون امتنعنا من الأتيان بها.

جـ ـ أنْ تكون (لا) زائدة لأنّها لو بقيت لكان الكلام عذراً لهم في ترك

---

(١) الأنعام: ١٠٩.

(٢) انظر البحر المحيط: ٢٠٢/٤.

(٣) انظر (الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١٢٣/٣.

(٤) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣١، وانظر البحر المحيط: ٢٠٢/٤.

الإيمان وفسد المعنى حيث لم يُنْزِلِ الآية لأن المعنى: لو جاءت لآمنوا[1]. وهو قول الكسائي والفراء والخليل والفارسي[2].

د ـ أَنْ يكون في الكلام حذف معطوف أي: وما يشعركم أَنَّها إذا جاءت لا يؤمنون أَوْ يؤمنون، وهو قول النحاس وغيره[3].

(٣) في القسم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلا أُقْسِمُ بمواقِع النجوم وإنَّه لقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمون عظيم﴾[4]: اختلف النحويون في (لا)، فمنهم من ذهب إلى أَنَّهَا حرف نفي على أنَّ المنفي محذوف أي: فلا صحَّة لِما يقول الكفار، ثم ابتدأ: أُقسِمُ بمواقِعِ النجوم، فيكون في الكلام حذف اسم (لا) النافية للجنس وخبرها، وهو قول سعيد بن جبير(*)، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان[5] لأنَّه ليس جواباً لسؤال سائل، وذكر السيوطي[6] أنَّ الحذف كثر أَوْ وجب لأنَّ (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام لأنَّ الأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولهذا يكتفون بـ (لا) أَوْ (نعم).

وذكر ابن هشام[7] أَنَّها لنفي شيء تقدم كإنكار البعث، أَيْ: ليس الأَمْرُ كذلك، وهو قول الفراء[7] أيضاً، ويعزز ذلك أَنَّ القرآن كالسورة الواحدة، وهو الظاهر عندي في هذه المسألة.

---

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١٣٢/١.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣١، البحر المحيط: ٢٠٢/٤، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١٢٣/٣.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٢٠/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٥٣/١، حاشية الشهاب: ١١٣/٤، الكشاف: ٤٣/٢ ـ ٤٤، حجة القراءات: ٢٦٥، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١٣٢/١.

(٤) الواقعة: ٧٥ ـ ٧٦.

(٥) انظر البحر المحيط: ٢١٣/٨.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٠٣/٢.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٢٨.

وأجاز الزمخشري[1] أنْ يكون (أُقسِمُ) منفيها على أنه إخبار لا إنشاء والمعنى: أنَّهُ لا يُقْسِم بالشيء إلا إعظاماً له. وذهب الزمخشري[1] أيضاً إلى أنَّها زائدة، وذكر ابن هشام[2] أنَّها إمَّا أنْ تكون زائدة توطئة وتمهيداً لنفي الجواب، وإمَّا أنْ تكون زائدة لمجرد التوكيد وتقويةِ الكلام. وقيل إنَّها لا تزاد صدراً بل حشوا، وسوغ زيادتها وقوعها بين الفاء ومعطوفها. وقيل إنَّها تجيء زائدة كثيراً قبل المقسم به للإعلام بأنَّ جواب القسم منفي[3] كقول امريء القيس[4]:

فلا وأَبيك وابنةَ العامِريِّ لا يدَّعي القومُ أنّي أفِرُّ

وذهب أبو حيان إلى أنَّ الأولى أنْ تكون (لا) لاماً أُشْبِعَت فتحتها فصارت ألفاً، ويعزز هذا القول قراءة الحسن وغيره الشاذة[5] ﴿فَلأُقْسِمُ﴾.

ومنه قولُه تعالى: ﴿فلا وربِّك لا يؤمنون حتَّى يُحَكِّموك فيما شَجَرَ بينَهم...﴾[6] في (لا) أربعة أقوال.

أ ـ أنْ تكون (لا) الأولى ردًّا لكلام تقدمها أيْ: لا صحَّة لما تقولون، أو: ليس الأمر كما تزعمون، فيكون ما بعدها مستأنفاً، وهو الظاهر.

ب ـ أنْ تكون (لا) الأولى قدمت على القسم اهتماما بالنفي ثم كررت توكيداً.

جـ ـ أنْ تكون الثانية زائدة على أنَّ التقدير: فلا يؤمنون وربك.

---

(1) انظر الكشاف : ٤ / ٥٨.
(2) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٢٨.
(3) انظر خزانة الأدب : ٤ / ٤٨٩.
(4) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٢٩، خزانة الأدب: ٤/٤٨٩، والبيت من المتقارب.
(5) انظر : التبيان في تفسير القرآن: ٩ /٥٠٧، المحتسب في تبيين وجوه شوذ القراءات: ٢/٣٠٩، حاشية الشهاب: ٨ /١٤٨، تفسير القرطبي: ١٧ / ٢٢٣.
(6) النســاء : ٦٥.

د ـ أنْ تكون الأولى زائدة، وهو قول الزمخشري[1]، وقيل إنّها لا تزاد إلّا مع صريح القسم ومع القسم بغير الله، ولم يسمع زيادتها مع القسم بالله إلّا إذا كان الجواب منفياً[2]. وذكر ابن هشام[3] أنّ زيادتها سمعت مع لفظ الجلالة[4].

(٤) في تابع المثبت:

ومن ذلك إبدال المنفي من المثبت على زيادة حرف النفي، ومنه قوله تعالى: ﴿وزيَّن لَهُم الشيطانُ أعمالَهُم فصدَّهم عن السبيل فهم لا يهتدون ألَّا يسجدوا لله الذي يُخْرِجُ الخَبءَ في السمواتِ والأرْضِ...﴾[5]: في المصدر المؤول من قوله ﴿ألَّا يسجدوا....﴾ أوجه:

أ ـ أنْ يكون في موضع خفض أو نصب بعد حذف لام العلة أي: لئلًا يسجدوا وهو الظاهر.

ب ـ أنْ يكون بدلاً من (أعمالَهُم)، فيكون ما بينهما معترضاً.

جـ ـ أنْ يكون بدلاً من (عَنِ السبيل) ، على تقدير زيادة (لا)، أي فصدهم عن أنْ يسجُدوا، فيكون قوله (فَهُم لا يهتدون) معترضاً.

د ـ أَنْ يكون في موضع رفع على خبر ابتداء محذوف أيْ: دأْبُهم ألّا يسجدوا لله[6].

---

(١) انظر الكشاف: ٥٣٨/١.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ١٥١/٣.

(٣) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ٣٤٨/٢.

(٤) انظر شواهد اخرى على زيادة (لا) في القسم: الحاقة: ٣٨، المعارج: ٤٠، القيامة: ١ ـ ٢، التكوير: ١٥، الانشقاق: ١٦، البلد: ١.

(٥) النمل: ٢٤ ـ ٢٥.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٢٧٣/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٦٥/٢، تفسير القرطبي: ٣٤١/١١، التبيان في إعراب القرآن: ٩٢٦/٢، البحر المحيط: ٣٣٨/٦.

(٥) في لا جـــرم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا جَرَمَ أَنَّهم في الأَخِرَة هُمُ الأَخْسَرونَ﴾[١] في قوله (لا جرم) خلاف بين النحويين:

أ ـ ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ (جرم) مع (لا) اسم مركب كتركيب (خمسة عشر)، وهذا الاسم في معنى الفعل وعليه فالمصدر المؤوَّل مِنّ (أَنْ) وما في حيزها في موضـع رفع على الفـاعل: أي: حق خُسْرانهم. ونسب أبو البقاء إليهما أَنَّ هذا الاسم المركب قائم مقام المصدر (حقًا)، والمصدر المؤول فاعل الفعل العامل في (حقًا).

ويظهر لي أنَّ مافي (الكتاب) يعزز كون (جرم) فعلاً: «وأمَّا قوله عز وجل: ﴿لا جَرَم أنَّ لَهُم النار﴾[٢] فأنَّ (جرم) عملت فيها لأنَّها فعل، ومعناها: لقد حقَّ أنَّ لهم النارَ، ولقد استحق أَنَّ لهُمُ النارَ، وقول المفسرين: معناها حقًّا أنَّ لهمُ النارَ يدلك أَنَّها بمنزلة هذا الفعل... وزعم الخليـل: أنَّ (لا جَـرَم) إنمـا تكـون جـوابـاً لمـا قبلهـا من الكلام...»[٣].

ب ـ أنْ تكون (جَرمَ) مع (لا) اسماً مبتدأ، وما بعده في موضع الخبر، وهو قول الحوفي.

جـ ـ أَنْ تكون (جرم) اسم (لا) النافية للجنس، والمصدر المؤوَّل من (أَنَّ) وما في حيِّزها في موضع رفع على الخبر على تقدير حذف حرف الجر أي: لا جرم في أَنَّهم في الآخرة هم الأَخْسَرون، وهو قول الكسائي.

د ـ أنَّ تكون (لا) رداً لكلام مقدر على أنَّ (جرم) فعل ماض بمعنى

---

(١) هود: ٢٢.

(٢) النحل: ٦٢.

(٣) الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١٣٨/٣.

(كسب)، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما يُفْهم من السياق، والمصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيزها في موضع نصب على المفعول به.

هـ ــ أنْ تكون (لا) زائدة، و (جرم) فعل فاعله المصدر المؤوَّل، وقد ردَّ الفراء زيادتها في أول الكلام[1].

(٦) بين الفعل المنصوب وناصبه والمجزوم وجازمه:

ومن زيادتها بين الفعل المنصوب وناصبه قوله تعالى: ﴿قال ما منعك ألَّا تَسْجُدَ إذْ أمَرْتُكَ...﴾[2] أي: ما منعك أَنْ تَسْجُدَ[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿قال يا هارونُ ما منعك إذْ رأيْتَهُم ضَلُّوا ألَّا تَتَّبِعَنِ أفَعَصَيْتَ أمري﴾[4]: القول فيها مثل سابقتها أي: ما منعك أنْ تَتَّبِعَني[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿فأثابكم غمًّا بعد غم لكيلا تحزنوا على ما فاتكم..﴾[6]: قيل إنَّ (لا) في (لكيلا) زائدة لأنَّ المعنى: غمَّهم ليُحْزِنَهم عقوبةً لهم، وقيل إنَّها ليست زائدة لأنَّ المعنى على نفي الحزن عنهم بالتوبة[7].

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١/٢٣٨، الأزهية في علم الحروف: ١٦٢، حاشية الشهاب: ٥/٣٢٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٩٣، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٤٦٦، تفسير القرطبي: ٩/٢٠، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٠، البحر المحيط: ٥/٢١٣. وانظر شواهد أخرى على زيادتها في (لا جرم): النحل: ٢٣، ٦٢، ١٠٩، غافر، ٤٣.

(٢) الأعراف: ١٢.

(٣) انظر الصفحة: ١٣٧٥، من هذه المسألة.

(٤) طه: ٩٢ ـ ٩٣.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٠١، تفسير القرطبي: ١١/٢٣٧.

(٦) آل عمران: ١٥٣.

(٧) انظر الدر المصون، ورقة: ١٤٥١، البحر المحيط: ٣/٨٤.

وقد مرَّ أنها تُعَدُّ زائدة نحويًا بين الفعل المنصوب وناصبه[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وحَسِبوا ألَّا تكون فتنةٌ﴾[2]، وقوله ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنةٌ﴾[3]، وقراءة أبي الشاذة «وإذاً لا يلبثوا خِلافَك إلَّا قليلاً»[4][5]. وقوله: ﴿كي لا يكونَ دُولَةً﴾[6].

ومن زيادتها نحويًا بين الفعل المجزوم وجازمه قوله تعالى: ﴿إلَّا تَنْصُروهُ فَقَدْ نَصَره اللهُ﴾[7]، وقوله: ﴿إلَّا تَفْعلوه تكن فتنةٌ في الأرْضِ﴾[8] وقوله: ﴿وإنْ تعدُّوا نعمة اللهِ لا تحصوها﴾[9].

زيادة لام الابتـداء

ذكر النحويون[10] أنَّها تزاد في خبر أنَّ. ولعل أَهَمَّ مواضع زيادتها في التنزيل ما يلي:

(١) في خبر المبتدأ.

(٢) في خبر (أنَّ).

(٣) في المفعول به.

(١) انظر رصف المباني: ٢٧٢.
(٢) المائدة: ٧١.
(٣) الأنفال: ٣٩.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٦/٦٦.
(٥) الإسراء: ٧٦.
(٦) الحشر: ٧.
(٧) التوبة: ٤٠.
(٨) الأنفال: ٧٣.
(٩) ابراهيم: ٣٤.
(١٠) انظر: المقرب: ١٠٧، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٢٨٠، الخصائص: ٢/٢٨٣، ١/٣١٥، البرهان في علوم القرآن: ٤/٣٣٥.

(١) في خبر المبتدأ:

ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذة: ﴿قالوا إنَّ هذانِ لساحِرانِ..﴾[١] بتشديد (إنَّ) على أنَّها بمعنى (نعم) و(هذان) مبتدأ خبره (لساحران) على زيادة اللام في أحد التأويلات[٢].

(٢) في خبر أنَّ:

ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير الشاذة ﴿وما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ المُرْسَلين إلاَّ أَنَّهُمْ لَيأْكلون الطعامَ...﴾[٣] بفتح همزة (أنَّ) على زيادة اللام في خبرها عند الكوفيين، والمصدر المؤوّل منها ومِمَّا في حيِّزها في موضع نصب أوْ خفض بعد نزع لام العلة[٤].

والأظهر أنْ نقيس على هذه القراءة وغيرها من غير ادِّعاء الزيادة.

ومنه قراءة طلحة الشاذة: ﴿أَنَّ لكم فيه لما تخَيَّرون﴾[٥] (بفتح همزة «أنَّ»): القول فيها مثل سابقتها[٦].

ومنه قراءة نصر عن أبيه عن أبي عمرو الشاذة: ﴿لَعَمْرُكَ أَنَّهم لفي سَكْرَتِهِم يَعْمَهونَ﴾[٧] بفتح الهمزة على زيادة اللام عند أبي البقاء[٨].

---

(١) طه: ٦٣.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.

(٣) الفرقان: ٢٠.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٨٣/٢، تفسير القرطبي: ١٣/١٣، البحر المحيط: ٤٩٠/٦، حاشية الشهاب: ٤١٤/٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٧.

(٥) القلم: ٣٨.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣١٥/٨.

(٧) الحجر: ٧٢.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٨٦/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٧. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٧١.

وهي مسألة أجازها أبو العباس المبرد[1].

(٣) فـــي المفعول بـــه :

ولم أقِفْ في التنزيل منه إلَّا على موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿يدعو من دون اللهِ ما لا يَضُرُّه وما لا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد يدعو لَمَنْ ضَرُّه أَقْرَبُ مِنْ نفعِه لَبِئْس المولى وَلَبِئْسَ العشير﴾[2]: اختلف النحويون في قوله ﴿يدعو لَمَنْ ضَرُّه أقربُ مِنْ نفعه﴾، وفي المسألة أكثر من عشرة أوجه، وقد شرحها مكي بن أبي طالب[3] في كتاب مفرد، وذكر أنَّها مشكلة والقول يتسع فيها وهـــي تدور في فلكين:

١ ــ أن يكون الفعل (يدعو) غير عامل فيما بعده لا لفظاً ولا تقديراً.

٢ ــ أن يكون عاملاً فيما بعده متصلاً بـــه.

١ ــ أنْ يكون غير عامِلٍ فيما بعده لا لفظاً ولا تقديراً، وفيه أوجـــه:

أ ــ أنْ يكون توكيداً لفظيًّا لــ(يدعو) الأوَّل، وعليه فلا معمول له.

ب ــ أنْ يكون عاملاً في اسم الإشارة (ذلك) على أنَّه مفعول به مقدم بمعنى (الذي)، وهو قول أبي علي الفارسي، وهي مسألة لا تصح إلَّا على مذهب الكوفيين[4] الذين يجوِّزون كون أسماء الإشارة أسماءً موصولة، و(ذا) عند البصريين[4] لا يصح كونها موصولة إلَّا إذا كانت مركبة مع (ما) و(من) اسمي الاستفهام.

---

(١) انظر: همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١/١٤٠، شرح ابن عقيل: ١/٣٦٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٧.

(٢) الحـــج / ١٢ - ١٣.

(٣) انظـــر : مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٩٣.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ١ / ٢٨٩.

جـ ـ أنْ يكون في موضع الحال، و(ذلك) مبتدأ خبره (الضلالُ البعيدُ) على أنَّ (هو) ضمير فصل على أنَّ في الكلام حذف العائد أي: يدعوه، والتقدير: ذلك هو الضلال البعيد مَدْعُوًّا، وقد ضعف هذا القول لأنَّ الفعل المبني للمعلوم يؤول باسم الفاعل، والمبني للمفعول هو الذي يؤول باسم المفعول.

ويكون الكلام على هذه الأوجه بعد (يدعو) مستأنفاً على أنَّ (مَنْ) مبتدأ خبره قوله: ﴿لبئس المولى ولبئس العشير﴾.

٢ ـ أنْ يكون عاملاً فيما بعده مُتصَّلاً به، وفيه أوجه من التأويل:

أ ـ أنْ يكون (يدعو) بمعنى (يقول)، فيكون (مَنْ) اسماً موصولاً صلته الجملة الاسمية من قوله: ﴿ضَرُّه أقربُ مِنْ نفعه﴾،وهو في موضع رفع على الابتداء على أنَّ خبره محذوف أي: يقول لَمَنْ ضَرُّه أقربُ من نفعه إله أوْ إلهي، فتكون الجملة الاسمية معمولة للقول. وقد ضُعِّفَ هذا القول لفساد المعنى لأنَّ الكافر لم يعتقد قط أنَّ الأوثان ضرُّها أقربُ من نفعها، فهو لا يعتقد أنْ فيها ضرًّا في الدنيا ولا نفعاً في الآخرة.

وذكر الشهاب[1] أنَّ المنكَرَ عليهم زعمهم أوْ قولهم إنَّه إله وأنَّ ذكر قوله ﴿ضَرُّه أقربُ مِنْ نفعِه﴾ تهكم بهم، والقول نفسه بالنسبة لقوله ﴿ لَبِئْسَ المولى ولبِئْسَ العشير﴾، ولا يصحُّ دخوله في حيز القول لأنَّهم لا يقولون ذلك عن أصْنامِهم كما مر، وكون (يدعو) بمعنى (يقول) قول الأخفش.

ب ـ أنْ يكون بمعنى (يسمِّي) على أنَّ المفعول الثاني محذوف أي: يدعو مَنْ ضَرُّه أقرَبُ مِنْ نفعِهِ إلهاً، وهي مسألة لا تتم إلاَّ على زيادة اللام.

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٢٨٦.

جـ ـ أنْ يكون مفعوله محذوفاً على أنَّ (من) اسم موصول في موضع رفع على الابتداء والخبر قوله ﴿لبئس المولى ولبئس العشير﴾، وتكون اللام في موضعها الأصلي، وهو قول المبرد.

د ـ أنْ يكون مضمَّناً معنى أفعال القلوب لأنَّ الدعاء لا يصدر إلاَّ عن اعتقاد، فتكون الجملة الاسمية من قوله ﴿لَمَنْ ضَرُّه أقربُ مِنْ نفعه﴾ والخبر المحذوف في موضع المفعول لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل، وهو وجه ذكره أبو علي الفارسي، ويظهر لي أنَّه أقلُّ هذه الأقوال تكلُّفاً، وتعليق (يدعو) محمول على قول يونس[1] بن حبيب في تعليق كل فعل.

هـ ـ أنْ تكون اللام في غير موضعها والتقدير: يدعو مَنْ لَضَرُّه أقربُ مِنْ نَفْعِهِ وهو قول الفراء، وقد رُدَّ هذا القول لأنَّ ما في صلة الموصول لا يتقدم على الموصول[2]، وعلى هذا القول تكون (مَنْ) مفعولاً به واللام جواب قسم محذوف.

و ـ أنْ تكون اللام زائدة للتوكيد و(مَنْ) في موضع نصب على المفعول به، وقد ضُعِّفَ هذا القول لأنَّه ليس من مواضع زيادتها، وهو في غاية الشذوذ عند ابن هشام[3]، ولعلَّ ما يعزز زيادتها قراءة عبد الله بن مسعود الشاذة: «يدعو مَنْ ضرُّه أقربُ مِنْ نفعِه. . . .».

وأظهر الأقوال عند أبي حيَّان[4] أنْ يكون (يدعو) توكيداً لفظياً لـ(يدعو)

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٢ / ٢٣٦.

(٢) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) :٣٠٢/١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٠٨.

(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله):/٣٠٨.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٣٥٦، وانظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٠٢، ٥٠٤، تفسير القرطبي: ١٩/١٢، حاشية الشهاب: ٢٨٦/٦، التبيان في تفسير القرآن: ٢٦٤/٧، التبيان في إعراب القرآن:٦٣٤/٢، معاني القرآن للفراء: =

الأوّل على أنّ اللام للابتداء والخبر جملة القسم المحذوف وجوابه المذكور وهو ﴿لبئس المولى ولبئس العشير﴾.

* .. * .. * .. *

زيـــــادة (لمّا)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنّ كلاً لمّا لَيُوَفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم...﴾[1]، (لمّا) في هذه الآية زائدة عند ابن جني[2].

زيـــادة (إلاّ)

ومن ذلك قراءة الأعمش وابن مسعود الشاذة: «وإنْ كُلٌّ إلاّ لَيُوفِّيَنَّهُم ربُّك أعمالَهم...»[3]: حمل ابن جني[4] هذه القراءة على أنّ (إنْ) نافية أي: وما كلٌ إلاّ لَيُوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم، وأجاز فيها أيضاً أنْ تكون مخففة من الثقيلة على أنّ (إلاّ) زائدة، والأوّل أظهـر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الذين كفروا كمثلِ الذي يَنْعِق بما لا يَسمَعُ إلاّ دعاءً ونداءً...﴾[5]: الاستثناء مفرَّغ و(دعاءً) مفعول به، وأجاز بعض النحويين أنْ تكون (إلاّ) زائدة، وهو ضعيف عند أبي البقاء[6].

= ٢/٢١٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٧٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٩٣، الكشاف: ٣/٧.

(١) هـود / ١١١.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل المضارع المجزوم، وبقاء الجازم، الصفحة /٥٩٦.

(٣) هـود / ١١.

(٤) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٢٨، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /١٠٠.

(٥) البقـرة / ١٧١.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٤٠، وانظر الدر المصون ورقة/٦٢٨.

زيـــادة (لـو)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن الذين أشْرَكوا يَوَدُّ أَحَدُهم لَوْ يُعَمَّر أَلْفَ سَنَةٍ...﴾[1]: (لَوْ) عند صاحب (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) زائدة[2].

زيـــادة (إنْ)

ذكر ابن هشام[3] أنَّ (إنْ) تزاد بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية، وبعد (ما) الموصولة والمصدرية،ولم أقف في التنزيل إلاَّ على موضع زيدت فيه بعد (ما) الموصولة، وهو قوله تعالى: ﴿ولقد مَكَّنَّاهم فيما إنْ مكَّناكم فيه...﴾[4]: يجوز في (ما) أنْ تكون موصوفة أوْ موصولة، ويجوز في (إنْ) أنْ تكون نافية أوْ شرطية جوابها محذوف أي: إنْ مكنَّاكم فيه طَغَيْتُم، والجملة الشرطية أو المنفية في موضع النعت لـ(ما) على أنَّها موصوفة أوْ صلة الموصول على أنَّها موصولة، ويجوز في (إنْ) أنْ تكون زائدة للتأكيد أي: فيما مكنَّاكم فيه[5].

زيـــادة (أنْ)

ذكر النحويون[6] أنَّها تزاد بعد (لمَّا) وقبل (لَـوْ)، وبين (لَوْ) وفعل

(١) البقرة / ٩٦، وانظر شواهد أُخرى: البقرة/١٠٩، الممتحنة:٢، القلم:٩، المعارج:١١.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف (أنْ)، الصفحة / ٧٣٣.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٨، وانظر رصف المباني/١٠٩.
(٤) الأحقـاف / ٢٦.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٨ /٣٥، التبيان في إعراب القرآن:١١٥٨/٢، البحر المحيط: ٦٥/٨، معاني القرآن للفراء: ٥٦/٣، مشكل إعراب القرآن:٣٠٢/٢، البيان في غريب إعراب القرآن:٣٧٢/٢، تفسير القرطبي: ٢٠٨/١٦، البرهان في علوم القرآن:٧٥/٣.
(٦) انـظر: رصف المبـاني: ٢٧ / ١١٧ ـ ١١٨، مغني اللبيب (تحقيق مـازن المبارك وزميله)/ ٥٠ ـ ٥٣، الأزهية في علم الحروف: /٦٢ ـ ٦٣، خزانة الأدب: ١٤١/٤، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج:١١٠/١، البرهان في علوم القرآن:٢٢٧/٤، معاني القرآن للأخفش ورقة/٢٧٣.

القسم، وبين الكاف ومخفوضِها، وبعد (إذا).

ولعل أهمَّ المواضع التي جاءت فيها زائدة في التنزيل ما يلي:

(١) بعد (لمَّا) التوقيتيــــة.

(٢) بين فعل القسم و(لَوْ).

(٣) في خبر (عسى) المصدَّر بــ(أَنْ) المصدريَّة.

(٤) فيما ظاهرها أنَّهـــا فيه تفسيرية أَوْ مصدريَّة.

(٥) فيما فَصَلَتْ فيه (لا)(ولن) النافيتان بينها وبين الفعل المضارع المنصوب.

* * *

(١) بعـــد (لمَّا) التوقيتيـــة:

ومن ذلــك قــولــه تعــالى: ﴿فلمَّـــا أَنْ جـــاء البشيـــر أَلْقـــاهُ على وَجْهِهِ...﴾[1]: زيادة (أَنْ) بعدَ (لمَّا) التوقيتية من المواضع المطَّردة[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولمَّا أَنْ جاءتْ رُسُلُنا لوطاً سيءَ بهم...﴾[3]: القول فيها مثل سابقتها[4].

(٢) بين فعل القسم و(لو):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَم يَيْأَسِ الذين آمنوا أَنْ لَو يشاءُ اللهُ لَهدى

---

(١) يوســف / ٩٦.

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٠/١- ٥٣، تفسير القرطبي ٢٦١/٩، البيان في تفسير القرآن: ١٩٤/٦.

(٣) العنكبــوت / ٣٣.

(٤) انظر البحر المحيط: ٧ / ١٥٠، حاشية الشهاب: ٧ / ١٠٠.

الناسَ جميعاً...﴾[1]: (أَنْ) زائدة بين فعل القسم المحذوف و(لو)[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وأَنْ لَوِ استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غَدَقاً﴾[3]: القول فيها مثل سابقتها.

(٣) في خبر (عسى) المصدَّر بـ(أَنْ) المصدريَّة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأولئك عسى اللهُ أَنْ يعفو عَنْهُم...﴾[4]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أَنْ) وما في حيِّزها خبر (عسى)، وهو إمَّا أَنْ يكون على حذف مضاف أَوْ على المبالغة أَوْ على أَنَّ (أَنْ) زائدة أَوْ على أَنَّ المصدر مؤول باسم الفاعل. وقيل إنَّ المقترن بـ(أَنْ) مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر (كان) حتى يلزم كون الحدث خبراً عن الجثة لأنَّ المعنى الأصلي لقولنا: عسى زيدٌ أَنْ يَخْرُجَ وهو: قاربَ زيدٌ الخروجَ.

وذكر الكوفيون أَنَّ (أَنْ يَفْعَلَ) في مِحل رفع على بدل الاشتمال مما قبله، ويميل الرضي[5] إلى ذلك، والأظهر في هذه المسألة أَنْ تكون من باب: رَجُلٌ عَدْلٌ أي: عادِلٌ.

(٤) فيما ظاهره أنَّها فيه تفسيرية أو مصدرية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وآتينا موسى الكتابَ وجعلناه هُدًى لبني إسرائيلَ أَلَّا تتَّخذوا مِنْ دوني وكيلاً﴾[6] أيْ: لا تتَّخذوا من دوني وكيلاً في

---

(١) الرعد / ٣١.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف القسم، الصفحة / ٦٦٣.
(٣) الجن / ١٦.
(٤) النساء / ٩٩.
(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٠٢ ـ ٣٠٣، وانظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١/١٥١ ـ ١٥٢.
وانظر شواهد أخرى: المائدة: ٥٢، الأعراف: ١٢٩، التوبة: ١٨، ١٠٢.
(٦) الإسراء / ٢.

أحد التأويلات[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وآخِرُ دعواهم أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين﴾[2]: (أَنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف. وأجاز المبرد[3] إعمالها كحالها مشدَّدةً، وزعم بعضهم أنَّها زائدة، وقد ردَّه بعضهم لأنَّه ليس من مواضع زيادتها، ولا يصح جعلها تفسيرية لأنَّها لم تسبق بجملة فيها معنى القول، ويمكن أنْ يكون المصدر (دعواهم) فيه معنى القول[4].

ومنه قراءة أُبيٍّ والضحاك الشاذة وغيرهما: «ووصَّى بها إبراهيمُ بنيه ويعقوبُ أنْ يا بنيَّ إنَّ اللهَ اصطفى لَكُمُ الدينَ...»[5]: (أنْ) تفسيرية، ولا يصح أنْ تكون مصدرية لاستحالة سبك مصدر منها وممَّا في حيِّزها، ويجوز أنْ تكون زائدة على مذهب الكوفيين[6]، وهو تأويل لا محوج إليـــه.

(٥) فيما فصلت فيه (لا) و(لن) النافيتان بينها وبين الفعل المنصوب:

ومن الفصلِ بـــ(لا) قوله تعالى: ﴿قالوا وما لَنا ألَّا نُقاتِلَ في سبيلِ اللهِ وقد أُخرِجْنا من ديارِنا...﴾[7]: في قوله ﴿ألَّا نُقاتِلَ﴾ ثلاثة أقوال:

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف القول، الصفحة / ٥٨٧.
(٢) يونـــــس / ١٠.
(٣) المقتضب: ٢ / ٣٦١.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٥ / ١٢٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٦٧، التبيان في تفسير القرآن: ٣٤٤/٥، الكشاف: ٢٢٧/٢، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٠٨/١، تفسير القرطبي: ٣١٢/٨، حاشية الشهاب: ١٠/٥، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد) ٣٣/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٩٢/١.
(٥) البقـــرة / ١٣٢.
(٦) انظر: البحر المحيط: ١ / ٣٩٩، الدر المصون، ورقة/٥٢٩، تفسير ابن عطية: ٤٢٦/١، تفسير القرطبي: ١٣٦/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١١٨/١، وانظر شاهدين آخرين: يونس: ١٠، إبراهيم: ٥.
(٧) البقـــرة / ٢٤٦.

أ ــ أنْ يكون المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيزها في موضع نصب أو خفض بعد حذف حرف الجر أي: في أنْ لا نقاتِلَ، وهو الظاهر.

ب ــ أنْ تكون (أنْ) زائدة على مذهب الأخفش والجملة المنفية في موضع الحال.

جـ ــ أنْ يكون في الكلام حذف واو أي: وما لنا وألَّا نُقاتِلَ، وهو قول الطبري[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما لهم ألَّا يُعذِّبَهُمُ اللهُ وهم يَصُدُّونَ عن المسجِدِ الحَرام...﴾[2]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيزها في موضع نصب أو خفض بعد نزع الخافض. ويجوز أنْ تكون (أنْ) زائدة على مذهب الأخفش[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال يا إبليسُ ما لَكَ ألَّا تكونَ مَعَ الساجِدينَ﴾[4] المصدر المؤول مِنْ (أنْ) وما في حيزها في موضع نصب أو خفض بعد حذف (مع). ويجوز أنْ تكون زائدة على مذهب الأخفش وما بعدها في موضع الحال[5].

ومن ذلك زيادتها قبل (لَنْ) قوله تعالى: ﴿وذا النون إذْ ذهب مُغاضِباً

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ٨٨٢، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٩٦، تفسير القرطبي: ٣/٢٤٤، البحر المحيط: ٢/٢٥٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/٣٢٣.

(٢) الأنفال / ٣٤.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٤٩٠، التبيان في تفسير القرآن: ٥ / ١٦٤. التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٢٢.

(٤) الحجر / ٣٢.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٥٣، الكشاف: ٢ / ٣٩٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٦٩.
وانظر شاهداً آخر: الحديد / ١٠.

فظنَّ أنْ لن نَقْدِرَ عليهِ....﴾[1] أيْ: لَنْ نَقْدِرَ عليهِ، وهو قول الأخفش[2]، ولا محوج إليه.

ويظهر لي أنَّ زيادتها قبل (لَنْ) صناعية للفصل بين العامل والمعمول.

زيادة (أل)

ذكر ابن هشام[3] أنَّ (أل) الزائدة نوعان، لازمة كالتي في الأسماء الموصولة وغيرها، وغير لازمة، وهي نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرها، فمن النوع الأول في غير اللازمة الداخلة على الحارث والضحاك والعباس، والنوع الثاني من غير اللازمة نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ من النثر، ومن الواقعة في شذوذ النثر ـ وهو ما يهمنا ـ الداخلة على الحال النكرة.

ولعل أهم المواضع التي جاءت فيها زائدة في التنزيل ما يلي:

(١) في الحال.

(٢) في المفعول له.

(٣) في اسم الفاعل المقترن بأل والفاصل بين الموصول وصلته.

(١) في الحال:

ومن ذلك قراءة الشذوذ: «يقولُون لَئِنْ رجعنا إلى المدينةِ لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ

---

(١) الأنبياء / ٨٧.

(٢) انظر معاني القرآن، ورقة / ٢٧٣.

وانظر شاهدين آخرين: القيامة/ ٣، الانشقاق / ١٤.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٧٤ ـ ٧٦.

رصف المباني / ٧٨، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: / ٢٩٢.

منها الأذَلَّ...﴾[1]: (الأذَلَّ) حال على زيادة الألف واللام[2]، والأظهر أنْ يقاس تعريف الحال على هذه القراءة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تَمُدَّنَّ عينيك إلى ما مَتَّعْنا به أزواجاً منهم زهرةَ الحياةِ الدنيا لِنَفْتِنَهُم فيه....﴾[3]: في قوله (زهرةَ) أوجه:

أ ـ أنْ يكون منصوباً بفعل محذوف يدل عليه (متّعْنا)، والتقدير: جعل لهم زهرةَ الحياةِ الدنيا أوْ آتيناهم زهرةً، وهو اختيار ابن هشام[4]، ويجوز أنْ يكون منصوباً على الذم أي: أذم أوْ أعني.

ب ـ أنْ يكون بدلاً من موضع (به) لأنَّه في موضع المفعول به، وقد ضعَّفه ابن الحاجب[5] لأنَّ ابدال المنصوب من محل الجار والمجرور ضعيف، وفيه عند ابن هشام[6] فصل بين أبعاض الصلة بأجنبي لأنَّ قوله (لِنَفْتِنَهم) متعلق بـ(متّعنا) صلة (ما)، وفيه أيضاً الإبدال من عائد الموصول في (بِهِ)، وهي مسألة لا تصح عند البصريين لأنَّ المبدل منه في نيَّةِ الطرح. ويجوز أنْ يكون بدلاً من موضع (ما)، وقد ردَّه بعضهم للفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ـ ولأنَّ البدل من الموصول لا يكون إلاَّ بعد تمام الصلة.

جـ ـ أنْ يكون بدلاً مِنْ (أزواجاً) على تقدير مضاف أي: ذوي زهرة، أو على جعل الأزواج زهرةً على المبالغة، وهو أقلُّ تكلُّفاً من حذف المضاف.

---

(١) المنافقون / ٨.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الحال، الصفحة / ٣٣٦.
(٣) طـه / ١٣٠.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٥٥٥.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ٢٣٥.
(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٥٥٥.

د ـ أنْ يكونَ حالاً مِنْ (ما) أوْ من الهاء في (بِهِ)، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين على أنَّ (الحياة) مجرورة على البدل من (ما)، وهو اختيار مكي بن أبي طالب[1]، وهو عند الفراء محمول على زيادة الألف واللام.

هـ ـ أنْ يكون تمييزاً لـ(ما) أو الهاء في (به) وهو قول الفراء[2]، وهو غلط عند البصريين لأنَّه معرفة.

(٢) في المفعــول لـــه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الموازينَ القِسطَ لِيومِ القيامة...﴾[3]: أجاز أبو حيَّان[4] أنْ يكون (القسط) مفعولاً له، وهو محمول عند المبرد[5] والجرمي[5] والرياشي[5] على زيادة الألف واللام لأنَّهم يشترطون فيه التنكير، وليس الأمر كذلك عند سيبويه[6]، وهو الظاهر. ويجوز أنْ يكون وصفاً لقوله (الموازين) على المبالغة أو حذف مضاف[7].

(٣) في اسم الفاعل المقترن بأل والفاصــل بين الموصول وصلته:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ المصَّدِّقِينَ والمصَّدِّقاتِ وأقرضوا اللهَ قرضاً

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٧٨.

(٢) انظر معاني القرآن: ٢ / ١٩٦، وانظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٩/١، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٧٥/٢، وانظر في ذلك: التبيان في إعراب القرآن: ٩٠٩/٢، البحر المحيط: ٢٩١/٦، الكشاف: ٥٥٩/٢، حاشية الشهاب: ٢٣٥/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٥٥/٢، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٥٥٤/٢ ـ ٥٥٥.

(٣) الأنبيــاء / ٤٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦ / ٣١٦.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣ / ١٣٣.

(٦) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١٨٥/١.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩١٩، البحر المحيط: ٣١٦/٦، معاني القرآن للفراء: ٢٠٥/٢، الكشاف: ٥٧٤/٢.

حسناً يضاعفُ لهم ولهم أجرٌ كريم﴾[1]: لم يجوِّز النحويون عطف قوله: ﴿وأقرضوا...﴾ على (المُصَّدِّقين) لأنّه صلة الموصول (أل)، وقد فصل بينهما بمعطوف وهو (والمُصَّدِّقاتِ)، وقيل إنَّ ذلك يصح على زيادة أل في المعطوف[2].

---

(١) الحديـــد / ١٨.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصول وبقاء صلته، الصفحة / ٤٩٥.

ضمائر الفصل

ذكر المالقي(١) أنَّ الصحيح في ضمائر الفصل أنْ تكون حروفاً لا يُحتاجُ إليها في العودة. والقول نفسه مع السيوطي(٢). وذهب الكسائي(٢) إلى أنَّ محل ضمير الفصل محل ما بعده، وذهب الفراء(٢) إلى أنَّ محله كمحل ما قبله.

وضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر، وفي باب (كان) وأخواتها وباب (إنَّ) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها، وفي باب (أعلمت) وأخواتها، وفي باب (ما) النافية و(لا) أُختها عند بعضهم، وفي باب (لا) النافية التي لنفي الجنس.

ويُشْتَرطُ في كل ما مر أنْ يكون بين معرفتين، أوْ نكرتين تقاربان المعرفة.

وذهب الأخفش(٣) إلى أنَّ ضمير الفصل يقع بين الحال وصاحبها كقولنا: جاءني زيد هو ضاحكاً، وذكر المالقي(١) أنَّه لا يقاس عليه لقلته.

وذهب قوم إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً. وذهب الفراء(٤) إلى

---

(١) انظر: رصف المباني / ١٢٨، وانظر في ضمير الفصل: الكتاب (مطبعة بولاق): ١/ ٣٩٤، ١/ ٤٦١، المقتضب: ٤/ ١٠٣، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٠٩، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/ ٢٣٥ ـ ٢٤٣، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٦، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢/ ٥٣٩.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

(٣) انظر رصف المباني / ١٣٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ١ / ٢٣٨.

(٤) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ١ / ٢٣٩.

جواز وقوعه في أوَّل الكلام، وذهب آخرون إلى جواز تقدمه مع الخبر على المبتدأ كقولنا: هو القائم زيدٌ.

وفي ضمير الفصل كلام مبسوط في مظانّه(١).

وبعد فلقد انتهيت إلى أنَّ ضمير الفصل يكون في المواضع التالية:

(١) بين المبتدأ والخبــر وقبلهما.

(٢) بين اسم (كان) أوْ إحدى أخواتها وخبرها.

(٣) بين اسم (إنَّ) أوْ إحدى أخواتها وخبرها.

(٤) بين الحــال وصاحبهــــا.

(٥) بين مفعول (ظَنَّ) الأوَّل أوْ إحدى أخواتِها وَالمفعول الثانــي.

(٦) بين النكـــرة والمعرفـــة.

** .. ** .. ** .. **

(١) بين المبتدأ والخبــر وقبلهما:

ويشيع ضمير الفصل في التنزيل بين المبتدأ والخبر، ومن ذلك وقوعه بين **المبتدأ المعرفة والخبر المعرفة**، ومنه قوله تعالى: ﴿أولئـك هُمُ الخاسرون﴾(١)، يجوز في (هم) أنْ يكون مبتدأ خبره (الخاسرون) والجملة الاسمية في موضع الخبر لــ(أولئك)، وأنْ يكون فصلاً زائداً على أنَّ الخبر (الخاسرون).

ومنه قوله: ﴿وأولئك هم المتَّقـون﴾(٢)، وقولـه: ﴿والكافـرون هم

---

(١) البقــرة / ٢٧.

(٢) البقـــرة / ١٧٧.

الظالمون﴾[١]، وقوله: ﴿والله هو السميع العليم﴾[٢].

وجاء الضمير فصلاً في التنزيل بين المبتدأ المعرفة وخبره الجملة الفعلية، ومنه قوله تعالى: ﴿ومكر أولئك هو يَبورُ﴾[٣]: (هو) في موضع رفع على الابتداء خبره (يبور)، والجملة الاسمية في موضع الخبر لـ(ومكرُ). وأجاز أبو البقاء[٣] أنْ يكون (هو) فصلاً أوْ توكيداً، وهو قول عبد القاهر الجرجاني[٤] وابن الخباز[٥]، والسهيلي[*]، وزعم أبو حيان[٦] أنَّه لم يقل بذلك إلاَّ عبد القاهر الجرجاني، وليس هذا الزعم صحيحاً لأنَّ أبا البقاء وأبا البركات بن الأنباري[٧] قد قالا به أيضـاً.

وقد جاء ضمير الفصل مقدَّماً على المبتدأ والخبر حملاً على مذهب الفراء، ومنه قوله تعالى: ﴿وإن يأتوكم أُسارى تفادوهم وهو محرَّمٌ عليكم إخراجُهُم..﴾[٨]: في قوله ﴿وهو محرَّمٌ عليكم إخراجُهم﴾ تسعة أقوال أختار منها ما يلي:

---

(١) البقـرة / ٢٥٤.

(٢) المائدة / ٧٦، وانظر شواهد أُخرى: البقرة:٥، ٣٩، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٥٧، آل عمران: ١٠، ٨٢، ٩٠، ٩٤، ١٠٤، ١٥٢، المـائدة: ٤٤، ٤٥، ٤٦، الأعراف: ٨، ٤٢، ١٥٧، الأنفال: ٤، ٣٧، التوبـة:٩، ٢٠، ٢٣، ٤٠، ٦٩، ٧٢، ٨٨، يونس: ٦٤، إبراهيم: ١٨، الحـج :١١، ١٢، المؤمنون: ٧، ١٠، ١٠٢، النـور: ٤، ٥٠، ٥١، ٥٥، العنكبوت: ٥٢، الروم: ٣٨، لقمان:٥٥، سبأ:٦، فاطر: ١٥، الزمـر: ١٥، ١٨، ٣٣، ٦٣، غافـر:٩، الشورى:٩، ٢٢، عبس: ٤٢، البلد: ١٩، البينة:٦، ٧.

(٣) فاطـر / ١٠.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٧٣.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : / ٦٤٢.

(٦) انظر البحر المحيط : ٧ / ٣٠٤.

(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٦١.

(٨) البقرة: ٨٥.

أ ـ أنْ يكون (هو) في موضع رفع على الابتداء و(محرم) خبر مقدم لـ (إخْراجُهُم) والجملة الاسمية في موضع الخبر لـ (وهو) على أنّه ضمير الشأن.

ب ـ أنّ يكون (هو) فصلا قدم مع الخبر لما تقدَّم، وأصل الكلام: وإخراجُهُم هو محرَّم عليكم، وهو قول الفراء[1] والكوفيين.

جـ ـ أنْ يكون (هو) هو الضمير المقدَّر في (محرم) قُدِّمَ وأُظْهِر، وزعم أبو حيان[2] أنّ هذا ضعيف جداً.

والقول الأوَّل أظهر هذه الأقوال.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإذا هي شاخصة أبصارُ الذين كفروا..﴾[3].

ويجوز أن يقع ضمير الفصل قبل (أفْعل) التفضيل القريب من المعرفة، ومنه قوله تعالى: ﴿وأخي هارونُ هو أفْصَحُ منّي لساناً....﴾[4].

(٢) بين اسم (كان) أو إحدى أخواتها وخبرها:

ومنه قوله تعالى: ﴿الذين كذَّبوا شعيباً كانوا هُمْ الخاسرين﴾[5]: (هم) فصل، ويجوز أنّ يكون بدلاً من الضمير في (كانوا)[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ قالوا اللهُمَّ إنْ كان هذا هو الحقَّ مِنْ عِندِك

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/٢٣٩، معاني القرآن: ١/٥١.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١/٢٩١، وانظر: الدر المصون ورقة: ٣٩٨ ـ ٤٠١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٨٧، مشكل إعراب القرآن: ١/٦٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٠٥، تفسير القرطبي: ٢/٢١، تفسير ابن عطية: ١/٣٤٤.

(٣) الأنبياء: ٩٨، انظر: البحر المحيط: ٦/٣٣٩.

(٤) القصص: ٣٤.

(٥) الأعراف: ٩٢.

(٦) البحر المحيط: (النهر الماد): ٤/٣٤٦.

فأمْطِرْ علينا حجارةً مِنَ السماءِ. . .﴾[1]: (الحقَّ) خبر (كان)، (و(هو) ضمير فصل[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ كنّا نحنُ الغالِبينَ﴾[3] وقوله: ﴿لعلنا نَتّبع السحَرة إنْ كانوا هُمُ الغالبين﴾[4].

ويجوز أنْ يقع ضمير الفصل قبل (أفْعل) التفضيل القريب من المعرفة، ومنه قوله تعالى: ﴿كانوا هم أشدَّ منهم قوّةً. .﴾[5].

(٣) بين اسم (إنَّ) أو إحدى أخواتِها وخبرها:

ويشيع في التنزيل في مواضع كثيرة[6]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ألا إنَّهم هُمُ المفسدون﴾[7]: يجوز أنّ يكون (هم) مبتدأ خبره(المفسدون) والجملة الاسمية في موضع الخبر لـ (إنَّ)، ويجوز أنْ يكون فصلاً على أنَّ الخبر مفرد[8].

---

(١) الأنفال: ٣٢.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٨٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٢٢.

(٣) الشعراء: ٤١.

(٤) الشعراء: ٤٠، وانظر شواهد أخرى: المائدة: ١١٧، الأعراف: ١١٣، ١١٥ القصص: ٥٨، الصافات: ١١٦، غافر: ٢١، الزخرف: ٧٦.

(٥) غافر: ٢١، وانظر شاهداً آخر النجم: ٥٢.

(٦) انظر: البقرة: ١٢، ١٣، ٥٤، ٨١، ٨٢، آل عمران: ٦٢، المائدة: ٥٦، ٦٩، ٨٣، ٩٠، ٩٨، ١٠٠، الحجر: ٩، ٢٥، ٤٩، ٨٧، النحل: ١٠٩، الإسراء: ١: طه: ٦٨، الأنبياء: ٦٤، الحج: ٦، ٥٨، ٦٢، ٦٤، المؤمنون: ١١١، النور: ٢٥، الشعراء: ٩، ٤٤، الشعراء: ٢٢٠، النمل: ٩، ١٦، القصص: ٣٠، العنكبوت: ٢٦، لقمان: ٢٦، ٣٠، السجدة: ٢٥، الصافات: ٦، ١٠٦، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٣، الدخان: ٦، ٤٢، ٤٩، الطور: ٢٨، النجم: ٣٠، الواقعة: ٩٥، الحديد: ٢٤، المجادلة: ١٨، ١٩، ٢٢، الممتحنة: ٥، ٦، التحريم: ٤، القلم: ٧، المزمل: ٦، النازعات: ٣٩، ٤١، الكوثر: ٣.

(٧) البقرة: ١٢.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٩، البحر المحيط: ١/٦٦.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّك أنتَ العليمُ الحكيمُ﴾[1]، وقوله: ﴿إنَّه هو التَّوابُ الرحيم﴾[2].

ويكثر مجيء ضمير الفصل بين اسم (إنَّ) وخبرها الجملة الفعلية، ومنه قوله تعالى: ﴿ألم يَعْلَموا أنَّ اللهَ هوَ يَقْبَلُ التوبَةَ عَنْ عِباده ويأخُذ الصدقاتِ..﴾[3]: ذكر أبو البقاء[4] أنَّ قوله ﴿يَقْبَلُ التوبةَ﴾ في موضع الخبر لـ (هُوَ) وذكر أنَّه لا يصح أنْ يكون (هو) فصلاً لأنَّ (يقبل) ليس معرفة ولا قريباً منها.

ويظهر لي أنَّ أبا البقاء يناقض نفسه لأنَّه قد أجاز المسألة كما مر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وأنَّه هو أضْحَكَ وأبكى وأنَّه هو أماتَ وأحيا وأنَّه خلقَ الزوجين الذكر والأُنثى...﴾[5]: ذكر السهيلي[6] أنَّه أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث لأنَّ بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله، فيكون قد أجاز أنْ يكون ضمير الفصل بين اسم (إنَّ) وخبرها الجملة الماضوية لأنَّ السيوطي[7] ذكر أنَّ قوماً ذهبوا إلى جواز وقوعه قبل المضارع. وقد أجاز أبو البركات ابن الأنباري[8] أنْ يقع قبل الفعل المضارع ولم يجوز أنْ يقع قبل الماضي.

---

(١) البقرة: ٣٢.
(٢) البقرة: ٣٧.
(٣) التوبة: ١٠٤.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٥٩.
(٥) النجم: ٤٣ - ٤٥.
(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٤٢. وانظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢/٥٤٦.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/٢٣٩.
(٨) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٦١.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾[1]: (هو) في موضع رفع على الابتداء خبره (يَفْصِلُ..) والجملة الاسمية خبر (إنَّ) وأجاز أبو البركات بن الأنباري[2] أنْ يكون (هو) فصلاً على أنَّ خبر (إنَّ) قوله (يفصل).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا﴾[3]: (نحن) في موضع رفع على الابتداء خبره (نَزَّلْنا عليك...)، وأجاز مكي بن أبي طالب[4] أنْ يكون فصلاً على أنَّ الجملة الماضوية خبر (إنَّ)، فيكون قد سبق السهيلي إلى جواز وقوع ضمير الفصل قبل الفعل الماضي، وهي مسألة منعها أبو البركات بن الأنباري[5] كما مـــر.

ومن وقوعه قبل الفعل المضارع قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾[6].

ومن ذلك وقوعه قبل أفعل التفضيل القريب من المعرفة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾[7]: يجوز في (مَنْ) أنْ يكون اسماً موصولاً والجملة الاسمية بعده صلته، ويجوز أنْ يكون استفهاماً و(هو) فصل و(شرٌّ) خبر، والجملة في موضع المفعول به لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل[8].

---

(١) السجدة: ٢٥.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٦١.

(٣) الإنسان: ٢٣.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٤٢.

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٨٤، وانظر شاهداً آخر على وقوع ضمير الفصل قبل الماضي: الحجر: ٩.

(٦) البروج: ١٣، وانظر شواهد أخرى: الحجر: ٢٣، ٢٥، مريم: ٤٠.

(٧) مريم: ٧٥.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٨٠، البحر المحيط: ٦/ ٢١٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلم يَرَوا أنَّ اللهَ الذي خلقهم هو أشدُّ منهم قوَّةً. .﴾[1]، وقوله: ﴿إنَّ ربَّك هُو أعلَمُ بمَنْ ضَلَّ عن سبيله. . .﴾[2].

(٤) بين الحـــال وصاحبها:

لقـد مرَّ أنَّ الأخفش قد أجاز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها ولم أقف في التنزيل من ذلك إلاَّ على موضع واحد، وهو قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر الشاذة: ﴿قال يا قوم هؤلاء بناتي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُم. . .﴾[3] بنصب (أطْهَر) على الحال على أنْ يكون (بناتي) خبر المبتدأ (هؤلاء)، و(هُنَّ) فصل، وقد ضُعِّفَ هذا القول لوقوعه بين الحال وصاحبها، والعامل في الحال ما في اسم الإشارة من معنى الإشارة، ويجوز أنْ يكون (هؤلاء) مبتدأ خبره الجملة الاسمية من (بناتي هن)، وهو أظهر الأوجه، وعليه ابن جني[4]. ويجوز أنْ يكون (بناتي) بدلاً أو عطف بيان على أنَّ (هُنَّ) خبر اسم الإشارة، وأنْ يكون خبراً على أنَّ (هنَّ) توكيد للضمير فيه على مذهب الكسائي، وأنْ يكون مبتدأ خبره شبه الجملة (لكم)، وفي هذا القول الأخير تقدم الحال على عاملها الظرفي[5].

وذكر ابن جني[6] وغيره أنَّ سيبويه[7] وأبا عمرو بن العلاء وغيرهما قد ضعَّفوا هذه القراءة لخروجها على أصولهم، ولست أتفق معهم لأنَّ القراءة ينبغي أنْ يقاس عليها، والقول نفسه في وقوع ضمير الفصل بين الحال

(١) فصلت: ١٥.
(٢) النجم: ٣٠ وانظر شاهدين آخرين: القلم: ٧، المزمل: ٦.
(٣) هـود: ٧٨.
(٤) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٢٥، وانظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢/٥٤٣.
(٥) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١/٢٤٣.
(٦) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٢٥.
(٧) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١/٣٩٧.

وصاحبها[1].

(٥) بين مفعول (ظن) الأوَّل أوْ إحدى أخواتها والمفعول الثاني:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجعلنا ذرِّيَّته هُمُ الباقين﴾[2]: (هم) ضمير فصل بين مفعولي الفعل الناسخ[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما تقدِّموا لأنْفُسِكم مِنْ خيرٍ تجدوه عندَ اللهِ هو خيراً وأعظَمَ أجراً...﴾[4]: القول فيها مثل سابقتها[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ تَرَنِ أنا أقلَّ منكَ مالاً وولَداً﴾[6]: يجوز في (أنا) أنْ يكون فصلاً بين المفعولين، وأنْ يكون توكيداً للمفعول الأول[7].

(٦) بين النكرة والمعرفة:

ذهب قوم من الكوفيين[8] إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تكونوا كالتي نَقَضَتْ غَزْلَها من بعدِ قُـوَّةٍ أنكاثـاً تَتَّخِذونَ أيمانكم دَخَلاً بينكم أنْ تكون أُمَّةٌ هي أربى مِنْ أُمَّةٍ...﴾[9]:

---

(١) انظر: التبيان في تفسير القرآن: ٤٠/٦، تفسير القرطبي: ٧٦/٩، مشكل إعراب القرآن: ٤١١/١، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٦٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٤/٢ ـ ٢٥، الكشاف: ٢٨٣/٢، البحر المحيط: ٢٤٧/٥، حاشية الشهاب: ١٢٠/٥.

(٢) الصافات: ٧٧.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٩/٢.

(٤) المزمل: ٢٠.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٣٦٧/٨.

(٦) الكهف: ٣٩، وانظر شاهداً آخر: سبأ: ٦.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٤٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٩/٢، الكشاف: ٤٨٥/٢، حاشية الشهاب: ١٠٢/٦. تفسير القرطبي: ٤٠٨/١٠، التبيان في تفسير القرآن: ٤١/٧.

(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ٢٣٨/١ وانظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٥٤٧/٢.

(٩) النحل: ٩٢.

(هي) ضمير فصل عند الكوفيين، ولا يجوِّز البصريون ذلك لكون (أُمَّةٌ) نكرة. وعليه فـ (هي) مبتدأ خبره (أربى من أُمَّةٍ)، والجملة الاسمية خبر (كان). ويجوز أنْ تكون (كان) تامة، فتكون الجملة الاسمية من (هي أربى من أمة...) في موضع النعت لـ (أمة)[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾[2] : (هم) الثانية ضمير فصل على قول الزمخشري في عدم اشتراط تعريف الخبر مع ضمير الفصل[3].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠٦، البحر المحيط: ٥/٥٣١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٠، حاشية الشهاب: ٥/٣٦٦.

(٢) يوسف: ٣٧.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٥/١٧٨، التبيان في تفسير القرآن: ٦/١٤٠، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢/٥٤٨.

اسم الإشارة الواقع فصلاً

قيل إنَّ اسم الإشارة يقع فصلاً كالضمير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذين آمنوا ولَمْ يَلْبِسوا إيمانَهُم بظلمٍ أولئك لَهُم الأمنُ...﴾[1]: (أولئك) مبتدأ ثانٍ خبره الجملة الاسمية من قوله ﴿لَهُمُ الأَمْنُ...﴾، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع الخبر لـ (الذين آمنوا...)، وذكر الحوفي والنحاس أَنَّ (أولئك) فاصلة و(لهم الأَمْنُ) في موضع الخبر[2] ولا محوج إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولباس التقوى ذلك خيرٌ﴾[3]: يجوز في (ولباسُ) أنْ يكون مبتدأ أَوْ خبر مبتدأ محذوف، والأول أظهر.

وأَجاز أَبو البقاء[4] أَنْ يكون مبتدأً خبره محذوف أي: ولباس التقوى ساتِرٌ عوراتِكُم، والظاهر أنْ يكون الخبر الجملة الاسمية من قوله ﴿ذلك خَيْرٌ﴾، والرابط اسم الإشارة، ويجوز أَنْ يكون اسم الإشارة بدلاً مِنْ (لباسُ)، أو عطف بيان على أنَّ الخبر قوله (خيرٌ).

وأَجاز الحوفي[5] أَنْ يكون اسم الإشارة فصلاً لا موضع له من الإعراب، وهي مسألة لم يجوِّزها أبو حيان[5].

---

(١) الأنعام: ٨٢.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤/١٧١.

(٣) الأعراف: ٢٦.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٠٦، وانظر: حاشية الشهاب: ٤/٧٩، الكشاف: ٢/٢٧.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٤/١٥٤.

(٢) زيـــادة الأفعـــال

ومن ذلـك «كـــان»:

جوَّز النحوين[1] زيادتها إذا كانت بلفظ الماضي بين مسندٍ ومسـندٍ إليه. وجوَّز الفراء[1] زيادتها بلفظ المضارع وفي آخر الكلام، وقد شذَّذوا زيادتها بين الجار والمجرور.

ولم تجيء في التنزيل زائدة إلَّا بلفظ الماضي، ولعل أهمَّ المواضع التي زيدت فيها ما يلي:

(١) في أوَّل الكلام (قبل المسند والمسند إليه).

(٢) بين المسند والمسند إليه.

(٣) بين الموصول وصلته.

(٤) بين اسم الشرط وفعله.

(٥) بين (ما) المصدريَّة وما في حيِّزها.

(٦) بين الموصوف وصفته.

(١) في أول الكلام (قبل المسند والمسند إليه):

ومن ذلـك قولـه تعالى: ﴿كنتم خيـرَ أُمَّةٍ أُخْـرِجَتْ للناسِ تـأمـرونَ

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٩٩/٢، ١٠٠، الأزهية في علم الحروف: ١٩٧، ١٩٨، البـرهان في علوم القـرآن: ٣٦١/٤، شرح التصـريح على التـوضيـح: ١٩١/١، المقتضب: ١١٦/٤، ١٢٠، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٠/٧.

بالمعروف..﴾[١]: قيل إنَّ (كان) زائدة، والتقدير: أنتم خيرُ أمَّةٍ، وقد رُدَّ هذا القول لأنَّها لا تزاد في أوَّل الكلام ولأنَّها لا تعمل في الخبر مع زيادتها[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان لنفسٍ أَنْ تموتَ إلَّا بإذن الله كتاباً مؤجَّلاً..﴾[٣]: قيل إن (كان) زائدة في أحد التأويلات[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ في ذلك لآيَةً وما كان أكثرهُمْ مؤمنين﴾[٥]: ذكر القرطبي[٦] أنَّ (كان) زائدة والتقدير: وما أكثَرهم مؤمنون. وقيل إنَّ ذلك من باب الإخبار عن حالهم في الواقع في علم الله تعالى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان لِبَشرٍ أنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلا وَحياً أوْ مِنْ وراءِ حجابٍ أوْ يُرْسِلَ رسولاً..﴾[٧]: أجاز ابن هشام في[٨] (كان) أنْ تكون تامة أو ناقصة أو زائدة، والأخير أضعفها، فعلى كونها تامة يكون المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزها في موضع رفع على الفاعل، ويتعلق قوله ﴿لِبَشرٍ﴾ بها. وعلى كونها زائدة يكون المصدر في موضع رفع على الابتداء خبره (لِبَشَرٍ)، وعلى كونها ناقصة يكون المصدر المؤوَّل اسمها و(لِبَشرٍ) خبرها، ويجوز أنْ يكون الخبر (وحياً) على أنَّ اللام في (لبشر) للتبيين.

---

(١) آل عمران: ١١٠.
(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ١٣٦٢، البحر المحيط: ٥٨/٣.
(٣) آل عمران: ١٤٥.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الفاعل ونائبه الصفحة: ٢٣٢.
(٥) الشعراء: ٨.
(٦) انظر تفسير القرطبي: ٩١/١٣، وانظر البحر المحيط: ٦/٧، حاشية الشهاب: ٥/٧.
(٧) الشورى: ٥١.
(٨) انظر مغني اللبيب: ٧٢٦.

(٢) بين المسند والمسند إليه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّهم كانوا إذا قيلَ لهم لا إلهَ إلاَّ اللهُ يستكبرون﴾[١] قوله ﴿يستكبرون﴾ في موضع نصب على خبر (كان)، وجملة (كان) وما في حيِّزها في موضع رفع على خبر (إنَّ).

وأجاز مكي بن أبي طالب[٢] وأبو البركات بن الأنباري[٣] أنْ يكون (يستكبرون) خبراً لـ (إنَّ) على أنَّ (كان) ملغاة، وهي زائدة بين المسند والمسند إليه، وقيل إنَّ ذلك مردود لكونها متصلة بواو الجماعة.

وبعد فلست مِمَّن يذهب إلى مثل هذا التعسف والتمحُّل المشار إليه لأنَّ كون قوله ﴿يستكبرون﴾ خبر (كان)، وجملة (كان) وما في حيِّزها في موضع الخبر لـ (إنَّ) يغنينا عنه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فانظر كيف كان عاقبةُ مكرِهم أنّا دمَّرناهم وقومَهم أجمعين﴾[٤]: ذكر ابن هشام[٥] أنَّ (كان) يجوز فيها أن تكون تامة أو ناقصة أو زائدة، والأخير أضعف الأوجه عند ابن عصفور[٥] لأن بابه الشعر.

ومنه قوله تعالى: ﴿فلولا أنَّه كان من المسبِّحين لَلَبِثَ في بطنه إلى يوم يُبْعَثونَ﴾[٦]: قيل إنَّ يونس كان من المصلِّين المطيعين قبل ذلك، وقيل إنَّه من المصلين في بطن الحوت، وعليه فـ (كان) زائدة[٧]، والأول أظهر.

---

(١) الصافات: ٣٥.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٣٥.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٠٤، وانظر تفسير القرطبي: ١٥/٧٦.

(٤) النمل: ٥١.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٢٦، وانظر البحر المحيط: ٧/٨٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠١٠.

(٦) الصافات: ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٧) انظر تفسير القرطبي: ١٥/١٢٦ ـ ١٢٧، وانظر تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٧.

ومنه قوله تعالى: ﴿وأنَّه كان يقولُ سفيهُنا على اللهِ شططاً﴾[1] اسم (كان) ضمير مستتر والخبر قوله ﴿يقولُ سفيهنا﴾. وذهب قوم إلى أنَّ اسم (كان) هو (سفيهُنا) وخبرها قوله ﴿يقولُ﴾، وهي مسألة لا تصح لأنَّ الفعل إذا تقدم عمل في الاسم بعده. وأجاز قوم أن تكون (كان) زائدة، ولا محوج إليه[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّه كان فاحشةً ومقتاً وساء سبيلا﴾[3]:(كان) لا تدل على الماضي فقط لأنَّ معناها (لم يَزَل). وقيل إنَّها زائدة، وهو قول منسوب إلى المبرد[4]، ورُدَّ قوله لأنَّ الزائد لا خبر له، وقيل إنَّه عنى بالزيادة عدم كونها للماضي فقط، ولست أتفق مع هذا القائل لأنَّ مصطلح الزيادة وغيره لا يخفى على عالم كالمبرد، ولا أستبعد أنْ يكون مِمَّنْ يجوِّزون إعمالها زائدة، ولعل ما يعزِّز ذلك أنَّ أبا إسحق الزجاج[5] قد خطَّأه في هذا القول، وهو أدرى بمذهب شيخه المبرد من غيره كما في حواشي الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة على (المقتضب)[6].

(٣) بين الموصول وصلته:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأشارت إليه قالوا كيفَ نُكَلِّمُ مَنْ كانَ في المهد صبيًّا﴾[7]: ظاهر الآية لا يدل على أمرٍ خارق للعادة خص الله به

---

(١) الجن: ٤.

(٢) انظر: تفسير القرطبي: ١٩، ١٢٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٥٨.

(٣) النساء: ٢٢.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ١٦٤١، معاني القرآن للزجاج: ٢/٣٢، وانظر المقتضب: ٤/١١٦.

(٥) انظر معاني القرآن للزجاج: ٢/٣٢.

(٦) انظر: المقتضب ٤/١١٧ (الحاشية) وانظر شواهد أخرى على زيادة (كان) بين المسند والمسند إليه. النساء: ١١، ٧٦، مريم: ٤٤، سبأ: ٢١.

(٧) مريم: ٢٩.

عيسى، لأنَّ كل من يكلم الناس كان في المهد صبياً قبل زمان تكلمه، وفي تأويل هذه الآية مذاهب:

أ ـ أنْ تكون (كان) زائدة لمجرد التوكيد لا دلالة لها على زمان أي: كيف نكلم من في المهد صبيا، ويكون (صبيا) منصوباً على الحال المؤكدة لأنَّ الزائد لا يكون عاملاً ولا معمولاً عند ابن السراج[1] وغيره؛ وهو قول أبي العباس المبرد[2] وأبي اسحق الزجاج[3].

ب ـ أنْ تكون (كان) تامة بمعنى (حدث) أو (وقع) فيكون قوله (صبيا) في موضع الحال من الضمير المستتر فيها، ويجوز في (مَنْ) أنْ تكون موصولة أو شرطية على أنَّ (كان) بمعنى (يكن)، وجواب الشرط محذوف.

جـ ـ أنْ تكون (كان) بمعنى (صار) فيكون (صبيًّا) خبرها، وهو الظاهر عند أبي حيان[3] وعندي لأنَّه بعيد عن التكلف. وأجاز أبو حيان أنْ تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير انقطاع، وهي في ذلك مثل (لم يزل).

د ـ أنْ تكون (كان) لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماض مبهم يصلح لقريبه وبعيده، وهو في الآية لقريبه، ويدل عليه معنى الكلام، وهو قول أبي القاسم الزمخشري.[4]

---

(١) انظر شرح المفصّل لابن يعيش: ٧/١٠٠.

(٢) انظر المقتضب: ٤/١١٦.

(٣) انظر البحر المحيط: ٦/١٧٦.

(٤) انظر الكشاف: ٢/٥٠٨ وانظر: خزانة الأدب: ٤/٣٨، المقتضب: ٤/١١٧، شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٩٣، التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٧٣، التبيان في تفسير القرآن: ٧/١٠٩، حاشية الشهاب ٦/١٥٥، البحر المحيط: ٦/١٨٧، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٩٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٢٤، مشكل إعراب القرآن: ٢/...، تفسير القرطبي: ١١/١٠٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما جَعَلْنَا القبلةَ التي كنتَ عليها إلاَّ لِنَعْلَمَ من يَتَّبِعُ الرسول...﴾[1]: يروى عن ابن عباس أنَّ التقدير: التي أنت عليها على زيادة (كان)، وذكر السمين الحلبي[2] وأبو حيان[3] أنَّ هذا من تفسير المعنى لا الإعراب لإنَّه ليس من مواضع زيادتها، ولست أتفق معهما، فهي جاءت في التنزيل زائدة بين الموصول وصلته، وجاءت زائدة أيضاً وقد اتصل بها ضمير الرفع[4] المنفصل كما مر، ولست أتفق مع الرضى[5] في أنَّ (كان) لا تقع زائدة في أول الكلام لأنَّ البداية تكون باللَّوازم والأصول لأنَّ ما في التنزيل من مواضع محمولة على زيادتها في أول الكلام[6] يعزز ما أذهب إليه، ولأنَّها لم تقع في أول الكلام بل لم تقع بين المسند والمسند إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ في ذلك لذكرى لِمَنْ كان له قلبٌ..﴾[7]: ذكر ابن هشام[8] أنَّه يجوز أن تكون (كان) تامة أو ناقصة أو زائدة والأخير أضعفها.

(٤) بين اسم الشرط وفعله:

ومن ذلك قوله تعالى ﴿من كان يريدُ الحياةَ الدُّنيا وزينتَها نوفِّ إليهِمْ

---

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٥٥٣.

(٣) انظر البحر المحيط: ١/٤٢٣، وانظر حاشية الشهاب: ٢/٢٥١.

(٤) انظر الصفحة: ١٤٠٩ من هذا البحث.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٩٣، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/١٨٧.

(٦) انظر الصفحة: ١٤٠٩ من هذا البحث.

(٧) ق: ٣٧.

(٨) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٢٦. وانظر شاهداً آخر على زيادتها بين الموصول وصلته: القمر: ١٤.

أعمالَهُم فيها. .﴾[1]: ذكر الفراء[2] أنَّ (كان) زائدة لأنها غير لازمة في المعنى، ولأنَّ جواب الشرط مضارع مجزوم، والأحسن أنْ يكون الشرط والجزاء مستقبلين أو ماضيين في نية الاستقبال[3]، ولعلَّ ما يرد ما ذهب إليه الفراء أنَّ (يريد) ليس مجزوماً، وكون الجزاء مضارعاً والشرط ماضياً جائز في (كان) وفي غيرها.

(٥) بين (ما) المصدريَّة وما في حيزهـا:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ودمَّرْنا ما كان يصنَعُ فرعونُ وقومُهُ وما كانوا يعرِشون﴾[4]: الظاهر في (كان) أنْ تكون غير زائدة اسمها ضمير مستتر يعود على (مـا) والجملة الفعلية مِنْ (يصنـع. . .) في موضـع الخبر، وعـائد الموصول محذوف. وأجاز بعض النحويين أنْ تكون زائدة[5] على أنَّ (ما) مصدريَّة، ولعل ما جعلهم يذهبون إلى زيادتها أنَّها ناقصة، والناقصة لا ينسبك منها ومن (ما) مصدر مؤول على مذهب أبي علي الفارسي[6] وأبي العباس المبرد[6] وأبي الفتح بن جني[6] وآخرين، ولا محوج إليه. وقد ردَّ السمين الحلبي[7] وشيخه أبو حيان[8] هذا الزعم.

ومنه قوله تعالى: ﴿فذوقوا العذابَ بما كنتم تكْفُرونَ﴾[9]، وقوله: ﴿إنَّهم

---

(١) هـود: ١٥.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٥، وانظر البحر المحيط: ٥/٢١٠.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٢٢، وانظر حاشية الشهاب: ٥/٨٢، البحر المحيط: ٥/٢١٠، التبيان في تفسير القرآن ٥/٤٥٩، تفسير القرطبي: ٩/١٣.

(٤) الأعـــراف: ١٣٧.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٩٢، وانظر مشكل إعراب القرآن ١/٣٢٨.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٣٦.

(٧) انظر الدر المصون ورقة: ١٠٢. وانظر حاشية الشهاب: ١/٣٢٣.

(٨) انظر البحر المحيط: ١/٦٠.

(٩) الأنفال: ٣٥.

ساء ما كانوا يعملون﴾[1].

(٦) بين الموصوف وصفته:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إن الأبرارَ يشربونَ مِنْ كأس كان مزاجها كافوراً﴾[2]: الظاهر في جملة (كان) وما في حيزها أَنْ تكون في موضع جر نعتاً لـ (كأسٍ)، وأجاز القرطبي[3] أَنْ تكون (كان) زائدة والجملة بعدها في موضع النعت، ويؤخذ عليه أنَّ (كافوراً) منصوب، ويمكن أنْ يكون محمولاً على قول أبي العباس المبرد[4] في إجازة زيادتها مع المنصوب كقوله تعالى: ﴿إنَّه كان فاحشةً ومقتاً وساء سبيلاً﴾[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ويُسْقَوْنَ فيها كأساً كان مزاجُها زنجبيلاً﴾[6].

كــاد:

وفي التنزيل مواضع محمولة في أحد التأويلات على زيادتها وهي مواضع يدور معظمها في فلك المعنى، ومن هذه المواضع ما يلي:

(١) فيما ظاهره أنَّ خبرها رافعٌ اسماً ظاهراً.

---

(١) التوبة: ٩، وانظر شواهد أخرى: التوبة: ٣٥، ٧٧، ٩٤، ١٠٥، يونس: ٤، ٨، ٣٠، ٥٢، ٧٠، هود: ٢١، إبراهيم: ١٠، الحجر: ٨٤، ٩٣، النحل: ٢٨، ٣٣، ٣٤، ٥٦، ٨٧، ٨٨، ٩٣، ٩٦، ٩٧، الفراء: ٦، ٧٥، ٩٢، ١١٢، ٢٠٧، النمل: ٤٣، ٩٠، القصص: ٦، ٨٤، العنكبوت: ٨، ٥٥، لقمان: ١٥، السجدة: ١٤، ١٧، ١٩، سبأ: ٣٣، ٤٣، يس: ٥٤، ٦٤، ٦٥، الزمر: ٧، ٨، ٢٤، ٤٧، ٥٠، غافر: ٨٢، فصّلت: ١٧، ٢٠، ٢٢، الزخرف: ٧٢، الجاثية: ١٤، ٢٨، ٣٣، الأحقاف: ١٤، ٢٠، ٣٤، الذاريات: ١٦، ١٩، الواقعة: ٢٤، المجادلة: ١٥، الجمعة: ٨، التحريم: ٧، المطففين: ٤، ٣٦.

(٢) الإنسان: ٥.

(٣) انظر تفسير القرطبي: ١٩: ١٢٦، وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢/١٢٥٨.

(٤) انظر الصفحة ١٤١٢، من هذه المسألة.

(٥) النساء: ٢٢.

(٦) الإنسان: ١٧.

(٢) في اقتضاء المعنى لتلك الزيادة.

(١) فيما ظاهره أنَّ خبرها رافع اسماً ظاهراً:

ولم أقف في التنزيل إلا على موضع واحد، وهو قراءة حمزة من السبعة: ﴿لقد تاب اللهُ على النبيِّ والمهاجرينَ والأنصارِ الذين اتَّبعوه في ساعةِ العسرة مِنْ بعــد ما كاد يزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم..﴾[١] بالياء في (يزيغ) على أنَّ اسم (كاد) ضمير الشأن و(قلوب) فاعل الفعل (يزيغ) وهو قول سيبويه[٢]، ولا يصح أنَّ يكون (قلوب) اسم (كاد)، و(يزيغ)،في موضع الخبر لأنَّ (يزيغ) للمذكر، إذْ ينبغي أنْ يقال (تزيغ) لأنَّ (قلوبُ فريقٍ منهم) في نية التقديم لأنَّه اسم فعل المقاربة، وقد ضعَّف أبو البقاء[٣] القول به، ويمكننا حمل تذكير الفعل في هذه الآية على مذهب ابن كيـان[٤] في جواز ترك التاء في النظم والنثر في قولنا: الشمس طلع لأنَّ التأنيث مجازي، فلا فرق بين المضمر والظاهر.

وفي قول سيبويه السابق إشكال، وهو أنَّ خبر أفعال القلوب لا يكون إلاَّ مضارعاً رافعاً ضمير الاسم، فلا يجوز أنْ يرفع ظاهراً، فلا يصح أنْ يقال: طفق زيدٌ يتحدث أخوه، واستثنى النحويون[٥] من ذلك (عسى)، فإنَّ خبرَها يجوز أنْ يكون مُسْنداً إلى اسم ظاهر مشتمل على ضمير يعود على اسمها كقولنا: عسى الولد أن ينجح أخوه.

وقد أنكر أبو حيان ذلك كما في (شرح التصريح على التوضيح)[٦].

---

(١) التوبة: ١١٧.

(٢) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ٧١.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٦٢.

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٧٨.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ١٤٤، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٥.

(٦) انظر: ٢٠٥.

وقد عدَّ النحويون ما خرج على هذا الأصل نادراً كقول ذي الرمة(١):

وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمني أحجاره وملاعبه

وذهب أبو حيان(٢) إلى أن (كاد) زائدة ومعناها مراد، فلا عمل لها في اسم أو خبر، ويعزز قولَهُ قراءة ابن مسعود الشاذَّة: «من بعدما زاغت» بإسقاط (كاد).

وإنني لأميل في هذه الآية إلى القياس على القراءة وقول ذي الرمة لأنَّ فيه هجراً للتأويل.

ويجوز عند النحويين في قراءة باقي السبعة (تزيغ) بالتاء أنْ يكونَ (قلوب) اسمها على أنَّ خبرها الجملة الفعلية من (تزيغُ)(٣).

(٢) في اقتضاء المعنى لتلك الزيـــادة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الساعةَ آتيةٌ أكادُ أُخْفيها لتجزى كل نفس بما تسعى﴾(٤): إنَّ الساعة آتية لا ريب فيها، وذكر الشهاب أنه لما كان الإخبار بأنها ستأتي تحقيقاً إظهاراً لها في الجملة ينافي اخفاءها أوَّلـوه بأوجه مختلفة، ومن هذه الأوجه:

أ ـ أن يكون (أخفيها) بضم الهمزة بمعنى (أظهرها)، وهو مروي عن الكسائي.

---

(١) انظر: الكتاب (مطبعة بولاق): ٢ / ٣٣٥، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٤٤/٢، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٣٠/١، وهو من الطويل.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥ / ١٠٩.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٤ / ٣٧٢، البحر المحيط: ٥ / ١٠٩، التبيان في إعراب القرآن: ٦٦٢/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٣١٣/٥، الكشاف: ٢١٨/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٧٢/١ ـ ٣٧٣، البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٦/١، تفسير القرطبي: ٢٨٠/٨.

(٤) طــــه / ١٥.

ب ـ أن يكون (أكاد) بمعنى (أريد)، فيكون التقدير أريد اخفاءها، وهو مروي عن الأخفش، وقيل إنَّ قول العرب: لا أفعل ذلك ولا أكاد معناه لا أفعله ولا أريد أن أفعله.

جـ ـ أنْ يكون خبرها محذوفاً والتقدير: أكاد آتي بها لقربها وصحة وقوعها، وهو قول أبي بكر بن الأنباري، واختيار النحاس، فيكون الكلام قد تمَّ عند (أكاد)، ثم استأنفه بقوله(أُخْفيها)، وقد جاء خبرها في القرآن وكلام العرب محذوفاً.

د ـ أنْ يكون في الكلام محذوف أي: أكاد اخفيها مِنْ نفسي، وهو قول مروي عن ابن عباس[1]، وذكر الزمخشري[2] أنَّه لا دليل على هذا المحذوف، وذكر الشهاب[3] أنَّ الدليل عليه أنَّ الفعل لا بد له من متعلق. ولعلَّ ما يعزز هذا القول أنَّها في مصحف أبي[4] «أكاد أُخفيها من نفسي»، وفي بعض المصاحف[4] «أكاد أُخْفيها مِنْ نفسي فكيفَ أُظْهِرُكم عليها»، وفي مصحف عبد الله[4]: «أكاد أُخفيها مِنْ نفسي فكيف يَعلمُها مخلوق»، ونسب ابن خالويه[5] إلى أبيٍّ أنَّه قرأ: «أكادُ أُخْفيها مِنْ نفسي فكيف أُظْهِركم عليها».

وَيُعَزِّزُ هذا القول السابق أنَّ من عادة العرب إذا بالغ أحدهم في كتمان الشيء عن غيره قال: كدت أُخْفيه مِنْ نفسي.

هـ ـ أنْ تكون (كاد) زائدة، والمعنى على أنَّ الساعة آتية والله يخفي

---

(١) انظر تنوير المقباس من تفسير ابن عباس / ٢٦٠.
(٢) انظر الكشاف: ٢ / ٥٣٢.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ١٩٤.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٢٣٢، الكشاف: ٢ / ٥٣٢.
(٥) انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ٨٧.

وقت إتيانها، وهو قول الأخفش، وقطرب وأبي حاتم، وذكر ابن يعيش[1] أنّ القول بزيادتها في قوله تعالى: ﴿إذا أخرجَ يدَهُ لَمْ يكَدْ يراها﴾[2] قول أكثر الكوفيين.

و ـ أنْ يكون المعنى: أقارب ذلك، لأنّ قول العرب: كاد زيد يقوم يجوز أنْ يكون قد قام وأنْ يكون لم يقم، وما في الآية محمول على الثاني.

وزيادتها في الآية كزيادة (كان) في قول الفرزدق[3]:

فكيف إذا مَرَرْتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

ذهب سيبويه[4] والخليل[4] إلى زيادتها في هذا الشاهد، والزائد عند الجمهور لا يعمل، فاختلف[5] في لفظة الزيادة، فمن النحويين من ذهب إلى أنهما أرادا حقيقة الزيادة، وذكر ابن مالك[6] أنّه لا يمنع من زيادتها اسنادها إلى الضمير كما لم يمنع من الغاء (ظنّ) اسنادها إلى الفاعل كقولنا: زيدٌ ظَنَنْتُ قائِمٌ. وذهب أبو علي الفارسي[6] إلى أنّ الضمير فيها توكيد للضمير المستتر في (لنا)، لأنّه في موضع النعت لـ(وجيرانٍ). وأجاز قوم أنْ تكون الواو حرفاً دالاً على الجمع يؤكد به (وجيرانٍ)، كالواو في

---

(١) انظر شرح المفصل ٧ / ١٢٥.
(٢) النـــور / ٤٠.
(٣) انـظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٧٧، الكتاب (مطبعة بولاق): ٢٨٩/١، خزانة الأدب: ٣٧/٤.
والشاهد من الوافــر.
(٤) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١ / ٢٨٩.
(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ١٩٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٧٧.
(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ١٩٢.

قوله تعالى: ﴿وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا..﴾[1]، وفي قول بعض العرب: أكلوني البراغيث في أحد التأويلات. وردَّ عبد القادر البغدادي[2] هذا القول لأن الواو تكون حرفاً للجمع إذا كان بعدها جمع مرفوع، فإنْ لم يأتِ فليست كذلك.

ولعل أظهر الأقوال في زيادتها أنْ تكون زائدة مع الواو لأنَّها فاعل أو بمنزلته، والفعل جزء من الفاعل.

ويمكن حمل إلغائها في الآية على أنَّها تامَّة فاعلها الواو، ويمكننا أيضاً أنْ نحمله على التنازع في العمل بين (إنَّ) الحرف الناسخ وبين (كان) الفعل الناسخ على قول من يجوِّز التنازع بين الحروف وغيرها كابن العلج[3]، ونقل ابن عمرون[3] عن بعضهم أنَّه جوز تنازع (عسى) ولعلَّ، وعليه فيكون في الكلام حذف خبر (إنَّ) أو (كأنَّ)، وفي المسألة خلاف مبسوط في مظان النحو.

وزعم قوم أنَّ نفي (كاد) إثبات للخبر واثباتها نفي لها، وهو ليس صحيحاً عند السيوطي[4] لأنها كسائر الأفعال، «والتحقيق أنَّها كسائر الأفعال، نفيها نفي، وإثباتها إثبات إلَّا أنَّ معناها المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل، ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أنَّ مَنْ لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل. وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل، ولا يلزم من مقاربة

---

(١) الأنبياء / ٣.

(٢) انظر خزان الأدب: ٤ / ٣٧، وانظر حاشية الشهاب على شرح الأشموني: ١ / ٢٤٠.

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٣١٧/٧، وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٠٢/١، همع الهوامع (تحقيق عبد الله سالم): ١٤٦/٥.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٤٧/٢.

الفعل وقوعه. . .»[١].

وهـــو قول ابن هشـــام[٢] أيضاً.

ويظهر لي أنَّ تقدير خبرٍ لـــ(كاد) أظهر هذه الأقوال وأكثرها دلالة على المعنى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذا أخرج يدَهُ لم يَكَدْ يراها. .﴾[٣]: في قوله (لم يكد يراها) ثلاثة أوجه:

أ ــ أنَّ يكون التقدير: لم يَرها ولم يكد، وهو قول الـزجاج وأبي عبيدة، وقد خطأه أبو البقاء لأنَّ في قولهما (لَمْ يرَها) نفياً لرؤ يتها وفي قوله (لم يَكَدْ) إثبات لرؤ يتها إنْ حُمِلَ المعنى على أنَّه رآها بعد جهد أو على قول بعض النحويين[٤] إنَّ نفيها إثبات وإثباتها نفي، وإنْ كان المعنى لم يرَها البتة، فلا ضرورة لتقدير (لم يرها) المعطوف عليه (ولم يكد)..

ب ــ أن تكون (كاد) زائدة، أي: لم يرها، وهو قول أكثر النحويين.

جـ ــ أن يكون المعنى لم يقارب رؤ يتَهـــا.

د ــ أنْ يكـون المعنى: يراهـا بعد يـأس واجتهاد، وهـو قول ابن يعيش[٥]، وهو الظاهر في هذه المسألة لأنَّه يخلو من التكلف.

---

(١) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٤٧، وانظر في هذه المسألة البحر المحيط: ٦/٢٣٢، الكشاف: ٢/٥٣٢، حاشية الشهاب: ٦/١٩٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٣٩، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٤٧، تفسير القرطبي: ١١/١٨٢، التبيان في تفسير القرآن: ٧/١٤٦.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٦٩.

(٣) النـــور / ٤٠.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٦٩، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٤٧.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ١٢٥، وانظر في هذه المسألة: همع الهوامع (تحقيق =

زيـــادة الأفعـــال غير الناسخـــة:

وقفت في التنزيل على موضع واحد، وهو قوله تعـالى: ﴿إِذْ قال الحواريون يا عيسى بن مريم هلْ يستطيعُ ربُّك أَنْ يُنَزِّل علينا مائدةً مِن السماءِ..﴾[1]: ظاهر قوله ﴿هلْ يستطيعُ ربُّك﴾ يدل على أنَّ الحواريين يشكون في قدرة الله سبحانه، والصحيح أنَّهم لم يشكوا في قدرة الله على ذلك، وفي هذه المسألة أوجه من التأويل مبسوطة في مظانها[2] أختار منها وجهاً واحداً فيه تأويل، وهو أنْ يكون الفعل (يستطيع) زائداً، وهو محمول على قـول الكوفيين[3] الـذين يجيزون زيـادة الأفعال مـطلقاً، ولم يجـز البصريون من ذلك إلاَّ زيادة (كان) بقيود، وشذوذاً زيادة غيرها[4].

ولا ضرورة تدعو إلى الزيادة لأنَّ المعنى، هل يفعل ذلك، ويجوز أنْ يكون من باب قولك لمن يستطيع أن يفعلَ: هل تستطيع أنْ تقومَ؟، فأنت تعلم أنَّه يستطيع ذلـــك.

* * * *

= عبـد العال سـالم): ٢/١٤٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٧٣، تفسير القرطبي: ١٢/٢٨٥، الكشاف: ٢/٦٩.

(١) المـــائدة / ٤٠.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٢٤٣، الكشاف: ١/٦٥٤، الدر المصون ورقة/ ٢٢٠٧، حاشية الشهاب: ٣/٣٠٠، مشكل إعراب القرآن ١/٢٥٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣١٠، البحر المحيط: ٤/٥٣، القراءات، لوحة/١٠٥.

(٣) انظـر : الدر المصون ورقة / ٢٢٠٧، حاشية الشهاب: ٣ / ٣٠٠.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ٩٨ - ١٠١.

(٣) زيـــادة الأسمـــاء

ذكر الزركشي[١] أنَّ زيادة الحرف أسهل من زيادة الاسم. وذكر السيوطي[٢] أنَّ البصريين لا يجوِّزون زيادة الأسماء، وأنَّه إذا أمكن الحمل على محمل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له لأنَّ الأصل عدم الزيادة.

وفي التنزيل شواهد محمولة على زيادة الأسماء، وتدور زيادة الأسماء في التنزيل في فلك المعنى، ولعل أهم هذه المواضع ما يلي:

(١) إذا كان الاسم لفظـــة (مثل).

(٢) إذا كـــان مضافـــاً.

(٣) إذا كـــان لفظة (ذا).

(٤) إذا كان ظرفـــاً.

(١) إذا كان الاسم لفظـــة (مثل).

وتشيع زيادة (مثل) في مواضع من التنزيـل، ويكثر ذلـك إذا كانت مسبوقة بحرف خفض كالباء مثلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فإنْ آمنوا بمثلِ ما آمنتُم بِهِ فقدِ اهْتَدَوْا..﴾[٣]: في الباء في (بمثل) قولان:

---

(١) انظـر البرهان في علوم القرآن: ٢ / ٢٧٥.
(٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ٣ / ١٤٨، وانظر البرهان في علوم القرآن ٢ /٢٧٨.
(٣) البقـــرة / ١٣٧.

(أ) ـ أن تكون زائدة و(ما) مصدرية، والضمير في (به) يعود على الله سبحانه، ويكون (مثل) صفة لمصدر محذوف أي: فإن آمنوا إيماناً مثل إيمانكم به.

(ب) ـ أن تكون غير زائدة، وعليه فيجوز أن تكون (مثل) زائدة، أي: بما آمنتم به وأن تكون غير زائدة على تضمين الإيمان معنى الاعتقاد أي: فإن اعتقدوا بمثل اعتقادكم، ويجوز أن تكون صفة لمُؤْمَنٍ به محذوف أي: فإن آمنوا بكتاب مثل الكتاب الذي آمنتم به.

ويظهر لي أنَّ كون المُؤْمَنِ به محذوفاً ـ وهو لفظ الجلالة ـ أظْهَرُ، فتكون الباء زائدة و(مثل) نائبة عن المصدر أي: فإن آمنوا بالله إيماناً مثلَ إيمانكم به[1].

ومن ذلك زيادتها إذا كانت مسبوقة باللام الخافضة، ومنه قوله تعالى: ﴿لِمِثْلِ هذا فَلْيَعْمَلِ العامِلون﴾[2]: ذكر الشهاب[3] أنَّه يحتمل أَنْ تكون (مثل) مقحمة.

ومن ذلك زيادتها إذا كانت مسبوقة بكاف التشبيه، وهي أكثرها شيوعاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ليس كَمِثْلِه شيءٌ وهو السميع البصير﴾[4] أي: ليس كالله شيءٌ[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الذين ينفقون أموالَهم في سبيلِ اللهِ كمثل حبَّةٍ

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة /٥٤٢، تفسير ابن عطية: ٤٣١/١، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٢/١.
(٢) الصافات / ٧١.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٢٧٣.
(٤) الشورى / ١١.
(٥) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف الخافضة الصفحة / ١٣٢٠.

أنبتتْ سبعَ سنابِلَ . . ﴾[1] أي: كحبَّةٍ أنبتت سبع سنابل[2].

ومنه قوله: ﴿فَمَثَلُه كمثل صفوانٍ عليهِ ترابٌ. . . ﴾[3] أي: كَصَفْوانٍ[4].

ومنه قوله: ﴿ومثل الذين ينفقون أموالَهم ابتغاء مرضاتِ اللهِ وتثبيتاً من أنفسهم كمثل جنة بربوةٍ﴾[4] أي: كجنة[5].

ومن ذلك زيادتها بعد (على) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله. . . ﴾[6]، ذكر القرطبي أنْ الجرجاني جعل لفظة (مثل) مقحمة أي: وشهد شاهد عليه[7].

ومن زيادتها في غير ما مر قراءة غير الكوفيين من السبعة: ﴿ومَنْ قَتله منكم متعمِّداً فجزاءُ مثلِ ما قَتَلَ من النعمِ يحكُمُ به ذوا عدلٍ منكم. ﴾[8] بإضافة (فجزاء) إلى (مثل): قيل إنَّ الإضافةِ لا يصح عليها المعنى لأنَّ عليه جزاءَ المقتولِ لا جزاء مثله، فإنَّ مثلَه لا جزاءَ عليه لأنَّه لم يقتله، وعليه فالقراءة بعيدة عند مكي بن أبي طالب[9] وغيره، وفي هذه القراءة أوجه:

(١) أنْ يكون (فجزاءُ) مضافاً إلى مفعوله، وحذف التنوين تخفيفاً، أي: فعليه جزاءُ مثلَ ما قتل أي: يُجْزي مثل ما قتل، وهو قول أبي

(١) البقـــرة / ٢٦١.
(٢) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف الخافضة الصفحة / ١٣٢٠.
(٣) البقـــرة / ٢٦٤.
(٤) البقـــرة / ٢٦٥، وانظر شاهداً آخر: آل عمران / ٥٩.
(٥) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف الخافضة الصفحة /١٣٢٠.
(٦) الأحقـــاف / ١٠.
(٧) انظر تفسير القرطبي: ١٦ / ١٨٩.
(٨) المـــائدة / ٩٥.
(٩) انظر: الكشف عن وجوه القراءات: ١ / ٤١٨، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٤٥.

القاسم الزمخشري[١]، والأصل عنده: فعليه أنْ يجزيَ المقتولَ من الصيد مثله من النعم، فحذف المفعول الأول لدلالة الكلام عليه وأضيف المصدر إلى الثاني.

(٢) أنْ تكون لفظة (مثـــل) مقحمـــة.

(٣) أنْ يكون المراد بقوله (مثلِ ما قتل) ذات المقتول، لأنَّ المثل يطلق ويراد به ذات الشيء، وهو أقل هذه الأقوال تكلفاً، وهو قول أبي البركات بن الأنباري[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الجنَّةِ التي وُعِدَ المتَّقونَ تجري مِنْ تحتِها الأنهارُ أُكُلُها دائِمٌ وظلُّها...﴾[٣] اختلف النحاة في رفع (مَثَلُ)، وفي ذلك أوجه:

(أ) ـ أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف، أي: فيما يُتْلى عليكم مَثَلُ الجنَّةِ، ويكون قوله ﴿تجري من تحتِها الأنهارُ﴾ في موضع الحال من عائد الموصول المحذوف، ويجوز أنْ يكون مستأنفاً، وهو قول سيبويه[٤]، وهو الظاهر في هذه المسألـــة.

ب ـ أن يكون مبتدأً خبره قوله تعالى: ﴿تجري مِنْ تَحْتِها الأنهارُ﴾، وهو مردود عند البصريين لأنَّ المَثَلَ لا يجري من تحته الأنهارُ، وإنَّما هو صفة للمضاف إليه، وهو كقولنا: صفة زيدٍ أسمَرُ، وهو قول الفراء[٥]، وذكر الفرَّاء أنَّه لو دخل في مثل هذا (أنَّ) جاز والتقدير: مثلُ الجنَّةِ أنَّها تجري

---

(١) انظر الكشاف : ١ / ٦٤٤.

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١ /٣٠٤، وانظر: الدر المصون ورقة/ ٢١٢٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٦٠، تفسير القرطبي: ٦/ ٣٠٩، حاشية الشهاب: ٣/ ٢٨٣.

(٣) الرعـــد / ٣٥.

(٤) انظـــر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ١٤٣.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء: ٢ / ٦٥.

من تحتها الأنهارُ، وهو عند أبي حيان[1] تفسير معنى لا تفسير إعراب، وكأني بالفراء يذهب إلى تقدير (أَنْ) واسمها ليصبح الخبر مصدراً مؤوَّلاً لأنَّ الجملة لا يصح أنْ تكون خبراً عن الصفة كقولنا: صفة زيدٍ أَسْمَرُ، وفي كون جملة (تجري. . .) في موضع الخبر لا يعود منها ضمير على (مثل) بل يعود الضمير فيها على المضاف إليه، وهو (الجنَّةِ) وقيل إنَّ المضاف عين المضاف إليه فلا ضرورة إلى عودة الضمير على المضاف. ومذهب الفراء في إضمار (أنَّ) واسمها كقول العرب: تسمَعُ بالمعيدي خيرٌ مِنْ أَنْ تراه.

وذهب الزجاج إلى أنَّ في الكلام حذف موصوف أي: مَثَلُ الجنَّةِ جَنَّةٌ تجري من تَحْتِها الأنهارُ.

ونسب القرطبي[3] إلى الخليل بن أحمد أنَّ المثل بمعنى الصفة، أي: صفة الجنة التي وعد المتقون يجري من تحتها الأنهارُ، وذكر أيضاً أنَّ أبا علي الفارسي أنكر أنْ يكون المثل بمعنى الصفة لأنَّه عنده بمعنى الشبه.

جـ ـ أنْ تكون لفظة (مثل) مقحمـــة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الذين كفروا بربِّهم أعمالُهُم كرمادٍ اشتدتْ به الريحُ في يومٍ عاصفٍ. . .﴾[4]: مذهب الكسائي[5] والفراء[5] في هذه الآية وأمثالها الغاء (مثل) والمعنى: الذين كفروا أعمالهم كرمَادٍ، وعليه فالخبر الجملة الاسمية من قوله ﴿أعمالُهُمْ كرمادٍ﴾.

---

(١) البحـر المحيط: ٥ / ٣٩٥.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥ / ٣٩٥.

(٣) انظر تفسـير القرطبي: ٩ / ٣٢٤، وانظر: الكشاف: ٢/٣٦٢، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٢٥٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٥٩، البحر المحيط ٥/٣٩٥، معاني القرآن للفراء: ٢/٦٥، حاشية الشهاب: ٥/٢٤٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٢، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٤٤.

(٤) إبراهيـم / ١٨.

(٥) انظـر البحر المحيط: ٥ / ٤١٤.

ونُسِب إلى الكسائي[1] أيضاً أنَّ في الكلام حذف مضاف أيْ: مَثَلُ الذين كفروا مثلُ أعمالِهم كرمادٍ، فيكون شبه الجملة (كرمادٍ) في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، وهو تكلف من غير ضرورة.

وذهب الحوفي[1] إلى أنَّ (مثلَ) مبتدأ خبره (كرمادٍ) على أنَّ (أعمالهم) بدل اشتمال من المبتدأ، وهو مذهب أبي القاسم الزمخشري[2] لكن فيه حذف مضاف أي: مثل أعمالِهم.

وأجاز قومٌ أنْ تكونَ الجملة الاسمية (أعمالُهُمْ كَرَمادٍ) خبر المبتدأ (مَثَلُ)، وهو قول مردود عند أبي حيان لخلو الجملة من الرابط، وما ردَّه أبو حيان[1] أرْجَحُ الأقوالِ عند ابن عطية.

ويرى السمين الحلبي[3] أنَّ الجملة الخبرية نفس المبتدأ لأنَّ المعنى: يقال فيهم وَيُوصَفونَ بأنَّ أعمالَهُم كرمادٍ، ويؤخذ على هذا القول أنَّ الجملة الاسمية مرتبطة بالمضاف إليه لا بالمضاف، وهو من باب قولنا: صفةُ زيدٍ أسْمَرُ، ولذلك قيل في أحَدِ التأويلات إنَّ لفظة (مثل) مقحمة[4].

والأظهر أنْ يحمل الكلام على مذهب سيبويه كما مر في الآية السابقة أي: فيما يُتْلى عليكم مَثَلُ الذين كفروا بربهم، والجملة الاسمية من قوله (أعمالُهُم كرَمادٍ) مستأنفة في جواب سؤال مقدَّر، أي: كيفَ مَثَلُهُم فقيل: أعمالُهُم كرمادٍ.

---

(1) انظر البحر المحيط: ٥ / ٤١٤.
(2) انظر الكشاف: ٢ / ٣٧٢.
(3) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ٢٦٠.
(4) انظر البحر المحيط: ٥ / ٤١٤، وانظر: الكشاف: ٢/٣٧٢، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٢٨٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٦٥، حاشية الشهاب ٥/٢٦٠، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٤٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٦٥٦، تفسير القرطبي: ٩/٣٥٣. وانظر شاهداً آخر على زيادة (مثل): محمد: ١٥.

(٢) إذا كـــان مضافاً:

ويشيع في التنزيل زيادة الأسماء المضافة، وكلُّها تدور في فلك المعنى ومن ذلك زيادة لفظة (أوَّل)، ومنه قوله تعالى: ﴿وآمِنُوا بما أنزلَتُ مُصَدِّقاً لِما مَعَكُم ولا تكونوا أوَّل كَافِرٍ بهِ...﴾[١]: قيل إنَّ قوله (أوَّلَ كافرٍ) غير واضح الدلالة، فجاء مطلقاً من غير قيد، فلا يُفْهَمُ منه أنَّ المرادَ أوَّلُ كافرٍ وآخر، ولذلك لجأ النحويون إلى التأويل، وفي ذلك أقوال:

أ ـ أنْ تكون لفظة (أوَّل) زائدة، وهو ضعيف جدًّا عند أبي حيان[٢] والسمين الحلبي[٣]، وتقدير الكلام عليه: ولا تكونوا كافرينَ بِهِ.

ب ـ أنْ يكون في الكلام حذف معطوف، أيْ: ولا تكونوا أوَّلَ كافرٍ وآخر كافر، وحذف لدلالة المعنى عليـه.

جـ ـ أنْ يكون في الكلام حذف مضاف أي: ولا تكونوا مِثْلَ أوَّلِ كافرٍ به.

د ـ أنْ يكون في الكلام حذف صفة أي: ولا تكونوا أوَّلَ كافرٍ مِنْ أهلِ الكتابِ[٤].

ومن ذلك زيادة لفظة (ذي) المضافة، ومن ذلك قراءة عبد الله بن مسعود الشاذة: «نَرْفع درجاتٍ مَنْ نشاءُ وفوقَ كلِّ ذي عالِمٍ عليم»[٥] على أنَّ (عالِمٍ) مصدر كالباطل، أو على أنَّ (ذي) زائدة، ويجوزَ أَنْ يكون في الكلام حذف المضاف إليه الموصوف أي: وفوقَ كلِّ ذي شخصٍ عالِمٍ،

---

(١) البقـــرة / ٤١.
(٢) انظـر البحر المحيط: ١ / ١٧٧.
(٣) انظر الدر المصون ورقة / ٢٦٠.
(٤) انظر شاهداً آخر على زيادة لفظة (أوَّل): الأنعام / ٢٦٢.
(٥) يوسـف / ٧٦.

وأوّل الأقوال أظهرهـــا[١].

ومن ذلك زيادة لفظة (مقام)، ومنه قوله تعالى: ﴿ذلِكَ لِمَنْ خافَ مقامي وخافَ وعيدِ﴾[٢]: (مقام) مصدر ميمي بمعنى (حفظي)، وقيل إنَّ لفظة (مقام) مقحمة لأنَّ الخوف من الله سبحانه، وذكر الشهاب[٣]، أنَّه سمع إقحامَها في قولهم: يغيب عنه مقام الذنب، والأول أظهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خافَ مقامَ ربِّه جنتانِ﴾[٤]: (مقام) مصدر مضاف إلى فاعله أي: خافَ قيامَ رَبِّهِ عليه، وهو الظاهر، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أفَمنْ هو قائِمٌ على كلِّ نفسٍ بما كَسَبَتْ﴾[٥]. وأجاز قومٌ أنْ تكون لفظة (مقام) مقحمة أي: ولِمَنْ خاف ربَّه. وذكر الشهاب[٦] أنَّه ليس المراد الزيادة الحقيقية بل زيادته بالنظر إلى أصل المعنى المراد، وأنَّ الكلام يصح بدونه، ولست أتفق معه فيما ذهب إليه لأنَّه مصطلح الزيادة عند النحويين بيِّنٌ، فهو ما يستغنى فيه عن اللفظة في الكلام.

ومنه قوله تعالى: ﴿وأمَّا مَنْ خاف مقامَ رَبه ونهى النفسَ عَنِ الهوى فإنَّ الجنة هي المأوى﴾[٧].

ومن ذلك زيادة لفظة (اسم) المضافة إلى لفظة (رب)، ومنه قوله

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٣٣، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٤٧/١، التبيان في إعراب القرآن: ٧٤٠/٢، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع/٦٥.

(٢) إبراهيـــم / ١٤.

(٣) انظـر حاشية الشهاب: ٥ / ٢٥٩.

(٤) الرحمـــن / ٤٦.

(٥) الرعـــد / ٣٣.

(٦) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ١٣٧، وانظر: تفسير القرطبي: ١٧٨/٧، البحر المحيط: ١٩٦/٨.

(٧) النازعـــات / ٤٠ - ٤١.

تعالى: ﴿تَبارَكَ اسمُ ربِّكَ ذي الجلالِ والإكرامِ﴾[1]: أجاز قوم أنْ تكون لفظة (اسم) مقحمة، وذكر أبو حيان[2] أنَّ ما يدل على إقحامها إسناد (تبارك) لغير (اسمٍ) في مواضع منها قوله تعالى: ﴿تَبارَكَ اللهُ ربُّ العالمين﴾[3]، وقوله: ﴿فتبارَكَ اللهُ أحْسَنُ الخالِقين﴾[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسمَ ربكَ الأعلى﴾[5]: أجاز قوم أن يكون المعنى: نزه ربك عن النقائص أو عن أنْ تذكره إلاَّ وأنت خاشع، والظاهر عند أبي حيان[6] أنَّ التنزيه يقع على الاسم، أي: نزه اسمَ ربِّك عن أنْ يُسَمَّى به صنم، وهو الظاهر عندي. وقيل إنَّ الاسم بمعنى المسمَّى، وذكر ابن عباس[7] أنَّ التقدير: صلِّ باسم ربِّك الأعلى كقولنا: ابدأ باسمِ ربِّك، فحذف الخافض.

وأجاز قوم أنْ تكون لفظة (اسم) مقحمة، وذهب أبو علي الفارسي[8] إلى أنَّ في الكلام حذف مضاف أي: مسمَّى ربِّك، ولا محوج إليه.

ومن ذلك زيادة لفظة (وجه)، ومنه قوله تعالى: ﴿فأيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وجهُ اللهِ﴾[9]: حكى الواحدي عن أكثر المفسرين أنَّ لفظة (وجه) زائدة أي: فَثَمَّ اللهُ[10].

---

(1) الرحمن / ٧٨.

(2) انظر البحر المحيط: ٨ / ١٩٩، وانظر حاشية الشهاب: ٨/١٤٠، تفسير القرطبي: ١٧/١٩٣.

(3) الأعراف / ٥٤.

(4) المؤمنون / ١٤، وانظر: الفرقان: ١، ١٠، ٦٧، غافر: ٦٤، الزخرف: ٨٥، الملك: ١.

(5) الأعلى: ١.

(6) انظر البحر المحيط: ٨ / ٤٥٨.

(7) انظر البحر المحيط: ٨ / ٤٥٨، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس / ٥٥٨.

(8) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٨٣.
وانظر شاهداً آخر على زيادة لفظة (اسم): العلق / ١.

(9) البقرة / ١١٥.

(10) انظر البرهان في علوم القرآن: ٢ / ٢٧٨.

ومنه قوله تعالى: ﴿ويبقى وَجْهُ رِبِّكَ..﴾[1]، وقوله: ﴿إنَّما نُطْعِمُكم لوجهِ اللهِ﴾[2]، وقوله: ﴿كلُّ شيءٍ هالِكٌ إلاَّ وجهه﴾[3]. ولا محوج إلى تكلف الزيادة في هذه الآيات لأنَّه قد يراد بالوجه في الآية الأولى القبلة، ويجوز أنْ يكون قد عبر بالوجه عن الذات، وهو قول ابن عباس[4]. ويجوز أن يراد بالوجه أيضاً في هذه الآية الثانية الجاه.

وجاء في (البحر المحيط): «وحيثُ جاء الوجهُ مضافاً إلى اللهِ تعالى فله محمل في لسان العرب، إذْ هو لفظ يطلق على معان، ويستحيل أنْ يُحْمَل على العضو...»[4]وفي تأويل الوجه كلام مبسوط في (البحر المحيط)[4].

ومن ذلك زيادة لفظة (رحمة)، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ رحمةَ اللهِ قريبٌ مِنَ المُحْسِنِينَ﴾[5] أي: إنَّ اللهَ قريبٌ في أحد التأويــلات[6].

(٣) إذا كـــــان لفظـة (ذا):

ومن ذلك زيادتها مع (ما)، ومنه قوله تعالى: ﴿فيقولونَ ماذا أرادَ اللهُ بهذا مثلاً...﴾[7]: للعرب في (ماذا) سبعة استعمالات:

أ ــ أن تكون (ما) اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء، و(ذا) اسم إشارة.

ب ــ أن تكون (ما) اسم استفهام، و(ذا) اسم موصول بمعنى الذي، والجملة الفعلية بعده صلته، وعائدهُ محذوف.

---

(١) الرحمـن / ٢٧.
(٢) الدهـــر / ٩.
(٣) القصص / ٨٨.
(٤) انظر البحر المحيط: ١ / ٣٦١
(٥) الأعـــراف / ٥٦.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف الصفحة / ٥٠٢.
(٧) البقـــرة / ٢٦.

جـ ـ أنّ تكون (ماذا) اسم استفهام في موضع نصب بالفعل بعده، وهو الظاهر.

د ـ أنْ تكون (ماذا) اسماً موصولاً تغليباً لـ(ذا)، وهو قليل.

هـ ـ أنّ تكون (ماذا) نكرة موصوفة والجملة الفعلية في موضع النعت، وهو قول أبي علي الفارسـي.

و ـ أن تكون (ما) اسم استفهام و(ذا) زائدة، وقد أجاز ابن مالك[1] زيادتها.

ن ـ أنْ تكون (ما) زائدة و(ذا) اسم إشارة[2].

ومن ذلك زيادتها مع (مَنْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلاَّ بإذْنِه...﴾[3]: القول فيها مثل سابقتها[4].

(٤) إذا كـان ظرفاً:

وتكثر زيادة الظروف في التنزيل، ومن ذلك زيادة (إذْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ قال ربُّك للملائكةِ إنِّي جاعِلٌ في الأرضِ خليفةً قالوا أتجْعَل فيها مَنْ يُفْسِدُ فيها ويَسْفِكُ الدِّماءَ...﴾[5]: (إذْ) في أحد التأويلات زائدة،

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٩٧.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة/١٨٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٣ ـ ٤٤، الكشاف: ١/٢٦٦، البحر المحيط: ١/١١٩، حاشية الشهاب: ٢/٩٤-٩٥، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/٣٩٧.
وانظر شواهد أخرى: القصص: ٦٥، لقمان: ١١، ٣٤، سبأ: ٢٣، الأحقاف: ٤، المدثر: ٣١.

(٣) البقـرة / ٢٥٥.

(٤) انظر البحر المحيط : ٢ / ٢٧٩.

(٥) البقـرة / ٣٠.

وهو قول أبي عبيدة[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ قال اللهُ يا عيسى بن مريم أأنْتَ قلتَ للناسِ اتَّخِذوني وأُمِّي إلهينِ مِنْ دونِ اللهِ قال سبحانَكَ ما يكونُ لي أنْ أقولَ ما ليس لي بحقٍّ...﴾[2].

ذكر أبو عبيدة أنَّ (إذْ) زائدة، والأظهر أنْ تكون بمعنى (إذا) والماضي مؤوَّل بالمستقبل لأنَّه روى عن ابن عباس أنَّ هذا القول يقوله يوم القيامة على رؤوس الخلائق. وقيل إنَّه مِنَ الله تعالى حين رفع عيسى إليه[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿إذْ قالت امرأةُ عمرانَ ربِّ إنِّي نَذَرْتُ لك ما في بطني مُحَرَّراً فَتَقَبَّلْ منِّي...﴾[4].

ومن زيادة الظروف زيادة (فوقَ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فاضربوا فوقَ الأعناقِ واضربوا مِنْهُم كلَّ بنانٍ﴾[5]: للنحويين في الظرف (فوقَ) أقوال:

أ ـ أنْ يكون زائداً، فيكون (الأعناقَ) مفعولاً به، وهو قول الأخفش.

ب ـ أنْ يكون بمعنى (على) والمفعول محذوف أي: فاضربوهم على الأعناق.

جـ ـ أنْ يكون بمعنى (دون) والمفعول محذوف أي: واضربوهم دونَ الأعناقِ، وهو قول ابن عطية[6].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله المضمر الصفحة / ٥٤٩.

(٢) المـــائدة / ١١٦.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٢٢٢٠، البحر المحيط: ٤/٨٥، وانظر الأزهية في علم الحروف/٢١٢.

(٤) آل عمران / ٣٥.

(٥) الأنفـــال / ١٢.

(٦) انظر البحر المحيط: ٤ / ٤٧٠.

د ـ أنْ يكون ظرفاً متصرفاً مفعولاً به، وهو قول الزمخشري[1] كما يُفْهَمُ من كلامه وهو قول حسن إنْ صحَّ تصرُّفُهُ.

ومنه قوله تعالى: ﴿وهو القاهر فوقَ عباده﴾[2]: إنَّ الله سبحانه منزَّهٌ عن أنْ يحل في جهة ما، والعرب تستعمل (فوق) للإشارة إلى علو المنزلة. وقيل إنَّ لفظة (فوق) زائدة وقيل إنَّ في الكلام حذف مضاف أي فوق قهر عباده[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ كُنَّ نساءً فوق اثنتين فَلَهُنَّ ثلثا ما ترك...﴾[4]: ذكر أبو حيان[5] أنَّ معنى (فوق اثنتين) أكثر من اثنتين، وذكر أنَّه قيل إنَّ (فوق) زائدة، وهو قول فاسد عنده.

ومن ذلك زيادة (إذا)، ومنه قوله تعالى: ﴿إذا وقعت الواقعةُ ليس لِوَقْعَتِها كاذبة خافضة رافعة﴾[6]: (إذا) زائدة عند الجرجاني في أحد التأويلات[7].

** ** ** **

---

(١) انظر الكشاف: ٢ / ١٤٨، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦١٩. حاشية الشهاب: ٤/٢٥٩.

(٢) الأنعام / ٢٨.

(٣) انظر البحر المحيط: ٤ / ٨٩.

(٤) النساء / ١١.

(٥) انظر البحر المحيط: ٣ / ١٨٢.

(٦) الواقعة / ٣.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله المضمر الصفحة /٥٤٩.

الفصل الثالث

تأويل اللفظة باللفظة لموافقة المعنى

وهي مسألة تدور في فلكين: تأويل الفعل بالفعل، وتأويل الاسم بالاسم.

(١) تأويل الفعل بالفعل:

يؤول الفعل بآخر عند النحويين[1] في مواضع:

أ ــ إذا كان معطوفاً على آخر مغاير له في الزمان.

ب ــ إذا كان بَعدَ (لو) فعل مضارع أُوِّل بالماضي.

جـ ــ إذا كان بعد (ربَّ) فعل مضارع أُوِّلَ بالماضي.

د ــ إذا كان فعلُ الشرط أو جوابُه ماضياً أُوِّلَ بالمستقبل.

وسأتحدث في هذه المسألة عن تأويل المضارع بالماضي والماضي بالمضارع:

تأويل المضارع بالماضي:

ولعل أهمَّ المواضع- التي يُؤوَّل فيها المضارع بالماضي في التنزيل ما يلي:

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ١٠٨/٤، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٧/٤-٣٨، المقرّب: ٢٠٠ - ٢٠١، همع الهوامع.. (تحقيق عبد العال سالم): ١٧١/٥.

(١) في العطف.

(٢) في اقتضاء المعنى له.

(٣) بعد (رُبَّ).

(٤) بعدَ (لَو).

(٥) بعد (إذْ).

(١) في العطـف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الـذين كفروا ويَصُـدُّون عَنْ سبيلِ اللهِ والمسجِدِ الحرامِ..﴾[1] أي: إنَّ الذين كفرُوا وصدُّوا[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنّي وجدت امرأةً تَمْلِكُهمَ وأُوْتِيتْ مِنْ كلِّ شيءٍ ولَها عَرْشٌ عظيم﴾[3]. أي: إنّي وَجَدْتُ امرأةً مَلَكَتْهم واوتِيَتْ مِنْ كلِّ شيء[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلا أُنزِلَ إلَيْهِ مَلَكٌ فيكونَ مَعَهُ نذيراً أوْ يُلْقَى إلَيْهِ كَنْزٌ أو تكونُ له جَنَّةٌ..﴾[5]: قوله ﴿أوْ يُلْقى﴾ معطوف على (أُنزِلَ)،فهو إمَّا أنْ يكون مؤوَّلاً بالماضي وإمَّا أنْ يكون المعطوف عليه مؤوَّلا بالمضارع[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿ألَمْ تَرَ أنَّ اللهَ أَنْزَل مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً..﴾[7]: في رفع قوله ﴿فَتُصْبِحُ﴾ ثلاثة أوجه:

---

(١) الحج: ٢٢.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف خبر الأحرف الناسخة الصفحة: ٢١٧.

(٣) النمل: ٢٣.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦٧/٧.

(٥) الفرقان: ٧ ـ ٨.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٨١/٢.

(٧) الحج: ٦٣.

أ ـ أنْ يكون الاستفهام في معنى الخبر والتقدير: قد رأيتَ.

ب ـ أنْ يكون النصب مُمْتَنِعاً لأنَّ إصباحَ الأرضِ مخضرَّةً ليس متسبباً عن رؤية إنزال المطر، وإنَّما يتسبب عن المطر، ولذلك رفع الفعل على أنَّه مستأنف.

جـ ـ أنْ يكون معطوفاً على قوله (أَنْزَلَ) على أنَّه بمعنى الماضي، أي: فَأَصْبَحَتْ، وهو عند أبي البقاء[1] لا موضع له من الإعراب، وذكر ابن هشام[2] أنَّه لا موضع له لأنَّ الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد، فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل لذلك المجموع، وكلٌّ منهما جزء الخبر، فلا محلَّ له، وذكر ابن هشام أنَّه بديع.

(٢) في اقتضاء المعنى له:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلونَ أنبياءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ إنْ كنتم مؤمنين﴾[3]: أي: قُلْ فَلِمَ قَتَلْتُم أنبياءَ اللهِ، ويدل على ذلك لفظة (مِنْ قَبْلُ)[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿واتَّبَعُوا ما تتلو الشياطينُ على مُلْكِ سليمانَ...﴾[5]: أي: واتَّبعوا ما تلت الشياطينُ على مُلْكِ سليمان، وتقدير الكلام عند الكوفيين: واتَّبَعُوا ما كانت تتلو الشياطينُ، وقيل إنَّ ذلك

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٤٧، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٠٠، تفسير القرطبي: ١٢/٩١، البحر المحيط ٦/٤٨٣.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢١٤، ٥٥٤، ٦٥١، ٦٩٥.

(٣) البقرة: ٩١.

(٤) انظر: الدر المصون، ورقة: ٤٢٦، البحر المحيط: ١/٣٠٧، التبيان في إعراب: ١/٩٣، تفسير القرطبي: ٢/٣٠.

(٥) البقرة: ١٠٢.

من باب تفسير المعنى(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿فإنْ كان لَهُ إخوَةٌ فلأُمِّه السُّدُسُ مِنْ بعد وصيَّةٍ يوصي بها..﴾(٢) أي: مِنْ بعدِ وصيَّةٍ أُوصي بهاَ(٣).

(٣) بعـد (رب):

ومنه قوله تعالى: ﴿ربَّما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾(٤): أي: ربما ودَّ الذين كفروا(٥).

(٤) بعـد (لـو):

ومنه قوله تعالى: ﴿وربُّك الغفُور ذو الرحمةِ لَوْ يُؤاخِذُهُم بِما كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ العذابَ..﴾(٦): ذكر المالقي(٧) أنَّ (لو) تخلص الفعل أبداً إلى الماضي بخلاف أدوات الشرط وإنْ كان ما بعدها مضارعاً، والقول نفسه مع أبي البقاء(٨) كما يفهم من كلامه. وجاء في شرح التصريح على التوضيح(٩)، أنَّ ابن الحاج وابن الناظم قد أنكرا مجيء (لو) للتعليق في المستقبل، وفي المسألة كلام مبسوط في مظانه(٩).

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ٤٤٦، البحر المحيط: ٣٢٦/١.

(٢) النســاء: ١١.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ١٦٠٧، البحر المحيط: ١٨٦/٣، وانظر آل عمران: ٥٨، ٥٩، الحجر: ٩٧، النور: ٦٤، النمل: ٧٢.

(٤) الحجر: ٢.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) الصفحة: ٥٩٩.

(٦) الكهف: ٥٨.

(٧) انظر رصف المباني: ٢٩٠.

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٨٥٣/٢. وانظر في (لو) المقتضب: ٧٥/٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١١/٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣٧.

(٩) انظر: ٦/٢، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣٧/٤- ٣٨، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٤٧، وانظر شاهداً آخر على مجيء المضارع بعد (لو) البقرة: ١٦٥.

(٥) بعد (إذ):

ومنه قوله تعالى: ﴿هل يَسْمَعونَكم إذْ تَدْعونَ﴾[١]: (إذْ) ظرف لما مضى، وعليه فقوله (تدْعونَ) مؤوَّل بالماضي، ويجوز أنْ يكون الكلام محمولاً على حكاية الحال الماضية وقيل إنَّ (إذْ) بمعنى (إذا).

ويظهر لي أنَّ كون (إذْ) للزمن المستقبل أولى من تكلف التقدير لأنَّ ظاهر النص عليه، وذكر ابن هشام[٢] من أوجه (إذْ) أنْ تكون اسماً للزمن المستقبل، وذكر السيوطي[٣] أنَّ ابن مالك أجاز أنْ تكون للمستقبل، وما في (التسهيل) ليس كذلك: «فمنها (إذْ) للوقت الماضي لازمة الظرفية إلَّا أنْ يضاف إليها زمان..»[٤].

تأويل الماضي بالمضارع:

وهو أكثر شيوعاً من تأويل المضارع بالماضي، ولعل أهمَّ مواضعه ما يلي:

(١) في العطف.

(٢) في اقتضاء المعنى له.

(٣) في النهي.

(٤) في جملتي الشرط وجوابه الماضويتين.

---

(١) الشعراء: ٧٢.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١١٣.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/١٧٢.
(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٩٢، وانظر شرح المفصَّل لابن يعيش: ٤/٩٦، وانظر في هذه المسألة: حاشية الشهاب: ٧/١٧، البحر المحيط: ٧/٢٣. وانظر إضافة (إذْ) للفعل المضارع: البقرة: ١٢٧، ١٦٥، الفتح: ١٨.

(١) في العطـف:

وتأويل الماضي بالمضارع في العطف أكثر هذه المواضع شيوعاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرونَ إلاَّ أنْ يأتِيَهُم اللهُ في ظُلَلٍ مِنَ الغمامِ والملائِكةُ وَقُضِيَ الأمرُ...﴾[١].

في قوله ﴿وقُضِيَ الأمْرُ﴾ قولان:

أ ـ أنْ يكون معطوفاً على قوله (يأتِيَهُم) على أنَّ الماضي مؤوَّل بالمستقبل أي: ويقضي الأمرُ.

ب ـ أن يكون مستأنفاً، فيكون ليس داخلاً في الانتظار[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿ويوم نسيِّرُ الجبال وترَى الأرضَ بارِزَةً وحشرناهم فلم نغادِرْ منهم أحَداً وعُرِضوا على ربِّك صَفّاً..﴾[٣] أي: ونَحْشُـرَهم وَيُعْرَضون، فوضع الماضي موقع المستقبل لتحقق وقوعه[٤].

ومنه قوله تعالى:﴿إنْ نَشَأ نَنزِلْ عليهم مِنَ السماءِ آيةً فظلَّت أعناقُهم لها خاضِعينَ﴾[٥]: أي: فتظل لأنَّـه معطوف على جواب الشرط، وذكر الشهاب[٦] أنّه إنْ نظر إلى زمن الحكاية يؤوَّل المضارع بالماضي أي: أنزلنا.

ومنه قولـه تعالى:﴿إنَّما تُنْذِرُ الذين يخشون ربَّهم بالغيبِ وأقاموا

(١) البقرة: ٢١٠.
(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٧٤٧.
(٣) الكهف: ٤٧ ـ ٤٨.
(٤) انظر البحر المحيط: ١٣٤/٦، حاشية الشهاب: ١٠٧/٦.
(٥) الشعراء: ٤.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٣/٧، البحر المحيط: ٥/٧، التبيان في إعراب القرآن: ٩٩٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١١/٢، معاني القرآن للفراء: ٢٧٦/٢.

الصلاة. .﴾[1]: ذكر أبو عبيدة[2] أنّ (وأقاموا) بمعنى (ويُقيمون).

ومنه قوله تعالى: ﴿يوم تَرْجفُ الأرضُ والجبالُ وكانتِ الجبالُ كثيباً مهيلاً﴾[3] أي: وتكونُ[4].

وقد يكون المعطوف عليه ماضياً فيؤوَّل بالمضارع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ يُشْرِكْ باللهِ فكأنّما خرَّ من السماء فتَخْطَفُه الطيرُ أو تهوي به الريحُ في مكانٍ سحيقٍ﴾[5]: ذكر أبو البقاء[6] أنّ التقدير: فكأنّما يخر فتخطفه وأجاز أن يكون التقدير: فهو تخطفه على تقدير مبتدأ، فيكون من عطف الجمل، والأول أظهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿واللهُ الذي أرْسلَ الرياحَ فتثيرُ سحاباً. . .﴾[7] أي: يُرسِلُ فتثيرُ[8].

ومنه قراءة حكاها أبو معاذ: ﴿وقالوا ما لِهذا الرسولِ يأكُلُ الطعامَ ويمشي في الأسواقِ لولا أُنزِلَ إليهِ مَلَكٌ فيكونُ معهُ نذيراً﴾[9]: برفع (فيكون) عطفاً على (أُنزِلَ) لأنه بمعنى (يُنَزَّلُ).

---

(١) فاطر: ١٨.
(٢) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٣٨٧/٧.
(٣) المزمّل: ١٤.
(٤) انظر تفسير القرطبي: ٤٧/١٩.
وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٦٦، هود: ٩٨، النبأ: ١٩.
(٥) الحج: ٣١.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٤١/٢.
(٧) فاطر: ٩.
(٨) انظر: البحر المحيط: ٣٠٢/٧، الكشاف: ٣٠١/٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٩٠٦.
(٩) الفرقان: ٧.

وأجازوا فيه أنْ يكون جواباً للتحضيض على إضمار مبتدأ، والأوَّل أظهر[1].

(٢) في اقتضاء المعنى لـه:

ذكر الزركشي[2] أنَّ التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه يغلب إذا كان مدلول الفعل من الأمور الهائلة المهددة المتوعَّد بها، فيعدل فيه إلى لفظ الماضي تقريراً وتحقيقاً لوقوعه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ قال الله يا عيسى بن مريم أأنت قلتَ للناسِ اتَّخِذوني وأمِّي إلَهينِ من دونِ الله...﴾[3]: ذكر السدِّي وغيره أنَّ هذا القول كان من اللهِ حينَ رفع عيسى إليه، وهو اختيار الطبري، وذكر ابن عباس وقتادة والجمهور أنَّه من الله يوم القيامة، وعليه فتكون (إذْ) بمعنى (إذا والماضي بمعنى المستقبل، و(إذ) عند أبي عبيدة زائدة[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ونادى أصحابُ الجَنَّةِ أصحابَ النارِ أن قدْ وَجَدْنا ما وَعَدَنا ربُّنا حقًّا..﴾[5] أي: وينادي لأنَّ ذلك يوم القيامة[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالت إحداهما يأبَتِ استأجِرْهُ إنَّ خيرَ مَنِ استأجَرْتَ القويُّ الأمينُ﴾[7]: أي: مَنْ تستأجِرُ، ووضع الماضي موضع المضارع لتحقق وقوعه[8].

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤٨٣/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٢/٢.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣٧٢/٣.

(٣) المائدة: ١١٦/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٢٢٠، البحر المحيط: ٥٨/٤.

(٥) الأعراف: ٤٤.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣٠٠/٤.

(٧) القصص: ٢٦.

(٨) انظر حاشية الشهاب: ٧١/٧. وانظر شواهد أخرى: الأعراف: ٧١، التوبة: ١٢٥، النمل: ٨٧، العنكبوت: ٤.

(٣) في النهـي:

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لِمَنْ أَلْقى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مؤمِناً...﴾[١]: ذكر أبو البقاء[٢] أنَّ (ألقى) بمعنى (يُلْقي) لأنَّ النهي لا يصح إلاَّ في المستقبل.

(٤) في جملتي الشرط وجوابه الماضويتين:

جملتا الشرط والجواب يجب كونهما في المستقبل لأنَّ أدوات الشرط تقلب الماضي إلى الاستقبال، وتخلص المضارع[٣] له.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدايَ فَلا خوفٌ عليهِمْ..﴾[٤]: فعل الشرط (تبع) مؤوَّل بالمضارع المستقبل.

والقول نفسه في جواب الشرط، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أصابتكم مصيبةٌ قال قَدْ أَنْعَمَ اللهُ عليَّ إذْ لم أكُنْ مَعَهم شهيداً﴾[٥].

(٢) تأويل الاسـم بالاسـم:

وسأتحدث في هذه المسألة عن تأويل المشتق بالمشتق، وتأويل الجامد بالمشتق.

تأويل المشتق بالمشتق:

وتشيع هذه المسألة في التنزيل في مواضع كثيرة، ويكاد معظمها يدور في فلك المعنى، ولعل أهمَّ صيغ هذه المشتقات المؤولة بأخرى ما يلي:

---

(١) النساء: ٩٤.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٨.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٢٢، ٣٢٣.
(٤) البقرة: ٣٨، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٣، ٣١، ٦٢، ٧٠، ٩١، ٩٣، ١٠٢.
(٥) النساء: ٧٢، وانظر شواهد أخرى: المائدة: ٢٦، الإسراء: ٧، ٨، الأنبياء: ٤٧.

(١) فعيل بمعنى مفعول وفاعِل ومُفْعِل ومُفْعَل.

(٢) فاعل بمعنى مفعول.

(٣) مفعول بمعنى فاعل.

(٤) فَعَل بمعنى مفعول.

(٥) فَعول بمعنى مَفْعُول.

(٦) أفعل بمعنى فاعل وفعيل.

(١) فعيل بمعنى مَفْعول وفاعِل ومُفْعِل ومُفْعَل:

وهذه الصيغة أكثر شيوعاً في التنزيل مما مر، وما جاء منها بمعنى مفعول أكثرها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ظلَّ وجهُهُ مسودًّا وهو كظيم﴾[١] أي: مكظوم[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جنَّاتٍ وحبَّ الحصيد﴾[٣] أي: المحصود[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿والنَّخْلَ باسقاتٍ لها طَلْعٌ نضيد﴾[٥]: أي مَنْضُود[٦].

ومنه قوله تعالى: ﴿فكانوا كهشيمِ المُحْتَظِر﴾[٧] أي: كمشهوم

---

(١) النحل: ٥٨.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٥٠٤.
(٣) ق: ٩.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٧٤.
(٥) ق: ١٠.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٧٤، البحر المحيط: ١٢٢/٨، معاني القرآن للفراء: ٧٦/٣، الكشاف: ٥/٤.
(٧) القمر: ٣١.

المُحْتَظِر[1].

ومن فعيل بمعنى (فاعل) قوله تعالى: ﴿واجعله ربِّ رضِيًّا﴾[2]: (رضيًّا) بمعنى (راضياً) أو (مَرْضِيًّا)[3].

ومنه قوله: ﴿ولم يَكُنْ جبَّاراً عَصِيًّا﴾[4] أي: عاصياً[5].

ومنه قوله: ﴿وكان الكافر على ربِّه ظهيراً﴾[6]: فَعيل بمعنى فاعل[7].

ومنه قوله: ﴿إنَّكُمْ لَفي خلقٍ جديد﴾[8]: (جديد) عند البصريين بمعنى اسم الفاعل من (جدَّ الثوب) إذا صار جديداً، وعند الكوفيين بمعنى اسم المفعول على أنَّه من القطع[9].

ومن (فعيل) بمعنى (مُفْعِل) قوله تعالى: ﴿لِيَكونَ للعالمينَ نذيراً﴾[10]: (نذيراً) بمعنى (مُنْذِراً)، ويجوز أنْ يكون مصدراً بمعنى (الإنذار) كالنكير بمعنى الإنكار[11].

---

(١) انظر تفسير القرطبي: ١٧/١٤٢. وانظر شواهد أخرى على (فعيل) بمعنى (مفعول): الإسراء: ٢، الكهف: ٤٥، مريم: ٢٠، الشعراء: ١٨، الشورى: ٦، الدخان: ٥١، القلم: ٢٠، التكوير: ٢٥، البينة: ٦.

(٢) مريم: ٦.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٦/١٤٦. التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٦٧.

(٤) مريم: ١٤، وانظر الآية: ٤٤.

(٥) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٧/١٠.

(٦) الفرقان: ٥٥.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٦/٤٣٢.

(٨) سبأ: ٧.

(٩) انظر: حاشية الشهاب: ٧/١٩١، الكشاف: ٣/٢٨١، البحر المحيط: ٧/٢٦١. وانظر شواهد أخرى: الإسراء: ٦، ق: ٤، الملك: ٤، القلم: ١٢، التين: ٨.

(١٠) الفرقان: ١.

(١١) انظر البحر المحيط: ٦/٤٨٠، حاشية الشهاب: ٦/٤٦.

ومنه قوله: ﴿فَسَتَعْلَمون كَيفَ نذيرِ﴾[1]: القول فيها مثل سابقتها[2].

ومن (فعيل) بمعنى (مُفْعَل) قوله تعالى: ﴿تلك آياتُ الكتابِ الحكيم﴾[3]: وصف الكتابَ بقوله (الحكيم) لتضمنه الحكمةِ، وأجاز النحويون أنْ يكون بمعنى (مُحْكم) وبمعنى (حاكِم). وذكر الزمخشري[4] أنَّه وصفُ لله تعالى من باب الإسناد المجازي أي: الحكيم قائِلُه، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فيكون من باب الحذف والإيصال.

(٢) (فاعِل) بمعنى (مَفْعول):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا عاصِمَ اليوم مِنْ أمرِ اللهِ إلاّ مَنْ رَحِمَ..﴾[5]: قوله ﴿مَنْ رَحِمَ﴾ في موضوع نصب على الاستثناء المنقطع لأنَّ (عاصم) (فاعِل) و(مَنْ رَحِمَ) (مفعول) ويجوز أنْ يكون (عاصم) بمعنى مَعْصوم، وعليه فالاستثناء مُتَّصِل، ويجوز البدل من غير تأويل على أنَّ يكون (مَن رَحِمَ) هو الله تعالى. وجعل الزمخشري[6] الاستثناء مُتَّصِلاً على حذف مضاف أي: لا مكان عاصِمٍ إلاّ مَكان مرحوم، ولا محوج إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ ماءٍ دافق﴾[7] أيْ: مدفوق[8].

---

(١) الملك: ١٧.

(٢) انظر تفسير القرطبي: ٢١٧/١٨.

(٣) لقمان: ٢.

(٤) انظر الكشاف: ٢٢٩/٣، وانظر حاشية الشهاب: ١٣٢/٧، تفسير القرطبي: ٥٠/١٤، البحر المحيط: ١٨٣/٧. وانظر شاهد آخر: يس: ٦.

(٥) هود: ٤٣.

(٦) انظر الكشاف: ٢٧١/٢، وانظر البيان في غريب اعراب القرآن: ١٥/٢، البحر المحيط: ٢٢٧/٥، التبيان في تفسير القرآن: ٤٩١/٥، معاني القرآن: ١٥/٢، تفسير القرطبي: ٤٠/٩.

(٧) الطارق: ٦.

(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٨١/٢، البحر المحيط: ٤٥٥/٨، حاشية الشهاب: ٣٤٧/٨، الكشاف: ٢٤١/٤، تفسير القرطبي: ٤/٢٠، التبيان في تفسير القرآن: ٣٢٤/١٠، معاني القرآن للفراء: ٢٥٥/٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿فهو في عيشة راضية﴾[1] أي مَرْضِيَّة[2].

(٣) مَفْعول بمعنى فاعِل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّه كان وعدُهُ مَأْتِيًّا﴾[3]: (مَأْتِيًّا) (مفعول) بمعنى (فاعل)[4].

ومنه قوله: ﴿وإذا قرأتَ القرآنَ جعلنا بينَك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجاباً مستوراً﴾[5]: أي: ساتـراً[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ تتَّبعون إلاَّ رجُلاً مسحوراً﴾[7] أي: ساحراً.

(٤) فَعَل بمعنى مَفْعول:

ومنه قوله تعالى: ﴿اللهُ الصَّمَدُ﴾[8]: (الصَّمَدُ) يعني في أحد الأقوال الذي يُصْمَد إليه في الحاجات، فيكون (فَعَل) بمعنى (مفعول)، أي: مصمود إليه، فحذف الخافض واستتر الضمير[9].

(٥) فَعُول بمعنى مَفْعول:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وهو الغَفُور الوَدُودُ﴾[10]: (الوَدُود) فَعُول بمعنى

---

(١) الحاقَّة: ٢١، وانظر الآية ٧١ من سورة القارعة.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف الصفحة: ٣٦٤.
(٣) مريم: ٦١.
(٤) انظر الكشاف: ٢/٥١٥، تفسير القرطبي: ١١/١٢٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٧٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٣٠.
(٥) الإسراء: ٤٥.
(٦) انظر البحر المحيط: ٦/٤٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٢٣، حاشية الشهاب: ٦/٣٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٩١.
(٧) الإسراء: ٤٧.
(٨) الإخلاص: ٢.
(٩) انظر تفسير القرطبي: ٢٠/٢٤٥، حاشية الشهاب: ٨/٤١٢، تفسير ابن كثير: ٤/٥٧٠.
(١٠) البروج: ١٤.

مَفْعول أي: يَوَدُّه عبادُه، وقيل إنَّه بمعنى اسم الفاعل أي: الوادُّ لعبادِه[1].

(٦) **أَفْعَل بمعنى فاعِل وفَعيل:**

ومنه قوله تعالى: ﴿قال إنِّي أَعْلَمُ مالا تَعْلَمونَ﴾[2]: يجوز في (أَعْلَمُ) أنْ يكون فعلاً مضارعاً، فيكون الاسم الموصول مفعولاً به، وهو الظاهر، وقيل إنَّه (أَفْعَل) تفضيل على حذف المفضَّل عليه، أي: منكم، ويكون الاسم الموصول منصوباً بفعل محذوف، يدلُّ عليه (أَعْلَمُ) لأنَّ (أفعل) التفضيل لا يأخذ مفعولاً صريحاً، وهو تكلف لا محوج إليه.

وأجاز مكي بن أبي طالب[3] أنْ يكون (أَفْعَل) التفضيل مؤوَّلاً باسم الفاعل أي (عالم)، وهو قول غير مقبول عند أبي حيَّان[4] وقد تبع مكيٌّ في ذلك أبا عبيدة، وهو عند أبي حيَّان من النحويين الضعفاء، وقد ذهب إليه أيضاً القرطبي[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿هُو أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عن سبيلِه﴾[6]: القول فيها مثل سابقتها[7].

ومِنْ (أَفْعل) بمعنى (فَعيل) قوله تعالى: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِردِّهِنَّ في ذلك..﴾[8]. (أحقُّ) ليس فيه معنى التفضيل لأنَّ غير الأزواج لا حقَّ لهم

(١) انظر البحر المحيط: ٨/٤٥٢، حاشية الشهاب: ٨/٣٤٤، تفسير القرطبي ١٩/٢٩٦.
(٢) البقرة: ٣٠، وانظر شاهداً آخر البقرة: ٣٣.
(٣) انظر مشكل إعراب القرآن: ١/٣٥.
(٤) انظر البحر المحيط: ١/١٤٤.
(٥) انظر تفسير القرطبي: ١/٢٧٨، وانظر: الدر المصون ورقة: ٢١١، تفسير ابن عطية: ١/٢٢١، شرح المفصَّل لابن يعيش: ٦/٩٧.
(٦) النجم: ٣٠.
(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٣٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٩٨ - ٣٩٩، البحر المحيط: ٨/١٦٥.
(٨) البقرة: ٢٢٨.

فيهن ولا حق للنساء في ذلك،وتقدير الكلام: حقيقون بردِّهِنَّ[1].

تأويل الجامـد بالمشـتق:

ويشيع ذلك في التنزيل في مواضيع كثيرة، ولعل أهمَّ هذه المواضـع ما يلي:

(١) في اقتضاء المعنى له.

(٢) في الحـال.

(٣) في الإخبار بالمصدر عن ذات.

(٤) في الوصف بالمصدر.

(٥) فيما ظاهره أنَّه مفعول «مطلق»

(٦) في المصادر المؤوَّلة مِنْ (ما) وما في حيِّزها.

(١) في اقتضاء المعنى له:

وفي التنزيل من ذلك كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الفرقانَ﴾[2]: (الفرقان) مصدر بمعنى الفارق أو المفروق، ويجوز أنْ يكونَ في الكلام مضاف محذوف أي: ذا الفرقان، والأول أظهر[3].

ومنه قولـه تعالى: ﴿وَمَنْ يكفُـرْ بالإيمـان فقد حَبِطَ عمَلُه﴾[4] أي: بالمُؤْمِن به، فهو مصدر موضوع موضع المفعول به، ويجوز أنْ يكون في الكلام حذف مضاف أي: بموجب الإيمان[5].

---

(١) انظر الدر المصون ورقة: ٨١٣.

(٢) آل عمران: ٤.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢٣٧/١.

(٤) المائدة: ٥.

(٥) انظر البيان في إعراب القرآن: ٤٢١/١.

ومنه قوله تعالى: ﴿وكانَ أمْرُ اللهِ مفعولاً﴾[1] أي: وكان مَـأمورُ اللهِ مفعولاً[2]، وعليه فالمصدر مؤول باسم المفعول[3].

(٢) في الحــــال:

قيل إنَّ[4] الغالِبَ في الحال أنْ يكون وصفاً مشتقًّا، وأجاز النحويون كونَه جامداً في مواضع مبسوطة في (همع الهوامع)[4].

وذهب سيبويه[5] والبصريُّون إلى أنَّ المصدر إذا وقع حالاً أُوِّلَ بمشتق، وذهب آخرون إلى أنَّ ذلك محمول على حذف مضاف، وذهب آخرون إلى أنَّ هذا المصدر منصوب بفعل محذوف من لفظه.

وذكر السيوطي[6] أنَّ البصريين والكوفيين أجمعوا على أنَّه لا يستعمل من ذلك إلَّا ما استعملته العرب.

وبعد فلست أتفق مع من ذهب إلى تأويـل المصدر الواقع حالاً، لأنَّ في التنزيل فيضاً غزيراً من المصادر جاءت أحوالاً، فالقياس عليهـا يرد مزاعمهم وإليك ما في التنزيل من ذلك:

البقـرة: ٢، ٢٢، ٣٥، ٤٨، ٥٥، ٥٨، ١٠٩، ١٦٨، ١٨٥، ٢١٢، ٢١٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٣،

---

(١) النساء / ٤٧.
(٢) انظر الدر المصون ورقة / ١٧٠٤، تفسير القرطبي: ٥ / ٢٤٥.
(٣) انظر شواهد أخرى: آل عمران: ١٤، الأنعام/٧٠، يونس: ٥٧، طه/٣٦، لقمان: ١١، النازعـات: ٣١.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٩.
(٥) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ٣٦٠، ٣٧٠ - ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٩١ - ٣٩٧، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/ ١٥.
(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم)٤/ ١٥.

النبـــــأ : ٢٩.

النازعـــات : ٥، ٢٥.

الفجـــر : ٢٢.

العاديـــات : ١.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ قلتم يا موسى لَن نُؤْمِنَ لك حتى نرى اللهَ جَهْرَةً. . .﴾[1]: في نصب (جهرةً) أقوال منها:

أ ــ أنْ يكونَ منصوباً على الحال على تأويله بالمشتق كما مر أو على حذف مضاف.

ب ــ أنْ يكونَ منصوباً بفعل محذوف مـــن لفظه.

جـ ــ أنْ يكون صفة لمصدر محذوف أي: رؤيةً جَهْرَةً[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ودَّ كثيرٌ مِنْ أهلِ الكتـابِ لو يَـرِدُّونكم مِنْ بعدِ إيمانِكم كفَّاراً حَسَداً مِنْ عندِ أَنْفُسِهم. .﴾[3]: الظاهر في (حسداً) أنْ يكون مفعولاً له، ويجوز أنْ يكون حالاً على تأويله بمشتق أو حذف مضاف، وأنْ يكونَ منصوباً على المصدر بفعل مضمر[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا تُؤْتوا السفهاءَ أمـوالَكم التي جعلَ اللهُ لكم قياماً. .﴾[5]: (قياماً) مفعول ثان لفعل الجعل، ويجوز أنْ يكون حالاً على

---

(١) البقـــــرة / ٥٥.
(٢) انظر: البحر المحيط: ١ /٢١١، الدر المصون، ورقة/٣٠٢، حاشية الشهاب:٢/١٦٤، البيـان في غريب إعـراب القرآن:١/٨٣، مشكـل إعـراب القـرآن:١/٤٨، تفسيـر ابن عطية:١/٢٧٨، تفسير القرطبي:١/٤٠٤.
(٣) البقـــرة / ١٠٩.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة/٤٧٩، البحر المحيط:١/٣٤٨، تفسـير ابن عطية:١/٣٨٩.
(٥) النســـاء / ٥.

أنَّ (جعل) بمعنى (خلَق)،[1].

ومِمَّا جاء من الجامـد من غيـر المصدر حالاً قوله تعالى: ﴿فما لكم في المنافقين فِئَتَيْن..﴾[2]: (فئتين) حال من الكاف والميم في (لكم)، ويجوز أنْ يكون خبراً لـ(كان) المضمرة على مذهب الكوفيين، والأول هو الظاهر، وهو مذهب البصريين[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وأسرُّوهُ بضاعـةً واللهُ عليمٌ بما يَعْمَلون..﴾[4] (بضاعةً) حال أي: متجراً به، ويجوز أن يكونَ مفعولاً له[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿واللهُ جَعَلَ لكم من بيوتِكم سَكناً وجعل لكم مِنْ جلودِ الأنعامِ بيوتاً تستخفُّونَها.... ومِنْ أصوافها وأَوْبارِها وأشعارِها أثاثاً ومتاعاً إلى حينٍ﴾[6]: الظاهر في (أثاثاً) أنْ يكون معطوفاً على (سَكَناً) على ما فيه مِنْ فصل، ويجوز أن يكون حالاً مؤولة بمشتق[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿إلاَّ أنْ قالوا أبَعَثَ اللهُ بشراً رسولاً﴾[8]: (بشرا) حال من (رسولاً) لأنَّه قدِّم عليه[9]، وهي حال مؤولة بمشتق وليست مما يستثنى

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ١٥٨٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٢) النسـاء / ٨٨.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة/١٧٦٢ ـ ١٧٦٣، البحر المحيط: ٣/٣١٣، الكشاف: ١/٥٥٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٦٢، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٠١.

(٤) يوسـف / ١٩.

(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٥/١٦٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٢٧، البحر المحيط: ٥/٢٩٠، الكشاف: ٢/٣٩، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٢٥.

(٦) النحـل / ٨٠.

(٧) انظر: البحر المحيط : ٥ / ٥٢٣، حاشية الشهاب: ٥/٣٦٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠٤.

(٨) الإسـراء : ٩٤.

(٩) انظر الكشاف : ٢ / ٤٦٧.

من التأويل بالمشتق[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ المتَّقين في جَنَّاتٍ وعيونٍ ادخلوها بسلامٍ آمنين ونَزَعْنا ما في صدورهم من غِلٍّ إخواناً..﴾[2]: (إخواناً) حال من الضمير المستكن في (جَنَّاتٍ) لأنَّه خبر (إنَّ) أو من الضمير في (آمنين)، وأجاز قوم أنْ يكون من المضاف إليه في (صدورهِم). وذهب أبو حيان[3] إلى أنَّه منصوب على المدح، ولا محوج إليه.

(٣) في الإخبـــــار بمصدر عـن ذات:

ومنه قوله تعالى: ﴿فأولئك عسى اللهُ أنْ يعفوَ عَنْهمُ..﴾[4]: المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزها في موضع الخبر لــ(عسى) على أنَّه مؤول بمشتق في أحد التأويلات[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ودُّوا لَوْ تكفرُونَ كما كفروا فتكونون سواءً..﴾[6]. أي..: «مُسْتوينَ»[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ صلاتَكَ سَكَنٌ لَهُم﴾[8] أي: مسكونٌ إليها[9].

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٩.
(٢) الحجـر / ٤٥ ـ ٤٧.
(٣) انظر البحر المحيط: ٥ / ٤٥٧، وانظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/٧٨٣، حاشية الشهاب: ٥/٢٩٧، مشكل إعراب القرآن:٢/٨، البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٧٠، تفسير القرطبي: ١٠/٣٤.
وانظر شاهداً آخر: البقـرة / ٢٩.
(٤) النســاء / ٩٩.
(٥) انظر ما في هذا البحث من زيادة (أنْ) الصفحة / ١٣٨٩.
(٦) النســاء / ٨٩.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٧٨.
(٨) التوبـة / ١٠٣.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٥٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿ونبِّئْهم أنَّ الماءَ قسمةٌ بينَهُم..﴾[1] أي مقسوم[2].

(٤) في الوصـــف بالمصدر:

ومنه قوله تعالى: ﴿وجـاءوا على قميصِه بـدَمٍ كَذِبٍ﴾[3] أي بـدمٍ مكذوبٍ فيه[4].

(٥) فيما ظاهره أنّـه مفعول مطلق:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شرب منه فليس منِّي ومَنْ لم يَطْعَمْهُ فإنَّه منِّي إلاَّ مَن اغترف غُرفَةً بيدِه..﴾[5]: (غُرْفَةً)، مفعول مطلق والمفعول به محذوف أي: ماءً، ويجـــوز أن يكون (غرفة) مفعولاً به على أنه مؤوَّل باسم المفعول أي: وإنْ غرفت المغروفَ[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ ذا الذي يقرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً..﴾[7] (قرضاً) نائب عن المصدر لأنَّه اسم مصدرٍ عند النحويين على أنَّ مفعول الفعل محذوف أي: مالاً، ويجوز أنْ يكون (قرضاً) مفعولاً به على أنَّه مؤوَّل باسم المفعول أي: المقروض[8]، وهو الظاهر لأنه يُغْنينا عن تكلُّفِ تقدير مفعول به.

---

(١) القمـــر / ٢٨.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١٩٥، الكشاف: ٤/٠٤، وانظر شواهد أخرى: يـونس: ٢، ٥، يـوسف: ٣١، إبـراهيم: ٢١، الـكـهف: ٤١، ٥٦، ٥٩، ٩٥، الشعـــراء: ١٩٢.
وانظر ما في هذا البحث من حذف المضاف الصفحة / ٣٦٤.

(٣) يوســـف / ١٨.

(٤) انظر في هذه المسألة ما في هذا البحث من حذف المضاف الصفحة / ٣٦٤.

(٥) البقـــرة / ٢٤٩.

(٦) انظر البحـــر المحيط: ٢ / ٢٦٥.

(٧) البقـــرة / ٢٤٥.

(٨) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١ /١٦٤، التبيان في إعراب القرآن، ١/١٩٤، البحر المحيط: ٢/٢٥٢، الدر المصون ورقة/٨٧٤.

(٦) في المصادر المؤولة من (ما) وما في حيزهـــا:

ومنه قوله تعالى: ﴿ومِمَّا رزقناهم يُنْفِقُونَ﴾[1] يجوز في (ما) أنْ تكون موصولة على أنَّ العائد محذوف أي: رزقناهموه أو رزقناهم إيَّاه، وذكـر السمين الحلبي[2] أنَّ في الأول إشكالاً لأنَّه من باب اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة، وهي مسألة يجب انفصال الضمير فيها، وأنَّ في الثاني إشكالاً أيضاً لأنَّ العائد المنفصل يمتنع حذفه إلاَّ لغرضٍ، ولعل الإشكال الأول يزول باختلاف الضميرين جمعاً وإفراداً.

جاء في (شرح) المفصَّل ما يلي: «فإنْ كان الضميران غائبين جاز لك الجمع بينهما متصلين فتقول: أعطاهوها وأعطاهاه، وكنت مخيَّرا في أيِّهما بَدَأْتَ به وذلك من قبل أنَّهما كلاهما غائب وليس فيهما تقديم بعيد على قريب...»[3].

ويجوز أنْ تكون (ما) موصوفة على أنَّ العائد محذوف، والقول فيه مثل سابقه.

ويجوز أنْ تكون مصدريَّة، والمصدر المؤوَّل منها وما في حيِّزها مؤول باسم المفعول، وقد منع العكبري[4] ذلك زاعماً أنَّ الفعل لا يُنْفَقُ لأنَّه أبقى المصدر من غير تأويل.

ومنه قوله تعالى: ﴿يومَ تَجِدُ كلُّ نفسٍ ما عَمِلَتْ من خيرٍ مُحْضَراً﴾[5]: (مـا) مصدريَّـة، والمصدر المؤول منهـا وممـا في حيزها مؤول بـاسم

---

(١) البقـــــرة / ٣.
(٢) انظر الدر المصون ورقة / ٧٣.
(٣) شرح المفصل : ٣ / ١٠٥، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٥٤.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٨، الدر المصون ورقة / ٧٣.
(٥) آل عمـران / ٣٠.

المفعول.[1]. *

ومنه قوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طابَ لَكُم مِنَ النساءِ..﴾[2]: (ما) اسم موصول على أنّها للعاقل وغيره، ويجوز أنْ تكون نكرة موصوفة، وأنْ تكون مصدرية على أنَّ المصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيِّزها مؤوَّل باسم الفاعل، وأن تكون مصدريَّة ظرفية، والأول أظهر[3].

---

(1) انظر الدر المصون ورقة / ١١٤٧.

(2) النساء / ٣.

(3) انظر الدر المصون ورقة / ١٥٦٦، البحر المحيط: ١٦٢/٣، تفسير القرطبي: ١٣/٥. وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٦، ٢٥٥، النساء: ٣٧، ٣٩، ٤٣.

نتائـــج البحـــث

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي أعانني على اجتياز درب هذا الموضوع المحفوف بكثير من الصعوبات لأنَّ مسائل النحو غير المجلاَّة في مظان النحو المختلفة تكاد تسيطر على كثير من مسائله، ولقد مَهَّدَتْ لي هذا الدَّرْبَ رغبةٌ قويةٌ دفعتني إلى اجتيازه كلَّما اعتراني الفتور، ويشفع لهذه الرغبة القوية أنَّ هذا البحث يدور في فلك التنزيل، ولعل أهم ما انتهيت إليه ما يلي:

(١) توضيح المعنيين اللغوي والاصطلاحي للفظة التأويل ودور النحويين القدماء والمحدثين في التأويل النحوي، وتدوين الأسباب التي جعلتهم يلجئون إليه.

ولقد انتهيت إلى أنَّ هذه اللفظة قد تسربت إلى مؤلفات النحو المختلفة ومؤلفات إعراب القرآن من كتب المفسرين لأنَّ ما تحمله من معنى يكاد يدور في فلك حمل النص القرآني على غير ظاهره. ولقد انتهيت أيضاً إلى أنَّ لابن عباس وغيره من المفسرين دوراً في حركة التأويل النحوي المبكرة، والقول نفسه في نشأة النحو المبكرة، وهي مسألة أغفلها من تحدثوا عنها.

وانتهيت أيضاً إلى أنَّ مذهب الكوفيين أقلُّ تكلفاً في حمل النص القرآني على ظاهره من مذهب البصريين الذي يقوم على

التمحُّل والتكلف في كثير من المواطن لأنَّ هذا النص يخالف ظاهرهُ أصولَهم.

(٢) استيفاء الحديث عن بعض مسائل النحو المجملة:

تطالع القارىء موضوعات نحوية مجملة لم يوفِّها النحويون تأصيلاً واستشهاداً ولعل أهمَّ هذه الموضوعات الحمل على التوهم والموضع وغيرهما، فالحمل على التوهم لا يكاد قارىء كتب النحو ينتهي فيه إلى ما يزيل به غبارَ الغموض الذي علق به، ولقد استطعت بالاستقصاء الشامل لهذه المسألة في مظانِّها المختلفة أنْ أُجلِّيهَا.

أما الحمل على الموضع فقد جاء حديث النحويين عنه مجملاً جداً في موضوعات نحوية مختلفة، ولقد استطعت في هذا البحث أنْ أبسط الحديث فيه من حيث مواضعه وشواهده بالإضافة إلى جمع ما تفرق منه في مظان النحو المختلفة.

(٣) حصر المحذوفات في التنزيل ومواضعها:

يكاد ابن هشام في (مغني اللبيب) يكون أكثر النحويين استقصاء لهذه المسألة، وكنا نود أنْ يكون هذا الاستقصاء شاملاً في التنزيل، ولعل النظرة الفاحصة إلى ما في هذا البحث وما في مؤلَّفِ ابن هشام تعكس صدق ما نقول، إذْ لم يستقص مواضع حذف المسألة جميعها مكتفياً بقليلٍ منها، فالعودة إلى مسألة من مسائل الحذف في هذا البحث وفي (مغني اللبيب) كحذف الفعل وفاعله المضمر تعزز ما نذهب إليه.

أما مظان النحو المختلفة فمسائل الحذف المختلفة الموجزة من حيث المواضع والشواهد منثورة فيها في أبوابه المختلفة.

(٤) استقصاء ما في التنزيل من الجمل وأشباهها التي لها موضع من الإعراب وتدوين سمات كل منهـا:

وهي مسألة لم يوفها القدماء أو المحدثون من حيث الاستقصاء والتقعيد، ولعل النظرة الفاحصة فيما تطالعنا به مظان النحـو من حديث عن جواز وقوع الجملة مبتدأً أو فاعلاً وما في هذا البحث تعكس صدق ما نذهب إليه.

ولقد انتهيت في هذه المسألة إلى أنَّ الجملة الماضوية تقع حالاً من غير (قد) لأنَّ في التنزيل فيضاً غزيراً منها، وهو مذهب الكوفيين أيضاً.

أما أشباه الجمل التي لها موضع من الإعراب فانتهيت إلى أنَّه يكفي أنْ يقال فيها إنَّها حال أو نعت وغير ذلك، وهو مذهب ابن مضاء.

(٥) استقصاء شامل لما في التنزيل من الحروف المصدرية ومواضع كل منها.

(٦) استقصـاء شامـل لما في التنـزيـل من زيـادة الأسمـاء والأفعـال والحروف: وذكر مواضع هذه الزيادة، ولعل النظرةالفاحصة فيماجاء في مظان النحو من حديث عن زيادة الأسماء وفيما جاء في هذا البحث تعزز ما نذهب إليه، لأن مظان النحو تكاد تغفل هذه المسألة إلَّا في مواضع قليلة جدًّا.

(٧) استقصاء شامل لما في التنزيل من تأويل بناء ببناء لموافقة معنى النص القرآني، ومن ذلك تأويل المـاضي بالمضـارع والعكس، وتأويل المشتق بالمشتق وغير ذلك.

وبعد فلقد انتهيت في كل مسألة من مسائل هذا البحث إلى مذهب يدور في فلك ظاهر النص القرآني ومعناه هاجراً التأويلات والتخمينات التي لا ضرورة إليها، ولقد عززت هذا المذهب بما في التنزيل من شواهد..

«ونسأل الله أن يوفقنا عالمين ومتعلمين»

** ** ** **

** ** **

*

أهم مصادر البحث ومراجعه

أولاً : المخطــــوط :

(١) ابن خالويه وأثره في النحو والصرف، عبد الفتاح أحمد الحموز، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكويت، بإشراف الدكتور عبد العال سالم، ١٩٧٥.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان النحوي، دار الكتب المصرية، رقم ٦١٥٦ هـ.

(٣) إعراب القرآن المجيد : السفاقسي، دار الكتب، رقم ٢٢٢ تفسير.

(٤) إعراب القرآن المجيد، المنتجب بن أبي العز، دار الكتب رقم ٧٤ م.

(٥) إعراب القرآن، الحوفي، دار الكتب ، رقم ٥٩ تفسير.

(٦) إعراب القرآن، السمين الحلبي، دار الكتب، رقم ٣٢١ تفسير، ورقم ١٠٧ تفسير.

(٧) البديع في القراءات السبع، ابن خالويه، شستر بيتي - دبلن، ورقم ٣٠٥١.

(٨) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون من أول القرآن إلى نهاية المائدة، السمين الحلبي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي، إعداد أحمد الخراط، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

(٩) الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية، العلامة الحنبلي، دار

الكتب، مجاميع ٢٢٨.
(١٠) القراءات ، ابن خالويه، استانبول، مراد ملا، رقم ٨٥.
(١١) المسائل الحلبية، أبو علي الفارسي دار الكتب المصرية رقم ٢٦٦، تيمورش.
(١٢) معاني القرآن للأخفش الأوسط، دراسة وتحقيق، فائز فارس، بإشراف الدكتور محمود فهمي حجازي، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

ثانياً : المطبوع :

(١) أبو حيان النحوي، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
(٢) الاتجاهات الحديثة في النحو، مجموعة المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية، يونيه ١٩٥٧، دار المعارف بمصر.
(٣) اتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، محمد علي بن علان الصديقي مكتبة القدسي، دمشق، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٤٨ هـ.
(٤) اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر ١٣٥٩ هـ.
(٥) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤ م.
(٦) أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٧) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٢٧ م.

(٨) الإرشادات الجليلة في القراءات السبع من طريق الشاطبية، محمد محمد سالم، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م ، مكتبة الكليات الأزهريـة.

(٩) أساس البلاغـة، الزمخشري، كتاب الشعب، ١٩٦٠.

(١٠) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

(١١) أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب، ١٩٧٣ م.

(١٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، دار الحكمة، حلبوني، دمشق.

(١٣) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.

(١٤) إعراب القرآن المنسـوب إلى الزجـاج، تحقيق إبراهيم الأبيـاري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٣ م.

(١٥) الاغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م.

(١٦) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، دار المعارف ـ حلب.

(١٧) أمـالي الزجـاجي، تحقيق عبد السـلام هارون، الطبعـة الأولى، ١٣٨٢ هـ ، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ـ القاهرة.

(١٨) أمـالي السـهيلي، تحقيق محمـد إبـراهيم البنـا، الطبعـة الأولى، ١٣٩٠ هـ ـ ١٩٧٠ م.

(١٩) الأمالي الشجريـة، ابن الشجري، دار المعـرفة للطبـاعة والنشـر، بيروت.

(٢٠) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م، مطبعة السعادة بمصر.

(٢١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الخامسة، ١٣٨٦ هـ ١٩٦٧، مطبعة السعادة بمصر.

(٢٢) الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩، مطبعة دار التأليف.

(٢٣) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.

(٢٤) البحر المحيط، أبو حيان النحوي، وبهامشه تفسيران جليلان، أحدهما الدر اللقيط من البحر المحيط لتلميذ أبي حيان تاج الدين بن مكتوم، والآخر النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض.

(٢٥) بديع القرآن، ابن أبي الإصبع المصري، تحقيق حفني محمد شرف، الطبعة الثانية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

(٢٦) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، ابن عبد الكريم الزملكاني، تحقيق خديجة الحديثي وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م.

(٢٧) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي،

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٢٨) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم،الطبعة الأولى مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .
(٢٩) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠ م .
(٣٠) البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر في القاهرة.
(٣١) تاج العروس، الزبيدي، سلسلة تصدرها وزارة الاعلام الكويتية، مطبعة حكومة الكويت.
(٣٢) تاج العروس، الزَّبيدي، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي.
(٣٣) تاريخ النحو وأصوله، القسم الأول، النحو بين البصرة والكوفة، عبد الحميد طلب، مكتبة الشباب ، مصر - المنيرة.
(٣٤) تأويلات أهل السنة، أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي، تحقيق إبراهيم عوضين والسيد عوضين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
(٣٥) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق علي محمد، البيجاوي عيسى البابي الحلبي.
(٣٦) التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسي، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، مكتبة الأمين، النجف الأشرف.

(٣٧) تجديد العربية بحيث تصبح وافية بمطالب العلوم والفنون، اسماعيل مظهر، مكتبة النهضة المصرية.
(٣٨) تجديد النحو العربي، عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي ـ فرع لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٦ م.
(٣٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م.
(٤٠) تطور الدرس النحوي، حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الأدبية، ١٩٧٠ م.
(٤١) تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، ابن عطية، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة القرآن والسنة، تحقيق أحمد صادق الملاّح.
(٤٢) تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٤٣) تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٤٤) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، القرطبي، الطبعة الثالثة عن طبعة دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧ م.
(٤٥) تفسير النسفي (لباب التأويل في معاني التنزيل) علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الصوفي.
(٤٦) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، دار الكتب العلمية، بيروت.
(٤٧) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، الجزء الأول والثاني، مراجعة محمد علي النجار، المؤسسة المصرية

للتأليف والترجمة، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
(٤٨) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.
(٤٩) التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، عني بتصحيحه أوتوبرتزل استانبول، مطبعة الدولة، ١٩٣٠ م .
(٥٠) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر.
(٥١) حاشية البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي، وبهامشه تقرير الشيخ عبد الرحمن الشربيني، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
(٥٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٥٣) حاشية الدسوقي على المغني، الدسوقي.
(٥٤) حاشية الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني، المطبعة البهية بمصر.
(٥٥) حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، المكتبة الإسلامية، محمد أزدمير، ديار بكر - تركيا.
(٥٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
(٥٧) حاشية العلامة الشيخ يس بن زين الدين الحمصي على شرح العلامة

الشهاب أحمد بن علي الفاكهي المسمّى بمجيب الندا على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل الصدى.

(٥٨) حجة القراءات، أبو زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٥٩) الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي وزميليه، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٥.

(٦٠) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

(٦١) حدائق الدقائق على متن أنموذج العلامة الزمخشري في النحو، سعد الله البردعي، مطبعة الترقي بدمشق، ١٩٥٢ م - ١٣٧١ هـ.

(٦٢) الحماسة السنية الكاملة المزية في الرحلة العلمية الشنقيطية التركزية، محمد بن محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي، مطبعة الموسوعات، ١٣١٩ هـ، القاهـرة.

(٦٣) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، عبد القادر البغدادي، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩ هـ.

(٦٤) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الثانية.

(٦٥) دائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية.

(٦٦) دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيّوب، مؤسسة الصباح.

(٦٧) درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز، الخطيب الإسكافي، الطبعة الأولى، ١٣٢٦ هـ، ١٩٠٨، مطبعة السعادة مصر.

(٦٨) دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، تعليق وشرح محمد عبد المنعم

خفاجي، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهــرة.
(٦٩) الرد على النحاة، ابن مضاء، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
(٧٠) الرد على النحاة، ابن مضاء، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٤٧ م .
(٧١) رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م ، مطبعة زيد بن ثابت.
(٧٢) السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصــر. ١٩٧٢.
(٧٣) سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق مصطفى السقا، وزملائه، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
(٧٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
(٧٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة السادسة، ١٩٧٤ م - ١٣٩٤ هـ .
(٧٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
(٧٧) شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، توزيع مكتبة الأنجلو المصرية.
(٧٨) شرح التصريح على التوضيح للإمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية

العلامة الشيخ يس الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، وشركاه.
(٧٩) شرح الرضي على الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
(٨٠) شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
(٨١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
(٨٢) شرح شواهد المغني، السيوطي بتصحيحات وتعليقات الشيخ محمد محمود بن التلاميد التركزي الشنقيطي.
(٨٣) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
(٨٤) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام، دراسة وتحقيق هادي نمر، ١٩٧٧ - ١٣٩٧ هـ، مطبعة الجامعة، بغداد.
(٨٥) شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
(٨٦) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٧٦ م.
(٨٧) شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣، مطبعة المكتبة العربية بحلب.
(٨٨) شروح التلخيص، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٢ هـ.

(٨٩) الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق وتقديم مصطفى الشويجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٤ م - ١٣٨٣ هـ.

(٩٠) صحيح البخاري، الإمام البخاري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٩١) صحيح مسلم، الإمام مسلم، القاهرة، ١٣٨٣ هـ.

(٩٢) عيسى بن عمر الثقفي، نحوه من خلال قراءته، صبحي عباس السالم، منشورات مؤسسة الأعلمي، دار التربية، بيروت - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

(٩٣) فتح البيان، أبو الطيب صديق بن حسن البخاري، وبهامشه تفسير ابن كثير، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق، ١٣٠٠ هـ.

(٩٤) فهارس معجم تهذيب اللغة للأزهري، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ هـ.

(٩٥) في النحو العربي، قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

(٩٦) القاموس المحيط، الفيروز بادي، مؤسسة الحلبي، وشركاه للنشر والتوزيع.

(٩٧) القراءات واللهجات، عبد الوهاب حمودة، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م، مطبعة السعادة.

(٩٨) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم، دار المعارف بمصر.

(٩٩) الكامل في اللغة والأدب، المبرد، مكتبة المعارف، بيروت.

(١٠٠) الكتاب، سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر.

(١٠١) الكتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(١٠٢) كتاب الأفعال، السرقسطي، تحقيق حسين محمد محمد شرف، مراجعة محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥ م.

(١٠٣) كتاب التعريفات، الفاضل الشريف علي بن محمد الجرجاني، ويليه رسالة في بيان اصطلاحات رئيس الصوفية الواردة في الفتوحات المكية، طبع أولنمشدر، قسطنطينية.

(١٠٤) كتاب اللامات، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(١٠٥) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري، ومعه كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال للامام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة، ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٦ م.

(١٠٦) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، طبع بعناية وكالة المعارف في مطبعتها البهية، ١٩٤١ م.

(١٠٧) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق محيي الدين رمضان، دمشق، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(١٠٨) لسان العرب، ابن منظور، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

(١٠٩) لطائف الإشارات، القشيري، قدم له وحققه إبراهيم بسيوني، دار

الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
(١١٠) اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣ م .
(١١١) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦ م .
(١١٢) اللمع في العربيـة، ابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويـت.
(١١٣) ما ينصرف ومالا ينصرف أبو اسحق الزجاج تحقيق هدى محمود قراعة، القـاهرة، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي.
(١١٤) مجـالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق عبـد السلام هـارون دار المعارف بمصـــر.
(١١٥) مجلة العربي عدد (٢٤٢)، يناير (كانون الثاني)، ١٩٧٩، مقال محمـد خليفـة التـونسي: لا بـد للحـال من صـاحب تصفـه، الصفحة/١٦٢.
(١١٦) مجلة مجمـع اللغة العـربية، الجـزء الحادي والثـلاثـون، صفـر ١٣٩٣ هـ ، مارس ١٩٧٣م، مقال الشيخ عبد الرحمن تاج: القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم، الصفحة ٢٥. ومقال الشيخ عطية الصوالحي: في الأفعال الواردة مبنية لغير الفاعل، الصفحة /٤٥.
ومقـال أحمـد مكي الأنصـاري: دراسـات في النحـو والقـراءات، الصفحة/١٢٢.
(١١٧) مجمع الأمثال، أحمد بن محمد النيسـابوري الميـداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥ م .

(١١٨) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٩ هـ . ـ ١٩٦٩ م ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

(١١٩) مختصر المذكر والمؤنث، المفضل بن سلمة، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٧٢ م .

(١٢٠) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالوية، عني بنشره برجستر اسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤ م .

(١٢١) المخصص، ابن سيده، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٩١٦.

(١٢٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.

(١٢٣) مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى توزيع دار المعارف بمصر.

(١٢٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٧٧ ـ ١٩٥٨م.

(١٢٥) المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق طارق عبد عون الجنابي، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٨م.

(١٢٦) المذكر والمؤنث، المبرد، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين هادي، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠ م .

(١٢٧) المذكر والمؤنث، الفراء تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة: ١٩٧٥م.

(١٢٨) المرتجل ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

(١٢٩) مزاعم بناء اللغة على التوهم، محمد بهجة الأثري، مطبعة الحجاز بدمشق: ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٦ م.

(١٣٠) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(١٣١) مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، منشورات دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية.

(١٣٢) المستقصي في أمثال العرب، الزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م.

(١٣٣) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق ياسين محمد السواس مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤ م.

(١٣٤) مشكلات اللغة العربية ، محمود تيمور، مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز، المطبعة النموذجية.

(١٣٥) المصحف، طبع دار الفكر.

(١٣٦) معاني القرآن، الفراء، تحقيق عبد الفتاح شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(١٣٧) معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت صيدا.

(١٣٨) معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢، مكتبة الخانجي بمصر.

(١٣٩) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

(١٤٠) المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩م.

(١٤١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

(١٤٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، الطبعة الخامسة: ١٩٧٩م.

(١٤٣) مفتاح السعادة، أحمد بن مصطفى، مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة.

(١٤٤) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأخيرة: ١٣٨٩ هـ - ١٩٦١م.

(١٤٥) المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: ١٣٨٨هـ،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي.

(١٤٦) المقرب، ابن عصفور، تحقيق احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد، الطبعة الأول، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م.

(١٤٧) الممتع في التصريف ابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى: ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠م.

(١٤٨) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، مطبعة الميمنية، عيسى البابي الحلبي.

(١٤٩) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي دار المعرفة، الطبعة الأولى: ١٩٦١م.

(١٥٠) من أسرار اللغة، ابراهيم أنيس، الطبعة الخامسة: ١٩٧٥، مكتبة الأنجلو المصرية.

(١٥١) من أعيان الشيعة، أبو علي الفارسي عبد الفتاح شلبي، ١٣٨٨ هـ، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(١٥٢) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٧٨م - ١٣٩٨هـ.

(١٥٣) المنصف، شرح الإمام أبي الفتح بن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

(١٥٤) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، وبهامشه كتاب المسمى: صريح المعقول لصحيح المنقول لابن تيمية، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، ١٣٢١هـ.

(١٥٥) الموجز في النحو، تحقيق وتقديم مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥م - ١٣٨٥ هـ.

(١٥٦) النحو العربي، نقد وبناء، ابراهيم السامرائي دار الصادق بيروت.

(١٥٧) النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية: ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

(١٥٨) نحو عربية ميسرة، أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت.

(١٥٩) النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، محمد صلاح الدين مصطفى بكر، مؤسسة على جراح الصباح، الكويت.

(١٦١) النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(١٦٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير ،تحقيق محمود محمد الطناحي ،دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(١٦٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

(١٦٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق عبد العال سالم، دار البحوث العلمية، بيروت. الجزء الأول (تحقيق عبد السلام هارون وعبد العـــال سالم).

فهرس موضوعات البحث

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة